

معهد البحوث والدراسات الأفريقية
قسم التاريخ

ندوة

مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة

٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢

رئيس الندوة

الأستاذ الدكتور / **السيد فليفل**

عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مقررة الندوة

الدكتورة / **سوزي أباظة**

مدرس التاريخ الإسلامي بالمعهد

كلمة الأستاذ الدكتور . محمد أنس جعفر

نائب رئيس الجامعة

السادة سفراء الدول الأفريقية بالقاهرة وممثليهم ،

السيدات والسادة الضيوف الكرام ،

كان من دواعي اهتمامي الشديد أن تعقد هذه الندوة ، في هذا التوقيت ، لتتناول واحداً من أهم الموضوعات المطروحة على الساحتين العربية والأفريقية ، ألا وهو اتفاق ماشاكوس ، الذي وقع في ٢٠ يونيو ٢٠٠٢ ، ليطرح تقرير المصير في جنوب السودان ، فاتحاً الباب بذلك لاحتمالات متعددة لا تتعلق فقط بوحدة السودان ، بل أيضاً بمصير كثير من الدول الأفريقية ذاتها.

ولا شـك أن اهتمامنا في مصر بشئون السودان أمر طبيعي ومنطقي ، فهو أقرب جار علـى الإطـلاق ، وهو شريك حضاري يكاد أن يكون توأماً لمصر عبر تاريخ طويل . وقد نشأ معهد البحوث والدراسات الأفريقية نفسه ، في أول أمره ، كمعهد للدراسات السودانية ، في ظل عصـر توجهت فيه مصر كلها صوب مبدأ وحدة وادي النيل، حتى إذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ قبلـت بمبدأ تقرير مصير السودان ، ثم تبنت توجه الوحدة العربية والوحدة الأفريقية والتعاون العربـي الأفريقـي كخـيارات بديلة ، في إطار سعيها لتحرير الشعوب العربية والأفريقية من الاستعمار الأوربي الطويل .

ومع هذا لم يخفت اهتمام مصر بالسودان ، بل إنه عبر عن نفسه على أصعدة عدة ، مـنها الاهـتمام بـالدور الثقافي والتعليمي وقد كان لجامعة القاهرة فرع بالخرطوم قدم خدمة تعليمـية لأشـقائنا ومـنها حسن التنسيق والتعاون في مجال مياه النيل ، وفي مجال العلاقات الخارجية . بل ووصل الأمر إلى حد الدخول في ميثاق التكامل بين البلدين ، الذي لو قدر له أن يسـتمر لحلـت كثـير مـن المشكلات الراهنة منذ عقد من الزمان أو يزيد . كذلك فقد تكاتفت الدولتان لمواجهة كثير من المشكلات التي مرت بهما .

كمـا اسـتمرت العلاقـات الشـعبية وطيدة وقوية على الرغم من تأزم العلاقات بين الدولتين، نتيجة للتقلبات والخلافات السياسية التي عكرت الصفو أحياناً .

وإذا كان لمصر أن تهتم بشئون السودان في الظروف كافة ، فهي في الظرف الراهن أشـد اهـتماماً . وقـد طرحـت مصر مبادرتها المشتركة مع الجماهيرية الليبية حول الأزمة السـودانية، مـنذ أكثر من أربع سنوات ، ووقفت بصلابة مع التسوية السياسية الشاملة لهذه الأزمـة ، وبذلـت جهداً هائلاً للتقريب بين الحكومة والمعارضة سواء الشمالية أو الجنوبية ، وكـان رأي مصـر دائمـاً مؤيداً لوحدة السودان واستقراره ، وكان داعياً للتعايش والمشاركة

السياسية الشاملة لكل أبنائه ، انطلاقاً من الحقوق المقررة في المواثيق الدولية والدستور السوداني نفسه ، والتي تقضي بالمساواة التامة بين أبناء الوطن الواحد أياً كانت انتماءاتهم السياسية والإقليمية والعرقية والثقافية والدينية .

وكان موقف مصر هذا مبنياً على اعتبارات متعلقة بالحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية ، وذلك انطلاقاً من مقررات الأمم المتحدة في هذا الصدد ، وانطلاقاً من مقررات منظمة الوحدة العربية الأفريقية ، التي رأت قمتها -في القاهرة في عام ١٩٦٤ المحافظة على الحدود الموروثة من عصر الاستعمار مخافة أن تجري عملية التفكيك المتلاحق للدول الأفريقية حديثة العهد بالاستقلال بمجرد إثارة هذه المشكلة . وأن سلامة الدول الأفريقية تكون أيضاً بدعوة جميع شعوبها إلى المشاركة النشطة في السلطة والثروة ، وتكون بعدم استبعاد أية فئة من المشاركة في الحياة العامة .

وأن واجب الجامعات ومراكز البحث تجاه مجتمعاتها أن تعمل على تجلية جميع الآثار التي يمكن أن تترتب على أية تطورات مغلوطة ، نتيجة لنقص المعلومات من ناحية ، أو سوء القصد من ناحية أخرى . ولقد قوبل اتفاق ماشاكوس بشيء من القلق ، نظراً لمفاجأة التوقيع عليه من ناحية ، ولطرحه احتمالات تقسيم السودان من ناحية أخرى . وبالنسبة لمصر ، فإنها وقد شاركت في توحيد السودان قبل قرابة قرنين من الزمان ، لا تتصور نفسها في موقف المؤيد للتقسيم والتجزئة ، كما لا تتصور نفسها في موقف المتناقض مع مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت من أبرز مؤسسيها .

وقد ألزمت مصر نفسها بالبحث عن السلام في السودان ، مثلما ألزمت نفسها بالبحث عن السلام في فلسطين ، رغم كل الصعاب التي تعترض المسيرة المنشودة . ومن الاحتمالات التي ينبغي أخذها في الاعتبار كذلك تأثير الاتجاه السائد في العالم الآن من سعي القوى الكبرى إلى تجزئة وإضعاف وتفكيك القوي الصغيرة دول العالم الثالث والحيلولة بينها وبين أخذ نصيب من ثورات المعرفة والعلم والتكنولوجيا والاتصال والهندسة الوراثية وغيرها ، في نفس الوقت الذي يأخذ فيه الأقوياء في أوروبا والولايات المتحدة وشرق آسيا في الاتحاد والتجمع والتنسيق فيما بينهم.

ولا شك أن الأوضاع الدولية الجائرة ، والضعف البادي على الشرعية الدولية في الوقت الراهن نتيجة السياسات غير المتوازنة ، وازدواجية المعايير ، هي أوضاع غير دائمة، ولا يمكن بالتالي بناء مواقف دائمة على تصورات قوى غير دائمة ، في مرحلة معينة من تاريخ الإنسانية .

ومن هنا أيضاً يأتي دورنا في ملاحظة أن التطورات الراهنة بشأن السودان تجاهلت مواقف أطراف أفريقية فاعلة ، وعربية مؤثرة ، كما لم تأخذ في الحسبان مصالح الجميع في الاعتبار . ومن ثم فإن البحث والدراسة من أجل استكمال كل جوانب الصورة ، وإبراز مواقف

الأطـراف المختلفة على الساحة الدولية من هذه التطورات هو أمر مهم ويحسب لهذه الندوة .
كذلك إن من الملاحظ أن أطرافاً سودانية عديدة ، وشركاء في المعارضة للجبهة الشعبية لتحرير السودان لم يؤخذ رأيهم فيما يجري التفاوض بشأنه . ولعل هذه الندوة ، إذ تلفت النظر إلى هذا الـنقص الخطـير ، توجه الاهتمام إلى ضرورة تفاعل كل أطراف الوطن السوداني الواحد من ناحـية ، وكل الأطراف الفاعلة في القارة عرباً وأفارقة من ناحية ثانية ، من أجل صيانة الأمن والاستقرار والسلام في السودان ، وهو ما ننشده جميعاً لهذا البلد الشقيق والجار القريب .

السيدات والسادة :

ومـن مراجعتنا لبرنامج الندوة فإننا ننتظر منها أن توضح لنا السبيل إلى التفاعل مع المتغيرات الراهنة في السودان سواء بين الحكومة والمعارضة ، أم بين الشمال والجنوب ، أم بيـن السـودان ودول الجـوار ، عسـى أن يساعدنا ذلك على شق طريقنا صوب أمل السلام والتنمية والذي طال انتظارنا له في هذا البلد الحبيب .

إنني أحيي الباحثين الأعزاء ، والسادة رؤساء الجلسات والقائمين على إعداد الندوة ، والحضـور الكـرام ، راجـياً لكم مداخلات مثمرة ومناقشات خلاقة ، وتوصيات قابلة للمراجعة والتطبيق ، وفقكم الله وسدد خطاكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الأستاذ الدكتور . السيد فليفل

عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية

السيـــد الأستاذ الدكتور / أنس جعفر نائب رئيس الجامعة

السيد السفير الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الحليم سفير السودان بالقاهرة

السادة السفراء الأفارقة وممثليهم بالقاهرة

أساتذتي الإجلاء

الزميلات والزملاء

الضيوف الأعزاء – سيداتي وسادتي

تدافعت أسباب كثيرة لتقنع الباحثين بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بضرورة عقد هــذه الــندوة ، حول السودان وما يجري فيه ، وهو جديد بكل المقاييس، سواء على المستوى العربي أو الأفريقي أو الأفروعربي جميعاً . ومن هذه الأسباب :

١- أن اهــتمام مصــر بالســودان أمــر منطقي وتاريخي واستراتيجي مفهوم لا يحتاج إلى توضيح مكرور .

٢- أن بالســودان أزمــة طــال عمرها في الجنوب إلى قرابة ثلاثة أرباع القرن ، بيد أنها استحكمت على حلقات متعاقبة بين عامي١٩٥٥ و١٩٧٢ ، ثم بين عامي١٩٨٣ و٢٠٠٢ .

٣- أن أزمة الجنوب دخلت في إطار سياسات وبرامج القوة الوحيدة المهيمنة في عالم اليوم فــي الســنوات الأخيرة مرتبطة بموقفها من الحكومة السودانية القائمة ، وكانت إحدى أدوات الضغط الأمريكي عليها .

٤- أن أزمــة الجــنوب صارت واحدة من أدوات التوظيف التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مواجهتها مع ما تسميه الإرهاب الإسلامي منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وبخاصــة مــع رصد السودان كواحدة من دول مقترحة يبلغ عددها ستين دولة صارت ميداناً للعمل الأمريكي ضد الإرهاب .

٥- أن العمــل الأمريكــي تجاه السودان ارتبط بظاهرة سلبية يعرفها التاريخ الإنساني اليوم بشــكل مكــثف وغير مسبوق هي ظاهرة صراع الحضارات ، وعزف الإعلام الأمريكي بصــددها على نغمة ممارسة الرق ، ناهيك عن الاتهام بالعنصرية التي لم يعرف العرب والأفارقة أنها حكمت علاقاتهم المشتركة من قبل .

٦- أن العمل الأمريكي تجاه السودان يأتيَ متسقاً مع توجه الإدارة الأمريكية إلى إعادة رسم خـريطة العـالم إقليمـياً فإقلـيم بدءاً بوسط آسيا ، فالعراق والشرق الأوسط ، فالقرن الأفريقـي والسودان ، وهو أمر لم يكن متاحاً من قبل لأية دولة كبرى ، ويظن الخبراء الاستراتيجيون والمؤرخون الثقاة ، بمن فيهم كبيرهم الأمريكي بول كيندي ، أنه أمر لا طاقـة لـبلاده به في حقيقة الأمر ، وسيفتح عليها باباً للتفكك مثل ذلك الذي فتح على الاتحاد السوفيتي بعد توسعه في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي .

٧- أن الـتدخل الأمريكـي بشأن السودان جاء واضحاً وعلنيًا ولا يتيح مساحة ولو صغيرة للقول بأن الولايات المتحدة وسيط نزيه بين الطرفين ، بل علقت على رأس صانع القرار في السودان قانون سلام السودان كأداة ضغط – بل وتهديد معلنة ومشهودة أمام العالم كله.

٨- أن التدخل الأمريكي في السودان – مع ارتباطه بالموقف من أحداث سبتمبر – ليس بعيد الصـلة عن موقف الولايات المتحدة المفهوم وسعيها الدائب من أجل السيطرة على نفط العـراق ونفط فنزويلا ، وهو يسعى أيضاً لاستكمال الدائرة المهيمنة على بترول متوقع بغزارة في السودان وقرن أفريقيا .

٩- أن الحكومة السودانية اختارت التفاوض – في ماشاكوس على مبادئ إيجاد التي عمادها حـق الجـنوب في تقرير المصير. ومع هذا فقد جاء الاتفاق ليتيح فرصة ست سنوات لمحاولة علاج آثار حرب استطاعت عبر عقود أربعة، وصولاً إلى سودان موحد طوعاً.

١٠- أن الحكومة السودانية وقت التفاوض قد خسرت أحد أهم حلفائها ، كما حدث انشقاق في الحزبيـن الاتحادي والأمة ، بينما دخل الجنوب التفاوض بعد التئام الجراح بين القائدين ريـك حشار وجون جارنج . كما ساءت علاقات السودان مع إريتريا خلال التفاوض من ناحية ، وبرز تعاون يمني إثيوبي سوداني من ناحية أخرى.

١١- لكـن علـى المستوى الأفريقي كان مبدأ الحفاظ على وحدة الدول الأفريقية مبدأ ثابتاً ، ومـع هـذا فقد أبدت كثير من الدول الأفريقية تفهمها للاتفاق ، بينما التي تعمل جاهدة علـى بـناء الاتحـاد الأفريقي قد تشهد حالات متعاقبة من التفكك والتقسيم في عدد جديد من الـدول يضاف إلى الحالات القائمة في كل من الصومال وليبيريا وكوت ديفوار وسيراليون ، بعد أن نجحـت فـي لـم شـعث كل من تشاد وأفريقيا الوسطى وأنجولا. فماذا تعد أفريقيا للحالة السودانية ؟

١٢- أنه في حالة الانفصال في الجنوب ستضاف دولة جديدة لدول حوض النيل وربما لتجمع الكوميسا أو السادك ومن ثم فإن حواراً استراتيجياً إضافياً صار مفتوحاً للنقاش. كما أن الدولـة الجديـدة ستصبح ذات حدود مشتركة مع كل من الكونغو الديمقراطية وأوغندا

وكينـــيا وإثيوبـــيا والسودان ، وقد يفتح ذلك نمطاً جديداً من العلاقات الإقليمية للجنوب سيكون لها ما بعدها ، وبخاصة مع امتداد الجماعات الأفريقية عبر الحدود .

١٣- إن الســـودان ســـيظل الشـــريك الأكبر للدولة الجديدة ، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصـــادية أو الاجتماعية. وستظل الروابط ممتدة رغم الانفصال ، بشكل يطرح السؤال مجـــدداً حول إمكانات الانفصال الفعلي ، وعلى الأخص فيما يتعلق بكون السودان المنفذ الأساسي والمخرج الأكبر لتجارة الجنوب صادرات وواردات ، بترولاً ومياه ، كما سيظل الســـودان قبلة الرعاة والراغبين في استمرار التواصل ، وسيظل به جنوبيون يعيشون كمواطنيـــن ، كمـــا ســـيظل بالجنوب شماليون يعيشون كمواطنين ، ومن ثم فما أنشأته الطبيعة وأسسته لا تستطيع السياسة أن تمحوه بجرة قلم في أي اتفاق مهما رعته القوة الأولى في عالم اليوم ، وسيظل الجنوب نفسه جسراً بين العرب والأفارقة .

١٤- إن الجنوب لديه من العلاقات الداخلية البينية ما يحتاج معه إلى قدر هائل من الحكمة في إدارة الـــتعدد الاجتماعـــي ، وهو أمر لا يقل خطورة عن الأزمة المستحكمة بين الشمال والجنوب ولعل مصارحة الذات تستدعي الاعتراف بأن إجراءات نميري في عام ١٩٨٣ لـــم تكن وحدها وراء بروز جارنج والجيش الشعبي بل كانت ثمة خلافات عميقة جسدها الصراع بين شخص أبل ألير وجوزيف لاجو .

لهـــذه الأســـباب وغـــيرها كثـــير . إننا بصدد حالة مستجيرة تخص السودان الحبيب شماله وجـــنوبه، كمـــا تخـــص أفريقـــيا ومستقبل دولها في ظل التعددية العرقية، كما تخص العلاقات العربية الأفريقية .

ولا شـــك أن هـــنالك تقصيراً عربياً في فهم أوضاع السودان ، كما أن هنالك تقصيراً ســـودانياً فـــي الـــتعامل مـــع الجـــنوب . كما أن هنالك تقصيراً مصرياً في التعامل مع الشأن الســـوداني. وفـــيما يـــتعلق بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، فإنني أتعهد بأن يظل الشأن السوداني هما من همومنا ، وقضية بحثية متجددة ، وسوف تتلو هذه الندوة بمشيئة الله حلقات خبراء يتناقشون، حول أفضل السبل والإجراءات العلمية لمداركة التطورات المتلاحقة المتوقعة.

ولا شـــك أن التطورات الأخيرة أشعرتنا جميعاً بضرورة الاهتمام بالتنمية في السودان شمالاً وجنوباً ، وفي هذا الصدد فإن قسم الموارد الطبيعية بالمعهد مدعو لوضع تصور حول ما يمكن أن يقدم في المجالات الحياتية للجنوب زراعة ورعياً وبيئة وتنمية بشكل عام .

هـــذا وقـــد حـــاول بـــرنامج الندوة أن يتفاعل مع الموقف بالجدية المطلوبة ، فدرس الباحثون الخصوصيات الجغرافية السودان ، والخلفية التاريخية لمحاولات فصل الجنوب ، ودور بريطانـــيا في هذا الصدد ، والمحاولات السابقة لحل المشكلة ، والعلاقة بين الدين والدولة في الســـودان والديناميكـــيات السياســـية للنظام السياسي السوداني ، وأوضاع سكان الجنوب بين

النزوح القسري والاستقرار، واتفاق ماشاكوس ، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها ، وموقــف مصر من الاتفاق وصلة البترول بالموقف الجديد ، كما عرض الباحثون لاحتمالات قــيام دولـــة فـــي الجنوب ومقومات هذه الدولة ، والاحتمالات والتوجهات الثقافية ، وأوضاع الجـــنوب فـــي ظــل التعددية الثقافية ، واتجاهات بناء الدولة في الجنوب وهويتها ، والعلاقات الداخلية للجماعات الجنوبية.

ولعل الواجب يقتضي منا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتنا وزملائنا الباحثين الذين استجابوا ويستجيبون لدعوتنا ، راجين لهم مزيد الصحة والتوفيق .

كمـــا أتقـــدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الجليل الدكتور / أنس جعفر نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث الذي يشرفنا وجوده معنا ، والذي حل كثيراً من مشكلاتنا في مجال الدراسات العليا بروح العطاء وروح التفهم المعروفين عنه .

وأخيراً وليس بآخر ، فإنني أتقدم بجزيل الشكر وخالص التحية للعالم والأستاذ الجليل الدكـــتور / نجيب الهلالي جوهر رئيس جامعة القاهرة الذي يرعى مسيرة المعهد ، ويقدم الدعم والتشـــجيع المســـتمرين بـــروح جامعة رفيعة، وبإخلاص نادر ، وعطاء مخلص ، وقيادة قدوة ومقتدرة.

والشكر للضيوف الأعزاء ولكم جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة د. سوزى أباظة

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

السيد الأستاذ الدكتور / محمد أنس جعفر نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث.

- السيد الأستاذ الدكتور / السيد فليفل عميد المعهد

السادة السفراء الأفارقة وممثليهم بالقاهرة

السيدات والسادة الضيوف الكرام

أرحب بكم في الندوة التي ينظمها قسم التاريخ بالمعهد اليوم وغداً حول موضوع

"مستقبل السودان في ضوء التغيرات الأخيرة"

لاشــك أنـــنا نعــيش في عالم يتغير بخطى سريعة من خلال نظام عالمي يتسم بهيمنة أحاديـــة ، تســـعى لإحـــداث تغيرات في كثير من مناطق العالم ، تضمن مصالحها وترسخ بها توجهها.. وأفريقيا جزء من هذه المناطق ، وما يجري في السودان إن هي إلا إرهاصات لتغير قادم جرى التخطيط له منذ سنوات عديدة .

ســـوف تظهر آثاره ونتائجه لتغير من الشكل والمضمون القائم تقليدياً في السودان ، ولتمـــتد تلـــك التأثيرات إقليمياً لتطول دول الجوار من ناحية ومنطقة القرن الأفريقي وهضبة البحيرات العظمى من ناحية أخرى ، ولن أكون مبالغة إذ قلت إنها ستؤثر في القارة الأفريقية كافة .

السادة الحضور :

تأتـــي الـــندوة لتكون شاهد عيان على هذا المنحنى التاريخي الذي يشهده الوضع في الســـودان ، وبكـــل المعايير هو وضع جديد وأرجو ألا يكون خطيرا سواء عليه أو على جيرانه ومن ثم جاءت الندوة لتغطي موضوعات مختلفة منها:

- دراسة الخصوصيات الجغرافية ومقومات الدولة في السودان .
- تتبع الدور البريطاني في مشكلة جنوب السودان .
- رصد محاولات حل مشكلة الجنوب السابقة .
- رصد ما أثاره هذا الاتفاق من جدل ومناقشات حول طبيعته وأبعاده .
- تتبع أوضاع النازحين واللاجئين وتوزيعهم في السودان وخارجه .
- تتبع الاقتصاد السياسي لجنوب السودان والنشاط البترولي وعلاقته بالأحداث الجارية .
- كذلك تتبع الموقف المصري تجاه اتفاق ماشاكوس .

وإن كنـــت علـــى يتعين بأن هذا الموضوع سيدفع لفتح مناقشات مثيرة ، واستعراض لجوانب مختلفة من العلاقات المصرية السودانية وما يمكن أن تكون عليه غداً وفي المستقبل ، بهدف التعرف على الشروط المطلوبة والآليات الضرورية لتنمية هذه العلاقات لكي تحفظها مما

قـد يـتهددها ، ولا سيما محاصرة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى فصل جنوب السودان عن شـماله مـن منظور خصوصية العلاقات الازلية بين البلدين والمعضلات التي يتعرض لها في الآونة الراهنة ، وكيف يمكن تجاوزها .

وهـذا سـوف يتم من خلال نخبة من المتخصصين والمؤرخين والاقتصاديين من كل أقسـام المعهـد ومـن خارجه ومنهم بعض الأشقاء السودانيين . بهم وبكم سيكون إثراء هذه الندوة التي تتناول ذلك الموضع بكل موضوعية وجدية .

وأرجـو ألا أذهب إلى أن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء لم تعد تنفع في التعامل مع سـودان مـا بعـد برتوكول ماشاكوس بماله وما عليه . لقد تغيرت أشياء كثيرة في السودان وسـوف تتغير أشياء أخرى كثيرة ويبدو أن تصوراتنا عن البلد الشقيق لم تعد صالحة ، فلنبدأ بداية جديدة لإرساء قواعد علاقات جديدة تتسم بالصراحة وعدم الحساسية .

وختاماً يطيب لي أن أشكر أستاذي الكريم سيادة العميد والزملاء والزميلات وفريق العمل .

واتنمى لأعضاء الندوة مداولات ومناقشات حية مفيدة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

الخصوصيات الجغرافية للسودان

أ.د السعيـــد البـــدوي

قسم الجغرافيا

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

يتناول هذا البحث دراسة الخصوصيات الجغرافية للسودان وأثر هذه الخصوصيات في الـتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في السودان ، بمعني أن هذه الخصوصيات لابد أن تؤخذ في الاعتبار عند تقرير السياسات لهذه الدولة ومن هنا تنبع الفرضية الأولية الآتية :

(إن الظـــروف الجغرافـــية الخاصة للسودان لابد وأن تدفع بصانعي القرار نحو اتخاذ سياســـات اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة سواء داخل السودان أو بالنسبة لجيرانه وكذلك علي المستوى الإقليمي والعالمي) .

ونحـــاول فـــي هـــذا البحث إثبات صدق هذه الفرضية ومدى القرب أو البعد عنها من جانب صانعي القرارات في السودان خلال الفترة الأخيرة .

والسؤال الآن هو :

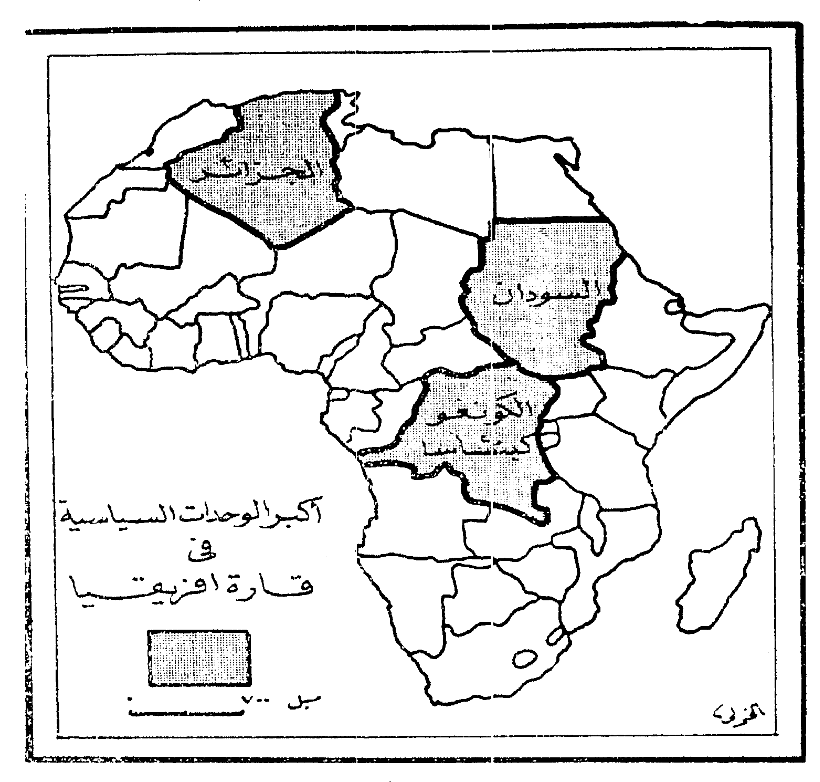
مـــا هـــذه الخصوصيات الجغرافية التي تُملى على السودان أن يسير في طريق معينة لكي يستطيع أن يستقيم حاله علي المستوى الداخلي والمستوى الإقليمي وكذلك العالمي ؟

أهم هذه الخصوصيات الجغرافية الموقع الجغرافي المتميز بمعناه الشامل ، ونهر النيل العظـــيم ، وتـــنوع الشـــعوب والقبائل والثقافات ، وتنوع الموارد الطبيعية المترتبة على تنوع المناخ والتضاريس والتكوين الجيولوجي والغطاء النباتي والتربة.

ونحـــاول فـــي هـــذا البحث أن نلقي الضوء بإيجاز علي هذه الخصوصيات واحدة بعد الأخـــرى ، لكـــي نصـــل فـــي النهاية إلي مدى قوة تأثيرها مجتمعة علي التوجهات السودانية بمجالاتها المختلفة سالفة الذكر .

أولاً : الموقع الجغرافي :

الموقـــع الجغرافـــي للسودان من أهم الخصائص الجغرافية للسودان ، حيث يمتد من حوالـــي ٣° شـــمال خـــط الاستواء إلي ٢٢ ° إلي الشمال منه ، وتبلغ المساحة الكلية أكثر من مليونـــي ونصـــف كـــم٢ أي أكـــثر قليلاً من ربع المساحة الكلية للولايات المتحدة الأمريكية . والســـودان بهذا الحجم الكبير يكون أكبر دولة في القارة الأفريقية مساحة ، ولكن طول الجبهة الـــبحرية المطلة علي البحر الأحمر لا تتجاوز ٨٥٣ كم فقط ، وبذلك فإن كل ميل ساحلي واحد يقابله ١٩٣٥ .



شكل (أ)

الموقع والعلاقات المكانية للسودان

مسيل أرضـــي مـــن المساحة الكلية وهو بهذا (فقير) ساحلياً مما يؤثر علي التوجه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسودان .

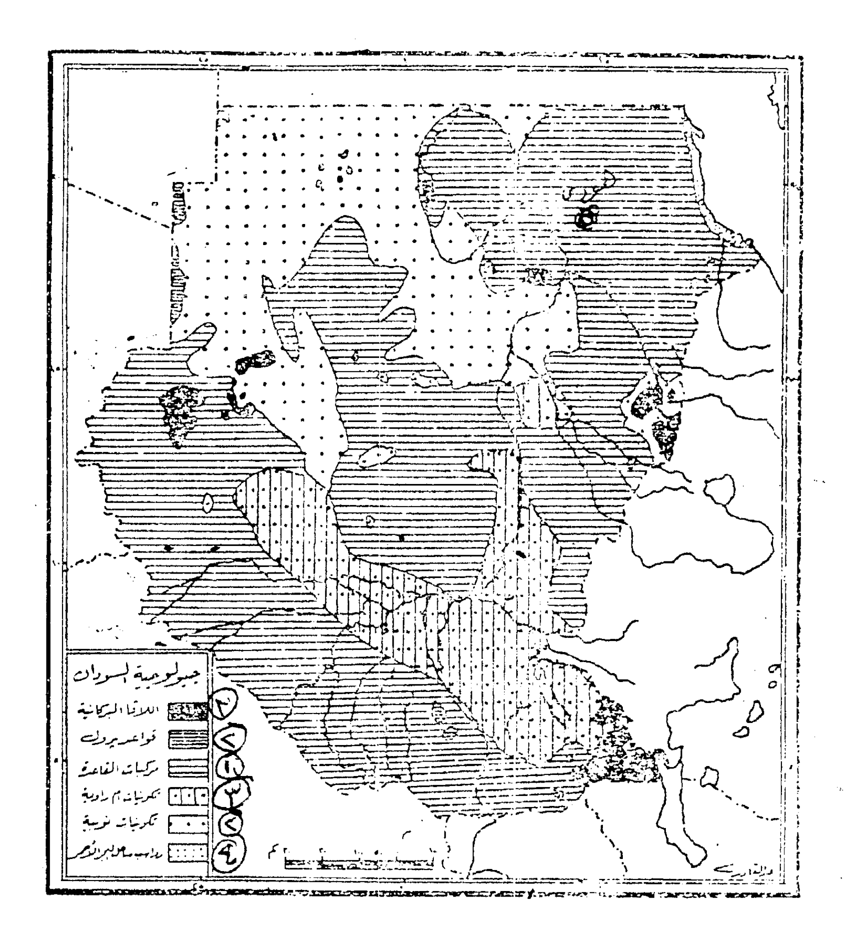
وهـــناك جانب آخر مهم وهو أن السودان يتجاور مع تسع دول هـــي أفريقيا الوسطى (١١٦٥ كــم) ، تشاد (١٣٦٠كم) والكنغو الديمقراطي (٦٢٨كم) ، ومصر (١٢٧٣كم) إريتريا (٦٠٥كــم) ، إثيوبيا (١٦٠٦كم) ، كينيا (٢٣٢كم) ، ليبيا (٣٨٣كم) ، أوغندا (٤٣٥كم) ومعني ذلك أن أكبر أطوال الحدود البرية هي إثيوبيا تليها تشاد ثم مصر ثم أفريقيا الوسطى ثم تأتي بعد ذلك أطوال أقل بكثير من أطوال الحدود مع الدول الأربع سالفة الذكر ، الأمر الذي من المفـــترض ينعكس أثره علي علاقات السودان مع هذه الدول الأربع في النواحي التجارية علي وجـــه الخصوص ، ولكن المشكلة من هذه الحدود حدود صحراوية في بعض الأحيان مثل مصر وتشـــاد وليبـــيا أو حافـــات، هضـــبة صعبة مثل إثيوبيا أو تعلو المرتفعات مثل أوغندا والكنغو الديمقراطي وأفريقيا الوسطى ، وفي هذه الحالة الأخيرة تسقط الأمطار بغزارة وتنمو الغابات أو الأحـراش ، الأمـــر الـــذي يجعل من الصعوبة بمكان إقامة التواصل التجاري والاجتماعي بين شعوب هذه الأقطار .

ويرتبط بخاصية الموقع الجغرافي للسودان أنه همزة وصل بين الشمال الأفريقي حيث تســـود اللغة العربية ويغلب الدين الإسلامي ، وحيث يسود المناخ الجاف وبين الوسط الأفريقي حيث تسقط الأمطار وتنتشر المسيحية ومعتقدات أفريقية يغلب عليها الوثنية . ومن هنا نجد أن السودان يتدرج فيه المناخ من الجفاف الشديد في شماله إلي الأمطار المتوسطة في وسطه أما فـــي جـــنوبه فـــتغزر الأمطار . وكذلك الحال بالنسبة للغطاء النباتي ، ومن هنا كان التدرج هو السمة الأساسية بالنسبة للسودان حتى في البناء البشرى كما سوف نشير فيما بعد .

وبـــناء علي ما تقدم من خصائص بالنسبة للموقع الجغرافي كان لزاماً علي الحكومات المتعاقـــبة فـــي الســـودان منذ استقلاله في يناير ١٩٥٦ أن تراعي هذه الخاصية بحيث تكون علاقاتهـــا مفـــتوحة ومـــرنة مع دول الجوار التسع سالفة الذكر ، لأن العمل بعكس ذلك يكلف الســـودان الكثير اقتصاديا وسياسيا ، وخصوصا مع تلك الدول ذات الحدود البرية الطويلة التي أشرنا إليها وخصوصا مصر التي جمعت بجانب طول الحدود نتائج في غاية الأهمية من الناحية البشـــرية ســـواء اللغوية أو الدينية الإثنية بالإضافة إلي نهر النيل الذي يربط بين القطرين منذ عشرات الآلاف من السنين . الأمر الذي يضفي علي علاقة مصر والسودان صفة الأزلية.

ثانياً : تنوع الظروف الطبيعية :

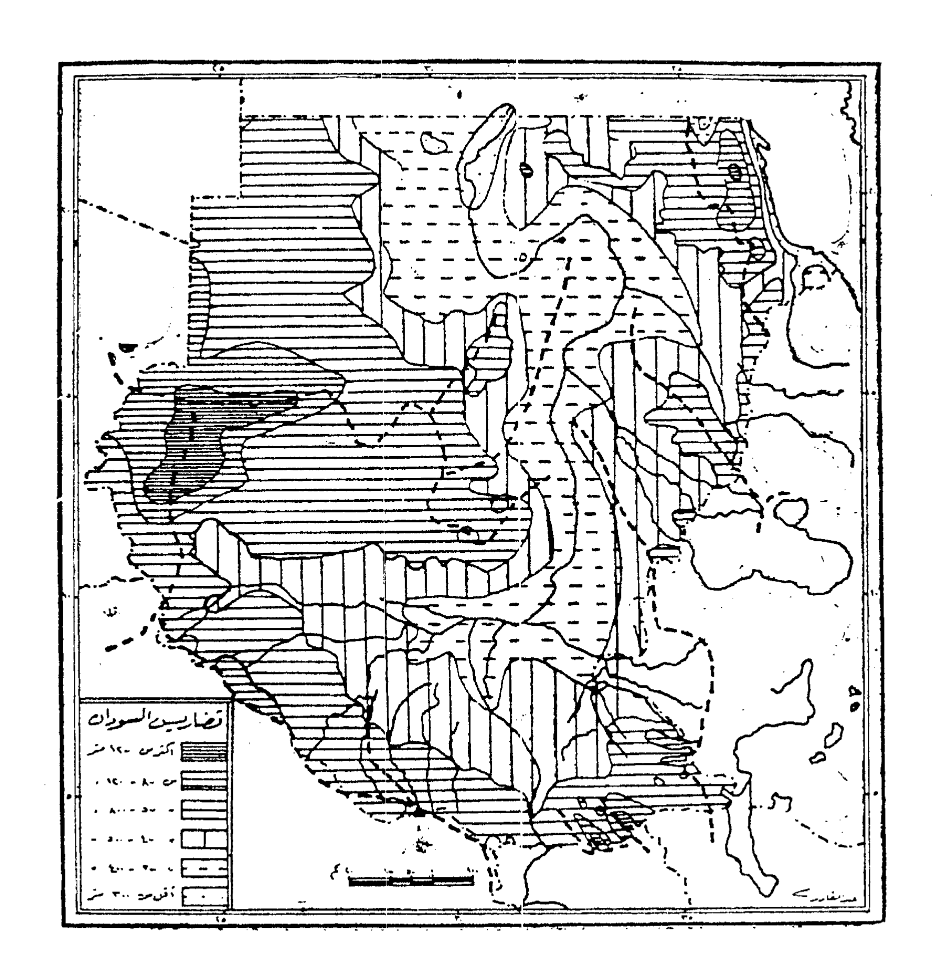
يقصد بالظروف الطبيعية التكوين الجيولوجي والتضاريس والمناخ والجغرافيا الحيوية المتمثلة في الغطاء النباتي والتربة والحيوان البرى .



التكوين الصخري في السودان

فيما يتعلق بالتكوين الجيولوجي نلاحظ تنوعاً واضحا يتمثل في التركيب الصخري ابتداءً من تكوينات ما قبل الكمبرى التي توجد في أطراف السودان الجنوبية كما تظهر في شرق السودان وغربه ، مثل جبال البحر الأحمر شرقاً ، وجبال النوبا غرباً ، ومرتفعات المديرية الاستوائية ، وفي خانق سبلوقة . ومعظم هذه التكوينات من صخور الجرانيت البلورية وصخور النيس والشست المتحولة ، وبذلك يمكن استغلال خام الرخام في شمال شرق السودان ووسطه وفي جنوبه الغربي ، بالإضافة إلى الكوارتزيت وشرائح الجرانيت . كذلك توجد صخور الزمن الأول في بعض المناطق وإن كانت محدودة ، أما تكوينات الزمن الثاني فهي توجد في السودان على شكل تكوينات رملية أساساً بالإضافة إلى بعض تكوينات الحجر الجيري والطيني (المجموعة النوبية) وهي تكوينات رسوبية بعكس تكوينات القاعدة الأساسية النارية القديمة . وتعتبر التكوينات الرملية أهم تكوينات الزمن الثاني في السودان وتنتشر في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الشرقية وبعض المساحات البسيطة في منطقة (يرول) غرب بحر الجبل . وأهم صفة للصخور الرملية أنها مسامية وبالتالي كانت ذات أهمية كبيرة في تخزين المياه الجوفية وهي بالتالي تكون خزاناً مائياً ضخماً يمكن استغلاله في مجالات التنمية المختلفة الزراعية والحيوانية، فضلاً عن الاستقرار البشرى . كذلك توجد تكوينات الزمن الثالث متمثلة في تكوينات (هودى) في المديرية الشمالية و(أم روابة) في كردفان وحوضي بحرى الجبل والغزالي، وتمتد إلي مندلقة النيل الأزرق . كما تظهر التكوينات البركانية في سفوح هضاب شرق السودان وجنوبه الشرقي وفي المرتفعات الغربية . أما التكوينات السطحية في الزمن الرابع فتظهر علي ساحل البحر الأحمر وفي مناطق القوز في غرب السودان .

أما بالنسبة للتضاريس في السودان فهي بسيطة وواضحة ولكنها متنوعة أيضا حيث تمتد المرتفعات في شريحتين طوليتين إحداهما يمتد في شرق السودان والأخرى تمتد في الغرب. ففي الشرق جبال البحر الأحمر وما تبعتها من مرتفعات تجمع بين الشريحتين السابقتين في الجنوب حيث مرتفعات الهضبة الحديدية ومرتفعات جنوب غرب الهضبة الحبشية، ولذلك فإن الثغرة التي ينفذ منها بحر الجبل هي المخرج الوحيد لمياه الهضبة الاستوائية نحو الشمال التي تصل إلي النيل الأبيض ثم النيل النوبي ، وكان هذا في حد ذاته حدثاً مهماً في تكوين حوض النيل بشكله الحالي. أما المنطقة الوسطى فكان نهر النيل هو العامل المؤثر فيها حيث يخط طريقه مكونا وادي النيل المتميز . وكان لهذا التكوين التضاريس – الذي تضافرت علي تشكيله عوامل كثيرة ؛ من أهمها التكوين الصخري والأمطار ونهر النيل وروافده العديدة . هذا التنوع التضاريسي كان له أثره علي الظروف المناخية والنباتية والبيئية الطبيعية والبشرية .



تضاريس السودان

أمـــا بالنسبة للتربة – فهي باعتبارها التقاء للمواد العضوية وغير العضوية – فإنها تمثل تنوعاً واضحاً أيضا في السودان حيث توجد تربة اللاتريت في الجنوب الغربي ، وهي تربة فقـيرة حمضـــية نظــراً للغسيل المستمر بسبب غزارة الأمطار ، ولكنها تصبح هضبة إذا توفر التسميد الكافي ، كذلك توجد التربة الفيضية الصلصالية في الجزء المنبسط في جنوب السودان ووســطه . وتعتــبر تــربة منطقة الجزيرة من أهم التربات الخصبة في السودان ، كذلك توجد التربة الفيضية في منطقتي ذوري القاش وبركة ، وعلي ضفاف نهر النيل الأوسط والشمالي . أمـــا تربة (القوز) فهي تربة رملية نتيجة إرساب هوائي من طبقات الخراسان النوبي التي تقع إلي الشمال منها ، وتوجد في كردفان ، بالإضافة إلي التربات المحلية في جبال النوبا ومرتفعات دارفــور . أمـــا التربة الصحراوية فتنتشر في شمال السودان كله وهي تربة فقيرة في الموارد العضـــوية . ومن هنا نلاحظ تنوع التربات في السودان، ويحتاج كل نوع منها لدراسة تفصيلية حتى يمكن استخلاص النتائج الاقتصادية المناسبة للزراعة .

كذلك فإن المناخ في السودان متنوع بشكل واضح بالنسبة للأمطار ، وإن كان ارتفاع الحـــرارة يغلب عليه في معظم شهور السنة ، حيث إن السودان يقع كله تقريباً في إطار المناخ المدارى (المطير والجاف) وإن كان هناك بعض الاختلافات الفصلية في الجزيرة إلا أنها محددة . أما الأمطار فإنها متنوعة بشكل واضح ولكنها بصفة عامة تقل كلما اتجهنا شمالاً، سواء في الكمـــية أو في المدة ، وتظهر قمة الأمطار في أنحاء السودان بصفة عامة في شهر أغسطس، ولذلـــك فـــإن الأجزاء الشمالية من السودان جافة والمناطق الوسطى متوسطة المطر (كمية ومدة) أما الأجزاء الجنوبية – بصفة عامة – فهي غزيرة الأمطار في معظم شهور السنة.

أمـــا بالنســـبة للغطـــاء النباتي فإنه يتأثر بعاملين هما التربة والأمطار ، وقد سبق أن أشــــرنا إلـــي أنهمـــا متنوعان ، كما أن التضاريس تلعب دوراً معدلاً في الغطاء النباتي . وأهم الأقسام النباتية في السودان هي : الغابات بأنواعها المختلفة في الأجزاء الجنوبية من السودان، وأهـــم أنـــواع الأخشاب التي يمكن استغلالها الماهوجني والأبنوس ، كما توجد أشجار المطاط والبن والكولا التي يمكن استغلال ثمارها .

كذلـــك توجد الحشائش بأنواعها المختلفة ، ويمكن الاستفادة منها في المراعي وتربة الحـــيوان . وكذلـــك توجد شجيرات السنط حيث الصمغ العربي ذائع الصيت من شجيرات الطلح والهشـــاب ، بالإضـــافة إلي شجيرات الهجليج والكتر التي يمكن الاستفادة من أخشابها ولثمار الأولـــي مـــنها فوائد طبية . كما توجد شجيرات الدوم ونخيل الدوليب ذات الثمار التي يمكن استخدامها في الغذاء .

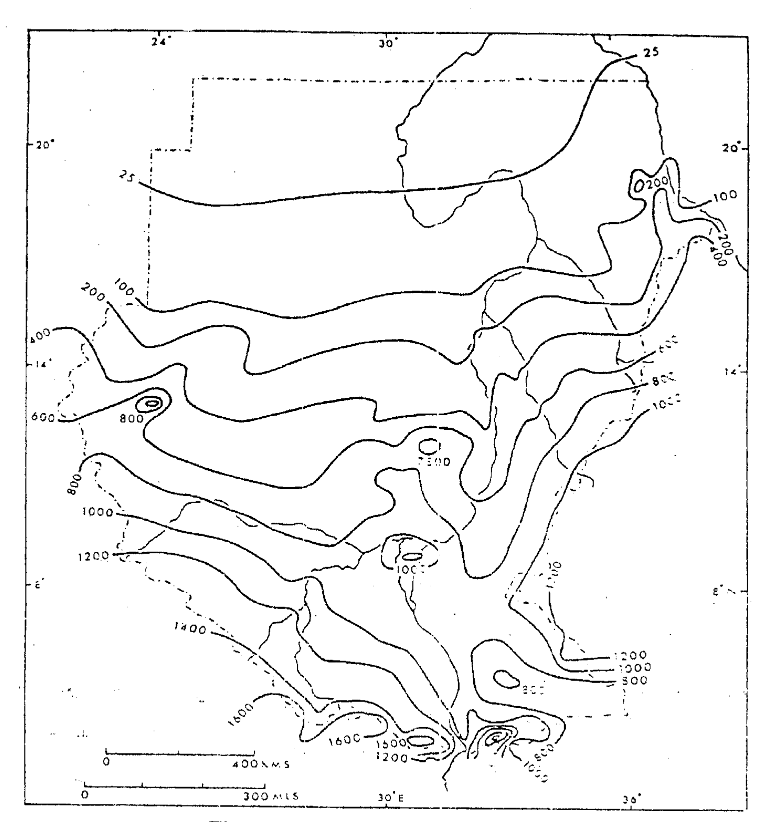


Fig. . Sudan: Mean Annual Rainfall
This map is based upon Sudan Surveys Topo. No. S 912, 1954.

معدل المطر السنوى فى السودان

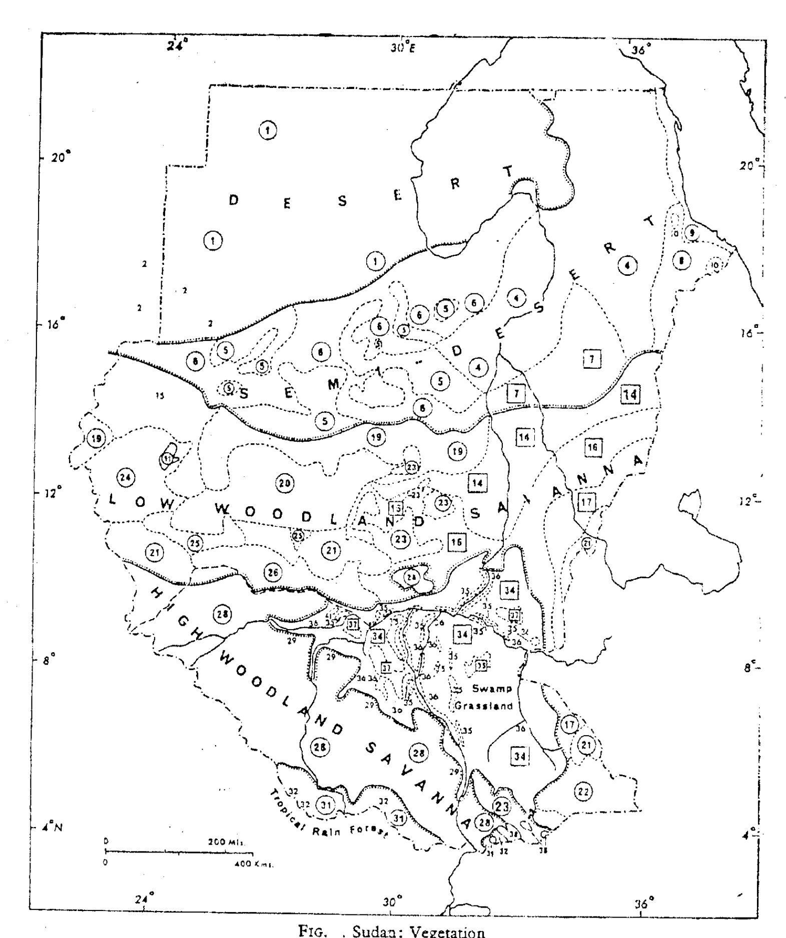


FIG. . Sudan: Vegetation

The numbers correspond with Table 2. "Sand" divisions and subdivisions with local types of Zones II and III are enclosed in circles; "Clay" within squares. Numbers of local types are left unenclosed. Boundaries between zones are shown by continuous lines reinforced by dots.

النبات الطبيعي في السودان

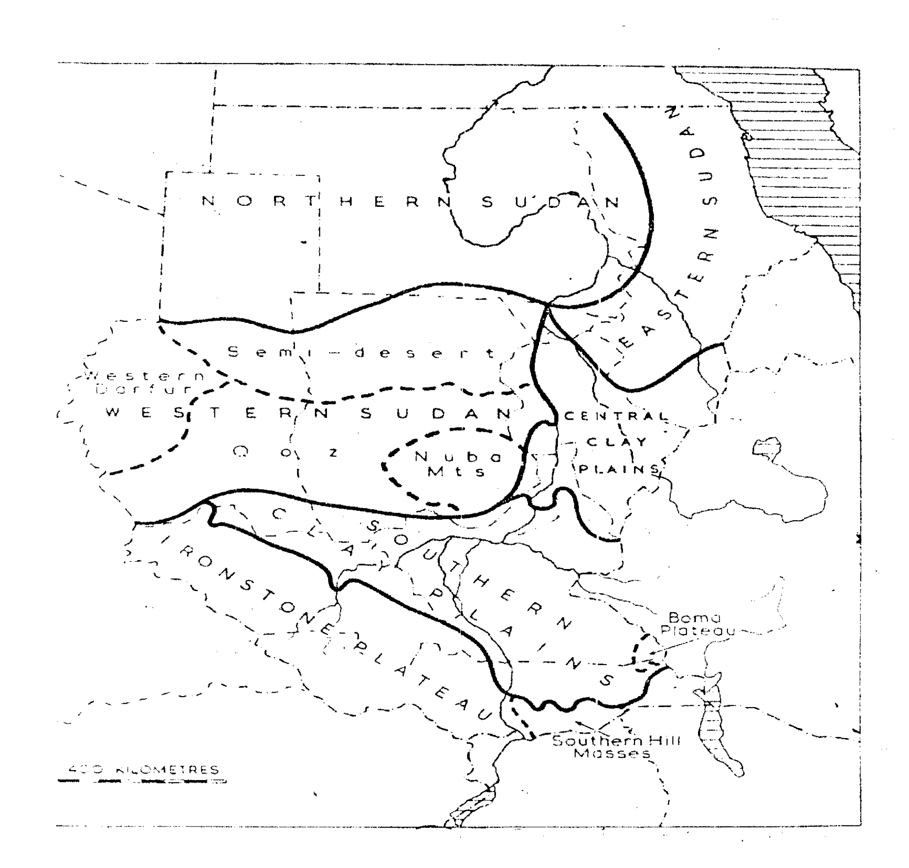
أما الحيوان البرى فله أنواع كثيرة ويرتبط بالبيئات المتنوعة الموجودة في السودان . ففي الغابات توجد الحيوانات المتسلقة والزاحفة أما المناطق الأقل كثافة في الأشجار مثل السفانا فتظهر الحيوانات الضخمة سواء اللاحمة أو النباتية مثل الأسود والفهود ، والفيلة والخرتيت ... الخ وفي المناطق شبه الجافة يوجد النعام والأيائل والغزلان ..الخ أما المناطق الجافة فتوجد بها الحيوانات القارة والزاحفة مثل الفئران والثعابين بأنواعها المختلفة . وجدير بالذكر أن هذه الحيوانات البرية يمكن الاستفادة منها اقتصادياً سواء في مجال السياحة (السفارى) أو اللحوم أو البيض وكذلك الجلود .

ثالثاً : تنوع الكيان البشرى :

كان للعلاقات المكانية للسودان أثرها الواضح علي التركيبة البشرية الموجودة فيه ، ذلك أن موقع السودان الجغرافي في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية ، وموقعه في وسط حوض النيل (الأدنى مصر ، والأعلى الحبشة وهضبة البحيرات الاستوائية) وقربه من مداخل القارة الأفريقية وخصوصاً برزخ السويس ، وباب المندب ، والبحر الأحمر نفسه بالإضافة إلي منطقة القرن الأفريقي . نقول كان لهذا الموقع الجغرافي المهم أثره الواضح علي تعمير السودان بالعناصر البشرية ، حيث دخلت العناصر الزنجية وفي رأى البعض ممن يعتبرون أن السلالة الزنجية نشأت في مكان ما من جنوب شرق آسيا وجزرها والحامية فيما بعد ، أما برزخ السويس فقد دخلت منه العناصر السامية، هذا في حين أن البحر الأحمر دخلت عبره العناصر الحامية والسامية معاً.

كذلك لابد أن نوضح أن امتداد نهر النيل نفسه من الشمال إلي الجنوب قد سلكته القبائل العربية السامية التي أتت من سيناء وبرزخ السويس ، وفي نفس الوقت فإن الصحراء في شرق وادي النيل وغربه كانت طريقاً سلكته مثل هذه القبائل عبر الأودية الجافة والواحات، وهما غنيان بالمياه والنباتات اللازمة لغذاء حيوانات الانتقال وهي علي وجه الخصوص الإبل . ونلاحظ أن تلك القبائل التي سلكت وادي النيل في مصر حتى أسوان لم تسلكه في شمال السودان نظراً لتعرجه وكثرة سكانه من العناصر النوبية المزارعين المستقرين ذوى الحضارة القوية . ويضاف إلي ما سبق درب الأربعين الذي كان له دور مهم في التعمير البشرى في السودان، ومازال له تأثيره في التبادل التجاري (خصوصاً الإبل) بين مصر والسودان .

أما من حيث توزيع القبائل والسلالات في السودان ، فإن الغالبية العظمي في شمال السودان من العرب الساميين ، أما العناصر الحامية فتتركز في وادي النيل ومرتفعات البحر الأحمر (النوبيون والبجة علي التوالي) . كذلك توجد العناصر العربية السامية القادمة من الغرب بواسطة الطريق الليبي وهم من الزغاوة والقرعان في هذا الجزء الشمالي الغربي من السودان.



الأقاليم الطبيعية فى السودان

ومـــن الملاحظ أن هناك الكثير من الأقسام داخل كل من النوبيين والبجة وكذلك داخل العناصـــر العربـــية السامية والحامية ليس هناك ما يدعو إلي التفصيل فيها ، لكن لكل قسم من الأقسام سماته الخاصة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وبالتالي التنوع الواضح في الفروع وليس الأصول .

وفـــي هـــذا الجزء الشمالي كانت هناك ممالك راسخة الأقدام لدى النوبيين في شمال الســـودان وجنوب مصر ، كذلك لدى العرب الذين اختلطوا بالعناصر الزنجية مثل مملكة الفونج في منطقة سنار وما تبع ذلك من توسع مكاني لها وكذلك سلطنة دارفور في غرب السودان .

وبجانب العناصر العربية والنوبية التي توجد في شمال السودان ووسطه توجد عناصر زنجـــية أو متزنجه (وضع الإنجليز خط عرض ١٢ شمالا كخط فاصل بين العناصر العربية في الشمال والعناصر الزنجية في الجنوب) توجد عناصر زنجية في شمال دارفور ، كما أن عناصر (الفـــور) نفســـها زنجية الأصل وكذلك النوبيون ، والعناصر التي توجد علي الحدود السودانية التشادية ، وإن كانت هذه العناصر قد اختلطت بالعرب وأصبحت تتكلم اللغة العربية بجانب لغتها الأصـــلية واكتسبت بعض الملامح السامية أو الحامية . (يلاحظ أن لفظة عربية ليس لها مدلول سلالي وإنما مدلولها ثقافي بصفة أساسية) .

أمـــا جنوب السودان فيغلب عليه العناصر الزنجية أو الزنجية – الحامية ، وينقسمون إلـــي المجموعتيـــن النيلية والنيلية الحامية ، وهما زنجيتان دخلت عليهما الدماء الحامية ولهم رءوس طويلـــة . وهـــناك مجموعة ثالثة ذو رءوس عريضة وهم من الزنوج . ولكل من هذه المجموعـــات الـــثلاث تقسيمات فرعية كثيرة لكل منها ثقافتها الخاصة . ومن ناحية أخرى فإن الأســـماء ســـالفة الذكر للمجموعات الثلاث ذات مدلول لغوى وليس سلالياً ، ذلك لأن التعقيدات الأثنوجرافـــية في جنوب السودان كثيرة ذلك أن الدراسات التفصيلية للشعوب الموجودة في هذه المنطقة الهامة من السودان تدل علي تداخل التأثيرات السامية والحامية والزنجية بشكل كبير.

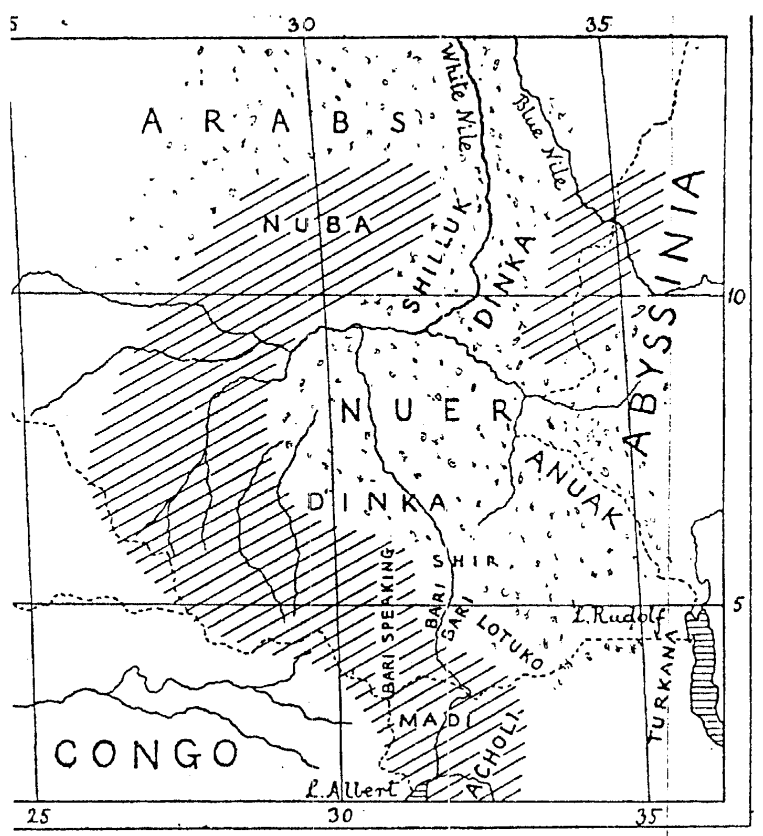
ومن الملاحظات اللافتة علي التركيبة البشرية في السودان ملاحظتان :

الأولي : تعقد العلاقات بين الجماعات البشرية في السودان وتداخلها نتيجة للعوامل المكانية والتاريخية

الثانـــية : امـــتداد كثـــير مـــن الجماعات البشرية التي تسكن بالغرب وعلى حدود السودان مع جيرانها إلي داخل الأقطار التي تجاور السودان سواء في الشرق والجنوب الشرقي أو في الغـــرب والجـــنوب الغربي والجنوب فضلاً عن الشمال مع مصر وهذا يدل دلالة واضحة علـــي أهمـــية التواصـــل السياســـي والاقتصادي والاجتماعي مع الدول التسع المجاورة للسودان .


قبائل السودان

توزيع القبائل الكبيرة والمتوسطة وامتداداتها في دول الجوار الافريقي



. Sketch showing relative position of mesaticephals ▨ and dolichocephals ⊡.

شكل (٩)

ونخلص من ذلك إلي أن التنوع البشرى داخل السودان سمة مميزة واضحة لابد من مراعاتها عند اتخاذ القرار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي من جانب الحكومات السودانية أيا كان انتماؤها الحزبي .

أما بالنسبة لكثافة السكان ، فإن الكثافة العامة منخفضة بصفة عامة (حوالي ١٥ نسمة في الكم٢) وهذه الكثافة لا تعكس التوزيع الحقيقي للسكان في السودان نتيجة لعوامل طبيعية متمثلة في المياه والتربة أو لعوامل اقتصادية متمثلة في النقل والمواصلات واستثمار رءوس الأموال أو العوامل السياسية والعسكرية قبل الصراع بين الشمال والجنوب والحرب التي استمرت نصف قرن من الزمان بينهما . وأهم محاور الكثافة السكانية العالية في السودان محوران :

١- شمالي – جنوبي مع امتداد النيل ويعتمد السكان فيه علي الزراعة .
٢- شرقي – غربي (١٠ – ١٥ شمالاً) ويعتمد السكان فيه علي الرعي .

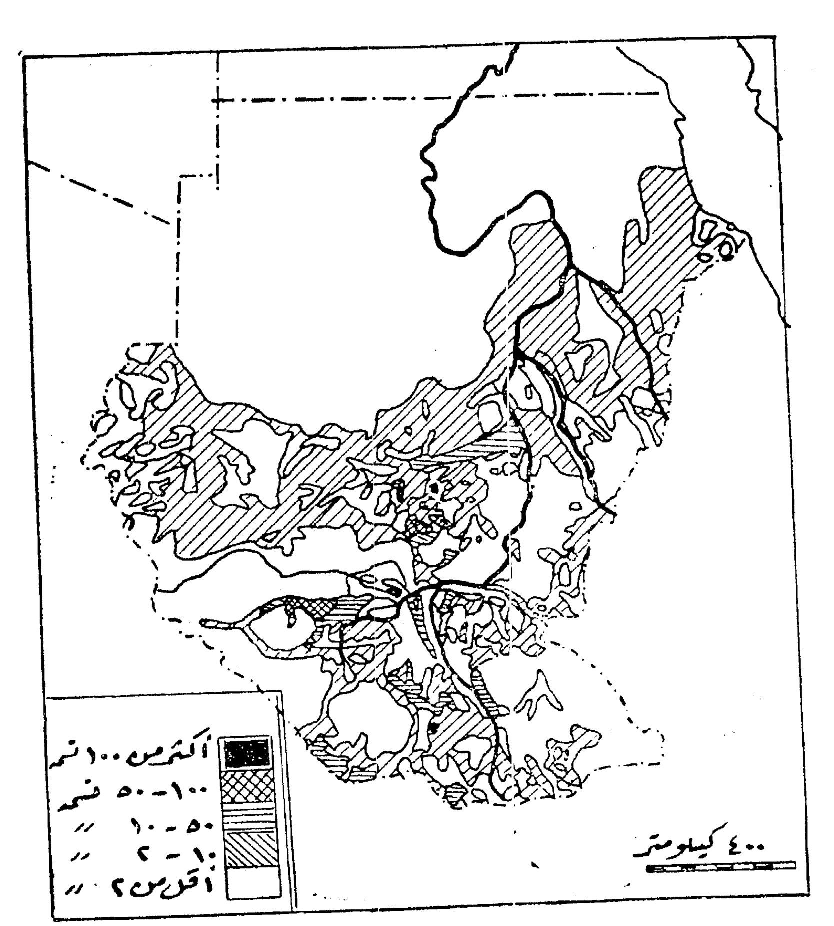
ويلتقي المحوران في منطقة الجزيرة التي تمثل قلب السودان النابض اقتصادياً . هذا بالإضافة إلي (جزر) أخرى ترتفع فيها كثافة السكان مثل دلتا خوري القاش وبركة في شرق السودان.

ومن الملاحظات المهمة بالسكان في السودان الهجرة من الريف إلي المدن بشكل واضح، رغم أن نسبة (الحضرية) في السودان مازالت منخفضة حتى الآن ، وتتركز في عشر مدن رئيسية . وأغلبية السكان من المستقرين ويعملون بالزراعة والخدمات المختلفة (٨٥%) أما الرحل فيمثلون (١٥%) ويحترفون الرعي والصيد البرى والمائي .

<u>رابعاً : تنوع النشاط الاقتصادي :</u>

النشاط الاقتصادي متنوع ، وتمثل الزراعة القاعدة الأساسية للاقتصاد وللسكان ، هذا بجانب الثروة الحيوانية ، والأخشاب والصمغ العربي . وقد طرأ تحسن علي الاقتصاد السوداني في العقد الأخير بعد استغلال البترول وتصدير ٧٠% من إنتاجه (يبلغ الإنتاج اليومي ٢٢٠ ألف برميل) ويعمل بالزراعة ٨٠% من السكان وتضخ في الناتج المحلي الكلي حوالي ٤٣% ولكن نظراً لاعتماد جزء كبير منها علي الأمطار فإن المحصولات الزراعية غير ثابتة وبالتالي فهي عرضة للقحط والجفاف ، وفي هذا المجال تظهر بعض الملاحظات الهامة:

الملاحظة الأولي : في هذا السياق تنوع مصادر الاقتصاد السوداني خصوصاً من المحصولات الزراعية والثروة الحيوانية والأخشاب والصمغ العربي ، نظراً لاختلاف وتنوع التربة والمناخ والتضاريس ...الخ هذا فضلا عن تنوع (الثقافات) Cultures بين جموع وشعوب السودان .



توزيع الكثافات السكانية

شكل (١٠)

الملاحظــة الثانية : الهامة هي أن السودان يضم مساحات شاسعة قابلة للزراعة والرعي ولكن ينقصـــها رأس المال والسكك الحديدية والطرق والنقل المائي بالإضافة إلي نقص الخبرة الفنية والإدارية .

الملاحظــة الثالــثة : هـــي أن عدم الاستقرار الاقتصادي السياسي والحرب الدائرة بين الشمال والجـنوب مــنذ نحو نصف قرن ، قد انعكست علي عرقلة النمو ولعل الأرقام التالية توضح استخدام الأرض في السودان :

أرض صـــالحة للـزراعة ٥% مراع ومروج ٢٤% غابات وأشجار ٢٠% أخرى (بما فيها ١% أراض مروية) ٥١%. ورغم ذلك فإن الزراعة تمثل ٤٣% من الدخل المحلي الكلي، والصناعة ١٧% والخدمات تمثل ٤٠% (تقرير ١٩٩٩).

خامساً : الأوضاع السياسية والإدارية :

بعـد أن استقل السودان من الاحتلال البريطاني (يناير ١٩٥٦) مروراً بالحكم الثنائي (المصـــري - الإنجليزي) شكلاً والبريطاني مضموناً ، وتفضيل السودان للاستقلال المنفرد دون الاتحاد مع مصر ، تتابعت علي السودان أنظمة حكم حزبية في بعض الأحيان (ائتلافيه غالبا من حزبـي الأمـــة والاتحـــادي) وعسكرية في أحيان أخرى (عبود والنميرى والبشير أخيراً) وسط تدهــور العلاقات بين السودان الشمالي والجنوبي ، مع وجود فترات سادها الهدوء مثل اتفاقية أديس أبابـــا ١٩٧٢ فـــي عهـد نمـيرى حتى عام ١٩٨٢ ، وظلت الأوضاع تتدهور حتى وصلت إلي درجة واضـــحة ، مـــن الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وظهرت علي الساحة السودانية علاقتان بارزتان :

الأولي : معارضة من الأحزاب السودانية وعلي رأسها حزبا الأمة والاتحادي .

الثانية : تمرد الجنوب بقيادة حركة تحرير السودان بقيادة جون جارانج .

ورغــم المحاولات المستمرة لإيجاد صيغة معينة لحل المشكلة السودانية إلا أنها باءت بالفشل حتى ظهرت علي الساحة مبادرتا "الإيجاد" ومصر وليبيا لحل المشكلة السودانية ، وكان الاتجاه نحو مبادرة (الإيجاد) ثم كان اتفاق ماشاكوس (الإطار الأولي) في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وذلك بالاتفاق علي تحديد فترة انتقالية لمـــدة ست سنوات يقرر بعدها جنوب السودان الاستمرار ضمن السودان الموحد أو الانفصال ، وكذلــك فصــل الديـــن عن الدولة ، مع تقاسم السلطة والثروة ، ووقف إطلاق النار واستئناف المفاوضـــات للوصـــول لحـل نهائي ورغم تعثر المفاوضات في جولتها الثانية في كينيا يوليو ٢٠٠٣ إلا أن الـــتدخلات العالمية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كفيلة بالضغط علي الطرفين للجلوس مرة أخرى واستكمال المفاوضات .


المحاور الحضرية
في
جمهورية السودان
التقاء المحورين الرئيسي والحضري
« قطر الدائرة ٣٦٠ كيلومتر »
٤٠٠ كيلومتر
٠

أمـــا من الناحية الإدارية فإن السودان كان مفتوحاً للجميع منذ دخول محمد علي إلي هذه المناطق ونشر الاستقرار والأمن فيه ، حتى جاء الإنجليز والإرساليات التبشيرية واعتبروا جـنوب السـودان وجـبال الـنوبا منطقة مغلقة أمام الشماليين . ومن هنا خلقت الفجوة بين الإقليميـن (خط ١٢شمالاً هو خط الفصل الإنجليز بين الشمال والجنوب) . وبعد الاستقلال قسم السـودان إلي الأقسام الإدارية المعروفة (انظر الخريطة) ثم قسمت هذه المديريات بعد ذلك إلي أقســام أخرى (انظر الخريطة) وأخيراً تحولت المديريات إلي ولايات علي رأس كل منها وال . وفيما يلي بيان بالمديريات وتقسميها :

الأقاليم الأصلية	الولايات الجديدة
الخرطوم	الخرطوم
بحر الغزال	غرب بحر الغزال ، شمال بحر الغزال ، وراب
الوسطي	الجزيرة ، النيل الأبيض ، سنار ، النيل الأزرق
دارفور	جنوب دارفور ، شمال دارفور ، غرب دارفور
الشرقية	البحر الأحمر ، القضارف ، كسلا
الاستوائية	شرق الاستوائية ، غرب الاستوائية ، بحر الجبل
كردفان	شمال كردفان ، جنوب كردفان ، غرب كردفان
إقليم الشمالي	النيل ، الولاية الشمالية
أعالي النيل	أعالي النيل ، ولاية الوحدة ، جونجلي ، البحيرات

ولاشك أن هذا التقسيم الأخير يعكس إلي حد كبير الأوضاع المحلية للسكان من الناحية (الثقافـية) ولو أن الجزء الجنوبي من السودان يحتاج إلي إعادة نظر في التقسيم الإداري لكي يكون أكثر تواؤماً مع الأوضاع السكانية والاقتصادية والثقافية.



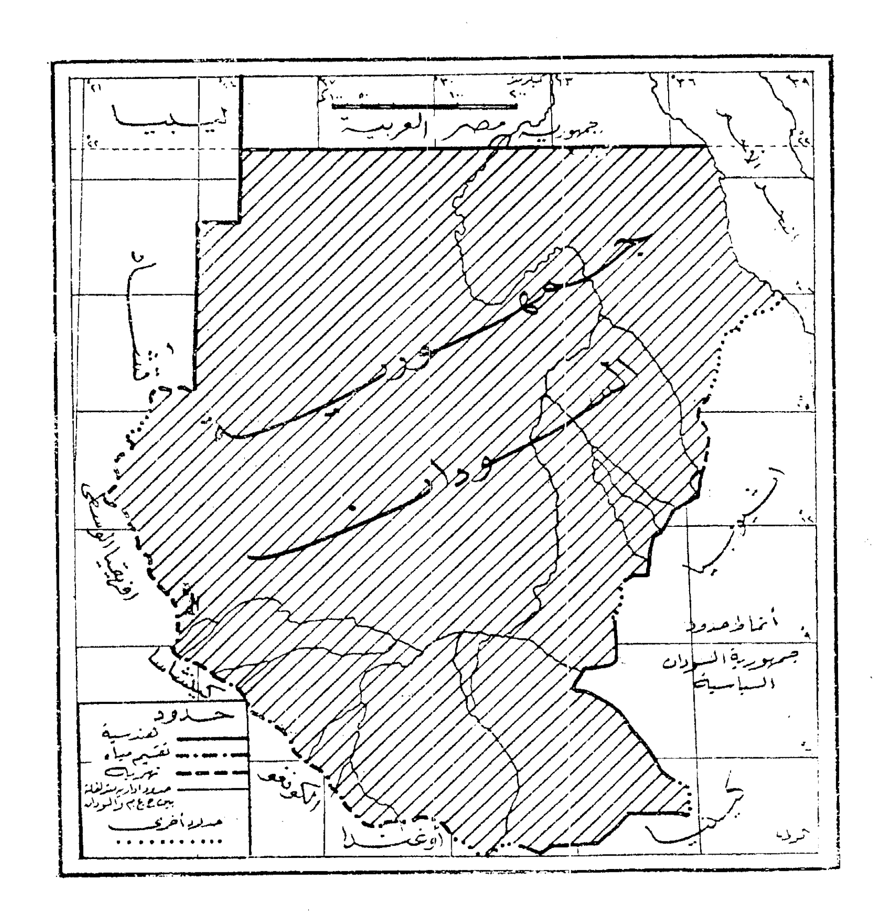
جمهورية مصر العربية
ليبيا
المديرية الشمالية
مديرية البحر الأحمر
مديرية شمال دارفور
تشاد
مديرية شمال كردفان
مديرية كسلا
مديرية جنوب دارفور
مديرية جنوب كردفان
مديرية أعالي النيل
أثيوبيا
مديرية بحر الغزال
جمهورية إفريقية الوسطى
مديرية البحيرات
مديرية جونقلي
مديرية غرب الاستوائية
مديرية شرق الاستوائية
زائير
أوغندة
كينيا
مديريات السودان
حدود سياسية

الخلاصة والنتائج

لاشـــك أن الســـودان يعتبر الظهير المهم بالنسبة لمصر ، كما أن مصر تعتبر المقدمة للسودان Hinter Land of Fore Land من ناحية الموقع الجغرافي ، إضافة لأهمية النيل ومائه لكـــل من القطرين ، كذلك الامتزاج البشرى بينهما ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية المشتركة. وكـــذا فـــإن ما يجرى داخل السودان يهم مصر بصفة حيوية والعكس صحيح تماماً . فالسودان ومصر توءمان ، كما أنهما نقطة التقاطع والتماس بين شطري الوطن العربي الشرقي والغربي .

ووفقـــاً لمـــا تقـــدم – من عرض للجوانب الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية والأخـــرى – فـــإن التنوع هو السمة البارزة في الشخصية السودانية ، ومن هنا فإن الفرضية التـــي أشـــرنا إليها في مقدمة هذه الدراسة تعتبر صحيحة تماماً ، وبناء علي ذلك فإن واضعي القـــرارات العليا ينبغي أن يأخذوا في الاعتبار هذه الخاصية الهامة في ملامح السودان ، بل قد تكون هي الخاصية البارزة في هذه الملامح ، وذلك بالآتي :

- مـــراعاة التـــنوع الثقافـــي بيـــن شـــعوب السودان شماله وجنوبه في كل الأمور الإدارية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية بعد إجراء الدراسات التفصيلية اللازمة لكل منطقة من مناطق السودان المتميزة .
- مراعاة الفوارق بين الثقافات والأديان والأعراق ومعاملة كل منها بالطريقة المناسبة .
- وضـــع المشروعات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لكل (منطقة) بعد الدراسات الشاملة لكـــل مشـــروع فـــي كـــل منطقة ، حيث إن ما يمكن تنفيذه في الشمال قد يتعثر في وسط السودان ، وقد يفشل تماماً في الجنوب .
- أن تراعـــي الحكومة المركزية في التقسيمات الإدارية (العامة أو التفصيلية) هذه التنوعات المحلية ، وتضع لكل منها الأجهزة المناسبة .
- أن يكـــون الحكم الفدرالي الديمقراطي هو المحور الأساسي لأي حكومة أو نظام سياسي ، لأن ذلك هو المخرج من الأزمات السياسية في السودان .
- أن تراعـــي الحكومة السودانية (وفقاً لأي نظام سياسي قائم أو مستقبلي) علاقات التواصل مـــع جـــيرانها التســـعة في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية نظراً للتدخل الشديد في نسيج العلاقات البشرية بين السودان والدول المجاورة .
- أن تكون العاصمة في مركز (وسط) بالنسبة للسودان ككل من الناحية المكانية، حيث تبدو الخرطوم "متطوحة" ناحية الشمال . وربما تكون (ود مدني) أكثر تواؤماً مع أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .



الحدود السياسية للسودان

- أن يكـــون الخـــط الأساسي للسودان هو الأساس "التكاملي" بين إقليم يحقق "ميزاته" النسبية وبالتالي الاستفادة من جميع المعطيات الإيجابية ، ونبذ السلبيات.
- أن تكون الحكومة المركزية ممثلة لجميع (ألوان الطيف) "العرقية" والثقافية والسياسية في الســـودان ، علـــي أن يكـــون هناك حكومات محلية سواء وفقاً للأقاليم الكبرى مثل شمال الســـودان ووسطه وجنوبه ، أو وفقاً للأقسام الصغرى المحلية، ويمكن الأخذ بالمستويات الثلاثة في الاعتبار (المركزية ، الإقليمية ، المحلية) حيث إنه كلما كان الإطار أن الإداري والسياسي ملائمين كلما كان ذلك طارداً للمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .
- أن تسود سياسة الأخوة والمواطنة والقانون ، وليس سياسة الاستعلاء والتسلط من جانب علي الآخر .
- علـــي اعتـــبار أن السودان يكون همزة وصل بين الأقطار العربية والدول الأفريقية ، فإن سياســـة الســـودان الخارجـــية ينبغي تضع هذا الموضوع في اعتبارها ليس في النواحي السياسية فقط ولكن أيضا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

والسؤال الآن: هل كانت الحكومات السودانية المتعاقبة تتصرف وفقاً للتوجيهات السابقة؟

- الإجابـــة بالنفـــي بالطـــبع ، وممـــا يـــدل علي ذلك تدهور الأوضاع السودانية الاقتصادية والاجتماعـــية والسياســـية بل والأمنية أيضا . حيث استمرت الحرب الأهلية حوالي نصف قـــرن مـــن الـــزمان ، وتدهور المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وتكونت كتلة معارضة ضـــخمة في الجنوب والشمال ، وتدهورت علاقات السودان مع الدول المجاورة في معظم هذه الفترة حتى مع مصر. الجار الشقيق – ولا يتأتى إصلاح الحال إلا باتباع ما تمليه إدارة الشـــعوب والطبـــيعة، فهمـــا الأســـاس والباقيان علي طول الزمن مهما تغيرت الحكومات وتعاقبت السلطات.

الجذور التاريخية لمحاولات فصل جنوب السودان

أ.د. رأفت غنيمي الشيخ

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

مؤسس معهد البحوث والدراسات الآسيوية

جامعة الزقازيق

مقدمة :

يستلزم الحديث عن مشكلة التمرد في جنوب السودان ، أو الخلاف بين حكومة الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان ، الرجوع إلى جذور هذا الخلاف وأسبابه منذ تم اكتشاف جنوب السودان مروراً بالإدارة المصرية التركية للسودان حتى استقلال السودان أول يناير عام ١٩٥٦م ، وما أعقب ذلك من عدم استقرار الحكم في السودان ما بين حكومات مدنية وحكومات عسكرية .

ومن هنا كان لزاماً علينا استعراض جهود مصر الكشفية في جنوب وغرب السودان منذ عهد محمد على باشا الكبير محقق وحدة وادي النيل مصر والسودان في العشرينيات من القرن التاسع عشر ، وأثناء حكم الخديوي إسماعيل باشا الذي استطاع في عهده أن يتم كشف منطقة البحيرات الكبرى وروافدها التي تمد نهر النيل بالمياه الدائمة طول العام ، إلى جانب مناطق بحر الغزال وبحر الزراف ، بالإضافة إلى منطقة غرب السودان .

وقد ارتبطت عملية كشف جنوب وغرب السودان بجهود أوروبيين مستكشفين وتجار ووكالات أجنبية وبعثات تبشيرية ، سعت جميعاً لوضع القدم الأوربية في تلك الأصقاع ، ومحاولة التأثير على شعوب وقبائل الجنوب والغرب السودانية لمصلحة الدول الأوربية لتهيئة الأمور بحيث ينفصل جنوب السودان عن شماله ، بحجة أن الشمال يتكون أهله من قبائل عربية، إسلامية ، وأن الجنوب يتشكل أهله من قبائل زنجية معظمها وثنية أو مسيحية مع وجود أقلية إسلامية .

وكان من الضروري بعد هذا الاستعراض أن نبحث قضية وحدة السودان بعد أن حققها الحكم المصري التركي لسنوات طويلة ، وبعد أن تعرضت لمحاولات من قبل الدول الاستعمارية المعادية لمصر والسودان من أجل القضاء على هذه لوحدة وإقامة كيان هزيل في جنوب السودان يسمح باستغلال خيرات جنوب السودان الطبيعية ، التي ازدادت بعد اكتشاف البترول في الجنوب.

وقد تعددت محاولات الحفاظ على وحدة السودان كان أهمها المبادرة المصرية الليبية، وأخيراً ما أطلق عليه اتفاق "ماشاكوس" بين حكومة الخرطوم وبين الجيش الشعبي لتحرير

السودان ، والذي حاول أن يجعل مصر بعيداً عن المشاركة في إحلال السلام في السودان والتمسك بوحدة السودان .

أولاً : جهود مصر لكشف جنوب السودان

استمرت فتوحات إسماعيل وإلحاق أراض جديدة بالسودان ، فاحتلت قوات حكمدارية السودان بلدة فاشودة ذات الموقع الاستراتيجي والاقتصادي المتحكم في مناطق جنوب السودان وشماله بوقوعها عند لقاء روافد النهر واتصالها بالنيل الأبيض ، كنهر السوباط وبحر الجبل وبحر الزراف وقد تم احتلالها عام ١٨٦٥م واتخذت عاصمة لمديرية سميت باسمها . وقد اتخذت هذه المديرية مركزاً للسيطرة على تجارة الرقيق التي كانت رائجة حيث كان النخاسون يأتون بالرقيق من مناطق بحر الغزال وخط الاستواء .

وكانت أعظم فتوحات إسماعيل في السودان تتمثل في ضم منطقة البحيرات العظمى ومنابع النيل فيما عرف بمنطقة خط الاستواء ، وإن كان يقلل من أهميتها أن الخديوي لم يعهد بهذه المهمة القومية إلى ضباط الجيش المصري ، بل عهد بها إلى جماعة من الإنجليز الذين استعان بهم إسماعيل في ضم إقليم خط الاستواء السير صمويل بيكر Samuel Baker الذي بدأ في عهد محمد سعيد باشا رحلاته الكشفية – بجهده الشخصي ودون تكليف من الباشا – وانتهى منها عام ١٨٦٥م مكتشفاً بحيرة البرت وهو الذي أطلق عليها هذا الاسم وهو لزوج ملكة إنجلترا (الملكة فكتوريا)(١)

وفي عام ١٨٦٩م عهد الخديوي إسماعيل إلى بيكر بحكم مديرية خط الاستواء لمدة ٤ سنوات ومنحه لقب باشا ، وطلب منه قيادة حملة حربية تسعى لضم المناطق الواقعة إلى الجنوب من غندكرو وتنظيم إدارتها وترقية تجارتها ، ومحاربة تجارة الرقيق فيها . وعندما وصل بيكر إلى غندكرو في ١٥ أبريل ١٨٧١م رفع العلم المصري عليها وأعلن ضمها إلى مصر واتخذها عاصمة لمديرية خط الاستواء وأطلق عليها اسم الإسماعيلية نسبة للخديوي إسماعيل.

واصل بيكر فتوحاته في أعالي النيل فضم بلداً على بحر الزراف سماها الإبراهيمية، ثم دخل عاصمة مملكة أونيورو المجاورة لبحيرة البرت في أبريل ١٨٧٢م وأعلن انضمام هذه المملكة إلى الممتلكات المصرية . ثم استقبل الملك أمتيسا ملك أوغندا المجاورة لمملكة أونيورو والتي تقع إلى الشمال والغرب من بحيرة فيكتوريا ، وقد أعلن الملك الأوغندي ولاءه لمصر وللخديوي وأعلن عداءه لأعداء مصر وفتح طريق التجارة بين مديرية خط الاستواء وشاطئ أفريقيا الشرقي وجزيرة زنزبار عبر بلاده .

وخلف الكولونيل غردون بيكر باشا في حكم مديرية خط الاستواء وفي القيام بفتوحات جديدة ، وذلك عام ١٨٧٤م ، وقد جاء في قرار تعيينه رغبة الخديوي في تأمين مناطق أعالي النيل حتى البحيرات العظمى ، وأنه على ما هو منظور لنا فيكم من حسن الغيرة والاهتمام

مؤملين الاستحصال على ما فيه من عمارية جهات الاستواء المحكي عنها ، وراحة أهاليها وحسن توطينهم وتأليفهم على الدخول في سلك الإنسانية[٢] .

ورغم تشديد الخديوي على غردون في أمر تعيينه فإنه نسى أنه إنجليزي يعقب إنجليزيا في حكم منطقة خط الاستواء مفتاح السودان من الجنوب ، ومصدر حياة مصر والسودان ، ولم يكن هذا التعاقب من قبيل المصادفات ، بل إن أصبع السياسة الإنجليزية كان لها دخل في هذا التعيين ، فكما أن الحكومة الإنجليزية هي التي أوعزت إلى الخديوي إسماعيل بوساطة ولي عهد إنجلترا – أن يسند هذا المنصب إلى السير بيكر ، فإنها هي أيضاً التي سعت لديه في إسناده إلى الكولونيل غردون عام ١٨٧٤م[٣] . وقد أسس غردون عدة نقط حربية على شاطئ النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال ، وأرسل رئيس أركان حربه الأمريكي شابيه لونج Chaill Long إلى ملك أوغندا ، حيث استطاع أن يعقد معه معاهدة تضع مملكة أوغندا تحت الحماية المصرية ، وذلك عام ١٨٧٤م ، وأعلنت مصر امتلاكها لمنطقة هضبة البحيرات وحمايتها على أوغندا إلى دول العالم كما أن شابية لونج اكتشف بحيرة كيوجا وأطلق عليها اسم بحيرة إبراهيم وذلك في نفس العام . وعندما اعتزل غردون حكم مديرية خط الاستواء عام ١٨٧٦م عهد بإدارتها إلى الطبيب الألماني شنيتزر Edward Schnitzer الذي اعتنق الإسلام وعرف باسم أمين بك .

وكان ضم إقليم دارفور إلى السودان أمراً طبيعياً ، وقد شارك في هذا الزعيم السوداني الكبير الزبير رحمت الذي كانت له شهرته في بحر الغزال ، وتعاون مع حكمدار السودان إسماعيل أيوب باشا في العمليات العسكرية التي انتهت بالانتصار الحاسم على قوات سلطان دارفور المسمى إبراهيم في أكتوبر ١٨٧٤م ودخول العاصمة الفاشر في نوفمبر من نفس السنة وبذلك أصبح غرب السودان كله مكملاً للإقليم السوداني .

ولم يكتف الخديوي إسماعيل بهذه الفتوحات وإنما أراد أن يضم كل ساحل البحر الأحمر الأفريقي بل ويصل إلى شرق القارة الأفريقية المطل على المحيط الهندي ، ومن ثم وجدناه يضم موانئ زيلع – وسلطنة هرر – وبربرة ، وهي من بلاد الصومال الواقعة في مواجهة خليج عدن ، وكانت هذه الموانئ من أملاك السلطان العثماني ، وقد حصل الخديوي على فرمان من السلطان بالتنازل عنها للخديوي في يوليو ١٧٧٥م ، نظير مبالغ مالية سنوية بلغت ١٣ ألف جنيه مصري تقريباً ، وبضم مصر لهذه الموانئ وتوابعها أصبح ساحل البحر الأحمر كله من سواكن شمالاً إلى رأس جردافوي على المحيط الهندي التي تعرف بالقرن الأفريقي ، ملكاً للحكومة المصرية .

وكان الاستيلاء على موانئ زيلع وبربرة مقدمة للاستيلاء على سلطنة هرر الإسلامية الواقعة شرقي الحبشة والبالغ عدد سكانها حوالي مليون نسمة ، إذ كان الخديوي يعتبرها

مكملـــة لأراضي السودان ، ومن ثم زحفت القوات المصرية من زيلع إلى أراضي السلطنة في سبتمبر ١٨٧٥م ، بقيادة محمد رءوف باشا ، واستولت عليها ودخلت العاصمة في ١١ أكتوبر من نفس السنة وأعلن انضمامها إلى الممتلكات المصرية في ساحل البحر الأحمر ، ورفع عليها العلـــم المصـــري ، وظلـــت خاضعة للحكم المصري حتى اغتصبتها الحبشة عام ١٨٨٥م ، بعد انسحاب مصر منها نتيجة للثورة المهدية ولقرار الإخلاء .

وكـــان وصـــول الحكم المصري إلى رأس جردافوي مشجعاً للامتداد إلى بقية الساحل الصومالي المطل على المحيط الهندي حتى تتصل ممتلكات مصر في خط الاستواء بشرق القارة الأفريقية ، وعهد الخديوي إسماعيل إلى الأميرال ماكيلوب Mckillop قيادة الحملة للوصول إلى نهر جوبا على أن يلتقي غردون معها قادماً من خط الاستواء ، ورغم نجاح حملة ماكيلوب في الوصـــول إلى النهر في أواخر عام ١٨٧٥م، إلا أن غردون امتنع عن الاتصال بالحملة، كما أن إنجلـــترا طلبت من الخديوي سحب حملة ماكيلوب ، فأمر بسحبها وعادت إلى مصر أوائل عام ١٨٧٦، ولكـــن الخديـــوي إســـماعيل حصـــل من إنجلترا على اعتراف بضم الصومال حتى رأس "حفون" على المحيط الهندي إلى الممتلكات المصرية في معاهدة عقدت بين مصر وإنجلترا في سبتمبر١٨٧٧م

نظـــر الخديوي إسماعيل إلى شرقي السودان فوجد مملكة الحبشة قد تم حصارها بين ممـــتلكات مصرية من الشرق والغرب والشمال والجنوب ، ووقع إسماعيل تحت تأثير منزنجر Munzinger قنصـــل فرنســـا فـــي مصـــوع بسهولة الاستيلاء على الحبشة ، وعهد الخديوي لمـــنزنجر تحقيق هذه الفكرة بضم إقليم البوغوص وعاصمته سنهيت ، وقد استطاع بالفعل فتح ســـنهيت وضـــمها إلى مصر عام ١٨٧٥م ، وكان ذلك بداية للصدام بين مصر والحبشة وهو الصـــدام الـــذي لقيـــت فـــيه الجيوش المصرية التي قادها أرندروب Arendrupp الدانمركي ، ومـــنزنجر ، وراتب باشا الهزائم المتوالية طوال عامي ١٨٧٥م ، ١٨٧٦م من القوات الحبشية وانتهـــت بصـــلح بين الطرفين بقيت فيه سنهيت ملكاً لمصر ، وخسرت فيها مصر أموالاً طائلة زادت ضائقتها المالية ، وخسرت رجالاً كثيرين أضعفت خسارتهم من قوة الجيش المصري .

وعلـــى هذا أصبح السودان في أواخر عهد الخديوي إسماعيل تمتد حدوده بالقرب من رأس بـــناس (برنيس) على البحر الأحمر وتسير على درجة ٢٤ من خط العرض الشمالي حتى تصـــل إلى نقطة غير معينة بين ليبيا والصحراء الكبرى ، ومن هذه النقطة تتجه نحو الجنوب الغربـــي حتى ملتقى الزاوية الجنوبية الغربية من دارفور ، ومن هناك تنحدر رأساً إلى الجنوب حـــتى الدرجـــة ١١ من خط العرض الشمالي ، ثم تتجه نحو الجنوب الشرقي من طريق نيوتو وبحـــيرة نيانزا حتى تصل إلى مدخل بحيرة فيكتوريا نيانزا ، عندئذ تصعد إلى الشمال الشرقي مشـــتملة علـــى مديـــرية هرر حتى تبلغ المحيط الهندي عند رأس جردافوي ، ومن هناك تتبع ساحل البحر الأحمر حتى رأس بناس[٤] .

لـــم يكـــن اهتمام الحكومة المصرية بشمال السودان فقط ، بل سعت إلى أهل الجنوب تـــأخذ بـــيدهم فعملت على تعليم أهل الجنوب الصناعات الحديثة وتشويقهم إلى التعليم ومحاولة نشـــر اللغـــة العربـــية وإرسال المعلمين إلى المحطات التي أنشئت هناك لتعليم الأطفال القراءة والكـــتابة(٥) . ووضعت مشروعات عملية واقتصادية للنهوض بقبائل الدنكا والشلك روعي فيها تشـــويق أهـــل هـــذه القـــبائل المعرفة ، وإدخال أولاد الأهالي في سلك التعليم ، والسماح لهم بالتدريب على الصناعات المختلفة وإرشادهم إليها بالرفق والترغيب(٦) .

وقـــد أدت المراكز والمحطات المصرية دوراً كبيراً في نشر الثقافة العربية في جنوب الســـودان ، حيـــث تولي الإشراف على الحركة العلمية في هذه المراكز رجال من خيرة فقهاء الأزهـــر وعلمائـــه ، الذيـــن أصبحوا بتفانيهم ومحبتهم للسودانيين المرشدين الروحيين لهم ، والقائمين على الفصل في الخصومات بينهم(٧) ، بل وصل تأثير هؤلاء على جنوب السودان أن أخذ سكان تلك الجهات يتخلون عن العرى ويلبسون الملابس العربية كالحرام والقفطان والقميص .

وكانـــت رسالة مصر الإنسانية في السودان واضحة في جانب آخر هو تحرير الرقيق وإبطـــال الاتجار به وذلك استجابة للدعوة العالمية لمكافحة الرق وإلغاء الاتجار فيه ، وسارت مصـــر شـــوطاً أبعد مما دعت إليه دول العالم فأنشأت مدارس في سواكن وسنار لتعليم الرقيق المحرريـــن لإشـــعارهم بإنسانيتهم ولتدريبهم على العمل والإنتاج كمواطنين يسهمون في بناء الســـودان الحديـــث المرتـــبط مع مصر برباط مصيري . بل طلب الخديو إسماعيل من حكمدار الســـودان موسى حمدي باشا محاسبة مدير مديرية النيل الأبيض لأنه بينما ألغت الحكومة بيع الرقيق الذي استرد من الأشقياء إذ هو يعيد بيعه لحسابه وفي ذلك ما فيه من الاستهتار بأوامر الحكومـــة ، ومـــن أجـــل ذلك يجب أن لا يكتفي بعزله وإنما يجب أن يرسل أيضاً إلى فازوغلي ليعـــتقل هـــناك ويستخدم في الأشغال الخسيسة ليكون عبرة للآخرين . وأما الرقيق الذي باعه فيجـــب استرداده وإعادته إلى أوطانه بالراحة وإسكانه فيها وأمر بعدم وقوع مثل هذه الحوادث المؤلمة مرة أخرى والحيلولة دون تعدي الأشقياء والأشرار على الجهات التابعة لهذه المديرية وهذا مع الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تمدين البلاد وعمرانها(٨) .

امـــتد نشاط مصر في السودان إلى إرسال الحملات والبعثات الجغرافية من أجل كشف منابع نهر النيل وإدخال المدنية والعمران إلى الأنحاء القاصية من السودان . وقد حرص محمد علـــى منذ أيام الفتح الأولى على تسيير عمليات كشف جغرافي علمي لأجزاء السودان القاصية والداخـــية فصحب العلماء حملات الفتح ، وعهد محمد على لجيشه بالسودان في حماية البعثات الكشـــفية التـــي مارست نشاطها بصفة خاصة منذ عام ١٨٢٤ إلى عام ١٨٤٢م كان أشهرها رحلات القبطان المصري سليم بك الذي قام بثلاث رحلات متعاقبة بدأت من أواخر عام ١٨٣٩م وانتهـــت في أوائل عام ١٨٤٢م ، وقد وصل سليم إلى جزيرة جونكر الواقعة تجاه غندكرو أي

أنه وصل إلى مسافة قريبة نوعاً من البحيرات العظمى التي ينبع منها نهر النيل . وقد اكتشفت هذه الرحلات بلاداً ومناطق كانت إلى ذلك الحين مجهولة، ولم يطرقها من قبل سائح أو مكتشف ودرست جغرافيتها وعرفت أحوال سكانها ونباتها وأشجارها ومناخها وحيوانها فأفادت الحضارة والعلم فوائد جمة ، ثم إنها بسطت في طريقها نفوذ مصر فخفقت الراية المصرية لأول مرة في تلك الأصقاع النائية ، تحمل في طياتها رمز الحضارة والتقدم ، فلا غرو أن كان لهذه الحملات فضل كبير من الوجهة القومية ، ولقد مهدت السبيل للحملات التي نظمها الخديوي إسماعيل فأكمل العمل الذي قام به محمد على ، ووصل بحدود مصر إلى منابع النيل(٩) .

وكانت رحلة محمد على نفسه إلى السودان عام ١٨٣٨/١٨٣٩ وهو في سن السبعين رحلة علمية حيث صحب معه علماء ومهندسين من أجل البحث عن الذهب في منطقة فازوغلي، ورغم أن سبب الرحلة كان البحث عن الذهب فإن محمد على حرص وهو في السودان على تزويد البلاد بعدد من الكتاب – الموظفين – الأكفاء لاستخدامهم في مركز الحكومة والمصالح العامة ليتسنى بذلك ترقية البلاد وإصلاح حال العباد ولا أهمية للمال إذا ما صرف في هذا السبيل(١٠) .هذا في الوقت الذي كانت فيه الأزمة الدولية على أشدها وموقف مصر حرجاً أمام إصرار الدول على تخلي مصر عن عزمها على الاستقلال عن الدولة العثمانية وضم الشام إلى الحكم المصري المستقل نهائياً . مما يؤكد اهتمام محمد على بشطر الوادي الجنوبي والسعي إلى ترقيته .

وفي عهد الخديوي إسماعيل استمرت عمليات الكشف الجغرافي العلمي في السودان بصورة أكثر عدداً وأتت بنتائج أوسع بما يخدم وادي النيل كله شماله وجنوبه ، بل بما يخدم الإنسانية جمعاء . فقد بدأت هذه العلميات منذ عام ١٨٧٠م وشارك فيها ضباط ومهندسون وعلماء مصريون وأجانب ، واستمرت إلى عام ١٨٨٠م ، وكشفت أجزاء السودان الشرقي من برنيس شمالاً إلى بربر على النيل التي لم تكن قد اكتشفت من قبل ، كما كشفت هذه البعثات مناطق دارفور وكردفان بعد ضمها ، ومنابع النيل في هضبة البحيرات وضمها إلى السودان، وكشفت وضمت كذلك ساحل البحر الأحمر حتى رأس جردافوي ثم إلى نهر جوبا في الصومال .

وكان أشهر من شارك في هذه البعثات ضباط أمريكان عملوا في الجيش المصري مثل شابييه لونج وبوردي Purdy وميزون Maison ، ومن الإنجليز صمويل بيكر ، ومن الإيطاليين روملو جيس Gessi ، ومن الفرنسيين أرنست لينان دي بلفون ، هذا إلى جانب العديد من ضباط الجيش المصريين أمثال الأميرالاي محمد مختار ، والبكباشي عبد الله بك فوزي ، والبكباشي محمد أفندي عزت ، والدكتور محمد أفندي أمين وغيرهم . ورسم ضباط أركان حرب الجيش المصري سنة ١٨٧٧م خريطة مفصلة لأفريقية وهي أدق خريطة عرفت إلى ذلك الحين . وتسجل أعمال البحث والكشف لضباط الجيش المصري أجل الخدمات للعلم والحضارة

والعمران، فإن الاكتشافات والحملات البعيدة المدى التي اضطلعوا بها جديرة بأن تعد من مفاخر تاريخنا القومي ، ومن الصفحات المشرقة في تاريخ الجيش المصري والضباط المصريين(١١) .

وعلـــى أية حال فإن تحقيق وحدة وادي النيل منذ عام ١٨٢٠م إلى عام ١٨٨٠م ، قد عـــاد بنـــتائج طيـــبة علـــى القطرين المصري والسوداني ، فإذا كانت مصر قد نعمت بعهد من الاســـتقرار والبناء الحديث في مختلف المجالات فإن السودان أيضاً قد نعم بعهد من الاستقرار والوحـــدة فانتهـــت الحروب التي كانت دائماً ما تنشب بين القبائل ، وتم تأمين المواصلات بين أجزاء القطر بأكمله وقد كانت مضطربة ، فالمجموعة المرتحلة والمسافر المنفرد كلهم يشعرون بـــأنهم في ظل الحكومة التي تهيمن على البلاد بأجمعها لا في ظل ملك دار أو شيخ قبيلة . كما أن فـــتح الســـودان أتـــاح له الاتصال بالعالم الخارجي وتأثر بالمدنية القائمة آنذاك ، وقد هرع السائحون إليه لمعرفة وتقصي أحواله .

وفـــوق هذا اتبع – محمد على – سياسة عمرانية رشيدة تهدف إلى تحسين الزراعة وطـــرق الـــري وزيـــادة الإنتاج الحيواني بجلب العمال المهرة وحفر الترع والسواقي الجديدة وسلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقاوي المزروعات الجديدة(١٢) .

ولم يكن موقف خلفاء محمد على من السودان بأقل منه ، ذلك أنه رغم ما عرف عن عباس باشا من رجعية في حكم مصر إلا أننا نلمس ناحية حبه للتنظيم في قوانينه ولوائحه التي ســـنها للخدمـــة فـــي الســـودان ، وكذلك صرامته مع الذين يميلون إلى الكسل في أعمالهم ، ومدرســـته التـــي أسسها في الخرطوم ، وكانت بذلك النواة الأولى للتعليم المدني الحديث . أما ســـعيد فتحمس للسودان وأهله منذ اللحظة التي جلس فيها على الأريكة الخديوية فهو أول من أشـــاد ببسالة الجندي السوداني وفتح باب الترقي لهم في الجيش إلى مرتبة الضباط ودلل على اهـــتمامه العظـــيم بالـــبلاد أن عيـــن أخاه الأمير عبد الحليم حكمداراً عليها ، ثم كانت زيارته المشهورة وسياسته اللامركزية والحكم الذاتي وسماعه لشكوى المتظلمين وضراعة المقهورين وتأثره بما آلت إليه الأداة الحكومية من سوء . وإسماعيل الذي وسع رقعة البلاد بالفتوحات لم يـــنس العمـــل على رفاهيتها وعمرانها ، فمدارسه ومواصلاته وإحساناته لبيوت العلم والدين ، ومحاولاته للقضاء على عادة الرق الوحشية وتعيينه للسودانيين في المناصب الكبيرة كلها آثار ناطقة بحسن التفاته(١٣) .

ومـــن الإنصاف للحقيقة أن نذكر سلبيات الحكم المصري في السودان في ظل باشوات أسرة محمد على الذي وضع نظاماً مركزياً أوتوقراطياً للحكم في مصر عماده الجند ومطلبه من الكل الطاعة وإدارته التي أقامها في السودان وهي على نمط ما كان يدير به مصر آنذاك، والكل مقتـــبس مـــن الـــنظام التركي الذي كان ينتظم أجزاء الدولة العثمانية(١٤) . معنى هذا أن هناك

سلبيات للحكم المصري في السودان ناتجة من طبيعة الحكم والقائمين عليه ، كما أنها ناتجة من تأثيرات التدخل الأجنبي في مصر ذاتها وامتداده إلى السودان .

وتتمثل هذه السلبيات في أن حركة الإصلاح التي دخلت السودان في عهد محمد علي كانت بطيئة ولم تشمل كل السودان ، بل حتى القدر الضئيل من التعليم الذي أصاب منه نفر قليل من السودانيين في مصر أو سودان من الموظفين ، بل وحتى الإصلاحات الإدارية التي امتدت إلى السودان كانت محدودة الأثر ، تنتقص منها الحاجة الملحة إلى الاستقرار ، فقد كثر عزل الولاة ، وفي الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٢٥ و ١٨٧٧م ، تولى من هؤلاء الولاة خمسة عشر في نحو واحد وثلاثين عاماً أي بمعدل سنتين وشهر تقريباً لكل واحد منهم[١٥] .

كما تتمثل تلك السلبيات في أن بعض حكمداري السودان لم تكن له سابق خبرة وتجربة ودراية بأحوال السودان وشعوبه وقبائله ، فلم يحاولوا وضع لون من الحكم يناسب أحوالهم وأوضاعهم واستعدادهم ، أو نقل السودان من عالم العصور الوسطى إلى عالم القرن التاسع عشر[١٦] ، إلى جانب مساوئ أخرى ليست بالجديدة على أجزاء المملكة العثمانية ولكنها جديدة على السودان كجشع الحكام والعمل لإثراء أنفسهم الذي أشاع الرشوة والاختلاس وترك مثلاً سيئاً للسكان يقتدون به . والضرائب التي مهما خفت أعباؤها فهي ثقيلة على كاهل السودان ، ولم يألف ما يماثلها من قبل ، وخاصة سكان البادية الذين لا يقتنعون حتى الآن لماذا يدفعونها وطريقة جبيتها بواسطة الجند يزيد في سيئاتها[١٧] .

كما تتمثل تلك السلبيات كذلك في استخدام الأوربيين على نطاق واسع في حكم مديريات السودان بل وحكمداريته ، وطالما كان حكام القاهرة أقوياء وساهرين يقظون لتحركات هؤلاء الحكام الأجانب في السودان فلا خوف منهم ، لكن عندما أصاب الحكم في القاهرة الضعف بسبب التدخل الأجنبي في شئون مصر الاقتصادية والسياسية أصبح وجود هؤلاء الأجانب في السودان خطراً كبيراً يهدد بتمزيق وحدة وادي النيل .. لقد فتح إسماعيل باشا السودان على مصراعيه للأجانب أثناء مشروعاته العلمية والعمرانية والامتداد في أفريقيا، فرأينا من الإنجليز سير صموئيل بيكر حاكماً لمديرية خط الاستواء منذ أول أبريل ١٨٦٩ لمدة أربع سنوات براتب قدره عشرة آلاف جنيه في السنة[١٨] . ثم خلفه الجنرال الإنجليزي غردون Gordon لمدة عامين ١٨٧٤ – ١٨١٦م ، ثم أصبح حكمداراً للسودان في المدة من ١٨٧٧ إلى ١٨٧٩م ، عمل خلالها على الاستعانة بأجانب في حكم أقاليم السودان .

استخدم غردون الإنجليزي بتون Lipton حاكماً لمديرية بحر الغزال ، والألماني دكتور شنيتزر Schnitzer – الذي أسلم وسمى نفسه "أمين" – حاكماً لمديرية خط الاستواء خلفاً لجنرال غردون نفسه ، والإيطالي روملو جيسي Romello Gessi حاكماً لمديرية كردفان ، والنمساوي سلاتين Slatin حاكماً لمديرية دارفور ، وعين النمساوي جيجلر Giegier مساعداً

الحكمدار أي نائباً له . وغيرهم كثيرون أمثال الإيطالي ميسدالبا Messdaglia والألماني فردريك ر سي Rossei و الفرنسي شارل ريجوليه Rigolet ، الذي استخدمهم في حكم بعض المديريات السودانية أو وظائف التفتيش المالي والإداري .

وكانت سنوات حكمدارية جنرال غردون من أسوأ ما شهد السودان ، حيث هيأ للمغامرين الاوروبيين أن تتدفق إلى السودان كما تدفقت إلى مصر ، وأثار استخدام هؤلاء المسيحيين على أهل السودان وذعرهم واشمئزازهم وهم يفكرون تفكيراً إسلامياً صرفاً، الأمر الذي جعلهم ينظرون إلى مصر نظرة الشك والريبة[19] ، وتأثر السودانيون بالدعاوى المعادية للحكم المصري كما أن غردون بأهماله شأن مديرية خط الاستواء كأنه يبغي إقصاءها عن الحكم المصري تمهيداً لإدخالها في منطقة النفوذ الإنجليزي[20] ، وبإقفاله المدارس القائمة في السودان متذرعاً بقلة المال وبمنع إرسال الطلبة الناجحين بمدرسة الخرطوم إلى مصر ، وانتشار ... تجارة الرقيق وتطبيق الاحتكار الحكومي للمنتجات الاقتصادية بالسودان ، ... كل ذلك كان إلى اشتعال الثورة ... في نواحي السودان وخاصة في دارفور وبحر الغزال ، ... أن تندلع الثورة السودانية الدينية بزعامة محمد أحمد المهدي .

كما أن سياسة غردون في فصل الموظفين المصريين والسودانيين وتعيين أوربيين في أماكنهم قد أساء إلى صورة الحكم المصري في السودان ، كما أن محاولات غردون من أجل نشر المسيحية ومن أجل اشاعة عادة عدم التمسك بالدين الإسلامي بين الناس قد أثار استياء السودانيين ، ولم يهتم غردون باعتراض رجال الدين على أعماله . فعندما احتج الشيخ على عبد الله ... بالخرطوم على المفاسد التي بدأت تنتشر ، أهانه وسفه آرائه وأقواله[21] .

ثانياً : الأجانب في السودان

شهد السودان – مثل مصر في عهد ولاية محمد سعيد بن محمد على – للباشوية المصرية تدفقاً كبيراً للأجانب مما يعطي مزيداً من التأكيد على وحدة وادي النيل بأن ما يصيب مصر يصيب السودان ، فإذا كان التدفق للأجانب على مصر فاق كل حد حتى وصفه القنصل الفرنسي في مصر آنذاك ساباتيه Sabatet بأن الأجانب تدفقوا على مصر كأنها كاليفورنيا جديدة، لم يسلم السودان من تدفق الأجانب في ظل سياسة الانفتاح غير الواعية التي أراد بها محمد سعيد أن يعوض سنوات الانغلاق التي عاشتها مصر والسودان في عهد عباس باشا الأول ، ومن ثم ظهر في السودان مغامرون ومبشرون وتجار ومستكشفون أوربيون ، من الطبيعي أن يكون ولاء معظمهم لأوطانهم دافعاً لاتباع مواقف أضرت بالسودان .

وكان محمد سعيد يثق بالأجانب ثقة مطلقة مع ضعف في إرادته وفقره في العزم والحزم حيث لم يكن يقوى على أن يخالف لهم رأياً أو يرد لهم طلباً ، وقد اتخذ منهم بطانته ... في مصر – والسودان – ثغرات التدخل الأجنبي ، وأهم هذه

الـثغرات مـنح امتـياز قـناة السويس ، والاستدانة من البيوت المالية[٢٢] . ولا شك أن تلك السياسـة غـير الواعـية اسـتغلها الأجانب لمصلحتهم ومصلحة بلادهم حتى صاروا يتمتعون بحقوق وامتيازات حرم منها أبناء البلاد أنفسهم سواء في مصر أو السودان .

وقـد تـأكدت الامتيازات الأجنبية منذ تسوية المسألة المصرية في ١٨٤٠/١٨٤١م ، فصـارت للقناصـل سـلطات أمام الباشوية غير الواعية ضعفت أمامها مباشرة حقوق السيادة الداخلية لتلك الباشوية وقامت المحاكم القنصلية التي أوجدتها الامتيازات الأجنبية بنظر الدعاوى التـي يقـيمها أجانب على الحكومة ذاتها وإصدار أحكام أرهقت الخزانة المصرية بالتعويضات الجسـيمة وإربـاك مالية البلاد ، رغم أن تلك المحاكم وجدت أصلاً للفصل في المنازعات التي تنشأ بين الرعايا الأجانب .

وقـد اسـتفحل نفوذ القناصل في السودان حتى صاروا يؤازرون تجارة العاج وتجارة الرقـيق بل ويشاركون فيها مشاركة كاملة جرياً وراء الربح الوفير وفي ظل حماية الامتيازات الأجنبـية، حـتى رأينا المحطات المسلحة التي أقامها المغامرون الأوربيون في أنحاء السودان تحـت حمايـة قناصل دولهم تلك المحطات التي كانت مستودعات للذخائر والأسلحة والرقيق ، واغتصـب هـؤلاء السلطة تدريجياً من حكومة الخرطوم في أصقاع شاسعة من السودان[٢٣] . مسـتغلين بعـد المسافة بين القاهرة والسودان وانشغال الباشوات في القاهرة بالمحافظة على استقلالهم الداخلي أمام محاولات الدولة العثمانية للإنقاص من هذا الاستقلال ، إلى جانب ضعف حكمدارية الخرطوم وافتقار السودان إلى الموظفين الأكفاء من أبنائه أو من أبناء مصر .

ويعتـبر النشـاط القنصلي في السودان الذي بدأ تواجده أواخر الأربعينيات من القرن التاسـع عشر مسئولاً عما أصاب أمور السودان من اضطراب ومسئولاً عن إفشال كل مراسيم الإصـلاح التـي سـعى بإصـدارها كـل من سعيد باشا والخديوي إسماعيل إلى ترقية أحوال السودانيين ، وقد بدأ القناصل الإنجليز يتوافدون على السودان منذ عام ١٨٤٩م، وتوافد قناصل النمسـا مـنذ عام ١٨٥٠م، وقناصل فرنسا عام ١٨٥٢م ، وقناصل سردينيا في نفس العام ، وقناصـل الولايـات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٦م ، وقد شجع هؤلاء القناصل مواطنيهم على القدوم إلى الخرطوم ، حتى ازداد عددهم من خمسة أفراد عام ١٨٤٧ إلى ٢٥ عام ١٨٦٠م .

وكان هؤلاء الأوربيون يعيشون حياة لم يألفها السودانيون ، حيث تعددت بينهم حالات الطلاق ، وشاعت فيهم عادة زواج المتعة والزواج المختلط ، وأهملوا أولادهم وانصرفوا إلى جمـع الأمـوال بكل وسيلة مشروعة وغير مشروعة ، فانغمسوا في تجارة العاج وفي تجارة الرقـيق، والسـعي للحصـول علـى منصـب قنصل لإحدى الدول الأوروبية ذات المطامع في السـودان، وقـد استفاد هؤلاء المغامرون من فتح النيل الأبيض للملاحة في التوغل في أقاليم النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال ونهر السوباط .

وكان التجار الأوربيون يصطدمون بالاحتكار الحكومي للتجارة في السودان ، ومن ثم كانوا يلجئون إلى قناصلهم يشكون من وقوف الحكمدارية أمام نشاطهم غير المشروع ، وكثيراً مـــا كانت شكاواهم تصل للباشا في القاهرة الذي يضطر تحت ضغط النفوذ الأوربي إلى استبدال حكمـــدار بآخر ، فيأتي الحكمدار الجديد متخذاً سياسة ضعيفة نحو التجار الأجانب ويطلق يدهم في البلاد ليفعلوا ما يحلو لهم حتى أصبحوا ذوى نفوذ عظيم أينما ذهبوا وخاصة في الأصقاع الجنوبية[٢٤]

ومـــن الجديـــر بالملاحظـــة أن نفوذ الأجانب يقوى في السودان في أول عهد عباس بالـــرغم من كرهه الشديد لهم بخلاف سياسة جده معهم ، فتجارتهم توسعت وقنصلياتهم أنشئت ورهـــبانهم بـــدأوا تبشيرهم وتعليمهم في عهده[٢٥] ، وزاد هذا النفوذ في القوة في عهد محمد سعيد حتى استسلمت الحكومة لنفوذ الأجانب في مصر والسودان ، وزاد هذا الاستسلام في عهد الخديـــوي إسماعيل بتعيين موظفين أوربيين على رأس مديريات السودان والذين ساعدوا على سواد النفوذ الأجنبي في كل صوره وأشكاله .

ولـــم يكـــن الـــتجار الأجانب هم وحدهم الذين عملوا في السودان في ظل الامتيازات الأجنبـــية ، بل قام المغامرون بتأييد من دولهم بكشف أجزاء كثيرة من السكان وملحقاته تحت شـــعار كشـــف مـــنابع النيل ، فنسمع عن الدكتور بالجرينو ماتوشي Pellegrino Matteuccie والمـــلازم ألفونســـو ماريـــا ماســـاري Alfnso Maria Massari الإيطاليين اللذين قطعو القارة الأفريقـــية مـــن الشرق إلى الغرب مبتدئين من سواكن باتجاه الغرب حتى النيجر ، ونسمع عن جوســـتاف ناختـــنجال Gustaf Nakhtingal الـــذي قام من تشاد إلى دارفور وكردفان فالقاهرة بطريق النيل بين عامي ١٨٦٩ و١٨٧٣م .

وكـــان هؤلاء المستكشفون وغيرهم أدوات للاستعمار حيث أدوا إلى بسط نفوذ الدول الأوربـــية في المناطق التي يتم اكتشافها . وقد أخذت عملية كشف نهر النيل وهضبة البحيرات اهـــتماما خاصا فظهر مستكشفون مؤيدون من إنجلترا لكشف هذه المنطقة . ومن هؤلاء سبيك Speakوزمـــيله بـــرثونBirtonوجرانـــتGrant وجون باتريك John Patrick الذين كلفوا من الجمعـــية الجغرافـــية الملكـــية فـــي لندن بكشف منابع نهر النيل خلال الأعوام من ١٨٥٧ إلى ١٨٦٣م ، وقـــد اســـتطاعوا اكتشاف بحيرة فيكتوريا وأوغندا وشلالات ريبون عند خروج نهر النيل من البحيرة ، كما اتصلوا بملك بوجندا .

كمـــا أســـهم الإنجليزي صمويل بيكر Samuel Baker في كشف هضبة البحيرات حيث تقـــابل مع سبيك في غندكرو عام ١٨٦٣م . وكان بيكر قد اكتشف في طريقه في النيل الأبيض بحـــر الغـــزال حـــتى لادو ثم اكتشف بحيرة ألبرت عام ١٨٦٤ بمعاونة ملك أونيورو ، وشاهد الشلال الذي يقع في طريق البحيرة الشمالي، وقد سماه بيكر شلال مارشيزون نسبة إلى رئيس الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية[٢٦] .

ورغم أن هؤلاء المستكشفين قد أوضحوا للعالم الخارجي الحقائق الطبيعية لأجزاء من السودان وملحقاته إلا أن هذه الحقائق وضعت في خدمة الاستعمار بل أن المعالم المكتشفة سميت بأسماء أوروبية ، فقد رأينا إطلاق اسم الملكة الإنجليزية فيكتوريا على البحيرة الكبرى المسماة "اكروي" واسم ماشيزون وريبون على الشلالات واسم إدوارد على بحيرة أخرى ، وعندما كشف بيكر ومعه سبيك وجرانت في مارس ١٨٦٤م ، بحيرة ثالثة أطلقوا اسم بحيرة ألبرت نسبة للأمير ألبرت زوج ملكة إنجلترا[٢٧] .

وكانت البعثات التبشيرية هي الأداة الثانية للاستعمار الأوروبي ليس في السودان فقط بل في كل أنحاء العالم غير الأوروبي وخاصة العالم الإسلامي وبقية الشعوب الوثنية في أفريقيا وآسيا . ويوضح جورج برناردشو George Bernard Shaw الكاتب الأيرلندي الساخر استغلال الإنجليز للبعثات التبشيرية لتحقيق مطامع استعمارية ، فيذكر في كتابه رجل الأقدار Man of Destiny أن الرجل الإنجليزي يعتبر نفسه بطلاً للحرية والاستقلال ، وعندما يريد سوقاً جديدة لمنتجات مانشستر فإنه يرسل بعثة تبشيرية لتعلم سكان المستعمرات مبادئ السلام ، وعندما يقتل السكان أفراد البعثة يحمل الإنجليزي السلاح دفاعاً عن المسيحية ويستولى على البلاد كتعويض من عند الله لأن الإنجليزي – كما يذكر تريل Traill– يعتقد أن لديه أمانة أوحى إليه بها من أعلى ليبشر بمبادئ الحكم الصالح لجميع الأجناس التي لم تستطع تحقيق هذا الحكم[٢٨].

وكانت بداية النشاط التبشيري في السودان قد بدأت في عهد محمد على حين بدأ التبشير الكاثوليكي وكان أول من شجع على ذلك في وادي النيل الرحالة التشيكي بالمي عام ١٨٣٥م، حينما زار السودان وكتب كتاباً يشجع أوروبا على نشر المسيحية في السودان قبل أن ينتشر الإسلام في الأجزاء التي لم يدخلها من قبل وخاصة في الجنوب وفي جبال النوبة ، فوصلت بعثات من الرهبان والراهبات إلى هناك حيث استمر نشاطهم حتى قيام الثورة المهدية فأقفلت هذه البعثات التبشيرية[٢٩]

إلغاء الرق :

أعتبر المؤرخون إلغاء الرق من أسباب الثورة المهدية ، إذ كانت التجارة بالرقيق في يد الأقوياء ، وكان الملوك والحكام والأعيان وأرباب الأمر والعمد ورؤساء العشائر يستخدمون الأرقاء في منازلهم وكجند لهم فحرمان التجار من مكاسبهم والكبراء من شئ يعدونه من ضروريات حياتهم أدى إلى الغضب والانتقاض على الذين منعوا بيع الرقيق ، وعد هذا المنع ظلماً لأنهم شعروا بأنهم فقدوا ركناً أساسياً في بناء حياتهم[٣٠] ، أي أن محاولات حكمدارية الخرطوم القضاء على الرق ضربت في الصميم مصدراً هاماً للثروة وأساساً للاقتصاد العائلي والملكي للسودانيين[٣١] . فما بالك إذا جاء هذا الإلغاء بالحديد والنار.

ومـــاذا يعنـــي إلغـــاء الـــرق ؟ يعني إبطال الاتجار بالرقيق ، كما يعني تحرير الرقيق المملـــوك لأحــــرار ، إذن فهمـــا شقان متلازمان إذا أريد للعملية أن تتم بكاملها ، ومن ثم فإن الدعـــوة إلى إلغاء الرق يجب أن يشمل الناحيتين ، كما أن الإلغاء يجب تنفيذه بالتدريج إذا أريد للعملية أن تتم على الوجه الأحسن ، لأن العملية ليست سهلة بل تواجهها صعوبات كبيرة .

فالقضـــاء على الرق يتطلب القضاء على معارضة "الجلابة" الذين يقتنصون الرقيق أو يشـــترونهم مـــن مواطنهم داخل القارة الأفريقية ، والقضاء على مقاومة زعماء القبائل الذين كانوا يتخذون من هذه العملية وسيلة لفرض سيطرة قبائلهم على القبائل الأضعف وسلبهم أفراداً يبيعونهم للمغامرين الأوربيين أو التجار من غير الأوربيين(٣٢) كما أن القضاء على الرق يتطلب كذلك معالجة إغراء الربح التجاري الناجم عن بيع وشراء الرقيق وعن نقله بل وعن استخدامه في الإنتاج أو الخدمات.

ومـــن عجـــب أن نرى إنجلترا صاحبة أكبر ربح تجاري من تجارة الرقيق تخرج منها أول دعوة لإلغاء الرق سرعان ما استجابت لها الحكومة البريطانية لأنها قدرت أنه سيكون لها دور كبـــير فـــي هـــذه العملية تمكنها من فرض سيطرتها على أجزاء كثيرة من أفريقيا وفرض ســـيطرتها على البحار ، فتفرض المعاهدات على البلاد ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية في أفريقيا بل وفي العالم العربي بحجة مكافحة الرق ، وتعقد الاتفاقات مع الدول الأوربية تعطي لبريطانـــيا الحق في تفتيش سفن هذه الدول بدعوى التأكد من تنفيذ هذه السفن لسياسية الإلغاء وعدم نقلها رقيقاً من أفريقيا .

ووفقـــاً ذلك تبنت الباشوية المصرية منذ عهد محمد على سياسة إلغاء الرق في مصر والســـودان مســـايرة للسياسة البريطانية بما يعطي باباً للتدخل الأجنبي في وادي النيل ، فنرى محمـــد علـــي يصدر قراراً بعدم بيع الرقيق في السودان لأن البيع يثير ثائرة الأفرنج ويجعلهم يحملـــون علينا من جديد ، فإياكم – يقصد حكمدار السودان – وبيعهم ، فلو فعلتم ذلك لما قبلنا مـــنكم أي عـــذر ، وإذا كنـــتم قـــد بعتم أحدهم قبل صدور أمرنا هذا فإن عليكم أن تعملوا على استرداده ولابد من تعيين عقوبة صارمة لكل من يقدم على بيع أي عبد منهم(٣٣) ، فنجد محمد علي يضطر إلى توضيح موقفه من إشاعات الأوربيين بأنه يستجلب من السودان رقيقاً للحكومة البريطانية ، فيذكر أنه أصدر أوامره بمنع الاتجار في الرقيق أو صيده أو امتلاكه في السودان ، ولكـــن قـــد يحـــدث عصـــيان من بعض القبائل الزنجية – في الجنوب – أو تعد من قبيلة على الأخـــرى وتـــزحف الجنود – جنود الباشوية – بالضرورة. ومن أسر من الصبيان والنسوة يرد لأهلـــه، ومن كان في سن الجندية يدخل في سلكها ولا يعامل معاملة الرق ، بل يتمتعون بكامل حريـــتهم ولا يمنعون التزوج مثل الجنود المجندة من الأهلين – المصريين – حسب اللزوم لسد الـــنقص الموجـــود فـــي الجـــنود كمـــا هو الجاري في كل بلد ويستحقون الرتب حسب النظام

العسكري، فيقطعون مراحل التربية والتمدن الإنسانية قطعاً متواصلاً ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتياح الأهلين المتمدنين[٣٤] .

كما أن محمد سعيد أصدر أمراً بإلغاء الجمارك بين مصر والسودان ، وأمر بإيقاف التجارة في الرقيق وصيده ، وجاء في هذا الأمر ؛ أن مبيع وشراء الجواري السود والعبيد الذين كان جلبهم من السودان (جنوب السودان) ودارفور صار منعه من طرفنا كلياً ، وقد صدر أمر من طرفنا في هذا التاريخ إلى المالية لأجل التحرير إلى كمرك _(جمرك) أسوان وإلى مدير جرجا وأسيوط في خصوص عدم إعطاء الرخصة للجلابين المارين عليهم بالأسرى إلى مصر ، فحين تصير هذه الممنوعية في معلومكم – يوجه الأمر لحكمدار السودان – يلزم الدقة والاعتناء التام في منع وبيع وشرى – شراء – الجواري والعبيد ببلاد السودان سراً وجهراً ، وإذا وجدت جلابين بيدهم أسرى وقاصدين الجلب إلى مصر يصير حصرهم وإرجاعهم إلى محلهم[٣٥]

ونتيجة لهذا المنع اتخذ حكمدار السودان في عهد سعيد إجراءات مشددة لمنع الاتجار في الرقيق أو صيده ، وكان البحارة الذين يعملون مع التجار الأوربيين في النيل الأبيض يحضرون معهم بعض الرقيق فأمر بضبط هؤلاء وعتق الرقيق المجلوب[٣٦] ، وذلك وفقاً لأمر المنع ومسايرة للنفوذ الإنجليزي على الباشوات المصريين .

ولم تكن أوامر محمد سعيد بإلغاء الرق التي صدرت منذ عام ١٨٥٧م متأثراً كثيراً بالآراء الغربية التي كانت تنادي بتحريم الرقيق ، بالأوامر التي تجد مجالاً لتطبيقها لأن الرق كان متغلغلاً في كيان السودان الاجتماعي والاقتصادي من الأزمنة القديمة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تدفق المغامرون الأوربيون من "حثالة القوم" على السودان الذين كانوا يهتمون فقط بالوصول إلى الغنى السريع ، فتاجروا في الرقيق وعمل بعضهم كقناصل للدول الأوربية ليتمتعوا بالامتيازات الأجنبية دون أن تسري عليهم قرارات الباشوية المصرية أو تعليمات حكمداري السودان .

وقد شارك هؤلاء الأجانب في تجارة الرقيق وتعددت جنسياتهم ، وصارت هناك بالخرطوم سبعة بيوت أو شركات أجنبية تعمل في التجارة وهي أربع شركات لفرنسيين ، واثنتان لإنجلترا وواحدة إيطالية ، استمرت تعمل في تجارة الرقيق حتى عام ١٨٦٢م عندما بدأت في التخلي عن العمل بهذه التجارة للتجار العرب الذين كانوا منافسين أقوياء . وكانت تجارة الرقيق قد تعقدت لأن قنصليات الدول الأوربية كانت تعمل في الخرطوم جاهدة لعرقلة كل قانون يحرم على رعاياها الاتجار فيما يريدون ، ومن الغريب أن معظم هؤلاء القناصل وغيرهم كانوا يتاجرون في الرقيق[٣٧] ومن الغريب أيضاً أن تتدخل القنصلية البريطانية لحماية التجار الإنجليز الذين يعملون في تجارة الرقيق بالسودان رغم أن إنجلترا كانت وراء حملة إلغاء الرق ليس في السودان فقط بل وفي العالم كله ، فنجد الحكومة البريطانية تحمي تاجر الرقيق

المالطي المولد البريطاني الجنسية ديبونو Debono عندما اتهمته حكمدارية السودان بالاتجار في الرقيق عام ١٨٦٢م بحجة أنه لا توجد أدلة كافية ضده(٣٨) .

وفي عهد الخديوي إسماعيل اتخذ التدخل الأجنبي موقفاً آخر ضد تجارة الرقيق ، موقفاً يتضح فيه التناقض ، إذ في الوقت الذي ترغم فيه الخديوية من جانب إنجلترا على التوقيع على معاهدة لإلغاء الرق يتصرف القناصل والموظفون والتجار الأوربيون في ظل الحماية – حماية الامتيازات الأجنبية – فيساعدون سواء بأنفسهم أو بواسطة غيرهم من التجار العرب على إستمرار صيد الرقيق والاتجار فيه .

لم يكن الخديوي إسماعيل بأقل من سعيد باشا حماسة لمقاومة تجارة الرقيق في السودان وقد بذل جهوداً مخلصة للقضاء على الرق بالتعاون مع القوى الأوربية ، وعلى هذا فإن رغبته في استكمال وحدة وادي النيل بفتح أقاليمه السودانية الغربية والجنوبية ارتبطت برغبته في القضاء على الرق ، وكلتا الرغبتين ارتبطتا معاً باستخدام أعداد متزايدة من الأوربيين المسيحيين في السودان ، وكان صمويل بيكر Samuel White Baker أشهر من حقق للخديوي إسماعيل رغباته هذه(٣٩) .

ونتيجة لحث الحكومة البريطانية أصدر الخديوي إسماعيل في مارس ١٨٦٥م ما عرف باسم البرنامج المفصل لمكافحة الرق والنخاسة في السودان ، الذي فرض رقابة شديدة على نشاط الجلابين والتجار في النيل الأبيض الذين يستخدمون أسلحة نارية في استمرار نشاطهم ، ويدعو البرنامج قناصل الدول الأوربية بالخرطوم إلى دفع حمايتهم عن تجار الرقيق مهما كانت جنسياتهم من العرب أو الأوربيين، ولعل استخدام السير صمويل بيكر عام ١٨٦٩م ثم الكولونيل غردون عام ١٨٧٣ في مديرية خط الاستواء ثم عقد معاهدة إلغاء الرق بين مصر وبريطانيا عام ١٨٧٧م كلها دلائل على أن الخديوي إسماعيل يرغب حقيقة في القضاء على الرق والنخاسة(٤٠) .

كما أن الخديوي إسماعيل أقر مسألة شراء الزرائب من تجار الرقيق على طول النيل الأبيض وبضغط من قناصل الدول في الخرطوم أجبر التجار من رعايا الدول الأوربية على بيع زرائبهم للحكومة ، وشجع إسماعيل سياسة شراء الزرائب من التجار ، وبلغ ما دفعته الحكومة في ذلك زمن جعفر باشا مظهر حكمدار السودان (من ١٨٦٦ إلى ١٨٧١م) ما يربو على المائة ألف جنيه(٤١) ، ونتيجة لهذه الإجراءات إلى جانب حظر توريد الأسلحة والذخائر إلى أصحاب الزرائب انتقل نشاط التجار الأجانب وغير الأجانب – لممارسة تجارة الرقيق – إلى بحر الغزال ونهر السوباط وإلى أعالي النيل مما استدعى من إسماعيل متابعة نشاط هؤلاء بضم تلك الأقاليم إلى بقية القطر السوداني ، ومن هنا جاء استخدامه للسير صمويل بيكر ثم من بعده للكولونيل غردون .

واســتند إسماعيل في استخدامه لصمويل بيكر إلى أنه يعرف جهات النيل العليا وأنه شــارك في كشف منابع النهر وارتبط اسمه باكتشاف بحيرة ألبرت ، وقد استجاب إسماعيل في استخدام بيكر إلى رغبة ولي عهد بريطانيا الذي حضر حفل افتتاح قناة السويس ، ومن ثم حدد إســماعيل لبــيكر مهمته في تخليص القبائل القاطنة في حوض نهر النيل من الهمجية السائدة بينها ، وإقامة حكومة ووضع قوانين والعمل على استتباب الأمن في تلك النواحي ، وتحقيق ما تفرضــه الشرائع الإنسانية من القضاء على الرق والقائمين بهذه العملية المنتشرين بكثرة في تلــك النواحي ، وتيسير التجارة المشروعة بفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة في خط الاستواء. وقد ظلت مهمة بيكر سارية من عام ١٨٧٠م حتى استقالته عام ١٨٧٣م.

وإذا كــان صــمويل بيكر قد نجح في جعل الجزء الأكبر من حوض النيل تحت حكومة الخديــوي ، فإنــه فشل في إقامة حكم مستقر ثابت ودائم ، ذلك أنه استخدم الشدة ضد زعماء القــبائل واســتولى علــى ممتلكاتهم من أغذية وأبقار بالقوة ، وانتقل نشاط الرقيق بعيداً عن مراكــزه العســكرية الــثلاثة التي أقامها ، ومن ثم فإن نجاحه كان ضئيلاً جداً خاصة إذا قيس بالتكالــيف الــباهظة التي دفعت له نظير مرتبه السنوي والبواخر التي أعطيت له لتكون تحت تصــرفه دون أن يستطيع الوصول بقواته إلى البحيرات الاستوائية ، ثم عاد بعد ذلك إلى وطنه مخلفاً وراءه استياء عاماً من المواطنين بسبب سياسته(٤٢) .

وبعد انتهاء مهمة صمويل بيكر استجاب الخديوي إسماعيل لنصيحة الإنجليز باستخدام الكولونــيل شارلس غردون Gordon فحل بذلك مدير إنجليزي محل مدير إنجليزي عام ١٨٧٤م في منطقة ذات أهمية كبيرة لمصر والسودان معاً وهي مديرية خط الاستواء التي بها منابع نهر النــيل الدائمــة ، ممــا يوحــي بوجود مخطط إنجليزي يستهدف في النهاية السيطرة على تلك المــناطق وبالتالــي إخضاع مصر والسودان للنفوذ البريطاني ، ومن الغريب أن نجد الخديوي إسماعيل يعطي غردون سلطات كبيرة ، فرغم أنه كان يشغل منصب مدير مديرية خط الاستواء إلا أنه لم يخضع لسلطة حكمدار عموم السودان بل أطلقت يده في الجزء الجنوبي من السودان ، وأنعم علــيه الخديوي عام ١٨٧٥م برتبة الفريق فصار يعرف باسم غردون باشا ، وصارت رتبته العسكرية مساوية لرتبة حكمدار السودان ، وكل هذا بسعي السياسة الإنجليزية وتدبيرها(٤٣) .

وســرعان مــا عمل غردون على تنفيذ مهمته في جنوب السودان ، حتى قبل الوصول إلــى مقر مديرية خط الاستواء وهي مدينة غندكرو ، إذ أصدر أثناء وجوده في الخرطوم قراراً بــتاريخ ١٧ مارس ١٧٧٤م يقضي بأن تحتكر حكمدارية السودان تجارة العاج باعتبار أن هذه التجارة كانت الستار الذي يختفي وراءه تجار الرقيق ، كما يقضي القرار بعدم السماح لأي فرد مــن دخول مديرية خط الاستواء – مركز تجارة كل من العاج والرقيق – إلا بعد الحصول على تصــريح من الحكمدارية بالخرطوم أو من المديرية – أعني مديرية خط الاستواء – ، وقد أدى

هــذا القـــرار إلى الإضرار بالتجارة المشروعة إذ صار الشك قائماً في كل راغب لدخول مديرية خط الاستواء بأنه تاجر رقيق ، مما تسبب في تعطيل الملاحة في النيل الأبيض ، وتعطيل نشاط الـــتجارة سواء كانوا من تجار الرقيق أم من أصحاب التجارة المشرعة ، مما تسبب في زيادة تذمـــر السودانيين من الحكومة التي صاروا ينتهزون كل فرصة لمقاومتها ، ويعملون لتقويض أركانها ، وكان تجار الرقيق على وجه الخصوص هم الذين آزروا محمد أحمد المهدي وأشعلوا الثورة في السودان(٤٤)

وحقـــيقة نجـــح غردون في تثبيت الأمن في ربوع مديرية خط الاستواء وفي مطاردة تجـــار الرقيق ولكن مما لا شك فيه أن غردون تسبب في ضياع أوغندة التي كانت تنظر شمالاً فـــي ارتباطها بالعالم الخارجي ، إذ أنه ساعد الملك أمتيسا على الاستقلال بأوغندة التي أضحت تـــتجه شرقاً نحو كينيا وشرق أفريقيا وانقطع اتصالها بمجرى النيل(٤٥) . وغني عن البيان أن غردون لم يكن يبغي من استقلال أوغندة دفاعاً عن مصلحتها ، بل كان ما يبغيه أن تكون بعيدة عـــن الارتباط بمصر والسودان حتى تصير بعد لقمة سائغة لإنجلترا ، وقد بسطت فعلاً حمايتها عليها بعد فصل السودان(٤٦) .

وعـــندما صـــار غـــردون حكمداراً لعموم السودان ، ونقل مقر عمله من غندكرو إلى الخـــرطوم اقـــترح لمعالجة مسألة الرق في السودان مشروعاً يقضي باعتراف الحكومة بتملك الرقـــيق الحالـــي لمالكـــيه الذين عليهم تسجيل رقيقهم في المديريات في بطاقات تحمل صفات الرقيق، وأن تستمر الملكية للرقيق اثنتى عشرة سنة يصبح بعدها كل الرقيق أحراراً ، وأعطى المشروع للحكومة تحرير الرقيق قبل هذه المدة إذا ثبت إساءة المالك معاملة رقيقه . ولكن هذا المشـــروع لـــم تصدر به إرادة من الخديوي لأن بنوده ضمنت في مشروع كبير انتهى بمعاهدة بين مصر وإنجلترا بشأن الرقيق(٤٧) .

وكـــان لغردون موقف معاد من الزبير رحمت ومن ابنه سليمان ، فرغم معاونة الزبير فـــي تنفيذ أوامر الحكمدارية بإقرار الأمن في بحر الغزال وفي دارفور إلا أنه احتجز في القاهرة عندما ذهب ليشكو حكمدار السودان ، وترك ابنه سليمان ليتولى الزعامة في بحر الغزال إلا أن غردون اتخذ من سليمان موقف المتشكك في ولائه ، واعترض على عودة الزبير إلى السودان، وحـــاول غردون إذلال سليمان بن الزبير مما دفع بالأخير إلى رفض أوامر غردون الذي حاربه حتى قتل سليمان على يد الإيطالي جيسي في يولية ١٨٧٩م .

حاول غردون تبرير مقتل سليمان بن الزبير بالقول بأن سليمان كان فهمه الخاطئ هذا في أن الحكمدارية صارت هدفاً لعداء طبقة كبيرة من أعيان السودان وتجاره . وفي هذا المجال نستشـــهد بما قاله المسيو داريل Dariel في مقدمة كتاب رسائل غردون إلى أخته أن الخديوي إســـماعيل عهد إلى الكولونيل غردون مطاردة تجار الرقيق في السودان(٤٨) ، ولكن المجهودات

العنيفة التي بذلها ذلك الضباط الإنجليزي لم يكن لها من نتيجة عملية سوى إثارة الطبقة التي كانت مصر تعتمد عليها في السودان[٤٩] .

لم تكتف إنجلترا بالجهود التي كان الخديوي إسماعيل يبذلها لحث موظفيه في السودان للقضاء على تجارة الرقيق ، بل استمرت في ضغطها عليه لكي يقرر إنهاء الرق في مصر والسودان في وقت محدد ، وانتهت الضغوط البريطانية باستسلام إسماعيل للتوقيع على معاهدة مع بريطانيا في ٤ أغسطس ١٨٧٧م تتعلق بمعالجة مسألة الرقيق . وقد نصت تلك المعاهدة على تعهد الحكومة المصرية بمنع دخول الرقيق الأفريقي إلى الأراضي المصرية وملحقاتها ، ومعاقبة كل من يدخل رقيقاً إلى مصر وممتلكاتها . وتعمل على تهدئة الأحوال بين القبائل السودانية الجنوبية المتقاتلة حول الاستيلاء على الرقيق وبيعه . وكان أخطر ما في المعاهدة رقم ٦ التي أعطت للسفن الإنجليزية حق التفتيش والبحث والقبض على أي مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق ، وكذلك يصير ضبط أي مركب مصرية تتحقق فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق في أثناء سفرها بخليج عدن وفي ساحل بلاد العرب وبالجهة الشرقية من أفريقيا وبمياه سواحل مصر والجهات التابعة لها[٥٠] .

ونص الدستور الخاص بإلغاء تجارة الرقيق الصادر بنفس تاريخ المعاهدة والموقع من قنصل عام إنجلترا في مصر المستر فيفيان ، ومحمد شريف باشا ناظر الخارجية المصرية ، على سريان نصوص المعاهدة بحيث تنتهي مسألة الرق كاملة بشقيها التملك والتجارة في الأراضي المصرية في مدة سبع سنوات من تاريخ المعاهدة ، وفي مدة اثنتى عشرة سنة في جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية .. يشجع الاتجار في الرقيق ، فقد ذكر أنه بموت سليمان جاءت نهاية تجارة الرقيق التي وصفها غردون كثيراً بأنها سوف تقود إلى اضطرابات في المستقبل ونتائج سيئة فيما بعد لعدم قيام حكم مناسب[٥١] . وتسبب غردون في قيام ثورة محمد أحمد المهدي .

بل إن الحكومة الإنجليزية ربطت بين اعترافها بامتلاك الخديوية المصرية لسواحل الصومال حتى رأس حافون في سبتمبر ١٨٧٧م منع تجارة الرقيق في تلك المناطق مع السماح للسفن الإنجليزية بمراقبة المياه الصومالية وضبط أية سفينة تحمل رقيقاً من المواني الصومالية أو تلك السفن المشتبه في القيام بهذه التجارة وتسليمها إلى الجهات المختصة ، وكل ذلك فيه افتئات على سيادة مصر ومصالحها ، حتى إن عقد هذه المعاهدة لم يكن – في رأي المؤرخين – عملاً حكيماً ، ولم يكن توجبه أية ضرورة ، وأجمع المعاصرون على أنه كان من المتعذر تنفيذها ، كما أجمعوا على أنها كانت السبب الذي أشعل ثورة محمد أحمد المهدي وأدى إلى ضياع السودان ، وكان من رأي غردون نفسه أن الإنجليز أرغموا الخديوي إرغاماً على عقدها[٥٢] .

وقد استند غردون على تلك المعاهدة غير العملية في التنكيل بتجار الرقيق ، حتى إنه عندما كان يعجز عن معاقبتهم بالقتل رمياً بالرصاص فإنه كان يضربهم بالسياط ويصادر جميع ممتلكاتهم وينزع عنهم ملابسهم حتى يسيروا كما كان آدم يمشي عريان لا يستره شئ[٥٣] مما اضطر هؤلاء إلى أن يلجئوا إلى أوكارهم القديمة في بحر الغزال وفي دارفور وإشعال الثورات ضد الحكومة التي يرأسها غردون ومن الأمور المثيرة للدهشة أنه مع شدة غردون ضد تجار الرقيق السودانيين ، فإنه كان يتخذ من الرقيق المصادر من التجار أدوات لتحقيق أهدافه ومصالحه ، فيستخدم الرجال جنوداً في جيشه ويهدي الأطفال للرحالة الأوربيين، بل كان يلجأ في بعض الأحيان إلى بيع النساء والأطفال خارج السودان ، وبمعنى آخر ؛ أحل لنفسه ما حرمه على أهل السودان . وكل ما فعله هو أنه أبقى المنزل مشتعلاً بحيث لم يستطيع رءوف باشا وعبد القادر باشا اللذان خلفاه أن يفعلا شيئاً لإطفاء اللهب .

ثالثاً : الوحدة السودانية :

يبقى التساؤل حول وحدة التراب السوداني بعد هذه المؤامرات التي حيكت طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، من أجل فصل جنوب السودان ، حتى بدأت ثورة الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة الدكتور جون قرنق (جرنج) ، وحدوث تحالف مع التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة السيد محمد عثمان المرغني زعيم طائفة الختمية .

وفي إطار ما أثير حول الدور الأمريكي في عقد اتفاق "ماشاكوس" في كينيا بين حكومة الخرطوم التي تُخضع السودان لنظام حكم جديد منذ صيف ١٩٨٩م ، يختلف في بنائه ونوعية نخبته وتوجهاته الفكرية والسياسية ، عما تداول على السلطة في السودان من نظم مدنية وعسكرية منذ نشأة الدولة السودانية المستقلة عام ١٩٥٣م ، وهو - أي نظام الحكم في الخرطوم - أول وثوب ديني / عسكري / انقلابي على السلطة في العالم العربي :

إن الاتجاه الغالب داخل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض لحكومة الفريق عمر حسن البشير ، أكد حرصه على وحدة السودان في إطار سودان جديد قائم على تعددية ديمقراطية، وتأكيده أن الهدف من التحركات العسكرية هو إسقاط النظام القائم ، وليس انفصال الجنوب ، ومن المعروف أن حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون جارانج أحد فصائل التجمع الوطني الديمقراطي السوداني المعارض[٥٤] .

كما أن تحركات الدول المجاورة للسودان تتجه أساساً نحو مزيد من الضغط على النظام السوداني القائم ، دون أن يعني ذلك تأييدها لانفصال جنوب السودان ، وذلك لأن مثل هذا الانفصال قد يفتح الباب واسعاً أمام مطالبات إقليمية عديدة . في دول المحيط الإقليمي التي تعاني أساساً من هذه المطالب . ومن هنا تعددت المبادرات من مبادرة مصرية ليبية ، إلى مبادرة دول الإيجاد ، إلى اتفاق ماشاكوس. وكلها تهدف إلى إمكانية تسوية الصراع في جنوب

السودان – إما سياسياً أو عسكرياً – والاتجاه صوب مشروعات التنمية ، وبالتالي الاستفادة الكاملة من حصة السودان المقررة في مياه نهر النيل[٥٥].

وقد عرض جون قرنق تصوره لوحدة السودان في النقاط الآتية :

١ – السودانوية : أي السودان الذي يتشاركه السودانيون جميعاً على اختلاف منابتهم في الشمال والجنوب والشرق والغرب ، هو بلد تلاقي في رحابه أقوام متنوعون ، وثقافات مختلفة نتيجة لحراك تبشير تعرضت له كل دول العالم الأخرى ، فعلى أهل السودان الأصليين من النوبة والقبائل النيلية التي تعاقبت عليه المسيحية والإسلام ، فقد وفد إليه القبط المصريون والعرب، المسلمون، هذه المجموعات انداحت على بعضها البعض مما قاد إلى خلق كيان فسيفسائي هو سودان اليوم .

ويضيف جون قرنق أن الثقافة العربية الإسلامية لعبت دوراً محورياً في خلق الشخصية الثقافية لأهل شمال السودان ، في حين بقيت جيوب من أهل الشمال (البجة – الفور – النوبة – الانقسنا) تحافظ على ثقافتها ولغاتها مع إسلامها واستعرابها ، أما أهل الجنوب فقد ظلوا يدينون بدياناتهم التقليدية الأفريقية ، وفي ذات الوقت لعبت اللغة العربية دوراً أساسياً في توحيد العرب وغير العرب باعتبارها لسان التواصل بينهم على اختلاف أعراقهم وأديانهم . هذا هو واقع السودان المتنوع بما فيه من توافق وتناقض[٥٦] .

٢ – الديمقراطية والعدل : باعتبار أن الديمقراطية التي نسعى إليها ليست شكلية ، ولكننا نعني بالديمقراطية التي تتضمن المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان الطبيعية والمدنية ، ولذلك لابد من إنهاء الاختلالات الهيكلية في توزيع الثروة ، وما قادت إليه من ظلم في توزيع عائد التنمية ، وهذا أيضاً ينطبق على الخدمات الاجتماعية التي ظلت متمركزة في الشمال النيلي ، في حين لا تلقى منها المناطق المهمشة في الجنوب والشرق والغرب إلا النذر اليسير .

٣ – لا مركزية الحكم : ونعني بها كموضوع إداري وليس أطروحة أيديولوجية ، وهذه اللامركزية يجب أن لا تكون حقاً للجنوب وحده ، بل تشمل مناطق السودان الأخرى حتى لا نكرس الوضع التصادمي الذي ظل قائماً بين الشمال والجنوب ، ودعونا نتحدث عن خيارات عديدة يقررها الناس بمحض إرادتهم بدءاً من الحكم الإقليمي إلى الكونفدرالية ، وأن العبرة ليست بالأشكال والأسماء، وإنما بالتطبيق .

٤ – الوحدة : نحن نؤمن بوحدة السودان ، وليست الوحدة التي نسعى إليها هي تلك التي كانت تدعو لها أنظمة الحكم في الماضي ، الوحدة العشيرية ، وأننا نؤمن إيماناً قاطعاً بأن لا سبيل لاستدامة الوحدة إلا طوعاً ، لهذا دعونا لمبدأ حق تقرير المصير ، ولا شك لدينا في أن أهل الجنوب سيدعمون موقف الحركة الداعي للوحدة ، إذا التزمنا جميعاً بتحقيق بديل أفضل عن الأوضاع التي كانت قائمة وحملت أهل الجنوب على الدعوة للانفصال[٥٧].

هوامش البحث

١- عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، ص١٠٧ .

٢- وثـائق السـودان ، دفاتر الأوامر السنية (أوامر عربي - دفتر ١٩٤٨ ، أمر تعيين رقم ٩١ بتاريخ ٢ محرم ١٢٩١هـ) .

٣- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص١١٦ - ١١٧ .

٤- Blue Book, Egypt, No. 11 (1883) : Report on the Sudan, by Stewart. ود.
محمد صبري : الإمبراطورية السودانية في القرن ١٩ ، ص٨٧ .

٥- عبد العزيز عبد المجيد : الثقافة العربية في السودان . ج٢ ، ص٨٧ .

٦- د. محمد فؤاد شكري : الحكم المصري في السودان ، ص١٢١ .

٧- د. محمد صبري : الإمبراطورية السودانية ، ص١٩٨ .

٨- د. مكي شبيكة : السودان عبر القرون . ص١٧٩ - ١٨٠ .

٩- عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد على ، ص٢٠٥ .

١٠-د. مكي شبيكة : السودان عبر القرون ، ص١٣٥ .

١١-عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، ص١٧٠ - ١٧١ .

١٢-د. مكي شبيكة : المرجع السابق ، ص١٤٥ .

١٣- نفس المرجع : ص٢٤٤ .

١٤-المرجع السابق : ص١٤٤ .

١٥- د. حسن محمود : الإسلام والثقافة العربية في أفريقية ، ص٣٩١ .

١٦-الشاطر بصيلي : معالم تاريخ سودان وادي النيل ، ص١٥٤ .

١٧-د. مكي شبيكة : المرجع السابق ، ص١٤٥ .

١٨- د. عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، ص١٠٩ .

١٩-د. حسن محمود : المرجع السابق ، ص٣٩٢ .

٢٠- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

٢١- د. محمد فؤاد شكري : الحكم المصري في السودان ، ص٢٢٩ .

٢٢-عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل جـ١ ، ص ٤٨ .

٢٣-د. محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ، ص٥٩ .

٢٤-ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث ، ص٦٨ .

٢٥-د. مكي شبيكة : السودان عبر القرون ، ص١٣٧ .

٢٦- د. رأفت الشيخ : أفريقيا في العلاقات الدولية ، ص٩٢ .

٢٧- عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ،جـ١ ، ص١٠٨ .

٢٨- Traill, H.D. : England, Egypt and the Sudan (1900) .

٢٩- ضرار صالح : المرجع السابق ، ص٦٨ .

٣٠-عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية ، جـ١ ، ص١٨٢ .

٣١-نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ، جـ٣ ، ص١٠٩ .

٣٢- د. رأفت الشيخ : أفريقيا في العلاقات الدولية ، ص٦٩ .

٣٣- دفاتر المعية السنية: رسالة من محمد على إلى حكمدار السودان في٥ رجب١٢٥٩هـ.

٣٤- دفاتــر ألمعــية الســنية : دفتر رقم ١٠ ص١٧ بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٦٠هـ من رسالة خسرو باشا إلى قنصل إنجلترا .

٣٥- دفاتــر ألمعية السنية : دفتر رقم ٧٢١ لقيد الأوامر واللوائح بديوان الخديوي ، مكاتبة رقم ١٠ صفحة ١٣ بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٨٢١هـ .

٣٦- د. مكي شبيكة : السودان عبر القرون ، ص١٤٠ .

٣٧- ضرار صالح : المرجع السابق ، ص٧٤ .

٣٨- د. محمد فؤاد شكري : مصر والسودان . ص٨٥ .

٣٩- R.D. Collins and R.L. Tignor : Egypt and The Sudan, P. 72 .

٤٠- د. محمد فؤاد شكري : المرجع السابق . ص١٣٣ .

٤١- د. مكي شبيكة : السودان عبر القرون ، ص١٦٨ .

٤٢- ضرار صالح : المرجع السابق ، ص٧٩ .

٤٣- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص١١٧ - ١١٨ .

٤٤- د. محمد فؤاد شكري : المرجع السابق . ص١٣٤ .

٤٥- ضرار صالح : المرجع السابق ، ص٨٠ .

٤٦- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص١٢٤ .

٤٧- د. مكي شبيكة : السودان عبر القرون ، ص٢٠٧ .

٤٨- Gyrdon : The Journal of Major-General C.G. Gordon, p. xv. xvll .

٤٩- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص١٢٨ .

٥٠- مجموعــة الوثــائق السياسية الجزء الأول : المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس . جمعها وقدم لها وعلق عليها د. راشد البراوي ، ص٩٧ - ١٠٣ .

٥١- د. محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ، ص١٣٥ .

٥٢- ضرار صالح : المرجع السابق ، ص٩٤ .

٥٣- F.R. Wingate : Mahdism and Egypian Sudan, p. 12 .

٥٤- أيمــن الســيد عــبد الوهاب : مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٢ - أبريل ١٩٩٨م مقال الأزمة السودانية المحددات والقيود .

٥٥- د. حمــدي عبد الرحمن حسن : مقال التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٥ - يناير ١٩٩٩م .

٥٦- د. جــون قــرنق دي مابيور : مستقبل السودان ، الوحدة والتنوع ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤١ ، يوليو ٢٠٠٠م .

٥٧- نفس المرجع .

مصادر الدراسة

١- وثائق السودان : دفاتر الأوامر السنية أوامر عربي . دفتر ١٩٤٨م .

٢- دفاتر المعية السنية : رسالة من محمد على إلى حكمدار السودان .

٣- دفاتر المعية السنية : من رسالة خسروباشا إلى قنصل انجلترا .

٤- دفاتر المعية السنية : قيد الأوامر واللوائح بديوان الخديوي .

٥- مجموعـــة الوثائق السياسية : المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس ، الجزء الأول د. راشد البراوي .

٦- الشاطر بصيلي عبد الجليل : تاريخ سودان وادي النيل ، القاهرة .

٧- حسن محمود : الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا ، القاهرة .

٨- رأفت غنيمي الشيخ : أفريقيا في العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٥م .

٩- عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية .

١٠- ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث ، القاهرة .

١١- عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل . جزآن ، القاهرة .

١٢- عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد على ، القاهرة .

١٣- عبد العزيز عبد المجيد : الثقافة العربية في السودان جزآن ، القاهرة .

١٤- محمد صبري : الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ، القاهرة .

١٥- د. محمد فؤاد شكري : الحكم المصري في السودان ، القاهرة .

١٦- د. محمـــد فؤاد شكري : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٥٧م .

١٧- مكي شبيكة : السودان عبر القرون ، القاهرة .

١٨- نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته .

١٩- Blue Book, Egypt No.11 (1883), Report on the Sudan, by Stewart .

٢٠- Traill, H.D.: England, Egypt and the Sudan (1900) .

٢١- R.D. Collins and R.L. Tignor : Egypt and the Sudan .

٢٢- Gordon : The Journal of Major-General C.G. Gordon .

٢٣- Wingate, F.R. : Mahdism and Egyptian Sudan .

٢٤- مجلة السياسة الدولية : الأعداد ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، الأهرام ، القاهرة .

دور بريطانيا في مشكلة جنوب السودان

أ.د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم

أستاذ التاريخ بالمعهد

مقدمة:

من المشكلات المعقدة التي تواجه القارة الأفريقية في فترة ما بعد استقلال الدول الأفريقية مشكلة جنوب السودان التي امتدت عبر مساحة طويلة من الزمن منذ استقلال السودان في عام ١٩٥٦، تلك المشكلة التي صارت تؤرق بال كل حكومات السودان عسكرية كانت أو مدنية، ولا تزال المشكلة تتعقد والمؤتمرات تعقد، والتداخلات المحلية والإقليمية والدولية تحاول البحث عن حل لهذه المشكلة حتى تم الإعلان عن توقيع اتفاق ماشاكوس بين الحكومة السودانية والجبهة الشعبية لتحرير السودان في العشرين من يوليه ٢٠٠٢ في كينيا، والذي تضمن في أبرز بنوده منح حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد فترة انتقالية قدرها ست سنوات، لكي يقرر الجنوب بعدها الانفصال أو الاستمرار في الإطار الاتحادي، وقد أعطى هذا الاتفاق جدلا حول وحدة الأراضي السودانية، واختلفت الرؤى وتعددت اتجاهات الأحزاب والقوي الوطنية لحل هذه المشكلة.

إن مشكلة جنوب السودان هي في المقام الأول مشكلة عربية أفريقية إسلامية تحدث في بلد يقع في منطقة احتكاك بين أفريقيا العربية وأفريقيا الزنجية، وجنوب السودان يمثل عمقا كبيراً وأصيلا لامتداد الحضارة الإسلامية إلى ربوع هذه المناطق منذ زمن طويل، وبالتالي فإن أي محاولة لفصل جنوب السودان عن شماله تعد مغامرة كبري على منطقة حيوية وهامة لكل من السودان ومصر التي شاركت السودان في تاريخه منذ القرن التاسع عشر عندما مدت مصر نفوذها إلى هذه المناطق بعد تولي محمد علي السلطة في مصر عام ١٨٠٥.

وتوالت اهتمامات مصر بهذه المنطقة لتأمين منابع النيل عمق مصر الاستراتيجي وتوجت هذه الجهود في عصر إسماعيل بالوصول إلى هضبة البحيرات وإنشاء المديرية الاستوائية في أوغندا لتكون تابعة لحكم إسماعيل، وصارت مصر تسيطر على هذه المنطقة حتى أجبرتها بريطانيا على سحب القوات المصرية من هناك لتمارس هي نشاطها لتحقيق حلمها في مد خط سكة حديد القاهرة - الكيب.

لم تعرف هذه المنطقة أية فواصل سياسية أو إدارية حتى جاءت أحداث الصراع في أعالي النيل بين فرنسا وإنجلترا وأزمة فاشودة المعروفة، والصراع الدولي في أعالي النيل، وتغير السياسة البريطانية وسعيها لضم هذه المناطق إلى ممتلكاتها، ثم سيطرتها على أعالي النيل وإعلان اتفاق الحكم الثنائي في السودان الذي ظهر اسمه مستقلا في ١٩ يناير ١٨٩٩، وصارت بريطانيا هي المحرك الأساسي لسياسة هذه المنطقة حتى استقلال السودان في عام

١٩٥٦، وكانـــت سياستها تجاه السودان هي الأساس المحوري في مشكلة الجنوب التي يعاني السـودان مـنها حـالف لأنهـا كانت الصانع الرئيسي للأسس التي انبثقت عنها معظم مشاكل السودان الحالية لقد عبر المؤرخ البريطاني أرنولد تونبي عن قضية السودان قائلا: إنها قضية أفريقيا المنقسمة إلى قسمين مجسدة في نطاق محدود، ولذا فإن السودان إذ يحمل مصيره بين يديه يحمل مصير أفريقيا في الوقت نفسه، فإذا نجح السودان في التوفيق بين العنصرين اللذين يتألف منهما أبناؤه فسيكون قد قام بعمل إنساني رائد بالقارة بأسرها، أما إذا احتدم الصراع في السـودان فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة التوتر بين قسمي أفريقيا في كل مكان، وسيتحول جنوب السـودان - سـواء طـال الزمن أو قصر - إلى بؤرة تتجمع فيها عناصر البغضاء من جانب أفريقـيا الزنجـية ضـد أفريقيا الشمالية، وإذا وصلت الأمور إلى هذا الحد فإن انشطار القارة الأفريقية قد يصبح نهائيا، لقد ألقي القدر على عاتق أبناء الشمال عبئا جسيما[١] .

لقـد لخص تونبي هذه المشكلة بشكل مركز، وما يعانيه السودان حاليا يجسد قول هذا المؤرخ لأن القضية قضية صراع بين شمال وجنوب وبين نوعين رئيسيين من السكان، الأسمر والأسود، وعمقت بريطانيا بسياستها هذا الصراع.

تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على جذور هذه المشكلة التاريخية والتي ليست وليدة مـا بعـد الاسـتقلال بل إنها ولدت مع سيطرة بريطانيا على المنطقة وتجسدت بل وتعمقت مع سياسـة الحكم البريطاني غير المباشر في هذه المنطقة، ومحاولات بريطانيا تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب، حتى تظل سيطرتها على كل السودان، وسوف تناقش نقاط كثيرة تدور حول:

أولا : دور بريطانيا في إقامة السودان كدولة.

ثانيا: السياسة البريطانية تجاه السودان حتى ثورة ١٩٢٤.

ثالثاً: سياسة بريطانيا من ١٩٢٤ وحتى ١٩٤٥.

رابعاً: بريطانيا وسياسة عزل الجنوب من ١٩٤٥ وحتى الاستقلال.

خامساً: الخاتمة.

أولا: دور بريطانيا في إقامة السودان كدولة

فـــي الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تسعي من أجل تنفيذ مشروع الكيـــب – القاهرة عبر سلسلة من المستعمرات تمتد من جنوب القاهرة إلى شمالها، ومن أجل تحقـــيق ذلك تباطأت في الرحيل عن مصر منذ عام ١٨٨٢ ، واستمر احتلالها مع محاولة إبعاد فرنســـا عن وادي النيل لأن فرنسا كانت تسعي إلى إقامة مشروع فرنسي لربط مستعمراتها من السنغال غربا حتى جيبوتي شرقا " أي توسيع مستعمراتها نحو أعالي النيل ولوقف هذا المخطط الفرنســـي قامت بريطانيا بتشجيع إيطاليا على تأسيس مناطق نفوذ لها على طول سواحل البحر الأحمر الغربي حتى تمنع فرنسا من الوصول إلى حوض النيل(٢) .

رغم هذا فإن السياسة البريطانية في حوض النيل لم تضع حدا لأطماع فرنسا للوصول إلـــى النـــيل عـــن طـــريق تدعيم نفوذها في الحبشة، وحانت الفرصة عندما نشب الخلاف بين الإمبراطور منليك وإيطاليا حول تخطيط الحدود بينهما، ثم بسبب سوء الفهم حول تفسير بعض نصـــوص معـــاهدة اوتشيالي في مايو ١٨٨٩، وقيام فرنسا بإغراء منليك لإصدار منشور إلى جمـــيع الحكومـــات الأوربـــية في العاشر من إبريل ١٨٩١ أفاد فيه أنه سيحاول إرجاع حدود الحبشة القديمة حتى الخرطوم شمالا وحتى بحيرة نيازا جنوبا(٣).

وقفـــت فرنسا إلى جانب الحبشة في حربها ضد إيطاليا وازداد هذا النفوذ الفرنسي في الحبشة لدرجة أن الإمبراطور منليك منح مستشاره السويسري الفرد اليج تصريحا بتنظيم شركة لدراسة مشروع الخط الحديدي من الميناء الفرنسي جيبوتي ويسير في مقاطعات هرر وكافا إلى النيل الأبيض، ورسمت فرنسا استراتيجيتها على أساس التسلل إلى حوض النيل من الغرب من مستعمرتي تشاد والكونغو الفرنسي، ومن الشرق ابتداء من مستعمرة جيبوتي(٤) .

بعد هزيمة إيطاليا أمام الأحباش في معركة عدوة في الأول من مارس ١٨٩٦ وجهت فرنســـا نظرها نحو أديس أبابا أسوة ببقية الدول الأوربية الأخرى ، وقررت فرنسا الدخول في مفاوضات مع منليك لتجديد معاهدة ١٨٤٣ والتي كان الرحالة الفرنسي هيركورت قد وقعها مع ملـــك شـــوا لتخطـــيط الحدود بين الحبشة والصومال الفرنسي، كما أرسلت ليون لاجارد حاكم الصـــومال الفرنسي إلى أديس أبابا للوصول إلى اتفاق مع منليك يخدم أغراض فرنسا بتسهيل مرور حملتين في بلاده للوصول إلى النيل(٥) .

لقـــد وقـــع لاجارد معاهدة سرية مع منليك في ٢٠ مارس ١٨٩٧ للسيطرة الفرنسية علـــى أعالـــي النيل، وتعهدت فرنسا بتأييد الإمبراطور الحبشي في السيطرة على منطقة النيل، واعتـــبرت فرنســـا هذا الاتفاق بمثابة تحالف حقيقي بين فرنسا والحبشة(٦) ، وفي ٢٤ فبراير ١٨٩٦ أصدر وزير المستعمرات الفرنسي تعليمات إلى مارشان (Marchan) ليقود حملة نحو النيل، ويرفع العلم الفرنسي على فاشودة وهي إحدى القرى الواقعة على النيل، وكانت بريطانيا

تراقب الموقف في السودان، وتضع العراقيل أمام أي دولة أوربية منافسة لها من الاستيلاء علـى هـذه المناطق[٧] وعندما وصل مارشان في العاشر من يولية إلي أعالي النيل رفع العلم الفرنسـي علي أنقاض القلعة المصرية هناك و تعثرت حملات الحبشة من الشرق ولم تصل إلى فاشـودة ولـم تكن الحبشة قادرة على القيام بهذه الحملات إلا بعد هزيمة إيطاليا في معركة عـدوة وكان تحالف فرنسا مع منليك قد أثار بريطانيا التي غيرت سياستها لاسترداد السودان بعد الثورة المهدية وللقضاء على هذا التحالف الفرنسي الحبشي وخاصة أن بريطانيا تعتمد على إيطاليا للقضاء على أي توغل فرنسي في أعالي النيل وكان رد الفعل البريطاني سريعا ففي ١٢ مـارس ١٨٩٦ زحفت القوات البريطانية نحو دنقلة لتخفيف ضغط الدراويش على الإيطاليين[٨] وبعـد ذلـك صدرت التعليمات لكتشنر لمتابعة السير في النيل الأبيض لاحتلال فاشودة ولإخبار القـائد الفرنسي بان وجود القوة الفرنسية في فاشودة وفى أي جزء من وادي النيل يعد بمثابة اعـتداء علـى حقوق مصر. وخرج كتشنر من أم درمان ، وفي العاشر من سبتمبر وصل إلى فاشـودة وبعد مناقشة حامية وافق مارشان على رفع الراية المصرية على مسافة ٧٠٠ ياردة مـن الـراية الفرنسية وتحرك كتشنر إلى نقطة تقاطع السوباط مع النيل الأبيض و أقام حامية هـناك لكـي يعـزل مارشان الذي اضطر إلى السفر إلى القاهرة للاتصال بحكومته التي أمرته بالانسحاب من فاشودة وفعلا انسحب الفرنسيون عائدين إلى بلادهم عن طريق الحبشة[٩] وبعد أن تم استرجاع دنقلة وبربر و كسلا رفع العلم التركي كما هي الحالة في مصر نفسها وعند ما انتصـر كتشـنر في موقعة النخيلة واصل الزحف نحو أم درمان وبعث سالسبوري إلى اللورد كرومر المندوب السامي في مصر رسالة وضعت الأسس القانونية لاشتراك بريطانيا في الحكم فـي السـودان أعلن كتشنر وهو يزحف جنوبا أنه سيرفع العلمين المصري والإنجليزي عندما يدخـل أم درمـان وكان هذا علامة ظاهرة على اتجاه الحكم الجديد وأن السودان سيحكم ثنائيا ومـا إن عـاد كرومـر من رحلته في السودان حتى جاءه التصديق في التاسع عشر من يناير ١٨٩٩ علـى وثـيقة اتفاقية الحكم الثنائي وحملت توقيع كرومر من الجانب البريطاني وتوقيع بطـرس غالى من الجانب المصري وكان على كرومر أن يخترع أداة إدارية يكفل بها السيطرة الإنجليزية ويبعد السيادة التركية وشبح الامتيازات الأجنبية، وأفادت مقدمة الاتفاقية أن بريطانيا سوف تشارك في حكم السودان بحق الفتح حتى لا تحدث إشكالات في المستقبل، وتم تعيين خط عـرض ٢٢ شمالا كحد فاصل بين مصر والإدارة الجديدة وترك الحد الجنوبي بلا تعيين للاتفاق علـيه بين الدول المجاورة، ونصت المادة الأولي على أن تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة في جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض[١٠] ونصت المـادة الثالثة على أن تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد

يلقـب (بحـاكم عموم السودان)، ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة، ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية[11].

وبدراسة هذه الاتفاقية يتضح أن بريطانيا قد شاركت منذ البداية في استرداد السودان بقـوات مصـر، وشـاركت في حكم هذا الإقليم الذي حمل اسم السودان جنوب خط عرض ٢٢ شـمالا، وحرمت مصر من جميع حقوقها جنوب هذا الخط الذي حمل الاسم الجديد تحت الإدارة الثنائـية التـي تظهر أن الحاكم العام من اختيار الخديوي لكن بعد أخذ رأي بريطانيا، وبالتالي صـار حكـم السـودان مـنذ عام ١٨٩٩ وحتى الاستقلال في عام ١٩٥٦ تحت إشراف حكام بريطانيين تحرسهم القوات المصرية، كما أن ترك حدود السودان الجنوبية دون تحديد تعني أن بريطانـيا سوف ترسم هذه الحدود حسب مصالحها الخاصة، وحسب اتفاقات ومعاهدات توقعها مع القوي المجاورة، ونظراً لأن التعاون والوفاق بين بريطانيا وإيطاليا كان مهماً فقد تم الاتفاق بيـن حاكم السودان البريطاني وقرينه حاكم إريتريا الإيطالي على تعيين الحدود بينهما، وهكذا أسهمت بريطانيا في رسم حدود السودان مع إريتريا.

أما عن حدود السودان مع الحبشة، فقد أرسلت بريطانيا بعثة السير رينيل رود لجمع المعلومـات عن الأحوال الداخلية في الحبشة، وتمكنت في ١٤ مايو ١٨٩٧ من توقيع معاهدة بيـن الطرفيـن تعهد منليك في مادتها الخامسة بأن يمنع بكل ما يملك من قوة مرور الأسلحة والذخائـر مـن أرضه إلى المهديين، وهكذا استطاعت بريطانيا أن تقوض كل المحاولات التي بذلت من أجل تحسين العلاقات بين السودان والمهدية[12].

ونجحـت بريطانيا في القضاء على التحالف الفرنسي الحبشى بعد أزمة فاشوده، وكان علـى بريطانـيا أن توقف توسعات منليك في أعالي النيل، وخوفا من ضياع هذه المناطق فقد قامـت في عام ١٨٩٨ بتعيين جون هارنجتون ضابطا قنصليا في زيلع وليكون مندوبا عن جلالة ملكة بريطانـيا فـي الحبشة، والا يعترف بأية ادعاءات حبشية في المناطق التي كانت تحت الحكم المصري، وطالبت بعدم الرد على أية استفسارات حول الادعاءات الإثيوبية في أي منطقة دون الرجوع لحكومته.

واسـتطاع هارنجتون بعد وصوله إلى أديس أبابا أن يضع أصابعه على أسس سياسة الإمـبراطور منليك التوسعية، والتي تقوم على أساس الاحتلال الفعلي لأي منطقة يدعي السيادة علـيها وعـندما دعمـت بريطانـيا موقفهـا على الحدود الشمالية الغربية لإثيوبيا طلبت من هارنجـتون أن يفتح باب المفاوضات مع الإمبراطور منليك، وكانت التعليمات الصادرة إليه أن يخطـر منليك بعدم رغبة بريطانيا في التوغل في أراضي الحبشة، وأنها لا تطالب إلا بالمناطق التي كانت تتبع مصر سابقا، وأن بريطانيا مستعدة للتفاوض على الحدود بشرط عدم الاعتراف بـإعلان منلـيك الصادر في عام ١٨٩١، واستمرت المفاوضات حتى وقعت بريطانيا اتفاقا مع الحبشـة فـي ١٥ مـايو ١٩٠٢، وتـم تخطيط الحدود بين السودان والحبشة بحيث يقع النيل

الأبيض والأجزاء السفلي من العطبرة والنيل الأزرق والسوباط داخل دائرة النفوذ البريطاني، وفي نفس العام عقدت معاهدة بين إيطاليا والحبشة وإنجلترا حددت فيها الحدود بين الحبشة وإريتريا وبين السودان وإريتريا[١٣]

أما بالنسبة للحدود بين السودان والكونغو الحرة فقد وقعت بريطانيا اتفاق ١٣ مايو ١٨٩٤ ونص على أن يستأجر ليوبولد الثاني ملك بلجيكا بوصفه مالكا على هذه الدولة من مديرية بحر الغزال ما عرف باسم حاجز لادو، وهو الجزء الممتد من غرب النيل بين بلده مهاجي على بحيرة البرت إلى خط ٣٠ شمالا وإلى خط ٣٠ شرقا وخط تقسيم المياه بين النيل والكونغو غربا، وذلك طول حياة ليوبولد الثاني مقابل أن تطلق بلجيكا يد إنجلترا بالإيجار في شريط من الأرض عرضه خمسة وعشرون كيلو مترا، ويمتد بين بحيرة تنجانيقا ونياسا[١٤].

وفي ٤ أغسطس ١٩١٠ انتهت فترة امتياز تأجير هذا الحاجز وتم تسليمه لحكومة السودان[١٥] كما رسمت بريطانيا حدود السودان مع كل القوي المجاورة لها، وقد اقتطعت أجزاء من بعض الدول المجاورة حتى تحافظ على خط السكك الحديدية من الشمال إلى الجنوب.

وباختصار فإن خريطة السودان الحالية، والدول التسع المجاورة لها وهي إريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطي وتشاد والجماهيرية الليبية وأخيراً مصر وبمساحة قدرها ٢,٥٠٥٨٢٣ كيلو مترا (٩٦٧٥٠٠ ميل مربع) ، وكل هدف المساحة الضخمة ، أما جنوب السودان فهو الجزء الذي يشمل مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل في مساحة تقارب ربع المساحة الكلية للسودان ، ويعيش عليها ثلاثة ملايين نسمة[١٦] من تخطيط السياسة البريطانية التي ضمت إلى السودان مساحات شاسعة من دول مجاورة وبحدود متباعدة، وجنسيات وقبائل مختلفة ، وهذا ما ساعد على كثرة المشكلات الحدودية التي رسمتها بريطانيا عند تحديد دولة السودان ، وإذا كان جنوب السودان بأقاليمه الثلاثة في فاشودة ومنجلا وبحر الغزال يعاني من مشكلات مالية، فإن بريطانيا تعد المسئول الأول عن وضع بؤرة هذه المشكلة الوثنية والجغرافية مع مطلع القرن العشرين . وجنوب السودان هو ذلك الجزء الواقع من جنوب خط عرض ١٠ ويمتد إلى الشمال حتى بحيرة البرت في أوغندة، والنيل هو شريان الحياة بين شمال السودان وجنوبه، وهو أداة الربط بينهما .

ثانيا : السياسة البريطانية تجاه السودان حتى ثورة ١٩٢٤

بدأ السودان مرحلة جديدة في حياته التاريخية بعد اتفاق الحكم الثنائي، وعملت بريطانيا على تعيين حاكم عام بريطاني على السودان ومنحته صلاحيات مطلقة لإدارة السودان، وبذلك صار السودان إحدى مستعمرات التاج البريطاني في أفريقيا، ولم تكن مصر سوي ضيف الشرف الذي يظهر في مواجهة دول العالم على أنه شريك في ثنائية الحكم بحق الفتح[١٨] .

وكـــان يديــر الســـودان مفتشون بريطانيون، بينما يدير الأقاليم المختلفة في السودان مديـــرون ومفتشـــون من البريطانيين، واحتفظ الحاكم العام بالوظائف الدنيا للمصريين، بل إن بريطانـــيا ســـعت للتخلص منهم تدريجيا حتى أتت الفرص في عام ١٩٢٥ عندما ثار على عبد اللطـــيف وزملاؤه فاتبعت حكومة السودان سياسة الكبت والعنف تجاه السودانيين وحركتهم السياسية ، واقتصر نشاط الصفوة من العاملين في الحقل السياسي من الخريجين على المسائل الأوربية.

لقـــد واجه الحكم الثنائي مشكلتين أساسيتين في الجنوب وهما توطيد النظام الإداري، وإخضـــاع وتأديب القبائل المعادية ولم يبدأ الحكم الثنائي في علاجهما إلا في عام ١٩٠٠ وذلك عـــندما شرع الحاكم العام في إنشاء حاميات يشرف عليها ضباط بريطانيون وقسم الجنوب إلى وحـــدات إدارية هي فاشودة ومنجلا وبحر الغزال، وفي عام ١٩٠٢ أدخلت بعض التعديلات في حدود المديريات وصارت مديرية فاشودة تسمى أعالي النيل[١٧] .

وفـــي فـــبراير ١٨٩٩ طالب السير جون كناوي في البرلمان البريطاني بإجازة اقتراح يدعـــو بريطانـــيا إلـــى مســـاندة النشاط التبشيري بالسودان ، وكانت الإرساليات قد اتفقت مع الحكومة على استبعاد النفوذ الإسلامي من الجنوب، وأنشأت الحكومة مناطق نفوذ لكل إرسالية علـــى حـــدة لمباشرة أعمالها ونشاطها بهدف زرع بذور الخلاف الْعَقَدِيّ في الجنوب ، ومن ثم قســـمت المـــناطق الواقعة جنوب خط عرض ١٠ْ فيما عدا مساحة ضئيلة شمال شرق بحر الغزال إلى أقســـام محددة بين الجمعيات، وأيد الإداريون في السودان هذه السياسة، وناشد كرومر بضرورة إنشاء معاهد أولية بسيطة للتعليم الصناعي والزراعي حتى يتمكن الأهالي من إنجاز الأعمال بسهولة.

وكانـــت الأغلبـــية الســـاحقة مـــن رجال بعثات التنصير من الروم الكاثوليك، وكانت إرســـالياتهم فـــي الجـــنوب، وكـــان أكثر العاملين بها من الإيطاليين والألمان ممن لا يصلحون لتدريس اللغة الإنجليزية ، ودارت مشاورات بين رجال الإرساليات الكاثوليكية وجمعية مبشري الكنيسة بشأن إعطاء الأفضلية في تولي الوظائف لمن يتكلمون اللغة الإنجليزية كأداة يمكن من خلالها إتمام الأعمال والصفقات مع أبناء الجنوب[١٨] .

ونظـــرا لأن العـــرب ينظرون إلى أرض الجنوب باعتبارها منطقة نفوذ لنشر الإسلام وحضـــارته، وأن حكومـــة بريطانيا تسعى لنشر هذا الدين الإسلامي فإن أرض الجنوب صارت معقلا للعداء في مواجهة العرب في الشمال، ولذا بذلت بريطانيا محاولة فرض اللغة الإنجليزية كشرط أساس لإنشاء نظام تعليمي فعال، وفي عام ١٩٠٤ طلب ونجت من مدير بحر الغزال عدم تدريس اللغة العربية لغير المسلمين في مديرية بحر الغزال على أساس أنها ليست لغة القبائل[١٩]

وفـــي عـــام ١٩١٠ عقدت الإرساليات مؤتمراً دولياً في أدنبرة وقررت أن السباق مع الإســـلام فـــي أفريقـــيا يجب أن تكون له الأولوية عند رجال الإرساليات ، وهكذا صارت اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية هناك، وصار هناك تميز لغوي بين الشمال والجنوب حيث احتكرت

الإرساليات المسيحية نشر التعليم في الجنوب بينما صار التعليم في الشمال مقصوراً على إمداد الحكومة بالموظفين[٢٠] .

وتوضح هذه السياسة التعليمية الإنجليزية أن بريطانيا منذ توليها سلطة الحكم الثنائي خططــت لفصل الشمال عن الجنوب، مع تشجيع رجال الإرساليات على نشر المسيحية ، والحد مــن الــنفوذ الإســلامي وكان هذا بداية تفرقة في السياسة التعليمية حتى يصبح الجنوب حقلا خصــبا للــثقافة الأجنبية بينما يظل الشمال بتقاليده الإسلامية وسياسته التعليميه القاصرة على تخريج الكتبة للعمل في الوظائف الإدارية .

لقــد قامــت بريطانــيا بأول خطوة لوضع الإدارة في أيدي الجنوبيين في عام ١٩١٧ عــندما أنشــأت قوة عسكرية محلية باسم قوات الاستوائية، وكان قد صدر قرار بإنشاء جيش ســوداني جنوبــي في عام ١٩١٠ ، وهو العام الذي صدر فيه قرار إنشاء مجلس الحاكم العام لمعاونــته في تصريف أمور السودان ، ولم تنظر بريطانيا في أحقية السودانيين في التمثيل في هذا المجلس لأن سياستها كانت ترمي إلى اشتراك السودانيين فقط في الإدارة المحلية حيث ضم المجلــس الجديــد الســكرتير الإداري والقضائي والمالي والمفتش العام واثنين إلى أربعة من رؤساء المصالح الفنية مثل المعارف والري والزراعة والجيش على أن تكون عضوية الرؤساء ثلاثــة أعــوام . ولم تسمح لهم بالمشاركة السياسية إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما ازداد عدد المتعلمين خاصة خريجي كلية غردون والذين ساهموا في تكوين الأحزاب السياسية .

وعــندما قامــت ثــورة ١٩١٩ في مصر، واشتد ساعد الحركة الوطنية، وألهبت هذه الثورة مشاعر السودانيين، قامت بريطانيا بانتهاج خط سياسي جديد تجاه الجنوب، وطبقت نظام الحكــم غير المباشر والذي كان اللورد لوجارد قد نجح في تطبيقه في مناطق أخري من القارة خاصة في نيجيريا ، وهو النظام الذي يعتمد على الإدارة الوطنية، وإشراك الحكام المحليين في إدارة وطنية تحت إشراف البريطانيين[٢١] .

ولتحقــيق سياسة الفصل بين الشمال والجنوب قام اللورد ملنر أثناء وجوده في مصر فــي عام ١٩٢٠ بتقديم ثلاث مذكرات، الأولي في ١٥ نوفمبر ١٩٢٠ وتشير إلى ضرورة فصل الشــمال عــن الجــنوب، وفي غضون عشرة أيام أرسل المذكرة الثانية والتي أشارت إلى أن حكومــة الســودان ســوف تكــون جاهــزة لإدماج جنوب السودان في أوغندة وشرق أفريقيا البريطانــية (كينــيا)، وفي ١٤ مارس من نفس العام أفصحت المذكرة الثالثة إلى ملنر الهدف السياسي الذي تسعي إليه بريطانيا وهو إبعاد جنوب السودان عن المؤثرات العربية الإسلامية، ووضع سياسة جديدة للجنوب[٢٢]

فــي عــام ١٩٢٢ صدر قانون الجوازات والهجرة، وقد منح هذا القانون الحاكم العام الحــق في اعتبار أي منطقة مغلقة، ونصت المادة الثانية والعشرين على أنه يحق للحاكم العام

اعتبار أي منطقة مغلقة كلية أو مغلقة جزئيا سواء للسودانيين أو غيرهم، وحسب هذا القانون صـــارت كـــل من مديريات دارفور والاستوائية وأعالي النيل وأجزاء من كردفان وكسلا مناطق مغلقـــة إلى الحد الذي حرم أي شخص - ما لم يكن من أهالي السودان -- من الدخول أو البقاء في تلك المنطقة ما لم تكن بحوزته تأشيرة بذلك من مكتب السكرتير الإداري، أو من مدير المنطقة المغلقة(٢٣).

وفـــي عـــام ١٩٢٥ صدر قانون الرخص التجارية والذي نص على عدم السماح لغير الســـوداني بمزاولة الأعمال التجارية دون الحصول على رخصة تسمح له بممارسة التجارة في الجـــنوب، والمقصود بهذا القانون استبعاد المصريين وأبناء الشمال وغيرهم من المسلمين من الجنوب خشية قيامهم بأعمال ضد السياسة الإدارية المتبعة.

لقد كان ١٩٢٤ عاما فاصلا في سياسة إنجلترا في السودان حيث شهد هذا العام قيام ثورة على عبد اللطيف في السودان، وفي التاسع عشر من نوفمبر من نفس العام أطلق جماعة مـــن المصريين النار على السيرلى ستاك قائد الجيش المصري وأردوه قتيلا، وصحب ذلك قيام وزارة ماكدونـــالد بإرســـال تبليغ بريطاني إلى الحكومة المصرية تضمن سحب وحدات الجيش المصري من السودان ودفع ٧٥٠ ألف جنيه سنويا لنفقات قوة دفاع السودان، وإعطاء الحرية لحكومة السودان في ري أراضي الجزيرة كما تريد لا حسب ما اتفق عليه وقد رفض سعد تنفيذ كل البنود، وقدم استقالته(٢٤).

وبانـــتهاء عـــام ١٩٢٤ تم إخلاء السودان من الضباط والجنود المصريين، وأتبعتهم حكومـــة الســـودان بالمدرســـين وبعض الموظفين المصريين، واقترح نائب الحاكم العام ونائب الســـودان متعاونيـــن إنـــزال العلـــم المصري، والقضاء على أية صفة قانونية لمصر لأنهما لا يســـتطيعان إنشاء جيش مزدوج الولاء، وأنه يتحتم إنهاء النفوذ المصري عقب مقتل السيرلي ستاك مباشرة، لكن هذا الاقتراح لم يلق قبولا من جانب الحكومة البريطانية ومعتمدها اللورد لويد .

وبعـــد مصـــرع الســـيرلي ستاك كتب الحاكم العام على أثر ذلك إلى كل من المندوب الســـامي البريطاني في مصر، ووزارة المستعمرات البريطانية في بريطانيا يقترح إلغاء اتفاقية عـــام ١٨٩٩ وانفـــراد بريطانيا بالحكم إلا أن المندوب السامي رفض هذه الخطوة لأنها ستكون ضربة قاضية على الوزارة المصرية التي شكلها زيور بـــاشـــا(٢٥).

بعد تصفية ثورة ١٩٢٤، وبعد إقصاء الجيش المصري بدأت حكومة السودان سياسة القمـــع والإرهاب والتجسس والإذلال ، وأصبحت حكومة السودان في مأمن من جانب المنافسة المصـــرية، وزالـــت صـــفة سردار الجيش المصري التي تجعله يخضع لحد ما لوزير الحربية المصرية، وإنشاء قوة دفاع سودانية تدين بالولاء والطاعة للحاكم القائم، وكل هذه الأمور تزيد من قوة الحاكم العام ، وبالتالي انفراد الإنجليز بإدارة السودان ولم يبق من مظاهر ثنائية الحكم إلا العلـــم المصـــري بل وجمدت إدارة السودان التعليم في مختلف مراحله حيث ظلت المدارس

علـــى مـــا كانت عليه قبل الثورة، وأصبحت بريطانيا تنظر إليها باعتبارها مكمن الخطر، وكان إجـــلاء المصـــريين قـــد زاد مـــن تدنـــي مســـتوي التعليم خاصة بعد تعيين عدد من اللبنانيين والسودانيين للتدريس في كلية غردون .

كانـــت السياسة التي خطط لها السير جون ما في حاكم عام السودان بعد ثورة ١٩٢٤ سياســـة رجعـــية تهـــدف إلى تجميد المدارس والتعليم ، وأثاره التغيرات القبلية بإنشاء الإدارة الأهلية والعمل بالعرف المحلي الذي انقرض وذهب فضلا عن إحياء سلطة وكلاء المأمور حسب سياســـة الحكـــم غير المباشر، كما أغلقت المدرسة الحربية، وضيق الإنجليز الخناق على سفر السودانيين إلى مصر حتى لا يروا النور.

وهكـــذا نـــري أن بريطانيا قد اتخذت من ثورة ١٩٢٤ ومصرع السيرلي ستاك فرصة لفصل السودان عن مصر، بل وصارت الفرصة مواتية لتنفيذ سياستها الرامية إلى عزل الجنوب عن الشمال، تلك السياسة التي جنى السودانيون ثمارها السيئة في الوقت الحالي .

ثالثا : السياسة البريطانية من عام ١٩٢٤ وحتى ١٩٤٥

بعـــد ثورة ١٩٢٤ قامت بريطانيا باتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على جمعية اللواء الأبـــيض، كمـــا قضـــت علـــى علي عبد اللطيف حتى لا يصبح بطلا قومياً في نظر السودانيين المؤيديـــن للكفاح مع مصر، وفي ذات الوقت قامت بريطانيا بموازرة الإرساليات التبشيرية في الجنوب، وأصدرت قوانين شرب الخمور، وغض النظر عن الدعارة والتساهل في عقوبة الزنا[٢٦] .

قامـــت بريطانيا بتغيير سياسة الحكم إلى نظام الإدارة غير المباشرة التي سبق الحديث عـــنها ولكن بشكل مكثف بعد سحب الجيش المصري من السودان، اعتبرت بريطانيا المديريات الجنوبـــية فـــي بحر الغزال ومنجلا وأعالي النيل - من وجهة نظر تاريخية - مديريات مغايرة للمديريات الشمالية حتى إن بريطانيا اعتبرتها مقاطعات في دولة أخري .

وكانت بريطانيا قد اتجهت إلى اتباع سياسة مزدوجة

الأولى: تسعي إلى إبعاد المواطنين المصريين، وتدعيم سلطات المفتش البريطاني في كل إقليم.

والثانـــية: إقامـــة تجارب في بعض الأقاليم لإنشاء محاكم قبلية من الرؤساء مماثلة لتلك التي قامت في أوغندا والتي تشكلت من رؤساء القبائل على مستوي المـــركز لتطبيق أحكام العرف القبلي ولكي ترفع عن كاهل المفتش أعباء[٢٧] .

وهكـــذا نجـــد أن سياسة الحكم الجديد بعد عام ١٩٢٤ كانت تهدف إلى تشجيع التعليم التبشـــيري فـــي الجنوب لكن تبين أنه ليس بمقدور الجمعيات التبشيرية زيادة نشاطها إلى الحد الـــذي يمكـــنها مـــن تخـــريج العدد اللازم من الجنوبيين لكي يحلوا محل الإداريين والموظفين الشماليين الذي عملوا في الجنوب ، ولقد أعدت خطة تعليمية مفصلة لوضع أساس سليم للتعليم ولإتاحة الفرصة لمزيد من العلم لهؤلاء الزنوج الوثنيين[٢٨] .

وأخــذت بريطانيا في انتهاج سياسة فصل التعليم في الجنوب عن الشمال وذلك باتباع سياســـة تعليمـــية جديـــدة إزاء اللغة ، وبالرغم من قرار اعتبار اللغة الإنجليزية لغة رسمية، واســـتبعاد اللغة العربية ، إلا أن الأخيرة ظلت تستخدم باستمرار. وإمعانا في فصل الشمال عن الجنوب ومنع مؤتمر اللغات الذي عقد بالرجاف في عام ١٩٢٨م والذي أسس لتطوير اللهجات المحلـــية واللغة الإنجليزية، والحد من استخدام اللغة العربية، وتم اختيار ست لهجات محلية هي لهجات الدنكا والباري والنوير واللاتوكا والشلك والزاندي باعتبارها لهجات التعليم في المرحلة الأولية[٢٩].

رفــض المؤتمر استخدام اللغة العربية رفضا باتا على أساس أنها منتشر الإسلام في ربـــوع الجنوب، وتؤدي إلى تعريبه، وإدخال فلسفة إبعاد الشمال في جميع أرجائه، وهكذا نري أن سياســـة الحكومة كانت في حاجة شديدة إلى التوسع في التعليم الأوسط والمهني على وجه الخصـــوص لسد الفراغ الناجم من إبعاد الشماليين، هذا فضلا عن إنشاء وحدات قبلية مستقلة ومـــع حلـــول ١٩٢٨ زادت فعالـــية السياســـة التي ترمي لفصل الجنوب عن الشمال، وقامت الإرســـاليات بمحاولـــة القضـــاء على العادات الموروثة والأعراف ومعتقدات الأهالي، وصارت المبادئ الأساسية نحو الجنوب تقدم على أساس السياسة التي وضعها الحاكم في عام ١٩٣٠ وهي:

١- إنشاء وحدات قبلية في الجنوب تعتمد على تنظيم يقوم على العرف والتقاليد والتراث الفكري القبلي.

٢- التخلص من الإداريين الشماليين ليحل أبناء الجنوب محلهم.

٣- استخدام اللغة الإنجليزية للتفاهم إذا تعذر استخدام اللهجات المحلية[٣٠] .

لقـــد عمـــدت السياسة البريطانية إلى استبعاد المسلمين من قوات البوليس بالجنوب، وبذلـــت كل جهد لإرسال غير المسلمين للعمل بالجنوب كمدرسين فنين أو كتبة ، هذا فضلا عن نقل جميع الموظفين الشماليين إلى الشمال.

افتتحـــت فصـــول لتعليم البوليس اللغة الإنجليزية في مختلف المناطق ونفذت سياسة الحـــرب ضـــد الثقافة العربية في بحر الغزال ،حيث أشار مدير بحر الغزال في خطاب إلى الحاكم العام بأنه يمكن الحد من انتشار اللغة العربية من خلال .

١- إبعاد الناطقين بالعربية من واو.

٢- نقل مدرسة الإرسالية إلى مكان بعيد عن واو.

٣- استبدال اللغة العربية بمجموعة من اللهجات المحلية في المدرسة الإرسالية.

٤- جلب التلاميذ لمدرسة الإرسالية من منطقة واو وليس المديرية كلها[٣١] .

وهكـــذا وجدنـــا فـــي عام ١٩٤١ أن السياسة التي اتخذتها الحكومة بإقامة وحدات قبلية مستقلة كان الهدف منها فصل الشمال عن الجنوب، وكانت الحكومة تشجع الجنوبيين على الاحـــتفاظ بأســـمائهم وعـــاداتهم القبلـــية ، وكان رجال الإرساليات يشجعون الأهالي على

استخدام الأسماء المسيحية ، وقد انتقد مؤتمر الخريجين الذي تشكل في عام ١٩٣٨ هذه السياسة، وقدم مذكرة إلى الحكومة طالب فيها بإزالة العقبات أمام تجار الشمال ، ومضاعفة الإعانات التعليمية في الجنوب، وتوحيد نظم التعليم في البلاد(٣٢) .

لقد كان نظام التفرقة في الأجور بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب سببا في الكثير من الحساسيات والاعتراض من جانب المتعلمين الجنوبيين ، وقد اتضحت هذه التفرقة في خطاب حرره المندوب السامي بالقاهرة في عام ١٩٤٥ أشار فيه إلى أن السياسة المتفق عليها هي العمل على أساس أن سكان جنوب السودان أفارقة زنوج يختلفون عن سكان الشمال، وأن واجب السياسة البريطانية هو الإسراع بقدر الإمكان في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والثقافية وفق اتجاه أفريقي زنجي، وليس وفق الاتجاه الغربي السائد بمنطقة الشرق الأوسط والذي يتفق مع مصالح شمال السودان(٣٣) .

وترى هذه السياسة أنه في حالة الانضمام للشمال سيكون لزاما على الجنوبيين باعتبارهم أقلية التصدي لأي توغل فيه عرب الشمال، أما في حالة الانضمام إلى أي بلد من شرق أفريقيا فإنه يتعين عليهم بذل جهود كبيرة للحاق بالأقطار المتقدمة في شرق أفريقيا .

والجدير بالذكر أن بريطانيا وهي تنتهج هذه السياسة لفصل الجنوب عن الشمال لم تخطر مصر بذلك، كما لم تعلن هذه السياسة على الرأي العام خشية إحراج حكومة السودان في مواجهة الحكومة المصرية، وتعرضت هذه السياسة البريطانية تجاه الجنوب إلى النقد الشديد رسميا وشعبياً ، وقدم مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٤ مذكرة طالبت بإلغاء قانون المناطق المغلقة، ورفع القيود على حرية التجارة ، والتنقل بين الشمال والجنوب، وإلغاء الإعانات الممنوحة لرجال الإرساليات فضلا عن توحيد برامج التعليم بين الشمال والجنوب، هذا في الوقت الذي ازدادت مخاوف الشماليين عندما قررت الحكومة تكوين المجلس الاستشاري للشمال وحده في عام ١٩٤٤(٣٤) .

ويتكون هذا المجلس من الرئيس والوكيل وثمانية وعشرين عضوا يعين الحاكم العام ثلاثة أعضاء من كل مديرية (المديريات الست الشمالية ويعين عضوين من أعضاء غرفة السودان التجارية ثم يعين الثمانية الباقين من الأشخاص الذين لهم وجهات نظر في المصالح الاجتماعية والاقتصادية ثم عضوين شرفيين(٣٥) .

لقد اتخذ الخريجون من المجلس الاستشاري موقفاً مناهضاً، واعتبر من يشترك فيه من الخريجين متخليا عن عضويته في المؤتمر، وشارك الخريجون في مصر في هذا الموقف، ونجحت بريطانيا في احتواء بعض الخريجين مما أدي إلى الانقسام في صفوفهم، وبالتالي كان الرد الطبيعي نشأة الأحزاب السياسية(٣٦) .

وكـــان أول الأحـــزاب ظهوراً الحزب الذي رعاه الختمية ويركز على الاتحاد مع مصر تحــت الــتاج المصـــري بزعامة إسماعيل الأزهري وإبراهيم المفتي ، وظهرت أحزاب الأشقاء وحـــزب الاتحاديـيـــن، كمـــا أعلـــن عبد الرحمن المهدي تأسيس حزب الأمة الذي كان توجهه السودان للسودانيين .

وشارك حزب الأمة في جميع المؤسسات التي أنشأتها الإدارة البريطانية في السودان كـــالمجلس الاستشـــاري والجمعية التشريعية ، وتوالت الأحزاب وظهر الحزب الوطني والحزب الشـــيوعي السوداني، والحزب الجمهوري الاشتراكي، وجماعة الأخوان المسلمين وكان ظهور هذه الأحزاب ومحاولة كل حزب رسم سياسة معينة تجاه بريطانيا عملاً زاد من مشكلة الجنوب، وأحدث تباعدا بين شمال الدولة وجنوبها خاصة بعد امتداد النشاط الحزبي إلى الجنوب.

وزاد من تعقد المشكلة قيام السكرتير الإداري دوجلاس تيوبولد بإخطار مجلس الحاكم العام بـــأن هـــناك أسبابا قوية تجعل من الضروري انتهاج سياسة أكثر إيجابية نحو الجنوب، وطالب بإعـــادة النظر تجاه الجنوب، واستجابة لهذه الآراء قام الحاكم العام بإعداد مذكرة تضمنت ثلاثة حلول تتلخص فيما يلي:

١- ضم الجنوب إلى الشمال.

٢- ضم الجنوب إلى شرق أفريقيا.

٣- ضم أجزاء من الجنوب للشمال، وضم الجزء الآخر إلى شرق أفريقيا[٣٧] .

ومـــن الجدير بالذكر أن هذه السياسة تجاه الجنوب لم يكتب لها النجاح بعد وفاة دوجلاس نيوبولد خاصة وأن أقاليم شرق أفريقيا لم تكن ترغب في ضم جنوب السودان لأن هذا يعرقل تطورها.

رابعا : بريطانيا وسياسة عزل الجنوب من ١٩٤٥ وحتى الاستقلال

لقـــد أدركت بريطانيا أن انفصال الجنوب عن الشمال وضمه لإحدى جاراته من الدول الأفريقـــية لـــيس بالحل العملي، وأنه ليس في صالح أبناء الجنوب لأنهم سيتحولون إلى غرباء ومتقوقعيـــن علـــى أنفســـهم بل وأعلن السيد ولسن مفتش مركز منطقة نهر الجور أن أفضل مستقبل يمكن لبريطانيا أن تحققه نحو الجنوب هو تحقيق الاتحاد بينه وبين الشمال، وأنه يتعين علـــى بريطانـــيا العمـــل على قيام سودان موحد، وطالب بإتاحة الفرصة للإداريين البريطانيين بالـــبقاء فـــي الجنوب للأخذ بيد هذه الشعوب دون توغل أبناء الشمال على حقوق الجنوب لأن الحضارة العربية المستمدة من الخرطوم أقل ملاءمة للجنوبيين من الحضارة البريطانية[٣٨] .

ويتضح من مذكرة المستر ولسن أنه لا يميل إلى تأييد الدعوة الانفصالية ، بل مال إلى تأيـــيد نـــوع مـــن الحكم الذاتي يهدف إلى إنشاء برلمان خاص للجنوب ، وقد تبني السياسيون الجنوبـــيون تلـــك الفكـــرة ، ونادي البعض منهم بالاتحاد الفيدرالي ونادي البعض الآخر بالحكم الذاتي باعتبار أن هذا هو الحل الوحيد لمشكلة الجنوب.

عقـدت بريطانيا مؤتمرا إداريا لتولي مهمة ربط الجنوب بكل من الحكومتين المركزية والمحلـية، وقـد أوصـى المؤتمر بأن يكون للجنوبيين ممثلون بالجمعية التشريعية، كما رأي المؤتمر أن مستقبل السودان يعتمد على توحيد سكان البلاد، لأن رفاهية الشعب وتقدم السودان يعتمد على هذه الوحدة، ونادي أعضاء المؤتمر بإلغاء بعض مواد قانون الرخص التجارية لعام ١٩٢٨، وتوحـيد السياسة التعليمية في كل من الشمال والجنوب، وتعليم اللغة العربية بمدارس الجنوب، وتطوير طرق المواصلات بينهما.

وبعد نشر وثائق المؤتمر الإداري أرسل أربعة عشر إداريا بريطانيا عريضة للسكرتير الإداري عـبروا فـيها عـن عـدم اقتناعهم بهذه التوصيات، وكان رأيهم أن الحكم الذاتي أو الفيدرالـي هـو السياسة الوحيدة الصحيحة التي تضمن مصالح الجنوب، وإزاء هذه المخاوف وافق السكرتير الإداري على عقد مؤتمر جوبا في الثاني عشر والثالث عشر من يونيه ١٩٤٧ برئاسة السـكرتير الإداري نفسـه، وحضـره مـندوبو المديريات الجنوبية، وسبعة عشر زعيما ومتعلما من الجنوب، وستة من أبناء الشمال، وقد ترتب على هذا المؤتمر عدة أفكار تتلخص فيما يلي:

١- اعـتراف جمـيع الأعضـاء عدا عضوين أن الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب ضرورة لا بد منها.
٢- الموافقة على أن الجنوب لا يستطيع الاستقلال بشئونه.
٣- أن محاولة فصل الشمال عن الجنوب ستلحق ضررا جسيما بكل من الشمال والجنوب سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية.
٤- التأكيد على تخلف الجنوب ، ومقاومة أهله لأية سيطرة من الشمال.

عـندما عرض السكرتير الإداري هذه التوصيات على مجلس الحاكم العام أكد ضرورة تأمين الذاتية الجنوبية ثقافياً واجتماعياً في مواجهة أي سيطرة من الشمال[٣٩].

كمـا اقـترح الحـاكم العـام أن يتضمن قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي سـلطات اسـتثنائية للحـاكم العام تخوله حق إلغاء أي قانون من شأنه إلحاق الضرر بمصالح الجنوب، وزاد قلق الشماليين بعد إصدار الحكومة لتقرير (السودان – سجل التقدم) بعد المؤتمر مباشـرة والذي لم يشتمل قانون الجمعية التشريعية على أي نوع من الضمانات، وهو ما أثار حفيظة الإداريين البريطانيين والإرساليات التي لم توافق مطلقا على هذه السياسة الجديدة.

قامـت الحكومـة بإلغاء الإعانات التي كانت تمنح لمدارس الإرساليات، وبدأت سياسة توحـيد التعلـيم وتدريس اللغة العربية، وأخبر أول وزير سوداني للمعارف على أن تكون اللغة العربية هي اللغة الوحيدة للتعليم، وقد وافقت الجمعية التشريعية على مقترحات الخطة الخمسية للتوسـع وتحسـين الـنظام التعليمي بالجنوب ١٩٥١ – ١٩٥٦ وكان من نتائج هذه السياسة الجديدة إلغاء التفرقة بين أجور الموظفين العموميين بالجنوب والأجور المقررة للموظفين بالشمال[٤٠].

وهكــذا كانــت السياسة البريطانية ترمى إلى تكوين هوية سياسية للسودان عامة في مواجهـــة مصر تسعي نحو الانفصال آخر الأمر عنها، وتتمسك بالبقاء أطول فترة ممكنة، وفي نفــس الوقت كانت سياستها تجاه الجنوب تقوم على أساس جمع الجنوبيين تحت مظلة سياسية يمكن من خلالها إدارة شئون الجنوب وتوجيهه للاتصال بالشمال على قدم المساواة .

وقامـــت الحكومـــة بإجراءات شتي لإبعاد نفوذ الشمال عن الجنوب مثل فرض عطلة أســـبوعية للعـــبادة، وجعـــل اللغـــة الإنجليزية اللغة الرسمية منذ عام ١٩١٨، وإصدار قوانين الجوازات والهجرة عام ١٩٢٢، وهو القانون الذي سبق الحديث عنه والذي أعطي للحاكم العام وممثليه الحق في اعتبار أي جزء من السودان منطقة مغلقة(٤١) .

وعـــندما منحـــت بريطانيا الحكم الذاتي للسودان في عام ١٩٥٣ لم يدع فرد واحد من أبـــناء الجـــنوب للمساهمة في المناقشات التاريخية التي دارت حولها المفاوضات بالقاهرة بين الأحزاب السياسية السودانية والحكومة المصرية قبل توقيع الاتفاق في ١٢ فبراير ١٩٥٣(٤٢) .

نصت الاتفاقية على الأحكام التالية:

١- خلق فترة انتقال قدرها ثلاث سنوات.

٢- اعتبار هذه الفترة تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية وتصفيتها.

٣- يحتفظ السودانيون أثناء هذه الفترة بسيادة بلادهم حتى يتم لهم تقرير المصير.

٤- يكـــون للحـــاكم العـــام أثناء هذه الفترة السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس ســـلطاته وفقـــا لقـــانون الحكم الذاتي الذي اتفق عليه الطرفان (مصر وبريطانيا) وتعاونه لجنة خماسية تسمي لجنة الحاكم العام، وتتكون من اثنين من السودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني وثالث باكستاني.

٥- الاحتفاظ بوحدة السودان باعتباره إقليماً واحداً.

٦- تقوم في هذه الفترة جمعية تأسيسية منتخبة وظيفتها.

أ- تقرير المصير إما بالارتباط مع مصر على أية صورة أو الاستقلال التام.

ب- أعداد دستور للبلاد لانتخاب برلمان سوداني دائم

٧- انسحاب القوات العسكرية المصرية البريطانية من أجل تهيئة جو محايد لتقرير المصير.

٨- تأليف لجنة من خمسة أعضاء لسودنة الوظائف في الإدارة والجيش.

٩- تألـــيف لجـــنة مخـــتلطة من سبعة أعضاء وثلاثة من السودانيين وعضو من كل من بريطانيا ومصر والولايات المتحدة والهند للإشراف على عملية الانتخاب.

١٠- تعهد مصر وبريطانيا باحترام قرار الجمعية التأسيسية مما يتعلق بمستقبل السودان.

ولمـــا قامت لجنة السودنة حسب أفضل التقاليد التي أرستها الإدارة البريطانية للخدمة المدنية (الإدارة والشرطة أو الوظائف الحكومية) لم يعين من الجنوبيين غير أربعة أعضاء في

وظيفة مساعد مفتش، واثنين في وظيفة مأمور، وكان هذا مخيبا لآمال الجنوبيين الذين اعتبروا الأمر وكأنه استبدال سيد بسيد، بل واعتبروه استعمارا جديداً من أبناء الشمال.

كـــان الرد الطبيعي من جانب سكان الجنوب تشكيل لجنة سياسية برئاسة بول لوقالي فـــي يونـــيه ١٩٥٢ بجوبـــا لتوجـــيه قيادة العمل السياسي وأعقب ذلك تأسيس حزب الأحرار الجنوبي عام ١٩٥٤ ، وبعدها بدأ التطور السياسي في الجنوب، وتبلورت كل العناصر في تمرد قامت به الفرقة الاستوائية بالجيش في أغسطس ١٩٥٥.

لقد هز هذا التمرد الشمال هزة عنيفة، وأصبحت هناك ضرورة بالتوصل إلى اتفاق أو تســـوية بشـــأن مشـــكلة الجـــنوب، ووافقت الأحزاب الجنوبية على حل المشكلة في إطار نظام فيدرالي، ووافق أعضاء البرلمان الجنوبيين على أن يتم إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في آخر عام ١٩٥٥ ، وأعلنت قيام الجمهورية السودانية ابتداء من ١٩ ديسمبر ١٩٥٥[٤٣] .

وكان اختيار ثلاثة من الجنوبيين فقط ضمن اللجنة القومية التي ضمت ثلاثة وأربعين عضـــوا لوضـــع الدســـتور قد أثار غضب الجنوبيين الذين أصيبوا بالصدمة أيضا عندما اتخذت اللجـــنة بالأغلبـــية قـــراراً باستبعاد النظام الفيدرالي من النظم التي سيكون عليها شكل الدولة السـودانية، ومـــن ثم رفض الأعضاء الجنوبيون الاستمرار في اللجنة، ورغم كل هذا فقد نجح حـــزب الاتحـــاد الجنوبـــي في كسب أربعين دائرة من بين مجموع الدوائر المخصصة للجنوب وعددهـــا ســـت وأربعـــون دائـــرة، وقـــام هؤلاء النواب الأربعون بمعارضة الدستور، وقدموا استقالاتهم فـــي ١٦ يونية ١٩٥٨ لتدخل مشكلة الجنوب نفقا مظلما، وتتخذ أبعادا جديدة بعد استقلال السودان.

الخاتمـــــــة

مـــن العرض السابق لدور بريطانيا في مشكلة جنوب السودان تتضح عدة أمور تلقي الأضـــواء علـــى هـــذه المشـــكلة التي لا تزال محور الصراع بين مختلف القوي السياسية في السودان، والتي لا تزال حالة القلق والاضطراب والحرب الأهلية في الجنوب والتي انتهي الأمر بهـــا إلـــى هـــذا الإطار الأخير في ماشاكوس بكينيا، والذي لا يزال يثير الجدل والاختلاف بين وجهات نظر الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد أوضحت هذه الدراسة أن المشـــكلة الحالـــية فـــي السودان إنما تعود بجذورها إلى تلك السياسة البريطانية منذ عهد الإدارة الثنائية في مطلع القرن العشرين وحتى استقلال السودان في عام ١٩٥٦،

أولا: أن بريطانـــيا بعـــد مؤتمـــر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ ووضع أساس تقسيم القارة الأفريقية، وضـــعت سياســـتها علـــى أســـاس مد خط سكة حديد الكيب القاهرة ويمنع أية دولة من الاقـــتراب مـــن هـــذه المـــناطق، من السودان وخاصة جنوبه مصدر الصراع البريطاني الفرنسي والذي انتهي بأزمة فاشودة ١٨٩٨ ثم إجبار فرنسا على الانسحاب وإعلان الحكم الثنائـــي علـــى الســـودان الـــذي ظهر لأول مرة مع مطلع القرن العشرين، وكان لسياسة بريطانـــيا الدور الكبير في تشكيل دولة السودان بحدودها التسعة مع الدول المجاورة وما يـــؤدي إلـــيه هذا التشعب الحدودي من مشكلات، ومن وجود جماعات وقبائل شتي، ومع ثقافات متنوعة غير متجانسة.

ثانيا: مـــنذ بداية الحكم الثنائي أصبحت مصر مجرد مشارك لبريطانيا في حكم السودان، وصار الحـــاكم العـــام البريطانـــي هـــو الحاكم الفعلي والذي سعي بكل الوسائل لفصل مصر عن الســـودان، وبالتالـــي فـــإن السياسية البريطانية كشفت عن رغبة هذه الدولة في الانفراد بالسودان وجعله مستعمرة تحت التاج البريطاني تحرسه جنود مصر، وكانت هذه السياسة البريطانـــية سببا في التباعد والانقسام، وتخلف الجنوب الذي صار تحت سيطرة جماعات الإرساليات التبشيرية .

ثالثاً: لقـــد قامت بريطانيا بتوسيع هوة الخلاف بين الشمال العربي والجنوب الزنجي، وأفسحت المجـــال للبعـــثات التبشيرية في الجنوب وفرضت اللغة الإنجليزية كلغة للتفاهم إلى جانب اللهجات المحلية حتى لا تجعل للغة العربية اليد الطولي للتفاهم والتعليم في الجنوب وحتى لا يحـــدث انسجام وتفاهم بين أبناء البلد الواحد، وحتى لا تكون هناك أرضية مشتركة بين الإقليميـــن وحـــتى يظـــل كل منهما بعيدا عن الآخر في الوجهات والثقافة كما أن حرمان الشمال من الاندماج والعمل في الجنوب وعزل بعض المناطق قد ترك آثاراً سيئة عمقت الخلافـــات بيـــن الإقليمين، ووضعت بدورها مشكلة جنوب السودان التي لا يزال السودان يعاني من آثارها حتى اليوم بفضل هذه السياسة البريطانية في السودان.

رابعا:انتهاز بريطانيا فرصة ثورة ١٩١٩ ومصرع السيرلى ستاك في القاهرة، وثورة على عبد اللطـيف فـي السودان، وقامت بسحب الجيش المصري من السودان الذي صار مزرعة خصـبة لبريطانيا تمارس سياستها منفردة في السودان، وتعمق الهوة بين شماله العربي وجـنوبه الزنجي، وكانت هذه السياسة تحت إشراف المفتشين البريطانيين وسيلة لتعميق الفجـوة بيـن الشـمال والجـنوب، بل ومحاولات عزل الجنوب وإصدار قوانين الهجرة والجنسـية وغـيرها من القوانين التي عمقت الهوة وجعلت جنوب السودان يمارس حياة تختلف عن الشمال.

خامسـاً: مارسـت بريطانـيا سياسة التفرقة في المرتبات بين الشمال والجنوب، وهذا ما خلق الحساسـية بيـن أبناء الإقليمين، فضلا عن انتهاج سياسات تعليمية في الشمال تحت إشـراف الحكومة وفي الجنوب تحت إشراف رجال الإرساليات، وقد أدت هذه السياسة إلى خلق فجوة ثقافية بين الإقليمين وجعل الجنوب يشعر بالدونية عن الشمال.

سادسـاً: أدت السياسـة البريطانـية في السودان في فترة الحكم الثنائي إلى تشكيل العديد من الأحـزاب السياسية ذات التوجهات المختلفة سواء بالنسبة لمصر أو بريطانيا، وكانت هذه الأحزاب وبرامجها السياسية من أهم عوامل التباعد بين الشمال والجنوب، وكانت هـذه الأحزاب حتى يومنا هذا من عوامل اتساع الهوة بين الإقليمين ومحاولة الجنوب الانفصال أو الحكم الذاتي.

الهوامـــــش

١- Toynbee, A,J,; Between Niger and Nile London 1955, p.95.

٢- Burns; A; Abyssina and Italy, London 1955,p.36 Darcy, J: France et Angleterre cent Anees de pivalits, p.370.

٣- بطرس فرج سمعان: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين القاهرة ١٩٧٤، ص ١٢٧. بطرس فرج

٤- يونان لبيب رزق: العلاقات الخارجية للدولة المهدية فى يد عهد الله التعايشي ص ١٤٥.

٥- Hertslet, M; map of Africa by Treaty, London Vol, II, 1909, P.421.

٦- شوقي الجمل، وعبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٩٤.

٧- شوقي الجمل: تاريخ سودان وادي النيل وعلاقته بمصر، الجزء الثالث ١٩٨٠، ص ١٥٣

٨- عـبد الله عـبد الرازق: معركة عدوة وأثرها على الصراع في أعالي النيل ، مجلة دراسات أفريقية، العدد العاشر، القاهرة ١٩٨٦.

٩- أنظر نص الوفاق في شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق :الوثائق التاريخية ، القاهرة ٢٠٠٠ ص ص .

١٠- مكي شبيكة: مرجع سابق، ص ٤٦٧.

١١- F.o 135 cromer to hannington 5 March 1898.

١٢- شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق: مرجع سابق ، ص ٢٠٦

وأيضا Hertslet, E,: Op , cit, vol.II pp.433-434.

١٣- محمد عبد الغني سعودي: مشكلة جنوب السودان، الخرطوم ١٩٨٤، ص ١٤.

١٤- يونان لبيب رزق: السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩-١٩٢٤، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٠٦.

١٥- الصادق المهدي: مسألة جنوب السودان – الخرطوم ١٩٨٤، ص ١٤.

١٦- عـبد القـادر إسماعيل : مشكلة جنوب السودان – دراسة لدور الأحزاب السياسية (١٩٤٧ إلى ١٩٧٢)، القاهرة ١٩٩٤ ،ص ٤٥.

١٧- محمد عمر بشير: مشكلة جنوب السودان، ترجمة هنري رياض الخرطوم ١٩٤٩، ص ٥١.

١٨- جلال يحيى ومحمد نصر مهنا: مشكلات الأقليات في الوطن العربي، الإسكندرية ١٩٨٠، ص ٢١٦.

١٩- محمد عمر بشير: المرجع السابق، ص ٥٨.

٢٠- اوليفر رونالد" الإرساليات في شرق أفريقيا ، ص ٢٥٥.

٢١- انظـر تفاصيل هذا النظام في عبد الله عبد الرازق إبراهيم: نظام الحكم البريطاني غير المباشر كما طبقته بريطانيا في نيجيريا، رسالة ماجستير معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ١٩٦٩.

٢٢- تمام همام تمام ، مرجع سابق ، القاهرة ١٩٩٩، ص ١١٤

٢٣- محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٧١.

وأيضا جلال يحي ونصر مهنا: مرجع سابق، ص ٢٢٢.

٢٤- مكي شبيكه: مرجع سابق، ص ٥٣١.

٢٥- زاهــر رياض: السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال ١٨٢١ – ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٦٦ ص ص ٢٣٢ – ٣٣٣.

٢٦- جعفــر محمــد على بخيت : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ١٩١٩- 1939 ترجمة هنري رياض ، ص ١٣٥.

٢٧- جعفر محمد بخيت: مرجع سابق ، ص ١٨٩.

٢٨- محمد عمر بشير : مرجع سابق ، ص٧٣.

٢٩- مذكرة الحاكم العام فى ١٩٢٧/٦/١٢

٣٠- مذكرة عام ١٩٣٠ بشأن السياسة تجاه الجنوب الصادرة من مكتب وزير الداخلية في ٢٥ يناير ١٩٣٠.
٣١- أنظر خطاب مدير بحر الغزال إلى السكرتير الإداري في ١٩٣٠/٣/٢٢.
٣٢- محمد عمر بشير: مرجع سابق ص ٧٧
٣٣- خطاب السكرتير الإداري للمديرية الاستوائية في ١٩٤٦/٣/٣٠
٣٤- هندرسون ب ل: شمال السودان، لندن ١٥٣، ص ١٦٥
٣٥- تمام همام: مرجع سابق، ص ١٤٩.
٣٦- عبد القادر إسماعيل: مرجع سابق، ص ٥١
٣٧- مذكرة عن الوضع فى جنوب السودان ديسمبر ١٩٤٧
٣٨- محمد عمر بشير : مرجع سابق ، ص ١٠٢.
٣٩- جمهورية السودان – حوادث جنوب السودان
٤٠- محمد عمر بشير : مرجع سابق، ص ١٣٠
٤١- المرجع نفسه، ص ١٣١
٤٢- تمام همام تمام: مرجع سابق ص ٢٠٤
٤٣- زاهـر رياض: السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال ١٨٢١ – ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٨٢.

مكتبة البحث

أولا: التقارير والمذكرات:

١- مذكرة الحاكم العام في ١٩٢٧/٦/١٢.

٢- مذكرة عام ١٩٣٠ بشأن السياسة تجاه الجنوب الصادرة من مكتب وزير الداخلية في ٢٥ يناير ١٩٣٠.

٣- خطاب مدير بحر الغزال إلى السكرتير الإداري في ١٩٣٠/٣/٢٣.

٤- خطاب السكرتير الإداري للمديرية الاستوائية في ١٩٤٦/٣/٣٠.

٥- مذكرة عن الوضع في جنوب السودان ديسمبر ١٩٤٧.

٦- جمهورية السودان ، حوادث جنوب السودان – سجل التقدم لندن ١٩٤٧.

ثانيا : المراجع العربية:

١- الصادق المهدي: مسألة جنوب السودان الخرطوم ١٩٨٤.

٢- أوليفر رونالد: الإرساليات في شرق أفريقيا.

٣- بطـــرس فـــرج سمعان: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، القاهرة ١٩٧٤.

٤- جـــلال يحيى ومحمد نصر مهنا: مشكلات الأقليات في الوطن العربي، الإسكندرية، ١٩٨٠.

٥- تمـــام همـــام تمـــام: السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٢-١٠٥٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.

٦- جعفـــر محمد على بخيت: الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ١٩١٩ – ١٩٣٩ ترجمة هنري رياض (د.ت).

٧- زاهـــر ريـــاض: السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال ١٨٢١-١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٦٦.

٨- شـــوقي الجمـــل وعبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٩٩.

٩- شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم: الوثائق التاريخية، القاهرة.

١٠- ضراع صالح مزار: تاريخ السودان الحديث ، الطبعة الرابعة ١٩٦٨.

١١- عـــبد الله عبد الرازق: معركة عدوة وأثرها على الصراع في أعالي النيل ، مجلة دراسات أفريقية، العدد العاشر، القاهرة ١٩٨٦.

١٢- عبد الله عبد الرازق إبراهيم: نظام الحكم البريطاني غير المباشر كما طبقته بريطانيا في نيجيريا (١٩٠٠-١٩٤٥) رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث الأفريقية . القاهرة ١٩٦٧.

١٣- عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان ، دراسة لدور الأحزاب السياسية (١٩٤٧-١٩٧٣). القاهرة ١٩٩٤.

١٤- محمد عبد الغني سعودي: مشكلة جنوب السودان، الخرطوم ١٩٨٤.

١٥- محمد عمر بشير: تطور التعليم في السودان ١٨٣٨-١٩٥٦ (د.ت).

١٦- محمد عمر بشير: مشكلة جنوب السودان ترجمة هنري رياض، الخرطوم ١٩٧٩.

١٧- مكي شبيكة: السودان عبر القرون، بيروت ١٩٩١.

١٨- هندرسون: ن.و شمال السودان ، لندن ، ١٩٥٣.

١٩- تقدم شقير: تاريخ السودان تحقيق محمد إبراهيم أيوب وليم، بيروت ١٩٨١.

٢٠- يونان لبيب رزق: السودان في ضوء الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩-١٩٣٤، القاهرة١٩٧٦.

٢١- يونان لبيب رزق: العلاقات الخارجية للدولة المهدية على يد عبد الله التعايشي.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

1- Bums, a abyssina and Itaty , London, 1935.

2- Darey,J France et Angteterre cent Andes de pivalits.

3- Toynbee, A.J : Between Niger and Nile, London 1955.

4- Herysyey, M : Map of Africa by Treaty, 3 Vols, London, 1909.

5- F.O 135 Cromer to Harrington , 5 March, 1998.

جنوب السودان

بين إعلان كوكادم ١٩٨٦ وماشاكوس ٢٠٠٢

د. عبد القادر إسماعيل

يستهدف هذا البحث محاولات الحل السلمي لمشكلة جنوب السودان ، وتتبع المبادرات السلمية ، وإعلان المبادئ بين شمال السودان وجنوبه . بعد سقوط نميري ١٩٨٥حيث يمثل حجم الاتفاقات والمحادثات والمؤتمرات وإعلان المبادئ التى أبرمت لحل المشكلة – بداية من ظهورها علـى سطح الحياة السياسية وحتى الآن – ثقلاً على ضمير حكومات شمال السودان وفقدانا لمصداقيتها، وأيضاً على الضمير المحلى ، والإقليمي ، والعالمي نتيجة لاستنزاف موارد السودان الاقتصادية والاجتماعية ، والصراعات القبلية والإقليمية لقوى التمرد فى الجنوب .

نظراً للإخفاقات المستمرة فى تنفيذ تلك الاتفاقيات أو السير على هدى إعلان المبادئ، نتيجة لتباين المواقف السياسية المختلفة على الساحة السودانية بعد سقوط نميرى ١٩٨٥.

وعلى التوجهات المختلفة للقوى الإقليمية ، والتدخلات الأوربية والأمريكية سواء قبل استقلال السودان أو بعد استقلاله ، فقبل الاستقلال وقف رجال الإدارة الإنجليز ورجال الإرساليات التبشيرية إبان الحقبة الاستعمارية حجر عثرة فى سبيل التوجهات التى طرحت للوحدة بين شمال السودان وجنوبه فى مؤتمر جوبا١٩٤٧ .

وبعد الاستقلال عام ١٩٥٤ أدلى الإمبراطور هيلاسلاسى بياناً أمام الكونجرس الأمريكي أشار فيه "بأن أثيوبيا وضعت برنامجاً خلال ثلاثة عشر عاماً يكفل القضاء على التأثيرات الأجنبية العربية الإسلامية في بلادنا والمنطقة ويعيد المضللين إلى حظيرة آبائهم" ، بما يعنى أنه كان هناك إعادة ترتيبات لمنطقة القرن الأفريقي تبنتها أمريكا والتي سعت لميراث مناطق النفوذ البريطانية .

وإبان حقبة الخمسينيات بعد استقلال السودان ظلت القيادات الجنوبية تطالب في كل المؤسسات الدستورية الشمالية بالفيدرالية نظاماً للحكم فى الجنوب ، وفى الستينيات طالبت القوي السياسية الجنوبية في مؤتمر المائدة المستديرة بحق الاستفتاء حتى يقرر الجنوب الوحدة أو الانفصال .

وعندما استطاع السودان أن يتخطى وبقدرة فائقة المشكلة السودانية من خلال اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وعاشت السودان عشر سنوات من السلام النسبي انعكس أثره على ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتعافت السودان من الاستنزاف البشري . أجهضت الاتفاق أيضاً القوي السياسية المختلفة فى السودان ، ودفعت نميري إلي تحطيم أعظم إنجازاته، ويمثل انهيار اتفاق أديس أبابا أحد المتناقضات الواضحة فى التاريخ السياسي السوداني.

وجـــاء إعلان كوكادم ١٩٨٦ والذي تقرر فيه عقد المؤتمر الدستوري فى السودان ثم اتفـــاق الحزب الاتحادي مع جارانج والذي أطلق عليه اتفاق السلام السوداني ١٩٨٨والذي تم وأدهما نتيجة للمزايدة السياسية ، بجانب عدم التنفيذ .

وشـــكلت المـــبادرات الســـلمية الجنوبية ١٩٩١ريك مشار ، لام اكول - طرحاً جديداً للقضـــية بجانـــب مـــبادرة مثقفي جنوب السودان ١٩٩١ الذين يعيشون خارج الوطن وسميت مـــبادرة القصـــر ، وطرحـــت هي الأخرى رؤية جديدة لحل المشكلة سلمياً.. ثم كانت محادثات أبوجـــا ١ مـــايو- يولـــيو ١٩٩٢ .. ومحادثـــات أبوجـــا ٢ أبريل مايو ١٩٩٣ والذي تناول المؤتمرون فيه قضايا حق تقرير المصير ، والذي رفض جملة وتفصيلاً من قبل جبهة الإنقاذ.

ثـــم كانـــت مـــبادرة الإيجـــاد ١٩٩٤ والتي انسحبت منها حكومة الإنقاذ بعد أن بدأت المفاوضات رافضة فكرة إعلان المبادئ والذي اشتمل على حق تقرير المصير لجنوب السودان لتحديد مستقبله عن طريق الاستفتاء ، بجانب العلاقة بين الدين والدولة ، والتي اعتبرتها دول الإيجاد الأساس فى المفاوضات .

وفـــي يونـــيو ١٩٩٥ فـــى أســـمرة التقت إرادة القوي الوطنية فى الشمال والجنوب وتعـــرض المؤتمـــر لمناقشـــة أخطـــر قضـــايا السودان ، الدين ، والدولة ، اللامركزية ، والشخصية السودانية.

وفـــي عـــام ١٩٩٧ طالبـــت الحكومـــة السودانية من دول الإيجاد العودة إلى طاولة المفاوضات على أسس إعلان مبادئ الإيجاد .

وفـــي عـــام ٢٠٠٠ وافق الترابي - في اجتماع تم في سويسرا بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وجبهة الإنقاذ -- على حق تقرير المصير..

- ثـــم جـــاءت المبادرة المصرية الليبية ٢٠٠١ والتي أجهضت جميعها ، وإعلان ماشاكوس ٢٠٠٢ والذي وافق فيه الطرفان على حق تقرير المصير كمبدأ للمفاوضات .

وبالتالـــي يســـتهدف بحـــث جنوب السودان بين إعلان كوكادم ١٩٨٦ وإعلان مبادئ ماشاكوس ٢٠٠٢ الفترة :

- ١٩٨٥ - ١٩٨٩ والتـــي اشـــتملت علـــى إعلان كوكادم ١٩٨٦ ومبادرة السلام السودانية ١٩٨٨ ومواقف القوي السياسية المختلفة من المبادرات السلمية لحل المشكلة .
- ١٩٨٩ - ١٩٩٧ محـــاولات الحـــل السلمي لثورة الإنقاذ الوطني ومواقف الجبهة القومية الإسلامية من المشكلة وحق تقرير المصير للجنوب ، والمبادرات السلمية الجنوبية .
- ١٩٩٧- ٢٠٠٢ والتـــي بـــدأت فـــيها المحادثات بين الحكومة وحركة التمرد على أسس مبادئ الإيجاد والتي تمثلت في الموافقة على حق تقرير المصير .

الانتفاضة السودانية وسقوط نميري إبريل ١٩٨٥:

كانت الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية في السودان بصفة عامة شماله وجنوبه في حالة ترد واضح وكان هناك نوع من الإرهاصات تنبئ برؤية جديدة في السودان .. حيث قام نميري بحل نقابة الأطباء عام ١٩٨٤ بعد أن تقدم ما يقرب من ١٠٠٠ طبيب سوداني باستقالتهم نتيجة لتردي الأوضاع الصحية في البلاد وكان إضراب الأطباء يعطي صورة عن الرؤية على الساحة النقابية السودانية(١).. حيث دعا أساتذة الجامعات لمعارضة النظام واستجابت النقابات المهنية المختلفة، المهندسون، والمحامون ، والبنوك في ٣ إبريل ١٩٨٥، وكانت قوي التمرد تمارس نشاطها بشكل مكثف .. حيث وقع هجوم في مدينة جوبا في الجنوب السوداني راح ضحيته العديد من الضباط وجرح فيه آخرون. حيث وجدت حركة جارانج ظهيراً قوياً توافر لها من خلال إثيوبيا ومخزناً للسلاح من خلال التسهيلات التي قدمتها ليبيا للحركة في مواجهة نميري(٢) وفي نفس العام تعرض نظام حكم نميرى لمحاولة انقلابية .. وأوضحت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن نميري استعان للقضاء على الحركة بوكالة المخابرات المركزية . بجانب القوات المصرية .

فإذا ما أضفنا إلي ذلك إضراب المحاسبين من موظفي وزارة المالية السودانية وتردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار وسوء الحالة الاقتصادية وانتشار المجاعة في غرب السودان والتي بلغت من ٥٠ -١٥٠ ألف حالة وفاة بسبب المجاعة بين عامي ٨٤-١٩٨٥(٣).. لأدركنا كيف أصبح الشارع السوداني يموج بإرهاصات وغليان قوي مما أدي إلي إعلان حالة الطوارئ في السودان لأجل غير مسمي وأعلنت التعبئة العامة في القوات المسلحة .

وعلل نميري تلك الأوضاع بالنشاط المضاد للأحزاب السياسية وتمرد القوي الجنوبية وألقت حالة الطوارئ بظلالها على الإنسان السوداني حيث استباح حق تفتيش المساكن ، وأصبح حظر التجول أمراً عادياً بجانب أنه أصبحت هناك محاكم عسكرية لكل الذين يخالفون قواعد الشريعة الإسلامية والعمل على عدم تطبيقها وأصبحت أحكام المحاكم العسكرية غير قابلة للاستئناف ، حتى إنه تم إعدام زعيم جماعة الإخوان الجمهوريين محمود محمد طه(٤)، في ١٨ يناير ١٩٨٥ بإيعاز من الإخوان المسلمين حتى إنهم نظموا المظاهرات ابتهاجاً بالإعدام.

وفي ١٣ يوليو ١٩٨٤ - تقدم نميري إلي مجلس الشعب بإيعاز من الترابي لتعديل الدستور وتضمنت هذه التعديلات مزايا تمنح لرئيس الجمهورية انطلاقاً من تطبيق الشريعة :

١- رئيس الجمهورية هو قائد المؤمنين راعي الأمة ورئيس الدولة وإمامها ويتولى السلطة التنفيذية ويشارك في السلطة التشريعية ويعمل بموجب بيعة شرعية(٥) .

٢- رئيس الجمهورية مسئول عن إقامة الدين وبسط الشورى والعدل ، وحماية القيم الدينية ، والروحية ، والسياسية ، وله ما يتخذ من الإجراءات وأن يصدر من القرارات ما يراه مناسباً وتكون قراراته ملزمة ونافذة .

٣- يكون النميري رئيساً وإماماً مدي الحياة ، ويُلزم السودانيون - بموجب البيعة - مبايعة الشخص الذي يعهد به بعد وفاته .

٤- يكون لرئيس الجمهورية لجنة دائمة للانتخابات .

٥- يعين رئيس الجمهورية مساعديه ويحدد أسماءهم واختصاصاتهم وله أن يعفيهم من مسئوليتهم وعليهم أن يؤدوا القسم أمامه وأن يكون على هذا النحو .

"أقسم بالله العظيم أن أؤدي واجبي بإخلاص وأمانة متبعاً شرع الله وكتابه وسنة رسوله ما استطعت وأن أسمع وأطيع رئيس الجمهورية فيما أحب وأكره ، ما لم أومر بمعصية"[٦] .

ونتيجة لتحالف النواب الجنوبيين بمجلس الشعب وكان عددهم يبلغ ٢٧ نائباً مع عدد ٩٨ نائباً من أنحاء السودان تمكنوا من عرقلة تعديل الدستور .

أما بالنسبة للجنوب فقد ظل الموقف مشتعلاً بعد أن أعلن نميري قوانين سبتمبر الإسلامية ١٩٨٣بجانب تقسيم الجنوب إلي ثلاث أقاليم والتقت إرادة الشمال والجنوب والغرب على إسقاط نميري وأعلن جارانج بأن السودان منذ الاستقلال يفتقد للزعامة التي لها نظرة وثقافة نهرو ، وتيتو لأن هؤلاء القادة غيروا الاختلافات العميقة إلي مشاركة هارمونية وذلك لأنهم رأوا بلادهم كما هي مجتمعاً عنصرياً ورأي جارانج أن نميري اعتبر الجنوب ورقته الرابحة في مواجهة الشمال وأراد أن يقدم نفسه لأفريقيا بأنه صانع سلام وعندما بدأت الديمقراطية تظهر بوضوح في الجنوب نتيجة لاتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ ظهرت ديكتاتورية نميري وبدأ سياسة فرق تسد وتابعه بعض الخونة من المثقفين الجنوبيين .

وكان جون جارانج قد أنشأ حركة تحرير الشعب السودانيS.P.L.M وحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان S.P.L.A * في ٣ مارس ١٩٨٤ ورأت الحركة أن اندماج الحركة السياسية مع الحركة العسكرية هي الكفيلة بإسقاط نميرى ، وأكد جارانج أن الحركة ولدت من هؤلاء الذين جرحوا على مدي التاريخ والذين أرادوا أن ينهوا عدم العدالة وإعادة ترتيب السلطة والوصول للمساواة والسلام . وأكد جارانج أن الحركة حركة وطنية رغم نشوبها في الجنوب وأكد على أهداف الحركة وأنها تهدف إلي السلام الدائم ، الوحدة والتقدم[٧] ، وأصبح من المفارقات الغريبة أن نميري ذلك الرجل الذي صنع السلام في السودان واعترف بالاختلافات العرقية والثقافية يكون هو ذلك الرجل الذي أشعل القتال مرة أخري في الجنوب[٨].

---

* S.P.L.M: sudan people liberation movement

* S.P.L.A: sudan people liberation aremy

ونجحت الانتفاضة في تغيير نظام الحكم حيث وقع انقلاب عسكري وتولي السلطة مجلس عسكري بقيادة سوار الذهب بجانب التجمع الوطني لإنقاذ السودان(٩) وأعلن وقتها بأنه سيمكث في الحكم لمدة عام فقط ويقوم بتسليم السلطة للمدنيين ، وقد أشارت وقتها جريدة "نيويورك تايمز" بعد استيلاء الجيش على السلطة في السودان "أن العسكريين أطاحوا بنميرى كي يتجنبوا انقلاباً محتملاً كان سيقوم به الضباط الصغار إذا ما تقاعس كبار الضباط".

بينما أشارت "جريدة الأهرام" إلى أن كبار ضباط القوات المسلحة السودانية اجتمعوا عشية الانقلاب للبحث في سبيل التدخل لإنهاء الانتفاضة ورأوا أن السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد هو السيطرة على زمام الأمور لفترة مؤقتة .. ورأي أيضاً سوار الذهب "أن القوات المسلحة هي الجبهة الوحيدة المنظمة في تلك الفترة الحرجة وكان عليها أن تنظم الأمر حتى تنظم القوي السياسية نفسها لتتهيأ لتحمل المسئولية" .

وذلك الأمر هو ما دفع جون جارانج من أن يصف الانقلاب بأنه "النميرية بلا نميرى" على أي حال فقد بدأت المرحلة الانتقالية والتي قامت على الساحة السياسية السودانية، المجلس العسكري الانتقالي ، والتجمع الوطني لإنقاذ السودان واتفق بينهما "أن يكون ميثاق التجمع الوطني لإنقاذ الوطن هي الوثيقة التي تعد السند الأساسي والمرجعية في الحوار بينهما".

ويلاحظ أن سوار الذهب تحاور مع الترابي واستقبله في مكتبه رغم أنه لم يكن ضمن التجمع الوطني لإنقاذ السودان ، وبالتالي فتحت قنوات بين الإخوان المسلمين والمجلس العسكري الانتقالي ، ولعل ذلك يعطينا مؤشراً على توجهات سوار الذهب في تلك المرحلة خاصة أنه كان منوطاً إلي تلك المجلس العسكري الانتقالي هدم المرحلة السابقة والإعداد لبناء جديد ، وانطلاقاً من ذلك لم يقم سوار الذهب بالعمل على تجميد قوانين الشريعة الإسلامية ، وذلك هو الذي دفع جارانج للتشكك في نوايا المجلس العسكري الانتقالي .

فإذا ما أضفنا إلي ذلك أن الجزولي دفع الله رئيس وزراء الحكومة الانتقالية كانت توجهاته تميل إلي الإخوان المسلمين لأدركنا إشكالية الوصول إلي رؤية جديدة لحل مشكلة جنوب السودان(١٠) ، على أي حال حددت الحكومة الانتقالية مهامها في الأطر التالية :

١- الفترة الانتقالية للحكومة عاماً واحداً .
٢- القضاء على آثار النظام السابق .
٣- ضرورة عمل إصلاحات في مختلف مرافق الدولة .
٤- العمل على حل مشكلة جنوب السودان .
٥- العمل على حل المشكلة الاقتصادية .
٦- انتخابات جمعية تأسيسيه انتخاباً حراً لوضع دستور دائم للسودان .

فهل يمكن القول إن الحكومة الانتقالية تمكنت من وضع رؤية لمشكلة جنوب السودان أو سـعت لحـل كل تلك القضايا التي طرحتها . ؟؟. الواقع يؤكد بأن الحكومة الانتقالية بقيادة الجزولي دفع الله تركت الأمور دون حسم وشغلت بقضايا جانبية .

دعوة جارانج للحضور للسودان مايو ١٩٨٥:

سـعت الحكومـة الانتقالـية بقـيادة الجزولي دفع الله للعمل على حل مشكلة جنوب السـودان ووضع رؤية جديدة تناقش جميع القضايا المختلفة ، فقامت بدعوة جارانج للسودان لمناقشـة المشكلة الجنوبية ، وفتح قنوات الاتصال عن طريق الخطابات المتبادلة لكل من وزير الدفـاع السـوداني ، ورئيس الوزراء الجزولي دفع الله وقام وزير الدفاع اللواء عثمان عبد الله عضو المجلـس الانتقالـي العسـكري فـي مايو ١٩٨٥ بإرسال رسالة إلي جارانج تضمنت ثلاثة اتجاهات أساسية :

الاتجاه الأول :

أشار إلي أن البلاد عانت كثيراً نتيجة للحروب المختلفة وأن أرواح السودانيين زهقت دون مـبرر وأكد بأن الثورة التي أطاحت بالديكتاتور نميري لا يمكن القول إنها تتمتع بالسلام نتيجة جروح الجنوب التي مازالت تنزف .

الاتجاه الثاني :

تناول رؤية جارانج في حل المشكلة والتي أشار إليها الخطاب: "إننا نتابع أحاديثك في الراديو وسننتظر رجوعك لبلدك حتى تشارك في صنع الاتجاه الجديد بعد سنين من الدمار"

وأكـد الخطـاب لجـارانج بأنهم مدركون أنه لا يحارب السودان كمنشق أو انفصالي وأنهـم أي القـوى الوطنية مدركون أنه يغامر بشرفه للوصول للوحدة الوطنية وتحسين حال جموع السودانيين شماليين وجنوبيين(١١) .

الاتجاه الثالث :

يشـمل دعوة القوي الوطنية السودانية لجارانج لأن يلقاها في أي مكان في أي وقت لمناقشة وتقرير ما هو أفضل لأمن واستقرار بلدنا .

وأكـدوا لجـارانج أنه يمكن إزالة كل العوائق التي تقف في طريق النصر .. واختتم الخطاب اللواء عثمان بعبارة الإنجيل "المجد لله في الأعالي وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة" .

الجزولي دفع الله يوليو ١٩٨٥ :

أرسـل الجزولي دفع الله رئيس وزراء السودان خطاباً آخر إلي جون جارانج ، وقد شمل أيضاً ثلاثة اتجاهات أساسية :

الاتجاه الأول :

أشـــار الجزولى دفع الله بأن التاريخ لا يعيد نفسه وأكد بأن شعبنا يمر بمراحل حاسمة بجانــب أن السودانيين ينظرون بشوق للحرية ، والديمقراطية ، والكرامة ، وأكد لجارانج بأنه أدي دوراً متمـــيزاً في هذه المنظومة الهامة التى قضت على الديكتاتورية حيث أشار بقوله "لقد أديـــت دورك لتمهـــيد الطـــريق للـــثورة بالوسائل المتاحة لك ، الأمة تقدر لك ذلك وأشار بأن الســـودانيين في طقس الحرية والديمقراطية يدخلون في نقاش خطير حول مستقبل أرضنا الأم ومشاكلها المعقدة ، برغبة حقيقية لحلها بطريقة سلمية متحضرة" .

وأكــد الجزولـــي على جارانج بأن ذلك الحوار الذي سيقرر مستقبل السودان شرف لا يمكن أن يفوتك مؤكداً بأنه لا يوجد أحد لديه حل جاهز لأمراض وعلل السودان ، والانقسامات يمكن أن تقودنا حتماً للفشل .

وأشـــار الجزولـــي بـــأن الســـيناريوهات المستقبلية لحل مشاكل السودان تحتاج إلي مشاركتك وسوف نجد مكاناً بسهولة في هذا البناء .. وأكد بأن الحكومة تدرك عن جارانج بأن الســـودان هـــو كل اهتمامه ولكن النزيف مازال مستمراً بالجنوب منذ ١٩٥٥ وحكومة الثورة سوف تعطي للجنوب الأولية .

الاتجاه الثاني :

أكد الجزولي على جارانج بعض النقاط التي توصلوا إليها كرؤية لحل المشكلة :

١- الدســـتور الوطنـــي الذي وافق عليه كل من اتحاد النقابات العمالية والأحزاب السودانية ، والجيش أكدت بأن المشكلة الجنوبية يجب أن تحل بحكم ذاتي إقليمي في سودان موحد.
٢- اعتراف، واحترام الكل لاتفاق أديس أبابا١٩٧٢ كقاعدة لتسيير أحوال الجنوب في الوقت الحالي.
٣- الاعتراف بالخصائص الثقافية ، والعرقية للجنوب .
٤- الاعتراف بأن الجنوب ، غير متطور ويجب بذل جهود صادقة لتطوره حتى يصل لمستوي الشـــمال ، أكـــد الخطاب الموجه إلي جارانج لدعوته للحضور إلى السودان - نقطة هامة ظلـــت موضع خلاف في منظومة جنوب السودان من خلال المبادرات السلمية وهي قضية الدين والدولة ، وأشار الجزولي :
٥- يجب اعتبار أن الدين ليس قوة للتقسيم فهناك مسلمون ومسيحيون في الشمال والجنوب ، وبعض السودانيين ليسوا من الدينيين .

وأشـــار الجزولي بأنه يدرك أن المشكلة الجنوبية لم تبدأ من خلال القوانين الإسلامية لنمـــيرى ولكنـــنا نقدر تأثير القوانين الإسلامية على المشكلة ، وأكد أن هناك طـــرقاً وأساليب يمكن إيجادها لأن هذه القوانين وغيرها تحـــت المناقشة الآن(١٢) .

الاتجاه الثالث :

أكـد أن الجـنوب يعانـي حالياً مجاعات وأن الناس يموتون جوعاً والمساعدات من المجـتمع الدولـي لا تجـد طـريقاً للجوعى والمحتاجين .. وطالب جارانج كوطني بهدنة بين الطرفين الشمال والجنوب ضماناً لوصول المساعدات الإنسانية للجنوب وأكد في ذات الوقت أن الهـدف لن يستغل لتحسين أوضاع عسكرية للشمال وأنه لا شئ غير الطعام والأدوية ، وأكد أن هناك مبعوثيـن لمقابلتكم في أي مكان لبدء حوار له معنى واختتم دعوته لجارانج بأن الأوضاع سوف تصبح مأساة لو أن الظروف المواتية الحالية ماتت أو اختنقت بسبب المواقف المتعجرفة أو الشك القديم .

إلا أن جـارانج رفـض الحضور بحجة انتظار تكوين حكومة جديدة وإعلان سياستها تجاه ما يسمي مشكلة جنوب السودان، ولم يهمل جون جارانج خطاب الجزولي دفع الله ودعوته للحوار لكنه أرسل إليه رؤيته في هذا الإطار وتضمن أيضاً ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول :

أرسـل جـون جـارانج التحـية للجزولي دفع الله باسم شعب السودان كافة وباسم الانتفاضـة الشـعبية المظفرة وأشار بأنه تسلم خطاب الجزولي دفع الله في ٢٥ يونيو ١٩٨٥ وأكـد بأن الخطاب تمت دراسته في اللجان المختلفة للحركة الشعبية لتحرير الشعب السوداني وهـي عملـية ديمقراطية ضرورية والتي أدت إلي نتائج نهائية بين قيادتنا العليا ، والمقصود القيادتان العسكرية ، والسياسية ، وأشار بأنه يرسل إليه نتائج ما توصلت إليه اللجان المختلفة لعرضـها علـى كل القوي المختلفة في السودان بما فيها الجيش السوداني ومجلس الوزراء ، واتحاد النقابات المهنية وكل الأحزاب السياسية ، واتحادات الطلبة .

وأشـار جـارانج بأنـه يرغب – قبل الاطلاع على النتائج التي توصلت إليها اللجان المختلفة في الدعوة لحوار يؤكد على نقاط أساسية لم تؤخذ مأخذ الجد في الخرطوم حتى يمكن أن يكـون هـناك تطور صحيح وتقدير مهم للنتائج ويهمني أن أرسل البيانات الثلاثة الرسمية لحـل مشـكلة الحـرب ، والحـوار ، والسـلام ، ولعلـك تجدها وزملاءك مليئة بالمعلومات والمساعدات في مناقشتكم[١٣] .

المحور الثاني :

أولاً : أوضـح جـارانج بأنه في ٢٢ مارس ، ٢٦ ، ٢٧ مايو ١٩٨٥ أثبتنا أننا مع الحوار والسـلام حـتى قبل سقوط نميري والبيان الرسمي في الإذاعة في ٢٢ مارس طالبنا ونادينا بمباحثات مباشرة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وبين الجيش السوداني في الجنوب .

وعلى المستوي السياسي والوطني نادينا بعقد مؤتمر وطني يجمع كل القوي السياسية فـي الوطـن لمناقشة صنع سودان جديد ، وأشار جارانج بأنه رجا الجيش السوداني للبدء في المباحـثات المباشـرة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان ، بجانب اجتماع مؤتمر وطني بين

الجـيش الشـعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية والعناصر الوطنية في الجيش السوداني ، والقـوي الديمقراطـية في البلد لصنع سودان جديد ، وجيشه الجديد ، وخصوصيته الجديدة ، وأكـد جارانج بأن الحركة نادت بحوار وطني تحت مسمي "مؤتمر وطني" أو اجتماع وذلك قبل سقوط نميري بأربعة عشر يوماً ، ورغم ذلك فإن الرؤية في الخرطوم رأت بأن الحركة الشعبية وجيشها لا تهتم بالسلام وأعلنوا أننا تجار حرب ولن نهتم بأغصان الزيتون[١٤] .

ثانياً : طالبـت الحركة في ٦ أبريل من الجنرالات الذين تسلموا السلطة بعد نميري بضرورة تسـليم السلطة للمدنيين وكان يستوجب احترام ذلك احتراماً للمبدأ ولقانونكم ، خاصة وأن وزير دفاع نميري وكثيرين في الحكومة الحالية في الخرطوم كان لهم الكثير من الارتباط مع نظام مايو الفاسد ، ونظراً لذلك وعلى هذه الأسس "نحن نطالب بشدة أن تسـتمر فـي الصـراع لتنفيذ نقل السلطة فوراً" ونحن نطالب بتسليم السلطة للشعب استمررنا في المناداة بالحوار مع النقابات والأحزاب السياسية .. وأشار جارانج بأنه يطالـب سـوار الذهب بتسليم السلطة للشعب فوراً وأكد أنه يطالب العمال والمهنيين واتحـادات الطلـبة بالاستمرار في الإضرابات ، والمظاهرات ، حتى يسلم الجنرالات السـلطة للشعب ، وبعدها نحن على استعداد للمباحثات معكم ، ورأي جارانج أن مـا حدث في السودان هو الطبعة الثانية من مايو[١٥] .

ثالثاً : أكـد بأن الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان مرتبطان بشدة بالحوار ، وبـالعقل المفـتوح لأنـه بدون حل هذه المشاكل حلاً معقولاً لن يكون هناك وحدة أو تطـور أو اسـتقرار ، وهذا الحوار يجب أن تشارك فيه القوي الوطنية والديمقراطية حتى تستطيع حل المسائل الأساسية .

وأكـد جارانج بأنه مستعد للدخول في حوار لمناقشة الأمور الأساسية في السودان ، الوحـدة الوطنية ، والتطور الاقتصادي والاجتماعي ، والسياسة الخارجية متضمنة ارتباطاتها العربية الأفريقية .

وأشـار جـارانج بأنـه منذ الانتفاضة وهو يدعو للحوار الوطني أي لمدة شهرين ، والحقـيقة المؤكدة بأنه رغم الحديث والمحادثات من قبل الحكومة الانتقالية فإن أول اتصال تم كـان مـن خـلال اللواء عثمان عبد الله في ٢٧ مايو ١٩٨٥ وخطابكم وكلاهما تسلمتهما في الأسبوع الثالث من يونيو وأسأل نفسي ما الذي كانت تفعله السودان من ٦ أبريل وحتى يونيو ١٩٨٥ ولم تسع للاتصال أو المحادثات ، أنها لأمور مخزية .

وأشار جارانج "بأنه رغم أنكم طلبتم الحوار إلا أننا نؤكد أن الجيش السوداني مطالب بالتخطيط لتدمير الجيش الشعبي لتحرير السودان وليس للمحادثات معه" .

أن الجـيش السوداني يتكلم عن الحوار والسلام وفي نفس الوقت تم التخطيط لعملية عسكرية كبيرة حتى يمكن أن يتم كسب انتصار عسكري على الجيش الشعبي لتحرير السودان حـتى يصـبحوا أبطـالاً ويتمكنوا من السلطة وأن التوجهات العسكرية من قبل القيادة العليا للعســكرية تنوى العمل على فتح الطرق في البر ، والنهر ، وأنهم ينوون استخدام القوة. وكل المؤشـرات تـدل على أن هناك رؤية لاستخدام القوة وعمل ضربة عسكرية "وطرح جارانج سـؤالاً، كيف يمكن للجيش السوداني فتح الطرق البرية ، والنهرية دون استخدام القوة". وأكد جـارانج أن الجيش السوداني مستعد للقيام بمهمة شرسة بينما رئيس الوزراء يستعد للحوار والسلام ، وأن الجيش الشعبي يستعد لتحطيم الحملة العسكرية السودانية[١٦] .

وأكد جارانج أن السودان ليس شمالاً وجنوباً فقط ، فهو الغرب ، والشرق، والوسط، ولأن مجلسـاً وطنياً عقد الآن فهناك وطنيون في الشرق والغرب في السودان يجلسون بجانب الحـركة الشـعبية لـتحرير السودان "وعلى كل الوطنيين أن يقدروا حقيقة أننا جيل جديد من السـودانيين لا نرضي ونرفض، أن نكون مواطنين من الدرجة الثانية في المناطق وهذا التقدير ضروري للسلام" .

وأكـد جـارانج أن السـلام فـي السـودان يحتاج أكثر من الكلام وأكد بأننا جميعاً سـودانيون وفـوق هـذا فإن السلام في السودان يحتاج إلي صدق وإيجابية وأفعال متجاوبة للحقيقة وطلب جارانج من الحكومة الآتي :

١- أن تكون أجنده الحوار مناقشة (مشكلة السودان) وليست ما يسمي (مشكلة جنوب السودان).
   - وأشار بأن ذلك يستوجب عقد مؤتمر وطني لتناقش أولاً :
٢- مشـاكل الأمـة الأساسـية نظام الحكم في الخرطوم وبعد ذلك مشكلة الحكومات الإقليمية (فيدرالية أو حكم ذاتي) .
٣- انعكاسات تشكيل السلطة في المركز والخرطوم .
٤- إلغاء حالة الطوارئ وتساؤل كيف يمكن للحكومة وقف إطلاق النار وتبقي حالة الطوارئ.
٥- يجـب أن يكـون هناك وعد بحل المجلس العسكري الانتقالي ، ومجلس الوزراء ويستبدل بحكومـة قومـية مـن الاتحـاد الوطنـي تمـثل كل القوي السياسية ، بما فيها الجيشان المـتحاربان، وهـذان المجلسـان يحـلان ويسـتبدلان بمجلس جديد يتفق عليه بين كل المختصين.
٦- إلغـاء قانون الشريعة الذي أصدره نميري وأكد بأنه لا يوجد هناك حق أن تشترك الحركة الشعبية في حوار مؤتمر وطني من خلال قانون الشريعة ، وهذا يؤكد عدم وجود الجدية الواجبة .
٧- إلغاء اتفاقيتين شخصيتين وقعهما نميري مع مصر :
   أ – الحلف الدفاعي .

ب- التكامل الاقتصادي .

إلغاء اتفاق عثمان عبد الله[١٧] مع ليبيا وهو الاتفاق الدفاعي .

وأنهي جارانج خطابه بذلك مؤكداً بأن الصراع سوف يستمر .

أدرك جـــارانج أن مـــا حدث في السودان هو نوع من التغير الشكلي وليس التغير في الجوهـــر ، فقد أعلن رأيه في النظام الجديد بأنه "النميرية بلا نميري" أو أنه الطبعة الثانية من مـــايو ، بجانب أن الحركة السياسية على المسرح السياسي السوداني كانت تؤكد بأن التوجهات تشير بأن الأمور قد لا يحدث فيها تغير جذري في الأمور الأساسية والخاصة بالعلاقة بين الدين والدولـــة من حيث تطبيق الشريعة الإسلامية خاصة أنه لم يحدث نوع من المبادرة من حكومة الإنقاذ أو المجلس العسكري لتجميد قوانين الشريعة والتي أخذت على عاتقها تصحيح الأوضاع القديمة، بجانب أن أغلب القوي السياسية خشيت الاقتراب من القوانين النميرية ، وعندما سعي حـــزب الأمـــة لذلـــك كـــان يـــري ضرورة التدرج في إلغاء وتجميد قوانين العقوبات والحدود واستبدالها بقوانين أخري ، وبالتالي أدرك جارانج أن الموقف في الخرطوم يموج بالتخبط وآثار الانتظار والترقب ، ورفض الحضور للخرطوم .

علـــى أى حـــال فقد تشكل المسرح السياسي السوداني وقتها من ثلاث قوي سياسية رئيســـية، الـــتجمع الوطنـــي لإنقـــاذ السودان ، والقوات المسلحة السودانية ، وقوي التمرد في جنوب السودان والتي مثلها وقتها جيش تحرير شعب السودان، بجانب القوي السياسية كحزب البعث[١٨]

والناصـــريين ، والإخوان المسلمين ، بجانب الحركة العمالية التى وجدت نفسها تلعب دور المعارضة السياسية للنظم التقليدية في سودان المستقبل[١٩] .

ورغم رفض جارانج الحضور إلا أن الحكومة الانتقالية أعلنت توجهاتها السياسية لحل مشـــكلة جـــنوب السودان ، وأعلن أن القوى التى سعت لإسقاط حكومة نميرى هي القوى التي يجب أن يتم الحوار بينها عن مستقبل السودان وأن الحكومة تري تطبيق الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان في إطار اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ .

بجانـــب أن قوانيـــن ســـبتمبر ١٩٨٣ سوف نتناولها بالنقاش في المؤتمر الدستوري والـــذي تقـــرر عقده في حضور جميع الأطراف الفاعلة في السودان ، وأعلن مجلس الوزراء توجهاته السياسية الجديدة بأن جموع السودانيين مدعوون لحوار حول المشكلات التي تعاني منها السودان.

وكـــان التوجه لجنوب السودان أكثر حيث تم الإعلان بأن الحكومة تلتزم باتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ والحكم الذاتي الإقليمي للجنوب ، ومد قانون العفو العام ، ووقف إطلاق النار وأن الـــتوجهات الجديدة لحل مشكلة جنوب السودان تتمثل في عوامل التنمية المتوازنة أو المتكافئة ومراجعة التشريعات التي صدرت ١٩٨٣ .

ورغم ذلك فقد ظل جون جارانج يتسم بموقف صلب في عدم الحضور وتعلل بأن القضية الآن في السودان ليست قضية الجنوب والشمال ، ولكن قضية السودان عاقة ولابد أن تكون السودان دولة علمانية مع إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية .

وأشار جارانج في هذا الصدد بأن حركة تحرير الشعب السوداني هي المجموعة السودانية الوحيدة المصممة على الدعوة للحوار الوطني الحقيقي ، ما زالت تتهم بأنها لا تريد أن تتفاوض وأشار بأن البعض مازال يري المشكلة بعيون جنوبية دون أن ينظر إلي النزيف القومي السوداني ، وأكد جارانج بأن الحوار يبدأ عندما تنعقد النية في الخرطوم[٢٠]. وعلى أي حال انعقدت النية على أن تلتقي القوي السياسية المختلفة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في كوكادم .

موقف حزب الأمة من الحركة الشعبية لتحرير السودان :

حمل حزب الأمة السوداني تفاقم المشكلة فى الجنوب لنظام حكم نميرى ورأى أن الأخطاء التى ارتكبها النظام قد أوجدت رفضاً كبيراً لدي قطاع عريض من القيادات الجنوبية أدى إلى أن يكون هناك نوع من الدعم لقوى التمرد فى الجنوب .

وأكد حزب الأمة أن هذا الدعم والتأييد قد تزايد عندما أطلق نميرى قوانين سبتمبر المسماة بالإسلامية عام ١٩٨٣ ، وأشار الحزب بأن القوى الجنوبية رأت فى ذلك خرقاً للدستور وأنهم أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية ، وبالتالي أشار الحزب بأن الحركة الشعبية والتي سمت نفسها حركة تحرير شعب السودان – تأخذ ثلاثة اتجاهات أساسية :

الاتجاه الأول :

- أن تكون له رؤية سياسية تسعى لطرحها على السودان بالقوة .

الاتجاه الثاني :

- أن تكون أداة لجهات أجنبية ورأى الحزب أن الدور الأساسي هو مواجهة ذلك بالقوة وعزل الحركة وهزيمتها .

الاتجاه الثالث :

- يحتمل أن تكون الحركة "حركة وطنية ذات اجتهاد مختلف".

وبالتالي فإن الدعوة للمؤتمر الدستوري هي السبيل لبحث جميع القضايا – والعمل على حلها .. وأكد على ضرورة أن يناقش المؤتمر القضايا التالية[٢١] :

١- العلاقة بين المركز والأقاليم .
٢- هل الجنوب إقليماً واحداً أم عدداً من الأقاليم ؟ هذه النقطة مرجعيتها الأساسية للجنوبيين ، لابد أن تحسم بالرؤية الديمقراطية .
٣- الاتفاق على مبدأ التنمية والتوازن .
٤- المشاركة العادلة فى حالات الحياة العامة (والمقصود هنا السلطة والثروة) .

٥- أكـد الحزب على ضرورة طرح قضية الصحوة الإسلامية فى السودان ، مع مراعاة حقوق غير المسلمين وأشار بأنهم أعدوا أوراق عمل لهذا الأمر .

٦- عروبة السودان وأفريقية تضمنها برنامج نهج الصحوة .

٧- أكد على قومية القوات المسلحة .

لكـن حزب الأمة ألقى بكل الأخطاء والخطايا على نظام الحكم المايوى ، متناسياً جميع الإنجـازات الـتى تمـت فى إطار اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ والاستفادة من نصوصه ، وظل هذا الفكر يحكم توجهات الصادق المهدي وحزب الأمة طوال فترة وجوده على الساحة .

وعندما تعرض حزب الأمة لموضوع عروبة السودان وأفريقيته أشار بأن برنامج نهج الصحوة والذي خاض به حزب الأمة الانتخابات التى خاضتها الجمعية التأسيسية نتناوله بالشرح:

عروبة السودان وأفريقيتة في برنامج نهج الصحوة لحزب الأمة :

تـناول حـزب الأمة عندما خاض الانتخابات بعد الانتفاضة الشعبية في برنامج قضية عـروبة السوداني وأفريقيته وأشار في هذا الصدد "أن انتماء السودان القومي عربي لأن العربية لسان أهلـه واكتساب لغالبية شعبه ، وأن الأفريقية هي انتماء تاريخي وجغرافي ، وكل محاولة لجعلها انتماء عنصرياً أو رابطة كونية محاولة مجافية للحقيقة[٢٢] لذلك فالسودان بكل سلالاته أفريقي الانتماء" .

ويشـير الصـادق المهدي في هذا الإطار بالنسبة للثقافات الأفريقية بأن الغزو الثقافي الـذي يهـدد الـثقافات الأفريقية لا يعد تهديداً للأمن القومى السوداني بل إن الثقافات الأفريقية نفسها يمكـن أعتبارها خطراً على الأمن القومي السوداني من زاوية تهديدها للثقافة العربية ويؤسس الصادق المهـدي توجهاتـه على أن انتشار العروبة الإسلامية في جنوب السودان يخلق إحساسا بوحدة البلاد، ويري أن ذلك يأتي نتيجة للانتشار الثقافي والتغلغل المعرفي بعيداً عن العنف واستخدام القوة .

الواقـع أن منهجية حزب الأمة في هذا الإطار تؤكد على عروبة السودان ، ويرى أن العربـية هي لسان أهله ... ويؤسس حزب الأمة توجهاته على أن العربية يجب أن تسود وأن انتشار الثقافة العربية هي البنيان الحقيقي الذي يمكن أن تؤسس عليه الوحدة السودانية ويري الحزب في ذات الوقت أن البعد الأفريقي في المشكلة هو بعد جغرافي لوقوع السودان في نطاق جـنوب الصـحراء ، بالتالي فهو انتماء سلالي ، وعرقي ، وبالتالي فإن تلك المنهجية ترفضها قوى الجنوب المختلفة .

وفـي إطار من التوجهات الشمالية بعروبة السودان نجد أن القوي السياسية الجنوبية تشير إلى وضع يختلف عن تلك التوجهات ، حيث يؤكدون في مختلف بياناتهم أن السودان جزء لا يتجزأ من أفريقيا الأم وأن الغالبية من سكان السودان هم مواطنون أفارقة .

بجانـب أن بعـض القـوى الجنوبية ترى أن طرح حزب الأمة الممثل في الازدواجية الأفريقـية يمكـن أن تطلق على شمال السودان وليس على جنوب السودان الذي يضم عناصر

زنجية تتميز بثقافة أفريقية بحتة ، بينما نرى حركة تحرير الشعب السوداني في إطار طرحها الهوية السودانية رغم إيمان الحركة بتباين الثقافات فإنها تؤمن "بأن الهوية يجب أن تتمحور حول مفهوم المواطنة ، فأنا سوداني قبل أن أكون مسلماً أو مسيحياً أو وثنياً"[٢٣] .

وكان جون جارانج يشير بجانب ذلك إلى أن الوضع لا يمثل اختلافاً ثقافياً ، بل إن هناك عدم عدالة اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ، إن لم يكن هناك حرمان تام من ذلك[٢٤] .

ويري الصادق أيضاً أن الإسلام في السودان بصفة عامة يعتبر إسلاماً امتزج بما سبقه، لذلك يحتاج حسب رؤية الصادق إلى إصلاح ويري أن الإسلام استقر في السودان وتعرب أهله ولكن هناك آثار تراثية واضحة المعالم ، وآثار ذات أصل نوبي مسيحي في المناطق الشمالية والوسطى وذات أصل بجاوي كوشي في المناطق الشرقية ، وبالمناطق الوسطي ، وذات أصل زنجي نيلي في سائر مناطق البلاد[٢٥] .

<u>موقف الجبهة الإسلامية القومية من مشكلة الجنوب :</u>

أوضحت الجبهة الإسلامية القومية بصفة عامة موقفها من مشكلة جنوب السودان وامتنعت عن الحضور إلي كوكادم[٢٦] في إطار من التوجهات السياسية التي حملها مؤتمرهم العام في دورة انعقاده مايو ١٩٨٥ ، واستوضحوا في مؤتمرهم الجذور التاريخية للمشكلة السودانية منذ بداية الحكم المصري التركي .. وأشارت بأن المسلمين في جنوب السودان يتعرضون لحجم من الاضطهاد الديني بجانب الاضطهاد السياسي والاجتماعي .

وأكدت بأنهم رغم هذا الاضطهاد إلا أن المسلمين في جنوب السودان تمكنوا من الحفاظ على هويتهم وشخصيتهم ورأت الجبهة الإسلامية القومية أن المواقف الصعبة التى واجهها المسلمون في الجنوب لم تأت من قبل الجنوبيين السودانيين ، بل إنها كانت مخططة من خارج السودان ، بجانب تحريض القوي الكنسية المختلفة في جنوب السودان ، وأيضاً أكدت بأن القوي الكنسية هي قوى كنسية غير سودانية .

ويعزي أن ذلك جاء نتيجة طبيعية لإهمال الشمال لقضايا المسلمين فى الجنوب خاصة إبان الحكم الذاتي الإقليمي ، وأكدوا بأنه حدث نوع من قتل وحرق المسلمين أثناء الصلاة في الجنوب عام ١٩٨١ وكان من نتيجة ذلك هجرة المسلمين إلى كل من دارفور وكردفان ، بجانب أن الحكومة الإقليمية قامت بنزع قطعة أرض في مدينة واو المخصصة لمسجد الربوة والذي كان قد وفر له مسلمو جنوب السودان التمويل اللازم لبنائها كمسجد .

<u>أما عن المشاركة السياسية للمسلمين في الجنوب :</u>

فقد أكد المؤتمر أن المسلمين الجنوبيين تعرضوا للحرمان من المشاركة الإدارية والسياسية والتنفيذية في إطار المستويات القيادية وأكدت الجبهة أن ذلك يخالف الوضع العام

فـــي تمـــاثل النسب المختلفة للأديان في جنوب السودان حيث يمثل المسلمون الأغلبية هناك ، طبقاً للإحصاء الذي قام به مجلس الكنائس العالمي .

وتـــري الجبهة الإسلامية القومية أن الصحوة الإسلامية التى هبت على السودان كان لهـــا أثرها على مسلمي جنوب السودان حيث أنشئت الجمعيات ، والروابط والهيئات المختلفة، ويؤكدون أنه عام ١٩٨٣ قامت الهيئة الإسلامية لجنوب السودان ، بتكوين أربعين فرعاً للهيئة فـــي أقاليم السودان ، جوبا ، وملكال ، وبحر الغزال وسعت الفروع للدعوة الإسلامية ، وعملت على نشر الخدمات التعليمية ، والصحية والاقتصادية وتثقيف المسلمين ورعاية المسلمين الجدد ويؤكـــدون أنه لا يوجد نوع من التثقيف الإسلامي في جنوب السودان بل إن هناك قبولاً للأمر الواقع في السودان[٢٧] .

وأكـــدت الجـــبهة الإســـلامية القومـــية بـــأن القوى الخارجية ممثلة في دول الجوار السوداني، وبعض القوي الغربية يعملون على خلط الأوراق بين السياسة والدين .

<u>واقترحت الجبهة القومية شكل الحكم في جنوب السودان :</u>

وأشـــارت بأن الحكم الإقليمي تبناه التيار الإسلامي في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥[٢٨] فـــي وقـــت لم يكن ذلك الفكر مطروحاً على الساحة السياسية السودانية وأكدت بأن أفضـــل الســـبل هـــو الحكم اللامركزي ، وأن الحكم اللامركزي شمله دستور ١٩٦٧ بجانب أن اتفـــاق أديـــس أبابـــا ١٩٧٢ تبناه في مرحلة لاحقة ، وطالبت الجبهة القومية الإسلامية بأنه يستوجب مناقشة :

١- دراســـة جـــدوى المديريات في إطار الإدارة ورأت الجبهة أن هذه التجربة أكدت بأنها أي المديـــريات تشـــكل حلقـــة إداريـــة قليلة الفاعلية من الحكم وإدارة المناطق ، حيث تقوم المجالس وتدار الخدمات والبرامج المحلية .
٢- إضـــفاء مـــرونة علـــى التقسيم الإقليمي بإتاحة الحق لكل إقليم أن ينعم بنوع من العلاقة الخاصة مع إقليم أو أكثر تنسيقاً أو تكاملاً أو اندماجاً في كيان موحد .
٣- دراسة جدوى الانفتاح وتطوير الحكم الإقليمي إلى نظام فيدرالي يتم بعد التمهيد اللازم .
٤- دراسة الموازنة العادلة فى تمثيل الأقاليم في الأجهزة الحكومية التشريعية والتنفيذية .

<u>ورأت الجبهة في إطار النظم القانونية التى تحكم العلاقة بين الشمال والجنوب :</u>

١- ضـــرورة الاستمساك بنظام قانوني مؤسس على الشريعة الإسلامية فهو ضرورة دينية وسياسية لكل المؤمنين من أهل السودان .

- ورأت أن الالتزام بشرع الله يمثل تجاوباً مع تطلعات غالبية سكان السودان المسلمين وعقيدتهم

- وأكــدت بــأن شرع الله يطابق الفطرة الإنسانية والمبادئ الروحية لجميع النصوص الدينية لكل أديان السماء .
- ورأت أن الســودان فــي حاجــة اجتماعية ماسة لتطبيق شرع الله وتقوم لذلك دواع علمية وموضوعية .

وفــيما يخــتص بشــرع الله بصفة عامة . أكدت بأن الشرع الديني أقرب إلى المزاج الثقافي الأفريقي من القانون الوضعي . الإنجليزي أو الهندي .

ورأت الجــبهة أن شــرع الله يحفــظ لكل المجموعات غير الإسلامية كيانها وثقافتها ويملــنها مــن ممارسة تدينها وعاداتها وتقاليدها وأطرها المختلفة في جو من الحرية ودونما تدخــل فــي شئونهم أو توجيه نفوذهم الديني والثقافي والاجتماعي وأن الفقه الإسلامي بسعته ومرونــته يمكــن أن يتســع لكثير من التسويات القانونية المتعلقة بغير المسلمين ترجيحاً أو استفتاء وتجاوباً مع الإدارة المشروعة لغير المسلمين .

ورأت الجبهة أنه لتنفيذ ذلك وللوصول إلى الرضي يتم الآتي :

إجــراء مشاورات مع كل الأطراف السودانية في الشمال والجنوب على أن تطرح فيها كل جوانب القضية . ويدار حولها حوار جاد وهادف فقد تم الدعوة لمؤتمر جامع . تشارك فيه كل الأطراف من أحزاب ومجموعات جنوبية وشمالية وجبهات أساسية وبعض المتخصصين .

وذلــك حــتى لا تتكرر جزئية المشاركة التي حدثت في السابق وأدت لخروج آخرين وحتى يخرج المؤتمر بنوع من الإجماع القومي الذي يلتزم ويرضى به أبناء السودان* .

وبالتالي فإن رؤية الجبهة الإسلامية القومية أكدت على ضرورة أن تؤسس أي تصور لــنظام الحكــم فــي السودان على التشريع الإسلامي وهو الشيء الذي رفض من قبل الجيش الشــعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان متعللة بأن الجنوب لا يحق أن يطبق عليه بصفة عامة التشريع الإسلامي نظراً لوجود أغلبية الجنوبيين اللادينيين وأقلية مسلمين ومسيحيين .

وبالتالي فان التقاء كل من الجبهة الإسلامية القومية وقوى التمرد في الجنوب أصبح أمــراً تكتنفه المصاعب في تلك المرحلة ولو أنهم نظروا إلى اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، ملحق (١) الحقــوق والحــريات الأساسية مادة (٤) حرية الدين والضمير ١/ يتمتع كل شخص بحرية الاعتقاد الديني والضمير ، وله حق ممارسته علنا ، وإقامة المؤسسات الدينية على أن يخضع لقيود معقولة لصالح المبادئ الأخلاقية ، والصحة والنظام ن وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون .

- النظام الفيدرالي : الحكومة الفيدرالية تتعامل مباشرة مع مواطنيها . فتفرض عليهم الضرائب . وتدعوهم للتجنيد . وبالتالي فهي تسيطر علي الميزانية العامة . والأفراد .
- السنظام الكونفدرالي: الحكومة الكونفدرالية لا تتعامل مباشرة مع المواطنين وتتجه مباشرة للتعامل مع حكومات الولايات وفي النظام الكونفدرالي. لا يمكن أن يكون هناك حق الانفصال عن الاتحاد.

أضف إلى ذلك بأن الجبهة الإسلامية القومية تؤمن بوجود ثقافات غير عربية إسلامية فـــي الســـودان لكنها في النهاية تري أن التشريع والدين هو الحل لكل هذه القضايا وذلك الفكر يـــتطابق مع أدبيات الجبهة والتي أنشئت على أساسه هو "أن الإيمان الديني الذي يوحد حركة الإنسان في الحياة ويرد الأمر كله لله" .

بجانـــب أن الجـــبهة تري أن الإسلام عقيدة وشريعة وفي ميثاق قيامها أشارت المادة الثانية أن حركة الجبهة على الساحة السياسية السودانية تستهدف في النهاية "أن يصبح الفقه الإســـلامي أم الأصـــول القانونية" بينما المادة الثالثة في بيان الجبهة تشير إلى ضرورة إقامة الحكـــم الإســـلامي وفي إطار الرؤية اللغوية والتعليمية تؤكد الجبهة أن اللغة العربية يجب أن تسود وأن تصبح لغة العلوم في الحياة[٢٩] .

بيـــنما تري قوى التمرد في الجنوب وجون جارانج أن هذا الفكر سيظل تعترض عليه كـــل القوي السياسية في الجنوب ، وبالتالي فإن هذا النوع من الإسلام يؤدي إلى جعل المجتمع طـــبقات بطـــريقة تشـــبه أنواعـــاً خاصة من المواطنين وبالتالي فإن غير المسلمين من الرجال والنساء والأطفال وصلوا بأن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية فى السودان الإلهي[٣٠].

ويري جون جارانج أن الأصوليين الإسلاميين لا يخفون رغبتهم في أن يروا السودان ينقسم إن كان هو الطريق لبدء مملكة الله على الأرض .

علـــى أي حال فإن الساحة السياسية السودانية كانت تموج بالإرهاصات إبان المرحلة الانتقالـــية حيث تسعي كل قوي سياسية إلي عقد تحالفات مع قوي سياسية أخرى ، حيث كانت الحركة الفكرية تموج بالعديد من الإرهاصات ، والحرب والسلام في الجنوب ، وقضايا الشريعة الإســـلامية والـــرؤية الاقتصادية للسودان ونظام الحكم بين المركز والأقاليم وتوجهات السياسة الخارجية . وبدأت كل قوى تسعي لتحالفات جديدة . في مواجهة الأخرى .

وبـــدأ التفكير في تحالف الأمة والاتحادي الديمقراطي باعتبار أنهما أكبر الأحزاب حتى يمسكا بلعـــبة الـــتوازن السياسي ، حيث وصلت رؤية الصادق بأن باقي الأحزاب الصغيرة تمثل على الساحة السياســـية شـــكلاً وليس جوهراً، وأشار الصادق إلى أن الإخوان، والناصريين، وحزب البعث، واليسار السوداني هي قوي فكرية وليست قوي مؤثرة ولا تمثل بعداً شعبياً في الشارع السياسي السوداني.

الواقع أن الصادق قلل من أهمية القوي السياسية على ساحة السودان السياسية بشكل دفـــع تلك القوي إلي مناوأة[٣١] كل ما هو موجود وسعت كل قوي إلي عقد تحالفات جديدة فإذا نظـــرنا إلـــي الإخـــوان المسلمين فإنهم ظلوا معزولين بحكم مشاركتهم في نظام حكم نميري ، وسعوا للخروج من هذه العزلة عندما عدلوا توسعاتهم بمسمي جديد "الجبهة الإسلامية القومية" وقامـــت بوضع سياسة جديدة لرؤية إعلامية لخدمة الجبهة الإسلامية، وأصدرت مجموعة من

الصحف اليومية "الراية" ثم "الأسبوع" ثم "السوداني" ثم مجلتي "سنابل" "والبلد" . سعياً منها للوصول إلي أكبر قاعدة شعبية .

وسعت لعقد تحالفات بجانب الرؤى الإعلامية وقد نجحت من خلال تعاطف سوار الذهب، والفريق تاج الدين عبد الله فضل نائب رئيس المجلس في اختراق القوات المسلحة ، أما عن قوي اليسار فقد سعي الحزب الشيوعي للتحالف مع حزب الأمة حتى يتمكن الحزب الشيوعي من عزل الجبهة الإسلامية ويمنعها من التحالف مع الأمة ، وإن كانت الرؤية الخاصة بالحزب الشيوعي من خلال تحالفه مع حزب الأمة منع تحالفاته مع اليسار السوداني.

فإذا ما أضفنا موقف الحركة الشعبية والجيش الشعبي للسودان على الساحة لأدركنا حجم الصراعات السياسية التي انعكست بدورها على أي محاولة للوصول للسلام في جنوب السودان• .

فهل يمكن القول: أن هذه السياسات سواء المطروحة من قبل حزب الأمة أو الجبهة الإسلامية القومية على ساحة السودان السياسية بعد الانتفاضة التي شاركت فيها قوي السودان المختلفة يمكنها الوصول إلي حل للمشكلة السودانية . ؟؟

الواقع السياسي يؤكد أن جون جارانج ومجموعته أدركوا أبعاد الحركة السياسية والحزبية على ساحة الشمال السودانية وأنه لا يمكن أن يكون هناك عزف جماعي للوصول لحل للمشكلة خاصة أن القوي الإسلامية ترى عدم إلغاء القوانين الإسلامية وأن أي حل يستوجب أن يؤسس على الشريعة ، والصادق يري عدم إلغاء قوانين الشريعة إلغاء تاماً بل يستوجب التدرج ، والجزولى دفع الله يميل إلى التوجهات الإسلامية ، بينما سوار الذهب ينسق مع الترابي . ومن هنا كانت الساحة السياسية مكشوفة أمام الحركة الشعبية لتحرير السودان ، رغم توجههم إلي كوكادم، إلا أنهم أدركوا أن كوادر قيادات نميري مازالت في السلطة .

ويشير أرنولد توينبي في هذا الصدد إلى أن نتيجة الحروب في جنوب السودان قد يجد فيها الطرفان صعوبة بالغة في إيجاد اتفاق مشترك بينهما ، ولا يمكن التوصل إلي اتفاق أو معاهدة مشتركة يوافق عليها الطرفان إلا بالصبر والحكمة بين الطرفين .

• حزب الأمة : دخل حزب الأمة السوداني في مواجهات مع نظام مايو ولعل أشهرها مجزرة أبا وشارك الحزب في الهجوم على النظام مع مجموعة من المعارضين عام ١٩٧٦ . ورغم ذلك فقد شارك في المصالحة الوطنية التي تمت مع المعارضة ونميري في ١٩٧٧ ونتجت عن هذه المصالحة أن توقفت المعارضة الخارجة لنظام نميري من قبل حزب الأمة .

• الحزب الاتحادي الديمقراطي : عمل علي الساحة السياسية السودانية إبان فترة الرئيس نميري وبعدها وأن ظل فترة الرئيس نميرى بين المؤيد تارة والمعارض تارة أخري حيث مثلت معارضة الشريف حسن الهندي المعارضة الخارجية للحزب من خارج السودان .

أما عن المعارضة الداخلية فقد كانت واضحة في مواجهة النظام عندما كان الشيوعيون يسيطرون علي النظام واستطاع الحزب -إبان المرحلة الانتقالية بعد سقوط نميرى - توقيع معاهدة السلام السودانية الميرغني -جارانج.

وبالتالي فإن الحركة حتى لو تمكنت من كسب الحرب فإنه ليس لديها الموارد للاستمرار في هذا ومجابهة الخصم ، وبالتالي فإنه يمكن أن يصل شعب جنوب السودان وشعب شمال السودان إلي اتفاق أو معاهدة على أسس يتفق عليها الطرفان ، وهذا يتطلب الإرادة القوية . والحكمة التي يندر وجودها هذه الأيام(٣٢) .

وتشير الأحداث بأن توبني بالفعل أدرك فقدان الإرادة القوية والحكمة لدي النخبة الحاكمة في السودان للوصول إلي اتفاق ، لأنهم ذهبوا إلي كوكادم بفكر مسبق وإعداد لسيناريوهات يدركون أنها لن تنفذ نتيجة للأوضاع السياسية على ساحة السودان الشمالية بين القوي السياسية المختلفة .

إعلان كوكادم ٢٤ مارس ١٩٨٦ :

كان الحوار الذي دار بين القوي السياسية المختلفة في كوكادم من ٢٤ مارس ١٩٨٦ حتى ١٩٨٦/٣/٢٨ أحد إنجازات حكومة التجمع الوطني للإنقاذ القومي مع حركة تحرير الشعب السوداني .. والجيش الشعبي لتحرير السودان ، وقد ضم الاجتماع القوي السياسية الشمالية والتي بلغ وفدها ٢٧ قيادة ، بجانب نعمات مالك إحدى القيادات النسائية النقابية وقد ضمت تلك القوي حزب الأمة ، والحزب الشيوعي السوداني ، وحزب البعث ، الناصريين ، واتحاد القوي الوطنية ، وشارك من القوي النقابية ، التجمع النقابي والذي أشتمل على جميع النقابات .

بينما ضم وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان ٣٣ قيادة جنوبية وضم الوفد ثلاث سيدات ، حضر جون جارانج الأسبوع الأول وأقبل نائبه كارينبو ، ووليم نوت ، وأروك طن الحوار(٣٣) وتغيب عن الحضور مقاطعاً المؤتمر الذي عقد في كوكادم كل من الحزب الاتحادي الديمقراطي ، والجبهة الإسلامية القومية ، ويعتبر لقاء التجمع الوطني للإنقاذ والجيش الشعبي أحد أهم المرتكزات الأساسية التى جعلت كلا الطرفين يتعرفان على رؤية كل منهما في حل المشكلة وبعد حوار طويل أعلن بيان كوكادم وكان على النحو التالى :

أشاروا برفض كل الديكتاتوريات والالتزام المطلق بالخيار الديمقراطي ، وانطلاقاً من الاقتناع بأنه من الضروري خلق سودان جديد يتمتع فيه كل مواطن سوداني بالحرية المطلقة من التعليم والقضاء على الجهل والمرض ، بالإضافة إلى التمتع بمنافع الحياة الديمقراطية الحقيقية .

ورأوا أن يكون السودان الجديد متحرراً من العنصرية ، والقبلية ، والطائفية ، وجميع التميز والتفاوت ، وذلك يستوجب وقف نزيف الدم الناتج عن الحرب فى السودان ويعتبر ذلك مبدأ لعقد المؤتمر الدستوري القومي واتفقوا أن يكون البيان الصادر من المؤتمر على النحو التالي:

١- على جميع القوى السياسية والحكومية الحالية التزامهم بمناقشة مشاكل السودان الرئيسية وليس ما يرى باسم مشكلة جنوب السودان ، بل قضية قومية تخص السودان عامة .

٢- رفع حالة الطوارئ .

٣- إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وكل القوانين الأخرى المقيدة للحريات .

٤- العمل بدستور ١٩٥٦ والمعدل في عام ١٩٦٤ حتى انعقاد المؤتمر الدستوري ويتم بعدها تقرير نوع الدستور الجديد .

٥- إلغـاء الاتفاقـيات العسـكرية الموقعة بين السودان والدول الأخرى والتي تمس السيادة الوطنية للسودان

٦- السعي المستمر بين كلا الجانبين لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة للحفاظ على سريان وقف إطلاق النار .

ورأت الحـركة الشـعبية لتحرير السودان ، ضرورة حل الحكومة الحالية نفسها وأن يحـل محلهـا حكومة وحدة وطنية قومية جديدة تمثل جميع القوى السياسية بما فى ذلك جيش تحرير الشعب السوداني – حركة تحرير الشعب السوداني .

ويعتـبر ذلك مطلباً ضرورياً لعقد المؤتمر الدستوري واتفق على إرجاء ذلك الموضوع لمزيد من المناقشة .

ورأى إعلان المبادئ فى كوكادم أن يتم عقد المؤتمر الدستوري تحت شعار "السلام ، والعدالة والديمقراطية ، والمساواة" ووضع جدول الأعمال المقترح للمؤتمر على النحو التالى :

١	مشكلة القوميات	٢	حقوق الإنسان الأساسية
٣	نظام الحكم	٤	علاقة الدين بالدولة
٥	التنمية والتنمية غير المتوازنة	٦	الموارد الطبيعية
٧	القوات النظامية والترتيبات الأمنية	٨	المشكلة الثقافية والتعليم ووسائل الإعلام الجماهيري
٩	السياسة الخارجية	١٠	الهوية

ورأوا ضرورة عقد المؤتمر الدستوري في الخرطوم الأسبوع الثالث من يونيو ١٩٨٦ على أن يسبق ذلك اجتماعات تمهيدية :

- تشكيل لجنة اتصال مكونة من خمسة أفراد من كلا الجانبين واتفق على يوم الأربعاء الموافق ٧ مايو ١٩٨٦ هو يوم الانعقاد الأول للجنة فى أديس أبابا .

وقـد ناشـد المؤتمـرون القوى السياسية المختلفة فى السودان الممثل فى الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات للعمل على تحقيق أهداف هذا الإعلان[٣٤].

ويلاحـظ أن أجنده المؤتمر الدستوري اشتملت على القضايا التي طرحها جون جارانج مثل مشكلة القوميات والتي رأى جارانج أنها أصبحت لا تخص الجنوب فقط بل الشرق والغرب، وأيضـاً قصة العلاقة بين الدين والدولة وهي الاتجاهات التي سعي إليها جارانج لخلق سودان

علماني لا علاقة له بالأصولية الإسلامية ، ولعل أغلب تلك التوجهات شملتها في مرحلة ما في تاريخ السودان نصوص اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ .*

وبالتالي فإن التوجه الذي استقر عليه الرأي في مناقشة الأمور في المؤتمر الدستوري كنظام الحكم السوداني حيث تتم معرفة العلاقة بين المركز والأقاليم وأيضاً قضايا التنمية المتوازنة ، يؤكد أن القوي السياسية المختلفة في السودان اقتنعت بالرؤى المختلفة التي طرحتها الحركة ، حتى إنه أعيد رؤية تعريف الهوية بين الشمال والجنوب .

وبالتالي يمكن القول إن التوجهات الجديدة للقوي السياسية المختلفة في السودان أدركت أبعاد المشكلة السودانية والطريق إلي حلها وقبول الرؤى المختلفة لقوي التمرد في السودان ، وهذا يعني دون شك رؤية جديدة في حل المشكلة الجنوبية ، ولكن هل يمكن القول إنهم امتلكوا إرادة الحل والمثابرة والنصر ؟؟ .

يمكن القول إن مؤتمر كوكادم جمع القوي السياسية المختلفة في حوار عن مستقبل السودان السياسي وقضية جنوب السودان وهي الشيء الذي افتقد طويلاً بعد تحطيم نميري اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ حيث تاه الحوار وغابت الديمقراطية في السودان وزج بالقيادات الجنوبية المعارضة للتقسيم إلي المعتقل وأصبحت لغة المدافع والبندقية هي الحوار الوحيد بين الشمال والجنوب .

إن لقاء كوكادم فتح المجال لطاولة المفاوضات لمناقشة قضايا السودان المختلفة وأصبح هناك طرح جديد بمفهوم جديد عن قضايا السودان عامة ، وجعل جارانج يوافق على الحوار بالحضور وتخلي عن عناده ، وأعقب ذلك مبادرات سلمية عديدة ولقاءات علمية في إطار من المؤتمرات المختلفة أثارت رؤى كثيرة وجعلت العالم يدرك أنه يمكن أن يكون هناك حل سوداني للمشكلة.

لكنه في نفس الوقت لا يمكن إغفال دور الجبهة الإسلامية القومية والتي رفضت الحضور وتصلبت في رأيها واعتبرت الاقتراب من قوانين سبتمبر هو طلاقاً بائناً بينها وبين القوي السياسية المختلفة ، وكان لذلك أبلغ الأثر على الحركة السياسية السودانية ، حيث اعتبرت الجبهة الإسلامية القومية أي حل لمشكلة جنوب السودان غير مؤسس على الشريعة الإسلامية لن يكون لها وجود في السودان .

وبالتالي وقفت حجر عثرة في سبيل الوصول لحلول جذرية رافضة مجرد تجميد قوانين الشريعة الإسلامية أو تقليصها .. مما أعطي ذريعة قوية لقوي التمرد في الجنوب من الاستمرار في موقفها المتشدد بجانب الإساءة لسمعة السودان .

---

* لمزيد من التفاصيل عن اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ يراجع :

عبد القادر إسماعيل : مشكلة جنوب السودان . دور الأحزاب السياسية ٤٧-١٩٧٢ . مكتبة الفتح ١٩٩١ الفصل الخاص . الأحزاب الجنوبية واتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ صـ ٢٧٥ وما بعدها .

لقاء الصادق وجارانج يوليو ١٩٨٦ :

التقي كل من الصادق وجارانج في أديس أبابا في يوليو ١٩٨٦ أي بعد إعلان كوكادم بأربعة أشهر واستمر اللقاء ٩ تسع ساعات وحضر مع الصادق ، وفد التجمع . ومن الجنوبيين جون جارانج ، ولام أكول ، ويوسف كوة من النوبة ، وعرض الصادق وجهة نظره في إعلان كوكادم ، وأشار بأن قوانين سبتمبر ١٩٨٣ يجب أن تحل محلها قوانين إسلامية طبقاً للتشريع الإســلامي على أن لا تطبق على المناطق التي تعيش فيها أقليات غير إسلامية.بجانب أن حالة الطوارئ يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع وقف إطلاق النار ، وأن يعدل دستور ١٩٦٤ لإضافة موضــوع الحكــم الذاتــي ... وانتهي اللقاء على ضرورة مواصلة السير على إعلان المبادئ والمســاعي لعقد المؤتمر الدستوري ، وطالب جارانج وقتها الصادق بأن يذهب للسودان ليعلن أنــه يتولى تنفيذ اتفاق كوكادم ومن جانبه سيعلن وقف إطلاق النار ، ولكن الصادق لم يعلن ، وجارانج لم ينفذ[٣٥] .

واستمرت الحكومة السودانية آن ذاك في السعي لوضع حلول وتسوية سياسية سلمية على طاولة المفاوضات ، ورغم أن الجيش الشعبي لتحرير السودان استمر في عمليات القتال، وقــام بإســقاط طائــرة على مدينة ملكال في ١٩٨٦/٨/١٦ وأعلن مسئوليته عنها[٣٦] ، وكان مردود سقوط الطائرة على العلاقات بين القوي المختلفة مردوداً سيئاً[٣٧] .

ورغم ذلك ظل رئيس الوزراء يعلن حتى أبريل ١٩٨٧ ضرورة الحل السلمي ، لكن لم يكتــب لإعــلان مــبادئ كوكادم السير في الخطوات التنفيذية والتطبيق للنوايا الحسنة بين كلا الطرفين والتي تم إعلانها ، وإن شئت قل إن الحرب استمرت بين كلا الطرفين .

المؤتمرات العلمية واللقاءات بين الجنوب والشمال :

ورغــم ذلــك ظلــت قنوات الاتصال مفتوحة ، حيث عقدت ندوة في واشنطن لمناقشة مشــكلة الجنوب في فبراير ١٩٨٧ وقد مثل فيها الحضور بشكل غير رسمي حيث حضر العديد مــن القــيادات لكــلا الطرفيــن الشماليين والجنوبيين وانتهي المؤتمر وقتها بأن الطريق لحل المشكلة من خلال الحل السلمي والمؤسس على :

- الديمقراطية مع ضرورة فهم ومعرفة التنوع في السودان .
- وفــي ديســمبر ١٩٨٧ فــي بيرقن في النرويج عقدت ندوة أخري وحضر المؤتمر وفود الشــمال والجــنوب ، وخــرج المؤتمر بتوصية "بأنه في إطار الممارسة الديمقراطية في الســودان بجانــب الاعتراف بتنويع ثقافات وأعراف السودان يمكن إيجاد طبيعة للتعايش بينها". إلا أن المؤتمر أيضاً لم يسلم من النقد الموجه له. ولم تسلم المؤتمرات العلمية من الاتهامــات من القوي المناوئة والمتصارعة على ساحة السودان ، فقد أطلق البعض على المؤتمر" إنه مؤامرة أمريكية لتدويل القضية تمت في ظروف مريبة"[٣٨] .

- وفي مارس ١٩٨٨ عقد مؤتمر في هراري حضرته قيادات السودان وخرج المؤتمر بتوصية "أن الاتفاق بين الطرفين ممكن" .
- في يوليو ١٩٨٨ اجتمع وفد الأحزاب الجنوبية الأفريقية برئاسة البابا سرور ، والحركة في أديس أبابا واستقر الرأي في هذا الاجتماع على "ضرورة عقد المؤتمر الدستوري قبل آخر ديسمبر ١٩٨٨"(٣٩) .

وفي مارس ١٩٨٩ حرصت الحركة الشعبية على عقد ورشة عمل بين القوي الجنوبية والقوي الوطنية الشمالية في مدينة أمبو في إثيوبيا ، وقد حضر وشارك في ورشة العمل الكوادر المختلفة من الأحزاب الشمالية ، والمنظمات النقابية ، وبعض من الأكاديميين ، وانتهت ورشة العمل بموافقة الحركة وقتها "أن تدخل في إطار شامل للدعوة للوحدة الوطنية" ورأوا في ورشة العمل أن السبيل لذلك هو إيجاد حكومة إنقاذ وطني يكون لها برنامج محدد من ضمن أهدافه ، عقد المؤتمر الدستوري ... وأن تسعي الحكومة إلي وضع رؤية للاقتصاد، والعمل على استقرار وتهدئة دار فور من الصراعات القبلية .

لكن كل تلك الرؤى لم تتعد كونها نوايا حسنة ومؤتمرات علمية توحي بالعمل على حل المشكلة طبقاً للدراسات العلمية والأبحاث المختلفة وظل الحل مرهوناً بأيدي القوى السياسية المختلفة في الشمال والجنوب ، حيث لعبت التيارات السياسية والمناورات المختلفة للأحزاب السياسية الدور الرئيسي في إفشال الوصول إلي حلول عملية وظل كل من الجنوب والشمال يحلم باتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ .

تقويض إعلان كوكادم :

الاتجاهات السياسية :

إن الساحة السياسية الشمالية السودانية تؤكد دائماً أن الجنوب هو الورقة الرابحة على الساحة الانتخابية السودانية ، حيث فضلت القوي السياسية في الشمال وخاصة الصادق المهدي التعجيل بالعملية الانتخابية في السودان لوجود شكل حكومي ولعل منهجية الصادق وحزب الأمة كانت تسعي لتولي الحقيبة الوزارية ، حيث رأت بعض القوي السياسية ضرورة العمل على أن يتم عقد المؤتمر الدستوري في السودان قبل الانتخابات ، وأسست تلك الرؤية على ضرورة البحث عن رؤية سياسية جديدة فى مختلف أنحاء السودان ودستور جديد ، وتصورت تلك القوي أنه انطلاقاً من إعلان كوكادم سيعم السلام أنحاء السودان .

لكن القوي النقابية السودانية ، وتيار الصادق المهدي رافضا ذلك تماماً بحجة أنه يمكن أن يستمر العسكر في السلطة ، ويجب الإسراع بالانتخابات .. وقد جاءت نتيجة الانتخابات للقوي السياسية في السودان على النحو التالي ، حزب الأمة١٠١ صوت ، الحزب الاتحادي ٦٣ صوتاً ، والجبهة الإسلامية القومية ٥١ صوتاً ، الحزب الشيوعي ٣ أصوات(٤٠) ،

ونتيجة لذلك رأت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن الأمور تسير في غير صالح حل المشكلة السـودانية وخاطبت الصادق "بأن الحركة كانت قد طالبت بتأجيل الانتخابات عن انعقاد المؤتمر الدستوري ولهذا فإن الحركة لن تشارك في الحكم في ظل برلمان ناقص الشرعية" كان جارانج يقصد غياب الجنوبيين في إطار التمثيل الحقيقي في المؤسسة التشريعية للسودان.

وأشـار جارانج بأن الحركة رغم ذلك ستتعاون مع النظام من أجل تنفيذ إعلان كوكادم دون اعتراف بشرعيته الكاملة ، لأن الشرعية منقوصة نتيجة لعدم تمثيل الجنوب .

أضـف إلي ذلك الأوضاع الاقتصادية في السودان وخاصة صندوق النقد الدولي والذي كان يري ضرورة للتعامل مع سلطة مفوضة من الشعب .. بجانب الرؤى المختلفة عن الأحزاب السودانية التي يتم تمويلها من الخارج والتدخلات الخارجية في السودان .. فكان لزاماً التعجيل بالعملـية الانتخابـية وبدأت الانتخابات وأعلن حزب الأمة برنامج نهج الصحوة والذي أوضح رؤيته في مشكلة الجنوب وأسس حلها ، وذهب إعلان كوكادم أدراج الرياح(٤١).

ورأت بعـض القـوي السياسية أن إعلان كوكادم تم بدون مشاركة سياسية من كل الأطـراف الفعالـة فـي السـودان وكان على رأسهم الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية ، ويستوجب التصدي له .

بيـنما يـري الصادق المهدي أن انقلاب ١٩٨٩ هو المتسبب في عدم عقد المؤتمر الدستوري وهو الذي أطاح بالسلام(٤٢). لكن هل يمكن القول إن حكومة الصادق بعد أن تولت السـلطة سـعت إلـي ترتيـب الأوضاع على المسرح السياسي بما يرضي طموح الجنوبيين المشاركين في الانتفاضة ؟؟ .

<u>تهميش الجنوبيين في المؤسسات الحاكمة في حكومة الصادق ١٩٨٧ :</u>

بعـد أن تولـي الصـادق رئاسـة الحكومة من خلال الائتلاف بين الحزبين الكبيرين تمحورت رؤيته نحو الذات فقد اقتسم الحزبان الكبيران رئاسة المؤسسات المختلفة :

١- مؤسسة الرئاسة ٢- المؤسسة التشريعية ٣- السلطة التنفيذية ٤- السلطة القضائية

وشـملت الـوزارة د. حسـن الترابي وزيراً للعدل ، والفريق عبد الماجد خليل وزيراً للدفاع، والأول كان مستشاراً لنميري والثاني عمل نائباً له .

أمـا عن مجلس وزراء الدولة فقد ضم جنوبياً وحيداً هو باسفيكولا ليت لادو ، بعد أن وقـع باستقالة على بياض لرئيس الوزراء لاستخدامها عند الضرورة ، وبذلك كأن التاريخ يعيد نفسـه ولـم تسـتطيع النخبة السودانية الحاكمة أن تستشرف من الماضي رؤية لإيجاد حلول ضـرورية للمسـتقبل بـل سـعت الحكومـة الائتلافـية لتوزيع المواقع الوزارية على النخبة السودانية.وما لبث أن دب الصراع بينهما وسيطرت الطائفة الحزبية على الحركة السياسية بعد الانتفاضة الشعبية والانتخابات ، وفجر الصراع بين السلطة التنفيذية ، ومجلس رأس الدولة في

تداخــل الاختصاصـــات ولـــم يلتفــت الجميع للقضايا الكبري في السودان والعمل على حل تلك المشاكل .

إعادة صياغة إعلان كوكادم :

ورغـــم كل تلك الأوضاع السياسية فإن الصادق سعي وبرؤية منفردة إلى الإعلان عن رغبته لتشكيل لجنة قومية لإعادة صياغة إعلان كوكادم ، مما أثار حفيظة الجنوبيين(٤٣) .

وعادت الحكومة إلي ممارسات طائفية وسعت لتعديل الدستور حتى إن التجمع النقابي عام ١٩٨٧ أعد مذكرة في هذا الشأن "أشار فيه أن الرجوع إلي مبدأ الاعتقال التحفظي وتحت أي شـــعار أو قانون هو مبدأ مرفوض ودعوة للمارسات المايوية مهما كانت نوعية المعتقلين ، وأننا مع تأكيد إدانتنا لكل العناصر المايوية إلا أن ذلك يجب أن يتم في إطار القانون العادي".

وتلـــك الأوضــــاع تدل على أن حكومة الصادق كانت تسعي خرقاً للقانون للتفاعل مع المعطـــيات الموجودة في محاولة للانتقام من نظام مايو حتى دب الخلاف بين الوزراء واستقال الـــبعض .. وافـــتعل الصادق خلافات لترشيح أحمد سيد أحمد عضواً في مجلس رأس الدولة بحجة أنه من قيادات مايو ، وتشير الدلائل إلى أن الصادق لديه فكر موروث تجاه أحمد سيد أحمد لمواقف الأخير من حزب الأمة وليست رؤيته لمايو وانفجر الصراع بينهما كذلك بين الأمة، والاتحادي.

المناورات الحزبية في إطار السياسة الخارجية :

افـــتعل حـــزب الأمـــة معارك جانبية حول العلاقة بين مصر والسودان ، والعلاقة بين السودان وليبيا ، ولم تكن الرؤية في هذا الإطار رؤية تحكمها مصلحة السودان بقدر ما تحكمها المصـــلحة الحزبـــية ، فقـــد لعب الصادق وحزبه على وتر وجود نميري في مصر .. ومحاولة إحراج مصر من خلال إلغاء ميثاق التكامل واستبدال ذلك بما يسمي بالإخاء ، وبدأ الصادق يعلو صوته نحو التكامل مع ليبيا(٤٤) .

فـــإذا مـــا أضفنا إلي ذلك المناورات الحزبية في إطار السياسة الداخلية بين الحزبين الكبيريـــن الأمـــة ، والاتحـــادي ، ومحاولة كل منهما التحالف مع الجبهة الإسلامية القومية ، انطلاقـــاً من كسب مساحة من الحركة السياسية على الساحة في مواجهة الحزب الآخر لأدركنا حجم التردي السياسي في السودان .

بجانب تأكيد الصادق على التوجهات الإسلامية عندما أشار "بأن النظام الإسلامي يضم في برؤيته ميزات النظامين الشيوعي والليبرالي ويزيد على ذلك أن الحقوق التي يكفلها ليست حقوقـــاً طبيعـــية يعتنقها البشر ، إن شاءوا أبقوها وإن شاءوا أسقطوها ولكنها حقوق شرعها الله، لهـــذا فإن النظام الإسلامي يشمل أميزها في النظم الوضعية ويزيد" وفي نفس الاتجاه أكد رئيس مجلس رأس الدولة أحمد الميرغني "أنه لا يوجد في الأفق خلاف حول الشريعة وضرورة

تحكمها وليس هذا فقط، بل إنه لا بديل لشرع الله في الحكم، غير أننا نريد للقوانين في السودان عروبة وإسلام السودان[٤٥]

الاتجاهات العسكرية :

إسقاط الطائرة المدنية :

كانت خاتمة الإجهاز على إعلان مبادئ كوكادم هو إسقاط الطائرة المدنية الشمالية في الجـنوب وهي تحمل على متنها بعض المدنيين ، كل تلك العوامل ساعدت على تقويض إعلان مـبادئ كوكـادم وأصـبح الاتفـاق وثيقة من وثائق التاريخ في إطار محاولات الحل السلمي والمبادرات السلمية .

فشل إعلان مبادئ كوكادم :

لعـل مرجعـية فشـل إعـلان كوكادم يعود إلي القوي السياسية الشمالية ومناوراتها السياسـية فيما بينها ومحاولة الصادق التراجع عن هذا الإعلان في محاولة منه لإعادة صياغة الإعـلان مـرة أخـري ، بجانب تهميش دور القيادات الجنوبية في إعادة حكم السودان وعدم تمثيلهم تمثيلاً حقيقياً في مؤسسات السودان المختلفة ، مما دفع القيادات الجنوبية إلى الإعلان بأنها تتعامل مع الحكومة من أجل الوصول للسلام لكنها لا تعترف بشرعيتها .

أضـف إلـي ذلك أن القوي السياسية المختلفة الأخرى ، تتمسك بالقوانين الإسلامية وكذلك تواجد الجبهة الإسلامية القومية على ساحة السودان السياسية ومحاولات استقطابها من كـل الحزبيـن علـى ساحة السودان في حركته السياسية جعلهم غير قادرين على التعامل مع قوانين سبتمبر ، بجانب أن كلاً من الأحزاب الكبرى في السودان لم تمتلك الأغلبية في البرلمان بحيث تستطيع من خلاله حسم الأمور لصالحها ، وبالتالي ذهب إعلان كوكادم إلي وثائق التاريخ .

المبادرات الجنوبية :

مبادرة إبيل إلير وفرنسيس دنيق:

علـى أي حال فقد ظهرت على السطح بعض المحاولات الأخرى التي تدعو إلي الحل السـلمي ، مـن خـلال قيادات جنوبية هامة من أمثال ، إبيل إلير ، وجوزيف لاجو ، والمثقف الجنوبي ، د . فرنسس دنيق ، اجتمعوا وأعلنوا الآتي :

١- ضـرورة عقد المؤتمر الدستوري .. وهو السبيل للوصول إلي حل لمشكلة الجنوب بجانب أن تكـون القـاعدة الأساسية في المؤتمر هي الحفاظ على وحدة السودان ، لكن في ذات الوقـت لابـد مـن مناقشـة القضايا الأساسية ، الدين ، والدولة ، والتنمية المتوازنة ، والهوية، والثروة، والعدالة الاجتماعية .

٢- ورأت القـوي المخـتلفة من القيادات الجنوبية ضرورة العمل على وقف إطلاق النار وأن تكـون هـناك حكومة قومية في الفترة الانتقالية ، وأن يمثل الجنوبيون في مجلس رأس

الدولـــة مـــن خـــلال زيادة العدد بجانب العمل على إعادة هيكلة الجيش السوداني وإعادة تنظيمه من منطلق التمثيل النسبي للقوميات المختلفة في السودان .

٣- حل مشكلات اللاجئين .

٤- اعتـــبار إعلان كوكادم المنطلق الأساسي للتسوية بالنسبة للمشكلة الجنوبية وأن الاتفاقات والاجتماعات واللقاءات التي تمت والبيانات التي صدرت ، هي الخطوات التنفيذية للتفعيل، ولكـــن ذلك لم يتم بأي صورة من الصور ، ولكن المبادرة لا تعد كونها رؤية لنوايا حسنة لمجموعة من القيادات شاركت في الحركة السياسية الجنوبية ولكنها لم تملك اتخاذ القرار أو التأثر منه في تلك المرحلة* .

__الحزب الاتحادي ومبادرة السلام نوفمبر ١٩٨٨ :__

سعى الحزب الوطني الاتحادي من خلال قياداته أن يؤدي دوره على الساحة السودانية لحـــل مشـــكلة جـــنوب السودان وجرت اتصالات بين قيادات الحزب الاتحادي وقيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان .

انتهـــت بالموافقـــة على عقد لقاء في أديس أبابا في نوفمبر ١٩٨٨م مع جون جارانج وناقشـــوا الســـبيل والطريق لعقد المؤتمر الدستوري في السودان وسميت هذه المبادرة مبادرة الســـلام السودانية ، حيث سعي الطرفان إلي محاولة تحقيق السلام الشامل من خلال الخطوات الأساسية لعقد المؤتمر الدستوري ، وقد اتفق الطرفان على :

١- تجميد المواد الخاصة بالحدود في الشريعة الإسلامية ، وعدم إصدار قوانين جديدة تحتوي على بديل لهذه المواد حتى انعقاد المؤتمر الدستوري ومناقشة الموضوع .

٢- إلغـــاء كـــل الاتفاقـــيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى والتي تؤثر على السيادة الوطنية (مصر وليبيا) .

٣- رفع حالة الطوارئ .

٤- وقف إطلاق النار .

٥- تشكيل لجنة تحضيرية قومية تتولى التمهيد والتحضر والإعداد لانعقاد المؤتمر الدستوري، على أن تقرر اللجنة التحضيرية مكان انعقاد المؤتمر وعلى أن ينعقد يوم ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ .

• إبـــيل إلـــير : من القيادات الجنوبية المعتدلة التي تدعو إلي وحدة السودان تولي موقع رئيس المجلس التنفيذي إبان فترة الحكم الذاتي الإقليمي .

• جوزيـــف لاجو : أحد قيادات الجيش السوداني وهو أحد أقطاب اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وتولي موقع نائب لرئيس الجمهورية. ورئيس المجلس التنفيذي إبان فترة الحكم الذاتي. وينتمي إلي قبيلة المادي بالمديرية الاستوائية .

• فرنسيس دينق : أحد المثقفين الجنوبيين وله مؤلفات عدة عن الدنكا .

٦ - مناشـدة جمـيع الأطـراف السودانية إلى الانضمام لهذا الاتفاق ويسمي الإعلان بمبادرة السلام السودانية ١٩٨٨ من أجل تحقيق السلام .

تحمسـت القوى المختلفة لمبادرة السلام السودانية خاصة الرأي العام في السودان .. وسـعت الحكومة إلي تشكيل لجنة وزارية للسلام .. قاموا باتصالات مع كل من مصر ، وليبيا، وكينيا ، وأوغندا ، وأثيوبيا .

إجهاض مبادرة السلام السودانية :

انعكسـت المـناورات السياسية المختلفة بين الأحزاب السودانية على مبادرة السلام السـودانية والتـي وقعها الحزب الاتحادي[٤٦] ، ورغم محاولات الوفاق التى تمت بين الصادق ومحمـد عثمان الميرغني وحسن الترابي في ١٩٨٩/١/٤[٤٧] عكست المناورات السياسية بين كل من حزب الأمة والحزب الاتحادي أثرها على حكومة الوفاق الوطني والتي تمثلت في حزب الأمـة ، والحـزب الاتحادي وأبدي الصادق وقتها كرئيس للوزراء بعض التحفظات على بنود الاتفـاق في مبادرة السلام ، بينما كان الجيش الشعبي لتحرير السودان في الاتجاه الآخر يصعد عملـياته العسـكرية في جنوب السودان ، بجانب أن الجبهة الإسلامية القومية ناصبت مبادرة الحـزب الاتحادي العداء ، كنتيجة طبيعية لموافقة الحزب الاتحادي على تجميد المواد الخاصة بالحدود في الشريعة الإسلامية .

أضـف إلي ذلك أن الحزب الاتحادي لا يملك الأغلبية في البرلمان لتمرر الاتفاق الذي تـم بينه وبين جارانج ، وأن الأغلبية لحزب الأمة الذي سيتحالف بالطبع مع الجبهة الإسلامية القومية في مواجهة تجميد الشريعة الإسلامية التي جاء بها الاتفاق .

ويمكـن القـول إن الجـيش الشعبي لتحرير السودان أبان هذه المرحلة استولي على العديـد من المدن في جنوب السودان وخاصة في المديرية الاستوائية ، كبونا - والناصر ، بما يعني أن الحرب كانت على أشدها .

موقف الجبهة الإسلامية القومية من مبادرة السلام السودانية. الميرغني. جارانج :

أسسـت الجـبهة الإسـلامية القومية أيدلوجيتها على أن أي اتفاق غير مؤسس على مـبادئ الشـريعة الإسـلامية لـيس لها مكان في السودان ، وبالتالي تخندقت الجبهة القومية الإسـلامية فـي مواجهة مبادرة السلام السودانية ، في مواجهة المساس بالقوانين الإسلامية رافضة جميع المسميات الخاصة بذلك ، وتجميد القوانين ، وتعليق القوانين لحين انعقاد المؤتمر الدسـتوري ، والـذي ترتـب عليه انسحاب الجبهة الإسلامية القومية الإسلامية من الجمعية التأسيسية عندما وافقت الجمعية التأسيسية على أن تعلق قوانين الشريعة .

إعلان ثورة المصاحف :

كـــان مـــن نتيجة موافقة الجمعية التأسيسية على تعليق القوانين الإسلامية أن قامت الجـــبهة الإسلامية القومية بمقاطعة الجلسات وإعلان ما سمي وقتها بثورة المصاحف والجهاد لتحقيق الهدف الإسلامي – حيث قامت المظاهرات رافعة المصاحف وتطالب بتطبيق الشريعة.. وأعلنـــت الجـــبهة وقـــتها أنه لن يكون لأي قوانين غير مؤسسة على الشريعة في السودان مكان ولن تشارك الجبهة في أي حكومة قومية أو وطنية ، إلا إذا كان في برنامجها تطبيق القوانين الإسلامية .

وتـــري مصـــادر حـــزب الأمة أن الجبهة أصبحت أسيرة للتوجهات التي مارستها مع القواعـــد الشعبية حيث رأت في الشريعة أنها تطبيق للحدود الإسلامية وأن مبادرات السلام هي تعطـــيل لشـــرع الله ، لكـــنها في نفس الوقت كانت تدرك درجة تأثير الجبهة على الرأي العام السوداني من خلال المزايدة السياسية بما يسمي الإسلام السياسي .

انسحاب الحزب الاتحادي من الجمعية التشريعية :

ترتب على موقف الجبهة الإسلامية القومية أن مبادرة الحزب الاتحادي عندما عرضت علـــى الجمعـــية التشريعية السودانية لإقرارها والعمل على أساسها في إطار حل المشكلة.. أن رفضها أعضاء الجمعية التأسيسية بأغلبية كبيرة .

وانعكـــس ذلك بالتالي على قيادات ووزراء الحزب الاتحادي حيث قرروا الانسحاب من حكومة الوفاق الوطني ، ويمكن القول إن المناورات الحزبية والمزايدة السياسية للحصول على أصـــوات الســـودانيين للوصول إلي السلطة أفسدت المبادرة السودانية وقتها وجعلتها في زوايا المهملين ، رغم ابتهاج الرأي العام السوداني بها .

الترابي ومبادرة السلام :

فـــي ٦ يونيو ١٩٨٩ عقد الترابي مؤتمراً صحفياً بالمركز العام للجبهة الإسلامية كان أبـــرز ما فيه أن هناك تحرشاً تجاه السودان من دول الجوار السوداني وحدد مصر تحديداً نظراً لتحركات نميري .

وعقـــب علـــى مبادرة السلام السودانية والتي أطلق عليها الميرغني ، جارانج ، بأنها ســـاعدت المتمرديـــن على مد نفوذهم بينما حجمت وقلصت السيادة السودانية أرضاً ، وجواً ، ورأي أن الاتفـــاق حاصـــر الدبلوماســـية الســـودانية وأكد أن المفاوضات – التي ستجري بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان – جولة من جولات المناورات السياسية ، وأكد أن لجـــنة الســـلام الحكومـــية لا تحمـــل فكراً جديداً وأتهم المفاوضين عن الحكومة بأنهم أوصياء دوليون.

ومهـــد الترابـــي فـــي حديـــثة عن الانقلاب القادم حيث أشار أن هناك عناصر تسعي لاستقطاب الجيش وطالب الحكومة بضرورة إجازة قانون الدفاع الشعبي .

ورأي فــي اتفاقية السلام السودانية أنها تسعي لتجميد قوانين الشريعة كما تم الإعلان عــن ذلــك ، وإنهــا تعمــل لنقلها إلي لجنة العلمانية القانونية للعمل على إصدار قانون لإلغاء القوانين الإسلامية ، وأشار الترابي أن ذلك يعني أن الأحزاب السودانية تسعي لإنهاء موضوع الشــريعة الإســلامية بما يؤدي إلي انعكاس الوضع السياسي في السودان ، ودعي للجهاد في مواجهة الحكومة(٤٨).

ممــا دفع بالقوات المسلحة السودانية إلى أن تدخل معترك الحركة السياسية من خلال مذكــرة رفعت لرئيس الوزراء وقتها عام ١٩٨٩ رفعتها القيادة العامة للقوات المسلحة أشارت إلــى مــا وصــل إلــيه الجيش السوداني من ترد في الأوضاع العسكرية وعدم التسلح بجانب استمرار الحرب في الجنوب وما آلت إليه البلاد ونتيجة للحرب الأهلية وما وصل إليه السودان نتــيجة للأزمات السياسية المتكررة على سطح الحياة السياسية ،وشهد السودان وقتها التردي فــي الأوضــاع السياسية ،والاقتصادية ،والاجتماعية ،مما أدي إلي أن يتحرك الجيش في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وشكل مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني .

<u>مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني ومشكلة الجنوب ١٩٨٩ :</u>

نظــراً للأوضاع المتردية في السودان ومذكرة القوات المسلحة السودانية عام ١٩٨٩ للقيادات السياسية لرئاسة مجلس الوزراء ،حول الأزمة العسكرية والسياسية في البلاد ، سعت القوات المسلحة للاستيلاء على السلطة من خلال انقلاب تم عن طريق القوات المسلحة في٣٠ يونــيو ١٩٨٩ بقــيادة العميد عمر البشير وأعلنوا على الشعب توجهاتهم الجديدة نحو قضايا السودان وتمثلت في:

١- إعادة التوازن لعلاقات السودان الخارجية ، ورأت الحركة أن الأحزاب السياسية قد فرضت عزلة على السودان ، وأكدوا ضرورة إنهاء هذه العزلة .
٢- ورأوا أن الســلام في جنوب السودان قد ضاع نتيجة طبيعية للمناورات السياسية فأشاروا فــي بــياناتهم على تحقيق السلام في جنوب السودان .. وأكد البشير في هذا الإطار بقوله: "نحــن عســاكر وهــم عساكر أي جماعة جون جارانج ولذلك نحن نفهم بعضنا جيداً ولن يستغرق الأمر منا وقتاً يذكر" .
٣- بناء القوات المسلحة .
٤- رفع المعاناة عن كاهل الجماهير بتوفير السلع الضرورية .
٥- إنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار(٤٩) .

وكعادة الانقلابات العسكرية تكون توجهاتها السياسية فوراً الاستيلاء على السلطة هي مشــكلة جــنوب الســودان حيــث أعلن قادة الانقلاب والذين أطلقوا على أنفسهم ثورة الإنقاذ الوطني. أشارت ثورة الإنقاذ بأنها تسعي إلي السلام الدائم .

تستند في ذلك إلي مبدأ المفاوضات على ألا يكون هناك شروط مسبقة لهذه المفاوضات، بجانب ذلك أعلنت مبدأ العفو العام لكل القيادات المتمردة والتي عملت في مواجهة الحكومة منذ عام ١٩٨٣ ، وعملت ثورة الإنقاذ على مد سريان وقف إطلاق النار من جانبها .

<u>الموقف الدولي من ثورة الإنقاذ :</u>

<u>أمريكا :</u>

سعت أمريكا إلي إيقاف كل المساعدات التي تقدم للسودان انطلاقا من موقعها بعدم دعم النظم العسكرية التي ستيطح بالديمقراطيات ، واشترطت لعودة المساعدات ، عودة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتفعيل برنامج الإصلاح الاقتصادي ، أما عن :

<u>أوربا الغربية :</u>

أوقفت هي الأخرى كل المساعدات الاقتصادية للسودان واشترطت عودة الديمقراطية ، وتحقيق السلام ، واحترام حقوق الإنسان ، والاتفاق مع صندوق النقد الدولي .

وفي شهر يونيو ١٩٩٠ أكد البرلمان الأوربي وقرر وقف المفاوضات لبرامج الدعم المقررة في اتفاقية لومي .

<u>الدول الشرقية :</u>

التوجهات السياسية لنظام الحكم في السودان جعلته لا يسعى لإقامة وتوطيد العلاقات معها باعتبارها دولة ملحدة وخاصة الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا .

<u>الدول العربية :</u>

تعاونت مع النظام الجديد كل من ليبيا والعراق

<u>أفريقيا :</u>

دول الجوار السوداني كنتيجة لتوجهات النظام الجديد بدأت تتعاطف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وبدأت الحركة تكتسب عطفاً إقليمياً من دول الجوار السوداني . ودخل النظام الجديد فى مواجهات مع إثيوبيا تحت نظام منجستو هيلامريم .

<u>محادثات ثورة الإنقاذ وقوى التمرد في الجنوب ١٩٨٩ :</u>

في إطار محاولة الوصول لرؤية لحل المشكلة السودانية ، سعت حكومة الإنقاذ إلى عقد محادثات في أديس أبابا في أغسطس ١٩٨٩ بينها وبين قوى التمرد واتفق على الآتي :

١- استمرار الاتصال المباشر بين الحكومة والحركة بهدف عقد لقاءات للوصول إلي نقاط الخلاف والاتفاق .

<u>مؤتمر الحوار الوطني ١٩٨٩ :</u>

عقدت ثورة الإنقاذ الوطني مؤتمراً أطلق عليه مؤتمر الحوار الوطني ، ضم كوكبة من السياسيين السودانيين . كان هدف المؤتمر قضايا السلام(٥٠) .. أوصى المؤتمر وقتها :

١- الحفاظ على وحدة التراب الوطني .

٢- الحوار والمفاوضات هي الطريقة لحل المشكلات الداخلية .

٣- العمل على استمرار وقف إطلاق النار .

٤- العمـل علـى وصول المعونات للمتضررين من الحروب وانطلاقاً من التأييد لثورة الإنقاذ والذي اعتمدت عليه من قبل الجبهة الإسلامية القومية ، ولتأكيد سلطتها على زمام الأمور.

- أعلنت ثورة الإنقاذ ثلاثة أسس رئيسية حاسمة لموقفها من قضايا السودان :

١- عدم الرجوع عن تطبيق الشريعة الإسلامية . مع إجراء استفتاء في المناطق التي تسكنها أغلبية غير المسلمين .

٢- اعتبار النظام الفيدرالي شكلاً وتطبيقاً لتوزيع السلطات في داخل الدولة بين العاصمة والأقاليم

٣- نظـام الحكـم فـي الدولة لا يقوم على الديمقراطية متعددة الأحزاب الموروثة عن النظام الأوربي الليبرالي .

ولعـل مرجعـية تلـك الأسس الحاسمة في إطار حل قضايا السودان حكمت توجهاته الـرؤية الإسلامية ويمكن القول إن الجبهة الإسلامية كانت صاحبة الانقلاب ، والجبهة بالتالي لهـا توجهاتها السياسية وأيدلوجيتها الحاكمة لعل أهمها هو مبدأ عدم فصل الدين عن الدولة، وكـان الترابـي ورفاقه قد تمكنوا من السيطرة على مقاليد الأمور وسعت الجبهة إلي أن تضع تصوراً للجيش مبنياً على أسس أيدلوجية إسلامية ولقد أطلق عليه جون جارانج سودان الجبهة الإسـلامية لأن الجـبهة بـدأت الـتخلص من معارضيها في الجيش وأصبح هناك جيشان في السودان الجبهة تبني جيشها بجانب جيش السودان(٥١) .

رغم أن الجيش السوداني يقاتل في الجنوب لكن الجبهة عملت على إحالة القيادات إلي الـتقاعد فـي نفس الوقت فإن جيش الجبهة الإسلامية يطور نفسه ويجدد دماءه عن طريق ما يسـمي بالمجاهدين ، وقوات الدفاع الشعبي ، وعلى المستوي المدني تؤسس الجبهة الإسلامية مجتمعاً مدنياً يؤسس على الرؤية الإسلامية فهي تحاول القضاء على الحركة الثقافية السودانية وقـيادات الأحزاب الذين تنطلق الانتفاضات الشعبية من خلالهم وتسعي جاهدة إلي قيام نقابات إسلامية تابعة لها .

وعلـى الصعيد السياسي رسمت الجبهة سياستها الاقتصادية في مواجهة قيادات حزب الأمـة ، والحـزب الاتحادي بمنع التسهيلات التجارية الاستيرادية والتصديرية ، إلا إذا اتبعت سياسة الجبهة الإسلامية، فإذا ما أضفنا أن السودان بطبيعته تنتشر فيه الطرق الدينية المختلفة، بجانـب تسـليح المجاهدين لأدركنا صعوبة الوصول إلي حلول من خلال المبادرات السلمية التي تتبناها حكومة الإنقاذ إلا إذا وافق الجنوبيون على أن تؤسس على مبادئ الشريعة الإسلامية(٥٢) .

انقسام الحركة الجنوبية ١٩٩١ :

لــم تكن الساحة السياسية السودانية الجنوبية بما تحويه من قيادات حزبية وصراعات سياسية وقبلية ، وإقليمية إلا كمثيلتها في الشمال والتي انعكست بالتالي على الحركة السياسية المخــتلفة سعياً وراء الوصول إلي السلطة والثروة التي قوضت المبادرات السلمية المطروحة علــى الســاحة لحــل مشــكلة الجــنوب لكن الجنوبيين ذاتهم الذين تملكت في نفوسهم نوازع وطموحــات الســلطة والــثروة ، كانت هي الأخرى تطفو على سطح الحياة السياسية وتقوض الحلــول والمبادرات السلمية المختلفة وإن شئت قل يتناقض بعضها مع بعض ، في الأطروحات والمبادرات السلمية لحل المشكلة .

ففــي أغســطس ١٩٩١ حــدث انقسام حاد في حركة تحرير الجيش الشعبي لتحرير الســودان، وحركة تحرير الشعب السوداني أطلق عليه مجموعة الناصر والتي قادها كل من لام اكــول ، وريك مشار ومثلت مجموعة الناصر الحركة العسكرية ، والحركة السياسية ، وأعلنت مجموعــة الناصــر أنهــا تختلف كلياً ، وجزئياً مع توجهات ، جون جارانج لحل مشكلة جنوب الســودان وأعلنــت عن توجهاتها لحل مشكلة جنوب السودان ، في بيان صحفي سلم لوكالات الأنباء العالمــية مــن مديــرية أعالي النيل في مدينة الناصر ، أوضحوا أسباب اختلافهم مع حركة جارانج ، واتهموها بأنها حركة ديكتاتورية بعيدة عن الديمقراطية في إطار الحركة التنظيمية للقوي المختلفة .

وأكدوا على أن سجون جارانج تضم العديد من الجنوبيين الذين اختلفوا معه في الرأي وطالــبوا بالإفــراج عنهم وأكدوا بجانب على ضرورة انتخاب القيادات في المواقع المختلفة في الحركة ، كما طالبوا بضرورة تعريف أهداف الحركة السياسية ، والعسكرية .

وانطلاقــاً مــن الــتوجهات الجديدة وضعت الحركة أيدلوجيتها الجديدة في حل مشكلة الجنوب على النحو التالي :

مبادرة لام اكول . وريك مشار ١٩٩١ :

١- دولــتان مستقلتان في الشمال والجنوب ، لكل منهما حق السيادة على أن يكون لكل دولة حكومــة مســتقلة ، ودستور مستقل عن الآخر[٥٣] ، وأعلن البيان بأنه في حالة الموافقة علــى تلــك الرؤية يجب أن يكون هناك تنسيق بين الدولتين في إطار (الدفاع ، والتجارة ، والاقتصاد ، وحق انتقال المواطن للإقامة والتملك) .

وبعــد فــترة يتم التنسيق في إطار الوحدة والتعاون وأكدت القوي المنسقة أنه يمكن تنفــيذ ذلــك بعــد وقف إطلاق النار .. بجانب العمل على ضرورة أن تغادر القوي العسكرية الشــماليه المتواجدة في جنوب الأراضي الجنوبية بالكامل ، وطالبت بحق أن يكون هناك تبادل دبلوماســي بين الشمال والجنوب .. وطالبت في ذات الوقت الشمال بضرورة منح حق تقرير

المصـــير لكـــل مـــن منطقة جبال النوبا في غرب السودان ومنطقة جبال الانقسنا جنوب النيل الأزرق .

نشوب القتال بين القوى الجنوبية :

ولـــم يكـــتف مـــن قبل المجموعات المنقسمة بمجرد صدور بيانات ورؤى سياسية بل امتدت إلى ميدان القتال بينها .. ولم تنجح محاولات الصلح في العمل على وقف إطلاق النار.. وكانـــت مجموعـــة الناصـــر بقيادة لام اكول ، وريك مشار تسعي لتصفية جارانج تحت دعاوى كثـــيرة مـــنها عدم قبول شمال السودان بمبدأ الدولـــة العلمانية ، بجانب أن توجهات مجموعة الناصر بنت تصورها على فكر الانفصال بأنه سيلقي قبولاً دولياً ، وإقليمياً ، ومحلياً

مجموعة جون جارانج :

وفـــي أغســـطس ١٩٩١ كانـــت القوى العسكرية السياسية التابعة لجون جارانج قد اجتمعت وقررت الآتي :

١- التمسك بقيادة جارانج .

٢- التمســـك بالأهداف المعلنة للحركة منذ عام ١٩٨٣ . وفي توجه آخر لمجموعة جارانج تم لقاء في سبتمبر ١٩٩١ .. أعلن فيه خياران لحكومة السودان :

أولهمـــا : فـــي حالـــة عـــدم موافقة الحكومة على مبدأ السودان الموحد العلماني الديمقراطي الفيدرالي فإن الطرح الجديد للحركة يتمثل في : -

١- الكونفدرالية بين دولتين لهما طبيعة الاستقلال .

٢- حق تقرير المصير للاستفتاء على مستقبل جنوب السودان .

وعلـــى أي حال فقد انعكس موقف الخلاف في حركة التمرد في جنوب السودان على الحكومـــة ، فقـــد قامـــت بالاتصال بكل مجموعة على حدة في محاولة لاحتواء الموقف لصالح الحكومة ، ولاستثمار الموقف الخلافي بينها .

وبالتالـــي فإن الرؤية التحليلية التي خرجت من مجموعة لام أكول ، وريك مشار التي تدعـــو مـــن الانفصـــال إلـــي الوحـــدة في مرحلة لاحقة أشارت إلى التعاون في إطار الدفاع ، والـــتجارة، والاقتصـــاد ، وأن أغلب الأطروحات من خلال المبادرات السلمية لم تخرج عن فكر اتفـــاق أديـــس أبابـــا ١٩٧٢ والـــذي كان قد منح حق الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب ، وسعت الحكومة لاستقطاب حركة لام أكول ، وريك مشار في مواجهة جون جارانج .

مبادرة القصر أيرلندا ١٩٩١ :

عملـــت القـــوى المـــثائفة الجنوبـــية والتي تعمل خارج إطار السودان عامة في أوربا وأفريقيا على العمل وبحث ومناقشة قضية جنوب السودان فقد شعرت أن الأمر يسير من سيئ

إلـــى أســـوأ وأن هناك تدهوراً شمل مناحي الحياة المختلفة في الشمال والجنوب فالتقت إرادة المثقفين الجنوبيين سعياً وراء طرح مبادرة الحل السلمي وضم اللقاء كلاً من :

بونـــا ملوال ، وفرنسيس دنق ، ولوال أشويك ، ودنستاف واي ، وجوردن مورتات ، وكلمنت جاترا ، وديفيد شان ، وقد صدرت عن المؤتمر وثيقة سميت بوثيقة أدير حول مستقبل السودان وتضمنت الرؤى والمحاور الآتية :

المحور الأول :

تمـــثل في عدم العودة الماضي في طرح ما تعرض له شعب جنوب السودان من مآس ومظالم بجانب السياسات الخاطئة التي تفاقمت على الجنوب من الحكومات المختلفة ، وأشارت الوثـــيقة بـــأن البلاد صارت في توجهات وخطوط متوازية ارتكزت على العروبة في الشمال ، والأفريقية في الجنوب ، بجانب أن اللغة العربية الإسلام ، والثقافة العربية ، تقوم بغرز العروبة ومساندتها وتقويتها ، وأشارت الوثيقة إلى العامل الثاني وهو الأفريقية وأن ذلك جاء من وحي كفـــاح الشعوب الأفريقية من أجل الحرية من الهيمنة الخارجية .. بجانب حق تقرير المصير ، وفكـــرة حديثة في شأن بناء الأمة تخدم كل الجوانب المبنية على التعريف العنصري، والوطني والثقافي أو الديني مع وجود فكرة السودان إطاراً عملياً يحيط تلك الفكرة .

وانطلاقـــاً مـــن هذين الاتجاهين المتوازيين نشأ النظام القائم على الدين والذي أطلق عليه في الخرطوم ثورة الإنقاذ الوطني وعلى الجانب الآخر : الحركة الشعبية لتحرير السودان علمانية التوجه والجناح العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان ، وبالتالي فان الوضع بهذا الشـــكل لن يتوافر فيه المساواة في أى من نظام يقوم على العنصرية أو توجه ثقافي محدد أو ديانـــة أو جـــنس بجانـــب أن الأصول الإسلامية تشترط رؤية شاملة وترفض فصل الدين عن الدولـــة، وأشارت الوثيقة إلى الثروة الطبيعية في السودان والثروة التعدينية ورأت ضرورة أن يوضع حد للانتهازية السياسية التي ظلت مصدراً للفرقة في البلاد(٥٤) .

المحور الثاني :

اشتمل على خيارات ثلاثة رئيسية لحل المشكلة :

الخيار الأول :

إعادة تعريف فلسفتنا القومية والمبادئ الدستورية والبرامج العلمية بطريقة تخلو من أي نوع من التمييز يقوم على العنصر أو الثقافية الدينية أو الجنس أو العرق .. ورأت ضرورة إقامة نظام يشعر فيه جميع السودانيين بروح الانتماء والمساواة الحقيقية ، تتطلب ترتيبات من هذا القبيل في إطار عملي ودستوري ، تتمتع فيه الأقاليم المختلفة بجميع المزايا .

الخيار الثاني :

أكدت على أن الجنوب والشمال ستقرر حدودهما بناء على عوامل الهوية والاعتبارات الأمنية وضمان الحرية والاستقلال في إطار وحدة رمزية أو إسمية ، سواء كانت هذه الترتيبات فيدرالية أو كونفدرالية أم ستطلق عليها تسمية جديدة ذلك أقل أهمية من التوزيع الفعلي للسلطات .

الخيار الثالث :

رأت الوثيقة أن الخيار الثاني لهذا الأمر في حالة عدم الوفاق أو الاتفاق على ما طرح فلـن يبقى سوي التقسيم ورأت أن التقسيم يستوجب أن يدرس بعقل وأن تكون شروطه إيجابية وتبني على أسس سليمة للتعايش والتعاون .

المحور الثالث :

أسســت مــبادرة القصر الطرح الأخير للتقسيم أو الانفصال على الأيدلوجية الإسلامية لـنظام الحكم القائم في السودان متعللة بأن التوجه الإسلامي الحالي غير قادر على التعاون من أجـل تســوية عادلة ودائمة لمشكلة السودان تجعل الخيار الأخير أي التقسيم أكثر حتمية لأن إقــرار الــنظام علــى الطبيعة الإسلامية للدولة ، وفرض الشريعة نظاماً قانونياً بجانب النظام السياسي ذي الحزب الواحد يخرج النظام الحالي من كونه طرفاً مفاوضاً في حل المشكلة .(٥٥)

وأكــدت الوثيقة أن الأصولية الإسلامية كنظام الحكم الحالي في السودان والذي يعمل علــى أسلمة الدولة والمجتمع بجانب النظام الاقتصادي سيجعل ذلك يشكل أمراً متناقضاً بالكامل مــع الــتوجه العلمانــي الــذي يــرفع في جنوب السودان وناشدت المبادرة الضمير العالمي ، وأصدقاء السودان ، والحكومات والأفراد المقيمين في أنحاء العالم على حث الأطراف المتحاربة على التعامل مع الواقع والعمل على حل المشكلة لخير الإنسان دون اعتبار للعنصر أو العرق أو الثقافة أو الدين أو الجنس .

ووجهــت الــنداء إلــي قــيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث رأت أنها إحدى المؤسسات التي تعمل وتكافح من أجل الوصول إلي حل المشكلة وإلى الشعب السوداني بمختلف فــئاته والمجــتمع الدولــي بأسره ودعت المؤسسات الإنسانية إلي تقديم الدعم والإغاثة لشعب جنوب السودان نظراً لحاجته للغذاء الكامل بجانب غياب الخدمات المختلفة .(٥٦)

بجانب مبادرة القصر لعبت القيادات الجنوبية والتي كان لها دورها في السودان سواء قــبل اتفاق أديس أبابا أو بعد الاتفاق دوراً في الرؤية للحل من أمثال أبيل إلير الذي شغل موقع رئيس المجلس التنفيذي إبان سنوات السلام ، وكذلك جوزيف لاجو الذي كان في يوم من الأيام نائــباً لرئيس الجمهورية السوداني ، ويري إبيل إلير بأن الموقف بدأ يطفو على السطح نتيجة للفكــر المطروح للأصولية الإسلامية أن الطريقة للاقتناع بالانفصال من قيادة مجموعة جارانج أصــبح أمراً ملحاً خاصة أنهم يرون أن المعارضة الشمالية التي تتحد معهم في أحيان كثيرة لا

تري إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية أو تري عدم تطبيق التشريع إنما تري التدرج في التطبيق وهذا يعني أنه لا فرق بين الأصولية الإسلامية في السودان وقوي المعارضة خارج السودان .

ورغم ذلك فهم يرون في الفيدرالية مخرجاً للأزمة السودانية شريطة أن يتعرف أهالي الأقاليم نوعية الفيدرالية وتوزيع السلطة التنفيذية ، والتشريعية ، والرؤية التعليمية ، والثقافية .. بجانب تكوين الجيش ، والثروة ، والسلطة ، وعوائد البترول .

لقاء الحكومة والحركة بنيروبي ديسمبر ١٩٨٩ برعاية أمريكية :

تم هذا اللقاء تحت رعاية الحكومة الأمريكية وتحديداً " جيمي كارتر " رئيس الولايات المتحدة الأمريكية . وطرحت أجنده النقاش . والتي اشتملت على تسع نقاط أساسية :

١. إلغـاء قوانيـن سبتمبر ٢. تقرير مؤتمر الحوار الوطني ٣. إلغاء الاتفاقيات العسكرية مع الدول الأخرى ٤. رفع حالة الطوارئ ٥. تكوين حكومة انتقالية ٦. تكوين جيش قومي من الجيشـين المتحاربيـن ٧. قيام المؤتمر الدستوري ٨. كيفية إجازة مقررات المؤتمر القومي لدستور البلاد ٩. وقف إطلاق النار

وقـد فشـلت كل من الحكومة . والحركة في الوصول إلي أي اتفاق حول تلك الرؤى المطـروحة ، وأعلـن وقـتها جيمـي كارتر في نهاية المحادثات "يؤسفني أن أعلن إليكم أن اجتماعات نيروبي قد اختتمت دون نجاح"(٥٧)

أبوجا ١ : مايو – يوليو ١٩٩٢ برعاية نيجيريا:

تحـت رعاية الرئيس النيجيري إبراهيم بابنجدا جرت محادثات بين الحكومة والحركة فـي العاصمة السياسية لنيجيريا سميت محادثات أبوجا ١ . وقد طرحت في هذه المحادثات فكرة الكونفدرالية . وتقرير المصير .

أبوجا ٢ : أبريل – مايو ١٩٩٣:

أعيدت جولة المحادثات مرة أخري بين الحكومة والحركة وطرح أيضاً نفس الفكر(٥٨)، وقـد أعلنـت الولايات المتحدة وقتها نتيجة لهذه المحادثات في جريدة الحياة اللندنية في مايو ١٩٩٢ أن أمـريكا سـوف تقبل الحلول التي يرتضاها المؤتمرون في أبوجا ، بما في ذلك إذا توصلوا إلي تقسيم السودان .

علـى أي حال فإن تلك الرؤية تعطينا مؤشراً واضحاً أن الولايات المتحدة تبارك فكرة تقسـيم السودان ورأت أن الوصول إلي حلول إيجابية تحت أي مظلة ديمقراطية بما فيها تقسيم السـودان أمر مقبول وتلك التوجهات في السياسة الأمريكية أمر أشرنا إليه من قبل ويتسم فكرها المائل إلي تقسيم البلاد إلي دويلات صغيرة يسهل التعامل معها وإعادة ترتيب أوضاع القرن الأفريقي .

محادثات الإيجاد ١٩٩٤ :

طلبت الحكومة السودانية رسميا من منظمة الإيجاد التدخل لحل المشكلة وقد شكلت منظمة الإيجاد لجنة من أربع دول ، كينيا ، أوغندا ، إثيوبيا ، إريتريا ، لوضع حل سلمي لمشكلة جنوب السودان وقد إجتمعت الدول المذكورة ، ووصلت إلي رؤية لإعلان المبادئ التي تكون الأساس للمفاوضات بين الحكومة وحركة تحرير الشعب السوداني وتضمن إعلان المبادئ(٥٩):

١- التزام الطرفين بالوسائل السلمية لحل النزاع مع تأكيد حق تقرير المصير لجنوب السودان لتحديد مستقبله عن طريق الاستفتاء.

٢- إعطاء أولوية لإيجاد حل ينص على وحدة السودان من خلال الأطر السياسية والقانونية والاجتماعية للبلاد .

٣- السودان مجتمع متعدد الأعراق ، والأديان ، والثقافات ويجب التأكيد التام على استيعاب كل أشكال التنوع ، والعمل على تجانس ذلك التنوع .

٤- التأكيد على حق تقرير المصير على أساس الفيدرالية أو الحكم الذاتي لأهالي مناطق السودان المختلفة .

٥- الدولة السودانية تكون دولة ديمقراطية علمانية يجب فصل الدين عن الدولة ويمكن للدين والعرف أن يكونا أساساً لقوانين الأحوال الشخصية ، مع حرية ممارسة الشعائر الدينية .

٦- إذا استحال الاتفاق على الدولة السودانية الموحدة التي تحكمها تلك المبادئ يكون للطرف المعني حق تقرير المصير للاختيار بين الوحدة والاستقلال عن طريق الاستفتاء .

٧- التفاوض على وقف إطلاق النار يمثل جزءاً من التسوية الشاملة للمشكلة .

٨- حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً تمثل جزءاً أساسياً في هذه الترتيبات على أن يتضمنها دستور السودان .

٩- يتم إعداد الترتيبات الانتقالية بين القوي المختلفة في السودان والأمور التي يجب إنجازها(٦٠)

ولقد رفضت الحكومة السودانية إعلان المبادئ والذي أسس على حق تقرير المصير وانسحبت من المفاوضات في سبتمبر ١٩٩٤.(٦١) وأسست حكومة الخرطوم رفضها لمبادئ الإيجاد على الآتي :

"بأن الحكومة السودانية ترفض فصل الدين عن الدولة ، وأشار نظام الخرطوم وقتها بأن الدين والدولة في السودان من الثوابت الأساسية وأن مجرد فصلهما تنهار هذه الثوابت" .

أما عن الرؤية الديمقراطية والتي وردت في مبادئ الإيجاد ، فقد أكد نظام الخرطوم أن الحوار عن الديمقراطية لم يكن مطروحاً على طاولة المفاوضات ، إنما جاء للمفاوضات . انطلاقا من حل مشكلة جنوب السودان وإنهاء حالة الحرب .

اجتماع التجمع الوطني الديمقراطي في أسمرة يونيو ١٩٩٥ :

نتيجة لموقف حكومة الإنقاذ تشكل التجمع الوطني الديمقراطي والذي تمثل في القوي السياسية المختلفة في السودان الحزب الاتحادي الديمقراطي ، وحزب الأمة ، والحركة الشعبية، والجيش الشعبي لتحرير السودان ، والأحزاب الأفريقية السودانية ، والحزب الشيوعي ، والنقابات ، ومؤتمر البجة ، وقوات التحالف السودانية ، والشخصيات الوطنية .

وقد أطلق على المؤتمر مؤتمر القضايا المصيرية حول الدين والسياسة وتحدث المؤتمرون عن العلاقة بين الدين والسياسة وأنها تؤثر على توجهات الأمة في البناء والتعمير، ورأوا أنهم كنتيجة طبيعية لإدراكهم لحقيقة التعدد الديني ، والثقافي ، والقومي ، واعترافهم بحقيقة دور الأديان السماوية ، والمعتقدات في السودان وأنها تعتبر مصادر للقيم الروحية والأبعاد الأخلاقية والتي من خلالها يؤسس التسامح والمحبة والأخوة والتعايش ، والعدل ، ونتيجة لفظاعة السياسة الخاصة بالجبهة الإسلامية القومية في السودان من حيث انتهاك حقوق الإنسان .

ورغبة من المؤتمر لإقامة سلام عادل مبني على الوحدة الوطنية ومؤسس على العدل والإرادة الحرة لشعب السودان ، وانطلاقاً من مبدأ عدم استغلال الدين في السياسة ، يري التجمع الوطني الديمقراطي الرؤية الدستورية الآتية : -

١- كل المبادئ والمعايير المعنية بحقوق الإنسان والمتضمنة في المواثيق والعهود الإقليمية والدولية تشكل جزءاً لا يتجزأ من دستور السودان ، وأي مرسوم أو قرار أو إجراء مخالف لذلك يعتبر باطلاً وغير دستوري.

٢- يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيساً على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق ، أو الجنس ، أو الثقافة ، ويبطل أي قانون مخالف لذلك ويعتبر غير دستوري .

٣- لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني .

٤- تعترف الدولة وتحترم تعدد الأديان وكريم المعتقدات(١٢) ، وتلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش والتفاعل السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان وكريم المعتقدات ، وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان وتمنع الإكراه أو أي فعل أو إجراء يحرص على إثارة النعرات الدينية أو الكراهية العنصرية في أي مكان أو على منبر أو موقع في السودان .

٥- يلتزم التجمع بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد على دورها في الحركة الوطنية السودانية ، ويعترف لها بكل الحقوق والواجبات المتضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الأديان .

٦- تؤسس البرامج الإعلامية ، والتعليمية ، والثقافية القومية ، على الالتزام بمواثيق وعهود حقوق الإنسان الإقليمية والدولية(٦٣) .

- أما فيما يختص بحق تقرير المصير فقد رأي التجمع :

١- أن خيار التجمع الوطني الديمقراطي المفضل هو وحدة السودان الوطني المؤسسة على التنوع والاعتراف بأن السودان بلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات واللغات ، وأن تلك الوحدة ستقوم على وحدة المواطنة وعلى المساواة في الحقوق والواجبات وفق المعايير المضمنة في المواثيق العالمية حول حقوق الإنسان .

٢- أن السلام الحقيقي في السودان لا يمكن تحقيقه في إطار حل مشكلة الجنوب ، وإنما انطلاقاً من قومية الأصل .

٣- أن مشاكلنا القومية لا يمكن حلها إلا عبر حوار ديمقراطي واضح وجاد ومتواصل بين التكوينات القومية السودانية .

٤- أن طبيعة وتاريخ النزاع السوداني قد يبرهن على أن الوحدة والسلام والاستقرار لبلادنا لا تقوم إلا على التنوع لاختيار الإرادة الحرة بعيداً عن الاحتراب والامتثال والحل العسكري.

٥- الالتزام بالسلام العادل والديمقراطية والوحدة القائمة على الإرادة الحرة لشعب السودان وحل النزاع الراهن بالوسائل السلمية عبر تسوية عادلة ودائمة ولتحقيق هذه الغاية فإن التجمع يدعم إعلان المبادئ الصادرة عن مجموعة الإيجاد كأساس عملي للتسوية العادلة والدائمة .

٦- أن حق تقرير المصير هو حق إنساني ديمقراطي أساس للشعوب يحق لأي شعب ممارسته.

٧- أن حق تقرير المصير يجب أن يمارس في مناخ من الديمقراطية والشرعية تحت إشراف دولي وإقليمي .

٨- الاعتراف بأن ممارسة حق تقرير المصير توفر حلاً لقضية إنهاء الحرب الأهلية الدائرة وتيسر استعادة الديمقراطية في السودان وتعززها وتتيح فرصاً تاريخية فريدة لقيادة سودان جديد قائم على العدالة والديمقراطية للاختيار الحر .

٩- المناطق المتأثرة بالحرب هي جنوب السودان ، ومنطقة أبيبي ، وجبال النوبا ، والأنقسنا.

١٠. أن شعب جنوب السودان (بحدوده القائمة في أول يناير ١٩٥٦) سيمارس حقه في تقرير المصير .

١١. تتخذ قوي التجمع الوطني الديمقراطي موقفاً موحداً إزاء الخيارات التي ستطرح للاستفتاء في الجنوب وهذه الخيارات هي :

١- الوحدة (الفيدرالية أو الكونفدرالية) .

٢- الاستقلال(٦٤) .

مثل لقاء التجمع الوطني الديمقراطي في أكبر صورة من صور التجمع الوطني رفض ممارسات حكومة ثورة الإنقاذ في مواجهة قضايا السودان المختلفة ، ونجح في طرح فكرة حق تقرير المصير للجنوبيين بجانب خيارات الفيدرالية ، والكونفدرالية ، ولعل اجتماع التجمع الوطني الديمقراطي في أسمرة كان أحد عوامل الضغط لعودة حكومة الإنقاذ إلى طاولة مفاوضات الإيجاد.

<u>محادثات الإيجاد ١٩٩٧ :</u>

بعد أن انسحبت الحكومة من مفاوضات الإيجاد ١٩٩٤ معللة انسحابها برفض المبدأين الأساسيين ، (فصل الدين عن الدولة ، وحق تقرير المصير) عادت وطالبت العودة مرة أخري عام ١٩٩٧ إلي مفاوضات الإيجاد .

وتفاوضت الحركة الشعبية لتحرير السودان على مبادئ الإيجاد ١٩٩٤ وقد قامت الحركة بتقديم المقترحات إلي لجنة الإيجاد ، كينيا ، أوغندا ، أثيوبيا ، أرتيريا ، وأشارت الحركة الشعبية بأنه "تقف مع وحدة السودان" لكن الوحدة تستوجب أن تستند إلي مبادئ محددة، تأخذ هذه الرؤية في اعتبارها فكر فصل الدين عن الدولة ، وإقرار حرية الأديان .

واقترحت الحركة الشعبية لتحرير السودان في حالة تمسك الحكومة بعدم فصل الدين عن الدولة يستوجب هنا الحديث عن الترتيبات أو نظام الحكم الكونفدرالي حتى يظل السودان موحداً .

وفي يوليو ١٩٩٧ وقع البشير على إعلان مبادئ الإيجاد والذي تضمن حق تقرير المصير للجنوب ، ويشير جون جارانج بأن اقتراح الكونفدرالية في الجنوب كان مرجعه محاولة إثبات أكاذيب الحكومة على المنشقين الجنوبيين عن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان (ريك راكول) ، عندما أعلنت لهم الحكومة أنه يمكن أن تمنح الجنوب الاستقلال لكن الأمر لا يستقيم مادام جون جارانج ضمن مجموعة التجمع ، وأن يؤجل الوصول للاستقلال.

والفرصة الثانية في طرح الكونفدرالية من قبل الحركة الشعبية كما أشرنا هو رفض الحكومة بإيعاز من الترابي ، رفض مبدأ فصل الدين عن الدولة ، بجانب أن جارانج رأي أن طرح الكونفدرالية يمثل موقفاً تفاوضياً قوياً في مواجهة الجبهة الإسلامية القومية[٦٥] .

<u>المبادرة الليبية لحل مشكلة الجنوب أغسطس ١٩٩٩ :</u>

توجهات ليبيا الجديدة ناحية القارة الأفريقية والعمل على أداء دور أساسي في المشكلات الأفريقية دفع ليبيا إلي عرض رؤية لحل مشكلة جنوب السودان على التجمع الوطني الديمقراطي وكانت على النحو التالي :

١- وقف إطلاق النار ومراقبة هذا الوقف .

٢- إيقاف الحملات الإعلامية بين الشمال والجنوب .

٣- الحـــوار المباشر بين الحكومة والمعارضة على مستوي الحوار الوطني على أن يســتند هــذا الحوار على الاقتناع بوجود الاعتراف بالتعداد العرقي ، والديني ، والثقافي في السودان .

٤- تشــكيل لجــنة تحضــيرية تحــت رعايـــة العقيد القذافي ، تضم التجمع الوطني الديمقراطي والحكومة السودانية على أن يحدد :

أ- تاريخ الملتقي ب- المدعوون ج- جدول أعمال المؤتمر ء - ماهية الحوار

علـــى أن تـــتولى ليبيا العمل على فتح قنوات الحوار بين دول الجوار السوداني (مصـــر، إريـــتريا، إثيوبيا، أوغندا، كينيا) بهدف التنسيق بينها على اعتبار أن تلك الدولة سعت لتقديم مبادرات لحل المشكلة .

وبعد عرض المبادرة الليبية على التجمع :

موقف التجمع من المبادرة الليبية :

وافق عليها وقدر الجهد الذي تبذله ليبيا للعمل على حل المشكلة والعمل على التوفيق بيـــنها وبين المبادرة المصرية ، ومبادرة الإيجاد ، كما وافق التجمع على ملتقى الحوار بجانب المشـــاركة في اللجنة التحضيرية ، وقد أشار التجمع أنه يستوجب أن يكون هناك مناخ مناسب للعمل من خلاله في حل المشكلة السودانية من خلال المبادرة الليبية[٦٦] وأن ذلك يستوجب :

- تجميد المواد التي تقيد الحريات في دستور السودان .
- إلغاء حالة الطوارئ في المناطق التي لا يدار فيها القتال .
- السماح للأحزاب السياسية ورفع الحظر عنها للممارسة السياسية .
- السماح للنشاط النقابي بالعودة .
- كفالة حرية التنقل والتعبير .
- العفو عن المعتقلين السياسيين . والعمل على إلغاء الأحكام الصادرة ضدهم .

كمـــا أكـــد التجمع على أن وقف إطلاق النار مرتبط ارتباطاً مباشراً بالوصول إلي حل سياسي في البلاد .

موقف الصادق من مبادرة ليبيا والإيجاد :

ســـعي الصـــادق للتقلـــيل من إعلان مبادئ الإيجاد ، حيث أشار أنها مجرد رؤية لحل مشـــكلة جـــنوب السودان ، ولا تمثل رؤية شاملة لمشاكل السودان ، وأن الاتفاق بصفة عامة همش الدور الحزبي في شمال السودان ، وأعلن الصادق أن مبادرة الإيجاد هي مبادرة أفريقية خالصـــة . بينما المبادرة المصرية الليبية مبادرة عربية . وأنه يري عدم تجنيب الإخوة العرب حل مشكلة جنوب السودان .

علـــى أي حال فقد التفت الحكومة الممثلة في البشير ، والترابي ، مع التجمع الوطني في عرقلة مبادرة الإيجاد وكل أسس رفضه من منظوره الخاص (١٧) .

التر ابي وحزب المؤتمر والحركة الشعبية ٢٠٠٠ :

قـــام حزب المؤتمر السوداني بقيادة حسن الترابي في فبراير ٢٠٠٠ بضربة سياسية أربكت الساحة السودانية ، حيث اجتمع الحزب والحركة الشعبية في سويسرا في فبراير ٢٠٠٠ جيث وافق حزب المؤتمر في هذا اللقاء على حق تقرير المصير للجنوب ، وأكد على أن الوحدة بين الشمال والجنوب يجب أن تقوم على إرادة شعبية وأهلية ، وانقسمت حكومة الإنقاذ بعد ذلك على نفسها وانقلب البشير على الترابي وتم اعتقاله لتبدأ مرحلة جديدة في المفاوضات.

(٩) : اتفاق وقف إطلاق النار يناير ٢٠٠٢ :

كان التمهيد لإعلان مبادئ ماشاكوس هو اللقاء الذى تم فى سويسرا فى يناير ٢٠٠٢ حيث اتجهت الرؤية إلى وقف إطلاق النار بين ثلاث فرق أساسية .

الحكومة ، قيادات النوبة ، الجيش الشعبي لتحرير السوداني وشمل الاتفاق أن يستمر وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر .

واتفـــق الطـــرفان فيما بعد على سريان وقف إطلاق النار لمدة أخرى فى إطار اللجنة التى تشكلت للإشراف على وقف إطلاق النار .

كينيا وتوقيع برتوكول مبادئ ماشاكوس ٢٠٠٢ :

تلـــت المرحلة الأولى بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان توقيع برتوكول فـــي كينـــيا فـــي مدينة ماشاكوس يتجه هذا البرتوكول إلى إيقاف الحرب الأهلية بين الأطراف الســـودانية وحق تقرير المصير للجنوبيين ، على أن يلي ذلك الاتفاق جميع الأمور والترتيبات الأخرى في غضون ست سنوات ، والتي تشتمل على الحدود والثروة وغيرها .

النتائج :

١- إن الحزبيـــة والطائفية المتجزرة في السودان هي أحد الأسباب الرئيسية في عدم الوصول إلي اتفاق يرضي جميع الأطراف في السودان وينهي حالة الحرب في الجنوب.

٢- الإخـــوان المسلمون أحد الركائز الأساسية التي تعوق حركة الوصول إلي اتفاق سلام في الجنوب تحت دعاوى كثيرة منها الثوابت السودانية بين الدين والسياسة .

٣- إن الحـــوار بين الشمال والجنوب يستوجب أن تصبح توجهاته الأساسية الاعتراف بحقائق الأديـــان وكـــريم المعتقدات مع عدم الارتباط بأي دين يؤسس عليه الحكم في السودان مع عدم البعد عن الحقائق التي يقرها هذا الدين .

٤- إن مطالـــبة الجنوبيين بإسقاط بعض الثوابت الأساسية في الحياة السودانية كشرط للحوار فـــي الوصـــول إلي سلام يوقعه المتواجدون على الساحة السياسية السودانية في تناقض خاصة وأن التوجهات أغلبها مؤسس على أمور دينية ، وبالتالي كيف يمكن أن يكون هناك نوع من الحوار يؤدي إلي الاتفاق .

٥- الاعـــتراف بالحقـــائق الدينـــية في كل من الشمال والجنوب - على الرغم من التوجهات المختلفة لكلا الطرفين - هو الطريق للسلام بين الشمال والجنوب .

٦- إن الـــثقافات الســـودانية تحمل في طياتها قدراً من التسامح شأنها شأن باقي الثقافات في العـــالم ، بجانـــب أنهـــا تحمل أيضاً قدراً من التعصب ، وثقافة العنف ، والنخبة السودانية الحاكمـــة هـــي القادرة على ضبط البوصلة ناحية مصالح السودان ، بحيث يمكن أن تتسع دائرة التسامح وقبول الآخر .

٧- العلاقـــة بيـــن الدين والدولة ، حسمها الإسلام ، منذ أربعة عشر قرناً من الزمان ، عندما نزل التنزيل الحكيم بقوله سبحانه "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي"

"لكم دينكم ولي ديني"

"لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة"

٨- الـــثقافة العربـــية الإســـلامية في السودان والتي يراها الصادق ، ويري أنها الطريقة لحل مشاكل السودان.. أصبحت محكومة بموازين القوي في العالم وتلك الموازين تجعلها تحكم توجهـــات الحـــوار .. وتلعب فيها القوي المختلفة دوراً أساسياً وحاسماً ، ويستوجب على السودان أن يدرك ذلك .

٩- إن سياســـة العولمـــة أصـــبحت تلعـــب دوراً هاماً وفعالاً ، وأصبحت أمريكا عاملاً حاسماً ومحـــدداً لإمكـــان عملـــية الحوار ، أو عدم الحوار بين القوي المختلفة في العالم ، وعلى النخبة السودانية الحاكمة أن تسعي لإيجاد حل سوداني قبل أن تفرض عليها الحلول من الخارج.

١٠- إن القـــوي السياســـة الشمالية في السودان ما زالت تؤسس فكرها تجاه مختلف قضايا السـودان علــى أنها نابعة من مشكلة جنوب السودان ، بينما أصبحت الرؤية من قوي التمرد مؤسسة على مختلف قضايا السودان وعلى النخبة السودانية الحاكمة أن تدرك أن الغرب والشرق في السودان لهما مطالب .

١١- محــاولات إنكـــار مختلف القضايا السودانية من قبل النخبة السودانية الحاكمة في شمال السودان ومحاولة التعامل معها من خلال الثوابت السودانية ، وبرؤى مختلفة عن الواقع فـــي كــل مـــن غرب وشرق السودان تجعل عمليات العنف بينهما تستمر بجانب القسوة والإرهاب.في محاولة للوصول إلي الحقوق التي يطالبون بها .

١٢- فشـــل اتفـــاق كوكـــادم نتيجة الرغبة الملحة من قبل الصادق والقوي السياسية للوصول ســـريعاً إلـــي الحكـــم دون تمهـــيد ودراسة لعقد المؤتمر الدستوري وتحت دعاوى عدم اســـتمرار العســـكريين في الحكم ، بجانب توجهات سوار الذهب ، والجزولي دفع الله ، المبنية على الثوابت السودانية بين الدين والدولة .

١٣- الصـــراع السياســـي والحزبي على الساحة الشمالية إبان حكومة الصادق وتخبط الرجل وتهمـــيش دور الكوادر والقيادات الجنوبية في تولي المواقع المختلفة وتقويض الاتفاق ورغبة الصادق في إعادة صياغة إعلان كوكادم ، أعاد الإحباط للجنوبيين .

١٤- اســـتمرار الترابي على الساحة السياسية السودانية ٨٦/٨٩ والعلاقة القائمة بين سوار الذهـــب، والجزولي دفع الله ، والترابي ، كان أحد العوامل الأساسية في إفشال الوصول للمؤتمر الدستوري المقرر عقده في السودان ، وتشكك الجنوبيين في نوايا الشمال .

١٥- تواجـــد الترابـــي على الساحة السياسية السودانية أفشل مبادرة الميرغني ، وجارانـج .. بدعوي أن الاتفاق يستوجب أن يؤسس على الشريعة الإسلامية .

١٦- إن المـــبادرات الســـلمية الجنوبـــية إبـــان حكومة الإنقاذ لأول مرة تؤسس على مبادئ الفيدرالـــية، أو الكونفدرالـــية ، وتدعـــو للحل السلمي ، أو الانفصال في حالة استمرار تأسيس الدولة على أسس دينية ، والتراجع عن فكر الوحدة السودانية .

١٧- إصـــرار حكومـــة الإنقاذ على تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان دفع المنشقين على جـــارانـج بالمطالـــبة بالانفصـــال مدعين أن الشمال مصرُ على تطبيق الشريعة والجنوب يرفض فرض الشريعة في الجنوب والحل إذن هو الانفصال .

١٨- المشروع الخاص بحكومة الإنقاذ هو الرؤية الإسلامية التي يستوجب تطبيقها . أصبحت مـــن الأمور التي دفعت قوي التمرد في الجنوب بالمطالبة بالانفصال عن شمال السودان واستحالة إقامة سودان مؤسس على رؤية جديدة .

١٩- الثابـــت من خلال السياسة الأمريكية في المنطقة أنها سوف تدعم الرؤية الجنوبية التي تدعــو للانفصـــال عن شمال السودان ، كنتيجة طبيعية للأوضاع الاقتصادية الجديدة في الجـــنوب من مخزون استراتيجي بترولي جعل الجنوبيين يسعون لتأسيس دولة جنوبية ، بجانب الرغبة في تقسيم المنطقة إلي دويلات .

٢٠- اســتمرار وجود حكومة الإنقاذ بمشروعها الإسلامي هو السبيل الوحيد لمساعدة الحركة الجنوبية من قبل المجتمع الأوربي وأمريكا للانفصال .

٢١- إن حل مشكلة جنوب السودان يحتاج إلي شجاعة وتتطلب إرادة قوية وحكمة متأنية من كلا الطرفين وخاصة لدي النخبة السودانية الحاكمة للوصول إلي اتفاق يرضي الجميع .

٢٢- إن حــق تقريـــر المصـــير الذي سعت إليه القوي الجنوبية وحصلت عليه ، لا يمنح إلا للمســـتعمرات أو لإقلـــيم جغرافـــي يتفق في الفكر، والثقافة ، والعقيدة ، والجنوب ليس مســـتعمرة شمالية ولا يتفق في الفكر أو العقيدة ، وبالتالي فإن الموافقة على حق تقرير المصير يمكن أن يؤدي إلي الانفصال .

الهوامــــــش

١- محمــد عــبد العزيز : هاشم عثمان أبو رنات : أسرار جهاز الأسرار ، جهاز الأمن السوداني في الفترة من ١٩٦٩-١٩٨٥ ، لندن ، ١٩٩٣ ، صـــ ٢٧٠ .

٢- الإخــوان والعســكر: قصــة الجــبهة الإسلامية والسلطة في السودان ، مركز الحضارة العربية ، حيدر طه، للإعلان والنشر ، القاهرة ١٩٩٣ ، صـــ ٨٢ .

٣- Ray Bashan; HUNGER in the sudan . the case of DARFUR . the Journal of modern African studies 1987.p.23.

٤- منصور خالد : النخبة السودانية وإدمان الفشل ، - ، صـــ ١١ .

٥- عــبد الــتواب مصــطفي : قصة الديمقراطية في السودان، إبان ثورة مارس ، إبريل ١٩٨٥ ، أخبار اليوم ، القاهرة ، صـــ ٣٦ وما بعدها .

٦- المرجع السابق .

٧- Jhon Garng : Speaks london. 1987. p 90 .

٨- Mudathir Abd El Rahim : Imperialism and Nationalism in the sudan .OO khartum unversity . press. 1991.p139.

٩- الــتجمع الوطني لإنقاذ السودان : هو التنظيم الذي ضم الأحزاب السياسية السودانية . والنقابات المختلفة في السودان الذين شاركوا في الانتفاضة الشعبية التي أسقطت نميري .

١٠- حــيدر طـــه : الإخــوان والعســكر: قصة الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان ، مركز الحضارة العربية للإعلان والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٨١ .

١١- Jhon Garng : Speaks . op.cit.87 .

١٢- Jhon Garng : Speaks . op.cit.88.

١٣- John Garang : spekes . p.90.

١٤- Jhon Garng : Speaks . op.cit.88.

١٥- مركز دراسات حزب الأمة الديمقراطية في السودان، عائدة وراجحة، الخرطوم ، ١٩٩٠ ، صـــ ٢٢.

١٦- Jhon Garng : Speaks . op.cit.92.

١٧- عــثمان عبد الله : عمل ضابطاً بالجيش السوداني كمدير للعمليات الحربية بالجيش والتي تتبع هيئة العمليات وقد كان من أنصار أن نضرب المتظاهرين بالنار Shuot to kill .

١٨- حــزب البعــث : بدأ حزب البعث كتنظيم صغير فى مواجهة حكم نميرى وقد ساعد نظام مايو حزب البعث في الــنمو وأرســلت البعثات إلي كل من سوريا والعراق ، وتلقي الحزب معونات مالية كثيرة من كل من سوريا والعــراق وقــد ساعده ذلك على إصدار منشورات عدائية في مراحل كثيرة ضد النظام وتمكن جهاز الأمن من تجنيد بعض القيادات داخل إطار الحرب .

١٩- الإخــوان المســلمون : توجهــت علاقة الإخوان المسلمين منذ حكم نميري إلي مرحلتين المرحلة الأولي من ١٩٦٩ إلي ١٩٧٧ وهي المرحلة التى توجهت رؤية مايو إلي الأوضاع الاشتراكية وزج بقيادات الإخوان في الســجون وبعــد المصالحة الوطنية ١٩٧٧ تعدلت توجهات الإخوان تجاه النظام حيث قررت الحركة أن تعمل فــي عمــق السودان ثم في قلب النظام من خلال تسلل حسن الترابى لنظام الحكم بعد المصالحة الوطنية من خــلال الاتحــاد الاشتراكي السوداني ، وتشير مصادر جهاز الأمن السوداني أن جماعة الإخوان تعاونت معهم بشكل كبير فى محاولة لتجنيد الجهاز .

٢٠- Abdel Rahman All Taha : Nationalism And labour in the sudan in Flnence of communism in sudan Notes and Recorol vol lvll No 57 . 1976.p.81.

٢١- John Garng : speaks . op . cit. p.81.

٢٢- كوكادم : هي أحد المدن الأثيوبية وتبعد عن أديس أبابا بما يوازي ٩٠ كم وتعتبر أحد المصايف الهامة لأسرة الإمبراطور هيلاسلاسي .

٢٣- وثائق خاصة بملف جنوب السودان . السياسة الدولية : مرجع سابق ، صـ ١٥ .

٢٤- جمـال عـبد الجـواد : أزمة التفاعل القومي في السودان . حالة الجنوب ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي العدد ٢٩ يوليو ، ١٩٨٩ ، معهد الاتحاد العربي، بيروت ، صـ٣٠ .

٢٥- المرجع السابق صـ٣٢ .

٢٦- John Garng : speaks . op . cit. p.82.

٢٧- حـيدر إبراهـيم علـي : أزمة الإسلام السياسي ، الجبهة القومية الإسلامية في السودان ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، صـ ٤٣ .

٢٨- مركز دراسات حزب الأمة : مرجع سابق ، صـ ١٢٧ .

٢٩- وثائق خاصة بملف جنوب السودان : مرجع سابق : صـ ١٥٤ .

٣٠- محمـد عمـر بشـير : مشـكلة جنوب السودان ، دراسة لأسباب النزاع . الهيئة القومية للطباعة والنشر ، القاهـرة ، ١٩٧١ ، صـ ٢٢٩ ومـا بعدها ، وأيضاً عبد القادر إسماعيل : مشكلة جنوب السودان ، دور الأحزاب السياسية ١٩٤٧ - ١٩٧٢ ، مكتبة الفتح ، الجيزة ، ١٩٩٤ ، صـ ١٥٣ وما بعدها .

٣١- جمال عبد الجواد : مرجع سابق ، صـ ٣١ .

٣٢- John Garng : speaks . op . cit. p.

٣٣- حيدر طه : الإخوان والعسكر ، مرجع سابق ، صـ ١٢٣ وما بعدها .

٣٤- Oliver ALBINO: the sudan Asouthern viewpoint, London, oxford, University, press, London. 1970 p.p 1.2 .

٣٥- مركز أبحاث دراسات حزب الأمة: الديمقراطية في السودان، عائدة وراجحة، الخرطوم، ١٩٩٠ ، ص١٢٧ .

٣٦- مركز دراسات حزب الأمة : مرجع سابق ، صـ ١٢٨ .

٣٧- منصور خالد : مرجع سابق ، صـ ١٦٩ .

٣٨- John Garng : speaks . op . cit. p.8.

٣٩- مركز دراسات حزب الأمة : مرجع سابق ، صـ ١٢٨ .

٤٠- منصور خالد : مرجع سابق ، صـ ١٧٤ .

٤١- مركز دراسات حزب الأمة : مرجع سابق ، صـ ١٢٨ .

٤٢- حـيدر إبراهـيم : التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان ، أبحاث الندوة الثانية، أبريل ١٩٩٥ ، القاهرة ، صـ ١٤١ .

٤٣- منصـور خالد : النخبة السودانية وإدمان الفشل ، الجزء الثاني ، القاهرة ، دار الأمين ، 1993صـ ٣٩ وما بعدها .

٤٤- الصادق المهدي: تحديات التسعينيات، النيل للصحافة والطباعة والنشر، الخرطوم، ١٩٩٠ ،صـ١٧٤.

٤٥- منصور خالد : مرجع سابق ، صـ ١٦٤ .

٤٦- المرجع السابق ، صـ ١٢٨ وما بعدها .

٤٧- نفس المرجع السابق : صـ ١٦٧ .

٤٨- عبد الملك عودة : مرجع سابق ، صـ ١٩ .

٤٩- مركز دراسات حزب الأمة : مرجع سابق ، صـ ١٣١ .

٥٠- حـيدر طـه : الإخـوان والعسـكر . قصة الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان ، مركز الحضارة العربية للإعلان والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، صـ ٢٦٧ .

٥١- مركز أبحاث دراسات حزب الأمة : مرجع سابق ، صـ ١٥٤ .

٥٢- عبد الملك عودة : مرجع سابق ، صـ ٢٠

٥٣- جون جارانج : رؤيته للسودان الجديد وقضايا الوحدة والهوية في ضوء زيارته لجمهورية مصر العربية ٢٤ نوفمبر – ٥ ديسمبر ١٩٩٧ ، ترجمة الواثق كمير ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، صـ ٥٥ وما بعدها.

٥٤- المرجع السابق صـ ٥٨ .

٥٥- عبد الملك عودة : مرجع سابق ، صـ ٢٢

٥٦- نفس المرجع السابق .

٥٧- المرجع سابق ، صـ٢٣ وما بعدها.

٥٨- المرجع السابق ، صـ ٢٣

٥٩- حيدر إبراهيم : مرجع سابق ، صـ ١٤٦ .

٦٠- جون جارانج : مرجع سابق ، صـ ٦٧ .

٦١- الإيجـاد :هـي المـنظمة الحكومـية للتنمـية ومكافحـة الجفـاف I nter governmentat Authority Development وتضـم مـنظمة الإيجاد سبع دول في عضويتها من منطقة القرن الأفريقي (كينيا ، أوغندا ، أثيوبيا ، أرتيريا ، الصومال ، جيبوتي ، السودان) .

٦٢- السودان في المخيلة العربية : الصورة الزائفة والقمع التاريخي، دار التراث، لندن ، صـ ٥٤٣ وما بعدها .

٦٣- جون جارانج : مرجع سابق ، ملحق إعلان مبادئ الإيجاد صـ ١٣٨ .

٦٤- منصور خالد : جنوب السودان في المخيلة العربية : مرجع سابق ، صـ ١٦٦ وما بعدها .

٦٥- المرجع سابق ، صـ ١٦٤ وما بعدها .

٦٦- منصور خالد : نفس المرجع .

٦٧- جون جارانج : رؤية للسودان الجديد وقضايا الوحدة والهوية : مرجع سابق ، صـ ٦٩ وما بعدها .

٦٨- منصور خالد : جنوب السودان في المخيلة العربية . الصورة الزائفة والقمع التاريخي ، دار التراث ، لندن ، ٢٠٠٠ ، صـ ٥٣٩ وما بعدها .

٦٩- جنوب السودان في المخيلة العربية : المرجع السابق ، صـ ٥٤٤ .ش

الدين والدولة في السودان

ودور هذه العلاقة في مشكلة جنوب السودان

أ.د. شوقي الجمل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المعهد

مقدمة :

الديـن مـن المسـائل الشائكة ، والعلاقة بين الدين والدولة كانت لها انعكاساتها في مختلف الدول ، وعلي مر العصور – علي الأفراد وعلي المجتمع .

وحيـن قامـت الثورة الدينية في أوروبا التي وجدها في بداية العصور الحديثة مارتن لوثـر (١٤٨٢ – ١٥٤٦) حيـن أعلن أن رجال الدين وعلي رأسهم البابوية معرضون للخطأ مـثلهم مـثل باقي الناس- أدت، هذه الثورة لانقسام أوروبا دينياً ولظهور العديد من المذاهب ، وبـادرت مخـتلف الحكومات والدول لتحديد العلاقة بين الكنيسة والدولة – فبينما تمسكت دول بعلاقـتها القديمـة بالـبابوية – انفصلت دول أخري ، وأعلنت عدم خضوعها للسيادة والتبعية للكنيسة الكاثوليكية. بينما نجد دولة كإنجلترا تتخذ لها مذهبا خاصا هو مذهب الكنيسة الإنجليكانية(١) .

ووصـل الأمـر فـي دولـة كأسـبانيا لدرجـة محاربـتها واضـطهادها لكـل من لا يعتنق المذهب الكاثوليكي وتقديمه لمحاكم التفتيش(٢) .

وأدت الحروب والاضطهادات الدينية التي اشتدت قسوتها لدرجة أن جماعات اضطرت للهجرة تاركة بلادها إلي العالم الجديد الذي كشفت عنه رحلات المكتشفين خاصة بعد أن وجدوا في هذا العالم الأمن والأمان والثروة(٣) .

الوضع في السودان قبل امتداد الإدارة المصرية إليه :

فـيما يـتعلق بالسـودان – قـبل امـتداد الإدارة المصـرية إلـيه فـي عهد محمد علي (١٨٢٠) فقـد كانـت هناك دويلات ، وممالك وسلطنات عربية في الشمال لها نظمها وتقاليدها وعاداتهـا ، وكانت هذه السلطنات تدين بالإسلام ، وتطبق الشريعة الإسلامية بقدر فهمها لها – ومن أهم هذه السلطنات(٤) .

أ- سلطنة الفونج في سنار

ب- سلطنة الفور في دارفور وتتبعها كردفان .

ج- سلطنة تقلي في جبال النوبا – جنوب كردفان .

أمـا في جنوب السودان ، وأعالي النيل – فلم يستطع العرب الذين مدوا سلطانهم في القرنين السابع عشر ، والثامن عشر جنوباً حتى السوباط وبحر الغزال أن يتوغلوا اكثر من ذلك صوب الجـنوب ، وذلـك لأسـباب طبيعـية تتمثل في قسوة المناخ وقسوة مظاهر السطح بالإضافة لضراوة المقاومة التي وجدوها من العناصر الزنجية التي تسكن في هذه المناطق من أعالي وادي النيل(٥)

علــي أن القــبائل الزنجية في هذه الجهات استطاعت أن تنتظم في وحدات وصلت في بعض الأحيان لحد قيام نظام ملكي متوارث -كما عند (الشلوك) في أعالي النيل الأبيض والجزء الأدنى من السوباط .

واهم القبائل الأخرى التي بها السلطة في هذا الجزء من السودان [٦].

- الدنكا: وكــان ســلطانهم فــي أعالــي النــيل الأبــيض ، والســوباط،وفي بحــر الغزال ، وبحر العرب .
- النوير: حول منطقة السدود.
- الباري: في أعالي بحر الجبل .

ويلاحــظ في السلطات الإسلامية في السودان – قبل امتداد الإدارة المصرية إليه أنه رغم إعلانهــا أن الإسلام هو دين الدولة ، والأهالي – فإن إلمامهم . بالدين الإسلامي كان سطحياً ، وكانت لهم أعياد خاصة بهم – غير الأعياد الإسلامية ، وكانت لهم تقاليد وعادات تغاير عادات وتقالــيد المسلمين ، وإن كان بعض السلاطين اهتموا بأن يرسلوا أبناءهم للأزهر الشريف في مصر طلباً للعلم ، وكان لهم اكثر من رواق بالأزهر (رواق السنارية – رواق الدارفورية ..)

وكانت العربية لغة الخاصة – لكنهم يستخدمون في معاملاتهم لهجاتهم المحليــة[٧] .

ونشــير إلي أنه في الأقاليم الجنوبية كان لكبار تجار الرقيق سلطان يقترب من سلطة الحكومات واشتهرت بيوت خاصة بنفوذها وبممارستها هذه التجارة علي نطاق واسع[٨] .

الوضع في السودان في ظل الإدارة المصرية :

ساعد امتداد الإدارة المصرية للسودان علي انتشار اللغة العربية والثقافة العربية في شمال الســودان بــالذات – فقد سقطت الحواجز السياسية القائمة ، وانتهي أمر السلطنات والإمارات والمشيخات وأدمجت كلها في وطن سوداني موحد يخضع لحكم مركزي مستقر، وأفسح المجال للقــبائل العربية للهجرة بأمان إلي حيث يطيب لها الرعي والمقام، وامتدت الإدارة المصرية بعد ذلك في عهد الخديوي إسماعيل إلي مناطق جديدة في الشرق والجنوب والغرب، وأتيح للإسلام أن ينتشر في مناطق جديدة لم يكن يتيسر له من قبل أن ينفذ إليها[٩] .

وفي ظل الإدارة المصرية أنشئت العديد من الخلاوي، والزوايا والمساجد التي كانت تُمارس فيها الشعائر الدينية، وبالإضافة لذلك كانت دوراً للعلم وكانت ترتب لأئمتها، ومؤذنيها، وخدمها المهايا والأرزاق ، وكانت تخصص بعض الأطيان والهبات للإنفاق منها علي الخلاوى والمساجد التــي كانت تمارس فيها الشعائر الدينية بالإضافة إلي المرتبات والمعاشات لشيوخها ليقوموا برسالتهم في تعليم السودانيين وهم مرتاحو البال وأعفى الفقهاء من المصاريف والضرائب علي الأطيان التي يزرعونها .

ومن المساجد التي عمرت في هذا العهد – مسجد الخرطوم ، والجامع الشريف بأوردي دنقلة ، والجامع العتيق بالأبيض، ومسجد سنار ، ومسجد قرية عبود ، ومسجد المسلمية ، ومسجد مروي ومسجد طوكر ، ومسجد مصوع ، ومسجد سواكن، وبربرة ، وهرر(١٠) .

وبالإضافة إلي ذلك شجعت بعض الشبان السودانيين للسفر لمصر لتلقي العلم بالأزهر الشريف ، وكما أشرنا سابقاً خُصصت بعض الأروقة بالأزهر الشريف للوافدين من السودان.

لكن للأسف فإن كثيرين من العائدين من هؤلاء السودانيين – كان تأثيرهم محدوداً وظلوا يمثلون طبقة منعزلة عن الشعب أو ينحصر تأثيرهم علي مناطق محددة فقط(١١) .

علي إنه يؤخذ علي اتجاه التعليم وأثره في السودان في هذه الفترة – أنه اتجه – كما في مصر – إلي تخريج عمال وموظفين للإدارة – فلم يُصبغ بصفة دينية صرفة – ولعل كثيرين من القائمين علي الأمر في السودان لم يلمسوا ما يمكن أن يؤديه التعريب بالذات وانتشار الدين الإسلامي ،خاصة بين الزنوج في الجنوب في عملية المزج بين العناصر المختلفة، ولم يدركوا أن التعليم الإسلامي في الجنوب وانتشار اللغة العربية ومبادئ المساواة، وغيرها من أسس الإسلام ومبادئه يمكن أن تضعف تجارة الرقيق ، وتعالج الكثير من المشاكل الأخرى ، التي كان يشكو منها المجتمع السوداني واهم من هذا تضيق الفجوة بين الشمال والجنوب وتقارب بين السكان في شطري القطر الواحد(١٢) .

والعجيب أن جعفر مظهر حكمدار السودان (١٨٦٦-١٨٧١) – وقد كان رجلاً متديناً ووصف بأنه رجل كتاب ومسجد لكثرة مداومته علي القراءة والصلاة، وكان له إهتماماته الخاصة بالمسائل الثقافية والدينية– أشار إلي واجب الحكومة في نشر التعليم الديني، والنتائج الحميدة التي تنتج من ذلك(١٣).

وفي عهد إسماعيل باشا – امتدت الإدارة المصرية في السودان إلي حدوده الطبيعية شرقاً بضم الأقاليم المطلة علي ساحل البحر الأحمر الغربي، وغرباً بضم مناطق بحر الغزال (١٨٧٣) ، ودارفور (١٨٧٤) ، وكُلف صموئيل بيكر بمد النفوذ المصري جنوباً إلى مديرية خط الاستواء (١٨٦٩-١٨٧٣)، ثم أصبح غردون بعد ذلك مديراً للمديرية الاستوائية (١٨٧٤- ١٨٧٦)(١٤)

وقد اصطحب غردون معه لهذه المديرية شايي لونج (Chaille long)وهو ضابط أمريكي – وذلك رغم معارضة الجنرال ستانتون(Stanton) قنصل بريطانيا العام في مصر الذي أبدى رغبته في أن يُعين شخصاً إنجليزياً في هذه الوظيفة(١٥) .

وتهمنا هنا المهمة التي قام بها شايي لونج في أوغندة – ففي ٢١ يونيو ١٨٧٤ وصل شايى لونج إلى (روباجا) ،عاصمة أوغندا، وأقام في ضيافة(أمتيسه) ملك أوغندا حتى ١٤ يوليو – وقد ذكر شايى لونج أنه عقد مع ملك أوغندا معاهدة قبل الملك بمقتضاها وضع مملكته

تحت حماية مصر – وأنه بناءً علي هذه المعاهدة ضمت مصر جميع البلاد الواقعة حول بحيرتي فيكتوريا ، وألبرت[١٦] .

وذكــر شايي لونج إنه علم أن هذه المعاهدة التي عقدها مع أمتيسه والتي أبلغت مصر بها الدول الأجنبية – قد أودعت في محفوظات وزارة الخارجية بمصر – لكن لم يُعثر عليها بعد ذلك، ويُقال إن أحد ضباط الجيش البريطاني أحرقها ضمن وثائق أخري بعد احتلال إنجلترا لمصر[١٧]

وأشير إلي أن الملك الأوغندي كان قد طلب من حاكم المنطقة الاستوائية أن ترسل له مصـــر أحد رجال الدين الإسلامي ليشرح له ولشعبه تعاليم الإسلام علي أن غردون لم يلبث أن أمـــر بســحب الجنود المصريين الذين كانوا قد أرسلوا لعاصمة أمتيسه وتم ذلك في ٩ سبتمبر ١٨٧٦ . وحلل غردون هذا التصرف بأنه يرجع إلي أنه علم أن أميته ينوي القيام بعمل عدائي ضد الجنود المصريين فبادر بسحبهم من أوغندة .

والمعروف أنه بعد سحب الجنود المصريين من أوغندا – وصلت بعثة إنجليزية عقدت مـــع الملك الأوغندي اتفاقية مهدت لمد النفوذ البريطاني لهذه البلاد[١٨] .

هذا وفي عام ١٨٧٨ صار أمين باشا (أدوارد شنتزر) مديراً للمديرية الاستوائية المصرية، وظـــل مديراً لها مده تقرب من عشر سنوات ، وانتهت إدارته حين انتهت الإدارة المصرية في هذه الجهات.

ولمـــا امـــتدت الإدارة المصرية إلي المديرية الاستوائية في الجنوب – اهتمت الإدارة بتعلـــيم بعـــض أبناء هذه البلاد لسد حاجة الإدارة الجديدة من الموظفين ومن الصناع المدربين علي أنواع معينة من الخبرة كالنجارة والحدادة، والصناعات الجلدية والحديدية، وصنع السفن ، وقد أشار لذلك الرحالة الدكتور يونكر (Junker)[١٩] .

وهـــذا الـــنوع مـــن التعلـــيم – فـــي اعتقادي – رغم أهميته لم يكن التعليم المناسب لاحتـــياجات هـــذه المـــناطق التي ضمت حديثاً للإدارة المصرية بالسودان ، وقد كان أجدر في التفكير والاهتمام بالتنظيم الديني الذى يسهم فى إيجاد الانتماء بين الشمال والجنوب .

أشـــير إلي أن المديرية الاستوائية بالذات شهدت تولي الأجانب إدارتها فقد ولي أمرها صموئيل بيكر ثم خلفه غردون ، ثم براوت ، فالدكتور أدوارد شنتزر.

هذا بالإضافة إلي عدد من الأجانب الذين استخدمهم غردون فى فترة إدارته للمديرية، وفترة حكمدارتيه للسودان من أمثال رومولوجيسى وغيره[٢٠] .

والحقـــيقة أن امـــتداد الإدارة المصرية لمديرية خط الاستواء – كان فرصة سانحة لاتجاه الهجرات العربية للجنوب ليمتد أثر العرب وثقافتهم وحضارتهم لهذه الجهات .

وقد أشار بعض الأجانب من أمثال المبشر فكلن في كتابه (أوغندة والسودان المصري) إلـــى أن مصـــر مهـــدت فعلاً الطريق لانتشار المدنية والحضارة في هذه البلاد، وداست

الأشواك وكانت المحطات المصرية التي أقيمت في أعالي النيل بمثابة المنارات التي يتحقق فيها الآمن والأمان[٢١] .

لكـــن للأسف كان عمر الإدارة المصرية هنا قصيراً فلم تكمل مصر رسالتها الحضارية كما كان يجب ، وكما كانت تتمنى.

الثورة المهدية في السودان – ثورة ذات طابع ديني :

لـــم يكن المهدي رجلاً عسكرياً بل إن حركة محمد أحمد المهدي اتخذت صفة دينية بحتة – وقـــد ثــــار جـــدل طويل حول مدي صدق المهدي في دعوته ، ونحن لا تهمنا هذه المجادلات – المهم أنه ادعى أنه الرجل الذي وضعت علي عاتقه مهمة إصلاح الفساد وإنقاذ الناس مما هم فيه – والحركة المهدية ، وانضمام الناس بهذه الكيفية لها – تدل علي عدة أمور منها[٢٢]:

١- أن كثيرين في السودان – حتى السودان الشمالي – كان لديهم استعداد لتصديق مثل هذه الانـــتظارات عـــن ظهور الشخص الورع الذي يخلص الناس مما هم فيه من ظلم ومما يعانون منه.

٢- أن المجتمع السوداني كان يئن فعلاً من كثرة ما فيه من فساد وكان الناس ينتظرون من يخلصهم من هذا العبء الذي يعانون منه– والفساد يرجع لأسباب كثيرة متعددة :

٣- الإدارة في السودان كانت قد وصلت في ذلك الوقت لدرجة كبيرة من الاضطراب .

علي أن الحكومة المصرية أدركت أن الحركة المهدية – حركة دينية – ولذلك حاولت أن تستخدم سلاح الدين لمواجهتها فطلبت من علماء الأزهر الرد علي ادعاءات المهدي – كمـــا اعترضـــت علـــي اقتراح الحكومة البريطانية بإرسال غردون للخرطوم لكن الحكومة البريطانية أصرت على ذلك وحاول أن يرسل له الزبير رحمت لضمان نجاح مهمته[٢٣] .

الوضع في السودان في ظل الإدارة الثنائية (١٨٩٩- ١٩٥٦):

بعد استرداد السودان أصرت إنجلترا علي أنها شاركت مادياً وعسكرياً في إعادة فتحه وفـــي هزيمة المهديين ففرضت علي مصر اتفاقية الحكم الثنائي التي وضعت بنودها لجنة شـــكلها كرومـــر لهذا الغرض – واتجهت الإدارة الجديدة التي تمثلت في الحاكم العام الذي وضـــعت فـــي يديـــه كـــل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلي سياسة تهدف في جوهرها إلي[٢٤]:

١- الإساءة للحكم والإدارة المصرية السابقة واتهامها بالفساد والقصور.

٢- إتهام مصر بأن لها أطماعاً استعمارية في السودان .

٣- العمل بجميع الوسائل والطرق لفصل شمال السودان عن جنوبه. وتوسيع الخلافات والفـــوارق بين الشماليين والجنوبيين من ذلك (الاستعانة بالجنود الشماليين لإخماد الثورات وقمع الحركات التي ظهرت في الجنوب ...)

٤- وضـــع سياسة تعليمية للجنوب تهدف للحد من استخدام اللغة العربية ، ونشر اللغة الإنجليزية واستخدامها في المعاملات الرسمية.

٥- تقويـــة الانتماء القبلي في الجنوب وتوجيه المحاكم هناك للحكم علي أساس العرف القبلي بينما محاكم الشمال تسير طبقاً للشريعة الإسلامية.

٦- تشكيل فرق استوائية يشرف عليها ضباط إنجليز.

٧- إطـــلاق يد الجمعيات التبشيرية للعمل في الجنوب دون قيد أو شرط في الوقت الذي أوقفـــت الحكومـــة فيه عمل خريجي الأزهر ، وغيرهم من المثقفين الشماليين في الجنوب.

وقد بلغ عدد الهيئات التبشيرية العاملة في مجال التعليم في الجنوب ست هيئات خصصت لكل منها منطقة لممارسة نشاطها فيها حتى لا تتعارض مصالحها.

وهي جمعية أباء فيرونا الإيطالية، والإرساليه الكاثوليكية النمساوية ، والإرسالية المتحدة للسودان – وجمعية التبشير الكنسية، والإرسالية الأسترالية).

وقـــد تـــبارت الجمعيات التبشيرية في الجنوب في نشاطها ، وقدمت الحكومة لها معونات مالية لتدعيم نشاطها .

٨- فـــي مدارس الجنوب، استخدمت اللغة الإنجليزية ، ووجهت المناهج لتجسيد الفوارق بين الشمال والجنوب .

٩- وقـــد أدرك مصطفي كامل أهداف السياسة البريطانية وخطورتها وعبر عن ذلك في مقـــال له نشـــر باللواء في عام ١٩٠٠ – كما أشارت الصحافة المصرية لخطورة الوضع فى جنوب السودان .

١٠- كذلـــك نـــبه الإمـــام مصطفي المراغي لأهمية فتح باب الأزهر لنشر اللغة العربية وتعاليم الإسلام للجنوبيين.

١١- مؤتمـــر الخرجيـــن أدرك أهـــداف السياسة الاستعمارية لفصل الجنوب عن الشمال وطالـــب بتوحيد نظم التعليم في السودان شماله وجنوبه – وأثناء زيارة علي ماهر باشا للسودان تقدم المؤتمر بمذكرة في هذا الشأن .

الوضع أثناء الحرب العالمية الأولي وفترة ما بين الحربين :

شهدت هذه الفترة أحداثاً هامة منها دخول العثمانيين الحرب ضد الحلفاء .

ومنها فيما يتعلق بالسودان مقتل سردار الجيش المصري حاكم عام السودان بالقاهرة في عام ١٩٢٤ واستغلال بريطانيا هذه الظروف للانفراد بالحكم في السودان وإجبـــار الحكومة المصرية علـــى سحب موظفيها وجيشها من السودان(٢٥).

وأثناء الحرب الأولي دفعت الإدارة البريطانية في السودان بالقيادات الدينية لإصدار ما عرف بإعلان الولاء Declaration of loyality[٢٦]

كما أصدرت الإدارة في عام ١٩٢٢ ما عُرف بقانون المناطق المغلقة وبموجبه أصبح جـنوب السـودان مغلقاً في وجه الشماليين وهذه الخطوة كانت خطوة حاسمة في طريق فصل جنوب السودان عن شماله[٢٧].

وقـد أدركـت بريطانـيا أثناء الحرب وبعدها- أهمية توجيه جنوب السودان لأوغندا وشرق أفريقيا والمستعمرات البريطانية بهذه الجهات .

وقد صرح المسئولون البريطانيون بالذات في هذه الظروف بضرورة الاحتفاظ بجنوب السـودان وتوجيهه بعيداً عن المغامرات الإسلامية، وقد شهد جنوب السودان في هذه الفترة عـدة حوادث واضطرابات بين قبائل النوير وفي مديرية بحر الغزال جعلت بريطانيا تعمل اكثر لتجسيد إدارة خاصة منفصلة للجنوب.

وفي عام ١٩٢٨ عقد بالرجاف مؤتمر لبحث سياسة الإدارة تجاه الجنوب وقد أسفرت الاتجاهـات والأبحـاث التـي أجريـت عـن قرارات تهدف لترسيخ الحياة القبلية وبذر بذور الخصوصـية في هذه الجهات، والاهتمام بتعليم اللغة الإنجليزية وتعميمها وتقرير الاستغناء عن اللغة العربية في مدارس الجنوب، وتوجيه الجنوب كليا ليعطي ظهره للشمال وليتجه بوجهه للجنوب[٢٨]

الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٦:

اتجهت معاهدة ١٩٣٦ إلى العودة بأوضاع السودان إلى ما قبل ١٩٢٤ ونصت المادة الحاديـة عشـرة علـى إعـادة العمـل باتفاقيتي ١٩ يناير ١٨٩٩ ومع ذلك فإن علاقة مصر بالسـودان والأوضاع بين الشمال والجنوب لم تشهد تغيراً حقيقيا، وظل الأمر في السودان في أيدي الحاكم العام الإنجليزي.

وفـي ٢٦ أغسـطس ١٩٤٣ أصـدر الحـاكم العـام للسودان قانوناً بتشكيل مجلس استشـاري لشـمال السودان وكان عدم اشتراك الجنوبيين وإيجاد فوارق جديدة بين الشماليين والجنوبيين – خطوة أخري في تجسيد وترسيخ الهوة بين الشمال والجنوب.

وجاء قرار حكومة النقراشي باشا في أغسطس عام ١٩٤٧ – عرض مشكلة السودان (قضية وادي النيل) على مجلس الأمن تعبيراً عن الضيق الذي كانت الحكومة المصرية تشعر به إزاء فشل المحاولات المتعددة للوصول لحل عن طريق المفاوضات مع إنجلترا لمشكلة السودان وبـرغم الحجـج الدامغة التي جاءت في بيانات رئيس مجلس الوزراء المصري – فإن موقف مجلس الأمـن مـن القضـية وعدم وقوفه مع الحق والعدل الواضحين كان ينم عن الموقف الحقيقي للمنظمة الدولية من حقوق وقضايا الشعوب الصغيرة فـي مواجهة الدول الاستعمارية الكبرى[٢٩]

وفـــي نوفمـــبر ١٩٤٧ عقـــد مؤتمـــر جوبا لبحث مشاكل السودان والتي فى مقدمها الأوضاع في الجنوب.

ورغم أن مؤتمر جوبا قرر أن السودان بلد واحد - لكنه أشار إلى أن الجنوبيين ليسوا على درجة من الثقافة تسمح لهم بالمشاركة في الجمعية التشريعية، وإن كان المؤتمر قد وافق على أن يسمح لعدد من المندوبين الجنوبيين لحضور الجمعية التشريعية كمراقبين(٣٠).

وقـــد حاولـــت الحكومة المصرية مرة أخري إيجاد حل للخلافات المعلقة مع الحكومة البريطانـــية بخصـــوص السودان، وجرت في هذا الشأن محادثات (محادثات حسين كامبل) دون الوصول لنتيجة.

وفـــي عـــام ١٩٥١ أعلنـــت الحكومة المصرية من جانب واحد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتـــي ١٨٩٩، وأعلنـــت الحكومة البريطانية من جانبها عدم الاعتراف بهذه الإجراءات واعتبارها باطلة وترتبت على ذلك أحداث عدة من أبرزها مذبحة رجال البوليس في الإسماعيلية.

حكومة الثورة في مصر وموقفها من الأوضاع في السودان:

كـــان على حكومة الثورة في مصر أن تواجه المشكلة السودانية وقد اتخذت الحكومة قـــراراً بمواجهـــة المشكلة السودانية ومحاولة إيجاد حل لها - قبل مواجهة مشكلة جلاء باقي القـــوات البريطانية عن مصر- واتخذت حكومة الثورة قراراً جريئا بالإعتراف بحق السودانيين فـــي تقرير مصيرهم وأبلغت إنجلترا بذلك ووقعت الدولتان اتفاقاً بخصوص منح السودانيين حق تقرير مصيرهم(٣١)

واتخذت الإجراءات في السودان لتنفيذ بنود الاتفاق وإجراء الاستفتاء.

وقـــد زار صـــلاح ســـالم الســـودان وبحـــث مع الجنوبيين مطالبهم، كما دعا رئيس الجمهوريـــة - محمـــد نجيـــب - الســـودانيين لإرســـال وفد لمصر لشرح وجهة نظرهم ودعا الجنوبيين للمشاركة في الوفد.

أوضاع السودان بعد الاستقلال:

في يناير ١٩٥٦ أعلن قيام الجمهورية السودانية وتوالت على حكم السودان منذ ذلك الـــتاريخ عدة حكومات مدنية، وعسكرية وكان على هذه الحكومات أن تواجه بشجاعة، مشكلة جـــنوب الســـودان وشـــكاوي الجنوبيين بأنهم لا يلقون العناية الكافية وبلادهم لا تحظى بنفس الاهـــتمام الـــذي تحظـــى به المديريات الشمالية، وأن ثروة هذه المديريات الجنوبية خاصة بعد اكتشاف البترول لا تُستغل للارتقاء بسكان الجنوب، وإصلاح أحوالهم(٣٢).

وبـــرز عـــامل الديـــن مشـــكلة تطبيق الشريعة الإسلامية بين السودانيين في الشمال والجنوب، فأعداد كبيرة من الجنوبيين تدين بالمسيحية وبالمعتقدات الأفريقية - وحاولت حكومة

جعفـــر نمـــيري الوصـــول لاتفاق مع زعماء الجنوبيين – لكن لم تحل المشكلة وبقيت مشكلة الجنوب تشغل بال الحكومات السودانية التالية.

وحاولـــت حكومة البشير أخيراً الوصول لاتفاق مع جارانج زعيم أكبر فصائل الجنوب العســكرية وعقـــدت عدة جلسات في ماشاكوس بنيروبي لهذا الغرض – لكن المشكلة مازالت قائمـــة، وقد ثارت مخاوف في السودان وفي مصر وغيرها من الأقطار المجاورة للسودان من إعطـــاء الجنوبيين حق تقرير المصير خشية أن يؤدي ذلك إلى انفصال الجنوب عن الشمال مما يترتب عليه تداعيات عديدة تمس السودان كما تؤثر علي الأقطار المجاورة.

الهوامـــــش

١- فيشــر ، هربــرت : أصول التاريخ الأوربي الحديث (ترجمة د. زينب عصمت راشد ، د . أحمد عبد الرحيم مصطفي (الطبعة الثالثة) ص(١١١) وما بعدها

٢- عبد العزيز محمد الشناوي : أوربا في مطلع العصور الحديثة ج (١٩٦٩) ص٥٠٩ .

٣- عــبد الفتاح حسن أبو عليه: تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٦) ص .ص١٦، ١٧

٤- التونســي ، محمد بن عمر : تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان)نشر د. خليل محمود عساكر، د. مصطفي مسعد ١٩٦٥)

٥- شوقي الجمل: سودان وادي النيل ج١ (١٩٦٩) ص٣٠٣

٦- الشاطر بصيلي : معالم تاريخ سودان وادي النيل (1955)ص٨١

٧- بشرتي الجمل : دور الأزهر في أوربا

٨- هوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيتهم ج٣ ص٦٠ وما بعدها

٩- عــبد العزيــز عبد المجيد (دكتور) : التربية في السودان والأسس النفسية والاجتماعية التي قامت عليها ص ١٩٤٩، ص١٦ وما بعدها

١٠- نفس المرجع ص ٧٧

١١- أمين شامي باشا : تقويم النسل المجلد الثاني من الجزء الثالث ص ٧٤٦

١٢- hill rieharo Egypt in the sad an (London 1959) P .27 .

١٣- أمين باشا : مرجع سابق ص ٥٦٣ وما بعدها

١٤- Chaille Long : My life in four continents (London1912) vol., P67 .

١٥- محمد صبري : الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر) ١٩٤٨ (ص ٦٣

١٦- مقدم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث ص (1903)ص ١٠٩

١٧- The gournals of magor: Gordon at Khar taum Leipzig1885 vol.i P.136 .

١٨- الســودان من ١٣ فبراير 11841إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ (القاهرة ١٩٥٣) ص٨ ، ٩ جمهورية مصر – رئاسة مجلس الوزراء .

١٩- يونان لبيب رزق : الحقيقة التاريخية وراء حادثة السردار (مجلة الهلال .عدد ٩ سبتمبر ١٩٦٨) ص٨٧ وما بعدها .

٢٠- حلمــي جــرجى : موقف الإدارة في السودان من الحركة الوطنية خلال الحربين العالميتين (رسالة دكتوراه غير منشورة معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

٢١- Collins RO and Deng F.A. : THE BRITISH IN THE SUDAN 1896 – 1956 (LONDON 1991) P.27.

٢٢- (Alibino,o: The sudan , Asouthern viewpoint (London 1970). P.18.

٢٣- قضــية وادي النيل – بيان صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء، ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن (أغسطس ١٩٧٤) .

٢٤- أبيل أكير :جنوب السودان، التمادي في بعض المواثيق والعهود.

٢٥- شوقي الجمل: تاريخ سودان وادي النيل (١٩٨٠) ج٣ ص ٣٥٠.

٢٦- محمد عمر بشير (دكتور): جنوب السودان– دراسة لأسباب النزاع– (القاهرة ١٩٤٥)، ص١٣١،١٣٦.

بعض المراجع الهامة المتصلة بالموضوع

(بالإضافة لما جاء في هوامش البحث)

١- إبراهيم عكاشة على: حركة التبشير الديني في جنوب السودان دكتوراه آداب القاهرة ١٩٧٨.

٢- بابكر عثمان: جنوب السودان (د.ت).

٣- جعفر محمد بخيت: الإدارة البريطانية – والحركة الوطنية السودانية – ترجمة هنري رياض – ١٩٣٩.

٤- الصادق المهدي: مسألة جنوب السودان (الخرطوم، ١٩٦٤).

٥- عبد الغني سعودي : يونان لبيب رزق ، السيد محمد التابعى : مشكلة جنوب السودان (١٩٨١).

٦- عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني: مشكلة جنوب السودان (ماجستير معهد البحوث الإفريقية، ١٩٩٢).

٧- محمد عمر البشير: التعليم والوحدة الوطنية (كتاب دراسات في الوحدة الوطنية السودانية).

٨- محمد عيسى سليمان: تصور لحل مشكلة جنوب السودان (الخرطوم ١٩٨٨).

٩- محمد المعتصم: جنوب السودان مائة عام (القاهرة ١٩٧٢).

١٠- محمود حسن أحمد: الحكم والإدارة في جنوب السودان (ماجستير آداب الإسكندرية ١٩٧٣).

١١- مدثر عبد الرحيم: سياسة الإدارة البريطانية والجمعيات التبشيرية في مديريات السودان الجنوبية (الخرطوم ١٩٨٧).

الديناميات السياسية في السودان

د. جمال محمد السيد ضلع

مدرس العلوم السياسية

مقدمة :

ظـل الـنظام السياسي في السودان وعبر مراحل تطوره المختلفة، يعاني من أوجه الضعف والخلـل التي أثرت عليه، ومن ثم على مجمل مؤسساته ودينامياته، وهو ما انعكس أيضا على أدائه وقدراتـه سواء الاستخراجية منها أو التوزيعية، وهو أيضا ما ترتب عليه دخول السودان في حلقات مفرغة من عدم الاستقرار وتراجع تطلعاته التنموية .

عـندما استقل السودان -- في منتصف الستينيات -- تبنى نظاما برلمانيا / ديمقراطيا على الـنمط البريطاني، لكنه لم يلبث أن انهار أمام الفشل في تحقيق أي من الأهداف الموضوعة سياسية كانـت أم اقتصـادية أم اجتماعية، وعندما تدخل الجيش في الحياة السياسية وألغي جميع المؤسسات السياسـية السابقة وألغي الدستور، تطلع إلى تطبيق سياسة إصلاحية، ولكنه لم يكن أحسن حالا فقد اسـتمرت حالـة الـتدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعندما أطيح بالحكم العسكري الأول وقامـت حكومـة مدنـية أخرى على النمط البرلماني، وأخفقت هي الأخرى في تصحيح الأوضاع في الـبلاد، فقـد أتاحت بذلك الفرصة أمام تدخل الجيش مرة أخرى في الحياة السياسية السودانية، حيث تولـى قادتـه مـرحلة انتقالية، تلاها تبني النظام الرئاسي في ظل التوجه الاشتراكي وإقامة الحزب الواحد، وليبقي في السلطة وعلى هذا الوضع لسنوات عديدة.

ومـع تعـاظم المشكلات وتدهور الظروف المعيشية وظروف عدم الاستقرار في البلاد، فقد تدخـل الجـيش مـرة ثالثة ثم سلم السلطة إلى حكومة مدنية على نمط النظام البرلماني/ الديمقراطي ذي الطبـيعة الطائفية، والتي فشلت بدورها في التعامل مع مشكلات البلاد، ليتدخل الجيش من جديد، ولـيحكم العسـكريون مرة أخري البلاد في محاولة من أجل الإنقاذ خلال فترة انتقالية، ثم يتم التحول للحكـم المدنـي مـن جانـبهم بتبنـي نظـام حكم اتحادي / رئاسي، والإعلان عن تبني الكثير من السياسـات، والقيام بالعديد من الإصلاحات، ولكن تظل الممارسات الفعلية وما ترتب عليها من نتائج هي المحك الواقعي، والمؤشر الحقيقي على مدي حيوية ومصداقية و فعالية هذا النظام .

وفـي هذا البحث سيتم تناول بعض الجوانب المتعلقة بالديناميات السياسية للنظام السياسي الســوداني، مـع ما يعنيه ذلك من التركيز على كل من السياسات والتفاعلات والممارسات السياسية

لهؤلاء الفاعلين السياسيين المحليين من تنظيمات سياسية وقوي طبقية وشرائح اجتماعية، وفي إطار من التفاعلات المتنوعة سواء كانت تعاونية أم صراعية والتي تستهدف تعزيز الوضع القائم أو تعديله إصلاحيا أو تغييره راديكاليا، مستثمرة في ذلك المشكلات والقضايا السودانية وخصوصا قضيتي الأمن والتنمية.

واستنادا إلي ذلك فسيتم التعامل مع هذا الموضوع من خلال التركيز على العناصر التالية:

- التغييرات السياسية في السودان.
- صراع القوي السياسية في السودان.
- تقييم الممارسات السياسية في السودان.

المبحث الأول : التغييرات السياسية في السودان

تعد البيئة السياسية الداخلية السودانية، بمثابة القاعدة الأساسية لمجمل التفاعلات ذات الصلة بالشأن وبالمجتمع السوداني وفي إطار تلك البيئة تقوم وتتطور الكثير من السياسات الفرعية التي تتبلور جميعها في إطار سياسة داخلية مؤثرة ومتأثرة بالواقع الذي تعايشه ، وتلك السياسة لا تنشأ من فراغ، وإنما تقوم على العديد من الركائز وتؤثر فيها الكثير من المتغيرات ومنها التغييرات السياسية المتعاقبة والمتلاحقة والتي تتباين فيما بينها وتتنوع حسبما تكون الظروف والأحوال.

كذلك فإن تلك التغييرات التي طرأت على الحياة السياسية، وعايشها النظام السياسي في السودان أثناء مراحل تطوره، ابتداء بالمرحلة الانتقالية السابقة على إعلان استقلال البلاد، ومرورا بالمراحل الأخرى التالية، والتي اقترنت بنظم متباينة الهياكل والخصائص، حيث كان منها الانتقالي والمدني والعسكري من ناحية، كما شهدت نظما ذات طابع برلماني وأخري ذا طابع رئاسي ، كما شهدت التعددية الحزبية واللاحزبية والحزب الواحد ، والأحزاب التقليدية والأحزاب المستحدثة من ناحية ثانية، وكذلك شهدت العديد من التوجهات الأيديولوجية المتنوعة كالرأسمالية والاشتراكية والعلمانية، والديموقراطية والطائفية من ناحية ثالثة، كل هذا يشير إلي نوع من الدينامية أو مجموعة من التفاعلات لمجموعة من الفاعلين السياسيين المحليين في إطار من العلاقات الصراعية أو التعاونية، التي تسعي إلي إحداث التغيير السياسي، وذلك بين فترة وأخري، ومستهدفة من وراء ذلك الاستيلاء على السلطة والبقاء فيها لأطول فترة ممكنة، لذا فمن المفيد الإشارة إلي تلك التغييرات كمحاولة للتعرف على طبيعتها، والعوامل الأساسية المحركة لها والآثار التي تترتب عليها، وذلك كالتالي :

المطلـــب الأول: التغيـــيرات السياســـية مـــنذ ١٩٥٤حتي ١٩٨٩

يلاحـــظ خـــلال الفترة بين عامي ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٨٩ وهي الفترة التي بدأت بالإعداد لاســـتقلال السودان، وتنتهي مع بداية تولي حكومة الإنقاذ بقيادة عمر البشير حكم البلاد، بعد نجاحها في الاستيلاء على السلطة في أعقاب انقلاب عسكري ناجح، أي حالة عدم الاستقرار

أولاً. التغيير السياسي ٥٤ – ١٩٥٥:

مـــع بداية الخمسينيات كانت هناك صعوبات وخلافات داخل الإدارة البريطانية للسودان حول مســـتقبل الـــبلاد، فالـــبعض كان مقتنعا بأن الحكم الذاتي، ثم الاستقلال أمران لا مفر منهما بينما كان الـــبعض الآخـــر يمـــيلون إلى تأجيل المسألة، وأدي إلغاء مصر لاتفاقية الحكم الثنائي في أكتوبر عام ١٩٥١ إلـــى دعـــم رغـــبة السودانيين في الاستقلال، واتفقت جميع الجماعات على ضرورة حصول الـــبلاد علـــى حـــق تقرير المصير، وبحلول عام ١٩٥٣ كانت كل الأحزاب السودانية مستعدة لتوقيع اتفاقـــية – مـــع مجلـــس قـــيادة الـــثورة المصـــري بقـــيادة محمد نجيب – تؤيد حق تقرير المصير للسودانيين، وأدي ذلك إلي تقويض أسلوب التأجيل والتردد الذي اتبعته الحكومة البريطانية.[١]

وفـــي الوقـــت الـــذي حـــدد فـــيه آخر يوم من عام ١٩٥٥ موعدا لقيام حكومة الاستقلال الســـودانية، فقـــد بدأت الاستعدادات للانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ١٩٥٤، وتم وضع دستور مؤقـــت للســـودان، كما تم تقسيم الدوائر الانتخابية وأتيحت الفرصة للحزب الاتحادي الوطني للتغلب علـــى حزب الأمة حيث حصل الأول على ٥١ مقعدا بينما حصل الآخر على ٢٢ مقعدا، وعقد البرلمان الجديـــد أول جلســـة له فـــي أول يناير من عام ١٩٥٤، وكان من شأن الواجبات الكبيرة التي تنتظر الحكومـــة الوطنـــية الســـودانية الجديدة – وربما لأسباب أخرى – أن جعلت إسماعيل الأزهري يعيد الـــنظر في فلسفته الرامية إلى توحيد السودان مع مصر ، وتوصل إلى قناعة بأن الاستمرار في هذا الاتجـــاه قـــد يزيد من مشكلات البلاد ويحدث انقسامات حادة وخطيرة، لذلك فقد تم الاتفاق بينه وبين زعـــيم المعارضـــة في ذلك الحين – محمد أحمد محجوب – على الإعلان عن استقلال السودان التام من داخل البرلمان، وقد تم عرض الاقتراح في البرلمان وأجيز بالإجماع.[٢]

ثانياً. التغيير السياسي ١٩٥٦ – ١٩٥٨

بموجـــب الاتفاقـــية التـــي عقدت في ١٢ فبراير ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا لمنح السودان الحكـــم الذاتي كخطوة أولي نحو الاستقلال، والاتفاق المشترك بين الحكومة الانتقالية والمعارضة على الإعـــلان عن استقلال السودان ودخول هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من أول يناير ١٩٥٦، فقد أعقب ذلـــك خـــلاف حـــاد في دوائر الاتحاديين انتهت بسقوط الأزهري من رئاسة الوزارة، وتولى عبد الله

خليل ذلك المنصب بفضل الائتلاف الذي تم بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي، الذي انشق عن الحزب الاتحادي الوطني نتيجة الخلاف بين الأزهري وعلى الميرغني، وفي الوقت الذي تعالت فيه الآمال عندما قبل السودان عضوا في الأمم المتحدة كدولة مستقلة، وبدا وكأن المستقبل السياسي للسودان أصبح مضمونا، إلا أن العوامل الاقتصادية ألقت بثقلها على الدولة حديثة التكوين، فخلال عام ١٩٥٨ تدهورت الأوضاع الاقتصادية، وبدأ الانقسام في صفوف الأحزاب ومنها حزب الأمة حيث أجريت محاولة انقلابية في ١٧ نوفمبر١٩٥٨.[٣]

ويلاحظ على الفترة البرلمانية الأولى في الحياة السياسة السودانية التي امتدت منذ عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٥٨ وجود اثنين من التحولات الرئيسية: [٤]

الأول: الصراع بين رؤيتين وطنيتين لمستقبل السودان ، فالحزب الاتحادي الوطني رفض فكرة الاتحاد القديم بين شعارات السودان للسودانيين Sudan for Sudanese ، ووحدة وادي النيل Unity of the Nile Valley كانت ما تزال قائمة.

الثاني: وكان نتيجة المناورات السياسية منذ منتصف الخمسينيات ، فالحزب الاتحادي الوطني كان قد فقد التحالف مع مجموعات أخرى كحزب متحد ، وبمنتصف عام ١٩٥٦ انشق بعض المنتسبين للحزب الاتحادي الوطني وغالبيتهم من الختمية وانضمت إلى الأزهري مكونة الحزب الشعبي الديمقراطي ، وفي تطور سياسي آخر دخل الحزب الشعبي الديمقراطي (بزعامة على الميرغني) في ائتلاف مع حزب الأمة (بزعامة عبد الرحمن المهدي) وعلى الرغم من صعوبة بقاء هذا الائتلاف بسبب عدم اتفاق الحزبين على مجمل الأمور باستثناء معارضتهم المشتركة للأزهري ، فقد عانى هذا الائتلاف أثناء تلك الفترة وحتى الانقلاب العسكري في نهاية ١٩٥٨ من القضايا التي واجهت قيادته والتي كانت تمثل تحديا لجميعهم في ظل الاستقلال ومنها مشكلات الاستقرار السياسي واندماج الجنوب والتنمية الاقتصادية .

ثالثاً: التغيير السياسي ٥٨ – ١٩٦٤:

عندما نجح الجيش في الإطاحة بحكومة عبد الله خليل قام بإلغاء الدستور وحل البرلمان والأحزاب السياسية وجميع المؤسسات الديمقراطية الأخرى ، وشكل مجلسا أعلى للقوات المسلحة آلت إليه جميع السلطات الدستورية وتولى اللواء إبراهيم عبود جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة إلى توليه منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وبرر العسكريون انقلابهم هذا بأنه حدث اضطرارا بسبب تفشي الفساد والفوضى الاقتصادية وعدم الاستقرار في البلاد.[٥]

وإذا كانـــت الحكومـــة العسكرية بقيادة عـــبود قـــد تلقت دعما ميدنيا وضمنيا من معظم الســـودانيين توسما في طلب الاسنقرار للسودان ، فعندما بات واضحا أن عبود غير راغب في إعادة الســـلطة للسياســـيين المدنييـــن فقد بدأت أنشطة المعارضة في التنامي والتعاظم وخصوصا في عام ١٩٦٤ حيـــث قامت سلسلة من المظاهرات والإضرابات بسبب فشل الحكومة العسكرية وعدم مقدرتها علـــى إدارة المشـــكلات التقلـــيدية التي تواجهها البلاد والمتمثلة في الاستقرار السياسي والشئون الاقتصادية والجـــنوب ، وعلـــى اعتـــبار أن النمط المستخدم في حكم البلاد ـــ في ذلك الحين ـــ كان خليطا من السلطوية الأبوية "Paternalistic Authoritarianism" وافتقاد الخبرة بالإضافة إلي النفعية.[٦]

رابعاً: التغيير السياسي ٦٤ – ١٩٦٩:

فـــي أعقـــاب ثـــورة أكتوبر ١٩٦٤ قامت حكومة انتقالية في السودان تحت قيادة أحد كبار رجـــال الدولـــة المدنييـــن وهـــو سر الختم الخليفة وإذا كانت تلك الحكومة قد بدأ ت متأثرة بالتوجه اليســـاري لجماعـــات ارتبطـــت بتلك الثورة ، إلا أنها ما لبثت أن أجبرت على الاستقالة بعد محاولتها تأجـــيل الانـــتخابات المقرر إجراؤها في عام ١٩٦٥ بالفعل ، وقد عقدت الانتخابات البرلمانية تلك في عـــام ١٩٦٥ ، ولم يحصل حزب ما على أغلبية مطلقة ، وتراجعت الختمية وقاطعت الانتخابات ، أما حـــزب الأمـــة فقد حصل على ٧٦ مقعدا من ١٧٣ مقعدا ، وفاز الحزب الاتحادي الوطني (الأزهري) بـــــ ٥٤ مقعـــدا وتم تكوين حكومة ائتلافية من الأمة والاتحاد الوطني ، وتولى محمد أحمد محجوب (الأمـــة) منصـــب رئـــيس الوزراء والأزهري رئيسا للدولة السودانية[٧] ونتيجة لتصاعد الخلاف بين رئـــيس الوزراء و رئيس الدولة الذي أصر على أن يكون له دور في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، فقد استقالت حكومة المحجوب عام ٦٦ بعد أن فقدت ثقة البرلمان .

وأدت تلـــك الأحداث إلى حدوث انقسام في حزب الأمة بين التقليديين بزعامة الهادي المهدي والراديكاليـــن بزعامة الصادق المهدي الذين كانوا يفضلون نظاما علمانيا، وقد نجح الصادق المهدي فـــي الحصـــول علـــى منصـــب رئيس الوزراء إلا أنه واجه منذ البداية جبهة تحالف من المحافظين والمثقفيـــن واليســـاريين وبحلول مايو ١٩٦٧ انتهت إدارة الصادق واصبح محجوب رئيسا للوزراء للمـــرة الثانـــية وقام بحل البرلمان لتخوفه من أن تتمكن المعارضة بقيادة الصادق المهدي من إسقاط حكومـــته ، وعـــندما عقـــدت الانـــتخابات البرلمانية في عام ١٩٦٨ ، تحالف كل من الحزب الشعبي الديمقراطـــي والحزب الاتحادي الوطني ، وفي إطار تحالف جديد سمي بالحزب الاتحادي الديمقراطي، وترتـــب على هذا التحالف حصوله على ١٠١ مقعد من ٢١٨ مقعدا ، أما حزب الأمة فقد انقسم إلى جماعتيـــن: الأولـــي بـــزعامة الصـــادق المهـــدي وحصلت على ٣٦ مقعدا والثانية جماعة الإمام –

محجـوب وحصـلت علـى ٣٠ مقعـدا ، وظل محجـوب رئيسا للوزراء في ائتلاف جديد سيطر علـيه من جانب الحزب الاتحادي الديمقراطي في إطار من المناورات السياسية التي أسهمت في فشل الـتجربة البرلمانـية الثانية في السودان . بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية ، وعلى الرغم من أنه كانـت هـناك محـاولات لإعـادة توحيد حزب الأمة وتم الاتفاق على أن يكون للبلاد دستور رئاسي جمهـوري/ إسـلامي ، إلا أن ذلك لم يخرج إلى حيز التنفيذ الفعلي حيث وقع انقلاب أطاح بالحكومة القائمة في ذلك الحين.(٨)

خامساً: التغيير السياسي ١٩٦٩ ــ ١٩٨٥:

شـهدت مرحلة التغيير السياسي تلك فترتين من التحول أولاهما: اتسمت بالحكم العسكري، وثانيتهما: اتسمت بإضفاء الطابع المدني ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ. الفترة العسكرية الثانية ٦٩ -- ١٩٧١:

كانـت عـودة السياسـية الحزبـية قد أحيت الانقسامات الطائفية والأيديولوجية والإقليمية القديمـة والتـي أصبحت أكثر حدة واتساعا من أي وقت مضى، ولما كانت مثل تلك الأحزاب قد باتت منشـغلة بالمـناورات مـن أجـل الوصول لمواقع سياسية فإنها لم تعد تملك القدرة ولا الرغبة في التعايش مع الوضع المعقد والمتدهور في البلاد وخصوصا الجنوب ، بل ظلت محاولات إيجاد دستور دائـم وفعـال مسألة لا اتفاق عليها بين الشماليين والجنوبيين بل لا اتفاق عليها داخل كل فريق على حـدة ، ونـتج عن كل ما سبق أن وقعت السودان تحت الحكم العسكري للمرة الثانية منذ الاستقلال ، ففـي مـايو ١٩٦٩ ، قـام بعـض الضـباط الراديكاليين تحت قيادة جعفر النميري بانقلاب عسكري واسـتولوا على السلطة من الحكومة المدنية وقد شارك مع هؤلاء الضباط بعض الجماعات اليسارية والقومـية والتـي كانـت تسـعى إلى سياسة تحول اقتصادي وسياسي في السودان، وقد قام النظام الحاكم السوداني في ظل النميري على العديد من الركائز ومنها : (٩)

١- الميـثاق الوطني: الذي وضع المبادئ الأساسية للنظام الحاكم والأهداف المختلفة التي يجب على المجتمع السعي لتحقيقها .

٢- التنظـيمات الشعبية والمهنية: والتي تتعلق بمجالات الحياة المختلفة وقطاعات السكان المتنوعة وهى تمثل جزءاً هاماً من هيكل الدولة .

٣- مجـالس الحكـم المحلـى الشـعبي: وقد تم تنظيمها وفقا لقانون نوفمبر ١٩٧١ في إطار هيكل هرمـي وتنتشر في القرى والمدن وتتكون من ممثلين منتخبين على المستويات المختلفة للقيام بوظائف ومهام واختصاصات تنفيذية متنوعة .

٤- الاتحاد الاشتراكي السوداني: وقد تم الإشارة إليه في الدستور باعتباره التنظيم السياسي الوحيد في الدولة .

٥- نظام الحكم الإقليمي لجنوب السودان: وقد تم تقنينه بموجب اتفاقية أديس أبابا الموقعة في مارس ١٩٧٢ كوسيلة لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة هناك .

٦- مؤسسات الحكومة المركزية: وقد تم تحديد تكوينها واختصاصاتها بموجب الدستور الدائم الصادر في إبريل ١٩٧٣

ب. فترة الحكم المدني ٧١ ـ ١٩٨٥:

لقد حاول النميري منذ عام ١٩٧١ الانفراد بالسلطة، ومن ثم فقد قام بتصفية الشيوعيين الذين دبروا للانقلاب عليه والإطاحة به ولكنه نجا مما حاولوا القيام به، كما نجا من محاولات عديدة أخرى للإطاحة بنظامه، ثم بدأ سياسية التقلب في التحالفات والولاءات داخليا وخارجيا، وأعلن قيام جمهورية ديمقراطية اشتراكية على النمط الرئاسي، وتم انتخابه رئيسا للدولة لست سنوات وانتهت بذلك أولى مراحل صراعه من أجل السلطة، وفي عام ١٩٨٣ وفي إطار بحثه عن حل للمشكلات التي يعاني منها نظامه الحاكم أعلن النميري أن السودان دولة إسلامية، وشهدت الشهور الأولى من عام ١٩٨٤ حركة ملحوظة في التجمعات المناوئة له، كما أن الأوضاع الاقتصادية أخذت في التدهور بمعدل كبير مع نهاية ذلك العام، كما انزلق النظام الحاكم إلى نوع من الفوضى الإدارية وأخذ يتداعى ويقترب من نهايته، في الوقت الذي بدأت المعارضة ضده تتحد ببطء، وخلال عام ١٩٨٥ وأثناء زيارته لواشنطن للبحث عن العون السياسي والاقتصادي بدأت حركة المقاومة لنظامه الحائم في الخامس من شهر أبريل من العام المذكور آنفا، حيث قامت اتحادات العمال والمهنيين بتنظيم المظاهرات والإضرابات بالتنسيق مع طلاب الجامعات، وانقطع الاتصال بين الخرطوم والعالم الخارجي، كما أغلقت المطارات، وعندما وصل إلى القاهرة في طريق عودته تقرر أن يبقى فيها خصوصا مع تعاظم المقاومة الداخلية لنظامه.(١٠)

سادساً: التغيير السياسي ٨٥ – ١٩٨٩:

شهدت تلك الفترة أيضا مرحلتين من مراحل التحول السياسي في السودان حيث قام الجيش بالإطاحة بنظام حكم النميري ثم انتقلت البلاد بعد ذلك إلى الحكم المدني في ظل حكومة مدنية منتخبة ويتم توضيح ذلك كما يلي:

أ- فترة الحكم العسكري الانتقالي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦:

عندما بدأت الاضطرابات تجتاح العاصمة الخرطوم في أوائل ١٩٨٥ ، تحرك الجيش أيضا ليتقدم تلك القوي الرافضة لنظام النميري وليؤكد على عملية الإطاحة به ، وتعهد قادة الانقلاب العسكري تشكيل حكومة انتقالية ، وقد أدي انهيار دكتاتورية النميري وقيام تلك الانتفاضة الشعبية إلى إظهار مدي وحدة المعارضة ، وأدت المطالبة بحكم ديمقراطي إلى حدوث ضغوط كبيرة على ضباط الجيش الذين تقدموا تلك الانتفاضة ، مما أقنعهم بأنه لا يوجد بديل للانتخابات الحرة والتصميم على الديمقراطية ولم يترك الصادق المهدي الذي شارك في جهود الإطاحة بالنميري الفرصة للمجلس العسكري الانتقالي بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب أن يحنث بوعده ، فقد أعد ميثاقاً قبله المجلس العسكري مكرها وأصبح من المحتم بموجبه إجراء الانتخابات وإقامة نظام ديمقراطي ، وبالفعل فقد تضمن أول بيان صادر من الحكومة الانتقالية تأكيدها على الوحدة الوطنية والحريات الفردية وعزمها على تسليم السلطة للشعب بإجراء انتخابات عامة بأسرع فرصة ممكنة ، ومعالجة الاقتصاد وإنهاء الحرب في الجنوب وتعديل وملاءمة قوانين الشريعة، وتم تشكيل حكومة مدنية برئاسة الدكتور الجزولي دفع الله الذي أدي اليمين الدستورية هو وأعضاء الحكومة الآخرون في ١٤ أبريل وأعلن سوار الذهب أن المجلس الانتقالي سوف يستمر في الحكم إذا تطلبت الظروف ذلك.(١١)

بمرور الوقت بات واضحا أن المجلس العسكري الانتقالي لن يتمكن من تحقيق أي هدف من الأهداف التي وضعها ، وفي ظل تزايد الضغوط على الحكومة المؤقتة ، نشر دستور مؤقت في ١٠ أكتوبر ١٩٨٥ ينادي بنظام حكم ديمقراطي بعد عام من الحكم العسكري على أن تجري انتخابات عامة في البلاد خلال شهر أبريل عام ١٩٨٦، لذا فقد شهدت بداية هذا العام نشاطا سياسيا ملموسا حيث امتلأت الساحة بعشرات الأحزاب والجماعات السياسية التي تسعي جميعها للمشاركة في السلطة.

ب- فترة الحكم المدني ٨٦ - ١٩٨٩:

أسفرت الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ١٩٨٦ عن تشكيل ائتلاف حكومي بين حزب الأمة والحزب الاتحادي بزعامة الصادق المهدي ، وعندما بدأ مساعيه لتشكيل حكومته كان عليه أن يأخذ في الاعتبار عدة عوامل منها: (١٢)

١- أن حزبه لا يملك أغلبية مطلقة في المجلس وهو الأمر الذي يعني إملاء أسلوب الحلول الوسط عليه.

٢- أن أي حكومة يتم تكوينها ستكون محدودة الشرعية بسبب الفشل في إجراء الانتخابات في جميع أرجاء البلاد.

٣- الأخذ في الاعتبار الخلافات والانقسامات داخل أسرة المهدي التي عانت في ظل حكم النميري وتتطلع إلى نصيبها من عودة الحياة الديمقراطية.

٤- آمال وتطلعات السودانيين في ظل النظام الجديد والتي تفوق إمكانيات وقدرات أي حزب أو فرد لتحقيقها.

وعندما بدأت الحكومة بمهامها أخذت تنحدر من أزمة إلى أخرى ، فقد انعدمت فعاليتها ، وانتشرت الفوضى ، وتعالت الانتقادات لحكومة الصادق داخليا وخارجيا ، وتركزت الانتقادات عليها بسبب عجزها عن تقديم حلول ناجحة للأزمة الاقتصادية ووصول الأوضاع في البلاد إلى حالة متردية بالإضافة إلى انعدام الاستقرار وتعثر الاتفاق مع البنك الدولي وانهيار البنية التحتية مع بقاء جميع المشكلات دون حلول وزاد من سوء الأوضاع ذلك الفيضان الذي اجتاح البلاد ليضفي بعداً كارثياً آخر على مجمل المشكلات ، ومن ثم بدأت الصيحات تعلو وتطالب باتخاذ مواقف إيجابية، وساد الاعتقاد وقتها أن الجيش يشعر بالاستياء من عجز الحكومة عن اتخاذ مثل تلك القرارات والمواقف وأنه سوف يكون من الصعب على هذه المؤسسة التي حكمت البلاد بقوة السلاح لفترات طويلة أن تتخلى عن دورها السياسي وأن تظل قابعة في ثكناتها.

وفي نهاية عام ١٩٨٨ سحب محمد عثمان الميرغني ممثليه من الحكومة وخلق بذلك مشكلة كبيرة للصادق وجاءت مسألة رد ممتلكات أسرة المهدي المصادرة والتي بلغت ٥٨ مليوناً من الجنيهات لتتيح الفرصة أمام الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام للإشارة إلى بوادر الفساد، وهو ما عقد من جميع الخيارات أمامه ، وبات في موقف إما أن يواصل الحكم في ظل التهديد بالشلل التام أو أن يقوم بانقلاب على الأوضاع السائدة في البلاد وإما أن يرضخ لانقلاب عسكري يطيح به خصوصا في ظل انهيار الائتلاف الذي كان يحكمه وتعرضه للهجوم من جميع الاتجاهات والتيارات وانتشار الشائعات وتلاشي شعبيته وتعاظم أعدائه وتفشي الصراع والتنافس في داخل حكومته وزاد من ذلك محاولة الصادق تبرير أعمال معاونيه ومؤيديه ومحاولته كذلك دفع الاتهامات بالفساد المنسوب إليهم، كما أنه لم يسع إلى تحسين علاقته بجيرانه بحجة عدائهم للمهدية ، وهكذا كانت الأمور داخل البلاد مهيأة للغاية أمام ضرورة تدخل الجيش وهو ما حدث بالفعل في يونيو ١٩٨٩.[١٣]

المطلب الثاني: التغيير السياسي منذ ١٩٨٩

يتسم النظام الحاكم القائم في السودان بمروره بمرحلتين من مراحل التطور للنظام السياسي السوداني ، وذلك منذ أن نجحت حركة الإنقاذ في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ في الإطاحة بالنظام السابق عليه ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أولاً: فترة الحكم العسكري والانتقالي ١٩٨٩ ــ ١٩٩٨:

عندما قامت حركة الإنقاذ بانقلابها العسكري في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ فقد نظر إليها من جانب مؤيديها على أنها قامت بمهام إنقاذية كبري في اتجاهين أساسيين: [١٤]

الأول: إنقاذ البلاد من تدهور الأبنية الأمنية والاقتصادية والثقافية التي يقوم عليها الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي حيث كانت البلاد تعاني من تهديدات حقيقية خلال تلك الفترة.

الثاني: إنقاذ هوية الأمة من الاستلاب والاستهداف الناتج عن مخطط خارجي يرمي إلي فرض خيار العلمانية بقوة الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية وصولا لاستبعاد الدين أحكاما وقيما من توجيه الحياة العامة في السودان وذلك عن طريق الانصياع لإملاءات حركة التمرد واستجابة للقوي الحزبية الحاكمة لها.

إن الفشل والعجز اللذين عاني منهما العهد الحزبي في الفترة من١٩٨٦ ــ ١٩٨٩ في مواجهة القضايا الوطنية الهامة والملحة مثل الأمن والسلام والاستقرار والتنمية حيث أخذت حركة التمرد في السيطرة على المساحة الغالبة من جنوب البلاد باتساع ظاهرة سقوط المدن والمواقع العسكرية تحت سيطرتها، ومن ثم فقد كان الانقلاب الذي وقع في السودان يوم الثلاثين من يونية ١٩٨٩ بمثابة الفترة العسكرية الثالثة في تطور النظام السياسي السوداني، وقد كان ذلك التغيير الذي حدث متوقعاً وإن كان غير مرغوب ، فقد كان متوقعاً لأن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في السودان لم تحقق التقدم المأمول ، ولا حتى عند الحدود الدنيا لما كان مستهدفاً ، و لم يكن مرغوباً لأن النظام الديمقراطي الذي تم تدشينه في البلاد مثل انتصارا لقضية الديمقراطية التي طالما تطلع إليها الشعب السوداني. [١٥]

وفي أعقاب هذا الانقلاب كان أول قرار اتخذه قادته ، وضمنوه بيانهم هو إيقاف العمل بالدستور وحل الجمعية التأسيسية ومجلس السيادة ، والأحزاب السياسية والنقابات ، ومن خلال الإعلانات المتلاحقة احتكر مجلس قيادة الثورة سلطات التشريع والتنفيذ وشارك من خلال المحاكم العسكرية في تولي مهام القضاء ، كما جري اعتقال قادة الأحزاب السياسية وبعض القيادات النقابية والشخصيات العامة، كما عمد هؤلاء إلى حل وتصفية جميع المؤسسات والهيئات التي تولت من قبل إسقاط الحكم العسكري في تولي مهام القضاء ، كما جري اعتقال قادة الأحزاب السياسية وبعض القيادات النقابية ، كما عن هؤلاء إلى حل وتصفية التي تولت من قبل مهمة إسقاط الحكم العسكري للنميري – والعودة إلى الديمقراطية ، كما ظلت وحدات من القوات المسلحة خارج ثكناتها

للحراســة والســيطرة علــى المواقع والمنشآت الحـيوية والطـرق الرئيسية ، وظل كذلك حظر التجول مفروضاً طوال ساعات الليل حتى استقرت الأوضاع للنظام العسكري القائم في ذلك الحين.(١٦)

إذن فمــنذ عــام ١٩٨٩ استولى تحالف عسكري مدني على مؤسسات الحكم في السودان ، وجمــع بيــن الجانبيــن عقيدة واحدة لبناء النظام الجديد في السودان ، وقام النظام على أساس نفى وجــود الآخــر المتمثل في أحزاب وفصائل المعارضة المدنية والعسكرية الداخلية والخارجية ، ورأي الــتحالف الحــاكم أن انــتخابات عام ١٩٩٦ هي انتخابات حرة ونزيهة وأنها أعطته الشرعية للبقاء ولإدارة السياســات الداخلية والخارجية للبلاد ،ولكن النظام السوداني أحاطت به بيئة إقليمية ودولية معاديــة ، تمثلــت فــي علاقــات العــداء مع أغلب دول الجوار الجغرافي التي استخدم النظام ضدها أســاليب زعــزعة الأمــن والاستقرار والاختراق المدني والعسكري ، كما تمثلت في عقوبات دولية متــنوعة جري الإعداد لتطبيقاتها المتتالية على مستوي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومن جانب الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية.(١٧)

ولكــن الــنظام السوداني ظل يري أن أوضاع السياسة الدولية والإقليمية هي مؤامرة دولية ضــد وجوده وضد رسالته الحضارية التي يبشر بها في داخل العالم العربي وفي أفريقيا ونتيجة لكل مــا سبق سعي النظام للتفكير والتدبير للخروج من الأزمة العميقة التي أخذت تخنق المجتمع وهددت وحــدة الــتراب الوطنــي السوداني ، فبدأ في استعمال دور الطرف الثالث واستثماره لتأجيل التطبيق العنــيف للعقوبــات الدولية فأرسل الشخصيات السودانية من رجال الدين الإسلامي ومن رجال العمل العــام للحديــث إلــى قيادات المعارضة في الداخل والخارج ثم بدأ الحديث المباشر من جانب قيادات الحكومــة وفــي مقدمتها رئيس الجمهورية مع قيادات المعارضة(١٨) بالإضافة إلى مناشدة العديد من الدول العربية والإفريقية والأسيوية للقيام بمبادرات ووساطات متنوعة في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ثانياً. فترة الحكم المدني منذ ١٩٩٨:

مــنذ انقــلاب يونــيو ١٩٨٩ قام في السودان نظام اتحادي (فيدرالي) لحكم البلاد، في ظل الدســتور الصــادر في إبريل ١٩٩٨ وبعض القوانين ذات الصلة بالمؤسسات السياسية داخل الدولة، كوســيلة لبســط سيادة وسلطة الدولة وسيطرتها على مجمل الأقاليم، وللتعامل مع جميع الجماعات الإثنــية والدينــية واللغويــة والثقافية وغيرها، وتنظيم العلاقات فيما بينها كمقدمة أولي نحو إشاعة الاستقرار والسلام والوحدة والتنمية داخل البلاد.

ويعنــي النظام الاتحادي (الفيدرالي) اللامركزية بمفهومها السياسي والإداري والذي تقل فيه الســيطرة المركــزية علــى الســلطات والموارد لمصلحة الوحدات اللامركزية وذلك بقوة التخويل لا

الـتفويض ، وعلى أساس الانتخاب الحر لقيادات هـذه الوحدات اللامركزية والتي تتداعى إلى حكم محلـي مسـتقل مالـيا ومقـتدر إداريـا ، وربما تم الأخذ بهذا النظام كي يتلاءم مع تنظيم المجتمع السـوداني المركب ، وذي التنوع الجغرافي (من حيث طبيعة الأرض والمناخ) والتنوع الديموغرافي (مـن حيـث التركيـبة الإثنـية والثقافـية) بحيث يتم من خلاله إشباع الخصوصيات المشجعة على الاسـتقلال ، وكذلك تنمية وتطوير خصائص الوحدة ، واستهدف النظام الحاكم من تطبيق هذا النظام الاتحـادي تحقـيق جوهـر الديمقراطـية بمعني كفالة حق المواطن في المشاركة المباشرة في إدارة الشـئون العامـة وحقـه في اكتساب السياسة نتيجة هذه المشاركة ، فضلا عن حقه في الشراكة في التنمـية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وهذا ما يمكن أن ينمي لديه روح الانتماء والوحدة الوطنية ويساعد على اجتثاث جذور النزعات الانفصالية.(١٩)

إن هـذا التغيير الذي حدث في السودان مع مجيء حكومة الإنقاذ، يمثل تحديا حقيقيا للإرادة السـودانية، فهـل سـتقتنع القوي السودانية بالتغييرات التي أحدثتها تلك الحكومة ؟ وهل ستتجاوب وتـتفاعل تلـك القـوي مـع تلك التغييرات ؟ وهل النظام الحاكم قادر وعلى استعداد أن يضع تلك التغيـيرات موضـع التنفيذ الفعلي ؟ وهل هذا النظام على استعداد لقبول حقيقي بتداول السلطة إذا ما كانـت هناك انتخابات حرة ونزيهة في البلاد ؟ تلك وغيرها تساؤلات من الصعب التكهن بما يمكن أن يفعله النظام الحاكم في السودان بصددها، وستكون ممارساته الفعلية خير مجيب عنها في المستقبل.

ومـن خـلال التوضـيح السـابق عـن التغييرات السياسية في السودان منذ فترة الإعداد لاسـتقلاله، وحـتى الوقت الراهن يتضح وجود العديد من التغييرات التي شهدتها البلاد ، وليس من اليسير الإقرار بأن تلك التغييرات تمثل ظاهرة إيجابية، وذلك لعدة اعتبارات منها:

أن تلـك التغيـيرات لـم تحـدث فـي إطار نظام حكم واحد، وإنما تركزت على الانقلابات والعملـيات المدعومـة مـن الخارج، ودون أن يكون لها سند شعبي حقيقي، وتباينت بين نظم الحكم المدنية والعسـكرية والانتقالـية، وهـو مـا جاء خصما من استقرار نظام الحكم في الدولة وتطوره تطورا إيجابيا، سواء كان ذلك على المستوي الدستوري، أو المؤسسي، أو على مستوي الممارسة السياسية.

إنـه علـى الـرغم مـن حدوث تلك التغييرات المتعاقبة والمتنوعة إلا أن أيا منها لم يصل بالـبلاد إلـي حالـة مـن حالات الأمن والاستقرار، ولا درجة مرضية من درجات التنمية الاقتصادية والتوظـيف المناسـب للموارد الكبيرة في البلاد، وهو الأمر الذي ترتب عليه الإبقاء على العديد من المشـكلات ، والتـي تنامـت وتعاظمـت حتى وصلت إلي مرحلة الأزمة، سواء كان ذلك فيما يتعلق بوحـدة الـبلاد والسـلامة الإقليمية للدولة، أو فيما يتعلق بإمكانية وجود نظام حكم يتسم بالشرعية،

وبمعنـــي أن يحـــوز الرضـــا والقبول من جانب الجماعـــات المكونـــة للمجـــتمع الســـوداني، أو الوصـــول إلي مستوي التنمية الذي يتناسب مع إمكانيات وقدرات الدولة السودانية، أو حتى الوصول بالمواطن إلي مجرد إشباع حاجاته الأساسية.

إنـــه على الرغم من تلك التغييرات العديدة والمتنوعة فلم تنجح النظم الحاكمة المتعاقبة في التأســـيس لشـــبكة علاقـــات خارجـــية قويـــة وفعالة، يمكن استثمارها وتوظيفها بما يخدم التطلعات والطموحـــات الســـودانية، بل علي العكس فقد كانت علاقات السودان مع العالم الخارجي في كثير من الأحيان خصما من تلك التطلعات والطموحات، ومن إمكانية وضعها موضع التنفيذ الفعلي.

المبحث الثاني : صراع القوى السياسية في السودان

المطلب الأول: القوي السياسة في السودان

أولاً.البيئة السياسية السودانية:

مـــن الملاحظ أن السودان لم يتواجد كدولة موحدة، ولم يتم توحيده في إطار دولة واحدة إلا فـــي عهـــد قريـــب، بل إن اسمه الذي يستعمل للدلالة عليه الآن ، لم يكن معروفا به إلا منذ قرن من الـــتاريخ إبـــان نهاية الحكم التركي – المصري في أواخر القرن التاسع عشر وحتى ذلك الحين كانت أجـــزاؤه تعرف بأسماء مختلفة مثل كردفان، ودار فور وظلت تعامل هكذا وتدير شئونها بنفسها وعبر قرون خلت بوصفها وحدات مستقلة.[٢٠]

وهـــذا يعنـــي أن العلاقات بين مختلف الجماعات التي تقطن السودان مازالت علاقات حديثة لـــم تـــتح لها الفرصة للتفاعل السلمي على نحو يصهرها في بوتقة واحدة، ويضاف إلى ما تقدم فأن ارتـــباط تـــاريخ السودان بالتاريخ المصري منذ عهد الفراعنة فقد أدي إلى تأثير السودان – وبخاصة شـــماله – بكافـــة التأثيرات التي تعرضت لها مصر، وهو الأمر الذي يتضح أيضا مما خلفت سياسات الحكـــم العثمانـــي – المصـــري، والذي تم في ظله تجميع جماعات السودان العرفية الثقافية في إطار واحـــد عـــام ١٨٢٠، كمـــا يتضـــح أيضا من سياسات الحكم الثنائي البريطاني – المصري، وهو ما تأثـــرت به سياسات حكومات ما بعد استقلال السودان ذلك أن الحكم الثنائي قد قام بتدعيم نظام الحكم المركـــزي في البلاد ،وقد ترك ذلك تأثيراته بأشكال متعددة على شكل الحكم وعلى سلوك الحكام، فقد أصـــبحت الخـــرطوم مركـــزاً للحكومة ، وكانت قوات الاحتلال هي مصدر القوة والسلطة في البلاد ، وكانـــت القاهـــرة ولـــندن على التوالي هما مصدر صنع القرار الذي ينفذ على كل السودان وقد قسم الســـودان إلـــى العديد من المديريات مع وجود قدر محدود من توزيع السلطة واللامركزية وقام نظام

الإدارة الأهلية ثم عدل ، وقام نظام الحكم المحلي ثم عدل أيضا وعندما جعل السودان على استقلال فالإدارة في السودان كانت مركزة إلى حد كبير في الخرطوم.(٢١)

وفــي الفــترة التي تلت استقلال السودان مباشرة كان نظام الإدارة ، قد احتفظ بنفس ملامح الإدارة القديمــة ، بــل إن الحكومة المركزية ومجلس الوزراء والبرلمان والحكم المحلى كان يتطابق في شكله مع النظام البريطاني البرلماني ، لكنه كان ديمقراطي الشكل ، فارغ المضمون والمحتوي.(٢٢)

ثانياً: طبيعة القوي السياسية في السودان:

أ. التنظيمات السياسية: (٢٣)

عــرف الســودان التنظــيمات السياســية الحديثة وجماعات المصالح كالاتحادات والنقابات والجمعــيات الأهلــية إبان عهد الحكم الثنائي الإنجليزي الذي امتد من ١٨٩٨ وحتى ١٩٥٦. وبدأت التنظــيمات فــي صورة جمعيات أدبية لم تخل من اهتمام بالشأن السياسي، وهي تنظيمات تكونت من خريجــي كلية غردون التي أنشئت في العقد الأول من القرن العشرين ــ وتحولت فيما بعد إلى جامعة الخــرطوم ــ وقــد اتحــدت تلك التنظيمات فيما عرف بعد ذلك بمؤتمر الخريجين (خريجي المدارس العلــيا) الــذي كــان الــنواة الأولــى للأحــزاب السياسية السودانية، ومع التسليم بوجود العديد من الاتحــادات النقابــية والمهنــية وغيرها من جماعات المصالح، إلا أنه سيتم التركيز في تلك الدراسة على بعض الجوانب المتعلقة بالأحزاب السياسية.

كمــا سـبق التوضيح فقد انبثقت الأحزاب السياسية السودانية من مؤتمر الخريجين، إلا أن ظهــور تلــك الأحــزاب ارتبط بتحالف أعضاء المؤتمر من المتعلمين والمثقفين ــ في ذلك الحين ــ بأبــرز طائفتين دينيتين هما: طائفة الأنصار- وهم مؤيدو الإمام محمد أحمد المهدي الذي قاد الثورة المهديــة وأخــرج الحكم التركي من السودان- والتي يمثلها حزب الأمة، وطائفة الختمية التي ترتبط بهــا الحــزب الاتحادي، الذي كان يؤيد قبل الاستقلال اتحاد السودان مع مصر في دولة واحدة. وفي منتصــف الأربعينيات تشكل الحزب الشيوعي السوداني من نواة ضمت بعض المتعلمين الذين درسوا فــي مصــر وطلائع عمالية داخل البلاد وسرعان ما تعاظم نفوذه وخصوصا في فترة الستينيات، كما نشــأت أحــزاب أخــري مــثل الأخــوان المسلمين ، وبعض مجموعات من القوميين العرب والبعث والناصــريين، وكذلــك كانــت هــناك أحــزاب جمهورية وهي الأحزاب التي مثلت الجنوب والغرب والشرق، وكانت أبرزها أحزاب الجنوب.(٢٤)

وعــرف الســودان إلــى جانب هذه الأحزاب التي ظهر معظمها في بدايات أربعينيات القرن الماضــي، أحــزابا أخرى يمكن أن تسمى أحزابا عقدية بموازاة أن الأولى أحزاب طائفية. ويمثل هذه

الأحـــزاب الحـــزب الشيوعي السوداني الذي تأثر مؤسســـوه كثيرا بالحركة الشيوعية في مصر، ثم الحـــركة الإســـلامية التي تغيرت مسمياتها السياسية من جبهة الميثاق الإسلامي إلى الجبهة القومية الإسلامية، ثم إلى جبهة الإنقاذ الإسلامية ثم حزب المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي.

شـــكل حـــزب الأمة الحكومة السودانية عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٩ وفي الانتخابات التي أجريـــت عـــام ١٩٨٦ حقـــق حزب الأمة الأغلبية النسبية لكنها لم تكن مطلقة فكون ائتلافا مع حزب الاتحـــاد ثـــم خرج الاتحاد عام ١٩٨٧ ليحل مكانه حزب الجبهة الإسلامية القومية الذي أصبح اسمه فـــيما بعد المؤتمر الوطني وكان من أبرز قياداته الدكتور حسن الترابي الذي اختلف مع الرئيس عمر البشـــير ليقســـم حزب المؤتمر بعد الخلاف إلى حزب المؤتمر الوطني بقيادة البشير وحزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي.

لقـــد كـــان مـــنطق الأشياء يقتضي أن تنشأ الأحزاب منبثقة من مؤتمر الخريجين وذلك بأن ينقســـم قـــادة المؤتمر إلي فئتين أو ثلاث أو غير ذلك وتتبنى كل منها أحد الخيارات المتاحة لحاضر ومســـتقبل الســـودان ثـــم تمضـــي كل فئة تروج لخيارها بين الجماهير وتستقطب لتأييده الزعامات الطائفـــية والقبلية والإقليمية والقوى الوطنية المختلفة ، ولو نشأت الأحزاب على هذا النحو لتطورت إلـــي تنظـــيمات سياســـية، وذلـــك بدلا من أن تنبعث من الطائفية، كما حدث بالفعل عندما تبني أحد زعيمـــي الطائفتيـــن الدينيتيـــن الكبيرتين هدف الاستقلال ، بينما تبني الآخر الدعوة إلي وحدة وادي النـــيل، ومـــا لبث قادة المؤتمر أن هرع بعضهم لتأييد أحد الزعيمين، والآخرون أيدوا الآخر انطلاقا من دوافع الانتماء الموروث وليس القناعة السياسية.[٢٥]

وإذا انتقلـــنا إلـــي واقـــع التنظيمات السياسية المعاصرة في السودان، وطبيعة ممارساتها، وخصوصـــا فـــي صـــورة المعارضـــة السياســـية، وفي إطار ما يعرف بالتجمع الوطني الديمقراطي (وتـــتكون مـــن حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديموقراطي، والحزب الشيوعي السوداني، ومؤتمر الـــبجة والـــنقابات والاتحادات الشرعية...)، فيلاحظ أنها كانت قد حددت رؤيتها لمستقبل البلاد وفقا للتصورات التالية: [٢٦]

للمضـــي قدمـــا على طريق تصفية الدكتاتورية وأجهزتها ومؤسساتها واستعادة الديمقراطية والحـــريات والحقـــوق الأساســـية وضمان تصفية دولة الحزب الواحد لصالح نظام عادل وديمقراطي تعـــددي عـــبر تفعيل خيارات التجمع المتمثلة في الانتفاضة والعمل العسكري والحل السياسي الشامل وضغوط المجتمع الدولي في وحدة لا انفصام لعراها بين هذه الخيارات .

إن الحـــل السلمي السياسي يعتمد على فـتح الطـريق للتصدي لجذور الأزمة السودانية الممــتدة مـــنذ الاســتقلال ، على أن لا يكون الحل جزئيا أو ثنائيا ولا يستهدف فى اقتسام السلطة أو المشـــاركة فـيها ، وأن تكـون مرجعـياته هـي قرارات مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرة يونيو ١٩٩٥ ، كمرجعــية أساسية وإعلان مبادئ الإيجاد وقرارات هيئة القيادة ذات الصلة بالحل السياسي فـي مـــارس ١٩٩٨ ، ويونــيو ١٩٩٩، ومذكـرات التجمع للنظام بالخرطوم يونيو ١٩٩٦ وديسمبر ١٩٩٨ ، وإعلان طرابلس ١٩٩٩ .

أن يــنفذ النظام الإجراءات الأساسية وهي الاعتراف بالتجمع ككيان تنظيمي ووعاء سياسي معــارض يعبر عن الفعاليات المنضوية تحت لوائه كافة وأن يحدد النظام الجهة الرسمية المخول لها الـتفاوض معــه ، وان التجمع معني بالتفاوض مع الحكومة وحدها لأنها تملك آليات تنفيذ ما تفضي إلــيه المفاوضات ومسئولة أمام حكومات الدول المعنية بالشأن السوداني ، وصاحبة المبادرات وعلى الـنظام أن يحدد أهداف مشروعه التفاوضي بكل وضوح وأن ينفذ التدابير اللازمة لتهيئة المناخ وفي مقدمــتها إلغـــاء أي مـــواد في دستور ١٩٩٨ تقيد الحريات العامة وإلغاء كل الإجراءات الاستثنائية وإلغـــاء قـــانون التوالـــي وقانون النقابات لعام ١٩٩٢ ، ورفع القيود عن النشاط الحزبي والسياسي والنقابـــي وإعـــادة المفصولين من الخدمة بحجة الصالح العام وإطلاق سراح جميع المعتقلين سياسيا وإعادة الممتلكات المصادرة .

إن إجـــراءات تهيـــئة المـــناخ حول الموقف التفاوضي هي حزمة متكاملة لا مجال للانتقاء مـــنها، وعلـــى الـــنظام أن يلـــتزم بـــتحديد جدول زمني لتنفيذها ، كما أن التجمع الوطني غير ملزم بـــالدخول فـــي عملية الحل السياسي ما لم يقم النظام بتنفيذ هذه التدابير على الوجه المرضي للتجمع الوطني الديمقراطي .

أن هيـــئة قـــيادة التجمع الوطني الديمقراطي هي الجهة المناط بها مسئولية الحل السياسي الشـــامل المتضـــمنة فـــي وثيقة الموقف التفاوضي ، بما في ذلك تسمية مندوبي التجمع في أي منبر للتفاوض بعد التأكد من استيفاء المتطلبات .

ضـــرورة العمل على إنجاح المبادرات القائمة والتنسيق بينها وتمكينها من تحقيق الأهداف المنشـــودة ، وضـــرورة اشـــتراك الـــتجمع الوطني في مفاوضات الإيجاد ، وأن مختلف المرجعيات الواردة في وثيقة الموقف التفاوضي هي الأساس لحل النزاع في السودان .

ضـــرورة التنسيق بين المبادرة المصرية – الليبية المشتركة ومبادرة الإيجاد ومناشدة الدول المعنية بتسريع الخطى للوصول لصيغة تنسيقية بين المبادرتين .

رفض الاتفاق المسمى نداء الوطن الصادر في جيبوتي بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٥ والمبرم بين حزب الأمة ونظام الخرطوم معتبرة إياه لا يشكل إطارا شاملا لحل مشاكل السودان .

إن ما يمكن استخلاصه من مأزق الحكومة وتطلعات المعارضة ما يلي: (٢٧)

إن في كل من الجانبين (الحكومة والمعارضة) توجد ظاهرة الصقور دعاة الاستئصال للطرف الآخر وظاهرة الحمائم دعاة الحوار مع الطرف الآخر ، ففي المناخ القتالي والانفعالي تبدو ظاهرة الصقور في الظهور . وفي الأمد القصير ، ومع مرور الوقت تظهر آثار ونتائج وجود الحمائم دعاة الحوار والتفاوض في داخل كل من الجانبين .

تعرف الحكومة أن استئصال المعارضة السياسية والمسلحة هو سلسلة من التجارب الفاشلة منذ بداية التمرد في السودان عام ١٩٥٥ وان دورات التمرد تشتعل وتخبو كل حين ، وأن القضية المستمرة في الصراع بين الجانبين هي المشاركة في كل من السلطة والثروة وتوزيعها بطريقة مناسبة بين المركز والأطراف في المجتمع والدولة .

كما تعرف المعارضة الحالية أن الاستيلاء على الخرطوم بالقوة المسلحة دونه أهوال ودماء، كما أن التطورات الدولية والإقليمية منذ انتهاء الحرب الباردة وتغير موازين القوي في منطقة القرن الأفريقي ونهر النيل عامة صار يستلزم حلا ناجحاً وليس مجرد استخدام التهدئة المؤقتة .

إن اتهام الحكومة السودانية للعديد من دول الجوار مثل إثيوبيا وإرتيريا وأوغندا وكينيا بأنها تدعم حركة التمرد في البلاد ، يقترن أيضا باتهام تلك الحكومات للسودان بدعم حركات معارضة مقاومة لتلك الحكومات ، وفي الوقت الذي اتهمت فيه السودان تلك الدول بذلك فإنها بعد ذلك طلبت منهم من خلال منظمة إيجاد وبصورة رسمية بحث قضية التمرد السوداني واقتراح سبل وقف الحرب الأهلية بحل سلمي تفاوضي ، وعندما توصلت لسيناريو للحل السياسي قبلته جميع الأطراف السودانية الداخلية والخارجية وقبلته دول الجوار ودول أوروبية في فأمريكية.

إن من المعوقات التي تعوق عمل المعارضة ، أن المجتمع يواجه تحديات وصعوبات كشفتها التجربة والممارسة منها التضارب في الصلاحيات والاختصاصات بالإضافة إلى التعصب الحزبي وضيق الأطر التنظيمية التي تعوق توسيع المشاركة ، والخلافات بين أحزاب المجتمع وخصوصا بين حزبي الأمة والاتحادي والخلاف بين حركة التمرد وقوات التحالف ، بالإضافة إلى مسألة عدم التنسيق الكامل بين فصائل التجمع في كافة الأنشطة ، كما انه كثيرا ما طغي الولاء الحزبي على الولاء للمجتمع الذي يموج بالتكتلات المتصارعة والمطالبة المستمرة بإعادة هيكلة المجتمع وتداول رئاسته وتعديل ميثاقه من جانب حزب الأمة في الوقت الذي يعارض ذلك كل من

الحـزب الشيوعي والحزب الاتحادي الديمقراطي بالإضـافة إلـى الخلافـات الأخرى حول طبيعة النظام الحاكم وشكله وعلاقة الدين بالدولة وبخصوص الحوار مع الحكومة وغيرها .

ب- جماعات المعارضة المسلحة:

تـتواجد فـي السودان عدة تنظيمات معارضة مسلحة، ترتكن إلي أسس إثنية بدرجة كبيرة فمعظمهـا مـن أبـناء الدنكا، والنوير، والشيلوك... تأخذ من العمل المسلح وسيلة لتحقيق أغراضها ومنها: (٢٨)

الحـركة الشـعبية لـتحرير السودان، ويتزعم تلك الحركة جون جارانج، وحركة استقلال جـنوب السودان، ويتزعم تلك الحركة رياك مشار، والحركة الشعبية لتحرير السودان (مجموعة بحر الغـزال)، ويتزعم تلك الحركة كاربينو كوانين بول، والاتحاد السوداني للأحزاب الأفريقية، يتزعم تلك الحـركة صمويل أروبل، وقوة دفاع الاستوائية، ويتزعم تلك الحركة د. ثيوفلوس أوشانق، ومجموعة جنوب السودان المستقلة، ويتزعم تلك الحركة كواج مكوي كواج، وغيرها.

وتجـدر الإشارة إلي أنه مع التشكيل للتجمع الوطني الديموقراطي السوداني والذي تجمعت فـي إطاره ولأول مرة قوى المعارضة السودانية في جبهة واحدة تضم سبعة فصائل عسكرية واثنتى عشـرة مجموعة سياسية من الأحزاب والمليشيات والنقابات، وفي ظل ميثاق واحد وبرنامج مشترك لـتحرير السـودان والحفاظ على وحدته الوطنية، وقد تم تشكيل قيادة عسكرية موحدة وتكليف جون جـارانج زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة العمليات العسكرية التي تشنها قوات التجمع ، وقـد قـرر الـتجمع الدخـول في مواجهات عسكرية مع النظام الحاكم تأخذ شكل انتفاضة عسكرية مسـلحة تشـن أعمـالاً عسكرية منظمة تتصاعد إلي أن تصل مداها بهزيمة الآلة الأمنية والعسكرية للـنظام الحـاكم، وعلـى أن يكون هدف الأعمال العسكرية أيضا هو تمكين جموع الشعب من القيام بانتفاضة لإسقاط النظام.(٢٩)

وقـد قامت قوات التجمع بشن عمليات شرق السودان لأول مرة ففتحت بذلك جبهة جديدة لم تـتوقعها حكومـة السـودان من قبل، واستولت على عدة أهداف هامة داخل أراضيه، وشكلت قاعدة عسـكرية للقـيام بهجمات عسكرية أوسع تعزز الخطط الهادفة لتنشيط الانتفاضة الشعبية ضد النظام الحـاكم، وعلـى الرغم من التأثيرات البالغة لتلك الأعمال العسكرية على القوات الحكومية السودانية، إلا أنـه كـان من الصعب الإقرار بأن العمل العسكري وحده يمكن أن يؤدي إلى الحسم النهائي لمثل هذا الوضع المعقد ، وهذا الصراع المزمن بانتصار طرف وفرض سيطرته، وهزيمة الطرف الآخر.(٣٠)

ويلاحظ في هذا الشأن ما يلي: (٣١)

أن عـدم التنسـيق في العمل العسكري كان من العوامل التي أفقدت المعارضة قدرتها على المـناورة، إذ فشـلت جمـيع المحاولات لتوحيد الفصائل العسكرية، وحتى عندما أثير في اجتماعات

هيئة قيادة التجمع توحيده تحت قيادة جون جارانج، فإن هذا لم يخرج إلى حيز التنفيذ، وبالإضافة إلي ذلك فلا يوجد تنسيق أيضا على مستوي العمل الدبلوماسي .

من العقبات أيضا التي واجهت المعارضة نشوب الصراع الإرتري – الأثيوبي من ناحية وتورط أوغندا في الصراع بين المتمردين والحكومة الشرعية في الكونغو الديمقراطية، وهو ما أثر سلبا على النشاط العسكري الدبلوماسي للمعارضة في مواجهة النظام الحاكم في الخرطوم.

المطلب الثاني : واقع الصراع السوداني

إن خريطة الصراع السوداني تتطور وتتنامى بشكل مضطرد، بحيث أصبحت تلك الخريطة مقترنة بطول البلاد وعرضها ، شمالها وجنوبها وشرقها وغربها، وبمعني أن الحرب الأهلية في السودان بدأت تظهر كأنها حرب الكل ضد الكل، فالشمال يحارب الجنوب (الحكومة في مواجهة الحركة الشعبية)، والجنوب يحارب الجنوب (الفصائل الجنوبية الانفصالية المتحالفة مع الحكومة في مواجهة الحركة الشعبية)، واتسع نطاق الحرب ليصل إلى غرب وشرق السودان، في سعي كافة الجماعات المهمشة لرفع المظالم التاريخية من على كاهلها، وكل هؤلاء وجدوا دعما داخليا وخارجيا بشكل أو بآخر، وهو ما جعل من الصعوبة بمكان الحديث عن تسوية داخلية لتلك الحرب الأهلية دون مشاركة مباشرة من الدول الخارجية، والتي تحكمها هي الأخرى العديد من العوامل والمصالح، في تقرير توقيت التسوية ومسارها وشكلها النهائي، ويلاحظ على خريطة الصراع في السودان ما يلي: (٣٢)

أولاً : إن طرفي الصراع على جانبي تحالف الحكومة وتحالف المعارضة قد نجحا في تغيير الخريطة التقليدية لساحة الصراع ، إذ تحولت من القاعدة التقليدية البسيطة للصراع إلى قاعدة حديثة ومركبة، ففي حين اتخذ الصراع منذ عام ١٩٥٥ الشكل المعروف بين الشمال والجنوب أو بين ذوى الأصول والثقافة العربية الإسلامية وبين ذوى الأصول والثقافة غير العربية ، وكان المؤشر الفاصل بين الجانبين هو خط العرض الذي يقسم المجتمع السوداني إلى شمال وجنوب ، ولكن في أعوام التسعينيات تحول الصراع إلى أشكال ومضامين جديدة ، منها خطوط فاصلة طولية ، إذ يتواجه تحالفان :

الأول : الجبهة الشمالية المسيطرة على النظام ومؤسساته ومعها حلفاء من الجبهة الجنوبية أساسا وحلفاء من مناطق الغرب والشرق .

الثاني : الجبهة الشمالية القائدة للمعارضة الداخلية والخارجية ومعها حلفاء من الجبهة الجنوبية أساسا وحلفاء من مناطق الغرب والشرق أيضا .

وهــذان الــتحالفان الكبــيران يخــتلط بداخلهمـــا المدنــيون والعسكريون على مستوى الفكـــر والتنظــيم والتطبيقات ، ولكنهما لم ينشأ في عملية تواز تاريخية ، إنما تكون نتيجة لتراكمات المواقــف الســودانية المتنوعة على الجانبين ونتيجة لتطبيقات التراكم في حملة السياسات الأمريكية والأوربــية وسياســات دول الجوار ، ولكل من هذين التحالفين قواعد شعبية حضرية وريفية وحقلية تنضــوي فــي داخل الإطار العام لكل منهما ، وإن كان في داخل كل تحالف تناقضات لا تزال مكونة ، ولكــن العنصر الهام هو أن لكل تحالف يستند لها قواعده المتنوعة في داخل السودان بصرف النظر عما يقال عن قيمة وتأثير وحجم هذه القواعد في المراحل المتنوعة لعمليات إدارة الأزمة .

ثانــياً: أن الــنظام الحــاكم في السودان أخذ يتحرك بعد تشبث طويل بالثبات والجمود في التصورات والمواقــف السياسية ، ولكنه يبدو أن هذا التحرك ناجم عن الضغوط والإرغام ولهذا فقد ظلت تــتم بــدون حساب دقيق مسبق لنهايات التحرك وبدون حساب دقيق مسبق لاحتمالات النتائج المــتوقعة والطارئــة على طول مسيرة هذا التحرك والذي كان يتم في الغالب نحو الخلف بكل مــا تعنــيه صفة التراجع من معان، بمعنى أن التحرك الحكومي لم يكن يخلق وضعا جديدا في الداخــل أو فــي الخــارج ، ولا يقــدم للحوار قضايا جديدة تتخطى المتراكم والمطروح من قضايا في الســاحة ، وإنمــا كل ما تمخضت عنه تلك الحركة الاجترار لأحاديث وحوارات حول قضايا سابقة أو قديمة، وهذا هو المأزق الذي يجد النظام نفسه فيه بعد عقد اتفاق السلام مع أطراف جنوبية .

ثالــثاً: أن السياســة الأمريكــية وحلفاءهــا من دول منظمة إيجاد أخذت في تحقيق مكاسب لها في مواجهــة الــنظام الســوداني لإجــباره على التراجع أو التنازل في صورة خطوات قصيرة أو حــركات بســيطة يقــوم بهــا بــدون استعداد مسبق أو ترتيب محسوب ومن مجموع هذه الخطوات والحــركات يــتم التراكم وبدون حساب للوقت الباقي من عمر النظام وبدون تقدير لنتائج التدهور التي تــنعكس علــى المجــتمع الســوداني، كمــا يتم هذا مع بقاء واستمرار المفردات الكلامية والشعارات البلاغية التي يستخدمها النظام كجزء من تصوره للحرب الإعلامية ضد أعدائه.

ومــن الأمــثلة على هذا التراجع، تراجع النظام عن خطاب "الإنقاذ" الذي اعتبره أسلوبا له مــنذ عــام ١٩٨٩، فقد قبل مبدأ الاستفتاء للجنوبيين حول حق تقرير المصير، و بدأ في الاتفاق مع ريــاك مشــار وست فصائل جنوبية، ثم تفاوض مع لام أكول وفصيلته، وقبل في مفاوضات فاشودة إضــافة شروط جديدة إلى ما سبق الاتفاق عليه في اتفاق السلام وسعي النظام إلى إدخال دول عديدة للوســاطة فــي الصراع مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا وجيبوتي وإريتريا ومصر وليبيا وماليزيا والســعودية، وقــد ظــن الــنظام أنه بذلك سوف يحدث انفراجا في الموقف ولكن بعد ضجة إعلامية

واسعة عاد النظام ليقبل مبادئ إعلان إيجاد ١٩٩٤ وفي عام ١٩٩٧ اتفق النظام السوداني مع جون جارانج على بدء المفاوضات وعبرت صيغة الاتفاق عن تسوية وحل وسط مثلت تراجعا عما سبق أن أعلنه النظام السوداني من قبل.

المطلب الثالث: ممارسات القوي السياسية المتصارعة في السودان

إن ممارسات القوي السياسية في السودان سواء كانت حكومة أو معارضة إنما هي امتداد للأعوام الماضية ، فقد مرت سنوات من عمر النظام الحاكم القائم، وجميع الأطراف متشبثة بمواقفها واستمرت التكتيكات على ما هي عليه مع بعض التطورات التي فرضتها المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكست على الأوضاع المحلية، وهذا يعني أن الساحة المحلية فيما يختص بصراع الحكومة / المعارضة ظلت مستجيبة لتطورات ومتغيرات خارجية ولم تغرز من تلقاء نفسها مؤثرا كبيرا على ذلك الصراع ، لقد ظلت المعارضة متمسكة ببنيتها المتمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي كوعاء تنظيمي، وبأساليب نشاطها السابقة ، فالتجمع ظل هو الهيئة الرئيسية التي ينظر إليها كبديل للسلطة القائمة ، وظل نشاطه العسكري والدبلوماسي والسياسي استمراراً لما هو عليه الحال في الأعوام السابقة[٣٣]. وفيما يلي سيتم تناول أنشطة كل من المعارضة والحكومة كالتالي:

أولا. أنشطة وممارسات المعارضة:

أ- النشاط العسكري: [٣٤]

استمر النشاط العسكري للمعارضة على الجبهتين الجنوبية التي تتمركز فيها الجبهة الشعبية بقيادة جون جارانج . والجبهة الشرقية التي توجد بها قوات محدودة لجون جارانج وقوات التحالف التي يقودها عبد العزيز خالد وقوات محدودة لحزب الأمة – جيش الأمة – وأقل منها للحزب الاتحادي – جيش الفتح – وفصائل أخرى تنسب نفسها لسكان المناطق الشرقية والنيل الأزرق والبحر الأحمر والتي يقدر عددها بـ ١٤ فصيلة، وقد جرت محاولات متعددة لتوحيد تلك الفصائل تحت قيادة موحدة.

وقد استمرت الهجمات المتبادلة بين قوات الحكومة المكونة من القوات المسلحة والدفاع الشعبي وفصائل كل المعارضة، و كانت تلك المعارك منقطعة ومتباعدة واستهدفت التعجيل بإسقاط النظام، وقد ارتفعت في مايو ويونيو ١٩٩٨ شدة القتال واشتعلت الحرب في جبهة طولها ١٥٠٠ كيلو متر تمتد من البحر الأحمر إلى غرب الاستوائية فيما يعرف بمعارك "الوثبة الأخيرة"، واستطاعت فيها قوات جارانج من السيطرة على عدد من المواقع الجنوبية تبعتها في سبتمبر

معارك أكثر ضراوة سميت "بوثبة الثعلب" واحتشدت فيها قوات جارانج بدعم أوغندي كبير وفتح للجبهة الشرقية وإن استطاعت القوات الحكومية التصدي لهذا الهجوم.

ب-النشاط الدبلوماسي للمعارضة: (٣٥)

استمرت المعارضة الدبلوماسية في شكل زيارات لقادة التجمع للدول العربية والأفريقية والأوربية والأمريكية، وتركزت تحركات المعارضة بين القاهرة وأسمرة ولندن وجدة وغيرها، وعندما زار كلينتون عدة أقطار أفريقية في مارس ١٩٩٨ عُقد اجتماع ضم عدداً من رؤساء الدول المحيطة بالسودان في أوغندا، وعند مغادرته للبلاد ظل وفد حكومي من ٢٠ عضوا برئاسة نائب وزير الدفاع ومدير إدارة أفريقيا في الخارجية الأمريكية وسفراء أمريكا السابقين في كل من إريتريا وإثيوبيا وكينيا، وقام هذا الوفد بإجراء محادثات مع كبار المسئولين في خمس دول أفريقية مجاورة للسودان، واختتم الوفد جولته في المنطقة بعقد لقاء مع قادة المعارضة السودانية في أسمرة.

وقد ركز اللقاء على الأجندة التي وضعتها وزيرة الخارجية الأمريكية أثناء زيارتها لكمبالا ولقائها بقادة المعارضة، واتفق الجانبان على ضرورة توحيد صفوف المعارضة، وتطرق الاجتماع للمرحلة الانتقالية التالية، والخيارات الإقليمية والدولية، وقد اجتمع ذات الوفد الأمريكي في القاهرة بقادة التجمع وبحث ترتيبات مرحلة ما بعد إمكانية إسقاط النظام والانتقال السلمي للديمقراطية، وقد تطور العمل الدبلوماسي للمعارضة اعتبارا من عام ١٩٩٨ بتكوين لجان من أهمها لجنة العمل الدبلوماسي، والتي باشرت عملها بهدف احتواء التقارب السوداني / الإثيوبي، وبدأت عملها بزيارة قام بها الميرغني على رأس وفد لمقابلة الرئيس زيناوي، كما قام الصادق المهدي بجولة ضمن اللجنة شملت كينيا وسويسرا والقاهرة، ومن الخطوات الهامة لدبلوماسية المعارضة أيضا إقامة اتصالات مع الجماهيرية الليبية، حيث زارها كل من الميرغني والصادق وجارانج .

ج- النشاط السياسي للمعارضة: (٣٦)

تركز النشاط السياسي للمعارضة في نشاطها الموجه للداخل وتعقبها لسياسات الحكومة بقصد النيل منها والترويج لما تعتبره أخطاء من الحكومة ومن ذلك قضية الدستور وما نتج عنه من قوانين منظمة لحرية التعبير وحرية التنظيم وهو ما اصطلح على تسميته بقانون التوالي السياسي ، إشارة للمصطلح الوارد في الدستور والذي قصد به حرية التنظيم السياسي فمنذ البداية أعلنت المعارضة رفضها لفكرة الدستور وتعللت بعدة مبررات منها : عدم شرعية النظام ، ثم عدم إشراك كل الفئات الممثلة للشعب في وضع الدستور ، ثم الكيفية التي وضع بها الدستور، ثم الغموض في بعض المصطلحات ، "كالحاكمية لله" و"التوالي السياسي" ، واعتبرت المعارضة الدستور غير معبر

عـن تطلعات وواقع البلاد وأنه مجرد محاولة أو أداة لتجميل النظام داخليا وخارجيا وأنه لا جديد فيه، وأنه لن يسمح بالتداول السلمي للسلطة وأن الحكم سوف يستمر على ما هو عليه، بل تكريس أكبر لسلطات الفئة الحاكمة.

أما قانون التنظيمات السياسية (التوالي) فقد كان رفض المعارضة له امتداداً لرفضها للدستور وقد انتقدت ـ التوالي ـ انتقادات خاصة ، مثل رفضها لمسألة مسجل التنظيمات السياسية، والسلطات الواسعة الممنوحة له للسيطرة على نشاط الأحزاب، كما انتقدت إنشاء محكمة دستورية خارج السلطة القضائية واعتبرت قانون التوالي ما هو إلا محاولة لإعطاء الشرعية لحزب المؤتمر الوطني الذي كونته الحكومة للانفراد بالحكم، بمعنى أن المعارضة وصلت إلى قناعة بأن الفئة الحاكمة في البلاد مصرة على الانفراد بالحكم ولكن تحت غطاء جديد يوهم العالم بأن هناك حرية تعبير وحرية تنظيم وتعددية سياسية وتداولاً سلمياً للسلطة في البلاد، واعتبرت المعارضة لكل الجبهات الداخلية التي سوف تنتظم في قانون التوالي ما هي إلا جبهات موالية أصلا للسلطة.

وفيما يتعلق بالغارة الأمريكية على مصنع الشفاء بالخرطوم ، فقد تباينت آراء المعارضة بين الاستنكار والإدانة – حزب الاتحادي الديمقراطي – وبين مباركة ما فعلته أمريكا وتأييد مزاعمها ـ التجمع ـ وبين كون هذا العمل يعزز من فرص بقاء النظام الحاكم "رب غارة نافعة" وهو موقف حزب الأمة ، كما اهتمت المعارضة بتردي الأوضاع المعيشية والإخفاقات في السياسات الاقتصادية للحكومة، كما روجت المعارضة للصراعات القبلية في غرب السودان والمجاعة في بعض أجزاء الجنوب وحالة عدم الاستقرار السياسي في العديد من المدن الكبرى مثل الخرطوم ومدني وغيرها وما يرتبط بها من سياسيات حكومية مثل الاعتقالات التحفظية للنشطين من المعارضة الداخلية ومحاكمة المتهمين في قضايا التفجيرات وقضية تجنيد طلاب المدارس الثانوية للخدمة الإلزامية وغيرها .

ثانياً: أنشطة وممارسات الحكومة:

إن السمات المميزة للعلاقة بين الدول والمجتمع في السودان منذ انقلاب ٣٠ يونيو١٩٨٩، هي أنه بينما تتجه الدولة الواقعة تحت سيطرة العسكريين إلى زيادة قوتها ودورها ، فإن المجتمع بعد حل المؤسسات الحزبية والنقابية التي كانت قائمة في البلاد والمعبرة عن مواطنيها تحول إلى مجموعة من الأفراد كل منهم في مواجهة الدولة منفردا ، وبينما يتيح هذا الواقع للدولة فرصة السيطرة على المجتمع دون معارضة قوية ، فإن عملية الحكم من حيث استهدافها تحقيق إنجازات في مجالات الحياة المختلفة شابها القصور لغياب التنظيمات ومن ثم تحولت عملية الحكم إلى مجرد

إصــدار قــرارات في مجالات شتى وغلب عليها الطــابع الفــردي ولــيس المؤسسي ، ولأن هذا الأســلوب لا يــبدو فعــالا إلا فــي نطاق محدود فقد لجأ النظام الحاكم إلى طريقتين إضافيتين لتدعيم تصوره للسلطة وهما: (٣٧)

الأولــى : تجميع الأفراد في هيئات غير دائمة تعمل كقناة اتصال بين النخبة الحاكمة وفئات اجتماعية ومهنــية وسياسية، يفترض أن أعضاء الهيئة المعنية يمثلونها، وقد تجسد هذا الأسلوب في تشكيل مؤتمر الحوار الوطني من أجل السلام، والمؤتمر القومي الاقتصادي، الذي قصد بهما وضــع تصــورات لمعالجة مشكلات الجنوب والاقتصاد السوداني ، ربما لم يكن النظام الحاكم قادرا على التوصل إليها منفردا .

الثانــية : بــناء مؤسسات شعبية تقوم بدور قاعدة تأييد الحكم، ويمكن للدولة من خلالها أن توفر قدرا مــن التأييد الشعبي اللازم لسياساتها، يمكن من خلالها أيضا تمكين الدولة من مد نفوذها إلى جهــات فــي الســودان ليس للدولة نفوذ عليها بحكم اتساع مساحة السودان وضعف جهاز الدولــة فــيها ، ومن ثم فقد قرر النظام الحاكم تأسيس اللجان الشعبية لتتولى مهام مساعدة الدولــة فــي أداء بعض الوظائف ومراقبة أداء السلطات التنفيذية المحلية، ومهام أخرى مثل مراقــبة الأسعار وغيرها، ويلاحظ على هذه المؤسسات أنها لم تتضح فعاليتها، خصوصا وأن لجانهــا غلــب علــى تشكيلها التعيين من جانب أجهزة الدولة ذاتها، كما أن حجم المشكلات التي تعاني منها الدولة أساسا يفوق طاقة مثل تلك المؤسسات الهشة.

لقــد اســتمر الــنظام الحاكم منذ الإطاحة بالتجربة البرلمانية الديمقراطية المنصرمة يمضي علــى حســب توجهاتــه نحــو اســتكمال دولــة الدستور وحكم القانون والمؤسسات مرورا بثلاث مــــراحل:(٣٨)

أولاهــا . المرحلة الاستثنائية ٨٩ – ١٩٩١: وهي المرحلة التي كان يتولى فيها السلطات السياسية والســيادية والتشريعية والتنفيذية مجلس قيادة الثورة ويمارس سلطاته عبر قرارات المجلس وقرارات لجانه الأمنية والسياسية والاقتصادية والإعلامية.

ثانــيها . المــرحلة الانتقالــية ٩١ – ١٩٩٤ : وهي مرحلة الإعلان عن تطبيق الشريعة الإسلامية متزامــنا مــع تطبــيق الحكم الاتحادي، وذلك في إطار من تحديد علاقة الدين بالدولة وتعيين رئيس الجمهورية والمجلس الوطني الانتقالي وحكومات الولايات.

ثالــثها . المــرحلة الدســتورية منذ ١٩٩٤ : وهي مرحلة العمل من أجل وضع الدستور والذي تم إصــداره بالفعل في إبريل ١٩٩٨ ووضعه موضع التنفيذ الفعلي والتي بدأت بقيام الانتخابات

العامــة الاتحادية الرئاسية والتشريعية ثم الانـــتخابات الولائــية وقــيام مجالسها وانتخاب ولاتها وفقا للقوانين والدستور .

وفــي مجـــال الـــتعامل مع الأنشطة والممارسات الحكومية فإن هناك العديد من السياسات والأنشطة التي تبنتها الحكومة على المستوى الداخلي ومنها:

أ- التعامل مع الحياة الحزبية في السودان:

١- قانون التوالي السياسي (قانون التنظيمات السياسية):

فــي الـــرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٨ وافق المجلس الوطني السوداني على ما يعرف بقـــانون التوالـــي السياســـي[٣٩] كمحاولـــة من جانب النظام الحاكم في الخرطوم لمواجهة المشكلات الراهـــنة التـــي يواجهها داخليا وخارجيا ، وبالتالي جاء هذا القانون لإظهار النظام باعتباره ديمقراطيا وكأداة لتخفيف الضغوط المحلية والدولية عليه . وفي ذات الوقت محاولة لخلخلة وتمزيق المعارضة الســـودانية أو تحفـــيزها لـــتدور فـــي فلكـــه ، وهذا التوالي السياسي من منظور النظام الحاكم يعني الـــترابط والتناصـــر الطوعـــي للتعبير السياسي بغرض الدعوة والتنافس والانتخابات لولاية السلطة العامـــة، ويلاحـــظ أن واضـــعي هـــذا القـــانون قد تجنبوا استخدام كلمة الأحزاب السياسية صراحة مستعيضـــين عـــن ذلك بمصطلح التنظيمات السياسية ، وقد أثار هذا القانون قدراً من الجدل السياسي بيـــن الحكومـــة والمعارضـــة فـــي الســـودان ، ففي حين أكدت الحكومة أنها لن تسمح بعودة النظام الحزبـــي القديـــم، وجهـــت أحـــزاب المعارضة انتقادات شديدة للنظام الحاكم واصفة هذا القانون بأنه قـــانون لخداع الشعب ولتجميل وجه النظام ، مؤكدة عدم اعترافها بالدستور الذي أجيز في ٣٠ يونيو ١٩٩٨ ، ومـــن ناحيـــتها حذرت الحكومة جميع قوى المعارضة من أي خرق للدستور متهمة إياها بالخيانة العظمـــى ، كمـــا هددتها الحكومة باتخاذ تدابير صارمة بحقها إذا مارست نشاطها سياسيا دون الحصول على ترخيص رسمي بموجب قانون التوالي. وهناك بعض الملاحظات على هذا القانون ومنها: [٤٠]

أن المعارضـــة لـــم تشـــارك فـــي صـــياغة هذا القانون ولا الدستور الذي جاء معضداً له وبالتالـــي جـــاءت صـــياغة كـــل منهما أحادية الجانب ولخدمة مصالح الإسلاميين والجبهة الحاكمة وحرمان البلاد من الممارسة الديمقراطية .

تذهـــب المعارضـــة إلـــى أن المســـألة وفقا لذلك القانون ليست تحولا سلميا نحو التعددية السياســـية والديمقراطـــية بل هي تكريس لنظام شمولي تحت مسمى التوالي السياسي يراد به إيجاد مخرج من الأزمة الراهنة في البلاد .

أن سـكوت القـانون عـن الإشارة إلى الديـن عندما حدد قيام الأحزاب دون تمييز بسبب اللـون أو العرق أو الحسب أو النوع أو الطبقة أو المحل ، ربما يعني قيام أحزاب دينية وهو أمر قد يزيد الخلافات داخل البلاد .

أن الشـرط الـوارد فـي القانون من أن المؤسسين لأي حزب لا يتعدى عددهم المائة فقط، وألا يقـل سـن العضو عن ١٨ سنة وبغرض التيسير على كل جماعة ترغب في تكوين حزب ، إنما يعنـي إتاحـة المجـال للعديد من الأحزاب وهو وان كان يعطي انطباعا بالتعددية السياسية ، إلا أنه يمكـن أن ينـتج عـنه العديد من الأحزاب الصغيرة والهشة والتي يسهل على حزب المؤتمر الوطني الحاكم السيطرة عليها ومن ثم على الساحة السياسية .

إن اشـتراط القانون على ضرورة التوقيع على الالتزام والولاء لأحكام الدستور الحالي أمام المسـجل بقبول قيام حزب فيه إجبار للمعارضة على الولاء لدستور ولقانون لم تشارك في وضعهما وترفضهما .

إن مـا ورد بشـأن الحرمان من تولي المناصب القيادية الحزبية لأي مواطن أدين بجريمة الخـيانة أو اسـتخدم العـنف أو القوة ضد النظام أو القانون .. يتيح المجال للنظام الحاكم لممارسة مزيد من النفوذ ووقتما يشاء ضد خصومه السياسيين.

أن القـانون يتيح صلاحيات واسعة للمجلس الوطني ومنها حقه في الاعتراض على قيام أي تنظـيم ووقف نشاطه بالإضافة إلى إعطاء القانون لأي مواطن حق الاعتراض على تسجيل أي حزب أمام المسجل وهو ما يمكن أن يخلق العديد من المشكلات .

أن القـانون يتيح لرئيس الجمهورية إمكانية تشكيل مجلس ـ خلال السنوات السبع الأولى لتطبـيق القـانون ـ مهمـته حل التنظيمات المخالفة للدستور ، وهو ما يعني إقصاء أي حزب من الساحة بدون مشكلات قضائية أو دستورية .

أن فـترة عمـل مسـجل الأحزاب اقتصرت على خمس سنوات من يناير ١٩٩٩ حتى يناير ٢٠٠٤ يغلق بعدها إمكانية إنشاء تنظيمات سياسية وهو أمر يتناقض مع مضمون التطور الحزبي.

إن الـتعددية السياسـية المسـموح بهـا لا ترضـي طموحات المعارضة التي تريد تفكيك مؤسسـات الـنظام الحـاكم الحالي ، والاعتراف بالقوي السياسية المعارضة وتشكيل حكومة وحدة وطنـية انتقالـية وعقـد مؤتمر يجمع القوي السياسية لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لتحديد القوي السياسية الحقيقية التي يمكن أن تقود السودان.

٢- الوضع الحزبي الراهن في السودان :

تجـدر الإشـارة أن الـنظام الحاكم في السـودان قد تراجع عن قانون التوالي السياسي الـذي كـان جوهره تأسيس انفتاح محسوب وتعددية ذات مرجعية أحادية ، بمعني أن النظام لم يكن يـريد تعدديـة حزبية وإنما تنظيمات متعددة يشترط عليها موالاة النظام وتأييده في الخطوط العريضة مـع اخـتلافات ثانويـة يـتحرك فيها بعض المواطنين وبعض الصحف وغيرها في إطار ديمقراطية للتجمل وبإرادة السلطة.(٤١)

ولذلـك فقـد سـارع الرئـيس السـوداني عمـر البشير بالإعلان عن العديد من المساعي لإجـراءات جديـدة، وذلـك مع أوائل عام ٢٠٠٠، ومنها إعادة إصدار قانون التوالي السياسي تحت اسـم قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومواصلة الحوار مع كل القوى السياسية، لتوحيد الرؤية حـول مضـمون القـانون، وصـولا إلى أكبر قاعدة إجماع حوله، تكون تعبيرا عن الوحدة الوطنية والوفاق السياسي.(٤٢)

وتجـدر الإشـارة إلـى أنـه مـع بدأ أحداث الصدام السياسي خلال عام ٢٠٠٠ في داخل الحكومـة السـودانية، وداخـل حزب المؤتمر الوطني الحاكم (الجبهة الإسلامية القومية سابقا) بين الرئـيس عمر البشير والأغلبية المؤيدة له وبين الدكتور حسن الترابي، وهو الصدام الذي أفضي إلي إعـلان حالة الطوارئ وحل المجلس الوطني (البرلمان)، وافتقاد الدكتور الترابي لمنصبه رئيساً لهذا المجلـس، فقـد أدي ذلك إلي قيام الترابي بتكوين حزب معارض للحكومة هو حزب المؤتمر الشعبي، وتفـاقم الصدام بينه وبين الحكومة، الأمر الذي أدى إلي اعتقاله عقب توقيعه لاتفاق مع قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان للتعاون المشترك من أجل إسقاط الحكومة.(٤٣)

مـن ناحية أخرى إذا كانت الحياة السودانية قد ذخرت في الماضي بالنشاط الحزبي لأحزاب تقلـيدية مـثل الحزبين الطائفيين الأمة والاتحادي ، والأحزاب اليسارية مثل الشيوعي والبعث والتي ظلـت تعمل بالداخل لتحقيق هدف استراتيجي تمحور حوله كل نشاطها والمتمثل في إسقاط الحكومة وزعـزعة الاسـتقرار والتقليل من إيجابيات الحكومة لإحراجها ، ففي خلال عام ١٩٩٨ عملت هذه التنظـيمات والعناصر الحزبية بكل الوسائل للتحرك تحت مظلة ما يسمى بالتجمع الوطني بالداخل في الأحـياء بولاية الخرطوم وبعض الولايات الأخرى عن طريق ما يسمى بلجان الأحياء والمدن أو من خـلال الـروابط الإقليمية والسياسية والأنشطة الاجتماعية والثقافية ، بالإضافة إلى ذلك اللجوء إلى أسـلوب تطويـر الاعـتداءات والتفجيرات في جميع المدن مستهدفة المواقع الاستراتيجية ومحطات الوقـود والكهـرباء ومناطق التجمعات الشعبية ومخازن ومحطات المواد البترولية بهدف خلق حالة مـن عـدم الاسـتقرار داخل البلاد.(٤٤) والسؤال الذي يمكن إثارته في ظل هذا الوضع هو هل يمكن

لمثل تلك الأحزاب أن تقبل التوجهات الحزبية للنظام الحاكم ؟ وهل يمكن للنظام الحاكم قبول مثل تلك الأحزاب في النظام الحزبي الجديد ؟ وهل سيسمح ذلك النظام لهذه الأحزاب بحرية الحركة وإمكانية المشاركة الحقيقية في السلطة؟

إن النظام الحاكم حاول جاهدا تبرير وضع ووجود الحزب الحاكم وكذلك محاولة إجراء العديد من التعديلات . والجدير بالذكر أن المؤتمر التأسيسي للحزب عندما انعقد في أكتوبر ١٩٩٩ ، تم تشكيل هيئة قيادية تضم ٦٠٠ عضو تقوم بمهام المكتب القيادي الذي كان يتولى رئاسته الترابي الأمين العام للحزب وتم إلغاؤه في إطار التعديلات الجديدة التي استهدفت تطويق النفوذ الواسع للترابي والذي يؤثر سلبا على أداء الجهات التنفيذية داخليا وخارجيا . وكانت أزمة قد تصاعدت من قبل خلال عام ١٩٩٨ عند تشكيل حزب المؤتمر الوطني مع اختيار الدكتور غازي صلاح الدين أمينا عاما للحزب وفي محاولة للتغلب على تلك الأزمة تم اختيار الترابي أمينا جديدا للحزب وهو الأمر الذي ترتب عليه استغلال الترابي ذلك في حشد الأعضاء والسعي لتركيز كل شيء في يده دون اعتبار لرئيس الحزب ، وكذلك تدخله في تشكيل الهيئة القومية للحزب وجعلها مصدر سلطات تنفيذية يقررها هو من خلال اجتماعات كل أسبوعين وإصدارها لقرارات تنفيذية ترسل إلى الوزارات مباشرة للتنفيذ وهو ما أحدث ارتباكاً في الداخل وفي علاقات السودان الخارجية.[٤٥]

ب- التعامل مع عملية اتخاذ القرار السياسي الداخلي:

عندما أعلن الرئيس السوداني الفريق عمر البشير / حالة الطوارئ في السودان، وحل البرلمان وتعليق بعض مواد الدستور الصادر في إبريل ١٩٩٨ ، أعلن رئيس البرلمان الدكتور حسن الترابي بأن قرار الرئيس السوداني كان فرديا ، وأن مجلس الوزراء لم يصدق عليه ، وأن عددا كبيرا من الوزراء سيتقدمون باستقالاتهم احتجاجا على هذا الانقلاب ، ومنهم الدكتور/ مصطفى عثمان وزير الخارجية ، وهو الأمر الذي نفاه الأخير ، وما سبق يوضح واحدا من أهم أبعاد الأزمة التي وجد الترابي نفسه طرفا فيها ، ألا وهي العزلة المتزايدة التي أصبح الزعيم السوداني قيمة لها وسط أنصاره ، وأهم من ذلك عدم إدراكه لحقيقة هذه العزلة[٤٦] الناتجة عن تلك القرارات الهامة التي اتخذها البشير في هذا التوقيت وبهذه السرعة والكثافة.

كما أن تطورات الوضع السياسي السوداني ظلت تشير إلى أن تحديد القوى السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تقف مع الترابي ارتبطت بحساباته وتوقعاته القائمة على أسس ومعطيات تغيرت خلال فترة قصيرة، ولم تمكنه من إعداد نفسه مجددا بعد أن شعر بتحولات في المواقف ، فقد راهن الترابي على الجيش الذي حاول أن يجعل منه جيشا عقديا من خلال فصل الضباط غير

الموالين له مهما كانت قدراتهم ، ومن ناحية أخرى الحرص على إدخال أكبر عدد من عناصر الجبهة في الكلية الحربية ويبدو أن العسكريين غلبوا انتماء المهنة وشرفها على التنظيم والأيديولوجيا ، ومن ناحية أخرى لم يستجب أنصار الترابي إلى دعوته للجهاد ، إذ لا توجد قضية حقيقية،وحيث الصراع الواضح بين الإسلاميين أنفسهم وبالتالي يصعب تعبئة الأعضاء العاديين.(٤٧)

وعلى الجانب الآخر فقد كسب الفريق عمر البشير الجولة الأولى في معركته مع الدكتور حسن الترابي واستفاد من قدراته العسكرية في عنصر المفاجأة والتوقيت المباغت ، وبعد هذا النجاح للبشير يبدو التساؤل حول الخطوات التي سيتخذها لتكريس سلطته دون تهديد وفي إطار تحديد القوى السياسية والاجتماعية أيضا التي يمكن أن تتضامن مع البشير والتي وقفت معه في الواقع فإن البشير استند على كل المخالفين للترابي بغض النظر عن مواقفهم تجاه الوفاق والحل السلمي الشامل والعودة للديمقراطية ، فمن التبسيط اعتبار هذا انقساما بين عسكريين ومدنيين أو بين حمائم وصقور ، فالولاءات مهتزة ومترددة ومن المتوقع انحياز الكثيرين إلى معسكر السلطة التنفيذية حماية لمصالحهم وامتيازاتهم وليس لأسباب أيديولوجية فهناك تداخل في القوى المكونة لكل معسكر مما يجعل جميع الاحتمالات مفتوحة وقائمة.(٤٨)

إن تطورات الوضع السياسي في السودان ظلت تشير أيضا إلى وجود تباعد ملحوظ بين الترابي ومساعديه ومن كانوا يتولون مناصب تنفيذية ومنهم نائبه على عثمان طه الذي كان يتعرض لانتقادات لاذعة من الترابي ، وخصوصا في حضور آخرين ، وهو ما كان يمثل استفزازا وإذلالا غير مبرر ، ومن ثم وصلت الخلافات بين الترابي والجهاز التنفيذي ذروتها في الأشهر الأخيرة السابقة على قرارات الثاني عشر من ديسمبر ١٩٩٨ ، بدءا من مذكرة العشرة التي تقدم بها عدد من كبار الوزراء وهدفت إلى تحجيم صلاحيات الترابي ، في المؤتمر الوطني – الحزب الوطني – وانتهاء بأزمة التعديلات الدستورية الأخيرة التي قصد بها الترابي رد المؤتمر على خصومه ، وفيما بين الواقعتين استمر الترابي يتولى عمليا دور زعيم المعارضة ضد الحكومة حيث لم يترك فرصة متاحة داخل البرلمان أو خارجه لانتقاد أداء الحكومة إلا وانتهزها في المقابل فإن أعضاء الجهاز التنفيذي دأبوا على اتخاذ موقف تضامني ضد زعيمهم المفترض وبدأت ملامح هذا الموقف حتى قبل أن يتحول التباعد إلى أزمة، فقد بين كبار المسئولين بالامتناع عن إطلاع الترابي على ما يجري في الجهاز التنفيذي وصحب المعلوم ، عنه بما أمكن ، كما جرت محاولات لمنع الزيارات الخاصة التي كان يقوم بها كثير من المنتسبين إلى الحركة الإسلامية لمنزل الترابي ، وكان التعليل وقتها أن مجالس الترابي أصبحت معبرا لتسريب أسرار الدولة ، بالإضافة إلى ما يعلنه من

معلومـــات تضـــر بعلاقات السودان ومنها حديثه للإذاعة البريطانية عام ١٩٩٢ عن انطلاق إحدى العملـــيات ضـــد المتمردين من الأراضي الإثيوبية وهو ما أحدث أزمة دبلوماسية مع إثيوبيا وسبب إحراجا شديدا لحكومتها.[٤٩]

لقـــد ذكـــر البشـــير أن القرارات الصادرة في الثاني عشر من ديسمبر ١٩٩٨[٥٠] كان لابد مـــنها لإنقـــاذ الســـودان ، وذلـــك لأن د. حسن الترابي لم يراع الأوضاع الحرجة التي تمر بها البلاد ومـــنها المشكلات الداخلية وأهمها قضية الجنوب وتداعياتها والموقف الأمريكي المتحرش بالسودان ويهـــدد ســـلامته ويدعـــم جـــون جـــارانج ...... وبالتالي فلم يكن من الممكن الإبقاء على استمرار ازدواجية السلطة ولا أن يتحول البرلمان من سلطة تشريعية إلى سلطة تنفيذية .

لقـــد كانـــت تلك القرارات الصادرة عن مجلس شورى حزب المؤتمر الوطني الحاكم والتي تعبر عن توجهات الرئيس البشير أساسا تعني ما يلي: [٥١]

- عـــدم الاعتراض على قرارات البشير في ١٢ ديسمبر ١٩٩٩ وإنما سريانها، وبالنسبة لقرار حل البرلمان والطعن بعدم دستوريته فقد أحيل ذلك إلى المحكمة الدستورية في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٩.
- انتصـــار البشير ومجموعته نظرا لعدم الاعتراض على القرارات وفي ضرورة الفصل بين السلطات وتقنيـــنها فالحـــزب لـــه سياساته وبرامجه أما الحكومة ورئيس الدولة فهم منفذون باسم الشعب لتحقيق مصالح الدولة.
- إن قـــرار إعـــادة الـــنظر في النظام الأساسي للحزب وتحديد وتقليص سلطات الأمين العام للحزب (الترابي) يجعل أي تعديل يجري في هذا الخصوص بمثابة إضافة لرئيس الدولة.
- يعنـــي إعادة انتخاب وتشكيل الأجهزة القيادية للحزب والحكومة إعطاء الفرصة للقيادة الشرعية – البشير ومجموعته لتصحيح الأوضاع داخل أجهزة ومؤسسات الدولة.
- تعطـــي هذه القرارات أيضا فرصة لإعادة هيكلة الحزب الذي لن يتركه البشير على اعتبار أنه يمثل مؤسســـته السياســـية وقاعدته الشعبية وربما يؤدي ذلك إلى التأثير على الترابي و تحفيزه على ترك الحزب والعودة للجبهة الإسلامية.

ويشـــير كـــل مـــا تقدم إلى أن عملية صناعة واتخاذ القرار السياسي الداخلي وإن كانت قد تأثـــرت بوجـــود الترابـــي داخل مؤسستين سياسيتين هامتين وهما البرلمان والحزب ومارس بالفعل نفـــوذا مؤثـــرا في مجال صناعة واتخاذ القرارات لفترة ما بحيث كادت الفواصل تتلاشى بين السلطة التشـــريعية والتنفـــيذية ليصبح الترابي في موقع المشرع والمنفذ وذلك على حساب الرئيس البشير ، إلا أن القـــرارات التـــي تم اتخاذها في ١٢ ديسمبر ١٩٩٩ كانت بمثابة تصحيح لأوضاع عملية اتخاذ

القـرارات ولتصـحيح مسيرة الحكم داخل البلاد وأن كان هذا بصفة عامة يعبر عن مدى شخصية السلطة داخل السـودان وعـن عدم مؤسسية صناعة واتخاذ القرارات وهو ما يمثل أحد مصادر الضعف والخلل في المؤسسات السياسية السودانية إذا لم يتم تداركها .

ج- التعامل مع حالة عدم الاستقرار في السودان :

إن الأوضـاع السـائدة فـي السودان تشير إلى وجود نوع ما من حالة عدم الاستقرار التي هـي نتـيجة إفراز العديد من العوامل بعضها يتصل بالحرب الأهلية الدائرة في البلاد وبعضها يتصل بـتقاعس الحكومـات المتعاقـبة علـى تسوية مشكلة الاندماج الوطني بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصـادية ومن ثم تدهور مستويات المعيشة لدى المواطنين وإذا كانت العوامل الداخلية تعد عنصرا رئيسـيا فـي حالة عدم الاستقرار فليس بالإمكان التعويل عليها بمفردها وإنما هناك مؤثرات إقليمية ودولـية تلقى بظلالها على تفجر حالة عدم الاستقرار تلك والإبقاء عليها وعلى استمراريتها . ويمكن الإشارة إلى بعض تلك العوامل كالتالي:

أ- مشكلة الجنوب:

مـع تنامـي المطالـب الانفصالية في بعض أقاليم السودان، وخاصة في الجنوب، وفي ظل تعـاظم العمليات المسلحة ضد القوات الحكومية السودانية، فقد كان التوجه الأول لحكومة الإنقاذ هو مواجهـة دعاوى الانفصال والصراع المسلح بالقوة المسلح، والتحرك باتجاه خوض حرب مقدسة يتم فـيها تعويض الجيش عن قلة إمكاناته بقوات شعبية مزودة بقوة معنوية دافعة مستمدة من شعارات دينـية حماسـية، وهكـذا بلغـت المشكلة ذروتها في الصراع المسلح ، ولكن سرعان ما أخذت في الـتراجع سـواء مـن جانب الحكومة أو من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان ، في ظل تعاظم الخسـائر البشـرية والمادية التي خلفها القتال من ناحية، بالإضافة إلي الضغوط الدولية القوية التي مورسـت علـى الحكومـة السودانية من أجل إحداث تسوية سلمية للمشكلة.(٥٢) ومن ثم فقد جاءت سياسات وممارسات حكومة الإنقاذ الوطني في هذا الشأن كالتالي:

١- على مستوي المؤتمرات: (٥٣)

لقـد تـم الإعداد لمؤتمر الحوار الوطني، مهدت الحكومة لعقد هذا المؤتمر بلقاء أديس أبابا الـذي عقد في الفترة من١٩-٢٠أغسطس ١٩٨٩ بين وفد الحكومة والحركة والذي خرج بتوصيات شـجعت علـى قيام المؤتمر في الفترة من ١٩- ٢١ أكتوبر ١٩٨٩ بقاعة الصداقة بالخرطوم وتم فـيه تكويـن ست لجان لوضع حل نهائي لمشكلة الجنوب وقد شاركت في المؤتمر كل ألوان الطيف السوداني السياسي والفكري والثقافي والديني وخلص في توصياته للمحاور الآتية :

ـ معالجـة الأسباب الجذرية التاريخية للنزاع في جـنوب السـودان والاهـتمام بالتنمية التي هي جوهـر الصـراع في الجنوب والاهتمام بتطوير الثقافات واللغات واللهجات والمشاركة في صنع القرار وفي توزيع المناصب الإدارية

ـ معالجـة آثار الحرب في الجنوب بالعمل على تجاوز الأزمة الاقتصادية وإنشاء المشاريع التنموية ودعم مؤسسات التعليم والمستشفيات في المناطق الآمنة .

ـ تفعيل المعالجات السابقة بالعمل على وقف إطلاق النار .

ـ خـيارات وحلـول أخـرى تمثلت في المشاركة في السلطة وتقسيم الدخل القومي والتنوع الثقافي وعلاقة الدين بالدولة وإنشاء جهاز تشريعي واحد .

ـ توصـيات عامـة تمثلت في تحديد اختصاصات وصلاحيات رئيس الجمهورية واختصاصات أجهزة الحكـم الولائـية ووضع الأفضلية في تقسيم الدخل القومي للمناطق الأقل نموا ... من خلال هذه التوصـيات أصدر مجلس الثورة في اجتماع مشترك مع مجلس الوزراء في ١٩٨٩/١١/١ قرارا أجاز فيه توصيات المؤتمر واعتبر النظام الفيدرالي نظام الحكم في السودان .

٢- على مستوى المفاوضات والاجتماعات: [٥٤]

أ ـ اجـتماع نيروبي: عقد هذا الاجتماع بمبادرة من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر نيروبي- كينـيا من ٣٠ نوفمبر- ٥ ديسمبر ١٩٨٩ بين وفد الحكومة برئاسة العقيد أ.ح. محمد الأمين خلـيفة ووفد الحركة برئاسة د. لام أكول .تمثلت توصياته في عقد مؤتمر دستوري تشارك فيه كل المجموعات والاعتراف بمقررات الحوار الوطني كأساس لحل المشكلة .

ب ـ مفاوضـات أبوجا الأولى: عقدت هذه المفاوضات بمبادرة من الرئيس النيجيري الأسبق إبراهيم بابنجـيدا ، وذلك في العاصمة النيجيرية أبوجا ، في الفترة من ٢٦ مايو - ٤ يونيو ١٩٩٢، بيـن وفـد الحكومـة برئاسة محمد الأمين خليفة ووفد مجموعة جارانج برئاسة وليم نون ومجموعـة الناصـر بقـيادة لام أكـول (عقـدت هـذه المفاوضات بعد انشقاق الحركة إلى فصـيلتين)، وتوصـلت الأطـراف المشاركة إلى ضرورة مواصلة المفاوضات السلمية وحل المشـكلة بتقسـيم الـثروات وإنشـاء مؤسسـة سياسية تعمل على تعدد الأعراق واللغات والثقافات في السودان .

ج ـ مفاوضـات عنتبـي: عقـدت هـذه المفاوضات بدعوة من الحكومة الأوغندية وتحت إشراف الرئـيس يـوري موسفيني، في مدينة عنتبي بأوغندا خلال الفترة من ٢٢ - ٢٤ فبراير ١٩٩٣ ، بيـن وفد الحكومة برئاسة د على الحاج محمد ووفد الجيش الشعبي بقيادة د/ جون

جـــارانج، و أكـــد الطـــرفان فـــي خـــتام المفاوضـــات رغبـــتهما في قيام مفاوضات أبوجا الثانية دون شروط مسبقة بعد عقد مباحثات أولية.

د ـــ اجـــتماع نيروبـــي: وتـــم انعقاد هذا الاجتماع بنيروبي – كينيا يوم ٢٣ أبريل ١٩٩٣، بين وفد الحكومـــة برئاســـة علـــي عثمان محمد طه ووفد حركة التمرد الفصيل الموحد برئاسة كاربينو كوانيـــن حيث جدد الجانبان التزامهما بمبادئ أبوجا باعتبارها أساس الوصول إلى السلام واتفقا على عقد اجتماع آخر في مايو من نفس العام .

هـــ ـــ اجـــتماع نيروبي: تم عقد لقاء آخر في نيروبي – بكينيا خلال الفترة ما بين ١٠ –٢٥ مايو ١٩٩٣، بيـــن وفـــد الحكومـــة برئاسة أحمد إبراهيم الطاهر ووفد الحركة برئاسة لام أكول، ولكـــن لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن مد الفترة الانتقالية المحددة قبل الاستفتاء واتفقا على مواصلة المباحثات، في وقت لاحق .

و ـــ مفاوضـــات أبوجـــا الثانية: في الأسبوع الأخير من شهر أبريل وحتى ١٥ مايو ١٩٩٣ تم البدء فـــي مفاوضات أبوجا الثانية، بين وفد الحكومة برئاسة محمد الأمين خليفة ومجموعة جارانج برئاســـة ولـــيم نـــون والفصيل الموحد برئاسة لام أكول، واتفقت الأطراف على اتباع النظام اللامركـــزي وتكويـــن لجـــنة لتوزيع الدخل ومفوضية للتعمير وتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحاديـــة والحكومات الولائية وإعادة تعمير المناطق المتأثرة بالحرب ، ولكن استجابة لبعض الضـــغوط الخارجية حضر جون جارانج إلى أبوجا لمنع ممثليه من التوقيع على ما تم الاتفاق عليه على الرغم من توصل جميع الأطراف إلى اتفاق نهائي .

ز ـــ مـــبادرة الإيجـــاد: تـــم عقد اجتماع الإيجاد بنيروبي في يوم١٧ مارس ١٩٩٤ بمبادرة من لجنة أعضـــاء الإيجـــاد برئاســـة الرئيس الكيني دانيال أراب موي وعضوية رؤساء أوغندا وإثيوبيا وإريـــتريا بحضور الرئيس عمر حسن أحمد البشير وقائدي فصيلي حركة التمرد واتفق الطرفان علـــى مواصـــلة المباحـــثات والسماح لوكالات الإغاثة بالوصول للمناطق المتأثرة بالحرب وتم تكويـــن لجنة ذات مستوى عال عقدت اجتماعا بين أطراف النزاع وحددت تاريخ السادس عشر من مايو ١٩٩٤ موعدا للاجتماع التالي بنيروبي .

ح ـــ مـــبادرة الســـلام من الداخل: في إطار الجهد المبذول لتحقيق السلام من الداخل قامت الحكومة بعـــدة مـــبادرات تمثلـــت أولاهـــا في ملتقى جوبا مايو ١٩٩٤ الذي اتخذ من الحوار بالداخل وســـيلة لتحقـــيق السلام ودعا بيانه الختامي إلى نبذ التدخل الأجنبي في شئون البلاد والدفاع عـــن اســـتقلال القـــرار وكانـــت روح هذا القرار هي الأساس لقيام المجلس الأعلى للسلام ،

وكانت ثانية تلك المبادرات إصدار وثيقة فاشودة ٤ أغسطس ١٩٩٣التي كانت نتاج اجتماع وفد برئاسة العقيد بول ارت كوانج مع وفدي الحركة الشعبية والفصيل الموحد في منطقة فشودة ونصت هذه الوثيقة على تأمين الخطوات التي تحققت لإحلال السلام وتوصيل الإغاثة للمتضررين والحفاظ على الأمن والاستقرار والعمل على تجاوز الخلافات .

ط ـ المجلس الأعلى للسلام: أنشئ هذا المجلس لإعمار المناطق التي دمرتها الحرب وتلك التي تأثرت بها بصورة كبيرة وخاصة الولايات الجنوبية . ومن أنشطة المجلس الرئيسية : التربية، والبنية الأساسية (النقل بأنواعه- الاتصال- الإرسال الإعلامي)، والإنتاج (الصناعة - الزراعة)، والتنمية الاجتماعية والخدمات.

ومن اختصاصات المجلس : وضع خطط وبرامج التنمية والسلام، والإشراف على برامج إعادة التعمير، ووضع برامج التعبئة لتوحيد الجبهة الداخلية .

ويكون للمجلس خمسة أفرع بالولايات المتأثرة بالحرب في كل من: واو- جوبا- ملكال - الدمازين - الميرم .

وقد كان من أهم إسهامات المجلس : استقبال العائدين والنازحين والعمل على استقرارهم وتوفير الضرورات والخدمات الأساسية لهم، والمشاركة والإسهام في مفاوضات السلام، والتنوير الشامل وتوصيل برامج وتوصيات الحكومة للولايات المتأثرة بالحرب، وإعداد بعض مشاريع التنمية، و تنظيم مؤتمر الأديان في السودان إبريل ١٩٩٣، الذي كان من أهم توصياته ضرورة التعايش السلمي بين الأديان، وربط الشمال والجنوب بوسائل النقل المختلفة، ودعم أنشطة المنظمات المختلفة، ودعم الحكم المحلي.

ي ـ الميثاق السياسي للسلام إبريل ١٩٩٦: تم عقد هذا الميثاق بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال) وتم الاتفاق على الالتزام بالآتي : اللجوء للحل السياسي والسلمي لمشكلة الجنوب، والحفاظ على وحدة السودان بحدوده المختلفة، وإجراء استفتاء بين مواطني الولايات الجنوبية في نهاية الفترة الانتقالية لتحقيق تطلعاتهم السياسية، والاعتراف بحق المواطنة والتنوع وحرية الأديان، والالتزام بالشريعة والعرف كمصدرين أساسيين للتشريع، والعمل على توزيع السلطات والموارد بصورة عادلة ودفع عمليات التنمية الاجتماعية، وإنشاء مجلس تنسيق الولايات الجنوبية.

ك ـ اتفاقية الخرطوم للسلام ١٩٩٧: تم عقد هذه الاتفاقية بين الحكومة وأربع فصائل رئيسية هي: حركة استقلال جنوب السودان بقيادة د/ رياك مشار، والحركة الشعبية لتحرير السودان

مجموعــة بحــر الغــزال بقيادة كاربينو كوانيــن، وقــوة دفــاع الاستوائية بقيادة تويئس اوشانق، والمجموعة المستقلة بقيادة كواي مكواي.

وقـد اشـتملت الاتفاقــية علــى ســتة فصول لمعالجة أمرين: أولهما. المسائل الدستورية والقانونــية والحــريات والحقـوق، وقسـمة السـلطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية. وثانيهما. قسمة الثروة.

وأســفرت هذه الاتفاقية عن إنشاء مجلس تنسيق الولايات الجنوبية الذي تنحصر مهامه في الإشراف العام على الخطط القومية وبرامج السلام وتنسيق الجهود التشريعية في الولايات الجنوبية. وصــاحب التوقــيع علــى هــذه الاتفاقية التوقيع على اتفاقية سلام منفصلة مع قطاع جبال النوبة، وكــان أهــم محاورهــا نظــام الحكــم فــي السودان ومعالجة آثار الحرب وتوزيع الثروة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية .

وهكــذا فقـد أسهمت تصورات وممارسات جميع أطراف الصرع (المعارضة والحكومة) في إضــفاء المــزيد مــن التعقــيدات أمام البحث عن حل سلمي لمشكلة جنوب السودان خصوصا عندما اعــترف الجميع بحق تقرير المصير للجنوب ، وقد جاءت أول مبادرة في هذا الصدد من جانب حزب الأمــة الــذي عقـد "اتفــاق شقدوم" في ديسمبر ١٩٩٤ مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ، حيث اعــترف فــيه بحــق تقرير المصير للجنوب ، ثم جاء مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرة في يونيو ١٩٩٥ ، والــذي عقــده التجمع الوطني الديمقراطي الذي يضم جميع فصائل المعارضة ليعترف بحق تقريــر المصــير للجــنوب وكل المناطق المهمشة ، وإن عاد مؤتمر أسمرة الثاني في يناير ١٩٩٦ ليفضــل خــيار الوحــدة مع تأكيد التزامه وتمسكه بحق تقرير المصير و لم تكتف فصائل المعارضة بطــرح هذا الحق بل إنها آثرت اللجوء إلى خيار الحل العسكري متعاونة مع الحركة الشعبية لتحرير الســودان بصورة أدت إلى توسيع مسرح القتال ليمتد إلى شرق وغرب السودان ، أكثر من ذلك فإنها عملــت علــى تدويل المشكلة حين راحت تحت إشراف الإدارة الأمريكية تفرض حظر توريد السلاح والبترول لحكومة السودان وتقيم ممرات آمنة ومناطق يحظر فيها الطيران الحكومي داخل السودان.(٥٥)

وفــي المقابل فإن الحكومة السودانية يبدو أنها أرادت هي الأخرى المشاركة في هذا الرهان الخاســر كــرد فعــل لسلوك المعارضة ، فقامت في إبريل ١٩٩٧ ، بعقد اتفاق السلام من الداخل مع حــركات المعارضـــة الجنوبية المناوئة لجارانج والمطالبة بالانفصال وقبلت بمبادرة الإيجاد في يوليو ١٩٩٧ – بعــد أن كانــت قــد رفضــتها عــام ١٩٩٤ – ثم اعترفت في مشروع دستور جمهورية الســودان فــي مارس ١٩٩٨ بأنه نظام انتقالي لجنوب السودان ينتهي بممارسة حق تقرير المصير

وقامت الحكومة بعقد عدة جولات من المفاوضات مـع الحركة الشعبية لتحرير السودان تحت مظلة الإيجاد ، ومنتدى شركاء الإيجاد.(٥٦)

ولـم تسفر مفاوضات الحكومة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان عن أي تقدم خصوصا مـع إصـرار جـارانج على رفض منح حق تقرير المصير للجنوب بمفهومها جغرافيا (مديريات بحر الغـزال . الاسـتوائية وأعالـي النيل) إلا إذ تضمن الأمر منح حق تقرير المصير إضافة إلى ما تقدم جـبال الأنجسـتا وآبيي وجبال النوبا وكل المناطق المهمشة في الشرق والغرب وهكذا فإن الحكومة السـودانية هـي الأخـرى قـد استدرجت إلى ذات النفق المظلم ، فقبلت بحق تقرير المصير وفتحت المجـال واسـعا أمام تدويل المشكلة خصوصا في ظل إيثار الولايات المتحدة ــ وتحت مظلة منتدى شـركاء الإيجـاد - الـتعامل مـع المشـكلة وحدها وبالنيابة عن الجميع تم رفض وزيرة خارجيتها للمبادرة المصرية ــ الليبية عندما أعلنت ذلك صراحة في كمبالا أثناء جولتها في المنطقة.(٥٧)

ويـبدو أن الموقف الأمريكي وموقف دول الإيجاد فضلا عن موقف الحركة الشعبية لتحرير السـودان لا يـتجه إلى فصل جنوب السودان بقدر ما ينصرف إلى السعي لضمان سيطرة جون جارانج على السلطة في السودان كلية ، وطمس هويتها العربية والإسلامية وما يعزز من ذلك التوجه ما يلي: (٥٨)

١-أن انفصـال جـنوب السودان ليس من شأنه قيام دولة مستقرة في ظل التعددية الإثنية فيه ورفض القبائل الجنوبية لسيطرة الدنكا ممثلة في النوير والشيلوك وغيرهما .

٢- إن انفصـال جنوب السودان قد يدفع بالشمال إلى الوحدة مع مصر وهو ما لا ترغبه بعض القوى الأخرى ذات الصلة بالشأن السوداني .

٣- إن انفصال الجنوب بمفهومه الجغرافي قد لا يشكل تهديدا حقيقيا لمصر .

٤- إن دول الجـوار للسـودان لـن تقـبل بانفصال الجنوب لما يثيره هذا الأمر من قضايا مثل الحـدود مـع تلـك الدول، بالإضافة إلى إمكانية انتقال هذا المبدأ الانفصالي إلى تلك الدول أيضا بمنطق العدوى .

٥- رفض الشرعية الإفريقية لمبدأ الانفصال .

لذلـك فليس من الغريب أن يرفض جارانج ودول الجوار فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية المـبادرة المصـرية الليبـية، والتـي تسعى للبحث عن حل سلمي للأزمة السودانية، وليس لمشكلة جـنوب السـودان فحسـب فـي إطـار الحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه بمشاركة جميع الأطـراف الفرقاء في مؤتمر يتم فيه صياغة مستقبل الدولة السودانية بالتراضي وبشكل يحافظ على

ثنائـيـة الهويــة الســودانية العربية – الإفريقية، ويضــمن اقتســاما عــادلاً لعنصــري السلطة والثروة بين مختلف جماعات وأقاليم السودان.(٥٩)

ل ــ مفاوضات ماشاكوس:

أثـــار الاتفـــاق الـــذي أبرمته الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، ببلدة ماشـــاكوس الكينـــية، يـــوم الســـبت ٢٠ يولـــيو٢٠٠٢، ــ وما يزال ــ جدلا واسعا داخل السودان وخارجـــه. سواء من جانب المسؤلين الحكوميين ومختلف القوي السياسية داخل السودان و خارجه. و كذلـــك من جانب الأطراف الإقليمية والقوى الدولية التي تحركها توجهات و دوافع متباينة، وأيضا من جانب الكتاب والمفكرين والمتخصصين الذين يهمهم أمر السودان.

وعلـــى الـــرغم مـــن الاختلافات والتباينات، أو التوافق والتقارب فيما بين هؤلاء، فإن هذا إنما يدل على مدي أهمية وحيوية هذا الأمر. ويمكن الإشارة في إيجاز إلي وجهتي نظر في هذا الصدد كما يلي:

الأولي. قبول الاتفاق: [٦٠]

وتذهب وجهة النظر تلك إلي التركيز على ما يلي:

١- أن هـــذا الأتفـــاق إنمـــا هو مجرد محاولة لإيقاف حرب هي من أطول الحروب في إفريقيا والعـــالم المعاصر، اندلعت عام ١٩٥٥ لتستمر ١٧ عاما، وتوقفت توقفا مشوبا بالحذر لمدة عشـــر ســـنوات، ثم استمرت دون انقطاع لمدة عشرين عاما تقريبا (١٩٨٣-٢٠٠٢). قتل بســـببها أكـــثر من مليونين من البشر، وشردت داخل الوطن وخارجه أكثر من أربعة ملايين نســـمة، وحولت حياة الآخرين إلى فوضي وعدم استقرار. ودمرت على أثرها البنية التحتية الهشـــة والضئيلة في الجنوب و أجهضت كل محاولة للتطور والنماء على المستوى الوطني بسبب الاستنزاف المستمر لموارد البلاد من أجل تمويل تلك الحرب والتي تكلف الدولة أكثر من مليون دولار يوميا على مدى هذه السنين الطويلة.

٢- أن هـــذا الاتفـــاق هـــو محاولـــة لإقامـــة أســـاس جديد يتسم بالطابع الديمقراطي والعدالة والاعـــتراف بالتعدد الديني والثقافي و الإثني واللغوي، واحترام هذا التعدد فعليا والانطلاق مـــنه واســـتيعابه فـــي التشريع والتنفيذ والتعبير، والمساواة بين الجنسين، وحرية العبادة وأداء الشـــعائر الدينـــية دون استثناء لأحد، دون استعلاء على دين أو معتقد. في إطار النظام السياسي للسودان الواحد.

٣- أن الاتفـــاق يعطـــى الشـــعب في الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة كافية تماما للوصول إلى موقف قـــائم علـــى الحقـــائق وليس الأماني أو الوعود الكاذبة. وفتح الأبواب واسعة بالتالي لإمكانية إقامة الوحدة على أساس طوعي ووفق اختيار شعبي حر.وهي الصيغة الوحيدة التي يستحقها شعب السودان.

وأنـــه إذا كان الاتفاق قد أتاح مجالا واسعا بنفس القدر إلى الانفصال. فإن هذا يمثل نوعا ما مـــن إقرار الأمر الواقع أو هي "الحقيقة الغائبة" عن القابضين على السلطة في الشمال ، الذين ينبغـــي ألا يغيـــب عـــنهم أن خـــيار الانفصال قائم ، كما أن فرص الوحدة يمكن أن تكون هي الـــراجحة إذا اســـتوثق الجنوبيون أنها في مصلحتهم العاجلة و الآجلة، ولكنهم سيختارون الانفصال إذا رأوا غير ذلك. وهو الأمر الذي يمثل إشكالية حقيقية لبقاء واستمرار السودان الموحد.

٤- أن الاتفـــاق طـــرح بمجـــرد توقـــيعه العديـــد من القضايا ذات الصلة بالواقع وبالحياة السياسية الســـودانية، مـــثل قضـــايا التنمـــية، وتوفير الحاجات الأساسية، وبناء المدارس والمستشفيات والبـــيوت، وإقامـــة الأســـواق، والتوسع في الزراعة وبناء المصانع. فضلا عن حريات التنظيم والتعبير والحراك، المطروحة أصلا في الشمال والجنوب.

الثانية: رفض الاتفاق:

أمـــا وجهة النظر الأخرى فتذهب إلي أن الاتفاق ربما جاء معبرا عن التقاء لإرادة الطرفين الموقعيـــن عليه نحو تقسيم السودان بينهما، حينما أدرك كل منهما أنه عاجز عن فرض إرادته بالقوة المســـلحة علـــى الطـــرف الآخـــر إكـــراها واستيعابا من جهة، وكذلك أدراك كل طرف منهما أنه لن يستطيع أن يسيطر على الحكومة المركزية في الخرطوم من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وهو الأمر الـــذي صادف قبولا، أو جاء تعبيرا عن إرادة أمريكية دفعت لإبرام هذا الاتفاق سواء كان ذلك ترغيبا أم ترهيبا، وتبعا لما تقدم فإن ما يمكن التركيز عليه فيما يتعلق بالاتفاق ما يلي: [٦١]

١- أن الاتفـــاق أتـــي معاكسا للروح الأفريقية الوحدوية الراهنة، التي عبر عنها إنشاء الاتحاد الأفريقـــي، الذي ينص القانون التاسيسي له على احترام الحدود التي ورثتها الدول الأفريقية عـــند الاســـتقلال، حيث جاء الاتفاق لينحو منحي انفصاليا ، ويتجه نحو تمزيق أوصال دولة أفريقية، ويمثل سابقة خطيرة، ستعاني من تأثيراتها وانعكاساتها العديد من دول القارة الأفريقية.

٢- أن الاتفـــاق اســـتبعد كـــلاً من مصر وليبيا وهما دولتا المبادرة المشتركة، التي أكدت على ضـــرورة وحدة السودان، وهو ما يمكن أن يشير بشكل أو بآخر إلى استبعاد خيار الوحدة لصـــالح خيار الانفصال، في حين أن الاتفاق تضمن مشاركة دول أفريقية في المفاوضات التالـــية للإتفاق وجعلها أعضاء في لجنة التقييم والمراقبة خلال الفترة الانتقالية (إريتريا، إثيوبيا، جيبوتي، كينيا، أوغندا).

٣- أن الاتفـــاق غير ديموقراطي ذلك أنه اقتصر على طرفين من أطراف الصراع في السودان همـــا الحكومـــة الســـودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وهو بهذا قد استبعد كافة

القـوي السودانية الأخرى سواء كانت شمالية أم جنوبـية، وهـو مـا يعني أن الصراع لن يـتوقف مـا اسـتبعدت كافـة القـوي(سواء الأحزاب الشمالية المعارضة، أو حركات المعارضة المسـلحة الأخـرى فـي شـتي أرجـاء السودان) من قضية قومية وخطيرة تتعلق بوحدة السودان وبسلامة أراضيه.

٤- أن الاتفـاق يذهـب إلـي توصيف الصراع داخل السودان كما لو كان صراعا بين الشمال والجـنوب وهذا أمر غير صحيح، ذلك أن الصراع في السودان متعدد الجوانب فهو صراع فـيما بيـن الشـماليين، كمـا أنه صراع فيما بين الجنوبيين ، فضلا عن كونه صراعاً بين الشمال والجنوب.

٥- أن الاتفـاق يشـير إلى حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان من خلال استفتاء لتحديد وضـعهم المسـتقبلي بعـد فـترة الست سنوات الانتقالية ويحدد خيارين : إما تأكيد وحدة السـودان. أو التصويت لصالح الانفصال، والأساس في هذا الحق ــ وفقا للقانون الدولي ــ إنمـا يـتعلق بالأقاليم والشعوب الخاضعة للاستعمار الأجنبي، وكأن هذا الاتفاق بهذا المعني يجعـل مـن إقليم الجنوب منذ استقلال السودان إقليما خاضعا للاستعمار الشمالي، وهو ما يتـنافى مـع الحقائق الموضوعية منذ استقلال السودان. كما أن إشارة الاتفاق إلي مصطلح شـعب الجـنوب هـي غير دقيقة، لأن هذا المصطلح لا يطلق إلا على الجماعة التي تسكن إقلـيم دولة، كما أن تضمين الاتفاق لفظ الجنوب بشكل مطلق وبدون تحديد واضح قد يعني جـنوبا أوسـع مـن المفهـوم الجغرافي الذي ينصرف إلي المديريات الثلاث: النيل الأزرق وبحـر الغزال والاستوائية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأقاليم تضم جماعات إثنية أخري بخلاف الدنكا التي تنتمي إليها الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحد طرفي الاتفاق.

كمـا أن تضـمين الاتفاق أن تهيمن الحكومة على الشمال مع تطبيقهم للشريعة الإسلامية وهيمـنة الحـركة الشـعبية على الجنوب بدستور علماني مع احتفاظ كل طرف بجيشه طوال الفترة الانتقالـية ولحيـن إجراء الاستفتاء يجعل من التطور الحادث في الإقليمين تطورا مستقلا عن الآخر مـن حيـث الدسـتور والمؤسسات ومن ثم من حيث السياسات والممارسات، الأمر الذي يجعل خيار الانفصـال أمـرا محـتوما. سـواء فـي ذلك إذا أحسنت الحركة إدارة وتنمية الجنوب بدعم غربي وهو ما سينسـب إلـى الحـركة، ومن ثم يكون هناك مبرر للانفصال. أو أن لا تتحقق التنمية والاستقرار في الجنوب خلال ذات الفترة فيرد الفشل إلى الشمال، ومن ثم يكون هناك مبرر للانفصال أيضا.

ب- قضية تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد :

كما هو الحال خلال أنظمة الحكم المختلفة فقد ظلت القضية الاقتصادية تلقي بظلالها على مجمل الأوضاع وعلى حالة عدم الاستقرار داخل السودان، وهو ما تم توضيحه عند تناول التغييرات السياسية من هذا البحث ، وإذا كان النظام الحاكم القائم قد حاول تطبيق العديد من السياسات الاقتصادية بهدف كبح جماح التضخم وخفض معدلاته ووقف النشاط الهامشي والطفيلي وتثبيت سعر الصرف إلا أن ذلك لم يحل دون تفاقم العديد من المشكلات ومنها: [٦٢] ركود في مجال التجارة الخارجية، وظهور بعض الصعوبات في القطاع الزراعي وانخفاض أسعار المحاصيل السودانية مع ارتفاع تكلفتها مع انخفاض التمويل في هذا المجال وتراكم مستحقات المزارعين، وتأثر عمليات الصادر، وارتفاع نسبة البطالة.

إلا أن الواقع الحسي والملموس يشير إلي أن السودان يعاني من أزمة اقتصادية حقيقية، وأن الخطط والاستراتيجيات الموضوعة ومحاولة تنفيذها لم يترتب عليها نتائج ملموسة، وظلت الدولة تصنف ضمن الدول الفقيرة على مستوى العالم.[٦٣]

وفي إطار التعامل مع صراع القوي السياسية في السودان، يلاحظ ما يلي:

١- أن كل واحدة من تلك القوي ــ سواء كانت حكومة أو معارضة ، وسواء كانت المعارضة مدنية أم عسكرية، وتعبر عن أكثرية أو أقلية ــ أصبحت على اقتناع تامة بجدارتها وأحقيتها هي في تولي حكم البلاد، وأنها وحدها القادرة على تسوية المشكلات والأزمات التي تعاني منها تلك البلاد منذ سنوات طويلة.

٢- أنه في سبيل البقاء أو الوصول إلي السلطة تسابق الجميع ليس في إعلاء شأن ومصلحة البلاد العليا على أية مكاسب أو مصالح تحتية، وإنما تسابق الجميع في تقديم التنازلات التي من شأنها تفكيك وتدمير وحدة البلاد، ومنها ما يتعلق بحق تقرير المصير المزعوم.

٣- أن استمرار وجود ضغط أجنبي (أمريكي / أوروبي / أفريقي) على النظام الحاكم في السودان ولصالح بعض القوي السياسية الأخرى، وفي غياب أو ضعف الدعم العربي لهذا النظام الحاكم قد يدفعه ذلك للخضوع لتلك الضغوط ، وأن يصل إلي مرحلة من الضعف والإنهاك تجعله غير قادر على المقاومة، أو التحمل وهو ما يعني حدوث تصدع حقيقي للدولة السودانية، ومع كل ما يعنيه هذا من مخاطر وما يترتب عليه من تداعيات لا تقف عند حدود السودان فقط وإنما تتعداه إلى جميع دول المنطقة.

المبحـــث الثالـــث: تقييم الممارسات السياسية في السودان

المطلب الأول: تقييم تجربة الحكم الاتحادي / الرئاسي في ظل دستور ١٩٩٨:

بصـــدور دستور عام ١٩٩٨ والذي تضمن قيام الحكم الاتحادي وهو ما يتضح من الإشارة إلـــى لا مركزية سلطات الدولة وأن السودان جمهورية اتحادية تحكم في سلطاتها الأعلى على أساس الـــنظام الاتحـــادي الـــذي يرسـمه الدستور مركزيا وقوميا وأطرا ولائية ، وتدار في قاعدتها بالحكم المحلـــي وفـــق القـــانون وذلك تأمينا للمشاركة الشعبية والشورى وتوفيرا للعدالة في اقتسام السلطة والـــثروة، ثـــم إشـــارته إلـــى عملية القيادة والتنفيذ موضحا أنها تقوم على أساس ثلاثة مستويات الأعلـــى وهـــو رئاســـة الجمهورية (نظام رئاسي) ثم السلطة التنفيذية الاتحادية ثم السلطة التنفيذية الولائـــية ، ثم انتقاله إلى سلطة التشريع سواء على المستوى الاتحادي أو الولائي والسلطة القضائية والمحكمة الدستورية والنظام الاتحادي من حيث تقسيم الولايات وتحديد عواصمها وحدودها واقتسام السـلطات الاتحاديـــة والولائـــية والمشـــتركة وكذلـــك اقتسام الموارد المالية الاتحادية والولائية والمحلية ثم العلاقـــات الاتحاديـــة وصـــندوق دعم الولايات ، تكون بذلك قد دخلت بالسودان إلى مرحلة جديدة من التطور والبـــناء الدســـتوري للدولـــة متخطـــية بذلك مرحلة المراسيم والقوانين الثورية ، ومع ذلك فإن تجربة الحكم الاتحادي وفقا للمفاهيم السابقة يمكن إخضاعها للتقييم على المستويين الإيجابي والسلبي كالتالي: (٦٤)

أ- إيجابيات التجربة :

إن إعـــادة تقســـيم السلطة دستوريا بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بالنص الذي أشـــارت إلـــيه المواد١١٢،١١١،١١٠ من الدستور ربما يحقق طموحات الولايات للمشاركة الفاعلة والرشـــيدة فـــي التخطيط والتشريع والتقرير والتنفيذ ، ويلاحظ في هذا المجال ازدياد قائمة السلطات المشتركة بحيث تصل إلى عشرين سلطة [م١١٢/ ١] .

إعـــادة العلاقة بين أجهزة النظام الاتحادي في ظل التوالي السياسي وتوسيع دائرة الحريات والحقوق الإنسانية المشاركة في السلطة السياسية والإدارية في البلاد .

إجـــراء التعديلات والإصلاحات القانونية لتواكب موجهات ومرامي ومقاصد الدستور ومنها الـــتعديلات التـــي طـــرأت بصـــدور قانون الحكم المحلي لسنة ١٩٩٨ والذي بموجبه يمكن للولايات إصـــدار قوانين ولوائح وأوامر تأسيس محلية بنفسها ، وفي ضوئه يتجاوز النظام الاتحادي النمطية والشـــمولية فـــي توزيـــع السلطات والاختصاصات على مستوي المحافظات والمجالس المحلية وإن احتفظ بالشخصية الاعتبارية للمحليات .

أن جوهر علاقات السلطة بين أجهزة النظام الاتحادي من المفترض أن يقوم على التوازن لا على العلاقة الهرمية أو الرأسية ، فالولايات ذات شخصية اعتبارية وكذلك المحليات ، فالنظام الاتحادي يقوم على حكومتين: حكومة اتحادية وحكومة ولائية وسلطات مبينة في الدستور في ثلاث قوائم اتحادية و ولائية ومشتركة ، وبناء عليه تجئ أهمية التنسيق خاصة في أداء السلطات المشتركة والتي وازت في كثرتها وأهميتها السلطات الاتحادية في ظل الدستور .

ب- سلبيات التجربة :

رغم الإيجابيات السابقة لتجربة الحكم الاتحادي ، وما صاحب إعلانه من إمكانية شيوع قدر من الأمن والاستقرار والمشاركة والتنمية للولايات والمحليات ، إلا أن هناك تبايناً واضحاً حول مناهج ممارسة السلطة في مستويات الحكم المختلفة وهو ما يمكن أن يترتب عليه بعض السلبيات ومنها :

١- أن ما يزيد عن عشرة أعوام في السلطة تشير إلى أن ممارسة النظام الحاكم سواء في ظل مرحلة المراسيم والقوانين الثورية التي سبقت دستور ١٩٩٨ ، أو حتى ممارسات ما بعد صدور الدستور تشير إلى وجود العديد من الهياكل والأبنية والسلطات والاختصاصات ، إلا أن استجابة كل من الحكومة والولايات لذلك ووضعه موضع التطبيق الفعلي ما زال مرتهنا بما يمكن أن يتحقق فعليا في مجالات الأمن والاستقرار .

٢- أن هناك هيمنة اتحادية على الحقوق الولائية والمحلية ، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة المراجعة والتقييم لتلك العلاقات في إطار ميزان العدل الذي وضعه الدستور.

٣- أن النمطية الاتحادية في توزيع سلطات المحليات لم تراع قدرات المحليات وإمكانياتها المادية والبشرية وهو ما يمكن أن ينعكس سلبا على أدائها العام .

٤- أن التنازع المستمر حول السلطات خاصة المالية والتنفيذية والتشريعية وتقسيم الثروة ونزوع بعض الولايات إلى تجاوز حدود اختصاصاتها الدستورية يبقى إحدى المشكلات المحتملة للنظام الاتحادي .

٥- عدم قيام بعض الآليات التي من شأنها تفعيل وتنسيق تقسيم السلطة والثروة رغم أنها منصوص عليها دستوريا مثل عدم إنشاء مجلس لتقسيم الموارد القومية والغابية والحيوانية أو قيام لجان تختص بتقسيم الموارد المالية وتحديد معايير تقسيمها وكيفية إدارتها.

٦- أن الولايات تعتبر حكومات ذات شخصيات اعتبارية تتمتع باستقلال تشريعي وإداري ومالي كبير ومن ثم يصبح من الصعب على الحكومة الاتحادية إملاء قراراتها عليها إلا في إطار قوائم السلطة والقوانين والخطط والسياسات الكلية وآليات التنسيق في إطار العلاقات الاتحادية.

٧- ضـــرورة تمكيـــن الحكم الاتحادي بما يحقق الـــتوازن المطلـــوب فـــي تقســـيم السلطة والثروة تحقيقا لمضامين العدالة والشورى والسلام والتنمية .

٨- أن التشـــريعات الســـارية تحـــتاج إلـــى مراجعة حتى تتواكب مع الدستور وذلك على المستويات الاتحادية والولائية والمحلية .

٩- أن رســـم السياسات واقتراح التشريعات في مجال السلطة المشتركة يحتاج إلى مشاركة الولايات وإيجـــاد الآلـــيات المناســـبة لدرء النزاعات التي تفرزها الممارسة نتيجة لتجاوزات وتضارب السلطات .

المطلب الثاني : تقييم تطلعات القوي السياسية المتصارعة في السودان

فـــي إطـــار تحديـــد وتقييم تطلعات القوى السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتفاعل مـــع صراع القوى السياسية في السودان ، فإنه يمكن الإشارة إلى بعضها كالتالي: (٦٥)

أولاً: إمكانية استمرار إضفاء الطابع العسكري:

عســـكرة النظام في السودان مع ضمان وقف الحرب في الجنوب (وفقا لاتفاقيات ماشاكوس علـــى ســـبيل المـــثال)، والسماح بقدر من المشاركة الشعبية والتوقف تماما عن كل أشكال انتهاكات حقـــوق الإنسان، وهذا يعني أن يعتمد الرئيس عمر البشير على القوات المسلحة وفي هذه الحال فإن الأمـــر يتطلـــب مـــنه التأكـــيد على قومية المؤسسة العسكرية، وأن يعيد المفصولين من الضباط إلى الخدمـــة ويقلـــل من دور الميلشيا والدفاع الشعبي، ويمكن أن يفعل ذلك في حالة إيقاف الحرب فورا، وقـــد يجـــد هـــذا الخيار قبولا كبيرا بسبب أن كثيرا من الدول تعتبر أن الأزمة السودانية سببها عدم وجـــود دولـــة قويـــة وبالتالي يمكن أن يضعوا الأولوية لاستقرار الدولة الوطنية، ثم بعد ذلك التحول إلـــى الديمقراطية، وهذا السيناريو يمكن أن لا يواجه معارضة إقليميا، خاصة إذا كان بالإمكان طمأنة دول الجوار، كما أن الولايات المتحدة قد لا تمانع هذا السيناريو أيضاً .

ثانياً: إمكانية قيام ائتلاف شمالي:

أن يكـــون الرئـــيس عمر البشير مع الصادق المهدي والميرغني تكتلا مشتركا باعتبار أنهم أصـــحاب بـــرامج إســـلامية متقاربة، وهذا هو مشروع وحدة أهل القبلة الذي انطلقت منه وساطات ســـابقة، وتجد هذه الفكرة قبولا لدى المهدي، وقد دعا إلى مثل ذلك "أهل القبلة إلى كلمة سواء" ، أما الميرغنـــي فربما لا يعارض مثل هذا الخيار، لكن مشكلة هذا السيناريو أنه يعني عزل اليسار والقوى الحديـــثة والجنوبـــية، كما يعني إعادة تفجر المشكلة خاصة لو قام مثل هذا التحالف إلى فصل الجنوب، ويمكن للأحزاب التقليدية في سعيها المحموم إلى السلطة أن تهمل أولا تقدر جيدا مثل هذه الاحتمالات .

ثالـــثاً: إمكانـــية انهـــيار أو تفكـــك الدولـــة السودانية:

أن يحـــدث انهـــيار للدولـــة السودانية كلية على نحو ما حدث في الصومال وهذا السيناريو يمكـــن تصـــور حدوثـــه إذا مـــا طـــال أمـــد الحرب بشكل يقعد النظام عن المواجهة نتيجة للأعباء الاقتصـــادية والبشرية المتزايدة، وليس من شك في أن نتائج هذا الوضع ستكون كارثية على الشعب السـودانـي، خصوصـــا إذا ما اتسع نطاق الحرب ليشمل السودان عامة بما يعنيه ذلك من تدخل قوى إقليمية ودولية فيها وصعوبة التحكم في مسار الحرب ونتائجها .

وفـــي إطـــار التعامل مع الواقع السوداني فإن مسألة انفصال جنوب السودان تكون واردة، وقـــد اقـــترح هـــذا الســـيناريو من جانب الجنوبيين منذ الستينيات، ويشكل أحد البدائل المفضلة لدي الحـــركة الشـــعبية لـــتحرير الســـودان، خصوصا في حالة هزيمة عسكرية كبرى للنظام السوداني، وســـيطرة جـــارانج سيطرة كاملة على الجنوب بشكل يدفع الحكومة السودانية للاعتراف به. وتجدر الإشـــارة إلـــي أن جميع القوى السياسية سواء كانت الحكومة أو المعارضة قد أسهمت في طرح هذا البديل في ظل اعتراف الجميع بحق تقرير المصير لجنوب السودان، حتى في ظل اتفاقيات ماشاكوس.

إن الأخطـــر من مسألة انفصال الجنوب أن يحدث على أثر ذلك ــ إذا ما وقع بالفعل ــ تفكك للدولـــة السودانية من خلال حدوث سلسلة من التداعيات يترتب عليها مطالب انفصالية أخري سواء في الشرق أو في الغرب أو حتى في الشمال ذاته.

سادساً: إمكانية قيام نظام ديمقراطي علماني موحد:

أن يقـــوم فـــي الســـودان نظـــام ديمقراطي علماني موحد جديد، كأحد البدائل التي تطرحها الحـــركة الشـــعبية لتحرير السودان، ويقترب من الطرح الذي أتي به مشروع دستور الفترة الانتقالية للـــتجمع الوطنـــي الديمقراطـــي، ويمكـــن تصور حدوث هذا البديل في حالة انهيار النظام السوداني، وتمكـــن قـــوى المعارضة من الاستيلاء على السلطة عنوة تحت قيادة جارانج، مع ما يحمله ذلك في طياته من طمس الهوية العربية ــ الإسلامية للسودان عامة.

المطلب الثالث: مدي إمكانية تسوية المشكلات والصراعات السودانية

إن مجـــريات الأحداث في السودان تشير إلى وجود ثلاثة مستويات متشابكة في داخل المأزق الذي وجدت الحكومة نفسها فيه، نتيجة لما فكرت فيه وصنعته بيديها ويمكن الإشارة إليها كالتالي: [٦٦]

الأول : أن مســـاحة وأطـــراف الحرب الأهلية قد تغيرت جذريا من صورة بسيطة تقليدية للحرب بين شـــمال وجنوب السودان، إلى صورة مركبة حديثة بين جانبي الحكومة والمعارضة السياسية والمســـلحة ، ولكـــل مـــنهما حلفـــاء مـــن القيادات والقواعد في الشمال والجنوب، والغرب

والشـــرق، وعلـــى الرغم من أن حكومة السـودان وقعت اتفاقية السلام التي أقرت حق تقريـــر المصـــير مـــع الفصـــائل المنشقة عام ١٩٩٧، إلا أنها تريد حلا تفاوضيا يبني على الصـــورة البســـيطة التقلـــيدية للجـــنوب المكون من ثلاث ولايات في عام الاستقلال ١٩٥٦، واســـتهدفت بذلك تحقيق اختراق في صفوف المعارضة وتفكيكها إلى فئات وجماعات منفصلة جغرافـــيا، وهـــو الأمر الذي يحقق أيضا دعما ومساندة لحلفائها من الجنوبيين (دكتور رياك مشـــار وجماعته) بما في ذلك إقليم آبيي (ولاية الوحدة) – حيث ينابيع البترول – الذي انتزع سابقا من إقليم بحر الغزال .

الثانـــي : أن حكومـــة الســـودان تؤسس موقفها التفاوضي مع الجيش الشعبي لتحرير السودان بناء علـــى اتفـــاق من هذا المستوي ، وهذا يعني أن تري قواعد اللعبة على أساس ما تراه أمرا واقعـــا ، وعلـــى النقيض يري جارانج والمعارضة السياسية والعسكرية أن مرحلة الاستفتاء علـــى حـــق تقريـــر المصـــير هـــي لفترة انتقالية وهدنة مرحلية، يتوقف على أثرها القتال والحـــرب علـــى أكـــثر مـــن جـــبهة وتستهدف واقعا جديدا يمثله بديلان : إما وحدة الوطن الســـوداني ، وإمـــا الانفصـــال، ولهذا فإن فترة الانتقال تتطلب دستورا انتقاليا يتراضى عليه أطـــراف الهدنـــة، وهذا الدستور الانتقالي يرسم الترتيبات الدستورية المؤقتة خلال المرحلة الانتقالـــية التـــي تســـبق الاستفتاء، ولكن إزاء إصرار الحكومة على دستورها الاتحادي فان جـــارانج طرح أقصي درجات النقيض وهو ترتيبات كونفدرالية، وهذا الطرح هو تهديد حقيقي لتصـــورات الحكومـــة السودانية وترتيباتها لاستمرار حكمها في السودان، فإذا قبلت الحكومة أصابها القبول في مقتل، وإذا رفضت استمرت الحرب الأهلية وتزايدت الانشقاقات.

الثالـــث: أن المجاعات التي انتشرت بشكل كارثي في إقليم بحر الغزال ترجع في جزء منها إلى القتال الوحشـــي الدائـــر بين الأنصار السابقين للدكتور رياك مشار و جماعته، خصوصا في ولاية الوحـــدة (مـــنطقة آبيي) وإذا كان الجيش الشعبي لتحرير السودان ليس طرفا في هذا الإطار مـــن القتال الضاري والمجاعة والتدمير المنتشر في إقليم بحر الغزال، فالملاحظ أن الحكومة اقترحـــت وقفـــا لإطلاق النار في الجنوب، طبقا لمفهومها عن حدود هذا الجنوب السوداني، ولـــم تطلب وقفا لإطلاق النار في بحر الغزال فقط، كما أنها ترغب في طلب وقف إطلاق النار فـــي جمـــيع ســـاحات الحرب الأهلية في جنوب وشرق وغرب وشمال السودان، وربما كان الهـــدف الحكومـــي يرمي إلى تهدئة الحرب بالجنوب، والتفرغ عسكريا وأمنيا لباقي ساحات الحـــرب الأهلـــية فـــي البلاد، وربما يكون منطقها في ذلك استغلال المجاعة والدمار لتوزيع

الاتهامــات الداخلـية والخارجـية، بينما تدشــن كـل قــوة لترســيخ وجودها في السلطة ومؤسسات الحكم.

وإذا كانــت الأصـــوات الأفريقـية والأوربــية والأمريكـية والعربية والإسلامية تحذر من اســتمرار الكارثة وانتشار المجاعة والموت، وتدعو إلى تقديم الإعانة والمعونات الإنسانية بلا حدود، فــإن ذلــك يقــترن باشتراط أساسي هو أن لا تستخدم تلك المعونات والإغاثة من جانب الحكومة أو المتمرديــن فــي الســودان، وإنمــا أن يتم تلقي المعونات وتوزيعها من خلال منظمات الأمم المتحدة والمــنظمات الإنســانية غــير الحكومية، وضرورة تفهم حكومة السودان لحقيقة هذا الأمر بعيدا عن مخــاوف انــتهاك الســيادة والــتدخل والمؤامرات ضدها باسم الإغاثة الإنسانية، كما أن ذلك يقترن بضــرورة الحــل التفاوضــي الشامل[٦٧] والعاجل بين الحكومة والمعارضة السياسية والمسلحة في الجنوب والشمال والشرق والغرب .

وبصــفة عامة يمكن الإشارة إلي وجود العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق الاستقرار والتنمية داخل السودان، ومنها: [٦٨]

- صــراع الهويــة بين الشمال والجنوب وهو صراع يتمحور حول التقابل بين الأفريقية والعروبة، والإســلام والعقــائد الأخرى من مسيحية وأفريقية، وبين العربية واللغات الأخرى، وبين الجنوب كإقليم والشمال.
- الصــراع الأيديولوجي سواء بين الحكومة وحركات المعارضة، أو بين الأصوليين وخصومهم من العلمانييــن، أو فــيما بيــن الأحــزاب السياسية المختلفة، في ظل غياب برامج سياسية واضحة وهادفة تعلي من مصلحة البلاد العليا.
- صــراع السلطة بين أركان النظام ومنافسيهم من داخل وخارج المنظومة الحاكمة، ولعل تلك هي العقــبة الكبرى في طريق إيجاد تسوية للأزمة السودانية ، ذلك أن أي حل مقترح لها ، ينبغي أن يمــر عــبر مشــاركة مرحلــية في السلطة بين كل الأطراف، وتنتهي بإرساء نظام ديموقراطي تعــددي، وهــذا يعنــي أن النظام الحاكم القائم سيفرض عليه التخلي عن السلطة وتسليمها إلى حكومـــة منتخبة وهو احتمال لا يبدو أن هذا النظام سيكون متحمساً له. وبالتالي ليس من السهل تصور إمكانية تقدم حقيقي وملموس إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه.
- الــتورط الدولــي والإقليمــي فــي المشــكلة، حيــث تشكل الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوربــية(بريطانــيا ، إيطاليا، النرويج...) وبعض دول الجوار الإقليمي(أوغندا، كينيا...) سواء بشــكل مباشــر أو غــير مباشــر عنصراً ضاغطا ترغيباً وترهيباً على الحكومة السودانية، مع

محاولـــة الابتعاد بالمشكلة السودانية عن أن يشـــارك فـــيها أي طـــرف عربي، ومن ذلك الحرص الشديد على تحييد الدور المصري / الليبي!!!

وفـــي هـــذا المجـــال يـــبدو الدور الأمريكي مهيمنا في محاولات السعي لإيجاد أو بالأحرى فـــرض تسوية للأزمة السودانية، وخصوصاً في مفاوضات ماشاكوس بكينيا، وعلى سبيل المثال فقد تضـــمن تقريـــر المـــبعوث الرئاســـي الأمريكي ــ جون دانفورث ــ للمساعدة في إحلال السلام في الســـودان ،المـــرفوع إلـــي الرئـــيس الأمريكـــي التأكيد على ضرورة أن يعالج أي اتفاق للسلام في الســـودان المعاناة الظالمة للسودانيين الجنوبيين من سوء المعاملة من جانب الحكومات في الشمال، بمـــا فـــي ذلـــك التعصـــب الدينـــي والثقافي والعنصري والحرمان من الموارد القومية، وأن مطالبة الســـودانيين الجنوبيين بحق تقرير المصير إنما يعني حماية أنفسهم في مواجهة الاضطهاد، وأن حق تقريـــر المصير بهذا المعني يتضمن خيار الانفصال، وأنه في ظل المقاومة القوية من جانب الحكومة الســـودانية للانفصـــال والصـــعوبة البالغة لتحقيق ذلك ، فإن التسوية العملية تكون في التفضيل لأن يضـــمن حـــق تقريـــر المصير، حق الشعب في السودان الجنوبي للعيش في ظل حكومة تحترم دينهم وثقافتهم، مثل أن يكون هناك ضمانات داخلية وخارجية قوية بذلك.[٦٩]

خاتمة

مـن خـلال مـا تقدم نلاحظ أن الفرص والتهديدات أمام كل من الحكومة والمعارضة تجعل هـناك إمكانـية للدخول في حوار تفاوضي ويعزز من ذلك التوجهات الدولية والإقليمية الراهنة ولكن يظـل أمـام الطرفيـن اختيار الأدوات والآليات المناسبة والمكان المناسب والأطراف الثالثة المناسبة والتضـحيات مـن أجل إقامة سلام حقيقي في السودان ، وفي كل الأحوال فإن الأمر يتطلب أيضا من جمـيع الأطـراف اسـتعدادات ونوايـا حسنة وصادقة للوصول إلى هذا الهدف المنشود . ومن تلك الفرص والتهديدات يمكن الإشارة إلى بعضها كالتالي :

أنـه مـنذ قيام نظام حكومة الإنقاذ وظهور الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية ، سجلت كل الفصـائل الجنوبـية رفضها القاطع لهذه الدولة، وأظهرت مفاوضات الإيجاد بين الحكومة السودانية وحـركة جـارانج الـربط بيـن مطالـبة الحركة بحق تقرير المصير، وقيام الدولة الإسلامية بمعنى ضـرورة الإعـلان عن فصل الدين عن الدولة ، وقد تراجعت الحكومة بخطوات ثابتة في هذا الاتجاه مـنها ما يتعلق بالدستور ومنها ما يتعلق باتخاذ بعض القرارات الإيجابية ومنها قرارات ١٢ ديسمبر ١٩٩٩، التـي أدت إلي إقصاء د . حسن الترابي الرمز الأساسي لفكرة الدولة الإسلامية وهو ما فتح المجـال أمام إمكانية التصالح، ويعزز من ذلك تأكيد البشير على استعداد الحكومة للتفاوض حول كل القضـايا، والاستعداد لإجراء تعديلات دستورية وقانونية، ما دامت تؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي والعسـكري ، وهـو الأمـر الـذي يمـثل فرصة أمام جميع القوي لإعادة تسوية المسائل المعلقة. والالـتزام بما يتم الاتفاق عليه، مع التذكير بأن فشل الاتفاقيات السابقة في العقود الماضية جدير بأن لا يتكرر حتى لا يترتب عليه وحدة هشة.

وفـي مجـال الحديث عن الفرص أمام القوي السودانية المختلفة، تظهر مصر كأكبر قوة دافعـة، فـي المجـال الإقليمي، للعمل من أجل استقرار وتنمية السودان والحفاظ على كيانه الموحد، وعلـى قدراتـه، وفي هذا الشأن ينبغي التركيز على أنه عندما أعلنت مصر رفضها لفكرة حق تقرير المصـير فـي جنوب السودان. وعندما أعلنت المبادرة المشتركة مع ليبيا، وفي جميع مواقفها تجاه السـودان، فإنهـا لا تعني بذلك فرض اعتراضها على إرادة حقيقية أجمع عليها أهل السودان، وإنما تسـجل واقعـا متمثلا في أن تقرير هذه الفكرة قد تولد في ظل ظروف غير مواتية ومتوترة وأنه قد زال معظمها ، واصبح هناك إمكانية للتغلب على ما تبقي منها عن طريق التصرف المناسب.

وبالتالـي فـإن مصـر حين ترفض فكرة حق تقرير المصير في جنوب السودان، إنما تريد تحاشـي تفكك السودان وتمزيقه، ومن إمكانية استمرار الصراع وانتقاله إلى الشرق والغرب، وحتى

إلـــى الشـــمال ذاته، وكذلك بين مختلف التعديات، وبمـــا يعنيه ذلك من زيادة التفسخ داخل المجتمع الســـوداني. بـــل وخشـــية أن تنـــتقل عدوي الانفصال إلي الدول المجاورة وبما يهدد أمن واستقرار المـــنطقة بكاملهـــا، ومـــن هذا المنطلق يمثل الدور المصري تجاه قضايا السودان فرصة أمام النظام الحـــاكم فـــي الســـودان، وأمام قوي المعارضة السياسية والمسلحة، وكذلك القوي الدولية والإقليمية النشـــطة فـــي محاولة تسوية المشكلة السودانية، لمراجعة سياساتها ومواقفها وممارساتها، وهو ما يستدعي من الجميع مزيداً من التفهم والإدراك للنوايا الحسنة والمساعي الحميدة لمصر في هذا الشأن .

ومـــن التهديدات التي تواجه الكيان السوداني ويمكن أن تؤدي بالفعل إلى انهياره، هو عدم فاعلـــية القوة وعدم فعالية الحوار في حل المشكلات السودانية، لأن هذا الوضع وفي ظل الاستنزاف المســـتمر لمـــوارد البلاد المحدودة وفي ظل تعطل التنمية الاقتصادية فإن هذا يمكن أن يؤدي تدريجيا إلى هذا الانهيار .

مـــن التهديدات أيضا أنه وإن كانت السودان قد ورثت عند استقلالها مشكلة الجنوب بحدوده الجغرافـــية المـــتعارف علـــيها فإن عدم تسوية هذه المشكلة ترتب عليه تعاظمها بدرجة تخطت تلك الحـــدود الجغرافـــية الجنوبية إلى مناطق أخرى في الشرق والغرب، وربما تكون هذه مقدمه للإطباق علـــى الشـــمال ومحاصـــرته واســـتيعابه حـــتى ولو على المدى البعيد، وفي جميع تلك المراحل فإن التهديدات الانقسامية والصراعية ستبقي قائمة.

وفـــي مجـــال الحديث عن الفرص التي يمكن أن تحدث تغييرات جوهرية على مجمل النظام السياســـي السوداني ، أن قدرات وموارد الدولة السودانية تؤهلها لأن تكون دولة كبري على مستوي القـــارة الأفريقـــية، إذا مـــا توافر شرط الأمن والاستقرار، وفي ظل قيادة رشيدة وواعية، قادرة على اســـتنهاض الهمـــم والعـــزائم مـــن أجل تعظيم القدرات الاستخراجية للنظام ، وقادرة على الاستجابة لمطالـــب الجماهـــير وبغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية أو اللغوية أو الدينية أو الإقليمية، ليس فقط بمجـــرد إشـــباع حاجـــاتهم الأساســـية، بل وبالارتقاء بمستوياتهم المعيشية، وبحرياتهم، وبضرورة مشاركتهم الإيجابية في الحياة السياسية وفي بناء مستقبل السودان.

الهوامش

١- جـــراهام ف. تومـــاس : الســـودان : الصـــراع مـــن أجل البقاء ١٩٨٤ - ١٩٩٣ - ترجمة الطيب الزبير الطيب المنصور (القاهرة ، دار الفرجاني للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥) ص ٢٤.

٢- المرجع السابق، ص ص ٢٥ - ٢٧

See also: K.M.Barbour, "The Sudan since Independence" The Journal of Modern African Studies (Cambridge, Cambridge university press, Vol.18,No.1,1985) pp.74–970.

٣- المرجع السابق، ص ص ٢٧ ، ٢٨.

See also: K. M. Barbour, "The Sudan since Independence" The Journal of Modern African Studies (Cambridge, Cambridge university press, Vol.18,No.1,1985) pp.74–97.

٤- John Obest Voll & Sarah Potts Voll, the Sudan: Unity and Diversity in a Multicultural State (London: Croom Helm, 1985.) p p 68 – 72.

٥- جراهام ف – توماس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨ ، ٢٩ .

٦- John Obest Voll & Sarah Potts Voll, op cit, p p. 72 – 75

٧- Ibid. p p . 75,76.

٨- Ibid, p p . 76 – 79.

وانظر أيضا :جراهام ف – توماس، مرجع سيق ذكره ،ص ٢٩ ، ٣٠

٩- Timothy C.Niblock," A New Political System in Sudan" African Affairs (Oxford: Oxford university press, vol. 73, No. 293, October 1974.) p p. 408 – 411

أيضـــا : محمـــد بشـــير حـــامد ،" نشـــر السلطة والتكامل القومي في جنوب السودان" السياسية الدولية)القاهرة مؤسسة الأهرام ، العدد ٩ يناير ١٩٨٨) ص ٩٣.

١٠- جراهام ف – توماس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٩ ، ٣٠

See Also: Timothy C. Niblock, op .cit. pp.414-418.

١١- المرجع السابق ٥ ، ص ص ٤١ ، ٥٠ ، ٤٥

١٢- See also Muddathir Abd Al-Rahim, Raphael Badal, Adlan Hardallo&Peter Woodward,:Sudan Since Independence: Studies of Political Development Since 1956 (London: Gower 1989.) p p 34 – 40.

انظر كلاً من :

- د.إبراهـــيم احمـــد نصـــر الديـــن : "سيناريو الإنقاذ الحقيقي للسودان" ، وجهات نظر (القاهرة ، مؤسسة العدد الثالث عشر ، فبراير ٢٠٠ ، ص ٥٦

- جراهام ف . توماس ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ٥٦ - 60 .

١٣- جراهام ف توماس ، المرجع السابق ،ص ص 101 - 123 .

١٤- مركـــز الدراســـات السودانية : التقرير الإستراتيجي السوداني ١٩٩٦)الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، العدد الأول، أغسطس ١٩٩٧) ص ٥.

١٥- المرجع السابق ،ص ص ٦، ٧

١٦- جمال عبد الجواد: " الحكم العسكري الثالث في السودان" السياسية الدولية)العدد ٩٩، يناير ١٩٩٠) ص ١٧٨.

١٧- د. عـــبد الملـــك عـــودة : قضـــايا أفريقية بعد الحرب الباردة القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ١١١ ، إبريل١٩٩٧) ص ٢٥.

١٨- نفس المرجع السابق.
١٩- تـم تأسـيس هـذا الـنظام بصدور المرسوم الدستوري الرابع لسنة ١٩٩١ ، وتم إقراره في الدستور الصادر في إبـريل عـام ١٩٩٨ . ولمـزيد من التفاصيل أنظر: محمد الأمين الخليفة إشراف): تقويم أداء وكسب ثورة الإنقاذ الوطني خلال عشرة أعوام ٨٩ – 1999)الخرطوم ، شركة مطابع العملة المحدودة ٢٠٠٠) ص ٣٩ .
٢٠- د. المدثـر عـبد الرحيم ، ندوة الوحدة الوطنية والسلام في السودان ، السياسية الدولية ، العدد ٩١ ، يناير ١٩٩٨ ، ص ١١٩.
٢١- د. إبراهـيم أحمـد نصر الدين : "الاندماج الوطني في أفريقيا والمثار السوداني" نشرة الدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية . د ت ، ص ص ٩،١٠.
٢٢- المرجع السابق ذكره ، ص ١٠ .
٢٣- راجع لمزيد من التفاصيل:
٢٤- Peter Woodward," Parties and Parliaments" In, Muddathir Abd Al-Rahim, Raphael Badal , Adlan Hardallo & Peter Woodward,op.cit.,pp53-63
٢٥- عـبد العزيـز خـالد :" المؤسسـة العسكرية والديموقراطية" في د. حيدر إبراهيم علي(تحرير): الديموقراطية في السودان: البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل القاهرة: مركز الدراسات السودانية،١٩٩٣) ص٢٧٤
٢٦- محمـد إبراهـيم خلـيل ،" تجـربة السودان الديموقراطية : المحنة الراهنة والأمل المستقبل" في د. حيدر إبراهيم علـي(تحريـر): الديموقراطـية فـي السـودان:الـبعد التاريخـي والوضع الراهن وآفاق المستقبل)القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٣ ص ص ٢٣،٢٤.
٢٧- جريدة الأهرام بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٠ .
٢٨- د. عـبد الملـك عـودة : العلاقات المصرية – الأفريقية القاهرة : مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٢، مارس١٩٩٨، ص ص ٣٦ – ٣٨ .
٢٩- د. إبراهـيم أحمـد نصـر الديـن،" قضـية جنوب السودان" في، د. إبراهيم أحمد نصر الدين تحرير الصراعات والحـروب الأهلـية فـي أفريقـيا القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ١٩٩٩ ، ص ص ١٩٤،١٩٣ .
٣٠- طـه المجـدوب: "أزمـة السـودان والـبعد الاستراتيجي العسكري" السياسة الدولية العدد ١٢٨، أبريل ١٩٩٧، ص١٢٠ .
٣١- المرجع السابق ، ص ١٢١.
٣٢- د .عبد الملك عودة ، العلاقات المصرية – الأفريقية....مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧ ، ٣٨.
٣٣- المرجع السابق ، ص ص ٤٥ – ٤٨ .
٣٤- مركـز الدراسـات الاستراتيجية: التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٨ الخرطوم ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد الثالث ، ١٩٩٩) ص ٣٧.
٣٥- المرجع السابق ،ص ص ٣٧ – ٥٠ .
٣٦- المرجع السابق ،ص ص ٣٧ –٥٠ .
٣٧- المرجع السابق ،ص ص ٣٧ – ٥٠ .

٣٨- جمال عبد الجواد :" الحكم العسكري الثالث في السودان " السياسة الدولية) 0القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ٩٩، يناير ١٩٩٠) ص ص ١٧٩،١٧٨.

٣٩- محمد الأمين خليفة (إشراف) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٦ – ٣٨ .

٤٠- وهو قانون ينظم الحرية في تشكيل التنظيمات السياسية وممارساتها، وهذه الحرية إجمالا تتلخص في أن يلتزم التنظيم بالحرية والشورى والديمقراطية في بنائه وتنظيماته. وبالاختيار الطوعي والحر في الانضمام لقاعدة العضوية، والتناصح بين الأعضاء، والاختيار المباشر أو غير المباشر لكل الأجهزة والقيادات المحلية والولائية والقومية بدون إكراه أو تمييز.. لمزيد من التفاعيل أنظر :محمد الأمين خليفة (إشراف) المرجع السابق،ص ١٩.

٤١- مختار شعيب " التوالي ومستقبل النظام الحاكم في السودان" السياسة الدولية)العدد ١٣٦، إبريل ١٩٩٩) ص ص ١٨١-١٨٤ .

٤٢- د. حيدر إبراهيم على "فرص المصالحة السودانية" جريدة الأهرام ، ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩ .

٤٣- جريدة الأهرام بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٠. ص ٤.

٤٤- د. أحمد شوقي محمود:" القضية السودانية: نحو حل فيدرالي جديد ـ مساهمة بحثية دستورية" كراسات استراتيجية)القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد، ١٠٥ السنة الحادية عشرة ٢٠٠١) ص ١٢

٤٥- مركز الدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٩-٧٢ .

٤٦- د .حسن أبو طالب، المأزق السوداني والدور المصري، الأهرام بتاريخ ٢٤ ديسمبر١٩٩٩ص٨

٤٧- د. عبد الوهاب الأفندي " السودان : فجوة قاتلة بين الزعيم وأنصاره والعسكر" الوسط لندن : العدد ٤٢١ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩) ص ١٢ .

٤٨- يبدو أن الترابي لم يلاحظ الفجوة التي أخذت تنمو باضطراد بينه وبين المقربين إليه وخصوصا تلك التي بينه وبين المؤسسة العسكرية ، فقد ظل هو وأتباعه يكيلون التهم للجيش ويتهمونه بالتخاذل في شن الحرب ضد المتمردين . بينما ظل الإعلام يركز على دور قوات الدفاع الشعبي الموالية له في العمليات العسكرية ، في الوقت الذي كانت توجه منه الانتقادات العلنية لقادة الجيش بالهرب من الحرب والتخلي عن الأسلحة والمواقع لصالح المتردون في المقابل فإن البشير وقادة الجيش اتهموا الترابي وأتباعه بالتهور وفر من القرارات وتوفير كوارد تنقصها الخبرة والانضباط لتلحق بالجيش .. مما أدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات . لمزيد من التفاصيل انظر: د. عبد الوهاب الأفندي، السودان: فجوة قاتلة.. مرجع سبق ذكره، ص١٢ . .

وأنظر أيضا : د. حيدر إبراهيم علي، "السودان مستقبل الصراع بين أربعة احتمالات"، الأهرام العربي)القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٥ ديسمبر ١٩٩٩) ص ٢٦٠.

٤٩- د. حيدر إبراهيم على ، نفس المرجع السابق .

٥٠- د. عبد الوهاب الأفندي ، السودان : فجوة قاتلة ... مرجع سبق ذكره ،ص ص ١٢ ، ١٣ .

٥١- تضمنت تلك القرارات ما يلي :

- يبقي كل من الرئيس والأمين العام في موقعه بالحزب .

- البيعة من الحزب تكون للرئيس وهي بيعة ملزمة ويجب طاعة ولى الأمر .

-تجـاوزا للازمـة الدسـتورية يلتزم طرفاها - الرئـيس والأميـن - بالنزول على حكم المحكمة الدستورية رفع حالة الطوارئ السارية بأعجل ما يتسر .

-تقترح اللجنة وضع لوائح لتنظيم العلاقات بين الأجهزة التشريعية والتنظيمية .

-إعادة انتخاب وتشكيل الأجهزة التقليدية للدولة وأجهزة الحزب بما يحقق الثقة والاطمئنان للجميع .

-استكمال مجلس الشورى وإعادة تشكيل الهيئة القيادية للحزب .

-يكـون مـن حـق مجلس الشورى تعديل النظام الأساسي للحزب في غياب المؤتمر العام له ويكون التعديل بما يكفل تنفيذ هذه القرارات .

-تفـوض هيـئة الشـورى رئيسـها لتكوين لجنة لوضع اللوائح ومشروع لتعديل النظام الأساسي وتنفيذ سائر القرارات والمقترحات .

-دعوة مجلس الشورى للانعقاد وفور انتهاء عمل اللجنة تعرض عليه ما انتهت إليه .

راجـع : محمـود مـراد : " السـودان : أسرار الأزمة " الأهرام 1 يناير ٢٠٠٠ . وأيضا: محمود مراد: " الرئيس السوداني في حوار صريح مع الأهرام "، الأهرام ، ٢٠ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٩ .

٥٢- محمود مراد ، السودان ... المرجع السابق . .

٥٣- د. أحمد شوقي محمود: مرجع سبق ذكره ،ص ٥ .

٥٤- مشكلة الجنوب وجهود السلام

http://www.sudannow.net/arabic/Political/Issues/a_SouthConfilict.htm htm

٥٥- نفس المرجع السابق.

٥٦- د. إبراهـيم أحمـد نصـر الدين: "خيار الوحدة في المبادرة المصرية الليبية" جريدة الأهرام، ٣ ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٠ .

٥٧- يضـم منـتدى شـركاء الإيجـاد كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإيطاليا وإنجلترا وفرنسا والنرويج ، وأيرلـندا والـيابان وهولـندا والسـويد والمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمفوضـية السـامية لشـئون اللاجئين والبنك الدولي فضلا عن الأطراف المراقبة وهي مصر وسوريا واليونان لمزيد من التفاصيل انظر : د . إبراهيم أحمد نصر الدين ، خيار الوحدة ، المرجع السابق ، ص ١٠.

٥٨- نفس المرجع السابق .

٥٩- نفس المرجع السابق .

٦٠- نفس المرجع السابق .

٦١- الخاتم عدلان : "اتفاق ماشاكوس: حقائق من الدرجة الأولى... وأخرى من الدرجة الثانية " www. sudanile.com,05 August 2002

٦٢- د. إبراهـيم نصـر الديـن " اتفـاق ماشـاكوس وسـقوط الأقـنعة" بحث غير منشور (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية،٢٠٠٣)ص ص ١- ٦

٦٣- مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٨ ، مرجع سبق ذكره ،ص ٧٦.

٦٤- راجع ولمزيد من التفاصيل:

Judy Mayotte:"Civil War in Sudan: The Paradox of Human Rights and National Sovereignty" Journal of International Affairs(New York: Colombia University, Vol.47/No.2,Winter 1994)p.501

٦٥- محمد الأمين خليفة (إشراف). مرجع سابق ذكره ، ص ص٥٥،٥٢-٥٨ .

٦٦- انظر كل من :

د . حيدر إبراهيم على ، السودان : مستقبل الصراع ... مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .

د. إبراهيم أحمد نصر الدين ، "سيناريو الإنقاذ الحقيقي للسودان" وجهات نظر) القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد الثالث عشر ، فبراير ٢٠٠٠ ، ص ٥٧ .

٦٧- د. عبد الملك عودة: السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل) القاهرة: مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٣٥، إبريل ١٩٩٩) ص ص ٤٦ ، ٤٧

٦٨- إن الحل السياسي التفاوضي يبدأ بالاعتراف من جانب النظام الحاكم بوجود الآخر ممثلا في أحزابه وتنظيماته السياسية والنقابية والمدنية وفصائله المسلحة وليس في أشخاص وأسماء قيادات معينة فقط ، ويكون اختبار قوة المعارضة ودعاواها من خلال الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة تحدد مدى قوة كل من الأطراف الحاكمة والمعارضة والتحضير لمثل هذه الانتخابات يكون بالاتفاق على قواعد هامة وإجراءات موعدها ونتائجها تكون الفصل في تحديد توجهات ومبادئ الدستور الاتحادي (الفيدرالي للدولة ،(إذ لا يكفي أن يرفع النظام الحاكم شعار الفيدرالية أو يمنح دستورا فيدراليا دائما وإنما يقوم ممثلو القوي والأقاليم المتنوعة في الدولة بصياغة وتحديد السلطات المركزية والإقليمية وكذلك إقرار المبدأ الأساسي المتمثل في تقاسم القوة والسلطة والثروة والنفوذ في الدولة... راجع: د. عبد الملك عودة، قضايا أفريقية.... مرجع سبق ذكره ص٢٥ .

عبد الوهاب الأفندي: "السلام الصعب في السودان" المستقبل العربي) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد ٢٨٦،ديسمبر ٢٠٠٢) ص ٤٠ .

69- Self-determination: Southern Sudanese have consistently experienced mistreatment at the hands of governments in the north, including racial, cultural and religious intolerance and restricted access to the nation's resources. Any peace agreement must address the injustices suffered by the southern Sudanese people. Southern Sudanese have claimed the right of self-determination as a means of protecting themselves against persecution; however, there are different views of what self-determination means in Sudan's future. The view that self-determination includes the guaranteed option of secession is contained in the IGAD Declaration of Principles, and is up ported by many Sudanese.

However, secession would be strongly resisted by the Government of Sudan, and would be exceedingly difficult to achieve. A more feasible, and, I think, preferable view of self-determination would ensure the right of the people of southern Sudan to live under a government that respects their religion and culture. Such a system would require robust internal and external guarantees so that any promises made by the Government in peace negotiations could not be ignored in practice.

JOHN C. DANFORTH:" REPORT TO THE PRESIDENT OF THE UNITED STATES ON THE OUTLOOK FOR PEACE IN SUDAN"APRIL 26, 2002.pp.26,27

الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان
حتى اتفاق أديس أبابا مارس ١٩٧٢

دكتور. ماهر شعبان
أستاذ مساعد بقسم التاريخ
بالمعهد

مقدمة :

تعد مشكلة جنوب السودان من أدق المشاكل التي تعاني منها القارة الأفريقية حتى الآن ، وهي أحد الموضوعات الهامة والحيوية التي تشغل فكر الأفارقة .

ولهذا وقع اختياري على هذا الموضوع الهام وقمت بتقسيم البحث إلى مقدمة تشمل تعريفاً لجنوب السودان بأقسامه الإدارية / وأنواع القبائل في الجنوب وأهم عاداتهم الاجتماعية. وفي النقطة الأولى عالجت جذور وأسباب مشكلة جنوب السودان ودور الاستعمار البريطاني والإرساليات والبعثات التبشيرية – والدول الأفريقية المجاورة ودورها في استمرار المشكلة .

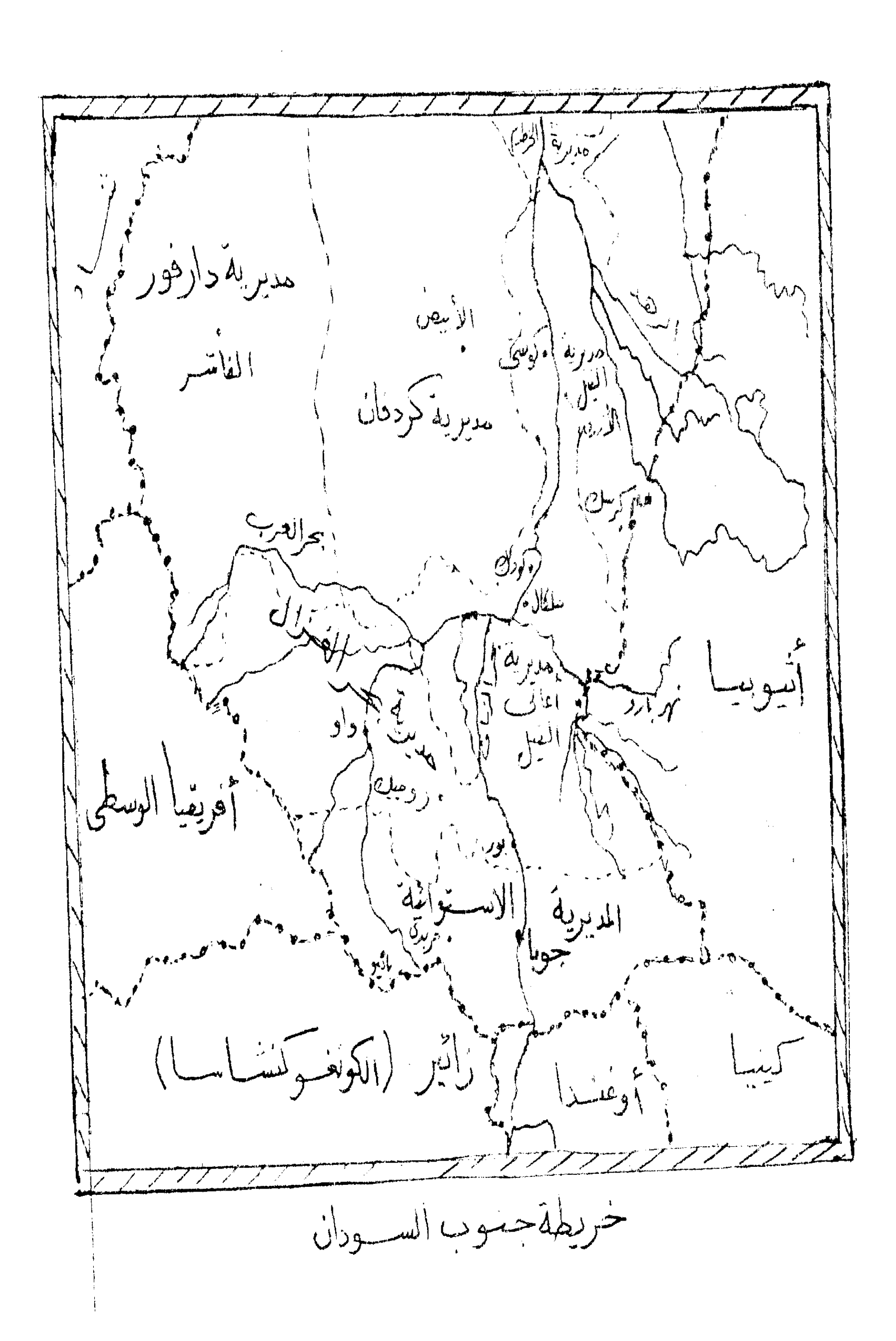
وفي النقطة الثانية تعرضت لبعض الحوادث الهامة مثل أحداث الجنوب في بداية العهد الوطني مشيراً إلى تمرد أغسطس ١٩٥٥ ورد فعل الحكومة على هذا التمرد – وأهم النتائج التي تمخضت عن تحقيق حوادث الجنوب .

وعالجت في النقطة الثالثة التطورات السياسية في السودان من ١٩٥٢ – ١٩٦٤م وأكدت في هذه النقطة ارتباط السودان بمصر وموقف ثورة يوليو ١٩٥٢ من مشكلة جنوب السودان – وانقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨ وأثره في مشكلة جنوب السودان ، ثم تطرقت إلى ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وموقفها من أحداث جنوب السودان .

وأشرت في النقطة الرابعة إلى تنظيمات الحركات الانفصالية في الجنوب وتطور نشاطها إلى ما قبل ثورة مايو ١٩٦٩ .

وأخيراً تطرقت إلى اتفاق أديس أبابا مروراً بقيام ثورة مايو ١٩٦٩ وعقد مؤتمر ١٩٧٢ ومشاكل ما بعد السلام .

وجاءت خاتمة البحث متضمنة أهم النتائج التي توصلت إليها . ثم أهم مصادر البحث .



خريطة جنوب السودان

وإيوائهـــا فـــي بعض هذه الدول وتدريبها وإعدادها للقتال ثم إرسالها للجنوب عبر هذه الحدود لتقوم بدورها المرسوم في إثارة الفتن والقلاقل في جنوب السودان .

وتمـــتاز المديـــرية الاستوائية بتربة خصبة ومناخ صالح للزراعة إلا أن الاستعمار قد أخر استغلال هذه المناطق الزراعية[١] .

مديـــرية بحر الغزال وعاصمتها مدينة "واو" ويشق هذه المديرية بحر الغزال بفروعه المتشعبة التي تتخلل معظم أجزائها تقريباً وحدودها هي بحر العرب والغزال شمالاً وبحر الجبل شـــرقاً والكونغـــو وأوغندا والمديرية الاستوائية جنوباً ، والقسم الشمالي من المديرية خصب ويصـــلح للزراعة ويروي بمياه النهر وفروعه وبمياه الأمطار تسعة أشهر في السنة ، والقسم الجنوبـــي جبلـــي وقليل الخصوبة والسكان ، وتسكن مديرية بحر الغزال قبيلة الدنكا أكبر قبائل جنوب السودان من ناحية العدد (أكثر من مليون نسمة) [٢].

أمـــا مديرية أعالي النيل وعاصمتها ملكال وتتميز هذه المديرية بأهمية كبيرة بالنسبة للســـودان فهـــي النقطة التي يلتقي فيها شماله بجنوبه والمركز الذي يلتقي فيه ويتفرع أشهر روافد النيل وفروعه وأشهر مدنها بعد العاصمة ملكال فاشودة والتي تعرف الآن باسم كودوك ، ويســـكن مديرية أعالي النيل ثلاث من أكبر قبائل جنوب السودان وهي الشلوك والدنكا والنوير وتعد هذه المديرية من أشهر مناطق الصيد في أفريقيا[٣] .

ثانياً – أنواع القبائل في الجنوب :

١- قبـــيلة الدنكا : تعد من أشهر قبائل جنوب السودان وأكثرها عدداً إذ يبلغ مجموع أفرادها حوالـــي ملـــيون ومائـــة وثلاثين ألف نسمة[٤] . وليس لهم لغة تكتب وإنما لهجة الدنكا يتخاطـــب بهـــا فقط – وتدين أغلبية قبائل الدنكا بالديانات الوثنية والبعض يدين بالإسلام والبعض الآخر بالمسيحية .

وتعتـــبر الدنكـــا من أشد المتحمسين المتعاطفين لإخوانهم في السودان الشمالي وهم على مـــدى تـــاريخهم الطويل قد أبدوا من الشعور الطيب والمشاركة القبلية ما يؤكد حقيقة هذه العلاقات التي يعتزون بتوثيقها على الدوام برغم محاولات بث الوقيعة والدس وبذر الشقاق التي حاول الاستعمار أن يوقع بينهم وبين إخوانهم[٥] .

٢- قبيلة الشلوك : يقدر عددهم نصف مليون نسمة وأراضيهم صالحة للزراعة، ويعتنق عدد كبـــير مـــنهم الديـــن الإســـلامي وأشهر مدنهم ملكال عاصمة مديرية أعالي النيل وتعتبر الماشية عماد الاقتصاد عندهم .

والحقـــول المـــزروعة هي المظهر السائد في ديار الشلك لأن عهد الرعي والانصراف إلى الرعـــي انـــتهى .. لقـــد كان الشلك رعاة ، ولا حرفه لهم إلا الرعي . وهذا زمان مضى وانقضى.. دعا لزواله في هذا الوطن المحدود تعرضه للغارات والأمراض والأوبئة[٦]

وشـــعب الشـــلوك يعـــتز بكرامته ويحرص عليها كما أنه في نفس الوقت شعب مرح يعشق الفن ويقضي أوقاتاً كبيرة حول حلقات الرقص خاصة في الليالي المقمرة وفي حفلات الزواج وغيرها.

٣- قبيلة النوير : قبيلة النوير تنقسم إلى قسمين رئيسيين ، الشرقي والغربي وطبيعة بلادهم قاسـية وصعبة خاصة في أيام الصيف والجفاف ومن طبائعهم حياة الترحال والانتقال من مكان لآخر بحثاً عن الماء والكلأ وللنوير مواقف بطولية مع الاستعمار نابعة من حرصهم على حقوقهم الشخصية واعتزازهم بكرامتهم إلى أقصى حد(٧) .

والـــنوير هم ثالث قبائل جنوب السودان من ناحية العدد إذ يبلغون ما يقرب من ربع مليون مواطـــن يســـكنون فـــي مســـاحة تقـــدر بثلاثين ألف ميل مربع .. ويقع أغلبها في إقليم المستنقعات على ضفتي النيل الأبيض ويمتد شرقاً إلى حدود الحبشة وغرباً إلى كردفان(٨).

٤- قبـــيلة الزاندي: شعب الزاندي من أكبر شعوب جنوب السودان عدداً إلا أن نسبة المستقرين منه داخل الوطن السوداني لا تتجاوز سدس تعدادهم الذي يبلغ أكثر من مليون وربع مليون نسمة(٩)

ومن أهم خصائص الزاندي :

١- النظام والاحترام

٢- الروح الحربية والنظام العسكري

٣- مهارة في العمل بأيديهم وسرعة تقليدهم للأوربيين

٤- قوة الاحتمال والشجاعة

٥- مظاهر النظافة

ولقـــد اســـتطاع الإنجلـــيز أن يضللوا أبناء الزاندي ويلقنوهم دروس الحقد والكراهية لإخوانهـــم أبـــناء الســـودان الشمالي وذلك من خلال مراكز التبشير ودور العلم مما خلق توتراً أسفر عن هذه الحوادث الدامية التي استمرت طوال السنوات الماضية .

٥- قبيلة الباريا : يعيشون في المنطقة التي تقع على الضفة الشرقية لبحر الجبل بجوار جوبا عاصمة المديرية الاستوائية وعددهم ليس كبيراً بالقياس بالدنكا والشلوك والنوير ، ويمتاز رجـــالهم بطـــول القامـــة والحيوية المتدفقة والحرفة الرئيسية لأفراد الباريا هي الرعي وزراعة بعض المحاصيل القليلة ويقضون أوقاتاً كثيرة في الرقص وممارسة الألعاب العنيفة .

ولقـــد بذل الاستعمار جهوداً جبارة مع مواطني هذه القبيلة ليجعلوا منهم عناصر متمردة تكره الانتماء للوطن السوداني وشجعوا فيه عادة السير عراة ولم يحاولوا إلغاء هذا الوضع حرصاً على آدميتهم(١٠) .

٦- قـــبائل ومجموعـــات أخرى : هناك إلى جانب القبائل الخمس الرئيسية التي ذكرناها توجد قـــبائل ومجموعـــات أخرى ليست على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للقبائل التي سبق ذكرها

وهـي جماعـات النـيام نـيام والقبائل التي تعيش في إقليم الجزيرة وقبائل اللوتوكو والجنانقي والمادي والقولو والباتتو والمورو . وغيرها من المجموعات التي ليس لها أهمية تذكر .

ثالثاً – بعض النواحي الاجتماعية في الجنوب :

يلاحـظ أن هناك تقارباً شديداً في تقاليد وعادات أهل الجنوب ، فنلاحظ مثلاً أن هناك مـيلاً شـديداً نحو الرقص والغناء وقضاء أوقات السمر والطرب في الليالي المقمرة ومناسبات الـزواج وغيرها وكذلك نجد لديهم جميعاً عادة الوشم ولكل قبيلة وشم خاص بها والرعي يعتبر الحـرفة الرئيسـية لـدى قبائل الجنوب ولذلك نجد أنهم يهتمون بالماشية اهتماماً كبيراً وعلى أساسها تقدر ثروة كل شخص في المجتمع ومكانته .

١ – ديانـات الجـنوب[١١] : هـناك عدد من الديانات التي تدين بها القبائل في جنوب السودان فهناك المسيحية والإسلام والوثنية .

وهناك زعيم روحي لكل قبيلة من القبائل وهو غالباً رئيس القبيلة ، وبعض القبائل في الجنوب تؤمن بأن لكل شئ إلها فهناك إله المطر وإله المرض وإله الحرب وغير ذلك من الآلهة.

أمـا المسيحية فقد دخلت الجنوب في القرن الماضي بواسطة مراكز التبشير الأجنبية الذيـن دعاهم الاحتلال البريطاني لوادي النيل وقد أنفقت بريطانيا الأموال الكثيرة في سبيل نشر الديـن المسـيحي واللغة الإنجليزية بين أبناء القبائل في الجنوب وكان هذا بداية لتنفيذ مخطط الاسـتعمار فـي فصل الجنوب عن الشمال . لقد كان من أهداف الاستعمار القضاء على الدين الإسـلامي واللغة العربية في جنوب السودان وإحلال الدين المسيحي واللغة الإنجليزية محلها ، ورغـم المبالغ الضخمة والجهود الجبارة التي بذلت في الجنوب بواسطة مراكز التبشير إلا أنها لـم تسفر عن نتائج كبيرة في نشر المسيحية في جنوب السودان ولم تحقق الأهداف المرجوة ، واكتشف أهل الجنوب أن مراكز التبشير هذه ودور الكنائس ما هي إلا استعمار ثقافي .

لقـد فشلت الجهات التبشيرية فشلاً ذريعاً حينما أمرت مريديها بعدم الزواج بأكثر من واحدة كما يأمر بذلك الدين المسيحي وهذا يخالف عادات أبناء النوير والتي ورثوها من آبائهم وأجدادهم فانصرفوا عن الدين المسيحي ليمارسوا حياتهم الاجتماعية بحرية كاملة ويتزوجوا ما طاب لهم من النساء[١٢] .

وأمـا الإسـلام في جنوب السودان فلم يكن نتيجة ضغط أو إجبار إنما كان إسلام من أسـلم مـن الجنوب عن اقتناع وإيمان لأن تعاليم الدين الإسلامي وسهولتها تتمشى مع طبيعة وفطرة أبناء الجنوب .

ولقـد انتشـر الإسـلام بينهم بواسطة التجار العرب المسلمين وكان من السهل على السـوداني القـادم مـن الشـمال أن يـتعلم لغة الجنوبي ويعلم الجنوبي اللغة العربية والدين الإسـلامي، وكـان الإسـلام ينتشر ببطء بين قبائل الجنوب وذلك بسبب طبيعة التجارة التي لا

تستمر إلا في شهور الجفاف فقط والتي لا تتجاوز ثلاثة أشهر . ومن ثم جاء الاحتلال البريطاني وأوقف انتشار الإسلام وحارب اللغة العربية وعمل على نشر الدين المسيحي واللغة الإنجليزية وطرد أبناء الشمال من أقاليم الجنوب وحرم على المسلمين صلاة الجماعة في بلدان الجنوب والآن تعمل الحكومة السودانية كل ما في وسعها لدعم الإسلام في الجنوب وتعويض السنين التي حورب فيها في هذه الجهات على أيدي المبشرين والإدارة البريطانية ذلك بعد استقلال السودان .

٢- لهجات الجنوب : لهجات الجنوب تنتمي إلى المجموعة النيلية أو اللغات النيلية وهي اللغات التي تتكلم بها القبائل التي تعيش على النيل أو بالقرب من روافده ، وهناك عدة لهجات في الجنوب ، وكل قبيلة لها لهجة خاصة بها فنجد لهجة الدنكا ولهجة النوير ولهجة الشلوك وإلى غير ذلك من باقي اللهجات التي تتحدث بها القبائل الأخرى ولكن على الرغم من ذلك فإنه ليس من الصعب على رجل من قبيلة النوير مثلاً أن يفهم لهجة الدنكا وهذا دليل على أن اختلاف اللهجات في الجنوب اختلاف سطحي ، وهي لغة واحدة في الحقيقة لها أصل واحد ، وتعتبر لهجة الدنكا أوسع اللهجات انتشاراً في الجنوب وذلك بسبب سهولتها وكثرة تداولها(١٣) .

ويلاحظ أنه بجانب هذه اللهجات المتعددة في الجنوب نجد أن اللغة العربية تتقن في جماعات كثيرة إلى جانب لهجتها الأساسية . ولقد حاول بعض المغرضين أن ينتهزوا فرصة اختلاف اللغات بين أهل الشمال وأهل الجنوب ليعمقوا الهوة بينهم - ولكن هؤلاء الناس غاب عنهم أن هذا الذي يوجد في السودان يوجد مثيل له في أنحاء متعددة من العالم ومثال ذلك فرنسا التي بها لهجات في منطقتي الألزاس واللورين لا تمت للفرنسية بصلة وهذه اللهجات موجودة بجانب اللغة الفرنسية التي يتحدث بها الشعب هناك ولم يحدث أي انفصال بسبب هذا الاختلاف(١٤) .

ولقد حاول الاستعمار البريطاني أن يمحو اللغة العربية بين أهل الجنوب فشجع قيام المدارس الملحقة بالكنائس التبشيرية لتعليم اللغة الإنجليزية وعمل طوال خمسين عاماً على نشر اللغة الإنجليزية وإضعاف اللغة العربية .

إلا أن هذه الجهود لم تحقق النجاح المطلوب وظلت اللغة العربية قوية وزاد عدد الذين يتحدثون بها أيام الاستعمار وزادت بنسبة أكبر في العهد الوطني حتى أصبحت نسبة كبيرة تتحدث بها من أبناء الجنوب .

٣- الزواج : تختلف عادات وتقاليد الزواج من قبيلة إلى أخرى (وذلك في الشكل فقط) في الجنوب ولكنها تتفق في المضمون ، ويتزوج الرجل في الجنوب أي عدد من النساء يريده حسب قدراته المالية ومكانته في القبيلة وفي بعض الأحيان يرث الرجل زوجات أبيه إذا مات فيما عدا أمه(١٥) .

وزواج الأقارب لا يتم في الجنوب إلا نادراً ويحرم زواج الأقارب وخاصة عند قبيلة النوير ولذلك نجد أن أجسام النوير تتميز بالقوة وطول القامة ويعمرون طويلاً .

ويدفع المهر غالباً بالبقر ويتراوح بين ثلاثة ومائة رأس من البقر حسب حالة العريس ومكانـــته وظـــروفه ويعقـــد للزواج حفلات راقصة قد تستمر عدة أيام وتقام مهرجانات كبيرة للرقص والطرب تسهم فيها كل أفراد القبيلة(١٦) .

أولاً : جذور وأسباب المشكلة :

أ. الاستعمار وأساليبه في صنع المشكلة :

يعـد الجـزء الجنوبـي مـن السـودان مفتاحاً إلى القارة الأفريقية كلها ولذلك سعى الاستعمار للسيطرة على السودان وخاصة الجزء الجنوبي منه وكان له في ذلك عدة طرق منها الذهـاب هناك بحجة الكشف الجغرافي ومرة بحجة البحث عن المناجم والمعادن وغير ذلك من الطرق والأساليب التي تهدف في النهاية إلى السيطرة على السودان .

ولقد كان "غوردن" الحاكم البريطاني للمديرية الاستوائية الذي جاء خلفاً لبيكر أول من جاهر بفصل جنوب السودان عن شماله وذلك في مذكرة رسميه بعث بها إلى الخديوي إسماعيل في ذلك الوقت .

وكانـت أول بـذور لنشر التفرقة بين الشمال والجنوب عند إلغاء تجارة الرقيق أنهم أشـاعوا أن العرب الذين أوجدوا هذه التجارة وذلك حتى يخلقوا جواً من النفور بين السودانيين من أبناء القبائل في جنوب السودان وإخوانهم العرب في الشمال متناسين أن منشأ هذه التجارة ورواجها كان على يد القراصنة الأجانب والمستعمرين الأوربيين .

لقـد أراد الاسـتعمار أن يفصـل الجـنوب عـن الشـمال وأن يضم جنوب السودان للمسـتعمرات البريطانية في وسط أفريقيا وشرقها وأن يسيطر على وادي النيل من منبعه إلى مصـبه وأن يـتحكم فـي موارده لصالح الاقتصاد البريطاني ، ولقد رأت الإدارة البريطانية أن تفصـل جنوب السودان عن شماله حتى لا تنقل إليه عدوى الانتفاضات الوطنية وبالتالي تنتقل هذه العدوى إلى المستعمرات البريطانية في وسط وشرق أفريقيا .

وتعـددت وسـائل الاسـتعمار في ذلك مثل وضع بذور التعصب الديني بين الجنوبيين والشماليين وإثارة النعرة القبلية بينهم وكذلك قانون المناطق المقفلة ونظام الحكم غير المباشر والحكم الثنائي وإلى غير ذلك من الأساليب والطرق الاستعمارية(١٧).

١ – نظام الحكم الثنائي للسودان :

أدخل هذا النظام الإنجليز ويؤدي هذا النظام إلى أن يحكم الإنجليز السودان عن طريق مصـر وليمارسـوا تحكمهـم علـى السودان باسم مصر ، ورأى الإنجليز ضرورة فصل النظم الإدارية في جنوب السودان عنها في شماله لأن الجنوب في نظرهم يختلف عن الشمال(١٨) .

٢- نظام الحكم غير المباشر :

طبق نظام الحكم غير المباشر في الجنوب نيابة عن الإنجليز وذلك بعد تلقي التعليمات من المفتش الإنجليزي في الإقليم وإخضاعهم لسلطان المفتش الإنجليزي ويرأس هؤلاء المفتشين الحاكم العام . وكان المفتش الإنجليزي يجيد لهجة الإقليم أو القبيلة التي تدخل في نطاق إدارته ، وهذا الأسلوب مكنهم من السيطرة المطلقة على جنوب السودان لمدة أربعة وخمسين عاماً ولم يحسم هذا الأمر إلا بتوقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا في ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ والتي تقضي بمنح السودان حق تقرير المصير والحكم الذاتي ، ولتضع حداً للمهازل الاستعمارية التي كانت تجري في جزء عزيز من السودان.. والذي كان نظام الحكم غير المباشر أحد أسبابها(١٩) .

٣- قانون المناطق المقفلة :

كان هذا القانون عملاً سافراً فضح حقيقة النوايا البريطانية تجاه الجنوب وكان يرى إبعاد السودان الجنوبي عن السودان الشمالي وعن أي أثر عربي إسلامي حتى يمكن ضمه فيما بعد للمستعمرات الإنجليزية في شرق ووسط أفريقيا.

وينص قانون المناطق المقفلة الذي أعلنته الإدارة البريطانية في السودان على ما يأتي : يحرم على غير السودانيين باستثناء موظفي الحكومة في أثناء أدائهم للعمل والمسافرين العابرين – يحرم عليهم الدخول إلى مناطق معينة أو التجارة فيها ما لم يكن لديهم ترخيص من وزارة الداخلية أو محافظ المديرية المختصة . ويمنع السودانيون أيضاً في حالات معينة من الدخول إلى هذه المناطق للتجارة فيها والمناطق المعنية بهذا الأمر هي الاستوائية ومديرية بحر الغزال ومديرية أعالي النيل وبعض مناطق أخرى مثل جبل الزوبا وجنوبي مديرية النيل الأزرق(٢٠) .

والملاحظ أن غالبية هذه المناطق المقفلة تقع في جنوب السودان ، وكان أبناء السودان أنفسهم ممنوعين من دخول هذه المناطق إلا بتصريح وكان تفسير الإنجليز لهذا القانون بأنه مشرع لحماية أبناء الجنوب والشمال على السواء حتى لا يقع صدام بينهما . ولكن كان واضحاً تماماً أن قانون المناطق المقفلة هو محاولة استعمارية لتقسيم البلاد وتفتيت وحدتها الوطنية .

وقررت الإدارة البريطانية في جنوب السودان نقل جميع الموظفين الشماليين سواء إداريين أو فنيين ، الذين يعملون في أقاليم الجنوب الثلاثة إلى جهات أخرى وعملت على ترحيل جميع المسلمين بلا استثناء .

٤- القضاء على الانتفاضات الوطنية ضد الوجود الاستعماري مثل حركة سنة ١٩٢٤:

في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قتل السردارلي ستاك في القاهرة وأراد الإنجليز استغلال هذه الحادثة في القضاء على الحكم الثنائي وإخراج الجيش المصري من السودان والانفراد بالسيطرة على جنوب الوادي . ورفضت القوات المصرية الموجودة في الخرطوم إخلاء

معســكراتها والرحــيل إلى مصر تنفيذاً لأوامر القيادة البريطانية ، وأعلن الضباط والعسكريون والطلبة السودانيون تضامنهم مع القوات المصرية وانضموا لمعسكرات الجيش المصري وقامت معركة بين القوات السودانية والقوات البريطانية قتل فيها عدد كبير من الإنجليز[٢١] .

وكذلك حرم على الجنوب استعمال اللغة العربية واستخدمت اللغة الإنجليزية بدلاً منها وألغيت الإجازة الأسبوعية يوم الجمعة وأصبحت يوم الأحد ومنع المسلمون من الصلاة جماعة بحجة احترام الشعور الديني عند الجنوبيين الذين لا يدينون بالإسلام ، وكل هذه العوامل استند إليها دعاة الانفصال في المطالبة بفصل جنوب السودان عن شماله بالإضافة إلى الإهمال الكبير فــي ميادیــن الصــحة والتعليم والزراعة والصناعة والمواصلات وغيرها مما أدى إلى التباعد الكبير الذي أوجدته الإدارة البريطانية بين شمال السودان وجنوبه[٢٢] .

ب- دور الإرساليات والبعثات التبشيرية :

اســتغل الاســتعمار الإرســاليات التبشيرية في بث الفرقة بين المواطنين في الشمال والجــنوب ، وشجع هذه الإرساليات بالأموال الضخمة ، ومما يذكر أن بعض مراكز التبشير قد توفر لها إمكانيات ضخمة رغم وجودها في قلب الغابة حيث كانت الطائرات الخاصة تحمل إليها المهمــات والعــتاد والأمــوال ، كما أدخلت اللغة الإنجليزية للجنوب بواسطة المدارس التابعة للمراكــز التبشــيرية وكانــت المعونات الثابتة تتلقاها هذه الإرساليات من مراكزها في أوروبا وأمريكا بغير حدود وبلا حساب.

وكانت الإرساليات تقوم بوضع المناهج حسب هواها وتختار المواد التي تراها متمشية مــع الأهــداف الاستعمارية البعيدة كل البعد عن كل ما هو وطني وتخطط سياسة التعليم العامة حسب مصلحتها .

كــل هــذه الأمــور كانــت تقوم بها الإرساليات المسيحية تحت سمع وبصر مصلحة المعارف السودانية .

وكانــت الأهداف الرئيسية لرسالة البعثات التبشيرية المسيطرة على شئون التعليم في الجــنوب هي نشر اللغة الإنجليزية والديانة المسيحية ومحاربة اللغة العربية والدين الإسلامي. كل هذا أدى إلى نتائج خطيرة تؤدي إلى فصل الجنوب عن الشمال .

وكانت الإدارة البريطانية تبعث بخريجي مدارس الجنوب التابعة للإرساليات إلى معاهد أوغــندا لتلقــي تعلــيمهم العالي هناك بدلاً من الذهاب إلى الخرطوم حتى لا تكون هناك فرصة لالتقاء أبناء الجنوب مع أبناء الشمال وحتى ترسخ عقيدتهم المسيحية[٢٣] .

- طرد القساوسة والمبشرين الأجانب :

فــي يــوم ٢٧ فــبراير عــام ١٩٦٤ أعلنت الحكومة السودانية قرارها بطرد جميع القساوســة والمبشــرين الأجانب من مديريات السودان الجنوبية الثلاث وذلك بسبب تشجيعهم

لعملية التمرد وإمداد المتمردين بالمال والسلاح ورفضهم الالتزام بواجبهم الديني وكذلك بسبب تدخلهم السافر في السياسة .

وقـد قـابل المبشـرون في السودان هذا القرار بارتياح كبير بسبب القلاقل التي كان يتسـبب فيها هؤلاء المبشرون والقساوسة التي كانت أحد معوقات استقرار البلاد ووحدتها. أما فـي خـارج السودان فقد أثار هذا القرار موجة من الاحتجاجات والسخط لدى الدوائر الأجنبية المعاديـة لوحدة السودان ولكن حكومة السودان لم تلتفت لهذه التهديدات والاحتجاجات . وبعد يومين من إعلان قرار الإبعاد أعلنت الحكومة عن بعض المشروعات الإصلاحية في الجنوب إلا أنها لم تستطع أن تحقق كل الوعود بسبب سياستها المتدهورة في المجالين الداخلي والخارجي مما أدى إلى قيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ .

ج- الدول الأفريقية المجاورة للجنوب ودورها في استمرار المشكلة :

الدول المجاورة لجنوب السودان هي أثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى ، وكانت هذه الدول في العهد الماضي خاضعة للاستعمار وسيطرته وكانت تمتثل لإرادته وأوامره وسياسـته فـي معـاداة التيارات الوطنية وبخاصة في الحكومات التقدمية . وعلى هذا دخلت علاقات السودان مع تلك الدول في أول الأمر مرحلة خصومة وعداء في الوقت الذي بدأت فيه تلـك الـدول في مد يد العون والمساعدة للانفصاليين ، فأمدتهم بالسلاح وشجعت هجرة أعداد كبيرة من أبناء الجنوب إليها حيث أعدت لهم المعسكرات للتدريب والأماكن لإيوائهم .

وقـد بلـغ عـدد الذين هاجروا من الجنوبيين خلال تلك المرحلة أكثر من ثلاثين ألف مواطـن سوداني دفعوا تحت تأثير الإغراء والإرهاب لينضموا إلى صفوف الانفصاليين ولتقوي بهم شوكتهم .

إن المديـرية الاستوائية تشترك في حدودها مع خمس دول أفريقية ، ولقد كان لموقع هـذه المديرية أثر بالغ من الناحية الاستراتيجية فقد جعل منها حلقة اتصال قوية مع هذه الدول واسـتغلت العناصـر المعادية لوحدة السودان هذا الموقع في تهريب الأسلحة واحتضان وإيواء العناصـر المـتمردة فـي بعض هذه الدول وتدريبها وإعدادها للقتال ثم إرسالها للجنوب عبر الحـدود لـتقوم بـالمخطط المرسوم لها في إثارة الفتن في جنوب السودان ، بل كانت عواصم بعض هذه الدول مثل كمبالا العاصمة الأوغندية مقراً للحكومات الانفصالية تمارس فيها نشاطها الانفصالي لتقويض وحدة السودان(٢٤) .

وهكـذا نرى أن موقع الإقليم الجنوبي بين عدة دول أفريقية مجاورة وسهولة الاتصال بها من أهم أسباب تفاقم المشكلة ومن ضمن الجذور الأساسية لها .

ثانياً : أحداث جنوب السودان في بداية العهد الوطني :

أ- تمرد أغسطس عام ١٩٥٥ :

تشكلت أول وزارة وطنية برئاسة إسماعيل الأزهري في يناير عام ١٩٥٤ وأجريت انتخابات البرلمان السوداني الجديد التي فاز في دوائرها عدد من أبناء جنوب السودان الذين كانوا يحملون مطالب ناخبيهم التي أرادوا أن يحققوها في بداية العهد الوطني الجديد .

وكان الاستعمار يركز على الجنوب حتى يستمر في وجوده وانتهى موضوع سودنة الوظائف وأطلقت الشائعات في مديريات الجنوب الثلاثة بأن أبناء الشمال هم الذين يستأثرون بالوظائف وسوف يحرم منها أبناء الجنوب ولم يكن الجنوبيون ممثلين في لجنة سودنة الوظائف ولذلك انتشرت هذه المسألة بين أبناء الجنوب وساعدت على انتشارها الإرساليات الموجودة هناك، وفي أوائل عام ١٩٥٥ قرر رئيس الوزراء "إسماعيل الأزهري أن يزور الجنوب حتى يرى حقيقة الموقف هناك .

وقال في خطابه إن الحكومة لديها الجيش والبوليس وكافة أنواع القوة التي تساند موقفها في تنفيذ الاتفاقية المصرية الإنجليزية بشأن الحكم الذاتي للسودان وقرير مصيره، وقد اعتبر زعماء الجنوب هذا الموقف من رئيس الوزراء تهديداً صارخاً باستعمال القوة وتخلياً عن موقف المساندة والتأييد لمطالبهم فكان هذا التصرف بداية سيئة في العلاقات بين الطرفين .

وفي يوليو عام ١٩٥٥ طلب عدد من نواب حزب الأحرار الجنوبي من الحكومة التصريح لهم بعقد اجتماع في جوبا لبحث أمر اتحاد الجنوب مع الشمال - ولكن الحكومة رأت تأجيل عقد هذا الاجتماع وذلك بسبب الظروف الموجودة في ذلك الوقت وهنا استغل الاستعمار فرصة التأجيل هذه لينشر الشائعات بأن الحكومة رفضت عقد الاجتماع لأنها غير مؤمنة بمطالب الجنوبيين .

وهكذا عاش جنوب السودان كله تلك الأيام وسط دوامة هائلة من الإشاعات المغرضة عن موقف الحكومة وأبناء الشمال من قضية الجنوب وفي منتصف شهر أغسطس عام ١٩٥٥ وقع التمرد في الجنوب ، هذا التمرد الذي يعتبر مأساة استمر السودان يعاني آثارها حتى اليوم وذلك حين تمردت الفرقة الجنوبية من الجيش السوداني وانضم إليها أبناء الجنوب ضد الحكومة عامة وأبناء الشمال بصفة خاصة[٢٥] .

وقصة هذا التمرد باختصار هي كما يلي :

عندما أرادت الحكومة إقامة عرض عسكري في الخرطوم احتفالاً بجلاء آخر جندي أجنبي عن أرض السودان ، وطلب من الفرقة الجنوبية التي مركزها جوبا المشاركة في هذا العرض حتى يتخذ الاحتفال صورة مشاركة جماعية من قوات الجيش في كل أنحاء السودان وهنا أطلق الاستعمار شائعات كاذبة عن سبب استدعاء الفرقة الجنوبية إلى الخرطوم مدعياً أنها منقولة هناك لتنفيذ إجراءات انتقامية ضدها . وانتشرت هذه الشائعات فعلاً بين صفوف

قـوات الجيش في الجنوب وتكهرب الجو وأعلن الجنوب عدم رغبتهم في المشاركة في احتفال الخـرطوم ولكـن القـيادة أصدرت تعليماتها بضرورة تنفيذ أوامرها وتوجيه هذه القوات التي يقـترب عددهـا من ألفي جندي من توريت إلى جوبا وصرف السلاح اللازم للعرض العسكري وطلـب الجـنود من الضباط صرف ذخيرة للسلاح الذي يحملونه احتياطاً للأمر وبسبب شكهم الفظيع من حقيقة مهمتهم ، وهددوا بعدم السفر ما لم تصرف لهم الذخيرة ورفض الضباط طلب الجـنود وهـنا زاد شكهم في أمر سفرهم ، في وسط هذا الجو الملتهب من سوء التفاهم سرت إشـاعة بين صفوف الجنود بأن ضابطاً شمالياً أطلق الرصاص على جندي جنوبي فقتله ، فزاد هياج الجنود وهجموا على مخزن الذخيرة واستولوا عليه واندلعت شرارة التمرد والتحم الجنود بالضباط وسقط عشرات القتلى والجرحى .

وامـتد الـتمرد إلى صفوف الأهالي فخرجوا في ثورة عارمة وهاجموا مراكز الإدارة ومساكن أبناء الشمال ومتاجرهم وأقاموا فيها الحرق والنهب والتدمير(٢٦) .

ب- رد فعل الحكومة على التمرد :

كـان لهذه الحوادث الدامية وقع سيئ على المسئولين في العاصمة السودانية وروعت الحكومـة بأمـر الـتمرد في الجنوب وما تبعه من انضمام الأهالي إلى الثوار .. وسقوط العدد الكبـير مـن القـتلى والجرحى بسبب هذا التمرد ، وأصدرت الحكومة أوامرها إلى قوادها في الجنوب بعدم استعمال العنف حتى لا تزداد الحالة سوءاً وبذلك تعمل على تهدئة الجو حتى تتاح الفرصة لحسم النزاع.

وأرسـلت الحكومـة قـوات مـن كافة المديريات القريبة من الجنوب لتدعيم القوات الحكومـية المـتمركزة في العاصمة الاستوائية . وذلك بسبب أن الجنوبيين كانوا يعدون العدة للاستيلاء على مدينة جوبا .

ولكن الظروف الطبيعية وهطول الأمطار بشدة التي قطعت الطرق المؤدية إلى الجنوب سـاعدت علـى زيادة نشاط المتمردين في كافة أنحاء الجنوب وفي نفس الوقت كانت الحكومة تقـف عاجـزة عن فعل أي شيء لوقف هذا النشاط . وبدأت الحكومة في ترحيل أبناء الشمال من الجنوب إلى أماكن أخرى أكثر أمناً وسلاماً .

وأصـرت الحكومـة علـى إخماد الفتنة وتدعيم مركز قيادتها في جوبا وعندما انتهى موسـم المطـر بدأت قوات الحكومة تنشط وتتحرك وتحاول إخماد الفتنة وإنهاء التمرد وقامت بعـدة حمـلات علـى مناطق تمركز المتمردين وشتتت تجمعاتهم ولكن لم يتم حسم الأمر تماماً وتجمع المتمردون استعداداً لأعمال أخرى ومواصلة التمرد(٢٧) .

وذكر بيان للحكومة السودانية أن وراء هذه الاضطرابات جميعها يقف التعصب الديني ومعاداة الإسلام والمسلمين والمخطط الذي نجح الاستعمار ورجال الإرساليات في فرضه على الجنوبيين وخاصة

الطبقات المثقفة بينهم ، على الرغم من الفروق العنصرية بين الجنوبيين والشماليين تبدو في مجموعها أقل بكثير من الفروق المحلية بين القبائل المختلفة في جنوب السودان[٢٨] .

كمــا أن بعــض المتمردين الذين لجأوا إلى الغابات أو هاجروا خارج الحدود هرباً من المحاكمــات – تمكنوا من تجميع بعض العناصر الانفصالية من الجنوبيين مشكلين بذلك النواة الأولى لحركة الخوارج المنظمة التي بدأت في التطور على أساس أرضية انفصالية سياسية .

ثالثاً : التطورات السياسية في السودان من ٥٢ إلى ١٩٦٤ :

أ- ثورة ٢٣ يوليو وجنوب السودان :

فــي المفاوضــات التــي عقدت بين الجانب المصري والجانب الإنجليزي بشأن قضية جنوب السودان ، وفي يوم ٢٤ نوفمبر عام ١٩٥٢ بالذات كان الجانب البريطاني يصر على أن يمنح الحاكم العام للسودان وهو بريطاني سلطات استثنائية بالنسبة للجنوب حتى يمكن النهوض بــه علــى حــد زعمهــم ، وكان رد الجانب المصري على هذا المطلب حاسماً مدعماً بالحجج ويتلخص في التالي :

- أن دســتور الجمعــية التشريعية الذي وضع في ظل الحكم البريطاني لم يتضمن منح الحاكم العام هذه السلطات فكيف يتم ذلك والبلاد في طريقها إلى الاستقلال وتقرير مصيرها .
- وكذلك أوضح الجانب المصري أن السودان جزء واحد لا يتجزأ وأن مصر حريصة كل الحرص على وحدة السودان .
- أن الإنجلــيز لم يحاولوا النهوض بالجنوب طول نصف قرن من الزمان تحكموا خلاله في موارده وسكانه فكيف يتم ذلك الآن .
- ثــم إن الوضــع لــو تم فإنه سيولد عند الجنوبيين شعوراً بالفوارق بينهم وبين أبناء الشمال وهم أبناء الوطن الواحد وهذا لا تقبله مصر .

المهــم أن منطق المفاوض المصري كان قوياً لدرجة أن المفاوض البريطاني اعترف بوجهة النظر المصرية وأعلن رالف ستيفنسون رئيس الوفد أنه لا يرحب بتقسيم السودان .

واســتمرت المباحــثات حــتى انتهت ووقع الاتفاق بين الجانبين المصري والبريطاني بشأن الحكم الذاتي وتقرير مصير السودان وقد نصت المادة الخامسة منه على الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً كمبدأ أساسي للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين[٢٩] .

- ماذا حدث بعد توقيع الاتفاقية :

فــي ١٤ فــبراير ١٩٥٣ أي بعد توقيع الاتفاقية بيومين صرح الحاكم العام في نداء وجهــه إلــى أبــناء الجــنوب، أن تلك الاتفاقية قد أغفلت حقوقهم ، وأخذ الحاكم العام يحرض المواطنيــن علــى الــثورة ضد الاتفاقية ، وأخذ الإداريون البريطانيون في جمع أكبر عدد من

توقيعات المواطنين على مذكرات احتجاج على الاتفاقية واعتراض على نصوصها والمطالبة ببقاء رجال الإدارة الإنجليز في مناصبهم حرصاً على مستقبل الجنوب الذي لم تتضمنه الاتفاقية(٣٠) .

كل هذه الأحداث حصلت بعد ما شعر رجال الإدارة الإنجليز وعلى رأسهم الحاكم العام أن توقيع الاتفاقية يعني زوال عهدهم وضياع مكاسبهم الشخصية التي حصلوا عليها من نصف قرن – ولكن كشف أمر هذه الخطة التي دبرها رجال الإدارة ضد الاتفاقية وضد حقيقة شعور أبناء الجنوب نحوها الذي كان يتمثل في التأييد المطلق لكل ما جاء فيها . وسار ثوار ثورة يوليو ١٩٥٢ بالاتفاقية إلى بر الأمان .

- رحلة صلاح سالم للسودان :

بعث رجال الثورة في مصر إلى جنوب السودان أحد رجالها وهو صلاح سالم وذلك لشرح الاتفاقية وتوضيح وجهة النظر السليمة للجنوبيين وكشف ما دار من لغط حولها وذهب صلاح سالم إلى جنوب السودان في رحلته التاريخية التي كشفت حقيقة الإدارة البريطانية(٣١) .

واتصل صلاح سالم بعدد كبير من الزعماء ورؤساء القبائل في الجنوب وتدارس معهم قضية وادي النيل وموقف الأحرار من الاستعمار البريطاني ، وشرح الشوط الذي قطعه ثوار مصر مع المفاوض الإنجليزي الذي انتهى بتوقيع اتفاقية السودان ومكاسب أبناء الجنوب وأبناء الشمال على السواء بجلاء القوات المستعمرة في مدى ثلاث سنوات وسودنة الوظائف وإجراء الانتخابات التي تقرر مصير البلاد ووقع جميع سلاطين الجنوب وزعمائه على الوثيقة المشهورة التي قدموها لصلاح سالم قبل عودته للقاهرة والتي أيدوا فيها وحدة البلاد ورضاهم التام عن الاتفاقية(٣٢) .

ب- الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ وأثره في مشكلة الجنوب :

في ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨ وقع انقلاب عسكري في السودان برئاسة الفريق إبراهيم عبود.

وقد خدمت حكومة الانقلاب العسكري حركة الانفصال والمتمردين من حيث لا تدري عندما قررت إلغاء البرلمان السوداني ، وسافر نواب وشيوخ الجنوب إلى بلادهم وبعضهم هاجر إلى الدول المجاورة لحدود بلاده حيث انضموا إلى معسكرات الانفصاليين ومارسوا نشاطهم السياسي لبحث مستقبل الجنوب وبدأت حكومات هذه الدول التي كانت خاضعة للاستعمار في ذلك الحين تمدهم بالمال والسلاح والخبرات وتشجع هجرة أعداد كبيرة منهم إليها حتى بلغ عدد الذين هاجروا من جنوب السودان أكثر من ثلاثين ألف مواطن انضموا إلى صفوف الانفصاليين وقويت بهم شوكتهم ، وهنا أعلن قادة الانفصال عن قيام اتحاد المسيحيين لشرق أفريقيا وهو تنظيم سياسي في جوهره ديني في مظهره وهدفه السياسي تحقيق انفصال جنوب السودان عن شماله ثم ظهر الاتحاد كمنظمة سياسية تحمل اسم سانو ومارست هذه المنظمة نشاطها داخل المديريات الجنوبية الثلاث(٣٣) .

وواجهـت الحكومة السودانية هذا الموقف بالشدة والبطش وبكل عنف وقسوة وتجدد القـتال بيـن الطرفيـن مما أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى وفرار الكثيرين إلى الغابـات أو الـدول المجاورة التي كانت تساعدهم وتؤيد سياستهم بالإضافة إلى دور المبشرين الموجودين في المديريات الجنوبية في هذه الفترة في إشعال نار الفتنة.

ولقد كان لهذا الموقف الذي اتخذته الحكومة تجاه الانفصاليين أثر عكسي من استمرار وزيـادة عطـف بعض الحكومات المجاورة وعدد من الهيئات والمنظمات ، هذا العطف الـذي اتخذ صوراً مختلفة مثل إمدادهـم بالأسلحة والأموال والعون المادي والأدبي(٣٤).

وأعلنـت الحكومـة عن العديد من المشروعات والإصلاحات في الجنوب ولكن كانت معظمها وعوداً براقة ولا تخرج إلى حيز التنفيذ وتدهورت سياسة الحكومة في الداخل والخارج مما أدى إلى قيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ .

كـان انقـلاب عـام ١٩٥٨ برئاسة الفريق عبود من العوامل الرئيسية التي أدت إلى زيادة الفرقة بين الجنوب والشمال – كما أن سياسة الشدة والبطش التي اتبعتها حكومة الفريق عبود ضد الجنوبيين كانت أحد أسباب إشعال نار الفتنة بين شطري السودان شماله وجنوبه ..

ج- الجنوب وثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ :

فـي أكـتوبر عام ١٩٦٤ أعلن الشعب السوداني ثورته على الوضع القائم في البلاد وسـقط حكـم الفـريق عبود وتم تشكيل حكومة انتقالية لحل الكثير من مشاكل السودان وعلى رأسها مشكلة الجنوب.

ولقـد رأت الحكومة الانتقالية أن تغير أسلوب معالجة مشكلة الجنوب وأصدرت قراراً بـالعفو عـن المسجونين السياسيين الجنوبيين وعدم التعرض للخوارج في حالة ظهورهم في المدن مسلحين أملاً في تهدئة الوضع في الجنوب تمهيداً لحل المشكلة.

ولكـن كان في تنفيذ هذه القرارات أثر كبير في تدعيم مركز المتمردين وكسبوا مزيداً مـن المؤيديـن لهـم مما أدى إلى ضعف مركز الحكومة وضياع هيبتها في نفوس الجنوبيين وضعف الروح المعنوية لقوات الأمن في الجنوب وانعدام كفايتها لأي عمل .

وفـي يـوم السادس من ديسمبر عام ١٩٦٤ تجمع في قلب الخرطوم عدد كبير من المواطنيـن الجنوبييـن الانفصاليين بسلاحهم وقاموا بمظاهرة مسلحة كان نتيجتها خسارة في الأرواح وكـان سـبب هـذه الاضطرابات قرار الحكومة بالعفو عن المتمردين وإعطائهم مهلة لتسليم سلاحهم لا يتعرضون خلالها لرجال أمنها(٣٥) .

- جنوب السودان بعد عهد الحكومة الانتقالية :

لـم تسـتمر الحكومة الانتقالية التي قامت في أعقاب ثورة أكتوبر كثيراً وذلك بسبب السياسة التي اتبعتها .

وقامــت الأحزاب التقليدية بتشكيل وزارة جديدة مثلت فيها أغلب هذه الأحزاب واتبعت هذه الوزارة سياسة حيال مشكلة الجنوب تخالف سياسة الحكومة الانتقالية وقامت بعدة خطوات لحل هذه المشكلة منها :

١- وجهــت نــداء للانفصــاليين تدعوهم فيه إلى تسليم أسلحتهم في مدة وموعد محددين .. يعاقب بعدهما كل من يخالف هذا الأمر بالعقاب الصارم .

٢- أصدرت الأوامر المشددة إلى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة .

٣- أعادت إلى القوات المسلحة في الجنوب صلاحيتها . وطلبت منها قمع الخوارج وتعقبهم.

٤- أجرت الاتصالات الدبلوماسية مع الدول المجاورة لشرح أبعاد قضية الجنوب ووجدت هذه الاتصــالات ســبيلاً إلــى نفــوس بعضها فاستجابت لطلب الحكومة السودانية وتم توقيع اتفاقيات معها بشأن اللاجئين السودانيين .

٥- أصــدرت أوامــرها إلــى قوات الأمن في الجنوب لمهاجمة المواقع التي لجأ إليها الثوار الكونغوليين الذين تسللوا إلى السودان بأسلحتهم والاستيلاء على ما تبقى معهم من أسلحة مخــبأة وغــير ذلك ، وبذلك فقد الانفصاليون مورداً من موارد السلاح ، وهذه الإجراءات وغــيرها قللــت مــن نشاط المتمردين إلى حد كبير وتوقف نشاطهم ولكن لم يستمر هذا التوقف طويلاً[٣٦] .

رابعاً : التنظيمات الانفصالية وتطــور نشاطها :

أ – تنظيمات الانفصاليين السياسية وتطورها :

١ – الجمعية المسيحية السودانية :

كان أول تنظيم سياسي يكونه قادة الانفصال وكان يتزعم هذا التنظيم (جوزيف أودهو) والأب ساترينو ووليم وينج وغيرهم ، واتبعت هذه المنظمة أسلوباً يحمل في ظاهره غير ما هو في باطنه وذلك حين اتخذت من الدين ستاراً وكان لهم اتصال بكنائس أوغندا وبالعالم الخارجي وذلــك للحصول على المعونات الأدبية والمادية التي تدعم موقفهم الانفصالي .. ثم تحولت بعد تسعة أشهر من تكوينها إلى منظمة جديدة تحمل اسم الاتحاد السوداني الأفريقي للمناطق المغلقة.

٢ – الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي للمناطق المغلقة :

كــان مــن قمــة أهدافهم حكومة سياسية تسعى إلى فصل جنوب السودان عن شماله وتقدمــت هذه الهيئة في نهاية عام ١٩٦٣ إلى الأمم المتحدة بعريضة تطالبها فيها بالاعتراف بوجودهــا وباســتقلال الســودان تحت شعار "جنوب السودان للسودانيين الجنوبيين تحت إطار الوحــدة الأفريقية السوداء" ولكن لم تجد هذه العريضة أي استجابة لها من المنظمة العالمية ، وقــد لعبت هذه المنظمة دورها المرسوم لها في مهارة توضح جهد الاستعمار وخبرته في هذا المجال وظلت تمارس دورها حوالي سبع سنوات حتى توقفت ليحل محلها حزب سانو[٣٧].

٣ – حزب سانو :

كـــان أول حـــزب سياسي كونه زعماء الانفصال وكان من ألمع التنظيمات الانفصالية وأكثرها تحركاً ، وكان على رأس قيادته وليم وينج وجوزيف أودهو وكان مقر نشاطه الرئيسي الكونغو كنشاسا (جمهورية زائير حالياً).

واســـتمر حـــزب ســـانو يمارس نشاطه حتى ما بعد قيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤. وخرجت مجموعـــة من النشرات والكتيبات التي تشرح مشكلة الجنوب من وجهة نظر الانفصال ، ثم تقدم حزب ســـانو بمذكـــرة إلـــى الأمـــم المتحدة في عام ١٩٦٥ تقترح تشكيل لجنة دولية محايدة تبعث بها الأمم المتحدة إلى جنوب السودان للنظر في إيجاد حل لمستقبله وحسم مشكلته بما يحقق مصيره السياسي.

وقد بعث حزب سانو بمذكرات مماثلة إلى كل من منظمة الوحدة الأفريقية واتحاد دول وســـط شـــرق أفريقيا وغيرها من المنظمات يردد فيها هذا الطلب شارحاً أهدافـــه السياســـية محاولاً كسب وضع دولي أو سمعة على مستوى عالمي ، وقد أقام هذا الحزب أول تنظيم حزبي للانفصاليين كان النواة التي قامت عليه فيما بعد منظمة الإنيانيا[٣٨].

٤ – جماعات الأنيانيا الإرهابية[٣٩] :

تكونـــت من فلول المتمردين واستقرت في أوغندا وكانت اتجاهات هذا الحزب تتقارب إلـــى حـــد كبـــير مـــع أهداف حزب سانو وضمت أشد العناصر الانفصالية تطرفاً وتعصباً قامت بنشاط تخريبي ملحوظ ضد نقاط الأمن البعيدة في الجنوب وبعض المنشآت الحكومية وممتلكات الأهالي.

٥ – حزب جبهة الجنوب :

كان يرأس هذا الحزب (جوتردون أيبيه) نجل أحد زعماء قبيلة الدنكا وكان هذا الحزب يضـــم عدد من المثقفين الجنوبيين وكان له نشاط واسع في العاصمة وفي المديريات الجنوبية الثلاث كما كان له صلات مع جماعات الانيانيا الإرهابية[٤٠].

٦ – حزب الأحرار :

كـــان يرأســـه سانتينو دنج وفليمون ماجوك وكان يدعو إلى الاتحاد ويقف ضد وحدة الجنوب مع الشمال ولكن شعبيته كانت ضعيفة إلى حد كبير.

٧ – منظمات أخرى :

كانـــت هـــناك منظمات وهيئات أخرى قليلة الأهمية وكانت تحاول أن تبرز في صورة الأحـــداث مدعـــية في ذلك زعامة الجنوب وأنهم أصحاب الكلمة المسموعة بينهم ولكن الحقيقة أثبتت غير ذلك[٤١].

٨ – الهيئات الكنسية والدولية التي عملت في الجنوب :

ارتـبط الـتمرد في جنوب السودان بنشاط متعدد النواحي حيث مارست هيئات عديدة أخـرى النشاط الاستعماري التخريبي متخفية خلف لافتات الدين أو تقديم العون للاجئين. وفى الجـنوب عملـت أكثر من أربع عشرة هيئة كنسية ودولية : المنظمة البروتستنتية الألمانية ، والوكالـة الأمريكـية الدولـية للتنمية ، والوكالة الكاثوليكية للمساعدات ، وهى مؤسسة تتبع الكنيسـة الكاثوليكية ولها فروع في معظم الدول الغربية والولايات المتحدة ، والمجلس العالمي للكـنائس ، والمجلـس الوطني للكنائس في الولايات المتحدة الأمريكية وهو يتعاون مع القس (دون ماكلور) الذي تقدم له عوناً خاصاً لتنظيم وتدريب المتمردين وإمدادهم بالسلاح ولتوصيل العـون المـادي للساسـة الجنوبيين ، ومؤسسة كاريتاس الدولية وهى مؤسسة فرنسية تابعة للكنيسة الكاثوليكية وسبق لهذه الهيئة أن قدمت أسلحة وذخيرة للانفصاليين في بيافرا، ورابطة كـنائس السـودان وتضم القساوسة المبعدين من السودان وبعض كبار الموظفين البريطانيين المحاليـن إلى المعاش ممن سبق لهم الخدمة في حكومة السودان ومقرها بريطانيا ، ومجلس الكـنائس بأديس أبابا برئاسة القس (دون ماكلور) وكنيسة الآباء وتضم القساوسة الذين كانوا يعملـون في منطقة الزاندى ويرأسها المطران (دومينكو فرار) وركزت نشاطها على اللاجئين في الكونغو كينشاسا ، وجماعة الأكسيون ميدكو وهى هيئة ألمانية غربية يرأسها الدكتور ويتر لسـن لوبـا ومقرها فرانكفورت ، وجمعية مساعدة أفريقيا وهى هيئة كاثوليكية ألمانية غربية (فرانكفورت) ولجنة الإنقاذ الدولية ومقرها لندن وهى تتعاون كذلك مع القس دون ماكلور الذي حصـل مـن هذه الهيئة على طائرات صغيره ليتجول بها بين معسكرات اللاجئين والمتمردين ، واللجـنة الدولـية الجامعية لتبادل الصداقة (ومقرها– هولندا) ، وجامعة اليسوعيين بأنتيريب ببلجـيكا ، والهيـئة العالمية لخدمة الجامعات بجنيف ، ومجلس المهاجرين الدانمركي ومجلس المهاجرين النرويجي[٤٢].

ب – تطور النشاط الانفصالي إلى ما قبل ثورة مايو :

١ – هيئة تحرير أزانيا :

فـي أواخـر عام ١٩٦٥ ظهر جناح جديد لحزب سانو باسم هيئة تحرير أزانيا وهذا الجـناح المـتطرف في الحزب هو الذي رفض مؤتمر المائدة المستديرة وأعلن أن مبادئه هي الاسـتقلال الـتام لجنوب السودان ومقاومة ما أسموه التسلط العربي وغيرها من المبادئ التي تدل دليلاً قاطعاً على مساعدة الدول الاستعمارية مادياً وأدبياً لحركة الانفصال[٤٣].

٢ – حكومة الانفصال :

فـى شـهر مـارس عـام ١٩٦٦ نشب خلاف داخل جبهة تحرير أزانيا بين عدد من قـياداتها نتيجة لفقدان الثقة فيما بينهم ، وهددت هذه الخلافات كيان الجبهة التي لم يمض على

إعــلان برنامجها السياسي والاقتصادي والتعليمي والصحي شهور قليلة – ورؤى حسم الخلاف بتشــكيل وزارة جنوبــية تضــم خمســة عشــر وزيراً تنقل قضية الجنوب إلى مرحلة إعلان الجمهورية المستقلة لجنوب السودان تحت اسم جمهورية أزانيا.

وفــي مارس عام ١٩٦٨ شكلت الحكومة الانفصالية برئاسة أقرى جادين الذي أعلن عــن خطة عمل الحكومة داخلياً وخارجياً ، والخطة الداخلية تدعو إلى تشجيع كفاح الجنوبيين مــن أجل التحرر التام عن الشمال واعتبار أن هناك حالة حرب بين الجنوب والشمال وضرورة وضــع دســتور خاص للجنوب وعدم الاعتراف بدستور السودان الجديد واستبعاد الحل السلمي لمشــكلة الجــنوب ، أما خطة الحكومة على المستوى الخارجي والدولي فتتلخص في عدد من الأهــداف أهمهــا تدعيم علاقاتها مع الدول التي لم تؤيد مواقف حكومة السودان تجاه الجنوب والعمــل مــن أجــل اعــتراف الأمم المتحدة بأن مشكلة الجنوب مشكلة يجب حسمها ومحاولة الحصــول علــى اعتراف وتأييد الدول الأفريقية المجاورة لحكومة الانفصال ، ووجدت حكومة الانفصال تشجيعاً كبيراً من بعض الدوائر الاستعمارية[٤٤].

٣ – حكومة النيل :

فــي بداية عام ١٩٦٩ نشب خلاف بين العناصر الانفصالية وشكل هذا الخلاف خطراً كبــيراً علــى الحكومة الانفصالية ووصل هذا الخلاف إلى أقصى ذروته حينما التحم رئيس هذه الحكومــة مع وزير خارجيته في صراع قوى ذهبت ضحيته الحكومة كلها وعزل رئيسها أقرى جاديــن ، وســيطر وزير الخارجية جوردون موناث على مقاليد الزعامة وقام بتشكيل حكومة انفصالية جديدة في شهر مارس عام ١٩٦٩ عرفت باسم حكومة النيل الانتقالية وكانت أهداف وسياسات هذه الحكومة مشابهة لأهداف وسياسات الحكومة التي سبقتها بل ذهبت إلى أكثر من ذلــك حيــن أعلنت عن تكوين جناحين بها أحدهما سياسي والأخر عسكري مسلح عرف باسم جــيش الانيانــيا[٤٥] ، وأصدرت هذه الحكومة ميثاقاً يعبر عن سياستها وأسلوبها إذا ما وليت مقاليد الأمور في الجنوب ، ويلاحظ أن هذه الحكومة الانفصالية المؤلفة خارج الحدود تنزع في سياســتها إلى اللجوء إلى العنف وعدم محاولة إيجاد أي لقاء بينها وبين السلطة التنفيذية في الخــرطوم ، كمــا نصــت فــي ميثاقها على معاداة أبناء السودان ووصفت حكمهم بأنه تسلط وسيطرة وزرعت هذا المفهوم في نفوس أنصارها لإبعاد ثقة التقارب بينهم وبين أبناء الشمال .

وقــد استطاع رئيس تلك الحكومة جوردون موناث أن يتصل بعدد من الدول التي تؤيد الموقف الانفصالي في جنوب السودان وأن يحصل منها على مزيد من العون المادي والأدبي[٤٦].

وظلــت هذه الحكومة الانفصالية تمارس نشاطها في الخارج حتى قامت ثورة السودان في الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩ بقيادة اللواء جعفر محمد النميرى التي استطاعت

أن تجد حلاً لهذه المشكلة التي استمرت سبعة عشر عاماً وذلك لأنها اتخذت أسلوباً جديداً في علاج "مشكلة الجنوب" لم تسبقها إليها حكومة منذ عهد الاستقلال.

خامساً : اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢:

أ – ثورة مايو والحكم الذاتي للجنوب :

في ٢٥ مايو ١٩٦٩ – استولى على الحكم في السودان تنظيم الضباط الأحرار السوداني بقيادة اللواء جعفر نميرى ، وأنشئت وزارة للجنوب تولاها جوزيف جارانج ، وفى التاسع من يونيو في نفس العام تم إعلان القرار التاريخي بخلق حكم ذاتي إقليمي في إطار السودان الموحد ، وصدر بيان شامل في ذلك التاريخ من اللواء جعفر محمد نميرى رئيس مجلس الثورة حمل فيه بعض زعماء الجنوب المسئولية عما حدث في الجنوب من تدهور وأوضح أنهم كانوا أصحاب مصلحة شخصية في استمرار مشكلة الجنوب بدون حل نهائي وأوضح في بيانه أن الحكومة السودانية تدرك أن هناك فوارق بين جنوب السودان وشماله وهذا أمر واقع وأنه من حق الشعب في الجنوب أن يبنى ويطور ثقافته وتقاليده في نطاق السودان الاشتراكي الموحد .

وقررت الحكومة أنه من أجل الإعداد لليوم الذي يستطيع فيه شعبنا في الجنوب ممارسة حقه في الحكم الإقليمي :

١- استمرار ومد فترة قانون العفو العام .

٢- وضع برنامج اقتصادي اجتماعي ثقافي للجنوب .

٣- تعيين وزير لشئون الجنوب .

٤- تدريب كادر متمرس لتولى المسئولية .

وأقرت الحكومة برنامجاً العمل تضمن نقطتين بالإضافة إلى النقاط الأربع السابقة :

١- إنشاء لجنة خاصة بالتخطيط الاقتصادي للجنوب .

٢- ميزانية خاصة بالجنوب(٤٧) .

وقد كان لصدور هذا البيان المهم وقع كبير في النفوس وعم لصدوره الابتهاج في الشمال والجنوب ولقد كانت هناك نتائج سريعة ظهرت بعد إعلان وتنفيذ الحل الثوري لموضوع الجنوب قبل عودة آلاف من اللاجئين الذين لجأوا للدول الأفريقية المجاورة وتمت السيطرة بدرجة ملحوظة على الأمن في معظم مناطق الجنوب المهمة، وأعلنت الدول الأفريقية المجاورة ترحيبها بسياسة الثورة في الجنوب وتم التوصل مع تلك الحكومات إلى اتفاقيات بخصوص اللاجئين ولكن يلاحظ أن بعض هذه الدول لم تنفذ هذه الاتفاقيات بصورة تامة(٤٨).

■ رد فعل المتمردين واتساع نشاطهم :

شرعت قيادات الانفصاليين في تنفيذ مخطط مرسوم لها لتعويق مسيرة الثورة ، بإقامة الكنائس لضرب قوات الأمن السودانية ، وشن غارات وهجمات على معسكرات القوات المسلحة، والهجوم على القرى ، والتعرض للبواخر النيلية وذلك لعرقلة الملاحة النهرية(٤٩).

وهكذا نجد أنه في الفترة من يوليو ١٩٦٩ حتى نهاية العام اتسع نشاط المتمردين بدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ التمرد. فشهدنا زيادة نشاط ما سمى "بحكومة النيل الانتقالية" التي كانت تأسست في مارس ١٩٦٩ برئاسة آلان غوردون الذي كان قد انشق من قبل على أقرى جادين رئيس حكومة جنوب السودان الانتقالية .

ب – دور إسرائيل في المشكلة :

"جاء تشكيل حكومة النيل نتيجة للخلافات والصراعات القبلية والأطماع الشخصية والصراع بين القبائل النيلية نفسها الدينكا والباريا . وقد غذت الدوائر الكنسية الغربية هذا الصراع ، وعمل مع هذه الحكومة المرتزقة الفرنسي كابتن (آرماند) وهو من بقايا مرتزقة بيافرا. ونجد كذلك حكومة أنيدي الانتقالية وقد قامت هذه الحكومة في يوليو ١٩٦٩ بانشقاق الجناح المسلح في حكومة أقري جادين المعروف باسم الأنيانيا ، وقد تأسست هذه الحكومة بقيادة الجنرال أميدو تافنج ، الذي أعلن أنه اختار اسم أنيدي لأن اسم النيل يرتبط بالعرب في الشمال ، ولإسرائيل دور بارز في تأسيس هذه الحكومة، ويشترك في قوات الأنيانيا العقيد جيمس لورو الذي يتولى الإشراف على المتمردين بالسلاح وقد تلقى تدريبه في إسرائيل وزارها في ١٩٦٩ للحصول على مزيد من العون، وحكومة أنيدي هذه هي التي كان يتعاون معها المرتزق الألماني الغربي شتايز(٥٠) .

ونشطت في هذه الفترة مجموعة تعمل مباشرة مع إسرائيل يقودها الكولونيل جوزيف لاجو ، وهو من زعماء الأنيانيا – وكان على اتصال مباشر مع إسرائيل تمده بالسلاح والمال ، وتقوم بتدريب رجاله في معاهدها العسكرية وتقيم له المعسكرات والمطارات ، وعاد لاجو من إسرائيل في ١٩٦٩ بعد أن درس مع الإسرائيليين مخططاً كاملاً للعمل ، وعند عودته كان معه مدربان إسرائيليان وطبيبة إسرائيلية ثم أخذت بعد ذلك تفد إلى المنطقة أعداد كبيرة من العسكريين والفنيين الإسرائيليين ، لقد ازداد نشاط إسرائيل أكثر من أي وقت مضى في ١٩٦٩ لإشعال الفتنة في جنوب السودان كجزء من مخططها العدواني ضد الشعوب العربية وكجزء من استراتيجيتها المتعلقة بالقتال في الشرق الأوسط وباعتبارها رأس حربة للاستعمار الحديث في أفريقيا(٥١) .

ولقد سار مخطط الانفصال مع المخططات الاستعمارية الأخرى جنباً إلى جنب في سبيل تقويض الحكم القائم في السودان .

- **هدف استمرار التمرد بعد ثورة مايو :**

إن استمرار التمرد في الجنوب في هذه المرة كان يستهدف الحيلولة دون استمرار الثورة بآفاقها الاجتماعية والتحررية والديمقراطية – بينما تعاون اليمين الرجعي الجنوبي – مع يمين ورجعية الشمال بعد أكتوبر في إجهاض الثورة[52] فقد استمر التمرد بعد مايو متعاوناً مع اليمين المضروب لإجهاض ثورة مايو ، وكل ما تغير هو التكتيك ومخططات الإجهاض والاستيعاب والإحاطة ، ولقد تنبهت القوى الثورية لهذا المخطط منذ البداية ، ولذلك قامت بمواجهته بالعمل السياسي والعسكري ، ويتلخص العمل السياسي في مقابلة زعماء التمرد في الخارج ودعوتهم إلى وضع تفاصيل الحكم المحلي أما العمل العسكري فقد استمر حيث وجه ضربات متتالية في أواخر ١٩٧٠ وأوائل ١٩٧١ لجيش الأنيانيا وقيادته الألمانية الغربية – الإسرائيلية– عندما اعتقل المرتزقة الألماني الغربي رالف شتايز[53].

ج– مؤتمر أديس أبابا :

وأخيراً ووسط ظلال قاتمة عديدة أمكن في فبراير ١٩٧٢ التوصل إلى اتفاق مع المتمردين بمقتضاه يمنح الجنوب حكماً ذاتياً محلياً في إطار السودان الموحد .

وكانت اللقاءات والمفاوضات التي بدأت منذ أكتوبر ١٩٧١ بين مندوبي حكومة جمهورية السودان الديمقراطية والمتمردين عبر الحدود وفي البلدان المجاورة قد انتهت إلى قبول المتمردين الحوار على أساس السياسة المعلنة من قبل الحكومة السودانية في ٩ يونيو ١٩٦٩ القائمة على أساس الحكم الإقليمي في إطار السودان الموحد وانتهت المفاوضات في نهاية شهر فبراير ١٩٧٢ إلى قبول ممثلي التمرد في جنوب السودان للحكم الإقليمي على أساس لجنة الاثنى عشر المنبثقة عن مؤتمر المائدة المستديرة* ١٩٦٥ الذي مثلت فيه كل الأحزاب السودانية حينئذ وإثر الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف المختلفة في أديس أبابا في

---

* في يوم ١٦ مارس عام ١٩٦٥ عقد مؤتمر المائدة المستديرة وانتهى في ١٩ مارس ١٩٦٥ وذلك لبحث مشكلة جنوب السودان وحضره إلى جانب الأعضاء الذين يمثلون الحكومة وأحزاب الجنوب أعضاء مراقبون من الدول الأفريقية ومصر . وأعلن المؤتمر : ١– ضرورة تحقيق الوئام الوطني ، ٢– أن الاختلافات في وجهات النظر لا يتعذر حلها، ٣– أن الطرق السلمية هي السبيل الوحيد لحسم تلك الخلافات . واتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات لإعادة الأحوال في الجنوب إلى الأوضاع العادية ، ولرفع حالة الطوارئ واستيعاب حكم القانون . وأوكل المؤتمر إلى لجنة من اثنى عشر عضواً بحث الوضع الدستوري والإداري للبلاد بما يضمن مصالح الجنوب الخاصة ومصالح البلاد العامة. وقد أقرت اللجنة مشروعاً لقانون الحكم الشعبي الإقليمي لكل السودان . ولقد أسفر المؤتمر عن ظهور شقاق كبير بين الأحزاب الجنوبية بعضها البعض ، ففي حزب سانو أعلن المتطرفون بزعامة جادين أنهم غير مؤمنين بالحل السلمي وأن مطالب الجنوب تتلخص في الاستقلال وأعلن المعتدلون في الحزب بزعامة وليم دينج أنه يمكن الالتقاء مع أحزاب الشمال في قيام لون من الحكم الفيدرالي في الجنوب والوصول لحل سلمي في هذه القضية .

السابع والعشرين من فبراير ١٩٧٢ أعلن رئيس جمهورية السودان وقف إطلاق النار في الجنوب ، وأصدر "قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢ ليبدأ العمل به من اليوم الثالث من شهر مارس ١٩٧٢ (٥٤) .

ووفقاً لهذا للقانون : "تصبح المديريات الجنوبية للسودان إقليماً يتمتع بالحكم الذاتي الإقليمي في نطاق جمهورية السودان الديمقراطية ويعرف (بإقليم جنوب السودان): المادة (٣) وتكون لإقليم جنوب السودان أجهزة تشريعية وتنفيذية تمارس الاختصاصات والسلطات التي يحددها هذا القانون" المادة (٤) وحدد القانون عدداً من المسائل القومية التي لا تخضع للاختصاص التشريعي والتنفيذي لإقليم جنوب السودان فنصت المادة (٦) على أنه : "لا يجوز لمجلس الشعب الإقليمي ، أو المجلس التنفيذي العالي أن يصدر تشريعاً ، أو يمارس أية سلطة بشأن المسائل ذات الطابع القومي المذكور فيما بعد : أولاً – الدفاع الوطني ، ثانياً – الشئون الخارجية ، ثالثاً – العملة والنقد . رابعاً – النقل الجوي والنقل النهري عبر القطر . خامساً – الموصلات السلكية واللاسلكية . سادساً – الجمارك والتجارة الخارجية ماعدا تجارة الحدود والتجارة في بعض السلع التي تعينها الحكومة الإقليمية بموافقة الحكومة المركزية . سابعاً – الجنسية والهجرة . ثامناً – التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . تاسعاً – التخطيط التربوي. عاشراً – المراجعة العامة .

ومنح القانون مجلس الشعب لإقليم جنوب السودان السلطة التشريعية في ذلك الإقليم : "يمارس مجلس الشعب الإقليمي الذي ينتخبه المواطنون السودانيون الذين يقيمون في إقليم جنوب السودان السلطة التشريعية في ذلك الإقليم : ((مادة ٧ فقرة (١) وتحدد هذه السلطة التشريعية في – حفظ النظام العام والأمن الداخلي ، وإدارة الإقليم وتنميته ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً (المادة ١٠ الفقرات من أ إلى د) ونص القانون على إسناد السلطة التنفيذية الإقليمية إلى مجلس تنفيذي عال يباشرها نيابة عن الرئيس (مادة ١٦) ، ويعين رئيس المجلس التنفيذي العالي بقرار من رئيس الجمهورية (مادة ١٨) ، ومنح القانون سلطات لمجلس الشعب الإقليمي في فرض الرسوم والضرائب وكافة الموارد المالية (الفصل الرابع- المادتان ٢٤ ، ٢٥).

وعن القوات المسلحة وتشكيلها نص القانون على أنه لمواطني إقليم جنوب السودان نسبة من مجموعة قوات الشعب المسلحة وذلك بأعداد تتناسب والحجم السكاني لإقليم جنوب السودان (المادة ٢٦) وتعني هذه المادة قومية الجيش وقومية قيادته ، وتمثيل الجنوبيين بنسبة قبائلهم .

وكفل القانون حرية التنقل لكافة المواطنين المقيمين بإقليم جنوب السودان مادة ٣١ وبذلك تنتهي كل آثار وقوانين الاستعمار البريطاني عن المناطق المغلقة كما كفل لكافة المواطنين المقيمين بإقليم جنوب السودان الفرص المتكافئة في التعليم والتخديم والتجارة ومباشرة أي مهمة مشروعة -- مادة ٣١ فقرة (١)- ونص على أنه "لا يجوز المساس بحقوق

المواطنين المذكورة في البند –١– من هذه المادة بسبب العنصر أو الأصل القبلي أو الدين ، أو مكان الميلاد ، أو الجنس – "مادة ٣٢ فقرة (٢)" .

وحدد القانون في المادة (٣٣) أن جوبا عاصمة للإقليم الجنوبي ومقر للهيئتين التنفيذية والتشريعية(٥٥) .

وفي اليوم الثالث من شهر مارس عام ١٩٧٢ وقعت اتفاقية السلام في أديس أبابا، وأصبح يوم توقيع الاتفاق هو عيد الوحدة الوطنية(٥٦) .

إن وقف الدماء التي استمرت تتفجر في جنوب السودان سبعة عشر عاماً متواصلة ، ووقف تخريب المدارس والمستشفيات ومنع رياح التطور من أن تهب على جنوب السودان ، واستمراره في وضعه المتخلف حيث يعيش الإنسان في القرن العشرين عيشة إنسان الغابة منذ عشرات الآلاف من السنين. إن وقف إطلاق النار في جنوب السودان هو انتصار للإنسان وهزيمة للاستعمار القديم والحديث، إن هزيمة الانفصاليين هي هزيمة لصانعي الانفصالات ، والثورات المضادة في أفريقيا(٥٧) .

د- مشاكل ما بعد السلام :

انتهت الحرب إذن وبدأت المشاكل التي كان لابد أن تترتب على عودة السلام إلى الأرض التي ارتوت بالدماء والدموع طوال هذه الأعوام .

وكانت المشكلة الأولى هي مشكلة توطين العائدين أو اللاجئين .. وهي من أكبر التحديات التي واجهت وما تزال تواجه العالم في التاريخ الحديث .

فقد كان توطين العائدين واستيعابهم في المجتمعات التي هاجروا منها جزءاً من اتفاقية السلام نفسها . وبناء عليه تم تكوين لجنتي الإغاثة والتوطين ، وكان لابد لمواجهة ما سيترتب على هذا العبء الكبير من نفقات مالية واحتياجات عينية ، أن تشترك الأمم المتحدة في تنفيذ هذا الالتزام ، وأن يتم إنشاء صندوق التوطين لتنظيم عملية تلقى وصرف المعونات التي تساهم بها الدول والهيئات والمنظمات في هذا العمل الإنساني(٥٨) .

وقد تبين من المسح الأول للوقوف على حجم المشكلة الحقيقي أن هجرة اللاجئين كانت تسير في اتجاهين .. أحدهما داخلي ، أي داخل الغابات والأحراش ، أو بالقرب من القرى البعيدة في المناطق الآمنة ، أما الاتجاه الآخر فقد كان للخارج إلى داخل الدول الأفريقية المجاورة .. إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وأوغندا وزائير وكينيا وتنزانيا . "وقد دلت الإحصائيات على أن عدد اللاجئين لا يقل بحال من الأحوال عن ثلث سكان الجنوب ، بل ربما كان يزيد عن الثلث قليلاً. فالتقديرات شبه الرسمية تقول إن تعداد سكان المديريات أو المحافظات الجنوبية الثلاث ، يبلغ رقماً يتراوح بين خمسة ملايين وستة ملايين نسمة .

أما الذين لجأوا إلى الغابات والأحراش والأماكن النائية في أرض الجنوب الواسعة فقد قــدر عددهــم بحوالــي مليوني لاجئ .. وقد فروا هرباً من قراهم وبيوتهم أمام ضغط القوات النظامــية .. وقــد عاد الآن هؤلاء جميعاً إلى حيث كانوا يعيشون بين أسرهم وعائلاتهم ، بعد توقــيع اتفاقية السلام والوحدة في أديس أبابا ، تلك الاتفاقية التي جمعت شمل هذا الشعب تحت راية الولاء للوطن الأم(٥٩) .

وعاد معظم الذين تركوا بلادهم بالفعل ولجأوا إلى الدول المجاورة .

وبــدأت إعــادة المواطنيــن إلى ديارهم بإنشاء مراكز استقبال على طول الحدود بين السودان والدول الأفريقية المجاورة .. وظلت هذه المراكز تستقبل العائدين يومياً وتقوم بتسجيل أسمائهم وحصرهم وتوقيع الكشف الطبي عليهم للتأكيد من خلوهم من الأمراض المعدية وعندما يصلون إلى ديارهم توزع عليهم المواد الغذائية والملابس والأوعية المنزلية والآلات الزراعية للمزارعين منهم ثم يقدم الصندوق بعد ذلك مبلغاً من المال لكل رب أسرة لإعادة بناء مسكن له ولأسرته وتأثيثه بأثاث بسيط .

وتلقــى صندوق التوطين الكثير من المساعدات من الدول العربية مثل دولة الإمارات والكويــت والسعودية ، وقدمت السفارة المصرية في الخرطوم هدية للسودان عبارة عن إنشاء قرية على مسافة تزيد على عشرة أفدنة وهي نموذج لتطوير قرى الجنوب وبعد شهر واحد تم إنشاء قرية مصر(٦٠) .

كمــا قدمت سكرتيرية مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية ٣٠٠ ألف دولار ، كذلك قدمت بعــض الــدول الأفريقية بعض المعونات وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ١٩ مليون دولار عــن طــريق وكالة غوث اللاجئين . ومن دول أوربا الغربية قدمت إنجلترا وجمهورية ألمانيا الاتحادية المساعدات المالية والمادية .

وهكــذا كشــفت عملــية التوطيــن والإغاثــة عن عمق التضامن بين شعوب العالم وحكوماتهم في هذه المشكلة الإنسانية .

وتــبذل الحكومـــة الــثورية الكثــير مـــن الجهــد لنشر التوعية الدينية بين العائدين والمواطنيــن الجنوبيين وتبصيرهم بأمور الدين ونظم الحياة الاجتماعية وبث روح التعامل بين الــناس وكانــت المناهج الدراسية حتى عام ١٩٦٩ تدرس كلها باللغة الإنجليزية أما اليوم فقد أصبحت كل المواد تدرس بالعربية مع الاحتفاظ بتدريس اللغة الإنجليزية على أساس أنها اللغة الأجنبية التــي يــتحدث بهــا الكثــيرون مـــن أهل الجنوب وهكذا أصبح تعريب المناهج الدراسية في المدارس والمعاهد هو أهم أهداف التعليم بعد توقيع اتفاقية الوحدة والسلام في أديس أبابا في مارس ١٩٧٢.

الخاتمة

أولاً : أثبتت الدراســة أن بريطانيا قد لعبت دوراً فعالاً في محو اللغة العربية بين أهل الجنوب وشجعت على قيام المدارس الملحقة بالكنائس التبشيرية لتعليم اللغة الإنجليزية .

كما أثبتت الدراسة أن لهجات الجنوب تنتمي إلى المجموعة النيلية أو اللغات النيلية – وأن الجنوب تتعدد فيه اللهجات فكل قبيلة لها لهجة .

ثانياً : أكدت الدراسة دور الاستعمار البريطاني وسياساته التعسفية بقانون المناطق المقفلة وما تضمنه هذا القانون من مواد تعسفية باعدت بين الشمال والجنوب في السودان .

ثالــثاً : كمــا تبيــن مــن الدراســة الدور الفعال الذي مارسته الإرساليات والبعثات التبشيرية المســيحية في ازدياد خطر الانشقاق وكيف شجعت هذه الإرساليات حركات التمرد في جنوب السودان-- وموقف الحكومة السودانية من هذه الجماعات.

رابعاً : كما أكدت الدراسة أن الدول الأفريقية المجاورة والخاضعة للاستعمار لعبت هي الأخرى دوراً فعــالاً فــي ازديــاد لهيب مشكلة جنوب السودان وأن هذه الدول فتحت حدودها للانفصاليين الجنوبيين وأقامت المعسكرات من أجل زعزعة الاستقرار في جنوب السودان .

خامساً : أكدت الدراسة أن تمرد عام ١٩٥٥ الذي وقع في الجنوب مأساة يعاني منها السودان حــتى اليوم وأن هذا التمرد سقط فيه عشرات من القتلى والجرحى . وأن رد فعل الحكومة على هذا التمرد كان عنيفاً وإن لم تتمكن من إخماد الفتنة التي اندلعت في الجنوب.

سادســـاً : كما تبين من الدراسة أن السودان شماله وجنوبه قد شهد أحداثاً مهمة من التطورات السياسـية مــنها المباحثات المصرية السودانية في ٢٤ فبراير ١٩٥٢ بشأن الجنوب الســوداني – ثــم قيام ثورة يوليو ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر وعلاقة حكومة الثورة بالســودان وسـفريات السيد / صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة إلى السودان واتصاله بعدد كبير من الزعماء ورؤساء القبائل في الجنوب وتدارس قضية وادي النيل معهم .

ســابعاً : ســاعد انقــلاب الفريق عبود في ١٩٥٨ على زيادة الانشقاق بين الشمال والجنوب بمجموعــة من القرارات التعسفية ضد الجنوبيين وكيف واجهت حكومة الفريق عبود تمرد الجنوب بالبطش والشدة والعنف .

ثامــناً : وحين قامت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ حاولت معالجة المشاكل المتردية التي تركتها حكومة الفريق عبود إلا أن ثورة الجنوبيين ظلت مستمرة .

تاسعاً : أشرت إلى منظمات الانفصاليين السياسية وعلى رأسها الجمعية المسيحية السودانية ، والاتحــاد الوطنــي الســوداني الأفريقــي للمناطق المغلقة ، وحزب سانو – وجماعة الأنيانــيا الإرهابية – وحزب جبهة الجنوب ، وحزب الأحرار، كما أشرت إلى الهيئات

الكنسية والدولية التي عملت في الجنوب . وكل هذه التنظيمات تعمل وفق هدف واحد وهو انفصال جنوب السودان .

عاشــراً : أكد البحث الدور الفعال الذي تمارسه إسرائيل لا سيما بعد عام ١٩٦٩ – وأن مخطط إســرائيل ســـار مع المخططات الاستعمارية الأخرى جنباً إلى جنب في سبيل تقويض الحكم القائم في السودان .

حـــادي عشر : أكد البحث أن وقف الدماء التي استمرت تنفجر في جنوب السودان سبعة عشر عامـــاً متصـــلة ووقـــف تخريب المدارس والمستشفيات ومنع رياح التطور جاء عقب توقـــيع اتفاق أديس أبابا مارس ١٩٧٢ . وأكد البحث أن وقف إطلاق النار في جنوب الســـودان هـــو انتصـــار للإنســـان وهزيمة للاستعمار القديم والحديث ، وأن هزيمة الانفصاليين هي هزيمة لصانعي الانفصالات والثورات المضادة في القارة الأفريقية .

وأن توقـــيع اتفاق أديس أبابا مع الجنوبيين في مارس ١٩٧٢ يعد أهم إنجازات ثورة مايو ١٩٦٩ .

ويبقى بعد ذلك السؤال .

هل توقيع اتفاق أديس أبابا في مارس ١٩٧٢ قد أنهى مشكلة جنوب السودان ؟

إن التاريخ يقول لا ، وإن توقيع هذا الاتفاق جاء خطوة سرعان ما تهدمت بيد عملاء الاســتعمار وعـــاد جنوب السودان ليشهد موجة من الاضطرابات والصراعات والحروب والفتن تحت دعوى الانفصال عن الشمال وهي مشكلة ما زالت تؤرق عالمنا العربي والأفريقي حتى الآن .

الهوامـــــــش

١- جميل عبيد : المديرية الاسنوائية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص٢٣ .

٢- شوقي الجمل : تاريخ سودان وادي النيل جـ٢ ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص٨٢ .

٣- عبد العزيز كامل : في أراضي النيل ، القاهرة ١٩٧١ .

٤- محمد المعتصم : جنوب السودان في مائة عام ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص٣٢ .

٥- المرجع السابق ، ص ٣٣ .

٦- محمد عوض محمد: الشعوب والسلالات الأفريقية، القاهرة ١٩٦٥، ص١٧٩ .

٧- انظر دراسة مصلحة الاستعلامات عن مشكلة جنوب السودان١٩٦٩/٦/١٧، ص٣.

٨- محمد المعتصم : مرجع سبق ذكره ، ص٣٧ .

٩- محمد عوض محمد : مرجع سبق ذكره ، ص١٩٢ .

١٠-محمد المعتصم : مرجع سبق ذكره ، ص٣٧ .

١١-نعوم شقير : جغرافية وتاريخ السودان ، بيروت ١٠٦٧ ، ص٤٣ .

١٢-محمـــد محمود الصياد ، عبد الغني سعودي : السودان دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص٦٤ .

١٣-صلاح الدين الشامي : "السودان" دراسة جغرافية ، الإسكندرية ١٩٧٢ .

١٤-محمد محمود الصياد ، عبد الغني سعودي : مرجع سابق ، ص ص٦٥-٦٧ .

١٥-عزيز محمد حبيب: السودان دراسة طبيعية وجغرافية، القاهرة١٩٧١، ص٣٨

١٦-نعوم شقير : مرجع سابق ، ص٤٤ .

١٧-محمد المعتصم : مرجع سابق ، ص٣٤ .

١٨-الصادق المهدي : مسألة جنوب السودان ، الخرطوم ١٩٦٤ ، ص٢٨ .

١٩-زاهر رياض : السوادن المعاصر : القاهرة ١٩٦٦ ، ص٢٣ .

٢٠-محمد المعتصم : مرجع سابق ، ص٧٧ .

٢١-نفس المرجع ، ص٧٨ .

٢٢-محمد سليمان: الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان، مجلة الطليعة عدد٩، سبتمبر١٩٧٠ .

٢٣-مصلحة الاستعلامات: مشكلة جنوب السودان ، مصر القاهرة ١٩٦٩/٦/١٧ .

٢٤-مكتـــب الاســـتعلامات المركـزي ، الخرطوم ، قرار إبعاد القسس والمبشرين الأجانب من جنوب السودان عام ١٩٦٤ .

٢٥-صلاح الدين الشامي : مرجع سابق ، ص٨٣

٢٦-محمد سليمان : مرجع سابق .

٢٧-إبراهيم حاج موسى: التجربة الديمقراطية في السودان، القاهرة ١٩٧٠، ص ص٢٠٦،١٩٩

٢٨-مصلحة الاستعلامات : مرجع سابق ، ص٢ .
٢٩-محمــد عمر البشير : جنوب السودان ، (دراسة لأسباب النزاع) الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ترجمة أسعد حليم ١٩٧٠ ، ص١٤٤ .
٣٠-محمــد أحمد محجوب : الديمقراطية في الميزان ، تأملات في السياسة العربية الأفريقية ، الخرطوم١٩٨٩ ، ص٢٢ .
٣١-شوقي الجمل : مرجع سابق ، ص١٤٤ .
٣٢- Hoijt .P.M. Modern history of the Sudan, London.1961 p.34 .
٣٣-محمد فائق : عبد الناصر والثورة الأفريقية ، القاهرة ١٩٩٠، ص٢٤ .
٣٤-محمد سعيد محمد الحسن: عبد الناصر والسودان، لندن١٩٩٢، ص ص٢٨- ٢٩ .
٣٥-محمد عمر البشير : مرجع سابق ، ص١٤٣ .
٣٦-الصادق المهدي : مرجع سابق ، ص٣١ .
٣٧-الصادق المهدي : مرجع سابق ، ص٤٩ .
٣٨-أبــيل ألير : قضايا الحرب والسودان في جنوب السودان ، دراسة مقارنة ، ترجمة هنري رياض - بيروت ١٩٩٣ ، ص١٧٧ .
٣٩-عــبد القادر إسماعيل : مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب السياسية، ص٤٧، القاهرة ١٩٩٣ .
٤٠-يحيى جمال عثمان : الحدود الإدارية من السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧٣.
٤١-محمــد محمد أحمد كرار : الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية ، الخرطوم ١٩٨٥ ، ص ص ٩٢-٩٣.
٤٢-مجلة الطليعة ، العدد الرابع ، أبريل ١٩٧٢ ، ص ١٣ .
٤٣-حذيفــة الصــديق عمــر الإمام : التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان ، ١٨٢١-١٩٩٩ ، السودان ١٩٩٨ ، ص ٥٦
٤٤-حذيفة الصديق عمر الإمام : نفس المرجع السابق.
٤٥-زكى البحيرى: الحركة الديمقراطية في السودان، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٨.
٤٦-عــبد الله علــى : العوامــل المحــركة للنزاعات في السودان ، المنتدى الثقافي لمهرجان الشباب العربي ، الخرطوم ١٩٨٧ ، ص١٢.
٤٧-جون جارانج: الالتزام بالوحدة، رؤية السودان الجديد، محاضرات ألقيت بالقاهرة عام ١٩٩٨.
٤٨-يونان لبيب رزق: الثورة والصراع الحزبي في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨) .
٤٩-عبد المنعم الغزالى: قضية الجنوب واحتمالات المستقبل، الطليعة، أبريل١٩٧١ .
٥٠-عبد الملك عودة: تغيرت موازيــن القــوى، وتم اتفاق جنوب السودان، الأهرام٧/٣/١٩٧٢ .

٥١-محمد أبو القاسم: الثورة والثورة المضادة في السودان (أغسطس ١٩٦٩)بيروت، ص٥٨.
٥٢-عبد المنعم الغزالى : المرجع السابق ، ص ١٣.
٥٣-محمد على العوينى: سياسة إسرائيل الخارجية في أفريقيا، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٣٩.
٥٤-منصور خالد: السودان والنفق المظلم، قصة الفساد والاستبداد ، لندن ١٩٨٥ ، ص ٨.
٥٥-محبات أحمد شسربات: الوجود الإسرائيلي، في أفريقيا - دراسة سياسية واقتصادية، القاهرة ١٩٨٣، ص ص٤٣-٤٤.
٥٦-فتحي حسن عطوة : السياسة الخارجية للسودان فترة حكم الرئيس نميري ٦٩/٥/٢٥ إلى ١٩٨٥/٤/٦ (مقال في مجلة الفكر الإستراتيجي العربي (بيروت) العدد ٢٩، ص٥٩ .
٥٧-عبد المنعم الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص١٧
٥٨-أبيل ألير: قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان، ترجمة هنري رياض، بيروت١٩٩٢
٥٩-حول اتفاق أديس أبابا راجع :

-عبد القادر إسماعيل : سنوات السلام في السودان ، اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ص ٤٦ - ٤٧ .

٦٠-مجلة العربي: جنوب السودان بعد عام من عودة السلام، العدد١٧٥، يونيو ١٩٧٣.
٦١-جون جارانج : نؤمن بوحدة السودان وضرورة فصل الدين عن الدولة ، حوار في صحيفة الأهرام في ١٢ /١٩٩٨/٨ .
٦٢-الأهرام : ١٩٧٤/٣/٩ ، مقالة كتبها رجب محمود .

مصـــادر البحث

أولاً : مراجـــع عربيـــة :

١- إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية في السودان، القاهرة ١٩٧٠.

٢- أبيل ألير قضـــايا الحرب والسودان في جنوب السودان دراسة مقارنة، ترجمة هنري رياض، بيروت١٩٩٣.

٣- الصادق المهدي مسألة جنوب السودان ، الخرطوم ١٩٦٤.

٤- جميل عبيد (دكتور) المديرية الاستوائية ، القاهرة ١٩٦٧.

٥- حذيفة الصديق عمر الإمام الـــتطورات التاريخـــية لمشكلة جنوب السودان ١٨٢١ – ١٩٩٩ ، السودان ١٩٩٨.

٦- زاهر رياض (دكتور) السودان المعاصر ، القاهرة ١٩٦٦.

٧- زكي البحيري (دكتور) الحركة الديمقراطية في السودان، القاهرة ١٩٨٧.

٨- شوقي الجمل (دكتور) تاريخ سودان وادي النيل جـــ٢ ، القاهرة ١٩٦٩.

٩- صلاح الدين الشامي (دكتور) السودان، دراسة جغرافية ، الإسكندرية ١٩٧٢.

١٠- عبد العزيز كامل (دكتور) في أرض النيل ، القاهرة ١٩٧١.

١١- عبد القادر إسماعيل (دكتور) مشـــكلة جنوب السودان – دراسة لدور الأحزاب السياسية من ٤٧ -١٩٧٢ ، القاهرة ١٩٩٧.

١٢- عبد القادر إسماعيل سنوات السلام في السودان ، القاهرة ٢٠٠٠.

١٣- عزيز محمد حبيب السودان دراسة طبيعية وجغرافية، القاهرة ١٩٧١

١٤- محمد المعتصم (دكتور) جنوب السودان في مائة عام ، القاهرة ١٩٧٢.

١٥- محمد عوض محمد (دكتور) الشعوب والسلالات الأفريقية ، القاهرة ١٩٦٥.

١٦- محمد محمود الصياد (دكتور) ، عبد الغني سعودي (دكتور) السودان – دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري ، القاهرة ١٩٦٩.

١٧- محمد عمر البشير (دكتور) جـــنوب الســـودان – دراســـة لأسباب النزاع ، ترجمة سعد حليم ، القاهرة ١٩٧٠.

١٨- محمد أبو القاسم الـــثورة – والـــثورة المضادة في السودان ، بيروت ١٩٦٩.

١٩- محمد على العويني سياسة إسرائيل الخارجية في أفريقيا ، القاهرة ١٩٧١.

٢٠- منصور خالد (دكتور) السودان والنفق المظلم ، لندن ١٩٨٥.

٢١- محبات أحمد شربات — الوجود الإسرائيلي في أفريقيا – دراسة سياسية واقتصادية، القاهرة ١٩٨٣.
٢٢- محمد أحمد محجوب — الديمقراطية في الميزان ، الخرطوم ١٩٨٩.
٢٣- محمد فائق — عبد الناصر والثورة الأفريقية ، القاهرة ١٩٩٠.
٢٤- محمد سعيد محمد — عبد الناصر والسودان ، لندن ١٩٩٢.
٢٥- محمد أحمد كرار — الأحزاب السياسية : التجربة الديمقراطية، الخرطوم١٩٨٥.
٢٦- نعوم شقير (دكتور) — جغرافية وتاريخ السودان، بيروت ١٩٦٧.

ثانياً : مراجع أجنبية :

Hoit. P.M. Modern History of the Sudan, London 1961

ثالثاً : دوريات عربية :

١- مصلحة الاستعلامات فى ١٩٦٩/٦/١٧ عن مشكلة جنوب السودان.
٢- مجلة الطليعة — مقال لمحمد سليمان "الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان" ، العدد ٩ ، سبتمبر ١٩٧٠ .
٣- مجلة الطليعة — العدد الرابع عشر ، أبريل ١٩٧٢.
٤- مجلة الطليعة — أبريل ١٩٧٠ مقال لعبد المنعم الغزالي "قضية الجنوب واحتمالات المستقبل".
٥- مجلة العربي — جنوب السودان بعد عام من عودة السلام ، العدد ١٧٥ ، يونيو١٩٧٣.
٦- مجلة السياسة الدولية — مقال لدكتور يونان لبيب رزق بعنوان "الثورة والصراع الحزبي في السودان" ، العدد ١٨ .
٧- المنتدى الثقافي لمنتدى الشباب العربي — مقال لعبد الله على بعنوان "العوامل المحركة للنزاعات في السودان" ، الخرطوم ١٩٨٧.
٨- صحيفة الأهرام — ١٩٩٨/٨/١٢.
٩- صحيفة الأهرام — ١٩٧٤/٣/٦.
١٠- صحيفة الأهرام — ١٩٧٢/٣/٧ مقال لعبد الملك عودة بعنوان "تغير في ميزان القوى".

رابعاً : رسائل جامعية :

١- يحيى جمال الدين عثمان — الحدود الإدارية في السودان – رسالة ماجستير غير منشورة – معهد الدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة ١٩٩٠.

إقليم جنوبي السودان

البيئة والموارد والسكان بين النزوح والاستقرار*

د. عزيزة محمد على بدر

أستاذ الجغرافيا المساعد بالمعهد

السـودان أكـبر دول القـارة الإفريقية من حيث المساحة إذ تزيد مساحته على ٢,٥مليون كم٢ (٩٦٧٥٠٠ مـيل٢) ويسـكن هـذه المسـاحة الكبـيرة أكثر من ٣١,٥ مليون ساكن بكثافة سكانية منخفضـة تـبلغ ١٣سـاكناً / كم٢ حسب تقديرات سنة ١٩٩٦م. وقدرت نسبة المسلمين بين هؤلاء السكان بحوالي ٧٤,٧% وكان لحوالي ١٧,١% من جملة السكان معتقداتهم التقليدية traditional believes – وثنـيون– فـي حيـن يعتـنق المسيحية ٨,٢% من جملة السكان ١٩٩٦م وقدر عدد السـكان بحوالى ٣١,٩ مليون ساكن عام ٢٠٠٠.(١) يصاحب هذه التعددية الدينية تعددية إثنية حيث يوجـد بالسـودان حوالـي ٥٦ جماعة عرقية منفصلة تنقسم إلى ٥٩٧ مجموعة فرعية، تتكلم هذه الجماعـات لغـات ولهجـات عديدة بلغت ١١٥ لغة ولهجة، وبالغت تقديرات أخرى فوصلت بها إلى ٤٠٠ لغة ولهجة(٢) تبرز بينها اللغة العربية وهي اللغة الرسمية للبلاد .

ويتوسـط السـودان حـوض النـيل ، كما يختزل خصائص القارة الإفريقية طبيعياً وبشرياً وحضـارياً. حيث تقع جمهورية السودان في وسط إفريقيا في النطاق الانتقالي بين إفريقيا الإسلامية والعربـية وإفريقيا غير العربية ذات اللغات الإفريقية، كما تقع في قلب القارة في ظهير البحر الأحمر والقـرن الإفـريقى، وتنتمـي جغرافـياً إلـى أكـثر مـن نطاق جغرافي في القارة، وتنتمي باسمها وخصائصـها الحضـارية والجغرافية إلى الإقليم أو النطاق السوداني بمعناه الواسع، والذي يمتد من السـنغال على المحيط الأطلنطي غرباً، صوب الشرق حتى البحر الأحمر والصومال بالقرن الإفريقي، حيـث نطاق المطر الصيفي وحشائش السفانا، وتشترك السودان مع باقي دول هذا النطاق في كونها حلقة الوصل بين الإسلام في شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء.

وينتشـر العرب بالقسم الشمالي من السودان الذي يتميز حضارياً بالعروبة والإسلام بالرغم مـن الـتعدد الإثنـي به، بينما يميز جنوبي السودان انتماؤه للحضارات الإفريقية African culture حيث تسكن العناصر النيلية والمتزنجة متأثرة بقلب القارة .

كـان لهـذه التعددية pluralism والتنوع diversity بالإضافة لعظم المساحة الأثر الأكبر

---

* دراسة قدمت ضمن أعمال ندوة مستقبل السودان في ضوء التغيرات الأخيرة ٢٤-٢٥ديسمبر ٢٠٠٢ ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة.

فــي تشــكيل مجموعــة الضوابط الحاكمة في جغرافية السودان وخصائصها كدولة، فقد أدى الامتداد الكبــير لعمــق القــارة الإفريقية إلى تعدد وتنوع الأنماط المناخية والنباتية التي تمتد كنطاقات belts يــتعامد عليها نهر النيل، مما يساعد في تشكيل بيئات تضم أنماطاً بشرية وسكانية متباينة في طريقة حــياتها وأصــولها العرقــية وانتماءاتها الحضارية ولغاتها ومعتقداتها.. كما أدي ذلك مع قلة أعداد الســكان وانخفــاض كثافتهم بالدولة إلى عدم الاندماج الكامل لهذه العناصر، وأدى ذلك الوضع أيضاً إلــى تداخــل الســودان عــبر عــدة دوائر ، فهو السودان العربية -الشرق أوسطية- الإسلامية - الإفريقــية، وهــو مــن أكثر الدول العربية توغلاً في وسط إفريقيا من خلال إقليمها الجنوبي. ولذلك أهمية كبرى بالنسبة للأمن العربي والقومي لمصر والعالم العربي.

انعكــس هــذا الوضع بصورة أو بأخرى على السودان سياسياً- كما انعكس على كثير من الــدول الإفريقية المتميزة بالتعددية- في مرحلة ما بعد الاستقلال حيث أفضت السياسات الاستعمارية الســابقة إلى نشوب حروب أهلية طاحنة كما هو الحال في حالة الحرب الأهلية في جنوب السودان ، التــي أخذت صبغة الصراعات الاجتماعية الممتدة protracted social conflicts إذ تضرب بجذورها في هوية وثقافة المجتمعات التي تعاني منها.[3] وتنشب الصراعات فى الغرب كما نشبت فى الشرق.

فقــد تبنــت الإدارة الاستعمارية فرض اللغة الإنجليزية كلغة رسمية في السودان، واستبعاد اللغــة العربــية مع تشجيع اللغات واللهجات المحلية وكان الهدف عزل جنوب السودان حتى لا يتأثر حضــارياً ولغويــاً بثقافة الشمال التي تحمل السمات العربية والإسلامية، ولم تأل الإدارة الاستعمارية جهــداً لتطبــيق هذه السياسة وفق مخطط علمي مرسوم ، فعقدت مؤتمراً لغوياً عالمياً عام ١٩٨٢م تحــت رعاية الحكومة وإشراف المعهد الدولي للغات والثقافة الإفريقية في لندن، وانتهى المؤتمر إلى اختــيار ســت من لغات الجنوب لتكون لغة التعليم وهي: الدنكا، والشلك، والنوير، والزاندي والباريا، واللاتوكا، أضيف لها بعد ذلك لغات: المورو، والإندوجو، والمادي، والتابوســا والموراي[4].

وكــان لــلإدارة الاســتعمارية الإنجليزية أسلوبها في حكم مديريات الجنوب الثلاث- أعالي النــيل والاســتوائية وبحــر الغزال- فكان التعليم والخدمات في يد المسيحيين المبشرين بينما تركت الإدارة الحكومــية لرؤساء القبائل tribal chiefs[5]. وقد اعتبر الإنجليز خط العرض الثاني عشر هو الخــط الذي يفصل بين السودان الشمالي والسودان الجنوبي، وكان له صفة حكومية رسمية في فترة الاســتعمار وصارت له اعتبارات تتصل بالسياسة التي تتبعها الحكومة نحو الجنوب والشمال ولتنفيذ السياســة السابقة وإحلال المسيحية واللغة الإنجليزية حظرت الحكومة على السودانيين الشماليين أن يذهــبوا إلــى الجنوب إلا بترخيص خاص تحدد فيه مدة الإقامة وغرض الرحلة، كما منعت الشماليين الذيــن يســتوطنون الجــنوب من حق العبادة العلنية وحق إنشاء المدارس باسم محاربة الاستعراب،

وتـردد على أسماع الجنوبيين دائماً بأن عرب شمال السودان-الجلابة- كانوا يستعبدونهم ويبيعونهم رقـيقاً فـي الأسـواق(٦) وكـان للسياسات الحكومية بعد الاستقلال دورها في تعميق الخلاف، وبعد حـروب أهلية دامت عقوداً طوالاً تبدو بوادر حل الأزمة حيث جولات مباحثات السلام السودانية التى بـدأت هـذه الآونـة فى ماشاكوس فى كينيا، بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جـون جـارانج حول مستقبل الجنوب ومستقبل السودان كله، حيث يتجه السودان إلى مفترق طرق ووضـع جديـد تماماً: إما سلام دائم أو جحيم حروب ضروس لها توابعها، أما سودان موحد يعيش فـيه الجمـيع، أو سـودان علمـانى موحـد، أو سودان شمالى وآخر جنوبى، وربما تتسع المسألة السودانية إلى تفتيت الدولة بين شمال وجنوب وشرق وغرب.

وتهـدف هـذه الدراسـة إلـى تحديـد واسـتجلاء شخصية إقليم جنوبي السودان، وإبراز خصائصـه وخصوصيته الجغرافية -- البيئية ضمن أقاليم جمهورية السودان الأخرى طبيعياً وبشرياً- مـع دراسـة تفصـيلية لسـكان الإقلـيم تحديدهـم والـتعريف بهم، وتحديد أهم خصائصهم الإثنية والديموجرافـية، وأنمـاط توزيعهـم الجغـرافى، وأنماط حياتهم، وأثر كل من البيئة والحرب الأهلية والصـراعات علـى تحركاتهم الطوعية والقسرية، مع الأخذ فى الاعتبار أن السودان من أهم الدول الإفريقـية من حيث منشأ وملجأ اللاجئين من وإلى دول الجوار، لذلك كان التركيز فى نهاية الدراسة علـى تحـركات اللاجئين، وتتبع تغير أعدادهم واتجاهات تحركاتهم خلال السنوات الماضية من وإلى السـودان، بالإضـافة للمشـردين والنازحين داخلياً حيث ترجع أصول أغلبهم إلى الجنوب السودانى بسـبب الحـروب والمجاعـات وانعـدام الأمن...وهل يمكن إقرارهم وتوفير الأمن والتنمية لهم فى مواطنهم الأصلية بعد أن تضع الحرب أوزارها.

أولاً : الموقع والامتداد والعلاقات المكانية :

تمـتد جمهورية السودان بين دائرتي العرض ٢٢° شمالاً حيث حدودها مع مصر حتى دائرة العـرض ٣٠َ ٣ ° شـمالاً حيـث أبعد نقاط حدودها الجنوبية مع أوغندا. مما يعني أن السودان يمتد علـى نحـو ٣٠َ ١٨°عرضـية ، أي انه يقع في قلب القارة الإفريقية ممتدا من قلب الصحراء حتى الإقلـيم المـداري الرطب في أقصى جنوب غرب الدولة، محصـوراً بين خطـى الطـول ٢٢° شرقاً من الغرب، و٣٠ َ٣٨° شرقاً من الشرق .

وفـي السـودان يقطع محور النيل الطولي محوران عرضيان هما محور الصحراء ومحور نطـاق السـافانا أو الـنطاق السـوداني بمعناه الواسع، ويتوسط السودان بموقعه هذا حوض النيل . ويـبلغ أقصـى امـتداد شمالي جنوبي للسودان حوالي ٢٢٥٠كم٢ (١٤٠٠ميل)، بينما يصل أقصى امـتداد عرضي له إلى حوالي١٧٣٠ كم (١٠٧٥ميل)، ولا يزيد طول سواحـل السودان عن ٧٢٥كم

فقــط يمــثل سواحله على البحر الحمر شرقاً. مما يجعل الإقليم الجنوبي من السودان بعيداً عن منافذ السـودان الـبحرية، مما سهل توجيهه نحو شرقي إفريقيا، ذلك مع ملاحظة أن الإقليم امتداد طبيعي لأراضي السودان ولا توجد فواصل طبيعية تفصله عن شمالي السودان والأقاليم الأخرى.

ويشــترك الســودان بحدودهــا مع تسع دول إفريقية وذلك بسبب مساحة السودان الكبيرة وامــتداده الكبــير، إذ تحده مصر شمالاً، ومن الشرق البحر الأحمر وإريتريا وإثيوبيا، ومن الجنوب كينــيا وأوغــندا ثــم جمهوريــة الكنغو الديمقراطية وفي الغرب جمهورية إفريقيا الوسطي ثم تشاد فليبيا في الشــمال الغربــي. وقــد بلغت أطوال هذه الحدود حوالي ٦٨٠٠ كم ، وما حدود الإقليم الجنوبي إلا جزء من هذه الحدود، شكل رقم (١). وتمر هذه الحدود عبر الجماعات والقبائل في معظم المناطق التي تمر بها .

الحــدود الشمالية : تمتد الحدود الشمالية للسودان في خط مستقيم يتبع دائرة العرض ٢٢ ° مــن العوينات غرباً حتى ساحل البحر الأحمر شرقاً ، وقد تحدد هذا الخط في اتفاقية ١٨٩٩- وطوله نحــو ١٢٨٠ كم، وككل حد فلكي لا يمكن تفسير اختياره إلا بعامل الصدفة التاريخية التي جعلته الحد الجنوبــي للمناطق التي لم تدخلها مصر في أثناء الانسحاب الذي نظمه الإنجليز من السودان . وجاء هــذا الخــط متعامداً على الظاهرات الطبيعية والبشرية في المنطقة، وهي الظاهرة التي تكررت كثيراً مــع مصر والسودان ومعظم الدول الإفريقية - مما يفسر ظاهرة ازدواج الحدود بين مصر والسودان بيــن حدود سياسية وأخرى إدارية منذ اتفاقية ١٨٩٩م[٧] حيث منطقة حلايب وشلاتين المصرية التي تجوبهــا القبائل الرعوية من البلدين.. أما حدود الإقليم الجنوبي الشمالية فهي نفس الحدود الشمالية لمديريتــي أعالي النيل وبحر الغزال. حيث تبدأ إلى الجنوب من الجبلين على النيل الأبيض، وتنحرف شــرقاً مــع تعرج صوب الجنوب الشرقي حتى تلتقي بالحدود الأثيوبية إلى الجنوب من دائرة العرض ١٠° شــمالي خــط الاســتواء، بيــنما تنحرف تلك الحدود إلى الشمال الغربي حتى خط الطول ٣٠° لتصــبح شمال دائرة العرض ١٠° شمالاً، ثم تنحرف مرة أخرى باتجاه جنوبي غربي إلى الجنوب من دائــرة العرض نفسها، لتلتقي مع حدود مديرية بحر الغزال التي تسير حدودها الشمالية باتجاه شمالي غــربي إلــى الجنوب من ضفاف بحر العرب، وجنوبي دائرة العرض ١٠° حتى تلتقي الحدود مع بحر العــرب، ويصبح المجرى هو الحد الشمالي للمديرية وينحرف معه إلى الجنوب الغربي، ثم تتركه عند بلــدة رادوم Radom وتســير فــي نفــس الاتجاه حتى تلتقي بالحد السياسي للسودان مع جمهورية إفريقيا الوسطى وذلك كما يتضح من الخرائط التفصيلية.

الحــدود الشــرقية : يشــغل البحر حوالي ٧٣٥كم تمثل حدوداً بحرية للسودان، بينما تمتد حدوده الــبرية مــن دوائــر العرض ١٨° شمالاً عند رأس كسار على البحر الأحمر حتى دائرة العرض ٤,٥° شمالاً فــي الجــنوب، قــرب بلدة Namuriputh الحدودية على الطرف الشمالي الغربي لبحيرة رودلف، عند التقاء

حـــدود كينـــيا وأثيوبيا والسودان، ومعظم الحدود الشرقية للسودان حدود هندسية تسير مع حضيض الهضبة الحبشـــية ثـــم مـــع المجاري المائية. ويمثل الحد الشرقي لإقليم جنوبى السودان قسماً من تلك الحدود البرية الشـــرقية للســـودان، الـــتى تـــبدأ من نقطة التقاء حد مديرية أعالى النيل مع الحد السياسى للسودان وأثيوبيا جـــنوبى دائـــرة العرض ١٠° باتجاه شمالى جنوبى، ثم تنحرف صوب الغرب مع تعرج لتتماشى مع رافد البارو أحـــد أهـــم روافـــد السوباط وتنحرف معها صوب الجنوب الشرقى حتى بلدة Namuriputh الحدودية سابقة الذكـــر، وفـــى هـــذا القطـــاع تبدو الحدود غير واضحة عبر أعالى السوباط. ويظهر ذلك في تأجير السودان لمركـــز تجـــاري من أثيوبيا في فترات مختلفة، وفي انقسام قبيلة الأنواك بين السودان وأثيوبيا، وفي عمليات الفـــرار عـــبر الحدود وظهور كثير من الصعوبات الإدارية بسبب كثرة حوادث السلب والنهب للماشية، وذلك فـــي الحـــد الفاصـــل بين السودان وأثيوبيا شمال بحيرة رودلف لمسافة ٣٧ كم الذي لم يتم تعيينه بدقة رغم فـــتح ملفـــه عدة مرات[٨].. وتتعامد الحدود الشرقية للسودان عموماً على المجاري المائية الرئيسية المنحدرة مـــن المرتفعات الشرقية حيث مجاري السوباط جنوباً -ثم النيل الأزرق فالعطبرة ثم إلى الشمال أخوار القاش وبـــركه - والمـــنطقة معمـــورة بصفة عامة وجاذبة لتحركات السكان، وتعد منطقة للالتقاء سلماً أو صراعاً فهـــي مـــنطقة تفـــاعل بين السهل والجبل. كما أدى تباين الظاهرات الطبيعية والبشرية إلى اتساع مجال تبادل الســـلع بيـــن السودان وإثيوبيا، وإلى تحركات الرعاة واللاجئين، وقد تم الاتفاق على امتداد الحدود مع إثيوبيا بيـــن بريطانـــيا وأثيوبيا في اتفاقية مايو ١٩٠٢م[٩] - كما تم ترسيم الحدود بين السودان وإرتريا فى القطاع الشـــمالى مـــن الحـــدود السياســـية الشرقية للسودان، فى اتفاقية كتشنر - بارتيرى فى يونيه ١٨٩٥م بين الحكومتيـــن البريطانـــية والإيطالـــية- وبالـــتالى لا يوجـــد اخـــتلاف كبير فى نوعية الخصائص والمشكلات الحدودية بين السودان وجيرانه على طول الحدود الشرقية للسودان من الشمال إلى الجنوب.



شكل رقم (١) موقـــع إقـــليم جنوب السودان

الحـــدود الجنوبية : توضح الخرائط أن السودان يشترك في الحدود مع كل من كينيا وأوغندا والكـــنغو الديموقراطـــية مـــن الجنوب، حيث عمق السودان في القارة الإفريقية، ويصل طول الحدود بيـــن الســـودان وكينـــيا إلى ٢٣٥كم ، ولم يكن بين السودان وكينيا أي صلة حدودية مباشرة، حيث كانـــت الحـــدود المشـــتركة بيـــن الســـودان وأوغندا تمتد حتى بحيرة رودلف، إلا أن هذه الحدود قد تعرضـــت للـــتعديل ســـنة ١٩٢٦م، بضم مديرية رودلف بين حافة تركانا وبحيرة رودلف إلى كينيا. وأصـــبح الحد بين كينيا وأوغندا يتبع خط تقسيم المياه بين الأنهار والمجاري المنحدرة صوب بحيرة رودلـــف وتلك المنحدرة نحو نهر النيل وهو حد هيدروجرافي، أما الحد بين كينيا والسودان فهو حد فلكـــي هندســـي يســـير في خط مستقيم.[١٠] شكل (١) ، وتتحرك قبيلة التركانا من كينيا نحو الجزء الجنوبـــي الشـــرقي مـــن السودان في هجراتها بحثاً عن الماء والمرعى، وكثيراً ما تتعرض لغارات القـــبائل فـــي المـــنطقة خاصة القبائل الإثيوبية كالماريل والدنيورو، وأحياناً قبيلة التبوسا السودانية، ممـــا أدى إلى احتجاج حكومة كينيا وطلبت من السودان إما أن يوقف هذه الغارات أو يترك لحكومة كينـــيا إدارة المـــنطقة التي تتجول فيها قبائل التركانا فوافقت حكومة السودان (بريطانيا وقتئذ) على ذلـــك عـــام ١٩٣٠م، على أن تقوم الإدارة في كينيا بحماية التركانا في السودان وأن يدفع السودان قدراً من المصـــروفات التـــي تـــنفقها حكومـــة كينيا على الطرق في المنطقة، وتعرف هذه المنطقة باسم مثلث اليمي Illemi triangle وهـــو ذلـــك المثلث المحصور بين هضبة مور وأجيني وتيرما من ناحية، وبحيرة رودلف من ناحية أخرى[١١] ويظهر ذلك واضحاً في الخرائط حتى الآن[١٢] كحد إداري أو منطقة محددة.

أمـــا حدود السودان مع أوغندا فيبلغ طولها ٤٠٠ كم وتمتد حتى حدود السودان مع الكنغو الديمقراطـــية، وتتـــبع الحدود السودانية الأوغندية في شرق النيل مظاهر التضاريس بالمنطقة ليشمل الســـودان كـــل جـــبال الإيمـــاتونج والدنجوتونا والديدنجا[١٣] ، ويشطر هذا الخط قبائل الأتشولي بين الســـودان وأوغـــندا التـــي يسكن بها معظمهم، وكذلك قبائل اللاتوكا- اللوتوكو في بعض المصادر- والـــباري التـــي يســـكن السودان أجزاء منها، بينما أكبر أوطانها في شرق أفريقيا. وقد بدأت حدود الســـودان الجنوبـــية مع أوغندا تأخذ شكلها الحالي أواخر سنة ١٩١٣م وأوائل سنة ١٩١٤م حينما ضـــم الجـــزء الجنوبـــي مـــن اللادو- نتوء لادو-حيث أوطان المادي واللوجباري إلى أوغندا، بينما ضُـــمت أراضـــي الـــباري واللاتوكا إلى السودان، لأن الضفة اليمنى حتى خط عرض ٥° شمالاً كانت تـــدار مـــن أوغندا بمراكزها في غندكرو ونيمولي، كما طلبت حكومة أوغندا في عام ١٩٣٠ أن يتبع خـــط الحـــدود مـــن نيمولي للنهر نفسه بدلاً من حضيض التلال الواقعة إلى الغرب من النهر، وتعبر الحـــدود النهر وتصل هنا إلى دائرة العرض ٣٠ ٣° شمالا و تمتد إلى الغرب و الجنوب الغربي لتفصل بيـــن الســـودان والكـــنغو الديمقراطية بطول يبلغ ٥٠٠كم ، والحد هنا هيدروجرافي يتبع خط تقسيم

المـياه بين النيل والكنغو ويسير في منطقة هضبية يغلب عليها الاستواء، ومتوسط الارتفاع ٨٠٠ م٢، وبالتالـي لا تعتبر منطقة فصل بل على العكس من ذلك إذ يشطر خط الحدود هنا شعب الآزاندي الذي يـتوزع بيـن السـودان وإفريقـيا الوسطى والكنغو الديمقراطية، التي يعيش بها نصف هذا الشعب تقريـباً، كمـا يشـطر قبائل الباكا والكاكو والافوكايا، والموندو إلى شطرين متساويين بين السودان والكـنغو، وقـد شـهدت هذه المنطقة مشروع الآزاندي أو الزاندي لإنتاج القطن في هذا الجزء من السودان بالإضافة لمحاصيل أخرى[١٤] .

مـن الواضـح إذن أن حدود الإقليم الجنوبية لا تعد من الحدود الإثنولوجية الفاصلة لأنها تشـطر القـبائل بالمـنطقة بيـن السودان وجيرانه، ولا ينطبق ذلك على الحدود الجنوبية وحدها بل يـتكرر علـى طـول الحـدود السودانية مع جيرانها حيث فرضت هذه الحدود ورسمت بطول القارة وعرضـها لا في السودان فقط .. كما أن للمديرية الاستوائية على الحدود الجنوبية أهمية إستراتيجية واضـحة، حيث تشترك في الحدود مع خمس دول مما يجعل منها حلقة اتصال قوية مع هذه الدول ، وإن كـان لذلك أثره السياسي الخطير في نفس الوقت حيث استغلت العناصر المعادية لوحدة السودان هـذا الموقـع، والتصـاق هذه المديرية بحدود هذه الدول فأخذت في إمداد جنوب السودان بالأسلحة والمعـدات والأمـوال لمسـاعدة المتمردين ودعاة الانفصال، وعملت من ناحية أخرى على احتضان العناصـر المـتمردة وإيوائهـا فـي بعض هذه الدول، وتولت تدريبها وإعدادها للقتال وإرسالها إلى الجـنوب مـرة أخـرى عبر هذه الحدود، لتقوم بدورها المرسوم في إثارة الفتن والقلاقل في جنوب السودان الذي أصبح مسرحاً للقتال الدامي طويل الأمد .

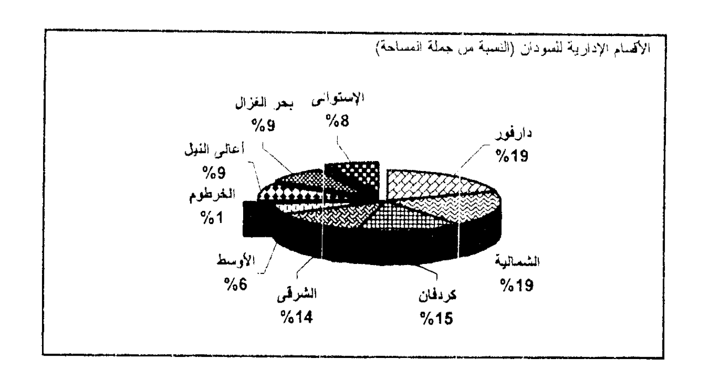
الحـدود الغربية : وتمتد الحدود الغربية للسودان عامة من ناحية حدود السودان الجنوبية الغربـية مـع الكـنغو الديموقراطـية حـتى جبل العوينات شمالاً بطول يبلغ ٢٢٠٠كم٢، لتفصل بين السـودان وجمهوريـة إفريقـيا الوسـطى والسودان وتشاد، ثم السودان وليبيا في الشمال الغربي، ويتمـيز خـط الحدود للإقليم الجنوبي هنا بأنه متعرج فيما بين السودان وإفريقيا الوسطى[١٥]. ويمتد هـذا الحـد مـن نقطـة التقاء الحدود بين السودان والكنغو الديمقراطية ووسط إفريقيا إلى الشمال مباشـرة مـن دائـرة العـرض ٥° شـمالاً، منحرفاً صوب الشمال باتجاه عام شمالي غربي متعرجاً بوضـوح ومتمشـياً مع منطقة تقسيم المياه بين النيل ومجموعة شاري الكنغو، والتحركات البشرية بيـن الشـرق والغـرب وبيـن الشمال والجنوب لا تنقطع عبر هذا النطاق الجنوب الغربي وامتداده الشـمالي عابـرة الحدود السياسية بمنطقة تقسيم المياه فيما بين النيل والكنغو وشاري، وهذا النطاق أقـل كـثافة من النطاق الرعوي إلى الشمال منه، وتنتشر ذبابة تسي تسي في القطاع الجنوبي منه، ولا تلـتزم القبائل الرعوية بالحدود السياسية، وبصفة عامة تمثل منطقة الحدود الغربية منطقة انتقال

وتحركات بشرية دائمة،(١٦). لأسباب عديدة منها العمل والجفاف والمجاعات أو الحروب والصراعات الداخلية والخارجية ...إلخ.

- تحديد الإقليم الجنوبى إدارياً:

يتكون السودان الجنوبي من الناحية الإدارية في الوقت الحاضر من ثلاث مديريات: الاستوائية في أقصى الجنوب وعاصمتها مدينة جوبا، ومديرية بحر الغزال وعاصمتها واو، ثم مديرية أعالي النيل وعاصمتها الملكال، وينطبق هذا التحديد الإداري على مديريات الجنوب منذ عام ١٩٤٨م، وقبل هذا التاريخ كانت المديرية الاستوائية تسمى باسم مديرية منجلا، وظلت محتفظة بهذا الاسم حتى عام ١٩٣٥م. وبعدها أُدمجت بحر الغزال ومنجلا رسمياً بالمديرية الاستوائية، وعلى هذا الأساس تكون المديريتان اللتان كان يتكون منها جنوب السودان في الفترة ما بين ١٩٣٥و ١٩٤٨م هما الاستوائية وأعالي النيل، وأضيفت إليهما عام ١٩٤٨م المديرية الثالثة وهي بحر الغزال ليصبح وضع هاتين المديريتان منذ ذلك التاريخ على النحو الذي توجدان عليه اليوم بين مديريات السودان التسع، التي تنقسم إلى ٢٦ ولاية حيث يتكون الإقليم الشمالي من ست مديريات التي أصبحت ١٦ ولاية ، والجنوبي من المديريات الثلاث السابقة التي أصبحت ١٠ ولايات حتى تعداد سنة ١٩٩٣م، وهو آخر تعداد أجري بالسودان حتى الآن شكل (١)، أما تحديد المديريات الجنوبية جغرافياً فتكتنفه صعوبات عديدة بسبب بيئة المكان، وإن كان العرف قد جرى على اعتبار أن خط العرض ١٠° شمالاً هو الحد التقريبي الفاصل بين شمال السودان وجنوبه ، وذلك منذ أن جعلته الإدارة البريطانية السودانية الحد الذي يقف عندها كل قادم إلى الجنوب من ناحية الشمال ولا يسمح له بالدخول إلا بإذن خاص منها ، وكان هذا نواة لما عرف بعد ذلك بقانون المناطق المقفلة(١٧) .

ويوضح كل من الجدول رقم(١) والشكل رقم (٢) الأقسام الإدارية للسودان ومساحتها وتحديد الإقليم الجنوبي ومساحته ونسبته إلى جملة مساحة السودان. ومن استقراء بياناته يتضح أن الإقليم الشمالي يشغل ٧٤,١٤% من جملة مساحة الدولة بمديرياته الست دارفور ١٩,٨% وهي أكبر مديريات السودان قاطبة، تليها الشمالية ١٩% وتقاربها في المساحة، ثم كردفان ١٥,٢%، فكسلا ١٣,٦%، فالنيل الأزرق ٥,٧%، فالخرطوم وهي أصغر المديريات قاطبة لا تزيد مساحتها على ٢١ألف كم٢ أو ٠.٨% من جملة المساحة، في حين تستقطب أكبر التجمعات السكانية، وتمثل مركز الثقل السكاني والاقتصادي وقطب الجذب الأول بالدولة للهجرات الداخلية والخارجية وتحركات اللاجئين والنازحين داخلياً أيضاً ومعظمهم حالياً من الإقليم الجنوبى كما سيتضح لاحقاً.



شكل(٢) الأقسام الإدارية الكبرى فى السودان ونصيبها النسبى من المساحة الكلية- تعداد ١٩٩٣.

يشـــغل الإقلـــيم الجـــنوبى ٢٥,٨٦% من جملة مساحة السودان، أي أكثر من ربع مساحة الدولـــة ويضم المديريات الجنوبية الثلاث وهي: أعالي النيل شرق الإقليم وهي أكبر المديريات الثلاث وتحـــتل ٣٦,٤٢% مـــن مساحة الإقليم الجنوبي وحوالي ٩,٥% من مساحة السودان، تليها مديرية بحـــر الغـــزال غرباً وتحتل ثلث مساحة الإقليم وحوالي ٨,٦% من جملة مساحة السودان أما الثالثة فهـــي المديـــرية الاســـتوائية، وهـــي أصغر الثلاث، وتحتل القطاع الجنوبي على شكل امتداد عرضي وتحـــتل ٣٠,٥٥ % مـــن مساحة الإقليم وحوالي ٧,٩% من مساحة السودان ، ومن الملاحظ تقارب المديـــريات الثلاث من حيث المساحة بشكل لافت ، كما تمتد حدودها من الشمال إلى الجنوب من خط العـــرض ١٠° شـــمالاً فيما عدا حدود مديرية أعالي النيل الشمالية التي تمتد إلى دائرة العرض ١٢° شـــمالاً مـــع النيل الأبيض. وتشترك المديريات الثلاث بحدودها مع مديريات النيل الأزرق فكردفان ثم دارفـــور في الغرب، شكل رقم (١)، وبذلك يمتد الإقليم الجنوبي من الحدود الجنوبية حتى عرض ١٢° شـــمالاً.. وقد كان أهم نتائج تعداد سنة ١٩٩٣م.[١٨] أن الإقليم الجنوبي يأوى ٤,٣٢١,٠٠٠ ساكن، مـــن جملة عدد سكان السودان البالغ عددهم ٢٥,٥٨٨,٠٠٠ ساكن، أي حوالي ١٦,٨٨% من جملة ســـكان البلاد. وقد ظهرت مطبوعات هذا التعداد منفصلة عن كل مديرية من مديريات الإقليم الشمالي الســـت ، أمـــا مديـــريات الجنوب الثلاث فقد ظهرت في مطبوع واحد وينقسم السودان حالياً إلى ٢٦ مديرية ١٦ مديرية في الشمال و ١٠ مديريات في الجنوب .

جدول رقم (١) الأقسام الإدارية بالسودان وتحديد الإقليم الجنوبي إدارياً[١٩]

الإقليم الجغرافي	المديرية- الأقاليم الإدارية	المساحة (ألف كم٢)	النسبة % من جملة المساحة	
السودان الشمالي	دارفور	٤٩٦	١٩,٨	٢٦,٨
	الشمالية	٤٧٧	١٩	٢٥,٨
	كردفان	٣٨١	١٥,٢	٢٠,٨
	الشرقية- كسلا	٣٤١	١٣,٦	١٨,٨
	الأوسط- النيل الازرق	٣٤٢	٥,٧	٣,٨
	الخرطوم	٢١	.٨	١,٢
	جملة الإقليم الشمالي	١٨٥٨	%٧٤,١٤	%١٠٠
الإقليم الجنوبي	أعالي النيل	٢٣٦	٩,٤	٣٦,٤٢
	بحر الغزال	٢١٤	٨,٦	٣٣,٠٣
	الاستوائية	١٩٨	٧,٩	٣٠,٥٥
	جملة الإقليم الجنوبي	٦٤٨	٢٥,٨٦	%١٠٠
جملة السودان	تسع مديريات	٢٥٠٦	%١٠٠	

المصدر: – النسب وإعادة الترتيب من حساب الباحثة و الأرقام المطلقة عن:
-Department of statistics , Forth population census of Sudan 1993,Khartoum.

وفـــي الاتفـــاق الأخـــير لتســـوية المسألة السودانية وإنهاء الحرب هناك ثلاث مناطق متـــنازع علـــيها وهـــي جـــبال الأنقسنا- الأنجسنا- في الشرق وجبال النوبا ومنطقة إبيي في الغرب شمال الحدود الإدارية للإقليم الجنوبي.

ثانياً: خصائص البيئة الطبيعية لإقليم الجنوب السوداني :

يتمـــيز إقلـــيم جنوبي السودان ببيئة جغرافية متنوعة ذات خصوصية واضحة بسبب موقعه الجغـــرافي، وخصـــائص نهـــر النيل ببيئته المتميزة في المنطقة ذات المناخ المدارى المطير بنباتاتها المداريـــة المتمـــيزة أيضـــاً، التي أعطت الإقليم خصائصه البيئية غير المتكررة في العالم العربي التي ستتضح من العرض التالي:

- البنية ومظاهر السطح والتصريف النهري[٢٠] :

يـــتقع الســـودان عـــند أقدام إفريقيا العليا، فإلى الجنوب والشرق من السودان ترتفع هضبة البحـــيرات الاســـتوائية ذات الصخور البلورية القديمة، وهضبة إثيوبيا ذات الصخور البلورية القديمة التـــي يعلوهـــا الطفـــح البركانـــي. وقـــد ظلت هذه المناطق مرتفعة عن سطح البحر طوال تاريخها الجيولوجـــي، بيـــنما توغل البحر في المنطقة الأخرى وهي إفريقيا السفلى في عصور عديدة، وترك فـــوق صـــخور القاعدة غطاءات من صخور رسوبية منذ بداية الزمن الثاني، لذا تظهر خريطة البنية الســـودانية أقـــل تعقـــيداً مـــن نظيرتها في المناطق المجاورة في شرق إفريقيا، حيث تظهر تأثيرات

الحـــركات التكتونـــية، لذا تختفي صخور القاعدة Basement complex في شرقي السودان وجنوبه غـــير بعيدة عن السطح، وقد تظهر بعض ألسنة من صخور القاعدة بين التكوينات السطحية الحديثة، فضــــلاً عـــن تــــلال الـــبحر الأحمـــر القافـــزة شرقاً، بينما في شمال السودان وغربه تظهر تكوينات الكريتاســـي ، خاصـــة تكويـــنات الحجر الرملي- الخرسان النوبي - التي تمتد في مساحات شاسعة وتمـــيل مـــع المـــيل العـــام للقارة نحو الشمال، ولم يتأثر سطحها بتموجات ما فوق صخور القاعدة الـــبلورية. وتشـــغل تكويـــنات القاعدة الصخرية٤٢% من المساحة الكلية للسودان، وتغطي الصخور الرسوبية حوالي ٤٨,٦% من مساحته. بينما تغطي الجبال والهضاب ٩,٤% منها .

ويتمـــيز السودان بسهولة سطحه وتجانسه إلى حد بعيد وهو في الأساس سهل تحاتي كبير تغطـــيه الرواســـب الطينـــية السميكة وتحيط به المرتفعات من كل جانب، ويتقوس إلى أسفل تقوساً هيـــناً، ويســـتقيم فـــي معظـــم الجهات في هيئة مستوية، حتى إن الأنهار التي تخترقه تنوء بحملها وتفـــيض علـــى الضفاف مع كل ارتفاع بمنسوب مياهها، ويمثل نهر النيل أهم مظاهر السطح ويحتل وروافـــده معظم الحوض ، وتتخلل السهل وتقطع تجانسه عدة جبال منعزلة- متخلفة- Inselberge تحـــتل بقايـــا ســـطح قديـــم مـــن صخور صلبة تعرض للتآكل وفي طريق الاختفاء أسفل غطاء من الرســـوبيات الـــنهرية، كمـــا هو الحال في جبال النوبا في كردفان، أو تلال الداجو في جنوب دارفور والأنقســـنا شرقاً، كما يرتفع السهل تدريجياً إلى الغرب من النيل حتى يصل إلى كتـــلة جـــبل مـــرة Jebel marra بركانـــية الأصـــل فـــي دارفـــور، حيث ترتفع قمة الجبل فوق هامش فوهة البركان الســـاكن علـــى ارتفـــاع يـــناهز ٣٠٤٠ م وهي ثاني قمم السودان، وفى الشرق لا تتفق حافة السهل الرســـوبى كلية مع الحدود الأثيوبية، وتبرز فى السهل السودانى ألسنة وكتل من المرتفعات الأثيوبية، يتركـــب بعضها من مركب صخور الأساس أو الركيزة الأركية ذات الصخور البلورية ويتركب بعضها الأخر من اللافا التى انبثقت فى عصور الزمن الثالث.

- مورفولوجـــية الإقليم الجنوبى: يتحول النصف الجنوبي من هذا السهل الفسيح إلى الجنوب من خط العرض ١٠° شمالاً في فصل المطر إلى مستنقع ضخم حيث منطقة أو إقليم السد The sudd region أهـــم معـــالم بيـــئة الإقليم الجنوبي، الذي يحتل مكانه في فصل الصيف تيه لافح أسود أغـــبر مـــن دخـــان النـــيران والحـــرائق، ويطلق على هذا الإقليم اسم السد بسبب كتل النباتات الضـــخمة الطافـــية التي تعرقل الملاحة النهرية، أما المستنقعات الدائمة فينحصر وجودها حول المجـــاري الرئيسية. ويتميز الحوض الجنوبي بالاستواء الشديد في السطح مما أدى إلى ضعف الانحـــدار ويمتد هذا الإقليم من بور إلى المَكال ... وينتهي السهل فجأة أيضاً في اتجاه الجنوب شـــرق بحـــر الجـــبل حيـــث يصل إلى الحافة الشمالية لهضبة البحيرات التي تتوغل منها ألسنة

جبلـية فـي السودان الجنوبي، إذ تبدأ الكتل الجبلية الأعلى في الظهور باتجاه الحدود السودانية الأوغـندية خاصة مرتفعات إيماتونج، وتعد مجموعة جبال إيما تونج- أتشولي أهم المجموعات الجبلـية فـي الجـنوب وتشغل نحو ألفي كم[٢] وتتخذ شكل حدوة الحصان قاعدتها في الجنوب، وفكاهـا يمـيلان شـمالاً بغـرب نحو النيل ، ويعرف الذراع الشرقي بجبال إيما تونج، والغربي بمـرتفعات أتشولي وفي قاعدة هذه الحدوة أعلى قمة في المنطقة بل وفي السودان أجمع، وهي جـبل كنيتي Kinyeti قرب حدود أوغندا الذي يرتفع إلى أكثر من ٣١٠٠م (١٠٤٥٠قدم)، يلي هـذه الكـتلة شرقاً جبال الدنجوتونا شديدة الانحدار وارتفاعها ٢٦٢٣م ، ثم تأتي بعد ذلك ثالثة الكـتل الكبرى وهي الدنجا وارتفاعها ٢٠٠٠م ، وتختلف عن الكتلتين السابقتين في أنها تتكون مـن اللافـا وتغطـيها صـخور رسوبية. إلى الغرب من الكتل الجبلية السابقة وباتجاه الجنوب والجـنوب الغربـي يرتفع السهل أيضاً حتى يصل إلى هضبة الزاندي، أو هضبة الحجر الحديدي Iron Stone Plateau حيـث مقسم مياه النيل الكنغو شاري، ويتراوح ارتفاع الهضبة بين ٥٠٠ و١٠٠٠م، وتمـتد فـي الجـنوب والجنوب الغربي، وتتركب من مُركب الركيزة الأركية النارية وتغطي أراضي ما بين الأودية النهرية التي تشقها تربة حمراء (تربة الأكاسيد – اللاترايت).

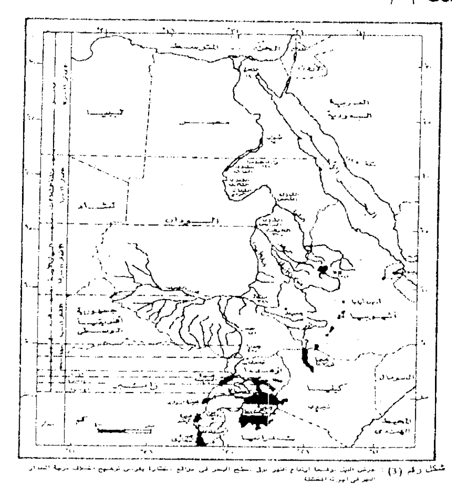
- نهـر النـيل في السودان : يمثل نهر النيل وروافده أهم مظهر مورفولوجي في سهول السودان الفسـيحة، حيث تنساب إليه جميع الروافد التي تغذي النيل. وقد أفاضت دراسات وأبحاث عديدة في الكتابة عن النهر وخصائصه من جوانب عديدة ولا يتسع المجال هنا لسرد كل ما يتعلق بالنهر.

ويمكـن الـتعرف على أهم ملامح حوض نهر النيل من خلال استقراء الشكلين (٣) و(٤)- عـن دراسـة رشـدي سعيد لنهر النيل سنة ١٩٩٣م – ويتضمن الشكل (٣) تتبعاً لحوض نهر النيل الحديث وروافده مُبيناً عليها منسوب ارتفاع النهر خلال موسم الفيضان في نقاط مختارة.

أمـا شـكل (٤) فهـو قطاع طولي للنهر من هضبة البحيرات حتى البحر المتوسط، ويبين الشـكل تغيير معدل انحدار النهر من مكان إلى مكان عبر مساره من منابعه إلى مصبه، حيث ينبسط النهر في بعض أجزائه التي يجري فيها في سهول قليلة الانحدار، وينحدر انحدارا شديداً في أجزاء أخرى .

ويمكـن تمييز خمس مناطق منبسطة – بسطات حسب تعبير رشدي سعيد- قليلة الانحدار هي من الجـنوب إلـى الشمال: بسطات بحيرة فكتوريا، وبحيرة كيوجا، والامتداد من بحيرة ألبرت إلى نيمولي، وتقع هـذه البسـطات الثلاث في هضبة البحيرات الاستوائية ذات الأمطار الغزيرة نسبياً بمتوسط ١٢٠٠مم/ سنة. أمـا البسـطة الـرابعة التـي تمتد من جوبا إلى الخرطوم فتكون حوضاً داخلياً هائلاً يغطي الجزء الأكبر من السـودان، حيـث إقلـيم السد بالإقليم الجنوبي، وكذلك الإقليم الأوسط، وتهطل عليه أمطار أقل غزارة من تلك التـي تسـقط علـى هضـبة البحيرات. وتمتد البسطة الأخيرة من وادي حلفا إلى البحر المتوسط أي تقع في

مصـــر كلهـــا. وتتصـــل البسطتين السابقتين عبر هضبة النوبة بنهر سريع الجريان كثير الجنادل والشلالات. وعمومـــاً تتمـــيز امتدادات النهر التي تربط البسطات الخمس السابقة بأنها شديدة الانحدار يعترضها الكثير من الجـــنادل والشـــلالات وتـــبدو من حيث العهد والتكوين حديثة العهد، ويظهر أن بسطات النهر المختلفة كانت تشـــكل قـــبل نشـــأة هذه الامتدادات الشديدة الانحدار والحديثة التكوين أحواضاً مستقلة ومنفصلاً بعضها عن بعـــض. كمـــا تختلف فيما بينها بعضها عن بعض من حيث المساحة وشكل المقطع وكمية المياه التي تحملها وكذلـــك فـــي أصـــلها ونشأتها. ولقد كان اتصال هذه البسطات أو الأحواض ببعضها، وإدماجها في نهر واحد كـــالذي نـــراه الـــيوم حديـــثاً نسبياً، فنهر النيل الحديث ليس إلا مجموعة من الأحواض والأنهار التي اتصل بعضـــها بالـــبعض فـــي عصر متأخر جداً لتشكل النهر الذي نعرضه الآن، ويبدو من الأدلة المتاحة أن نشأة الـــنهر الحديـــث تعود فقط إلى عشرة آلاف سنة مضت، و يبلغ طوله ٦٨٢٥ كم٢ ومساحة حوضه ٢٩٦٠ ألف كم٢ وتصرفه السنوي بليون م٣/ سنة(٢١).



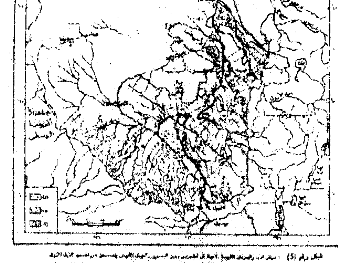
المصدر : رشدى سعيد (١٩٩٣).

شكل رقم (4) : مقطع طولي لنهر النيل من بحيرة فكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط يبين معدل انحدار بسطات النهر والأنهار الموصلة لها.

المصدر: رشدى سعيد ، (١٩٩٣).

* حـوض السـد: ويمثل أهم المظاهر الجيمورفولوجية لحوض نهر النيل في الإقليم الجنوبي. فمن الشمال الغربـي لبحـيرة ألـبرت يخـرج نيل ألبرت الذي يسير لمسافة ٢٢,٥كم في مجرى هادئ تكتنف جوانبه المسـتنقعات التـي يتكاثر فيها البعوض، ويتسع أحياناً ويضيق أحياناً، وعند بلدة نيمولي- أي عند مدخل السـودان الجنوبـي على الحدود بين السودان وأوغندا- ينعطف النهر بشكل مفاجئ من الاتجاه الشرقي السـائد إلـى اتجـاه شـمال غربي لمسافة ٧٠كم حيث ينحدر إلى سهول السودان ويدخل شمال نيمولي مباشـرة فـي مجـرى ضيق تعترضه الجنادل والشلالات ومن أشهرها شلالات فولا، وفي المسافة بين نيمولـي ومـنجلا التـي تـبلغ ١٦٠كم ينحدر النهر نحو ١٥٠م ويضيق المجرى أحياناً فلا يزيد اتساعه علـى١٦ مـتراً.[٢٢] ويتبع النهر الفالق الأرضي الكبير الذي يعرف باسم فالق أسوا والذي يجري به رافد أسـو الـذي يتصـل ببحر الجبل، ويعد انعطاف النهر بهذه الطريقة المفاجئة أوضح مثال لتأثير التركيب الجيولوجي في تحديد مجرى النهر.[٢٣]

إلـى الشـمال من جوبا أي من منجلا تقريباً تتغير صفات النهر فتنخفض ضفافه، بعد أن بدأ يدخل سـهلاً فيضياً، وهو بداية السهل الصلصالي الأوسط في السودان، ومن ثم ينعكس تأثير ضعف الانحدار وقلة التضـرس في ظهور نظم نهرية غير محدودة ، كما كان لطبيعة تكوينات أم روابة والتي تغطي أغلب حوض النـيل الأبـيض حـتى كوستي من حيث كونها رمالاً وحصى غير متماسك ، كان لهذا أثره في تعدد المجاري المائـية وكـثرة المـنعطفات الـنهرية Meanders نتيجة قلة الجسور الطبيعية وقلة الانحدار وبالتالي بطء الجـريان ويلـتمس الـنهر طـريقه وسط المستنقعات. انظر شكل رقم (٥) . ويشكل حوض السد والسودان الأوسـط بسطة هائلة قليلة الانحدار تمتد لمسافة ١٧٦٧كم بين جوبا والخرطوم، ويسمى الجزء الجنوبي من هـذا الحـوض الذي يمتد من جوبا حتى الملكال لمسافة ٨٠٩ كم بإقليم السد، وينحدر هذا الجزء من الحوض بنسـبة مـتر واحـد لكـل ١٥ كـم مـن الطول. وتصل إلى إقليم السد مياه غزيرة آتية من إقليم البحيرات الاسـتوائية، ويفـيض جـزء كبـير مـن هذه المياه حول جانبي النهر في هذا الامتداد مكونا مستنقعات ذات غطـاء نباتـي كثـيف، وقـبل عام ١٩٦١ وهو العام الذي زادت فيه أمطار الهضبة الاستوائية فجأة، كانت مسـاحة إقلـيم السـد تـتراوح بين ٦٥٠٠ و٨٠٠٠ كم٢ ارتفعت فجأة بعد تزايد الأمطار إلى أكثر من ثلاثة أمثال مساحتها قبل هذا العام.



أمـــا الجـــزء الشـــمالي من الحوض الذي يغطى السودان الأوسط من الملكال إلى الخرطوم فيـــنحدر بنسبة متر واحد لكل ١٠٠كم ، أي أنه يكاد يكون سهلاً منبسطاً، مما دفع بعض الباحثين إلى الاعـــتقاد بـــأن هذا الحوض لابد أنه كان يشغل بحيرة مقفلة في سابق تاريخه، ومن هؤلاء ولكوكس مهـــندس الـــري المشهور ولدسون، وجون بول، وقد رسم بول حد هذه البحيرة عند كنتور ٤٠٠م ، وهـــو الارتفاع الذي يتوقف بعده نمو حشائش إقليم السد في الوقت الحاضر، وقد أدت أعمال التنقيب عـــن البترول في العقود الأخيرة إلى إثبات أن إقليمي السدود والسودان الأوسط كانا كذلك بالفعل منذ أوائـــل العصر الثالث (منذ ٤٠إلى ٥٠مليون سنة مضت) .[٢٤] وقد نجحت جهود التنقيب فى اكتشاف البـــترول الذى أضاف بعداً اقتصادياً وسياسياً للإقليم ولفت الأنظار إليه وأصبح ذا أهمية فى السياسة الأمريكـــية والقـــوى الدولـــية الأخـــرى ممـــا كـــان له أثـــره الواضح على مسارات الحرب الأهلية واستطالتها... كما أعطى قوة للمعارضة فى الجنوب فى المطالبة باقتسام الثروة وخاصة عوائد البترول.

والـــنهر هـــو مركز الخصائص الطبوغرافية والبيئية في الإقليم الجنوبي أو منطقة السدود، فكـــل مـــن بحـــر الجبل والنيل الأبيض والروافد الأخرى، محاط بضفاف من رواسب غرينية مرتفعة وتمـــتد فـــيما وراء ضـــفتي الـــنهر ســـهول فيضية واسعة بلا معالم، ثم ترتفع الأراضي تدريجياً في الســـهول الفيضـــية عـــبر أراض وســـيطة إلى أعلى النجاد، ويؤدي سقوط الأمطار الغزيرة وحدوث فيضـــان نهـــري حـــاد فـــي ذات الوقـــت إلى زحف فيضي أو انسياب "ممتد" له آثاره المدمرة على المحاصـــيل والحـــيوانات ، كما يوجد بالإقليم مياه جوفية كافية بشكل عام، ينحدر منسوبها بعيداً عن مجـــاري المـــياه الرئيســـية، ولا توجد تغيرات كبيرة بالإقليم، ومن ثم كان من الممكن إمداد السكان وحـــيواناتهم بالمـــياه من الحفر والآبار التي تحفر في القرى على امتداد المستوطنات الموجودة في الـــنجاد فقط حيث يصل عمق المياه إلى ١٤م، ويحيط بها وبالحوض كما سبق أوضحنا مجموعة من الجـــبال المنعزلة في الجنوب، وتقع هضبة الزاندي أو هضبة الحجر الحديدي إلى الجنوب الغربي من هذا الحوض.[٢٥] وقد سبق شرحها مع المرتفعات المحيطة بالنهر وحوضه .

- تصـــرف نهـــر النـــيل فى الإقليم الجنوبى ودوره فى مائية نهر النيل : وتقاس كمية المياه التـــي يحملهـــا الـــنهر – أو تصرف النهر– في بعض النقاط الرئيسية على طول مجراه حتى أسوان ويحســـن بـــنا التعرف على ذلك لما فيه من استيضاح للأهمية الهيدرولوجية لإقليم الجنوب السوداني وخاصـــة فـــي قطاعه المتمثل في منطقة السد، أو السهل الطيني الجنوبي ؛ ذلك لاعتماد مصر الكلي علـــى الـــنهر تقريـــباً، ولأهمـــية ذلك فى تحديد خصائص الإقليم ومشكلاته وأنماط حياة السكان به. ويوجـــد بالإقلـــيم الجنوبـــي محطات مهمة للرصد في منجلا عند مدخل إقليم السد، وعند الملكال بعد

اتصـــال الســـوباط بالنيل الأبيض، يلي ذلك تصرفه عند المقرن قبل اتصال النيل الأبيض بالأزرق ثم عـــند الخرطوم بعد النيل الأزرق، ثم عند مخرج العطبرة.[٢٦] حيث يدخل النيل النوبي إلى مصر حاملاً المياه والحياة من كل هذه المنابع والروافد .

- التصـــريف عـــند منجلا (مدخل إقليم السد): تصـــل النهر في المسافة بين مخرج بحيرة ألبرت ومـــنجلا التي تقع في مبدأ منطقة السد عدة روافد تزيد من كمية المياه التي يحملها خلال موسم الأمطـــار، وفـــي منتصـــف المســـافة حيـــث مديـــنة نيمولي التي تقع على الحدود السودانية – الأوغـــندية يصـــل رافـــد الأسوا الذي بلغ متوسط تصرفه ١,٦ بليون متر مكعب في السنة في الفـــترة ١٩٢٣- ١٩٦٥ عندما كانت القياسات تؤخذ بانتظام. وهناك روافد صغيرة كثيرة أخرى تصـــل إلـــى النهر في هذه المنطقة أكبرها نهرا كايا وكيت. وهذان النهران وغيرهما من الأنهار الصـــغيرة تضـــيف إلى مياه النهر في هذه المنطقة حوالي ١,٥ بليون متر مكعب في السنة. وينبغي أن نبين هنا أن كل أرقام التصريف المعطاة هنا تقريبية لعدم انتظام القياسات في هذه المنطقة .

ويقـــدر متوسط كمية المياه التي تكتنبها كل هذه الأنهار حوالي ٤,٣ بليون متر مكعب في السـنـــة، فـــإذا أضـــيفت هذه الكمية إلى كمية المياه التي تخرج من بحيرة ألبرت، فإن تصريف النهر عـــند مـــنجلا ينبغـــي أن يصل إلى ٥١,٩ بليون متر مكعب في السنة إلا إن الحقيقة هي أن متوسط تصـــرف الـــنهر عند هذه المدينة هو ٤٥,٧ بليون متر مكعب في السنة فقط، مما يعني أن النهر يفقد حوالي ٦,٢ بلـــيون مـــتر مكعب كل سنة في هذه المنطقة وحدها. ومرة أخرى فقد ارتفع تصرف النهر عند منجلا ارتفاعـــاً كبـــيراً بعد عام ١٩٦١ حتى وصل متوسطه إلى ٥٦,٨ بليون متر مكعب في السنة من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٠ بـــدلاً مـــن ٢٦,٥٠ بلـــيون متر مكعب عن السنوات ١٩٥٧- ١٩٦١. ويبلغ متوسط تصرف النهر عن المدة كلها فيما بين سنة ١٩١٢حتى سنة ١٩٨٢ حوالي ٣٣,٢ بليون متر مكعب .

- إقليم السد وحوض السوباط والتصرف عند الملكال: تمثل قياسات التصرف في هذه المحطة صـــافي كمية المياه التي تأتي من هضبة البحيرات بعد أن تمر في منطقة السد، وكذلك ما يصل الـــنهر مـــن نهر السوباط وبحر الغزال .. وفي منطقة السد التي تمتد لمسافة ٧٠٠كم من منجلا حـــتى الملكـــال يمر النيل في منطقة منبسطة يفيض فيها على جوانبه ولا يكون له فيها مجرى محـــدد (الشكل ٥) وتنتشر المستنقعات في هذه المنطقة وتمتلئ بنبات البردي والحشائش العالية والكثـــيفة ذات الجـــذور الممتدة تحت الماء التي يصل ارتفاعها إلى أكثر من أربعة أمتار، وإلى الشـــمال مـــن بـــور على الناحية الشرقية من النهر تتحدد مجاري بعض الأنهار الصغيرة نتيجة صـــرف مـــياه بعض المستنقعات، ومن أهم هذه الأنهار نهر آتم الذي تقع عليه مدينة جونجلي، ونهـــر الأواى وبحـــر الـــزراف الـــذي يقع إلى الغرب من مستنقعات أواى، ويتعرج في مجراه

لمســـافة ٢٨٠كـــم حـــتى يصل إلى مصبه على بعد حوالي ٨٠كم إلى الشرق من بحيرة نو التي تـــتلقى مـــياه بحـــر الغـــزال وعند هذه النقطة يغير النهر اتجاه مجراه بغتة، فيندفع إلى الشرق لمســـافة قصـــيرة يعـــود بعدهـــا إلـــى الاتجاه إلى الشمال حيث تختفي المستنقعات ويبدأ النيل الأبـــيض.. ويكتتب بحر الغزال اقل القليل من المياه لنهر النيل هذا على الرغم من اتساع حوضه الـــذي يشـــكل مـــا يقرب من ٢٠% من جملة مساحة حوض النهر. ويمتد بحر الغزال لحوالي ١٦٠كـــم مـــن مشرى الرق إلى بحيرة نو ويصله تصرف الحوض الذي يقدر ما يسقط عليه من أمطـــار بما يزيد على ٥٠٠ بليون متر مكعب. وعلى الرغم من ضخامة هذا التصرف فان ما لا يـــزيد على ٦٠٠ مليون متر مكعب من المياه هو كل ما يصل مخرج هذا الحوض عند بحيرة نو وهـــي كمـــية تمثل ١: ١٠٠٠ من كمية المياه التي تصله، ويعود ذلك إلى وجود بسطات كبيرة مـــن المستنقعات، وإلى عدم وجود مجار محددة للكثـــير من الأنهار التي كثيراً ما تغير مجاريها فـــي مخـــتلف المواسم. والكثير من مياه حوض بحر الغزال تأتي من أنهار تنبع من خط تقسيم المـــياه بيـــن الكونجـــو والنـــيل وهـــي من الغرب إلى الشرق: بحر العرب ولول وجور وإبا أو (تونـــج) وجـــيل أو (مـــيريدي) والنعام وياي أو(لاو). . ونهر جور هو الوحيد من هذه الأنهار الـــذي يصـــل إلى بحر الغزال في مجرى محدد، ولذلك فإن تصريفه الذي يصل إلى حوالي ١٩٠ ملـــيون مـــتر مكعب في العام مقيسة عند مدينة واو يعتبر عالياً بالنسبة للأنهار الأخرى- ويلي هـــذا النهر من حيث حجم المياه المحمولة نهر لول الذي يكتتب حوالي ١٥٧ مليون متر مكعب فـــي الســـنة ، ثـــم نهـــر بأي الذي يصل تصرفه إلى حوالي ١٢٦ مليون متر مكعب في السنة وجمـــيع هـــذه الأرقام هي متوسط الأعوام قبل سنة ١٩٣٦ عندما كانت القياسات تؤخذ بانتظام. وقد توقفت القياسات وأصبحت غير منتظمة بعد هذا العام.

وقـــد أعيد القياس المنتظم في نقطة واو خلال الفترة بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٧٢ ويتبين مـــن قياسات هذه الفترة أن متوسط تصرف نهر الجور قد زاد إلى حوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب في الســـنة ، كما زاد تصرف نهر لول (الذي كان يقاس في بلدة نيامبل) إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب في الســـنة(١٩٤٤-١٩٧٤)، كمـــا زاد تصرف نهر ياي أيضاً (الذي كان يقاس عند نقطة موندري) إلى ٢٠٠ ملـــيون مـــتر مكعب في السنة (١٩٤٤-١٩٦٠). ولذلك فإنه يمكن القول إن المياه التي تصل إلى بحر الغزال قد تضاعفت في منتصف سنوات القرن العشرين.

ويـــتكون نهر السوباط الذي يصب في النيل الأبيض إلى الجنوب من الملكال من فرعي بارو وبيـــبور (راجـــع شـــكل ٥) . وينـــبع نهر بارو من المرتفعات الإثيوبية وهو يجري من الشرق إلى الغـــرب. . .أمـــا نهـــر بيـــبور فإنه ينبع أساساً من هضبة البحيرات ويجري من الجنوب إلى الشمال

وللسوباط روافد كثيرة تأتيه أيضاً بالمياه من المرتفعات الأثيوبية، وتتميز هذه الروافد الإثيوبية مثلها مثل البارو بأنها موسمية تفيض بالمياه وقت الفيضان وتنكمش إلى أقل القليل أو حتى الجفاف خلال موسم الجفاف. وتبلغ مساحة حوض السوباط حوالي ٢٢٤٠٠ كم٢ .. وتنبع كل روافد السوباط من الجبال العالية ، وعندما تصل إلى سهل النيل المنبسط قرب مصباتها فإنها تفيض على جوانبها وتكون مستنقعات كبيرة يضيع فيها الكثير من الماء من البخر ونتح النبات تسمى مستنقعات ماشار وتبلغ مساحتها ٦٥٠٠ كم٢ ، وفي هذا لا يختلف السوباط عن بحر الغزال إلا في كون مستنقعاته أصغر مساحة ولو أنها كثيراً ما تصبح واسعة عندما تزيد الأمطار كما حدث في عام ١٩١٧م وفي الأعوام الأولى من الستينات، فقد كبُرت مساحة المستنقعات حتى أغرقت السهل الواسع الذي يمتد من جبال إثيوبيا حتى بحر الجبل- ويختلف نهر السوباط عن بحر الغزال في أن مجراه محدد لا يسمح بضياع جزء كبير من مياهه في خضم المستنقعات.

ويكتسب نهر البارو ثلاثة أرباع المياه التي تأتي من السوباط على الرغم من أن مساحة حوضه محدودة لا تتجاوز ٤١,٠٠٠ كيلو متر مربع، أي حوالي ٢٢% من جملة مساحة الحوض ويبلغ متوسط تصرفه عند نقطة التقائه بنهر البيبور ٧,٨ بليون متر مكعب في السنة. ويمثل هذا التصرف صافي كمية المياه التي تصل إلى هذه النقطة بعد أن يفقد النهر منذ أن يدخل سهل السودان حتى هذه النقطة ما يصل متوسطه إلى ٣,٩ بليون متر مكعب في السنة – وفي الحقيقة فإن مجرى النهر في هذا السهل منبسط للدرجة التي تجعله يفيض على جنباته ويبدد مياهه في مستنقعات أهمها الماشار، وفي أخوار عديدة أهمها خور الأدورا الذي كثيراً ما تعود المياه منه إلى نهر البارو مرة أخرى بعد أن يتلقى الخور مياه روافده الجنوبية.

ويحدث معظم الفاقد في المسافة بين خور جاكاو وخور ماشار، ويصل الخور الأخير فائض مياه البارو بمستنقعات الماشار التي تتراوح مساحتها بين ٦٥٠٠، ٢٠٠٠٠ كيلو متر مربع تبعاً لكمية المطر المتساقطة على المنطقة، وكمية المياه التي تصلها من الأخوار ومن نهر البارو، ويبلغ متوسط ما يصل المستنقعات من أخوار الشرق ومن خور ماشار نفسه حوالي ٢,٦ بليون متر مكعب في السنة، كما يصلها من نهر البارو نفسه حوالي ٣,٩ بليون متر مكعب في السنة.

وتنبع أهم روافد نهر البيبور الذي يجري من الجنوب إلى الشمال من المرتفعات الإثيوبية واهم هذه الروافد هو نهر الجيلا، ويكتسب البيبور أقل من ربع تصرف نهر السوباط، على أن لهذا الاكتساب أهمية خاصة، لأن معظمه يصل خلال شهري نوفمبر وديسمبر بعدما يكون تصريف الروافد الأخرى قد قل- ولهذا فإن السوباط يكتسب حوالي ٦١% من مياه النيل الأبيض عند الملكال في الأشهر من أكتوبر إلى ديسمبر .

ويتأرجح تصرف نهر السوباط عند الملكال حول ١٣,٥ بليون متر مكعب في السنة، ويعود ثبات تصرفه عبر السنين إلى عدم قدرة مجرى النهر على حمل المياه بعد أن تصل إلى حجم معين فيفيض على جنباته إن زادت عليها، وجاء أعلى تصرف للنهر في سنتي ١٩١٧و ١٩١٨ عندما وصل إلى حوالي ٢٠ بليون متر مكعب، أما في الستينات فقد زادت إلى حوالي ١٥ بليون متر مكعب، وفي كل هذه السنوات جاءت الزيادة من نهر البيبور الذي يأتي جزء من مياهه من هضبة البحيرات، وفي شهور الخريف على وجه الخصوص عندما يقل تصرف الفروع الأخرى للنهر. وجاء أقل تصرف للنهر في السنوات ١٩١٣و١٩٤٠و١٩٨٢ عندما وصل فيها إلى٩,٥ و٩,١ و٨,١ بليون متر مكعب على التوالي ... وقد زاد تصرف النيل الأبيض من متوسط ٢٩,٦ بليون متر مكعب في السنة للفترة بين ١٩١٤ و ١٩٨٢ إلى متوسط ٣٥,٤ بليون متر مكعب في السنة للفترة ١٩٦٢-١٩٨٢. ويبين الجدول التالى كمية المياه (بالبليون متر مكعب) التي وصلت إلى منجلا (مدخل منطقة السد) وبحيرة نو (مخرج منطقة السد) وحلة دوليب (مخرج السوباط) والملكال بالإقليم الجنوبي.

الفترة	منجلا	بحيرة نو	حلة دوليب	الملكال
١٩١٢- ١٩٨٢	٣٣,٢	١٦,٢	١٣,٦	٢٩,٦
١٩٥٧-١٩٨٢	٢٦,٥	١٣,٧	١٣,٠	٢٦,٧
١٩٧٨-١٩٨٢	٤٥,٧	١٨,٥	١٣,٢	٣١,٧

عن رشدى سعيد،(١٩٨٣)، ص١٣٤.

يتضح من الجدول أن جملة ما خرج من مياه من منطقة السد لا يزيد على ٤٩% من جملة ما دخل إليها. أما الباقي فقد فُقد بالبخر ونتح النبات الكثيف بداخل المنطقة ذاتها. وفي فترة الستينات التي زاد فيها تدفق هضبة البحيرات زاد الفاقد في منطقة السد إلى حوالي ٦٠% من جملة المياه الداخلة إليها. ولذلك فإنه على الرغم من الزيادة الهائلة في كميات المياه التي وصلت المنطقة من هضبة البحيرات خلال فترة الستينات فإن المياه التي خرجت منها لم تزد على معدلاتها السابقة إلا زيادة طفيفة. وقد زادت المياه التي دخلت منطقة السد في هذه الفترة بمتوسط قدره ١٩ بليون متر مكعب في السنة إلا أن الزيادة فيما خرج منها كانت حوالي ربع هذه الكمية (٤,٨ بليون متر مكعب في السنة) وهذا مما يؤكد أن منطقة السد هي في واقع الأمر سد منيع يمنع ويحدد كمية مياه هضبة البحيرات التي يمكن أن تتدفق إلى نهر النيل.

ويذكر رشدى سعيد أيضاً أنه قد أمكن معرفة الشيء الكثير عن ميزانية مياه السد من دراسات منظمة الفاو(هيئة الزراعة والأغذية) (١٩٨٢) واللجنة الدولية التي شكلت لدراسة مشروع جونجلي (١٩٤٦-١٩٥٤). ولدينا الآن قياسات يمكن الاعتماد عليها عن كمية المياه التي تدخل إليها وتلك التي تخرج منها وكذلك عن معدلات سقوط الأمطار وكمية البخر- ويتضح من هذه

البيانات أن منطقة السد وصلتها كمية ضخمة من المياه بعد سنة ١٩٦١، وهي السنة التي بدأ فيها ارتفاع منسوب البحيرات الاستوائية فاتسعت اتساعاً كبيراً، وزادت مساحتها من ٨٠٠٠ كيلو متر مربع قبل سنة ١٩٦١ إلى ٣٠٠٠٠ كيلو متر مربع سنة ١٩٦٤، ثم تأرجحت بين ٢٠٠٠٠، ٣٠٠٠٠ كيلو متر مربع منذ ذلك التاريخ. وقد أوضحت دراسة الصور الجوية والصور الفضائية صحة هذه التقديرات.

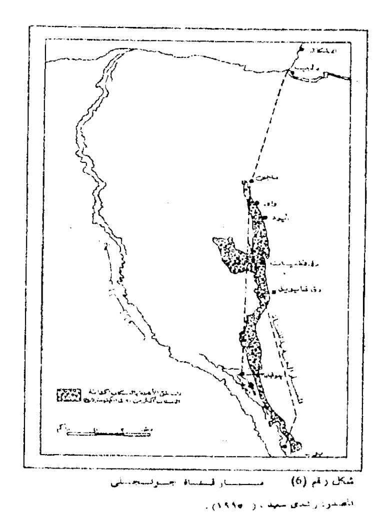
وتأتي المياه إلى المقرن جنوب الخرطوم مباشرة عند نهاية النيل الأبيض من الملكال بعد رحلة يبلغ طولها ٨٠٠ كيلو متر يفقد فيها النهر مياهه عن طريق البخر والتسرب، وكذلك عن طريق عمليات الضخ التي يقوم بها المزارعون على جانبي النيل الأبيض. ولا يصل النيل الأبيض في رحلته من الملكال إلى المقرن أي رافد له أهمية تذكر. وبصفة عامة تأتي المياه التي تصل إلى أسوان من مصادر ثلاثة هي: النيل الأبيض ويسهم بحوالي ٣٠%، يأتي ٤٥% منها من السوباط وروافده. ثم النيل الأزرق ٥٨%، فالعطبرة١٢%[٢٧]. مما يعني أيضاً أن مائية نهر النيل تأتي من: إقليم البحيرات الاستوائية حيث المصدر الدائم لمياه النيل، ويسهم بحوالي ١٦% من جملة إيراد النهر، بينما تساهم هضبة الحبشة بحوالي ٨٤% من جملة الإيراد، وهي المصدر الموسمي لمياه النيل وتتوزع بين السوباط ١٥%، والنيل الأزرق ٥٦% ، والعطبرة ١٣%، والملاحظ أن سنوات التصرف العالي تحدث بسبب زيادة نسبة المياه الواصلة من نقطة الحبشة أحيانا بينما لم تترك الزيادة الكبيرة في مياه هضبة البحيرات التي حدثت في الستينات من القرن العشرين أثراً كبيراً على تصرفات النيل في أسوان كما كان متوقعاً، فقد راحت معظم هذه المياه في إقليم السد جنوبي السودان، ولم يقلت منها إلى النيل الأبيض إلا حوالي ٨ بلايين م٣ في السنوات التي تلت عام ١٩٦٢، وذلك بسبب مستنقعات السد مضافاً إليها القدرة المحدودة لمجرى النيل الأبيض على حمل المياه[٢٨]. كما سبقت الإشارة .

ونظراً لاعتماد مصر على مياه النيل كان اهتمامها بضرورة التغلب على صعوبات الفيضانات العالية والمنخفضة وتقلبات النهر، والحفاظ على المياه التي تُهدر إلى البحر المتوسط، وتلك التي تضيع في منطقة السدود بالإقليم الجنوبي في السودان، وقد ظلت مصر تحت نظام التخزين السنوي أسيرة تقلبات النهر، ومن هنا تبنت مصر مشروعاً يتيح لها تخزين المياه الزائدة من فيضانات السنوات العالية لاستخدامها وقت سنوات الفيضانات المنخفضة، وقد أصبح تصميم هذا المشروع الذي سمي أيضاً مشروع التخزين المستمر – أو القرني – الشغل الشاغل لوزارات الأشغال العمومية المصرية خلال معظم سنوات القرن العشرين، وقد مرت مشروعات التخزين المستمر في مرحلتين، ففي الأولى التي استمرت حتى منتصف القرن العشرين كان تامين مياه التخزين المستمر مبنياً على أساس أن وادي النيل يمثل وحده واحدة، وكان المشروع ينظم انسياب المياه في مصر والسودان أول المستفيدين منه عن طرق ضبط المياه في منابع النيل، أما المرحلة

الثانـــية التـــي بدأت بقيام ثورة ١٩٥٢م فقد تركزت مشروعات التخزين المستمر على بناء الخزانات وقـــنوات التحويل داخل حدود مصر والسودان، وفيها صُرف النظر مؤقتاً عن مشروعات أعالي النيل التي بدا وكأن صعوبات جمة تقف في طريق تنفيذها،[٢٩] .

- قـــناة جونجلـــي: مـــن أهـــم هذه المشروعات كان مشروع قناة جونجلي بالإقليم الجنوبي في الســـودان. ذلـــك لأن تخزيـــن الماء في البحيرات الاستوائية ليست له فائدة إلا إذا أمكن نقله عبر أحـــراش مـــنطقة الســـد حيث تتبدد فيها كل مياه زائدة تأتي إليها. كان هناك اعتقاد بأن تقليل هذا الفـــاقد ونقل المياه عبر منطقة السد يمكن أن يتم لو أن جسور بحر الجبل قد قُويت وحُصر النهر بداخـــل مجـــراه، ومُنعـــت مياهه من الانسياب فوق جوانبه. إلا إن هذه الفكرة قد استُبدلت بفكرة حفـــر قـــناة جديـــدة يحول إليها الماء لنقله، واقتُرح أن يكون مخرج القناة عند قرية جونجلي – إحـــدى قـــرى الدنكا – لكي تصل المياه إلى قرب الملكال شكل رقم (٦) وقد كان تنفيذ هذا الجزء مـــن خطة التخزين المستمر موضع مفاوضات بين الحكومتين المصرية والسودانية .انتهت باتفاق تنفـــيذ القـــناة سنة ١٩٧٤م، وقد بُدئ في تنفيذ المشروع في يونيه ١٩٧٨، لكن العمل توقف في ســـنة ١٩٨٤م بســـبب الحرب الأهلية التي اشتعلت في جنوب السودان منذ ذلك التاريخ وكان قد أنجـــز أكثر من نصف العمل(٧٠%). . .وقد كان موضع قناة جونجلي موضع جدل كبير منذ بدء التفكـــير فـــيها وكان من بين النقد الذي وجه إليها أن شقها سيسبب تغييراً ضخماً في بيئة منطقة الســـد وتغـــيراً أساسيا في نمط حياة السكان، وهؤلاء السكان ينتمون إلى عدد من القبائل الرحل الذيـــن يعيشـــون علـــى الزراعة المطرية وتربية الأبقار، وأهم هذه القبائل هي الدنكا والمنداري والـــنوير والشـــيلوك وكـــان عدد السكان سنة ١٩٦٩م حوالي ٢٦٠,٠٠٠ نسمة يرعون حوالي ٤٥٠,٠٠٠ رأس بقـــر. وكان المهتمون بشئون البيئة يرون أن شق القناة سيسبب ضيقاً لهؤلاء الســـكان. فمعظمهـــم يعيش على الأرض العالية إلى الشرق من مستنقعات منطقة السد يزرعونها بـــالذرة الرفـــيعة أساساً في موسم الأمطار بين مايو وأكتوبر، ثم ينتقلون مع أبقارهم إلى منطقة المســـتنقعات فـــي موسم الجفاف لكي يستخدموها كمرعى، وإذا ما شُقت القناة فسيصبح الوصول إلـــى هـــذه المراعـــي صعباً إذ ستقف القناة عائقاً بينها وبين مكان سكنى معظم القبائل. وقد أدت شـــكاوي الأهالي المستمرة والضغوط السياسية الكبيرة إلى أن لبى الرئيس السوداني طلب الأهالي بتغيـــير مســـار القناة. وبالفعل تم تغيير المسار بحيث يكون مكان سكنى معظم القبائل إلى الغرب مـــن القناة حتى لا يضطروا إلى عبورها عند الذهاب إلى مستنقعات السد (المسماة التويش). وقد أدى هـــذا الـــتعديل إلى إطالـــة القناة من ٢٨٠ كيلو مترا إلى ٣٦٠ كيلو مترا مع زيادة في نفقات الإنشـــاء، ويصل عرض القناة إلى ٥٥ م ويتراوح عمقها بين ٤-٧م (شكل ٦). وعلى الرغم من

هـذه الاعتراضـات فقـد رأى الكثـيرون أن فوائد القناة تجب أضرارها... صحيح أن شق القناة سـيمس نمـط حـياة سكان المنطقة إلا إن القناة كانت ستفتح آفاقاً جديدة أمام هؤلاء السكان في ميادين الزراعة والري وصيد الأسماك. كما كانت ستساعد في نقل البضائع والركاب بالسفن، أو علـى الطـريق الإسـفلتي الـذي كان سيرصف بجوارها. كما أنها ستكون مورداً للماء للإنسان والحـيوان علـى مـدار السـنة. هذا بالإضافة إلى أنها كانت ستقلل من خطر غرق الكثير من مسـتوطنات أهالـي جـنوبى السـودان وخاصة في جزيرة الزراف. . .أما عن المياه التي كانت سـتنقلها القناة فقد أُتفق على تقسيمها مناصفة بين مصر والسودان اللذين كانا سيتحملان تكاليف شـقها بالتسـاوي، وقـد صـممت القناة لكي تحمل ٢٥ مليون متر مكعب في اليوم في مرحلتها الأولـى، تـزداد إلى ٥٥ مليون متر مكعب في اليوم في مرحلتها الثانية، وسيوجه إلى القناة في مرحلـتها الأولـى ٩,١ بلـيون متر مكعب من جملة الـ٣٣ بليون متر مكعب التي تدخل منطقة السـد عند منجلا، وسيفقد من هذه الكمية حوالي البليون متر مكعب بالبخر خلال النقل- أما باقي المـياه التـي سـتدخل مندلقة السد فسيضيع منها بالبخر والنتح حوالي البليون متر مكعب، وبذا تكـون جملة ما سيخرج من السد عند الملكال هو ٢١,٢ بليون متر مكعب (منها ٨,١ بليون متر مكعـب مـن القـناة و ١٣,٢ بليون متر مكعب من السد) بدلاً من ١٦,٥ بليون متر مكعب، وبذا سـتزيد كمـية المـياه التي تصل من منطقة البحيرات الاستوائية بحوالي٤,٧ بليون متر مكعب، يُنتظر أن يكون الفاقد منها خلال نقلها بطريق البخر والرشح حوالي ١٩% من حجمها.



شكل رقم (6) مسار قناة جونجلي

المصدر: رشدي سعيد، (١٩٩٥).

وبــذا يكــون مــا ستكسبه مصر والسودان من المياه هو حوالي ٣,٨ بليون متر مكعب أي ١,٩بلـيون متر مكعب لكل من البلدين. وستزيد كمية المياه التي يمكن إن تكسبها البلدان عند توسيع القـناة فـي المرحلة الثانية إلى ٧ بليون متر مكعب، إلا أن القيام بالمرحلة الثانية من القناة مرهون ببناء خزان بحيرة ألبرت لضمان وصول الكميات الكافية من المياه لتحويلها إلى القناة الموسعة[٣٠].

- مناخ الإقليم الجنوبى :

مــناخ الســودان[٣١] مداري قاري بصفة عامة، يتأثر بالامتداد الكبير والموقع الفلكي للدولة بيــن دائرتــي العــرض٣ ٣° شمالاً و٢٢° شمالاً، مما كان له أثره في ارتفاع درجات الحرارة بصفة عامــة، وتــدرج الظروف والأنماط المناخية بين المدارية الرطبة في الجنوب إلى الصحراوية الجافة فــي الشــمال، كما يتأثر مناخ السودان بتوزيع الكتل الهوائية الشمالية والجنوبية حيث جبهة الالتقاء المداريــة ITCZ أو inter tropical convergence zone ذات التأثــير الكبــير فــي توزيع المطر وتبايــنه مــن عام لآخر في النطاق المداري بالقارة، خاصة نطاق الساحل والسفانا وتتأثر تلك الكتل الهوائــية – واتجاهات الرياح وامتداد تأثيرها– بدورها بنظم الضغط الجوي المختلفة في حوض النيل وحــول القــارة، كمــا يتأثر المناخ بطبيعة السودان السهلية حيث تنفتح السهول الوسطى السودانية وتمــتد بطــول الدولــة، ولا يوجد عوائق جبلية عرضية تعوق توغل الرياح وما تحمله من مؤثرات جافــة مــع الــرياح التجارية الشمالية الشرقية، أو رطبة مع الرياح الجنوبية الغربية – الموسمية– ويظهــر أثــر التضــاريس فــي جنوب وجنوب غرب السودان. كما كان لغطاء السحب في الجنوب أثره في عكــس معــدل الــتدرج الحراري الشهري من الصيف إلى الشتاء، فترتفع معدلات درجات الحرارة الشهرية لشــهر يناير من ١٦° إلى ٢٨° في الشمال، وإلى ٢٨° في الجنوب، أما في شهر يونيو فإن المعدل الحراري الشــهري يتــناقص من ٣٢° مئوية تقريباً في الشمال إلى نحو ٢٦° درجة في الجنوب، مما يعني أن جنوب الســودان يتميز بارتفاع درجة الحرارة به في أشهر الشتاء عنها في أشهر الصيف وهي أشهر المطر أيضاً، وتبعاً لذلك فإن وسط السودان يعاني من أعلى معدل سنوي في درجات الحرارة، وليس جنوبى السودان.

- الحــرارة: لا يقل المتوسط السنوي للحرارة عن ٢٤° مئوية في أي من أجزاء السودان شأنه في ذلــك شأن سائر الدول المدارية، حيث تعد الحرارة هي الفيصل في تحديد الأقاليم المتباينة مناخياً وتتسم المتوسطات الفصلية بالارتفاع أيضاً كما تتسم بالتجانس بين أجزاء السودان.

– فــي الصيف يصل المتوسط السنوي في منجلا إلى ٣٤,٥° م، وفي الملكال ٣٥° م، وهما بالإقليم الجنوبي بينما متوسط الحرارة في الخرطوم بوسط السودان ٣٧° صيفاً .

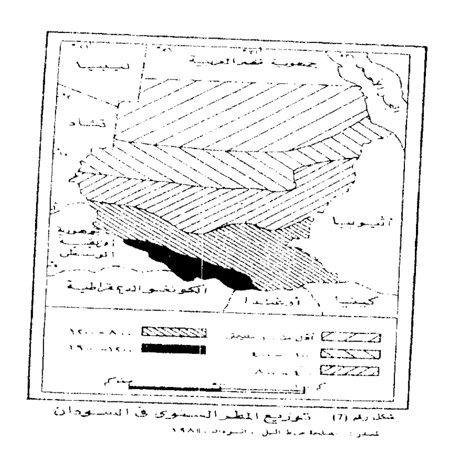
– وفــي الشتاء يبلغ متوسط منجلا ٢١,٥°م، والملكال ٢١,١° م، بينما متوسط الحرارة في الخرطوم ٢١,٥° شتاء.

- أمـــا المتوسط السنوي في كل من الشمال والجنوب فيتعادل إذ يبلغ ٢٦° م تقريباً، بينما يصل في وسط السودان إلى ٢٨° م . ويصل المدى الحراري السنوي في جوبا بالجنوب إلى ٥° درجات.

لــذا يعــد المطر أكثر العناصر أهمية في السودان عامة، يظهر تأثيره على النبات الطبيعي والحــيوان، ويظهر أيضاً على توزيع السكان ومناشطهم وتحركاتهم، واستخدامات الأراضي وحيوان الرعي السائد كذلك، تبعاً للتباين الكمي والفصلي في توزيع المطر بالسودان .

- الأمطــار: يــزداد هطول المطر من حيث كميته ويطول موسم الهطول بالاتجاه جنوباً، وتوضح خطــوط تســاوي المطــر - بالشــكل رقم(٧) - مدى تباينه من حيث الكمية بين صفر تقريباً في الشــمال وتــزايده بالاتجــاه جنوباً حتى يبلغ ١٦٠٠مم (أو ١٦٠سنتيمتر) بالإقليم الاستوائي في أقصــى الجــنوب الغربــي، كمــا يطول فصل الهطول به إلى ٩-١٠أشهر من كل عام. ويلخص الجــدول (رقــم٢) التباين في توزيع الأمطار السنوية بأقاليم السودان المختلفة، كما يوضح امتداد هــذه الأقاليم بين دوائر العرض ومساحتها، ويوجد بالإقليم الجنوبي من السودان ثلاثة من الأقاليم الخمســة المذكــورة بالجدول، وهي الإقليم الاستوائي بين دائرتي عرض ٣° - ٥° حيث يتراوح معــدل المطــر السنوي بين ١٢٠٠- ١٦٠٠مم وطول فصل الهطول من ٧-٩ أشهر وله قمتان أحــياناً، ثــم إقلــيم الغابــات المداريــة والمستنقعات الذي يمتد بين عرض ٥°-٩° درجة شمالاً، وتــتراوح كمية المطر به بين ٨٠٠ و١٢٠٠ مم، وطول فصل الهطول به من ٦-٧ أشهر وهو صــيفي، كما يوجد بالهامش الشمالي من الإقليم جزء من الإقليم السوداني - السفانا- الذي يمتد فــي الســودان بيــن دائرتي العرض ٩°- ١٥° شمالاً، في حين يصل حد مديرية أعالي النيل إلى دائــرة العــرض ١٢° شمالاً تقريباً إلى الشمال من بلدة الرنك على النيل الأبيض، وتتراوح كمية المطر به بين ٣٠٠-٨٠٠ مم أما فصل الهطول فهو أقصر إذ يتراوح بين ٣-٦ أشهر سنوياً .

ويظهــر أثر التضاريس في المنطقة الجنوبية الغربية من الإقليم الجنوبي حيث هضبة الحجر الحديــدي- هضــبة الــزاندي- بمــنطقة تقسيم المياه بين الكنغو والنيل حيث الإقليم الاستوائي، فقد ســجلت يوبــو ١٤٩٧مم، وباسيو ١٤١٨ مم وترجع غزارة المطر إلى تعامد الرياح الجنوبية الغربية الآتية مــن المحــيط الأطلنطي على هذا الشريط الهضبي، كما يظهر أثر التضاريس في أقصى جنوب شرقي الإقليم الجنوبي والسودان حيث مرتفعات الايماتونج - أتشولي فقد سجلت كاتري ١٥٥٣ مم، وجيلو ٢٢٦١مم.



شكل رقم (7) توزيع المطر السنوي في السودان

وينخفض هطول المطر بشكل ملحوظ في أقصى الجنوب الشرقي من الإقليم الجنوبي- على غير المتوقع- حيث سجلت كبويتا نحو ٨٠٠ مم- أي تشبه وسط السودان في ذلك، ويرجع ذلك إلى وقوعها في منطقة سهلية منخفضة وخلفها المنخفض الواقع بين بحيرة رودلف وجبال ديدنجا حتى إن هذا القدر ينخفض إلى ٢٠٠ مليمتر بالقرب من بحيرة رودلف.

جدول رقم(٢) توزيع المطر السنوي في السودان

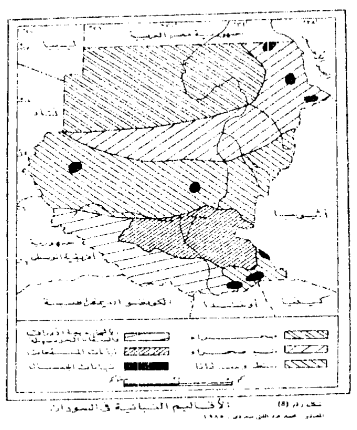
الأقاليم المناخية	امتداد الإقليم بين دوائر العرض	مساحة الإقليم (مليون كم٢)	معدل المطر السنوي بالإقليم (مليمتر)	طول فصل الهطول (شهر)
الإقليم الاستوائي	٣° - ٥°	٠,١٤	١٢٠٠-١٦٠٠	٧-٩
الغابات المدارية والمستنقعات	٥°-٩°	٠,٤٦	٨٠٠-١٢٠٠	٦-٧
السوداني – سفانا	٩°-١٥°	٠,٦٨	٣٠٠-٨٠٠	٣-٦
شبه الصحراوي	١٥°-١٧°	٠,٥٠	٧٥-٣٠٠	١-٣
صحراوي	١٧°-٢٢°	٠,٧٣	٣-٧٥	صفر-١
جمهورية السودان	٣٠ ٣° - ٢٢° شمالاً	٢,٥١	٤٢٠	صفر-٩

المصدر : عباس هداية الله، (١٩٨٦) "مصادر المياه واستخداماتها بجمهورية السودان " الورقة القطرية المقدمة من السودان إلى ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت، ص١٨٣.

- النبات الطبيعي:

يرتبط النبات الطبيعي في السودان بنظام المطر وتوزيعه ارتباطا وثيقاً، ويتلاءم مع التضاد الواضح بين الفصلين المناخيين خصوصاً مع الفصل الجاف، كما يرتبط طول فصل الإنبات بموسم الأمطار، ويتأثر بالتربة والعوامل الأخرى المُعدلة كالسطح والحرائق والزراعة المتنقلة. وتتمثل في السودان عدد من الأنماط النباتية- يوضحها الشكل رقم (٨) - وتتدرج من الغابات النفضية ذات الأوراق العريضة وحشائش السفانا الطويلة، والغابات المدارية المطيرة من نوع غابات الأروقة

والدهاليز حول مجاري الأنهار، وذلك في أقصى الجنوب من السودان، وغابات الجبال على المرتفعات، وتختلف باختلاف مستويات الارتفاع، يلي ذلك نطاق من الحشائش كالسنط والسفانا الطويلة، حيث أشجار الأكاسيا، ثم سفانا السهل الفيضي والسفانا القصيرة وشجيرات السنط، بينما تسود الصحراء القاحلة في الشمال. . ويتميز الإقليم الجنوبي بالسودان بسيادة الغابات المدارية والمطيرة بأنواعها بالإضافة إلى حشائش ونباتات المستنقعات التي تسود في منطقة السد، وحشائش السفانا الطويلة.(٣٢)



- الغابات النفضية والحشائش الطويلة الدائمة: وتوجد في جنوب غرب السودان في مديريتي الاستوائية وبحر الغزال ويقصد بها خليط من الأشجار والحشائش، وقد تضاءلت هذه الغابات كثيراً بفعل الحرائق، كما تمارس الزراعة المتنقلة التي تقوم أساساً على حرق الغابة وإزالة الأشجار، ومن أهم أنواع الأشجار في هذه الغابات أشجار الماهوجني ذو الأوراق الصغيرة وغيره من أنواع الأشجار الصلبة Hard wood trees ، خاصة في تلك المناطق ذات المطر الأغزر، وحيثما يقل المطر توجد الغابات فوق التلال، وتتخللها مسافات من السفانا المكشوفة.
- الغابات المطيرة Rain Forests: وهي أقرب الغابات إلى الغابات الاستوائية المطيرة في حوض الكنغو والأمازون، وتوجد في مساحات قليلة نسبياً بالنسبة لمساحات الغابات ويمكن تقسيمها إلى قسمين متمايزين هما:

- غابات المنخفضات Bowl or depression forests: وتشبه نظيرتها في أوغندا وتوجد في ثلاث مناطق من أقصى الجنوب السوداني، الأول بالقرب من مريدي وأهم أشجارها بعض أنواع أشجار المطاط وشجرة بن الروبستا، والثانية غابة لوتي عند حضيض جبال أتشولي في شرق

المديـــرية الاستوائية، ويظهر بها شجر الماهوجني عريض الأوراق وشجر الكولا، أما الثالثة فهي غابـــة لابوني في جبال أتشولي، وتختلف بها أنواع الأشجار عن الغابتين السابقتين ، ويندر فيها وجود الماهوجني والكولا. . .وتستفيد هذه الغابات من المياه الباطنية أيضاً.

- غابـــات الأروقـــة والدهالـــيز Gallery forests، وتـــنمو هذه الغابات وتمتد على طول المجاري المائـــية في المناطق المدارية، وتوفر لها المجاري المائية الرطوبة اللازمة حتى وإن قلت الأمطار بســـبب قـــرب المـــياه الباطنـــية من السطح، وتظهر حول المجاري المائية قرب الحدود الجنوبية للســـودان مـــع الكنغو في مركز يامبيو، وفي هضبة ألوما في مركز باي، وحول المجاري المائية فـــي مديرية بحر الغزال والأودية الجبلية في شرقي النيل، وكلما كان الصرف جيداً ظهرت غابات الأروقـــة التي تتكون من أشجار الأبنوس والماهوجني عريض الأوراق، وأحياناً تكون غابات شبه مقفلـــة وتظهـــر أنواع الكولا والقطن الحريري والكابوك وأنواع أخرى من الأشجار التي يستخرج مـــنها الراتـــنج، وعـــندما يســـوء الصرف تحل الحشائش محل الغابات، ويذكر أن الغابات المطيرة عامة كانـــت أوســـع انتشاراً في جنوب السودان وتضاءلت كثيراً، وقد قاومت غابات الدهاليز النيران لأنها تمتد علـــى حافـــات المجاري المائية، والتربة ذات رطوبة دائمة بالإضافة إلى عدم نمو الحشائش الكثيفة التي تعتبر وقوداً للنار تحت هذه الأشجار، كما توجد قطعان الحيوانات المفترسة في هذه المناطق .

- غابـــات الجـــبال: ويقصد بها الغابات الخالية من الحشائش التي تظهر على ارتفاعات تزيد على ١٥٠٠م فـــي في سلاسل الإيماتونج- أتشولي ودونجوتونا، إلى الشمال الشرقي منها ثم الديدنجا ويضـــاف إلـــيها تلـــك المرجودة بجبل مرة، والموجودة بالمناطق الجبلية على الحدود الإثيوبية، وتقـــع عادة بين خطي المطر ٨٠٠، ١٠٠٠ مليمتر. وتتدرج الغابات بالارتفاع حيث تظهر غابات المنطقة المعتدلة بين ارتفاعات ١٨٠٠، ٢٦٠٠م ... وهكذا(٣٣).

- نـــباتات مـــنطقة السد: تنتشر الغابات والسفانا البستانية في المناطق المرتفعة أو النجاد بمنطقة الســـد، وقـــد أدى اســـتمرار الرعي والزراعة خلال الموسم المطير بوجه خاص إلى اختفاء جزء كبـــير مـــن الغابات، وحلول العشب الموسمي والحشائش محل أنواع الحشائش الدائمة على مدار الســـنة كمـــا تنتشر الغابات في أراضي مابين المجاري المائية- الأراضي الوسيطة- ذلك بالرغم مـــن أن الفيضانات قد دمرت الكثير منها عبر السنين، أما النباتات السائدة في المستنقعات الدائمة فأهمهـــا نبات البردي Papyrus(٣٤).الذي يتراوح طول النباتات فيه من متر إلى ثلاثة أمتار تتميز بســـيقان خشبية ورائحة طيبة،وينتشر هذا النبات بفعل الدرنات المتكاثرة تحت الأرض.(٣٥) يضاف إلـــى ذلـــك نـــباتات عديدة أخرى منها البوص وأم الصوف. . وتشكل منطقة المستنقعات بنباتاتها مـــن الناحـــية الاســـتراتيجية حاجـــزاً طبيعـــياً بين الشمال والجنوب، وقد أظهرت الحرب الأهلية

بوضـــوح مـــدى الصـــعوبة التي يعانيها الشمال في العمل عسكرياً بسرعة وسهولة في الجنوب، بســـبب "الستارة العشبية" التي تشكلها المستنقعات، كما كانت من أسباب انعزال السكان في الحرب وصـــعوبة إيصـــال مـــواد الإغاثة لهم، لذا فإن حفر قناة جونجلي وتجفيف جزء من المستنقعات ســـوف ييســـر على الشمال تحريك القوات والمعدات ووسائل التنمية والحكم إلى الجنوب، كما أن المشـــروع ســـوف يساعد على سرعة اندماج الجنوب في عملية بناء الأمة في السودان.(٣٦) كما وصـــفت هـــذه المـــنطقة لخصـــوبة تربتها الشديدة، بأنها يمكن أن تكون في أراضيها المكشوفة "موقعـــاً لحديقـــة العـــالم " كما أن المساحة الخالية الصالحة للزراعة تقع في منطقة بحجم ولاية نيويورك وذلك كما كتب "بريدجمان" منذ عام ١٩١١.(٣٧)

وتـــبلغ حصة الغابات التى تتضح تركز معظمها فى الإقليم الجنوبى حوالى ١٣% من الناتج المحلى الإجمالى للسودان حسب تقرير الفاو عن حالة الغابات فى العالم ١٩٩٧.

- التربة فى الإقليم الجنوبى:

يعـــد التصـــنيف الأمريكـــي الشامل للتربة U.S comprehensive classification system الـــذي أخـــذ فـــي الانتشار على مستوى القارة الإفريقية بشكل واسع وسريع، خاصة في دول شمال شـــرق وشـــرق القارة، علاوة على دول غرب وجنوب القارة، من أحدث التصنيفات للتربة، ويتضمن هـــذا التصـــنيف الذي نشر سنة ١٩٧٧ عشر رتب تصنيفية أساسية للتربة Soil orders، بالإضافة إلـــى تصنيفات لتحت الرتب و لمجموعات .. الخ، ويوجد من هذه الرتب العشر ثمان في إفريقيا على نطـــاق واسع بالإضافة إلى انتشار محدود للرتب الأخرى. ومن هذه الرتب الأساسية يوجد بالسودان ٤ رتـــب علـــى نطـــاق واســـع ويوضـــح الشكل رقم (٩) توزيع هذه الرتب كما توصل إليها "عادل الحســـنين" فـــى دراساته للتربة فى السودان ١٩٨٧ وفى إفريقيا سنة١٩٩٧ .كما ورد ذات التصنيف فـــى خـــرائط التربة فى أطلس جود الأمريكى منذ Goode's World Atlas,١٩٧٨، كما اعتمد على نفـــس التصنيف العديد من الباحثين فى هذا الموضوع منهم على سبيل المثال Wiliam Yaw Osei &Samuel Aryeetey-Attoh ضـــمن كـــتاب صـــدر عـــام ١٩٩٧ عن جغرافية إفريقيا الصحراء بجامعـــة تولـــيدو.(٣٨) وطـــبقاً لهذا التصنيف تكون رُتب التربة فى الإقليم الجنوبى أربع رُتب كما يلى مع تحليل لخصائصها ومشكلاتها وإمكانات استزراعها وتنميتها:

- رتـــبة التربة الجافة Aredisols (أريديسول): وتنتشر في النطاقات الجافة الصحراوية ويسودها القـــوام الرملـــي، وهـــي "الأوسع انتشاراً -- حسب الخريطة- في شرق وغرب السودان الشمالي خاصـــة، ولا يوجد منها في الإقليم الجنوبي سوى جزء يسير في الشمال الغربي من الإقليم، وهو

الجــزء الواقــع في النطاق الهامشي لهذه التربة حيث الرطوبة وتزايد هطول الأمطار عن معدله عنه في الشمال، ومع ذلك فإن إمكانيات استزراعها محدودة للغاية وتستخدم للرعي.

- رتــبة الــتربة حديــثة التكوين Entisols انتيسول : وتنتشر معظمها في القارة الإفريقية إما في المــناطق الجافــة، أو فــي المناطق شبه الرطبة وشبه الجافة جنوب المنطقة المدارية، وفي هذه الحالــة تختلط الرواسب الرملية مع رتبة أريدسول أو التربة الجافة سابقة الذكر، وتجدر الإشارة إلــى إن بعــض الرواســب، الــنهرية تكون تربة رسوبية حديثة التكوين في وديان الأنهار، وهذه تحــتاج إلى خبرة علمية في تحديد خصائصها نظراً لأنها قد تتداخل مع رتبة التربة حديثة التكوين ضــعيفة الــتطور Inceptisol ، كمــا فــي وديــان نهري النيل والكنغو. وتمتد هذه الرتبة في الســودان طولياً في وسط الإقليم الشمالي، مرتبطة بنهر النيل وسهولة الفيضية حتى شمال الإقليم الجنوبــي باتجــاه الشرق، حيث يدخل جزء منه في هذه الرتبة من التربة إلى حدود منطقة السد، وتتمــيز هــذه الــتربة بــأن عمليات الترسيب السنوي مع فيضان الأنهار تكون مستمرة ودائمة الــتجديد، حيــث التربة الرسوبية على امتداد وادي النيل في كل من مصر والسودان– قبل إنشاء السدود– وهذه هي التربة الرسوبية الفيضية Alluvial soil في التصنيف الروسي.



شكل رقم (٩) التوزيع الجغرافي لرتب التربة في السودان.
المصدر: عادل الحسيني (١٩٨٧).

ولا شك أن إمكانات استزراع التربة حديثة التكوين ، عالية في السودان ومصر خاصة أنها مــن أصــل رســوبي نهــري. لأنها تربة فيضية لذا فهي جاذبة للسكان بكثافة عالية لإمكانياتها في الاســتغلال الزراعــي، ويعــد ســوء الصــرف نتيجة لارتفاع مستوى الماء الأرضي وبالتالي رداءه

الخصـــائص الطبيعية، خاصة المسامية ومعدل الرشح إلى جانب الملح من أهم معوقات استغلال هذه التربة، لذا تتطلب إنشاء شبكة ري جيدة لزيادة كفاءة الاستخدام الزراعي.

* رتبة التربة الطينية المشاققة Vertisols فرتيسول. ويعني المقطع Vert مقلوب وهو مشتق من اللاتينـــية Verto، وهـــي تربة طينية تحتوي على أكثر من ٣٠% من الطين لعمق يزيد عن المتر وهـــي ذات شـــقوق واسعة عميقة تزيد عن ٥٠ سم عمقاً وأكثر من واحد سنتيمتر عرضاً، وتربة هـــذه الرتـــبة ذات كثافة ظاهرية عالية، وبالتالي تكون مساميتها منخفضة ومعادن الطين بها من الأنـــواع عالـــية التمدد والانكماش، وتنتشر في مناطق المناخ الدافئ حيث تسود ظروف الترطيب والجفـــاف كمـــا تـــنمو فـــيها حشـــائش السفانا الطويلة وتنتشر بصفة أساسية في جنوب شرق الســـودان حيـــث إقلـــيم السد بالإقليم الجنوبي، كما توجد في كينيا، وفي خلال فصل الجفاف تجف تجمعـــات حبيـــبات التربة وتسقط في الشقوق المتكونة من انكماش معادن الطين لعمق يزيد عن المـــتر، وتظـــل هذه الشقوق مفتوحة طوال فصل الجفاف، وتُغلق مع فترات الترطيب حيث يحدث تمـــدد لمعـــادن الطيـــن وتسوء حركة الماء داخل قطاع التربة، كما تقل المسامية والنفاذية، وكان يطلـــق على هذه التربة، التربة الطينية السوداء في التصنيف الروسي، ونظراً لتكوين هذه التربة مـــن صـــخور نارية قاعدية أو بازلت، وانتشار الغطاء النباتي الطبيعي كحشائش السفانا الطويلة، فإن لون التربة يكون داكناً كما أنها شديدة التماسك.

أمـــا عـــن إمكانات استزراع هذه التربة فلا شك أن الخصائص المعدنية والفيزيائية لهذه الـــتربة تكون ذات تأثير سلبي على إمكانية استزراعها، خاصة فيما يتعلق بشدة التماسك وصعوبة حـــركة الرشـــح والمسامية والنفاذية وانتشار التشققات في فصل الجفاف، لذا فإن معظم مساحات تـــربة تلك الرتبة في السودان وأفريقيا عامة تستخدم في الرعي، وعموماً يجب توخي الحذر عند ممارســـة الرعي في تلك التربة، حيث غالباً ما تسقط أعداد كبيرة من الماشية صغيرة الحجم في الحفـــر المـــتكونة من تشقق التربة، التي قد يزيد عمقها عن المتر، كما قد تسبب مشكلة بالنسبة للمُـــزارع الأفريقـــي حيـــث غالـــباً مـــا تصـــاب أقدام الإنسان والحيوانات بجروح كبيرة من تلك التشـــققات، كمـــا أن اســـتخدام الأراضـــي فـــي أغراض غير زراعية في نطاق هذه التربة يسبب مشـــكلات عديـــدة في الأعمال الهندسية، خاصة ما يتعلق بإنشاء الطرق والكباري، التي غالباً ما تـــنهار مـــع فترات الجفاف والترطيب، نتيجة لتمدد وانكماش التربة التي تؤدي بدورها إلى تحرك الـــتربة وحـــدوث الانهـــيارات الأرضية.[٣٩] مما يعني أن هناك العديد من المعوقات أمام تنمية هذا القطـــاع من التربة، وتشير دراسات أخرى عديدة إلى إمكانية استزراع الأراضي الوسيطة، وتسمى هـــذه الـــتربات محلـــياً باســـم تـــربة الـــتوك في المناطق التي تسكنها قبائل الدنكا، وذلك في المستنقعات

الصالحة للاستخدام، التي تتكون نتيجة سيلان المياه من مجاري الأنهار الرئيسية وهي عادة خصبة كما أن لمراعي التوك قدرة عالية على إعاشة الماشية والتربات هنا مشبعة دوماً بالمياه.(٤٠)

- رتبة تربة الأكاسيد Oxisols أوكسيسول: يشير مقطع "Oxi" إلى وجود الأكاسيد خاصة الحديد والألومونيوم، وتنشأ هذه التربة في المناخ المداري والاستوائي الحار الرطب حيث تسود عملية اللترتة laterization، لذا تناظر هذه التربة تربة اللاتريت في التصنيفات الأخرى، وتنتشر في المنطقة الاستوائية، ويتضح من الشكل رقم (٩) أن هذه الرتبة تشغل مساحة كبيرة من الإقليم الجنوبي، تمتد من غرب بحر الجبل شرقاً، ومنطقة بحر العرب شمالاً باتجاه الجنوب والغرب في الإقليم – أي جنوب غرب السودان- وتنتشر بهذه التربة أشجار البن والأناناس وهي نباتات تحتاج إلى تربة حامضية.

والمناخ عامل أساسي في تكوين تربة الأكسيسول أو الأكاسيد، حيث ينتج عن الظروف المدارية والاستوائية الحارة الرطبة أمطار غزيرة – كما سبقت الإشارة- تسقط على قطاع التربة تحت تأثير درجة حرارة مرتفعة، فتسود عدة عمليات للتكوين منها اللترتة أي إزالة السيلكا مما يؤدي إلى تركيز أكاسيد الحديد على السطح، مما يضفي على التربة اللون البني المصفر أو البني المحمر، وتسود أنواع الطين خاصة معادن الكاولنيت مع وجود محتوى قليل من السيلكا والقلويات الأرضية والدبال، وكذلك عمليات الأكسدة حيث تتحكم هذه العمليات في تحديد أنواع أكاسيد الحديد المتكونة نتيجة لتعرض الطبقة المتكونة لعمليات متعاقبة من الأكسدة والاختزال نتيجة لظروف متعاقبة من الجفاف والترطيب وتتصلب مادة البلنثيت، وتتحول إلى طبقة صماء من الحجر الحديدي Plinthite ironstone يضاف إلى ذلك عمليات أخرى كالاختزال وهجرة الطين وتكوين الدبال .

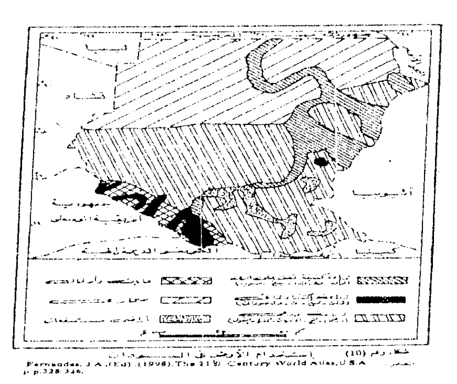
أما عن إمكانية استزراع هذه التربة وتنميتها، فمن الواضح أن تربة الأكسيسول تعاني من نقص خصوبة التربة، نتيجة فقد العناصر الغذائية من الطبقة السطحية لقطاع التربة، بسبب الغسيل الشديد نتيجة للتجوية العالية التي تسببها الأمطار الغزيرة ودرجة الحرارة المرتفعة مما يؤدي إلى زيادة حموضة التربة، لذا تجود بها زراعة الأناناس والبن والشاي، كما يزرع الأرز وكذلك قصب السكر والموز، في التربة التي ترتفع بها نسبة الطين المنجرف مع الماء الجارى وغالباً ما تنتشر الزراعة المتنقلة Shifting cultivation في تربة الأوكسيسول- حيث يمارسها شعب الزاندي- ويتم ذلك غالباً بإزالة الغابات من مساحات محددة، يتم استزراعها بمحاصيل جذورها عميقة، تستفيد من العناصر الغذائية المكونة للخصوبة الطبيعية المتوافرة في الطبقات الأعمق، وبصفة عامة فإن إضافة الجير يؤدي إلى معادلة جزء من الحموضة الزائدة – خاصة في تربة الأكسيسول- المنتشرة في السودان وبالتالي تسمح بتيسير بعض العناصر الغذائية الكبرى وزيادة إنتاجية التربة .

▪ أثر البيئة الطبيعية على استخدام الأراضي وموارد المياه:

يعتمد الإقليم الجنوبي على الأمطار أساساً وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان حوالي ٥٨,٩ مليون هكتار يستغل فيها للزراعة نحو ٧مليون هكتار، منها ١,٧ هكتار تزرع زراعة مروية، وباقي المساحة تزرع زراعة مطرية، بينما تكفي الأمطار الساقطة على السودان للزراعة المطرية لنحو ١٢٨ مليون هكتار بالسودان، وتبلغ مساحة المراعي ٢٤ مليون هكتار والغابات ٥٠ مليون هكتار ويوضح الشكل رقم (١٠) استخدامات الأراضي في السودان ويتضح من استقراء الشكل سيادة الزراعة المطرية والرعي بمعظم مساحة الإقليم الجنوبي بالإضافة إلى الزراعة البدائية في أقصى الهامش الشمالي بالإقليم، مما يوضح أهمية الأمطار في هذا الإقليم ومدى الاعتماد عليها بالإضافة لتكيف سكان الجنوب مع بيئة المستنقعات والسدود.

وقد اتضح أن منطقة السد والمستنقعات، حيث مستنقعات حوض بحر الجبل في الوسط ومستنقعات مشار وحوض السوباط في الشرق، ومستنقعات حوض بحر الغزال في الغرب تتسبب في أن تفقد روافد النيل الأبيض فيها ٣٦ مليار م^3 سنوياً، أو ما يعادل ٥٥% من جملة إيراد منطقة المستنقعات من المياه ولا يدخل في هذه الموازنة ضياع كل إيراد المستنقعات المباشر من الأمطار الموسمية الغزيرة التي تقدر بنحو ٥٥ مليار م^3 سنوياً في المتوسط.

موارد المياه الجوفية: وتشير المعلومات الأولية المتوافرة حالياً إلى أن السودان يتمتع بقدر كبير من مخزون المياه الجوفية ويعتقد بأن مساحة الأراضي القابلة لحمل المياه الجوفية أى الرسوبية هي ١,٣مليون كم^2 تتغذى سنوياً بما يتراوح بين ١٣٠-٩٠٠ مليون متر مكعب، أما التكوينات الصخرية الأساسية الصلبة فتفتقر بصورة عامة إلى المياه خلال موسم الجفاف، ومنها في الإقليم الجنوبي التكوينات الجنوبية الغربية، ويتمركز الاستقرار في هذه المناطق الرسوبية الصغيرة.



شكل رقم (10) استخدام الأراضي في السودان
Fernandes, J.A.(Ed) (1998) The 21th Century World Atlas, U.S.A p.p.328-346.

وتمثل تكوينات أم روابة بالإقليم الجنوبي بمنطقة المستنقعات وشرق كردفان أهم أحواض المياه الجوفية في السودان، حسب المتاح من معلومات حتى الآن، وتبلغ مساحة هذه التكوينات ٤٢٠ ألف كم[٢] أي حوالي ٢٩,٦% من جملة مساحة الأحواض الجوفية في السودان، وحوالي ٢٠% من جملة مساحة السودان، ويمتد معظمها في منطقة المستنقعات التي تصل سعة التخزين بها إلى ١١٠٠٠ مليون مم، أي حوالي ٢٨.٢% من جملة سعة التخزين بالأحواض الجوفية في السودان، أما شرق كردفان فتبلغ سعتها التخزينية ١٧٤٠ مليون متر مكعب فقط .. ويتفاوت حجم التغذية الثانوية لأحواض تكوينات أم روابة في مناطق المستنقعات بالإقليم الجنوبي بين ٣٤١- ٥٠,٨ مليون متر مكعب/ سنة كحد أعلى وحد أدنى، من جملة حجم التغذية في أحواض المياه الجوفية بالسودان الذى يتفاوت بين ٨٨٢,٦ مليون م^{3} /سنة و١٢٥,٩ مليون م^{3} /سنة . وتتراوح أعماق سطح المياه الجوفية بين بضعة أمتار و١٠٠م، ويمكن في حالة تنفيذ مشروعات المحافظة على مياه النيل، وأهمها تقليل الفاقد المائي بمناطق المستنقعات بتنفيذ قناة جونجلي وغيرها من المشروعات بالمنطقة، وكذلك عند اكتمال جميع مراحل المشروعات المقررة في المدي المتوسط والبعيد، أن ترتفع حصة السودان عامة من مياه نهرى بركة والقاش وسائر النهيرات الصغيرة الأخرى، وكلها مجتمعة يصل إيرادها إلى حوالي ٢ مليار متر مكعب / سنة، وذلك لسد الفجوة المائية في السودان. يضاف إلى ذلك ضرورة زيادة استثمار المياه الجوفية بالسودان.

بالنسبة لاستغلال المياه الجوفية لتوفير مياه الشرب فيصل عدد الآبار الجوفية بالإقليم الجنوبي حوالي ٥٠٠ بئر من جملة ٤١٧٤ بئر بالسودان، يتم سحب حوالي ١٢ مليون متر مكعب/ سنوياً منها، من جملة ١٤٦مليون متر مكعب/ سنوياً من جملة الآبار بالسودان وذلك سنة ١٩٨٦.[٤١]

وكان للتكوينات الجيولوجية أثرها فى وجود البترول بالإقليم، كما كان لظروف المناخ أثرها فى تعرض الإقليم لبعض المخاطر البيئية منها الفيضانات، وانتشار ذبابة تسي تسي ، وأسراب الجراد وغيرها من المخاطر وما يترتب عليها من مخاطر صحية ومادية .

ثالثاً- البيئة البشرية لإقليم الجنوب السوداني :

كما اتضح مدى التنوع الطبيعي في بيئة السودان- شماليه وجنوبيه- يتميز السودان أيضاً بتنوع بشري واقتصادي واسع النطاق، عرقياً ولغوياً وثقافياً وحضارياً وسكانياً، وفيما يلي دراسة لأهم المقومات والخصائص البشرية لإقليم السودان الجنوبي ضمن جمهورية السودان، حيث يتضح أن الإقليم الجنوبي ذاته يتميز بتنوع واضح في مقوماته البشرية، غير المنفصلة بحد قاطع عن المقومات البشرية للإقليم الشمالي، وإن كان الاستعمار قد عمل على فصل الجنوب عن الشمال، لاعباً على أوتار الخلافات العرقية والإثنية اللغوية والثقافية، مع أن التباين والتنوع صفات تميز

الســـودان كلـــه ونلحظهـــا بين كل أقاليمه، وهو تنوع داخل الوحدة قد يكون من مصادر قوة الدولة
ويقــول محمــد المعتصم(٤٢): "إذا كانت مديريات الجنوب قد ضمت إلى مديريات السودان الأخرى منذ مائـــة عـــام تقريـــباً ... إلا أن هـــذا كان إدارياً بحتاً ، لأن التصاق الجنوب بالشمال يرجع إلى آلاف الســـنين ومـــنذ أن عُرفت الحياة في أرض النيل، لم تكن هناك في يوم من الأيام عقبات دون اتصال أبـــناء الشـــمال بأبناء الجنوب أو العكس والتاريخ وهو يروي لنا أطرافاً من هذه الصلات، منذ عهود الفراعـــنة، أي مـــنذ أكثر من خمسة آلاف سنة، يؤكد اتصال الحضارة على ضفاف النيل، وهناك من الشـــواهد الملموســـة سواء في الحفريات أو في العادات والتقاليد ما يؤكد حقيقة الاتصال بين شمال الســـودان وجـــنوبه مـــنذ هذه الفترات البعيدة من التاريخ .. واستمرت هذه الصلة قوية عبر قرونه المـــتلاحقة، إلـــى أن كان العصر الحديث وتكوين سلطنة الفونج في سنار التي يؤكد بعض المؤرخين أن ســـلاطينها تـــرجع أصولهم إلى قبائل الشلك الذين اختلطوا بالعرب فكان منهم الأصل الذي تكونت بـــه هـــذه الســـلطنة العريقة في تاريخ السودان .. ويضيف أن جنوب السودان كان من الموضوعات التـــي أثـــارت انتباه الكتاب والرحالة والجغرافيين، فظهرت الكتب التي تتحدث عن الجنوب السوداني بمخـــتلف اللغات ... وللأسف خرج أغلبها وقد جانب الحقيقة واتجه إلى الإثارة، وأجمع معظمها على مســـاندة الاتجـــاه الاستعماري في خلق التباعد بين شمال السودان وجنوبه، وتعميق الهوة بينهما من نواحـــي الديـــن والجـــنس والعادات والتقاليد ومقومات الحياة الاقتصادية والبشرية ... ونسي هؤلاء الكـــتاب صـــلة النـــيل الـــذي يربط بين أبناء المنطقة ". من هم إذاً سكان السودان الجنوبي وما هي خصائصـــهم ومناشـــطهم ؟ للإجابـــة على هذا السؤال يحسن أن نتعرف على التركيب الإثني لسكان الجنوب ضمن سكان السودان يتبع ذلك دراسة ديموجغرافية لهم.

- التركيب الإثني للسودان Ethnic composition :

يتمـــيز المجـــتمع السوداني بالتعددية الإثنية والثقافية فهناك – على أساس تعداد ١٩٥٦– حوالـــي ٥٦ جماعة عرقية منفصلة في السودان، تنقسم إلى ٥٩٧ جماعة إثنية فرعية يمكن دمجها في مجموعتين كبيرتين هما الجماعة الشمالية والجماعة الجنوبية: (٤٣)

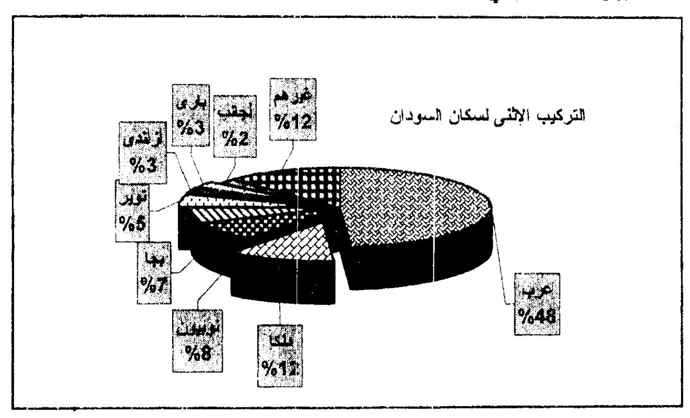
– تضـــم المجموعـــة الشـــمالية كُلاً من : العرب – البجا – النوباويين– النوبيين – الدارفوريين ثم إفريقيي الغرب .

وتضـــم المجموعـــة الجنوبية كلاً من : النيليين – الأزاندي– الباري– المورو– اللوتوكو – والتوبوسا– وقبائل أخرى في الاستوائية .

وتشـــير المصـــادر الحديثة إلى التركيب الإثني للسودان حسب نسبة كل مجموعة إثنية عام ١٩٩٦م كما يلي، وكما يوضحه الشكل رقم (١١) [٤٤] :

عرب ٤٨% Arab	- دنكا ١٢% Dinka	- نويون ٨% Nuba
البجا ٧% Beja	-- نوير ٥% Nuer	- أزدي ٣% Azande
باري ٣% Bari	- أجانب ٢% Foreign	- غيرم ١٢% Other.

وكانـــت جملـــة السـكان وفق هذا التقدير ٣١,٧ مليون ساكن ومن المجموعات السابقة يوجـد العرب والنوبيون والبجا في السودان الشمالي ، بينما يوجد الدنكا النوير والآزاندي والباري فـي السـودان الجنوبي، ومن الواضح أن شعب الدنكا يمثل ثاني المجموعت الإثنية في السودان أي ٣,٦ مليون ساكن ، وفي المقابل هناك جماعات أخرى ذات أعداد قليلة جداً



شكل (١١) : التركيب الإثنى لسكان السودان.

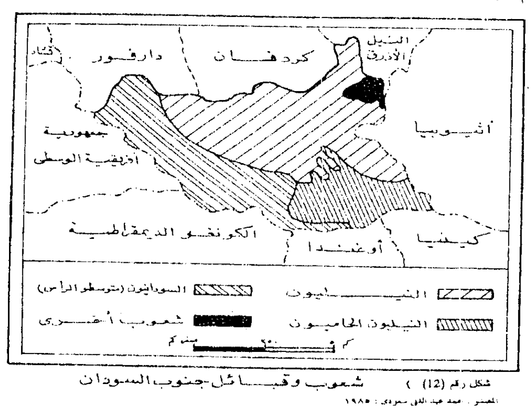
ويتمـــيز التركيـــب الإثنـــي للسودان الجنوبي بالتعقيد الكبير، لذا قسم العلماء سكان الجنوب وفقـــاً للغـــاتهم ولهجـــاتهم وأوصـــافهم الجسمية وجذورهم التاريخية، إلىأقسام ثلاثة رئيسية هي: النيلـــيون، والنيلـــيون الحاميون، والسودانيون ولا يعتبر الأنثروبولوجيون المجموعة النيلية والنيلية الحامـــية زنوجـــاً خلصـــاً، بـــل هم زنوج دخلتهم دماء حامية Negn Hamito أو Hamiticised Negroes وتتمـــيز المجموعتان بالرأس الطويل، بينما تتميز المجموعة الثالثة أو السودانية بالرأس العـــريض والقامـــة المتوســـطة الأقـــرب إلى القصيرة، وتمثل هذه المجموعات جماعات من السكان القدمـــاء، يمـــتدون فـــي هيـــئة قـــوس فـــي جنوب غرب السودان حتىالنوبا محيطاً بالمجموعتين الســـابقتين، ويعتـــبر هـــذا القوس مع خط تقسيم المياه بين النيل والكنغوفاصلاً لهما عن المجموعة

الزنجـيـة فـــي حـــوض الكـــنغو.[٤٥] ويوضح شكل رقم(١٢ و١٢ ب) أهم شعوب الجنوب السوداني وقبائله، وفيما يلي شرح لتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم الإثنية ومناشطهم وتحركاتهم:

١- النيليون Nilotes :

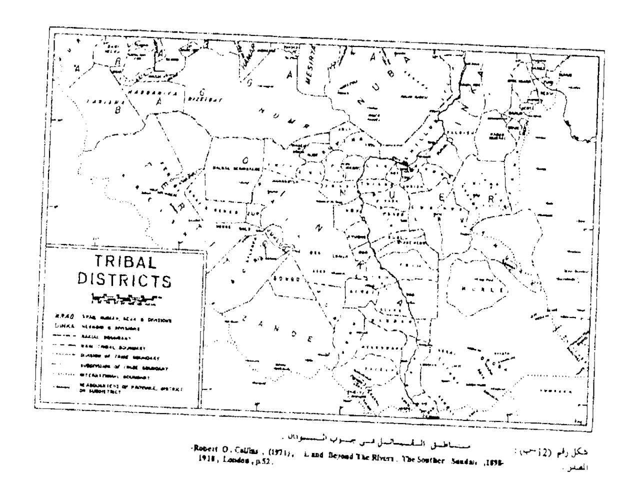
وهـم مجموعـة مـن الشـعوب موزعة بين أوطان متباعدة في كينيا وأوغندا والسودان والأطـراف الغربية لإثيوبيا. والنسبة إلى النيل لها ما يبررها، لأن جميع الشعوب والقبائل النيلية ذات أوطـان علـى مقربة دائماً من نهر النيل. وأهم مجموعاتهم تلك التي تعيش في السودان وتحتل من السـودان الجنوبي معظمه وتقع في الأقاليم الوسطى منه، بينما تحتل الشعوب غير النيلية الأطراف، حيـث تعـيش فـي مـناطق حـوض بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال والسوباط وأعالي النيل الأبـيض، وتمتد منطقة انتشارهم إلى مسافة ٨٠٠ كم من الشرق إلى الغرب، أي تحتل ما يقرب من نصف مساحة السودان الجنوبي كله.[٤٦]

أهـم القـبائل النيلـية : الدنكا والنوير والشلك والأنواك والبورون والبالاندا والجور واللو والأتشـولي واللانجـو، وهـذه القبائل بأكملها داخل حدود السودان ما عدا الأتشولي واللانجو الذين يعيشـون علـى حدود السودان مع أوغندا، ويبدو التناسق إلى حد بعيد بين هذه القبائل[٤٧]. وتتكون كـل مـن هـذه القـبائل الكـبرى من عدة فروع وبطون، ويعمل أفرادها بالزراعة أو بالرعي وفقاً للظـروف الطبيعـية، ولا تمدهـم الأبقـار باللبن والوقود والجلود فحسب، بل إنها تستخدم أيضاً في مناسـبات الخطـبة والزواج كمدفوعات من جانب الخطيب والزوج، وذلك فضلاً عن اعتبارها وسيلة للتخاطـب بينهم وبين أرواح وأشباح أسلافهم وأجدادهم، ويعتبر الدنكا أكثر النيليين تحضراً كما يعتبر النوير أصعبهم وأشدهم مراساً.[٤٨]



شكل رقم (12) شعوب وقبائل جنوب السودان

المصدر : محمد عبد الغني سعودي : ١٩٨٥



شكل رقم (12-ب): مناطق القبائل في جنوب السودان.

المصدر: -Robert O. Collins, (1971), Land Beyond The Rivers. The Southern Sudan, 1898-1918, London, p.52.

والنيلـيون أيـنما وجـدوا متشـابهون فـي لغاتهم وتقاليدهم وثقافتهم، ونظراً للتشابه في الصـفات الطبيعـية والثقافية بين النيليين، والنيليين الحاميين يرى "سلجمان" أن الأوطان الأصلية في كـلا الحالتيـن متقاربة، كما يرى أن الموطن النيلي واقع إلى الشمال بالنسبة للوطن الأصلي للنيليين الحاميين.(٤٩)

- الدنكـا: تعـد قبـيلة الدنكا أشهر قبائل جنوب السودان وأكثرها عدداً يفوق عددها ٣,٦ مليون نسـمة- أو حوالـى ٨٠% من سكان جنوبى السودان- وهي ثاني مجموعة إثنية بعد العرب في السـودان (١٩٩٦م) كمـا سبقت الإشارة. ويتميز توزيعهم الجغرافي بالانتشار عن أي مجموعة أخـرى مـن الشعوب النيلية، لكنهم لا يحتلون إقليماً مندمجاً متصلاً، بل تفصل بينهم قبائل النوير Nuer وتمـثل أوطانهم موانعاً وسطاً يمتد من السوباط الأدنى إلى بحر الجبل، ثم إلى بحر الغزال حيـث يحـتل الـنوير المجـرى الأسفل لهذه الأنهار الثلاثة. وتنتشر الدنكا في مساحة كبيرة تبدأ جـنوباً مـن دائـرة عرض ٦° شمالاً- شمال شعب الباري - إلى دائرة العرض ١٢° شمالاً في الشـمال. ومواطـن الدنكـا ضيقة في الشمال وتلزم الجانب الشرقي لنهر النيل الأبيض ومواضع قلـيلة مـن الجانب الغربي. فهم جماعة تلتزم النهر، كما هو الحال في أوطان الشلك جيرانهم في الغـرب والجـنوب، ويـنعزل الوطن الشمالي للدنكا عن الوطن الجنوبي حتى يسمى سكانه أحياناً دنكـا النيل الأبيض، إلا أن الوطن الجنوبي أعظم وأوسع، ويشتمل على مناطق لهم متصل بعضها بـبعض تـبدأ مـن السهول الشرقية في حوض بحر الجبل، ثم تمتد في شكل مروحة إلى الشمال الغربـي حـتى تصل إلى شواطئ بحر العرب، لذا جرت العادة على تقسيم الدنكا إلى ثلاث شعب: شـعبة النـيل الأبـيض، وشعبة بحر الجبل، وشعبة بحر الغزال، وقد حال هذا الانتشار والاتساع دون أي محاولـة لتوحيد الدنكا في نظام سياسي مشترك، بل كان هناك تشاحن وعداوات وحروب بيـن بعـض القبائل الدنكاوية المتجاورة، وبالرغم من ذلك هناك اتفاق في خصائص اللغة والدين والنظم الاجتماعية السياسية والاقتصادية، وإن لم يخل الأمر من اختلاف يسير بين اللهجات(٥٠).

وتتشابه بيئة أوطان الدنكا – وقد سبقت الإشارة إليها- لذا تأثر نظام الحياة بها، إذ يعقب الأمطار انتشار الحشائش والأعشاب الكثيفة وتظل محتفظة بغزارتها ونضرتها في أشهر الشتاء. ثم يأتي فصل الجفاف الشديد في أوائل العام إلى أوائل الربيع، فتحترق الحشائش أو تجف جفافاً شديداً، وتغدو هشيماً تذروه الرياح، وتجف الأرض حتى تصبح كتلة صلبة تختطها الشقوق العميقة- حيث تربة الفريتسول سابقة الذكر- وفي هذا الفصل الجاف يلتمس الناس مهرباً فينزحون إلى أقرب مجرى للمياه، ويتزاحمون على شواطئ الأنهار أو المنخفضات التي يتخلف بها بعض الماء. وقد أدت علاقة البشر والحيوانات بالأوضاع الطبوغرافية والبيئية إلى وجود هذا النهج من الحياة شبه البدوي، الذي يقوم على التحرك الموسمي بالماشية من المستوطنات الدائمة بالنجاد وعبر الأراضي الوسيطة – بين الأنهار- إلى المستنقعات الصالحة للاستخدام. ويقوم السكان في هذه الفترة بصيد الأسماك ، وتتحدد الهجرة المعاكسة خلال الفصل المطير عندما يكون هناك ما يكفي من الأمطار لشرب الماء ونمو العشب لرعي الحيوانات في النجاد، حيث تُزرع المحاصيل الغذائية حول المنازل. وتتعدد طرائق الحياة اجتماعية واقتصادية في الإقليم كله لتحقيق التوازن والانسجام بين البيئة والإنسان والحيوان.[٥١]

وتعتمد الحياة الاقتصادية للدنكا على الرعي بصفة عامة وعلى الرغم من تشابهها إلا أنها لا تخلو من اختلاف، ويرجع ذلك للظروف المحلية البيئية في مواطن كل قبيلة، فتعتمد قبيلة سيك التي تعيش في السهول الواقعة غربي بحر الجبل على استخراج وصهر الحديد والصيد أيضاً. وتعتمد قبيلة مون ثان التي تقطن الأراضي الجافة وسط المستنقعات (وهذا معنى اسمها أيضاً) في وسط أراضي الدنكا حيث يتعذر الوصول إلى المراعي، على صيد الأسماك، وبالتالي لا تحتل الماشية مكاناً مهماً في نشاط العشائر في هاتين الحالتين، وتمارس قبائل الدنكا الشمالية الزراعة ويزرعون الذرة واللوبيا والفول السوداني والسمسم والتبغ، أما سائر الدنكا فإن اقتناء الماشية هو قوام اقتصادهم والبقر بوجه خاص، إذ بالرغم من أن الدنكا كثيراً ما يقتنون الضأن والماعز فإن للأبقار المكان الرفيع في حياتهم الاقتصادية والروحية، فهي مقياس الثروة ومبعث الفخار والعزة ومصدر السعادة والبهجة وعماد المركز الاجتماعي ، فهي الأساس الاقتصادي للمجتمع في مختلف شئونه ومظاهره، بها تُدفع المهور للزوجات، وتدفع الدية طبقاً للنواميس والشرائع المعروفة المتوارثة، كما أنها الشيء الوحيد الذي يحسد المرء من أجله.[٥٢]

ولغات الدنكا ولهجاتهم تخاطبية وليست مكتوبة ومن هنا تعذر تسجيل تاريخ هذه القبائل. وتشير بعض عاداتهم الموروثة إلى الآن إلى صلاتهم بالفراعنة حيث اختزنت هذه العادات. ويعتنق أغلبية الدنكا الوثنية، وهناك أعداد لا بأس بها تدين بالإسلام الذي اعتنقوه، كما يدين البعض بالمسيحية نتيجة لنشاط البعثات التبشيرية في الجنوب.[٥٣] ومن محلاتهم الشهيرة بور ورمبيك وشامبي .

- الــنويـــر: تحتل قبائل النوير المرتبة الثانية من حيث العدد في الإقليم الجنوبي من السودان كما تحــتل المركـــز الخامس بين المجموعات الإثنية في السودان كله، إذ تمثل قبائل النوير ٥% من جملـــة ســكان السودان أو ١,٥ مليون نسمة تقريباً سنة ١٩٩٦م كمال سبق أن ذكرنا. ويقطن الــنوير إقلــيم المســتنقعات والسدود على جانبي بحر الجبل الأدنى وبحر الغزال الأدنى، وتمتد أراضـــيهم جنوباً حتى خط العرض ٣٠ َ ٨° شمالاً، كما تمتد شرقاً حتى السوباط والحدود الإثيوبية الســـودانية. وكانـــت طبـــيعة بلادهـــم مـــن عوامل ابتعادهم وعزلتهم.[٥٤] إذ تُغرق المستنقعات أراضـــيهم فـــي موســـم المطـــر، وتصبح قاحلة متشققة في فصل الجفاف- كما إتضح سابقاً - فيـــتعذر الاتصـــال أو التـــنقل بحثاً عن موارد المياه وفي الخريف تهطل الأمطار بغزارة مكونة المســـتنقعات ومساحات واسعة يغطيها الطين، فيتعذر الاتصال أيضاً بين أجزاء الإقليم، لذا يجتهد الـــنوير فـــي التكـــتل فـــي رقعة متصلة من الأرض حتى لا تحول الشقوق والفجوات صيفاً، أو الأرض اللـــزجة أيام الخريف دون اتصالهم بعضهم ببعض، ولا تشجع هذه البيئة على الاستقرار فـــي مكـــان واحد، لذا استلزم هذا الوضع حياة الترحال للحفاظ على حياتهم ومواشيهم فينتقلون إلـــى المـــرتفعات، وإلـــى موارد المياه في الخريف، سعياً وراء المكان المناسب لرعي ماشيتهم التـــي هـــي عماد حياتهم والمصدر الرئيسي لهم، والنوير أكثر الشعوب النيلية اقتناء للأبقار بعد قبـــيلة الدنكـــا، ويرتبط شعب النوير بمناطق بعينها من تلك التي يرتحلون إليها. ويتحدث النوير بلهجـــة النوير التي تذكر الأساطير القديمة أن أصلها وأصل لهجة الدنكا واحد، والذين يستندون إلـــى هـــذه الحقـــيقة يدركون إن ٦٠% من النوير من أصول أخرى وذلك بسبب تقاليد الزواج عـــندهم إذ لا يـــتزوجون الأقارب، كما لا يتزوجون من الحلة أو من القرية الواحدة، بل يعمدون إلـــى مصـــاهرة قـــبائل أخـــرى وهـــي في الغالب الشلوك والدنكا[٥٥] ويوضح الشكل رقم(١٣) التحركات الفصلية للقبائل في الجنوب السوداني عامة .
- الـــشـــلوك: الشـــلوك أو الشـــلك مـــن الشعوب النيلية التي تستوطن منطقة مندمجة متلاصقة يكونـــون شـــعباً متمـــيزاً قائمـــاً بذاتـــه لا ينقسم إلى قبائل، ويكونون وحدة سياسية واجتماعية وثقافـــية ذات مكانـــة فـــي المجموعـــة النيلية. وتمتد أوطانهم من بحيرة نو جنوباً حتى مدينة الجبليـــن علـــى دائـــرة عرض١٢° شمالاً على الضفة الغربية- اليسرى- من النيل الأبيض، أما الضـــفة اليمـــنى فيحـــتل الدنكا معظمها. والشلوك أكثر الشعوب الجنوبية اختلاطاً بالعرب سكان الســـودان الشـــمالي ، ويرجع ذلك إلى موقعهم المتوسط بين الشمال والجنوب، فتأثروا بالإسلام واعتـــنقه عـــدد كبـــير مـــنهم، كما دخلت عليهم بعض العادات والتقاليد العربية، وهذا ما حاربه الاســـتعمار طـــوال فترة وجوده في السودان ليحول دون الاتصال بين الشمال والجنوب. وأشهر

مـــدن الشـــلوك مدينة ملكال عاصمة مديرية أعالي النيل، وكودوك وكاكا وتنجا وفاشودة – ذات الأهمـــية فـــي تـــاريخ المنطقة والاستعمار الفرنسي والبريطاني. وقرى الشلوك الحقيقية تسمى مســـاكنها أو أكواخهـــا القوطـــيات–قوطية–ويتكون كل منزل من قوطيتين أو اكثر، وهي ليست مرصوصـــة متلاصـــقة بل يحيط بكل منزل حقوله التي يزرعها سكانه وهي منتشرة على امتداد وطـــن شـــعب الشلوك ولا تكاد تخلو منها بقعة، والحقول المزروعة هي المظهر السائد في ديار الشلوك، بعد أن تراجعت حرفة الرعي بسبب تعرض المنطقة للغارات والأمراض والأوبئة، ومع ذلـــك مـــازال للرعي مكنته بين الناس. ويزرعون حالياً الذرة الرفيعة والأرز والسمسم واللوبيا وبعـــض أنـــواع التبغ والقطـــن، ولا يحـــتاج شـــعب الشلوك للترحال بعيداً حيث تتوافر المياه والمرعي في الأخوار والأودية والجزر النهرية العديدة.(٥٦)

وتـــتعدد الشعوب النيلية كما اتضح سابقاً ولا يتسع المجال لشرحها جميعاً، وقد سبق وذكرنا أنها متشابهة فيما بينها وفي بيئة سكناها ومناشطها.

٢ – النيليون الحاميون:

ويتوزعون في الجزء الجنوبي الشرقي من السودان، والجزء الشرقي من أوغندا، والغربي مـــن كينـــيا، والشمال من تنزانيا، وجرى العرف بتقسيمهم إلى ثلاثة أقسام، وهو تقسيم أقرب إلى أن يكـــون تقسيماً عرضياً: ويشمل القسم الأول الشعوب التي تعيش في السودان الجنوبي الشرقي وحده الجنوبـــي هـــو الحـــد السياســـي بين أوغندا والسودان، أما المجموعة الوسطى فتمتد – على وجه التقريـــب – مـــا بين بحيرة كيوجا غرباً إلى بحيرة رودلف شرقاً وتشمل الركن الشمالي الشرقي من أوغـــندا أو الشـــمال الغربي من كينيا، أما المجموعة الجنوبية فتشمل الجزء الغربي من كينيا وتمتد إلـــى الجزء الشمالي من تنزانيا، حيث يحف بهم البانتو من الشرق ومن الغرب. وتكون هذه الأقسام مســـاحة متصـــلة واســـعة تمـــتد من عرض ٦° جنوباً من الجنوب، إلى دائرة عرض ٦° شمالاً من الشـــمال، أي ينتشـــرون علـــى طول ١٢° درجة عرضية يقطعها خط الاستواء.(٥٧) وتختلف صفات الشـــعوب النيلـــية الحامـــية وتـــتراوح لون بشرتهم بين الأسمر الفاتح والأسمر الداكن حسب درجة الاخـــتلاف وســـيادة الصـــفات الحامـــية – القوقازيـــة أو الصـــفات الزنجية – وهم وإن كانوا طوال الـــرؤوس، ألا أن الســـبب الرئيسي الذي أدى بالأنثروبولوجيين إلى وضعهم في مجموعة واحدة، هو التشـــابة بيـــن اللغـــات التـــي يتكلمونها، في حين تنقسم هذه اللغات بدورها إلى ثلاثة أقسام، ينتمي النيلـــيون الحاميون في السودان إلى المجموعة الشمالية منها، ويظهر أنهم وصلوا إلى السودان من المنطقة الجبلية على حدود السودان وأوغندا شرق النيل الدنجوتونا– اللوتكو(٥٨).

وتمــتد أوطــان الشــعوب النيلية الحامية في الجنوب السوداني من دائرة العرض ٣٠ ٣° شــمال خــط الاســتواء جــنوباً إلى دائرة العرض ٦° شمالاً في الشمال، وتشتمل على شعب الباري وبعــض الوحدات التي تتصل به ثقافياً وتاريخياً، وإلى الشرق من الباري نجد شعوب لولابا ولوكوبا ثــم اللاتوكــو والقــبائل المــندمجة فــيها، وفي أقصى الجنوب الشرقي من السودان شعب التبوسا والديدنجــا وكلاهمــا من القبائل التي هاجرت من أوغندا. والجماعات النيلية الحامية كانت في الأصل جماعــات رعويــة، ولا يزال للرعي مكانته الخطيرة في حياتهم، وإن انصرف اليوم أكثرهم لممارسة الــزراعة بدرجــات مــتفاوتة، وهــناك ثلاثــة عناصر تقرب بين شعوب هذه الجماعات أولها وحدة الأوطــان، وثانــيها الاهــتمام برعــي الماشية وخاصة البقر، وثالثها الوحدة اللغوية، وتتعدد مظاهر الاتفــاق، وهناك العديد من مظاهر الاختلاف بين هذه القبائل أيضاً في النواحي الثقافية والاجتماعية، كالخــتان واســتخدام الــرمح، واقتناء السيف، ومن الأمور التي ذكرها هنتجفورد، أن جميع النيليين الحاميــن لا يقرعون الطبول إلا في أوقات وظروف محددة، وهذا الامتناع عن دق الطبل أمر مشترك لا تشــذ عــنه قبيلة، ومن أهم المظاهر الثقافية الاجتماعية عند الشعوب النيلية الحامية في السودان "جلــب المطــر" وما يصاحبه من أهمية الزعيم الذي يشرف على ذلك، ووجود حجارة الغيث Rain-stones – يســتخدمها الكاهــن المخــتص، وعــند هذه المجموعة أيضاً شخصية هامة وهي "زعيم الأرض" الــذي يعني بخصوبة الأرض ووفرة إنتاجها، وزعامة الأرض هذه موجودة عند الدنكا، لكن الغريــب أن المجموعــة الشمالية هي الوحيدة بين النيليين الحاميين التي تعني بجلب المطر مع أنها تعيش في أوطان مطرها غزير، بينما لا توجد زعامة للمطر في الجهات الوسطى قليلة الماء[٥٩].

- شــعب الــباري: الــباري أهم الشعوب النيلية الحامية في السودان من حيث عدده أو من حيث موقعــه الجغرافــي، إذ يحتل الباب الجنوبي حيث يدخل نهر النيل إلى السودان متابعاً مجراه نحو الشــمال. ويمثل الباري المجموعة الإثنية الرابعة في الأهمية بالنسبة لشعوب الجنوب السوداني، والمجموعــة الإثنــية السابعة بين شعوب السودان ومجموعاته الإثنية، يمثلون ٢,٥% من جملة ســكان الســودان أو حوالي ٧٧٥ ألف نسمة وذلك حسب تقدير سنة ١٩٩٦م.[٦٠] وتمتد أوطان الــباري علــى ضفتي بحر الجبل الشرقية والغربية في المديرية الاستوائية غالباً، وإذا أدخلنا في الــباري الجماعــات التــي تتكلم البارية، فإن هذه الأوطان تمتد من حدود السودان الجنوبية إلى دائــرة العــرض السادســة، ويحتل شعب الباري الجزء الأوسط من هذه المساحة الشاسعة وهو الأكــثر أهمــية، وفــيه تقع عاصمة الجنوب السوداني أي مدينة جوبا، ويطلق اسم الباري على جمــيع القــبائل التــي تــتكلم لغــة الباري، لأن هناك شعوباً كثيرة اقتبست لغة الباري تعيش إلى جوارهــم ولكــنها مســتقلة عــنهم، وأهم هذه القبائل المتكلمة بلغة الباري: قبيلة المنداري في

الشـمال، وقـبائل نـسيانجوارا، وفـاجلو، وكاكوا وكوكا، وهذه الأربع واقعة إلى الغرب والجنوب الغربـي. وتـرتفع في شعب الباري نسبة الدماء الزنجية لاحتمال امتصاصهم لعناصر أخرى كانت تعـيش فـي نفس الإقليم الذي نزله الباري الذي يتميز بخصوبته وكثرة بحيراته، وبالتالي لم يكن خالـياً مـن السكان، وقد لوحظ أن الصفات الزنجية أكثر ظهوراً في الجانب الغربي، والقامة أكثر طـولاً وهـناك ارتفـاع يسير في النسبة الرأسية بسبب الاقتراب من أوطان المورو وغيرهم من شـعوب بحـر الغـزال في جنوب السودان. وأراضي الباري فسيحة سهلة، وبخاصة في الجانب الشـرقي، وقـد يـتخلل السهل نتوءات يسيرة من الصخور البلورية، ويرتفع السهل إلى حوالي ٥٤٠ مـتراً فـوق سـطح البحر، ويتخلل الإقليم مرتفعات صخرية لا تزيد على خمسين إلى مائة وخمسـين مـتراً وهي من صخور بلورية أيضاً. وينتشر خام الحديد في بعض التلال وخاصة في السـهول الغربـية، لذلك نعيش بالقرب منها جماعات تحترف صناعة الحدادة. . تتميز بيئة شعب الـباري بنفس خصائص بيئة النوير والدنكا من النيليين وغيرهم، حيث تبدو الأرض مجدبة قليلة النبـت فـي الأشـهر الأولـى من العام، وهو موسم الجفاف، وتكتنفها المستنقعات وقت المطر، والنـبات الطبيعي من نوع السفانا البستانية التي تضم أشجاراً متناثرة وسط المساحات الهائلة من الحشائش الطويلة. ويبدأ موسم المطر في أواخر مارس وأوائل إبريل.

وقـد عـاش الـباري في هذه البيئة يمارسون حرفة الرعي، وقد كانت ماشيتهم كثيرة، ثم أدركهـا الـنقص الشديد، إما بسبب الأوبئة حيث إن الأراضي التي يحتلها النيليون الحاميون موبوءة إلـى حـد مـا بذبابـة التسـي تسي خاصة على الضفة الغربية للنهر. أو بسبب إغارة الأعداء، لذا اضـطروا مثلما حدث مع الشلك، إلى أن يولوا الزراعة بعض اهتمامهم فيزرعون عدة محاصيل منها اللوبـيا والسمسـم والذرة الرفيعة والقطن الأمريكي قصير التيلة، لكن لا يزال للماشية مكانة ممتازة فـي اقتصـاد شعب الباري، الذين لا يزالون يحبون اقتناءها لذاتها ولا لألبانها، ولأنها عنوان الثروة ووسـيلة الحصول على الزوجة، فما زالت أساس النظام الاجتماعي عندهم، ويشبه شعب الباري فيما يخـص الماشـية بعض تقاليد الدنكا ...و مساكن الباري أكواخ منفصلة تحيطها أراضي فضاء ضمن مـنطقة سـكنية قد تحيط بها كلها الأشجار وهي بهذا أشبه بالقرية، وتختلف أشكال المنازل والقرى بيـن مـنطقة وأخرى حسب قربها أو بعدها عن النهر. وقد أشار" محمد عوض محمد" إلى الأهمية الاسـتراتيجية لموقـع إقليم شعب الباري الجغرافي، فهو الباب الضيق المؤدي إلى أوغندا، تحف به جـبال الكوكـو مـن الناحـية الغربية، وجبال لانجيا من الناحية الشرقية فهو يمثل موقعاً ذا أهمية جيواسـتراتيجية خطـيرة، وقد تنبه الاستعمار إلى خطورة هذا الموقع، ولم يكن الاستعمار يخفي أنه يـريد أن يسيطر على السودان بصفة دائمة ليصله بأوغندا، لذا ركز اهتمامه على شعوب هذا الطرف

الجنوبـــي، وبـــذل منـــتهى التأييد لحركات التبشير التي اتخذت من الجنوب مركزاً لنشاطها واختاروا لشـــعب الـــباري بـــالذات نوابـــغ المبشرين، وترك الاستعمار في أيدي هذه البعثات كل حركة التعليم والتثقـــيف والتوجـــيه كمـــا أمدهـــا بالمـــال، وبعض هذا المال- إن لم يكن كله- قد حصل عليه من إيـــرادات أهل الشمال ، فكأنه- أي الاستعمار - جعل الشمال يدفع الثمن لتشجيع انفصال الجنوب عن الشـــمال. وفـــي ذات الوقـــت فرض على أهل الشمال ألا يذهبوا إلى الجنوب إلا بترخيص خاص، كما حـــرموا علـــى كـــل من يدين بالإسلام أن يقيم الشعائر علناً حتى لا يراه بعض سكان الجنوب، وكان الهـــدف من التبشير أن تكون المسيحية وسيلة للتفرقة بين أهل الوطن الواحد. ولم ينجح المبشرون فـــي تلقين أهل الجنوب مبادئ الدين المسيحي، لكنهم نجحوا نجاحاً هائلاً في التفرقة وإثارة العصبية والكراهـــية عند أهل الجنوب.[11] كما عمل الاستعمار على تكريس عادات الباري مثل العري الكامل، فقـــد عـــاش الـــباري أكثر من خمسين عاماً في ظل الاحتلال البريطاني عراة لا يجدون إلا التشجيع الكـــامل مـــن الحكـــام الإنجليز، الذين عمقوا هذه العادة في نفوسهم كما بذلوا جهوداً جبارة مع مواطني شعب الباري ليجعلوا منهم عناصر متمردة تكره الانتماء للوطن السوداني وقد استجاب منهم البعض لذلك.[12]

يلـــي الـــباري فـــي الأهمـــية شـــعب اللاتوكا فالديدنجا: ومعظم هذه الشعوب في المديرية الاســـتوائية بيـــنما ينقســـم الديدنجا بين الاستوائية وأعالي النيل. ومن النيليين الحاميين في السودان أيضـــاً التوبوسا والدونيرو والتوركانا والجي، وهي شعوب قليلة العدد نسبياً، ويعيش شعب التوبوسا بأكملـــه في السودان في السهول الواقعة إلى الشمال من تلال الديدنجا، أما الجي فهم قسم صغير من قبـــيلة أكـــبر تعـــيش فـــي شـــمال شـــرق أوغندا، والدونيرو فرع من التبوسا تركوا القبيلة الأصلية وهاجـــروا نحو الشرق، ويعيش التوركانا في شمال شرق كينيا، وتأخذهم رحلاتهم إلى ما بعد الحدود الســـودانية، وتتـــبع القبيلـــتان الأخـــيرتان حكومة كينيا، وتسمح لهما الحكومة السودانية بممارسة ســـلطانها على رعاياها داخل السودان في الجزء المعروف باسم مثلث الليمى Illemi Triangle لذا تنتمي هذه الشعوب أكثر إلى المجموعة الوسطى من النيليين الحاميين.[13]

٣- السودانيون:

بيـــنما يحـــتل شـــعب الباري المدخل الجنوبي الأوسط للسودان، وتمتد إلى الغرب منه قبائل وشـــعوب تتكلم لغة الباري، وتشبههم ثقافياً واجتماعياً. نجد أنه بالمضي نحو الغرب نكون قد وصلنا إلـــى الجزء الجنوبي من حوض بحر الغزال- أعالي بحر الغزال- المتاخم لأعالي روافد نهر الكنغو، وهاهـــنا نرى مساحة واسعة في السودان الجنوبي الغربي وفي الشمال الشرقي للكنغو، تقع في مركز وســـط بالنسبة للقارة الإفريقية، في هضبة متوسطة الارتفاع وتحتلها مجموعة من الشعوب المختلفة عـــن كـــل مـــن النيليـــن والنيليـــن الحاميين. ومن أشهر هذه الشعوب والقبائل، المورو وماضي،

وبونجــو، ومــندو، والمكاركة، والزاندي، والمنجيتو، وغيرهم.. وتنتشر في هذه المساحة الشاسعة ذبابـــة التســي تســي المســببة لمرض النوم، وبالرغم من ذلك احتشدت فيها خلال القرون الأخيرة جماعــات مخــتلفة مــن أقالــيم الكنغو وأواسط أفريقيا، دارت بينها اشتباكات ومنازعات، وتشكلت جماعــات فــي مختلف الجهات وتحللت، تظهر وتختفي، تستقل ثم تندمج، ولا تزال آثار هذا التشتت والــتمزق واضــحة، بحيث يتعذر رسم خريطة دقيقة لتوزيع الشعوب في هذا الإقليم. وفي وسط هذه الفوضـــى اســتطاع شـــعب واحد وهو الآزاندي أن يدمج أقطاراً عديدة وأن يخضعها لنظام اقتصادي وسياســي مشــترك، وأن ينشــر لغــة واحــدة وذلك بفضل الطوائف الحاكمة في الآزاندي المسماة "أفــنجره" وبفضــل براعــتها الحربية والإدارية. وكانت الشعوب التي اندمجت في الآزاندي كلها من المهاجريــن الذيــن وفدوا إليها من أعالي الكنغو وأواسط أفريقيا ولم يكن بينهم عناصر نيلية أو نيلية حامــية أو بانــتوية، وهؤلاء لم يؤثروا على حضارة الزاندي ولم يتأثروا بها. وعلاقتهم ببعضهم لم تتســم بــالمودة والصداقة، ولا يزال هذا الإحساس سائداً في علاقات الدنكا والآزاندي، برغم الجوار فــي حــوض بحــر الغزال، ونظراً لهذه الاختلافات عن سائر جهات السودان. يعد هذا الإقليم امتداداً لحــوض الكــنغو ثقافــياً وحضــارياً واجتماعياً. وتمتد بلاد الآزاندي بمعناها الواسع من جنوب خط الاســتواء عــند عــرض٢° إلى عرض٦° شمال خط الاستواء، ومن خطي الطول ٢٣°و ٢٩° شرق جرينــتش، وبلادهــم ذات أنهار وجداول عديدة بعضها روافد ومسيلات لبحر الغزال وخاصة في ذلك الجــزء الموجود في السودان من بلاد الآزاندي، حيث خط الحدود مع خط تقسيم المياه وحيث تنحدر الأفرع والمسيلات النهرية إلى النظم النهرية الأخرى.[٦٤]

- شـــعب الآزانـــدي: والآزاندي جمع مفرده زاندي.[٦٥] ويمثل هذا الشعب حالياً ثالث المجموعات الإثنــية فــي جــنوب الســودان أهمية من حيث العدد كما يمثل سادس المجموعات على مستوى الســودان أهمية، إذ يمثل حوالي ٢,٧% من مجموع سكان السودان أو أكثر من ٨٣٧ ألف نسمة ســنة ١٩٩٦م.[٦٦] ويطلــق تعبــير الآزانــدي على كل ما يختلط بالآزاندي من عشائر وشعوب مــندمجة بهــم مثل الماكركا كما يذكر "محمد عوض محمد". ويتكلم الآزاندي وبعض من يلوذ بهم لغــة واحــدة وإن تعددت لهجاتها، ويميز سلجمان هؤلاء الجنوبيين بأنهم متوسطو الرؤوس، فقد حملــت الجماعات التي نزحت إلى هذا الإقليم من الكنغو منذ زمن بعيد – صفات سكان الكنغو إلى أعالــي الكــنغو وأعالي بحر الغزال. وتوحي الأرقام الخاصة بالنسبة الرأسية (٧٩ في المتوسط) والأنفــية (٨٢,٥) والقامـــة المتوسطة أننا إزاء شعوب امتصت كثيراً من دماء الأقزام، فاكتسبت بذلــك ارتفــاع النسبة الرأسية (الرأس العريض)- حيث يعيش الأقزام في حوض الكنغو في غابة إيــتوري خاصـــة – وممـــا لاحظه شواينفرت.[٦٧] أن طول الجذع غير منسجم مع طول الأطراف

السفلي – أي أن الأرجل أقصر مما ينتظر بالنسبة لطول القامة – وهذه الخصائص من أهم خصائص الأقزام، ويرى بعض الكتاب أن الآزاندي يتميزون بخصال أهمها: النظام والاحترام، والروح الحربية والنظام العسكري، والمهارة في العمل بأيديهم، وسرعة تقليدهم للأوربيين، وقوة الاحتمال والشجاعة، ومظاهر النظافة وهناك أمور أخرى استنكرها المراقبون منها الشراهة في تناول الطعام، وما كان يشاع عن أكلهم للحوم الفاسدة والنمنمية – أكل لحوم البشر – لكن محمد عوض محمد يقول في ذلك: "لا حاجة بنا إلى الإشارة إلى ما اتهم به الآزاندي من جنوحهم للنمنمية، فقد مررنا من قبل بسلالات تُعزي إليها هذه العادة ولم نقف عند هذا الأمر طويلاً .. وعلى فرض أن هناك منطقة انتشرت فيها النمنمية وأنها تمتد من الكنغو إلى أعالي بحر الغزال، فإن أكبر الظن أنها لم تكن يوما ما عادة شائعة في طول الإقليم وعرضه، وهي بلا شك لم تكن عامة في ديار الآزاندي، وكثير من السكان ينكرون أن أمراً كهذا يمارسه أحد، ومهما يكن من أمر فإن الاتصال بين الشعوب لابد أنه قضى على هذه العادات في الجهات القليلة التي كانت تمارس فيها.(٦٨)

ويذكر محمد المعتصم أن النيام نيام (الذين حرف اسمهم إلى نمنم) هم جماعات تسكن في الركن الجنوبي الغربي الأقصى من السودان، ويبدأ الطريق إليهم من جوبا عاصمة المديرية الاستوائية متجهاً إلى الغرب ماراً بمناطق متعددة فيها الغابات الاستوائية والنهيرات المنتشرة، وتقع منطقة هذه الجماعات في نهاية هذا الطريق الذي يبلغ طوله ٢٠٠كم في مساحة تقرب من ٥٠ ألف كم٢ ومساكنهم نظيفة، وهم متوسطو القامة مستديرو الرأس فطس الأنوف، ممتلئ الوجه نحاسيو اللون، وتختلف الآراء حول أطوالهم فالبعض يرجعهم إلى شعب الباري – الباريا في كتابته – والبعض الآخر يذكر أنهم شعب مستقل، ورأي ثالث يرجعهم إلى الآزاندي، ومن المرجح أنهم جزء من شعوب الآزاندي، ويذكر أن هذا الشعب من أكثر شعوب السودان الجنوبي عناية بملابسهم ونظافة أجسامهم كما أنهم يتفننون في تزيين أنفسهم ، ولهم صناعات يدوية وفنية ذات ذوق رفيع، ميالون للزراعة شأنهم في ذلك شأن الآزاندي كلهم، وأشهر زراعتهم الشطة والكاسافا، بالإضافة لما يحفل به الإقليم من أشجار الموز والمانجو والباباظ. ومساكنهم قريبة من مناطق زراعتهم وهي عبارة عن أكواخ مستديرة من الطين والبوص ذات سقف، مخروطي أمامه شرفة، وما زال للبقر أهمية خاصة لديهم مثل سائر شعوب الجنوب السوداني، والمهم في ذلك أن هذه الصفات والخصائص تتعارض مع ما يشاع عنهم من ممارستهم للنمنمية التي ينفيها عنهم" محمد المعتصم" جملة وتفصيلاً.(٦٩)

أما عن النظام الاقتصادي والاجتماعي للآزاندي، فيمارس شعب الآزاندي كله الزراعة فيزرعون التبغ وهو ذو أهمية كبيرة في اقتصادهم كما أنهم يمارسون التدخين رجالاً ونساء

ومشـــهورون بحـــبهم الشـــديد له ، ويزرعون القنب أحياناً وكان من حظهم وفرة الأراضي الخصبة وبالتالـــي كـــان أقصـــى مـــا يتمناه الزاندي أن تكون له مزرعة عظيمة وزوجة أو اثنتان، وقليل من العبـــيد لمســـاعدته في الأعمال الزراعية، يساعدهم وفرة المطر في أوطانهم حتى في أشهر الجفاف (نوفمـــبر – مـــارس) ومن الممكن أن يجد الناس ماء في مجاري بعض الجداول، حتى إذا جفت تماماً يمكـــن استنباط الماء بأقل مجهود بالحفر في جوانب الوادي، ولا يستخدمون التسميد لانعدام الماشية بســـبب ذبابـــة التســـي تسي في مناطقهم، ويمارسون الزراعة البدائية المنتقلة حيث تستنفد خصوبة الـــتربة وقوتها بعد زراعتها لمدة خمس سنوات يزرعون خلالها محاصيل ثلاثة عادة هي البقول فول أو حمـــص، يلـــيه الـــذرة ثـــم السمســـم، يتم بعد ذلك تطهير أراض جديدة لزراعة تلك الدورة أو ما يشـــبهها مـــن جديـــد. وتترك الأراضي التي سبقت زراعتها بوراً لمدة خمس أو ست سنوات لتسترد خصـــوبتها، وللـــزوجة مزرعتها، وكانت الأراضي متوافرة لممارسة هذا النحو من الزراعة، وهناك بعـــض التـــنوع في الغلات حسب الإقليم، وبذلك تتنوع المحاصيل، فيكون فيها الذرة بأنواعها والفول الســـوداني والـــبطاطا، والكسافا والقرع العسلي، كما أدخلت زراعة المانجو من الكنغو ونجحت، أما اللحـــم فهـــو قلـــيل- برغم حبهم له- لذلك يمارسون الصيد خاصة في موسم الجفاف لتعويض ذلك الـــنقص. والسمك قليل بسبب جفاف الجداول بعض العام، لذا لا يتورعون في أكل أي نوع من اللحم- مـــاعدا لحـــم حـــيوانات الطواطم – وللمرأة مكانة في مجتمعات الآزاندي بعد مكانة الرجل. وقد ألغي الـــنظام الملكـــي مـــع الحكم الاستعماري، وإن كان هناك زعماء يعملون مع السلطة ولكن ليسوا من الأفـــنجره، الذيـــن مـــازالوا يأتومون بنشاطهم الاجتماعي وتتألف الديانات عند الآزاندي من عناصر مخـــتلفة مـــتفاوتة فـــي أهميـــتها، وقد اختلفت الآراء في أهمية الديانة في حياة الزاندي، كما يؤمن الآزاندي بضروب عديدة من السحر والشعوذة.(٧٠)

هـــناك العديـــد مـــن القـــبائل الأخرى في الجنوب السوداني منها تلك القبائل الموجودة إلى الجـــنوب من دائرة العرض ١٢° التي استوطنت جنوب السودان منذ مئات السنين وتعتبر هذه القبائل حلقـــة مـــن حلقـــات الـــتدرج الإثني بين شمال السودان وجنوبه، وتلتقي فيها القبائل العربية بالقبائل الجنوبـــية مـــنها الميـــبان والـــبورن والأنجســـنا، وأقسام من قبيلتي الشلك والنوير، وهناك قبائل وجماعات صغيرة وعديدة متناثرة على هوامش الإقليم في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي .. الخ.(٧١)

والمـــرجح أن توزيـــع القـــبائل والجماعـــات العرقية وطرق حياتهم وتحركاتهم قد أصابها الكثـــير مـــن الاضـــطراب في السنوات الأخيرة بسبب اشتعال الحروب الأهلية والصراعات، وما ينتج عـــنها مـــن تدمير وإفساد للبيئة والموائل ولمصادر الرزق وطرق الاتصال. وتشريد للسكان قد يكون جماعـــياً، بالإضـــافة لما يصاحب ذلك من مجاعات وأمراض ... الخ في بيئة هشة أساساً تعتمد على

اقتصـــاد بدائـــي أولـــي فـــي معظمه، كما أن الإقليم يستقبل هجرات وافدة ناتجة عن نزوح اللاجئين بأعداد كبيرة من الدول المجاورة كما سيتضح لاحقاً.

- اللغات واللهجات في الجنوب السوداني :

تـــتعدد اللغـــات واللهجـــات في الإقليم الجنوبي من السودان، وقد اتضح أن الأساس اللغوي كـــان من أهم أسس التصنيف الإثني لشعوب الجنوب بالإضافة إلى عناصر الثقافة والصفات الجسمية الأخـــرى، لصـــعوبة تصـــنيف هذه الشعوب على أساس من السلالة أو العرق كما أوضح "بريتشارد" وترتـــبط اللهجـــات المســـتخدمة في الجنوب بعضها بالبعض الآخر، إلا أن بعضها مستقل تماماً عن الآخر، وليس هناك إلا قلة من القبائل لها علم بمعظم اللهجات.(٧٢)

وتقـــدر بعـــض الدراسات لهجات الجنوب بحوالي ٨٠-١٥٠ لهجة،(٧٣) تجمعها حوالي ١٢ لغـــة فـــي بعض التقديرات،(٧٤) أو حوالي ٨ مجموعات رئيسية في مجموعات أخرى،(٧٥) ولا تتميز لغـــة أو لهجـــة مـــن هـــذه اللهجات بسيادتها المطلقة على باقي اللغات.(٧٦) وإن كانت لهجات الدنكا أوســـع لهجـــات الجنوب وأعمها انتشاراً واستعمالاً. يرجع ذلك لسهولتها من جهة وكثرة تداولها من جهـــة أخـــرى،(٧٧) ولانتشار شعب الدنكا الجغرافي في جزء كبير من الإقليم الجنوبي... وتنتشر اللغة العربـــية فـــي الجـــنوب حيث يتفاهم بها معظم السكان وتسمى (عربي جوبا)وهي لغة عربية دارجة ركـــيكة.(٧٨) ســـاهم الـــتجار العـــرب في وصول مؤثراتها إلى الجنوب، كما ساهم فيها اتصال قبائل الشـــمال والجنوب، ومنها لهجات الدنكا والنوير والشلك بوجه خاص حيث يقطنون وسط المجموعات العربية منذ أزمان بعيدة أيضاً .(٧٩)

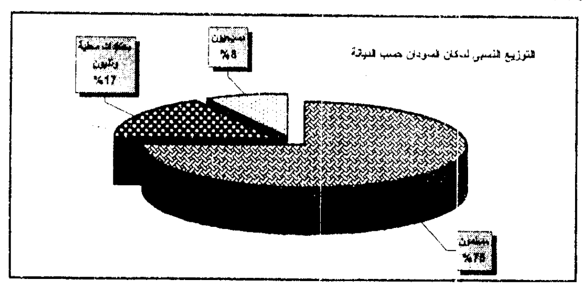
والواقـــع أن تعدد اللغات واللهجات صفة تميز السودان شماله وجنوبه، كما تميز المجتمعات الإفريقـــية جمـــيعاً خاصـــة الواقعة منها إلى الجنوب من الصحراء- أو إلى الجنوب من حيز انتشار اللغـــة العربـــية. وتنتمـــي لغات ولهجات جنوب السودان في معظمها إلى المجموعة النيلية Nilotic subfamily التـــي تنتمي بدورها إلى عائلة اللغات السودانية Sudanic family. ومنها لهجات الدنكا والـــنوير والشـــلك والبورن والباري واللاتوكا والآزاندي. وتوضح خرائط توزيع اللغات امتداد عائلة اللغـــات الأفـــرو- أســـيوية Afro- Asiatic family إلى الجزء الشمالي الغربي من الإقليم الجنوبي خاصة المجموعة السامية Semitic subfamily وهي العربية بطبيعة الحال.(٨٠)

إذ بالـــرغم من الاختلاف السطحي بين لهجات الجنوب المتعددة فإن حقيقة كونها لغة واحدة فـــي أصـــولها ونشأتها يجعل درجة قرابتها قوية. هذا بالإضافة إلى اللغة العربية لغة الدولة الأم التي كانـــت تنتشـــر فـــي الجنوب، وحاول الاستعمار إيقاف مدها بشتى الطرق.. وعموماً لا يوجد إحصاء دقيق في هذا الأمر، كما يتحدث المثقفون الإنجليزية والعربية.

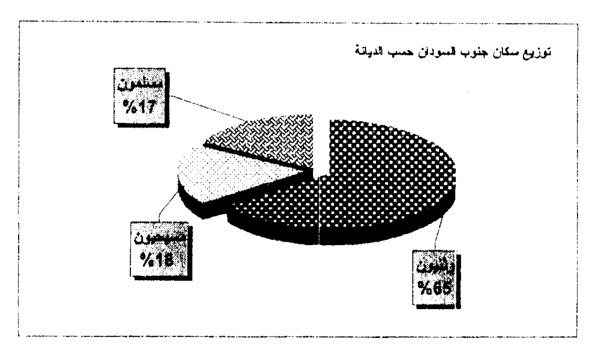
- أمـا عن الديانات: فمن الواضح أن النسبة الأكبر من السكان لها معتقداتها الإفريقية التقليدية، وجاء في الإحصاء الوارد في الكتاب السنوي للتبشير عام ١٩٨١م الصادر عن مجلس الكنائس العالمـي أن ٦٥% مـن سـكان الجـنوب يدينون بالعقائد المحلية، و١٨% من هؤلاء السكان يديـنون بالمسـيحية ، بينما يدين بالإسلام ١٧% من جملة سكان الجنوب.[٨١] ويوضح كل من الشـكلين (١٤-١٥) توزيـع السـكان حسـب الديانة فى السودان وفى إقليم جنوب السودان، وعمومـاً يواجـه ذلـك أيضاً ندرة البيانات وعدم دقتها إلى حد بعيد، خاصة في الوقت الراهن بسـبب اضطراب الأحوال في الجنوب السوداني، ونزوح مئات الآلاف من السكان منه وإليه مما يغير في التركيب الديني والإثني واللغوي للسكان بشكل كبير.

اتضـح من العرض السابق مدى التنوع الإثني والثقافي في الإقليم الجنوبي ذاته، كما اتضح تمـيز اقتصـاديات الإقلـيم بالرعـي والزراعة البدائية والمتنقلة والأنشطة الأخرى المرتبطة بالبيئة الطبيعـية كاسـتغلال الغابـات، والرعي وصيد الأسماك ... كما اتضح تباين الأنماط الاجتماعية ونظم الحـياة وإن تشـابهت إلـى حـد كبير في ملامح عدة، ولا يمكن تجاهل إرث الفترة الاستعمارية في تكـريس تخلـف الجـنوب وسـكانه، فقد شجع الاستعمار العرى ومكن الفقر ونشر الجهل واستغل الـثروات، وعمـق انعـزال الجنوب، كما كان لسياسات الدولة بعد الاستقلال دورها أيضاً بعدم اتباع العدالـة في توزيع الخدمات وعناصر البنية الأساسية واتباع أساليب التنمية الجزئية والمنقوصة مما عمـق المشـكلة التـي تداخلـت فـيها عوامل أخرى كثيرة... وبالتالي يفتقر الجنوب إلى المقومات اللازمـة لإنشـاء قومـية واحـدة أو دولـة ذات مكانـة، ذلك على عكس الشمال الذي كان التطور الاقتصـادي والسياسي والاجتماعي به- فضلاً عن انتشار الإسلام- من أهم عوامل الوحدة الثقافية، رغـم تـنوعها أيضـاً، مما أدى إلى تكوين مجتمع متناسق إلى حد كبير، ألا إن ما يربط بين الشمال والجـنوب هـو نهـر النيل، بالإضافة إلى اشتراكهم في الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، فما زالـت قـبائل شمالية عديدة تعيش على البداوة والفطرة، مثلما يعيش الكثير من أهل الجنوب، وهناك قـبائل ومجموعـات سـكانية شـديدة الفقر في الشمال كما هي في الجنوب، كما أن هناك العديد من القـبائل والجماعات والمحلات العمرانية المنعزلة نسبياً بسبب عدم وجود شبكة طرق متكاملة تغطي الشـمال كلـه، أو تـربط الشـمال بالجنوب- أو بالأحرى أنحاء البلاد - وعموماً يمكن أن يقال من الناحـية الأنثروبولوجـية بـأن الفـروق بين قبائل الشمال والجنوب ليست بالخطورة التي تصورها كـتابات عديدة مغرضة ؛ إذ ساعدت الهجرات الداخلية فضلاً عن التاريخ المشترك عبر القرون، على عـدم وجـود قبـيلة يمكـن أن توصـف بأنهـا عربية أو زنجية خالصة، ومن ثم مال الرأي لدى

الســـودانيين لقــبول فكـــرة أنهـــم خلــيط مـــن العرب والزنوج يرتبطون بالثقافة والحضارة العربية الإسلامية والأفريقية أيضاً.(٨٢)



شكل رقم (١٤): سكان السودان حسب الديانة عام ١٩٩٦.



شكل رقم(١٥): توزيع سكان إقليم جنوبي السودان حسب الديانة ١٩٨١.

- **حجم ونمو وتوزيع السكان:**

تواجـــه الدراســـة الديموجغرافية لسكان السودان العديد من العقبات من أهمها حداثة العهد بالـــتعدادات الســـكانية، وكان أول تعداد بالبلاد ذلك الذي أجرى سنة ١٩٥٥م - ١٩٥٦م وتعاقبت بعد ذلـــك تعـــدادات ١٩٧٣م ، ١٩٨٣، ١٩٩٣. وقـــد تغـــيرت الحـــدود الإدارية عدة مرات خلال هذه الـــتعدادات، بالإضـــافة إلـــى كبر مساحة الدولة وقلة وسائل المواصلات، وندرتها في جهات عديدة، وتحـــركات الســـكان المســـتمرة بالإضـــافة إلـــى سوء حالة قطاعات كبيرة منهم، وانخفاض الكثافة الســـكانية وتـــباعد مراكـــز الـــتجمعات الســـكانية، فضـــلاً عن ارتفاع مستوى الأمية وسيادة الجهل والـــتخلف، وبالتالـــي لا يكـــون الإدلاء بالبـــيانات الســـكانية دقـــيقاً، يضاف إلى ذلك التعددية الإثنية والثقافـــية واللغويـــة التى سبقت دراستها، يتضافر مع ذلك صعوبة المناخ وقسوته في مناطق عديدة

ـن البلاد منها الإقليم الجنوبي.. وفوق ذلك كله استمرار الحروب والصراعات الأهلية لعقود طويلة في جهات عديدة من السودان، وما زالت.

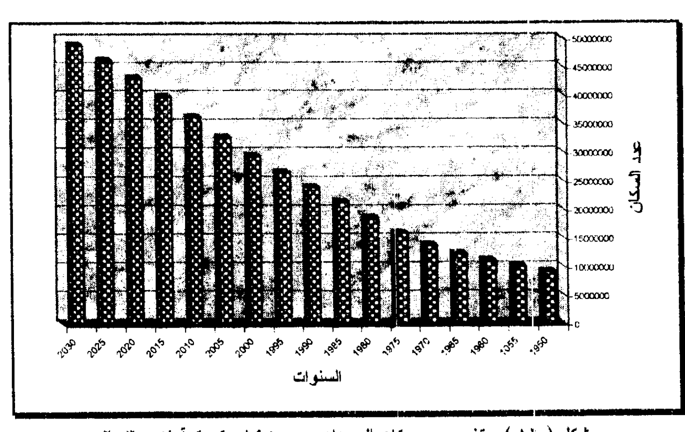
وقـد تـزايد حجـم سـكان السـودان زيادة كبيرة خلال القرن العشرين وتشير التقديرات والـتعدادات إلـى أن حجـم السـكان كان ١٨٧٠٠٠٠ساكن عام ١٩٠٣ بينما قدر حجمهم بحوالى ٩١٩٠٠٠٠ سـاكن عام ١٩٥٠ ، واستمر فى التزايد حتى وصل حجم السكان إلى حوالى ٣٠ مليون سـاكن آخـر القـرن العشرين، ومن المتوقع أن يصل حجم سكان السودان إلى أكثر من ٣٦ مليون سـاكن عـام ٢٠١٠ وإلـى ما يقرب من ٤٩ مليون ساكن عام ٢٠٣٠، حسب توقعات قسم السكان بـالأمم المـتحدة ويوضح الجدول رقم(٣) تطور حجم السكان خلال نصف القرن العشرين مع توقعات نموهم حتى عام٢٠٣٠ ، وكذلك الشكل رقم (١٦).

جدول رقم (٣) تطور حجم سكان السودان ١٩٥٠حتى ٢٠٠٠ والتوقعات حتى ٢٠٣٠

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1950	9190000	1980	18681000	2010	36257000
1955	10150000	1985	21459000	2015	39811000
1960	11165000	1990	24062000	2020	43193000
1965	12359000	1995	26617000	2025	46264000
1970	13859000	2000	29490000	2030	48960000
1975	16012000	2005	32753000		

المصدر: مستخلص من.

UN, (2001), World Urbanization Prospects The 1999 Revision, New York, P. 180-181.

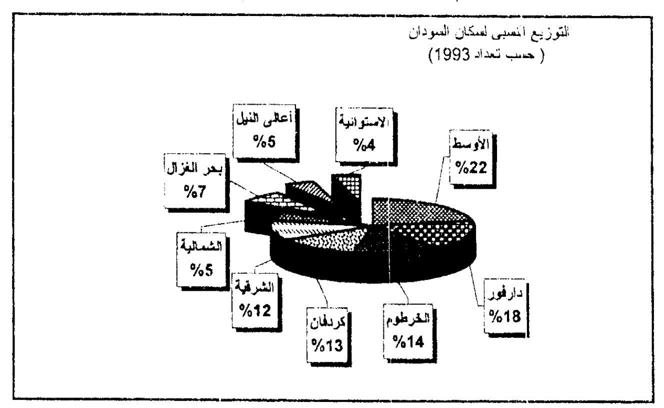


شكل (١٦) : تغير حجم سكان السودان من ١٩٥٠ حتى توقعات ٢٠٣٠ .

وقــد سبق وأوضحنا أن الإقليم الجنوبي يتكون من مديريات أو أقاليم ثلاث كبرى هي: بحر الغــزال وأعالــي النيل والاستوائية جنوباً تنقسم إلى ١٠ ولايات حسب أحدث تقسيم، تمثل وفق تعداد ســنة ١٩٩٣ حوالي ٢٥,٩% من جملة مساحة البلاد، وقد تطور حجم سكان هذا الإقليم من حوالي ٢,٧١٣,٠٠٠ ســاكن سنة ١٩٥٥م،[٨٣] إلى ٤,٣٢١٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩٣م. أي أن حجم السكان قــد قارب التضاعف خلال هذه الفترة أي في غضون ٣٣ سنة، وإن كان قد تناقص خلال الفترة بين ١٩٨٣م حيــث كــان حجــم سكان الإقليم ٥,٢٧١,٠٠٠ تقريباً، وانخفض إلى حوالي ٤,٣٢١٠٠٠ ســاكن سنة ١٩٩٣. ويرجع ذلك لعوامل كثيرة بعضها خاص بالتعداد، وبعضها يرتبط بظروف الإقليم والحــروب والمجاعات والنزوح الجماعي للسكان... الخ. وقد تذبذبت نسبة سكان الجنوب إلى جملة ســكان الســودان وانخفضت من ٢٨,١% سنة ١٩٥٦،إلى ١٩% سنة ١٩٧٣ ،إلى ١٥,٥٥% سنة ١٩٨٣، ثــم ارتفعــت إلــى ١٦,٨٨% ســنة ١٩٩٣. وتتفوق مديرية بحر الغزال على مديريتي أعالــي النــيل والاستوائية، فقد كان نصيبها ١٠% من سكان السودان وحوالي ٣٦,٥٣% من جملة ســكان الإقلــيم ، يليها الاستوائية فأعالي النيل وإن تقاربت المديريات الثلاث في أحجام سكانها خلال هذا التعداد .(جدول رقم ٤) ومن تحليل بياناته يتضح ما يلي :

- فــي تعــداد ١٩٧٣[٨٤] لــم تتحقق زيادة سكانية إلا لمديرية بحر الغزال التي ارتفع عدد سكانها إلى حوالي ١,٤ مليون ساكن في حين تناقص حجم سكان مديريتي أعالي النيل والاستوائية.
- وفــي تعــداد ١٩٨٣[٨٥] حققــت كل مديريات الجنوب تزايداً سكانياً ، وتفوقت مديرية بحر الغزال أيضــاً، وكــان حجم سكانها ٢,٢٧ مليون ساكن، أو حوالي ١١,٤٧% من جملة سكان السودان وحوالي ٤٣,٠% من جملة سكان الإقليم، في حين تقارب حجم سكان كل من أعالي النيل والاستوائية.
- وفــي تعداد ١٩٩٣م[٨٦] تناقصت أحجام سكان المديريات الثلاث بمعدلات متفاوتة كانت أوضح ما تكــون في المديرية الاستوائية، التي تناقص حجم سكانها من ١,٤٠٦,١٨١ساكن سنة ١٩٨٣م إلــى ١,١٥٠,٠٠٠ ســاكن سنة ١٩٩٣م ، وكانت مديرية بحر الغزال هي الأكثر سكاناً من بين المديــريات الــثلاث- كعهدهــا خــلال الــتعدادات السابقة أيضا- لكن تناقص حجم سكانها إلى ١,٩١٣,٠٠٠ ســاكن يمــثلون ٧,٤٨% مــن ســكان السودان، وحوالي ٥٥,٩٢% من جملة ســكان الإقلــيم الجنوبي، أي أكثر من نصف حجم سكانه، في حين يتقارب حجم مديريتي أعالي النــيل، والاستوائية إلى حد كبير، ويوضح الشكل رقم (١٧) سكان مديريات الجنوب بين سكان مديــريات الســودان حسب تعداد، ١٩٩٣، والبالغ عددها تسع مديريات أو أقاليم تنقسم إلى ٢٦ ولايــة مــنها ١٦ ولاية فى الإقليم الشمالى وعشر ولايات فى الإقليم الجنوبى هى: أعالى النيل،

والوحـدة، والبحـيرات وبحر الجبل، وغرب الاستوائية، وشرق الاستوائية، وجونجلي، وغرب بحر الغزال، وشمال بحر الغزال، ثم وراب، حسب أحدث تقسيم .



شكل رقم (١٧) : التوزيع النسبي لسكان مديريات جنوبي السودان بين مديرياته(تعداد١٩٩٣).

فـي الوقـت ذاته تضاعف سكان السودان كله مرة ونصفاً تقريباً خلال الفترتين التعداديتين مـن عـام ١٩٥٥م إلـى ١٩٨٣ م، أي من ١٠٢٦٢٥٣٦ ساكن/ سنة ١٩٥٥م، إلى ١٤,٨١٩٠٠٠ساكن/ سنة ١٩٧٣، ثم إلى ٢٠,٥٦٨٠٠٠ ساكن/ سنة ١٩٨٣، ثم تزايد إلى ٢٥٥٨٨٠٠٠ سنة ١٩٩٣م.

- معـدلات الـنمو السنوي للسكان : وقد تباينت تلك المعدلات في الإقليم الجنوبي مقارنة بها على مسـتوى السـودان، فقد كانت ٢,١٤% سنوياً على مستوى السودان، بينما كان معدل نمو سكان الإقلـيم الجنوبـي٠,٣٣% فقـط، وذلك في الفترة من ١٩٥٥- ١٩٧٣، وتزايد معدل نمو سكان السـودان إلـى ٣,٣٣% سنوياً في الفترة من ١٩٧٣- ١٩٨٣، وكان معدل نمو الإقليم الجنوبي كبـيراً فـي هذه الفترة، ووصل إلى ٦,١٩ % سنوياً كمتوسط لمعدل الإقليم كله...وبين ١٩٨٣- ١٩٩٣ كـان معـدل النمو السنوي لسكان السودان ٢,٠٣% سنوياً - بينما كان معدل نمو الإقليم الجنوبـي سـالباً وقد تناقص إلى(-١,٥٦%)، حيث شهدت هذه الفترة تناقص سكان المديريات الجنوبـية الـثلاث كمـا سـبق وأوضحنا، مما يؤكد تأثير الحروب والصراعات التي اندلعت في الجـنوب خـلال تلك الفترة وما زالت- والتي تسببت في تشريد السكان، وتدمير البنية الأساسية بالإضافة إلى احتمال القصور في عملية التعداد وعدم دقة البيانات.
- كـثافة السـكان: وتنخفض الكثافة العامة في السودان بصفة عامة إذ تطورت من ٤ ساكناً/ كم^{2} عـام ١٩٥٥م، إلـى ٦,٨ ساكن / كم^{2} عام ١٩٧٣م. وتزايدت إلى ٩,٥ ساكن /كم^{2}عام ١٩٨٣م، ثـم قـدرت عـام ١٩٩٣ بحوالـي ١٣/كم^{2} ، وتسجل الخرطوم أعلى الكثافات في السودان وقد

تضـــاعفت من ٢٤ ساكناً /كم٢ عام ١٩٥٦ إلى أكثر من ٥٢ ساكناً/ كم٢ ١٩٧٣، ثم تزايدت إلى ٨٥,٨ ســـاكناً /كم٢ عام ١٩٨٣، وتضاعفت تقريباً إلى أكثر من ١٦٧ ساكناً/ كم٢ ، وذلك بتأثير الـــنزوح الكبير إلى الخرطوم وضواحيها بسبب الحروب الدائرة فى الجنوب، بالإضافة إلى تيارات الهجــرة الداخلية واللاجئين من دول الجوار والزيادة الطبيعية أيضاً.. وفي جنوب السودان انعكس الــتذبذب فـــى حجم ونمو السكان على كثافة السكان التى تذبذبت أيضاً، فكانت الكثافة العامة ٤,٧ ســـاكن/كم^2 عام ١٩٥٥م، انخفضت إلى ٤,٦ ساكن/كم^2 عام ١٩٧٣م، ثم ارتفعت إلى ٨,٢ ساكن عــام١٩٨٣م، ثــم تناقصت إلى ٦,٥ ساكن/كم^2 عام ١٩٩٣م- بينما كانت كثافة سكان الإقليم الشمالى فى ازديـــاد مســـتمر فوصلت فى تعداد عام ١٩٩٣إلى ٣٥,٣ ساكن / كم٢- وتمثل مديرية بحر الغزال أعلى مديـــريات الجـــنوب كثافة إذ بلغت ١٠ساكناً /كم^2 عام ١٩٨٣م ، وإن انخفضت إلى ٨,٤ ساكن /كم^2 عام ١٩٩٣م، ويوضــــح جدول (٤) تغير الكثافات بمديريات السودان الشمالى والجنوبى خلال التعدادات، ومن المتوقع أن تصل الكثافة العامة للسكان فى السودان إلى ١٧ساكناً/ كم٢ عام ٢٠١٠

جدول رقم (٤) تغير حجم وكثافة سكان الإقليم الجنوبي بين أقاليم السودان تعدادات ٥٥-٧٣-٨٣-١٩٩٣

المديريات الكبرى (الإقليم)	1956-55		1973		1983		1993		
	حجم السكان	الكثافة كم٢	حجم السكان	الكثافة كم ٢	حجم السكان	الكثافة كم٢	عدد السكان	الكثافة كم٢	نسبتهم %
الأوسط- النيل الأزرق	2069646	15	3623238	28	4012543	29.6	5433000	15	21.3
دارفور	1328765	3	2076733	15	3093699	8.3	4638000	9.36	18.3
الخرطوم	504923	24	1095617	52.2	1802299	85.8	3512000	167	13.4
كردفان	1761968	5	2098073	5.8	3093294	8.1	3323000	8.72	13.0
الشرقية - كسلا	941039	3	1497381	4.6	2208209	6.5	3067000	9	12.0
الشمالية	873059	2	917723	3.6	1083024	4	1293000	2.7	5.1
جملة الإقليم الشمالى	7479400	8.7	11308765	18.2	15293068	23.7	21266000	35.3	83.1
بحر الغزال	991022	5	1321754	6.5	2265510	10.6	1913000	8.4	7.5
أعالى النيل	818611	9	760774	3.4	1599605	6.8	1258000	5.33	4.9
الاستوائية	903503	5	722297	3.8	1406181	7.1	1115000	5.8	4.5
جملة الإقليم الجنوبى	2713136	4.7	294500	4.6	5271296	8.2	4321000	6.5	16.9
مجموع السودان	10262536	4	14113590	6.8	20568000	9.5	25588000	13	100

مصدر الأرقام المطلقة: تعدادات جمهورية السودان،١٩٥٦-١٩٧٣-١٩٨٣-١٩٩٣، النسب والكثافة حساب الباحثة.

- أنمـــاط الـــتوزيع الجغرافى لسكان الجنوب : أدت ظروف الإقليم الطبيعية إلى التمييز بين نمطين لـــتوزيع الســـكان في الإقليم الجنوبي من حيث مناطق استقرار السكان وكثافتهم، أولهما: هضبة الحجـــر الحديـــدي حيث يسهل التصريف المائي، والآخر السهول الصلصالية في أحواض الغزال والجـــبل والسوباط حيث تتجمع مياه المطر إلى جانب مياه الفيضانات، فتحيل مساحات كبيرة إلى مســـتنقعات لفـــترة طويلـــة من العام مما يستحيل معه الاستقرار الدائم نتيجة سوء الصرف كما

اتضــح ذلــك ســـابقاً. ومعظــم السكان في هضبة الحجر الحديدي من المستقرين كسكان مراكز الزاندي والمورو وياي وجزء كبير من سكان جوبا وتوريت. ويسود في هذه المناطق المستقرة نمــط خــاص من الإسكان المبعثر فلا توجد قرى مندمجة أو متصلة كما هو معتاد في كثير من المــناطق الريفــية كمــا تتــباعد الأكواخ أو التوكول عن بعضها البعض، وتفصلها داخل الغابة مســاحة من الحشائش والأشجار، حيث يمارس السكان الزراعة البدائية المتنقلة، ومن ثم فلا بد مــن وجــود مســاحات واســعة تفصل بين الأسر، يصعُب على الغريب أن يجدها بسهولة.(٨٧) ويــؤدى هــذا النمط السكنى المشتت إلى ممارسة الأسر للاقتصاد المعاشى، فتقوم بإنتاج الغذاء موســماً فقــط من السنة، وأدى أيضاً إلى تأخر الحياة الاجتماعية وانعدامها في بعض الأحيان، وتقــع مــناطق تجمــع السكان بوجه عام فوق هضبة الحجر الحديدي في غربى المديرية، وفي مركــز الــزاندي خاصــة يقــع الــتجمع جنوب نهر سويح ويحده من الشمال الغربي نهر دوما Duma أحــد روافــد نهــر سويح، وفي مركز مريدي يوجد التجمع جنوب طريق أمادي – أبا، علــى مســاحات بسيطة يمارس فيها السكان الزراعة المتنقلة.(٨٨) ويذكر "سعودي" في وصف هــذه المنطقة وحركة سكانها مايلى "وفي مركز الزاندي ومريدي نجد إلى جانب السطح المتموج فــي مــنطقة تقســيم المــياه بين النيل والكنغو- حيث تصريف المياه سهلاً فلا تتكون كما في الشــمال- عــاملاً بشرياً هاماً هو وجود مشروع الزاندي في هذا النطاق. . وفي مركز ياي نجد التجمع إلى الجنوب والغرب من ياي وخاصة حول هضبة ألوما في الجنوب التي يصل ارتفاعها إلــى ١٥٠٠ مــتر ومطرها ١٦٠٠مليمتر، وهي على درجة عالية من الخصوبة، وفي كثير من الحــالات تــتركز هــذه التجمعات حول الطرق كطريق ياي -- أبا- أورابا، وطريق جوبا- ياي، ويــرجع ذلــك إلى الفترة التي صدرت فيها التعليمات الخاصة بمرض النوم التي قضت بضرورة تجمــيع الســكان حــول الطــرق، وذلك لسهولة عملية الإشراف الطبي، وعندما انتهى الوباء وخُففــت القــيود ابــتعد بعــض الناس عن الطرق حيث أُجهدت التربة بالقرب من هذه الطرق، وبوجــه عــام يفضل السكان القرب من الطرق خاصة بعد انتشار الدراجات كوسيلة من وسائل المواصــلات. ويختلف الحال في السهول الصلصالية حيث يرجع تركز السكان في هذه المساحة الواســعة إلى سبب واحد هو السبب الهيدرولوجي، فالمناطق المرتفعة التي يسهل صرفها والتي لا تغطــيها المســتنقعات فــي فصل المطر هي لا شك مراكز الاستقرار الدائم ولها أهميتها رغم ارتفاعهــا الطفيف الذى لا يتعدى نصف المتر فوق مستوى المستنقعات، ومنها يرحل السكان أو جــزء منهم إلى الأخوار والمجارى المائية في فصل الشتاء تاركين النساء وكبار السن ليعودوا إلــيهم إذا مــا هطل المطر وفاض النهر". كما حدد "سعودى" هذه الحافات المرتفعة من الشمال

الشــرقي كمـــا يلـــي: الحافـــات المرتفعة التي يشغلها الدنكا والشلك وتحف بالنيل الأبيض بعد بحـــيرة نو، وتلك التي يشغلها النوير بجوار السوباط بالقرب من الناصر والأراضي المرتفعة - الـــنجاد- بالقـــرب مـــن وات شمال شرق أكوبو، وكذلك الحافة المرتفعة الممتدة من شمال بور حـــتى فنجاكو، وتلك الموازية للضفة الغربية لبحر الزراف، والأراضي المرتفعة في مركز النوير الغربـــي بيـــن أدوك وبنتـــيو، ثم الأراضي المرتفعة على الجانب الشمالي لبحر الغزال بين غابة الغـــرب Wang kai ورانجـــنوم، فالمـــناطق المـــرتفعة الممتدة من مركز أويل والمتجهة نحو الجنوب الشرقي حتى يرول وهي نهاية لهضبة الحجر الحديدي.[٨٩] راجع شكل رقم (١٣) الذى يوضح التحركات الفصلية لسكان الجنوب.

- سكان الحضر:

يتمـــيز سكان الحضر في السودان بانخفاض نسبتهم بالمقارنة بسكان المناطق الريفية فكانت درجـــة التحضر- نسبة سكان الحضر إلى جملة السكان- ٨,٣ % فى تعداد سنة ١٩٥٦، ارتفعت إلى ١٨,٥% حســب بــيانات تعــداد ١٩٧٣، وإلى ٢٠,٢% خلال تعداد ١٩٨٣ ومازالت في ارتفاعها وتشـــير تقديـــرات الأمـــم المتحدة إلى أن درجة التحضر فى السودان قد بلغت ٢٦,٦% عام١٩٩٠، ٦,١% عـــام ٢٠٠٠، ومـــن المتوقع أن تصل إلى ٤٥% عام ٢٠١٠، (حسب تقديرات عام ١٩٩٩ الصـــادرة عـــام ٢٠٠١)، أمـــا الإقليم الجنوبي فقد كانت درجة التحضر به أقل كثيراً من نسبتها على مســـتوى الســـودان، إذ بلغـــت، حوالي ٤ % عام١٩٥٦، ارتفعت إلى ١٥,٣٣% عام ١٩٧٣، وكانت ١٢,٨% عام١٩٨٣ مما يعني انخفاضها، كما توضح بيانات التعدادات.

وقـــد تباينـــت نســـب نمو سكان الحضر بالإقليم الجنوبى خلال الفترات التعدادية فكانت بين تعـــدادى ١٩٥٦- ١٩٧٣ حوالي٣٥,٧ % في بحر الغزال، و٢٩,٦% في الاستوائية و١٤,٦% في أعالـــي النـــيل. أمـــا بين ١٩٧٣- ١٩٨٣ فقد كانت نسبة النمو الحضري ٢,٢% في بحر الغزال، و ١٥,٦% فـــي أعالـــي النيل و٢,٥% في الاستوائية. وكان متوسط النمو الحضري للإقليم الجنـــوبي كلـــه ٢٦,٦٣% بيـــن ١٩٥٦-١٩٧٣، أي بمعدل ١,٥٦% سنوياً، وقد هبط نمو سكان الحضر بين تعدادى ١٩٧٣-١٩٨٣ ليصبح ٦,٦٦ % خلال الفترة التعدادية أي بمعدل ٠,٦٦ % سنوياً.

أمـــا درجـــة التحضـــر بمديريات الجنوب فقد انخفضت بوجه عام فى المديريات الثلاث فى تعـــداد ١٩٨٣ عـــن تعداد ١٩٧٣، ففى عام ١٩٨٣ كانت درجة التحضر ١٢,٨% من جملة سكان الإقلـــيم الجنوبـــي بعـــد أن كانت ١٥,٣٣% عام ١٩٧٣، وقد انخفضت في المديرية الاستوائية إلى ١١,٨% عـــام ١٩٨٣، بعـــد أن كانـــت ١٨,٤% عام ١٩٧٣، وفي مديرية بحر الغزال أصبحت ٦,٤% عام ١٩٨٣، بعـــد أن كانـــت ٩,١% عـــام ١٩٧٣، أمـــا مديرية أعالي النيل فقد ارتفعت درجة التحضر بها إلى

٢٠,٢% عـام ١٩٨٣، بعـد أن كانـت ١٨,٥% عام ١٩٨٣، ويرجع ذلك لسيادة الاقتصاد البدائي بالإضافة لظـروف الحـرب والصـراع كما اتضح سابقاً، حيث انخفضت درجة التحضر في مديريتي الاستوائية وبحر الغزال، وارتفعت في أعالي النيل فقط وهي الأعلى في مستويات التحضر أيضاً. وحتى عام ١٩٨٣.

وممـا يؤكـد ضـعف النسـيج الحضـري فـي الجنوب السوداني- بل وغيره من مناطق السـودان- تلك الهيمنة الطاغية لإقليم الخرطوم على سائر الأقاليم السودانية، فقد كان نصيب مدينة الخـرطوم من سكان الحضر بالدولة ٢٩,٤٤% عام ١٩٨٥م ثم تزايد نصيبها من الحضر إلى ٤٠% عـام ١٩٩٥. ويمـاثل حجـم مدينة الخرطوم ٦,٣ ضعف حجم المدينة الثانية وهي بورسودان.[٩٠] ويـرجع ذلـك إلـى الهجرة والنزوح إلى الخرطوم من النازحين داخلياً والفارين من الإقليم الجنوبي وغيره من اللاجئين بالسودان .

وتتوزع مدن الجنوب السوداني في محورين أساسين هما:

- محـور الأطـراف الشـمالية لهضبة الحجر الحديدي، وتمثله مجموعة مدن أويل ومدينة واو ثم رمبـيك، ويرول وغيرها، وهو محور موان مستنقعيه على أطراف السدود جنوب التربة الصلصالية وينطبق نفس الوضع على جوبا وتوريت.
- محـور الـزاندي وهـي مدن صغيرة تأثرت بتعبيد الطريق وقيام مشروع القطن حيث مدن نزارا ويامبيو ومريدي وأرض المورو ومستوطنات ياي وغيرها بالمنطقة.

يضـاف إلـى ذلك بعض مدن القطاع الشمالي منه حيث الملكال. أما أكبر مدن الجنوب فهي مـدن عواصـم المديـريات.[٩١] وهي مدن صغيرة إلى حد كبير وإن شهدت تزايد ملحوظاً في أعداد سـكانها الذيـن تطـوروا من عام ١٩٥٦- ١٩٨٣م على النحو الذي يتضح بالجدول رقم (٥) الذي يوضح أيضاً نسبتهم إلى جملة سكان المدن بالسودان.

جدول (٥): مدن الجنوب الكبرى مقارنة بمدينة الخرطوم ونسبتها من سكان المدن بالسودان

المدينة	55-1956		1973		1983	
	حجم السكان	%	حجم السكان	%	حجم السكان	%
واو	19864	2.2	52750	2	58008	1.4
جوبا	11352	1.3	56737	2.2	85168	2
ملكال	11264	1.3	34894	1.3	22738	0.8
الخرطوم	260599	29.4	784294	30.1	1343567	32.2

المصدر: التعدادات- والنسب حساب الباحثة.

مـن الواضـح أن واو كانت أكبر مدن الجنوب عام ١٩٥٦م، تليها جوبا ثم الملكال، إلا أن جوبـا حققـت زيادة سكانية أكبر من غيرها خلال السنوات التالية، ووصل حجمها إلى ٨٥,٢ ألف

ســاكن عــام ١٩٨٣، كمــا وصل حجم مدينة واو إلى٥٨ ألف ساكن أما ملكال فقد تضاعفت تقريباً وتزايد حجمها من ١١,٢٦ ألف ساكن عام ١٩٥٦م إلى ٢٢,٧ ألف ساكن عام ١٩٨٣م.

والملاحظــة اللافــتة هــنا أن حجم ملكال كان قد وصل إلى ٣٤,٩ ألف ساكن سنة ١٩٧٣ وتــناقص بعدهــا ... رغــم أنها ذات موقع مركزي بالنسبة للمواصلات سواء النهرية المتجهة إلى النــيل الأبــيض، أو بحر الجبل أو السوباط، أو طرق السيارات التي تستخدم في فصل الشتاء وتربط المــنطقة بالخــرطوم عــن طــريق الــرنك وكوستي، حيث يمكن للقوارب الوصول إلى جميع مراكز المديــرية – مديــرية أعالــي النــيل– أما في فصل المطر فالمواصلات مقصورة على استخدام النيل والســوباط ، أما جوبا فتمثل نهاية الطريق النيلي إلى الجنوب وبداية الطريق البري إلى أوغندا وهي بذلــك تشــبه حلفــا في وظيفتها، ولكنها تختلف عنها في موقعها المركزي بالنسبة لشرق المديرية الاســتوائية وتمــر بها ... وهي مدينة سوق مهمة في الجنوب تؤدي وظيفة إقليمية مهمة يدل على ذلــك تــزايد عــدد سكانها الكبير الذي يشير إلى استقطابها للهجرات الداخلية وربما الخارجية لقربها من الحدود وبؤر النزاع في وسط أفريقيا.

أمــا واو فهي عاصمة بحر الغزال لا تصل إليها الملاحة النهرية إلا في الفترة من يوليو إلى أكــتوبر ولذلــك فمشــرع الرق هي الميناء الخارجي للمديرية معظم العام. ذلك رغم وصول الملاحة الــنهرية إلــى جوبــا فــي الفترة التي تصل فيها إلى واو، ولا شك أن انتهاء السكك الحديدية إليها يضاعف من أهميتها وهي مركز تجميع لسلع الجنوب الغربي من الإقليم[٩٢].

ومــن المؤكــد ان هــناك تغــيرات كثيرة في أحجام مدن الجنوب، تحول قلة البيانات دون الوصول إليها، ومن المؤكد أن للحرب الدائرة في الإقليم بين الشمال والجنوب وبين فصائل الجنوب، أثــرها في تزايد حجم المدن التي يلجأ إليها الآلاف من المشردين واللاجئين أو تناقصها إذا كانت من مراكــز الحــرب والقتال، خاصة أن الأرقام المتوافرة تشير إلى أن صافي الهجرة كان موجباً بالنسبة لمديريات الإقليم الثلاث من علم ١٩٥٥– ١٩٨٣، مما يؤكد تأثير الحرب الأهلية فى الفترات اللاحقة.

- بعض المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان السودان: [٩٣]

تشــير أحــدث البــيانات المــتاحة(فى African Development Indicators 2002 للبنك الدولــى، وتقاريــر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنميةUNDP، وتقارير اللجنة الاقتصادية لإفريقــيا ECA والــتقارير الحكومــية وغــيرها مــن الدراسات) رغم قلتها إلى العديد من الملامح والمؤشــرات الخاصة بسكان السودان وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، والتى تعكس إلى حد ما مــدى تدنــى نوعية حياة السكان فى السودان عامة، وفى الجنوب بصفة خاصة، حيث أثرت سنوات

الحـرب الطويلـة علـى رأس المـال البشـرى والأداء الاقتصـادى، ومسـتويات التنمية البشرية والاقتصادية، كما أثرت على هيبة الدولة وسلطتها سياسياً، ومنها ما يلي:

كانـت معدلات المواليد الخام ٣٤ في الألف والوفيات الخام ١١ في الألف وذلك عام٢٠٠٠م وانخفضـت معدلات الخصوبة إلى ٤,٥ طفل / امرأة عام ١٩٩٩م بعد أن كانت ٥,٦ طفل/ امرأة عام ١٩٩٤م ، وانخفضـت معـدلات وفـيات الأطفال الرضع من ٧٥ في الألف عام ١٩٩٠، إلى٦٥ في الألـف عـام ٢٠٠١، وتسجل وفيات الأطفال دون الخامسة معدل ١٠٧ في الألف عام ٢٠٠١ بينما كانـت١٢٣ فى الألف عام ١٩٩٠ بينما تصل وفيات الأمهات إلى ٦٦٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى عـام ١٩٩٩م وقد انخفضت كثيراً عن معدلها فى السنوات السابقة إذ كانت ١٥٠٠ من الأمهات لكل ١٠٠ألـف مولـود حـى، مـن الواضـح إذاً التحسن النسبى فى المؤشرات وإن كان تحسناً بطيئاً، ومازالـت المعـدلات مـرتفعة فـى العديـد منها، وتبقى هذه المؤشرات عامة، وتختلف هذه النسب والمعـدلات بيـن الـريف والحضـر بيـن الشـمال والجنوب. وهى أكثر سوءاً بين سكان الجنوب ومجتمعات اللاجئين والمشردين والمنعزلين والمهمشين بالمجتمعات السودانية.

أمـا متوسـط العمـر المتوقع من الميلاد فقد أصبح ٥٥,٤ سنة عام ٢٠٠١م. وكانت ٥٦ سـنة عام ٢٠٠٠ ، وإن أشارت بعض الدراسات إلى انخفاضه فى جنوب السودان إلى٣٦ سنة ومما يؤكـد تأثـر رأس المال البشرى أن الاحتمال بعدم البقاء على قيد الحياة من الولادة وحتى ٤٠ عاماً تصـل إلـى ٢٧,٦ %... ويتميز سكان السودان عامة بالشباب، إذ ترتفع نسبة الأطفال بين السكان ارتفاعاً ملحوظاً وكان توزيع السكان حسب فئات العمر العريضة كما يلي:

من صفر-١٤ سنة ٤٠,١% من جملة السكان عام ٢٠٠٠، وكانت نسبتهم ٤٥%عام ١٩٩٤م.

من ١٥-٦٤ سنة ٥٦,٤% من جملة السكان عام ٢٠٠٠، وكانت نسبتهم ٥٢% عام ١٩٩٤م.

٦٥ سـنة فأكثر ٣,٤% من جملة السكان عام ٢٠٠٠،وكانت نسبتهم٣% عام ١٩٩٤م.

ويوضح جدول (٦) توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب نوع النشاط.

جدول رقم (٦)توزيع السكان النشطين اقتصادياً فى السودان حسب نوع النشاط الاقتصادى عام١٩٩٩

القطاع الاقتصادي	جملة	ذكور	إناث
الأولي: الزراعة والرعي والصيد إلخ	٦٩ %	٦٤ %	٨٤ %
الثاني: الصناعة والنقل والتشييد إلخ	٨ %	١٠%	٥ %
الثالث:الخدمات والبنك والتأمين إلخ	٢٢ %	٢٦ %	١١ %

-The World Bank,(2002),African Development Indicators 2002, Washington,D.C. Table 13-9.

ويصـل متوسـط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى السودان ٣٩٥ دولاراً أمريكياً، بيـنما يصـل نفس الدخل معادل القوة الشرائية إلى ١٦١٠ دولاراً أمريكياً وذلك سنة ٢٠٠١ وهى

أعلـــى قـــيمة مسجلة للدخل فى السودان منذ عام ١٩٧٥ حيث ظل آخذاً فى الانخفاض، كما حدث فى معظــم الاقتصاديات المبتلية بالحروب والصراعات، فاشتدت تيارات الهجرة الخارجية إلى دول الخليج خاصـــة فـــى عقد الثمانينيات ومازال. وربما يرجع ذلك الارتفاع الأخير لتأثير عوائد البترول. وتشير دراســـة "ولـــيام هـــاوس" ١٩٩١ والممولة من منظمة العمل الدولية،عن الاقتصاد السياسى لجنوب الســـودان إلـــى اشـــتداد الفقـــر وانخفاض الدخل بين سكان الريف عن سكان الحضر، ووضوحه فى الجـــنوب الســـودانى وبين الريفيين خاصة، حيث تشتد الحاجة إلى أبسط ضرورات الحياة، كما يعوق نقـــص الخدمـــات والطـــرق نقـــل المنتجات الزراعية إلى جوبا وغيرها من الأسواق لتسويقها، كما سيتضح لاحقاً، ومن المؤكد أن الحالة أسوأ بسبب طول سنوات الحرب وقسوتها.

أمـــا عـــن نوعية السكان ومؤشرات التنمية البشرية وحصول السكان على الخدمات فتواجه الباحـــث مشـــكلة نقص البيانات وعدم دقتها إن وجدت وخاصة على مستوى الأقاليم، وعموماً تُظهر البـــيانات القلـــيلة المـــتاحة تدنى مستويات التنمية البشرية فى السودان، والتى ظلت ضمن مجموعة الـــدول ذات التنمـــية المنخفضـــة، حسب دليل التنمية البشريةHDI، ومن ضمن الدول الفقيرة حسب دلـــيل الفقـــر البشرىHPI، وضمن الدول الأقل نمواً اقتصادياً LDCs وذلك مع ملاحظة أن السودان تخطـــت فـــى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ الدول المنخفضة التنمية، وأصبحت من أواخر الدول ذات التنمـــية المتوســـطة وترتيبها ١٣٨ من بين ١٧٥ دولة(ترتيب مصر ١٢٠)، وكان ترتيبها ٥٢ حســـب دليل الفقر البشرى(ترتيب مصر ٤٧) من بين ٩٤ دولة نامية أمكن ترتيبها حسب هذا الدليل وكانـــت قيمة الفقر ٣٢,٢ % من جملة السكان (فى مصر ٣٠,٥) وذلك وفق بيانات تقرير التنمية البشـــرية ٢٠٠٣. وقـــد قـــدر أن نســـبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر قد بلغت ٩٣,١٦ % في الأريـــاف و٨٤,٤٣ % فـــي الحضر سنة ١٩٩٣، والحالة أسوأ في الجنوب السوداني ذلك مع الأخذ فى الاعتبار التباينات الشديدة فى هذه القيم بين الأقاليم والمناطق المختلفة.

وقـــد أدت الحـــروب والصـــراعات إلى تدنى فرص الحصول على الخدمات المختلفة فترتفع نســـبة الأمـــية بيـــن البالغيـــن الأكثر من ١٥ سنة إلى ٤١,٢ % من جملتهم، وتبلغ نسبة الالتحاق الإجمالـــية (بمراحل التعليم الابتدائى والثانوى والجامعى) ٣٤ % من السكان فى الفئات العمرية لهذه المـــراحل التعليمـــية، أما صافى نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ فكانت ٤٦% والملاحـــظ أن هذه النسبة قد هبطت خلال سنوات الحرب من ٥٠% عام ١٩٨٠ و٥٣% عام ١٩٩٠ ممـــا يعـــنى أن العـــدد المطلـــق من المتسربين والذين لم يلتحقوا بالتعليم قد تزايد بسبب تزايد حجم الســـكان، كمـــا انخفضـــت نسبة من يصلون للصف الخامس من ٩٤ % فى أول عقد التسعينيات من القـــرن الماضـــى إلى ٨٧ % فى آخر العقد أو آخر القرن العشرين. وقد انخفضت نسبة الإنفاق على

التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في السودان من ٣,٨ % عام ١٩٨٠ إلى ٠,٨ % عام ١٩٩٣ -١٩٩٧ ، وكان ٢,٨% من إجمالي الإنفاق الحكومي عام ١٩٩٠، كما يُستخدم الأطفال في الحروب ومن المعروف أن جماعات المتمردين تستخدم الأطفال وتسلحهم، كما أن أكبر نسبة من المشردين واللاجئين بسبب الحروب والصراعات تكون من الأطفال والنساء.

وتبلغ نسبة الذين لديهم فرص حصول على مصادر مياه محسنة ٧٥% عام ٢٠٠٠، وتتفاوت هذه النسبة بين الريف والحضر، وبالتالي بين الشمال والجنوب، وتنخفض بالنسبة للاجئين والمشردين، ومعظمهم من الجنوب، وعلى سبيل المثال تصل نسبة الحاصلين على مياه شرب مأمونة في الريف إلى ٦٠ % عام ١٩٩٠، وقد تحسنت قليلاً إلى ٦٩ % عام ٢٠٠٠، بينما تصل النسبة بين سكان الحضر إلى ٨٦ % عام ٢٠٠٠، وكانت ذات النسبة عام ١٩٩٠، وبالتالي لم تتحسن بينما تراجعت عن ١٩٨٠ إذ كانت ١٠٠%. بينما تبلغ نسبة الحاصلين على خدمات الصرف الصحي المحسن في الحضر ٨٧ % عام ٢٠٠٠ وكانت نفس النسبة عام ١٩٩٠، متراجعة عن نسبتها ١٩٨٠ وتنخفض في الأرياف إلى ٤٨ % من جملة سكان المناطق الريفية.

وعن الخدمات الطبية ومستوى الرعاية الصحية بلغت نسبة الأطباء للسكان ٢٠ طبيباً لكل ١٠٠ ألف ساكن عام ٢٠٠١،(طبيب لكل ٩٥٤١ من السكان في التسعينيات من القرن الماضي ولم تتحسن كثيراً عن الثمانينيات وتختلف من منطقة لأخرى وتصل إلى أدناها في الإقليم الجنوبي كما كانت نسبة الممرضات إلى السكان ممرضة لكل ١٢٦٠ ساكناً، وكانت نسبة الأسرة سريراً لكل ٩١٩ ساكناً، وذلك في تسعينيات القرن العشرين ، والأهم من ذلك أن هذه النسب لم تتحسن كثيراً عن عقد الثمنينيات، وهي نسب متدنية ينعكس فيها ضعف المستوى الصحي خاصة في المناطق الريفية والنائية والإقليم الجنوبي، ويمكن إضافة الهوامش الحضرية الفقيرة حول المدن حيث يتجلي الفقر الحضري في أوضح صورة وتتكدس بمخيمات وأكواخ المشردين والمهاجرين واللاجئين، وتبلغ نسبة السكان الذين لديهم فرص مستديمة للحصول على مرافق صحية محسنة ٦٢ % من جملة سكان السودان عام ٢٠٠٠، بينما كان متوسط الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٥ حوالي ٧٠ % مما يشير إلى تراجع في فرص الحصول على الخدمة وارتفاع العدد المطلق من المحرومين من هذه الخدمات، مع شدة التباين بين المناطق والجماعات المختلفة.

وتشير مؤشرات البقاء والحالة الصحية إلى مشكلات صحية عديدة خاصة بين الأطفال وهم الفئة الأكبر من السكان، وعلى سبيل المثال وصل معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا إلى ٧٠ شخصاً لكل ١٠٠ ألف شخص في كل الأعمارعام ٢٠٠٠، في حين يرتفع هذا المعدل بين الأطفال عمر ٠-٤ أعوام إلى ٤٠٨ أطفال/ ١٠٠ ألف طفل، بينما تبلغ حالات الملاريا بين الأطفال دون

الخامسة إلى ١٣٩٣٤ حالة/ ١٠٠ ألف طفل، وقد بلغت نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات ويعانون من حالة متوسطة أو شديدة من نقص الوزن إلى ٣٤% والذين يعانون من هزال إلى ١٧% ومن التقزم إلى ٣٤% من جملة الأطفال في الفئة العمرية وذلك عام ١٩٩٩. بينما تصل نسبة الأطفال المحصنين ضد السل ٥١% وضد الحصبة ٦٧ % من جملة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة عام ٢٠٠١. وتصل نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية إلى ٢١% من جملة السكان، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ٢,٦% من جملة البالغين من ١٥-٤٩ عاماً، وتبلغ حالات السل ١٤٢ حالة لكل ١٠٠ ألف شخص، وذلك حسب بيانات عام ٢٠٠١، ومن المؤكد ارتفاع هذه القيم عن ذلك بين الجماعات والمناطق الأكثر تعرضاً لآثار الحرب الأهلية والفقراء والمناطق المنعزلة والمهمشة... وتبلغ نسبة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلى الإجمالى ٠,٧ % فقط كمتوسط لأعوام ١٩٩٠-١٩٩٧، بينما كانت نسبة الإنفاق الخاص ٣,٧ % من الناتج المحلى الإجمالى لنفس السنوات، مما يؤكد تدنى الأحوال الصحية خاصة إذا قارنا حجم ونسبة الإنفاق الحكومى على الخدمات والضمان الاجتماعى والتنمية والبنية الأساسية، بحجم الإنفاق الحكومى على التسليح خلال عقود الحرب، هذا غير ما تنفقة الجماعات المسلحة من جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان والفصائل والميليشيات الأخرى على التسليح.

ومما يؤكد حالة الفقر وشدة استنزاف موارد البيئة أن نسبة استهلاك الوقود التقليدى من مجموع الطاقة المستهلكة تصل إلى ٧٥,١ % فى السودان، ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة بين اللاجئين والمشردين والمهمشين، وقد تضاعفت حصة الفرد من إنبعاثات ثانى أكسيد الكربون أربع مرات خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين (تزايد من ٠,٢ إلى ٠,٨ طن مترى) كما تشير البيانات إلى انخفاض مساحة الغابات فى السودان من ٣٠% عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,٩% عام ٢٠٠٠ فى الوقت الذى انخفض فيه نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية سنوياً فى أواخر التسعينيات إلى ٤٧,٢ مليون كيلو وات/ ساعة عن بدايتها إذ كان متوسط استهلاك الفرد ٥٢,٣ كيلو وات / ساعة.

ومما يؤكد تباين جهود التنمية وتدني أحوال الجنوب أن إنتاجية العامل في المديرية الاستوائية تبلغ ٥,٣ جنيه سوداني، ترتفع إلى ١٨,٨ في الإقليم الشرقي، أما متوسط أجر العامل فيقدر في الاستوائية بحوالي ٩٥٧ جنيهاً سودانياً سنوياً في حين بلغ ١٤٨٥جنيهاً في الخرطوم وذلك سنة ١٩٨٢. وكان نصيب مديريات الجنوب من توزيع مشروعات الصناعة سنة ١٩٧٧ حوالي ٨ مشروعات نسبتهم ١% فقط من جملة المشروعات التي بلغ عددها ٨٢٢ مشروعاً كما كان نصيب الإقليم الجنوبي ١,١% فقط من جملة مشروعات البنك الصناعي السوداني سنة ١٩٨٧، في حين حظيت العاصمة بحوالي ٤٨,٦ % والأوسط ٢٥,١ % من جملة المشروعات[٩٤].

▪ ضعف البنية الأساسية وتدهورها:

يعـانى السودان بصفة عامة من ضعف البنية الأساسية وتدهورها، وقد أدت سنوات الحرب الطويلـة -ومازالـت- إلى تزايد تدهورها، حيث تضطرب نظم المواصلات وتتدهور شبكات ووسائل الـنقل والاتصال، كما تُنهب الأصول وتضطرب الأسواق ويتم تدمير البنية الأساسية والاجتماعية مما يعـنى تدمـير الطـرق وإغـلاق المـنافذ عن عمد فى حالات كثيرة، من قبل الحكومة أو المتمردين لمحاصـرتهم ومـنع الإمداد عنهم، ولإحراج الحكومة وتكبيدها أكبر الخسائر وللاستيلاء على الأرض والمـوارد وطـرد السـكان وغير ذلك، فتضطرب لذلك الأنشطة الاقتصادية الإقليمية، كما تؤدى حالة الحـرب إلـى قلـة أو انعـدام الاسـتثمارات الحكومـية والإنفاق على البنية الأساسية والاجتماعية ومشـروعات التنمـية بصفة عامة، كما يؤدى انعدام الأمن ونقص الخدمات وتدهور البنية الأساسية بـدوره إلـى هروب رأس المال الأجنبى والمحلى وإحجام المستثمرين عن المجازفة برأس المال فى المـناطق مـنعدمة الأمـن والاسـتقرار. وبالـتالى يزداد تدهور الأنشطة ويسود الركود أو التراجع الاقتصـادى، وتـنخفض الدخـول وتسود السوق الموازية ويزداد التضخم وتنخفض القوة الشرائية، وعـادة مـا يحـدث ارتفـاع شديد فى الأسعار وأسعار الطاقة وغيرها. وتعجز الحكومة عن صيانة وتنمية عناصر البنية الأساسية، بالشكل الواجب.

وفـى حالـة السودان والإقليم الجنوبى خاصة، ساعد ضعف وسائل النقل والمواصلات في هـذه المسـافة الشاسـعة علـى عدم الاستفادة الكاملة منها، فلم تتمكن الدولة من فرض سيطرتها الكاملـة عليها، كما اتسمت مناطق عدة بانعزالها مما باعد بين السكان وبعضهم وبين مناطق الإنتاج ومـناطق الاسـتهلاك، وهذا ما حدث بين جنوب السودان وشماله وغربه ومعظم أقاليمه، وربما كان عجـز البنـية الأساسية من ضمن أسباب تفاقم الحروب الأهلية وعدم إمكان السيطرة عليها، كما أن الـتوزيع غـير العـادل لعناصر البنية الأساسية وضعفها وتدهورها من أهم مظاهر وأسباب التخلف الاقتصـادى والاجـتماعى والسياسى فى آن معاً. وقد أدت الحرب طويلة الأجل فى السودان إلى عدم تمكـن الدولـة مـن تطويـر شـبكاتها ومنافذها بالشكل الكافي، بل أدت إلى زيادة تدهور الكثير من عناصرها وخاصة فى الجنوب والمناطق الهامشية والمهمشة والمنعزلة من السودان.

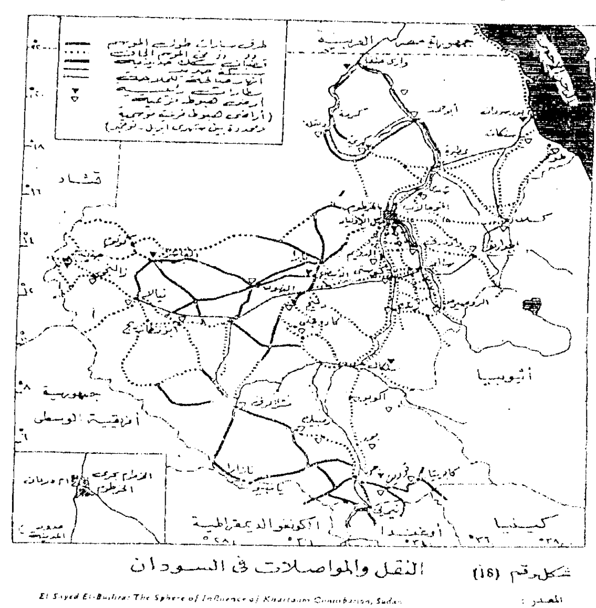
وقـد تدنـت نسـبة الطـرق إلى السكان من ٠,٧ ألف كيلو متر/ مليون ساكن بين عامى ١٩٧٥-١٩٨٤، إلـى ٠,٤ ألـف كـيلو مـتر/ مليون ساكن من ١٩٨٥ وحتى آخر البيانات بنهاية القـرن العشـرين، وللمقارنة تصل هذه النسبة فى جمهورية جنوب إفريقيا إلى ٦,٣ ألف كيلو متر/ مليون سـاكن فـى نفس الفترة. ولا تمثل الطرق المعبدة فى السودان سوى ٣٦,٣ % من جملة الطـرق الـبرية بها، فى حين لاتمثل الطرق الجيدة سوى ٢٧ % من جملتها بنهاية تسعينيات القرن

العشـــرين، وبالــتالى تمثل الطرق الترابية وغير الممهدة النسبة الأكبر من هذه الطرق... مما يعوق حـــركة الـــتجارة وانسياب السلع والبضائع بمرونة في فصل الأمطار -الطويل، في الجنوب السوداني خاصـــة- كمـــا سبق وأوضحنا فى الدراسة الطبيعية- كما يعوق عمليات إغاثة اللاجئين والمشردين الذيــن يـــرحلون لمســـافات طويلـــة فى ظل ظروف بالغة القسوة. ويشوب هذه الطرق الهزيلة سوء الـــتوزيع وعـــدم اكـــتمال الشـــبكة، ومن الملاحظات على خريطة النقل وظروفه بالنسبة للجنوب أن للظـــروف الطبيعـــية والبيئية للجنوب السوداني أثرها في اختلاف طرق المواصلات بين جهات الإقليم ففـــي مديـــرية أعالي النيل، إذ استثنينا الأنهار الصالحة للملاحة، فإنه من المتعذر استعمال السيارات لمـــدة تقـــرب مـــن تســـعة أشهر في السنة بسبب الأمطار الغزيرة، لذا فالطرق كلها فصلية في هذا الإقلـــيم، ويصلح السوباط للملاحة في الفترة ما بين يونية وفبراير فقط ، أما نهر بارو أسفل جامبيلا فيصلـــح للملاحـــة فـــيما بين يونيه وأكتوبر.. وليست مديرية بحر الغزال بأفضل من أعالي النيل فإذا اســـتثنينا الطـــريق الـــبرى الصالح للاستعمال طوال السنة ما بين واو وجوبا فإن النهرين الوحيدين الصـــالحين للملاحة هما نهر الجور بعد واو من أغسطس إلى أكتوبر ، وبحر الغزال من مشرع الرق إلـــى نـــو من أغسطس إلى إبريل. أنظر الشكل رقم (١٨) ولا توجد طرق سيارات صالحة للاستخدام طـــوال العـــام إلا فـــي المديرية الاستوائية حيث تربط بعض المراكز ببعض وتمتد بين جوبا وتوريت وكابوتـــيا ومـــنها إلى كينيا شرقاً. ومن جوبا إلى نيمولي ومنها إلى داخل أوغندا جنوباً، ومن جوبا إلـــى الجنوب الغربي حتى داخـــل أوغنـــدا و الكنغو الديمقراطية. ومن شمال جوبا إلى نازارا ويامبو إلـــى داخل الكنغو أيضاً، كما يمتد طريق من واو غرباً إلى رمبيك ومنها إلى جوبا شرقاً وإلى الجنوب أيضـــاً لتتصـــل بـــالخط الداخل إلى نازارا مما يعني إن الاستوائية أفضل حالاً من حيث شبكة الطرق الدائمـــة. كمـــا يتضح اتصالاتها بدول الجوار الجنوبية كينيا وأوغندا والكنغو أكثر من اتصالها بباقي مديـــريات الجـــنوب والسودان كله بالتالي حيث إن الطريق البري الواصل بين جوبا إلى ملكال شمالاً موســـمي. والواقـــع أن الظـــروف الطبيعـــية للإقليم الجنوبى والسابق شرحها كانت من أهم أسباب توجـــيهه نحـــو الجنوب والشرق بالإضافة لعدم التوزيع العادل لمشروعات البنية الأساسية بين أقاليم السودان حيث كان النقص واضحاً فى الجنوب والغرب.

وتقـــل خطـــوط الســـكك الحديدية فى السودان بشكل واضح، كما لاتخدم الخطوط الموجودة ســـوى مـــناطق قليلة، و أهم الخطوط التى تهمنا فى هذا المجال والتى تربط هوامش الإقليم الجنوبى بـــباقى السودان، ذلك الخط الحديدى الواصل من الخرطوم إلى سنار ومنها غرباً إلى كوستى ثم غرباً عـــبر كـــردفان، ثم يتجه فرع منه جنوباً إلى واو فى الإقليم الجنوبى، بينما يكمل الخط الأصلى سيره إلى نيالا غرباً، وهي بصفة عامة خطوط ضيقة ذات قطارات بطيئة.

ولا يخدم الجنوب سوى خطوط طيران قليلة والأساسي منها ذلك الخط بين الخرطوم وجوبا وخط فرعي من جوبا إلى واو، ومن واو إلى ملكال ومنها إلى الخرطوم، والاتصالات الهاتفية ضعيفة أيضاً، وترتبط الخرطوم بالجنوب من خلال خطوط هاتفية بعواصم المديريات التي ترتبط بدورها بالمراكز الكبرى فقط ويقصد بها خدمة الترنك Trunk line.

ويعاني النقل النهري في السودان من مشكلات عديدة أيضاً، أهمها في جنوب السودان العوائق الطبيعية والنباتية في منطقة السد ومستنقعات مشار، كما يعاني من ضحولة المياه وعدم صلاحية المجاري النهرية للملاحة، خاصة وقت انحسار مياه النيل، فتنخفض حمولة الصنادل النهرية بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات ووسائل الشحن والتفريغ والتخزين اللازمة بالموانئ النهرية، كما يحول ضعف الاستثمار وقلة الموارد وسوء الإدارة دون إجراء عمليات الصيانة اللازمة - بالإضافة لظروف الحرب الدائرة هناك، والتي تؤدي إلى صعوبة تنمية شبكة النقل النهري أو غيرها، ومن أهم طرق الملاحة النهرية في الجنوب السوداني ذلك الخط الملاحي من ملكال حتى مشرع الرق ثم إلى واو غرباً، والخط الملاحي عبر بحر الجبل حتى جوبا في الجنوب، والخط الملاحي الشرقي من ملكال مع نهر السوباط شرقاً حتى الأراضي الأثيوبية.(٩٥)



شكل رقم (١٨) النقل والمواصلات في السودان

المصدر: El Sayed El-Bushra: The Sphere of Influence of Khartoum Conurbation, Sudan.

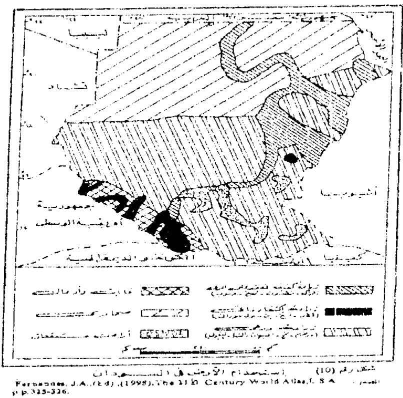
ويعد النقل النهرى أرخص وسائل النقل وهو الأنسب لبيئة الجنوب السودانى ، وتطويره يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتواصل الإنسانى والوحدة الوطنية، كما أن له دوراً كبيراً فى نقل المعدات والمكونات ومواد البناء من أجل الإعمار والبنية الأساسية، وسيكون له دور كبير أيضاً فى إعادة الإعمار بعد أن تضع الحرب أوزارها، وكان هذا المرفق قد توقف تماماً ولعدة سنوات. ثم عملت الحكومة خلال التسعينيات على إعادة تأهيله ليقوم بدوره الاقتصادى والاجتماعى، وليقوم بالدور المحورى الذى ظل يلعبه بتقديم الدعم اللوجستى للقوات المسلحة وقوات الدفاع الشعبى، ومن خلال دور إنسانى فى توصيل مواد الإغاثة للمواطنين فى الأطراف النائية. وتركزت خدمات النقل النهرى فى الولايات الجنوبية، من خلال برامج سفريات محلية وسفريات قوافل وسفريات عملية شريان الحياة تتضح فيما يلى: (٩١)

- السفريات المحلية:
  - سفرية محلية كوستى / ملكال، بمعدل سفريتين شهرياً لنقل ما يعادل ٢٩ ألف طن و٣٦ ألف راكب سنوياً.
  - سفرية محلية كوستى / الرنك من خلال ٦ سفريات موسمية فى الخريف وتنقل أكثر من ٥ آلاف طن و٣ آلاف راكب.
  - سفرية محلية ملكال/ الناصر، وموسمية أيضاً مرتين فى العام وتنقل ألف طن من البضائع وأكثر من الف راكب.
- سفريات القوافل: كوستى /جوبا وهى ست مرات فى العام ويتكون الطوف من سته جرارات وحوالى ٢٤ صندلاً فى المتوسط لنقل ١٢ ألف طن فى السفرية أى ٧٢ألف طن سنوياً.
- سفريات شريان الحياة: فقد دخلت هيئة الملاحة النهرية فى تعاقد مع برنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة لتنفيذ ثلاث سفريات خلال العام لنقل ما يعادل ٥٤٠٠ طن على أن يكون الدفع بالعملات الصعبة، ولقد ساعد ذلك كثيراً فى تمويل واردات قطع الغيار والارتقاء بأداء الأسطول. ويذكر التقرير الحكومى فى هذا الشأن أن العمل فى شريان الحياة -سيأتى شرحه لاحقاً- يتعدى الجانب التجارى فى ظل الظروف الأمنية السائدة بالولايات الجنوبية، إذ إنه فى الأساس خدمة وطنية لتدعيم السلام والاستقرار فى جنوبى السودان.

وقد قفز حجم البضائع المنقولة بالنقل النهرى فى الإقليم الجنوبى بالفعل من ٥٥ ألف طن، عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ١٧٥ ألف طن عام ١٩٩٧.وزاد عدد الركاب من ١٠ ألاف إلى ١٧ألف راكب فى نفس الفترات. وإن كانت زيادات ملحوظة إلا أنها أقل بكثير مما يمكن أن يسهم به النقل النهرى فى جنوبى السودان وغيره من المناطق عبر وادى النيل.

وقد كـان لهـذه الشبكة الهزيلة من بنية النقل والمواصلات ووسائطه دور مهم فى إغاثة المعزوليـن والمتضـررين من الحرب الأهلية فى السودان والجنوب خاصة، من خلال عملية شريان الحيـاة Operation lifeline التى نفذتها الأمم المتحدة فى الجنوب منذ عام ١٩٨٩ بالتفاوض على حـق الاتصال مع الطرفين المتحاربين، وبدعم من اتحاد وكالات المعونة الدولية وعدد من المانحين، وقـد اسـتُخدمت لتنفـيذها كـل إمكانات الشبكة اللوجستية المتاحة (أى النقل متعدد الوسائط الجوى والجـوى التجارى والطرق البرية والملاحة النهرية . .إلخ) بالإقليمين الجنوبى والشمالى، (شكل ١٩) وكـان يـتولى تنسـيق تقديـم المعونة فى الجنوب حيث المناطق الخاضعة للمعارضة منظمة الأمم المـتحدة للطفولة (UNICEF) من قاعدة شمال كينيا ، كما نُفذ جانب منها فى الشمال، وقام بتنسيقة بـرنامج الأمـم المـتحدة للتنمـية(UNDP) بالتعاون مع الحكومة السودانية فى الخرطوم. وينهض بـرنامج الأغذيـة العالمي (WFP) ووكالات دولية وغير حكومية أخرى بمسئولية تنفيذ البرنامج فى كـل مـن القطاعيـن، إلا أن الجانب الذى نفذ فى الجنوب من العملية كان أكثر نجاحاً رغم المعوقات وتعـرض ٤ مـن موظفى البرنامج بسبب تدهور الوضع الأمنى، والنقد الذى وجه له من قبل حكومة السـودان وجهـات أخرى خاصة أزمة الشرعية . . . وقد تمكنت منظمات الإغاثة من تنفيذ عمليات فـى مناطق تعتبر بالغة الخطورة . كما يواجه مشكلات عديدة بسبب استمرار الصراع ونقص التمويل وصـعوبات البيئة ويتكلف هذا البرنامج مبالغ طائلة فكانت تكلفته عام ١٩٩٣ ومن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها للمساعدات الإنسانية ٩٧,٦ مليون دولار على سبيل المثال.(٩٧)

ومـن المؤكـد أن تدمير البنية الأساسية والاجتماعية أحد أهم تكاليف الحرب وآثارها ذات الانعكاسـات بعيدة المدى على التنمية وإعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، إذ تصبح من أهم الصعوبات فى مواجهتهما.



شكل رقم (١٥) استخدام الأرض فى السودان

المصدر: Fernandes, J.A., (Ed.), (1998), The 21th Century World Atlas, U.S.A. pp.325-326.

- الحرب الأهلية والنزوح القسرى للسكان:

يعــيش الســـودان ومـــنذ أكثر من عقدين من الزمن ظروف حرب أهلية من أسوأ الحروب الأهلـــية فـــى إفريقيا، وهى الحرب الأهلية الثانية فى هذا الإقليم منذ الاستقلال، وقد تركزت الحروب والصـــراعات والـــنزاعات المسلحة فى جنوب السودان أساساً بين القوات الحكومية وجيش التحرير الشـــعبى المعـــارض، الـــذى انقســـم بدوره فيما بعد مما زاد من مستويات النزاع وانعدام الأمن، كما تـــتعدد أشـــكال الصـــراعات داخـــل الأراضـــى السودانية وحولها فى دول الجوار، وقد أدت الحرب والصـــراعات الدائرة فى السودان منذ الثمانينيات إلى واحدة من أعقد حالات الطوارئ الإنسانية وهى مـــا لا يلتفت لها الساسة والمتحاربون عادة، فقد تم ترحيل وتشريد مئات الآلاف من السكان كلاجئين خـــارج السودان، من الجنوب وغيره أيضاً، وإلى تشريد الملايين من أبناء الجنوب خاصة، كنازحين داخل السودان بالإضافة إلى النازحين من دارفور وكردفان وغيرهما.

وفـــى الوقت ذاته كانت وجهة مئات الآلاف من اللاجئين والفارين من الصراعات والحروب الدائـــرة بيـــن وداخـــل دول الجوار إلى الأراضى السودانية، مما يجعل دراسة النزوح القسرى وتتبع تطـــوره الزمـــنى وتوزيعاته الجغرافية، ومحاولة رد كل مجموعة من هؤلاء اللاجئين والمشردين إلى بلـــدان ومناطق المنشأ الجغرافى فى مناطق ملاذهم، أمر فى غاية التعقيد والصعوبة، إذ يصعب فصل ســـكان الجـــنوب الســـودانى عن غيرهم من المشردين حول الخرطوم على سبيل المثال والتى يعيش حولها مئات الآلاف من اللاجئين من بلدان الجوار، وملايين المشردين من داخل السودان.

ويمـــثل إقلـــيم القـــرن الإفـــريقى واحداً من أهم مناطق النزوح القسرى فى إفريقيا إرسالاً واســـتقبالاً ولفترة طويلة من الزمن مما أضفى طابع المشكلة المزمنة على تلك القضية به، كما ترتبط الســـودان مـــن حيـــث الـــتحركات القسرية للسكان بالأحداث فى إقليم البحيرات العظمى إلى حد كبير خاصة الكنغو الديمقراطية، وكذلك التحركات القسرية للسكان من تشاد إلى الغرب منها.

وتعـــد الســـودان واحدة من أهم الدول الإفريقية إرسالا واستقبالاً للاجئين، وقد تغير ميزان اللجـــوء مـــن وإلـــى الســـودان خلال ربع القرن الأخير، وذلك ما يوضحه كل من الشكل رقم (٢٠) والجـــدول رقـــم (٧)، فقد كانت السودان دولة الملاذ Country of asylum لعدد كبير من اللاجئين بلـــغ ٤٩٣ ألف لاجئ عام ١٩٨٠، وتزايد بشكل كبير فى الأعوام التالية حتى فاق المليون لاجئ عام ١٩٨٥ ثـــم أخـــذ عددهـــم فى التناقص التدريجى حتى استقر حول ٤٠٠ ألف لاجئ تقريباً مع بداية القـــرن الحـــالى ومعظـــم اللاجئيـــن إلـــى الســـودان من إريتريا وإثيوبيا حيث الحرب الدائرة بينهما والصراعات الداخلية أيضاً، وأوغندا حيث الاضطرابات والحروب الأهلية بها لفترات طويلة سابقة ثم الاضـــطرابات بسبب العنف المجتمعى لجيش الرب فى الشمال الأوغندى، ثم من تشاد بسبب الصراعات

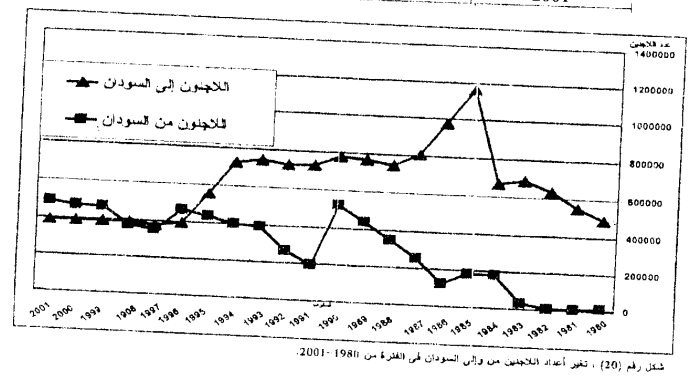
الداخلية بها... وفي نفس الوقت لم تكن السودان في أول هذه الفترة دولة منشأ Country of origin أو مصدراً لفرار أعداد كبيرة من الاجئين إذ كان عددهم ١٠٩٠٠لاجئ فقط عام ١٩٨٠، ثم تناقص عام ١٩٨١ و١٩٨٢ ثم أخذ عددهم في التزايد سريعاً مع تجدد الأزمة بين الشمال والجنوب وتصاعد الحرب الأهلية الثانية في الجنوب منذ ١٩٨٣ والتي تصاعدت بشدة مع الاكتشافات البترولية التي أصبحت تضخ إلى بور سودان، وفاق عددهم النصف مليون لاجئ وبلغ ٥٢٣٨٠٠ لاجئ عام ١٩٩٠، ثم تناقص بشكل ملحوظ وأخذ في الارتفاع بصفة عامة مرة أخرى، وفاق آخر عام ٢٠٠٢ وأول ٢٠٠٣ نصف مليون لاجئ مرة أخرى، ووصل عددهم إلى ٥٠٥٢٣٣ لاجئ. ويعكس هذا التذبذب الذي يوضحه كل من الجدول والشكل مدى اشتداد حالات انعدام الأمن أو استتبابه ولو نسبياً، بالنسبة للسودان ودول الجوار.(٩٨)

ويتراوح نصيب السودان من اللاجئين إرسالاً واستقبالاً بين ١٠-١٣ %، من جملتهم على مستوى القارة في السنوات الأخيرة، كما ظلت تحتل مراكز متقدمة كدولة ملجأ ودولة منشأ أيضاً. فقد كان بالسودان على سبيل المثال حوالي ١٠,٨% من جملة اللاجئين في أفريقيا آخر سنة ١٩٩٤ أي حوالي ٧٢٧,٢ ألف لاجئ معظمهم من إريتريا إذ ظل الإريتريون في السودان منذ ما قبل استقلال دولتهم عام ١٩٩٣، ثم إثيوبيا وتشاد وأوغندا، وكان مركزها الثالث بين الدول الإفريقية من حيث دول الملجأ، وفي نفس العام فر من السودان ٣٩٨,٦ ألف لاجئ يمثلون ١,٤% من جملة سكان السودان سنة ١٩٩٤-١٩٩٥- لجأ معظمهم إلى إثيوبيا وأوغندا وكينيا والكنغو الديمقراطية، وكان مركزها الرابع في إفريقيا بين دول منشأ اللاجئين... وفي أول سنة ١٩٩٧ قدرت نسبة اللاجئين من السودانيين بحوالي ١٠,٦% من جملة اللاجئين بإفريقيا حسب بلدان المنشأ، وكان مركزها الرابع بين دول المنشأ ونفس المركز بين دول اللجوء- وكانت النسبة ١٠,٨% أيضاً سنة ١٩٩٨ . بينما استقبلت السودان أو ٩,٠٧% من جملة اللاجئين في القارة حسب بلدان اللجوء. وفي يناير ١٩٩٩ كان نصيبها ١١,٤٤% من اللاجئين في إفريقيا حسب المنشأ، وترتيبها الرابع بعد بوروندي والصومال وسيراليون، بينما كانت تستضيف ١٢% من اللاجئين في نفس العام، وكان مركزها الثالث بين بلدان اللجوء بعد تنزانيا وغينيا، وكان اللاجئون من إرتريا وحدها في السودان ٣٤٢٣٠٠ لاجئ، وقد تزايد عدد اللاجئين من إريتريا في السودان مرة أخرى بعد استقلال إريتريا وعودة بعضهم بسبب النزاع الذي تفجر بين إريتريا وإثيوبيا، وفي يناير عام ٢٠٠٠ قفزت السودان إلى المركز الثاني في إفريقيا من حيث دول المنشأ وارتفع نصيبها إلى ١٣,٤%من جملتهم في القارة، وكان عدد الفارين الجدد ٩٣٥٠٠ لاجئ خلال عام واحد، وفي نفس الوقت احتلت السودان المركز الثالث كملجأ للاجئين في إفريقيا بنسبة ١١,١٢ % من جملتهم، وفي ٢٠٠١ كانت

السودان في المركز الثاني بعد بوروندي كمنشأ للاجئين في إفريقيا والرابع بين دول العالم بعد أفغانستان وبوروندي والعراق، وكان اللاجئون الجدد خلال العام ٢٠٠١ حوالي ٣٥٠٠٠ لاجئ ومعظم حالات اللجوء من السودان مصدرها الإقليم الجنوبي، حيث الحرب الدائرة بالإضافة إلى تضافر ظروف الحرب مع المجاعة والجفاف في أقاليم عديدة مما دفع السكان للفرار قسراً، وقد فر آخر عام ٢٠٠٣ وأوائل ٢٠٠٤، أكثر من ١٠٠ ألف لاجئ إلى تشاد من دارفور.(٩٩)

جدول رقم (٧) القطاعات السكانية من اللاجئين من وإلى السودان من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣(١٠٠)

السنة	اللاجئون إلى السودان	اللاجئون من السودان
1980	493000	10900
1981	553000	5400
1982	637000	5400
1983	690000	31000
1984	671000	180100
1985	1164000	180900
1986	974200	122800
1987	807100	253200
1988	745000	347200
1989	767700	438700
1990	780000	523800
1991	729200	195900
1992	725600	266900
1993	745200	391400
1994	727200	398600
1995	558200	436500
1996	393900	464000
1997	374400	351700
1908	391500	374299
1999	391000	467700
2000	391000	471000
2001	391000	489500



شكل رقم (20) ، تغير أعداد اللاجئين من وإلى السودان في الفترة من 1980-2001.

وقـد أشارت البيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عام ٢٠٠٣ إلى أن اللاجئيـن مـن السـودان يتوزعون فى ٥٤ دولة من دول القارة والعالم ، غير أن أكبر أعدادهم كانـت فـى أوغندا حيث يوجد بها ١٨٨١٩٤ لاجئاً(من جملة ٢١٧٥٤٧ لاجئاً فى أوغندا نهاية عام ٢٠٠٢) جلهـم مـن الجـنوب بسـبب الجوار الجغرافى، يمثلون أكثر من ٣٧ % من اللاجئين من السـودان(ويمـثلون ٨٦,٥ % مـن جملة اللاجئين فى أوغندا) وإن كانوا قد تناقصوا عن السنوات السـابقة، فقـد كـان عددهـم ٢٠٠٦٠٠ عام ١٩٩٩ و ٢٢٣٧٢٠ لاجئ عام ١٩٩٧، مما يؤكد استمرار الـتحركات السـكانية القسرية وتغيرها المستمر باستمرار حالة انعدام الأمن، كما كان للاضطرابات المستمرة فـى شـمال أوغندا دور فى النزوح القسرى للاجئين السودانيين فى أوغندا مرة أخرى ويوضح الجدول رقم (٨) أهـم دول المـلاذ للاجئيـن من السودان وتغير أعدادهم خلال عام واحد وهو عام ٢٠٠٢ حسب بيانات المفوضـية- اللاجـئون المسـجلون وينطـبق عليهم مركز اللاجئ ١٩٥١ والاتفاقيات المعدلة - مما يعنى ضمناً حالات العودة فى حالة التناقص، وحالات النزوح الجديدة فى حالة التزايد خلال العام.

جدول رقم (٨) اللاجئون السودانيون فى أهم بلدان الملاذ وتغير أعدادهم فى بداية عام ٢٠٠٣ ونهايته.[١٠١]

اللاجئون السودانيون فى دولة الملاذ	جملة اللاجئين أول عام ٢٠٠٢	جملة اللاجئين آخر عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣		التغير**	
				العدد	%
أوغندا	١[illegible]٧٦٦	١٨٨١٩٤	*% ٣٧	١١٤٢٨ موجب	٦,٤٦
أثيوبيا	٨٠٩٣٤	٨٩٩٥٢	%١٧,٨	٩٠١٨ موجب	١,١٢
الكنغو الديمقراطية	٧٥٠٠٩	٧٥٧٨١	% ١٥	٧٧٢ موجب	١,٠٢٩
كينيا	٦٩٨٠٤	٥٧٧٧٩	%١١,٤٤	١٢٠٢٥ سالب	١٧,٢٢
جمهورية وسط إفريقيا	٣٦٣٤٥	٣٧٣٧٥	%٧,٤	١٠٣٠ موجب	٢,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٦٤٣٠	١٧٢١٥	% ٣,٤	٧٨٥ موجب	٤,٧٧
تشاد	١٢٧٠٦	١٢٧٢٩	% ٢,٥	٢٣ موجب	٠,١٨
*مصر	٤٩٥٩	٧٦٢٩	% ١,٥	٢٦٧٠ موجب	٦٣,٧
استراليا	٣٤٠٤	٣٤٠٤	% 0.67	٠ مستقر	٠
كندا	٣٦٩٢	٤١٧٩	% ٠,٨٣	٤٨٧ موجب	١٣,١٩
هولندا	٣١٢١	٣٤٠٤	% ٠.٧	٢٨٣ موجب	٩,٦
جملة اللاجئين من السودان	٤٩٠٢٦٦	٥٠٥٢٣٣		١٤٩٦٧ موجب	٣,٠٥

المصدر: مستخلص من إحصاءات المفوضية العليا لشئون اللاجئين ٢٠٠٣.

* النسبة % من جملة الفارين من السودان فى دول الملاذ آخر عام ٢٠٠٣ - حساب الباحثة.

** التغير ونسبته حساب الباحثة.

يتضـح من الجدول أن أثيوبيا تؤوى ثان مجموعة من السودانيين اللاجئين بعد أوغندا بلغت نسبتهم ١٧,٨% مـن جملتهم فـى آخـر عـام ٢٠٠٢ وأول عـام ٢٠٠٣ ، بينما تأتى الكنغو

الديمقراطـية فـى المركـز الثالث من حيث استقبال اللاجئين من السودان، بنسبة ١٥% تقريباً، اما كينـيا فمركـزها الـرابع وتـؤوى ١١,٤٤% تقريباً من جملتهم، فى حين يوجد بجمهورية إفريقيا الوسـطى خامسـة دول الملاذ حوالى ٧,٤ % وذلك فى نهاية ٢٠٠٢ أول٢٠٠٣ ، وعلى ذلك يوجد أكـثر مـن نصف الفارين من السودان فى أوغندا وأثيوبيا، فى حين تبلغ نسبة الفارين من السودان إلـى دول المـلاذ الخمس الأولى بالجدول ٨٤,٦٤ % من جملتهم فى نفس العام، من الواضح أيضاً بالنسـبة للجـوار الجغرافى أن يكون معظم هؤلاء من الإقليم الجنوبى، ومن استقراء البيانات يتضح أيضـاً تبايـن نسـبة التغير فى أعداد اللاجئين، وانها موجبة فى كل الدول المنكورة عدا كينيا التى عاد منها ١٧,٢٢ % مـن السـودانين بهـا (أو تمت إعادة توطين بعضهم)،ومن بين النسب المذكورة بالجدول تبرز مصـر إذ كانـت نسـبة تغير عدد اللاجئين المسجلين بها رسمياً خلال العام الأخير موجبة ومرتفعة بوضوح وبلغـت أكـثر مـن ٦٣% من أعدادهم أول العام تليها كندا بنسبة تغير بلغت ١٣,١٩% مما يعنى قبول عدد كبير من طلبات اللجوء Asylum application المقدمة إليها خلال هذا العام ٢٠٠٢.

وتشـير أحدث بيانات المفوضية إلى أن أكبر عدد من السودانيين الذين ساعدتهم المفوضية علـى إعـادة التوطيـن resettled كانت بمكتب المفوضية فى القاهرة بمصر(١٧٠ عام ١٩٩٧و ٨٩٠ عام ١٩٩٨و١٩٩٨ لاجئ عام ١٦٢٠ خلال عام ١٩٩٩).(١٠٢)

ويسـتقر ٩٠% من اللاجئين السودانيين فى أوغندا فى مخيمات ومستقرات محلية تتوزع جغرافـياً فى مناطق عديدة، أهمها فى الشمال بالمناطق المتاخمة للحدود السودانية الأوغندية وأكبرها مخـيمات مـناطق Adjumani وتضـم ٦٠٦٥٨ لاجـئاً أي حوالي ثلث اللاجئين، ومخيمات Moyo وتضم ٢٨٢٤٠ مـن اللاجئيـن، ومخـيمات Kitgum وبهـا ١٥٣٨٢من اللاجئين، ومخيمات Masindi, وبها ١٣٨٤١لاجـئاً ، وغـيرها. وفـى أثيوبـيا يـتركز معظم اللاجئين (٩٩%) ومن السودانيين أيضاً فى أربعة مخـيمات أيضاً قرب الحدود مع السودان فى جمبيلا Gambella National Regional State غرب أثيوبيا، أكـبرها فـى مواضع Fugnido ويستضيف ٣١٣٣٧ لاجئاً وDimma ١٧٣٧٠ لاجئ Bonga ويستضيف ١٦٩٢٧ لاجـئاً، وتسـتقبل هذه المواضع الفارين من إقليم النيل الأزرق. ويتكرر نفس الوضع تقريباً فى كل مـن الكـنغو الديمقراطية وكينيا وج إفريقيا الوسطى وتشاد، حيث تتركز معظم مخيمات اللاجئين قرب الحدود فى مناطق ريفية فى الغالب.(١٠٣)

ويتمـيز التركيـب الـنوعى والعمـرى للاجئيـن بارتفاع نسبة صغار السن والإناث عادة، ويتضـح ذلـك مـن تتـبع ذلـك التركيب فى أكثر من دولة من دول اللجوء، منها أوغندا التى يمثل السـودانيون بهـا معظـم اللاجئين كما اتضح سابقا، وأثيوبيا التى تضم نسبة كبيرة منهم إلى جانب استضافتها للاجئين من القرن الإفريقى، على سبيل المثال وكانت كما يلى بالجدول رقم (٩).

دولة الملاذ	التركيب العمرى حسب فئات العمر في جملة اللاجئين %					نسبة الإناث فى كل فئة عمرية %					
	٠-٤	٥-١٧	١٨<	١٨-٥٩	٦٠+>	٠-٤	٥-١٧	١٨<	١٨-٥٩	٦٠+>	من الجملة
أوغندا	١٨	٤٠	٥٩	٣٩	٢	٥١	٤٧	٤٨	٥٠	٥٤	٤٩
إثيوبيا	١٩	٣٧	٥٦	٤٢	٢	٤٩	٤٥	٤٦	٤٩	٤٦	٤٧

جدول رقم (٩) التركيب النوعي والعمرى للاجئين

المصدر: -UNHCR, (2003), 2002 UNHCR population statistics (provisional),Geneva, Table13.

مـــن الملاحـــظ أن نسبة صغار السن الأقل من ١٨ سنة ترتفع فى أوغندا وإثيوبيا إلى أكثر مـــن نصف مجتمع اللاجئين يمثل الإناث ٤٨% منهم فى أوغندا، وفى إثيوبيا ٥٦ % والإناث ٤٦ % مـــن جملتهم، وعادة ما يمثل الأطفال والإناث ٨٠ % من أى فوج من اللاجئين وهم الأكثر معاناة من مشـــكلات عديـــدة مـــنها العنف فى المخيمات وانعدام الأمن بعسكرة المخيمات وتعرض الإناث للعنف والاغتصـــاب وغـــيره من مظاهر انعدام الأمن. ويعيش اللاجئون ظروفاً غاية فى القسوة كما يعانون مـــن نقـــص حاد فى الخدمات والطعام حتى إن برنامج الغذاء العالمي والمفوضية يشكوان من نقص الـــتمويل مـــن المانحيـــن لتلبـــية المطالـــب الغذائـــية والخدمـــية الأخرى كالماء والتعليم والرعاية الصـــحية...إلـــخ ومـــا يتـــبعه مـــن تخفيض الجراية المقدمة للاجئين والجور على الخدمات المقدمة وتخفيضـــها...كمـــا يجـــدون صـــعوبات شديدة فى عمليات نقل وتوصيل المعونات ومتطلبات الإغاثة لانعـــدام الأمـــن وتدهور الطرق والوصلات والبنية الأساسية عامة، وسيطرة العسكريين والمتمردين الذيـــن أدى صـــراعهم وتدمـــيرهم للأصـــول، ونهـــب ثروات السكان وتجويعهم وحصارهم، وحرق الزروع وســـرقة الماشـــية وتسميم الآبار، إلى دفع مئات الآلاف من البشر إلى النزوح القسرى لاجئين ومشردين أو معزوليـــن معوزين، كما تتضرر البيئة فى مناطق الصراع والمناطق المحلية فى مناطق استقبال اللاجئين مما يجعل من وجودهم عبئ على الدول المضيفة فى حالات كثيرة يتعرضون فيها لأشد المعاناة.(١٠٥)

ولـــم تســـجل فى السنوات الأخيرة عودة أعداد كبيرة من السودانيين إلى السودان من بلدان اللجـــوء بل زادت أعدادهم كما اتضح فى معظمها، فكان إجمالى العائدين من اللاجئين خلال الأعوام الأخـــيرة كما يلى: ٦٣٣٢٠لاجئاً عام ١٩٩٧، و١٢٠ لاجئاً عام ١٩٩٨، ثم ١٣٠ لاجئاً عام١٩٩٩، لـــم يعـــد أى لاجـــئاً عـــام٢٠٠٠، ثـــم ٣٨٨ لاجئاً عام٢٠٠١، وخلال عام ٢٠٠٢ عاد من الكنغو الديمقراطـــية ١٧٦ لاجئاً، وذلك بسبب تردى الأحوال بها فكانوا كمن استجار من الرمضاء بالنار، فى حيـــن عاد من السودان إلى إريتريا ١٩٠٣٨ لاجئاً إريترياً، وإلى أوغندا ١٣٤ لاجئاً أوغندياً فى نفس العـــام. ممـــا يدل على استمرار انعدام الأمن فى السودان حتى نهاية ٢٠٠٢ كما يرتفع عدد ملتمسى اللجوء إلى أوربا وكندا والولايات المتحدة باستمرار.(١٠٦)

المشردون أو النازحون داخلياً(Internally displaced person (IDP

إن حقوق الإنسان لـم تكـن فـي الحسبان عندما اندلعت الحروب الأهلية واستطالت لأنها وجـدت مـن يشـعلها باسـتمرار ويغذيها بالمال والسلاح والعتاد، ولأنها أيضاً لم تكن بؤرة اهتمام وكـالات التنمية والمساعدة، ولم تكن حقيقة فعلية فى العمليات المقدمة، فقد أصبح ملايين البشر فى عـداد المشردين، وتقطعت الأوصال بينهم وبين عوائلهم، وتفرقت الأسر وتم أسر الشباب والأطفال، وسُـبيت النسـاء واغتصبن، وأصبحت مشكلة المشردين بسبب الصراعات والحروب واحدة من أكبر نقـاط الضعف الضاغطة على النظام العام، اهتم بها وأبرزها الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩٥، إذ مـن أكـثر المآسي ألماً أن تنكر الحكومات ذاتها مواطنيها، والأسوأ أن تمارس العنف الشديد ضد حقـوق الإنسان، بالرغم من الالتزام الأخلاقى بحماية مواطنيها. والسودان كغيره من الدول وقع على الإعـلان العـالمى لحقـوق الإنسـان لحمايـة مواطنيه عام ١٩٤٨ واتفاقية منع الرق١٩٢٦ وكل الاتفاقـات الخاصـة بحقوق الإنسان، وبالقياس لما أبدته السودان من كرم الضيافة للاجئين من دول الجـوار كمـا اتضح من الأرقام والأشكال السابقة، فقد عجزت عن منح الأمان والاستقرار لمواطنيها وأصـبح الملايين من السكان بلا مأوى يتعروض لأشد المخاطر والمعاناة، و تصدرت السودان قائمة البلدان الأفريقية بل والقائمة الدولية في هذا المجال.

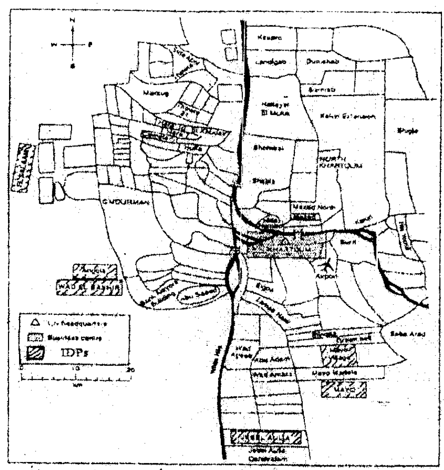
إذ قـدر حجـم المشـردين داخلياً فى العالم بين ٢٠- ٣٠ مليون نازح فى ٤٠ من البلدان المبتلـية بالحروب والصراعات فى العالم عام ٢٠٠٠، ويأتى هذا التفاوت من صعوبة تقديرهم لنقص البـيانات وإحجـام الحكومـات عن التصريح بحقيقة الأمر وعدم استطاعة أى من المنظمات الدولية وهيـئات الإغاثـة مد سبل الحماية لهم كما هو الحال مع اللاجئين، فهؤلاء المشردون لا يتمتعون لا بحمايـة حكومـاتهم ولا بمساعدات وكالات الإغاثة كما يجب، لأنه فى حالا ت عديدة تعتبر الحكومات ذلـك تدخـلاً فـي الشـأن الداخلى لها، كما تصبح المساعدات الإنسانية سلاح حرب تسعى الفصائل المتـناحرة إلـى إعاقـة وصوله للمتضررين من كل جانب، ويزيد من صعوبة الأمر عدم تركزهم فى مخـيمات أو مسـتوطنات محمـية، ويؤدى النزوح لا إلى تضرر النازحين فقط بل إلى زيادة تصدع المجـتمعات بأسـرها، إلا أن المفوضية العليا لشئون اللاجئين غيرت من نهجها وأصبح من سلطاتها فـي السـنوات الأخـيرة محاولة مد يد المساعدة لكل المتضررين من الحروب والنزاعات والظروف البيئـية فى بلدان الاستقبال والإرسال بما فيهم بعض من المشردين والنازحين داخلياً... وفى إفريقيا أكـثر مـن نصـف عـدد المشـردين والنازحين بالعالم، وأكثر من ١٦ مليون نازح يوجد منهم فى السـودان وحدهـا أكـثر من ٤ ملايين نازح أو ٢٥ % من جملة النازحين داخلياً بالقارة الإفريقية، يمثلون أكثر من ١٤ % من جملة سكان السودان عام ٢٠٠٠.[١٠٧]

وقد تحركت موجات المهاجرين بأعداد غفيرة من سكان الجنوب باتجاه الخرطوم بعد اندلاع الحرب الأهلية الثانية منذ ١٩٨٣، ومن المدنيين من سكان الغرب حوالى ١٢٠ألف نازح، بسبب مجاعة ١٩٨٤-١٩٨٥، وقدرت مكاتب الإغاثة عدد النازحين قسراً من بحر الغزال بحوالى ٩٠ ألف نازح نحو الشمال بين شهرى يونيه ويوليو فقط من عام ١٩٨٦، وفى تقدير آخر كانوا نحو ١٣٥٠٠٠٠ نازح فى شهر يونية فقط من عام ١٩٨٥، استقر نحو ٦٠٠ ألف منهم فى إقليم العاصمة، وذلك على سبيل المثال، واستوطن النازحون من الغرب والباحثين عن تحسين مستواهم الاقتصادى مناطق وضع اليد غير المحكومة squatters حول الخرطوم، والتى تتطابق مع مناطق الإسكان غير الرسمى - العشوائيات- بينما عُد الجنوبيون كمشردين displaced-وتم شحن الآلاف منهم فى الشاحنات إلى خارج الخرطوم بمنتهى القسوة فى مناطق غاية فى السوء أطلق عليها مدن مخططة town planning ، وفى ١٩٩٢ أعدت الحكومة قرى villages للعائدين الذين فروا من الجنوب سابقاً على طوع، وعدت مثل هذه المواقع كقرى سلام Peace villages والواقع حسب تقارير منظمات حقوق الإنسان أنها كانت جزءاً من برنامج كبير لإعادة التوطين الجبرى -larg scale forced relocation programme يعانى النازحون المقيمون بها من الحرب والعبودية ، وبعض منها كان ليس أكثر من معسكرات للعمل القسرى...إلخ وترك الذين تمت إعادة توطينهم بهوامش مدينة الخرطوم فى العراء بدون مرافق مياه أو كهرباء أو صرف صحى يكافحون لانشاء مأوى من الحطب تزروه رياح الشتاء، أو يحفرون بئراً فى أرض صلبة للحصول على قليل من الماء، وذلك حسب وصف أطباء الميدان بمنظمة أطباء بلا حدود (MSF)Medecins Sans Frontieres، ويوجد ما يربو على نصف النازحين- أى حوالى ٢ مليوني نازح - فى هذه المعسكرات الإجبارية الرسمية فى وحول الخرطوم وهى ٤ معسكرات تقع خارج قلب المدينة downtown بحوالى ٢٥-٤٠ كيلومتراً وتشتمل على جبل الأولياء ومزارع مايو فى الجنوب، ثم ود البشير والسلام فى الغرب، تفتقر إلى كل أساسيات الحياة، ويوضح الشكل رقم (٢١) مدينة الخرطوم والمواضع التى يقطنها النازحون داخلياً.(١٠٨)

أدى ما سبق إلى أن أصبحت الخرطوم تعانى من كافة المشكلات ويعيش الملايين بها فى أسوأ حال، وتتفاقم حالة الانفلات الأمنى وتتدهور الأحوال واستمرت الحرب واتسع نطاقها لتشمل مناطق أخرى مع انتشار الفقر والتصحر والجفاف والمجاعات، وما يؤكد ذلك نتائج مسح ميدانى أجرى بين النازحين من الجنوب فقد قرر ٤٩ % من العينة أن سبب نزوحهم كان الحرب الأهلية، و٢٣% منهم كان السبب النزاعات القبلية، وكانت البطالة سبب نزوح ٢٢%، بينما كانت النسب بين الأطفال من النازحين المشردين- الشماسة فى السودان- ٤٦ % منهم من الغرب فراراً من المجاعة والجفاف، و٣١% كانوا من الجنوب بسبب الحرب الأهلية بها، وتشير العديد من المصادر

الخاصة بحقوق الإنسان إلى تزايد ممارسة الاسترقاق لسكان الجنوب والجماعات المهمشة، واستخدام الأطفال بعد خطفهم كجنود وغير ذلك من مظاهر استغلال البشر من جانب السلطات والفصائل الأخرى، وغير ذلك الكثير، ذلك بالاضافة إلى تفشى العديد من الأمراض بين النازحين والمشردين والمعزولين فى الجنوب وغيره من السكان كدودة غينيا وعمى النهر وكلازار والكوليرا والملاريا والدرن والأمراض الوبائية وغيرها من الأمراض بالإضافة لأمراض سوء التغذية. مما يؤكد صعوبات التنمية وتفاقم مشكلات السودان وبالتالى تزايد عدد الفارين داخلياً وخارجياً، وتدهور رأس المال البشرى.

وتذكر العديد من المصادر أن حوالى مليون مدنى يخدمون فى قوات الدفاع الشعبىPDF فى الشمال من جنوب السودان، وقد أصبحت المناطق الجنوبية من كردفان وأعالى النيل وبحر الغزال معزولة بسبب انعدام الأمن والنقص الحاد فى البنية الأساسية، كما أصبحت المجموعات الإثنية فى جبال النوبا وسط السودان معزولة isolated عن العالم الخارجى فى العقد الأخير. كما أصبح السكان فى النطاق الانتقالى Transitional zone، وهم المعتنقون لديانات عديدة – مسلمين ومسيحيين وذوى عقائد تقليدية فى الأسرة الواحدة -- أهدافاً مدنية لكل من طائرات الحكومة وأسلحة المتمردين من الميليشيات، حتى إن الناس كانوا يعتصمون بالمساجد والكنائس ويقتلون دون تفرقة بين أرباب ديانة وأخرى بسبب تداخل الإثنية مع الدين فى السياسة.(١٠٩) والكنائس، وكانوا يقتلون دون تفرقة بين أرباب ديانة وأخرى بسبب التداخل بين الإثنية مع الدين فى السياسة.(١١٠)



شكل رقم (2) مواقع مخيمات النازحين فى الخرطوم التى أصبحت بؤرة للنازحين داخلياً فراراً من الحرب والمجاعة حيث نصبت المخيمات فى هوامش المدينة.
وهناك أربعة مخيمات رسمية: جبل الأولياء، مزارع مايو، ود البشير والسلام.
المصدر عن: Medecins sans frontiers-MSF- (1997), World in crisis, P 190.
IDPs= Internally displaced Persons

وتشير البيانات إلى ٥٠٠ ألف قتيل فيالحرب الأهلية الأولى، و ٥٠٠ ألف قتيل بسبب الحروب الأهلية منذ سنة ١٩٨٠ وحتى سنة ١٩٩٠ نسبتها ١,٨% من جملة السكان المقدر سنة ١٩٩٠، كما قدر حجم القتلى بحوالي ٢ مليونين خلال سنوات القتال بسبب الحروب والصراعات والمجاعة الناتجة عنها معظمهم من المدنيين، كما قدرت الخسائر المادية لهذه الحروب بمليارات الدولارات، وتنفق المليارات على التسليح من جانب الحكومة والفصائل المعارضة وبات الكل يحارب الكل في السودان. وتكبد المجتمع الدولى مئات الملايين من الدولارات لعمليات إغاثة وإطعام اللاجئين وغيرها من عمليات الطوارئ خلال عقدين، ويعمل فى السودان حوالى ٤٠ وكالة للإغاثة كثيراً ما يتعرض عملها للتوقف فلا تصل المساعدات للمحتاجين، وقد قدر أن بالسودان ما بين٥,٠ إلى ٢ مليوني لغم ينتشر معظمها في الإقليم الجنوبي، وبسببها تهجر الحقول والأراضي وتتراجع عمليات التنمية بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العوق بين السكان.[١١١]

وكان أولى بهذه الأموال أن تنفق لرفاهة البشر والتنمية الشاملة والوقائية، كما تحتاج المنطقة لدرجة عالية من الاستقرار حتى يمكن تنفيذ برامج على نطاق واسع لمكافحة الأمراض المدارية المتوطنة الكبرى. كما تحتاج لتمويلات كبرى لتنفيذ مشروعات كبرى للبنية الأساسية وإعادة الإعمار، والأهم من ذلك خطط محكمة لإعادة دمج ملايين المشردين والنازحين داخل وخارج السودان، وإعادة أملاكهم وثرواتهم التى تُركت أو نُهبت ، رغم ما فى تحقيق ذلك من صعوبات لما يعتري هذه الموضوعات من مصاعب منها: فقد الوثائق بسبب الفرار والتشريد والترويع، ومنها استيلاء المقيمين الذين لم ينزحوا أو عناصر المتمردين أو المقاومة عليها وغيرها من المصاعب، فهل وضعت أطراف التفاوض وهى تفكر فى اقتسام الثروة والأرض والسلطة هؤلاء الملايين وما يحتاجونه هم بعينهم فى هذه الأجيال الموجودة حالياً، من تعويض عن الأذى البدنى والمعنوى والاجتماعى والاقتصادى وفى أسرع وقت ممكن، ضمن بنود الاتفاقات؟ وهل يمكن إقامة محاكم حرب لهؤلاء الذين تسببوا فى كل هذا الأذى، وما هو مستقبل السودان الفعلي؟

لقد اتضح من الدراسة السابقة أن السودان شديد التنوع طبيعياً وبشرياً واقتصاديا، وأن هذا التنوع كان يجب أن يكون مصدراً للقوة، وليس أهم أسباب ضعف الدولة وتفتتها، وأن سكان الجنوب - وغيره من أقاليم السودان- يمارسون النزوح والحركة الفصلية المستمرة كنظام حياة فى الإقليم، بسبب ظروف البيئة الطبيعية وخصوصية التكيف معها، إلا أن الحرب أجبرتهم مع العديد من المصاعب الناتجة عنها وعن الظروف الجغرافية والتغيرات البيئية، إلى الفرار والنزوح القسرى بأعداد غفيرة ولفترات زمنية طالت اتضحت معالمها فى الدراسة السابقة، وولد جيل جديد فى المنفى داخلياً وخارجياً. لابد من إعداد الترتيبات الملائمة لحصول هؤلاء على حقوقهم وإعادتهم وجمع شمل الأسر والعشائر، أى لابد من مراعاة البعد الإنسانى وحقوق الإنسان فى كل ما يجرى من سيناريوهات للمصالحة.

الهوامش والمصادر

١- Sudan Republic of" Microsoft (R) Encarta (R) 98 Encyclopedia "1993-1997, Microsoft corporation.
-The World Bank, (2002),World Ban Atlas, From the world development indicators 2002. Washington. Washington. DC. P. 29.

٢-لمزيد من التفاصيل انظر: إبراهيم نصر الدين ، (١٩٨٣) ، الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني في نشرة البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ص ١١-١٢ .

٣- حمدي عبد الرحمن حسن، (١٩٩٦)، مشكلة جنوب السودان ، دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع، من أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ص ١٨٩-٢٢٦.

- حمدي عبد الرحمن حسن، (١٩٩٦)، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، سلسلة أوراق إفريقية رقم (١) ، القاهرة ص ١٥.

٤- المرجع السابق ، ص ص ٣٥-٣٦ وانظر - يوسف الخليفة أبو بكر، السياسات اللغوية في السودان (١٨٩٨- ١٩٩٠) المؤتمر العالمي للدراسات الأفريقية ، الدورة السادسة ، التكامل في إفريقيا ، الخرطوم ١١-١٤ ديسمبر ١٩٩١، ص ص ٦-٧.

٥- Joseph Ronsford oppong , (1977), Culture,conflict and change in Sub-Saharan africa, In Samuel Aryeetey-Attach, Editor, Geography of Sub-Saharan Africa, Prentice Hall, Upper Saddle River, New-Jersey, PP 80-119.

٦-محمد عبد الغني سعودي ، (١٩٨٥)، السودان ، الأنجلو المصرية ، القاهرة، ص ٢٢.

٧-المصدر : عبد العزيز كامل ، (١٩٧١)، في أرض النيل، عالم الكتب، القاهرة، ص ص ١٣٥-١٣٦.

٨- محمد عبد الغني سعودي ، (١٩٨٥)، مرجع سابق، ص٧.

٩- نفس المرجع ، ص ١٠.

١٠-عبد العزيز كامل ، (١٩٧١)، مرجع سابق ، ص ١٤٤.

١١-محمد عبد الغني سعودي ، (١٩٨٥)، مرجع سابق ص ١٠.

١٢-راجع : أطلس القرن ٢١:
-Fernandez J.,A.,(ED, (1998)The 21st Century world Atlas, Trident press international, - Florida,PP.324-325.

- وخرائط السودان التفصيلية .

١٣-راجع خرائط السودان التفصيلية.

١٤-محمد المعتصم، (١٩٧١)، جنوب السودان في مائة عام ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ص ١٤.

١٥-محمد عبد الغني سعودي، (١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ٩.

- راجع محمد المعتصم، (١٩٧١)مرجع سابق .

- محمد عبد الغني سعودي ، (١٩٨٥) مرجع سابق ، ص٨ .

١٦-راجع المصادر السابقة .

- عبد العزيز كامل، (١٩٧١)، مرجع سابق.

١٧-محمد المعتصم، (١٩٧١)، جنوب السودان في مائة عام، دار نشر الثقافة، القاهرة .

١٨- Department of statistics forth population census of Sudan,1993.

١٩- لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد عبد الغني سعودي ،(١٩٨٥)، السودان، الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ص ١١-٢١.

- Andrew, G., (1952), Geology of the Sudan in Agric. in the Sudan, London, PP. 91-92.

-Borbour , R.M., (1961), the Republic of the Sudan, London .

٢٠-جودة حسنين جودة ، (١٩٨١)، جغرافية إفريقيا الإقليمية ، بيروت ، ص ص ١٩٣-٢١٤.

- محمد رياض، كوثر عبد الرسول، (١٩٧٣)، أفريقيا ، دراسة لمقومات القارة ، دار النهضة العربية، بيروت ، ص ٣٩٠-٤٢٣.

- اليونسكو، اكساد، (١٩٨٨)، تنظيم الموارد المائية في الوطن العربي، باريس، دلفت، دمشق، ص ١٨٤.

٢١-محمد عبد الغني سعودي، (١٩٨٥)، مرجع سابق ، ص ٤١.

٢٢-رشدي سعيد، (١٩٩٣)،- مرجع سابق ،ص ٢٣ .

٢٣- الاعتماد في هذا الجزء على: رشدي سعيد، (١٩٩٣)، - مرجع سابق،كمية المياه التي يحملها النهر، ص ص ١٢٤-١٤٤.

٢٤-جورج تومبي لاكو، (١٩٩٢)، مشروع قناة جونجلي كعامل اقتصادي- اجتماعي في الحرب الأهلية في السودان، ترجمة فخري لبيب، ضمن مايكل داركو،مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق، النسخة العربية ١٩٩٤، ص ص ٧٥- ٩٣.

٢٥-هذا الجزء بالاعتماد على رشدي سعيد ، (١٩٩٣)، - مرجع سابق، صص ١٢٤-١٤٤.

٢٦-محمد عبد الغني سعودي (١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ٥٧.

٢٧-رشدي سعيد ، (١٩٩٣)، - مرجع سابق، ص ١٣٩ .

٢٨-لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع إلى : تقرير Hurst, H.E. بالاشتراك مع Black, R.P.، Simaeka Y.M.، باللغة الإنجليزية ضمن مجلدات موسوعة النيل لوزارة الأشغال العمومية ، المجلد ٧ سنة ١٩٤٦، تحت عنوان المحافظة على مياه النيل في المستقبل، ترجمة حسن الشربيني.

٢٩-لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى :

- رشدي سعيد،(١٩٩٣)، مرجع سابق ، ص ٢٤١.

- جورج تومبى لاكو،(١٩٩٢)، مرجع سابق، صص٧٥-٩٣.

-تسيرجى تيفديست،(١٩٩٢)، المشروعات التى لم تنفذ تقف عائقاً أمام التنمية،حالة مشروع جونجلى فى جنوب السودان، ترجمة شهيرة العالم أمام التنمية، ضمن مايكل دراكوا، الأنهار الإفريقية، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق، النسخة العربية ١٩٩٤، ص ص٩٥-١٢٣.

- محمد عبد الغنى سعودى (١٩٩٩)، قناة جونجلى تخطيط لمشروع بيئى متكامل، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٣١ الجزء الأول ، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ص ص٣٣٧- ٣٩٠.

٣٠-لمزيد من التفاصيل:

- جودة حسنين جودة، (١٩٨١)، مرجع سابق ، ص ص ٢١٠-٢١٢.

- محمد عبد الغني سعودي، (١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ص ٧٧-٩٢.

- عباس هداية ، (١٩٨٦)، مصادر المياه واستخداماتها بجمهورية السودان، الورقة القطرية المقدمة من السودان لندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت، ضمن تقييم الموارد المائية في الوطن العربي ، اليونسكو أكساد، ص ص ١٨١-١٩١.

- اليونسكو، أكساد، (١٩٨٨)، تقييم الموارد المائية في الوطن لوطن العربي، باريس، دلفت، دمشق، ص ص١٨١-١٩١.

٣١-محمد عبد الغني سعودي ،(١٩٨٥)، المرجع السابق، صص ٨٨.

٣٢-محمد عبد الغني سعودي، (١٩٦٢)، المديرية الاستوائية بالسودان ، دراسة اقتصادية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة .

ويمكن الرجوع إلى :

- Smith, F., (1949) , Distribution of tree species in the Sudan in relation to rainfall and soil texture, Khartoum, PP 22-36.

٣٣-جورج تومبي لاكو، (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ٧٩.

٣٤- Papyrus" Microsoft(r) Encarta(R) Encyclopedia(C),1993-1997, Microsoft corporation, CD Rom.

٣٥-جورج تومبي لاكو، (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ١٠٨.

٣٦-تيرجي تفيدت، (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ١٠٨.

٣٧- هذا الجزء بالاعتماد على :

- عادل سعد حسنين، (١٩٩٧)، التربة الأفريقية (التكوين - التصنيف- إمكانية الاستزراع)، ضمن الموسوعة الأفريقية، المجلد السادس، الموارد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ص٨-٨٩.

- للمزيد إرجع إلى

-Edward B.Espenshade, Jr., & Joel L. Morrison, Editor,(1978), Goode's World Atlas, RAND M'Nally & COPANY,Chicago, P.18-19.

-William Yaw Osei &Samuel Aryeetey-Attoh,(1997).The Physical Environment. In Samuel Aryeetey-Attoh, Editor, Geography of Sub-Saharan Africa, University of Toledo, Prentice Hall, New Jersy, P. 1-34

٣٨-المرجع السابق ، ص ص ٨-٨٩.

٣٩- جورج تومبي لاكو، (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٧٩.

- William Yaw Osei& Samuel Aryeetey Attoh,(1997), the physical environment in Samuel Aryeetey - Attoh , Editor , Geography of Sub-Saharan Africa, University of Toledo, Prentic Hol, Upper Saddle River, New-Jersey, P.1-34.

٤٠- الأرقام المطلقة عن:

- عباس هداية الله ، (١٩٨٦)، مرجع سابق، ضمن دراسة اليونسكو أكساد، تقييم الموارد المائية في الوطن العربي، ص ص ١٨١-١٩١ ،(النسب المئوية حساب الباحث).

٤١- محمد المعتصم، (١٩٧١)، جنوب السودان في مئة علم، ملامح سودانية، دار النشر والثقافة، القاهرة، ص ص٨-٩.

٤٢-إبراهيم نصر الدين ، (١٩٨٢)، مرجع سابق ، ص ١١.

٤٣-أطلس القرن الحادي والعشرين Fernandez, J. A., Ed, (1998) Op cit.

٤٤-محمد عبد الغني سعودي ،(١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ص ١٣٣-١٣٤.

٤٥-محمد عوض محمد، (١٩٦٥)، الشعوب والسلالات الأفريقية سلسلة دراسات أفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ص ص ١٤٧-١٧٦- الدنكا من ١٤٧-١٧٦.

٤٦-محمد عبد الغني سعودي ، (١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ١٣٤.

٤٧-محمد عمر البشير ، (١٩٧٠)، مشكلة الجنوب السوداني، خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة هنري رياض والجنيد على عمر ووليم رياض، دار الجليل، بيروت ، دار الماعون، الخرطوم ، ص ٢٨.

٤٨-محمد عوض محمد، (١٩٦٥)، مرجع سابق، ص ١٤٨.

٤٩-المرجع السابق، ص ١٥٠.

٥٠-جورج تومبي لاكو، (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٠.

٥١- عوض محمد عوض، (١٩٦٥)، مرجع سابق، ص ص ١٤٩-١٥١.

٥٢-محمد المعتصم ،(١٩٧١)، مرجع سابق، ص ٢٩.

٥٣-محمد عبد الغني سعودي، (١٩٨٥)، مرجع سابق ، ص ١٣٥.

٥٤-محمد المعتصم، (١٩٧١)، مرجع سابق، ٣٤.

٥٥-محمد عوض محمد ،(١٩٦٥)، مرجع سابق، ص ص ١٧٧-١٩٧.

- محمد المعتصم ، (١٩٧١) ، مرجع سابق، ص ص ٣٠-٣٢.

٥٦-محمد عوض محمد،(١٩٢٥)، مر[illegible] ، ص ص ١٠٥-١٠٦.

٥٧-محمد عبد الغني سعودي، (١٩٨٥)، مرجع سابق — ص١٣٦.

٥٨-محمد عوض محمد ،(١٩٦٥)، مرجع سابق، ص ١٠٧-١٠٨.

٥٩- أطلس القرن الحادي والعشرين -Fernandez, J. A., Ed, (1998) Opcit.

٦٠-محمد عوض محمد ،(١٩٦٥)، مرجع سابق، شعب البار، ص ص ١٤٠-١٤٦.

٦١-محمد المعتصم،(١٩٧١) ، مرجع سابق، ص ٢٧.

٦٢-محمد عبد الغني سعودي، (١٩٨٥)،مرجع سابق، ص ١٣٧.

٦٣-محمد عوض محمد ، (١٩٦٥)، مرجع سابق، ص ص ١٨٨-١٨٩، ١٩٥.

٦٤-المرجع السابق،(١٩٦٥) ، ص ١٩٠.

٦٥- Fernandez .J.,A.,(ED, (1998). Op cit .

٦٦-شواينفورت الذي سافر إلى بحر الغزال خلال أعوام ١٨٦٩-١٨٧١ وجمع معلومات قيمة منها كتابه قلب أفريقيا.

٦٧-محمد عوض محمد، (١٩٦٥) ، مرجع سابق، ص ١٩٢.

٦٨-محمد المعتصم،(١٩٧١) ، مرجع سابق، ص ٣٩.

٦٩-محمد عوض محمد ، (١٩٦٥)، مرجع سابق، ص ص ١٩٣-١٩٩.

٧٠-محمد المعتصم،(١٩٧١) ،مرجع سابق، ص ص ٤١-٤٤.

٧١-عمر عمر البشير، (١٩٨٣)، مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٣٠.

٧٢-أحمد إبراهيم ديـاب، (١٩٩٩)، السودان ٤٥ عامـاً من الحروب ومازال موت أمل وتحطيم أمة، ضمن أعمال المؤتمر السنوي لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا ٢٩-٣٠مايو ١٩٩٩، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، ص٤ .

٧٣-حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق ، ص ١٩٤.

٧٤-أبو الحسن فرح، (١٩٩٩)، جنوب السودان ، ضمن أعمال مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ص ٢.

٧٥- حمدي عبد الرحمن ، (١٩٩٦)، مرجع سابق، ص ١٩٤.

٧٦- محمد المعتصم، (١٩٧١) ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧-٤٨.

٧٧- أبو الحسن فرح، (١٩٩٩)، مرجع سابق ص٣.

٧٨- محمد المعتصم، (١٩٧١) ، مرجع سابق ، ص٧٩.

٧٩- DeBlij, H.J& muller,O.,(1994), Geography, Realms, Regions and Concepts, 7th. Ed., John Wiley & Sons, INC, NewYork, P414.

- عزيـــزة محمــد علـــي بـــدر، (١٩٩٧) التعليم وتحديات التنمية الشاملة والمتواصلة في إفريقيا، ضمن مؤتمر إفريقيا وتحديـــات القـــرن الحادي والعشرين (٢٧- ٢٨) مايو ١٩٩٧م : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، المجلد الثاني ، ص ٣٣٣- ٤٢٣.

٨٠-ابو الحسن فرح ، (١٩٩٩)، مرجع سابق ، ص٣٣.

٨١-يمكن الرجوع إلى دراسات عديدة تتناول هذه المشكلة سبقت الإشارة إلى العديد منها، كما ستتناول بحوث أخرى هذه الدراسة.

٨٢- Department of statistics, "Fiest population census of Sudan 1955/1956,Final report.

٨٣- Department of statistics, "second population census of Sudan, 1973".

٨٤- partment of statistics, "third population census of Sudan,1983".

٨٥- Democratic Republic of the Sudan, Ministry of national Planing, fourth population census,1993.

٨٦- Willimot, g.w.,(1949), Cultivable land and land use in Equatoria province: Malayan journal, P.42.

٨٧- محمد عبد الغني سعودي ، (١٩٨٥)، مرجع سابق ، ص ١٥٨.

- Southern development investigation team, (1955) Natural resources and development potential of the southern provinces of the Sudan, London; p.93.

٨٨- محمد عبد الغني سعودي (١٩٩٥)، مرجع سابق ، ص ١٥٩.

٨٩- عزيـــزة محمــد علـــى بـــدر، (١٩٩٧)، التحضـــر والحضـــرية فـــي إفريقيا، الموسوعة الإفريقية، المجلد الأول- الجغرافيا - معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٤١٩ - ٥٥٤.

- أحمد محمد أحمد عبد العال ، (١٩٩٨)، " الهيمنة الحضرية لمدينة الخرطوم الكبرى أسبابها ونتائجها" ، المجلة الجغرافية العربية العدد ٣١ ،الجزء الأول ، ص ص ٤٥-٩٠.

٩٠- محمد عبد الغني سعودي، (١٩٨٥)مرجع سابق ، ص ١٦٠.

٩١- أحمد عبد العال (١٩٩٨)، مرجع سابق ، ص ص ٤٥-٩٠ .

٩٢-الأرقام الواردة بهذا الجزء مجمعة من عدة مصادر إحصائية ودراسات يمكن مراجعتها:

- The World Bank,(2002),African Development Indicators 2002, Washington,D.C.
- UNDP.(2003)World Human Development Report 2003, New York.
- UNDP.(2002)World Human Development Report 2002, New York.
- UNCTAD,(1997), The Least developed Countries(LDCs)1997 report. New York.

- عزيـــزة محمــد على بدر، (١٩٩٩) التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية، أعمال المؤتمـــر الدولـــى حـــول الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا ١٩٩٩، معهد البحوث والدراسات الإفريقية . جامعة القاهرة، ص٨٠٧- ٩٣٢.

ـــــــــــــــ(٢٠٠٢) الـــتكلفة والآثـــار الاجتماعـــية والاقتصــــادية للصراعات والحروب فى إفريقيا، ضمن الـــتقرير الاســـتراتيجى الإفريقى، مركز البحوث الدراسات الإفريقية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة، ص ٢٠٧-٢٣٤.

- فرج عبد الفتاح فرج،(١٩٩٩)، الاقتصاد السياسى لجنوب السودان قراءة جديدة فى نتائج ويليام هاوس، أعمال المؤتمر الدولى حول الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا ١٩٩٩، معهد البحوث والدراسات الإفريقية . جامعة القاهرة.

٩٣- أحمد محمد عبد العال، (١٩٩٨)، مرجع سابق ص ص ٤٥-٩٠.

٩٤- يمكن الرجوع إلى مصدر الأرقام فى:

The World Bank,(2002),Op., cit.

- عزيزة محمد على بدر، (١٩٩٩) ، مرجع سابق .

-ـــــــــــــ، (٢٠٠٢) ،مرجع سابق.

-National Geographic Society,(1995), Atlas of the world, Washington, D.C.P.93.

- سيد البشري ، (١٩٧٥) الهيمنة الحضرية لمدينة الخرطوم ، لندن.

٩٥- رئاسة مجلس الوزراء السودانية(٢٠٠٠) تقويم أداء وكسب ثورة الإنقاذ الوطنى خلال عشرة أعوام ٨٩-١٩٩٩ فى السودان، الخرطوم، النقل النهرى ص ٤٧٥-٤٨٠ .

٩٦- لمزيد من التفصيلات عن عملية شريان الحياة ارجع إلى:

- عزيزة محمد على بدر (١٩٩٩) ، مرجع سابق .

- مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين(UNHCR) ، (١٩٩٨)، حالة اللاجئين فى العالم ١٩٩٧، النزوح القسرى، جنيف.

٩٧-مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، (٢٠٠٠)، حالة اللاجئين ٢٠٠٠، جنيف.

ـــــــــــــــــ، (٢٠٠٢)، إحصاءات اللاجئين، موقع المفوضية على الشبكة الدولية للمعلومات.

ـــــــــــــــــ، (٢٠٠٣)، إحصاءات اللاجئين. موقع المفوضية على الشبكة الدولية للمعلومات.

٩٨- عزيزة محمد على بدر ،(١٩٩٩) ، مرجع سابق .

ـــــــــــــ ،(٢٠٠٠)، مرجع سابق.

- الأرقام بعد ٢٠٠٠ مصدرها:

- عزيزة محمد على بدر،(٢٠٠٢)، مرجع سابق.

- مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، (٢٠٠٣) و(٢٠٠٤) إحصاءات اللاجئين، موقع المفوضية على الشبكة الدولية للمعلومات .

٩٩- النسب حساب الباحثة ولمصدر الأرقام المطلقة ارجع إلى:

- مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين،(٢٠٠٠)، حالة اللاجئين ٢٠٠٠، جنيف.

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،(٢٠٠٢) و (٢٠٠٣)، إحصاءات اللاجئين، موقع المفوضية على الشبكة الدولية للمعلومات .

١٠٠- مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، (٢٠٠٣)، إحصاءات اللاجئين، موقع المفوضية على الشبكة الدولية للمعلومات.

101- UNHCR, (2000), Background paper on refugees and asylum seekers from the Sudan Centre for documentation and research,Geneva, P.20.

102- UNHCR, (2003), 2002 UNHCR population statistics (provisional),Geneva, Table,14.

١٠٣- لمزيد من التفصيلات عن مشكلات اللاجئين يمكن الرجوع إلى:

- عزيزة محمد على بدر،(١٩٩٩)، مرجع سابق.

- عزيزة محمد على بدر،(٢٠٠٠)، مرجع سابق.

- عزيزة محمد على بدر،(٢٠٠٢)، مرجع سابق.

- عزيزة محمد على بدر،(٢٠٠٣)، الأبعاد البيئية لمشكلة النزوح القسرى والحروب فى إفريقيا وانعكاساتها على التنمية، ضمن أعمال ندوة قضايا التنمية والبيئة فى إفريقيا ١٨-١٩ نوفمبر ٢٠٠٠، قسم الجغرافيا،معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، ص ص٥٦٩- ٦٥٨.

- عزيـــزة محمـــد على بدر، (٢٠٠٢)، العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة- حالة إفريقيا، مجلة الحقيقة، العدد الثانى، جامعة أدرار، الجمهورية الجزائرية، ص ص١٤٥-١٨٨.

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (٢٠٠٠)، حالة اللاجئين ٢٠٠٠، جنيف.

-UNHCR,(2000), Background paper on refugees and asylum seekers from the Sudan,Op., cit.

104- Ibid, Table 1: A, B, C, D.

-UNHCR, (2003), 2002 UNHCR population statistics (provisional),Op cit, Tables, 4&10.

١٠٥- للمزيد من التفصيلات ارجع إلى:

- مفوضـية الأمـم المتحدة لشئون اللاجئين، (١٩٩٨)، حالة اللاجئين فى العالم ١٩٩٧، النزوح القسرى، برنامج عمل إنسانى،جنيف.

________، (٢٠٠٠)، حالة اللاجئين ٢٠٠٠، جنيف.

- عزيزة محمد على بدر، (١٩٩٩)، مرجع سابق.

- ________، (٢٠٠٠)، مرجع سابق.

- ________، (٢٠٠٢)، مرجع سابق.

- ماريـا سسـتافرو بولـو شوبرت، (١٩٩٦)، داخل الوطن يحدث الأذى، اللاجئون،رقم١٠٣ النازحون، مفوضية الأمم المتحدة لشؤن اللاجئين، جنيف.

- Ogata, S.,(1993), Statement at round - table discussion on U. N. human rights -Ogata , S. ; protection of internally displaced persons, February 1993, an Refworld CD-Rom, UNHCR, Geneva,1997 .

106- Medecins Sans Frontieres (MSF),(1999), World in crisis,The sudan-Dying a slow Death, Op cit.

١٠٧- لمزيد من التفصيلات إرجع إلى:

- أحمـد عـبد العـال،(١٩٩٨)، الهيمـنة الحضرية لمدينة الخرطوم الكبرى، أسبابها ونتائجهـا، مرجـع سابق، صص٤٥-٩٠.

- Medecins Sans Frontieres (MSF), (1999), World in crisi ,The sudan-Dying a slow Death,Op cit.

١٠٨- للمزيد إرجع إلى:

- عزيزة محمد على بدر، (٢٠٠٠)، مرجع سابق.

________ (١٩٩٩)، مرجع سابق.

- إبراهـيم أحمـد نصر الدين، (٢٠٠١)، سيناريو الإنقاذ الحقيقى لسودان، وجهات نظر، العدد١٣، القاهرة، ص ص٥٤-٥٧.

- المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية، خريطة العام ٢٠٠١ للنزاعات المسلحة.

-Medecins Sans Frontieres (MSF), (1999), World in crisis ,The sudan-Dying a slow Death, Op cit.

الولايات المتحدة الأمريكية

وحق تقرير المصير في اتفاق ماشاكوس

أ.د. محمد عبد الرحمن برج

مع توقيع الاتفاق بين كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في العشرين من يوليو الماضي (٢٠٠٢) ثارت تساؤلات عدة حول ما احتواه الاتفاق من مسألة حق تقرير المصير إذ رأى الكثيرون أن هذا سيؤدي إلى انفصال جنوب السودان وهو أمر سيخلق أوضاعاً جديدة في المنطقة وسيعيد تشكيلها وستنتج عنه بالتأكيد معادلات جديدة تنعكس على مصالح شعوب وأقطار ودول عدة ، وإن انفصال الجنوب لو حدث ستكون له تداعياته المباشرة وغير المباشرة على كل الأوضاع ذات الصلة بالمشكلة وفي مقدمتها بالطبع مصر .

إن هذا الاتفاق قد جعل قضية السودان لم تعد أمراً محليا أو إقليمياً فحسب ، بقدر ما أصبحت جزءاً من السياسة الأمريكية في المنطقة .

ويخطئ من يظن أن هذا الاتفاق قد جاء من فراغ ، إنما سبقته أمور عديدة في مقدمتها سعي الولايات المتحدة الأمريكية لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط .

من المعروف أن نهاية الحرب العالمية الثانية كانت بداية لبزوغ القوة الأمريكية لتحل محل النفوذ الإنجليزي والفرنسي في منطقة الشرق الأوسط – ولست في حاجة إلى سرد للسياسة الأمريكية الخاصة بإزاحة النفوذ الاستعماري المتمثل في الوجود البريطاني أو الفرنسي ليحل محله النفوذ الأمريكي بدءاً من مشروع ايزنهاور بعد حرب السويس ١٩٥٦ وما أعقب ذلك من تصدد للقوى الوطنية الصاعدة وفي مقدمتها مصر بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر حتى كانت حرب ١٩٦٧ والتي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بعدها من وقف التيار العربي الصاعد الذي كانت تقوده مصر .

مع سقوط الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الدولي الثنائي القطبية قبل ما يزيد على عشر سنوات فإن الكون يشهد قوة إمبراطورية طاغية في كفة ثقيلة جداً أطاحت بكل التوازنات المتواضعة في الكفة الأخرى .

ويخطئ كذلك الناظر إلى هذا الاتفاق منفصلاً عما يجري في غيره من مناطق الشرق الأوسط ومنها بالطبع قضية العراق وما يجري بشأنه منذ الغزو العراقي للكويت ومحاولة تعميق انفصال أجزائه الشمالية والجنوبية عنه وهي مناطق أصبح يطلق عليها خارج نطاق السلطة العراقية في بغداد .

إن من الحقائق الثابتة أن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالمكانة العظمى كقوة كبرى من أي قوة دولية في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي جعلها تنهج سياسة قد يحار

بعض الناس في فهم مغزاها ومدلولاتها . لكنهم لوردوا هذا إلى نماذج من التاريخ الحديث أو القديم لاستطاعوا تفسير كثير مما يحدث الآن على الساحة الدولية .

إن فيليب الثاني الذي ارتقى عرش مقدونيا رأى أن ينتهز حالة بلاد الإغريق الممزقة فيوحدها بزعامة مقدونيا سياسياً وحربياً ويقودها في حرب قومية ضد أعدائهم القدماء وهم الفرس الذين كانوا يتهددون سلامة بلاد الإغريق وعندما لقي فيليب حتفه أقدم ابنه الإسكندر على محاربة الفرس وبعد غزوه لمصر قصد بابل حيث هزم ملك الفرس في عام ٣٣١ق.م ثم أوغل في أوساط آسيا حتى الهند .

أما الرومان فقد أقاموا سلطانهم في مصر على القوة قبل كل شيء وأقاموا حاميات عسكرية تمكنهم من السيطرة على جميع أنحاء البلاد وامتد نفوذهم إلى البلاد الواقعة على شواطئ البحر المتوسط الذي أصبح بحق بحيرة رومانية .

وفي العصر الحديث كانت الإمبراطورية البريطانية التي يطلق عليها الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس لا تسمع إلا نداء القوة ولا تتصرف بمنطق الحكمة والتعقل وكلما فتحت إقليماً زادت شهوتها إلى التوسع والفتح .

ما أريد أن أصل إليه هو أننا أمام عصر الإمبراطورية الأمريكية سواء اعترفنا بذلك أم لم نعترف .

وجاءت هذه الأزمة الأمريكية اليمينية المتطرفة بعد ثماني سنوات من حكم إدارة ديموقراطية ليبرالية بالمعايير الأمريكية .

ترى هذه الإدارة الأمريكية الجديدة أن الإدارة السابقة التي كانت تحكم الولايات المتحدة لم تقم بالرد المناسب على تفجير السفارات في شرق أفريقيا وقبلها الهجوم على مقر المارينز في الخُبر بالمملكة العربية السعودية وعلى هجوم المدمرة كول في أكتوبر ٢٠٠٠ وأيضاً الرد على التحدي أو ما وصف بالتحدي من جانب العراق لقرارات الأمم المتحدة بشأن المفتشين الدوليين .

رأت الإدارة الأمريكية الجديدة أن الردود الأمريكية كانت محدودة القيمة وإنها من وجهة نظرها شجعت الإرهاب والتحدي للمصالح الأمريكية وبات المطلوب من وجهة نظر اليمين الأمريكي الحاكم استعادة السيطرة على زمام الأمور عبر رفع مستوى العقاب الموقع على مهددي المصالح الأمريكية .

بدأ الوضع في العراق لإدارة الرئيس بوش التي تسلمت الحكم في يناير عام ٢٠٠١ ، فمنذ شهر ديسمبر ١٩٩٨ لم يعد مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة قادرين على ممارسة مهمتهم داخل العراق وكان الزعم أن العراق استفاد من ذلك في بناء جزء من ترسانة عسكرية لأسلحة الدمار الشامل .

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ علامة فارقة وفرصة لكي تعطي للولايات المتحدة الأمريكية الحق في بسط نفوذها الإمبراطوري في شتى أنحاء العالم .

كانـــت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة فاصلة في التاريخ الأمريكي شأنها شأن الهجـــوم اليابانـــي علـــى بيرل هـــاربور فـــي الحرب العالمية الثانية والانقلاب الشيوعي في تشيكوســـلوفاكيا عـــام ١٩٤٨ والحرب الكورية عام ١٩٥٠ ورأى منفذ السياسة الأمريكية أن الولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية قد ضيعت الاستفادة من فرصتي انتهاء الحرب الباردة والتحدي الشيوعي ثم حرب الخليج لإعادة صياغة المبدأ الخاص بفرض سيطرتها وهيمنتها وأنه لابد من اتخـــاذ ١١سبتمبر مناسبة لتعويض تلك الفرص الضائعة . وهناك من الباحثين الأمريكيين من رأى أن أحداث ١١سبتمبر ليست منشئة بل كاشفة بمعنى أن تلك السياسة تمت صياغتها منذ عهد "ريجان" .

وتـــبع ذلـــك زيـــادة التدخل في شئون الدول الأخرى إلى حد التدخل في مناهج التعليم والزعم بأن هذه المناهج في بعض الدول الإسلامية ومنها الشرق الأوسط بالطبع تعطي الفرصة لتفريخ الإرهاب .

أمـــا مـــن حيـــث القضـــية السودانية فإن من الحقائق الثابتة تزايد الاهتمام الأمريكي بالقضـــية الســـودانية. وسواء أكان النفط يعني أحد دوافعه فإن من أحد أهم أهدافه السعي لكي يكون الذي يجري في جنوب السودان نموذجاً يحتذي ويطبق في حالات أخرى .

لقـــد سبق اتفاق ماشاكوس جهود أمريكية في هذا الصدد في مقدمتها تقرير السناتور السابق جون دانفورث والذي تضمن ضمن ما تضمن موضوع حق تقرير المصير .

عرض دانفورث طلب الجنوبيين لحق تقرير المصير كوسيلة لحماية أنفسهم من الاضطهاد !

ثـــم ذهـــب واضع التقرير إلى أن وجهة النظر الممكن تحقيقها أكثر أو التي يعتقد أنها الأفضل لتحقيق حق تقرير المصير هي التي تضمن حق الشعب في جنوب البلاد في العيش تحت حكم يحترم دينه وثقافته وذلك في إطار إعطاء ضمانات جديدة داخلية وخارجية بحيث لا يمكن للحكومة أن تتجاهل في الممارسة أي وعود تقدمها أثناء مفاوضات السلام .

وفي موضوع الدين (العلاقة بين الدين والدولة) ضرورة إيجاد ضمانات للحرية الدينية قـــد تكون داخلية أو خارجية وقد يستلزم ذلك أن تنطوي الضمانات الداخلية على وجود وسيلة قضائية للتطبيق القسري والملزم للحقوق الدينية ! وقد تشتمل هذه الضمانات الخارجية المراقبة الدولية لاحترام الحرية الدينية .

وفيما يختص بنظام الحكم ضرورة أن يشمل اتفاق سلام شامل يضمن الحريات الدينية والثقافـــية والـــتوزيع العادل للعائدات النفطية وأن يحدد وظائف الحكم وذلك بهدف تمثيل جميع الفـــئات والتجمعات السياسية المهمشة والقومية والعرقية واللغوية لإسماع آرائها داخل هياكل الحكم التمثيلية والتنفيذية .

إن تقريـــر السناتور الامريكي دانفورث يعد مع التقرير الذي أعدته قبله لجنة الولايات المـــتحدة الأمريكـــية للحريات الدينية الدولية الصادر قبله في إبريل ٢٠٠٢ من الأهمية بمكان لفهم ما احتواه اتفاق ماشاكوس في يوليو الماضي .

إن قراءة نصوص الاتفاق تشير إلى ما يلي :

١- ضــرورة خلــق إطــار للحكــم بتقسيم الثروة والسلطة اقتساماً عادلاً وضمان حقوق الإنسان (وهو ما يعني ضمناً أنها لم تكن موجودة!) .

٢- الإشــارة إلــى المظالم التاريخية والتنمية غير المتوازنة بين أجزاء السودان ثم حدد الجزء الأول من الاتفاق المبادئ التي تم الاتفاق عليها وفي مقدمتها :

أ. رفــع المظالم عن مواطني جنوب السودان ! وضرورة احترام الحكم للديموقراطية في الحكومة القومية .

ب. حق الجنوبيين في حكم وتقرير شئون إقليمهم مع مشاركتهم العادلة في الحكومة القومية.

ج. حق الجنوبيين في تقرير المصير عن طريق الاستفتاء تحديداً لوضعهم المستقبلي .

د. إقامــة نظام ديموقراطي يعطي الاعتبار للتنوع الثقافي والعرقي والديني وتعدد اللغات! ومســاواة الجنســين لكــل شعب السودان (لاحظ تعبير الجنسين !) وهو ما يعني من الناحية القانونية التبعية لدولة معينة فنقول الجنسية الفرنسية أو الإنجليزية ...وهكذا.

وتضمن الاتفاق أنه سيتم الاستفتاء على حق تقرير المصير بعد نهاية المدة الانتقالية وهــي ست سنوات بين خيارين أولهما تدعيم وحدة السودان بالتصويت لتبنى نظام الحكم الذي أقيم بموجب اتفاقية السلام أو التصويت لصالح الانفصال .

تضــمن الاتفاق الإطاري بالنسبة لحق تقرير المصير آليات عدة منها تأسيس مجلس مســتقل وهيــئة تقيم خلال الفترة الانتقالية يناط بها تطبيق اتفاقية السلام خلال الفترة المؤقتة وتشــكيل هيــئة التقيــيم مــن ممثلين متساوين من حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان وبما لا يزيد على اثنتين من عدد من الدول (ليس بينها مصر بطبيعة الحال!) .

ركز الاتفاق على علمانية الدولة بخصوص المناطق الجنوبية وتمثيل أهل الجنوب في المؤسســات التمثيلــية والتنفــيذية القومية والمحلية ثم على مبدأ الحرية الدينية في المناهج الغربية الدستورية المعاصرة .

لعلــه مــن المهم إبراز أن الدور الأمريكي المؤثر وراء الاتفاق أو المخطط له كان له نتيجته في استبعاد مصر وتطويق وحصار الدور الإقليمي المصري في مناطق حوض النيل ذات الحساســية السياســية والثقافــية والاجتماعــية لمصر وشعبها سواء حول المياه أو العلاقات التاريخــية الــبالغة التمــيز مع جنوب وادي النيل – شمال وجنوب السودان – وذلك لإضعاف مصــادر المكانــة الإقليمية لمصر في العالم العربي وفى منطقة حوض النيل خاصة أن الاتفاق يستبعد المبادرة المصرية الليبية .

ولســت بحاجــة إلى الإشارة إلى أن هذا الاتفاق مرسوم في رحمه فصل الجنوب عن الشــمال وهو ما يشكل خطراً بالغاً على الأمن القومي المصري أذكر في هذا المقام قول بارنج (كروم) في رسالته إلى سوسيرى في١٥ ديسمبر ١٨٨٩ .

"إن أي دولة تملك حوض النيل الأعلى لابد أن تملك السيطرة على مصر بحكم الموقع الجغرافي ولم يحدث إطلاقاً أني أنكرت كما لا أنكر اليوم أن التخلي عن السودان أمر يدعو للأسف الشديد وأن هذا البلد هي ملك بالطبيعة لمصر . وأن الحكومة التي لها الحكم في دلتا النيل يجب كذلك أن تملك شاطئ النهر وإن لم يكن إلى مصبه فعلى أية حال إلى مسافة بعيدة على طول مجراه" .

إن هـذا الاتفاق قد أثار موجة من الأفعال وردود الأفعال في داخل السودان وكذلك في المحيطين الإقليمي والدولي .

قـيل إن هذا الاتفاق سيوقف الحرب التي دامت تسعة عشر عاماً وأرهقت أرواح عدة مـئات من الألوف قد وصل بهم بعض التقديرات إلى مليون ونصف مليون شخص وإنه قد حان الوقت للتفرغ للتنمية والبناء واقتسام المصالح واستخراج النفط وبدء مرحلة جديدة .

إلا أنه من الناحية الأخرى من الصورة قد أثار مشاعر القلق والتوجس فالاتفاق الذي تـم توقـيعه يحمـل بين طياته نقاطاً شائكة قابلة للانفجار والانشطار ولو انفجرت فلن تقتصر آثارها على السودان ، بل ستتعداه إلى مناطق تشمل منابع النيل والقرن الأفريقي ومنطقة شرق أفريقـيا. وسيمتد تأثيرها إلى أمن البحر الأحمر والأمن القومي المصري وكذلك قد ينبني عليها خلق كيان جديد يهدم المبدأ الذي أقرته القارة الأفريقية كلها ، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية منذ أربعة عقود والقاضي باحترام حدود الدول الأفريقية لكي لا تتحول القارة إلى فوضى عارمة.

إن مـا حدث في السودان بدا وكأنه مفاجأة لمصر بالنسبة لحق تقرير المصير مع أنه كـان قد بدأ يطرح منذ عام ١٩٩٢ بين نظام الإنقاذ ومتمردي الجنوب ثم قبلته القوى السياسية الشـمالية المعارضـة فـي مقررات أسمرة عام ١٩٩٥ ثم وقعته الحكومة مع بعض الفصائل الجنوبية عام ١٩٩٧ إلى أن تم تضمينه في الدستور السوداني عام ١٩٩٨ .

إنـني أعـتقد أن توقيع الاتفاق بالطريقة أو الكيفية التي وقع بها والذي كشف عن نوع من التهميش أو الإقصاء للدور المصري مع هيمنة واضحة للدور الأمريكي هو الذي أثار القلق والمخاوف

لسـت فـي حاجـة إلى أن أشير إلى أن أحد أهم خطط السياسة الأمريكية هي تفتيت الوحـدات السياسية لهذه المنطقة من العالم . وإذا كانت قد بدأت بالعراق وأتبعت ذلك بالسودان فإن باقي المنطقة عرضة لذلك ما في ذلك شك .

إن الـتدخل الأمريكـي لـن يكـون مقصوراً على السودان وحده بقرن هذا مع حديث لمستشـارة الأمـن القومـي الأمريكـي كوندا ليزارايس لصحيفة الفايناتشيال تايمز في الثالث والعشـرين مـن سبتمبر الماضي "إن الولايات المتحدة بعد الانتهاء من الملف العراقي ستقوم بتحرير العالم الإسلامي من أجل إحلال الديموقراطية ومسيرة الحرية في المنطقة" .

وهـذا يعنـي إعـادة تشـكيل ليس منطقة الشرق الأوسط فحسب بل العالم الإسلامي باستبدال الدول والنظم والقيم القائمة بأخرى تتطابق مع المفاهيم الأمريكية!!

مراجع البحث

١- سيد ياسين : العالم بين أرث الماضي ورهانات المستقبل (الأهرام ٢٠٠٢/١١/١٨).

٢- سيد ياسين : أعمدة الهيمنة الكونية السبعة (الأهرام ٢٠٠٢/١٢/٥) .

٣- عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة .

٤- محمد فؤاد شكري : مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل .

٥- محمد فؤاد شكري : الصراع بين البورجوازية والإقطاع .

٦- مجلـــة السياسة الدولية : القسم الخاص أزمة السودان واتفاق ماشاكوس أطر جديدة للتفاعل.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية
من مشكلة الصراع في جنوب السودان

د. زكي البحيري
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
ورئيس قسم المواد الاجتماعية
كلية التربية – جامعة المنصورة

مقدمة في جنوب السودان :

جنوب السودان يقع في نطاق المنطقة الاستوائية الغزيرة الأمطار ، العديدة الأنهار ، وتغطي المستنقعات مساحات كبيرة فيه ، ومناخه شديد الحرارة طوال العام ، ويسكن الجنوب عناصر زنجية معظمها وثنية ، وأقلها مسيحية ومسلمة ، والعناصر المسيحية لها السيطرة في الجنوب بسبب تعليمها وتأهلها إلا أن اختلاف الإرساليات التبشيرية قد أدى إلى الاختلاف بينهم بدلاً من التجانس ، والجنوبيون عامة يتحدثون لغات محلية كالدينكا والنوير ، والمتعلمون منهم يتحدثون الإنجليزية ، وكثير من الجنوبيين يتحدثون العربية .

والمشكلة من خلق الإنجليز، بدأ خلقها منذ بدايات القرن العشرين على الأقل ، ووضع الإنجليز قانون المناطق المقفلة سنة ١٩٢٢ ، ونفذت سياسة جنوبية للفصل العنصري الحقيقي على يد السكرتير الإداري الإنجليزي هارولد ما كمايكل بدءاً من عام ١٩٣٠ ، وجعل الإنجليز التعليم كله عن طريق مدارس الإرساليات التي كان تدريسها باللغة الإنجليزية ، وباللغات المحلية مع استبعاد اللغة العربية ، وغرس الإنجليز لدى الجنوبيين كراهية العرب الشماليين ، وكانت السياسة الجنوبية تهدف إلى فصل الجنوب وضمه إلى مستعمرات بريطانيا في شرق أفريقيا ، إلا أن هذه السياسة الجنوبية فشلت واتضح في مؤتمر جوبا لمناقشة مشكلة الجنوب أن الارتباط الطبيعي لجنوب السودان هو بشمال السودان ، جاء ذلك بعد عملية الفصل اللغوي والنفسي والعنصري الذي زرعه الإنجليز والذي لم ينمح أثره حتى اليوم ، ذلك لأنه قبل أن يخرج الإنجليز من السودان أشعلوها ناراً عام ١٩٥٥ عندما وقع التمرد في الكتيبة العسكرية الاستوائية ضد الشماليين ، بسبب استحواذ الشماليين على معظم الوظائف ، وهذا خطأ لا يغتفر لهم ، لعدم إدراكهم لحقيقة ما يجري في الجنوب من مخططات ، ولعدم إدراكهم لتطلعات الجنوبيين ، واستهانتهم بمطالبهم المشروعة في تقرير مستقبلهم السياسي .

بدأ التمرد والحرب الأهلية عشية الاستقلال السياسي للسودان ١٩٥٦ وحتى الآن باستثناء الفترة التي تم الاتفاق فيها بموجب اتفاقية أديس أبابا بين الحكم المايوي برئاسة نميري والفصائل الجنوبية المتمردة بزعامة (جوزيف لاجو) واستمرت فترة توقف الحرب

الأهلية في الجنوب عشره سنوات من ١٩٧٣حتى ١٩٨٣ ، حين تصرف نميري خطأ ضد إنجازه التاريخي ، بإلغاء الحكم الذاتي للجنوب ، وقام بتقسيمه إلى ثلاثة أقاليم تابعة للحكومة المركزية ، بل والأدهى والأمر أنه أعلن قوانين الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٣ وفرض تنفيذها في كل أنحاء السودان بما فيه الجنوب ، وهذا تصرف لا منطقي ولا سياسي على الإطلاق ؛ إذ كيف تنفذ قوانين للشريعة الإسلامية في مناطق معظمها وثني وأقلها مسيحي أو إسلامي ؟ ومن هذه اللحظة بدأت الفصائل المتمردة تستعيد نشاطها ، بل إن جون جارانج الذي كان أساساً في جيش السودان ، بعد عودته من الولايات المتحدة بحصوله على الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي أعلن قيام الحركة الشعبية لتحرير شعب السودان، وبدأت عمليات الحرب الأهلية تستأنف نشاطها من ١٩٨٣حتى ٢٠٠٢ ، والحق أن هذا التمرد والصراع يعبر في جانب منه عن مطالب مشروعة لأبناء الجنوب ، كالمساواة بينهم وبين أهل الشمال في الثروة والسلطة ، وحرية الثقافة والعقيدة ، وتحقيق التنمية في أقاليم الجنوب .

وتعتبر الحرب الأهلية في جنوب السودان أطول حرب أهلية في قارة أفريقيا كلها ، لقد خسر الجنوبيون والشماليون خلال الفترة بعد ١٩٨٣ وحتى الآن ما يقرب من ٢ مليون من السكان ماتوا وقودا لهذه الحرب ، ونزح من الجنوبيين ما يقرب من ٤ ملايين من السكان (حوالي ثلثي السكان) نحو الشمال أو إلى بلدان مجاورة أو إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .

ومما يعقد مشكلة الجنوب دخول قوى خارجية فيها سواء دول أفريقية حيث يجاور الجنوب وحده : تشاد ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وزائير ، وأوغندا ، وكينيا ، وأثيوبيا ، وإريتريا ، والدول الأربع الأخيرة تتورط من حين لآخر في الحرب الأهلية للجنوب ، كذلك فإن لمصر دوراً بموجب علاقاتها التاريخية بالسودان ككل بما فيه الجنوب ، وتحاول مصر دائماً استقرار الوضع في الجنوب والشمال على السواء دون أن تقحم نفسها بشكل مريب كغيرها من الدول الأفريقية ، أما القوى الخارجية الأمريكية والأوربية فهذه تتدخل في مشكلة جنوب السودان طبقاً لمصالحها الاقتصادية وتطلعاتها السياسية[1] .

في أصول التغلغل الأمريكي في السودان :

لم تكن الولايات المتحدة أول الأمر تولي اهتماماً بالقارة الأفريقية ، واستمر الأمر بهذا الشكل حتى الحرب العالمية الأولى . وبعد الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من متغيرات عالمية – وفي الوقت الذي بدأت تهب فيه رياح حركات التمرد الوطني ، بينما بدأت شمس الاستعمار التقليدي الاحتلالي تستعد للرحيل عن مستعمراتها خاصة في القارة الأفريقية – بدأ تنامي الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية . وزاد الاهتمام الأمريكي بدول القارة خلال الخمسينيات، فقد أولت الولايات المتحدة اهتماماً بهذه القارة في مؤسساتها ، فأنشأت أقساماً خاصة بأفريقيا في جامعاتها ، وأرسلت البعثات الدراسية لبحث شئون هذه القارة الجغرافية

والبشرية والسياسية والطبيعية ...الخ ، وزارها أعضاء من الكونجرس . ويرجع هذا الاهتمام المتزايد بقارة أفريقيا إلى التحولات التي طرأت على هيكل السياسة الدولية بعد انتقال مركز الثقل والقوة السياسية والعسكرية من دول غرب أوربا إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وخوف الولايات المتحدة من انتشار الفكر الثوري الشيوعي المناهض للاستعمار في هذه القارة ، وبدأت الولايات المتحدة تعمل مع حلفائها الغربيين فعمدت إلى إنشاء مجموعة من الخطوط الدفاعية التي تنتظم القارة بكاملها[٢] .

ورأت الولايات المتحدة أن توجد نفوذاً استعمارياً أقل سفوراً وأشد قوة ، ولذلك فإنه مع كل خطوة تراجع فيها المستعمرون ، حاول الاستعمار الأمريكي أن يحل محلهم أو "يملأ فراغهم" على حد تعبير أيزنهاور ، وأن تكون الإمبراطورية الأمريكية هي الصورة الحديثة للاستعمار[٣] .

وكان السودان نموذجاً للدولة التابعة المعتمدة على تصدير محصول واحد هو القطن إلى جانب بعض المحاصيل الأولية الأخرى أهمها الصمغ العربي ، ولذلك فإن أي نقص أو تدهور في انتاج القطن لابد أن يشكل أزمة فعلية في اقتصاد البلاد ، ولقد شهد السودان خلال عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ نقصاً شديداً في انتاج القطن ، وانخفاضاً في أسعاره لعدم رغبة بريطانيا في شراء القطن السوداني ، وعانى الاقتصاد والشعب السوداني خلال هذا الوقت أزمة تحتاج إلى حل، خاصة أن جواً من السخط العام للجماهير بدأ يتجمع في أفق الحياة السياسية السودانية[٤] .

وبدأت السفارة الأمريكية تبدي نشاطاً في السودان ، وطرحت الدعوة لمساعدة البلدان الفقيرة ، ونشرت الأموال على المشجعين لتقديم المعونة الأمريكية – أو بمعنى آخر التغلغل الأمريكي – من كبار رجال الطرق الدينية والإقطاعيين ، والذين هللوا للزيارة التي قام بها مستر "نيكسون" نائب رئيس الولايات المتحدة وقتها ، ثم لزيارة جيمس ريتشارد مبعوث الرئيس أيزنهاور إلى السودان لعرض مشروع المعونة الأمريكية حيث تم إرسال بعثة بهذا الخصوص للسودان برئاسة المستر "كتشن"[٥] .

ومن الجدير بالذكر هنا أن التقارير التي كتبها "نيكسون" بعد زيارته وحسب رأي راسمي السياسية الأمريكية . أنه لابد من عزل السودان عن منطقة التحرر العربي ، والاعتماد على "أصدقاء" الغرب في السودان وتقويتهم حتى لا ترتبط لديهم فكرة الحرية العربية بأفريقيا[٦] ولقد كانت المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الأفريقية المستقلة حديثاً والمتأزمة اقتصادياً هدفها استغلال الموارد الطبيعية والمعدنية لهذه البلدان وجعلها سوقاً لتصريف منتجاتها ، ومنع لجوء هذه الدول للاتحاد السوفيتي أو التعامل معه[٧] .

لقد استهزت الولايات المتحدة سوء الأحوال الاقتصادية المشار إليها وعرضت على حكومة عبد الله خليل معونة أمريكية ، ولم يكن "خليل" ممانعاً لقبولها ، إلا أنه قوبل بمعارضة قوية من جانب زعامات الأحزاب السياسية ماعدا حزب الأمة الذي قبل المعونة ، وكذلك قبلها

السيد علي الميرغني ، ومع ذلك عُورض الوضع معارضة شديدة في البرلمان ، وحدث جدل طويل ، وهوجمت الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها ، وعارضت كثير من المؤسسات والهيئات مشروع المعونة ، فأصدر المحامون السودانيون نداء للشعب ونواب البرلمان للوقوف صفاً واحد ضد المعونة الأمريكية[٨] . ومع ذلك أجاز البرلمان السوداني المعونة .

ولقد عبر الحزب الوطني الاتحادي عن معارضته بقوله "إنه إزاء هذا الموقف البالغ الخطورة يرى ... أن واجبه يقتضيه أن يبادر لتنبيه الشعب السوداني إلى المخاطر التي تنطوي عليها سياسة المعونة الأمريكية التي تهدف لجر الدول المستضعفة للدوران في فلك الولايات المتحدة ..."[٩]

لقد كان قبول الحكومة للمعونة الأمريكية وإرغام البرلمان على قبولها ثم السير في سبيل تطبيقها حسب رغبة الأمريكيين . -إضافة لمواقف متراجعة أخرى للحكومة- سبباً في ظهور معارضة واسعة في الشارع والبرلمان السودانيين[١٠] .

ولقد اتضح أن النواب يُشترون لحساب المصالح الأمريكية ، فقد تغير وضع حزب الأمة وحصل على أكبر عدد من مقاعد البرلمان (١٩٥٨) ، وعمد إلى تنفيذ سياسته اليمينية بالدخول في الأحلاف العسكرية ، ولم تكن تلك الأحلاف سوى استعمار بشكل جديد ، وكانت السفارة الأمريكية تنفق الأموال لشراء أعضاء البرلمان ، فبدأ الرأي العام السوداني يزداد نقمة على الحكم القائم ، ورفض السير في ركاب المخطط الأمريكي ، واتضح أنه عند افتتاح الدورة البرلمانية في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ سوف يكون هناك تبدل كامل في الخريطة السياسية ، وأن لقاء محتمل بين حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي في الأفق ، وأن المعارضة المتوقعة ستمثل الأغلبية وسوف يؤدي ذلك إلى إسقاط حكومة "عبد الله خليل" ففكر في تأجيل افتتاح البرلمان ،وأغلق دار البرلمان، وهنا قرر النواب الاجتماع خارج البرلمان في ميدان "عبد المنعم" وسط الخرطوم ، فأصبح "خليل" في أزمة فأشارت عليه السفارة الأمريكية بالقاهرة سراً بإجراء انقلاب عسكري يكون موالياً لحزب الأمة[١١] .

ولذلك فإن الحكم العسكري الذي جاء لم يكن انقلاباً جاء به "إبراهيم عبود" بل كان تسليماً للسلطة له ، لأن حكومة خليل أيقنت بسقوطها، فبدلا من أن تستسلم لإرادة الشعب ، وأن تستقيل عند سحب الثقة منها عمدت لتسليم السلطة للعسكريين.

وانقلاب عبود هو تطبيق للسياسة الأمريكية التي رأت أنه يجب تغيير أسلوبها بعد الانقلابات العسكرية التي خرجت عن قبضتها ، ولقد صاغت إحدى الصحف الأمريكية هذه السياسة بقولها "ليحكم الجنرالات (في إشارة خفية لإبراهيم عبود) فذلك أفضل من البكباشية (في إشارة مماثلة لجمال عبد الناصر)"[١٢] .

وقبل عبود المعونة الأمريكية بالطبع ، وبدأ التغلغل الأمريكي تدريجياً متقبلاً لأقل ثغرة سمحت بنفاذه في معترك الشئون السودانية ،وبدأ توغل رأس المال الأمريكي ، حيث أنشأ

الأمريكيون بعض الشركات منها مصنع لتعليب اللحوم في مدينة كوستي ، بالإضافة للمساهمة في إنشاء خزان الروصيرص ، وحصل على منح للتنقيب عن البترول ، وطالب الأمريكيون بإقامة مطارات في غرب السودان لنقل اللحوم وغيرها، ولكن الهدف أن تتحول هذه المطارات إلى قواعد عسكرية تستخدم للسيطرة على أفريقيا والشرق الأوسط(١٣) .

في علاقة الولايات المتحدة بالسودان في عهد حكم نميري :

لقد اتسمت علاقة نظام الحكم في عهد جعفر نميري بالولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات بالانحياز التام والتبعية العمياء حتى ولو على حساب المصالح الوطنية للسودان ، والقومية للعرب ، فأصبح السودان في وقته أداة طبيعية لتنفيذ مخططات التحالف الأمريكي الصهيوني ، وكان ضمن السقطات الخطيرة لجعفر نميري قبوله "سرياً" وبدون استشارة الهيئات الحكومية والشعبية تهجير وترحيل اليهود الأحباش "الفلاشا" عبر السودان إلى إسرائيل(١٤) .

ولم تكن عملية تهريب الفلاشا إلا خطة إسرائيلية نفذتها الأيدي الأمريكية لحساب اليهود، وبعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥ تم تشكيل محكمة عليا لمحاكمة الذين أجرموا في حق السودان وداسوا على كرامته ، وأول من قدموا للمحاكمة هو عمر محمد الطيب رئيس جهاز أمن الدولة باعتباره المسئول الثاني عن عملية تهريب الفلاشا بعد مسئولية جعفر نميري .

ومن خلال الرجوع لمضابط المحاكمة نتكشف تفاصيل عملية هجرة منظمة لليهود الأثيوبيين (الفلاشا) من منطقة "قواندار" في أثيوبيا إلى إسرائيل ، وتمت عملية التهجير هذه عن طريق "الخرطوم ـ جوبا – نيروبي" بترتيب جماعة من الأوربيين ، بينما تمت بعض عمليات الترحيل الأخرى بطائرات كانت تهبط ليلاً في مطار "كارثاتو" قرب "أركويت" بشرق السودان ، وقرب ناحية الشوك في منطقة "المحرقات"(١٥) .

ولقد حدث كل هذا دون علم أجهزة الحكومة بالأمر ، فلما وصلت إلى جهاز أمن الدولة بالسودان معلومات عن شبكة كانت تعمل في ترحيل يهود الفلاشا ، وأن تلك الشبكة ذات صلة بجهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) ، تم اعتقال اثنين من الأمريكيين لهذا السبب ، واستدعى رئيس جهاز أمن الدولة السفير الأمريكي بالخرطوم وأخطره برفض السودان لعملية التهريب ، وفي أكتوبر ١٩٨٤ تغير موقف عمر محمد الطيب فجأة ، فأصدر أوامره بجهاز الأمن إلى العقيدين موسى إسماعيل ، والفاتح عروة بالإشراف على تنفيذ خطة تم رسمها في السفارة الأمريكية بواسطة "جيري ويفر" لترحيل حوالي عشرة آلاف من الفلاشا من معسكر "تساوا" للاجئين إلى الخرطوم عن طريق "باصات" يتحمل نفقاتها الأمريكيون على أن يتم ترحيلهم جواً من مطار الخرطوم الذي كان يدخله الفلاشا سراً بالليل بدون إجراءات دخول أو خروج أو تفتيش، وتمت ٢٨ رحلة جوية على طائرات شركة بلجيكية كانت آخرها في ٥ يناير

١٩٨٥ ، تمكنــت من نقل ١٥٠٠ " يهودياً وانكشف سر الخطة خلال عملية الترحيل لأن الإذاعة البريطانــية أذاعــت الخبر فتوقفت العملية المسماة سراً "عملية الشرق" فقام جورج بوش نائب الرئــيس الأمريكــي وقتها بزيارة السودان في ١٩٨٥/٣/٤ حيث استضافة رسمياً عمر الطيب رئــيس جهــاز أمن الدولة ، وحصل "بوش" على موافقة السلطات السودانية لاستئناف ترحيل الفلاشــا ، وزار عمــر الطيــب بعدها الولايات المتحدة على طائرة عسكرية أمريكية خاصة ، وبرفقــته مســئول المخابــرات الأمريكية بالسودان "ميلتون بيردن" حيث اجتمع برئيس وكالة المخابرات الأمريكية ، ثم بضباط من السلاح الجوي الأمريكي وبعد هذه الزيارة استؤنفت عملية الترحــيل حيث تم نقل ٨٥٠ آخرين من يهود الفلاشا بالطيران من مطار "العزازة" وكان هؤلاء اليهود المرحلون يصلون إلى إسرائيل عبر بعض الدول الأوربية ، والولايات المتحدة الأمريكية.

وخــرج نميري عندما قامت انتفاضة أبريل ١٩٨٥ لتنقذه الولايات المتحدة أو أية قوة أخرى ولكن دون جدوى، ولم يعد إلى السودان إلا بعد ١٥ سنة قضاها لاجئاً سياسياً في مصر، ولقــد كــان تهريب يهود الفلاشا خيانة للوطن وطعنة من الخلف للشعب الفلسطيني الذي كانت كتائــب جيشــه مازالت على أرض السودان ، وقُدم عمر محمد الطيب المسئول الثاني الذي لم يهــرب مــع نميري للمحاكمة ، وبعد تحديد التهم المنسوبة إليه عوقب بالسجن المؤبد مع دفع غــرامة مقدارها ٢٤ مليون جنيه سوداني (حوالي ١٠ مليون جنيه مصري وقتها) ، ومصادرة ١٥٠ ألف دولار كان محتفظاً بها ضمن أوراقه[١٦] . مع أن معلومات تشير إلى أن نميري كان قد أخذ رشوة مقابل عملية التهريب يبلغ مقدارها ٣٥ مليون دولار .

محاولات حل مشكلة الجنوب ١٩٨٦ – ١٩٩٨ :

جــرت أول محاولــة لوقــف الحــرب الأهلية التي استؤنفت سنة ١٩٨٣ ، في عهد الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحمن سوار الذهب مع الفصائل المتمردة في منطقة "كوكادام" في ١٤ مارس ١٩٨٦ ، دون أن يسفر ذلك عن حل ، ثم جرى حوار ورشة العمل التي رأسها الرئــيس النيجيري "أباسانجو" ١٩٨٧ حول مشكلة الجنوب وطرح كثير من الأفكار التي جاءت فــي اتفاق "ماشاكوس" فيما بعد حيث نوقشت مسألة إقامة دولة فيدرالية كأساس لأي استقرار جديــد في السودان ، وقدم أحمد دريج حاكم دارفور الأسبق تصوراً تفصيلياً عن "سودان جديد" يكــون حكمــه بــإدارة لا مركزية ، ورأي دريج أن النظام الفيدرالي أنسب لحكم السودان ذات الأقاليم التســعة الواسعة المترامية الأطراف والمختلفة الظروف ، حيث إن من الواجب أن يكون لكل إقليم حكم شبه ذاتي ، غير أن ورشة العمل هذه لم تطرح مسألة تقرير مصير جنوب السودان نهائياً[١٧].

وتمت محاولة أخرى للاتفاق في نوفمبر ١٩٨٨ في عهد حكومة الصادق المهدي في أديس أبابا مع زعيم الحركة الشعبية لتحرير شعب السودان "جون جارانج" ، دون تقدم تجاه حل مشكلة الجنوب . لأن الصادق أبقى على قوانين الشريعة .

ولما جاءت حكومة الإنقاذ أجرت في مايو ١٩٩٢ ، مفاوضات "أبوجا" في نيجيريا بين الحكومة والقوى الجنوبية بحضور الوسيط الأفريقي "إبراهيم بابا نجيدا" رئيس جمهورية نيجيريا، وكانت نتائجها سلبية كغيرها من محاولات سابقة .

وفي يونيه ١٩٩٥ عقد التجمع الوطني الديمقراطي مؤتمراً في أسمرة تمخض عن "مقررات أسمرة المصيرية" التي أقرت بحق أقاليم الجنوب والمناطق المهمشة في تقرير المصير . وتمت موافقة التجمع على تنفيذ هذه القرارات في ظل رغبة الأحزاب الشمالية المعارضة في إزالة نظام الإنقاذ الحاكم بأي ثمن ، وراحت المعارضة الشمالية تحث الإدارة الأمريكية على فرض حظر توريد السلاح والبترول لحكومة السودان ، وعلى إقامة ممرات آمنة ومناطق بحظر فيها الطيران لحكومة الخرطوم داخل السودان ذاته ، ولولا رغبة أحزاب المعارضة في إسقاط نظام الإنقاذ – خاصة في فترة سياسة التطرف التي انتهجها الترابي العقل المفكر لحكومة الإنقاذ وقتها – ما كانت توافق على تلك المقررات خاصة ما يتصل بتقرير المصير في الجنوب ؛ لخطورة الأمر على وحدة السودان، ولذلك تدارك أعضاء التجمع خطأهم في مؤتمر أسمرة الثاني في يناير ١٩٩٦ بالقول بحق تقرير المصير في الجنوب ولكن في إطار وحدة السودان[١٨] .

وأقرت حكومة السودان هي الأخرى بحق تقرير المصير للجنوب في مفاوضات السلام التي عقدتها مع بعض الفصائل الجنوبية المعارضة لجون جارانج في عام ١٩٩٧ ، ولقد أكدت الحكومة الحق ذاته في دستور السودان ١٩٩٨ ، ثم كررته في مفاوضاتها مع جارانج تحت مظلة "منظمة الإيجاد" ، واعتبرت الحركة الشعبية والفصائل الجنوبية المنشقة عنها أن حق تقرير المصير قد صار حقا لها ، وحين تقدم حكومة الإنقاذ على اعترافها بحق تقرير المصير فهي تعلم جسامة التهديدات التي تواجه وحدة السودان ، حيث لن تقتصر المطالبة بفصل الجنوب فقط بل سيصرخ بالمطالبة به غرب السودان والعديد من المناطق المهمشة في الشرق[١٩] . وربما دفعت الحكومة إلى هذا الاعتراف دفعاً بسبب موقف أحزاب المعارضة ، وحتى موقف زعامات القوى الإسلامية داخل الحكومة ذاتها المؤيد لفكرة حق تقرير المصير .

مبادرة الإيجاد :

بعد فشل محاولات الاتفاق على حل مشكلة الصراع في الجنوب طرحت مجموعة دول "الإيجاد" كينيا . وأوغندا ، وأثيوبيا ، وإريتريا ، وجيبوتي مبادرة باسمها وساندها في ذلك منتدى شركاء الإيجاد الذي يضم الولايات المتحدة وكندا ، وإيطاليا ، وإنجلترا ، وفرنسا ، والنرويج وسويسرا ، وألمانيا وأيرلندا واليابان ، وهولندا والسويد والمفوضية الأوربية ، والأمم المتحدة ، والمفوضية السامية لشئون اللاجئين ، والمبادرة تركز في طرحها الأول أوائل التسعينيات على حل مشكلة الجنوب السياسية ، وليست الاقتصادية أو الاجتماعية ، ولما

طرحــت مــنظمة الإيجاد مبادرتها للمرة الثانية عام ١٩٩٧ طالبت بحق تقرير المصير بالنسبة لجنوب السودان دونما نظر إلى علاقة ذلك بوحدة أرض السودان .

المبادرة العربية :

وإلى جانب مبادرة الإيجاد، تم طرح المبادرة المصرية الليبية التي هدفها التصدي لحل مشــاكل الســودان بكاملهــا (الديمقراطية – التنمية الاقتصادية للشمال والجنوب – حكم ذاتي للجــنوب فــي إطــار السودان الموحد – جعل القوانين الحاكمة للسودان مراعية لتنوع ثقافات السودان وعناصره – حرية العقيدة) ، إلا أن الولايات المتحدة حالت دون تفعيل هذه المبادرة ، وحاولــت اتجاهــات ســودانية عديدة منها التجمع الديمقراطي وحكومة السودان جعل المبادرة المصرية الليبية أساساً لحل أزمة السودان بكليتها دون جدوى ، فحاولوا دمج المبادرة المصرية الليبــية في مبادرة الإيجاد ، ولكن الولايات المتحدة وجهت "جارانج" زعيم الحركة الشعبية إلى تجاهل هذه الفكرة ، وإلى التركيز على مبادرة "الإيجاد" في كل المفاوضات المطروحة[٢٠]. على أن مــن الملاحــظ أن المبادرة المصرية الليبية لم تشر إلى حق تقرير المصير أو الحكم الذاتي للجنوب حتى في إطار السودان الموحد .

زيادة الاهتمام الأمريكي بمشكلة الصراع في جنوب السودان :

وبالإمكــان رصــد تزايد الاهتمام الأمريكي بالسودان خاصة جنوبه مع ظهور البترول فــيه، وكانــت شــركة "شــيفرون" الأمريكــية أول من اكتشف البترول في الجنوب في أوائل الثمانيــنات، فلما أوشكت الشركة على استخراجه حدثت مشكلة على أين تكون معامل التكرير ؟ هــل تكون في الجنوب أم في الشمال ؟ وهنا تجددت الحرب الأهلية في ١٩٨٣ وقام المتمردون بضرب عمال في الشركة الأمريكية ، فخرجت من الجنوب ..

ولمــا وصــلت حكومة الإنقاذ إلى السلطة في السودان بعد انقلاب نفذه الفريق عمر البشير، ووجهه ورتب له الدكتور حسن الترابي لذلك فإن اتجاه حكومة الإنقاذ جاء إسلامياً أصولياً صرفاً، أجج الصــراع فــي جنوب السودان، وضرب جميع القوى التي لا تتفق مع الاتجاه الإسلامي، مما أدى إلى هجرة المعارضة إلى الخارج خاصة إلى مصر حيث كونت هناك التجمع الديمقراطي المعارض.

واعتــبرت الولايات المتحدة السودان ضمن الدول التي تأوي قوى الإرهاب، باعتبارها دولة ذات اتجاهات أصولية ، وأنها تمتلك أسلحة كيماوية للدمار الشامل ، ولذلك وجهت ضربة مدمرة لمصنع الشفاء السوداني للأدوية بلا دليل واضح على احتوائه على مواد كيماوية مدمرة[٢١]

ولمــا تدفقــت مــئات البراميل من النفط المنتج في السودان عن طريق شركات غير أمريكــية ســال لعــاب الولايــات المتحدة للاستيلاء على هذا النفط ، وبدأت سلسلة التدخلات الأمريكــية عن طريق دعم حركة التمرد في الجنوب (الحركة الشعبية لتحرير السودان) بزعامة

جـون جارانج ضد حكومة الإنقاذ الأصولية في الخرطوم، وكان بين أسوأ الذرائع الأمريكية اتهام نظام الإنقاذ بتجويع مليون شخص من قبيلة الدينكا التي ينتمي إليها جارانج وغالبية المقاتلين معه[٢٢] .

وجـاء فـي خطـاب لمادليـن أولبرايت في إدارة كلينتون ١٩٩٩م تلاه عنها السفير المـتجول لشـئون جرائم الحرب في مؤتمر نظمته جماعات دينية في مقر الكونجرس لمناقشة قضية الحرب الأهلية في السودان – أنه منذ أن استولت الجبهة القومية الإسلامية على السلطة فـي السـودان مـن حكومـة منتخبة ديمقراطياً ١٩٨٩ قدمت دعماً فعالاً للمنظمات الإسلامية الدولـية، وحـركات التمرد، وقامت بعمليات التعذيب الديني وفرض الشريعة الإسلامية عنوة ، وعملت عل إطالة أمد الحرب الأهلية الشرسة في جنوب السودان[٢٣] .

وأعـدت الولايـات المـتحدة مشروعاً تم عرضه في الكونجرس هدفه "عزل حكومة الخـرطوم" ، والدعوة لتغيير جذري في سياسات السودان . وتقديم الدعم المالي اللازم لحركة التمرد في الجنوب وفي جبال النوبة ، والعمل على تطوير المؤسسات المدنية في المناطق التي يسـيطر علـيها المـتمردون ، وإبقـاء العقوبات المفروضة على السودان ، وزيادة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية على حكومته ، والعمل على دفع مجلس الأمن لفرض حظر على توريد السـلاح للحكومـة السـودانية ، وإصدار قرار بإدانة ممارسات هذه الحكومة لتجارة الرقيق ، وحمايـة المدنيين من القصف الجوي المزعوم للجيش السوداني ، وأن يقوم المجلس بإدانة كل الحكومـات التـي تقدم دعماً مالياً لحكومة السودان ، وأن تقوم الإدارة الأمريكية بالتحري عن الشركات العاملة في مجال النفط السوداني ، ومنع الشركات الأمريكية والأفراد من الاشتغال في السـودان ، مـع العمـل فوراً لإنهاء الصراع بين أثيوبيا وإريتريا للاستفادة بدورهما في تنفيذ المطالب الأمريكية ، ورصد مشروع قانون بتخصيص ١٦ مليون دولار سنوياً لإقامة مؤسسات مدنـية لتطوير السلطات في المناطق التي تحتلها قوات التمرد في الجنوب[٢٤] ، وكل ذلك تفعله الولايات المتحدة تحت فكرة براقة مؤداها تحقيق السلام في السودان ، وجعل نظامه ديمقراطياً.

ولقـد أبـدت كـل من مصر والسودان انزعاجهما من الدعايات المضادة التي تناولت مسـألة حقـوق الإنسان في الجنوب ، وقضايا الرق ، وطلبت مصر من الدبلوماسية والإعلام التصـدي لدعايات المنظمات الغربية المغرضة وبخاصة منظمة التضامن المسيحي الدولي التي بالغـت فـي اتهامهـا في وجود تجارة العبيد في جنوب السودان[٢٥] . وهذا غير حقيقي على الإطلاق حسب ما أقرته لجان لتقصي الحقائق توجهت إلى هناك .

وهكـذا وبفعل السياسة الأمريكية جرت عملية التدويل لمشكلة جنوب السودان، حيث صدر قرار خاص بالسودان من الكونجرس الأمريكي كما سبق أن أشرنا ، وتبعه تعيين كلينتون لهـاري جونستون الرئيس السابق للجنة أفريقيا في الكونجرس مبعوثاً خاصاً للولايات المتحدة في السودان، وكان الهدف الأمريكي من تدويل مشكلة الجنوب هو فرض رقابة دولية على وقف

إطلاق السنار وتوسيعه، وتعزيز دور منظمة "الإيجاد" فيه ، وتظهر هذه الأفكار والإجراءات متزامنة مع الإعلان عن اختتام اجتماعات شركاء "الإيجاد" في روما بإيطاليا مع مجموعة من الدول العربية بجهود منظمة الوحدة الأفريقية . وجاءت عملية موافقة الأمريكيين ومعهم بعض الدول الأوروبية علـى تدويل مشكلة الجنوب في ظل ضغط متزايد مارسته منظمات مسيحية وإنسانية غربية لوقف الحرب التي أدت إلى نزوح ما يقرب من أربعة ملايين من سكان الجنوب.

الخطة الأمريكية لاستبعاد المبادرة العربية (المصرية الليبية) :

بدأ التناغم بين جون جارانج وواشنطن خلال مؤتمر المعارضة السودانية في القاهرة في ٢١ أكتوبر ١٩٩٨ حيث انفرد الانفصاليون الجنوبيون برفض المبادرة الليبية – المصرية، وتمسكوا فقط بمبادرة "الإيجاد" وكان هذه الموقف مفاجأة ، وكان بمثابة الموسيقى التصويرية لتسليم اللقاء بين جارانج وأولبرايت[٢٦] . ثم طلب جارانج خلال زيارته للقاهرة تأجيل اجتماع كان مقرراً لقيادات التجمع لإعداد رد على الوسيط المصري – الليبي ، وتشكيل وفد المعارضة لإعداد أجندة ومكان وموعد مؤتمر الوفاق الوطني المبني على المبادرة المصرية الليبية ، وتعلن واشنطون عن عدم ارتياحها للتحرك المنطلق من المبادرة العربية بدعوى أنه لا حاجة لمبادرات أخرى وأن "الإيجاد" وحدها هي المبادرة المعنية بالشأن السوداني[٢٧] . وبذلك تأجل اجتماع المعارضة والحكومة الذي كان مقرراً[٢٨] .

وفي القاهرة تقابل هاري جونسون مبعوث واشنطون مع قادة التجمع الديمقراطي المعارض وابلغهم رفض بلاده للمبادرة الليبية المصرية[٢٩] .

في هذه الظروف اجتمعت أولبرايت في واشنطن مع جارانج وبصورة مفاجئة في توقيت يثير الشكوك حول مغزى هذا الاستدعاء الأمريكي لقائد فصيل الحركة الشعبية (المتمرد) في ظل مساع عربية تقوم بها مصر وليبيا لإقناع المعارضة السودانية بما فيها جون جارانج نفسه للجلوس مع الحكومة على مائدة المفاوضة والاتفاق وفق مبادرة تحقق المصالحة، وكانت حكومة الخرطوم قد قبلت المبادرة المصرية ، ولكن مشاريع قوانين الكونجرس الأمريكي ساندت مبادرة "الإيجاد" التي لا تضم مصر وليبيا ، وفي ذلك إصرار أمريكي على استبعاد البلدين العربيين من أية جهود للمصالحة[٣٠] في السودان الذي لمصر مصالح حيوية مهمة فيه ، ودور تاريخي يبدأ من القرن التاسع عشر كان له أثر عظيم على تطوير مناطق السودان وشرق أفريقيا .

وحاولت لجنة المبادرات بحكومة الخرطوم الاتصال بدول "الإيجاد" في نيروبي غير أنها لم تتلق ردوداً إيجابية من لجنة السلام بسكرتارية "مجموعة الإيجاد" للعمل على دمج المبادرة المصرية الليبية مع مبادرة الإيجاد كما كان مطروحاً .

وفي إطار محاولات التفاهم من جانب أصحاب الرأي في الجنوب الذين كانوا مع الفكر القومي للسودان يذكر "تيال دنيق" أن الحركة الشعبية طرحت فكرة الدولة الكونفيدرالية في

مواجهة إصرار الحكومة على الدولة الدينية الموحدة ، وهذا كان يحصر الحركة الشعبية بين خيارين لا ثالث لهما هم القبول أو الانفصال ، وكانت الحركة الشعبية في سبيلها إلى طرح خيار ثالث يجمع بين وحدة السودان وبين سلطات أوسع للجنوب والحق أن تنفيذ فكرة إنهاء الدولة الدينية ، والأخذ بالاتجاه الديمقراطي يلغي فكرة الكونفيدرالية نهائياً ، ويبقى على وحدة أراضي السودان .

وفي اتجاه الموقف الانفصالي للجنوب واصلت مجموعة من قيادات جنوب السودان اجتماعاتها في العاصمة السويدية استوكهلم من أجل توحيد جهودها في مواجهة حكومة الخرطوم، والقوى الوطنية المنادية بسودان موحد ، وكان وراء هذا الاجتماع دعم من قوى أوربية وأمريكية هدفها إعطاء الجنوب حكماً مستقلاً . ومن الواضح من هذا السيناريو أن قوى المعارضة – بما فيها الجنوبيين – والحكومة كانت على وشك اختيار ممثليهم للاتفاق على صيغة تفاهم ، من خلال مواقف قومية ، وشاءت الإرادة السياسية الأمريكية والأوربية الفاعلة أن يتم نسخ كل هذا وأن يتم تأجيل اجتماع كان مقرراً عقده في "كمبالا" عاصمة أوغندا في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩ ، وبالطبع فإن الاجتماع المزمع عقده في جيبوتي للإيجاد بهدف التنسيق بين مبادرتي "الإيجاد" ، والمبادرة المصرية الليبية في نوفمبر ١٩٩٩ محكوم عليه أيضاً بالفشل(٣١) . ولقد حاولت الدوائر الغربية تضخيم فكرة دخول مصر وليبيا بمبادرة مشتركة أنه تعبير عن البعد العربي ، وتصوير أن الصراع بهذا الشكل بين المبادرتين يعكس موقفاً عربياً إسلامياً في مواجهة الموقف الأفريقي المدعم من جانب الولايات المتحدة وأوروبا(٣٢) .

وجرت محاولات من جانب الصادق المهدي في اجتماع "كمبالا" (١٩٩٩) لإتمام التنسيق بين المبادرتين العربية، والأفريقية، إلا أن استقالة جارانج وفاروق أبو عيسى المتحدث الرسمي باسم التجمع ، وأحمد دريج محافظ دارفور الأسبق من اللجنة المكلفة بالتنسيق بين المبادرتين قد أطاح بآمال اللجنة والصادق معاً(٣٣) .

ويقال إن لقاء أولبرايت مع جارانج المشار إليه آنفاً قد شكل خطة درامية في مخطط الدعم الأمريكي للمشروع الكونفدرالي في السودان ، وتم الاتفاق على خطوات هدفها دعم البنى التحتية للدولة الانفصالية المأمول إقامتها في الجنوب ، وتقديم الدعم الغذائي والتسليحي والسياسي للحركة الشعبية بقيادة جارانج من جانب الدول المجاورة للجنوب في مواجهة حكومة الخرطوم، وفي هذا السياق طالب نواب بارزون في الكونجرس إدارة كلينتون بمنح المتمردين الجنوبيين المساعدات اللازمة ، وأعلنت أولبرايت بالفعل تقديم برنامج مالي لبناء المجتمع المدني في الجنوب على مدى عامين(٣٤) .

وطرح المبعوث الأمريكي هاري جونسون في لقائه مع سفراء دول "الإيجاد" رؤية مؤداها أن "مبادرة الإيجاد" هي الحل الشامل لمشاكل السودان بما في ذلك قضية الديمقراطية في الشمال، ودعم لوقف القتال، ولإعطاء المناطق المهمشة وجبال النوبة والجنوب حق تقرير المصير(٣٥) .

تطور الموقف الأمريكي في عهد الرئيس بوش :

ولما جاءت إدارة الرئيس الأمريكي بوش (الابن) عينت مبعوثاً يمثل الرئاسة الأمريكية لتقصي أحوال السودان ، وإنهاء الحرب الأهلية فيه ، وبعد ذلك مباشرة وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة مما دفع السياسة الأمريكية الخارجية لأن تجعل محور اهتمامها التصدي للإرهاب الأصولي الإسلامي – دون أن تحاول أن تعرف من أين جاء هذا الموقف المعادي والكاره للولايات المتحدة والصهيونية – وشنت الولايات المتحدة حرباً فظيعة ضد القوى الإسلامية في أفغانستان، ثم اتجهت نحو دول فيها أصوليون أو دول ادعت الولايات المتحدة وجود أصوليين إسلاميين فيها ومنها السودان[٣٦] .

وبعد عدة شهور وضع المبعوث الأمريكي "دانفورث" تقريره – بعد أن عقد هدنة بين المتمردين في جبال النوبة وحكومة الخرطوم– الذي ركز فيه على ضرورة إيجاد معادلة متوازنة لتقسيم عائدات البترول بين الشمال والجنوب واستخدامها في عمليات التنمية ، ويوصي التقرير بإعطاء الضمانات الكافية للجنوبيين لممارسة حقوقهم السياسية ، وتقرير مصيرهم ، وأخذ حقهم في السلطة والثروة .

وتعليقاً على رغبة الولايات المتحدة في استبعاد المبادرة المصرية الليبية والأخذ فقط بمبادرة الإيجاد علق الرئيس السوداني عمر البشير على ذلك في حديثه مع رئيس تحرير جريدة الأسبوع قائلاً: إن مبادرة "الإيجاد" تمكن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها في جنوب السودان والمنطقة ، وهذا عكس المبادرة المصرية الليبية التي لا تصب في صالح الأهداف الأمريكية ، ولذلك يقفون ضدها[٣٧] .

وفي ضوء موجة كراهية الأصولية الإسلامية والعربية أصبح من المرفوض قبول مبادرة يقدمها بلدان عربيان حتى ولو كانت تلك المبادرة تنادي بالديمقراطية والتعددية ، والتسامح الديني ، وخصوصاً إذا كانت تحبذ وحدة أراضي السودان ، لأنه لا يوجد استعمار بما في ذلك الأمريكي يقبل باتحاد قوي البلدان التي يستعمرها ، إن المبدأ الاستعماري القديم لازال قائماً وهو "فرق تسد" ، يضاف إليه مبدأ آخر وهو: القوة هي القانون الدولي الذي ينبغي أن يسود ، ثم إن المبادرة الليبية المصرية تنطلق من مبادئ منظمة الاتحاد الأفريقي التي حلت محل منظمة الوحدة الأفريقية ، وتلك المنظمة وغيرها تعمل في غير صالح الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الموالية والمتحالفة معها ولو حققت منظمة الاتحاد الأفريقي ما ترمي إليه في توحد السودان لأصبحت مبادئها ومواقفها نموذجاً يحتذي في مشكلات أفريقيا السياسية المعقدة والمتعددة، وهذا ما لا يروق للولايات المتحدة ولا يتمشى مع سياستها في عصر هي فيه "القوة العظمى والوحيدة" وترمي إلى جعل العالم إمبراطورية أمريكية في الاقتصاد والإنتاج ورأس المال، والعلم والتكنولوجيا ، والثقافة ..الخ .

وقد سعت لتنفيذ مخططها الإمبراطوري بدءاً من النقط الضعيفة والمناوئة للسياسة الأمريكية وأولها العراق خصوصاً أن العراق في المنطقة العربية يشكل حجر عثرة أمام المخطط الصهيوني ، ويشكل تطوره الاقتصادي والنووي خطراً مدوياً على تل أبيب ، لذلك بدأ المخطط الإمبراطوري العولمي الصهيوني الأمريكي من العراق ، وسوف تكون الخطوات التالية لتحقيق المخطط في قلب المنطقة العربية الإسلامية أيضاً ، وربما في إيران ، أو سوريا، وربما ليبيا أو السودان ..الخ ، والأسباب الحقيقية وراء الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية الإسلامية خاصة البلدان التي أشرنا إليها هي:

(١) أن هذه المنطقة غنية بالبترول واحتياطي البترول الهدف الأمريكي الأول في السيطرة العسكرية والاستراتيجية .

(٢) أن هذه المنطقة هي أكبر مورد لرأس المال الرخيص المستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن هذه المنطقة لا تشهد مشروعات تنمية كبيرة تناسب العصر .

(٣) ولأن هذه المنطقة متخلفة ومحكومة بأنظمة فردية ودكتاتورية وقبلية تكرس التخلف ، والاستعمار يسعى للحفاظ على هذه الأنظمة لكي تستمر عملية استنزافه لموارد تلك البلدان ، ولكي تستمر تلك المنطقة الواسعة سوقاً ضخمة للمصالح الغربية الأمريكية والأوروبية ولمن يرتبط بها .

(٤) ولأن هذه المنطقة قامت فيها ورغم أنفسها دولة عنصرية صهيونية تشكل الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة ، وتلك الدولة لم توجد فقط لكي يعيش سكانها من اليهود، ولا وجدت فقط لضرب الأنظمة والدول العربية التي تحقق نمواً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ملموساً ، ولا وجدت فقط لكي تحقق المصالح الأمريكية والغربية في منطقتنا، وإنما وجدت لكي تصبح الدولة الوحيدة المتطورة في جميع النواحي بقدر يسمح لها بالسيطرة على جميع البلدان العربية واختراقها واستنزاف مواردها الاقتصادية والبترولية والمائية والبشرية لبناء دولة تمتد من النيل للفرات .

وفي السودان أصبح الترتيب الأمريكي يتركز في الابتعاد في هذه المرحلة عن حل مشاكل الحكم والسلطة والديمقراطية التي تتطلع إلى حلها قوى المعارضة ، وسعى هذا الترتيب إلى مساعدة جيش التمرد في الجنوب (الحركة الشعبية لتحرير السودان) ، مع العلم أن حل إشكالية الحكم والديمقراطية واستقرار الحكم في شمال السودان ليس في صالح الترتيبات الأمريكية الساعية إلى حسم المتمردين الجنوبيين للصراع مع جيش الخرطوم بالقوة لإقامة كيان مستقل في الجنوب متفاهم مع الولايات المتحدة وحلفائها ، يضمن توريد البترول إليها ، ويعمل على إقلاق حكومة السودان في الخرطوم ويسعى إلى تعويق استقرارها السياسي والاقتصادي والعسكري . فيصبح الجنوب إسرائيل أخرى جنوب السودان والمنطقة العربية .

وسعت الولايات المتحدة لتوصيل دعمها ومساعداتها إلى متمردي جنوب السودان ، وفعلت ذلك تحت بند المساعدات الإنسانية ، والواقع أنها مساعدات مادية وغذائية وتسليحية ، ودخلت تلك المساعدات الجنوب عبر أوغندا ، خاصة خلال فترات التوتر بينها وبين الخرطوم، كما دخلت المساعدات عن طريق إريتريا التي قبلت ذلك وغيره خاصة بسبب الضغوط الأمريكية التي لا تستطيع احتمالها(٣٨) . وبتوجيه من الولايات المتحدة طالب كوفي أنان حكومة الخرطوم بالسماح بدخول فرق الإغاثة الدولية لتقديم الخدمات لأبناء الشعب السوداني (والمقصود بهم أهل الجنوب وشرق وغرب السودان) وناشد أنان دول العالم لدعم أنظمة الإغاثة هناك ، وكان برنامج الغذاء العالمي قد قدم مساعداته لنحو ٦٠٠ ألف أسرة سودانية بتكلفة ١٩ مليون دولار خلال الأشهر الخمسة السابقة على شهر أكتوبر ٢٠٠٢ ، وأن منظمة إغاثة السودان تسلمت ١٢٤ مليون دولار فقط من أصل ٢٧٥ مليون دولار وجاري توريد الباقي ، حسب ما أشار كوفي أنان(٣٩) .

والتوجه الذي يسعى إليه زعيم الحركة الشعبية في جنوب السودان والذي أكده مراراً هو الكونفدرالية كخطوة أولى نحو إقامة دولة منفصلة في الجنوب ، كما جاء في خطابه بمناسبة الذكرى الـ١٧ لتأسيس حركته حيث ذكر أن الحفاظ على وحدة السودان لا يتم إلا بتخلي الحكومة عن البرنامج والأجندة الإسلامية واحترام التعددية والتنوع في المجتمع السوداني ، وإذا أرادت السلطة في الخرطوم التمسك ببرامجها فلن يكون هناك حل آخر سوى الكونفدرالية(٤٠) ، والحق أن حكومة الإنقاذ الإسلامية هي التي وضعت نفسها في هذا المأزق ففي بلد متعدد المناخات ، والأعراق ، والثقافات والمستويات الاقتصادية لا يمكن أن تستمر فيه حكومة إلا أن تتصف بالديمقراطية والتعددية وحرية العقائد والأديان .

وكان جارانج ضمن قيادة التجمع الديمقراطي ، وكانت رغبته حل مشكلة السودان الجنوبي من خلال حل مشكلة كل السودان ، إلا أنه بعد أن أخذ تعليمات من الخارج بدأ يستخدم هذا التجمع لكي يتفق معه في معاداة الحكومة السودانية القائمة لا في التفاهم معها ، وبعد أن وافق معه أعضاء التجمع على فكرة حق تقرير المصير مبدئياً في الجنوب انسحب جارانج من التجمع في ختام مداولات كمبالا(٤١)، وخلال تلك الفترة وما تلاها أصبح جارانج متردداً يصدر قرارات ومواقف متناقضة ، مرة يقول : إنه يحارب من أجل السودان كله ، ومرة أخرى يقول : إنه يحارب من أجل جنوب السودان ، ومرة ثالثة يقول إنه يحارب من أجل الجنوب الذي تنتهي حدوده عند بحر العرب شمالاً ، ومرة رابعة يقول :إن الجنوب يدخل فيه جبال النوبة والانقسنا وأبيي ، جنوب منطقة النيل الأزرق(٤٢). إن علة هذا التغير في مواقف جارانج ترجع إلى أنه بدأ يتلون حسب تعليمات السياسية الأمريكية له الساعية إلى فصل الجنوب عن السودان ، ومن خلال المساعدات الأمريكية بدأ الموقف يتحسن لصالح المتمردين في الجنوب ضد الجيش

السوداني الحكومي ، بل وكاد أن يتم حسم الموقف لصالح الجنوب بسبب موقف التجمع الديمقراطي ومليشياته المؤيدة لقوات جارانج، والعاملة معها في بعض الأحيان[٤٣] .

وأمام إصرار جارانج على ضرورة حق تقرير مصير الجنوب ، والمناطق الملحقة به والمهمشة فشلت كثير من جولات التفاوض بينه وبين ممثلي الحكومة ، ومما لا شك فيه أن الموقف الأمريكي والأوربي المؤيد له تسليحياً وسياسياً هو الذي جعله يأخذ هذا الموقف المتصلب[٤٤] .

وأخيراً عقدت مفاوضات اتسمت بالكتمان في "ماشاكوس" بالعاصمة الكينية نيروبي انتهت مرحلتها الأولى في يوليو ٢٠٠٢ ، حين أعلن الوفدان المتفاوضان – حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية – توصلهما إلى اتفاق مبدئي حول عدة قضايا أهمها على الإطلاق: مسألة علاقة الدين بالدولة في السودان ، ومسألة حق تقرير المصير للجنوبيين ، وعلى الرغم من أن ما تم ليس إلا إطاراً عاماً ، وأن هناك قضايا كثيرة مازالت قيد التفاوض – مثل تعيين حدود الجنوب، واقتسام السلطة والثروة ، وترتيبات الفترة الانتقالية بعد وقف إطلاق النار – فإن الاتفاق يعد بداية قد تجر الطرفين المتفاوضين للسير في سبيل إتمام هذا الاتفاق إذا ما ترتب عليه وقف الحرب ونزيف الدم التي دامت لوقت طويل .

وتمت المرحلة الأولى من "اتفاق ماشاكوس" تحت إشراف دول "الإيجاد" بالإضافة إلى دول شركاء "الإيجاد" فقط التي تضم الولايات المتحدة ، وإيطاليا ، وبريطانيا ، والنرويج[٤٥] .

واستعرت الحرب في الجنوب حتى خلال مفاوضات ماشاكوس من جانب الحركة الشعبية، ويرجع ذلك إلى دخول مؤسسات أجنبية في النزاع الدائر ، مؤسسات ارتدت مسوح الرهبان ، والتبشير المسيحي ، وحاولت تقديم العون المادي والمعنوي والتسليحي للجنوبيين في الداخل أو للذين لجأوا إلى بلدان مجاورة لجنوب السودان ، وزاد عدد هذه المؤسسات الأجنبية حتى بلغ خمسة عشر منظمة منها : المنظمة البروتستانتية ، والوكالة الكاثوليكية ، والمجلس العالمي للكنائس ، ومجلس الكنائس في أديس أبابا ، وكنيسة آباء فيرونا الإيطالية ، وجمعية مساعدة أفريقيا الألمانية الغربية ، ولجنة الإنقاذ الدولية بلندن ، وجماعة اليسوعيين البلجيكية، والهيئة العالمية لخدمة الجامعات بجنيف ، ومجلس المهاجرين الدنماركي والنرويجي .

وكانت أهداف هذه المؤسسات فضلاً عن عملية التبشير زرع بذور الشقاق، وإيغار صدور الجنوبيين تجاه إخوانهم من أهل الشمال ، وتأجيج الصراع الذي استنزف الجزء الأكبر من موازنة السودان في الأعمال العسكرية بدلاً من توجيهه للتنمية ، وبث الأحقاد والعنصرية بين العرب والأفارقة ، وبين المسلمين والمسيحيين علماً بأن ١٧% فقط من أهل الجنوب يعتنقون المسيحية ، و١٨% يعتنقون الإسلام ، بينما ٦٥% منهم من الوثنيين .

إن نظرة إلى المشكلة تؤكد أن هناك جانباً نفسياً يحكمها ، لأن سكان الجنوب ينتمون إلى أصول أفريقية نزحت إلى السودان منذ مئات السنين ، بل إن سكان الشمال أيضاً من أصول

أفريقـية مخـتلطة بالأصـول العربية ، ومما لا شك فيه أن الجنوبيين قطعوا شوطاً كبيراً فـي مجال التعلـيم وفـي مجالات أخرى عديدة، إلا أن رواسب الماضي لا زالت باقية في نفوسهم – ويذكرهم بها الأوربـيون ورجـال التبشير – عندما كانت فاشودة مركزاً لتجارة الرقيق غير الإنسانية ، والحقيقة أن هذه التجارة قد اشترك فيها الأوروبيون وأهل شمال السودان ، والأتراك، وحتى الجنوبيون أنفسهم .

وعملـت الإرسـاليات التبشـيرية على تكوين صفوة جنوبية تنصرت ، وتعلمت اللغة الإنجلـيزية ، ودرسـت دراسـات عالية ، وارتبطت ببعض الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكـية ، ولقـد أصـبح لجماعة الصفوة هذه الدور الأساسي في توجيه شئون السودان ، وتحديد مواقفه السياسية والعسكرية[٤٦] ، رغم أن هناك قطاعاً كبيراً من سكان الجنوب تعلموا في مدارس الشمال والخرطوم ودرسوا في مصر ولديهم ولاء للوحدة القومية للسودان .

وخلال جولة المفاوضات الأولى بين الحركة الشعبية وحكومة الخرطوم في ماشاكوس قامـت الحـركة بالاستيلاء على "توريت" ، ثم تحركت الوحدات المناصرة لجارانج لشغل جيش الخرطوم في عدة جبهات حيث جاءت الإشارة من تنظيم "التحالف الفيدرالي الديمقراطي" برئاسة أحمد دريج الذي لم يكن له نشاط انفصالي عسكري لأنه تأسس على الفيدرالية ، واستقطب معه نفـرا من مثقفي جنوب دارفور وأبرزهم دكتور شريف حرير ، الذي لم يكن تابعاً في وقت من الأوقـات لجـارانج ، لعـل بريق المناصرة الأمريكية وإغراء الدعم السياسي والمالي قد جذب التحالف الفلكها[٤٧] .

بل وقامت إريتريا بمساعدة القوات المتمردة في شرق السودان مما أدى إلى احتمالية نشـوب حـرب بيـن السودان وإريتريا[٤٨] ، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن إريتريا لم تـتدخل فـي الحرب الدائرة في شرق السودان ، وهو نوع من الدفاع عن حلفائها ، وانسحبت الخـرطوم مـن المـرحلة الثانـية من مفاوضات ماشاكوس بسبب موقف متمردي الحركة من مهاجمة توريت خلال المفاوضات المنفق على وقف إطلاق النار أثناءها .

وعلـى الفـور تحركـت الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبنى "بوش" قرار الكونجرس المعـروف بـ"سلام السودان" الداعي لفرض عقوبات قاسية ضد الحكومة السودانية إذا لم تقم بالـتفاوض بحسن نية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ، أي أن الإدارة الأمريكية ستعاقب حكومـة الخرطوم بناء على رؤيتها لنوايا هذه الأخيرة[٤٩] . وأعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فـي نفـس الوقـت تجميد أرصدة اثنتى عشرة شركة سودانية ، ومعنى هذا أن تشل الولايات المتحدة نشاط تلك المؤسسات الاقتصادية الهامة ، أو بمعنى آخر تخنق السودان إذا ما امتنعت حكومة الخرطوم عن تنفيذ أوامر البيت الأبيض ، ولذلك حدث استياء عام في الأوساط السياسية السـودانية كـرد فعل لقانون "سلام السودان" الذي أقره الكونجرس، فالقانون ينص أيضاً على حظـر تصدير السلاح للسودان ومنع استخدام الحكومة لعائدات البترول ، وهو مخطط أمريكي

لإضعاف حكومة السودان لمصلحة المتمردين الذين ينفذون المخططات الأمريكية ، إن من حق الولايات المتحدة أن تمنع مساعداتها عن أي دولة في العالم ، وأن تمنع التصدير إليها أو الاستيراد منها، لكن أن تجمد حقوقها وتوقف نشاطها الاقتصادي فهذا لا حق لها فيه ، وعادت حكومة السودان لمفاوضات الجولة الثانية(٥٠) .

والواقع أن البترول السوداني والمصالح الاستراتيجية الأمريكية هي العامل الحاسم في إقناع النواب الذين صوتوا لصالح مشروع "سلام السودان" إضافة إلى الدور الذي تمارسه جماعات الضغط المسيحية المتطرفة – والقوى الصهيونية – التي ترغب في فصل جنوب السودان ، رغم تظاهر واشنطون بأنها تدافع عن حقوق الإنسان(٥١) . والواقع أن القانون الأمريكي يرى سابقة في العلاقات الدولية جديدة وغريبة ، بأن يقوم برلمان دولة بشن قانون لفرض سلام في دولة أخرى بل وربما أدى إلى تقسيمها(٥٢) .

وفي إطار محاصرة حكومة الخرطوم كانت الولايات المتحدة قد أعلنت أن من الضروري مقاطعة السودان اقتصادياً، وبالتالي فإن الدول الحليفة للولايات المتحدة يجب أن تقطع تعاملاتها مع هذا البلد ، ولما كانت كندا ، بالاشتراك مع بعض الشركات الآسيوية يتولون عملية استخراج وتصدير البترول السوداني ، كان عليها بموجب علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية أن توقف نشاط شركتها "تاليسمان" للبترول، وتسحب رأس مالها وتخرج، وتعرضت حكومة كندا لثلاث سنوات من الضغوط الأمريكية ، ولابتزاز الجماعات الأصولية المسيحية ، والادعاء بوجود تجارة رقيق في العبيد المختطفين من جنوب السودان ، ولحملات الإعلام الصحفية المعادية للعرب والمسلمين ، ولقد أمكن للسلطات الكندية التأكد من عدم وجود تجارة للرقيق في الجنوب من خلال تقصي حقائق قامت به هناك ، وكل ما في الأمر أن بعض القبائل الجنوبية خلال شجارها ومعاركها مع قبائل جنوبية أخرى تستولى أو تخطف بعض أفرادها ، ولا تردهم إلى قبائلهم إلا بعد دفع مقابل مادي ، وهذا الأمر لا علاقة لحكومة الشمال به نهائياً ، ومع ذلك اضطرت كندا لاتخاذ الموقف الذي ترضاه الولايات المتحدة، فقررت إدارة الشركة بيعها لشركة هندية مقابل ١,٣ مليار دولار ، والتضحية بالأرباح الكبيرة التي كانت تحققها تخلصاً من الضغوط الأمريكية ، ومن التهديد بوقف نشاطها في الولايات المتحدة ذاتها(٥٣) .

والحقيقة المؤكدة أن وقائع السياسة لا يعلن عنها وهي مازالت في مطابخ اتخاذ القرار ، وإنما وقائع السياسة قد تأتي فجأة كما حدث في الإعلان عن اتفاق "ماشاكوس" . ونحن لا يجب علينا في ضوء ما يحدث الانتظار لتلقي المفاجآت ، أو بالأحرى الضربات ، ويتطلب الأمر تقصي أبعاد السياسات ، واتجاهاتها ، وفي هذا الإطار علينا أن نجيب على السؤال الهام المطروح وهو: ما هي الأبعاد والأهداف الأمريكية وراء التدخل بثقل في مشكلة الصراع في جنوب السودان ؟ وفي ضوء ما توفر من المصادر والشواهد فهذه الأهداف هي:

أولاً : فصل الجنوب وجعله قاعدة للمصالح الأمريكية والأوربية في وسط أفريقيا ، وفي هذا الإطار يذكر السيد مهدي إبراهيم وزير الإعلام السوداني أن الإدارة الأمريكية تبنت "الحركة الشعبية لتحرير السودان" لفترة من الزمن وأعطتها المساعدات ، وجمعت لها التأييد من دول الجوار الأفريقي ، ومن بعض رجال المعارضة السودانية ، إضافة إلى دعم رجال التبشير والكنائس الغربية، فسيطرت الحركة بقيادة جون جارانج على الجنوب عنوة ، وبأثر هذه السياسة الأمريكية تمكن "جارانج" عملياً من السير في سبيل فصل المناطق التي كان قد سيطر عليها بالمعدات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية(٥٤)، وفكرة السودان غير الموحد الذي تسيطر الولايات المتحدة على ثرواته فكرة براقة في التصور الأمريكي ، وفي تقرير اللجنة الأمريكية للحرية الدينية لعام ٢٠٠١ تأكدت أهمية أن يكون هناك حضور أمريكي فاعل في المفاوضات التي تجري بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية(٥٥) .

ويرى البعض أن هدف الولايات المتحدة إقامة دولة مستقلة في الجنوب ، بحيث تكون حليفاً رئيسياً ثانياً لها في المنطقة بعد "إسرائيل" ، على أن ترتبط هذه الدولة مع واشنطون بتحالفات واتفاقات استراتيجية مثل تلك الموقعة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وبحيث تكون المركز الاستراتيجي الذي بإمكانه إقامة نقط جديدة في القرن الأفريقي ، تحرس البحر الأحمر، والمصالح الأمريكية في وسط أفريقيا .

وفكرة فصل الجنوب موجودة في المخيلة الأمريكية منذ الخمسينيات ، ولقد أفادت تقارير الخارجية الأمريكية أن القاهرة سبق لها أن رفضت عرضاً أمريكياً – بريطانياً بالموافقة على فصل جنوب السودان عن شماله(٥٦) .

وإذا تحقق ما تطمح إليه الولايات المتحدة سيكون جنوب السودان من أهم مراكز إنتاج المواد الخسام الزراعية والمعدنية (البترول) ، وسيصبح نموذجاً يمكن تكراره في قارة معظم دولها تتميز باختلاف العناصر والقبائل والثقافات ، وسيكون ذلك في مواجهة أمل التوحيد والتكتل الذي ينشده "الاتحاد الأفريقي" ، وتراهن الولايات المتحدة على جعل الاتحاد الأفريقي – كما جعلت هيئة الأمم المتحدة ، وحلف الأطلنطي ، والجامعة العربية – هيئات دولية تعمل لحسابها ولمصالحها أو تتوقف عن العمل ، والاتحاد الأفريقي بإمكانه العمل على زيادة القدرة التفاوضية الأفريقية في تحديد أسعار المواد الخام المعدنية ، مما يعطل الاتفاقات السرية التي تم لأمريكا التوصل إليها منذ ١٩٩٨ ، والسر في إسراع الولايات المتحدة في إخراج اتفاق "ماشاكوس" هو أن الاتحاد الأفريقي كان في سبيله لأن يكون منظمة سياسية أفريقية فاعلة ، وربما يطرح حلاً لمشكلة الجنوب من منطلق أفريقي ، وتتولى مصر النصيب الأكبر في إنهاء المشكلة ومعها الجماهيرية الليبية مع الحفاظ على وحدة السودان ، وخلق مشروعات التنمية فيه ، وهذا ما لا تراه الولايات المتحدة ومعها بعض الدول الأوروبية(٥٧) . وبلا مواربة اتضح أن هدف

الولايات المتحدة وحلفائها هو إفشال المبادرة المصرية الليبية التي أخذت في اعتبارها إيجاد حل جذري لجميع مشاكل السودان العرقية والدينية والاقتصادية والسياسية إذا ما وضعت موضع التنفيذ[٥٨] .

ومما لا شك فيه أن فصل جنوب السودان عن شماله وإقامة دولة جديدة هناك خطر يهدد المنطقة كلها ، خاصة وأن إسرائيل جزء أساسي من المشروع ، فيقال إنه تم في هذا الإطار توقيع مذكرة تفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة حول طبيعة الدولة الوليدة ، وأن الذي أعد هذا التفاهم هو الرئيس الأسبق "جيمي كارتر" الذي أقنع مسئولي الإدارة الأمريكية بأن الدولة الجديدة ستحتاج لمن يرعاها ، اختار "كارتر" لذلك إسرائيل ، لأن الدولة المأمول إقامتها سوف تكون المفصل بين الدول العربية والأفريقية ، وستكون نقطة محورية لأمن وسط القارة ، وللممرات المائية ، والبحر الأحمر ، ونهر النيل ، الذي تريد إسرائيل أن تلعب دوراً مهماً فيه يمكنها من الحصول على نصيب من مياهه ، وهو أمل يراودها دائماً[٥٩] .

والواقع أن توفير قاعدة في جنوب السودان – اقتصادية وسياسية وعسكرية – للولايات المتحدة ، سوف يجعلها قادرة على التأثير والحركة المباشرة في دول وسط القارة والقرن الأفريقي ، مما يعوق قيام أي تكتل سياسي أو اقتصادي لأي من دول هذه المنطقة –مثل منظمة الكوميسا – أو يضعفه ، ومما يخلق دائماً مشاكل بين دول حوض النيل ، كما تخلق إسرائيل المشاكل بين الدول العربية ، ومن المحتمل أن الولايات المتحدة تسعى في عصر سيطرتها هذه لإقامة نظام شرق أوسطي كبديل للوجود العربي خشية أن يسعى لإيجاد موقف عربي موحد ، وذلك يؤكد الوجود الأمريكي في المنطقة ، ويوسع النفوذ الإسرائيلي في البحر الأحمر ، والقرن الأفريقي ، ومنطقة البحيرات العظمى[٦٠] .

ثانياً : سيطرة الولايات المتحدة على بترول السودان :

في أوائل الثمانينات – كما سبق أن أشرنا – كانت شركة "شيفرون" الأمريكية تقوم بالتنقيب عن البترول في جنوب السودان ، وعملت في نفس المجال شركة "توتال فينا ألف" الفرنسية ، وكانت الشركة الأمريكية في سبيلها إلى نقل البترول إلى مصفاة التكرير المقترح إقامتها في "كوستي" ثم إلى بورسودان للتصدير، فلما استؤنفت الحرب الأهلية في ١٩٨٣ بعد إلغاء نميري للحكم الذاتي في الجنوب، انسحبت الشركتان الأمريكية والفرنسية بعد أن قام المتمردون بالهجوم على مواقع العمل وقتلوا عدداً من العاملين الأجانب .

وفي عهد حكومة الإنقاذ جاء عدد من الشركات الأجنبية للعمل في استخراج البترول ، وتكون تحالف بترولي سمي "مشروع نفط النيل الكبير" عملت فيه شركات صينية وماليزية وكندية مع الحكومة السودانية[٦١] ، وزاد إنتاج البترول حتى بلغ ٢٥٠ ألف برميل يومياً ، وهي كمية قابلة للزيادة ، وقامت الحكومة السودانية بعقد اتفاق مع الحكومة الأثيوبية ، لإمدادها بالبترول ، وكذا تزويد كل من كينيا وأوغندا به[٦٢] .

وتسعى الولايات المتحدة لإيجاد مناطق جديدة لإنتاج البترول في بحر قزوين أو في جنوب السودان أو العراق كبديل أو احتياطي لمنطقة الخليج التي ربما تؤثر الأحداث والصراعات الدائرة بين إسرائيل والفلسطينيين – الذين قد تؤيدهم الدول العربية – على استمرار تدفق البترول للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حلف "الناتو" ، ولذلك بدأت شركات البترول الأمريكية تطالب بتطبيع العلاقات مع السودان، وخصوصاً أن حكومته (٢٠٠٢) أبدت رغبة في تخليص نفسها من وصمة الإرهاب ، بهدف استغلال وإنتاج البترول فيه ، وتريد الولايات المتحدة استغلال هذه الفرصة للقيام باستغلال بترول السودان بدلاً من الشركات الأجنبية العاملة هناك خاصة أنها شركات آسيوية مما لا يروق لصانعي السياسة والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية مع الأخذ في الاعتبار أن انتاج البترول في السودان في تزايد مستمر[٦٣] .

ولذلك ليس بغريب أن تلعب الشركات الأمريكية للنفط الدور الأساسي في دفع الإدارة الأمريكية للتدخل لعقد اتفاق "ماشاكوس" مع دعمها من اليمين المسيحي المحافظ[٦٤] .

ويشير تقرير اللجنة الأمريكية للحرية الدينية إلى أن النفط هو مفتاح المسألة السودانية وأن الحل هو اقتسام عائداته بين الشمال والجنوب أو وضع عائداته تحت إدارة دولية[٦٥] ، أو بالأحرى أمريكية ، وتدور تلك المناورات تحت مظلة المنظمات الكنسية العالمية، وتحت بند القضاء على الإرهاب في أنحاء العالم .

وفي رأيي أن المخطط الأمريكي يرى أنه في أحسن الأحوال سوف يحقق كل تصوراته التي ستفتح آفاقاً واسعة لرأس المال، ولشركات البترول الأمريكية كي تحقق الأرباح الهائلة إذا ما أصبح جنوب السودان كياناً مستقلاً ، من خلال استغلال بتروله ، وبناء مؤسساته، وتغيير مجتمعه حسب التصور الغربي ، أما في أسوأ الظروف فإنه قد تقوم دولة سوادنية فيدرالية ديمقراطية ، إلا أن الولايات المتحدة ستكون حريصة على توجيه سياستها وحكوماتها، ومن خلال العلاقات الطيبة أو علاقات التبعية سوف تستفيد الولايات المتحدة أيضاً من استغلال بترول وثروات السودان الجنوبي والشمالي على حد سواء ، فهي مستفيدة في كل الأحوال .

ثالثاً : التحكم في مياه النيل :

قال المؤرخ الإغريقي القديم هيرودوت: "مصر هبة النيل" وقوله المأثور هذا لم يأت من فراغ ، فالواقع أن النيل هو الحياة ذاتها بالنسبة لمصر ، وعليه نشأت حضارتها القديمة ، وتطورها الحديث ، وفي ضوء الزيادة السكانية في مصر والسودان ودول حوض النيل ، وفي ضوء الحاجات المائية المتزايدة أقيمت على نهر النيل مجموعة من المشروعات المائية خاصة في مصر والسودان ، وضمن هذه المشروعات: القناطر الخيرية في مصر ١٨٥٤ ، وخزان أسوان ١٩٠٣ ، وخزان سنار في السودان ١٩٢٥ ، وخزان جبل الأولياء في السودان أيضاً عام ١٩٣٧، وسد "أوين" على مخرج بحيرة فكتوريا ١٩٥١ في أوغندا وأخيراً أقامت مصر

أكبر مشروعاتها على النيل وهو السد العالي عام ١٩٦١ ، وهذا بخلاف القناطر العديدة التي أقيمت على النيل وفرعيه حتى البحر المتوسط ، ومع ذلك فإن كمية المياه التي تصل إلى مصر في المتوسط السنوي ٥٥,٥ مليار متر مكعب ، مقابل ١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان، ونظراً للحاجة المتزايدة للمياه في مصر ودول حوض النيل لاستخدامها في زراعة مساحة جديدة من الأراضي أو في الصناعة أصبحت الحاجة ملحة لتوفير المزيد من مياه النيل[٦٦] .

والآن تطمع إسرائيل في الحصول على جزء من كعكة النيل ، وتتطلع الولايات المتحدة بموجب دخولها جنوب السودان إلى التحكم في مياه النيل والعمل على تزويد إسرائيل بها .

وهناك العديد من الأفكار لتنمية الإيرادات المائية لنهر النيل مثل التخزين في البحيرات الاستوائية والأثيوبية (فيكتوريا – ألبرت) ، وإقامة العيد من الخزانات ، وحفر القنوات ، مما يساعد على زيادة الوارد من مياه النيل .

وقد كان ضمن المشروعات المقترحة إنشاء قناة "جونقلي" التي كان قد بدأ حفرها في منطقة مستنقعات بحر الجبل بهدف تجميع مياه النيل التي يضيع الجزء الأكبر منها عن طريق البخر ، كذلك كان هناك مشروعات لزيادة مياه النيل بتطوير إيرادات نهر "كاجيرا" الذي لا يدخل مجراه سوى ٨% فقط من مياهه ، كذلك مشروع ردم مستنقعات بحيرة "كيوجا" وتحويلها لأراضي زراعية مع تعميق البحيرة وتأهيلها لزيادة المنصرف منها سنوياً ، علماً بأنها ومستنقعاتها تفقدان نحو ٢٠ مليار متر مكعب سنوياً عن طريق البخر ، ومشروع تقليل المياه التي تفقدها بحيرة فكتوريا بالبخر أيضاً ، كذلك يفقد النيل ١٧,٥ مليار متر مكعب من إيراداته المائية في منطقة مستنقعات بحر الجبل في الجنوب ، كما يفقد نحو ٤ مليار متر مكعب من المياه لرافده السوباط في منطقة مستنقعات "مشار" ، ويفقد نحو ١٤,٥ مليار متر مكعب من إيراداته في منطقة بحر الغزال بجنوب غرب السودان .

ولما كانت أهم المشروعات التي يجب إتمامها لزيادة متصرفات مياه النيل والمستفيدين منه تقع في منطقة جنوب السودان فإن المسيطر على هذا الجنوب سيكون المتحكم في مياه النيل وبالتالي في حياة ومستقبل الدول والمجتمعات التي تعيش عليه[٦٧] .

رابعاً : تزويد إسرائيل بمياه النيل :

إن الوجود الأمريكي والأجنبي (الأوربي – الإسرائيلي) في منطقة منابع النيل يشكل خطراً كبيراً على مستقبل البلدان التي تحيا عليه خاصة مصر ، وهدف السياسية الأمريكية بالاتفاق مع المخططات الإسرائيلية التحكم في منابع النيل ، والضغط على دول الحوض بالسماح بتوصيل كمية من مياه النيل إلى إسرائيل ، وهذه سوف تكون الطامة الكبرى على المنطقة بكاملها، خاصة أن هناك بعض التقارير المهمة تفيد أن اتفاقاً تم توقيعه بالفعل بين "جون جارانج" ومسئولي الحكومة الإسرائيلية يتضمن قيام إسرائيل بمد الحركة الشعبية في الجنوب

بالأسلحة والمساعدات اللازمة ، وتأييد إنشاء دولة في جنوب السودان مقابل تعهد الحركة بالعمل من أجل إمداد إسرائيل بمياه النيل ،والأرجح أنه وفق هذا الاتفاق تخصص نسب مئوية ثابتة من مياه النيل لإسرائيل ، وأنه في حالة معارضة دول حوض النيل فإن الولايات المتحدة وبريطانيا ، والأطراف الدولية الأخرى سوف تتدخل لتحقيق هذا الاتفاق بالقوة(٦٨) .

ومن المعروف أن إسرائيل تعاني من ندرة المياه بعد استغلال معظم المجاري المائية المحيطة بها لصالحها منها مياه نهر الأردن ، ونهر اليرموك ، وبحيرة طبرية ، وحتى المياه الجوفية في أراضيها وأراضي الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة ، وفكرت إسرائيل في توصيل مياه نهر الفرات إليها ، بل وقامت بشراء المياه ونقلها بالبواخر من تركيا ، فضلاً عن عمليات تحلية مياه البحر المتوسط ، ولقد طرحت فكرة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل خلال محادثات السادات مع الإسرائيليين في كامب ديفيد ١٩٧٨ ، إلا أن الشعب المصري ثار ثورة عارمة ، وظهرت ردود فعل معارضة بشدة في الصحف ووسائل الإعلام المصرية، ورفض هذه الفكرة شخصيات ذات وزن في شئون السياسة والمسألة المائية ، ولم ينفذ المشروع ، واليوم تطمح إسرائيل لطرح الموضوع مرة ثانية في ضوء ما يجري في جنوب السودان – في حضور الهيمنة الأمريكية العالمية – خاصة وأن عدد سكان إسرائيل في تزايد مستمر ، سواء زيادة طبيعية أو عن طريق هجرة اليهود إليها ، وستسعى الولايات المتحدة لتوصيل المياه لإسرائيل باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأول لها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ، والسؤال المطروح هو ، ما المانع – وقد جرت محاولات لذلك من قبل – أن تتسلل إسرائيل إلى بعض دول منابع النيل الأساسية ، وتعرض عليها إقامة سدود تسبب ضرراً مباشراً على متصرفات مياه النيل الواردة إلينا والتي تتوقف عليها حياتنا سواء في مصر أو في السودان ؟ والإجابة الطبيعية لهذا السؤال هو أنه يجب علينا الحذر والحيطة الكاملان والدائمان –وأن يكون لهذا الحذر وتلك الحيطة وسائل معرفة ظاهرة وخفية تستشعر ما يجري حتى لا نفاجأ بما يحدث في ضوء ما وقع في "ماشاكوس" من وراء ظهر مصر– لأن ما يحدث في السودان لابد أن ينظر إليه ليس فقط من خلال ذلك المنظور الأمني الحدودي ذي البعد الاستراتيجي ، بل ومن منظور البعد الحيوي لشريان الحياة (نهر النيل) وعدم السماح مطلقاً لإتمام مثل هذه المحاولات تحت أي ظرف من الظروف؛ لأن المسألة سوف لا تتعلق في تلك الحالة بالأهمية الأمنية الاستراتيجية المهمة أيضاً ، ولكنها سوف تتعلق بحياة وبقاء ذلك الشعب.

خامساً : التخلص من نظام الحكم الإسلامي في السودان :

هدف الولايات المتحدة خلق حكومات تدين بالولاء لها ، دول يقال عنها إنها ديمقراطية، لكنها ديمقراطية شكلية فقط دون أن تكون حقيقة هكذا ، تدين بالولاء للاتجاهات الغربية ، حكومات تقوم سياساتها على دساتير ترى بأن الإسلام ليس مصدراً التشريع .

وجدير بالذكر في هذا المجال أن إدارة بوش تستند في قاعدة حكمها على التحالف بين لوبي شركات البترول ، واليمين المسيحي المحافظ ، فإنه إذا كانت شركات البترول سوف تجد مجالات واسعة للاستثمار والإنتاج ذي العائد الهائل ، في جو من السلام والاستقرار فإن طموحات اليمين المحافظ ترى مواجهة حكومة السودان لكي يتم إنقاذ أهل الجنوب المسيحيين من هؤلاء الشماليين الذين ينتهكون حقوق الإنسان ، ويضطهدون الجنوبيين ، ويسمحون بانتشار ممارسات واسعة للرق، ولذلك كان على المبعوث الرئاسي الأمريكي أن يؤكد لليمين المسيحي بأن حالة الاضطهاد سوف تزول . وحق المصير سيتاح لأهل الجنوب ، وأن حرية العقيدة والثقافة سوف تحل ، وأن الشريعة الإسلامية لا مكان لها في جنوب السودان.

ونحن نرى أن من المناسب لظروف السودان المتنوعة المناخات والأعراق والثقافات قيام حكومات تتصف بالديمقراطية وتؤمن بحرية العقيدة ، وبحق كل سكان البلاد في الاستفادة من الثروة ، وفي الاشتراك في السلطة دونما نظر إلى دين أو جنس أو لون ، حكومات تقلع عن أية اتجاهات متطرفة دينياً ، حكومات تفتح المجال لكل طاقات السكان في العمل والخلق والإبداع لصناعة التقدم .

سادساً : تقليص الدور المصري والعربي والأفريقي :

إن السودان بالنسبة لمصر هو البعد الأمني ، والجار العربي الأفريقي ، وبين حوض النيل ومصر والسودان يجري نهر النيل الذي هو نهر الحياة والزراعة والنماء لبلدان هذه المنطقة، ولمصر دور تاريخي في السودان وشرق أفريقيا منذ القرن التاسع عشر خاصة في عهد محمد علي والخديوي إسماعيل ، حيث إن هذه المناطق التي تمتد في الصومال وإريتريا، وجيبوتي، والسودان جنوبه وشماله وأوغندا قد عرفت العالم ودخلت في تاريخه عن طريق مصر التي كان لها الدور الأساسي في استكشافات وتطوير ونشر الثقافة في ربوع تلك البلدان والمناطق.

وكان لمصر دور أساسي في حركة التحرر في أغلب البلدان الأفريقية وكذلك في حوض النيل ، في السودان ، والصومال ، وأوغندا ...الخ ، ولذلك فإنه خلال فترة سقوط الاستعمار التقليدي الاحتلالي وإحلال الاستعمار الاقتصادي والأمريكي في المقدمة محله كانت خطط الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة في فترة الستينيات تدور ضد مصر مدخل القارة، وقلب الأمة العربية ، حتى لا تقوم بدورها في تثوير وتحريك البلدان العربية والأفريقية لكي تحقق استقلالها، لقد نظرت الولايات المتحدة والدول الغربية للدور المصري باعتباره ضاراً بمصالحها في السيطرة على مصادر الطاقة من البترول واليورانيوم ، والمعادن الاستراتيجية والثمينة الأخرى .

وكانت سياسة الغرب تتبنى المشروع الإسرائيلي الذي كان هدفه تعويق حركة التنمية بزعامة الولايات المتحدة وضع خلق تكتلات وتحالفات تحيط بالدول الثورية وفي قلبها مصر .

وحيــن أعلنت مصر ثورتها ١٩٥٢ حرصت على حل مشكلة السودان ، ومن منطلق مناداتها بحق الدول في تقرير استقلالها ، تركت للسودان حريته في إعلان رأيه في مستقبله السياسي، فكان إعلان الاستقلال للسودان ١٩٥٦ وكانت مصر أول الدول التي أعلنت تأييدها لاستقلال السودان.

ومما لا شك فيه أن مشكلة جنوب السودان مشكلة معقدة متشابكة ، خلقت حرباً أهلية امــتدت لوقــت طويــل ، أهلكت الأرض والثروة والبشر ، إلا أنه حين التصدي لحلها لا يمكن استبعاد مصر من القيام بدورها الطبيعي .

وقــد تــم عقد اتفاق "ماشاكوس" في كينيا دون أخذ رأي مصر أو الجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقي ، وأصبح الحل والعقد – خلافاً لرأي الجنوبيين وحكومة الشمال – لدول الجوار الأفريقــي الجنوبــية (كينــيا ، وأوغندا ، وجيبوتي ، وإريتريا ، وأثيوبيا) وهي مجموعة دول الإيجــاد، ومعهــم شركاء الإيجاد وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وإيطاليا ، والواقــع أن ذلــك يعنــي استبعاد البعد العربي ، والجوار الشمالي بما فيه مصر ، وذلك يسير عكــس اتجــاه الواقــع والــتاريخ ، لهذا فإنه بدلاً من أن يأخذ البعد العربي -لو وجد- جنوب الســودان إلى الشمال وهو وضعه الطبيعي ولا مانع من الاحتفاظ بمكانته الثقافية ، حاولت دول الإيجــاد الأفريقــية ، وشــركاؤها مــن الدول الغربية فصل جنوب السودان ، ولذلك تمخضت مفاوضات "ماشاكوس" ، عن حق تقرير المصير لجنوب السودان تمهيداً لفصله .

والواقــع أنــه لابد لمصر والدول العربية خلال الفترة القادمة أن تقوم بدور ملموس ومحســوس ومــادي في إقامة المشروعات الاستثمارية ، والتنمية ، والتعليمية لكي تساهم في تطوير الجنوب ، علينا أن نتحرك لإبعاد شبح انفصال جنوب السودان عن شماله .

واهتمام مصر بالسودان وأفريقيا خاصة مناطق حوض النيل ينبع من أهمية مياه النيل لها، ولأبعاد أخرى أهمها العروبة الأفريقية والثقافة ، والتاريخ المشترك، والمصالح المتلاقية .

ويعتــبر جنوب السودان الذي تطفو مشكلته مع شمال السودان الآن على السطح جزء أساســي مــن السودان الموحد ، والأمن القومي والمائي والاقتصادي لمصر والسودان ودول شــرق أفريقــيا ، ولذلــك يلزم حل مشكلته في إطار المصالح المشتركة ، ويلزم تقرير موقفه السياسي والثقافي والاقتصادي في إطار السودان الواحد ، ومن الضروري تعويضه عن سنوات مــن الإهمــال مرت عليه ، ولابد من دمجه في حيز المجتمعات المتطورة ، وهنا لابد من توفر الدور المصري والعربي والأفريقي .

الهوامـــــش

١- لمزيد من التفاصيل راجع :

- منصور خالد : جنوب السودان في المخيلة العربية .
- زكي البحيري : صراع الثقافات في جنوب السودان ، تحت النشر .
- ـــــــــــــ : تطور الحركة الديمقراطية في السودان ، ص٣٧٤ -٣٨٤ .
- محمد المعتصم : جنوب السودان في مائة عام .
- يونان لبيب : التمرد في جنوب السودان ، السياسة الدولية ، ديسمبر١٩٦٥ .
- محمد عمر بشير : جنوب السودان .
- حسن جوهر، وحسنين مخلوف: السودان أرضه وتاريخ حياة شعبه، دار الشعب، القاهرة ١٩٧٠ .
- جـريدة الشرق الأوسط ، الصادق المهدي : يكتب من وراء القضبان حول تحديات التسعينيات في ٣١/ ١٩٩٠/١٠ .
- Cecil Eprile, War and Peace in the Sudan 1955 - 1972, David & Charles Newton Abbot, London, 1974, pp. 41-49 .

٢- ملفـات وزارة الخارجـية المصرية بدار الوثائق ، ملف سري جديد ٥٠٩/٢٠٠/١٤٤٠ بشأن المؤتمر الخـاص بإنشـاء حلـف للدفـاع عـن أفريقيا من ١٩٥٤/٢/٧ إلى ١٩٥٦/٩/١ ، بخصوص أهداف السياسة الأمريكية في قارة أفريقيا .

٣- جيلي عبد الرحمن: المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان، دار الهنا للطباعة، القاهرة١٩٥٨، ص٣٦-٤٢ .

٤- إبراهـيم حاج موسى : التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، دار الجيل ، دار المأمون الخرطوم ١٩٧٠ ، ص١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

٥- جيلي عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص٧-٩ .

٦- نفسه ، ص ٧-١١ .

٧- ملفات وزارة الخارجية المصرية بدار الوثائق ، المصدر السابق .

٨- محمد سليمان : اليسار السوداني في عشرة أعوام ، ١٩٥٤-١٩٦٣ ، وثائق التاريخ المعاصر مطبعة سجل العرب ، القاهرة ١٩٧١ ، ص٣٢٥-٣٢٩ .

٩- مجموعـة كتب سياسية ، السودان حقائق ووثائق ، كتاب رقم ٨٥ ، القاهرة بدون تاريخ ، ص١٠٩- ١١٣ .

- جيلي عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص١٠٠ - ١٠٦ .

١٠- عثمان سيد أحمد، نظرة في تاريخنا المعاصر١٩٥٦-١٩٦٩ في الاحتفال بأعياد مايو ١٩٧٠، ص ١١-١٢ .

١١- محمد سليمان : اليسار السوداني ، مرجع سابق ، ص٣٥٢ .

- عـبد الـرؤوف بابكر السيد : السودان -الثورة من النفق إلى الأفق ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، الجماهيرية ، طرابلس١٩٨٦ .
- إبراهيم محمد حاج موسى : مرجع سابق ، ص٢٠٣ -٢٠٤ .

١٢- كـامل العفيلـي ، وآخـرون ، تقديـم أحمـد سليمان ، الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك، دار الجماهير ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص١٨ -١٩ .

١٣- زكـي البحيري : الحركة الديمقراطية في السودان ١٩٤٣- ١٩٨٥ ، دار نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦

- كامل العقيلي ، مرجع سابق ، ص١٩ -٢٠ .

١٤- زكي البحيري : الحركة الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص٣٠٣ -٣٠٤ .

١٥- نفس المرجع والمكان .

١٦- نص محاكمة "عمر محمد الطيب" رئيس جهاز أمن الدولة ، في قضية ترحيل اليهود الفلاشا إلى إسرائيل ، هنري رياض (إعداد وترتيب) أشهر المحاكمات في السودان ، ص٥٦ -٥٩ .

- زكي البحيري ، الحركة الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص٣٠٤ -٣٠٧ .

١٧- Report, Sudan, Failure to end the war, Deepin Economic and sacial Crises, Africa Contemporary Record, 1986 - 1987 .

١٨- الأهرام ٣ ديسمبر ١٩٩٩ ، إبراهيم نصر الدين ، خيار الوحدة في المبادرة المصرية الليبية .

١٩- الأهرام ٢٠٠٢/١/٢٨، أحمد نافع ، هل إقرار حق تقرير المصير إرادة حقيقية لكل الأطراف السودانية ؟ .

٢٠- الراية المصرية ١١ / ١١ / ١٩٩٩ .

٢١- الأهرام في ١٩٩٩/١/١٤ .

٢٢- الحوادث في ١٧ / ١٢ / ١٩٩٩ .

٢٣- الأهرام في ١٩٩٩/١١/١٦ .

٢٤- الأسبوع في ١٩٩٩/٩/٢٠ .

٢٥- الأسبوع في ١٩٩٩/١٢/٢٧ .

٢٦- الحوادث في ١٩٩٩/١٢/١٧ .

٢٧- الشعب في ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٩ .

٢٨- الأسبوع في ٢٠ / ٩ / ١٩٩٩ .

٢٩- الحوادث في ١٧ / ١٢ / ١٩٩٩ .

٣٠- الأهرام في ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٩ .

٣١- الأهرام في ١٠ / ١١ / ١٩٩٩ .

٣٢- الراية المصرية ١١ / ١١ / ١٩٩٩ .

٣٣- الأهرام في ١٣ / ١٢ / ١٩٩٩ .

٣٤- الحوادث في ١٧ / ١٢ / ١٩٩٩ .

٣٥- الراية المصرية ١١ / ١١ / ١٩٩٩ .

٣٦- الأهرام ، ٣١ يوليو ٢٠٠٢ ، صلاح حافظ ، السودان قبل فوات الأوان .

٣٧- الأسبوع ٨ / ١١ / ١٩٩٩ .

٣٨- العربي الناصري في ٥ / ١٢ / ١٩٩٩ .

٣٩- الأهرام ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ .

٤٠- الحوادث في ١٧ / ١٢ / ١٩٩٩ .

٤١- الحوادث في ١٧ / ١٢ / ١٩٩٩ .

٤٢- حوار بصراحة قناة السودان في ١٣ / ١١ / ١٩٩٩.

٤٣- الأسبوع ١١ / ١١ / ٢٠٠٢ .

٤٤- الأهرام ٣ ديسمبر ١٩٩٩ ، إبراهيم نصر الدين ، خيار الوحدة في المبادرة المصرية الليبية ، والأهرام في ٢٧ يوليه ١٩٩٩ .

٤٥- الأهالي،٣١ يوليو٢٠٠٢، اتفاق السلام السوداني، شروط النجاح ومبررات الفشل، مقال لأمينة النقاش.

٤٦- صلاح عبد اللطيف ، عشرة أيام هزت السودان ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص١٠٣-١٠٥ .

٤٧- الأهــرام ١٧ سبتمبر ٢٠٠١ ، مقال لمحمد إبراهيم الشوش ، بعنوان اتحاد جمهوريات الأراضي السودانية المحررة .

٤٨- الأهرام ٧ نوفمبر ٢٠٠٢ .

٤٩- هاني رسلان ، الولايات المتحدة وقانون "سلام السودان" ، الأهرام ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ .

٥٠- الأهرام ١٧ نوفمبر ٢٠٠٢ ، إحسان بكر ، السلام الأمريكي الموعود .. للسودان .

٥١- الأهرام ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٢ ، أسماء الحسيني ، قانون سلام السودان .

٥٢- نفس المصدر .

٥٣- الأهرام ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٢ ، مصطفى سامي ، رائحة بترول الجنوب تزكم أنفاس السودان الموحد.

٥٤- الأهرام ٩ أغسطس ٢٠٠٢ .

٥٥- الأهرام ٩ أغسطس ٢٠٠٢ ، سمير مرقص ، اللجنة الأمريكية للحرية الدينية والمسألة السودانية .

٥٦- الأسـبوع ، هــل هناك أزمة صامتة بين القاهرة والخرطوم ؟ قلق مصري من الاتفاق ، محمود بكري، ٥ أغسطس ٢٠٠٢ .

٥٧- نفس المصدر .

٥٨- نبيل عبد الفتاح، ما وراء ماشاكوس، خطوة نحو المجهول السياسي! الأهرام في١٣ أغسطس٢٠٠٢.

٥٩- الأسبوع ، هل هناك أزمة صامتة بين القاهرة والخرطوم ؟ محمود بكري ، ٥ أغسطس ٢٠٠٢ .

٦٠- الأهرام في ٣ / ١ / ٢٠٠٠ .

٦١- مقال : النفط جائزة ماشاكوس الموعودة ، الأهرام في ١٦ أغسطس ٢٠٠٢ ، لمجدي صبحي .

٦٢- نفس المصدر .

٦٣- نفس المصدر .

٦٤- آفاق عربية ٨ أغسطس ٢٠٠٢ ، السيد الشامي ، الانفصال مؤجل والشريعة تتراجع .

٦٥- الأهرام في ٩ أغسطس٢٠٠٢ ، سمير مرقص ، اللجنة الأمريكية للحرية الدينية والمسألة السودانية.

٦٦- فخــري لبيب ، مياه النيل من المنبع إلى المصب : الصراع والتعاون بين الماضي والمستقبل (مؤتمر اسـطنبول ١٩٩٤) الشرق الأوسط ومسألة المياه ، تعريب ميسم حلواني، الدار الجماهيرية للنشر ، الجماهيرية الليبية ، طرابلس ١٩٩٥ ، ص٢٤١ ، ٢٥٢ .

٦٧- الأهرام ، ١٦ أغسطس ٢٠٠٢ ، مجدي صبحي ، النفط جائزة ماشاكوس الموعودة .

٦٨- الأهرام ، ٥ أغسطس ٢٠٠٢ ، محمود بكري ، هل هناك أزمة صامته بين القاهرة والخرطوم ؟ قلق مصر من الاتفاق .

اتفاق ماشاكوس

دراسة تحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية

د. عادل عبد الرازق

يمكن القول إن أزمة الجنوب السوداني والموقف الحالي ما بعد ماشاكوس هي أكثر مراحل الأزمة إثارة للجدل عبر تاريخها الطويل ليس فقط نتيجة لتضارب مواقف حركات الجنوب، أو مواقف المعارضة في الشمال أو موقف الحكومة نفسها، بل إن أكثر ما يدعو لإثارة علامات الاستفهام والغموض والشكوك هو الاتفاق نفسه، الذي تم بين جون جارانج وحكومة السودان، وينص على عدة ترتيبات إدارية واقتصادية بالجنوب تتم عبر ستة أعوام تنتهي بالنظر في حق تقرير المصير.

على الصعيد الخارجي وموقف القوى الأجنبية، فإن أصابع الاتهام توجه إليها فيما ترد إليه الحال وصولاً إلى هذا الاتفاق، فالمسألة لا تتعدى سوى الصراع على الاستحواذ على أكبر قدر من الثروة الطبيعية في الجنوب، خاصة البترول الذي تم اكتشافه، والساحة عليها الآن الصينيون والأمريكيون وغيرهم، والذي يمكن الزعم به أن أمريكا بما تمارسه من ضغوط هي التي صاغت الاتفاق وأرغمت الحكومة السودانية بالترغيب تارة والوعيد بوضعها ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب تارة أخرى.

إن الموقف العربي سيتأثر بما لا يدعو للشك فيما إذا استقل الجنوب وانفصل فقد تكتمل حلقة الطوق التي تحاصر العرب في الجنوب السوداني، وهناك مخاوف أمنية عربية من هذا الاتفاق.

أما من الناحية المصرية فإن مثل هذا الاتفاق قد يؤدي إلى التأثير على الأمن القومي المصري خاصة ما يتعلق بقضية مياه النيل وحصة مصر، فالقوى التي لم تستطع اللعب بورقة المياه مع مصر من خلال إقامة سدود على النيل بأثيوبيا لاستحالة إقامتها هناك – تستطيع أن تفعل ذلك في الجنوب السوداني حال انفصاله وتحوله إلى الهوية الأفريقية التي ينادي بها جون جارانج، وهي في الواقع ستكون هوية تابعة لقوى خارجية.

إن الزعماء الأفارقة أنفسهم –وليس نحن فقط – قد أعربوا عن تشككهم ومخاوفهم حول ما قد يثيره هذا الاتفاق على مستوى الدول الأفريقية، فهو سيؤدي إلى تفتيت الدول الأفريقية إلى دويلات إثنيه منفصلة ربما يغير خريطة أفريقيا ويزيد من ضعفها وتهميشها؛ إذ إن الاتفاق سيشجع الجماعات العرقية ذات القوميات المختلفة داخل العديد من الدول الأفريقية ويجعلها تطالب بنفس ما يحصل عليه جنوب السودان.

وبكل ما تقدم وما سيأتي من أسباب في هذا البحث فإن اتفاق ماشاكوس سيكون ذا أثار سلبية على السودان ومصر والعرب وأفريقيا إذا ما تم تطبيقه وعلى كافة المستويات.

والباحث يتناول هذا الموضوع من خلال بحثه عبر المحاور التالية:

أولاً : الأزمة السودانية وفرص الحوار من أجل الحل السلمي .

ثانياً : اتفاق السلام السوداني المقترح وتحليل النصوص ما بين الإبهام والغموض .

ثالثاً : القوى الخارجية واتفاق ماشاكوس .

رابعـاً : اتفاق ماشاكوس بين التحول في سياسة الحكومة وبين التأييد والمعارضة للاتفاق في السودان .

خامساً : اتفاق ماشاكوس يعرض وحدة السودان وعروبته للخطر .

سادساً : مصر واتفاق ماشاكوس .

سابعاً : السودان : أبعاد الأزمة واحتمالات المستقبل .

ثامناً : التوصيات .

أولاً : الأزمة السودانية وفرص الحوار من أجل الحل السلمي :

لم يكن السودان مثل كثير من جيرانه دولة قومية على امتداد حدوده الجغرافية ، وذلك لأن البلاد اشتملت على تنوع إثني وثقافي كبيرين .

وفـــي عام ١٩٢٠ أصدرت الإدارة البريطانية في السودان سياساتها المساواة سياسة نحـــو الجنوب ، سياسة هدفها أن تحول دون التكامل الاقتصادي بين الشمال والجنوب للحيلولة دون التمدد الإسلامي العربي الشمالي نحو الجنوب .

لقـــد رأت الإدارة البريطانـــية الاســـتعمارية فـــي الجنوب عازلاً يشكل مستودعاً للقيم والمعـــتقدات والديانات بما يؤهله لأنه يصير مستقلاً في المستقبل أو يضم لإحدى المستعمرات البريطانـــية فـــي شرق أفريقيا . لذلك أغلق الجنوب أمام أية اتصالات من الشمال ، ولكن قبل اســـتقلال السودان نقضت الإدارة البريطانية سياستها في الجنوب لأنها اقتنعت بعدم جدواها أو أرادت إرضاء القوى الوطنية السودانية .

إن الوعي الوطني السوداني الذي ترعرع في الشمال كان يعتبر الخصوصية الجنوبية خصوصـــية صـــنعها الاســـتعمار واعتبارها . ومع أن حكومة السودان قررت التجاوب مع هذا الاتجاه فإن ما بقى لها من وقت قصير لم يمهلها لنقض آثار سياساتها القديمة .

إن ميـــثاق الوطنـــية السودانية الحديثة كما نهضت في الشمال -أي مذكرة الخريجين ذات الاثنـــتى عشـــرة نقطـــة التي قدمت لحل السودان عام ١٩٤٢- خصصت ثلاثاً من نقاطها لـــنقض آثـــار سياســـة الجنوب. إن الوعي الوطني كما ترعرع في الشمال يشمل تمثيلاً لرؤى جنوبية لدرجة أن المذكرة مع إحاطتها بكثير من القضايا لم تتطرق لقضية الرق .

إن الحكومـــات الوطنـــية التي تعاقبت على السلطة بعد الاستقلال اتبعت برامج أحادية ثقافية تتابعت بفعلها دود الفعل التي مهدت للحرب الأهلية .

لقد كان النظام الانقلابي الأول الذي حكم السودان (١٩٥٨ - ١٩٦٤) ينظر للنزاع في الجنوب كمجرد مسألة إثنية، كما أن القيادات السياسية الجديدة التي أقدمت على ساحة العمل السياسي مع انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤ نظرت له من زاوية أخرة دعت لمؤتمر المائدة المستديرة كمنبر لإيجاد حل لها وواصلت البحث عبر ما تلاه من دراسات وتدابير ولكن عدم الاستقرار السياسي والانقلاب العسكري حالا دون تحقيق التطورات السياسية المتوقعة . نعم أقدم نظام جعفر محمد نميري (١٩٦٩ - ١٩٨٥) في ظروف خاصة مر بها على الاستفادة من تحضيرات النظام الديمقراطي الذي أطاح به واعتمد عليها وعلى الفرص التي أتيحت له وإبرم مع حركة الأنيانيا اتفاقية أديس أبابا للسلام ١٩٧٢ ولكن طبع الديكتاتورية يمنعها من المشاركة الحقيقية في السلطة . لذلك أشعل النظام حرباً أهلية ثانية أسوأ من الأهلية التي سبقتها.

وبعد استرداد الديمقراطية للمرة الثانية في عام (١٩٨٥) ونتيجة لتأثير الحرب الأهلية الثانية اقتنع الرأي العام بأن البلاد بحاجة لبداية جديد تقوم على تصميم يضعه مؤتمر قومي دستوري اتفق على عقده في ١٨ سبتمبر ١٩٨٩ ، ولكن في ذلك الوقت وقع انقلاب عسكري بأجندة سياسية مناقضة تماماً لذلك التوجه في يونيو ١٩٨٩ وقام نظام أحادية حزبية وانتهج نهجاً ستالينياً إسلاموياً ثيوقراطياً فُرض على السودان كله نهجاً اضطهد كل الاتجاهات السياسية الأخرى ، وسعى حماة المقاومة التي تحمل السلاح جهاداً واستعدى جيران السودان وأقلم المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي تنظيماً جامعاً سُمِّيَ بالراديكالية الإسلامية تنظيماً أمياً نسخه يمينه من الأهمية الثالثة . لذلك كونت القوى السياسية المستبعدة والمستهدفة بالحزب الوطني الديمقراطي الذي حظى بتأييد إقليمي ودولي واسع واستعد للقضاء على النظام بكل الوسائل الممكنة. لقد كان الحزب الوطني الديمقراطي السابق في أوائل عام ١٩٨٩ قد أعلن برنامجاً وطنياً انتقالياً التزم فيه بالتفاوض من أجل إبرام اتفاقية سلام في مؤتمر قومي دستوري . ولكن قيام انقلاب يونيو ١٩٨٩ قضى على هذه الخطة . هكذا كان السبيل ممهداً أمام القوى السياسية الرئيسية لتواصل تفاهمها مع الحركة الشعبية وجيشها وأن تبحث عبر سلسلة من المؤتمرات القضايا الأساسية التي تدور حولها الرؤى الوطنية ، مؤتمرات وصلت قمتها في مؤتمر أسمرة في يونيو ١٩٩٥ وأن تبرم في ظروف المعارضة التي حددت المبادئ اللازمة لاتفاقية سلام عادل وبرنامج تحول ديمقراطي في السودان .

بحلول عام ١٩٩٥ بلغت عزلة النظام السوداني الداخلية والخارجية درجة عالية زادت منها محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك على أيدي جماعة الجهاد إحدى حليفات الحزب الحاكم في السودان ، في ذلك الوقت ومنذ ذلك الوقت عاد النظام وشرع في مراجعة موقفه .

كان عام ١٩٩٧ عاماً مهماً في ظهور هذه المراجعة ، ففي هذا العام وقع النظام مبادئ الإيجاد التي أعرض عنها منذ البداية في عام ١٩٩٤ وفي نفس العام وقع النظام على

اتفاقـيات سلام مع فصائل مسلحة كانت قد انشقت عن الحركة الشعبية وجيشها ، اتفاقيات كل المـبادئ التـي أعلـنها مؤتمر أسمرة عام ١٩٩٥ تقريباً ، وشرع النظام في إصلاح دستوري وشرع في سياسات حسن الجوار مع جيران السودان .

لكن التجمع الوطني الديمقراطي لم ير في توجهات النظام هذه جديداً ، لقد بدا لنا أنها إجـراءات خادعـة فالنظام درج على حقيقة مواقفه بلباس معسول ولكن دب في النظام صراع علـى السـلطة أحدث شرخاً أتاح لنا الاطلاع على دواخله فبدا حدوث تغيير حقيقي وارداً ولكن فصائل التجمع الوطني الديمقراطي اختلفت حول هذا الفهم للآخر فحزب الأمة قال به ودخل في تفاوض مباشر مع النظام ، أما بقية فصائل التجمع فقد واصلت موقفها كالمعتاد وهو مناوشات عسـكرية من وقت لآخر ومواصلة حوار عقيم تحت مظلة الإيجاد بين النظام والحركة الشعبية ومبادرة الإيجاد لم تعترف للتجمع الوطني الديمقراطي بأي دور[١] .

وهكـذا نجـد أن مسلسـل أزمة الجنوب السوداني – في رأينا – مستمر مادامت أن الحلـول والمـبادرات السـابق طـرحها والمطروحة حالياً كاتفاق ماشاكوس لم تنبع من إرادة السـودان شـمالاً وجـنوباً ، وإنما هي عبارة عن مناورات تبتعد عن مصالح السودان شماله وجنوبه وترمي إلى تحقيق مصالح لقوى أجنبية لا يعنيها مصالح السودانيين .

ثانياً : اتفاق السلام السوداني المقترح (تحليل النصوص ما بين الإبهام والغموض):

اتفاق السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج خلال المحادثات الجارية بين الطرفين في ماشاكوس – كينيا .

بدايـة لـم يـتحدد معرفة الطرف الوسيط الذي طرح بنود هذا الاتفاق حيث تتضارب معلومات المصادر ، فهناك من ينسبها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهناك من ينسبها إلى كينـيا الدولة المضيفة للمحادثات ، ومصادر أخرى أكدت أن سكرتارية (الإيجاد) نفسها هي التي تبنت الاتفاق .

وأيـا كانـت الجهـة التـي طرحت المبادرة فإننا نتعرض لنصوصها بالتحليل لنوضح المنافع والمغارم من جراء هذا الاتفاق فإن ديباجة الاتفاق، قد أكدت على أن النزاع في السودان هـو أطول نزاع في أفريقيا، وأن هناك مظالم تاريخية وعدم مساواة في مشروعات التنمية بين مخـتلف المـناطق السـودانية التي يجب معالجتها، واقتناعاً من الأطراف بأن الطبيعة الحيوية لجهود السـلام تقودها الإيجاد برئاسة الرئيس دانيال أراب موى رئيس كينيا توفر الوسائل لتحقيق سلام عادل ومتواصل، والتزاماً بحل سلمي للنزاع عبر التفاوض لما فيه مصلحة جميع سكان السودان .

وانطلاقا من كل ذلك اتفق الطرفان على بنود الاتفاقية فنعرض لأهم بنودها على الوجه التالي:

- أن وحـدة السودان القائمة على الحكم الديمقراطي والعدالة لجميع سكان السودان هي أولوية الطرفين، وأنه يمكن الاستجابة لتطلعات سودانيي الجنوب داخل هذا المنظور .

- لسكان جنوب السودان الحق في إدارة شئونهم في المنطقة التي يعيشون فيها.
- لمواطنـــي جـــنوب الســـودان الحق في تقرير المصير، وهو حق يرتكز على تميزهم الثقافي والديني واللغوي في البلاد وعلى تاريخ مشترك .
- لسكان جنوب السودان حق إبداء وجهات نظرهم إزاء وضعهم وشكل نظام حكمهم عبر استفتاء عام .
- ترتيـــبات الفـــترة الانتقالية ، كي يتسنى إنهاء النزاع ولضمان مستقبل يسوده السلام والازدهار لكل شعب السودان، ومن أجل التعاون في مهمة حكم البلاد لحين تبني شكل نهائـــي، اتفـــق الطرفان على تنفيذ اتفاقية السلام بموجب التسلسل والفترات الزمنية ومـــنها أن تكـــون هناك مرحلة تسبق الفترة الانتقالية تتراوح مدتها بين أربعة وستة أشـــهر يـــتم خلالهـــا وقف الأعمال العدوانية وإقامة مؤسسة الحكم الانتقالية، ثم تبدأ الفترة الانتقالية بنهاية المرحلة ما قبل الانتقالية وتستمر أربع سنوات ليس أكثر، ولا يتم تمديدها إلا بموافقة كتابية من طرفي الاتفاقية .

وبنهاية الفترة الانتقالية يتم التشاور مع سكان جنوب السودان لاستبيان وجهات نظرهم حول ترتيـــبات تقريـــر المصير ، كما حددتها هذه الاتفاقية أو أي ترتيبات بديلة مقترحة حول حكم السودان .

- وفيما يتعلق "بهياكل الحكم" يوافق الطرفان في إطار سودان موحد يعترف بحق سكان جـــنوب الســـودان فـــي تقريـــر المصير ، هذا ويتشكل السودان من ولايات لكل منها حكومـــتها الديمقراطية الدستورية . ويتكون جنوب السودان كذلك من ولايات ويكون لكـــل منها حكومتها الديمقراطية الدستورية الخاصة، ويتحدد جنوب السودان بالمنطقة التي كانت تشكلها ثلاث مديريات في الأول من يناير عام ١٩٥٦م .
- وتكـــون هـــناك حكومة قومية مقرها إحدى المدن التي يتفق عليها الطرفان ، وتقوم الحكومـــة القومـــية بالواجبات وتجيز القوانين وتمارس السلطات التي يتعين على أي دولة ذات سيادة أن تمارسها على المستوى القومي .
- ينشـــأ مجلســـان للدولـــة على المستوى القومي بحيث يكون هناك مجلسان تشريعيان ويـــتكون المجلس التشريعي من ممثلين من المجالس التشريعية للولايات ، وينحصر نشاطه في حماية مصالح الولايات وحشد جهود الولايات في الإدارة المشتركة لكل السودان، ويصـــدر التشريعات القومية التي تتصل بالولايات، ويأخذ المجلس في الاعتبار تمثيل ولايات الجنوب بما يكفل لها السلطات الضرورية لحماية ودفع مصالح ولايات الجنوب.
- يـــتم تأســـيس حكومـــة إقليمية لجنوب السودان بسلطات واسعة تسمح لسكان جنوب السودان بمتابعة وإدارة الشئون في المنطقة التي يقطنون فيها، ويتم تشكيل الحكومة

الإقليمية لجنوب السودان بأسلوب ديمقراطي تمثيلي وتعمل بما ينسجم ودستور جنوب السودان .

- يكون من حق جنوب السودان وولايات جنوب السودان والحكومة الإقليمية لجنوب السودان المشاركة في مؤسسات الحكومة القومية بما في ذلك المصرف المركزي الذي يتعين أن يحترم ضرورة التمثيل في الوظائف وفي إدارة أجهزته ووزاراته .
- التأكيد الكامل على حق سكان جنوب السودان في تقرير المصير ، مع التوزيع المتساوي للموارد وتقاسم الثروة وتوزيع متساو وعادل للأصول الحكومية .
- ويمكن للولايات والحكومة الإقليمية لجنوب السودان أن تستدين أموالاً ولكن في نطاق إطار اقتصادي كلي قومي يتحدد على المستوى القومي ويصدق عليه مجلس هيئة الدولة المذكورة في هذه الاتفاقية .
- يقوم الطرفان خلال الفترة الانتقالية بتشكيل مجلس تنسيق عسكري مشترك يتولى المهام المتعلقة بالسيطرة والتدريب والتجنيد ويحدد النشاطات المسموح بها للقوات .
- يتم تأسيس آلية / جهاز للشكاوى يعمل على تنفيذ بنود اتفاقية السلام ، ويمنح الجهاز السلطات التي تخوله تلقي الشكاوى حول أي خروقات للاتفاقية وإصدار الأحكام ، وفي هذا الصدد يتلقى الجهاز الشكاوى من طرفي الاتفاقية ومن أطراف ثالثة مثل أفراد المجتمع .

وفي إطار المساعدة في تنفيذ بنود الاتفاقية وذلك بتطبيق العقوبات التي يتفق عليها عند خرق الاتفاق وهي وضع القيود على السفر والتأشيرات وتعليق المعونات وفرض القيود على الإقامة[٢] .

وفي إطار تحليلنا لإطار الاتفاقية فإنها تمنح الحق لسكان جنوب السودان في تقرير مصيرهم بعد انتهاء الفترة الانتقالية وذلك باستفتاء عام ، وفي هذا الإطار أيضاً نتعرض لتأكيد الرئيس عمر البشير بأن حكومته لن تقبل أبداً أن تجعل من الخرطوم عاصمة علمانية كما تطالب الحركة الشعبية ، وذكر أننا "نسمع اليوم البعض يتحدث عن أن الخرطوم ستصبح عاصمة علمانية وستفتح فيها البارات والكازينوهات" وأضاف أن توجيهاتنا لإخواننا في الوفد الحكومي الذين يشاركون في مفاوضات ماشاكوس (كينيا) هي عدم المساومة على مسألة الشريعة ، وقال "إنهم ليسوا مخولين حتى بمحاولة إجراء محادثات حول وضع الخرطوم التي ستبقى عاصمة الشريعة الإسلامية والقرآن، مدينة تضم أكثر من ٢٤٠٠ مسجد" .

وأوضح الرئيس "أن البعض يعتقد أن القرار الأمريكي حول السودان سيبقى كسيف مسلط فوق رؤوسنا ، لكننا نقول مرة أخرى أيضاً : لا هذا القرار ولا الذين يقفون وراءه بإمكانهم حملنا على التخلي عن الشريعة الإسلامية" وينص القرار الأمريكي على فرض عقوبات ضد السودان في حال عدم تفاوض الخرطوم بحسن نية مع الحركة الشعبية من أجل وضع حد للحرب الأهلية في السودان .

وعلـــى الجانب الآخر فإن البعض يؤكد أن جون جارانج مازال يعيش في أوهام روج لهـا بعـض المثقفين السودانيين المتعاطفين مع حركته ، ومفادها أن العنصر الأفريقي يحظى بأغلبية سكانية في مناطق السودان المختلفة ، وأن التفوق السكاني للعنصر العربي الذي عرف بــه الســودان مــنذ نشأته ما هو إلا ادعاءات وأرقام مغلوطة لا تعكس حقائق التركيبة الفعلية لســكان الســودان حيــث إن جــون جارانج معروف عنه معارضته وعداؤه الشديد للتوجه العروبي للســودان، وأن الغرض من هذا ما هو إلا إثارة الشكوك حول الهوية العربية للسودان ومحاولة تصوير الســودان علــى أنــه دولــة يغلب عليها العنصر الأفريقي ، وأن العنصر العربي لا يشكل سوى أقلية التركيبة السكانية .

إلا أننا – ونزولاً عند رغبة الحركة – فإن العبرة ليست بتغلب أحد العنصرين العربي أو الأفريقــي وإنما التطور ، وتحقيق التنمية للسودان مرتبط باحترام خصوصية كيانات الأحزاب ذات البعد الأفريقي مع استمرار تمسك العنصر العربي الموجود منذ النشأة ممسكاً بزمام الأمور[٣] .

ومــن ثم فإن أزمة السودان ليست فقط كونها حرباً أهلية اكتوى بها جزء من الوطن لمــدة عقدين ، وأشاعت الخراب والتدهور وأضاعت الموارد القليلة ، وليست في حمل الحركة الشــعبية للســلاح لتحقيق أغراض سياسية من ضمنها تغيير السودان وتقسيمه ، وليست في غــياب نظــام يؤمــن بالمساواة والمشاركة ، وإنما هي كل ذلك إضافة إلى التدخلات الخارجية المتــنوعة المصادر والأهداف ، ولذلك حين يتصور البعض أنه يمكن تحقيق حل سياسي شامل بــناء على اتفاق طرفين وحسب يحقق كل منهما أهدافه المباشر ، وحسب متجاهلين بذلك رؤى وتصــورات أخــرى مطــروحة في الساحة السودانية وبناء على تدخلات قوى دولية وخارجية إضافة إلى تجاهل أدوار وحقوق تاريخية ومكتسبات لقوى إقليمية أخرى ، فإننا نكون بذلك أمام عملــية مضــادة لمعنى التسوية الشاملة . وهنا يبرز في الواقع أحد تناقضات اتفاق ماشاكوس الكــبرى وهــو تــناقض الجزئــية مقــابل الشمولية ، وواقع الأمر أن تناقضات الاتفاق كثيرة ومتــنوعة، ففــي متــنه ونصه ناهيك عن تفسيرات وتأويلات رسمية من الحكومة ومن حركة جــارانج ، اعتراف بأن ثمة حاجة لتأييد الاتفاق من قبل القوى السودانية والإقليمية الأخرى ، ولــم يقــل لنا هؤلاء كيف يتوقعون تأييداً من الآخرين الذين لم تتم حتى مجرد استشارتهم ولم يشــاركوا في العملية برمتها وكيف يتحقق التأييد والقبول والمباركة العربية والإقليمية وهناك عــدم تــوازن كبــير بيــن حقــوق كل من الشمال والجنوب ، فثمة مزايا كبرى منحت للجبهة والجنوب في صورة حكم ذاتي واسع الصلاحيات بما في ذلك الاحتفاظ بجيش خاص وقدرة على الحصول مباشرة على أموال من الخارج .

وبينما ينص الاتفاق على أن تقسم البلاد إلى ولايات ويكون للولايات الجنوبية حكومة إقليمــية ومجلــس تشريع إقليمي ترك الباب مفتوحاً لصيغة مختلفة في الشمال ، وكأن الجنوب

سيعاد تشكيله تحت وصاية الحركة الشعبية تمهيداً لانفصاله في حين ترك الشمال لحكومته القائمة تشكله كما تريد ، تجذب من تفضل وتبعد من تكره ، والعقدة الأكبر أن يحاول البعض تسويق فكرة أنه كلما توسعت حقوق وصلاحيات الجنوب على حساب الشمال وعلى حساب كافة المناطق السودانية الأخرى التي تعاني بالفعل كما يعاني الجنوب التهميش بكل أشكاله ومن الاستبعاد من المشاركة في السلطة .

كما يبدو التلاعب بالألفاظ سمة رئيسية في نص الاتفاق ، ونشير هنا إلى مثل النص الخاص بحق تقرير المصير ، فبعد إقرار حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان وبعد تشكيل مفوضية مستقلة لتقييم المرحلة الانتقالية في منتصفها ، تقوم المفوضية بتقييم إجراءات الوحدة بهدف تحسينها وجعلها تياراً جذاباً للمواطنين الجنوبيين ، وهو نص يستهدف الإيهام بأن العمل سيكون لجعل خيار الوحدة جذاباً ، وفي هذا اعتراف ضمني ولكنه قوي بأن السودان القائم حالياً مقسم وليس دولة واحدة تعترف بها دول العالم . ومع افتراض حسن النوايا واتفاق الطرفين على أن هدفهما هو جعل الأمر وحدة طوعية فلماذا لم يتم التفصيل في الاتفاق على خطوات لبناء نظام سياسي تعددي حقيقي بدلاً من تقسيم البلاد إلى قسمين قابلين للتناحر والصدام ؟ ولماذا لم يتفق الطرفان على توجيه جهودهما للعمل مع القوى الأخرى من أجل بناء سودان مقبول من الجميع وذلك بدلاً من الصيغة الراهنة القائمة على تعميق الانفصال والإدعاء بأن الترتيبات هي في سبيل بلد موحد ؟

إن هذه التناقضات وغيرها تفتح الباب أمام تأويلات كثيرة ، والأهم أمام شكوك داخلية وإقليمية غير ممكن السيطرة عليها ، وفي مثل هذه البيئة غير المواتية إضافة إلى قبول التدويل على النحو الفاضح الذي سارت عليه مفاوضات ماشاكوس يعني أننا أمام إنجاز سياسي أقرب إلى هدنة مؤقتة ومناورة سياسية للتهدئة واستيعاب الضغوط ، وليس أمام تحرك جاد من أجل حماية السودان وتنميته ، هذا ما بينه مكمن القصور والانكشاف في الاتفاق(٤) .

الخلافات الأساسية في محادثات السلام بماشاكوس :

أكد مراسل الجزيرة في كينيا أن خلافات برزت أثناء محادثات السلام بماشاكوس بين وفدي الحكومة السودانية ومتمردي الحركة الشعبية لتحرير السودان في إطار الجولة الثانية من اتفاق ماشاكوس ؛ ويشمل المسائل المتعلقة بعلاقة الدين بالدولة ، وقيام حكم ذاتي في الجنوب لمدة ست سنوات يعقبه استفتاء لتقرير مصير جنوب السودان .

وأفاد المراسل أن الخلاف تمحور حول نقطتين أساسيتين تتعلق أولاهما باقتراح الحركة الشعبية ضم بعض المناطق خارج حدود جنوب السودان المعترف بها منذ عام١٩٥٦م مثل جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق .

وتدفــع الحــركة بأن هذه المناطق تعاني نفس المظالم التي يعاني منها الجنوب ، لكن وفد الحكومة السودانية رفض هذا الاقتراح معتبراً أنه يفتح الباب أمام تفتيت السودان .

أمــا نقطــة الخــلاف الثانية فهي مطالبة الحركة بأن تكون الخرطوم عاصمة للكيانين الشــمالي والجنوبــي وأن تخضع للنظام العلماني ، وإذا لم توافق الحكومة يتم إنشاء عاصمة جديدة وهو ما رفضته الحكومة باعتباره طرحاً كنفدرالياً لم يتضمنه اتفاق ماشاكوس .

ومــن جهــة ثانـية بـدأت فــي العاصمة الكينية نيروبي ورشة عمل لرفع القدرات التفاوضــية لقيادات التجمع السوداني المعارض بمشاركة خبراء من الولايات المتحدة وبرعاية وزارتها الخارجية حسبما أفاد مراسل الجزيرة ، واعتبر المصدر أن الورشة تهدف إلى الضغط علــى الحكومــة السودانية لتليين موقفها في مواطن الخلاف لاسيما أن الورشة استهلت أعمالاً بتقييم اتفاق ماشاكوس والأضرار المترتبة على عدم إشراك التجمع السوداني المعارض في المفاوضات(٥) .

ثالثاً : القوى الخارجية واتفاق ماشاكوس :

أعلنــت الولايــات المتحدة الأمريكية أنها قد وجهت الدعوة لأطراف النزاع السوداني للاجتماع في وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن في ديسمبر ٢٠٠٢ لاجراء مشاورات حول مفاوضــات الســلام التي اختتمت جولتها الثانية في ماشاكوس بكينيا ، ولبحث المسائل ، وأكد وولــتر كانســتينر مســاعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأفريقية أن الدعوة وجهت إلى الحكومــة الســودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وحدهما ، وسيتم التشاور معهما حول عدد من القضايا التي تخص قضية السلام .

وأشــارت مصــادر للشرق الأوسط إلى أن واشنطن أبدت تفاؤلاً كبيراً بإمكانية تحقيق السلام في السودان ولمحت إلى إمكانية توقيع اتفاق سلام شامل ونهائي في مارس المقبل رغم وجود كثير من الصعوبات ، وأوضحت أن المسئولين الأمريكيين سيحاولون دفع الطرفين لتقديم تنازلات مهمة وتحفيزهما على المضي قدماً في هذا الاتجاه .

ولــم تســتبعد المصــادر أن يُدعَى الطرفان إلى واشنطن لحفل توقيع الاتفاق النهائي بحضور الرئيس الأمريكي جورج بوش ، وقالت . إن إدارة بوش تفضل أن تقطف ثمار السلام الســوداني بتوقــيع مــثل هذا الاتفاق التاريخي في واشنطن الذي ينهي أطول حرب أهلية في أفريقــيا امتدت على مرحلتين لأكثر من ربع قرن ، كما فعلت إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون التــي رعت حفل توقيع عدد من الاتفاقات السابقة حول الصراع العربي الإسرائيلي وفي البلقان وقالــت إن الرئيس الأمريكي سيزور الخرطوم في إطار جولة أفريقية مقررة في النصف الأول من عام ٢٠٠٣م إذا وقع الطرفان السودانيان اتفاق سلام شامل .

وأشــارت المصــادر إلــى أن الجولة المقبلة من محادثات ماشاكوس بكينيا في يناير ٢٠٠٣ التــي تستمر لمدة ستة أسابيع تختتم في فبراير المقبل على أن يتم التوقيع النهائي في مارس المقبل ،

ولا تـــزال هناك عقبات كثيرة تقف في طريق إبرام اتفاق شامل ، من بينها قضية المناطق الثلاث (النيل الأزرق وجبال النوبة وأبين) والترتيبات الأمنية ، واستكمال قضايا السلطة والثروة .

وأكـد كانســـتينر أن ظروف السلام في السودان أفضل الآن من ذي قبل ، بعد الاتفاق الـــذي تم التوصل إليه في السودان بين الخرطوم والحركة الشعبية ، كما أكد كانستينر لمؤسسة هيريتج بواشنطن "أنها يانعة الآن بشكل لم يحدث من قبل" إذا لم تستطع قطف هذه الثمرة الآن فلست متأكداً متى سيمكننا ذلك . وأكد أنه يتعين علينا السعي وراء ذلك .

ووافق طرفا الصراع السوداني بعد مفاوضات في مدينة ماشاكوس الكينية على تمديد وقــف إطـــلاق النار حتى نهاية محادثات السلام في ٣١ مارس المقبل ، ولكنهما لم يتمكنا من التوصل للاتفاق الشامل بشأن اقتسام السلطة الذي كان يأمل الوسطاء بإبرامه ، ووقعت حكومة الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان على وثيقتين إحداهما لتمديد الهدنة وتغطي الأخرى عدة نقاط بشأن اقتسام السلطة الذي قبله الجانبان، وقال كانستينر إن من بين الأفكار ما جعلهم يفكرون في أول ١٠٠ يوم في ظل نظام اقتسام السلطة المقترح ، وأضاف كيف سيعمل الجانبان في تلك المائة يوم الأولى وكيف ستؤسس تلك الهياكل الجديدة وهذه الحكومة الجديدة ، واعتقد أنه ستكون هناك أفكار كثيرة بشأن ذلك .

من جهة ثانية تزايد الترحيب الدولي بتوقيع مذكرة التفاهم بين الخرطوم وحركة جون جــارانج وبعد ترحيب الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا رحبت روسيا بالاتفاق وأكدت وزارة الخارجـــية الروسية في بيان رسمي أن موسكو تبدي ارتياحاً من أن الطرفين استعرضا المســـاعي الحميدة وأكدت تصميمها على مواصلة الحوار الرامي إلى وضع اتفاقية سلمية على أســـاس الحفـــاظ علـــى وحـــدة أراضي السودان ، وأعربت كندا عن ارتياحها لما توصلت إليه المفاوضـــات السودانية وأكد وزير الخارجية الكندي "بيل غراهام" في بيان له أن "كندا مشجعة كثـــيراً باتفـــاق الطرفين على إيجاد حل دائم يتم التوصل إليه بالتفاوض لصراعهما الطويل طبقاً لمـــا تطالـــب به الأسرة الدولية". ومن جهة أخرى أعلنت الموفدة الخاصة لكندا إلى مفاوضات الســـلام الســـودانية "موبيـــنا جافـــير" أن "هذه الاتفاقات ستتيح نقل المساعدات الإنسانية إلى السودانيين الأبرياء الذين يعانون بسبب هذا الصراع"[١] .

كمـــا أكـــد الرئـــيس الإريـــتري أفورقي أن بلاده لن تطرد المعارضين السودانيين من أراضـــيها مقابل طرد المعارضة الإريترية من السودان ، وأشار إلى محاولات تجريها الخرطوم في هذا الصدد لتسوية الأزمة بين البلدين . وأوضح أفورقي أن المعارضة السودانية الممثلة في الـــتجمع الوطنـــي الديمقراطـــي هـــي الممثل الحقيقي والشرعي للشعب السوداني ، وهي التي ستؤســـس لانتقال سودان جديد ديمقـــراطي ، وأبان أن وجودها في إريتريا هو "أمر طبيعي ورد للجميـــل خـــلال ســـنوات النضـــال الإريتري حينما احتضن السودان أبناء إريتريا بقلب مفتوح"

واستبعد أي فكرة لإبعادها مقابل طرد المعارضة الإريترية من الأراضي السودانية" حسب محاولات النظام في الخرطوم. وأضاف أفورقي خلال حفل إفطار أقامه له فاروق أبو عيسى مساعد رئيس التجمع السوداني المعارض بمقر إقامته بالقاهرة في ختام زيارته للقاهرة ، أن "وجود السودانيين في إريتريا أمر طبيعي ولم يكن طارئاً في يوم من الأيام فهم أشقاء" واستنكر عودة الحكومة السودانية للحديث عن وجود المعارضة السودانية في أسمرة" رغم علمهم بأن هذا الوجود ليس جديداً" وأكد أفورقي حرص بلاده على وحدة السودان واستقراره حتى يقوم بدوره النهضوي في أفريقيا باعتباره يمثل مركز ثقل ولابد من استقراره ، وأشار إلى أن وجود القوى السياسية السودانية أتاح له فرصة الاتصالات والتشاور مع هذه القوى ومع الحكومة مرة أخرى للإسهام في حل القضية السودانية ، وأكد أفورقي خلال الحفل الذي حضره أعضاء هيئة القيادة في التجمع الديمقراطي السوداني ، أنهم لن يتخلوا عن دورهم في مسألة التدخل في حل المشكلة والسلام في السودان ، "في إشارة لتصريحات سابقة لوزير الخارجية السوداني طالب فيها إريتريا بعدم التدخل في مسألة السلام في السودان" مؤكداً أن ما يحدث في السودان ينعكس مباشرة على إريتريا ، ونفي أفورقي أن يكون المسعى الذي يقومون به تجاه الحل هو مبادرة إريترية ، مشيراً إلى أن ما يقومون به محاول لتقريب وجهات النظر للتوفيق بين الأطراف المتنازعة ، وأكد أن الحركة الشعبية حالياً تتبنى موقف التجمع الوطني الديمقراطي في مفاوضات ماشاكوس ، مؤكداً ضرورة أن يعمل التجمع حتى يكون له دور فاعل في هذه المفاوضات ، وبوصفه رئيس إحدى دول الإيجاد الداعية للمفاوضات أكد أفورقي أن مسألة الفترة الانتقالية أكثر الموضوعات التي تحتاج إلى تركيز باعتبارها أهم مشكلة يمكن أن تواجه الأطراف في المرحلة التي تلى المفاوضات لأنها تتعلق بالسلطة والدستور الانتقالي ، فلابد أن تعالج وتحسم بشكل يحفظ للسودان وحدته واستقراره. وحول زيارته لمصر أكد أنها إيجابية ، مشيراً إلى أهمية وجود دور فعال لمصر في المنطقة وكان فاروق أبو عيسى قد افتتح الحديث بترحيبه بأفورقي، وأكد على عمق العلاقات بين السودان وإريتريا . وأشار أبو عيسى في كلمته إلى أن "ما يحدث اليوم من خلافات بين الخرطوم وأسمرة مجرد زبد سيذهب جفاء" وأشار إلى أن الدبلوماسية السودانية فاقدة لأعصابها هذه الأيام وتعمل على إثارة المنطقة وإثارة الدول فيها ، مؤكداً أن هذا يتعارض مع الأمن الأفريقي والعالمي(٧) .

رابعاً- اتفاق ماشاكوس بين التحول في سياسة الحكومة وبين التأييد والمعارضة للاتفاق في السودان:

سنعرض لأسباب هذا التحول والمواقف المؤيدة والمعارضة للاتفاق على هذا النحو :

- يؤكد السيد علي محمود حنين (الحزب الاتحادي الديمقراطي) أننا لا نريد مباركين أو مؤيدين لاتفاق لسنا طرفاً فيه ولكننا نريد أن نكون جزءاً من الاتفاق لأننا الآن نعيد صياغة الأمة السودانية.

- ويـرى السـيد محمـد الأمين خليفة (نائب الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي) أنه عندما ينص الاتفـاق على وجود الدساتير في دولة واحدة مثلاً دستور علماني يحكم الجنوب ودستور إسلامي يحكم الشمال ودستور لا ديني يحكم الاتحاد فهذه تجزئة، وبالتالي يفضي إلى انفصال حقيقي.
- إسلام صالح : أما الحكومة السودانية فترى أن كافة القوى السياسية -بغرض دعم تحالفها مـع القـوى الجنـوبية المسلحة- قد تبنت في أوقات سابقة مبدأ تقرير المصير لجنوب السـودان، والقبول بتقرير المصير للجنوب بعد فترة انتقالية عمرها ست سنوات لا يلقى معارضــة داخلية فحسب ، بل يبدو أن هناك قلقاً عربياً بدأ في البروز وخاصة من مصر التـي ترى أن خطر انفصال جنوب السودان يهدد أمنها القومي، ويبدو أن هناك إحساساً مصرياً بأن الحكومة السودانية قد خضعت لضغوط إقليمية ودولية بالتنازل عن التزام سابق لمصر بإسقاط خيار تقرير المصير.
- كما يرى السيد الشفيع أحمد محمد (الناطق باسم المؤتمر الوطني الحاكم) أن المطلوب الآن مـن الأخت الشقيقة مصر لما لها من دور في المنطقة العربية والأفريقية والعالم كله وإخواننا من الـدول العربية الأخرى المشفقين على حالنا ، أن تكون أيديهم مع أيدينا لإحداث تنمية حقيقية في المناطق التي تأثرت بالحرب ، إذا حدث هذا فإننا سوف نضمن بنسبة ١٠٠% وحدة السودان.

كمـا يؤكـد السيد عثمان ميرغني (كاتب ومحلل سياسي) أن عالم ما بعد ١١ سبتمبر غـير كثيراً من الأدبيات الموجودة داخل السودان والأطروحات الحكومية بالتحديد، واستطاعت الولايـات المتحدة أن تستثمر هذا التغيير بصورة كبيرة خلال هذه الفترة ومددت من نفوذها في السودان بصورة أثرت فعلاً على مجرى هذه المفاوضات وأكسبته جدية أكثر مما كان في الماضي .

كمـا يـرى السيد غازي صلاح الدين (مستشار الرئيس السوداني لشئون السلام) أن الهم الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية هو أن لا تكون هذه المنطقة انطلاقاً من السودان مهددة لهـا من خلال ما تراه هي إرهاباً أو ما عرفته بأنه إرهاب، ولذلك يبدو لنا أنها قررت أن يسود سلام ، لكن لا يبدو لنا منها نظر محدد ، ولابد لنا من نظرية أو رؤية محددة لكيفية حل النزاع في السودان.

ويؤكد كذلك السيد إسلام صالح أن الدليل الذي يسوقه معارضو الحكومة بأنها خضعت للضـغوط الأمريكـية هو أنها قدمت تنازلاً حقيقياً فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة معتبرين أن اتفاق (ماشاكوس) يشير إلى علمانية الدولة .

وفـي هذا الصدد يشير السيد محمد الأمين خليفة إلى أن الدستور الذي يحكم السودان هـو دسـتور علماني ، فكيف يكون هنالك مسلم في السودان وأن السودان أغلبية مسلمة كما نصـت الدسـاتير السابقة ونصت الاتفاقات السابقة أن لا يكون له الحق في التشريع بدنية فإن

الدســتور الأعلــى هو الذي يحكم الدساتير الأخرى فكأنها هو وضعت الشريعة الإسلامية تحت الدستور الأعلى العلماني .

وعكس ذلك يؤكد الشفيع أحمد محمد أنه لا يوجد هنالك تنازل بمعنى تنازل عن جوهر وأصــل الشــريعة ، هنالك بعض النقاط التطمينية لإخواننا في الحركة الشعبية ، وهناك بعض الإجراءات التي نعتقد أنها حقهم علينا ، لأننا نؤمن بأن الذي لا يدين بالإسلام لا يمكن أن نطبق فيه الإسلام ... في شريعته يتعامل في قضاياه الشخصية وغيرها لما يشرع هو ... هو لنفسه .

ويتســاءل السيد إسلام صالح أما وقد أصبح اتفاق ماشاكوس نافذاً فإن السؤال الملح الآن : ما هي فرص النجاح المكتوبة لهذا الاتفاق ؟

ويجيب الشفيع أحمد محمد بقوله : نعم بشرط أن نلتزم نحن في الشمال التزاماً واضحاً بمــا وقعــنا مــع إخوانــنا ونتجاوز ذلك إلى معاملة وطرح سلوك يقنعهم بأننا يمكن أن نكون إخوانهم في الوطن الواحد.

وفي هذا الحوار أيضاً يؤكد السيد الصادق المهدي (رئيس الوزراء السابق) أنه يعتقد أن الــرأي العــام السوداني كله كان يريد وضع حد لهذه الحرب وكان يعتبر أن هذه الحرب لن تــؤدي إلــى نتــيجة نهائية ولذلك كان التطلع للسلام مطلباً شعبياً ، والحكومة مع أنها كانت تنطلق في الماضــي مــن منطلقات لا يمكن معها السلام لأنها تنطلق من مفاهيم أيديولوجية منافية للآخر ، غيرت موقفهــا وصــارت تقــبل ضرورة استيعاب الآخر وضرورة الحوار للوصول لنتيجة ، هذا الموقف كان ســبباً جوهرياً في توقف الاتفاق على السلام، وجاء دور الوساطة الأجنبية أو الوساطة الدولية لأسباب مــا، هذه الوساطة كانت حريصة على تحقيق سلام في السودان لذلك في رأيي اجتمعت إرادة سودانية تريد السلام ووساطة قادرة على أن تحقق دورها ، هذا في رأيي أدى إلى هذا الاتفاق .

ويعلــق إســلام صــالح بقولــه : كيف يؤيد حزب الأمة الذي يستند إلى تراث فكري إســلامي حــزب الأمة الذي يدعو إلى وحدة الأراضي السودانية ، كيف يؤيد هذا الحزب اتفاقاً يكرس لدستور علماني في نظر البعض ، اتفاقاً قد يفضي إلى انفصال جنوب السودان ؟

وهــنا يؤكد الصادق المهدي قوله : نحن قدمنا اجتهادات في هذا الموضوع منذ زمن بعيد نحن نعتقد أن قضية التطبيق الإسلامي في هذا العصر لا يمكن أن تعتمد على رؤى جامدة وإنمــا ينبغــي أن تعتمد على ما نسميه الاجتهاد ، وهذا الاجتهاد يستوعب في رأينا التطورات العصرية وضرورة التوفيق ما بين الالتزام الإسلامي وحق المواطنة ، وهذه المسائل عندنا فيها اجــتهادات كثــيرة توضــح كيف أننا من منطلقات إسلامية يمكن أن نوفق بين المواطنة كعهد تــراض بيــن أبناء الوطن الواحد والالتزام الديني الإسلامي بثوابت وقطعيات الشريعة ، وفيما يــتعلق بمسألة الوحدة كان واضحاً لدينا أن هناك إجماعا جنوبياً يطالب بتقرير المصير ، ونحن دخلــنا معهــم في حوار وضعنا هذا على أساس الوحدة الطوعية التي تمر عبر استفتاء لتقرير

المصـــير هـــذا الـــتحدي ، وهذا يعني أن أمامنا تحدياً كبيراً كيف يمكن أن نكشف الرأي العام الجنوبي للسودان الموحد بتجربة تدل على أن السودان يمكن أن يكون واحداً وعادلاً ؟

هـــذا الـــتحدي هو الذي دخلنا فيه وأعتقد أن الاتفاقية هي الطريق بهذه الصورة الأفضل من التعامل مع مطلب تقرير المصير في الجنوب لأنه اتفق على تقرير المصير مع إعطاء أولوية للوحدة.

فالانفصال الآن قائم في واقع الحال ، هناك أجزاء كثيرة جداً من الجنوب تحكمها إرادة غـــير حكومة السودان ،والمشروع المزمع هذا يعطي فرصة لإعادة التوحيد ، فنحن لا نبدأ من موقف فيه وحدة قائمة نبدأ من موقف فيه انفصال قائم ونحاول أن نرجح كفه الوحدة بهذا الاتفاق.

وهـــذا الاتفـــاق بشـــكله الحالـــي يقتضي تحولاً دستورياً وقانونياً في البلاد في اتجاه ديمقراطـــي ولا أعـــتقد أن فيه أي معنى يكرس لحكم حزب معين في الشمال أو حزب معين في الجـــنوب ، وعلـــى أي حال هذا هو الفهم الذي نسانده وندعمه وأعتقد أن الأسرة الدولية كذلك تسانده وتدعمه(٨)

خامساً : اتفاق "ماشاكوس" يعرض وحدة السودان وعروبته للخطر :

فـــي ٢٠ تمـــوز ٢٠٠٢ صدرت وثيقة اتفاق "ماشاكوس" بين حكومة السودان وبين الحـــركة الشـــعبية في الجنوب السوداني بزعامة جارانج (الاتفاق أثار موجة قلق في الأوساط العربـــية وبخاصة عند العرب الملتزمين بوحدة السودان وعروبته وبدوره الأفريقي الطليعي .. أن أهم أسباب القلق نوجزها بالآتي :

١. نعترف مع السودانيين المنصفين أن جنوب السودان قد أهمل من حكومات الشمال بما ســـمح للـــتدخل الأجنبي أن يزداد ويعبث بوحدة السودان دون أن ننسى بريطانيا التي أقـــرت سياسة في السودان خلال مرحلة الاستعمار تقضي بتمزيق كل روابط الجنوب مع الشمال واستعداء أهل السودان جميعاً ضد مصر .
٢. هـــناك من يعتقد أن ثورة يوليو أخطأت حينما قبلت بانفصال السودان عن مصر ، وقد كانـــتا معـــاً طـــوال التاريخ ، حتى إن محمد على الكبير هو الذي بنى الخرطوم التي أصـــبحت عاصـــمة فيما بعد .. وطرف آخر يقول إن مصر لا تريد أن تفرض الوحدة علـــى الســـودان لكن لو استمرت صيغة الدولة الواحدة على أساس فدرالي لما تجرأ بعض الجنوب لشن حرب على الشمال بغية الانفصال .
٣. وهـــناك من يتحدث عن "فوقية مصرية" في التعامل مع السودان ، وأنه ولم توجد في أي وقـــت سياسة استيعاب مصرية منظمة لامتصاص أية مشاعر سودانية تسبب فيها الاستعمار طوال نحو قرن من الزمان .
٤. أن بعـــض الأقطار العربية التي اختلفت مع حكومات السودان راحت تقيم علاقات مع جـــارانج على حساب الحكومة مما شجعه على المضي في حربه ضد وحدة السودان.

هـذه الأقطار أو بعضها ظن أن العلاقات الإيجابية مع جارانج قد نشأت عن الانفصال ولكـن جارانج استخدم هذه العلاقات لصالحه ولصالح ارتباطاته البريطانية والأمريكية التي سعت دوماً إلى تقسيم السودان .

٥. أن بعـض معارضات الشمال لحكومة الرئيس عمر البشير دخلت في تحالف عسكري مـع جارانج ضد الحكومة مما أضعف وحدة السودان وشجع جارانج على المضي في خـط الانفصال حتى إن الداعية حسن الترابي وقع اتفاقاً مع الحركة الشعبية الجنوبية ودخل السجن بسببها حسب تبريرات حكومة السودان .

٦. لقـد سعت حكومة السودان بعد ١١ سبتمبر لامتصاص الغضب الأمريكي عليها خاصة بعـد القصـف الأمريكي لمصنع الأدوية ظناً أنه معمل كيماوي حربي . وتأتي اتفاقية "ماشاكوس" انسجاماً مع التوجه الحكومي السوداني لاسترضاء الأمريكيين .

٧. ورداً على سؤال : لماذا هذه السرعة في إنجاز الاتفاق؟ يأتي الجواب بأن أمريكا التي تعانـي مـن مشكلة الطاقة وجدت في السودان ضالتها إذ إن الاكتشافات النفطية تنبئ بغزارة الآبار ، وكانت الصين وكندا وماليزيا قد تعاقدت مع السودان لاستثمار الحقول وبعضـها فـي الجنوب ، لذلك ضغطت الشركات البترولية الأمريكية بمثل ما ضغطت أوسـاط اليميـن المسـيحي المـتطرف في أمريكا لإيجاد حل تقسيمي للسودان يمكن شركات النفط الأمريكي من السيطرة هناك .

٨. مـنذ زمن طويل وإسرائيل تعمل في جنوب السودان لفصله عن الشمال وإيجاد موطئ قـدم على منابع ومجاري نهر النيل ، ولإسرائيل نفوذ واسع في كينيا التابعة لأمريكا وكذلك في إريتريا وأوغندا وأثيوبيا .

إن هـذا التحالف مع بريطانيا وأمريكا يشكل حاجزاً مانعاً للتفاعل الإيجابي بين العرب والأفارقة ويمثل تهديداً لمنابع النيل وأمن مصر القومي .

٩. أن معظـم السـودانيين كانوا على صلة ممتازة بمصر أيام الرئيس جمال عبد الناصر واسـتقبلوه بالملايين بعد هزيمة حزيران ٦٧ في الخرطوم أثناء انعقاد مؤتمر القمة ، وبعـد عـبد الناصـر لـم يحسـن الطـرفان المصري السوداني ترتيب هذه العلاقة واستمرارها على قواعد أخوية ثابتة .

فقـد تضـايق السـودانيون من اتفاقية كامب ديفيد التي عقدها الرئيس السادات مع إسـرائيل واسـتاءت مصـر من تحويل السودان إلى قاعدة تطرف ضدها. والحق أن الرئـيس حسـني مـبارك تجاوز كل مشاعره حينما استقبل الرئيس عمر البشير في القاهرة أثناء القمة العربية .

صحيح أن العلاقات السودانية قد تحسنت بعد إقصاء تيار الشيخ حسن الترابي إلا أنها لم تبلغ مرحلة التكامل كما يريد الشعبان السوداني والمصري .

بعد سرد هذه الحقائق نأتي إلى الاتفاقية ، وجوهرها يتلخص في الآتي :

١- منح حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد ست سنوات .
٢- إقامة نظام تعددية دستورية في الجنوب والشمال والحالة الاتحادية للأقاليم .
٣- قطيع العلاقة بين الدولة والشريعة الإسلامية .

حسول اتفاق "ماشاكوس" في كينيا فإن حق تقرير المصير يعني حق الانفصال ، وهنا الخطـر الأول المصـيري على وحدة السودان . وقد كان من الممكن منح الإقليم الجنوبي حكماً ذاتياً موسعاً وكان يمكن عدم تطبيق الشريعة الإسلامية بالقوة على أغلبية السكان من مسيحيين وغـير دينيين ، حتى الحالة الاتحادية دستورياً مقبولة إذا بقى بيد السلطة المركزية السودانية الدفـاع والخارجـية والنظام الاقتصادي .. خطورة الأمر تتمثل في الانفصال ولن يكون انفصال الجـنوب عاديـاً ومسألة طبيعية لشعب يريد أن يحكم نفسه بنفسه ، الخطورة تكمن في تحويل الجـنوب إلـى قـاعدة صهيونية أمريكية بريطانية ،فما الذي يمنع الجنوب من تحوله إلى هذه الحالـة المعاديـة للسودان ومصر والعرب ؟ أية ضمانات حصلت عليها حكومة السودان لمنع الجنوب من هذا التحول بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير ؟

إنـنا نعلـم بأن لجنوب السودان خصوصية من الصعب تمريرها وسحبها على أوضاع عربـية معينة لكن حينما يكون في المخطط الأمريكي ضرب العراق وتقسيمه ثم إنشاء فدرالية فيه، وحينما يكون هناك من يحرض بربر الجزائر على الانفصال ومن يحرض بعض الفئات في لبـنان على إقامة الفدرالية الكانتونية على حساب وحدة لبنان، فإن من حقنا أن نقلق على حالة الكيان العربي المعرض لتقسيم كياناته الوطنية عبر التحالف الأمريكي الإسرائيلي .

ومـا يـزيدنا قلقـاً أن اتفاق "ماشاكوس" استبعد عمداً "الجامعة العربية ومصر وليبيا والسـعودية وحصر المشاركين بالاتفاق في منظمة "الإيجاد" وهي تضم إريتريا وأثيوبيا وكينيا وجيبوتـي وأمـريكا وبريطانيا وإيطاليا، فإذا كان الاتفاق لا يمس بالأمن القومي العربي فلماذا اقتصـر علـى هـؤلاء بدون العرب؟ سؤال موجه لحكومة السودان التي لم تستشر أيضاً قادة التيارات الوطنية الشعبية في السودان نفسه .

تقـول الحكومـة في معرض التبرير إن المشاركة مفتوحة في الاجتماع القادم. وهذا الكلام مردود لأن في نص الاتفاقية أن "يتفق الطرفان الجنوبي والحكومة على من يشاركون في الاجتماعات اللاحقة" .

ولـيس هنا فقط المشكلة : المشكلة أن المشاركة قد تكون مفتوحة لتنفيذ هذه المبادئ الدسـتورية ولـيس لإعـادة الـنظر فيها وبخاصة البند الخاص بحق تقرير المصير فالتعددية

الدستورية ثابتة وحق تقرير المصير ثابت ، إذن النقاش اللاحق على ماذا يكون ؟ فكما يقولون "دخلت الفأس بالرأس" .

إننا لا نستطيع مجاراة العقيد معمر القذافي حينما قال: "نحن مع الاتفاق لأننا لا نستطيع أن نكون سودانيين أكثر من السودانيين أنفسهم" .. إن كلام القذافي يطرح العلاقة الجدلية بين ما هو وطني وما هو قومي ، فنحن أول من دعا إلى مراعاة الخصوصية الوطنية في إطار العمل القومي العام ، فالحالة الوطنية تحترم إلى أقصى مدى دون أن تتصادم مع موجبات الأمن القومي. فمثلاً حينما عقدت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع إسرائيل أكدنا على أنه ليس من حق أي طرف وطني فلسطيني أن يتنازل عن بعض حقوق فلسطين ويمس الأمن القومي العربي باتفاقات تعاون أمني وغيرها مع إسرائيل. ولا تستطيع الجزائر مثلاً أن تعقد اتفاقاً مع حلف الأطلسي ضد المغرب أو العكس ، فهذه ليست من أمور ما يسمونه السيادة ، فالسيادة المطلقة هي للأمة على أرضها ولا يمكن أن تجيز الوطنية بمفهوم العروبة الشاملة حق التصرف في أرض الوطن .

ما العمل ؟ في الجواب على هذا السؤال نقول :

- أن على الجامعة العربية الدعوة إلى اجتماع طارئ على مستوى الكبار لمناقشة اتفاق "ماشاكوس" وطرح بديل من الاتفاق على قاعدة قرارات الجامعة العربية بهذا الخصوص والمبادرة المصرية الليبية .
- أن تدعو حكومة السودان لمؤتمر وطني عام لمناقشة الاتفاقية ولاتخاذ قرار ثابت بوحدة السودان مع الإقرار بحكم ذاتي موسع للجنوب ورفض كل أشكال الانفصال .
- إيجاد دعم عربي شامل للسودان يمكنه من الاستقرار والتنمية والمحافظة على وحدته وعروبته .

وإذا كانت مصر هي المتضررة الأولى من انفصال الجنوب فإن عليها أن تتحرك بحكمة وفق خطة مدروسة للتعامل مع هذا الواقع المعقد[٩] .

والدرس الأول من اتفاق "ماشاكوس" أن أمريكا لم تشرك مصر معها في هذا الاتفاق حرصاً على أمن مصر الوطني بل استبعدتها عن المشاركة في هذا المؤتمر ، إن الولايات المتحدة لم تعد تساير أحداً فمصلحتها أولاً وأخيراً فوق أي اعتبار[١٠] .

سادساً : مصر واتفاق ماشاكوس :

في هذا الإطار أيدت لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشعب الجهود المستمرة التي يقوم بها الرئيس محمد حسني مبارك من أجل تحقيق الاستقرار والأمن ودعم الاستقرار في السودان الشقيق وإبعاده عن أية احتمالات يكون من شأنها التأثير على مصالحه العليا تعبيراً عما يكنه كل مصري من مشاعر خاصة واهتمام بما يجري على ساحة السودان الشقيق ، انطلاقاً من مبدأ راسخ يحرص على وحدة الأراضي السودانية ، إذ تحرص

مصـــر علـــى موقـــف ثابـــت والتزام دائم بالمواقف المبدئية التي تمس ثوابت القضايا العربية والأفريقـــية ومـــن أهمها قضايا وحدة واستقرار الدول العربية والأفريقية ، وعدم تفتيتها على أسس عرقية أو دينية أو قومية ؛ لآثاره الوخيمة على أمن واستقرار دول المنطقة .

ونشـــير إلى أن مصر قد اتخذت الدعوة لحل مشاكل السودان وغيرها من الدول عبر الـتفاهم والتشـــاور مـــن أجل تحقيق الاستقرار في البلاد ، إذ إن الشعبين الشقيقين في مصر والسودان تربطهما علاقات تاريخية وطيدة من أجل المصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين ، إذ إن مصـــر قد أكدت دوماً على موقف ثابت وأصيل عبر كل فترات التاريخ وهو حرصها الشديد علـــى وحدة الشعب والتراب السوداني وسلامة أراضيه، ورفضها لكل ما يمكن أن يمس أمن السودان ووحدته، ويمثل ذلك المحدد الرئيس لرؤيتها الخاصة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في ماشاكوس .

ويمكن القول إن مشكلة السودان طوال تاريخه الحديث ليست في التوصل إلى اتفاقات سياســـية بـــراقة بقدر ما هي في التوصل إلى اتفاقات مستندة إلى إرادة كافة القوى السياسية السودانية التي تمثل إرادة جموع الشعب السوداني بتياراته السياسية والفكرية ، وبغير ذلك لن يكـــون هـــناك سوى مجرد وثيقة تأخذ حظها من الشهرة وقدراً من التأييد وآخر من الرفض ، وهـــو مـــا جرى في اتفاق ماشاكوس ومن ثم لا يستند إلى إرادة جموع الشعب السوداني مما يجعلـــه معيباً في جوهره ومضمونه مهماً قيل فيه من عبارات الإطراء والمديح ومهما قيل فيه من تدبير وشرعية التدخل الخارجي والأمريكي .

ولأن هناك واقعاً جديداً يتشكل الآن بعد أن أوشكت إسرائيل على توقيع اتفاقيات تعاون مـــع خصومها الرئيسين في المنطقة مع الدول الأفريقية والتي جنت منها مكاسب كبيرة ، ولأن الهـــدف الإســـرائيلي هـــو التغلغل داخل دول القارة الأفريقية بالميزات النسبية لها في مجالات التجارة والثقافة والتعليم والخدمات الصحية وذلك بإقامة مشروعات الري والزراعة.

وهـــذا الواقـــع الجديـــد ســـيلقى بعبء وتحد على المنطقة العربية كلها وعلى مصر والسودان بصفة خاصة ويمكن أن تتطور سياسة الاحتواء والالتفاف حول مصر والسودان مما يوجـــب علـــيهما معاً أن يخصصا إستراتيجية مشتركة وأن يضما إليهما ليبيا، ولابد من تحديد رؤيـــة خاصـــة للعلاقـــة بيـــن مصر والسودان على أساس إيجابي ، وهو ما يتطلب فهماً جيداً لخصوصـــية هـــذه العلاقة ، وهذا يدعونا إلى التفكير في إقامة وحدة في إقليم وادي النيل على أســـس سياســـية واقتصادية وأمنية متكاملة تتحصن من الاختراق بواسطة السياسات المعادية التـــي تســـتهدفه ممـــا ســـيؤدي إلى إعادة بناء هذا الإقليم على أساس من المبادئ والمصالح المتجانسة لتقوية حضوره وإسهاماته على المستوى الإقليمي والدولي(١١).

سابعاً : مستقبل السودان ومصير جنوبه بعد التوقيع على اتفاق ماشاكوس :

بروتوكول ماشاكوس هو أول اتفاق قيل من البعض أنه أول اتفاق يعول عليه منذ ١٩ عاماً لإنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان ، ووصفه البعض بأنه تاريخي باعتباره يضع إطاراً للحل المستقبلي الشامل خاصة في المسائل الأساسية المتعلقة بعلاقة الدين بالدولة وبحق تقرير المصير لأهل الجنوب .

كما وصف هذا الاتفاق بأنه سيكون نقطة تحول مفصلية في تاريخ السودان الحديث إذا صارت الأمور إلى نهايتها باتجاه السلام ، لكن بقدر ما رأى البعض في الاتفاق طريقاً للسلام الدائم رأي فيه آخرون عكس ذلك تماماً إذ تتوقع بعض الأحزاب السودانية المعارضة فشل الاتفاق لأنه تجاهل إشراك القوى السياسية السودانية في الرأي وفي التعاون ورمي إلى تفرد الحكومة بحكم الشمال وتمكين الحركة الشعبية لتحرير السودان من الاستئثار بحكم الجنوب .

هذا إضافة إلى أن آخرين قد رأوا فيه لغزاً خطيراً وتعتيماً على التفاصيل لاسيما فيما يتعلق بالمسألتين الأساسيتين أي علاقة الدين بالدولة وضمان حق تقرير المصير للجنوبيين ، ومن المقرر أن تستأنف المفاوضات لمحاولة التوصل إلى اتفاق عملي حول مسائل جوهرية مثل تقاسم السلطة وتقاسم الثروة ومسائل إجرائية مثل الآليات المفضية لوقف إطلاق النار ومراقبة إطلاق النار .

ومن المؤاخذات الأخرى على الاتفاق أنه تجاوز المبادرة المصرية الليبية ولم يأخذ في الاعتبار مصالح بلدان الجوار خاصة ما يتعلق بحق تقرير المصير الذي تخشى مصر أن يقود إلى انفصال الجنوب عن الشمال ويؤدي إلى تفتيت وحدة الشعب السوداني شماله وجنوبه .

وهكذا فإن بروتوكول ماشاكوس يثير الجدل بين مؤيد ومعارض حيث يعتقد المعارضون أن حكومة السودان برئاسة الرئيس عمر البشير قد وقعت اتفاقاً أسوأ من الاتفاق الذي وقعه الأب الروحي لثورة الإنقاذ الدكتور حسن الترابي مع جون جارانج أو من الاتفاقات التي أوشكت على توقيعها حكومات سابقة ، فما الذي تغير ؟ وما هو المبرر الأخلاقي والسياسي لمثل هذا التحول المفاجئ والخطير ، إذا يبدو أنه لم يكن هناك من خيار أمام الحكومة السودانية إلا أن تقبل بتطبيق حق تقرير المصير لجنوب السودان لتحصل بالمقابل على تنازل من الحركة الشعبية لتحرير السودان عن موقفها المطالب بضرورة أن ينص أي اتفاق موقع بين الطرفين على فصل واضح في العلاقة بين الدين والدولة وحق تقرير المصير للجنوب حيث كانتا العقبتين الرئيستين أمام التوصل لأي اتفاق بين طرفي الصراع السوداني طيلة ١٩ عاماً .

وبرغم أن الحكومة السودانية ترى أن ما تحقق عبر اتفاق ماشاكوس يعد إنجازاً تاريخياً إلا أن بعض القوى السياسية المعارضة لم تتوان في كيل الانتقادات لصيغة هذا الاتفاق وللحكومة التي اتهموها بعزلها للقوى المعارضة وهي تتخذ مثل هذه الخطوة المصيرية في تاريخ السودان .

إن أبــرز ما توصل إليه الجانبان في الجولة الأخيرة لماشاكوس ربما لا يتجاوز مجرد الرغـبة المشتركة في تواصل المفاوضات من جهة واستبقاء حالة وقف إطلاق النار من جهة أخرى في حين أن الجولة المقبلة من المفاوضات في يناير ٢٠٠٢ لا أحد يعلم سوى الله وحده مــا الذي تنطوي عليه نيات الإدارة الأمريكية من دعوة الجانبين إلى اللقاء في واشنطن قريباً ، وهــل المقصــود تقريــب وجهات النظر في القضايا العالقة أم وضع الجانبان في حالة إذعان لغرض للسلام الأمريكي الذي لا يعني بكل تأكيد الحفاظ على وحدة السودان وإنما فصل الجنوب بمــد إتاحة حق تقرير المصير لابنائه إيذاناً بالهيمنة على مقدرته البترولية ، وها هي الشركة الكـندية التــي تمــثل الجانب الأقوى في مجموعة الشركات التي تعمل في مجال الاستثمارات البترولــية فــي الســودان تعلن انسحابها وتتنازل عن امتيازها أخيراً لشركة هندية ليست في الحقــيقة ســوى واجهــة للنفوذ البريطاني ونصيبه من قسمة كعكة الثروة والمصالح حال قيام الدولة الجنوبية وعاصمتها جوبا .

أمــا الحديــث عن قسمة السلطة بين الإنقاذ والحركة الشعبية ومن يكون النائب الأول لرئــيس الجمهوريــة : على عثمان أم جون جارانج ، وكذا قسمة الثروة بين الشمال والجنوب وحدودهــا الإقليمــية أو اختيار صلاحيات للعاصمة الفيدرالية المرتقبة ، فإن العالمين ببواطن الصــراع السياســي فــي السودان يعلمون خفايا المخطط الأمريكي بالإيقاع بالقطر الشقيق في براثــن الهيمــنة علــى مقدراته، ولا يختلفون على أنه يهدف إلى تفتيت وحدة السودان وعدم استقرار أمنه الوطني .

ثامناً : ومن ثم وفي إطار توصيات البحث نرى :

أن القضــية في تقدير الباحث تتوقف على إرادة السودانيين ، فالمشاكل المطروحة في الســودان موجودة في كل دول العالم ، والسودان يمكن أن يكون نموذجاً للتعايش والتكافل بين مختلف شعوب القارة الأفريقية فهو أفريقيا مصغرة .

وفي وهذا الإطار نستعين برأي الدكتور علي مزروعي الذي يرى أن أفريقيا يمكن أن تمثل عنصر التعاون بن المسيحية والإسلام انطلاقاً من واقع أن المسيحية بحسب انتشارها الآن تعتــبر ديانة أفروغربية وأن الإسلام بنفس المعيار ديانة أفروآسيوية وبالتالي فإن أفريقيا هي العــامل المشترك الذي على أساسه يمكن أن يقوم التعاون والتفاهم بين الديانتين، مع الأخذ في الاعتــبار أن أفريقيا هي أكثر القارات من حيث نسبة المسلمين إلى غيرها، فإذا افترضنا أن أكثر نقاط الخــلاف بيــن أطراف النزاع في السودان صعوبة هي علاقة الدين بالدولة نجد أن نجاح السودان في هذا المجال يمثل نجاحاً لكل أفريقيا ويحقق مرحلة جديدة هي مرحلة الاستقرار والتنمية .

وفي إطار الاتفاق نرى ضرورة للوصول إلى إنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان ولكــن لابد من توافر ضمانات حتى يتحقق السلام بين الشمال والجنوب، ولكي يتحقق ذلك لابد

من مشاركة فعالة لجميع الأحزاب السياسية السودانية وكافة الفصائل في هذا الاتفاق لأنه يتعلق بمصــير السودان ووحدة أراضيه التي يجب أن تكون غاية يسعى إليها كل أبناء السودان. وفي هــذا الإطــار أيضــاً لابد من تمثيل جميع دول الجوار حتى لا يترتب على هذا الاتفاق انفصال الجـنوب عن الشمال بما يترتب عليه من إنشاء دولة في الجنوب تكون قاعدة للقوى الخارجية الأجنبــية تشــكل قــوى مضادة ضد مصالح الأفارقة والدول المجاورة مثل مصر ودولة شمال السودان مستقبلاً تثير النزاعات حول كثير من القضايا المشتركة مثل المياه وغيرها خاصة وأن الواضــح مــن اهتمام القوى الكبرى بالسودان هو مصالح هذه القوى في الثروات التي ظهرت حديــثاً في السودان وخاصة الثروة البترولية. وبغير مشاركة القوى السياسية السودانية ودول الجـوار الأفريقية يكون الاتفاق معبراً عن إرادة الجنوب والقوي الأجنبية بما يهمل معه مصالح الســودانيين أنفسهم ومصالح الأفارقة ويؤدي إلى انتشار الحركات الإثنية الانفصالية داخل كثير مــن دول القــارة بل ويمثل خطراً على عروبة السودانيين وعلى العلاقات المصرية السودانية ككل.

الهوامش

١- موقـــع إســـلام أون لايـــن – الإنترنت ، حزب الأمة السوداني في ٢٠٠٢/٧/٥م ، القضية السودانية : قراءة مشـــتركة للأوضـــاع في السودان ، مستقبل محادثات السلام في السودان (منشور بمجلة الدراسات الأفريقية الصادر عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة عدد سبتمبر ١٩٩٩) .

ولمزيد من الدراسات حول الحرب الأهلية في جنوب السودان راجع :

- د. أبـــو الحســـن فـــرج ، جنوب السودان ، بحث نشر في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية ، الصراعات والحروب الأهلية (معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٩) ، ص ص ٢١٥ – ٢٤١ .
- د. إبراهيم نصر الدين ، قضية جنوب السودان ، بحث نشر في المرجع السابق مباشرة.
- محمـــد عمـــر البشـــير ، جـــنوب السودان ، دراسة لأسباب النزاع ، ترجمة أسعد حليم (القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١) ، ص٢٢ .

وفيما يتعلق بالاقتصاد في جنوب السودان راجع :

- د. فـــرج عبد الفتاح فرج ، الاقتصاد السياسي لجنوب السودان ، بحث نشر في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية عام ١٩٩٩م ، ص ص ٢٤٣ – ٢٥٤ .
- د. على عبد القادر ، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان ، (القاهرة ، ١٩٩٤) .

٢- موقع البيان الإماراتية على الإنترنت في يوليو ٢٠٠٢ ، نص مسودة اتفاق السلام السوداني المقترح .

٣- موقع جريدة الشرق الأوسط على الإنترنت أكتوبر ٢٠٠٢ .

٤- موقع مركز معلومات مجلس الوزراء واتخاذ القرار على شبكة الإنترنت في ٢٠٠٢/٥/٧ .

- بيان لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشعب، حول اتفاق ماشاكوس في السودان .

٥- www.Algazeera.net موقع الجزيرة على الإنترنت ، خلافات أساسية في محادثات السلام السودانية بماشاكوس.

٦- موقـــع جـــريدة الشـــرق الأوسط على الإنترنت أكتوبر ٢٠٠٢م أميركا تدعو الأطراف السودانية لزيارتها في ديسمبر المقبل وتلميحات بتوقيع الاتفاق النهائي في واشنطن بدلاً من ماشاكوس.

٧- موقع البيان الإماراتية ، نوفمبر ٢٠٠٢م ، أفورقي: لن نطرد المعارضة السودانية ولن نتخلى عن دورنا في ماشاكوس .

٨- موقـــع الجزيـــرة علـــى شبكة الإنترنت في ٢٠٠٢/٥/٧م www.Algazeera.net بروتوكول ماشاكوس بين التحول في سياسة الحكومة وبين التأييد والمعارضة السودانية .

٩- موقـــع إســـلام أون لايـــن على شبكة الإنترنت في ٢٠٠٢/٥/٧ ، اتفاق ماشاكوس : يعرض وحدة السودان وعروبته للخطر .

١٠- راجع :

- www.Algazeera.net موقع الجزيرة على شبكة الإنترنت في ٢٠٠٢/٥/٧م
- موقع جريدة البيان الإماراتية بالإنترنت في ٢٠٠٢/٥/٧ ، مصر والسودان تواجهان التوغل الإسرائيلي في أفريقيا .
- موقـــع مركـــز معلومـــات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار على شبكة الإنترنت في ٢٠٠٢/٥/٧ بيان لجـــنة الشـــئون العربية والخارجية بمجلس الشعب حول اتفاق ماشاكوس . وانظر في جريدة الأهرام د. ميلاد حنا، علاقة مصر بالسودان إلى أين ؟ ٢٠٠٢/١٢/١٢.

١١- موقع الجزيرة على شبكة الإنترنت في ٢٠٠٢/٥/٧م، مستقبل السودان ومصير جنوبه بعد التوقيع على اتفاق ماشاكوس.

- يوســـف الشريف : نهاية ماشاكوس وحكومة قومية في السودان ، نشر بجريدة الأهرام اليومية ، يوم ٢٠٠٢/١٢/١٧ .

وانظر أيضاً :

- هانـــي رسلان تقرير المصير لجنوب السودان وإشكاليات التطبيق ، مقال نشر بجريدة الأهرام بالقاهرة ، يوم ٢٩ /٢٠٠٢/١١م .

الدور الأمريكي الجديد في السودان

الباحث

عصام محمد عبد الشافي

مــع بدايــة حكم جبهة الإنقاذ في السودان عام ١٩٨٩، لم تكن العلاقات السودانية ـ الأمريكــية تتسـم بالـتوتر. أو الاضطراب، فالولايات المتحدة كانت تريد التخلص من الصادق المهــدي، لكنها في الوقت نفسه لم تُرِد الظهور علانية بمظهر الموافق على السماح بالتخلص مـن الديمقراطـية عـن طـريق الانقلابات العسكرية، ولكن بعد أن تكشفت هوية نظام الإنقاذ الإسـلامية، ورفضه لما اعتبره "هيمنة النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة"، ثم موقفه المعـارض للـتحالف الدولـي في حرب الخليج الثانية ١٩٩٠، وبعد تأسيس المؤتمر الشعبي الإسلامي في ١٩٩١، الذي ضم عددًا من الحركات الإسلامية العالمية وتزعمه الدكتور الترابي، ازدادت الأمـور تعقـيدًا، وبـدأت الولايات المتحدة في تغيير سياستها تجاه السودان، وتمثلت سياسـتها الجديدة في: اتهام السودان بالإرهاب وإيوائه ودعمه، ثم وضعه ضمن الدول الراعية للإرهاب في ١٩٩٢، مساندة حركة التمرد بجنوب السودان ودعمها.

كما بدأت الولايات المتحدة تحشد المنظمات الدولية والدول الغربية ضد السودان، وقد نجحت في ذلك، وتمثل ذلك في: قرار الاتحاد الأوروبي تجميد عضوية السودان ومخصصاته من اتفاقـية لومـي حـتى ١٩٩١، تجميد عضوية السودان في صندوق النقد الدولي في ١٩٩٤، إصـدار قرارات مجلس الأمن ١٠٤٤، ١٠٥٤، ١٠٧٠ بالإدانة والعقوبات عقب محاولة اغتيال الرئيس المصري بأديس أبابا ١٩٩٥م واتهام السودان بالضلوع في تلك المحاولة.

ثم كانت ذروة التصعيد الأمريكي ضد السودان بقيام الصواريخ الأمريكية بقصف مصنع الشـفاء للأدويـة في السودان عام ١٩٩٨ بحجة أنه يصنع مواد كيميائية، وذلك عقب تفجير سـفارتي الولايات المتحدة بكينيا وتنزانيا، إلا أنه مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وفي أعقاب الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قيامها بشن حرب شاملة ضـد "الإرهـاب"، بـدأت النظرة تتغير إلى السودان، حيث تزايد الاهتمام الأمريكي بالسودان، للدرجة التي تدخلت فيها الولايات المتحدة بصورة مباشرة في أزمة السودان الداخلية.

الأمـر الـذي يطرح العديد من التساؤلات عن أسباب ومحددات هذا التحول، وأهدافه، والوسائل والأدوات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في دورها الجديد في السودان لتحقيق هذه الأهداف، والأخطار والتداعيات المحتملة سواء على السودان أو على الأمن القومي العربي، وتحديـداً علــى الأمن القومي المصري، انطلاقاً من كون السودان العمق الاستراتيجي المحوري لهذا الأمن، ثم البدائل والتصورات المحتملة التي تحكم مستقبل الدور الأمريكي الجديد في السودان.

وفـــي إطار هذه الاعتبارات تأتي أهمية هذا البحث حول "الدور الأمريكي الجديد في السودان"، تم تقسيمه علي النحو التالي:

أولاً: الدور الأمريكي الجديد: الأبعاد والمحددات:

ويتـــناول الأبعـــاد والمحـــددات الخاصة بطرفي التفاعل ــ السودان والولايات المتحدة الأمريكـــية ــ مـــن ناحية، والمحددات الخاصة بالبيئة الإقليمية والدولية التي يتم في إطارها هذا التفاعل من ناحية ثانية.

ثانياً: الدور الأمريكي الجديد: الأهداف والغايات:

ويتناول الأهداف والدوافع التي تقف وراء التحرك الأمريكي الجديد في المنطقة، وفي إطار هذه الأهداف تم التمييز بين:

ــ الأهداف السياسية والاستراتيجية.
ــ الأهداف الاقتصادية.
ــ الأهداف الدينية.

ثالثاً: الدور الأمريكي الجديد: الوسائل والسياسات:

ويتـــناول الوسائل والسياسات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذه الأهداف، من بينها:

ــ تعيين مبعوث خاص.
ــ القرارات الخاصة بالسودان الصادرة عن الكونجرس الأمريكي.
ــ الضغوط السياسية والاقتصادية.

رابعاً: الدور الأمريكي الجديد: الأخطار والتحديات:

ويتناول الأخطار المحتملة للدور الأمريكي الجديد ، وفي هذا الإطار تم التمييز بين:

ــ الأخطار علي السودان.
ــ الأخطار علي الأمن القومي العربي.
ــ الأخطار علي الأمن القومي المصري.

الخاتمة: نحو رؤية مستقبلية لأمن السودان.

والله ولي التوفيق؛؛؛

أولاً: الدور الأمريكي الجديد: الأبعاد والمحددات:

إذا كـان نظـام الحكم في السودان منذ ١٩٨٩ وحتى الآن (٢٠٠٢) يتسم بنوع من الاستمرارية على مستوى قمته، ممثلة في نظام جبهة الإنقاذ الوطني، فإنه في المقابل تغير نوع الحكـم فـي الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة من جمهوري (في ظل رئاسة جورج بـوش الأب حـتى عـام ١٩٩٢) إلى ديموقراطي (في ظل رئاسة بل كلينتون من ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٠) إلى جمهوري (في ظل رئاسة جورج بوش الابن من ٢٠٠٠ وحتى الآن).

ومع التغير في طبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة تغيرت التوجهات الأمريكية نحـو السـودان، أمـام التغـير في المحددات التي تحكم طبيعة هذه التوجهات، وفي إطار هذه التوجهات وتلـك المحددات، يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين، فترة حكم كلينتون، وفترة حكم جورج دبليو بوش، وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى: فترة حكم كلينتون:

جـاء الاهتمام الأمريكي بالسودان خلال هذه المرحلة مرتبطاً بدرجة كبيرة بالتوجهات الأمريكية في القارة الأفريقية، وتزايد الاهتمام بها، الذي تجلى بوضوح في الجولة التي قام بها الرئيس كلينتون في أفريقيا خلال الفترة من ٢٣ مارس إلى ٢ أبريل ١٩٩٨ (وشملت ست دول هـي: غانا وأوغندا ورواندا وجنوب إفريقيا والسنغال) وتصريحه أثناء زيارته لغانا بقوله: "لقد آن الأوان لأن يضـع الأمريكـيون إفريقيا الجديدة على قائمة خريطتهم"، ثم كانت الزيارة التي قامـت بها وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) لإفريقيا خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٣ أكـتوبر ١٩٩٩م) وشـملت سـت دول أخـرى هي: غينيا وسيراليون ومالي ونيجيريا وكينيا وتنزانيا، وكانت ثالث زيارة أفريقية تقوم بها وزيرة الخارجية منذ توليها منصبها[١].

وقد جاء هذا الاهتمام المتزايد كرد فعل طبيعي لمجموعة من العوامل والمتغيرات من أبرزها: ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة الأمريكية. فالموقع الإستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة دفعت إلـى التأكـيد على أهمية إفريقيا في المنظومة السياسية الجديدة للولايات المتحدة، وكذلك تغيُّر الصورة الذهنية الخاصة بإفريقيا والتي ظلت مسيطرة فترة طويلة؛ حيث طرأ تغيُّر ملموس فيما يـتعلق بسياسـات الـتحرر الاقتصادي، ووصول عدد من القيادات الجديدة في الدول الأفريقية حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة.

هذا بالإضافة إلى تغير رؤى وتصورات الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التـي تعانـي مـنها مناطق معينة في إفريقيا مثل الجنوب الإفريقي ومنطقة البحيرات العظمى وشـرق إفريقيا. فقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في إفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة[٢].

وفي إطار هذه المتغيرات تحركت الإدارة الأمريكية أفريقياً على عدة محاور أساسية:

- اقتصـــادياً: حيث عملت الإدارة الأمريكية على دمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال: تشـــجيع الـــدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية متحررة، بما يحقق نمط التنمية المســـتدامة وبمـــا يخلق فرصًا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة، ولذلك أصدرت "قـــانون الـــنمو والفـــرص في إفريقيا"، وهو الذي وافق عليه الكونجرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكـــية الجديـــدة حول إفريقيا، ثم تبني رؤية جديدة ترفع شعار "التجارة بدلاً من المساعدات"، وتركـــز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي، حسب المتطلبات فـــي المـــنطقة، والعمل على الاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، مثل جماعة تنمية الجنوب الإفريقي "السادك"، والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الأكواس".
- أمنياً: حيث يُعدّ الاهتمام بالجانب الأمني، من أبرز ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقـــيا، ويستند إلى عدد من المرتكزات الأساسية من بينها: تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنـــية في منطقتي البحيرات العظمى والقرن الإفريقي، مع الاعتماد على قيادات إفريقية جديـــدة تتســـم بولائها الواضح للولايات المتحدة، كما ظهر ذلك جليًا في مؤتمر "عنتيبي" الذي عقده كلينتون مع زعماء ست دول إفريقية، وذلك سعياً نحو محاصرة النظم الإفريقية المعاديـــة لأمـــريكا مـــثل السودان وليبيا، مع التركيز في هذا الإطار على قضايا الإسلام السياسي وخاصة بعد عملية تفجير السفارتين الأمريكيتين في كل من تنزانيا وكينيا.
- سياســـياً: رفعت الإدارة الأمريكية شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياستها الجديدة تجـــاه إفريقـــيا، معتمدة في ذلك على مجموعة من الأدوات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولـــية ومؤسســـة الوقـــف القومي من أجل الديمقراطية ووكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة في الخارج.

ولكـــن مـــع مراعاة أن اعتبارات المصلحة القومية لها الأهمية القصوى في التحرك، (بدلـــيل اهتمامها بدعم نظم ليست بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي)، كما أنها في سعيها لتحقـــيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية لها بالدرجة الأولى، كما تســـعى جاهدة إلى الاستفادة من تحركاتها في تسويق نمط الحياة الأمريكي وطرح قضايا معينة مثل دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني(٣).

وفـــي إطار هذه التوجهات تدخلت الولايات المتحدة في مشكلة جنوب السودان بالدعم المـــادي والمعنوي لحركة التمرد، وتقديم العديد من المساعدات المالية، كما قامت لجنة الشئون الإفريقـــية بالكونجـــرس ومؤسسة السلام الأمريكية بعقد ندوة "السودان: المأساة المنسية" في أكـــتوبر ١٩٩٣ لدراسة أسباب الصراع في السودان، وانتهت إلى أن مسببات الحرب عديدة إلا

أن السبب الرئيسي يرجع للعامل الديني، وتبنت الولايات المتحدة صراحة دعم مبادرة "إيجاد"، لأنها تتضمن حق تقرير المصير، وفصل الدين عن الدولة، ووعدت بدعمها[٤].

وانتهت الندوة إلى إصدار ما عرف باسم "إعلان واشنطن أكتوبر ١٩٩٣": الذي دعا إلى عدد من المبادئ الأساسية منها: حق تقرير المصير بجنوب السودان وجبال النوبة والأنقسنا والمناطق المهمشة الأخرى، الوقف الفوري لإطلاق النار ومراقبة هذا الوقف، وضع جدول أعمال للسلام والمصالحة والوحدة والديمقراطية، والاعتراف بأن الصراع بين الطرفين لابد أن يحل عن طريق وسائل سلمية وديمقراطية. وتقدير وتشجيع الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام والمصالحة والوحدة في جنوب السودان وجبال النوبة والأنقسنا والمناطق المهمشة الأخرى ودعوة المجتمع الدولي لدعم هذا الاتفاق. والموافقة على تسهيل جهود الإغاثة في المناطق المتضررة من الحرب. الاتفاق على معارضة سياسات حكومة الجبهة في الخرطوم أو أية حكومات مقبلة في الخرطوم ترفض حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان والمناطق المهمشة، وإطلاع قادة دول المنطقة على فحوى الاتفاق في موعد لا يتجاوز ١٥ نوفمبر ١٩٩٣[٥].

ودعماً لهذه المبادئ وتأكيداً عليها التقت وزيرة الخارجية الأمريكية (أولبرايت) خلال جولتها الأفريقية عام ١٩٩٩، بأركان المعارضة السودانية وعلى رأسهم جون جارانج زعيم الفصيل الرئيسي في حركة التمرد السودانية، كما تم تعيين مبعوث أمريكي خاص بالسودان هو "هاري جونستون Harry Johnston"، والتأكيد على أهمية التنسيق ما بين المبعوث الأمريكي للسودان وممثل منظمة "الإيجاد" الكيني دانيل موبيا Danial Mboye، مع تجاهل تمثيل الجانب الحكومي الرسمي في السودان، كما أعلنت السيدة أولبرايت عن رفضها للمبادرة المصرية الليبية بشأن إنهاء النزاع في السودان[٦].

المرحلة الثانية: فترة حكم جورج دبليو بوش:

أكدت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لما جاء في نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونجرس في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، تحت عنوان "العمل مع الآخرين لنزع فتيل النزاعات الإقليمية": أنه "على الدول المعنية أن تواصل التعامل بنشاط مع النزاعات الإقليمية الخطرة لمنع تصاعدها المتفجر ولتخفيف العذابات الإنسانية. ففي عالم يتزايد تشابكه، يمكن للأزمات الإقليمية أن توتّر تحالفاتنا، وإعادة إشعال المنافسات بين القوى الرئيسية، وتوليد انتهاكات مخيفة للكرامة الإنسانية. عندما يتفجر العنف وتتعثر الدول، فإن الولايات المتحدة ستعمل مع أصدقائها وشركائها لتخفيف العذاب وإعادة الاستقرار.

وأضاف التقرير: "لا يمكن لأي معتقد سياسي التكهن بكل ظرف يستدعي العمل المباشر أو غير المباشر للولايات المتحدة. نملك موارد محدودة سياسية، واقتصادية، وعسكرية لتلبية أولوياتنا العالمية. إن الولايات المتحدة ستراقب كل حالة وفي ذهنها مبدآن استراتيجيان:

أن توظف الوقت والموارد في بناء العلاقات الدولية والمؤسسات التي يمكنها أن تساعد في إدارة الأزمات المحلية عندما تنشأ، وأن تكون واقعية من حيث قدرتها على مساعدة أولئك الذين لا يريدون أو غير مستعدين لمساعدة أنفسهم. وحيث يكون هناك أساس على استعداد للقيام بدورهم، سنكون مستعدين للتحرك بحزم".

وفيما يتعلق بأفريقيا ذكر التقرير: أنه "في أفريقيا، هناك الوعد والفرصة السانحة جنباً إلى جنب مع المرض، والحرب، واليأس، والفقر. يهدد ذلك إحدى القيم الأساسية للولايات المتحدة ـ حماية الكرامة الإنسانية ـ وأولويتنا الاستراتيجية محاربة الإرهاب العالمي. لذلك تسير المصالح الأمريكية والمبادئ الأمريكية معاً في نفس الاتجاه، سوف نعمل مع غيرنا لقيام قارة أفريقية تعيش في حرية، وسلام، وازدهار متنام. إلى جانب حلفائنا الأوروبيين، علينا المساعدة في تقوية الدول الأفريقية الهشة، ومساعدة إنشاء قدرة ذاتية لديها لضمان أمن الحدود غير المحكمة في إنشاء البني التحتية اللازمة لفرض تطبيق القانون وجمع الاستخبارات بغية حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن".

وأضاف التقرير: "هناك بيئة تشكل خطورة أكبر على الحياة في أفريقيا تنشأ مع انتشار الحروب الأهلية المحلية إلى خارج الحدود لتخلق مناطق حرب إقليمية. إن تشكيل تحالفات بين الراغبين من الدول وإنشاء ترتيبات للأمن التعاوني هما مفتاح مواجهة هذه التهديدات الناشئة العابرة لحدود الأوطان، إن المساحة العظيمة لقارة أفريقيا وتنوعها الواسع يتطلبان وضع استراتيجية أمينة تُركز على التعامل الثنائي المشترك وعلى بناء تحالفات بين الراغبين من الدول.

وأضاف: "سوف تركز هذه الإدارة اهتمامها على ثلاث استراتيجيات متشابكة للمنطقة: الدول ذات الأثر الرئيسي على محيطها مثل جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وكينيا، وأثيوبيا التي تُشكّل مرتكزات للتعامل الإقليمي وتتطلب اهتماماً مركزاً، والتنسيق مع الحلفاء الأوروبيين والمنظمات الدولية كأمر ضروري للتوسط البنّاء في النزاعات وفي تنفيذ عمليات سلمية ناجحة، ودعم الدول الأفريقية القادرة على الإصلاح والمنظمات شبه الإقليمية كوسائل أولية لمعالجة التهديدات بين الدول على أساس مستدام[٧].

وفي إطار هذه الاعتبارات جاء تعامل الولايات المتحدة مع القارة الأفريقية في أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فمنذ أن بدأت التحركات الأمريكية واستعداداتها لشنّ هجمات انتقامية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، شرعت الإدارة الأمريكية بعقد اجتماع خاص بمبعوثي الدول الأفريقية في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١/٩/١٤)، وعرضت أمريكا جملة من المطالب، من أهمها: المشاركة الكاملة للدول التي يمثلها هؤلاء السفراء في التحالف الأمريكي الدولي للحرب ضد الإرهاب، التعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية بتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة، وتسهيل مهام البعثات الاستخباراتية الخاصة الموفدة إليها، تشديد أنظمة أمن الحدود،

وفرض مزيد من الرقابة لمراقبة التحركات والمنافذ والحدود، والتعاون في القبض على المشتبه فيهم الموجودين داخل البلاد الأفريقية، وتسليمهم للولايات المتحدة الأمريكية، والمشاركة الجادة فــي تعقــب خلايا المنظمات الإرهابية والمتعاونين معها، وكذلك وضع بعض التيارات الأصولية التي لها "نوايا عدوانية" ضد الولايات المتحدة ومصالحها داخل عدد من الدول الأفريقية موضع ملاحظة أجهزة الاستخبارات لمراقبة تحركتها ونشاطاتها واتصالاتها.

ومن بين ٣٤ دولة وردت في تقرير الكونجرس الأمريكي وُصفت بأنها إرهابية أو لها علاقــة بمــنظمات إرهابية، وردت أسماء ٦ دول أفريقية هي ليبيا والجزائر والسودان وكينيا وتنزانــيا وليــبريا، وجاء إدراج السودان لإيوائها أسامة بن لادن وإقامته على أرضها لسنوات حــتى عام ١٩٩٦، وقد تعهّدت السودان بالتعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب فــي كافــة أشكاله، وفي تعقب المرتكبين لهذه الجريمة، وتقديمهم للعدالة. وأكّدت تجاوبها مع التحالف الأمريكي الدولي لشنّ الحرب ضد المجرمين(٨).

ومن هنا جاء الموقف الأمريكي من السودان، والتدخل المباشر لحل الأزمة السودانية نابعاً من عدة اعتبارات من بينها:

- تعــاطف فــريق كبــير من أعضاء الكونجرس مع الجنوبيين، وإعلان استعداد الكونجرس لإمدادهــم بالســلاح، وهو ما جعل هذا الفريق يدعو الإدارة الأمريكية إلى أن تضع الجنوب على صدر لائحة أولويات المصالح القومية الأمريكية في الخارج، التي تجب عليها حمايتها والمحافظة عليها.
- أن تفصــل الجــنوب السوداني ليكون سياجًا عازلاً يحمي إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكــبرى مــن تدفــق الإسلام القادم من شمال السودان، وهو هدف تلتقي فيه الاستراتيجية الأمريكــية مع وجهات نظر عدد كبير من قادة الدول الإفريقية السوداء التي تتمتع كنائسها بنفوذ كبير على أنظمة الحكم هناك.
- الــنظرة السائدة داخل الولايات المتحدة تجاه السودان، واعتباره دولة راعية للإرهاب، وأن سياســة حكومــته تتنافى مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان، وأنها عامل عدم استقرار في منطقة القرن الإفريقي والبحيرات العظمى، ومن ثم يجب العمل على إسقاطها، وتقديم الدعم للمعارضين سياسيًا وعسكريًا من أجل تحقيق هذا الغرض.
- المواقــف السودانية المعلنة التي تتناقض مع سياسة أمريكية جديدة تجاه إفريقيا، قوامها الســعي إلى تشكيل كتلة إفريقية تمتد من القرن الإفريقي شرقًا إلى السنغال غرباً ، ويكون لها السيطرة على منطقة البحيرات العظمى والتحكم في مصادر المياه(٩).

ومــن هنا وحتى فبراير ٢٠٠١ كانت السياسة الأمريكية تضغط على نظام الإنقاذ الوطني في السودان لتفكيكه والعمل على انصهاره، إلا أن تحولا طرأ على هذه السياسة، نتيجة عدة أسباب:

- اقتناع الإدارة الأمريكية (الجمهورية) بالفشل النسبي للإدارة الأمريكية السابقة (الديمقراطية) في تدابيرها تجاه عزلة السودان عن المجتمع الدولي، التي لم تؤد إلا إلى تقوية النظام السوداني.
- قيام وفد أمني أمريكي رفيع المستوى في أواخر شهر أغسطس ٢٠٠١م واطمئنانه إلى عدم رعايـــة السودان للإرهاب، بعد أن تجول في عدد كبير من الولايات السودانية، وقدم تقريره للإدارة الأمريكية، ذلك التقرير الذي وصفه وزير الخارجية السوداني بأنه "تقرير إيجابي".
- لقـــاء وزيـــر الخارجية السوداني بمساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية "ولتر كانســـتنر" فـــي لندن، في أول لقاء بين مسؤولين سوداني وأمريكي في الإدارة الجمهورية. وهذا اللقاء سبقه اتصال هاتفي بين وزيري خارجية الدولتين.
- بـــات الســـودان ضمن الدول النفطية، التي يعتبر نفطها من النوع الجيد، وتنبهت الولايات المـــتحدة لذلـــك، بالإضافة إلى دخول الدول الآسيوية من بوابة البترول وبسط نفوذها في السودان، خاصة الصين، الأمر الذي أزعج الولايات المتحدة وجعلها تسارع بالتحرك تجاه السودان.
- أدى الانقـــلاب الداخلي لنظام الإنقاذ على الدكتور الترابي، إلى تغيير كبير في نظرة الولايات المتحدة، وإمكانية الاستفادة من ذلك الانقلاب لمصلحتها.
- أدى تســـارع الخطا نحو تحقيق السلام بالسودان وإمكانية إيجاد الحل السياسي الشامل، بعد قبول جميع الأطراف المبادرة المصرية - الليبية، إلى خشية الولايات المتحدة من استبعادها تمامًا من عملية إدارة الصراع السوداني، فبادرت بالتحرك نحوه.
- أوضح رد الفعل السوداني بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ الذي تمثل في رفضه للإرهاب وإدانته لـــه، وتقديم العزاء للضحايا، وتقديم معلومات للولايات المتحدة عن عدد من الحركات التي تـــتهم بدعم الإرهاب، تغييرا كبيرا في مدركات النخبة الحاكمة تجاه الولايات المتحدة، التي من جانبها تحمست للتقارب والتطبيع[١٠].

وأمـــام هـــذه الاعتـــبارات سادت العلاقات الأمريكية السودانية أجواء من التحسن فى الفـــترة الـــتى أعقبـــت أحـــداث سبتمبر مباشرة، فقد وجد السودان في أحداث سبتمبر الفرصة المناسبة للتأكيد الكامل على جدية مواقفه وسياساته التعاونية فيما يتعلق بنبذ الإرهاب وأعمال العنف.

واقترن هذا التحسن بإسقاط الإدارة الأمريكية في ٢٠٠١/٩/١٩، لمشروع قانون كان معـــدا للعـــرض على الكونجرس، وكان من شأنه تشديد العقوبات على الشركات الأجنبية التى تستثمر فى النفط السوداني بمنعها من التعامل فى البورصة الأمريكية باعتبار أن عائدات النفط يعـــاد تدويرها فى الحرب الأهلية. كما اتخذت واشنطن موقفا إيجابيا آخر تمثل فى الامتناع عن التصـــويت فى مجلس الأمن على قرار رفع عقوبات الأمم المتحدة ضد السودان (جلسة ٢٠٠١/٩/٢٧) ، الأمـــر الذى أتاح الفرصة لتمرير القرار الذى كانت الولايات المتحدة تقف ضده دائما بحجـــة أن السودان لم يف بالشروط المطلوبة لرفع العقوبات عنه، ولكن هذا التقدم المطرد فى

العلاقــات لــم يخل من إشارات سلبية في الاتجاه المعاكس، كان أبرزها إعادة الولايات المتحدة إدراج اسم السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب(١١).

وإذا كانــت الإدارة الأمريكية الحالية قد تحمست للتعاون مع الخرطوم ، فإن هناك ردة فعــل غير رسمية متضادة ، حيث أثار التقارب بين واشنطن والخرطوم غضب مجموعات ضغط نــافذة ، أبرزها اليمين الديني وجماعات حقوق الإنسان التي تتهم الخرطوم باضطهاد مواطنيها المســيحيين وبانــتهاكات متكررة لحقوق الإنسان ، وقد ناشدت هذه المجموعات إدارة الرئيس جورج بوش بألا تترك التعاون الأمني يدفعها للتغاضي عن هذه الانتهاكات .

كمــا أن الإدارة الأمريكــية تواجه ضغوطاً متزايدة لاتخاذ خطوات جديدة ضد الحكومة السودانية ، على الأقل على صعيد رفع الفيتو ضد تشريعات أميركية تشدد العقوبات الاقتصادية علــى السودان وتقدم دعماً مباشراً رسمياً للمعارضة لأول مرة، ومن هنا فإذا كان السودان قد نجــا إلــى حــد مــا من تداعيات الحملة الأمريكية على الإرهاب ، فإنه لم ينج بعد من حملات أميركية أخرى قد يكون شعارها حقوق الإنسان أو وقف الاضطهاد الديني(١٢) .

ومــن جانــبها رحبــت الحكومـــة السودانية بالتقارب والتطبيع مع الولايات المتحدة، وأصــبحت أكــثر استعداداً للتعاون مع الولايات المتحدة بفعل الضغوط الخارجية، وازدياد نشاط المعارضــة، وحركة التمرد، ولتحقيق عدد من المكاسب منها: الخروج من دائرة الحصار برفع العقوبات، والتقارب مع دول الاتحاد الأوروبي، وإغلاق ملف المشكلات مع دول الجوار (خاصة إريتريا، وأوغندا)(١٣).

وبالإضــافة إلــى هــذه الاعتبارات والمحددات السياسية والأمنية فقد كان للاعتبارات الاقتصــادية دورها في التحرك الأمريكي الجديد نحو السودان، وهو ما تمثل بصفة أساسية في عــامل الــنفط، فالإدارة الأمريكية أصبحت أكثر حرصاً على استخدام ورقة البترول كأداة ضغط علــى حكومــة الخــرطوم، للانصياع للمطالب الأمريكية، سواء تلك المتعلقة بمصالح الشركات الاقتصــادية، أو المتعلقة بالموقف من الجنوب، خصوصًا أن التقارير الاقتصادية الدولية تشير إلى أن الموازنة السودانية بدأت تعتدل في العامين الماضيين؛ بسبب تدفق عوائد البترول الذي تحصل الخرطوم على ٤٠% من المستخرج منه من شركات التنقيب.

كمــا أن واشــنطن لم تنسَ أن حكومة الإنقاذ الوطنية، قامت بإلغاء عقد امتياز شركة "شــيفرون" الأمريكــية للتنقيــب عن البترول، بعدما بلغت تكاليف عملية التنقيب حوالي مليار دولار، وقامت حكومة الخرطوم في المقابل، بالموافقة لشركات أخرى (كندية وصينية وماليزية) على عمليات التنقيب.

كما أنه مع وصول بوش إلى البيت الأبيض على رأس إدارة نفطية، تصاعدت حملات مجموعات ضغط أميركية لدفعه نحو التحرك ضد السودان، وأخذت تعمل في اتجاهين معاكسين:

مجموعـــة تضـــم تحالف اليمين المسيحي الأميركي والسود وخصوصا في الكونغرس تدعو إلى عـــزل الخرطوم لإنقاذ المسيحيين في الجنوب، ومجموعة تمثل صناعة النفط تدعو إلي علاقات طبيعية مع الخرطوم لفتح آبار النفط أمام الشركات الأمريكية.

وبيـــن هذين التيارين يبقى العامل الحاسم في توجه الإدارة وفلسفتها في البحث عن مصـــادر جديـــدة للطاقـــة ووضع اليد عليها. فالوصول إلى النفط كان ولا يزال يتصدر أولويات الأمـــن القومـــي الأميركي، فمع المخاطر التي تحيط بالحصول علي النفط من آلاسكا (معارضة الرأي العام الأميركي للحفر في المحميات الطبيعية) والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والجنوبية، تـــتزايد أهمية منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الغنية بالنفط في الاستراتيجية الأمريكية، حيث تســـتورد منها أميركا اليوم نحو ١٦% من حاجاتها النفطية، ويتوقع الخبراء أن ترتفع النسبة إلـــى ٢٥% في ٢٠١٥، وتستثمر شركات نفط أميركية في أفريقيا الغربية نحو عشرة مليارات دولار ســـنويا. ثـــم أن هـــذه المنطقة بدأت تفتح أسواقها أمام التكنولوجيا الحديثة في التنقيب، إضـــافة إلى أن ميزتها الجغرافية التي تكمن في أنها اقرب إلى أميركا من الشرق الأوسط، كما تـــرى الإدارة الأمريكية أن استقرار هذه الدول الأفريقية يصعب ان يكون مهددا كما في الشرق الأوسط، حيث لا رابط بينها قد يوحدها لتفرض حظرا نفطيا على أميركا، وهنا تري أن السودان فقط من هذه الدول الذي يعاني حربا، إذا استطاعت وقفها تكتمل هيمنتها علي النفط الأفريقي.

لذلـــك لـــم يكن مصادفة أن يقول مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون أفريقيا إن "الـــنفط الأفريقي هو مصلحة قومية استراتيجية لنا وسيزداد أهمية كلماً مر الوقت"، أو أن تقدم مجموعـــات ضـــغط نفطية في أميركا تقريراً إلي بوش في ٢٣ مايو ٢٠٠١ تحض إدارته على تشجيع التنقيب عن النفط في أفريقيا وتدفع في اتجاه وجوب وجود عسكري أميركي في المنطقة لحماية المصالح النفطية بل أنها تقترح إقامة مركز قيادة عسكري ثانوي في خليج غينيا، بل إن دانفورث (المبعوث الخاص بالسودان) كتب في تقريره أن "شركات النفط العالمية والمستثمرين الأجانـــب القادرين على القيام بما هو مطلوب لتحقيق القدرات النفطية للسودان، هم اكثر استعدادا للعمل في السودان إذا كان هناك سلام واستقرار سياسي من العمل في الظروف الراهنة[١٤].

ثانياً: الدور الأمريكي الجديد: الأهداف والغايات:

١ـــ الأهداف السياسية والاستراتيجية:

ـــ فـــتح قواعـــد جديـــد في القرن الإفريقي، عسكرية واقتصادية، لتلعب أدوارا شتي في المخطـــط الاستراتيجي الأمريكي، خاصة وأن المنطقة غنية بالبترول الذي تحتاج إليه الولايات المتحدة مع تزايد الحديث عن قرب انتهاء ونضوب البترول الخليجي.

- دعم الكيان الإسرائيلي: وذلك بتأمين المياه العذبة، كما أن وضع أمريكا يدها علي السودان يجعل من إسرائيل دولة صناعية كبري من خلال الأراضي السودانية البكر وفتح أسواق جديدة للموارد والصناعات الإسرائيلية في القارة الأفريقية(١٥).

٢- الأهداف الاقتصادية:

عندما تم انتخاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ركز في بداية حكمه على مسألة النفط البديل بشدة، وتعددت التصريحات الأمريكية التي تؤكد علي أن نفط أفريقيا أصبح يشكل أهمية قومية استراتيجية للولايات المتحدة وأن هذه الأهمية تتزايد بمرور الوقت، وجاءت بداية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث سبتمبر، ففي تقرير لمجموعة African Oil Policy Initiative Group، اقترحت على إدارة الرئيس جورج بوش أن تقوم بتشجيع عمليات التنقيب عن النفط عبر القارة الأفريقية، وأن تعلن أن منطقة خليج غينيا منطقة حيوية للمصالح الأمريكية، وأن تستصحب إعلانها هذا بإقامة وجود عسكري نشط عبر إنشاء قيادة فرعية لخدمة هذه المنطقة ، وقد تم ذلك بالفعل من خلال توقيع اتفاقية جبال النوبة السودانية التي بموجبها أصبح لأمريكا وجود في المنطقة.

وجاء ذلك أمام تعدد المزايا التي تتمتع بها الدول الأفريقية النفطية. ومن ذلك أنها متفرقة لا يضمها رابط تاريخي أو ثقافي مشترك، الأمر الذي يجعلها أبعد من أن تتضامن لتبني سياسة نفطية موحدة مثلما تفعل أوبك في قضايا الإنتاج والأسعار، كما أنها أقل عرضة لحدوث اضطرابات سياسية فيها في وقت واحد، خاصة لعدم وجود قضية ذات بعد محوري كما هو الحال مع الدول النفطية الشرق أوسطية والقضية الفلسطينية.

ويرجع الكثير من المحللين سبب هذه الرغبة الأمريكية لإنجاز اتفاق بين حكومة الخرطوم والمتمردين إلى النفط الذي تتطلع إليه واشنطن، استناداً إلي قول المبعوث الأمريكي "جون دانفورث" في ١٨ يونيه ٢٠٠٢ إن "وقف الحرب الأهلية في السودان يمكن أن يفتح الباب أمامه (السودان) ليصبح دولة نفطية كبرى في أفريقيا". وإنه تم تكليفه من قبل بعض إدارات الحكومة الأمريكية بإعداد ملف عن النفط السوداني، وكيفية توزيع عائداته، وشدد على أن احتياطي نفط السودان قد يصل إلى ٤ مليارات برميل"(١٦).

وفقا للتقديرات التي أوردها المبعوث الرئاسي الأمريكي جون دانفورث حول حجم احتياطي النفط في السودان وتقديره له ما بين مليار إلى أربعة مليارات برميل، فان هذا الاحتياطي يضع السودان في المرتبة الرابعة أفريقياً إن لم ينافس الكونغو على المرتبة الثالثة من ناحية الاحتياطيات، علما بأن التركيز حتى الآن على الاكتشافات التي قامت بها شيفرون في السابق، بينما المسئولون السودانيون يتحدثون عن وجود شواهد بترولية في كل واحدة من ولايات السودان الستة والعشرين، وهو ما ينتظر السلام لتدفق الشركات الأجنبية باستثماراتها

ومعداتها، وليس البترول فحسب بل هناك حديث كان قد أثاره أحد ضباط الأمن في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري إن الخبراء الأمريكان عندما جاءوا إلى السودان لاكتشاف النفط فيه اكتشفوا أيضا كميات هائلة من اليورانيوم من النوعية النادرة الوجود ، مع شكوك بان الولايات المتحدة استغلت انشغال السودانيين بالحروب الأهلية وبمساعدة الحدود الشاسعة والممتدة استخرجت اليورانيوم وصدرته إلي أمريكا، والذي لا يمكن نفيه ان أمريكا تعلم أن الأراضي السودانية تخفي بداخلها كنوزاً قل أن توجد مثلها في الدول المحيطة به من الدول العربية والأفريقية.

إن السودان يصنف ضمن مجموعة الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وهنا يمكن لعامل الجغرافيا أن يلعب دورا في ضمه لأي من هذه المجموعات. أحد الخيارات أن ينضم الى مجموعة غرب القارة مع المنتجين الآخرين مثل نيجيريا وأنجولا والجابون. فحقول النفط توجد في الداخل بعيدا عن منافذ التصدير، وإذا كان السودان يصدر نفطه من خلال ميناء بشائر على ساحل البحر الأحمر وبواسطة خط أنابيب بامتداد ١٦١٠ كيلومترات، فإن مد خط أنابيب من مناطق الإنتاج إلي تشاد ليرتبط بالخط الذي يحمل النفط التشادي عبر الكاميرون بامتداد ١٠٥٠ كيلومتراً يمكن أن يصبح خيارا بنفس المسافة أو أقل مع الفارق أن النفط المنقول عليه سينتهي في غرب القارة في مواجهة الساحل الشرقي للولايات المتحدة مباشرة.

علاوة على أن السودان يمكن ان يسهم مستقبلا في مساعدة أثيوبيا وإريتريا في مجال النفط سواء بالتنقيب أو بمد الأنابيب لتدفق النفط السوداني مما يساهم في التنمية الشاملة التي وضعت صورتها منظمات الأمم المتحدة التي وجدت انه لا مكان غير السودان بالنسبة لجيرانه في المساعدة بل الخروج من نفق المجاعات إلى بر الأمان بالتنمية المستدامة وبرعاية غريبة أيضا تخدم المصالح الأمريكية[١٨].

٣ـ الأهداف الدينية:

فالسودان لديه إمكانيات في أن يصبح قوه إقليمية تمتلك مقومات التأثير الثقافي، وليس الإسلام وحده والإمكانات المادية هي التي تجعل السودان مستهدفاً من قبل أمريكا لان هنالك دولاً إسلامية وذات إمكانيات ولكن لا تستهدفها الولايات المتحدة، وهنا يصبح المحرك مجموعة متشابكة من الاعتبارات والأهداف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والدينية، التي يوفرها هذا البلد أو ذاك ، وهو ما يتوفر في السودان[١٩].

يضاف إلي ذلك أن المنظمات الكنسية المؤيدة لأمريكا تنشط في القارة الإفريقية، وترى في السودان ـ بتوجهاته الإسلامية ـ خطراً شديداً علي نشاطاتها، ولذلك لم يكن غريباً ما قامت به جماعات الضغط الدينية في المجتمع الأمريكي، وخاصة المسيحية على إدارة الرئيس بوش للتحرك لدعم الجنوب، وتصوير الصراع علي أنه حملة دينية إسلامية ضد المسيحيين في الجنوب، لدعم التوجهات الانفصالية، والقضاء علي القوة السودانية[٢٠].

ثالثاً: الدور الأمريكي الجديد: الوسائل والسياسيات:

اعتمدت السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها علي عدد من الوسائل والسياسات منها:

١ـ تعيين المبعوث الخاص:

ففـي ٦ سبتمبر ٢٠٠١، أعلن الرئيس جورج بوش تعيين السيناتور "جون دانفورث" مـبعوثاً خاصاً بالسودان ، وبعد سبعة اشهر من العمل رفع دانفورث تقريره إلي الرئيس بوش فـي ٢٦ أبـريل ٢٠٠٢[١]، وقـد اشـتمل الـتقرير على ثلاثة محاور رئيسية (محور القضايا الجوهـرية، ومحـور مـبادرات السـلام، ومحور المقترحات الإنسانية)، وفيما يتعلق بالقضايا الجوهـرية تناول التقرير اقضايا البترول وتقرير المصير وقضية الدين ونظام الحكم والضمانات الداخلية والخارجية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

ـ قضية البترول:

ذكـر التقرير أن اكتشاف البترول في السودان وتوظيف عائداته اثر في قضية الحرب في الجنوب، ولذلك فإن أي حل لموضوع الحرب ينبغي أن يتناول قضية البترول، وأشار إلي أن الحـركة الشـعبية لتحرير السودان تزعم أن عائدات البترول موجهة للحرب، وأكد أن الوصول لسـلام عادل يقتضي معالجة قضية البترول باعتبارها قضية أساسية. وذكر أن التوزيع العادل لمـوارد البـترول هو المفتاح لمعالجة هذا الموضوع. وقال إن أي اتفاق حول عائدات البترول ينبغي أن يتم وفق رقابة دولية.

ـ حق تقرير المصير:

ذكـر الـتقرير أن الجنوبيين ظلوا يعانون سوء معاملة الحكومات في الشمال، ويشمل ذلـك التمييز العنصري والثقافي وعدم التسامح الديني والحرمان من الموارد القومية، وأن أي اتفاقـية سلام لابد أن تراعى تحقيق العدالة التي افتقدها مواطنو الجنوب، فالجنوبيون يرفعون حـق تقريـر المصـير كسبب لحماية أنفسهم ضد الاضطهاد، ويري أن الأكثر جدوى والأفضل بالنسـبة للجنوبيين هو أن يظل السودان موحدا مع التأكيد على حق الجنوبيين في العيش تحت ظل حكومة تحترم دينهم وثقافاتهم ، على أن يتم هذا في ظل ضمانات داخلية وخارجية حتى لا يتم إجهاض الوعود الحكومية.

ـ قضية الدين:

جـاء فـي الـتقرير أن السودان ليس فيه موضوع اكثر مدعاة للتقسيم من موضوع العلاقـة بيـن الدين والدولة، فالفوارق بين المسلمين والمسيحيين حادة لدرجة عدم التواصل والتفاهم بين أهل المعتقدين، ويقول إن ضمانات الحرية الدينية يجب أن تكون داخلية (تتحقق بوجـود عدالـة فـي ممارسة الحرية الدينية ، وقد لا يكون هذا واقعياً في المدى القصير)، وخارجية (تعني الرقابة الدولية لحرية الأديان).

ـ قضية الحكم:

يرى التقرير أن هناك مواضيع لابد من أخذها في الاعتبار ، تشمل تقسيم السلطة بين المركز وحكومات الأقاليم وكذلك طريقة اختيار قيادات الحكومة على كل المستويات، إلى جانب إقرار الحقوق الفردية، وأنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن المجموعات والفعاليات المختلفة في السودان في شمال السودان وجنوبه تمتلك القدرة على التعبير عن رؤاها والمشاركة في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بموضوع السلام ومستقبل السودان السياسي.

وفيما يتعلق بمحور السلام: يقول التقرير إن الولايات المتحدة لا تنوى طرح مبادرة جديدة للسلام ، وذلك لكثرة المبادرات المطروحة في الساحة، ويتمثل خيار الولايات المتحدة في دعم المبادرات الموجودة لا الإضافة إليها، مع تشجيع الكينيين والمصريين للتعاون فيما بينهما والبناء على جهودهما السابقة.

ويؤكد على أن دور الولايات المتحدة في تحقيق السلام في السودان هو دور المساعد وليس الذي يفرض الحل، وأن تحقيق السلام يعتمد على رغبة الأطراف المعنية ، وهذا بدوره يعتمد على الأفعال لا الوعود، ويؤكد أنه لا الولايات المتحدة ولا أي طرف خارجي له الحق في اتخاذ القرار حول القضايا الأساسية.

أما محور المقترحات الإنسانية، فتتلخص مقترحات دانفورث في: وقف إطلاق النار وإنفاذ برنامج شامل لإغاثة وإعادة إعمار منطقة جبال النوبة، وإقرار فترات الهدوء التي تتضمن اتفاق الأطراف على إيقاف الأعمال العسكرية لفترة معينة من أجل تمكين المنظمات الإغاثية من تقديم الإغاثة للمحتاجين، والامتناع عن قصف الأهداف المدنية، والالتزام بمبادرة محاربة الرق.

وقد كان هذا التقرير المدخل الأساسي الذي تم استناداً إليه توقيع اتفاق ماشاكوس في كينيا في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢(٢٠)، بحضور كل من الرئيس البشير، وجون جارانج زعيم التحالف الشعبي لتحرير السودان، وعلي أساسه عقدت الجولة الثانية من المفاوضات في أغسطس ٢٠٠٢، وستعقد الجولة الثالثة والأخيرة في يناير وفبراير ٢٠٠٣، وصولاً إلي توقيع الاتفاق النهائي كما هو مخطط له في مارس ٢٠٠٣.

٢ـ الضغوط السياسية والاقتصادية:

- تجميد الممتلكات: أعلن مكتب التحكم بالموجودات المالية بوزارة الخزانة الأمريكية تجميد الأرصدة المالية لاثنتي عشرة شركة سودانية على رأسها الشركة السودانية للبترول والهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون. وشمل قرار واشنطن تجميد أرصدة الشركات السودانية شركات عامة أخرى هي شركة الكهرباء والمؤسسة العامة لصناعة السكر وشركة البريد والبرق والمؤسسة السودانية للأسواق الحرة وشركة كوبتريد وشركة السجاير الوطنية. ولم تعط وزارة الخزانة الأمريكية أي تفسير لقرارها(٢١).

- الانتقادات في المحافل الدولية: أصدرت اللجنة الثالثة للجمعية العامة التي تعالج وتبحث مسائل حقوق الإنسان قرارا عبر عن عميق القلق إزاء الأثر السلبي الذي خلفته الحرب الأهلية الدائرة في السودان على حقوق المدنيين، لا سيما النساء والأطفال والمشردين داخل حدود السودان، كما دعا القرار السودان إلى الامتثال تماما إلى التزاماته بموجب القانون الدولي، ووضع حد للتغاضي عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومحاكمتهم وفق سيادة القانون. وأصدرت اللجنة صيغة قرار بأغلبية ٧٤ ضد ٥٣ مع امتناع ٢٩ دولة عن التصويت، وكان للولايات المتحدة ونفوذها داخل اللجنة أثر كبير في صدور القرار(***).
- التصريحات التي تصدر عن المسؤولين الأمريكيين: ومن ذلك تصريح "أندرو ناتسيوس"، المسؤول عن "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، الذي عينه الرئيس جورج بوش منسقاً خاصاً للمساعدات الإنسانية الأمريكية في السودان: أنه منحاز لجنوب السودان لأنه تكبد خسائر بشرية أكبر بكثير من الشمال، فالحرب أسفرت عن سقوط مليوني ضحية في الجنوب وليس في الشمال، وكل المحاولات لمساواة المحورين الجنوبي والشمالي في إذكاء الحرب وممارساتها هي خاطئة تاريخياً وغير منصفة(٢٢).
- استمرار إدراج السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب: وذلك على الرغم من التعاون الكبير الذي أظهره السودان مع الولايات المتحدة في حربها ضد "الإرهاب"، وعلى تنظيم القاعدة، وغيره من التنظيمات والجماعات التي وجهت إليها الولايات المتحدة تهمة الإرهاب.
- دعم المعارضة: حيث تم الإعلان من جانب الإدارة الأمريكية عن تقديم دعم مادي (١٠٠) مليون دولار للقوي المعارضة في الجنوب بدعوى تنمية البنية التحتية الخاصة بهياكلها ومؤسساتها.
- تأليب القوي الإقليمية: وخاصة إريتريا وأثيوبيا وإسرائيل، ضد النظام الحاكم في السودان. وقيام هذه القوي بدعم المعارضة الجنوبية بالمال والسلاح، واستضافة مؤتمراتها. وهو ما دعا السودان إلي توجيه الاتهام رسمياً إلي إريتريا بالتورط في حرب الجنوب.

٣- القرارات والقوانين التي يصدرها الكونجرس:

فقد تبنى الكونجرس الأمريكي قرارا يطالب البيت الأبيض بفرض عقوبات على السودان إذا تبين للإدارة الأمريكية أن الخرطوم "لا تتفاوض بنية حسنة" مع المتمردين أو أنها تعرقل العمليات الإنسانية في الجنوب، وقد أجيز مشروع القانون الذي عرف باسم "مشروع سلام السودان"(****) في مجلس النواب الأمريكي ٢٠٠٢/١٠/٧، وفي مجلس الشيوخ ٩/١٠/ ٢٠٠٢، وقام الرئيس جورج بوش بالتوقيع عليه في ٢٠٠٢/١٠/٢١، وبموجب هذا القانون يتعين على الإدارة الأمريكية أن تقرر كل ستة أشهر إذا كانت الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان تتفاوضان بنية حسنة أم لا.

وتضـمن القـانون عدداً من العقوبات: التصويت ضد تقديم قروض للسودان، وخفض العلاقـات الدبلوماسية، ومنع السودان من استخدام عائدات النفط في شراء السلاح، واستصدار قرار من مجلس الأمن يفرض حظراً على تصدير السلاح للخرطوم، وجمع معلومات عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية.

ويجـيز القانون أن ينفق البيت الأبيض مائة مليون دولار سنويا في السنوات الثلاث المقـبلة على المساعدات الانسانية للأجزاء الواقعة خارج نطاق سيطرة الحكومة في السودان. كمـا يلـزم وزير الخارجية الأمريكي جمع معلومات عما أسماه جرائم الحرب المحتملة وحرب الإبـادة والجـرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها كل الأطراف في الصراع السوداني، حيث يزعم أعضـاء الكونجرس أن الحكومة السودانية تستخدم "عصابات النهب والاستعباد كوسيلة لخلق نقـص غذائـي والقضـاء بشكل منهجي على مجتمعات وثقافة واقتصاد قبائل الدينكا والنوير والنوبة في إطار سياسة تطهير إثني على نطاق محدود"(٢٣).

وقد حدد القانون إجراءات وآليات فرض السلام في السودان، وقسم البلاد إلى دولتين، تخضـع إحداهمـا لسـيطرة الحكومـة الحالية، بينما تقع الأخرى خارج نطاق سيطرة حكومة الخـرطوم، فالقـانون الأمريكـي ينص على خلق ودعم مؤسسات سلطة مدنية ديمقراطية، في المناطق الواقعة خارج نطاق سيطرة الحكومة السودانية(*****).

وأوضـح القانون أن فرض عقوبات على الحكومة السودانية، يهدف إلى حملها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وفقا للتصور الذي أعدته منظمة الإيجاد، حيث يشير القانون إلـى أن افضـل حل للنزاع السوداني يأتي عبر إعلان مبادئ الإيجاد الذي تم التوصل إليه في نيروبي بكينيا بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٩٤(******).

كمـا يلزم القـانون وزارة الخارجية الأمريكية بالتحقيق في جرائم الحرب والتطهير العرقـي التـي ترتكـبها الحكومة السودانية، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في السودان التي ارتكبـتها جمـيع أطـراف النزاع، وتقديم جميع المسؤولين عنها لمحاكمة سواء كانوا من الحكومة أو الحـركة وغـيرهم، وصـدور هـذا القانون يؤكد أن الولايات المتحدة صارت تبيح لنفسها التدخل في النزاعات الداخلية لبعض الدول وفقا لمصالحها وتصوراتها ورغباتها الانتقائية(*******).

كما ينص القانون على إنشاء آليات مراقبة أمريكية للثروة البترولية السودانية، وعلى رفـع تقاريـر دوريـة تتضمن معلومات تفصيلية عن كيفية استخدامها وحصر أموال وعائدات البترول، وتقديم كشف حساب عن كيفية استخدام الحكومة السودانية لهذه الأموال. خاصة فيما يتصـل بتشـييد البنية الأساسية في السودان، إضافة لتجميد أرصدة الشركات الصينية والكندية العاملة حاليا في المشروع البترولي السوداني، في البورصات وأسواق المال الأمريكية (٢٤).

من جانبها نددت الحكومة السودانية بالقانون وأعلنت رفضها لضغوط واشنطن، حيث هــاجم الرئــيس البشــير القــرار، وقال إن: "السودان ليس ولاية أمريكية ونحن أناس أحرار وقراراتــنا تخــرج من البرلمان ، وأية ورقة ضد السودان لا تعني شيئاً طالما أنها لم تجز من المجلــس الوطنــي"، وحذر قائلاً: "من قبل حاصرونا واتخذوا العديد من القرارات ، واليوم لو ضربونا لن نركع لهم وسنظل كما نحن". وأشار إلى أن "الخط الذي تسير عليه أمريكا يؤثر على اتفاقية السلام . وهي التي دفعت مائة مليون دولار للحركة، ولو دفعوا لها ملياراً ستعود عليهم حسرة".وقال: "عندما حققت الحكومة انتصاراً في توريت خرج مشروع القرار".

ووصف وزير الخارجية السوداني القرار بأنه "ضغط واضح جداً ويبدو ذلك من طريقة عرضــه والتوقيــت الذي قدم فيه". وأكد أن "الضغوط لن تثنينا، وقد توقعنا هذه الضغوط عندما بدأنــا العملــيات العسكرية وعلقنا المفاوضات". وقال إن القرار مجحف وناقشته عندما كان في مســودته الأولــى مع أعضاء الكونجرس وبالنسبة لنا فان أقل ما يمكن أن نقوله إن القرار لا يساعد في تهيئة الأجواء لعملية السلام"[٢٥].

رابعاً:الدور الأمريكي الجديد: الأخطار والتحديات:

إن الــدور الأمريكي الجديد في السودان، وما يقوم عليه من توجهات يمكن إن يترتب علــيه العديــد من الأخطار، ليس فقط علي السودان ــ دولة وشعباً وكياناً ــ ولكن أيضاً علي الأمن القومي العربي، وخاصة علي الأمن القومي المصري، ومن ذلك:

١ــ الأخطار علي السودان:

- حــرمان الســودان من التنمية اللازمة في ولايات الجنوب ، وبذلك تتفاقم الأوضاع مع تدفق اللاجئين واستمرار الصراعات، فترضخ الحكومة لشروط الانفصاليين، ويتم تمزيق السودان إلي كيانات ضعيفة وموالية لأمريكا والغرب.
- إن فــتح المجــال أمــام الجنوب لتقرير مصيره، واختياره بديل الانفصال، سيفتح الباب أمام العديد من الأقاليم والقوميات التي يتكون منها الشعب السوداني، بما يهدد بانهيار الدولة.
- الهيمــنة الأمريكــية علــي الثروات النفطية، والمبررات جاهزة ومعدة سلفاً، كانتهاك حقوق الإنسان، والاضطهاد الديني، كما أن القوانين والتشريعات التي تصدر في أمريكا وتطبق في السودان، جاهزة للتوقيع للسيطرة علي هذه الثروة.
- تهديد الهوية الإسلامية والعربية للشعب السوداني، والقضاء علي الدور الذي يمكن أن تقوم به السودان كبوابة لنشر الإسلام في القلب الإفريقي، كما كان عبر تاريخه الطويل، بما يمهد الطريق أمام الحملات التبشيرية لتكثيف نشاطاتها حتى داخل السودان نفسه.

٢ــ الأخطار علي الأمن القومي العربي:

ـ الخطــر الاقتصـــادي: فالنظرة الأمريكية لخليج غينيا بأن يصبح منطقة إمداد رئيسية للنفط الخام للولايات المتحدة، خاصة إذا وضع في الاعتبار عامل القرب الجغرافي للساحل الشرقي للولايــات المــتحدة الأمريكية، سيكون علي حساب المنطقة العربية، فمع تداعيات سبتمبر وتزايد الانتقادات الشعبية العربية والإسلامية للولايات المتحدة، جاءت فكرة تحويل الاعتماد الأمريكــي مــن علــى النفط العربي إلى النفط الإفريقي، وما يمكن أن يترتب علي ذلك من أخطــار اقتصــادية كبــيرة علــي الدول العربية وخاصة الخليجية التي يمثل النفط المصدر الرئيسي للدخل القومي فيها (٢٦).

ـ الخطر الأمني: فإسرائيل ليست بعيدة عن المؤامرة فهي تريد الوصول إلي منابع النيل ولذا تقــوم بإمداد جارانج بالأسلحة ويتولي خبراؤها العسكريون تدريب المتمردين في الجنوب، ووجودهــا فــي دولة الجنوب ـ عند استقلالها ـ بجانب وجودها المكثف في إريتريا يهدد أمــن البحر الأحمر والدول المطلة عليه، كما أنه يمثل تهديداً كبيراً لأمن منطقة الخليج في ظل الارتباط الاستراتيجي لأمنها بأمن البحر الأحمر (٢٧).

٣ـ الأخطار علي الأمن القومي المصري:

تعتبر مصر أكثر الدول العربية ارتباطاً بالسودان تاريخياً وجغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبشرياً، وهذا الارتباط ليس وليد المرحلة الراهنة، ولكنه ارتباط ترسخت جذوره منذ آلاف الســنين، رغم ما قد تشهده بعض الفترات التاريخية من توتر في العلاقات، أو تجاهل من بعــض الحكــام والقــيادات، هنا أو هناك، وأمام هذه الأهمية طرحت مصر بالتعاون مع ليبيا، مــبادرة للســلام فــي السودان ، في ظل ظروف دولية وإقليمية ومحلية مهمة، نظرًا لتأثيرها المباشر على مستقبل السودان والأمن القومي العربي.

كمــا جاءت ردًا على خطوة انفراد دول الإيجاد الإفريقية ببحث حل لمشكلة الحرب في جنوب السودان، واستبعاد مصر منها من البداية، ثم دخول الولايات المتحدة ودول أوروبية إلى المشــكلة فيما سُمي بـ (شركاء الإيجاد)، وزيادة تهميش الدور المصري، حيث عملت الإدارة الأمريكــية علــى احــتواء دور مصــر في الشأن السوداني، في ظل إصرار مصر على وحدة السودان، في حين كانت توجهاتها ترى في انفصال الجنوب أحد الحلول المطروحة.

ومــن هــنا أبدت مصر تخوفاتها من اتفاق ماشاكوس، وتنطلق هذه التخوفات من أن تــؤدي الاتفاقــية إلى انفصال الجنوب وقيام دولة تسيطر على جزء كبير من مياه النيل، ومن تنامي علاقات بين الدولة الجديدة وإسرائيل مما قد يضع إسرائيل في موقع المسيطر على مياه نهــر النيل، وكذلك من أن يؤدي تقسيم السودان على أسس عرقية ودينية إلى تشجيع حركات انفصــالية أخرى في داخل السودان وفي إفريقيا، الأمر الذي قد يشعل أكثر من حرب أهلية في القارة، ويضيف البعض أنه من بين التخوفات أيضاً انفراد جماعات من حركة الإسلام السياسي

بالسلطة في الشمال، بما قد يؤدي إلى قيام دولة إسلامية في الشمال، قد تكون سنداً للجماعات الإسلامية المناهضة للحكم في مصر، الأمر الذي قد يهدد الاستقرار المصري[٢٨].

وأمـــام هذه المخاوف سعت الخرطوم لطمأنة القاهرة عبر عدة نقاط، منها: أن انفصال الجـنوب غـير وارد مـن الناحية العملية للعديد من العوامل، منها أن الجنوب لا يملك عناصر الدولـة المسـتقلة، كمـا أن القبائل الموجودة به (أكبرها: الشلك والنوير والدينكا) متصارعة ومـتحاربة، ويصعب الوفاق بينها، وأن انفصال الجنوب يتحقق فقط إذا لم يجد أهل الجنوب من الشمال ـــ خلال الفترة الانتقالية ـــ الرعاية والتنمية وتحسين أحوالهم، وأن المطلوب من مصر ـــ والدول العربية الأخرى ـــ مساعدة السودان لتنمية الجنوب وتوفير سبل الحياة الكريمة لأهله والاستقرار خلال فترة السنوات الست القادمة؛ فيقتنعوا بالوحدة لا الانفصال.

وهـنا طلبـت مصر المشاركة بفاعلية في جولات المفاوضات القادمة؛ حتى لا تخرج التفاصيل النهائية للاتفاق عن سيطرتها، خصوصا ما يتعلق بمسائل إدارة حركة جارانج للجنوب رسـميا مدة السنوات الست المقبلة قبل تقرير المصير، كما ترغب مصر في أن تلعب دورا في مسـألة تقرير المصير، والمساهمة في تحويل الرغبة في الانفصال إلى رغبة في الوحدة، وخاصة أنها تقيم علاقات جيدة مع الجنوبيين، وتحتضن جمعيات جنوبية وطلابا جنوبيين في جامعاتها[٢٩].

خاتمة: رؤية مستقبلية لأمن السودان:

فـي خطـوة جديـدة لدفـع السلام السوداني إلى الأمام، التقي مسؤول أمريكي رفيع المستوى، في منتصف الشهر الجاري مع كل من الرئيس السوداني عمر البشير وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جون جارانج، لبحث ترتيبات لقاء واشنطن بين الحكومة والحركة في ١٨ ديسـمبر الجـاري، واللقاءان يأتيان بعد اتصالين أجراهما وزير الخارجية الأمريكي كولن بـاول مـع الرئـيس البشـير وجارانج أكد فيهما حرص واشنطن على إتمام السلام السوداني والوصـول بـه إلي بر الأمان. وهذان الاجتماعان سيبحثان الخلافات بين الجانبين السودانيين، وسبل حلها ومدارسة مقترحات وحلول وسط قدمها الوسطاء والولايات المتحدة للتقريب بينهما. وأن واشـنطن عازمـة على إنجاح الجولة الثالثة من المفاوضات التي تبدأ في ماشاكوس في السـادس مـن يـناير ٢٠٠٣، والوصـول إلي اتفاق سلام شامل ونهائي في ختام الجولة في منتصف فبراير ٢٠٠٣، وتوقيعه في مارس ٢٠٠٣(٣٠).

فـي إطـار هـذه التطورات المتلاحقة، والدور الأمريكي المتسارع لتحقيق السلام في السودان، فإنه من الضروري التوقف أمام عدد من المحطات الأساسية، التي يمكن علي أساسها تحديد مدي ما يمكن أن تصل إليه هذه التطورات.

لقد جاء قرار الكونجرس الأمريكي بشأن السودان متزامنا مع صدور تقرير المجموعة الدولـية للأزمات (وهي مجموعة أمريكية تضم خبراء استراتيجيين، وتتبنى الأمم المتحدة عادة القـرارات التـي تـتخذها) حـول تحقـيق السلام في السودان، وجاء في التقرير أن الحكومة السـودانية وصـلت لمفـترق طـرق تاريخي، وهي تفكر في الخطوات القادمة، حيث يواجهها سيناريوهان محتملان، فإما أن يتمكن المسئولون المنتفعون في الحكومة من الوضع القائم من نسـف عملية السلام وزيادة تأجيج الحرب، أو أن يتمكن أولئك الذين يرون مكاسب السلام أكبر من السعي لإنهاء الحرب والتوصل للسلام.

وانـتهى الـتقرير إلي عدد من التوصيات منها: المحافظة علي أسس الوفاق الشعبي ليكون مصدر التشريع بالنسبة للدستور القومي ، أو الصمت بخصوص مصدر التشريع والضغط لاستثناء غير المسلمين الذين يقطنون الولايات الشمالية من دخول الشريعة، واستخدام اتفاقات ترفع مستوي المشاركة لجيش الحركة الشعبية ، والمشاركة الجنوبية بصفة أوسع في الحكومة المركـزية ، وإجـراء إصلاحات جذرية في هياكل الدولة التي تعاني التميز والإقصاء، وإعطاء الأولويـة فـي اسـتخدام الـثروة في دعم التنمية والتعاون في مصادر الدخل القومي للشمال والجـنوب ، وكذلـك السـماح للجيش الشعبي بالسيطرة الميدانية علي الجنوب في إطار جيش قومـي متسـاو ، مـع ضرورة إنشاء هيكل لتحديد رغبات السكان وخلق ترتيبات خاصة لتلك المـناطق ، تـأخذ فـي الاعتـبار تاريخ تهميشها الحاد وظروفها الحالية، واستعمال الحوافز

والضغوط لإجبار الحكومة السودانية على الجلوس إلي مائدة المفاوضات ، وإعداد الجنوبيين للفترة الانتقالية[٣١].

من جانب آخر دعا "جيرهارد بوم" مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تطوير آلية ماشاكوس إلي منتدى يضم كل أطراف النزاع في السودان كي تتفق على معادلة تحقيق السلام في السودان سلام عادل ودائم، وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق: أن تكون مبادئ حقوق الإنسان ركيزة أساسية لأي اتفاقية لسلام يتم التوصل إليها حتى لا تكون سيناريو جانبياً في عملية إنهاء الصراع، والشفافية والمساءلة والمحاسبة وتوفير الحريات الأساسية في التعبير والتنظيم والجو الحر لمنظمات المجتمع المدني لتلعب دورها لحماية السلام والديمقراطية وتعزيز مسيرة العمل الوطني، ومعالجة القضايا التي تم التفاوض حولها معالجة جذرية تشكل الإطار لوقف الحرب وتحقيق السلام والتحول الديمقراطي.

أما ياسر عرمان الناطق الرسمي باسم الحركة الشعبية فقال: إن الإيجابيات التي تحققت في ماشاكوس هي الانتخابات الحرة، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ووقف العدائيات، وهناك قضايا تم ترحيلها ليتم التفاوض حولها في ماشاكوس الثالثة منها: حماية حقوق الإنسان، ومنع الرق والتعذيب، وحرية الاعتقاد، وحرية التنظيم بما فيها من النقابات، والمساواة أمام القانون، والمساواة بين الرجال والنساء، ومؤسسة الرئاسة، ومشاركة القوى السياسية، وملكية الأرض، ووضع العاصمة القومية، ونسبة المشاركة في الجهاز التنفيذي والتشريعي، واقتسام عائدات النفط، والبنك المركزي، والعملة، بالإضافة لقضايا جبال النوبة، والانقسنا، وأبيي[٣٢].

وخلال الفترة من ٢ إلي ٥ ديسمبر ٢٠٠٢، عقد المؤتمر الاستشاري لعموم أبناء جبال النوبة، في منطقة كاودا الخاضعة للحركة الشعبية في جبال النوبة، وحضر المؤتمر ٣٨٩ مندوبا منهم ١٦٥ مندوبا من الخرطوم والمناطق الأخرى التي تسيطر عليها الحكومة وكذلك ٢٠٩ من المناطق التي تسيطر عليها الحركة في جبال النوبة و١٥ من المهجر من أوروبا وأمريكا، كما حضر المؤتمر رؤساء ٤ أحزاب من أحزاب جبال النوبة، وممثلون لمنظمات المجتمع المدني، وممثل وزارة الخارجية النرويجية نيابة عن الدول الراعية للإيجاد، ورئيس اللجنة العسكرية المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار، وفي نهاية المؤتمر توحدت الأحزاب الأربعة في حزب واحد هو الحزب القومي السوداني المتحد برئاسة الأب غبوش.

واتخذ المؤتمر العديد من التوصيات في موضوع مفاوضات السلام وحقوق الإنسان، وملكية الأرض، والنازحين ، والإغاثة ، والقضايا التي تهم منظمات المجتمع المدني. وقرر المؤتمر دعم الحل السلمي عبر الايجاد وتفويض وفد الحركة الشعبية تفويضا كاملا في تمثيل أهل جبال النوبة في التفاوض. وأكد على وقوفهم مع حق تقرير المصير في جبال النوبة في

الفترة الانتقالية، وأكد أن جبال النوبة يجب أن تحكم بدستور غير الدستور الحالي الذي انتقص مــن حقــوق النوبة وبنفس الدستور الذي ستحكم به المناطق الأخرى التابعة للحركة الشعبية. وأكــدوا علــى حــق ســكان النوبة في اختيار حكومتهم في أقاليمهم بأنفسهم على ان تخضع لمحاسبتهم وانتخابهم، وان تكون جزءا من إدارة الحركة الشعبية في الفترة الانتقالية[٣٣].

في المقابل يرى الدكتور إبراهيم نصر الدين رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية بالقاهــرة أن الاتفــاق يحمــل رائحة مؤامرة ضد العرب لأنه يتحدث عن الانفصال بينما تتجه أفريقــيا للوحدة، يحدث التوجه للانفصال في دولتين أفريقيتين عربيتين هما السودان والصومال وحيث تتركز القبائل غير العربية في جنوب السودان[٣٤].

كما يرى الدكتور جعفر عبد السلام أن قانون السودان غير شرعي فهو يخالف القانون الدولــي، حيــث لا يجــوز لدولة ــ مهما تكن قوتها ــ أن تفرض قوانينها على دولة أخرى، فالــنظام الدولي يقوم على احترام سيادة الدول وعدم جواز التدخل في شئونها وقاعدة السيادة تجعل كل الدول لها نفس حقوق الدول الأخرى في النظام الدولي، وعدم وجود أية سلطة فوقها، واشــتراكها مــع كل الدول في إنجاز القرارات في كافة الشئون الدولية، ومساواتها في التمثيل والتصديق في مختلف المنظمات والمؤسسات والمؤتمرات الدولية.

كمــا أن القــاعدة الأفريقــية رأت أن استقرار الأوضاع على النحو الذي قامت عليه، أفضل من تحقيق العدالة، حتى لا تواجه خطرا أكبر هو خطر التغيير بالقوة للوضع القائم مع ما يترتــب علــيه من أزمات وتحديات، لذا تقررت صراحة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية مبدأ الحفــاظ علــى الحــدود الحالــية وعدم جواز المساس بها. فإذا جاءت الولايات المتحدة اليوم وفرضــت قانونا يتعارض مع هذا النظام الدولي والقانون الدولي، فإنه يخالف الشرعية، ويهدد بالفوضى في النظام الدولي، ويخالف القواعد الدولية والإقليمية المتواترة في الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي الخاصة بكل دولة[٣٥].

وأمــام هــذه الاتجاهات، يمكن القول إن مستقبل السلام في السودان، في ضوء الدور الأمريكــي الجديــد، مرهون بعدد من الأدوار الأساسية للأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة ذات الصلة بالشأن السوداني، ومن بينها:

ـ الدور الأمريكي:

نظــراً لأن الولايــات المــتحدة تملــك أوراق ضــغط كثيرة لممارستها على الحكومة والحــركة، فهي بوسعها أن تمنع دول الجوار الأفريقي من تقديم أية تسهيلات لحركة جارانج، كمــا بوســعها ليس فقط عدم رفع الحظر على السودان، بل تكثيفه وتأليب المؤسسات الدولية المالــية علــيه، وحظر السلاح والطيران وغيره من مسائل قد تطيح بالنظام، والعكس صحيح أيضا، ولذلك يمثل دورها محور التحرك في الشأن السوداني في المرحلة الراهنة.

ـ دور الأمم المتحدة:

إذا كـــان الدور الرئيسي الحاسم هو للولايات المتحدة الأمريكية ولا سلام بدونها، فإن هـــذا لا ينفي أن يكون للأمم المتحدة دورها، وتحمل مسئوليتها السياسية في السودان، غير أن ذلــك لــن يكون بديلا للدور الأمريكي، فلابد من انتهاز فرصة اهتمام الولايات المتحدة الواضح والتيــير بالمســألة السودانية للعمل علي دفع كل جهود السلام ، ومن ثم مساعدة السودان في تحقيق التنمية الشاملة (٣٦).

ـ الدور العربي:

أخــيراً تحركـــت الدول العربية، بناء على قرار لوزراء الخارجية العرب في اجتماعهم بالقاهــرة يــوم ٤ ســبتمبر ٢٠٠٢ بــتفويض الأمين العام في تعيين ممثل له في حل مشكلة الســودان، بالاتفــاق مع حكومة الخرطوم، وذلك إلي جانب إنشاء لجنة لمساعدة السودان في مشــروعات التنمية، تم اختيار الجامعة العربية للدكتورة نادية مكرم عبيد وزيرة البيئة السابقة فــي مصر ممثلاً للأمين العام عمرو موسى لمتابعة قضية السودان، وهو الاختيار الذي وجد ترحيباً من مختلف الأطراف، ويفتح المجال أمام دور اكثر فاعلية للجامعة العربية خلال المرحلة المقبلة(٣٧).

ولكــن حــتى تؤتـــي كـــل الجهود المخلصة والصادقة الحريصة علي أمن واستقرار الســـودان، ووحـــدة وســلامة أراضـــيه، ثمارها، فإن ذلك يتطلب مراعاة عدد من الاعتبارات والتوصيات:

- أن يترجم العرب فكرة إنشاء صندوق لتنمية جنوب السودان، وأن تقوم الدول العربية بتوجيه دعــوات للزعامات الجنوبية لزيارتها للتعرف على المشاكل الحقيقية والمساهمة في حلها، وأن تقــوم الدول العربية ذات الوزن والقريبة من السودان بالمشاركة في المفاوضات التي تحدد مصير السودان.
- أنه في ظل تخلي أمريكا عن دورها كوسيط محايد وعادل بين جناحي الأمة السودانية، بات الالتزام بما يتم الاتفاق عليه أمراً مشكوكا في استمراريته وصموده في مواجهة المتغيرات والتحديات الراهنة.
- أنـــه إذا كـــان الجنوبـــيون أحـــراراً في اختيار البديل الذي يريدونه لأنفسهم، فإن تطوير الاســـتراتيجية الجنوبـــية لتشـــمل مـــناطق خارج الحدود التقليدية لجنوب السودان يشكل خطـــورة علي وجود السودان ذاته، خاصة وأن مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وآبيـــي وشـــرق السودان التي يطالب بها جارانج هي عصب الحياة الاقتصادية في البلاد وبدونها لا يكون هناك معني لاستمرار الدولة تحت اسم السودان.
- أن المطلـــوب في هذه المرحلة هو تركيز التفكير في وضع السودان المستقبلي، ويجب أن تســـاعد فـــي ذلـــك دول المنطقة وفي مقدمتها مصر، فالقضية لا تتعلق فقط بحل مشكلة الجـــنوب، وإنما تتجاوز ذلك إلى كيفية بناء الدولة الحديثة في السودان، بعيداً عن سياسة المهادنة والتنازلات مع الولايات المتحدة، والتي لن تؤدي إلا إلى استمرار الوضع المتأزم الذي يعيشه السودان والذي يهدد وجود الدولة بأكملها.

هوامش البحث

١ـ أ. د. حمدي عبد الرحمن: جولة أولبرايت أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا، ١٩٩٩/١٠/٢٣، http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/qpolitic4.asp

٢ـ أ.د. حمدي عبد الرحمن: جولة أولبرايت، المصدر السابق

٣ـ أ.د. حمدي عبد الرحمن: جولة أولبرايت، المصدر السابق

٤ـ الوليد سيد محمد علي: من "الطاغية الأمريكان" إلى "حبابكم عشرة" ـ تحسن العلاقات السودانية الأمريكية ـ الأسباب والمظاهر، ٢٠٠١/١١/١٣، http://www.islamonline.net/ arabic/politics/2001/11/article13.shtml

٥ـ محمد أبو الفضل: جنوب السودان وحق تقرير المصير،السياسة الدولية، مجلد ٣٠، عدد ١١٦، أبريل ١٩٩٤، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

٦ـ أ.د. حمدي عبد الرحمن: جولة أولبرايت، مصدر سابق

7- http://usinfo.state.gov/arabic/tr/1015nasec.htm

٨ـ الخضر عبد الباقي محمد: أفريقيا والتحالف الأمريكي مواقف متباينة، ٢٠٠١/٩/١٧ http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/09/article39.shtml

٩ـ السيد الشامي: صراع المبادرات والأدوار هل ينتهي بإعلان دولة جنوب السودان؟، ١٩٩٩/١٠/٣٠

١٠ـ الوليد سيد محمد علي: من "الطاغية الأمريكان" إلى "حبابكم عشرة" ـ تحسن العلاقات السودانية الأمريكية ـ الأسباب والمظاهر، ٢٠٠١/١١/١٣، http://www.islamonline.net/ arabic/politics/2001/11/article13.shtml

١١ـ هاني رسلان: السودان وأزمة سبتمبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL8.HTM

١٢ـ د. عبد الوهاب الأفندي: السودان وتداعيات ١١ سبتمبر، الجزيرة نت، قضايا وتحليلات، ٢٠٠٢/١/١٢، http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2002/1/1-12-1.htm - TOP

١٣ـ الوليد سيد محمد علي: من "الطاغية الأمريكان"، مصدر سابق

١٤ـ سحر بعاصيري: كلمة السر النفط في السودان، جريدة النهار (لبنان)، الأحد، ٤ أغسطس ٢٠٠٢

١٥ـ خالد أبو احمد: على خلفية الاتفاق السوداني والاتهامات الأمريكية للسعودية هل تستغني الولايات المتحدة عن الخليج بالمنطقة الإفريقية؟، ٢٠٠١/٨/١٨، http://152.160.23.131/alasr/content/026E46CF-7545-426A-8D9F-F134AEA3C8F4.html

١٦ـ السيد أبو داود: الضغوط الأمريكية واكتشاف النفط قادت إلى ماشاكوس ـ اتفاق ماشاكوس بين البشير وقرنق، هل هو بداية لفصل جنوب السودان؟، http://www.moheet.com/moheet/ report/ sudan_deal.htm

١٧ـ خالد أبو احمد: على خلفية الاتفاق السوداني والاتهامات الأمريكية للسعودية هل تستغني الولايات المتحدة عن الخليج بالمنطقة الإفريقية؟، ٢٠٠٢/٨/١٨، http://152.160.23.131/alasr/content/026E46CF-7545-426A-8D9F-F134AEA3C8F4.html

١٨ـ دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا: ندوة العلاقات السودانية الأمريكية، ٢٠٠١/١١/٢٧، http://www.masccenter.org/private/shownews7.php?id=5

١٩ـ أحمد عبد الهادي، أشرف الفقي: جماعات الضغط المسيحية الداعمة لقرنق تتعهد بإفشال تقرير دانفورث ـ مفاوضات وشيكة بين الحكومة السودانية والمتمردين برعاية أمريكية، http://www.alwatan.com.sa/daily/2002-05-25/politics/politics05.htm

(*) ملحق ـ ١.

(**) ملحق ـ ٢.

٢٠ـ أخبار الجزيرة نت، ٢٠٠٢/١٠/٢٢.

(**) قال المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون نيجروبونتي، في كلمته أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠/١١/٢٠٠٢: "ترى الولايات المتحدة بأن السودان ما انفك يطبق سياسات تعمل على تقويض حقوق الإنسان لمواطنيه وحرمانهم منها. ولهذا السبب واصلت حكومتي الاتصال بحكومة الخرطوم بشأن إساءاتها الخطيرة لحقوق الإنسان في كل محفل مناسب، بما في ذلك الأمم المتحدة، وترى الولايات المتحدة بأنه من المهم أن تصدر هذه الهيئة الدولية قرارا قويا يشجب خروقات حقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة السودان. كما أننا نود بجهود واضعي صيغة(هذا القرار)، ويسرنا أن القرار يسلط الضوء على استمرار حكومة السودان في إبطال الحرية الدينية واعتداءاتها المتعمدة على المدنيين، ودعمها للميليشيات التي تقوم باختطاف المدنيين والحرمان المتكرر لمواطنيها المحتاجين من الوصول إلى الغوث الإنساني، لكن وخلال المفاوضات حثثنا على أن يتضمن القرار صيغة واضحة ولا لبس فيها بما يكفل بأن القرار سيوثق على الوجه الكامل مساوئ حكومة السودان في مضمار حقوق الإنسان كما أنه يساورنا قلق عميق لأن القرار يحذف إشارات أقوى إلى الرق والاضطهاد الديني (في السودان)، وتشعر الولايات المتحدة بان المجتمع الدولي فوت فرصة ثمينة لكي يعري بصورة أوضح دعم الخرطوم لهذه الممارسات المعيبة. وبالرغم من عيوب خطيرة فان القرار يلفت الانتباه فعلا إلى مساوئ حقوق الإنسان في السودان ويشدد على الحاجة لمعالجتها، وسنواصل العمل على تسليط الأضواء على مساوئ حقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة السودان كما سنعمل على وضع حد لها. علاوة على ذلك فأننا نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في محادثات السلام السودانية في الجولة التي اختتمت في ١٨ الجاري. كما نعمل لضمان أن الاتفاق النهائي سيشمل بنودا لحماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وفي ضوء احتمال فشل إصدار القرار بدون تأييد الولايات المتحدة، قررت حكومتي التصويت في صالح القرار. وعملنا هذا يساعد في المحافظة على توجيه الاهتمام الدولي إلى آثام حكومة السودان في مضمار حقوق الإنسان".(أنظر: .(http://usinfo.state.gov/arabic/mena/1122sudan.htm

٢١ــ عمار الجندي: مسؤول أمريكي الرئيس بوش مهتم للغاية بالسودان، الشرق الأوسط ٢٢/١٠/٢٠٠٢

(***) ملحق ــ ٣.

٢٢ــ موقع الجزيرة نت، الأخبار، ١٢/١٠/٢٠٠٢.

(****) (B) the support or creation of viable democratic civil authority and institutions in areas of Sudan outside of government control.

(*****) "Resolution of the conflict in Sudan is best made through a peace process based on the Declaration of Principles reached in Nairobi, Kenya, on July 20, 1994".

(******)عندما شهدت رواندا اكبر موجة تطهير عرقي في العقد الأخير من القرن العشرين، لم يقم الكونجرس الأمريكي بإصدار قانون سلام على غرار قانون سلام السودان، فعندما اندلع القتال عام ١٩٩٤ لم تتقاعس الولايات المتحدة عن التدخل لحماية السكان من التطهير العرقي فقط، وإنما سعت لتخفيض قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أثناء الأزمة، ثم عرقلت جهود الأمم المتحدة عندما طلب الأمين العام تعزيز قوات حفظ السلام في رواندا، لفرض إرادة المجتمع الدولي، بل إن مجلس الأمن اصدر بإيعاز من أمريكا القرار رقم ٩١٢ الذي خفض قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في رواندا من ١٧٠٠ فرد إلى ٢٧٠ فردا كما أصدر البيت الأبيض الأمريكي في ذات الوقت وثيقة القرار الرئاسي رقم ٢٥ الذي يقلص دور الولايات المتحدة في عمليات حفظ السلام وعندما اقترح الأمين العام تشكيل قوة للأمم المتحدة في حدود ٥٠٠٠ جندي بعد اشتداد الأزمة الرواندية عارضت حكومة الولايات المتحدة بواسطة سفيرها في الامم المتحدة.

٢٣ـ عمرمان محمد أحمد: قانون سلام السودان الأمريكي ومحاكمة البشير وقرنق والصادق المهدي، القدس العربي ٢٠٠٢/١٠/١٩

٢٤ـ أسماء الحسيني: أمريكا اعتبرت قادة السودان مجرمي حرب، الأهرام العربي ٢٠٠٢/١٠/١٤

٢٥ـ الشرق الأوسط ٢٠٠٢/١٠/١٠

٢٦ـ خالد أبو احمد: على خلفية الاتفاق السوداني والاتهامات الأمريكية للسعودية هل تستغني الولايات المتحدة عن الخليج بالمنطقة الإفريقية؟، ٢٠٠٢/٨/١٨.

http://152.160.23.131/alasr/content/026E46CF-7545-426A-8D9F-F134AEA3C8F4.html

٢٧ـ محمد وجدي قنديل: المؤامرة في جنوب السودان، الأخبار القاهرية ٢٠٠١/٦/١٧

٢٨ـ ملك التريكي: سيناريوهات المستقبل في السودان، برنامج قضايا الساعة، قناة الجزيرة الفضائية، حلقة ٢٠٠٢/٨/٢٥

٢٩ـ محمد جمال عرفة: أسباب القلق المصري من فصل جنوب السودان، ٢٠٠٢/٨/٣

http://www.islam-online.net/arabic/politics/2002/08/article01.shtml

٣٠ـ عيدروس عبد العزيز: مسؤول أمريكي رفيع يلتقي البشير وجارانج خلال أيام لبحث الترتيبات لاجتماع واشنطن، الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/١٢/٨

٣١ـ أسماء الحسيني: اجتماع حرب بين جارانج وأفورقي في أسمرة ـ تقرير أمريكي يحذر مصر من الاقتراب من السودان، الأهرام العربي ٢٠٠٢/١٠/١٩

٣٢ـ د. إبراهيم الأمين: ماشاكوس المبادرة والمناورة،

http://www.albayan.co.ae/ albayan/alarbea/2002/issue160/directions/2.htm

٣٣ـ عيدروس عبد العزيز: مسؤول أمريكي رفيع يلتقي البشير وجارانج خلال أيام لبحث الترتيبات لاجتماع واشنطن، الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/١٢/٨

٣٤ـ فريدة النقاش: آفاق الحل في السودان، http://www.alarabonline.org/display.asp?fname
=\2002\08aug\26augmon\688.htm&dismode=x&ts=26/08/2002%2005:41:30%20م

٣٥ـ د. جعفر عبد السلام: ماشاكوس وحق تقرير المصير في إطار الشرعية الدولية، الأهرام، القاهرة، قضايا وآراء، ٢٠٠٢/١٢/٨

٣٦ـ عامر سلطان: سلام السودان الأمريكي صعب والانفصال قادم، الأهرام العربي ٢٠٠٢/٨/٢٤

٣٧ـ أحمد حمروش: دور الجامعة العربية .. ومحادثات السلام في السودان، الشرق الأوسط، لندن، صفحة الرأي، ٢٠٠٢/١٢/٤.

ملحق — ١

نص التقرير الذي رفعه المبعوث الأمريكي الخاص بالسودان (جون سي. دانفورث)

إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٢٠٠٢/٤/٢٦(١)

المهمة

الطــرق المحـتملة لتنفـيذ ما كلفتني به مع وزير الخارجية كولن باول، ومساعد وزير الخارجية والتر كانستانيز، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، وآخرين.

- أكـثر الطـرق فعالية قد تكون الطريقة التحفيزية التي تشجع وتنسّق مبادرات السلام التي أعدتها دول مجاورة للسودان، وبالأخص مصر وليبيا، كما تُشرك دولاً مهتمة مثل كندا والنروج وسويسرا، ودولاً معّينة في الاتحاد الأوروبي ودولاً أخرى، في جهد مشترك لدعم السلام.
- ضم الوفد فريقاً من الاختصاصيين برئاسة المسؤول المتقاعد في وزارة الخارجية روبرت أوكلي، ونائب مساعد وزيـر الخارجـية شارلي سنايدر، والمنسق للشؤون السودانية جيف ميلينغتون، ومدير الشؤون الأفريقية في مجلس الأمن القومي مايكل ميللر، ومساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية روجر ونتر.
- سـافرت بشـكل واسـع في السودان وزرت مناطق تأثرت بالحرب والجفاف والتهجير البشري. كانت العذابات الإنسانية التي شاهدتها صاعقة. تكلمت مع أشخاص هاجمتهم الحوامات الحربية الحكومية وهربوا إلى الأدغال لا يـنقلون معهم شيئاً غير الملابس التي يضعونها على أجسادهم. تكلمت مع آخرين كانوا قد اختُطفوا من قبل غزاة عرب. وتعرضوا لأعمال وحشية لا يمكن وصفها وفُصلوا عن أطفالهم، وأُخضعوا إلى حياة العبودية.
- قابلت العديد من السودانيين الذين كانوا يكافحون للتمسك بدينهم في مواجهة الحرمان والاعتداء. وكانت إحدى أكـثر التجارب المطبوعة في ذهني هي حضور قداس للكنيسة الاسقفية في الهواء الطلق بجوار كنيسة دمرت بقنابل الطائرات الحربية في قرية رومبك الجنوبية الصغيرة. سوف أحتفظ دائماً بذكرى إيمان رعية تلك الكنيسة.
- بـدلاً مـن إعـداد مشـاريع اتفاقات سلام إضافية شاملة وجديدة، قررت أن أختبر مدى التزام الطرفين بتقديم مجموعة من الاقتراحات الملموسة التي قد تُشكّل تحدياً سياسياً لهم وتقلل في نفس الوقت من عذاب الشعب السوداني.
- أعددنا أربعة اقتراحات تستند جميعاً إلى ثلاث فرضيات أساسية، وركّزت الاقتراحات على:
- حماية المدنيين السودانيين العاديين الذين كثيراً ما يجدون أنفسهم محاصرين بين نيران الطرفين المتحاربين.
- إجبار الطرفين المتصارعين على تغيير أنماط سلوكهما السابقة وعلى اتخاذ خيارات سياسية قاسية.
- قيام مشاركة ومراقبة دولية لتأمين إمكانيات احترامها إلى أبعد مدى.
- وضـع حـد للهجمـات الحربية المتعمدة ضد المدنيين وبالأخص قذف القنابل من الطائرات الحربية الحكومية السودانية واستعمال الحوامات الحربية الهجومية.
- أبـدى كلا الطرفين استعدادهما لتقديم تعهد شفهي بعدم مهاجمة المدنيين ولكن الحكومة عارضت تشكيل هيئة دولية لتأمين الالتزام بالتعهد..
- قبل رحلتي في نوفمبر ٢٠٠١، وعدت الحكومة السودانية أن بإمكاني السفر إلى جبال النوبة. وقبل يومين من زيارتي المقررة إلى تلك المنطقة، قذفت المدفعية الحكومية بالقنابل مهبط الطائرات المقرر أن أصل إليه.
- وافقـت الحكومـة السـودانية مبدئـياً على اقتراحنا بعدم مهاجمة المدنيين بصورة متعمدة، وبعد ثلاثة أيام أطلقت حوامة حربية نيران مدافعها الرشاشة على مركز لتزويد المؤن تابع للبرنامج العالمي للغذاء فقتل ما لا يقل عن ١٧ مدنياً.
- علـى ضـوء هذه الأحداث فقد وضعت شرطاً لمشاركة الولايات المتحدة في عملية السلام هو التطبيق الصارم لكافة الاتفاقات والالتزام الكامل بها.

---

(١) http://usinfo.state.gov/arabic/mena/0520dnfrth.htm

وصف موجز للاقتراحات الأربعة وتطبيقها:

الأول: وقف إطلاق النار والبرنامج الشامل للإغاثة وإعادة التأهيل لمنطقة جبال النوبة:

إن هـذه المنطقة التي يسود فيها النفوذ الأفريقي والمسيحي ما زالت محاصرة من قبل القوات الحكومية لحوالـي عقديـن مـن الزمن، وقد استعملت الحكومة القوة الحربية والتجويع كأسلحة وسلّطت ضغوطاً ثقافـية ودينية على الشعب المقيم هناك. لم تسمح الحكومة بوصول أي مواد إغاثة إلى مناطق مستهدفة معينة من جبال النوبة لمدة ثلاث عشرة سنة وذلك لتشديد الضغوط الغذائية الممارسة على السكان.

الإجراءات:

- اتفاق لوقف إطلاق النار لمدة أربعة أسابيع لتمكين إسقاط المواد الغذائية من الجو.
- تمديـد فـترة الامتناع عن العمل الحربي للسماح لهيئات الإغاثة بالعمل، ولتثبيت هدنة رسمية خاضعة للمراقبة الدولية، ولتطبيق برنامج شامل للإغاثة، وإعادة التأهيل لكامل المنطقة.
- تعلـيم الطرفين ما قد يشمله اتفاق وقف نار شامل، وكيفية البدء ببناء ثقتهم بالعمل مع بعضهم البعض ومعنا بطريقة عملية غير سياسية.

التطبيق:

- وافقـت الحكومـة كما وافقت حركة التحرير الشعبية في السودان، على اقتراح خطي خلال زيارة فريق وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الدفاع في ديسمبر برئاسة جيف ميلينغتون.
- أجريـت في سويسرا في شهر يناير مفاوضات تفصيلية ناجحة برئاسة سويسرية وبمعاونة سويسريين وأميركييـن لوضع إجراءات التحقق وتشكيل فريق المراقبين الدوليين واللجنة العسكرية المشتركة التي تضم فرقاء سودانيين ومراقبين دوليين.
- استمرت الهدنة ثابتة على الأرض، كما تحققت بعض حرية التنقل بين المناطق التي تسيطر عليها قوات الحكومة السودانية وتلك التي تسيطر عليها قوات حركة التحرير الشعبية في السودان.
- قامـت الحكومـة النروجـية، بدعم منا، بدور قيادي في جهود المراقبة الدولية التي سوف تضع على الأرض مـا بيـن ١٥ و٢٥ مراقباً في المنطقة لضمان التزام الطرفين. وصلت أول مجموعة من المراقبين وبدأت اللجـنة العسـكرية المشـتركة بعملها بصورة مُرضية. جاء المراقبون والتمويل، من إيطاليا، وفرنسا، وهولندا، والـنروج، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. كما عملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضاً مع وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة لإكمال عمليات مسح لمتطلبات الإغاثة وإعادة التأهيل.
- بـدأت مواد الإغاثة والتنمية تتدفق إلى المنطقة على متن طائرات مُنحت تراخيص هبوط صادرة محلياً. يمـثل هـذا الوضع ابتعاداً كاملاً عن الرفض السابق للحكومة السودانية لمنح تراخيص هبوط إلا تحت ضغوط شديدة وبموافقة من الأعضاء البارزين في الحكومة.

الثاني: تعزيـز تزويد مواد الإغاثة إلى السودانيين المحتاجين وذلك من خلال جعل الطرفين يوافقان على فترات محـددة يتوقفان خلالها عن الأعمال الحربية للسماح لوكالات الإغاثة بالعمل، والاهتمام ببرامج القضاء على مرض شلل الأطفال، ودودة غينيا، وطاعون الماشية.

الإجراءات:

توقـف الطرفين عن القيام بأعمال حربية للسماح لموظفي الإغاثة بالوصول بلا عائق وبصورة مستمرة إلى مناطق محددة خلال فترات معيّنة من أجل تنفيذ برامج القضاء على الأوبئة.

التطبيق:

- حصل قدر كبير من الارتباك بشأن العناصر الثلاثة لاقتراح أيام الهدوء وعلى من سوف تقع مسؤولية التأخير، وذلك بسبب سوء تفاهم بيروقراطي من جانب المانحين المنفذين ومن جانب الحكومة السودانية وحركة التحرير الشعبية في السودان.
- فيما يتعلق بداء دودة غينيا لم يصبح البرنامج جاهزاً للتقدم فيه، مع أن الطرفين وافقا عليه في يناير.
- بالنسبة لبرنامج داء شلل الأطفال، الذي توقف تنفيذه مبدئياً بسبب عدم منح الحكومة السودانية تراخيص هبوط للطائرات. كما بسبب حادث احتجاز قوات ميليشيا تابعة لحركة التحرير الشعبية في السودان أفراد من مجموعة مطعمي لقاح شلل الأطفال وتعريضهم للضرب وسرقة ما يحملونه من مال ومواد، فإن تطبيقه يتحسن بثبات الآن.
- اكتمل تنفيذ برنامج مكافحة داء طاعون الماشية ولكن، نظراً للشك المتواصل الدائر حول هذا الاقتراح، أوصي بأن تتحدث الولايات المتحدة مباشرة مع الطرفين لإزالة الارتباك بشأن اقتراح مناطق الهدوء ولتأمين تطبيقه بدون أي تدخل لا من جانب الحكومة السودانية ولا من جانب حركة التحرير الشعبية في السودان.
- إن الشكوك والإعاقات وعدم الثقة تؤكد على الحاجة إلى وضوح أعظم وعناية أشمل من قبل الجميع في إعداد وتقديم وتنفيذ نشاطات إنسانية في مناطق حساسة عسكرياً وسياسياً.

الثالث: الهجمات على المدنيين:

كان القصد من هذا الاقتراح منع حصول هجمات متعمدة ووحشية (تقوم بها غالباً طائرات وحوامات حربية حكومية) ضد مدنيين أبرياء. فقد أطلقت الحوامات الحربية الحكومية نيران مدافعها الرشاشة باتجاه حشد مكون من ٤ آلاف قروي سوداني كانوا ينتظرون الحصول على أغذية من مركز تموين تابع للبرنامج العالمي للغذاء وتسبب في مقتل ما لا يقل عن ١٧ شخصاً وجرح عدد كبير منهم. كما استهدف جيش التحرير الشعبي السوداني والميليشيا المتعاونة معه عمليات الإغاثة وأهدافاً مدنية أخرى.

الإجراءات:

إعادة تأكيد الطرفين على تعهدهما بعدم المهاجمة المعتمدة للمدنيين والمرافق المدنية كالمدارس، والمستشفيات، ومراكز الإغاثة، وتشكيل هيئة تحقيق دولية للتأكد من الالتزام بهذا التعهد.

التطبيق:

وقّع الطرفان الاتفاق. تقوم الولايات المتحدة حالياً بجمع اتحاد دولي لتشكيل هيئة تحقيق. وسوف تقوم بالدور القيادي في عملية تزويد الدعم المالي والبشري لضمان النجاح، وسوف يكون المركز الرئيسي لهذه الهيئة في الخرطوم مع مكتب ثانوي في رومبك يعمل فيه حوالي ١٥ من الخبراء المتخصصين.

الرابع: مبادرة مكافحة العبودية:

لا توجد أي مسألة، باستثناء عمليات قصف المدنيين بالقنابل، تهم الأميركيين أكثر من الوجود المستمر للعبودية في السودان، والسجل واضح حيث تسلح الحكومة وتوجه المغيرين الغزاة الذين يعملون في الجنوب، يدمرون القرى ويخطفون النساء والأطفال لتشغيلهم كخدم ورعاة ماشية وعمال زراعيين.

الإجراءات:

يُلزم الاقتراح الحكومة بتقوية لجنتها الخاصة بمكافحة العبودية وجعلها أكثر فعالية. كما يُلزم أيضاً كلا الطرفين بتسهيل زيارة لجنة مدعومة دولياً برئاسة الولايات المتحدة مكونة من ثماني شخصيات مرموقة لإجراء تقييم للوضع ورفع توصيات إلى الطرفين وإلى آخرين حول الإجراءات العملية التي يمكن اتخاذها لوضع حد لمثل هذه المظالم.

التطبيق:

لقد عززت الحكومة لجنتها من خلال جعلها خاضعة تماماً للسيطرة المباشرة لرئيس الجمهورية في السودان كما من خلال تعيين نائب وزير محترم رئيساً جديداً لهذه اللجنة. من جهتنا، نظمت وزارة الخارجية الأمريكية لجنة تحقيق برئاسة نائب رئيس إذاعة صوت أميركا بن كيمبل والسفير جورج مور. انضم إلى هذه اللجنة بريطانيون ونروجيون وإيطاليون وفرنسيون بارزون من ذوي الخبرة العالية وقامت اللجنة بأول زيارة لها للمنطقة في ١٨ نيسان/إبريل. من المتوقع أن تقدم البعثة توصيات حول أعمال محددة سوف يتم تشجيع ودعم ومراقبة تنفيذها من قبل فريق المستشارين التقنيين المؤهلين تماماً التابع للبعثة التي ترأسها أميركية وهي اليزابث جاكسون.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية الأمريكية على توفير الأموال اللازمة لتشجيع المصالحة بين قبيلة دنكا الجنوبية (ضحايا غارات العبيد) والقبائل التي ينتمي إليها المغيرون الغزاة.

جهود لإنهاء النزاع:

لقد أوضحت باستمرار أن الولايات المتحدة لا تنوي إطلاق مبادرة سلام "أميركية" جديدة. هناك عدد كبير جداً من مبادرات السلام الخاصة بالسودان ولذلك يجب أن يكون هدفنا توحيد هذه المبادرات لا أن نضيف إليها مبادرة أخرى. كما أنه، بدلاً من تشويه عمل الكينيين والمصريين وآخرين يجب أن نشجعهم على التعاون فيما بينهم والاستناد إلى جهودهم السابقة.

لقد تأثرت بجهود الرئيس موي في نفخ حياة جديدة في عملية السلام التي تقودها كينيا نيابة عن هيئة التنمية المشتركة بين الحكومات (IGAD) وهي التجمع الإقليمي لدول أفريقيا الشرقية. قابلني الرئيس موي ثلاث مرات للبحث في شؤون السلام وقد عبّر بوضوح كبير عن تعهده الشخصي بتحقيق اتفاقية سلام مبكرة في السودان. لقد حصل على تفويض معزز من قمة رؤساء دول هيئة التنمية المشتركة بين الحكومات (إيغاد) التي انعقدت في الخرطوم في آذار/مارس وعيّن رئيس أركان الجيش الكيني المؤهل للغاية، الجنرال لازروس سومبايو، ليكون المبعوث الكيني إلى عملية السلام. يعمل الجنرال سومبايو بصلابة لجمع ممثلي الحكومة السودانية وممثلي حركة التحرير الشعبية في السودان حول إطار عمل تفاوضي يسعى لمعالجة الشكاوى والتطلعات المشروعة لشعب جنوب السودان ضمن إطار جهود المحافظة على وحدة البلاد.

طوّرت مصر أيضاً مبادرة خاصة بها لتحقيق السلام في السودان. ركزت هذه المبادرة المشتركة (مع ليبيا) اهتمامها بدرجة أكبر على مسائل قومية أكثر شمولاً من المسائل التي وردت في مبادرة السلام الكينية. في الماضي، بدت المبادرتان وكأنهما متعارضتين وسمح وجود مبادرتين للسلام أمام الطرفين في السودان بتفضيل واحدة على أخرى من أجل دعم مصالحهما وتجنب اتخاذ قرارات صعبة حول السلام.

تحدثت مع الرئيسين موي ومبارك حول تنسيق جهودهما لجعلها مكملة لبعضها البعض بدلاً من أن تكون متنافسة وتفاعل الرئيسان بإيجابية. أكد الرئيس موي على أهمية مصر للسلام في السودان وطلب مساعدة الولايات المتحدة في السعي لتحقيق التوافق بين المبادرتين. أكد لي الرئيس مبارك أنه يريد العمل مع كينيا وأنه مستعد لتوثيق المبادرة المصرية مع مبادرة هيئة التنمية المشتركة بين الحكومات، وأنه سوف يرحب بإجراء مباحثات مباشرة في هذا الصدد. راجع معي خطته للوضع وبالأخص على ضوء الأحداث الرهيبة في ١١ أيلول/سبتمبر التي جعلت من الاتفاق المسلم-المسيحي مسألة أكثر أهمية من ذي قبل. إني أعتبر أن آراء الرئيس مبارك حول السودان والالتزام المصري بالتعاون المتزايد مع هيئة التنمية المشتركة بين الحكومات على أنها تقدم رئيسي. منذ مقابلتي للرئيس مبارك زار الجنرال سومبايو القاهرة للتباحث حول تحسين التنسيق. وهو يعمل الآن على كيفية إشراك مصر في عملية التفاوض، وهو جهد يتوجب علينا دعمه بقوة.

إن التعاون والتنسيق الذين تحققا مؤخراً بين الولايات المتحدة وحكومات أوروبية معنية يشكلان، حسب اعتقادي، تطوراً إيجابيا آخر. في الماضي كان للاختلافات المضخمة في الأساليب بين الولايات المتحدة وأوروبا تأثيراً على السودانيين على حساب الجهود المبذولة لتشجيع السلام. زادت مؤخراً وسائل الاتصال والتنسيق المحسنة بدرجة كبيرة بين الولايات المتحدة وأوروبا من طاقتنا، المشتركة والمنفصلة، في العمل على تخفيف العذاب في السودان وعلى تشجيع التقدم نحو السلام.

الاستنتاجات والتوصيات:

إن الاستنتاج الرئيسي لمهمتي هو عدم إمكانية ربح الحرب من قبل أي طرف على أساس تحقيق أهدافهما الحالية. لذلك، لقد حان الوقت لممارسة دفع رئيسي لتحقيق تسوية تستند على حل وسط. أعتقد أن حكومة السودان، وكذلك حركة التحرير الشعبية في السودان قد أعطيا دلائل كافية تشير إلى أنهما ترغبان في السلام، الأمر الذي يبرر المشاركة النشطة للولايات المتحدة في عملية سلام طويل الأمد. لقد عبّر زعماء كلا الطرفين عن رغبتهما في الوصول إلى حل سلمي للنزاع وشجعا المشاركة الأمريكية. خلال نيسان/إبريل قدم الطرفان اقتراحات إلى هيئة التنمية المشتركة بين الحكومات تقترح إعادة التفكير بالمواقف المتخذة سابقاً. بالنسبة للاقتراحات الاختبارية الأربعة، فقد تبين أن الطرفان يمكنهما الاتفاق على مسائل مثيرة للخلاف وكذلك السماح بوجود مراقبة دولية على تنفيذ اتفاقاتهما.

إن اتفاق جبال النوبة، كونه المتعلق بأحد أكثر المناطق التي يشتد الخلاف بشأنها في البلاد، يُعتبر اتفاقاً استثنائياً. ولا زالت الهدنة محترمة في جبال النوبة، وبدأ المراقبون الدوليون بالوصول، وبدأ تنفيذ برنامج للإغاثة وإعادة التأهيل الطويل الأمد. إن تأثير هذا الاتفاق الناجح وفّر للشعب في جبال النوبة حياة جديدة وزود في أجزاء أخرى من السودان مبرراً قوياً للسلام لم يغب عن فكر الحكومة أو حركة التحرير الشعبية في السودان. كما أن الاتفاقات بشأن بعثة مكافحة العبودية ومنع الهجمات على المدنيين كانت مشجعة بنفس الدرجة، ومع التنفيذ المستدام سوف تقدم هذه الاتفاقات إثباتات إضافية بأن السلام ممكن التحقيق.

رغم ذلك، فإن التقدم حتى حول نقاط الاختبار الأربع كان صعباً إلى درجة كبيرة، وجاء الاتفاق كما تم التوصل إليه بعد تذمر شديد. يريد كلا الطرفين حل النزاع ولكن كل وفق شروطه. ما زالت هناك شكوك كبيرة لدى كلا الطرفين والقتال يستمر ويتركز في الوقت الحاضر في محافظة النيل الأعلى. يعتبر كلا الطرفين التقدم بأنه لعبة لا يمكن أن ينجح فيها طرف من دون خسارة الطرف الآخر أو العكس.

إن الصعوبات في تنفيذ مبادرة أيام الهدوء تُبرز هذه المشكلة. نرى أن أيام الهدوء تحسّن صحة السودانيين وتبني الثقة بين المتحاربين. لكن، حكومة السودان تحاول التلاعب بالعملية بهدف تشديد المراقبة على العون المرسلة إلى مناطق سيطرة حركة التحرير الشعبية في السودان، بينما تصّر حركة التحرير على أن تحرك الطائرات التي تديرها الأمم المتحدة يجب أن لا تنطلق من وأن لا تحلق فوق أراض تسيطر عليها الحكومة.

إن الصعوبة القصوى في الوصول إلى اتفاق بين حكومة السودان وحركة التحرير تؤكد على الأهمية الأساسية لوجود وسطاء خارجيين في عملية السلام بضمنهم الولايات المتحدة. لكن، فائدة المساعدة الخارجية سوف تعتمد على إرادة الطرفين في تنفيذ الالتزامات التي تعهدا بها. اعتقد أن أي مشاركة للولايات المتحدة يجب أن يُعاد النظر فيها باستمرار على ضوء الإرادة المستمرة للطرفين في تنفيذ ما اتفقا عليه. إن التوقف عن تنفيذ الاتفاقات الاختبارية الأربعة قد يضع مدى التزام الطرفين بالسلام قيد التساؤل.

ملاحظاتي حول المسائل الرئيسية:

في حال اختارت الولايات المتحدة المشاركة في عملية تحقيق سلام مستدام في السودان، اقدم الأفكار التالية حول مسائل جوهرية يتوجب معالجتها، وحول بعض الخطوات الإجرائية التي يجب أن نتخذها. تقع

مسـؤولية تحديـد المواقـف علـى عاتق الطرفين بالنسبة للمسائل التي لديهما حولها آراء متشددة. ولا تقع هذه المسؤولية على عاتقي ولا على عاتق الولايات المتحدة أو أي أطراف آخرين خارجيين.

رغـم ذلـك، تـبقى هذه مسائل حاسمة يتوجب على الولايات المتحدة كما على الطرفين أخذها في عين الاعتبار بعناية. فمن المحتمل أن تتطور آراء الطرفين خلال المسيرة نحو السلام.

١ــ المسائل الأساسية:

(أ) النفط:

إن اكتشـاف احتياطـي نفطي مهم، بالأخص في الجنوب، وبدء الإنتاج الجدي له في عام ١٩٩٩، أعاد تكويـن شـكل الحرب الأهلية في السودان (يملك السودان احتياطي نفطي يتجاوز بليون برميل مع احتمالات وجود احتياطـي إضافي يتراوح بين بليون وأربعة بلايين برميل). لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة للحرب في السودان مـا لم تتم المعالجة الفعالة للمسألة النفطية. تعتبر جبهة التحرير الشعبية في السودان النفط على انه منحة طبيعية للجـنوب استغلتها الحكومة بالقوة لتمويل استراتيجية حربية تعتمد بصورة متزايدة على شراء أسلحة مكلفة الثمن وقاتلـة بدرجة عالية. من جهتها تعتبر الحكومة أن حقول النفط موارد استراتيجية معرضة للأخطار تسعى لحمايتها بصـورة وقائـية مـن خلال هجمات تقوم بها ضد المتمردين الجنوبيين ومن تزعم أنهم مؤيدوهم المدنيون. تعتبر الحكومـة السـودانية إن المصالحة الأخيرة بين جون غارانغ ورياق مشار وبيانات غارانغ حول الهجمات الوشيكة مـن قـبل جيش التحرير الشعبي في السودان بأنها تهديد خطير من جانب قبيلتي النوير-دنكا لحقول النفط، الأمر الذي يبرر القيام برد فعل حربي يشمل هجمات على المدنيين.

يجـب أن تعـالج أي عملية سلام مسألة النفط بغية حل سبب رئيسي للنزاع ولكي تخدم كأساس لسلام عـادل. قد يكون التخصيص العادل للموارد النفطية مفتاح معالجة مسائل سياسية أوسع إذا أمكن إيجاد صيغة مالية لتقاسم الـواردات النفطـية بيـن الحكومـة المركزية وشعب الجنوب. وقد يكون من الممكن إيجاد صيغة مقبولة لدى حركة التحرير الشعبية في السودان والحكومة السودانية لفض النزاع الجاري حول حقول النفط قبل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

فـي حـال ساد في هذا البلد سلام واستقرار سياسي أقوى مما هو عليه الآن، سوف يزداد احتمال قيام شـركات نفط دولية ومستثمرين أجانب بتوظيف الاستثمارات الضرورية لتحقيق القدرة النفطية للسودان. يجب أن يمـثل هذا الواقع حافزاً قوياً للحكومة السودانية وحركة التحرير الشعبية في السودان للوصول إلى اتفاق. لكن، أي اتفاقـات مـن هـذا النوع سوف تحتاج إلى مباحثات وتحاليل موسعة كما سوف تتطلب وجود هيئات يعتمد عليها لمراقبة دولية لضمان سلامة تنفيذ أي شكل من أشكال صيغة لتقاسم الواردات يتم الاتفاق عليها.

بعد وقت قصير من تعييني مبعوثاً خاصاً، قمت بحثّ حكومتنا على الاستعانة بخدمات خبراء يعملون في الإدارات المخـتلفة لتكويـن الـرأي الأمـثل حـول كيف يمكن لتقاسم الواردات النفطية أن يعزز قضية السلام في السـودان. يجـري حالياً تنفيذ بعض الأعمال الواعدة من جانب هيئات غير حكومية لتكوين صورة إجمالية لقطاع الـنفط فـي السودان ودراسة خيارات تقاسم الواردات. إني لا زلت أعتقد أن مثل هذا العمل قد يكون ذا قيمة كبيرة كموضوع للاعتبار في أي عملية سلام.

(ب) تقرير المصير:

عـانى السـودانيون الجنوبـيون باستمرار من أشكال سوء المعاملة على أيدي الحكومات المتعاقبة في الشـمال شـملت التعصـب الديني، وتقييد الحصول على الموارد القومية. إن أي اتفاق للسلام عليه معالجة حالات الظلم التي عانى منها شعب جنوب السودان.

طالـب السـودانيون الجنوبـيون بحق تقرير المصير كوسيلة لحماية أنفسهم من الاضطهاد. لكن هناك وجهات نظر مختلفة حول ما يعني تقرير المصير بالنسبة لمستقبل السودان.

ورد الـرأي القـائل بأن حق تقرير المصير يشمل الخيار الذي يضمنه انفصال الجنوب في بيان المبادئ الصـادر عـن هيـئة التنمية المشتركة ما بين الحكومات، كما يدعمه العديد من السودانيين. لكن حكومة السودان سوف تقاوم بقوة الانفصال والذي سوف يكون تحقيقه صعباً للغاية.

أعـتقد أن وجهة النظر الممكن تحقيقها أكثر، والتي أعتقد أنها الأفضل لتحقيق حق تقرير المصير، هي الـتـي تضـمن حـق الشـعب في جنوب البلاد بالعيش تحت حكم يحترم دينه وثقافته. قد يتطلب نظام كهذا إعطاء ضمانات جدية داخلية وخارجية بحيث لا يمكن للحكومة أن تتجاهل في الممارسة أي وعود تقدمها في مفاوضات السلام.

(ج) الدين:

مـا مـن مسـألة أخرى أكثر إثارة للفرقة في السودان من العلاقة بين الدين والدولة. إن الاختلاف بين المسلمين والمسيحيين حاد بدرجة تمنع قيام أي تواصل أو تفاهم بين الدينين.

توضّـح لي عمق المشكلة لأول مرة في اجتماع مشترك بين رجال دين مسلمين ومسيحيين جرى خلال رحلتي إلى الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. أصرّ رجال الدين المسلمون على أن الدين ليس مشكلة في السـودان وأن الشريعة الإسلامية لا تطبق على غير المسلمين وإن كافة السودانيين أحرار في ممارسة أديانهم. رد رجـال الدين المسيحيون على ما قاله المسلمون بشدة وغضب مشيرين إلى قائمة من المظالم بضمنها فرض تعليم الديـن الإسـلامي واللغة العربية في المدارس، وقيام الحكومة بإطلاق قنابل مسيلة للدموع في الكاتدرائية الأسقفية خلال الأسبوع المقدس في عام ٢٠٠٠.

بقـدر مـا أثار الاجتماع المثير للخلاف دهشتي، أثارت دهشتي كلمات التقدير التي عبّر عنها الفريقان بصورة منفصلة بعد ذلك. قال المسلمون والمسيحيون انهم قبل الاجتماع لم يعرفوا بعضهم بعضاً ولم يسمعوا سابقاً الطرف الآخر وهو يعبّر عن آرائه.

وعبّر رجال دين مسيحيون بقوة عن عداء المسيحيين للحكومة الإسلامية في اجتماع عقدته معهم خلال رحلتـي فـي كـانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. طلبت عقد الاجتماع لاستكشاف ما إذا كانوا مستعدين لدعم إنشاء، في المستقبل القريب، نظام لتسوية الشكاوى الدينية حتى قبل التوصل إلى اتفاق سلام. كان ردهم السلبي للغاية إن مثل هـذا الـنظام لـن يعمـل وأن الطريق الوحيد أمام المسيحيين للتعامل مع الحكومة هو "حق تقرير المصير". كانوا يعـتقدون بأنـه مـن خلال ضمان حق تقرير المصير في أي اتفاق سلام فإنهم بذلك يحمون أنفسهم في حال عدم تطبيق عناصر الاتفاق المتعلقة بالحقوق الدينية.

مهمـا كانت تأكيدات الحكومة والمسلمين بوجود حرية دينية في السودان فإني لا أعتقد بأن سلاماً دائماً وعـادلاً يمكـن تحقيقه في البلاد مع وجود عدد كبير من المواطنين يعتقدون بأن الحكومة تضطهدهم. أخبرني عدد من الناس أن شعورهم بالاضطهاد يشمل العرق، والاثنية، والثقافة ولكنه يشمل بصورة واضحة الدين.

يجـب أن تعـالج أي مفاوضات سلام العلاقة بين الدين والحكومة بصورة مكشوفة، وصريحة. ومطولة ربمـا مع توسط زعماء مسلمين ومسيحيين من خارج السودان. وبما أن الانقسام السياسي في البلاد لا يشكل حلاً عملياً لمشكلة الدين، فمن المهم أيضاً استكشاف طرق أخرى لضمان الحرية الدينية. إن مجرد تأكيدات شفهية حول التسامح الديني لن ترضي الأفراد غير المسلمين لأن الدستور القائم في السودان يدّعي تأمين الحرية الدينية.

ويتمـثل مفـتاح الحـل بإيجـاد ضـمانات للحرية الدينية قد تكون إما داخلية أو خارجية. وقد تستلزم الضـمانات الداخلـية وجود وسيلة قضائية للتطبيق القسري للحقوق الدينية، وهذه قد تكون غير واقعية في المدى القصـير. قـد تشـمل الضمانات الخارجية المراقبة الدولية لاحترام الحرية الدينية بواسطة نظام " الجزرة والعصا" للتطبيق القسري للحقوق الدينية.

(د) نظام الحكم:

إن إعداد اتفاق سلام شامل يضمن الحريتين الدينية والثقافية، والتوزيع العادل للواردات النفطية، أو يُحدد الوظائف الأخرى للحكم يتطلب تفكيراً متأنياً، يشمل المواضيع التي يجب أخذها في عين الاعتبار تقاسم السلطات ما بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية، وأسلوب اختيار القادة الحكوميين على كافة المستويات وطرق فرض تطبيق حماية الحقوق الفردية.

قيل لي بأن هناك على الأقل أكثر من اثنتي عشرة فئة قبلية- سياسية مهمة مختلفة في جنوب السودان إضافة إلى مجموعات مؤثرة دينية- واجتماعية مدنية أخرى. كما أن الوضع نفسه قائم في الشمال حيث هناك عدد من الأحزاب الدينية-السياسية، ومجموعات إثنية وإقليمية ومدنية مؤثرة، إضافة إلى جيش قوي سياسياً والحكومة القائمة. سوف يكون من المهم تأمين القدرة لهذه التجمعات المختلفة لإسماع آرائها والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلام والمستقبل السياسي للسودان.

(هـ) الضمانات الداخلية والخارجية:

كما تم تبيانه في مواضع أخرى من هذا التقرير، لن يكون للاتفاقات الخطية سوى أهمية ضئيلة في السودان ما لم توجد هيئات لفرض تطبيقها. بدون قيام هيئات لغرض التطبيق، فقد تتمكن الولايات المتحدة من أن تستثمر الكثير من الجهد والهيبة للوصول إلى ترتيبات قد تبدو أنها جيدة وقت إعلانها إلا أنها قد تنجز بسرعة. إن الضمانات الداخلية المكرسة في القانون السوداني تستحق المتابعة، ولكن إلى أن يصبح لدى السودان نظام قانوني جدير بالثقة، ودستور يمكن فرض تطبيقه، مع التزامات سياسية وشعبية باحترامه، يجب تأمين ضمانات مكملة ذات شأن من قبل دول أخرى أو منظمات إقليمية أو دولية.

يجب أن تدرس الولايات المتحدة مسبقاً شكل ومدى أي ضمانات تريد تزويدها والتي يمكن إشراك دول ومنظمات أخرى فيها بشكل مفيد. قد تشمل هذه المنظمات هيئة التنمية المشتركة بين الحكومات، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجامعة العربية، ومجلس الأمن، وكذلك مجموعة من الدول على أساس مؤقت. تتمثل فكرة تستحق الدرس بأن ينشئ مجلس الأمن لجنة خاصة لمراقبة تطبيق اتفاق السلام تقدم تقاريرها في فترات منتظمة إلى المجلس حول أي مشكلة تبرر الدرس وإمكانية القيام بعمل تصحيحي.

٢ـ طريقة العمل:

أعتقد أن المبادئ ذاتها التي وجهت عملي كمبعوث خاص يجب أن تطبق على أي مشاركة لاحقة للولايات المتحدة في عملية السلام.

في وقت تعييني، أدركنا أنه، في حين قد تعمل الولايات المتحدة كمحفّز لكنها لن تستطيع فرض حل على السودان. يعتمد السلام في السودان على الدرجة التي يرغب المتحاربون في أن يكون عليها وهذا بدوره سوف تحدده الأفعال وليس الوعود. إن عليهم هم بالذات، ليس الولايات المتحدة أو دول أو منظمات خارجية أخرى، أن يقرروا بشأن المسائل الأساسية كالتي بحثناها أعلاه.

لقد قدّمنا أربعة اختبارات لإرادة المتحاربين، كل اختبار منها يلبي الحاجات الإنسانية ويتطلب كل اختبار منها في بعض الأحيان اتخاذ قرارات سياسية صعبة، ويفرض كل اختبار منها مراقبة خارجية لتأمين الالتزام. بصورة جماعية، يشكل تطبيقها المستمر تحركاً مهماً باتجاه تخفيض الأعمال العدائية. يجب أن تستمر هذه الاقتراحات الأربعة في قياس مدى التزام السودانيين. ومن المحتمل أن تبرز اقتراحات محدودة أخرى قد تزود وسائل إضافية للتقدم التدريجي نحو سلام كامل وعادل.

لقد قررنا بصورة صحيحة أنه لا يجب على الولايات المتحدة تطوير خطة سلام خاصة بها. يجب أن تستمر في التشجيع النشط ومساعدة دول أخرى في المنطقة لديها خطط سلام متقدمة لكي تعمل سوية، وبالأخص

ومصـــر وكينـــيا. كما يجب أن تستمر في حثّ دول أوروبية ودول أخرى مهتمة بالسلام في السودان على المساهمة فـــي تنفيذ إجراءات مثل مراقبة وقف إطلاق النار في جبال النوبة، والتحقق من تنفيذ اتفاق حماية المدنيين، ودعم الجهـــود الإقليمـــية لتشجيع اتفاق شامل حول السلام العادل. يجب متابعة التقدم الكبير الذي تحقق حتى هذا التاريخ بـــدون أي فقد في الزخم. أعتقد أن أي مشاركة في المستقبل من جانب الولايات المتحدة في عملية السلام يجب أن تتبع هذا الأسلوب الحفّاز.

يجـــب أن تكـــون مشـــاركة الولايات المتحدة في عملية البحث عن السلام، مع ممارسة دورها التعاوني والحفّـــاز، نشطة وفعالة. يعني ذلك، على الأقل، أننا قد يتوجب علينا تعزيز وجودنا الدبلوماسي الحالي الضعيف في الســـودان مـــن اجل أن نكون مشاركين فعالين في عملية سلام مكثفة ومستدامة. كما يجب أن نقوي كمية الموارد البشرية لدى الوكالات في واشنطن المكرسة للسودان وأن ندرس زيادة دعمنا لسكرتارية ايقاد للتنمية المشتركة بين الحكومات.

وأخـــيراً، مـــن خـــلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يجب أن تواصل الولايات المتحدة في تخصيص أولوية عالية للسودان في سياستها، وبالأخص من خلال تزويد مساعدة إنسانية وإنمائية في جنوب السودان. وفي ســـياق هـــذا العمـــل، يجب أن تنسق الولايات المتحدة نشاطها عن كثب مع المانحين الآخرين. كما يجب أن نعمل ســـوية مع مانحين آخرين إلى منطقة شمال السودان. حيث لا يمكننا قانونياً حالياً إلاّ تقديم مساعدات إنسانية فقط، وعـــندما تتحسن احتمالات تحقيق السلام، بحيث نأخذ إمكانية إلغاء التقييدات المفروضة على شكل المساعدات التي نستطيع تقديمها إلى الشمال بعين الاعتبار.

مع الاحترام الجزيل؛؛؛

جون سي. دانفورث؛

ملحق ــ ٢

نص اتفاق مشاكوس بين حكومة السودان وحركة جارانج الذي تم توقيعه في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢[١]

المقدمة

حيث إن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان (واللذين يشار إليهما لاحقا بالطرفين) قد اجتمع بماشاكوس، كينيا، من ١٨ يونيو ٢٠٠٢ وحتى ٢٠ يوليو ٢٠٠، وحيث إن الطرفين أكدا حرصهما على حل النزاع السوداني بصورة عادلة ومستدامة بمخاطبة جذور المشكلة وخلق إطار للحكم يقوم على الاقتسام العادل للسلطة والثروة وضمان صيانة حقوق الإنسان، منتبهين إلى أن النزاع السوداني أطول النزاعات الحالية في كل إفريقيا، وأنه حصد أرواح الملايين، ودمّر البنى التحتية للبلاد وأهدر الموارد الاقتصادية وتسبب في معاناة تفوق الوصف خاصة بالنسبة لشعب جنوب السودان، وواضعين في الاعتبار المظالم التاريخية والتنمية غير المتوازنة بين أجزاء السودان المختلفة التي تستوجب المعالجة، ومهتدين إلى أن اللحظة الحاضرة تتيح فرصة نادرة للوصول إلى اتفاقية سلام عادل تضع حدا للحرب، ومقتنعين بأن مبادرة سلام الإيجاد التي اكتسبت حيوية مضاعفة، بقيادة صاحب الفخامة الرئيس الكيني دانيال أراب موي، توفر الوسائل الكفيلة بحل النزاع والوصول إلى سلام عادل ودائم، وملتزمين بحل شامل وسلمي يصلان إليه عبر التفاوض، لهذا النزاع على أساس إعلان المبادئ لمصلحة الشعب السوداني، وعلى هذه الأسس يعلن الطرفان أنهما اتفقا على ما يلي:

الجزء أ (المبادئ المتفق عليها)

١ــ١ إن وحدة السودان القائمة على الإرادة الحرة لشعبه، وعلى الحكم الديمقراطي والمساءلة والمساواة والاحترام والعدل لكل مواطني السودان، هي الأولوية بالنسبة للطرفين وستبقى كذلك، وإن رفع مظالم أهل جنوب السودان والاستجابة لطموحاتهم يصبح أمرًا ممكنًا في مثل هذا الإطار.

١ــ٢ إن من حق أهل جنوب السودان أن يحكموا ويقرروا شؤون إقليمهم، وأن يشاركوا مشاركة عادلة في الحكومة القومية.

١ــ٣ إن أهل جنوب السودان لهم الحق في تقرير المصير، ضمن أشياء أخرى، عن طريق الاستفتاء، لتحديد وضعهم المستقبلي.

١ــ٤ إن الدين والعادات والتقاليد مصادر للقوة الروحية، ومصادر للإلهام بالنسبة لشعب السودان.

١ــ٥ إن أهل السودان لديهم إرث وتطلعات مشتركة وهو ما يجعلهم ميالين إلى العمل معًا من أجل:

١ــ٦ إقامة نظام ديمقراطي للحكم يعطي الاعتبار للتنوع الثقافي والإثني والعرقي والديني وتعدد اللغات ومساواة الجنسين، لكل شعب السودان.

١ــ٧ إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادي والاجتماعي للسودان ويستبدل الحرب، ليس فقط بالسلام، بل كذلك بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحترم الحقوق الأساسية، الإنسانية والسياسية، لكل شعب السودان.

١ــ٨ مناقشة الوقف الشامل لإطلاق النار لوضع حد للمعاناة والقتل في صفوف الشعب السوداني.

١ــ٩ صياغة خطة لإعادة التوطين والاستقرار والتعمير وإعادة البناء والتنمية، وذلك لمقابلة احتياجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب ولإزالة الاختلالات التاريخية للتنمية وتوزيع الموارد.

١ــ١٠ صياغة وتطبيق اتفاقية السلام بصورة تجعل وحدة السودان خيارًا جذابًا وخاصة لأهل جنوب السودان.

---

(١) http://www.islam-online.net/Arabic/doc/2002/07/article01.shtml

١ـ١ ١ النهوض للتحدي بخلق إطار تنفذ فيه هذه المبادئ المشتركة بأفضل الصور ويعبر عنها بأحسن الصيغ، لمصلحة كل شعب السودان.

الجزء ب (العملية الانتقالية):

مـــن أجل حل النزاع لضمان مستقبل يعمه الأمن والرخاء لكل شعب السودان ومن أجل التعاون في حكم البلاد، يتفق الطرفان على تطبيق اتفاقية السلام وفق الترتيب والأطر الزمنية والمراحل المنصوص عليها أدناه:

٢ــ ستكون هناك فترة تمهيدية سابقة للفترة الانتقالية مدتها ٦ أشهر.

٢ــ ١ خلال هذه الفترة التمهيدية:

أ/ تؤسس الهيئات والآليات المنصوص عليها في اتفاقية السلام.

ب/ إذا لم يكن ذلك قد تحقق بالفعل، يناط وقف للأعمال العدائية مصحوبا بخلق آليات المراقبة المناسبة.

ج/ خلق آليات لمراقبة وتنفيذ اتفاقية السلام.

د/ إنجاز كل التجهيزات لتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار بأسرع ما يمكن.

ذ/ البحث عن المساعدات العالمية.

ر/ خلق إطار دستوري لاتفاقية السلام وللمؤسسات المشار إليها في ٢ - ١ (أ).

٢ــ ٢ تبدأ الفترة الانتقالية بنهاية الفترة التمهيدية وتستمر ٦ سنوات.

٢ــ ٣ خلال الفترة الانتقالية:

أ/ تعمـــل المؤسسات والآليات التي أقيمت خلال الفترة التمهيدية وفق الترتيبات والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية السلام.

ب/ إذا لم يكن قد أنجز بعد، يطبق عندها الوقف الشامل لإطلاق النار ونظام وتفعل الآليات الدولية للمراقبة.

٢ــ ٤ تكويـــن آلـــية مستقلة للتقييم والمراقبة خلال الفترة التمهيدية، وذلك لمراقبة وتائر تنفيذ اتفاقية السلام ولإجراء تقويم على المدى المتوسط لترتيبات الوحدة.

المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية السلام

* تكوين آلية المراقبة والتقييم يكون على أساس التمثيل المساوي بين حكومة السودان والحركة الشعبية - الجيش الشعبي لتحرير السودان. إضافة إلى ممثلين للجهات التالية لا يزيد عددهم عن ممثلين اثنين للجهة الواحدة.
* أعضـــاء اللجنة الفرعية حول السودان لدول إيجاد، وهي (جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، وأوغندا) - أعضـــاء الـــدول المراقبة وهي (إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية) - أية دول أخرى أو هيئات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان.
* يعمـــل الطـــرفان مـــع هـــذه الآلية خلال الفترة الانتقالية بغرض تطوير وتحسين المؤسسات والترتيبات المكونة بموجب الاتفاقية وجعل وحدة السودان خيارا جذابا لأهل جنوب السودان.

*في نهاية العام السادس للفترة الانتقالية يجري استفتاء تحت المراقبة الدولية تتعاون في إجرائه حكومة السودان والحـــركة الشـــعبية والجـــيش الشعبي لتحرير السودان من أجل تدعيم وحدة السودان بالتصويت لتبني نظام الحكم الذي أقيم بموجب اتفاقية السلام، أو التصويت لصالح الانفصال.

*يمتنع الطرفان عن إلغاء هذه الاتفاقية أو خرقها من طرف واحد.

النص المتفق حوله فيما يتعلق بدين الدولة:

اعـــترافًا بـــأن السودان بلد متعدد الثقافات والأعراق والإثنيات والأديان واللغات، وتأكيدًا لعدم استخدام الدين كعامل للفرقة، يتفق الطرفان على ما يلي:

٦ــ١ الأديان والأعراف والمعتقدات مصدر للقوة الروحية والإلهام للشعب السوداني.

٦ــ٢ تضـــمن حرية المعتقد والعبادة والضمير لاتباع كل الأديان والمعتقدات والأعراف، ولا يجوز التمييز ضد أي شخص على هذه الأسس.

٦ــ٣ تولـــي جمـــيع المناصب، بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة والتمتع بجميع الحقوق والواجبات، يتم على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو الأعراف.

٦ــ٤ يمكـــن أن تجرى وتنظم كل الأمور الشخصية والعائلية، ومن ضمنها الزواج والطلاق والإرث والتنصيب والولاء، وفق القوانين الشخصية (بما فيها الشريعة أو القوانين الدينية الأخرى أو العادات أو الأعراف) الخاصة بأولئك الذين يهمهم الأمر.

٦ــ٥ يتفق الطرفان على احترام الحقوق التالية:

- حـــرية العـــبادة والـــتجمع من أجل أداء الممارسات الدينية أو الممارسات الخاصة بالمعتقدات الأخرى وتأسيس وحماية الأماكن التي تقام لأداء هذه الشعائر.
- إنشاء وحماية المؤسسات الخيرية والإنسانية التي تقتضيها الحاجة.
- صـــناعة وحـــيازة واســـتخدام كل المواد والأدوات المتعلقة بأداء الشعائر أو العادات الخاصة بأي دين، بصورة تستوفي أداء الغرض المتوخى منها.
- تأليف وإصدار وتوزيع المطبوعات الخاصة بهذه القضايا.
- تدريس الديانات والمعتقدات في الأماكن المناسبة لأداء هذه الأهداف.
- السعي للحصول على المساهمات النقدية وغيرها من الأفراد والمؤسسات وتسلم هذه المساهمات.
- تدريب وتعيين وانتخاب وانتداب القادة الذين تتوفر فيهم الشروط والمستويات التي يتطلبها الدين أو المعتقد المعين.
- التمتع بالعطلات والاحتفال بالمناسبات وفق المبادئ والتعاليم التي ينص عليها الدين الذي يدين به الفرد المعين.
- إقامة الصلات والاتصال بالأفراد والمجموعات فيما يتعلق بالشؤون الدينية المعتقدية، على المستويين القومي والعالمي.
- لإزالـــة الشـــكوك حـــول هـــذه القضية لا يسمح بالتمييز ضد أي شخص من قبل الحكومة القومية أو الدولة أو المؤسسات أو مجموعة من الأفراد أو فرد واحد على أساس الدين أو المعتقد.

٦ــ٦ المبادئ الواردة في المواد ٦-١ إلى ٦-٥ تضمن في الدستور.

الجزء ب: هيئات السلطة

مـــن أجـــل تفعيل الاتفاقات الواردة في الجزء (أ) يتفق الطرفان، في إطار السودان الموحد الذي يعترف بحق تقرير المصير لأهل جنوب السودان، على أنه فيما يتعلق بتقسيم السلطات والبنية والوظائف المختلفة لأجهزة الحكم، فإن الإطار السياسي للحكم في السودان سيكون على الوجه التالي:

السلطات السيادية:

٣/١/١ يكـــون الدستور القومي للسودان هو القانون الأعلى في البلاد. كل القوانين يجب أن تتوافق مع الدستور. وينظم هذا الدستور العلاقات ويحدد السلطات والوظائف بين مختلف المستويات الحكومية، كما يحدد في نفـــس الوقت آليات اقتسام الثروة بين هذه المستويات. ويضمن الدستور الوطني حرية المعتقد، والعبادة وأداء الشعائر الدينية بكاملها ولكل المواطنين السودانيين.

٣/١/٢ تكوين لجنة قومية لمراجعة الدستور خلال الفترة التمهيدية، وسيكون على رأس مهامها صياغة الدستور والقانون.

٣/١/٣ :يجاز الإطار المشار إليه سابقا وفق آلية يتفق عليها الطرفان.

٣/١/٤ خلال الفترة الانتقالية تجرى عملية مراجعة شاملة للدستور.

٣/١/٥ لا يُعــدل الدســتور أو يُلغــى إلا عــن طريق إجراءات خاصة وأغلبيات متفق عليها، وذلك من أجل حماية مبادئ اتفاقية السلام.

الحكومة الوطنية

٣/٢/١ يــتفق على تكوين حكومة وطنية لتمارس الوظائف وتجيز القوانين التي تتطلب طبيعتها أن تجاز وتمارس مــن قــبل سلطة عليا ذات سيادة وعلى المستوى القومي. وستأخذ الحكومة الوطنية في الاعتبار، في كل القوانين التي تجيزها، الطبيعة التعددية للشعب السوداني دينيا وثقافيا.

٣/٢/٢ التشــريعات التــي تســنّ علــى المستوى الوطني والتي تطبق على الولايات خارج جنوب السودان، يكون مصدرها التشريعي الشريعة وإجماع الشعب.

٣/٢/٣ التشــريعات التــي تسنّ على المستوى الوطني والتي تطبق على الولايات الجنوبية و / أو الإقليم الجنوبي يكون مصدرها التشريعي والإجماع الشعبي وقيم وعادات الشعب السوداني، ومن ضمنها تقاليده ومعتقداته الدينية، مع اعتبار التعددية السودانية.

فــي حالة ما إذا كانت التشريعات الوطنية المعمول بها الآن أو المطبقة وكان مصدرها دينيا أو القوانين العرفية، وكانت أغلبية سكان لولاية أو الإقليم لا يمارسون شعائر هذا الدين أو القوانين العرفية:

-إما طرح تشريعات تسمح بـ.. أو تؤسس مؤسسات أو ممارسات في الإقليم متماشية مع دينهم أو أعرافهم.. أو

-يــتم عــرض القــانون علــى مجلس الولايات لإقراره بأغلبية الثلثين أو تقديم تشريعات وطنية تطرح مثل هذه المؤسسات البديلة الضرورية كما هو مناسب.

نص الاتفاقية حول حق تقرير المصير لأهل جنوب السودان

لأهل جنوب السودان الحق في تقرير المصير، بين أشياء أخرى، عبر استفتاء لتقرير أوضاعهم في المستقبل.

-سيتم تأسيس مجلس مستقل وهيئة تقييم خلال الفترة الانتقالية لمراقبة تطبيق اتفاقية السلام خلال الفترة المؤقتة، وستجري الهيئة تقييما في منتصف المدة لترتيبات الوحدة التي تم التوصل إليها طبقا لاتفاقية السلام.

-تشــكل هيــئة التقيــيم مــن ممثلــين متساويين من حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، ومما لا يزيد عن ممثلين اثنين، من الدول والمنظمات الآتية:

الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية حول السودان التابعة لإيجاد: (جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا).

دول مراقــبة: (إيطالــيا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وأي دول أخرى أو هيئات دولية إقليمية يتم الاتفاق عليها من قبل الأطراف.

-ســتعمل الأطــراف مع الهيئة خلال الفترة المؤقتة بهدف تحسين المؤسسات والترتيبات المؤسسة طبقا للاتفاقية وجعل وحدة السودان جذابة لأهل جنوب السودان.

-فــي نهايــة الفــترة المؤقتة التي تستغرق ٦ سنوات سيجرى استفتاء تحت رقابة دولية، تنظمه حكومة السودان والحــركة الشــعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، لأهل جنوب السودان لتأكيد وحدة السودان بالتصويت على تبني نظام حكم مؤسس طبقا لاتفاقية السلام.. أو التصويت على الانفصال.

- تمتنع الأطراف عن أي شكل من أشكال التعديل والإلغاء من طرف واحد لاتفاقية السلام.

ملحق ــ ٣

نص قانون سلام السودان الذي أجازه الكونجرس الأميركي(*)

* الباب الأول: يسمى هذا القانون (قانون سلام السودان Sudan Peace Act).
* الباب الثاني: الخلاصات التي توصل إليها الكونجرس:

١ــ كثفت الحكومة السودانية من حملتها العسكرية على المناطق التي تقع خارج سيطرتها بجنوب السودان الأمر الذي كلف حتى الآن إزهاق مليوني روح ونزوح ٤ ملايين نسمة.

٢ــ عملية سلام فعالة قابلة للتطبيق وشاملة برعاية دولية محمية من المناورات والتلاعب تمثل احسن فرصة لإحراز سلام دائم يحمي حقوق الأنسان ويمكن السودان من الاعتماد على ذاته.

٣ــ التقوية والإصلاح المستمر لعمليات العون الإنساني عامل أساسي لوضع نهاية للحرب

٤ــ استمرار قيادة الولايات المتحدة لهذه الجهود أمر بالغ الأهمية.

٥ــ بغض النظر عن مستقبل الوضع السياسي للمناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة، فان غياب السلطات والمؤسسات المدنية ذات المصداقية يمثل عائقاً لإحراز تقدم في اعتماد السكان على أنفسهم وبالتالي تحقيق تقدم حقيقي نحو سلام ناجع لإعادة تأهيل تلك المناطق بعد الحرب.

٦ــ توظف الحكومة التنافس التقليدي للأهالي في بعض المناطق، فان الحكومة وباتباع سياسة (فرق تسد) لإخضاع الناس هناك، رغم الجهود الدولية للمصالحة الأهلية والتي لعبت دوراً هاماً في تخفيف المعاناة الإنسانية وقللت من فعالية تلك السياسات والتكتيكات.

٧ــ تستخدم حكومة السودان تنظيم الميليشيات وقوات الدفاع الشعبي ووحدات غير نظامية أخرى للإغارة على المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة واسترقاق مجموعات أخرى في مسعى لتدمير قدرات هؤلاء الناس على العيش والاعتماد على الذات، وهذا التكتيك يحد من مسؤولية الحكومة تجاه تلك الأفعال أمام المجتمع الدولي.

٨ــ أعلنت حكومة السودان مرارا أنها تنوي استغلال عائدات النفط المتوقعة لتقوية الآلية العسكرية والقدرات القتالية والأسلحة الفتاكة ضد المناطق التي تقع خارج سيطرتها.

٩ــ عن طريق الحظر المستمر لرحلات الإغاثة الجوية للأمم المتحدة في عمليات شريان الحياة ، فقد تمكنت الحكومة من التأثير على تدفقات الإغاثة من الدول المانحة كالولايات المتحدة بهدف تجويع وإرهاق المواطنين في تلك المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة.

١٠ــ أن مثل هذه التصرفات تمثل تطهيرا عرقياً كما يعرفها (ميثاق حظر ومعاقبة جرائم التطهير العرقي).

١١ــ جهود الولايات المتحدة وغيرها من المانحين خارج عمليات شريان الحياة لعبت دوراً هاماً في معالجة الاختناقات في تلك العملية وحيدت جهود الحكومة في التلاعب بها لصالح ميزانها العسكري.

١٢ــ بينما تمست مواجهة الاحتياجات الملحة في مناطق مختارة في السودان على المدى القريب فان سكان المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة يعانون خطر المجاعة والتجريد من أسباب المعيشة.

(*) أودع مشروع القانون للمناقشة مساء الاثنين ٢٠٠٢/١٠/٧ وتمت إجازته في مجلس النواب بأغلبية ٣٥٩ صوتاً في مقابل ثمانية أصوات ضده، ومن ثم أودع في مجلس الشيوخ حيث أجيز فيه بالإجماع مساء الخميس ٢٠٠٢/١٠/١٠، ووقع عليه الرئيس جورج بوش في ٢٠٠٢/١٠/٢١، ليصبح قانوناً ساري المفعول، الهدف المعلن منه تسهيل جهود الإغاثة والحل الشامل لمشكلة الحرب في جنوب السودان.(نشرته صحيفة الشرق الأوسط العربية التي تصدر في لندن، في عدد ٢٠٠٢/١٠/٢٢).

١٣ــ سكان جبال النوبة ومناطق كبيرة في بحر الغزال وأعالي النيل والنيل الأزرق تم استبعادها تماماً من توزيع الإغاثة عن طريق برنامج شريان الحياة مما يعرض هؤلاء لخطر متزايد من فقدان الغذاء.

١٤ــ بتكلفة تربو على المليون دولار يومياً بتركيز أساسي على الاحتياجات الضرورية للغذاء فان تنفيذ عمليات الإغاثة غير مستدام ولا مرغوب فيه على المدى الطويل.

١٥ــ إن قدرة السكان في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة على الدفاع عن انفسهم ضعفت بشدة بعد ان استبعدت دول مثل اريتريا واثيوبيا وأوغندا عن خط المواجهة العسكرية، معززين بذلك الاعتقاد لدى المسؤولين الحكوميين بامكانية تحقيق نصر عسكري ميداني.

١٦ــ على الولايات المتحدة ان تتخذ كافة الوسائل المتاحة للضغط للوصول الى حل شامل للحرب في السودان، بما في ذلك:

أ/ توسيع أساليب الضغط الاقتصادية والدبلوماسية من كل العالم على حكومة السودان للدخول بعزيمة صادقة في عملية السلام.

ب/ دعم ومساندة خلق جهاز مدني فاعل في تلك المناطق.

ج/ الدعم النشط لآلية المصالحة بين المواطنين في تلك المناطق.

د/ تقوية آلية تقديم المساعدات الانسانية.

هـ/ التعاون بين شركاء الولايات المتحدة التجاريين لتحقيق تلك السياسات.

• الباب الثالث: تعريفات:

- اللجنة المختصة: تعني اللجنة المختصة في الكونجرس.
- حكومة السودان: تعني حكومة الجبهة الإسلامية القومية في الخرطوم.
- (OLS) تعني عملية الأمم المتحدة للإغاثة التي تقوم بها اليونيسيف، ومنظمات الإغاثة المشاركة، المعروفة بعملية شريان الحياة بالسودان (Operation life line Sudan)

الباب الرابع: إدانة الرق ــ انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات الأخرى لحكومة السودان:

بهذا فان الكونجرس يدين:

أ/ انتهاكات حقوق الإنسان من كل أطراف النزاع في السودان.

ب/ سجل حكومة السودان عموما في مجال حقوق الإنسان في ما يتصل بالحرب وتعطيل الحقوق السياسية والإنسانية لكل السودانيين.

ج/ استمرار تجارة الرقيق في السودان ودور الحكومة في التحريض عليها او السكوت عنها.

د/ استخدام حكومة السودان وتنظيمها لقوات المراحيل والمجاهدين والدفاع الشعبي ووحدات من الجيش النظامي في شكل غارات وفرق استرقاق في بحر الغزال وجبال النوبة وأعالي النيل والنيل الأزرق.

هـ/ القصف الجوي للأهداف المدنية بواسطة الحكومة.

يؤكد الكونجرس على الحظر الانتقائي لرحلات الإغاثة الجوية واستعمال سياسة فرق تسد، وحملات الاسترقاق، لتستعمل كوسيلة لخلق فجوات غذائية وتستعمل كوسيلة منظمة لتحطيم المجتمع والثقافة والاقتصاد للدينكا والنوير وأهالي النوبة في سياسة تطهير عرقي وبإضعاف الكثافة السكانية للعرق.

• الباب الخامس: دعم السلام والحكم الديمقراطي: العون للسودان:

أ/ يفوض الرئيس بتقديم مساعدات متزايدة للمناطق غير الخاضعة لسيطرة حكومة السودان وذلك لإعداد السكان للسلام والحكم الديمقراطي بما يتضمن دعم النظام الإداري والمدني ــ الاتصالات ــ والبنيات التحتية والصحة والتعليم والزراعة.

ب/ تفويض بتخصيص اعتمادات.

- للاطـــلاع بالمهام المذكورة في الفقرة B من هذه المادة تفوض للرئيس سلطة اعتماد ١٠٠ مليون دولار للأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ لدعم السودان.
- المبالغ المعتمدة بموجب التفويض تحت الفقرة (أ) تظل متاحة حتى يتم صرفها.

الباب السادس: الدعم لعملية سلام مسنودة دوليا:

أ/ خلاصات:

١ـ يدرك الكونجرس أن:

أ/ الفرصـــة الأكـــبر للسعي لتسوية سلمية متفاوض عليها لإنهاء الحرب بواسطة عملية ناجحة مسنودة دوليا وإقليميا.

ب/ أن الحـــل الأمـــثل الصـــراع يمكـــن تحقيقه عبر عملية سلمية مؤسسة على إعلان المبادئ بنيروبي ١٩٩٤ وبروتوكول ماشاكوس ٢٠٠٢.

٢ـ يثمـــن الكونجـــرس جهـــود المـــبعوث الأميركي للسلام لمساعدة الأطراف المتحاربة لإيجاد سلام عادل ومنصف ودائم للحرب في السودان.

ب/ الإجراءات المتخذة في حالة عدم الالتزام بالشروط السابقة:

١/أ/ الـــتقرير الرئاســـي: علـــى الرئيس ان يقرر ويشهد كتابة امام اللجان المختصة بالكونجرس خلال ستة اشـــهر مـــن تـــاريخ نفـــاذ هـــذا القانون وكل ستة اشهر لاحقة بأن حكومة السودان والحركة الشعبية يتفاوضان بحسن نية وعزيمة صادقة، وان المفاوضات مستمرة.

١/ب/ بموجـــب الفقـــرة (أ) إذا قـــرر الرئيس وشهد كتابة أمام اللجان المعنية في الكونجرس بأن الحكومة لم تـــنخرط بحســـن نـــية في المفاوضات من اجل الوصول إلى اتفاقية سلام دائم وعادل ومنصف أو إنها تدخلـــت بلا سبب معقول في الجهود الإنسانية، فان على الرئيس حينئذ بالتشاور مع الكونجرس تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (٢).

١/ج/ إذا قـــرر الرئيس وشهد كتابة للجان الكونجرس المختصة بموجب الفقرة (أ) أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تنخرط بحسن نية في المفاوضات المفضية إلي اتفاقية سلام عادل ودائم ومنصف فحين إذن لا تنطبق الفقرة (٢) على حكومة السودان.

١/د/ إذا شـــهد الرئيس أمام لجان الكونجرس المختصة ان حكومة السودان خالفت شروط اتفاقية سلام، دائم بيـــنها والحركة الشعبية لتحرير السودان فان على الرئيس بالتشاور مع الكونجرس أن يطبق الإجراءات الواردة لاحقا في الفقرة (٢).

١/هـ/ فـــي أي وقت يلي تقديم الرئيس شهادته تحت الفقرة (ب) إذا توصل الرئيس لقرار وشهد به كتابة أمام لجـــان الكونجـــرس المختصة مفاده أن حكومة السودان ملتزمة باتفاقية سلام فان الفقرة (٢) لن تطبق علي حكومة السودان.

(٢) إجراءات لدعم عملية السلام. في ضوء ما جاء بالفقرة (١) فان الرئيس:

٢/أ/ ســـيقوم عـــبر وزيـــر الخـــزانة بتوجـــيه المديريـــن التنفيذيين الأميركيين في أي مؤسسة دولية مالية بالاســـتمرار فـــي التصويت ضد، وممارسة المعارضة النشطة لقيام تلك المؤسسات بمنح أي قروض أو ائتمان أو ضمان لصالح حكومة السودان.

٢/ب/ سينظر في خفض أو تعليق العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وحكومة السودان.

٢/ج/ سيقوم باتخاذ كل الخطوات المناسبة لمنع حصول حكومة السودان علي عائدات البترول وذلك للتأكد من أن حكومة السودان لن تستخدم بطريق مباشر أو غير مباشر أي من عائدات البترول لشراء أو امتلاك معدات عسكرية لتمويل أي نشاطات عسكرية.

٢/د/ سيسعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض حظر السلاح.

ج/ التقرير حول حالة المفاوضات: إذا قامت حكومة السودان في أي وقت بعد ان يكون الرئيس قد قدم شهادات مكتوبة بموجب الفقرات (ب ١ أ) بقطع التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان لفترة ١٤ يوما، فعلى الرئيس أن يقدم تقريرا ربع سنوي للجان الكونجرس المختصة حول حالة عملية السلام الي حين استئناف المفاوضات.

د/ تقرير حول معارضة الولايات المتحدة للتمويل بواسطة المؤسسات المالية الدولية: على وزير الخزانة ان يقدم تقريرا نصف سنوي للجان الكونجرس المختصة يصف فيه الخطوات المتخذة بواسطة الولايات المتحدة لحجب القروض والائتمان أو الضمان وذلك في حالة ما إذا كان التمويل قد تم بعد صدور توجيهات وزير الخزانة المنصوص عليها في الفقرتين (ب) (أ).

هـ/ التقرير بشأن حجب عائدات البترول: على الرئيس ان يقدم للجان الكونجرس المختصة خطة شاملة لتطبيق الإجراءات الواردة في الفقرات (ب) (٢) (ج) وذلك خلال ٤٥ يوما قبل أن يتخذ الرئيس الإجراء (بحجب العائدات).

و/ تعريف: في هذا المادة فان تعبير المؤسسات المالية الدولية يعني البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي.

- الباب السابع: الضغط الدولي على طرفي النزاع:

إن توجه الكونجرس هو أن:

١- على الأمم المتحدة المساعدة في تسهيل عملية السلام واستعادة الاستقرار في السودان.

٢- على الرئيس عبر المندوب الدائم للولايات المتحدة في الأمم المتحدة ان يسعى:

أ/ لمراجعة أسس عمل عملية شريان الحياة لإنهاء سلطة النقض التي تمارسها الحكومة السودانية على برنامج شريان الحياة الخاصة بالنقل الجوي للإغاثة. وتبعا لذلك وضع حد لاستخدام توصيل الإغاثة لمصلحة حكومة السودان في مسرح العمليات العسكرية.

ب/ اتخاذ الإجراءات المناسبة لإنهاء الاسترقاق والقذف الجوي للمدنيين الذي تقوم به حكومة السودان.

- الباب الثامن: متطلبات التقرير:

على وزير الخارجية ان يقدم للجان الكونجرس المختصة خلال فترة لا تتجاوز ٦ اشهر من نفاذ هذا القانون تقريرا حول النزاع في السودان وان يقدم تقريرا سنويا بذلك على أن يشمل الآتي:

١- وصف لمصادر التمويل الحالية للسودان وإنشاءات البنيات الأساسية وخطوط الأنابيب لاستغلال البترول وآثار ذلك التمويل و لإنشاءات على سكان المناطق التي يوجد بها البترول ومدى قدرة حكومة السودان على تمويل الحرب من عائدات استغلال النفط.

٢- توضيح ما إذا كان ذلك التمويل قد تم توفيره في الولايات المتحدة أو بمشاركة مواطنين من الولايات المتحدة.

٣ - رفع تقرير دقيق لمدى القصف الجوي بواسطة حكومة السودان بما في ذلك الأهداف ووتيرة القصف وتفاصيل حجم الخسائر.

٤ - توضيح وتحديد المدى الذي عوقت به الإغاثة الإنسانية أو وظفت لمصالح حكومة السودان أو قوى أخرى.

• الباب التاسع: استمرار جهود الإغاثة خارج نطاق شريان الحياة:

أ/ إن اتجـــاه الكونجرس هو أن يستمر الرئيس في زيادة استخدام وكالات غير منضوية في عملية شريان الحياة في توزيع إمدادات الإغاثة في جنوب السودان.

ب/ يقـــدم الرئيس في وقت لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ نفاذ هذا القانون تقريرا مفصلا للجان الكونجرس المختصة يوضح مدى التقدم المحرز في تنفيذ الفقرة (أ).

الباب العاشر: خطة طوارئ لمواجهة أي حظر على رحلات طيران الإغاثة:

أ/ على الرئيس أن يضع خطة طوارئ خارج نطاق إشراف الأمم المتحدة إذا دعا الحال لإمداد اكبر قدر من مـــواد الإغاثـــة من الولايات المتحدة والمانحين لكل المناطق المتأثرة بالسودان بما في ذلك مناطق جبال الـــنوبة وأعالـــي النـــيل والنيل الأزرق وذلك إذا قامت حكومة السودان بفرض حظر كامل إن جزئي أو تدريجي على رحلات طيران الإغاثة التابع لشريان الحياة.

ب/ بمـــا لا يـــتعارض مع أي نص في بند آخر يجوز للرئيس لتنفيذ الخطة المنصوص عليها في (أ) أن يعد برمجة ما تصل نسبته إلى ١٠٠ في المائة من الاعتمادات المتاحة لدعم عمليات شريان الحياة.

• الباب الحادي عشر: التحقيق في جرائم الحرب:

أ/ علـــى وزيـــر الخارجـــية أن يجمـــع معلومـــات عن أحداث يمكن أن تشكل جرائم ضد الإنسانية، الآباد الجماعـــية، جـــرائم الحـــرب وأي انتهاكات أخرى للقانون الدولي والإنساني ترتكب بواسطة كل أطراف النزاع في السودان بما في ذلك الاسترقاق والاغتصاب والقصف الجوي للأهداف المدنية.

ب/ علـــى وزيـــر الخارجية أن يعد ويقدم تقريرا مفصلا للجان الكونجرس المختصة يحتوي على المعلومات التـــي جمعها بموجب الفقرة (أ) كما يحتوي على النتائج والأحكام التي يتوصل إليها وزير الخارجية بناء علـــى تلك المعلومات، ويمكن أن يقدم هذا التقرير كجزء من التقرير المطلوب بموجب المادة (٨)، يقدم وزير الخارجية التقرير في فترة لا تتجاوز ٦ اشهر من نفاذ القانون ثم سنويا بعد ذلك.

ج/ التشـــاور مـــع الإدارات الأخرى لإعداد التقرير المفروض بموجب هذه المادة وبالتشاور مع المسؤولين الحكوميـــن الآخرين الذين بحوزتهم المعلومات المطلوبة للتقرير بدون أن يتسبب ذلك في تعريض هذه المصادر الحساسة للخطر.

المسألة السودانية: الرؤية من الجنوب

حلمي شعراوي

كثــير هــو الادعــاء بالتزام الرؤية الموضوعية، وقليلة هي المقدرة على الاعتراف بأثر "موقــع الــرؤية" فــي تشــكيل المواقف ودفع المصالح. وتطرح "المسألة السودانية" الآن هذه الإشــكالية أكثر من أي وقت مضى، فلا شك أن رؤيتها من الخرطوم، غيرها من "جوبا"، وتبدو كلاهما غيرها في القاهرة، ناهيك عن تلك الرؤية في واشنطن أو نيروبي! وكثيرة هي الأوراق –عــن الشــأن السوداني– التي مرت من مختلف العواصم، دون أن تتوقف كثيراً عند "أوراق" الجــنوب الســوداني. لذلــك نقترح التوقف هناك قليلا، وأي بحث إن صدق، هو – بالأساس – "مقترح للرؤية"، بما قد يتبع في المستقبل، وإن ضرب في بعض سنوات ماضية. والمقترح هنا مقدم لأبناء العروبة، وحتى "المصراوية"، بقدر ما هو مقدم لأطراف المسألة السودانية والملفت الــذي يــات مزعجاً هو استمرار التجاهل السائد في كثير من الكتابات المصرية حتى الآن رغم جهود الاقتراب من المسألة السودانية.

وتتضمن هذه الدراسة عرض الآتي:

١ – مدخل في منهجية الاقتراب من المسألة السودانية

٢ – قراءة الجذور – الإقصاء ١٩٤٧–١٩٨٣

٣ – الفرصة الضائعة لبناء الثقة، ١٩٧٢–١٩٨٣

٤ – رؤية السودان الجديد

أولا: مدخل في منهجية الاقتراب من المسألة السودانية:

أشــعر فــي القاهرة، ولصلة طويلة بالثقافة السياسية العربية والسودانية، أننا في عواصم الفكــر العربــي المــتعددة، لم نتوصل لمعالجة مناسبة لبعض أشكال التنوع القائم – اجتماعيا وثقافــيا – في وطننا العربي رغم معايشتنا الملحة لكثير من مشاكله. وأمامنا مشكلة الأكراد في المشرق والأمازيجية (في المغرب) والزنوجة في موريتانيا، والأفريقانية في السودان، دون أن يســتقر حل، أو تسود رؤية على رمال العرب المواراة بشأن هذا "التنوع". ولا نجيد في وطننا حتى الآن قراءة دروس التاريخ القريب، وفي العوالم القريبة، في الاتحاد السوفيتي السابق (أو روســيا الحالية) وفي البلقان، وفي شرقي آسيا، سواء بالقلق أو بالاطمئنان. وحتى يأتي موعد التفاصــيل، فإنــه لا قاعدة – عندنا على الأقل– لنموذج الوحدة (وقد قبل الكثيرون هنا بفصل باكســتان وتقســيمات الــبلقان)؛، ولا لعــدم الضــرورة التاريخية للانفصال (وقد اقترح على البانتوســتانات بل وعلى الأكراد وتم رفضه شعبيا) أو لتصميم المسيطر أحياناً على عدم التوحد (رغــبة شمال إيطاليا في الانفصال!). إذن فثمة ضرورة للقراءة من "الموقع" الصحيح من أجل معالجة مناسبة وهذا هدف الدراسة التي نأملها هنا.

تثير "المسألة السودانية" عدة مناهج للرؤية، ولنسمها مقاربات أو منطلقات. وفى تقديري أن المنطلق سوف يتجادل مع موقع الرؤية بالضرورة وليس مجرد الموضوعية، وهذا ما يعانيه الباحث وصانع القرار معاً.

ويحاول الباحث هنا أن يتوقف عند المنطلقات كما تستقر عند أصحاب "الرؤية من الجنوب" قبل غيرها من الرؤى بأمل أن يتكشف بعض الجديد. والباحث يقدر سلفاً مشكلة قياس العامل الخارجي وأثره البالغ أحيانا لكنه يلتزم هنا بتقدير خاص للعامل الداخلي في المشكلة أو قل الرؤية من الداخل.

أ- ثمة رؤية واقعية: وعلى بساطتها تطرح أخطر المشاكل حول ظروف تكوين الدولة وتأسيس "الدولة الأمة" (الأمر الواقع عند الاستقلال) ومن ثم الهوية القومية، وطبيعة المواطنة في السودان. وقد تحدث أبناء السودان من القيادات الجنوبية (جوزيف جارانج- آبيل ألير- فرنسيس دينق- بونامالوال، وغيرهم) في هذا الموضوع بجدية منذ الستينيات على الأقل. والحديث عن الوحدة الوطنية أو الاندماج الوطني- قطريا- لابد أن يقترن بدراسة مقولات "التنوع والوحدة" اجتماعيا أو ثقافيا، وهو ما أوردته أدبيات أبناء الجنوب مبكراً كما أشرنا (انظر قائمة المصادر) بل وساهم مثقفون شماليون فى تعميق هذه الرؤية بإخلاص (محمد عمر بشير- محمد عبد الحي- عبد الغفار محمد أحمد وآخرون..)، وأشير هنا للإخلاص لأن رؤية "الأنثروبولوجيا الكولونيالية" قد لعبت دوراً سلبياً في هذا المجال من موقع آخر، وجعلت هذا التنوع مصدراً أول لإثارة مسألة الانفصالية على النحو المثار هنا وهنالك.

ب- الرؤية التاريخية : لم يؤرخ كثيرون- فى الشمال- للواقع الاجتماعي- السياسى بقدر ما أرخوا للمشكلة ومصادرها فى التطور السياسى الحديث للسودان ، فلم نتعرف على ثورة الزاندى (١٨٠١) أو الدينكا (١٨٢٢) أو الشلك ولا تمرد الجنوبيين عموماً على الحل البريطانى فى مؤتمر جوبا (١٩٤٧) لنتعرف على بنية سودانية "متكاملة"، شكلتها ممالك النوبة ، وسنار والفور وسلطنات الدينكا والزاندى معا. وسوف نتعرض لقراءة جوزيف جارانج وفرنسيس دينق لهذا التكوين فى الوقت الذى تمت فيه عملية التأريخ للواقع الاجتماعي السياسى برؤية "الموقع الشمالي" وحده، الذي صمت إلى حد كبير عن تاريخ الجنوب (يوسف فضل – مكي شبيكة- محمد إبراهيم أبو سليم) ضمن حديثهم عن تكوين السودان. وكثيرة هي دلالات المسكوت عنه فى مناهج البحث الحديث!

ج- الرؤية التنموية: وتذكر هنا فى موضوع الاندماج والإقصاء؛ لأنها تقترن بالتاريخ الاقتصادى والاجتماعي فيما قبل الاستقلال وبعده، سواء فيما عرف من أشكال الاستغلال التاريخي (الرق وتاريخ الجلابة) أو فى غياب برامج التنمية وعدالة توزيع الثروة فى

عهـود سياسـية متتالية (وثائق المجلس التشريعي الإقليمي للجنوب في السبعينيات والثمانينيات) أو لظهور مطلب اقتسام الثروة، بقوة جذرية في المساومات الحديثة للاتفاق (ماشاكوس) .

د – مـنطلق الهيمنة: ليس المقصود هنا مجرد السيطرة السياسية، فهذه لم تتحقق للشماليين لوقـت طويـل ، ولكـن ثمـة هيمنة عبر دخول الإقليم السوداني ككل في نظام الهيمنة العالمية (الاسـتعمار) مع توسع السوق الرأسمالية العالمية أو الإقليمية، وما يتبعه من سياسات كولونيالية لا تركـز علـيها "الـرؤية الجنوبـية" أحياناً، ومن هنا تبرز الهيمنة الأيديولوجية– وفق مقولات "جرامشـي" مـثلاً– تفـرض بها طبقة ما في المجتمع هيمنتها – خارج منطقتها الطبيعية– عبر العنصـر الثقافي (الإسلام) أو العرقي (العروبة)، مستفيدة من وقائع التاريخ والجغرافيا، التي تعد صـياغتها الأيديولوجـية لتصـبح هي "صيغة" السيطرة (تاريخ الجلابة في الجنوب– المهدية – سـلوك الـبرجوازية الشـمالية). وقد يستقر هذا النهج حتى يحدث القبول النسبي للهيمنة أحيانا ممـثلة فـي صـياغات المعتدلين الجنوبيين مثل بولن ألير– أبيل آلير–لاجو) وأثناء تطبيق اتفاق أديـس أبابا في السبعينيات، ولكن اشتداد حالة "الإقصاء" تدفع إلى الموقف المعاكس. وثمة أمثلة قائمة لهذه الهيمنات متكررة في الهند، ونيجيريا وجنوب أفريقيا بصور مختلفة.

هـ– الهيمنة المضادة: لابد أن ندرس في التطورات الأفريقية عموما نموذج حركات الهيمنة المضادة. فقد أدت وقائع الهيمنة التاريخية إلى نشوء ظاهرة العنف والعنف المضاد من قبل قوى اجتماعية (ذات مسمى قبلي أحيانا) ضد بقية القوى في الإقليم، ويؤدي ذلك إلى تحـول العنف المضاد بدوره إلى تمردات وحروب، وهيمنة أو رؤى إندماجية جديدة أو إقصائية بدورهـا، ولا نقـول انفصـالية بالضرورة. ويتمثل ذلك في عمليات فرض "أيديولوجيا أخرى" بهدف الهيمنة المضادة على الإقليم (القطر) ولو بقوة التمرد وليس مجرد الانفصال .

وينطـبق ذلـك علـى زحـف الرافضين لهيمنات جرت في أوغندا (من قبل الشماليين ثم الباغندة، وتمثل رفضها في حركة المقاومة بقيادة موسيفيني) كما ينطبق على زحف "التيجرى" ضد الأمهرة بقيادة زيناوى في أثيوبيا، وزحف قيادات شرقي الكونغو على كنشاسا بقيادة كابيلا وتتبنى هذه الحركات مفهوم حركة التحرير الثاني أو الاستقلال الثاني.

وليسـت هـذه الـنماذج بعيدة عن فكر حركة التحرير الشعبية السودانية التي ترفع شعار "السودان الجديد" لكسر هيمنة البرجوازية أو الطائفية على السودان الموروث (وثائق الحركة– كـتابات جون جارانج). وفي تقديري أن "جارانج" مثل معظم قيادات النماذج المذكورة تأثر في "دار السـلام" بأفكار "ماوية" سادت هناك في الستينيات والسبعينيات حول التحالفات الاجتماعية السياسية، والمسيرة الطويلة، والزحف الشعبي، للسيطرة على العاصمة. ولا ينكر جون جارانج هذه الاستراتيجية لحكم السودان الجديد في مقابلاته المنشورة ولو بشكل غير مباشر. كما أنها

ترد ضمنا فى فكرة التحالف مع مهمشين من أجل سودان جديد. الأمر الذى يطرح قضية النظام الاجتماعي إلى جانب نظام الحكم وليس مجرد قضية الوحدة الوطنية.

يمكننا الآن أن نستخلص كيف أدت الجوانب السلبية فى هذه المنطلقات إلى انهيار الثقة من قبل أبناء الجنوب تجاه "الشمال السوداني". فهل ساهم الشماليون فى تيسير عملية "بناء الثقة" أو بناء "الاندماج الوطني" من موقع قيادتهم الفعلية للإقليم عبر عقود الاستقلال؟

لا تؤدى قراءة السياسات التى طبقت فى عملية بناء الدولة السودانية الحديثة إلى مثل هذا الهدف؛ لا فى التشكيلات السياسية للتحرير، ولا فى البرامج الاقتصادية - التنموية بعد الاستقلال بل ولا في معظم الصراعات على السلطة فى الخرطوم. ولذا تطرح هذه الأفكار والمطالب مجدداً، بدءًا من برامج التجمع الوطني الديمقراطي المعارض.. وحتى مشروع اتفاق ماشاكوس!

ويتطلب إثبات هذا المنحى إعادة قراءة بعض التطورات التى بدا الجنوبيون خلالها أكثر حرصا - فى رأى الباحث - من أبناء الشمال على "الوجود المشترك"، وإن بصعوبة بالغة وبدرجات متفاوتة؛ وذلك من خلال مناسبات تاريخية أو مواقف لبعض الشخصيات الجنوبية المهمة في الحياة السياسية بالسودان من مختلف التيارات. وقد يكون ذلك ردًا على الخطأ الشائع فى الثقافة العربية - بل وعند بعض المثقفين والسياسيين السودانيين- بالانطلاق من وقائع التوتر التى ارتبطت بلحظة الاستقلال، أو منطق "أنيانيا" الأولى الذى اختفى عن المسرح السوداني على يد "جارانج" نفسه. لكن ما بقى، عند بعض كتابنا هو الموقف الانفصالي الدائم، الأمر الذى لا يسهم فى عملية بناء الثقة، بل وأدى إلى انحرافات ملحوظة مؤخراً فى موقف بعض الجنوبيين.

٢ - قراءة الجذور - الإقصاء ١٩٤٧-١٩٧٢

من اللافت كما ذكرنا أن المؤرخين السودانيين لم ينتبهوا كثيرا للتأريخ للمنطقة الجنوبية من بلادهم، عندما كتبوا عن حضارة مروى فى أقصى الشمال إلى ممالك سنار مشرقا وسلطنات الفور مغربا، قد يكونون قد تشككوا فى أعمال الأنثروبولوجيين عن الدينكا والشلك والنوير، وقد يكونون قد أخجلهم تاريخ الاسترقاق الذى مارسه بعض الشماليين مع بعض الجنوبيين أو حتى بمشاركة بعض أعيانهم القبليين، وقد لا يكونون قد أدركوا تحليل النظام الرأسمالي الاستعماري العالمي الذى تنوعت أساليبه وفق نمط فى الشمال ليس هو نفسه الذى حكم الجنوب فى ظروف ما سمى "تخلف" الأوضاع فى الجنوب عنها فى الشمال، وحكمت تحليلاتهم مناهج ترتبط بالتحديث وليس بتطوره "التقليدي" الذي أربك مؤرخي "الدولة الحديثة". لكن ذلك لم يدرج تاريخ مقاومة الجنوبيين أو تفاعلهم مع نظم التحديث الوافدة بالشكل المناسب عند مؤرخي الشمال السودانيين. وكان رصد هذا التفاعل ضد الاستعمار - وحتى معه - هو المفتاح الذى كان يفيد الجميع فى فهم عملية التكامل السياسى أو الاجتماعي أو ما سمى بقضية الاندماج والهوية بعد ذلك.

قد يفاجأ القارئ العربي أن اثنين- على الأقل- من أبناء التعليم الحديث ومن فصل دراسي واحد ومن أبناء الدينكا كانا في طليعة من درسوا القانون في جامعة الخرطوم- غوردون سابقا- مع سنوات الاستقلال الأولى قادمين من مناطق الجنوب التي كانت "مغلقة". وكلاهما حاول التأريخ للحركات التي كانت سائدة في الجنوب رغم "الإغلاق" البريطاني الذى استمر لعدة عقود، أحدهما مضى يسارا حتى صار وزيرا أعدمه النميرى بين من أعدم عقب محاولة انقلاب هاشم العطا ١٩٧١ وهو "جوزيف جارانج" والثاني مضى وسطيا حتى عينه النميرى نفسه رئيسا لحكومة الإقليم الجنوبي ثم نائبا للرئيس خلال فترة الحكم الذاتي الإقليمى وفق اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، وحتى ١٩٨٣ وهو "أبل ألير".

يكتب "جوزيف جارانج" عدة مقالات بالإنجليزية منذ عام ١٩٦١ في صحيفة للحزب الشيوعي باسم "الجنوبي" ويواصل في صحيفة أخرى عام ١٩٦٥ باسم "التقدم". يضمها كتيب صادر ١٩٧١ باسم "معضلة المثقف الجنوبي... هل هي مبررة؟"، ومع ملاحظة تواريخ الكتابة ودلالتها المبكرة، سوف نلاحظ أيضا أنه يستنكر موقف الجنوبي المرتبك من "المسألة السودانية" جنوبا وشمالا وليس مجرد تفرد "الجنوبي" في إقليمه. وسنكتفي هنا باستخلاص بعض آراء من هذا العمل المهم المبكر تاركين للقارئ أن يلجأ للمزيد من بطون مثل هذه المصادر التى باتت ميسرة.

إن "جوزيف جارانج"- وهو ليس ذا قرابة مع "د. جون جارانج" إلا من حيث إنهما من "الدينكا- بور-" يلخص الاتجاهات التى لاحظها في الجنوب قبل وخلال "التمرد الأول" في الخمسينيات في ثلاثة اتجاهات: جناح يمين وآخر مرتبك وثالث يساري. يقول: يرى اليمينيون أن الحل الوحيد للمشاركة الجنوبية هو الانفصال الفوري.. لقد أعمتهم كراهيتهم الشديدة للشمال عن أى بديل.. وينطلقون من أن جذور المسألة الجنوبية عنصرية، وأن الجنوبيين أفارقة بينما الشماليون عرب، ولا يمكن أن يتغير أيهما إلى الآخر، وبالتالي يجب أن ينفصلا. ثم يرد على هذا الزعم ويفنده. أما المرتبكون في تقديره فهم مجموعة أوسع لكنهم يعيشون معضلة، إذ يكرهون الشماليين، لكنهم متيقظون لخطر الإمبريالية خاصة بعد درس الكونغو، وهم متحررون من وهم الأمم المتحدة ويتخوفون من نتائج الانفصال.. وهنا المعضلة... ورغم هذا الارتباك فهم أكثر تقدمية...الخ" لأن تقديمهم للتناقض مع الإمبريالية أكثر أهمية، وبدون حله لن تكون هناك ديمقراطية شعبية في بلادنا، ولا تقدم اقتصادي اجتماعي أو ثقافي لجماهير الشعب، أما التناقض مع الطبقات المستغلة الشمالية وممثليها من البيروقراطيين في أجهزة الدولة فهي من بقايا الإدارة البريطانية، بما في ذلك فرضهم لثقافة البرجوازية (اللغة العربية والإسلام) على شعب الجنوب. أما اليساريون الذين يعبر عنهم هو نفسه فيتبعون تكتيك التحالف مع الحركة الديمقراطية الشمالية ضد الإمبريالية من أجل التقدم، ولا يقبلون منطق القوى

العنصرية التى تفضل الانفصال، بل ولا يشاركون المترددين فى مساواة خطورة البرجوازية الشمالية مع خطورة الإمبريالية. لأن هزيمة الإمبريالية تشكل خطوة أساسية فى أى جهد مثمر باتجاه حل المسألة الجنوبية بقيادة تحالف اليساريين والقوميين الشماليين" ويرصد جوزيف جارانج، في هذا الصدد، إدراك شعب الجنوب لمخاطر الاستعمار فيما بدا من مقاومة مسلحة- وإن كانت غير متكافئة - ضد الإمبريالية ممثلة في ثورة الزاندى ١٩٠١- وثورة النوير ١٩٠٢، ثم تمرد الدينكا ١٩١٩ و١٩٢٢، ثم النوير ثانية ١٩٢٧-١٩٢٩. وهى ثورات لم تتم ضد العرب- إذا استخلصناها جيدا- إلا بعد التحول إلى الاستقلال أو الاستبداد الشمالي على نمط الاستغلال السابق عليه من الإنجليز.

أما "آبل ألير" الذى بدأ تعليمه الثانوي فى الجنوب ثم واصله بالجامعة فى الشمال أواخر الخمسينيات فإنه يتناول بالتفصيل فى كتابه المهم عن "جنوب السودان.. التمادي فى نقض المواثيق والعهود".. كيف قام الإنجليز بهذا النقض باضطراد ، وهذا طبيعي، أما ما يتابعه مع شعور بالأسى فهو نقض الشماليين حتى اتفاقية أديس أبابا سنة ١٩٧٢ التى ألغوها عام ١٩٨٣ ، وهى التي قامت على أكتافه أكثر من أى شخص "وسطى" آخر. وهو يرصد هنا مع "جوزيف جارانج" حرص الجنوبيين على بناء جسور التفاهم "دون جدوى".

فعندما قرر مؤتمر إدارة السودان عام ١٩٤٦ تكوين جمعية تشريعية واحدة تمثل السودان كله، انفرد الشماليون بها مع الموظفين الإنجليز لتحقيق مصالحهم الخاصة ومستجيبين لترضية الإنجليز لهم لكسبهم ضد مصر (ص١٩).

أعقب ذلك عقد مؤتمر جوبا ١٩٤٧ باشتراك بعض السلاطين من الجنوبيين، إلى جانب الشماليين والإنجليز، ودعم الإنجليز بالطبع ما ردده السلاطين الجنوبيون عن التدرج فى إعداد الجنوبيين للحكم حتى يبقى نفوذهم، لكن الجنوبيين عموما عن هذا الإعداد "لتحقيق قدر من التقدم الاجتماعي والاقتصادي قبل تحقيق الوحدة الحقيقية السليمة" (ص٢٠) بينما راح ممثلو الشمال "يعدون بالطيبات التى تنتظر الجنوب فى السودان الموحد" حتى انتزعوا موافقة المؤتمر على استقلال السودان، وانتقل الشماليون لتشكيل الجمعية التشريعية بالترتيب مع الإنجليز، فلم يحصل الجنوبيون فيها إلا على ١٣ مقعداً من ٩٣ مقعداً ، بل إن مفاوضات الحكم الذاتي والاستقلال وتقرير المصير ١٩٥٣، بين الشماليين والإنجليز والمصريين لم يحضرها أحد من الجنوب (ص٢٢) ويعلق "آبل ألير": "بهذا لم يكن منتظرا من قانون الحكم الذاتي الذى جاء نتيجة تواطؤ مصر وبريطانيا والأحزاب الشمالية أن يشتمل على الضمانات اللازمة للجنوب التي كان يتمسك بها ممثلوه فى مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧. وبهذا أيضاً خدع الجنوب مرة أخرى، ثم جاءت الخديعة الثالثة عند سودنة الخدمة العامة حين نال الجنوبيون ست وظائف فقط مقابل ثمانمائة وظيفة للشمال. "ولما اجتمع البرلمان فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥

ليتناول اقتراحا يرمي لإعلان الاستقلال تقدم الأعضاء الجنوبيون بشرط يلزم تحقيقه ثمنا لموافقتهم على الاقتراح هو قيام نظام فيدرالي للحكم يساير روح مؤتمر جوبا، وقد رأى الزعماء الشماليون قبول هذا المطلب لكنهم فيما اتضح بعد ذلك لم يكونوا جادين فى تأييده.. لكنه قبل لترضية الجنوبيين على حد تعبير محمد أحمد محجوب"... "وهكذا تمت حياكة الاتفاق الواهي". وفى عام ١٩٥٨ عند تأليف لجنة إعداد مواد الدستور الدائم وقيام الجمعية التأسيسية.. رفض زعماء الشمال أية إشارة لتناول الوضع الفيدرالي.." الخ..

لم تكن جماهير الشعب السوداني غائبة عقب إعلان الاستقلال أول عام ١٩٥٦، وشعر قادة الهيمنة السائدة بأن الزخم الديمقراطي الذى كان دافقاً فى الشارع السوداني قد يودى بسلطتهم الجديدة، سواء برفض الجنوب للهيمنة عن طريق الدين، أو التجاء منافسيهم إلى الهيمنة المضادة عن طريق التحالف – أو حتى الوحدة – مع مصر، ولذلك تم تدبير الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال "عبود" ١٩٥٨، الذى أعلن تشديد القتال فى الجنوب، وسخر الجيش لتوجيه الهيمنة الجديدة إلى تلك المنطقة باسم "نشر" العربية والإسلام، وكان المتوقع إزاء ذلك أن يتطرف قادة "أنيانيا" فى الجنوب برفع شعارات الانفصال، وتشديد التحالف مع "أعداء العروبة" إسرائيل. وقد رأيت بنفسي وثائق للأنيانيا فى جوبا أوائل الثمانينات عن "تدريب جميع كوادر أنيانيا فى إسرائيل أو بمعرفة فنييها فى أوغندا". الأمر الذى استمر حتى ثورة أكتوبر الشعبية فى الخرطوم عام ١٩٦٤، وأحد شعاراتها وقف القتال فى الجنوب، والتفاهم مع "جبهة الجنوب" كوجه سياسي لحركة الرفض فى الإقليم وليس مع كوادر أنيانيا المتطرفة، وسارعت جبهة الجنوب – وآبل ألير أحد قادتها – بالالتقاء بجبهة الهيئات (المجتمع المدني الديمقراطي فى الشمال) وبقية الأحزاب التى كانت تعارض العسكريين، لتشكيل حكومة مؤقتة عقب الثورة وسعت القوى الشمالية لأن تختار جبهة الجنوب أعضاءها فى مجلس السيادة والحكومة. وساعد ذلك على معالجة الاقتتال المستمر فى الجنوب، استعدادا للانتخابات العامة رغم شعور الجنوبيين باستمرار سلوك التجار والموظفين فى الجنوب بطريقة لا تتفق وروح التصالح.

وقد انعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذى جمع أحزاب الشمال والجنوب فى السادس من مارس ١٩٦٥، وبحضور دول أفريقية، وأفريقية عربية (مصر– الجزائر). ورغم تنوع الآراء فيه بين أغلبية مع الوحدة أو الفيدرالية، وأقلية انفصالية (أقرى جادين)، فإن تصميم الشماليين– فى تقدير ألير– على إعلان القطر أولا ووضع السلاح، قبل المضي فى خطوات الاتفاق كاد يفشل المؤتمر. ومع ذلك فقد ظل حرص الجنوبيين على التراضي والمشاركة فى لجنة الاثنى عشر لتنفيذ إجراءات حسن النوايا. ولكن هذه الإجراءات لم تمض بشكل مرض فاستمر الاضطراب فى الجنوب مما جعل مجلس السيادة يرى إجراء الانتخابات العامة فى مايو ١٩٦٥ رغم مقاطعة أحزاب الجنوب لها، بل وعدم إجرائها فعليا فى الجنوب. ومع ذلك قبلت

أحــزاب الجــنوب المشــاركة فــي لجنة الاثنى عشر مناصفة مع الشماليين رغم قرار تشديد الإجــراءات الأمنية والعسكرية فى الجنوب (ألير: ص٣٣-٣٤). واتفقت لجنة الاثنى عشر على كثير من الإجراءات القانونية والإدارية والثقافية التى قبلها الجنوبيون ولكن الشماليين تمسكوا فجــأة بضرورة تعيين رئيس الإقليم الجنوبي بمعرفة رئيس مجلس السيادة وليس بالاختيار أو الانــتخابات من قبل الجنوبيين، كما لم يتحدد وضع الجنوبيين بين القيادات العسكرية والشرطة وخاصــة فى الجنوب مع رفض شمالي لوجود أى حرس إقليمي أو ميليشيا محلية، ولم يحسم وضــع مســئولي التعليم فى الجنوب من بين أبنائه. ويشير "آبل ألير" الذى كان مشاركاً فى كل هــذه المناقشــات أنه بدا تماما عدم ثقة الشماليين المستمرة فى قيادات الجنوب، وتأثروا بدفع جــبهة الميثاق الإسلامية وحسن الترابي لتشديد الإجراءات العسكرية فى الجنوب. إلى أن كانت مناقشــة مشروع الدستور، حيث دفعت أحزاب الشمال التقليدية فكرة "الدستور الإسلامي" الذى رأى الجنوبيون فيه تأكيدا للتقسيم العنصري والديني فى السودان. وانسحب ممثلو الجنوب من لجنة الدستور إزاء تصميم الشماليين على صيغتهم. وقد طالبت جميع الأطراف فى لجنة الاثنى عشــر دعوة أطراف المائدة المستديرة للانعقاد مرة أخرى فى مارس ١٩٦٦ وفقا لما تقرر من قبل؛ "لكن الحكومة – التي كان يرأسها الصادق المهدى عندئذ– رأت ألا تفعل ذلك، وزعمت أن المــناخ السياسى قد تغير منذ مارس ١٩٦٥"، "بل ودعت الحكومة لعقد مؤتمر آخر فى أكتوبر ١٩٦٧ مــن الأحــزاب السياســية التقلــيدية، لا القوى الديمقراطية التى شكلت اللجنة الأولى المعــتمدة مــن عناصــر ثــورة أكتوبر". وأعتقد أن مسار "نظام الهيمنة" الدينية والتقليدية فى الشمال لم يُود بحل مشكلة الجنوب فقط، بل أودى بمسار الحركة الديمقراطية كلها فى السودان التــي كانــت تبشر بها القوى الشعبية الديمقراطية التى فجرت ثورة أكتوبر ١٩٦٤. ومن هنا عــادت قــوى شابة جديدة فى المؤسسة العسكرية للظهور عرفت بثورة مايو ١٩٦٩ وبتوجه ناصري، فأدركت خطورة استمرار الاقتتال فى الجنوب، وأعلنت "النقاط التسعة" كوثيقة للجنوب، وعينــت آبــل ألير عضوا بمجلس الوزراء كما عينت "جوزيف جارانج" الذي تناولنا بعضا من أفكاره وزيراً لشئون الجنوب. ورغم التطور المأساوي "لثورة مايو" ووثائقها الأولى بوجه عام فإنهــا كادت – ضمن عملية التفاف شاملة – أن تحقق استقراراً جديدا لنفسها كنظام ، ووقعت اتفاقــية أديــس أبابــا فى فبراير ١٩٧٢، تلك الاتفاقية التى ضمنت حكما إقليميا ذاتيا وتوحيد القوات المسلحة ووجود وجوه جنوبية بارزة فى المركز- الخرطوم، والاتفاق على تنمية نشطة للإقلــيم لتحقــيق تكافؤ معقول فى التقدم الاقتصادى والاجتماعي، وهو ما كان يمكن أن يحقق طفــرة هائلــة فى المسألة السودانية كلها قبل أن تعود للانهيار تدريجيا داخل الإقليم من جهة، وإلغاء المركز لكل الاتفاق من جانب واحد عام ١٩٨٣ من جهة أخرى.

٣- الفرصة الضائعة لبناء الثقة ٧٢-١٩٨٣:

رغــم أن صــيغة اتفاق أديس أبابا للحكم الذاتي الإقليمى لجنوب السودان، لم تكن قرينة مطلــب الحل الديمقراطي الاجتماعي السياسى الذى طرحته بعض قوى "ثورة مايو" من اليسار السـوداني ١٩٦٩، ورغـم النقد الذى وجه لهذا الاتفاق من قبل "القوميين" سودانيين وعربا، بسـبب دور مجلس الكنائس العالمي فى الترتيب لعقد الاتفاق وما تبع ذلك من اتجاهات يمينية فـى الحكـم المركزي بقيادة نميرى، وانفراده بالحكم فى الشمال بعيدا عن القوى الديمقراطية والتقليدية على حد سواء؛ رغم كل ذلك كانت مسيرة هذا الاتفاق فى الواقع السوداني الجنوبي، من حقائق التطور الأساسية فى المسألة السودانية حتى الآن...

ولـن نمضـي هنا فى عرض وقائع هذا الاتفاق لأن الدراسات المفصلة تعددت من حوله منذ ذلك الحين؛ ولكن علينا فقط أن نشير إلى مضمونه الرئيسي الذى ضمن احترام تمثيل "أهل الجنوب"، وقد وقع الاتفاق عن حكم نميرى فى أديس أبابا "أبل ألير" الزعيم الجنوبي. وقد ضمن الاتفـاق، بـرلماناً إقليمياً موحدًا، مع توزيع مرض للدوائر، ووجود مجلس وزراء تنفيذي فى الجنوب، ثم تمثيل ذلك فى الحكم المركزي نفسه بالشمال (فى البرلمان والسلطة) وانعكاس ذلك علـى النظام التعليمي والنشاط الثقافي الذى احترم بدرجة ملحوظة واقع المجتمع فى الجنوب. وبهـذا ضـمن الاتفاق قدرا من استمرار الحوار السياسى- الاجتماعي وقوة تفاوضية مطمئنة لأهـل الجنوب حتى فى ظل الصراعات الجنوبية- الجنوبية، ثم الجنوبية الشمالية لبعض الوقت فى إطار الاتفاق. لكن ذلك لم يمنع سرعة تفجر مظاهر انتهاك هذا الاتفاق- إجرائيا ثم بالعنف- من قبل السلطة المركزية فى الشمال (وليس فقط نتيجة الصراع فى الجنوب بين نخبة المديرية الاسـتوائية والنخـبة الدينكاوية كما يقال). من هنا نتحدث عن الفرصة الضائعة التى توفرت لبعض الوقت لبناء الثقة المتبادلة خلال عقد من الزمن (٧٢-١٩٨٣) قبل أن ينهار النظام كله عام ١٩٨٥، وتنهار معه فرصة التقدم المتاحة نسبيا للتفاوض الاجتماعي السياسى بين الشمال والجـنوب. ولا أدل علـى ذلك من تضاعف نسب الإفقار فى السودان كله مع عودة اضطراب الموقف فى الجنوب إلى جانب الأسباب الأخرى بين ١٩٨٥- ١٩٩٥ (على عبد القادر).

ولأنني أكثف الاهتمام هنا على "الرؤية من الجنوب" فإنني لا أقصد عرض ما يرونه من سـلبيات تلك الفترة بقدر ما يبدو مفيدا أن نتعرف على بناء الصورة الجنوبية، فى شكلها الآخذ فـى الاندمـاج والـتكامل ، بـل وتأثير ذلك فى بناء الصورة نفسها فترة "التمرد" التالية؛ في الثمانينيات، والتسعينيات.

ممـا يلفـت الـنظر فى هذه الفترة من السبعينيات وفرة الأدبيات السودانية التى تعالج علاقـات الجـنوب بالشمال بحرية وجرأة سواء فى نقدها لاتفاق أديس أبابا أو البناء عليه فى اتجـاه خلـق سودان موحد، وذلك من قبل كتاب جنوبيين وشماليين على السواء. (محمد عمر

بشير- سوم) كما ظهرت في هذه الأدبيات دراسات سوسيولوجية وأدبية حول قضية التنوع الثقافي الاجتماعي في بنية "المجتمع السوداني" مع ربط "التنوع بالوحدة" (فرنسيس دينق- عبد الغفار محمد أحمد- محمد عبد الحي..) بل وراح بعضها يبشر بدور السودان المتنوع هذا في ربط علاقة العرب بأفريقيا (يونا مالوال..) وشهدت الخرطوم في تلك الفترة جرأة الجنوبيين خاصة على نقد "النظام" من الداخل لصالح بناء "سودان موحد" حسدهم عليها أحيانا كتاب الشمال (مجلة "الثقافة السودانية" بالعربية، ملحق صحيفة الأيام، مجلة سودان ناو "Sudannow" بالإنجليزية). وكان لكل ذلك دلالته على أن توفر "النية الحسنة" في الشمال كفيل أن يبنى الثقة بقوة مع الجنوبيين في اتجاه السودان الموحد، خاصة إذا ما أتيحت الفرصة لنخبة جديدة في مشروع وطني جديد، كادت ثورة مايو في مطلع أيامها أن تبشر به قبل أن تلتهمها مرة أخرى "العسكرية والبرجوازية التقليدية الشمالية" خلال "مايو" نفسه، وما أعقب مايو من محاولات وإحباطات.

ولنمض بالقارئ سريعا إلى مثال من كتابات تلك الفترة، وفي مقدمتها أعمال" فرنسيس دينق" المثقف السوداني "الجنوبي"، وعالم الاجتماع والسياسة الأنثروبولوجي، وابن "الدينكا" التي تعتبر نفسها همزة الوصل في هذه "المسألة السودانية" على نحو ما يكتب "دينق"- بين الجنوب الأفريقي والشمال العربي.

وتحتل أدبيات "فرنسيس دينق" عن الدينكا وغيرها أهمية كبيرة في الدراسات السودانية(*) مقابل نهج المدرسة التاريخية الشمالية التي ظلت تقليدية متجاهلة دور "التاريخ الاجتماعي" الذي عرض به "فرنسيس دينق" أدوار "الدينكا" "والحمر" وغيرهما في وحدة السودان.

ولننظر لعناوين بعض أعمال "فرنسيس دينق" وتواريخها قبل أن نعرض لبعض تفاصيلها، وقد بات معظمها مترجما إلى العربية أيضا وفي القاهرة(**) حتى لا يظل المثقف العربي غائبا عن حقائق مطروحة بين يديه. وقد انطلق "فرنسيس دينق" في تلك الفترة المبكرة من السبعينيات من دراساته عن "الدينكا" أساسا وكذا ثقافات الجنوب، معتبرا تكوين "الهوية" المشتركة هو الأساس. وتصبح عناوين "دينق" هي: "دينكا السودان" ١٩٧٢- "دينامية الهوية: أساس للتكامل الوطني في السودان" ١٩٧٣- "أفارقة بين عالمين" (يقصد الدينكا) ١٩٧٨. ويعتبر عالم الدينكا عند "دينق"- وهم ثلاثة ملايين نسمة أوائل السبعينيات - مثالاً لبوتقة تجمع التمركز حول الذات اجتماعيا، والانطلاق بالأسطورة والتفكير والحركة إلى العوالم الأفريقية بل والعربية المجاورة، ويعكس تراثهم "التوحد والازدواج "بين" عالم الأسطورة الأفريقية، وعالم

(*) كان لي شرف عرضها بالعربية في مجلة "الثقافة السودانية" مبكرا في ربيع ١٩٧٧ بالخرطوم.

(**) لابد من تقدير خاص لمركز الدراسات السودانية الذي قام بالقاهرة (١٩٨٨-٢٠٠١) بقيادة الدكتور حيدر إبراهيم، وترجم معظم أعمال فرنسيس دينق ضمن نشره للكثير من الدراسات السودانية الجادة.

الأديـان السـماوية الشـرق أوسطية" والدينكا –عنده- مثل السودان كله جنوبا وشمالا تجسد التـنوع فـي التركيـب الاجتماعي والتراث الروحي.. مما يتصل بعالمي أفريقيا والعروبة في عمليـة تفـاعل لا تعـرف هذه الثنائية المتعسفة التي تعزل العرب عن الأفريقيين"، وتتعرض الديـنكا من داخلها – كتجمع بشرى كبير- لقدر من التنوع والخلافات والصراعات (الكجوك- بـور) مـثلما تعرفه أرض السودان ككل... ويغوص تراثها الشعبي في التاريخ ليتصل بالتراث المصري الفرعوني، والتراث المسيحي والإسلامي بعد ذلك، ويتواصلون تاريخيا أو ميثولوجيا مـع الشلك والنوير، والحمر، وشندى والماساى ليشاركوهم مشكلات الهوية والتكامل، ومن ثم يـنتقى القطـع الديـنكا عند دينق- بين ثنائية الأفريقي والعربى على أساس إثنى بقدر ما هي مشكلة تسلط وهيمنة. يرصد "دينق" موقف "الدينكاوى" الجنوبي من "الآخر" كباحث معروف في الفولكلـور مؤكـدا تصوير تراثهم للرغبة في الالتقاء: "زواج محمد العربي من ثلما الدينكاوية" والخـوف والقلـق فـي نفس الوقت من وحشية الآخر: "صورة الأسد الإنسان" لكن "الإله عند الديـنكا خلق جميع الناس ولكل لغته وطريقته. لكنهم مترابطون رغم تميز الدينكا وأبقارهم عن غـيرهم.. ورغـم هـذا التميز، فإن الدينكا والعرب جاءوا من نبع واحد في الخليقة..." ويؤكد "ديـنق" أكثر من مرة انتشار العناصر العربية والزنجية بين كل من يسمون النيليين والساميين أو العرب والزنج في الشمال والجنوب.. ليعالج قضية التوحد الممكنة فى السودان على أساس "أنـه لا يمكـن القطع بثنائية التركيب الثقافى أو العنصرى للسودان على أساس شمال/ جنوب وبالتالى فثمة أساس قوى للوحدة، وبناء الأمة وتبقى المشكلة فى أن التاريخ السياسى هو الذى أكد على عناصر الانقسام ودعم إحساس عدم الثقة والعداوة (عالمان صـ ٢٢٧).

ولعـل تـأريخ "أبـل ألير" لحياته السياسية في جنوب السودان أن يكون مثالا لمشكلات "الـتاريخ السياسـي" الذي يشير إليه فرنسيس دينق، إزاء تركيز دراسات دينق على مشكلات "الـتاريخ الاجتماعي". ويكشف تاريخ "أبيل ألير" نفسه مدى توفر "الإدارة السياسية" الدائمة في الجنوب للعمل في إطار "وحدة سودانية" يتحقق فيها مكانة لنخبة الجنوب كما تتوفر للشماليين، وهذه هي المشكلة الحقيقية في الواقع السياسى بالسودان.

والـرجل ليس كاتبا ولا باحثا، ولكنه سياسي عرض تاريخ عمله بدقة منذ ١٩٥٣ حتى ١٩٨٩ في كتابه "جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود". وقد كان "ألير" عضوا فـي كافـة اللجـان والمباحـثات والبرلمانات التي سبقت ثورة مايو ١٩٦٩، ورأس المجلس التشـريعي والتنفـيذي للجنوب بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، وعمل نائبا لرئيس الجمهورية جعفـر نمـيرى لفترات في السبعينيات" لإبعاده من الجنوب "مع بداية خرق الشماليين للاتفاقية ووضع رجالهم وحدهم في السلطة التنفيذية في الجنوب. وهو يعبر في كتابه على مدى أكثر من ٣٠٠ صفحة عن مدى "الآمال" التي عايشها طوال رحلة حياته ومحاولته خلق حقائق جديدة في

الجنوب من أجل السودان: "الذي نريد أن نحافظ عليه وننميه.. ونستطيع أن ننقذ الكثير بممارسة الحكمة والكياسة والعدالة، ولكن ما أكثر ما نغفل هذه الصفات في ثورة الهياج والعنف "على حد تعبير "ألير" (١٩٨٩). وهو يطرح الأسئلة في كل فترة عن: "أي احتمالات هناك للسودان يصون بها كيانه كوطن صالح للحياة رغم هذا التاريخ الطويل من انعدام التوازن الاجتماعي الاقتصادي"؟

ثمة صوت آخر له مكانته أيضا في تاريخ الحركة الثقافية السودانية هو "بونا مالوال" الذي تولى شئون وزارة الإعلام والثقافة لفترة طويلة من السبعينيات، وخدم قضية توحيد الجنوب مع الشمال بل وخدم قضية "التكامل" بين السودان نفسه ومصر في ذلك العقد، وواجه الحملات ضد مشروع قناة جونجلى من جانب الأوربيين وبعض الأصوات الجنوبية، ودافع عن صيغة "الاتحاد الاشتراكي" بقدر ما يحتفظ بذاتية الجنوبيين فيه. ورغم صوته المحتج" حاليا في لندن ضد بقاء الجنوب تحت السيطرة الشمالية نتيجة للسياسات القائمة في الخرطوم، إلا أن جوهر فلسفته هو ما عبر عنه كثيرا في مجلة Sudannow التي أشرف عليها فترة توليه الوزارة وجعلها مستقلة بالرأي والنقد، كتعزيز لسياسة التنوع والوحدة التي رفعها مثقفو الشمال والجنوب في تلك الفترة، وفى نص مهم له عن دور السودان كحلقة وصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية؛ تكرر طبعه حتى أواخر السبعينيات يقول "بونا مالوال": "إذا نظرنا إلى تركيب المجتمع السوداني، فإننا يمكن أن نلاحظ خطر الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها كل من يحاول أن يقسم السودانيين إلى أقسام محددة على أساس عنصري.. وفى الحقيقة لا يوجد في السودان عرب وأفارقة، بل يوجد خليط متجانس من العرب والأفارقة السود، نتج عنه نوع لا يريد السودانيون أن يعرفوه بأنه عربى فقط أو أفريقى فقط، ولا يريد أن يتخلى عن دوره العربي أو دوره الأفريقي... ولذا استقر رأينا في السودان أن نسمى أنفسنا بأفريقيا المصغرة...".

وهذه الرؤية السياسية الواضحة - من وزير دينكاوى بدوره- هي التي ترددت في الرؤية الثقافية الاجتماعية عند فرنسيس دينق من قبل.

وهناك أصوات أخرى قد تكون أكثر دلالة على أثر "الوفاق السياسي" الاجتماعي في "تعديل الأصوات" في الجنوب في ظروف سياسية مختلفة أو مع صعود مشروع مختلف في السودان. ها هو "جوزيف لاجو"زعيم حركة أنيانيا -١ طوال الستينيات ما سمى بعد ذلك "أنيانيا-٢" وقد وقع بنفسه اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وأصبح عضوا بالبرلمان، ورئيسا للمجلس التنفيذي الإقليمي في ظل الحكم الذاتي ثم نائبا للرئيس أواخر أيام نميرى. في نص مهم له أيضا أمام المجلس التشريعي الجنوبي نشره المجلس عام ١٩٧٨ يقول: "قبل انطلاقة ثورة مايو كان نسيج السودان كأمة ممزقا نتيجة القوى الانقسامية على أساس الدين، والطائفة والعنصر والتفتت الحزبي، لكن تحققت الآن الوحدة الوطنية، وانسحبت قوى التقسيم من الساحة،

ومهمتنا الآن دعم هذه الوحدة الوطنية، ومواجهة القوى المعادية للسلام والأمن والرفاهية، والمحافظة على وحدة الإقليم، وألا نسمح للقبلية أن تقسمنا. إن انتخابي الآن لدليل على نضج الجنوب سياسيا وقوميا، وقدرته على تجاوز الخلافات العرقية والجغرافية عند اختياره للقيادات، وهناك الآن أساس لتحقيق شخصية الجنوب في إطار سودان موحد ومتنوع.." هنا إذن تأكيد آخر على طبيعة الفكر السياسي الذى كان – ويمكن أن يكون – قائما على الساحة السودانية فى إطار مختلف.

من هذه النصوص يمكننا القول إنه كان ثمة توجه للاتجاه الصحيح نحو الجنوب مدعوما بحركة ثقافية نشطة في الشمال طوال السبعينيات لدى جيل الباحثين والكتاب الشبان. وبدت سيادة فكرية لمبدأ التنوع والوحدة واحترام ذاتية الجنوب (محمد عمر بشير – عبد الغفار محمد أحمد) بل وتنوع التيارات والأوضاع الثقافية والاجتماعية في الشمال نفسه (محمد عبد الحي – صلاح محمد إبراهيم – إبراهيم إسحاق – خالد منصور) وذهب البعض من المخلصين لهذا التيار في الشمال متعاونا مع أبناء الجنوب في دراسة آثار مشروع جونجلى (عبد الغفار محمد أحمد) وإقامة جامعة جوبا كمشروع ثقافي وعلمي كبير (عبد الله السمان – عبد الرحمن أبو زيد) ومع ذلك فقد رأيت بنفسي في جوبا أنه حتى أوائل الثمانينات حيث كنت بالجامعة هناك لم ينشط حزب سياسي تقليدي أو يأتي في عمل سياسي ملحوظ مع أبناء الجنوب، وحتى بعض مظاهر نشاط اليساريين في صحف "التقدم" أو "الطليعة" التي عرفها أبناء الجنوب أول أيام الاستقلال لم يعد لها أثر أمام هجمة "الاتحاد الاشتراكي" وسياسته الشمولية البيروقراطية المعروفة عن هذا النمط من التنظيم السياسي في الوطن العربي وأفريقيا، بما يكشف طبيعة المسئولية السياسية للشماليين والجنوبيين على السواء بالنسبة للتطوير "السياسي" و"الثقافي" و"الفكري" على النحو الذي ذكرناه. وقد كان لذلك آثاره المباشرة على توالد عناصر الانهيار للمشروع الذي بدا في الجنوب، ففي غياب حركة نشطة من كافة هذه التيارات تحركت القوى المعادية.

لماذا ضاعت الفرصة منذ أواخر السبعينيات؟

لا شك الآن أن نظام الرئيس نميرى قد استخدم اتفاق أديس أبابا إعلاميا كمشروع لوحدة السودان الوطنية، وذلك لحل مشاكله السياسية وأزمة تحالفاته في السلطة، وصراعاته مع الشيوعيين تارة ومع حزب الأمة تارة أخرى، ومع ذلك فإن بنية المشروع كانت تسمح بكثير من التقدم في اتجاه التوحد، ونسبة ترضية عالية للجنوبيين. لكن الأمور لم تمض على هذا النحو، إذ بدأ "التحرش" بالمشروع بمجرد انتهاء المرحلة الانتقالية ٧٢-١٩٧٣ لكسر "القوة التفاوضية "التي مثلها اتفاق أديس أبابا مع الجنوبيين، ولنوجز هنا ملامح الاختراقات كما صورتها كتابات جنوبية وأيدها الواقع إلى حد كبير حول عدم استمرار توافق الشمال مع الحل الجديد للمسألة السودانية:

١ – لم يتح للجنوبيين اختيار ممثلهم على رأس المجلس الإقليمي للحكم الذاتي المقترح، وإنما اختاره النميرى دائما عبر عضوية الاتحاد الاشتراكي، كتنظيم شمولي يغيب تنظيمات

الجنوبيين السياسية. وإن كان رئيس الإقليم جنوبيا دائما إلا أنه مرشح السلطة الشمالية دائما أيضا (ألير – لاجو..إلخ). ويمكن الرجوع لاستعراض "بونا مالوال" لهذه التطورات في وثيقته عن "التحدى الثانى في السودان".

٢- بينما توقع الجنوبيون نهوضا تنمويا تبشر به "ثورة مايو" كل السودان في ظل استقرار الحكم عموماً، وحل "مشكلة الجنوب" خصوصاً، فإن برامجها الاقتصادية التنموية التي أتيح تنفيذها تضمنت مزيدا من الإفقار في الجنوب. وترصد وثيقة المجموعة البرلمانية الجنوبية (أم درمان– ١٩٨٠). حالات التدهور أو نقل المشروعات في قطاعات كانت توفر العمالة أو إمدادات التموين السهلة لأبناء الجنوب مشيرة لمشروع سكر مونجولا، وسكر ملويت، وتعبئة الفواكه في "واو"، ومشروع أسمنت "كابيوتا" بينما أنشئت مشروعات في الشمال لنفس القطاعات مثل مشروع سكر كنان، ومشروعات أبو نعامة وعساليا وفواكه كريمة.. إلخ ، بل ودخل الجدل حول قناة جونجلى في هذه الدائرة أحيانا بإثارة مشاعر الدينكا حول ثروتهم الحيوانية وأثر القناة على حركة هذه الثروة ووحدة أبناء الدينكا الاقتصادية. وفى هذا الجو اكتشف البترول في منطقة "بنيتو" شمال الإقليم أواخر السبعينيات)، ليثير قضية البترول وموقعه من "الوفاق السوداني" مبكرا، ويهمنا في إطاره الاقتصادى هنا الإشارة إلى مسارعة الحكومة المركزية بنشر الآمال حول كمياته التي ستمد لها الأنابيب حتى بورسودان – وهذا منطقى – كما نثرت الآمال حول تنقيته في السودان وليس بيعه خاما، ومن ثم إقامة المصفاة الرئيسية في "كوستى" – وشمالا– وليس في منطقة إنتاجه بالجنوب! ورغم أن المصفاة لم تقم رغبة من النظام في الربح السريع من بيع الخام أو وفق خطة المستثمر من الأجانب– فإن القضية أثارت الكثير من الشجن الذي أصبح قاعدة قضية اقتسام الثروة بعد ذلك.

٣- اعتبر الكثيرون أن الشمال الذي استمتع بوحدته– الدينية والثقافية على الأقل– لم يسترح لاحتمال توحد الجنوبيين أيضا تمهيدا للتكامل أو الاندماج الاجتماعي المتوقع مع "توقيع اتفاق أديس أبابا". ويربط "بونا مالوال" بين بناء النميرى لتحالفه مع الإخوان المسلمين وجبهة الميثاق بقيادة حسن الترابي أواخر السبعينيات، بل ومع الصادق المهدى نفسه في تلك الفترة، وبين انتكاسة تحالفه مع الجنوبيين في إطار اتفاق أديس أبابا. ويرصد "بونا" مع غيره عددا من الظواهر الخطيرة على عملية التوافق الجديدة، من ذلك وضع "جوزيف لاجو" زعيم الإنيانيا السابق في مواجهة "أبيل ألير" الوسطى الدينكاوى المتفاهم، بل وإثارة قاعدتهما القبلية بإتاحة فرصة الصراع بين أبناء المديرية الاستوائية "البارى" (أقصى الجنوب) ضد الدينكا في المجلس التشريعي الإقليمى الجنوبي. وطرح مشروع "اللامركزية" لتفعيل هذا الصراع في الجنوب ثم إصدار قانون الحكم الإقليمى ١٩٨٠ والحكم المحلى

١٩٨١ مـــن جانـــب واحد في الشمال لتقسيم الإقليم الجنوبي حتى لا يبقى وحدة ذات ثقل أمـــام الشـــماليين. ويســـتطيع القارئ أن يقرأ وقائع الصراع في هذا المجال، ومحتوياته الاجتماعـــية والاقتصـــادية فـــيما ذكرته مجموعات البرلمانيين الجنوبيين ومقابلها مذكرة "جوزيـــف لاجو" نفسه عن الموقف من "اللامركزية" ووضع أقلية "الاستوائية"– ٣٢ نائبا، ضـــد أغلبـــية أبـــناء الدينكا–٨٣ نائبا. واللافت في هذه المذكرات هو حديث "لاجو" زعيم أنيانيا الانفصالية السابق عن التوافق مع مبادئ الاتحاد الاشتراكي وتحقيق الديمقراطية في الجـــنوب عن طريق "تفكيك" الإقليم، مقابل حماس أبناء "الدينكا" مثل بونا مالوال وآبل ألير عن ضرورة وحدة الإقليم في مواجهة انتهاكات الشماليين للاتفاق.

٤– ثم تجئ الواقعة الكبرى مرتبطة بموضوع البترول واللامركزية معا، في مشروعات قرارات قدمهـــا المدعـــى العام حسن الترابي للرئيس نميرى بإعادة تحديد حدود "الإقليم الجنوبي" وحـــل مؤسسات الجنوب المركزية، تمهيدا لمشروع التعريب والأسلمة في رأى الجنوبيين. وقد حل النميرى الحكومة الإقليمية والمجلس التشريعي فعلا وأعاد تشكيلهما وفق التقسيم الجديـــد للإقلـــيم عام ١٩٨٠ بما اعتبر تصفية نهائية لاتفاق أديس أبابا. ثم نشرت خرائط جديـــدة بحدود جديدة للإقليم تضم منطقة "بنتيو" الغنية بالبترول إلى الأقاليم الشمالية، مما أصبح موضع الصراع الدامي حتى الآن.

أعـــتقد أن كافـــة هذه العناصر يمكن أن تكون كافية لضرب "بنية الثقة" في مقتل ، بينما كانـــت عناصـــر الاتفاق في أديس أبابا موحية بغير ذلك. والذين يقرأون كافة الأدبيات الجنوبية حـــتى وقـــت من التسعينيات لا يشعرون تلقائيا بالانهيار النهائي للثقة أو الفرصة التي أتاحتها أجـــواء الســـبعينيات في ظل اتفاق أديس أبابا والممارسات الوحدوية التي سلم بها الوحدويون والمـــتطرفون بإمكان التوافق. ولذا لا يعتبر إعلان نميرى لقوانين تطبيق الشريعة أو ما سمى بقوانين سبتمبر ١٩٨٣ هو المثير الأكبر في "المسألة الجنوبية" كما يصورها البعض أو تجرى بـــه الإعلاميات، وإنما أصبح "تطبيق الشريعة" عنوانا على القرار النهائي في الشمال بالانفراد بالسلطة والتشريع تتويجا لما قدمناه من إجراءات استفزازية أخرى. ومعنى ذلك التصميم على إقصاء الجنوبيين الذين عادوا بدورهم للتفكير في استرجاع حضورهم السياسي بالقوة المسلحة داخل الساحة السودانية أو خارجها.

٤– رؤية جديدة للحركة الشعبية من أجل "سودان جديد":

لـــم يكـــن تمرد حامية "بور" في ١٦ مايو ١٩٨٣ مجرد تمرد عسكري شبيه بذلك الذي حـــدث فـــي حامية توريت عام ١٩٥٥. كان تمرد توريت مقدمة لحركة انفصالية عرفت بحركة "أنيانـــيا–١" وبـــدا تمرد "بور" عقب التشكيل الجديد لأقاليم السودان وكأنه "أنيانيا–٢" أو هكذا أعلنـــت بعـــض أطرافه، لكن ذلك لم يكن جوهر الحركة وإن ظل سوء الفهم أو التفهم قابعا في

وســـائل الإعـــلام العربية خاصة، فضلا عن بعض من رأوا استثمار ذلك لأغراض أو سياسات معيـــنة، أحدثهـــا المواقف الأوربية والأمريكية في السنوات الأخيرة. ومن يقرأ أدبيات الحركة الشـــعبية لتحرير السودان SPLM منذ أوائل ١٩٨٤ حتى وثيقة الرؤية والبرنامج ١٩٩٨ لابد أن يلمـــس بالعين المجردة أن تحليل الحركة الجديدة للمجتمع السوداني وشعارها عن "السودان الجديد" لم يتعرض لكلمة "الانفصال" مرة واحدة، وهو يتحدث عن "سودان موحد ديمقراطي علماني".

قد يتطلب الأمر مساحة أوسع لاستعراض مسار حركة "التمرد الكبير" والجذري الذى عاد ينطلق من "الجنوب" ، وإن لم يكن التمرد الوحيد حتى خلال مرحلة الاستقرار فيما بين ١٩٧٢/ ١٩٨٣، عن نتيجة تصرفات السلطة الطبقية أو النخبوية فى المركز الشمالي- الخرطوم.

لقد أدى سلوك "السلطة المايوية" أو النميرية، وعدم التزامها بوعودها كمشروع تنموي، فضلا عن أن يكون وحدويا ، إلى تحريك عوامل التفتيت، والتجاهل، والإقصاء، في الجنوب مع تغيـــير تحالفـــات النمـــيرى وتركيزها على البرنامج الإسلامي وممثليه في الشمال وخاصة مع النائـــب العام حسن الترابي في السنوات الأخيرة لفترة اتفاق أديس أبابا. وتروى وثائق الحركة الشـــعبية أن الـــتمرد في إطار مفاهيم "أنيانيا-٢" الانفصالية هو الذي حدث في أكوبو ١٩٧٥، وفـــى واو "١٩٧٦ على سبيل المثال، هو الذي جعل "جارانج" وجماعة الحركة الشعبية لتحرير الســـودان SPLM يـــرون أن ذلك ليس الطريق المناسب، وأن قيام "حركة طليعية" لتحرير كل الشعب السوداني منطلقة من الجنوب" هو الحل الصحيح، لأن الحركة الأولى ١٩٥٥ كانت في تقديرهم حـــركة رجعـــية، وتعتبر "أنيانيا-٢" امتدادًا لها حتى وقعت اتفاق ١٩٧٢ ولذلك فليس صدفة قيام حركة تحريـــر الشعب السوداني بتصفية جناح "أنيانيا-٢" الذي شارك نسبيا في تأسيسها خلال عام التأسيس الأول بقيادة "جون جارانج".. وهو ما يسميه البعض انفراد "جارانج" بالسلطة منذ بداية الحركة.

يلفـــت الـــنظر أيضـــا أن عناصر قيادية من جبال النوبة جنوب غرب السودان قد رفدت الحـــركة بقوتهـــا مـــنذ انضمام قيادة مثقفة شابة مثل محمد هارون كافي إلى الحركة فيما بين ١٩٨٦/١٩٩٦ مـــثلما دعمها من أبناء الغرب أيضا "منصور خالد" "ودريج" ومن أقاليم شمالية مخـــتلفة" "ياسر عرمان" و"تيسير محمد علي" و"محمد عمر بشير" وغيرهم؛ معبرين جميعاً عن اتجاه عام لخلق حركة رفض "سودانية" ديمقراطية واحدة في ظل تنوع ملحوظ.

وإذا تفهمـــنا الفلسفة الجديدة "للطليعة الثورية" التي انطلقت من مفهوم الزحف من أنحاء الســـودان لجماهـــير شـــعبية منظمة إلى "الشمال" من أجل "سودان جديد" لكل السودانيين وفق رؤية الحركة -على الطريقة الماوية- أو النموذج الأوغندي والأثيوبي والكونغولي؛ ومهما كان الـــرأي فـــي هـــذا الـــتوجه؛ إلا أننا يمكن أن نقارن ذلك بالضرورة مع تحرك "جحافل الأنصار" المهديـــة وراء بيت المهدى أو "حزب الأمة" من مناطق نفوذهم التقليدية في غرب السودان إلى قلب الخرطوم في عمليات تدمير واسعة لمحاولة إسقاط نميرى عامي ١٩٧٦/١٩٧٧، ومع ذلك

لـم تحسـب هذه كحركة تمرد "شريرة" تمتد أصولها إلى أحداث الجزيرة "أبا "أيضا، والتنفيذي شـهدت طلعات الطيران على المنطقة عام ١٩٧١ حماية للنظام. وكان التقييم الصحيح يقتضى دراسـة موضـوعية حول "حالة التمرد" ضد نظام إقصائي، سواء بدعوى الشرعية الحزبية أو الطائفـية على يد المهدية، أو بدعوى التحرير الشامل من القهر والاستغلال والإقصاء على يد "الطلـيعة الجنوبـية"، وفي الحالتين ارتبط "التمرد" باتهام الخرطوم عام ١٩٧٦/١٩٧٧ لدولة عربـية بدعـم الـتمرد، كما كان اتهام المتمردين "الجنوبيين" لدولة عربية أخرى بدعم الحكم الديكتاتوري في الخرطوم. ولكل ذلك دلالته!.

سوف أترك قراءة أدبيات الأنصار و(حزب الأمة- الصادق المهدى)، أو الجبهة الإسلامية (حسـن الترابـي) حـول حـركة الجنوبيين لبحوث أخرى، ولكن دعونا هنا نقرأ بعض أدبيات "الحـركة الشعبية لتحرير السودان" وأحاديث قادتها وخاصة "جون جارانج" حول توجهها العام علـى الأقـل، انطلاقـا من ميثاقها أو "المانيفستو" عام ٨٣ والبيان التأسيسي عام ١٩٨٤ حتى الرؤية والبرنامج ١٩٩٨، التي أكدتها بيانات زيارة جارانج لها في القاهرة أثناء زيارتها ١٩٩٨ أيضا.

كـان مـن المتوقع أن تكون البيانات الأولى الناتجة من الواقع الاقتصادى والسياسي في الجـنوب ذات طـابع انفصالي أو شبه انفصالي أكثر من تلك التي تصدر بعد سلسلة طويلة من المفاوضات في عواصم العالم المختلفة بين "الجنوبيين" وحكومة الخرطوم الشمالية. لكن ذلك لم يحدث، مع حرص واضح على التعبير الدقيق عن قضية الشعب السوداني ككل إزاء تحليل معين لطبـيعة السـلطة القهـرية فـي الشمال. ولست هنا بصدد الحكم على النوايا، ولا بصدد تقييم مصـداقية الحـركة بقدر ما لابد من احترام مسار فكرى يقارب عمره الآن العشرين عاما، كما تحـترم تحالفاتهـا المطردة- كسلوك سياسي- والتي لم تكشف عن عكس هذا الاتجاه، ويبقى على المعترضين على الأخذ بهذا التحليل أن يعاودوا النظر في انحيازهم لنوع الاتجاه الذي حكم الخـرطوم بيـن فـترة وأخـرى، بـل وانحيازهم لطبيعة الهيمنة الاجتماعية والثقافية السائدة والمتحكمة عبر مركزية الخرطوم.

مـنذ الإعلان الصادر عن الحركة في مارس ١٩٨٤، بدت ملامح الفكرة الحاكمة لحركة تحرير الشعب السوداني رغم تصاعد إجراءات التفتيت والإقصاء من قبل الخرطوم.

ولنعرض لبعض النقاط المهمة هنا فقط حيث النصوص متوفرة فى أكثر من موقع:

* يعبر الإعلان عن أن التاريخ السوداني الطويل، تاريخ مقاومة ضد القهر الداخلي والخارجي علـى السواء، مشيرا إلى القهر التركي والمصري والإنجليزي من جهة والنخب الحاكمة في الخـرطوم ويسـميها العصبة "clique" من جهة أخرى ، معتمدة دائما على استغلال التعدد العنصـري والإثني والديني لتطبيق سياسة التفرقة بين السودانيين، والتقسيم بين شماليين وجنوبيـن، بل وتقسيم الشماليين أنفسهم إلى غربيين وشرقيين، "وحلفاويين" و"أولاد البلد"

ممن يتحكمون في السلطة السياسية بالخرطوم. كما تم تسييس تقسيمات الجنوب إلى "وحدة الدينكا" "والاستوائية الكبرى" والمتحدثين بلغة بارى ووحدة اللو، هذا فضلا عن تقسيم آخر إلى مسلمين ومسيحيين، وإلى عرب وأفارقة. ولن يعدم القاهرون وسيلة في المستقبل لاستبدال التقسيمات القديمة بغيرها.

وتتهم هذه النصوص الأولى الرجعيين من الانفصاليين، والمتعصبين (يقصد في الجنوب والشمال) بتهديد وحدة الشعب السوداني، ولذا فإن قيام "الحركة الشعبية لتحرير السودان" وجيشها كحركة طليعية هو الرد المسلح على كل مشروعات التقسيم والتفتيت والإضعاف للشعب السوداني؛ لأن الحركة تعتقد اعتقادا جازما في وحدة الشعب السوداني، ولا يمكن أن يخضع نضالها للاعتبارات العنصرية أو الدينية بأي حال، وتضع في أولى مخططاتها تنمية مختلف القوميات.

* يعالج بيان الحركة منذ عام ١٩٨٤ مسألة تقسيم الجنوب ومخاطره بهدف حرمانه من قوة وحدته، ومن ثرواته ، وذلك بضم مناطق البترول إلى المحافظات الشمالية، ومن هنا جاءت خطة الحركة "لتعطيل عمل شركة شيفرون ومشروع قناة جونجلى، لكن جميع المشاكل التي تثيرها الحركة- في تقدير جارنج - يمكن حلها في إطار السودان الموحد ونظام اشتراكي يوفر الحقوق الديمقراطية والإنسانية لكل القوميات كما يوفر الحريات الدينية وحرية المعتقدات، وهذا ما سيكفله الكفاح المسلح طويل المدى منطلقًا من الجنوب، لأن الكفاح السلمي قد وُوجه دائما بالقهر العنيف.
* أدرك "جون جارانج" مبكرا أنه سيتهم- وخاصة من قبل النميرى- بأن الحركة شيوعية نتيجة طبيعة نصوصها الأولى ، ويعتبر ذلك خلطا بين الشيوعية والاشتراكية التي ينادى بها، كما يرد بأن الاتحاد الاشتراكي الذي يحتكر به النميرى السلطة يمكن أن يتهم بذلك، وإن كان نميرى يقصد باتهامهم الإشارة لعلاقتهم بالدول الاشتراكية وليبيا بينما كان النميرى نفسه يستغل الاشتراكية تضليلاً لهذا الغرض، كما يستغل انتهازيته (عام ١٩٨٣) .. للاتجاه نحو واشنطن. وكان النميرى نفسه هو الذي وصف "أنيانيا-١") من قبل بأنها إمبريالية، ثم اتفق معها عام ١٩٧٢ وكل ذلك يدخل في باب الدعاية الرخيصة.
* كيف تحدثت الحركة الشعبية بعد خمسة عشر عاما من تأسيسها؟ أي عام١٩٩٨؟

نشرت الحركة وثيقة جديدة في مارس ١٩٩٨ بعنوان "الرؤية والبرنامج" Vision and programme تبلورت فيها كثير من النقاط التي أثارتها وقائع الزمن الذي عبرته وصارت صاحبة القوة التفاوضية الملحوظة والعلاقات المتعددة داخليا وخارجيا، كما صارت أمام حكم أكثر تحديا وأكثر أيديولوجية في الشمال.

وكان يمكن أن يكون خطاب الحركة الشعبية أكثر انفصالية بعد فشل عديد من المحاولات للتفاهم خلال خمسة عشر عاما من وجهة نظرها على الأقل، لكن "الخطاب" - وليس مجرد البيان الرئيسي الذي نشير إليه- ظل خاليا من أي روح انفصالية وإن كان أصبح مشحونا بالتحفظات والتلميحات إلى الحق في اتخاذ "قرار آخر" في إطار "حق تقرير المصير". ومن سوء حظ المتحيزين ضد خطاب الحركة الشعبية أن مبدأ "حق تقرير المصير" تقرر على موائد التفاوض المريب بين بعض العناصر المنشقة عن الحركة وحكومة الإنقاذ الإسلامية في الخرطوم منذ ١٩٩٢، بل وكانت معظم هذه العناصر من أصول الأنيانيا-١- أو-٢، وقبلتهم فقط نكاية في "جوزيف جارانج" أو لإنقاذ دبلوماسية الحكم وليس لإنقاذ البلاد من الصراع المسلح. وقد دخل المصطلح نصوص المفاوضات الرسمية لأول مرة منذ اجتماع لام أكول وممثل الحكومة د. على الحاج في فرانكفورت ١٩٩٣ حسب رواية منصور خالد، وتبع ذلك طرحه في مفاوضات الحركة مع ممثل الحكومة في "أبوجا" ونيروبي.. حتى ماشاكوس ٢٠٠٢. ونحن نورد هنا هذه الحقائق للذين يعتبرون الحركة الشعبية، مجرد حركة انفصالية مدمرة للسودان حتى لو لم تذكر الانفصال وألمحت له بحق تقرير المصير. وقبل أن نعود لنصوص "الحركة" الحديثة (١٩٩٨) فإننا نحيل القارئ إلى نصوص إعلان "كوكادام" ربيع ١٩٨٦، ومبادرة السلام السودانية نوفمبر ١٩٨٨ (منصور خالد ٢٠٠٠) "والإعلان" كان مع ممثلي الصادق المهدى الذين شكلوا أغلبية بين الأحزاب والهيئات الموقعة، أما "المبادرة" فكانت على يد السيد محمد عثمان الميرغني شخصيا الذي كان حزبه "الوطني الاتحادي" يشارك في الحكم في ذلك الوقت، ودون الدخول في تفاصيل هذين الاتفاقين اللذين كانا كفيلين بحل الأزمة التاريخية في السودان لولا مقاومة قوى شمالية طائفية أو إسلاموية لوضعهما موضع التحقيق لدرجة مطالبة الترابي كوزير خارجية للصادق باستمرار القتال مقابل نصح وزير الدفاع وقتئذ بقبول الحل السياسي الوارد في اتفاق كوكادام (وفق رواية منصور خالد أيضا) أما اتفاق السلام الذي جاء به الميرغني فكان مرشحاً بالطبع للفشل حيث رئيس الوزراء وقتئذ هو الصادق المهدى! لكن الجدير بالانتباه هنا هو أن الاتفاقين اللذين أقرتهما مجمل القوى السياسية مع الحركة الشعبية لم يوردا أبدا أية إشارة للانفصال أو حق تقرير المصير، بل أشار اتفاق "كوكادام" إلى "السودان الجديد" اتفاقا مع لغة الحركة، كما رفض طرفاه تسميه المشكلة بجنوب السودان مؤكدين أنها "مشاكل للسودان"، ومشيرين أيضا إلى دساتير السودان ٥٦/ ١٩٦٤- وداعين لإقامة حكومة وحدة وطنية ومؤتمر دستورى.. إلخ. أما "مبادرة السلام السودانية" فجاءت أكثر تقدما لتؤكد على "وحدة البلاد" وأن "المشاكل قومية الأصل" كما تنص على عقد المؤتمر الدستورى (على مستوى قومى)، وإلغاء قوانين سبتمبر الخ. وكان مقررا مناقشة

الخطــوات التنفيذية للاتفاقية قبل أن يقع انقلاب الجبهة الإسلامية ١٩٨٩ بعدة أيام فيتوقف كل ذلك لترفع راية "الحرب الجهادية" في الجنوب.

وفــيما بيــن رفــض الانقلاب الجديد لوثائق ١٩٨٨/٨٦، وبين الوثائق الجديدة للحركة الشــعبية لتحرير السودان عام ١٩٩٨، مرت مياه كثيرة في ظل الاقتتال والعنف المتبادل. ولم يكن الموقف طوال هذه الفترة يسيرًا على كلا الجانبين، فالحرب مرهقة ومكلفة على الشماليين والجنوبييــن ، والحــل العسكري يضطرد في استحالته بينما لا يبدو الحل السياسى يسيرا على الطرح من قبل أيديولوجية إسلاموية متصاعدة في الشمال، راغبة في الانتشار لأبعد من حدود الشمال والجنوب على السواء. أما في الجنوب فقد عانت قيادة "جون جارانج" بدورها كثيرا من متاعب الانشقاق منذ خرج عليه "رياك مشار" فيما عُرف بمحاولة انقلاب مدينة "الناصر" جنوب شرق السودان، قرب منافذه على الحدود مع أثيوبيا (إعلان ناصر – أغسطس ١٩٩١) بقيادات قوية من أبناء "الشللك" والنوير: "مشار لام أكول".

ويذكــر شــهود هــذه الــتطورات في الجنوب أنها كانت ضمن محاولات تحويل الحركة الشعبية عن اتجاهها العسكري وفرض مبادئ التحرير الوطني السياسي، (ومعنى ذلك ضمنا أن تكــون أكــثر ميلا للانفصال) إلى جانب كونها محاولة لمقرطة الحركة ضد انفراد جون جارانج بالقــرار والقــيادة (وبمعــنى ضمني آخر لتوازن نفوذ أبناء الدينكا، مع حضور مناسب للشلك والنوير وبقية الأقاليم وخاصة في الاستوائية...).

قــد تكون الحركة الشعبية قد عادت للتوحد والتماسك بعد ذلك منذ إعلان "لافون" (أبريل ١٩٩٥) للتوحــيد مقــابل إعــلان "أيوكو" للانشقاق (أبريل ١٩٩٤)، وهذا ما يشهد به أحد القيادات العائدة إلى الحركة مثل P.A. Nyaba عضو اللجنة التنفيذية الحالية في كتاب له نشر عام١٩٩٧– ٢٠٠٠.

لكن اللافت هنا أن حكومة الخرطوم بدلا من أن تستفيد من الموقف لدفع تيار الوحدة من أجل حل قومي أو اجتماعي راحت، تدعم الانشقاقات من أجل تدمير "جارانج" بأي ثمن وفق فكرة ثابــتة عــن انفصــاليته، وهــو الذي قام في ظرفين مختلفين بتصفية الانفصاليين ممثلين في "أنيانيا– ٢ "مرة أوائل الثمانينيات، والانشقاقيين الانفصاليين مرة أخرى أوائل التسعينيات وذلك لما بدا أنه يملك مشروعا "لسودان جديد" جعل مطلبه الأساسي هو عقد "مؤتمر دستوري قومي" مــنذ واجه انتفاضة ١٩٨٥ حتى وثائق "كوكا دام" و"المبادرة". لكن يبدو أن "صراع الجنرالات" هــو الــذي حكــم موقــف الرئيس "عمر البشير" بل وحكم "الجهاديين" بقيادة "الترابي"؛ وكأنه عســكري أكــثر منه أيديولوجي. وقد جعل ذلك السلطة في الخرطوم أكثر حركة في اتجاه دعم الانشــقاقيين إلــى درجة التسليم بمقولاتهم عن "حق تقرير المصير" في إطارهم الانفصالي ذلك فــيما عرف من اتفاقيات تمت مرة مع "رياك مشار" وأخرى مع "لام أكول" وفى عواصم أفريقية مثل نيروبي وأبوجا.. إلخ ، مما بدا مثيرا للدهشة على المستوى العربي خاصة دون أن يتحرك

"الـرأي العـام" للتعبير عن دهشته مثلما يعبر عن سخطه إزاء أي "انحراف" من طرف جون جارانج!
وقـد لفـت نظـري مؤخراً – على سبيل المثال – تقييم مفكر سوداني أحترم آراءه مثل عبد الله على إبراهـيم في دراسة له بعنوان "حول البئر المعطلة والقصر المشيد في السياسة السودانية" (المراجع).لا ينـظر فيها "لجون جارانج" إلا من زاوية التسلط والفردية والشخصنة مقابل رفق ظاهر بأصحاب القصر في الخرطوم!

في هذا الجو تبعث الحركة الشعبية بأحدث رسائلها عام ١٩٩٨ في وثيقة بعنوان: "رؤية وبـرنامج الحـركة الشعبية لتحرير السودان"، تعود فيها للتأريخ للشعب السوداني منذ حضارة "كـوش" وتنوع التشكيل الاجتماعي السوداني حتى انقلاب ١٩٨٩ الانعزالي الإقصائي. ويمضى الـبرنامج المنشـور علـى نطاق واسع لوضع رؤية الحركة في عدد من النقاط المهمة نكتفي بتلخيص ما يتعلق منها بموضوعنا هنا:

* يعـرب عـن أن نضـاله هو من أجل "نمط جديد للسودان" الذى ينتمون إليه جميعاً، سودان موحـد، لكـنه موحـد على أسس جديدة، سودان جديد بالتزامات سياسية تقوم على حقائق الواقع السوداني وليس السودان القديم الذى كلف الشعب ٣٢ عاماً من الحروب".
* يـرفض تحكم "النخبة المحلية" اللاميدنية الساعية فقط إلى السلطة السياسية بادعاء القومية. ويضع خياراً ثنائيا: إما دولة مفتتة لعدد من الدول (الولايات) المستقلة، وإما سودان جديد في وحـدة اجتماعية سياسية يتوحد ولاؤنا لها والتزامنا نحوها دون اعتبار للجنس أو القبيلة أو الديـن أو الـنوع. فهو سودان ديمقراطي يقوم على الإرادة الشعبية الطوعية وحكم القانون، ويعتمد النظام الديمقراطي العلماني والمشاركة الشعبية.
* تسـتهدف الحركة تطبيق "حق تقرير المصير" لشعب السوداني فى "سودان جديد" قبل وبعد حكومة الجبهة الإسلامية.

ثـم يضـع الـبرنامج خمسة عشر مطلباً يعدّل فيها بعض أفكاره الاجتماعية الراديكالية القديمة، حيث يستبعد "الرطانة" الاشتراكية ويتحدث عن الاقتصاد المشترك وتعزيز الديمقراطية بـالحكم السليم ووقف الفساد، كما تتعزز بذلك الوحدة والسلام والأمن. ويعيد الحديث عن حق تقرير المصير، ودعم أفكار الوحدة الأفريقية.

* يعـاود الحديث عن الوحدة الوطنية والسلام في "المناطق المحررة" ويطالب بالسودان الجديد وحدة سياسية مع الاعتراف بالتنوع العرقي والإثني والثقافي.
* يـرى أن الحركة الشعبية لن تعزل نفسها عن الموقف السوداني ككل في المركز (الخرطوم) ولن تحول نفسها إلى حركة إقليمية كما يرغب بعض الجنوبيين والشماليين على السواء، بل تسـتمر حـركة وطنـية ذات أهـداف قومـية في سياق السودان الجديد ، ولذا تستمر في مناشدة الشماليين أن يلتحقوا بالحركة، التي ستقيم قواعدها في مناطق الشمال السوداني التي لم تصل إليها.

* ستواصـــل الحركة الدخول في محادثات السلام من أجل حل سلمى مع الحكومة القائمة في الخرطوم لكـــن علــــى أســــاس الكونفيدرالـــية وحق تقرير المصير والسودان الجديد ، وستظل الحركة عضواً بالتجمع الوطني الديمقراطي وميثاق أسمرة مع استمرار استقلالها التنظيمي والسياسي والعسكري.

* ستواصـــل الحركة العمل مع التجمع الوطني الديمقراطي لتحقيق التوحد فى النضال العسكري كمـــا هو قائم فى المناطق الريفية، وإنجاز الانتفاضة فى المناطق الحضرية لإسقاط حكم الجبهة الإســـلامية فـــى أقـــرب وقت، وإقامة سودان جديد خلال البدائل التى يطرحها التجمع الوطني الديمقراطي (تجمع المعارضة).

* يدافـــع عـــن مطلب حق تقرير المصير بأنهم سيوفرون له الظروف الموضوعية الضرورية لممارســـة شـــعب السودان الجديد لهذا الحق، لأنه لا يمكن أن يفرض على الناس وإنما يتم حوله التوافق بيـــن المعنيين بـــه ليقرروا فـــى استفتاء تحـــت رقابـــة دولية.... وهذا الحق اعترفـــت بـــه كـــل القـــوى السياسية فى السودان، ومنظمة "إيجاد" وميثاق التجمع الوطنى الديمقراطي (المعارضة) ١٩٩٥- كما اعترفت به حكومة الجبهة الإسلامية، وهو حق يمارس ولا "يُعطى" كما تتصور حكومة الجبهة الإسلامية.

* يعـــود إلى الحديث عن مرجعيته الخارجية فيذكر التعاون والتكامل الأفريقي، وحركة ومنظمة الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية. لأن "الشعب الأفريقي" يعنى كل الشعوب التي تسكن القارة الأفريقية، ومن ثم لا أساس للفهم العنصري بل تقوم العلاقات غير العنصرية مع ثقافات الشرق الأوســـط، والعلاقـــة الخاصـــة بل والدور الخاص فى العالم العربي والعلاقات العربية الأفريقية (وهنا حدود فهم الحركة لعروبة وأفريقية السودان مما يستحق المناقشة!).

بهـــذه المـــنطلقات شاركت الحركة الشعبية كافة القوى السياسية "الشمالية" ذات الطابع القومى في حركتها لتوحيد المعارضة للنظام السوداني – وقد نصت مواثيق أسمرة منذ ١٩٩٥ علـــى الاعتراف بحق تقرير المصير، مثلما اعترفت قبلها وبعدها حكومة الخرطوم في اتفاقيات مـــع المنسقين ذوى الطابع الانفصالي. وتبع ذلك امتداد نفوذ الحركة الشعبية لتحرير السودان إلـــى مـــناطق أخرى في جنوب غرب (جبال النوبة) وجنوب وسط "أبيى" وجنوب وشمال شرق السودان فيما عرف بقوات الدفاع السودانية بقيادة الفريق عبد العزيز خالد. وفى تقدير البعض طبعا أن ذلك نشاط لتوسيع قاعدة ونفوذ "الانفصاليين" وهذا غير منطقي وأطرافهم الشمالية في كســـلا، أمـــا الحـــركة الشـــعبية وحلفاؤها فاعتبرت ذلك امتداداً لفكرتها عن "السودان الجديد" والتحالف الشعبي الوطني من حوله.

وممـــا له دلالة هنا، إعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان فى "مؤتمرها الوطنى الأول" (١٩٩٤) عـــن اتجاههـــا لمســـاندة قـــيام "لواء السودان الجديد" ليصبح "مشروعا مفتوحا لكل الوطنيين السودانيين، دون اعتبار لانتماءاتهم السياسية السابقة". وبدأ ذلك بالفعل بإصدار وثيقة

تأسيســه فى العام التالى ١٩٩٥، مستهدفا "بناء حركة قومية جديدة، تكون هى وحدها الضامنة لوحدة السـودان بالإسـهام فـى المشـروع الوطنى القومى الجديد، بحيث تأخذ من الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحركة الديمقراطية فى شمال البلاد أرقى وأكثر مكونات تجاربهما السابقة إيجابية".

ويسـتهدف "لـواء السـودان الجديد" أيضاً تمكين الأقاليم المهمشة من التغلب على واقع التنمـية غـير "المتوازنة". ويرد تكوين لواء السودان الجديد على تساؤلات سلبية فى الشمال بعد اتجاه "مجموعة الناصر" الانفصالية، حيث تعالج الحركة واللواء الجديد معالجة صحيحة لحق تقرير المصير.

ولواء السودان لا يجمع المثقفين فقط، ولا يقتصر مفهوم "التهميش" على الأقاليم المهمشة وحدهـا أو المجموعات العرقية وحدها، إذ إن نظام الجبهة الإسلامية –فى رأيها– قد أدى إلى تهمـيش الـنقابات والاتحـادات ورجـال الأعمال والضباط "المرفوتين" والمرأة، بل وقبائل عربية مثل "المسيرية" والرشايدة وغيرهم. وهو ليس حركة للدينكا، أو المسيحيين أو الأفارقة أو الوثنيين وحدهم.

وتمضى وثيقة الحركة المطولة في استعراض تطورات مفاهيم الحركة الشعبية التي دفعتها للعمـل مـع القـوى الأخرى، ليس كتجمع جديد أو تحالف خاص وإنما لكل القوى الراغبة في الانتقال إلى سودان جديد. وعن هذا التطور انطلق العمل في السنوات الأخيرة ليس في الجنوب وحـده وإنما من أقصى الغرب (النوبة) إلى كسلا (قوات الدفاع الشعبي). بما يصعب معه تصور حدود الانفصال، وإن كان اتفاق ماشاكوس قد عاد لتفجير سلبيات كل الفرص الضائعة التي مررنا بها.

الانحسار؟؟

إن الفشـل فـي استغلال فرص الاتفاق بين الأطراف المتصارعة وتكرار الفرص الضائعة، يظـل مـن وجهـة نظر الجنوبيين مسئولية حكومة الجبهة الإسلامية التي صممت على الحل العسكري وحده وعبأت قواعدها – شباباً وجنوداً – في اتجاه الاقتتال وعزل الجنوب عن العالم إلا مـن خلال عمليات التدخل التي ارتبطت "بالمساعدات الإنسانية" والهيئات الكنسية في أفريقيا وأوربـا حـتى انفـردت بهـا الكنائس الأمريكية مؤخراً. وقد طرحت الدول الأفريقية والعربية المجاورة للسودان مبادرات، بدت ذاتية أو إقليمية أو أخوية، وفى مقدمتها مبادرة "الإيجاد" التي سـميت بـإعلان المـبادئ (DOP) ١٩٩٥ ثم المبادرة الليبية المصرية. وقد اتخذت الولايات المـتحدة موقفا صريحا إلى جانب مبادرة الإيجاد، بل وصرحت وزيرة خارجيتها "أولبرايت" في نوفمبر ١٩٩٩ قبل نهاية خدمتها وحكومة بيل كلنتون أول عام ٢٠٠٠ "أن الولايات المتحدة لن تتعامل إلا مع مبادرة الإيجاد وحدها". وكانت التقارير التي أعدتها على أمل نجاح الديمقراطيين فـي الانـتخابات، يجرى إعدادها في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بواشنطن مـنذ يولـيو ٢٠٠٠، ثـم صـدر الموقف "الجمهوري" نفسه من بعد ذلك على أساس ما أعده الديمقراطيون، منتهياً بمفاوضات ماشاكوس!

فما الذي أدى إلى تدهور الموقف بهذا الشكل؟

لـم تعترف الحكومة السودانية بمبادرة الإيجاد إلا عام ١٩٩٨ دون أن يعني ذلك الموافقة النهائـية علـيها بالطبع، ولم تضغط أطراف المبادرة الليبية المصرية على الخرطوم أو الحركة الشعبية لإنجاح مبادرتهم، وبدا الموقف كله محاولات لكسب الوقت على الجانبين بينما عمليات استكشـاف البترول والدفع للتهدئة في مناطق استخراجه بغرب السودان وجبال النوبة من قبل الأمريكييـن تمضي وحدها، حتى أدت إلى اتفاق خاص بها نوقف الحرب هناك بنجاح أوائل عام٢٠٠٢، وكان معنى ذلك دائماً فشل مخطط الخرطوم الدائم واستسلامها آخر الأمر أمام الاعتبار الخارجي.

وطـوال هـذه الفترة كانت أطراف جنوبية مثقفة وصاحبة رؤية قد أعلنت عن يأسها من الوصـول لحـل حقيقي، حتى في حدود ما تطرحه الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث كان بعـض هـؤلاء مـنذ مـدة علـى يمينها تارة، وعلى يسارها تارة أخرى. وإذا ما تذكرنا جهد شخصـيات تاريخية مثل "أبل ألير" "وبونا مالوال" حول الاستقرار بالحد الأدنى للحكم الذاتي، أو جهـود "فرنسيس دينق" حول التكامل، والتنوع، في سودان موحد، أو "لام أكول" في كرّه وفرّه بيـن الحكومة والحركة الشعبية، فإننا يمكن أن نشعر معهم بالأسى، وهم يعبرون عن إحباطهم مما جرى، وأعتقد أن صياغاتهم للموقف ستظل ذات أثر فيه لفترة قادمة قد تطول، مهما كانت "الحلول" التي تصوغها أطراف "ماشاكوس".

وقد يحتاج القارئ للعودة لكتاب "ألير" عن التمادي في "نقض المواثيق والعهود" وانسحابه الأخـير مـن السـاحة بمـا لا يجعله مؤهلاً للعودة شخصية توفيقية من أبناء "الدينكا" حاملة "الحركة" الرئيسية حتى الآن، كما قد يحتاج لمعرفة إحباطات لام أكول التي دفعته "للاستقالة" من العمـل فـي الوساطة مع الخرطوم أو الحركة عائداً إلى العمل المستقل عن الطرفين أو تشكيل طـرف ثالث، كما قد يعود القارئ إلى كتابات ومواقف "بونا مالوال" وهو رجل الخرطوم السابق فـي عهـد النمـيري، وقد أحبط مؤخراً من "الحركة" والخرطوم وحتى من لمزاته ضد العرب أنفسهم (S. News letter) وهو عضو لجان التكامل المصري السوداني السابق!

أمـا "فرنسـيس ديـنق" فقد ذهب بعيداً على غير المتوقع منه، بتعاونه الوثيق عبر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي (CSIS) ليصوغ مع أحد مؤرخي المعهد وثيقة مهمة فـي فـبراير ٢٠٠١ عن "السياسة الأمريكية لإنهاء الحرب في السودان" شكلت أساساً لمهمة "دانفـورث" مـبعوث الرئـيس بـوش إلى السودان، وعراب ماشاكوس، التي صيغت السياسة الأمريكية الأخيرة بالفعل على أساسها لما تضمنته من مفاجأة موافقة الأمريكيين على: "سودان واحـد فـي صيغة دولة واحدة ونظامين"، ووضع ترتيبات سريعة لإنهاء الحرب، والعمل على أساس مبادرة الإيجاد ثم الدخول في مفاوضات للسلام، وإقامة حكم ذاتي على أساس رسم حدود الشـمال/ جنوب، وتحديد السلطة الإقليمية، وقيام الوحدة في دولة علمانية ديمقراطية، والفصل بيـن الدين الدولة، واقتسام الثروة والسلطة، وضمان حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية عن

خاتمة

أرجو ألا تحسب هذه الدراسة على جانب معسكر القائلين بأن السودان بلد الفرص الضائعة، إلا إذا استمرت وتيرة الآمال المجهضة لأنه إذا فشلت القوى السياسية والمؤسسة العسكرية في تحقيق الخطوات الضرورية لسودان موحد وديمقراطي يضمن لكل الأطراف مزيدا من مصالحها بالتراضي بدلا من فرضها بالقوة كما يحدث من خلال "ماشاكوس" فإن ذلك لن يحقق إلا مصالح أخرى من خارج الإطار الوطني الديمقراطي الذي يجرى النقاش الوطني حوله، فإذا صار الأمر كذلك رغم تبنى تجمع المعارضة نفس الموقف مع حركة الجنوب في تجمع واحد كان يمكن تفاوض حكومة الجبهة الإسلامية معه، فإننا نصبح أمام "مشروع مجهض" في السودان لم تكتب له بعد شهادة الميلاد. بل قد تهدد الجنين مخاطر المصالح العالمية الكبرى التي تلتف حول السودان.

مصادر أساسية

• أبل ألير: جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود:
Southern Sudan too many agreements Dishonured, Ithaka, London 1995.

ترجمة: بشير محمد سعيد- الناشر: دار ميدلايت- لندن ١٩٩٢.

• فرنسيس دينق. دينامية الهوية: أساس للتكامل الوطني في السودان: الخرطوم (١٩٧٣)
Dynamics of identification, A Basis of National integrtion in the Sudan, KUP. 1973.
ترجمة: محمد على جادين- الناشر:مركز الدراسات السوادنية القاهرة (١٩٩٩).

• أفارقة بين عالمين (١٩٧٨) (KUP) Africans of two worlds.

ترجمة: محمد على جادين- معتصم صغيرون.

الناشر: مركز الدراسات السودانية- القاهرة ٢٠٠١.

• صراع الرؤى: War of visions نزاع الهويات فى السودان (١٩٩٥).

ترجمة: عوض حسن:، الناشر:مركز الدراسات السودانية- القاهرة ١٩٩٩.

• الدينكا فى السودان: The Dinka of the Sudan 1989.

•ترجمة: شمس الدين الأمين ضو البيت: مركز الدراسات السودانية- القاهرة ٢٠٠١.

•حلمي شعراوى: النسيج الاجتماعي لعلاقات العربية الأفريقية: قراءة فى أعمال- فرنسيس دينق عن الدينكا. فى: مجلة الثقافة السودانية- الخرطوم ١٩٧٧ وفى "العرب والأفريقيون وجها لوجه- دار الثقافة الجديدة- القاهرة ١٩٨٠.

•محمد إبراهيم أبو سليم: فى الشخصية السودانية: دار جامعة الخرطوم ١٩٧٩.

*Mohamed Omer Beshir:
a-The Southern Sudan, Background to conflict, Khartoum KUP1968.
B)The Southern Sudan from conflict to peace: Khartoum 1974.

• بونـا مالوال: السودان رابطة بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية (بدون تاريخ) وزارة الثقافة والإعلام – الخرطوم.

- The sudan- A second challenge
Sudan Democratic Gazette(News letter) (ed) London

•عبد الغفار محمد أحمد: سودان: الوحدة فى التنوع: جامعة الخرطوم ١٩٨٧-١٩٩٢.

-مكي شبيكة: السودان عبر القرون: دار الثقافة – بيروت ١٩٦٤.

-يوسف فضل: دراسات فى تاريخ السودان- جامعة الخرطوم ١٩٧٥.

-محمد المكي إبراهيم: الفكر السوداني أصوله وتطوره- الخرطوم ١٩٧٦.

• شـريف حريـر- تيجى تفيدت: السودان: الانهيار أو النهضة- مركز الدراسات السودانية القاهرة ١٩٩٧.

• محسن عوض: جذور الرفض: في: أفريقيا- كتاب غير دوري- دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٨٦.

• منصور خالد: جنوب السودان فى المخيلة العربية- دار تراث للنشر- بيروت ٢٠٠٠.

•عبد الله على إبراهيم: حول البئر المعطلة والقصر المشيد فى السياسة السودانية (دراسة لم تنشر).

- Joseph Lago: Decenlralisation of the south: khartoum 1980.
-Mom, K.N. AROU (ed): North- South Relations in the Sudan Since the Addis Ababa Agreement- Kharatoum 1988.

خاتمة

أرجــو ألا تحســب هــذه الدراســة على جانب معسكر القائلين بأن السودان بلد الفرص الضــائعة. إلا إذا اســتمرت وتيرة الآمال المجهضة لأنه إذا فشلت القوى السياسية والمؤسسة العسكرية في تحقيق الخطوات الضرورية لسودان موحد وديمقراطي يضمن لكل الأطراف مزيدا مــن مصــالحها بالتراضي بدلا من فرضها بالقوة كما يحدث من خلال "ماشاكوس" فإن ذلك لن يحقــق إلا مصــالح أخــرى من خارج الإطار الوطني الديمقراطي الذي يجرى النقاش الوطني حولــه، فــإذا صار الأمر كذلك رغم تبنى تجمع المعارضة نفس الموقف مع حركة الجنوب في تجمــع واحــد كــان يمكــن تفاوض حكومة الجبهة الإسلامية معه، فإننا نصبح أمام "مشروع مجهــض" فــي الســودان لم تكتب له بعد شهادة الميلاد. بل قد تهدد الجنين مخاطر المصالح العالمية الكبرى التي تلتف حول السودان.

مصادر أساسية

• أبل ألير: جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود:
Southern Sudan too many agreements Dishonured, Ithaka, London 1995.

ترجمة: بشير محمد سعيد- الناشر: دار ميدلايت- لندن ١٩٩٢.

• فرنسيس دينق. دينامية الهوية: أساس للتكامل الوطني في السودان: الخرطوم (١٩٧٣)
Dynamics of identification, A Basis of National integrtion in the Sudan, KUP. 1973.
ترجمة: محمد علي جادين- الناشر: مركز الدراسات السوادنية القاهرة (١٩٩٩).

• أفارقة بين عالمين (١٩٧٨) (KUP) Africans of two worlds.

ترجمة: محمد على جادين- معتصم صغيرون.

الناشر: مركز الدراسات السودانة- القاهرة ٢٠٠١.

• صراع الرؤى: War of visions نزاع الهويات فى السودان (١٩٩٥).

ترجمة: عوض حسن:، الناشر: مركز الدراسات السودانية- القاهرة ١٩٩٩.

• الدينكا فى السودان: The Dinka of the Sudan 1989.

•ترجمة: شمس الدين الأمين ضو البيت: مركز الدراسات السودانية- القاهرة ٢٠٠١.

•حلمي شعراوى: النسيج الاجتماعي للعلاقات العربية الأفريقية: قراءة فى أعمال- فرنسيس دينق عن الدينكا. فى: مجلة الثقافة السودانية- الخرطوم ١٩٧٧ وفى "العرب والأفريقيون وجها لوجه- دار الثقافة الجديدة- القاهرة ١٩٨.

•محمد إبراهيم أبو سليم: في الشخصية السودانية: دار جامعة الخرطوم ١٩٧٩.

*Mohamed Omer Beshir:
a-The Southern Sudan, Background to conflict, Khartoum KUP1968.
B)The Southern Sudan from conflict to peace: Khartoum 1974.

• بونا ملوال: السودان رابطة بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية (بدون تاريخ) وزارة الثقافة والإعلام – الخرطوم.

- The sudan- A second challenge
Sudan Democratic Gazette(News letter) (ed) London

•عبد الغفار محمد أحمد: السودان: الوحدة فى التنوع: جامعة الخرطوم ١٩٨٧-١٩٩٢.

-مكي شبيكة: السودان عبر القرون: دار الثقافة – بيروت ١٩٦٤.

-يوسف فضل: دراسات فى تاريخ السودان- جامعة الخرطوم ١٩٧٥.

-محمد المكي إبراهيم: الفكر السوداني أصوله وتطوره- الخرطوم ١٩٧٦.

• شريف حرير- تيجى تفيدت: السودان: الانهيار أو النهضة- مركز الدراسات السودانية القاهرة ١٩٩٧.

• محسن عوض: جذور الرفض: في: أفريقيا- كتاب غير دوري- دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٨٦.

• منصور خالد: جنوب السودان فى المخيلة العربية- دار تراث للنشر- بيروت ٢٠٠٠.

•عبد الله على إبراهيم حول البئر المعطلة والقصر المشيد فى السياسة السودانية (دراسة لم تنشر).

- Joseph Lago: Decenlralisation of the south: khartoum 1980.
-Mom, K.N. AROU (ed): North- South Relations in the Sudan Sinc the Addis Ababa Agreement- Kharatoum 1988.

-Garang, Joseph: The Dilemma of the Southern Intellectuals, is it justified?- Khartoum 1971.

وثائق:

- الواثق كمير (تحرير): جون جارانج: رؤيته للسودان الجديد وقضايا الوحدة والهوية في ضوء زيارته لجمهورية مصر العربية- المجموعة الاستشارية- القاهرة ١٩٩٨.

-P. A. Nyaba, the politics of liberation in south soudan- the fountain publishers Kampala 2000.

- لواء السودان الجديد- الحركة الشعبية لتحرير السودان (بدون).

- دعوة إلى الثورة- إصدار قوات التحالف السودانية (بدون).

Abel Alier: Regional government policy, statement- July 1980 Regional ministry of culture and information- Juba 1980.

- John Garang: Apeal to the Sudanese people on the founding of the sudan people's Liberation Army (SPLA) and sudan People's Liberation Movement (SPLM) (March 1984).
- Vision and programme of the Sudan people's Liberation Movement (SPLM)- march 1998.
- Joseph Lago: Decentralization: A necessity for the souther provinces of the sudan (1981).
- The SPLM and SPLA, objectives and Guiding principles....
- US policy to End Sudan War, Report of CSIS taskforce on US- Sudan policy- Feb 2001 cochairs: Francis Deng- S. Marrison
- US Department of state: The Outlook for peace in The Sudan: Report to the president of United states from John C. Danforthe, special Envoy for peace. April 2- 2002.



محاولات السابقة لحل مشكلة جنوب السودان

أ. جور كوج براج جور كوج

ممثل الحركة الشعبية والجيش الشعبي

لتحرير السودان بالشرق الأوسط والخليج

في البداية وانطلاقاً من منبر انتمائي الفكري والسياسي يجب أن أؤكد أن المشكلة لم تعد جنوبية كما اعتاد الناس فهمها وتقديرها . بل يمكن تعميقها كما تشير الوقائع والأحداث لتسمى مشكلة السودان أو مشاكل السودان . لأن أساس المشكلة هو الظلم والتهميش الذي شمل كل أهل الهامش في الجنوب السوداني وغربه وشرقه ووسطه وحتى أقصى شماله . وهو ما تخوض الحركة الشعبية لتحرير السودان غمار نضالها اليوم وبمشاركة أبناء كل مناطق السودان المذكورة لتتحول الحركة الشعبية بذلك إلى حركة قومية (سودانية) تعترف بالتعددية وتؤمن بالوحدة والمساواة وتبتعد عن محاور العروبة والأفريقية والإسلام والمسيحية . لأن المهم والأهم في طرحها ورأيها هو أن ينتمي كل السودانيين أولاً للسودان وسيظلون بالسودانية قبل أن يكونوا عرباً مسلمين ، أو أفارقة مسيحيين ووثنيين . ولكن ضعف السياسات المتعاقبة في السودان وابتعادها عن واقع الأشياء والحقائق منذ فجر الاستقلال كان لها المردود المخجل الذي أربك السودان زماناً . وعطل مسيرته كثيراً . سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفي مجالات أخرى عديدة وكثيرة .

في تقديري وفي ذاكرتي فقد حاولت حكومات السودان المتعاقبة حل ما سمي بمشكلة جنوب السودان آنذاك عبر محاولات أربع تسلسلت على مدار عقود الاستقلال وقبله على النحو التالي :

(١) مؤتمر جوبا :

عقد هذا المؤتمر كما تشير التسمية في مدينة جوبا يوم ١٢ يناير ١٩٤٧م بحضور سوداني من الشمال والجنوب ومشاركة بريطانية ، وذلك لمناقشة تقرير الإدارة السودانية الخاصة بجنوب السودان وخرج المؤتمر بتوصيات مهمة هي :

١- الجنوبيون يريدون سوداناً واحداً بدلاً من الوحدة مع الكنغو أو أوغندا .
٢- يريد الجنوبيون المشاركة في الجمعية التشريعية المقترحة ولكنهم غير مؤهلين للقيام بذلك مباشرة.
٣- الإسراع في تأسيس وتطوير حكومة محلية في جنوب السودان .
٤- يحضر الجنوبيون في الجمعية التشريعية بداية كمراقبين ويجب أن يزيد عددهم على ١٢ عضواً.
٥- ترك مسألة الاختلاف العرقي واللغوي واختلاف السمات والتقاليد تنتهي تلقائياً.

٦- الموافقة على قيام مجلس استشاري في الجنوب على أن يكون مرتبطاً بالشمال

٧- إلغاء قانون تجارة المناطق المغلقة لعام ١٩٢٨م .

٨- إعطاء الجنوب حكماً إقليمياً .

ملحوظة : لم تنفذ الحكومة أي بند من هذه البنود وخاصة الحكم الذاتي .

(٢) مؤتمر المائدة المستديرة :

عقد هذا المؤتمر بمدينة الخرطوم في الفترة من ١٩ – ٢٩ مارس ١٩٦٥م بحضور حزبي فاعل ومعتبر شمل معظم الأحزاب السودانية آنذاك شمالاً وجنوباً ووصلت تلك الأحزاب إلى إقرارات عامة هي :

١- حتمية الحل القومي لمسألة جنوب السودان .

٢- إعطاء الجنوب حكماً ذاتياً أو إقليمياً .

٣- اختلاف وجهات النظر لا يستعصي على الحل .

يمكن تجاوز الخلافات بالوسائل السلمية فقط . بعد ذلك جاءت قرارات المؤتمر كما يلي:

إعادة الوضع إلى طبيعته في جنوب السودان من حيث :

١- إنفاذ اتفاقية إعادة اللاجئين واستقرارهم بين السودان وأوغندا ومخاطبة حكومات بقية دول الجوار لعقد اتفاقيات مماثلة وإعادة استقرار من بداخل القطر .

٢- توجيه الحكومة للعمل على بحث الأسباب الحقيقية للمجاعة والفيضانات في جنوب السودان واتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء آثار المجاعة والفيضانات .

٣- إعادة المدارس إلى الجنوب وفتح وتوسيع وتنويع التعليم العالي بالجنوب .

٤- اتباع سياسات تدريب الكوادر وتأهيلهم في مختلف المجالات وملء الوظائف الإدارية في مختلف المجالات بعناصر جنوبية ومساواة فرص التوظيف والأجور .

٥- حرية الأديان وحرية النشاط الرأسمالي في إطار قوانين البلد مع إمكانية السماح للأشخاص والجهات الخاصة والقادرة بفتح مدارس مع الالتزام بقوانين البلد .

٦- إنشاء مجلس اقتصادي قومي للتنمية الاقتصادية مع وكالة فرعية للتنمية الاقتصادية في الجنوب .

٧- إعطاء أولوية استصلاح الأراضي الزراعية لمواطني الجنوب .

(٣) اتفاقية أديس أبابا :

عقدت هذه الاتفاقية بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان عام ١٩٧٢م ووقع الاتفاق في ١٩٧٢/٢/٢٧م وصدر بموجبه قانون الحكم الذاتي الإقليمي في ٣ مارس من نفس العام ، وخص القانون المديريات الجنوبية الثلاث بحكم ذاتي في نطاق السودان الموحد

علـــى أن تكون للإقليم أجهزته التشريعية والتنفيذية وماليته المستقلة ، وحدد القانون المسائل القومـــية التـــي لا تخضـــع للاختصاص التشريعي والتنفيذي للإقليم التي تتصل بمسائل السيادة والدفـــاع والخارجـــية والجنســـية والعملـــة والنقد ، أو تلك التي تحتم الضرورة معالجتها على المستوى القومي كالجمارك والتجارة الخارجية والتخطيط والتنمية والنقل الجوي والنهري عبر القطر والتخطيط التربوي والمراجعة .

وفي إطار القانون أنشئت الأجهزة والمؤسسات الإقليمية التالية :

١- جهاز تشريعي (مجلس الشعب الإقليمي) .

٢- جهـــاز تنفـــيذي (المجلـــس التنفـــيذي العالـــي) يباشر سلطاته نيابة عن رئيس الجمهورية.

٣- نـــص القـــانون على أن يشكل مواطنو الإقليم ثلث مجموع القوات المسلحة ، بما يتناسب والحجم السكاني للإقليم.

فـــي مجـــال الحقوق نص القانون على عدد من البنود اشتملت على حرية الحركة لكل المواطنيـــن وضـــمان الفرص المتساوية في التعليم والتجارة ، وأن لا تتأثر حقوق أي مواطن بسبب العرق أو الدين ، والحرية الشخصية وحرية الدين والمعتقد وحرية الاقليات في استخدام لغاتهـــا وتنمـــية ثقافاتهـــا . علـــى أن لا يتعارض ذلك مع البند الخاص بأن العربية هي اللغة الرسمية للدولة والإنجليزية هي اللغة الرئيسية في الإقليم الجنوبي .

إنشاء مشاريع تنموية في الجنوب .

تطبيـــيق نظام جمركي في الحدود الجنوبية وإرجاع عائدات النقل النهري إلى الحكومة المركزية .

لم تشر الاتفاقية على بند التنمية في الميزانية العامة للجنوب .

(٤) اتفاقية الخرطوم للسلام :

وقعـــت هذه الاتفاقية بين حكومة السودان وفصائل متعددة من جنوب السودان شملت العديد من المسائل الدستورية والقانونية وضمانات الحريات والحقوق وركزت نصوص الاتفاقية على ما يلي :

قسمة السلطة : وفيها تم توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات .

قسمة الثروة : خصصت فيها للولايات موارد كثيرة ذات طبيعة محلية أو ولائية .

الشـــريعة الإســـلامية والعرق : مصدرا التشريع مع جواز سن تشريع مكمل للتشريع القومي في الولايات ذات الخصوصية .

إلى حين قيام الاستفتاء حدد القانون الآتي :

١- تبدأ الفترة من تاريخ إنشاء مجلس تنسيق الجنوب .

٢- مدة الفترة الانتقالية أربع سنوات تتم بها معالجات أساسية لإعادة تعمير الجنوب.
٣- قيام مجلس تنسيق في الولايات الجنوبية .
٤- وضع ترتيبات لمقابلة حاجة قوات الفصائل الموقعة على الاتفاقية .
٥- إعلان العفو العام عن الذين حملوا السلاح .
٦- قيام الاستفتاء في نهاية الفترة الانتقالية .

(٥) مواقف الحكومات تجاه المشكلة :

لخصت الحركة الشعبية مواقف حكومات السودان المتعاقبة تجاه قضية الجنوب على النحو الآتي :

١- تجاهلت الحكومة الوطنية الأولى القضية ولم تأبه بها .
٢- خلال عهد الحكومات الديمقراطية في السودان تحالفت تلك الحكومات مع قيادات جنوبية ضعيفة ذات مصالح ضيقة .
٣- حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية تمسكت بخيار الحرب فتفاقمت الأحقاد وتضاعفت في النفوس وتوسعت الشقة وضعفت الثقة .
٤- حكومة أكتوبر ١٩٦٤م فشلت في تنفيذ سياساتها تجاه جنوب السودان .
٥- حكومة مايو ١٩٦٩م وضعت حلاً موقتاً عام ١٩٧٢م وعادت هي نفسها وألغت الاتفاقية.
٦- انتفاضة أبريل ١٩٨٥م استخدمت لغة الحرب خياراً للحل .
٧- ثورة الإنقاذ الوطني اختارت الحرب وزادتها تأجيجاً بأن جعلتها حرباً جهادية ضد من أسمتهم بالكفرة والمأجورين والجنوبيين المتمردين الخونة وهكذا .

هذه هي وبكل بساطة المحاولات والمبادئ ثم المواقف . والحركة الشعبية إذ تقود مبادرة فكرية بمفاهيم ثابتة وراسخة تنادي بضرورة الجلوس عبر مؤتمر دستوري وقومي لإعادة رسم الخارطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بصورة تلبي طموحات الوحدة والاندماج القومي مسترشدين بالحقائق الإنسانية والتاريخية ، والسند في ذلك دائماً وأبداً هو الإجماع القومي الذي يمنع تكرار التناحر والخلاف .

الموقف المصري من اتفاق ماشاكوس

الباحث

جوزيف رامــز أميـــــن

باحث أول بالهيئة العامة للاستعلامات

مقدمـــــة :

جـــاء توقــيع بروتوكول ماشاكوس في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بالعاصمة الكينيـــة نيروبي فيما بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان برعاية الولايات المتحدة وبعض الوســطاء الأوروبييــن والأطراف الإقليمية في منظمة الإيجاد ليثــير في الأذهان مواقف الدول الرئيسية الفاعلة في المنطقة ، ومنها مصر التي تربطها مع السودان وشائج العلاقات التاريخية والمصــير الواحــد والمصالح المشتركة ، هذا فضلا عن الروابط الجغرافية ووحدة شعب وادي النيل ودواعي الأمن القومي وضرورة التنسيق الاستراتيجي بين الجانبين المصري والسوداني.

مــن ثم فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تهميــش دور مصر بهذا الخصوص حتى مــن جانب الولايات المتحدة ذاتها التي ساهمت بشكل رئيسي في تجميع المتفاوضين وإقناعهم بضــرورة الجلــوس إلـــى مائدة المفاوضات ، بل ولوحت للحكومة السودانية بالتهديد إذا هي تقاعســت عــن المضـــي قدما في طريق المفاوضات التي حكم عليها مبكرا بالانفصال الحتمي لجنوب السودان بل وتفتيت وحدته وإضعاف قوته كدولة عربيـــة وإسلامية ذات شأن .

ولعــل القــراءة المتــأنية لتقرير جون دانفورث الذي قدمه للرئيس الأمريكي جورج بــوش فـــي أبــريل ٢٠٠٢ بعد مهمة دامت ستة أشهر في المنطقة تؤكد أهمية ومحورية دور مصـــر، مـــع ضـــرورة العمل على تقريب وجهات النظر فيما بين المبادرة المصرية الليبية من جانــب ومبادرة الإيجاد من جانب آخر، والدعوة إلى خلق إطار للتنسيق بشكل رئيسي فيما بين مصـــر مـــن جانب وكينيـــا من جانب آخر. وفي نفس الوقت فإن المتابع للتصريحات الرسمية للمســـئولين الســـودانيين فـي الفترة التي تلت توقيع بروتوكول ماشاكوس[1] يلمـــس حرص هـــؤلاء المسئولين على امتداد التواصل والتنـــسيق مع مصر كما يبرر المخاوف المصرية في حالـــة انفصال الجنوب السوداني ويؤكـــد على شرعيتها . وعلى سبيل المثال فقد ذكر الرئيس البشـــير نفسه أن السودان في حاجة إلى مساندة مصر وجهدها لحل قضيته ، كما أن الخرطوم تسعى للتأييد المصري والعربي لتأكيد خيار الوحدة وإصلاح ما خربته الحرب في الجنوب السوداني .

هذا وينبع الموقف المصري الرسمي من بروتوكول ماشاكوس – الذي تضمنت بنوده حـــتى الآن اتفاقـــا مبدئـــيا حول مرحلة الحكم الذاتي التي تستمر ستة أعوام يتخذ بعدها جنوب الســـودان قرارا حول بقائه جزءا من البلاد أو انفصاله عنها في استفـــتاء حول تقرير المصير تحت رقابة دولية ، كما ينص الاتفاق أنه خلال المرحلة الانتقالية يتبنى السودان نظاما تشريعيا

يمـثل بدايـة لفصل العلاقة بين الدين والدولة ، ويتبقى بعد ذلك مسألة تقاسم السلطة والثروة والـنص الصـريح علـى وقـف إطـلاق النار - ينبع هذا الموقف من كون مصر لا تعارض بروتوكول ماشاكوس في حد ذاته ولكنها تعمل على عدم تقسيم السودان ، وهو الأمر الذي عبر عـنه الرئـيس مبارك بصراحة ووضوح بأنه يتمثل في مساندة وتأييد وحدة السودان والحفاظ علـيها والعمـل مع كل الأطراف لأن في ذلك مصلحة السودان وشعبه سواء في الشمال أو في الجـنوب ، ومصـلحة القارة الإفريقية بأسرها - قبل أن تكون مصلحة مصر والعالم العربي - خوفـا من انتقال عدوى التفتيت لسائر أنحاء القارة خاصة بعد أن أرسى الاتحاد الإفريقي الوليد أسـساً ثابتة للتعاون والاندماج بين دول القارة .

يتضمن الموقف المصري أيضا العمل مع كافة الأطراف من منطلـق المصلحة القومية المشتركة للعمل على وضع حد للصراع الملتهب بين الشمال والجنوب خاصة على مدار الـ١٩ عامـا الماضـية ، وهو الأمر الذي تسبب في مقتل حوالي مليوني شخص ونزوح أربعة ملايين لاجـئ ومشـرد وتدهـور البنيـة والمرافق الأساسية في البلاد في هذا الصراع متعـدد الأبعاد الإثنية واللغويـة والثقافـية والدينـية ، هذا فضلا عن تداخل العوامل الاقتصادية بعد اكتشاف النفط في جنوب السـودان ومسـاهمة السياسات الاستعمارية والوطنية على السواء في زيادة تعقيد المشكلة وتكريس الأزمة في أطول وأصعب نزاع في القارة الإفريقية التي يعد السودان صورة مصغرة لها .

وفيما يلي النقاط الأساسية في البحث :

مقدمـة .

المبحث الأول : تحليل المواقف المصرية من الاتفـاق .

المطلب الأول : ركائز الموقف المصري من بروتوكول ماشاكوس .

المطلب الثاني : استعراض إجمالي للموقف المصري من الاتفاق .

المطلب الثالث : الموقف السوداني من رؤية مصر في ماشاكوس .

المبحث الثاني : مبـررات التخوف المصري من الاتفـاق .

المطلب الأول : دواعي الهيمنة الغربيـة (الأمريكيـة) على القرن الإفريقي .

المطلب الثاني : الدواعي الإقليمية واحتمالات تغييـر خريطة القوى في منطقة حوض النيل .

المطلب الثالث : الدواعي الخاصة بالأمن القومي المصري (عقدة الانفصال) .

خاتمـــــة : رؤية مستقبلية للعلاقات المصرية السودانية في ضوء بروتوكول ماشاكوس .

المبحث الأول : تحليل المواقف المصرية من الاتفاق

يتم من خلال هذا المبحث استعراض ركائز الموقف المصري من بروتوكول ماشاكوس فـي ضـوء المعطـيات الإقليمـية والدولية الراهنة ، مع العمل على تحليل المواقف الرسمية المصرية سواء الصادرة عن القيادة المصرية أو عن وزارة الخارجية المصرية فضلا عن آراء

المعارضـــة المصـــرية والمثقفين المصريين . يضاف إلى هذا العمل على التعرف على الموقف السوداني من رؤية مصر في ماشاكوس سواء من خلال تصريحات المسئولين السودانيين ، أو اســتعراض آراء الصـــحافة الســـودانية والمثقفين السودانيين وذلك في محاولة لجس النبض ومعرفة المدى المطلوب من مصر لمساندة أشقائها في السودان .

المطلب الأول : ركائز الموقف المصري من بروتوكول ماشاكوس

قـبل أن نســتعرض بالتحليل أبعاد الموقف المصري من بروتوكول ماشاكوس نسجل بعض الملاحظات التي تمثل حقائق ومسلمات أو فروضاً على النحو التالي :

١- أن الموقـف المصـــري مـــن بروتوكول ماشاكوس أو من المفاوضات الجارية حاليا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان لا تمضي بمفردها ، لكنها تصب في خانـــة أو بوتقـــة أشـــمل وأكبر وهي الخاصة بالعلاقات المصرية – السودانية ، وبكل ما شهدته وتشهده على مدار تاريخها الطويل من شد وجذب ، انفراج وتوتر ، تكامل وتباعد، بحيـث يمكـــن وصـــف مســـيرة هذه العلاقات في كلمات موجزة بأنها : بالغة الحساسية والتشـــابك ، راســـخة الجـــذور تستند إلى الوجدان الشعبي والعاطفي – تلك العلاقات التي يجمعهـــا المصير الواحد والمصالح المشتركة ، بقدر ما يجمعها الروابط الجغرافية والمائية والاســـتراتيجية ، ولذلك فإنها لا تتأثر بسهولة من جراء نزاع حدودي مؤقت ، أو اختلاف فـــي الـــرؤى والتوجهات أو بعض التصريحات والكتابات والسياسات المعادية هنا وهناك ، كمـــا أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل قطع أواصر تلك العلاقات التي تقوى وتشتد فـــي المحـــن والشـــدائد ، لذلك فإنه ليس من المتصور أن تمنع تدفق الآراء والتصورات المصـــرية المخـــتلفة بشأن مصير السودان خاصة إذا افترضنا منذ البداية أننا بصدد جسد واحد وكيان متداخل رغم أننا نتحدث عن دولتين ذات سيادة منفصلة لكل منهما .

٢- بناء عليه فإنه لا يمكن تهميش دور مصر أو إنكار وجودها وتأثيرها فيما يحدث حاليا في الســـودان ســـواء في مفاوضات المرحلة الانتقالية التي تستأنف في يناير ٢٠٠٣ أو عقب التوصـــل لاتفـــاق شامل بين الطرفين المتنازعين تحت رعاية منظمة الإيجاد بضغط غربي أمريكـــي بالأســـاس ، راح يملـــي الشـــروط الواحـــد تلو الآخر ، فتارة نسمع عن تهديد الكونجـــرس الأمريكـــي بفرض عقوبات على السودان وتارة أخرى نسمع عن قانون سلام الســـودان الذي وقعه الرئيس الأمريكي في ٢٠٠٢/١٠/٢١ بإحدى الكنائس إرضاء للقوى اليمينـــية المتطرفة داخل الولايات المتحدة ذاتها والمصالح الخاصة بالشركات العالمية التي لها مصالح نفطية بالأساس في جنوب السودان كشركة شيفرون وغيرها .

- وعلـــى أيـــة حـــال فإن تقرير جون دانفورث المبعوث الرئاسي الأمريكي الذي زار السودان والمـــنطقة على مدار ستة أشهر بدءا من نوفمبر ٢٠٠١ حتى قدم تقريره للرئيس الأمريكي

فـــي ٢٦/ أبـــريل / ٢٠٠٢ الأمر الذي مهد جيدا لطريق المفاوضات لم ينكر هو نفسه دور مصر ، كما أشار إلى المبادرة المصرية – الليبية وطالب بالتنسيق بينها وبين مبادرة إيجاد ، كمـــا قـــام بزيارة مصر أكثر من مرة والتقى بالمسئولين المصريين مؤكدا على أهمية دور مصـــر فـــي حل المشكلة السودانية ، وهو الأمر الذي حرص عليه أيضا المنسق الكيني في المفاوضـــات وكذلك المسئولون السودانيون وخاصة الرئيس السوداني ، ووزيري الخارجية والإعلام ، وزعيمي حزب الأمة والحزب الاتحادي وغيرهم ، وذلك من منطلق قناعة الجميع بـــأن استبعاد مصر ومعها ليبيا أصحاب المبادرة المشتركة من المفاوضات الجارية من شأنه الإخـــلال بالـــتوازن فـــي المنطقة وتغليب خيار الانفصال على خيار الوحدة بشكل مبدئي قبل حـــدوث الاستفتاء ، فضلا عن أن مراجعة التاريخ تؤكد أن استبعاد مصر ومعها باقي القوى الســـودانية والأطـــراف الإقليمـــية الفاعلة الأخرى من المشاركة في أية مفاوضات خاصة بالسودان يجعلها لا تكلل بالنجاح .

٣- لا يعنـــي هذا أننا ننكر على إخواننا السودانيين حقهم في إدارة شئونهم بل إننا جميعا يجب أن نعـــي وندرك المقولة التي سبق وذكرها الرئيس الليبي "إننا لا نكون سودانيين أكثر من الســـودانيين أنفسهم" ، فهم أدرى بظروفهم وواقعهم من أي طرف آخر ، وإذا كانت قوى المعارضـــة السودانية التي تشمل : التجمع الوطني الديمقراطي المعارض ، حزب الأمة ، الحزب الاتحادي الديمقراطي ، القوى الجنوبية والكنسية ، بالإضافة للحركة الشعبية بالطبع والحكومـــة الســـودانية- قد رحبوا ببروتوكول ماشاكوس (١) رغم ما أضافه البعض من تحفـــظ أو تعديـــل وباستثناء حزب المؤتمر الوطني الشعبي الذي يسيطر عليه اتباع دكتور حســـن الترابـــي، والحزب الشيوعي ، فهما فقط اعترضا على بنود البروتوكول ... إلا أن الشـــارع الســـوداني نفســـه قد استاء من الحرب التي راح ضحيتها حوالي مليوني قتيل، وقـــرابة ٤ ملاييـــن لاجـــئ ومشرد فضلا عن تدميرها البنية الأساسية التحتية وإضرارها بالاقتصـــاد السوداني أبلغ الضرر ، وذلك في نزاع يعد الأطول والأعقد في القارة الإفريقية بأبعـــاده الإثنـــية واللغوية والدينية والثقافية والاقتصادية والتاريخية والسياسية ، وبشكل ساهمت السياسات الاستعمارية والوطنية على السواء في ترسيخه وتفاقمه ، لذلك فلا يجب على أي طرف من الأطراف أن ينكر على الفرقاء السودانيين حقهم في إدارة شئونهم وحل مشـــاكلهم ، ولا يجـــب على أحد أن يتدخل من تلقاء نفسه ، ويظل دور أي طرف بما فيها الدور المصري ذاته مجرد وسيط أو صاحب مشورة قد يرفضها صاحب الشأن وقد يقبلها .

٤- أن بـــروتوكول ماشـــاكوس والحديـــث عن إمكانية قيام دولتين حاليا في السودان لم يكن مفاجـــأة أو هـــبط علينا فجأة من السماء فما تحتويه مبادرة الإيجاد من نقاط عديدة مثل : وجـــوب تأكـــيد حـــق شـــعب جـــنوب السودان في تقرير مصيره عن طريق استفتاء عام

(والمعروف أن كلمة الشعب تعد أحد الأركان الثلاثة لقيام الدولة بجانب الأرض ، والحكومة) ، بجانب إقامة دولة علمانية والفصل بين الدين والدولة والتوزيع العادل والمناسب للثروة واتفاق وقف إطلاق النار ، ثم الحديث عن أحقية كل شعب في أن يختار ممثليه بما في ذلك الاستقلال عن طريق إجراء استفتاء عام ، كل هذا موجود ومطروح منذ ١٩٩٤/٥/٢١ ، ووافقت عليه الحكومة السودانية في ١٩٩٧/٧/٨ .

- وقد يكون قد تم طرح المبادرة المصرية - الليبية عام ١٩٩٩ ثم قدمت بشكل مشترك عام ٢٠٠١ بنقاطها التسع، وليس من بينها حق تقرير المصير ، ولذلك تحفظت عليها بعض القوى السودانية كما اعترض عليها كل من جارانج ومشار مطالبين بتعديل بعض بنودها... الأمر الذي كان يقتضي تطويرها ومواكبتها للواقع، وما حدث يجعلنا في فترة محاسبة للنفس ، وعدم إعفائنا تماما من مسئولية لعب الدور المناسب في الوقت المناسب، من أجل السودان الشقيق عمق مصر الجغرافي في الجنوب ، وصلب أمنها المائي والاستراتيجي ، وبحيث لا يصح أن يكون دور مصر الإقليمي والرائد في المنطقة مجرد متابعة ردود الفعل وليس هو المبادر والمنسق بالأساس .

المطلب الثاني : استعراض إجمالي للموقف المصري من الاتفاق :

إذا تعرضنا لتحليل أبعاد الموقف الرئاسي المصري من بروتوكول ماشاكوس سوف نلاحظ أن تصريحات الرئيس مبارك في أكثر من مناسبة سواء في حديثه إلى شباب الجامعات (٢٠٠٢/٨/٢٧ بالإسكندرية) أو في خطابه لمجلسي الشعب والشورى أو خطابه للمؤتمر العام الحزب الوطني أو في المؤتمر الشعبي الذي عقد في أسوان (٢٠٠٢/١٢/١٧) أو خلال لقاءاته ومقابلاته - تؤكد أن مصر لا تعارض بروتوكول ماشاكوس لكنها تعارض تقسيم السودان أو انفصاله، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التفكك والفوضى، كما تنفي تدخلها في الشئون الداخلية للسودان ، لكنها تسعى من أجل الحفاظ على وحدته ... وسوف نتعرض بشيء من التفصيل لهذا الموقف على النحو التالي :

- تصريحات الرئيس مبارك بالإسكندرية ٢٠٠٢/٨/٢٧ :

أكد الرئيس مبارك في حديثه إلى شباب الجامعات بالإسكندرية أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في السودان مبدئي وليس اتفاقية نهائية ، مؤكدا على أن العلاقات المصرية - السودانية طيبة للغاية ، وأن مصر ضد تقسيم السودان لأن التقسيم من شأنه أن يهدد إفريقيا بأكملها ويؤدي إلى فوضى ، وقال الرئيس : إننا لا نفرض على السودانيين أي قرار ، وإنما نساند أي قرار لا يؤدي إلى تقسيم السودان (١) .

- مقابلة الرئيس مبارك لمبعوث الرئيس السوداني :

أكد الرئيس مبارك لمبعوث الرئيس السوداني خلال لقائه معه عقب توقيع الاتفاق المبدئي في ماشاكوس ٢٠٠٢/٧/٢٠ أن مصر تقف مع وحدة السودان ، ومع الشعب السوداني في سعيه من أجل تثبيت هذه الوحدة ، في إطار سودان واحد قوي ، يتمتع فيه كل أبنائه بحقوقهم كاملة ، ويجنون معه ثمار الثروة القومية السودانية .(٢)

- تعليمات الرئيس لوزير الخارجية قبل سفره إلى نيويورك :

أصدر الرئيس مبارك توجيهاته لوزير الخارجية المصري أحمد ماهر قبل سفره لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الخطوط العامة للسياسة الخارجية المصرية فيما يتعلق بالموضوعات التي توليها مصر أهمية خاصة ، وبخصوص السودان أكد مبارك أن مصر تقف دائما مع السودان الموحد ، كما أن وقف القتال شيء ضروري للتسوية السلمية (٣) .

- محادثات مبارك / القذافي في مدينة سرت الليبية :

تناولت الأوضاع في السودان النقطة الثالثة من محادثات مبارك / القذافي في مدينة سرت الليبية ٢٠٠٢/١٠/١ ، كما تم استعراض خطوات التنسيق المصري - الليبي بهذا الشأن وجهودهما المشتركة من أجل وقف إطلاق النار في السودان الأمر الذي يهيء المناخ المناسب للعودة إلى المبادرات السلمية بين الأطراف المعنية ويحفظ للسودان وحدة ترابه وسلامة أراضيه (٤) .

- مقابلة الرئيس مبارك لأسياسي أفورقي بالقاهرة منتصف نوفمبر ٢٠٠٢ :

جاء استقبال الرئيس مبارك للرئيس الإريتري أسياسي أفورقي في منتصف نوفمبر ٢٠٠٢، في محاولة رئاسية مصرية لاحتواء نظرة الحرب بين السودان وإريتريا خاصة بعد تجدد الاشتباكات في شرق السودان والاتهامات السودانية لإريتريا بالضلوع في التدخل بهذا الشأن وهو الأمر الذي نفته إريتريا. يذكر في هذا الشأن أيضا أن الرئيس الإريتري حضر إلى مصر ليشارك في احتفالات تنصيب البابا شنودة الثالث التي أجريت في نفس الوقت بالدير (٥)

- خطاب الرئيس مبارك في المؤتمر الشعبي بأسوان ٢٠٠٢/١٢/١٧ :

ذكر الرئيس في رده على أحد الأسئلة التي وجهت لسيادته أثناء انعقاد المؤتمر الشعبي في أسوان أن السودان دولة شقيقة ولها خصوصية معنا ، ومصر قامت بجهود مخلصة من أجل وحدة السودان ومازلنا نبذل الجهود في ذلك ، وأضاف مبارك: إننا لا نستطيع أن نقف أمام إرادة السودان لكننا ننصح ونساعد على وحدة أراضيه ، والمبادرة المصرية - الليبية قامت على أساس ذلك ، وإن كانت لا تتفق مع اتفاقية ماشاكوس ... واختتم الرئيس حديثه بقوله: إننا نساند وحدة السودان لأنها امتداد لنا وهي دولة شقيقة ولنا خط استراتيجي لا نغيره في هذا الصدد (٦) .

- حرص الرئيس على استقبال المبعوثين السودانيين بشكل مستمر :

حرص الرئيس مبارك على استقبال المبعوثين السودانيين بشكل مستمر للتشاور معهم بشأن سبل إحلال السلام في السودان ولعل أبرزهم كان د / مصطفي إسماعيل وزير الخارجية السوداني الذي أجرى مفاوضات مثمرة أكثر من مرة مع الرئيس مبارك وقام بتسليم رسائل متبادلة بين كل من البشير ومبارك ، وقد اتسمت هذه اللقاءات بروح الود والإخاء الأمر الذي ظهر في التصريحات المواكبة لتلك الزيارات كما حدث في لقاءات الرئيس مبارك بوزير الخارجية السوداني ٢٠٠٢/١٢/٢٢ (٧) .

- تكليف الرئيس مبارك لوفد مصري رفيع المستوى لحضور احتفالات عيد الاستقلال بالسودان:

كلف الرئيس مبارك صفوت الشريف وزير الإعلام والأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي برئاسة وفد مصري رفيع المستوى وذلك لحضور احتفالات عيد الاستقلال الـ ٤٧ بالسودان التي عقدت في مدينة ملكال الجنوبية (يناير٢٠٠٣) حيث ألقى رئيس الوفد المصري كلمة مناسبة نقل فيها تحيات الرئيس مبارك للشعب السوداني وعبر عن الخطوط العامة لسياسة الرئيس مبارك تجاه السودان الموحد القوي ، كما وعد بتقديم الدعم المطلوب والمساندة السياسية والاقتصادية للسودان للمحافظة على كيانه الواحد . كانت زيارة الوفد المصري والتي صاحبها توقيع بعض الاتفاقيات الوزارية والحزبية على السواء قد حظيت باهتمام وتقدير المسئولين السودانيين وعلى رأسهم الرئيس البشير والمسئولين في كل من الحكومة والحزب (٨).

موقف الخارجية المصرية من بروتوكول ماشاكوس :

في كلمة له بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٨ أكد وزير الخارجية المصري أحمد ماهر موقف مصر الثابت الذي يؤكد على رفض تقسيم السودان ورفض انفصال الجنوب مشيرا إلى أنه ليس في مصلحة الجنوب ولا الشمال الانفصال . وقال إن المبدأ الأساسي الذي يعلنه الجميع هو عدم المساس بوحدة السودان مع ضرورة إجراء الإصلاحات الداخلية بين الشمال والجنوب ، مؤكدا أن مصر تؤمن بهذا المبدأ وأوضح وزير الخارجية المصري أن التحدي المفروض أمامنا وأمام الشعب السوداني وباقي الشعوب الإفريقية هو وضع أسس وحدة صحيحة تضمن مصلحة الشعب السوداني وإفريقيا(٩) .

ذكر أحمد ماهر في تصريحات صحفية أن مصر تدعو للسلام والوحدة في السودان ، وأننا نعمل مع السودانيين من أجل هذا ، وقال إن المبادرة المصرية - الليبية لا تزال مطروحة من أجل تسوية سلمية دائمة مستقرة(١٠) .

وعلى هامش الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية الاتحاد الإفريقي المنعقد في طرابلس في ديسمبر ٢٠٠٢ اجتمع أحمد ماهر مع وزير خارجية السودان ، وقال الوزير المصري إن المبادرة موجودة لأنها ترتكز علي مبادئ ثابتة تتفق مع مصلحة الشعب السوداني

وتستهدف الحفاظ على وحدته وسلامته، مؤكدا أن مصر لم تتخل ولم يتخل السودانيون عن هذه المبادرة ، مظهرا حرص مصر على وحدة السودان والاستقرار في المنطقة كلها(١١) .

من جانبه فقد أكد السفير الدكتور / محمد إبراهيم شاكر رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية أن أي اتفاق يتم التوصل إليه في السودان ويحمل بذوراً قد تؤدي إلى انفصال الجنوب عن الشمال سيكون مصيره الفشل ، مؤكدا على أهمية الدور المصري في إحلال السلام وضرورة وجوده(١٢) .

دور الجامعة العربية :

ذكر السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في تصريحات صحفية نقلتها عنه وكالة رويترز للأنباء أن اتفاق ماشاكوس لا يشكل تهديدا للأمن القومي العربي(١٣) ، كما عينت الجامعة العربية مندوبا للسلام في السودان وهي الدكتورة / نادية مكرم عبيد وذلك لبحث قضايا السلام والتنمية في السودان وهو الاختيار الذي تم الترحيب به من كافة الأوساط، من جانب آخر يجري خلال شهر يناير ٢٠٠٣ اجتماع لوزراء خارجية مصر ، السودان ، ليبيا، السعودية ، سوريا ، لبنان ، اليمن ، الجزائر ، الأردن لبحث فرص السلام في السودان.

موقف المعارضة المصرية :

يسجل للمعارضة المصرية دور مهم في لفت الأنظار لمخاطر انفصال السودان ، خصوصا صحيفة الوفد التي قدمت للقارئ المصري النسخة الأصلية لبروتوكول ماشاكوس (١)، ورد التجمع الوطني الديمقراطي المعارض عليها ... ولكن اقتصرت المعارضة في تحليلها لبنود بروتوكول ماشاكوس على تخوفها من وصول إمدادات المياه بشكل أساسي إلى مصر رغم أن النيل الأزرق الذي يمد مصر بمعظم المياه الواردة إليها لا يمر بجنوب السودان ، وقد تقتصر الخطورة على إقامة بعض المشروعات كما حدث إبان توقف مشروع قناة جونجلي في مرحلته الثانية بسبب الحرب الدائرة في جنوب السودان .. انصرفت معظم آراء المعارضة إلى موضوع الدور الإسرائيلي في جنوب السودان ووجود عنصر المؤامرة لتخريب الأمن القومي المصري في الجنوب (١٤) .

المطلب الثالث : الموقف السوداني من رؤية مصر في ماشاكوس :

أكد السودان باستمرار أهمية الدور المصري في مساندة السلام والاستقرار في الجنوب، الأمر الذي ظهر في تصريحات المسئولين السودانيين على النحو التالي :

في تصريحات صحفية نشرت في القاهرة ذكر الرئيس البشير "نحن في حاجة إلى مساندة مصر وجهدها لحل قضية السودان ... كما أن الخرطوم تسعى للتأييد المصري والعربي لتأكيد خيار الوحدة وإصلاح ما خربته الحرب في الجنوب" (١٥) .

من جانب آخر ذكر الرئيس السوداني أن حكومته لا تملك ضمانات بعدم انفصال الجنوب بعد ٤٧ عاما من الحرب... وأن المخاوف المصرية بشأن الانفصال لها ما يبررها(١٦).

وفي نفس السياق أكد وزير الإعلام والاتصالات السوداني الزهاوي مالك أن دور مصر محوري وأساسي في عملية السلام والاستقرار في السودان[١٧] .

كمـــا أشـــاد الســـيد عباس النور المستشار الإعلامي للرئيس السوداني عمر البشير بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها مصر لتحقيق المصالحة والاستقرار في السودان[١٨] .

موقف القوى السودانيـــة :

ذكـــر الســـيد الصـــادق المهدي زعيم حزب الأمة أن القوى السياسية ذات الوزن في الســـودان تطالـــب وترحـــب بـــالدور المصـــري ... مؤكدا أنه لا فائدة من التلويح من بعض الشخصيات بأن هذا يعد تدخلا في الشئون الداخلية للسودان ، لأن هذا صار مباحا من العالم كله مطالبا بأن تكون الجامعة العربية هي المسئولة عن الشأن السوداني[١٩] .

وقـــد أكـــد الســـيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي السوداني على نفس الرأي مؤكدا خلال لقائه مع أسرة وادي النيل بالقاهرة أن استبعاد مصر من ماشاكوس هو خطأ جسيم[٢٠] .

ويـــبدو أن هـــذا الموقـــف قد انصرف إلى جون دانفورث المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص إلى السودان الذي أشاد هو الآخر بدور مصر في مساندة قضية السودان مؤكدا بأن هذا الدور قوي وأساسي ولا يستطيع أحد استبعاده[٢١] .

موقف الصحافة السودانية من رؤية مصر في ماشاكوس :

اتســـمت الكـــتابات الســـودانية التـــي قامت بالتعليق على موقف مصر من بروتوكول ماشـــاكوس بـــثلاثة تـــيارات متبايـــنة مثلت أولها الكتابات الإيجابية التي أشادت بهذا الموقف وامتدحـــته، يلـــيها الكـــتابات المـــتوازنة التي قامت بتحليل هذا الموقف من نواحيه الإيجابية والسلبية على السواء ، وأخيرا كان هناك حملة عدائية في الصحافة السودانية خاصة من جانب جريدتـــي الوفـــاق وألوان بحكم انتمائهما إلى التيار الإسلامي (الجناح الحاكم) حيث صبت تلك الحملـــة نار غضبها على مصر في انتقاد واضح للدور المصري والأنانية المصرية في التعامل مع السودان الذي ذاق بمفرده ويلات الحرب الأهلية في الجنوب[٢٢] .

وقـــد يكون للدور المصري المتواكب في السودان وحرص القيادة المصرية على إيفاد وفـــد رفـــيع المســـتوى للمشـــاركة فـــي احتفالات عيد الاستقلال بادرة طيبة لتصفية الأجواء وامتصـــاص الأصـــوات الغاضبة والاستفادة من توارد الآراء والتصورات المصرية حول قضية جنوب السودان بما يفيد ويخدم مصلحة السودان وشعبه ويجنبه مخاطر الانفصال والتفكك .

المبحث الثاني : مبررات التخوف المصري من انفصال جنوب السودان :

اتضـــح من تحليل آراء المثقفين المصريين وجود مبررات عديدة للتخوف من انفصال جنوب السودان إلى حد وصفه بالمؤامرة ... وانه خطوة على طريق تفتيت القارة الإفريقية ... بيـــنما ربط البعض الآخر فيما بين قضية جنوب السودان والقضية الفلسطينية على نحو يوحي بتصاعد الخطر المرتبط بهذه القضية المحورية .

يـــتم مـــن خـــلال هذا المبحث استعراض ثلاثة مبررات لهذا التخوف يتمثل أولها في دواعـــي الهيمـــنة الغربية الأمريكية على المنطقة ، ويتمثل المبرر الثاني في الدواعي الإقليمية واحـــتمالات تغيير خريطة التوازنات في منطقة حوض نهر النيل والقرن الإفريقي ، بينما يرتبط المبرر الثالث والأخير بالدواعي الخاصة بالأمن القومي المصري وما تثيره عقدة انفصال جنوب السودان لدى مصر .

المطلب الأول: دواعي الهيمنة الغربية (الأمريكية) على المنطقة:

التدخلات الدولية والتنافس بين القوى الكبرى في منطقة حوض نهر النيل والقرن الإفريقي :

بـــرز بشـــكل واضح الدور الدولي خاصة بالنسبة للولايات المتحدة ومحاولاتها فرض تســـوية في المنطقة سواء بالنسبة لقضية جنوب السودان ، أو القضية الصومالية وذلك لصالح المصـــالح الأمريكـــية بالأســـاس وإعادة ترسيم السياسة الغربية في المنطقة ولو على حساب تقســـيمها وإضـــعافها ، وإضـــعاف الرموز العربية (وهو الأمر الذي ترسخ خاصة بعد اكتشاف الـــنفط بكمـــيات كبـــيرة في جنوب السودان) . كما شهدت منطقة البحيرات العظمى خاصة في الكونغـــو الديمقراطـــية على وجه التحديد اتفاقا أمريكيا – أوروبيا على تحقيق تسوية في هذه المـــنطقة " بعد ماراثون التنافس الأمريكي – الفرنسي البلجيكي الواضح" للهيمنة على ثرواتها علـــى أساس أنها تمثل مغنما تعدينيا لمصلحة الصناعة الغربية ، الأمر الذي يقتضي معه تنظيم عملـــية الاســـتفادة مـــنها سواء اليورانيوم والماس في الكونغو أو البترول في أنجولا ، مع العمل على توزيع الأدوار فيما بين مجموعة الدول الكبرى وإعادة بناء التحالفات بشكل أو بآخر في المنطقة .

وقـــد أثبتـــت التقارير تورط رجال أعمال وشركات أوروبية وأمريكية وإسرائيلية في أعمال تجارة غير مشروعة في الماس والذهب وتهريب السلاح .

تضـــع أيضا الولايات المتحدة مصالح شركات النفط والتعدين الأمريكية في الاعتبار ، وهـــو الأمر الذي دعا الولايات المتحدة للدخول بقوة لوقف الحرب الأنجولية حتى تتاح لشركات النفط الاستفادة من هذه المنطقة ، كما دعاها للإطاحة بلوران كابيلا الذي قام بتجميد تنفيذ عقود التعدين مع شركات أمريكية وكندية ، وأجبرت بالتالي ابنه جوزيف كابيلا لإعادة النظر في هذا الشأن .

تكرر نفس الأمر مع فرنسا التي دعمت عملية السلام في منطقة البحيرات للحفاظ على مـــا تـــبقى لها من مصالح اقتصادية في هذه المنطقة وغيرها من المناطق الأخرى في القارة،

فحجم الصادرات الفرنسية لإفريقيا يبلغ ١٣٫٥ مليار دولار فضلا عن جملة المشاريع الاقتصادية الهائلة في الدول الإفريقية .

ورغم اختلاف مصالح كل طرف من الأطراف الدولية والإقليمية في المنطقة والتنافس الواضح فيما بينها إلا أنها التقت جميعا في ضرورة إحلال السلام في هذا التوقيت والذي يصب في النهاية لصالح أمن واستقرار المنطقة أيا أن كانت الوسائل والأهداف المستخدمة في هذا الشأن (٢٣) .

توارد الأنباء عن إقامة قاعدة أمريكية في ميناء عصب :

تواردت الأنباء عن قيام قائد القوات المركزية الأمريكية تومي فرانكز Tommy Franks وقادة أمريكيين آخرين من الجيش الأمريكي والمخابرات الحربية بزيارات عديدة غامضة ومثيرة للجدل إلى الدول المحورية في منطقة القرن الإفريقي (إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وكينيا) وذلك عدة مرات في عام ٢٠٠٢ . وقد أعلن وزير الدفاع الإريتري سبحات أفريم Sebhat Ephrem عقب مغادرة تومي فرانكز لإريتريا في مارس ٢٠٠٢ وتفقده لميناءي عصب ومصوع أن الحكومة الإريترية يسعدها أن تلبي أي طلب تتقدم به الولايات المتحدة في حالة إبداء رغبتها في إقامة قاعدة عسكرية في إريتريا، حيث تؤكد الحكومة الإريترية على ترحيبها بذلك في حالة توجيه الطلب الأمريكي اليها ، وتؤكد أيضا على استعدادها لتقديم كافة التسهيلات اللازمة لاستخدام قاعدة بحرية إريترية للتعاون مع أمريكا والتحالف الدولي الذي تقوده لمكافحة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي .

وقد تزايدت منذ انتهاء تلك الزيارة والإدلاء بذلك التصريح التكهنات والتوقعات وتساؤلات، ما بين موافق ومعارض حول جدية الإدارة الأمريكية في اتخاذ قرار بإقامة قاعدة عسكرية لقوات المارينز (أو القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب) في ميناء عصب الإريتري ويرجح الخبراء أن يكون ميناء عصب هو البديل الوحيد لإقامة قاعدة أمريكية في القرن الإفريقي خاصة بعد اللطمة التي نالها العسكريون الأمريكيون في الصومال في عملية استعادة الأمل عام ١٩٩١ ، وبعد أن رفضت سلطات جيبوتي شن أي هجوم أمريكي من جانب القوات الموجودة على سواحلها (١٥٠٠ فرد) إلى اليمن ، وفي ظل التهديدات التي أصبح اليمنيون المتطرفون يمثلونها بالنسبة للوجود الأمريكي في المنطقة .

وعلى الرغم من بعض المحاذير التي تصادف استخدام ميناء عصب الإريتري خاصة قربه من السواحل اليمنية المعروفة بخطورتها الأمنية على القطع البحرية الأمريكية والأوروبية مع الخطورة المحتملة في حال استخدامه كقاعدة لضرب العراق من أتباع تنظيم القاعدة ، بالإضافة إلى بعده عن العاصمة أسمرة بشكل يعوق الاتصال بينهما ويمنع فرص الإمداد والتمويل ، إلا أن هذا لا يمنع الولايات المتحدة من تحقيق مصالحها بأي شكل من الأشكال حتى لو كان ذلك على حساب تصاعد مخاوف كل من المعارضة الإريترية وإثيوبيا التي

تـرى أن اتخـاذ ذلك القرار الأمريكي من شأنه أن يمنح قوة ومصداقية لنظام الحكم الحالي في إريتريا بسبب تصاعد حدة المعارضة ضده بشكل واضح في الشهور الأخيرة[٢٤] .

أن الأمـور قـد لا تنصرف فقط إلى فصل جنوب السودان وإقامة دولة مستقلة منه ، بقـدر ما تتجه إلى مساندة جون جارانج لتمكينه من السيطرة على السودان بالكامل في مرحلة ثانـية وطمس هويته العربية – الإسلامية خاصة أن هذا يتمشى مع التصور الأمريكي للسودان مـنذ بدايـة التسعينيات ، الذي يتجه إلى اعتبار السودان إحدى دول القرن الإفريقي " الكبير " الـذي يضـم عشر دول هي: السودان – إريتريا – جيبوتي – إثيوبيا – الصومال – أوغندا – كينيا – تنـزانيا – رواندا – بوروندي ، وبذلك يخرج السودان ومعه كل من جيبوتي والصومال مـن الحظيرة العربية [٢٥] ، الأمر الذي يضعف الاتجاه الوحدوي العربي وفكرة السوق العربية المشتركة في الجزء الإفريقي منها .

المطلب الثاني : الدواعي الإقليمية ، واحتمالات تغيير خريطة التوازنات في المنطقة :

- بروز كينيا دولة رائدة في المنطقة :

بدأ يظهر في الفترة الأخيرة الدور الرائد والمحوري الذي من الممكن أن تقوم به كينيا فـي منطقة حوض نهر النيل والقرن الإفريقي ، خاصة من خلال عضويتها في منظمة الإيجاد، وتجمـع الكوميسا أو من خلال علاقاتها الجيدة مع دول الجوار الإقليمي ، واتساع سياستها مع الـدور الذي رسمته لها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لكي تقوم بمحاولة تسوية المشكلات القائمة حسب التصور أو الرؤية الغربية ، وقد ساعد كينيا على أداء هذا الدور حالة الاسـتقرار السياسـي والاقتصـادي النسبية التي تحظى بها مقارنة بغيرها من دول المنطقة ، وحيث اتضح تأثيرها من خلال الأدوار التالية :

(١) استضـافة المفاوضات الخاصة بجنوب السودان عبر جولاتها المتعددة في الضاحية الكينية ماشـاكوس بالقـرب مـن العاصمة نيروبي ، وقد جاء اختيار كينيا مكانا للتفاوض بحكم توسـطها بيـن الفرقاء السودانيين من ناحية ، وبحكم اضطلاعها بدور هام في استضافة جولات عديدة لتحقيق السلام في جنوب السودان عبر منظمة الإيجاد من ناحية أخرى . كما أشـاد المـبعوث الرئاسي الأمريكي / جون دانفورث في تقريره بالدور الذي تقوم به كينيا ورئيسـها / دانـيال آراب موي في تقريب وجهات النظر بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، هذا وتعد كينيا بخلاف إثيوبيا وإريتريا وأوغندا التي أبقت على سـاحة للـتفاهم مع السودان حتى في ظل تصاعد المد الأصولي في السودان في منتصف التسعينات ، وتوتر العلاقات السودانية مع معظم دول الجوار بما فيها مصر .

من ثم وفي هذا السياق خرج من كينيا بروتوكول ماشاكوس (١) في ٢٠٠٢/٧/٢٠م، كمـا استضـافت الجولات المتلاحقة التي تأجلت أكثر من مرة ، وأعلن الوسيط الكيني الذي تم

تعيينه بهذا الخصوص أنه سيجري اعتبارا من ٢٠٠٢/٨/١٢م فرض تعتيم كامل على مسار المفاوضات والقضايا المثارة إلا ما يصدر عن الجنرال الكيني سيمبويا الذي أبلغ وفدي الحكومة والحركة بالكف عن إطلاق أية تصريحات صحفية أو تسريب معلومات إلا بعد استشارة الوسيط الكيني وإخطار الطرف الآخر (٢٦) .

(٢) وعلى غرار محاولة تسوية قضية جنوب السودان ، استضافت كينيا ابتداء من ١٦/١٠/٢٠٠٢م مؤتمر المصالحة الصومالية تحت رعاية منظمة الإيجاد الذي حضره رؤساء دول المنظمة الإقليمية: الرئيس/ موي، والرئيس/ موسيفيني، (أوغندا) والرئيس البشير (السودان) ، ورئيس الوزراء الإثيوبي / ميليس زيناوي ووزير خارجية جيبوتي علاوة على مشاركة عدد من المراقبين الدوليين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأمريكا والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وإيطاليا .

عقد المؤتمر في مدينة ألدروت ، وهو يعد المؤتمر الخامس عشر من نوعه في تاريخ المصالحة الصومالية ، حيث شارك فيه جميع الفصائل المتصارعة ، وحوالي ١٠٠٠ مشارك – تولت كينيا رئاسة اللجنة الفنية والاستشارية التي تتولى التنسيق في المؤتمر بالإضافة إلى كل من إثيوبيا وجيبوتي أعضاء فضلا عن سكرتارية الإيجاد .

وقد تم تقسيم المؤتمر إلى ثلاث مراحل تستغرق كل منها شهراً أو شهرين حسب الضرورة انتهت، المرحلة الأولى منه بعد أسبوعين فقط بإعلان ألدورت لإنهاء العداء بين الفصائل وبتشكيل ٦ لجان رئيسية ، ما تزال تواجه صعوبات في تشكيلها ، وتقرر أن تستقبل المرحلة الثانية توصيات اللجان وتعيد مناقشتها لإقرارها ، ثم تبدأ المرحلة الثالثة التي سيتم فيها تشكيل مؤسسات سياسية وحكومة وحدة وطنية مؤقتة . هذا وقد لعبت كينيا دورا منسقا للعملية برمتها طبقا لما تقرر في خطة الإيجاد ، على أن تقدم الدول المانحة والمنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وإيطاليا و ألمانيا و أمريكا و جامعة الدول العربية الدعم السياسي والمادي لعملية المصالحة بعد غياب الأمن والاستقرار في الصومال منذ عام ١٩٩١م وانهيار الدولة الصومالية برمتها ، يعزز من فرص نجاح هذه العملية مشاركة جميع الفصائل فيها ، ومشاركة مندوب عن الرئيس / عبد القاسم صلاد ، وإمكانية حضور ممثلين لجمهورية أرض الصومال وصومالي لاند للانضمام في المستقبل .

وعلى ما يبدو الآن كينيا قد تبوأت المكانة الإقليمية التي كانت تحظى بها إثيوبيا من قبل، وعلى الرغم من أن العاصمة الإثيوبية أديس أبابا قد احتفظت بمقر الاتحاد الإفريقي الوليد، كما تم الاتفاق على أن تكون أديس أبابا مقرا لآلية فض المنازعات التابعة لمنظمة إيجاد التي تم الاتفاق في مارس ٢٠٠٢م على إنشائها إلا أن نيروبي قد سحبت الوسادة من تحت أقدام أديس أبابا، التي انشغلت في السنوات الأخيرة تارة بالنزاع المسلح مع إريتريا، وتارة أخرى

بمحاولـــة بســط الـنفوذ والهيمنة في المنطقة، وهو الأمر الذي انصرف إلى مؤتمر المصالحة الأخـير حيـث سـعت إثيوبيا لإفشال كافة المبادرات الصومالية للمصالحة لكي تظل الصومال ضـعيفة ومفككة ويظل مركز القوة الإقليمية والاستراتيجية متركزا في إثيوبيا فقط، الأمر الذي يجعلها تمارس دورا مؤثرا على العديد من قادة الفصائل المشاركة في المؤتمر[٢٧].

– تبادل محور الشر بين كل من إريتريا وإثيوبيا والسودان :

بـات واضـحا أن هـناك اتجاها لتبادل المحاور الإقليمية في منطقة حوض نهر النيل والقـرن الإفريقي ، وخاصة بعد أن أصبحت عملية تبادل الاتهامات بين دول المنطقة تتم بشكل تكـراري وثابت ... وعلي الرغم من وجود اتفاقيات تعاون ثنائي بين كل دولتين من هذه الدول (إريتريا – إثيوبيا – السودان – جيبوتي – كينيا ... وغيرها) ، وهي اتفاقيات حديثة العهد حيث عقدت أغلبيـتها فـي خلال سنوات لا تتعدى لعقد الأخير . إلا أن حكومات تلك الدول التي وقعت بنفسها على تلك الاتفاقيات هي نفسها التي تتراشق حاليا بالاتهامات المتبادلة حول العديد من الثوابت أهمها : –

١) إيـواء قـوى المعارضة السياسية والمنظمات المسلحة المناوئة لنظام الحكم في كل من الدول المشار إليها في هذا السياق .
٢) تقديـم الدعـم السياسـي واللوجسـتيكي بل والعسكري أيضا لتلك القوى والمنظمات وتشـجيعها على ممارسة أنشطة تحريض سياسي وتجنيد في الميليشيات التابعة للقوى السياسية المعارضة .
٣) تمكيـن أي مـن المـنظمات الانفصـالية والأجنحة العسكرية لها بشن غارات عسكرية بمساندة قوات حكومية تابعة لدول الجوار من أراضيها إلى أراضي الدول المستهدفة .
٤) حشد عناصر مسلحة أو جماعات قبلية في مناطق الحدود المشتركة وتحريكها بين الحين والآخر لخلق واقع حدودي جديد لصالح أي من تلك الدول على حساب الدول المتاخمة لها.
٥) الـنزاع على أراض حدودية تركها الاستعمار دون تحديد الوضع السيادي لها والمطالبة بإعادة ترسيم الحدود بين معظم دول منطقة القرن الإفريقي .

وفـي ضـوء بعض المستجدات والتي طرأت على المنطقة خاصة بالنسبة للاتهامات الإريـترية في سبتمبر ٢٠٠٢ م لدول الجوار بدعم الحركات المعارضة ، خاصة حركات الجهاد علـى حـد الزعم الإريتري ، وهروب بعض الجنود الإريتريين إلى كل من اليمن وإثيوبيا، هذا فضلا عن اتهام السودان لإريتريا في أكتوبر ٢٠٠٢م أيضا بتدبير الهجوم على حدودها الشرقية فـي إقليم كسلا ... واستمرار تبادل الاتهامات بين السودان وإريتريا وإثيوبيا ، ودخول كل من الاتحـاد الإفريقـي وجامعة الدول العربية وبعض دول المنطقة ومنها مصر في محاولة لتصفية الأجواء الشائكة . في ضوء كل هذه التطورات والاتصالات المصاحبة لها حدثت قمة ثلاثية في صـنعاء حيث التقى كل من رئيس الوزراء الإثيوبي (ميليس زيناوي) ، والرئيس اليمني (علي

عـبد الله صالح) ، والرئيس السوداني (عمر حسن البشير) في صنعاء يوم الاثنين ١٤ أكتوبر ٢٠٠٢م لمناقشـة الأمـور حول القضايا المتعلقة بتطبيق اتفاقات السلام وإحلال الاستقرار في السودان ، وقد أبدى كل منهم استعداده لبذل أقصى الجهود للعمل في تحقيق المصالح المتبادلة للـدول الثلاث ، وكذلك العمل معا على تحقيق الاستقرار في القرن الإفريقي مع التركيز على إيجاد حل سلمي لأزمة الصومال، ومراقبة أنشطة الحومة الإريترية التي تهدد الاستقرار في المنطقة (٢٨) .

وهكذا أصبح أعداء الأمس أصدقاء اليوم – بالإشارة إلى العلاقات المتوترة سابقا بين السودان وإثيوبيا ، ودخول المنطقة في تحالف جديد من نوعه ، وموجه ضد دولة بعينها ورغم أنهـا حديـثة النشأة منذ عام ١٩٩٣ م فقط ، إلا أنها مارست علاقاتها بشكل شائك سواء من جـراء توتـر علاقاتها مع السودان التي وصلت لقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، ثم النزاع اليمني – الإريتري حول جزر حنيش التي فصل فيها التحكيم الدولي ، وكذلك الحرب الإريترية– الإثيوبـية التـي دارت رحاها عبر ثلاث جولات منذ مايو ١٩٩٨ حتى ديسمبر ٢٠٠٠م حين تم توقـيع اتفـاق الجزائر لترسيم الحدود بين البلدين الذي بدأ تنفيذه بالفعل ، فقد أثارت إريتريا الجدال منذ الـبداية برفض انضمامها لجامعة الدول العربية ، وهجومها على منظمة الوحدة الإفريقية في أول قمة لهـا حضـرتها إريـتريا بالقاهـرة يوليو ١٩٩٣م ، وما تتناقله الأنباء عن علاقاتها الوثيقة بإسرائيل واحتمالات استخدامها كقاعدة عسكرية أمريكية موجهة ضد العراق وخلافه .

وعلـى أيـة حـال ، فقد أعقب القمة الثلاثية في صنعاء ، اجتماع ثلاثي بين وزراء خارجـية كـل مـن اليمن والسودان وإثيوبيا أيضا وذلك في أديس أبابا يومي ٤ – ٥ نوفمبر ٢٠٠٢م وذلـك علـى سبيل المتابعة بتكليف من القمة الثلاثية وفي إشارة واضحة هذه المرة للموقف الثلاثي الموحد الرافض لسياسات وتحركات إريتريا الخارجية نحو الدول الثلاث.

وعلـى سـبيل المثال فقد أشار البيان في السطور الأولى منه إلى أن وزراء خارجية الـدول الـثلاث قـد أجروا نقاشا مستفيضا حول السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز أوجه التعاون المخـتلفة بين الدول الثلاث (مع ذكر المجال الأمني بين مجالات ذلك التعاون) ، وأنهم أعربوا عـن قناعـتهم بـأن توثيق العلاقات بين دولهم أسهم بصورة أساسية في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القرن الإفريقي وجنوب البحر الأحمر .

توجـد هـناك أدلة قوية على تكوين ما يشبه التحالف الأمني والعسكري الثلاثي بين إثيوبـيا والسودان واليمن ، وذلك لمواجهة إريتريا أو للضغط على نظامها الحاكم (على الرغم من حرص وزراء تلك الدول على نفي ذلك الغرض) ، وهو ما يتبين مما يلي :

أ) الاتفـاق علـى إنشـاء ثـلاث لجان فرعية تأتي (لجنة شئون الأمن والدفاع) في المرتبة الثانيـة فيها(٢٩) .

ب) ترحيب الحكومتين الإثيوبية والسودانية بفتح مكاتب معلنة لتحالف قوى المعارضة الإريترية في أديس أبابا والخرطوم .

ج) حرص الرئيس السوداني على استقبال القادة المعارضين لإسياسي أفورقي في الخرطوم (وهم مقيمون حاليا بأديس أبابا) وذلك عقب اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث .

وفي مؤتمر صحفي عقده وزير الخارجية الإثيوبي / سيوم ميسفين عقب لقاء وزيري خارجية السودان واليمن مع رئيس الوزراء الإثيوبي صرح بأن التعاون الثلاثي بين حكومات إثيوبيا والسودان واليمن له أهمية كبرى لإحلال السلام والاستقرار في القرن الإفريقي والبحر الأحمر . وأضاف قائلا : إن الدول الثلاث يمكنها أن تلعب دورا مهماً لمصلحة شعوبها ولإحلال الاستقرار في المنطقة . وأكد أن تعاون هذه الدول لا يمس شئون إريتريا الداخلية أو أي دولة أخرى بل يتعلق بأمن واستقرار القرن الإفريقي ومنطقة البحر الأحمر الذي له تأثير مباشر على الدول الثلاث، كما أنه من المعروف أن الحكومة الإريترية مصدر عدم استقرار وإثارة للحروب في المنطقة .

واختتم تصريحه بأن الدول الثلاث سوف تتعاون سياسيا واقتصاديا وثقافيا وأن تعاونها لا يجب أن ينظر إليه بوجهة نظر سلبية كالتي تزعمها الحكومة الإريترية .

ولكن في بيان صحفي صادر من وزارة الإعلام الإثيوبية ورد أن الحكومة الإثيوبية تطالب المجتمع الدولي بوقف العدوان الإريتري في القرن الإفريقي واتهمت أسمرة بلعب دور مخرب في المنطقة ، وأن إثيوبيا والسودان واليمن سوف يعملون معا لمنع هذه الدولة الصغيرة التي تقع على البحر الأحمر من زعزعة استقرار القرن الإفريقي[٣٠] ، وذلك في إشارة صريحة تؤكد التحالف الثلاثي ضد إريتريا .

المطلب الثالث: الدواعي الخاصة بالأمن القومي المصري (عقدة الانفصال) :

الأثر المحتمل لانفصال جنوب السودان على الأوضاع في المنطقة :

جاء توقيع بروتوكول مشاكوس (١) في ٢٠٠٢/٧/٢٠م بكينيا فيما بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان تحت مظلة منظمة الإيجاد وبرعاية الولايات المتحدة بالأساس ، التي اضطلعت بشكل أساسي في ممارسة كل نفوذها وأساليبها الدبلوماسية في الفترة الأخيرة بدفع الجانبين إلى التفاوض ، وهو الأمر الذي اتضح بشكل رئيسي في جولة المبعوث الأمريكي الرئاسي / جون دانفورث والتقرير الذي رفعه للرئيس الأمريكي بعد أن بدأ مهامه في المنطقة في نوفمبر ٢٠٠١م على مدار ستة أشهر ، ثم الضغوط الأمريكية خاصة في ظل توقف المفاوضات أكثر من مرة التي وصلت إلى تلويح الكونجرس الأمريكي بفرض عقوبات على السودان في حالة تقاعسه عن جهود السلام ... بل ودعوة المتفاوضين إلى الولايات المتحدة للتفاوض بها ، وما سمعناه عن قانون السلام الأمريكي الذي وقعه الرئيس بوش الخاص بالجنوب السوداني .

وبــدون الخــوض في تفاصيل بروتوكول ساشاكوس (١) (وما تلاه من النقاط العشر وخلافــه) والــذي تضمن مناقشة بنود الحكم الذاتي ، وفصل الدين عن الدولة ، ومسألة تقاسم السـلطة والـثروة ، ووقـف إطلاق النار ... تمهيدا لما سيتم بعد انتهاء مرحلة الحكم الذاتي للجـنوب الســوداني التي تستمر ٦ أعوام ، حيث يتخذ جنوب السودان ذو الأغلبية المسيحية وأصحاب الديانات الطبيعية قرارا حول بقائه جزءا من البلاد أو انفصاله عنها في استفتاء حول تقريــر المصــير تحت رقابة دولية ... وبقدر ما يرى المتابعون فإن ذلك قد ينهي صراعا داميا ظـل مسـتمرا علــى مدار الـ١٩ عاما الماضية بدون انقطاع منذ عام ١٩٨٣م ، بحيث أودى بحـياة ٢ ملـيون شـخص كما تسبب في نزوح ٤ ملايين لاجئ ومشرد وأضر بالبنية التحتية وبالاقتصاد السوداني بشكل كبير ، وعانت منه جميع الحكومات العسكرية والمدنية على السواء مـنذ الاستقلال في يناير ١٩٥٦م ، بحيث إنه عد من أطول وأعقد الصراعات الأهلية في القارة الإفريقــية خاصة في ظل تنوع أبعاده الإثنية ، واللغوية ، والدينية ، والتاريخية ، والاقتصادية (بعـد اكتشاف النفط في جنوب السودان) . كما تسببت السياسات الاستعمارية بجوار السياسات الوطنية في المزيد من تكريس الأزمة وتعقيدها .

بقــدر هــذا كله ، لكن الحديث عن إمكانية انفصال جنوب السودان ، وهو أمر وارد، يلقي بظلاله على المنطقة برمتها من خلال المحاور والأبعاد التالية :

١) إن انفصـــال جـنوب السودان من شأنه أن ينقل عدوى الانفصال والتفكك إلى العديد من الــدول الأخرى في المنطقة، والتي تذخر بالتعددية ، وتعاني من مشكلة الاندماج الوطني ، وعلــى رأس هذه الدول إثيوبيا الشهيرة بأنها متحف للقوميات في إفريقيا ، من جانب آخر فــإن انفصــال جنوب السودان حال حدوثه واعتراف الحكومة السودانية به سيؤدي على الفــور إلــى الاعتراف، بكل من جمهورية أرض الصومال وبونت لاند المنفصلتين ولم يتم الاعــتراف بهما بعد ، كما يفتح الباب على مصراعيه لمزيد من التفكك والانقسام في هذه المنطقة التي تعج بالنزاعات الأهلية والحدودية وتعاني من التنوع الإثني واللغوي والديني بشكل كبير .

٢) مــن شــأن انفصـــال الجـنوب أن يحدث نوعاً من الخلخلة وعدم التوازن فيما بين العرب والأفارقــة في حوض نهر النيل ، فإذا كانت مصر والسودان كدولتي مصب للنهر يجمعهما الـثقافة العربـية والإسلامية ، ويشكلان معا قدراً من التوازن – حتى لو اختلفت المصالح بيـنهما – تجـاه دول المنبع الإفريقية الثماني الأخرى – لكن في حالة الانفصال سيتحزب العــرب مــع الدولة الشمالية العربية في السودان ، ويتحزب الأفارقة مع الدولة الإفريقية الجنوبية ، وهو ما يزيد من تأزم العلاقات العربية – الإفريقية التي تعيش مرحلة أزمة منذ مارس ١٩٧٧م ، ولا تحتاج لمزيد من الحواجز وبؤر الصراع .

٣) نـص الاتفـاق على مشاركة بعض دول المنطقة في المفاوضات التالية وحدودها بكل من (إريـتريا – إثيوبيا – جيبوتي -- كينيا – أوغندا) أعضاء في لجنة التقييم والمراقبة خلال الفـترة الانتقالية ، بينما استبعد دول الجوار الأخرى وهي : الكونغو الديمقراطية – أفريقيا الوسـطى – تشاد – مصر – ليبيا ، والدولتان الأخيرتان هما دولتا المبادرة المشتركة التي انطلقت عام ١٩٩٩م وكانت تؤكد على ضرورة وحدة السودان ، مما يعني أنه قد تم مسبقا اسـتبعاد خـيار الوحـدة لصـالح خيار الانفصال ، فضلا عن أن هذه الدول الخمس بحكم مصالحها وبحكم التواصل الإثني بينها وبين السودان كان يجب ألا تغيب عن الاتفاق ، ولا عن المفاوضات بحكم تأثرها بما يجري أو قد يجري في السودان (٣١) .

خاتمة :

رؤية مستقبلية لتطور العلاقات المصرية السودانية في ضوء بروتوكول ماشاكوس :

يـرى الخـبراء أنه من المطلوب تكاتف العرب جميعا لضمان وحدة السودان وسلامة أراضـيه ، ومصـر بطبـيعة الحال تلعب دورا مهماً بهذا الخصوص لأنها ترتبط مع السودان بصلات وثيقة وتاريخية ومصيرية يستحيل المغامرة باحتمالات تدهورها أو قطعها .

وإذا كـان هناك ضغوط أمريكية على المتفاوضين السودانيين وتلويح بفرض عقوبات علـى السودان إن هي تقاعست عن الالتزام بالمضي قدما في طريق المفاوضات وفق الأهواء والتصـورات الغربية كمـا أن قانون السلام فـي السودان الذي وقعه الرئيس الأمريكي فـي ٢٠٠٢/١٠/٢١ يتيح مزيدا من التدخل في الشئون الداخلية السودانية ويحيط بالريبة والشكوك سياسـات الحكومـة السودانية كما يتجه نحو منح الجنوبيين مساعدات تقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار حـتى عام ٢٠٠٥ كما يعمل على نجاح تدفق المعونات والمساعدات الواردة إلى الجنوب السـوداني – فإنـنا نجـد في الجانب الآخر محاولة سودانية لتنمية الجنوب تساندها مساعدة مصرية وعربية واضحة قد يكون من شأنها مساعدة السودان على اجتياز المحنة والإبقاء على وحدتـه ، فإذا ما تم خيار الوحدة على حساب خيار الانفصال فإن في ذلك نجاح كبير للسياسة السودانية وللدور المصري في مساندتها ودعمها ... أما إذا تم تغليب خيار الانفصال على خيار الوحـدة فإن هذا من شأنه أن يحمل في طياته إخفاق ملحوظ ولو في المدى القريب والمتوسط وأن يترك أثره بلا شك على مسيرة العلاقات المشتركة بين الجانبين وما قد تؤول إليه من إبهام أو غموض وإعادة ترتيب الأوراق والتوازنات من جديد .

الهوامش

١- حديث الرئيس مبارك إلى شباب الجامعات بالإسكندرية ، ٢٠٠٢/٨/٢٧

٢- استقبال الرئيس مبارك لمبعوث الرئيس السوداني بالقاهرة عقب توقيع بروتوكول ماشاكوس(١)، يوليو ٢٠٠٢ .

٣- استقبال الرئيس مبارك لوزير الخارجية أحمد ماهر قبل سفره إلى نيويورك ، ٢٠٠٢/٩/٩ .

٤- محادثات مبارك – القذافي في مدينة سرت الليبية ، ٢٠٠٢/١٠/١ ، وكالات الأنباء .

٥- استقبال الرئيس مبارك للرئيس الإريتري أسياسي أفورقي بالقاهرة ، منتصف نوفمبر ٢٠٠٢ .

٦- خطاب الرئيس مبارك في المؤتمر الشعبي أثناء زيارته لأسوان ، ٢٠٠٢/١٢/١٧

٧- تصريحات د. مصطفى إسماعيل وزير الخارجية السوداني بعد زيارته للقاهرة ، ٢٠٠٢/١٢/٢٢ .

٨- متابعة زيارة الوفد المصري إلى السودان لحضور احتفالات عيد الاستقلال، ملكال، وكالات الأنباء، يناير ٢٠٠٣ .

٩- كلمة وزير الخارجية خلال لقائه مع طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٢/٩/٢٨ .

١٠- تصريحات صحفية لوزير الخارجية المصري ، جريدة الأهرام ، ٢٠٠٢/١٢/٤ .

١١- لقاء وزير الخارجية المصري أحمد ماهر مع وزير خارجية السودان د. مصطفى إسماعيل في طرابلس ، ٢٠٠٢/١٢/١٠ .

١٢- تصريح السفير الدكتور محمد إبراهيم شاكر رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية، ٢٠٠٢/٩/٣، وكالة أنباء أ ش أ .

١٣- تصريحات السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية حول اتفاق ماشاكوس ، وكالة رويترز ٢٠٠٢/٨/٢٨ .

١٤- متابعة ردود المعارضة المصرية على بروتوكول ماشاكوس، بالقاهرة ، يوليو/ ديسمبر ٢٠٠٢ .

١٥- تصريحات الرئيس السوداني عمر البشير لصحيفة أخبار اليوم القاهرية ، ٢٠٠٢/٨/١٧ .

١٦- تصريحات صحفية أخرى للرئيس السوداني نشرتها صحيفة البيان الإماراتية ، ٢٠٠٢/٨/١٨ .

١٧- تصريحات وزير الإعلام والاتصالات السوداني ، جريدة الاهرام ٢٠٠٢/٨/٢٨

١٨- تصريحات المستشار الإعلامي للرئيس السوداني ، جريدة الاهرام ٢٠٠٢/١٠/٧ .

١٩- تصريحات الصادق المهدي زعيم حزب الأمة في القاهرة ، ٢٠٠٢/١١/٢٧ .

٢٠- تصريحات محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي بالقاهرة ، ٢٠٠٢/١١/٢٨ .

٢١- تصريحات المبعوث الرئاسي الأمريكي جون دانفورث ، جريدة الاهرام ٢٠٠٢/٨/٢٧

٢٢- متابعة الصحافة السودانية لموقف مصر من بروتوكول ماشاكوس، الخرطوم، يوليو/أغسطس ٢٠٠٢.

٢٣- خالد حنفي علي: "البحيرات العظمى ومستقبل السلام"، في السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، أكتوبر ٢٠٠٢، المجلد ٢٧ ، ص ص ١٥٤ – ١٥٩ .

٢٤- قراءة في أجهزة الإعلام والصحافة الإثيوبية ، منتصف نوفمبر ٢٠٠٢ ، أديس أبابا .

٢٥- ا.د. إبراهيم نصر الدين: " المسألة السودانية .. إلى أين؟ " ، في دورية آفاق إفريقية ، المجلد الثالث ٤ ، العدد الحادي عشر ، خريف ٢٠٠٢م ، ص ١ – ٧

٢٦- متابعة اتجاهات الصحافة السودانية قبيل جولة مفاوضات ماشاكوس(٢): النصف الأول من أغسطس٢٠٠٢م .

٢٧- متابعة مؤتمر المصالحة الصومالية الذي استضافته مدينة ألدورت بكينيا: ٢٠٠٢/١٠/٢٧م ، نيروبي.

٢٨- متابعة قمة صنعاء الثلاثية بين رؤساء اليمن ، السودان ، إثيوبيا ، ٢٠٠٢/١٠/١٦ ، صنعاء .

٢٩- متابعة اجتماع وزراء خارجية: اليمن، السودان، إثيوبيا، الفترة من ٤–٥ نوفمبر٢٠٠٢، أديس أبابا .

٣٠- تصريحات صحفية للوزراء الثلاثة عقب الاجتماع ، أديس أبابا ، وكالات الأنباء ، ٢٠٠٢/١١/٥

٣١- د.إبراهيم نصر الدين ، م. س. ذ. ، ص١-٧

اقتصاديات النفط فى السودان

د. هالة صالح محمد

اتسم تاريخ السودان -- بعد استقلالها عام ١٩٥٦ - بعدم الاستقرار السياسي، واضطراب الحياة الحزبية ، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية في كافة المجالات ، ولم تستطع الحكومات السودانية المتعاقبة أن تدير الأزمات الممتدة للتعددية الدينية والعرقية واللغوية والثقافية المعقدة بين شمال السودان وجنوبه ، مما نتج عنه حرب أهلية ، امتدت قرابة تسعة عشر عاماً خلال مراحل تطور الحكم السوداني .

فـي العشرين من يوليو عام ٢٠٠٢ ، تم التوقيع على اتفاق ماشاكوس بين كل من الحكومة السودانية ، والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارانج ، وذلك تحت مظلة "الإيجاد" ، وبحضور كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومجموعة "أصدقاء الإيجاد" ، وعلى رأسها كل من بريطانيا ، وإيطاليا ، والنرويج .

لا يمكن إنكار أن التحسن النسبي في العلاقات السودانية الأمريكية ، ساهم في التدخل من الجانب الأمريكي ، لكي يتم توقيع اتفاق ماشاكوس بين طرفي الصراع ، ربما تكون المصالح الاستراتيجية ، سواء على المستوى الإقليمي ، أو المستوى الدولي ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وراء ذلك ، ولعل الدافع الأكبر لحفز طرفي الصراع إلى توقيع الاتفاق ، استكشاف الثروة النفطية فى السودان ، والسعي الأمريكي للبحث عن أية احتياطيات نفطية بديلة لمنطقة الخليج العربي ، مما يقلل الاعتماد عليها ، والمصالح المشتركة للشركات الأمريكية الكبرى التى تعتبر أول من قام باكتشاف النفط فى السودان .

من هنا يعتبر تقسيم الثروة ملفاً شائكاً فى الاتفاق بين طرفي الصراع فى السودان ، وخاصة بعد أن بلغ إنتاج السودان من النفط حوالي ٢١٠ ألف برميل يومياً ، كما تسعى السودان لتشجيع شركات النفط العالمية للبحث والاستكشاف ، سعياً وراء تحقيق مستويات أفضل المعيشة ، والتخلص من الحرب الأهلية التى تكلف السودان ٣٠٠ مليون دولار سنوياً .

من هنا لا يمكن أن ننكر أن النفط هو أحد أهم أبعاد اتفاق ماشاكوس – التى لا يمكن حصرها فى بعد واحد – إلا أنه سوف يكون موضوع الورقة ، التركيز على الثروة النفطية فى السودان باعتبارها الحلم الواعد ، إذا ما تحقق السلام فى السودان ، وسوف يناقش هذا البعد من خلال المحاور الآتية :

أولاً : استكشاف الثروة النفطية فى السودان : نشاط الشركات البترولية وحصص الشركات الأجنبية فى النشاط البترولي .

ثانياً : معوقات تنمية مصادر النفط فى السودان داخلية – خارجية .

ثالثاً : مستقبل الثروة النفطية فى السودان .

أولاً : استكشاف الثروة النفطية في السودان :

يــتم استكشاف البترول في معظم أنحاء السودان ، بما في ذلك منطقة سواكن بالقرب من الــبحر الأحمر ، ولكن تأتي مديرية أعالي النيل في مقدمة الاهتمامات ، حيث تنظيم العمل على درجة من التعقيد ، مع وجود شركات خاصة وحكومية عديدة في هذا المجال .

١- نشاط الشركات البترولية في السودان :

لقــد بدأ التنقيب عن النفط في الأراضي السودانية في بداية الستينيات ، وقد تركز النشاط علــى ساحل البحر الأحمر ، أما الاستكشاف مهم والوحيد فقد كان عام ١٩٧٦ ، من قبل شركة "شــيفرون الأمريكــية" . وقــد قامت هذه الشركة في الستينيات والسبعينيات باكتشافات نفطية متنوعة في الجنوب السوداني قرب بنتيو ، ملكال والمجلد .

تنازلــت "شــيفرون" الأمريكية عن امتيازاتها في السودان عام ١٩٨٥ ، نتيجة لتركز الصراعات بين الحكومة والقوات المعادية في المنطقة التي تنفذ بها أعمال الشركة . كما أوقفت شــركة "توتــال" الفرنسية نشاطها الاستكشافي في عرض البحر ، مع الإبقاء على حقوقها في الامتيازات . ولقد قامت الحكومة السودانية بتقسيم الامتيازات التي خلفتها شركة "شيفرون" إلى عمليات أصغر ، وحازت "أراكيس" الكندية على الحصة التي تمثل النشاط الاستكشافي في شمال مدينة بنتيو عام ١٩٩٣ .

شــرعت شــركة "أراكــيس" الكــندية فــي تطوير حقول هجليج ، والوحدة في حدود امتــيازاتها، بإنتــاج محدود ٢٠٠٠ برميل يومياً عام ١٩٩٦ . ولقد تم تشغيل واستهلاك النفط المنتج داخل السودان ، ونظراً لطول المسافة بين الحقل ، والبحر الأحمر ، وتقدر بحوالي ٩٩٣ مــيلاً ، فإن ذلك تطلب بدوره استثماراً جوهرياً لنقل النفط حتى الميناء البحري . وحتى تتمكن الشــركة من جذب رأس المال اللازم ، انضمت شركة "أراكيس" إلى اتحاد مالي- مشروع نفط النــيل العظــيم (GNPOC)(١) - عــام ١٩٩٦ شــركة النيل الكبرى لعمليات البترول ، ضم الحكومــة الســودانية ، وشــركة النفط الوطنية الصينية (CNPC)(٢) بحصة ٤٠% ، وشركة "بتروناس" الماليزية بحصة ٣٠%، وشركة "سودابت" السودانية بـــ ٥%، "وأراكيس" بـــ ٢٥% إضافة إلى مشغل الحقل .

لقــد بدأ العمل في بناء خط الأنابيب من الحقول إلى ميناء تصدير قرب بورسودان في مــايو ١٩٩٨ . ســيرا علــى جدول محدد ، وتبلغ سعة أنابيب النفط ٢٥٠ ألف برميل يومياً . وأعد لنقل ١٥٠ ألف برميل ، وقابل للزيادة حتى ٤٥٠ ألف برميل يومياً .

لعل انعدام رأس المال ، هو العائق الذي يقف أمام شركة "أراكيس" في السودان . حتى مع ارتفاع رأس مال (GNPOC) بـــ ٧٠٠ مليون دولار . ويرجع السبب في هذا إلى العقوبات المفروضــة مــن قبل الولايات المتحدة الأمريكية على السودان ، مما يحجم الاستثمار من قبل الأفراد ،

والمؤسســات الأمريكـية ، علاوة على أن الاستثمار فى هذه البلاد محفوف بالمخاطر . وفى النهاية، وافقت "أراكيس" على مشاركة "تاليسمان" الكندية بحصة تبلغ ٢٧٧ مليون دولار للشركة الكندية .

فــى أكــتوبر ١٩٩٨ ، وفــر شراء تاليسمان لأراكيس سيولة فى رأس المال ، أدت بدورهــا إلى إتمام المشروع طبقاً للجدول – عام ١٩٩٩ – وفى يوليو من نفس العام ، بدأ خط الأنابيــب فى إرسال الشحنة الأولى من النفط الخام . "مزيج النيل" التى غادرت ميناء التصدير فى سبتمبر ١٩٩٩ [٣] .

تنـــتج حقول المجلد ما يتراوح بين (٣٣٠:٤٢٠) "API Range" (المؤسسة البترولية الأمريكية) وتقدر احتياطيات حقول هجيلج والوحدة ، بما يتراوح بين ٦٦٠ مليون ، ١,٢ بليون برمـــيل . والمــنطقة المحيطة بالحقلين تحتوى على النفط ، ولكن كان هناك اختلاف فى تقدير الاحتياطيات فيها[٤] .

وفـــى جنوب السودان ، أعلنت شركة "تاليسمان" الكندية ، خطتها بحفر ثلاثة آبار فى موقـــع جديد ، كما أعلنت حفر ثلاثة أخرى تسمى (زفير ، تيمور ، شالونجو) ، من المتوقع أن تحـــوى أكـــثر من ٥٠ مليون برميل نفط . وتعتبر هذه الآبار ، أول آبار يتم حفرها فى أى من هذه الحقول ، وبعض التقديرات تتوقع أنه فى حالة نجاح هذه الحفريات ، فإن شركة "تاليسمان"، سوف تضيف أكثر من ٢٥٠ مليون برميل إلى احتياطي السودان المؤكد من البترول.

كمـــا عملـــت السودان على جذب فوائد من مستثمرين فى الخليج ، والسويد، وقطر ، وإيران، وأعلنت الشركة الروسية للبترول "روزنيفت" خطتها لبذل المزيد من الجهد لعمل تنمية، واستكشاف فى الأماكن المرجوة على طول ساحل البحر الأحمر[٥] .

والشركة السويدية "Lundin oil" قررت القيام باكتشافات بالقرب منBLOCK 5A فى مايو ١٩٩٩ . وحديثا قامت كل من شركة "بتروناس" الماليزية ، شركة (omv) الأسترالية، "وســودابت الســودانية بمخاطرة فى (B5A) ، بينما أرجأت (لوندين السويدية) اكتشافاتها فى مـــارس ٢٠٠٠ ، لأســـباب تتعلق بالأمن ، وبعض المشاكل المتمثلة فى الإيواء ، والتموين ، والمرتبطة ببناء الطريق المؤدى للموقع .

فى يوليو ٢٠٠٠ ، منحت شركة "بتروناس" ٤٠% مساهمة منها فى (BLOCK5A) إلى أن قامت باستكشافاتها فى نهاية عام ٢٠٠٠ . وفى أكتوبر ٢٠٠٠ وافقت "بتروناس" على رفـــع إنتاج السودان من النفط إلى ٥٠ ألف برميل يومياً فى منتصف ٢٠٠٢ ، وزيادة الإنتاج ســـوف تعهد يكون الشركة بتنمية للحقلين (مونجا ، بامبو) فى حوض المجلد . غرب السودان، بالإضافة لبناء ثلاث مضخات على طول خط الأنابيب .

بـــدا الاهـــتمام واضـــحاً بتنمـــية حقول النفط فى المركز الجنوبي للسودان ، كخطوة اقتصـــادية أساســـية ، وذلك بعد إنجاز خط أنابيب النفط فى حوض المجلد ، إلى ميناء التصدير

علـــى ساحل البحر عام ١٩٩٩ ، وحوالي ٧٥% من الإنتاج المتداول ، ناهز ٢٠٠ ألف برميل يومـــياً ، مما ولد دخلاً قومياً من العملة الصعبة -ناتجاً عن تصديره- النيكل كثروة جديدة خلال السنوات القليلة الماضية [٦] .

فـــى يناير ٢٠٠٠ ، قدر الاحتياطي السوداني من البترول الخام بنحو ٢٦٢,١٠ مليون برمـــيل بيـــنما قدر إجمالي الإنتاج اليومي بـــ٢١٠ ألف برميل يومياً ، وازداد بنسب ثابتة منذ إتمام خط الأنابيب الحيوي فى يوليو ١٩٩٩ ، وتوقف الإنتاج فى الربع الأخير من عام ١٩٩٩. عـــند ١٣٨,٣ألف برميل يومياً ، ثم إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً فى الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٠٠[٧] ، وتذكر بعض المصادر النفطية أن الاحتياطات الإجمالية تبلغ بين ٦٠٠ مليون – ١٢٠٠ مليون برميل ، وتشير مصادر حكومية أن الاحتياطي الموكد يصل إلى ٧٠٠ مليون برميل .

فى مارس ٢٠٠٠ ، وقعت شركة فوستر الكندية اتفاقية اكتشافات وإنتاج نفط مشتركة مـــع الحكومـــة السودانية ، من أجل التنمية بالتعاون مع شركات عربية ، وسودانية ، ويغطى الامتـــياز معظم حوض "ميلوت" فى وسط السودان ، ويتم ذلك باندماج شركة فوستر مع MPC (Melut Petroleum Company) كفريق واحد بقيادة "فوستر"، حازت MPC على ٤٦% من الامتياز، بينما الفريق الآخر مكون من Gpc (Qatar's Gulf Petroleum Corporation)، شركة الخليج – قطر للبترول، بالإضافة إلى شركات سودانية صغيرة ، تسلمت أيضا ٤٦% من الامتياز. أما الجزء المتبقي وهو ٨% ، فتمت إدارته بقيادة سودابت ، وأسست منطقة الامتياز حقـــل Adar yeil، الـــذي أنتجـــت منه بالفعل شركة Gpc خمسة آلاف برميل يومياً ، إلا أنه اضطرت فوستر للانسحاب من المشروع ، عند انخفاض المعونة المالية المخصصة له فى مايو ٢٠٠٠ . معتبريـــن أن الضغط الموجه من قبل جماعات حقوق الإنسان المعنية بمتابعة الوضع فى السودان، السبب فى تخلى المستثمرين عن المساهمة فى ذلك المشروع .

كمـــا وقعـــت الحكومة السودانية اتفاقية إنتاج جديدة فى نوفمبر ٢٠٠٠، منحت Gpc٤٦%، GNPC ٢٣% ، شركة القزان السودانية ٢٣% ، وسودابت السودانية ٨% .

أعلنـــت الســـودان رسمياً فى يونيو ٢٠٠٠ ، أن مشروع الاستكشافات سوف يبدأ فى شـــمال غـــرب السودان ، وحوض النيل الأزرق وفى شمال شرق السودان ، وفى منطقة البحر الأحمر شرق السودان .

الاكتشـــافات البترولـــية فـــى السودان سابقاً ، كانت محدودة إلى حد كبير فى وسط ، ومـــنطقة الوســـط الجنوبى الأوسط . إذ كانت تمثل ١٥% فقط من الاحتياطي القومي للنفط – وفقا لتقديرات الخرطوم الرسمية – بينما بلغ إجمالي احتياطات السودان من النفط ٣٠٠ بليون برميل، كما قدر الاحتياطي المثبت بـــ ٧٠٠ مليون برميل[٨] .

٢- حصص الشركات الأجنبية فى النشاط البترولي :

يوجد فى السودان العديد من الشركات التي تعمل فى مجال النفط ، سواء كانت شركات خاصــة أو حكومــية . وكثير من هذه الشركات لديها عمليات أخرى فرعية أو ثانوية بأسماء مختلفة، وفيما يلي عرض لأهم هذه الشركات :

أ- مشروع نفط النيل العظيم (GNPOC)

Great Nile Petroleum Operating Company.

وهى الأولى فى حقول هيجليج ، والمؤلفة من الشركات التالية :

١- شركة الصين الوطنية للبترول (CNPC)

China National Petroleum Corporation .

تــبلغ حصــتها ٤٠% ، والمســيطر عليها من قبل الحكومة الصينية – تمتلكها بشكل جزئي – تحت اسم بتروشاينا Petro China . بواسطة مستثمرين حول العالم ، بما فى ذلك استثمار بــ ٥٧٦ مليون دولار باسم Bp Amoco .

٢ – بــترونـاس Petronas (Petroliam Nasional Berhad) ، المملوكــة مــن قــبل الحكومة الماليزية بــ ٣٠% .

٣- تاليسمان للطاقة (Talisman Energy) شركة كندية خاصة بــ ٢٥% .

ب – أما الهيئة الدولية الثانية ، التى تقوم بتشغيل Block 5A فتتألف من :

١- شــركة البــترول الدولــية International Petroleum Corporation (IPC) المملوكة من قبل (Lundin oil AB)، شركة سويدية خاصة ٤٠,٥٧% .

٢- بتروناس ، المملوكة من قبل حكومة ماليزيا ٢٨,٥% .

٣- GMBH (Sudan) MV ، شركة نمساوية ٢٦% .

٤- سودابت (Sudapet) ، المملوكة من قبل السودان ٥% .

جـــ – بالإضافة إلى شركات النفط التالية :

١- إجيب Agip . شركة إيطالية وكيلة لـــ Eni ، قامت ببيع [٩] عملياتها النفطية فى السودان ، ليتم تشغيلها تحت اسم GAPCO إضافة إلى قيامها ببيع عمليات محطة الغــاز ، هــذا وقــد قامت Eni بعمليات هندسية وإنشائية واسعة فى حقول النفط، وأنابيب التوزيع .

٢- شــركة الخليج البترولية Gulf Petroleum Company ، والمملوكة باسم شركة بــترول قطر ، بالإضافة إلى شركتين سودانيتين ، كما تمتلك حقل بترول فى منطقة أعالي النيل ، يعد أصغر وأقدم منطقة للبترول فى السودان .

٣- شركة الغاز الإيرانية الوطنية (NIGC) المملوكة لحكومة إيران .

National Iranian Gas Company

٤- شركة توتال فينا الفرنسية . Total Fina (France)

٥- ترافيغورا بهير Trafigura Beheer ، هولندية ، تعمل فى مجال بيع النفط بالجملة وقامت بتوقيع عقد مع الحكومة السودانية لتسويق معظم حصتها من النفط .

هذا وتمتلك شركة شل الهولندية – ملكية هولندا وبريطانيا – مصفاة فى بورسودان ، وتوجد أحدث مصفاة فى منطقة الجلي El, Geili ٤٤ ميلاً شمال الخرطوم ، كما توجد مصفاة أخرى أقدم وأصغر حجماً فى مدينة الأبيض .

أمـا فـيما يتعلق بحقول النفط فى السودان ، فيقع إحدها فى مدينة سواكن وبالأحرى علـى الـبحر الأحمـر ، وتعمل فيه شركة " إمنى الدولية " – نيجيريا – بالإضافة إلى أراكيس التابعة لتاليسمان . Amni International Petroleun .

وقـد قامـت الحكومة السودانية بتوقيع اتفاقية جديدة مع الهيئة المالية لشركة الخليج البترولـية (قطر) ، والغنوة (السودانية) بحصة قدرها ٤٦% بالإضافة إلى ثلاث شركات كندية، وأوروبـية غير مسماة ، تبلغ حصتها أيضا ٤٦% ، وسودابت بـ ٨% ، وذلك للتنقيب عن النفط فى منطقة أعالي النيل ، تحديداً فى ميلوت بالقرب من حدود أثيوبيا .

هـذا بـدأ وقـد العمـل فى أحد خطوط الأنابيب يبلغ طوله بضعة آلاف من الأميال ، لاسـتخراج النفط عام ١٩٩٧ ، ولقد تم الانتهاء منه فى عام ١٩٩٩ ، وشملت أعمال الصيانة والبـناء دينـيم لبـناء خطـوط الأنابيـب لشركات من كندا ، ألمانيا ، بريطانيا ، الأرجنتين ، والحكومة الصينية (١٠) .

ثانياً : معوقات تنمية مصادر النفط فى السودان :

تنمـية مصادر النفط السودانية يعترضها ما يثير الخلاف والجدل ، حيث اتهمت عديد مـن مـنظمات حقـوق الإنسان الحكومة السودانية ، بتقصيرها بمدى واسع فى تمويل حقوق الإنسـان مـن العوائـد البترولية، بالإضافة إلى إحلال الحياة المدنية بشكل واسع فى المناطق القريبة من حقول البترول .

هـذا بالإضـافة إلى التنمية البطيئة فى قطاعات السودان المختلفة ، الناتجة عن فقر مـناخ الاستثمار ، الناتج عن استمرار الحرب الأهلية بالجنوب ، واقتحام الفيضانات والجفاف فى الشمال ، بالإضافة إلى عبء الديون الخارجية فى أفريقيا بشكل عام .

ولا يمكـن الفصل بشكل قاطع بين معوقات تنمية مصادر النفط الداخلية ، والخارجية ولكن يمكن تنظيمها فى الشكل التالي :

١- معوقات داخلية :

يعـانى السـودان حـرباً أهلية مزقته ، وأدت إلى عزله ، بالإضافة إلى مشاكل البنية التحتـية ، والاضـطراب وعـدم الاسـتقرار ، والبيـئة غير الملائمة واتجاه أسعار السلع الزراعية

للانخفـــاض فى السوق العامية ، على الرغم من أن القطاع الزراعي يشكل معظم النشاط الاقتصادي ، ويوظف حوالي ٨٠% من قوة العمل، بالإضافة إلى قيام التجارة والصناعة هناك على منتجات زراعية

تميز عقد التسعينيات بانخفاض فى الأداء الاقتصادي ، مما أدى بصندوق النقد الدولي إلى وقف الإقراض ، وصرح بأن السودان دولة غير متعاونة ، وهدد بإبعادها من الصندوق .

بـــدأ السودان فى تصدير البترول عام ١٩٩٩ ، وتصدر قائمة تجارته عام ١٩٩٩ – ٢٠٠٠، حيـــث بلـــغ إنـــتاجه مـــن البترول المكرر ١٨٥ ألف برميل يومياً وبلغت صادراته منه ٧٠% ، بينما تم استهلاك ٣٠% محلياً (١١) .

ومـــن خـــلال المؤشرات الاقتصادية فى السودان ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٣٥,٧ بلـــيون دولار عـــام ٢٠٠٠ ، بمعدل نمو حقيقي ٧% ، نصيب الفرد منه ١٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٠. وبلغ نصيب القطاعات من الناتج (٣٩% زراعة، ١٧% صناعة ، ٤٤% خدمات) عام ٢٠٠١ .

عدد السكان ٣٦,٠٨٠,٣٧٣ مليون نسمة – يوليو ٢٠٠١ – معدل النمو السكاني ٢,٨ % – أول عـــام ٢٠٠١ – وقـــوة العمل ١١ مليون نسمة عام ١٩٩٦ مقسمة بين القطاعات (٨٠% زراعة ، ١٠% صناعة وتجارة ، ٦% حكومي ، ٤% بطالة) .

تتمـــثل صادرات السودان فى (النفط – صناعات بترولية – قطن – سمسم – منتجات حيوانية – سلع زراعية – صمغ عربي – سكر) وسجل عام ٢٠٠٠ صادرات بلغت قيمتها ١,٧ بليون دولار .

بيـــنما تتشـــكل الـــواردات مـــن (منـــتجات غذائية – سلع صناعية – ماكينات ووسائل مواصلات– منسوجات – أدوية – كيماويات) وسجلت ما قيمته ١,٢ بليون دولار عام ٢٠٠٠.

بينما تظل صعوبة احتمال عبء الدين الخارجي ، التى بلغت أكثر من ٢٤ بليون دولار عام ٢٠٠٠ ، بالإضافة إلى ما تحمله من عبء خدمة الدين السنوي(١٢) .

الحرب الأهلية فى السودان جعلته فى عداد أفقر دول العالم ، ويعتمد حوالي ٢/٣ السكان هناك على الاقتصاد الزراعي ، والحيواني ، بينما يعتمد باقي السكان على أجورهم الحكومية ، أو تشـــغيل السلع الزراعية ، والجفاف الذى حل على منطقتي دارفور وكردفان خلال السنوات القلـــيلة الماضية ، أدى إلى أن تكلفت الأمم المتحدة ما يقرب من ١/٤ بليون دولار عام ٢٠٠١ كمعونـــة موجهـــة للسودان ، لتغطية احتياجاته الأساسية من الطعام والأدوية ، يليها الولايات المـــتحدة الأمريكية، التي تقدمت بمعونة مساعدة للسودان تقدر بـــ٦٢ مليون دولار فى نهاية شهر مايو ٢٠٠١ بالإضافة إلى مساعدات أخرى متعددة ساهمت بمنح خلال النصف الأول من نفس العام (١٣) .

(وفى تقرير صادر عن البيئة فى السودان ، نقل المساوئ التالية) :

الإمــداد غــير الملائم لمياه الشرب ، الصيد المفرط ، تعرية التربة ، التصحر ، اقتطاع الغابــات ، إضافة إلى تلوث المياه والهواء بالكيماويات الزراعية ، والمخاطر الصحية الناتجة عــن تلوث المياه والأرض والهواء ، والتلوث الملاحي والبحري . وبهذه النظرة تعهدت بعض الــتقارير الصادرة عن جهات مسئولة فى السودان بتنفيذ البرامج والسياسات لتحسين موقفها البيئي، ومن المرجح أن يكون هناك مجلس على درجة مناسبة للإثمار وتحقيق الأمل.

كما أعلنت منظمة الزراعة والأغذية FAO ، التابعة للأمم المتحدة ، فى تقرير خاص، أن أكــثر من ٢ مليون شخص فى السودان فى حاجة ماسة للمساعدات الغذائية كمعونة واجبة لمواجهة الحرب الأهلية الطويلة الأمد هناك[١٤] .

شــجع مؤخــراً صندوق النقد الدولي الإصلاح الاقتصادي فى السودان ، ابتداء بتحديد السياســات المالية والنقدية ، ويشمل الآن تحسيناً فى التحصيل الضريبي ، والنظام المصرفي ، وتشــجيع زيادة الاستثمار الأجنبي ، وذلك مع بداية عام ٢٠٠١ ، حتى يصبح فعالاً بحلول عام ٢٠٠٢ ، باستثناء قطاع البترول .

٢- معوقات خارجية :

فى فبراير ٢٠٠٠ ، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية من فرض عقوبات ضد شركة النــيل الكــبرى لعمليات البترول GNPOC مشروع نفط النيل العظيم ، وأقرت تاليسمان ، بأن المخاطــرة فــى العمل المشترك فى أعمال البترول السوداني ، سيؤثر بفعالية فى عزل أنشطة الشــركات الأمريكــية ، وبذلــك تحمــي الولايات المتحدة المساهمين الأمريكيين من الغرامات المصاحبة للعقوبات التى تفرضها الولايات المتحدة على الشركات البترولية ، وصرحت الحكومة الكندية بأن اكتشافات فبراير ٢٠٠٠ ، سوف تؤدي إلى تفاقم الحرب الأهلية فى السودان .

كما رفض وزير الخارجية الكندي فرض عقوبات ضد تاليسمان أو ضد السودان بصفة عامة ، وذلك فى أبريل ٢٠٠٠ [١٥] .

كمــا أن فوستر ، وهى إحدى الشركات الكندية ، توقفت عن العمل فى مايو ٢٠٠٠ ، وجــاء فــى إحــدى المقالات أن الشركة قررت الانسحاب بفعل ضغوط حزبية ذات المصلحة – مدعومة بتغطية إعلامية – أشارت إلى أن مشاريع الشركة فى السودان ما هى إلا وقود يزيد من اشتعال سعير الحرب الأهلية [١٦] .

ومــع اتهــام العديــد من منظمات حقوق الإنسان الحكومة السودانية ، بتقصيرها فى تمويل حقوق الإنسان من العوائد البترولية . صرحت الحركة الشعبية لتحرير السودان (الممثل الرئــيس لــثورة الجــنوب) ، اعتبارها بأن القاعدة العسكرية للنفط (هى هدف شرعي مسلح) فتنمية النفط يمد الحكومة السودانية بمصادر التمويل لتوسيع تأثير الحرب .

وفى مايو ٢٠٠٠ دمرت ثورة الجنوب خط أنابيب النفط لثالث مرة فى غضون تسعة أشـــهر فى مراحل سابقة . وتقرر رسمياً تجديده على سبيل السرعة فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، كما أدت الثورات للاستيلاء على ثلاثة مناطق استراتيجية غنية بالنفط فى الجنوب[١٧] .

فمـــنطقة وجـــود الـــنفط تشكل أهمية بالغة لحكومة الخرطوم ، حيث لا يسمح بدخول الغـــرباء إلـــيها ، مما يثير الشكوك حول الشائعات بأن مناطق النفط قد تم تطهيرها من سكانها الجنوبيـــين عن طريق استخدام شركات النفط لإمكانياتها فى غاراتها الإرهابية ضد المدنيين . إضافة إلى أن أعمال التنقيب لم تجلب نفعاً للسكان المحليين .

ويعد تقرير هاركر - Harker Report ، أفضل مصدر للمعلومات فى المنطقة ، وهو تقريـــر قامـــت بإعداده الحكومة الكندية ، والمعنى بأداء شركة تاليسمان ، ويقوم بإعطاء فكرة شـــاملة عـــن الوضـــع فى الجنوب ، وفيما يلي بعض اللمحات التى تضمنها التقرير : مساوئ الشركات :

١- فى يوليو ١٩٩٩ . ذكر ليوناردو فرانكو " مراسل الأمم المتحدة " فى منطقة باراياتج ، أنه قـــد تـــم الاســـتيلاء على المنطقة ، وتم حرق قرى ، وتدمير منازل ، وتم تهجير السكان المقدر عددهم بنحو ٢٠٠٠ نسمة .
٢- من نوفمبر ١٩٩٢ حتى أبريل ١٩٩٣ ، عقد العرب المرحّلون، وGOS تحالفاً، أجرى هجوماً اســـتمر خمسة أشهر، تضمن السلب، والحرق، والاختطاف . ولقد أحرقت ٥٧ قرية وتلاه هجوم آخر فى ديسمبر ١٩٩٣ عندما قتل ٢٦ شخصاً فى نقاط قرب هجليج .
٣- شهد ديسمبر ١٩٩٧ حرائق فى نجونياك ، ألوال ، مانكو ، بانكوك كوك .
٤- ويـــبدو من النادر وجود أي من أبناء الدينكا والنوير كعمالة فى هجليج ، وهموماً يتوافق مـــع النظرة العامة فى أعالي النيل الغربية ، التى تصور السكان غير العرب مصدر تهديد للأمـــن . ويـــتم جلب العمالة المدربة من الشمال ، أما العمالة غير المدربة فيتم تجنيدها بواســـطة المراقبين العرب الذين يعملون لحساب GNPOC حيث يذهبون إلى هجليج لهذا الغـــرض ، وتعد هجليج سوقاً ، يضم تجار وبدو البقارة الذين تكاثروا فى المنطقة منذ أن بدأت شيفرون أعمالها[١٨] .

ثالثاً : مستقبل الثروة النفطية فى السودان :

تعتـــبر قـــارة أفريقـــيا رائدة فى تصدير الطاقة ، وخاصة البترول ، والغاز الطبيعي ، والفحـــم ، وازدادت صادرات أفريقيا من الطاقة زيادة سريعة خلال السنوات القليلة الماضية ، ومـــن المتوقع أن تصدر أفريقيا ما يدور حول ٢٧ كوادرليون[١٩] عام ٢٠٢٠ ، وهو ما يقرب من ضعفي ما تم تصديره عام ١٩٩٧ وصادرات أفريقيا من البترول تأتى أساساً من بضع دول

هـي (الجزائـر، أنجولا، الكاميرون، الكنغو، مصر، الجابون، ليبيا، نيجيريا) ، بينما صادرات أفريقيا من الغاز الطبيعي تأتي معظمها من الجزائر [٢٠] .

انضم السودان إلى قائمة الدول المصدرة للبترول مع أول شحنة له عام ١٩٩٨ . بعد أن كـان مـيزان مدفوعاتهـا يحمل اقتصاده بعبء أساسي من وارداته البترولية . والذى كان يكلفـه ٣٠٠ مليون دولار سنوياً ، مكتسحاً بذلك ما يمثل حوالي نصف قيمة إجمالي صادرات السـودان . ومع ذلك ، فالاستكشافات البترولية غيرت بشكل مفاجئ النظرة للاقتصاد السوداني الـذى حقق الاكتفاء الذاتي من البترول البالغ إنتاجه حوالي ٢١٠ ألف برميل يوميا ، ويصدر السودان حوالي ١٨٠ ألف برميل يومياً ، وأن عوائد البترول يمكن أن تبلغ ٥٠٠ مليون دولار سـنوياً ، وقد يتحرك الناتج إلى ٤٥٠ ألف برميل يومياً – تقدير رسمي للحكومة – بينما يرى آخرون أن بلوغ هذا يحتاج إلى عدة سنوات .

يـرى المحللون أن السودان لديه مبرر لاعتقاده أنه بإمكانه أن يعتمد على تدفق ثابت للدخـل مـن العملـة الصعبة ، ناتج عن صادراته البترولية لعدة سنوات من البترول الخام – بإجمالي ٤٠ ألف طن شهرياً ، من إنتاج معمل تكرير يستخدم بترول حقل أبوجبرا ، واحتياطى هذا الحقل بمفرده يقدر بمئات الملايين من البراميل منذ أغسطس ٢٠٠٠ [٢١] .

يقـدر الاسـتهلاك العائلـي بـ ٣٠ ألف برميل يومياً ، حيث يشكل النفط بصفة عامة حوالـي ٤٥% مـن استهلاك الطاقة التجارية فى أفريقيا ، ويساهم بنصيب أقل يبلغ ٢٤% فى أفريقـيا الجنوبية ، مقارنة بنسبة ٦٠% لباقي أفريقيا . كما يأتي الفحم ، والغاز الطبيعي كثاني أكبر مساهم فى استهلاك الطاقة فى أفريقيا ، وخاصة أفريقيا الجنوبية .

فاسـتهلاك الطاقة فى أفريقيا بشكل عام يغلب عليه طابع تقليدي – غير تجارى – مثل (الأخشـاب – المـزارع) ، بينما الطاقة التجارية (كالنفط ، والغاز الطبيعي ، والطاقة النووية) تمثل فقط $^1/_3$ استهلاك إجمالي الطاقة فى أفريقيا [٢٢] .

يعتبر الاحتياطي من البترول السوداني ١,٧ بليون برميل ، بينما تسجل تقارير أخرى هـذا الاحتياطـي بـ ٣ بليون برميل . فتقدير الاحتياطي يظل غامضاً، نظراً للخبرة المحدودة لكيفية معرفة كم النفط فى باطن الأرض ، نظراً لأن صراع الحرب الأهلية هناك يأتي أولاً .

أضـاف السودان مؤخراً الغاز الطبيعي إلى قائمة صادراته الهيدروكربونية، ولا يمكن حدوث ذلك فى وقت مناسب . إذ أن الغاز الطبيعي يعتبر من مصادر الطاقة النظيفة ، والصديقة للبيـئة . وأصبح يمثل أفضل وقود حضري ، مما يجعل من السهل نسبياً ترويجه فى الأسواق العالمـية ، والشركات الثلاث (النيل ، أمان غاز ، جابكو: إجيب سابقاً) سوف تدخل فى تصدير الغـاز من خلال شركة الخرطوم للتكرير ، التى تقدم ٥٥٠ طن غاز يومياً ، يستهلك منه محلياً ١٢٠طناً . ويقدر الاحتياطي من الغاز الطبيعي السوداني بـ٣ بليون قدم مكعب ، وهذا التقدير

مشـــتبه فـــي حصته ، لأنه يعتبر أقل من المستويات الحقيقية للاحتياطيات . إذا أن أول شحنة قـدرت بنحو ٢٦٠٠ طن عبر منفذ بورسودان إلى السوق الدولية فى أغسطس ٢٠٠٠ ، وتم شراؤها بواسطة شركة (ترافيجيورا) المسوق الرسمي للنفط السوداني الخام (٢٣) .

يأتـــي ترتيب السودان العاشر فى إنتاج النفط ، والسابع فى إنتاج الغاز الطبيعي على مســـتوى القارة الأفريقية . حيث لا يوجد مجهود استكشافي كاف ، نظراً للظروف السياسية ، حيث أن استكشـــاف الـــنفط يحتاج إلى مجهود متواصل ، وبحث دائم ، يستلزم استقراراً سياسياً ، بالإضافة إلى ما يتكلفة ذلك ، وخاصة أن استئجار بريمة الحفر يكلف حوالي ١٢٠ ألف دولار يومياً(٢٤) .

لقـــد انطلـــق البـــترول ســـريعاً فى مقدمة سير الحكومة لزيادة مجال الاستكشافات ، لاستغلال كامل الثروة المعدنية ، من خلال الشركاء المستثمرين ، كما يمتلك السودان احتياطياً ضخماً من الذهب ، وقد بدأ فى تصديره خلال السنوات القليلة الماضية ، كما يمتلك أيضاً عدداً مـــن الثروات الأخرى ، مثل النحاس، والحديد ، ومعادن أخرى ، ولكن مساعيه الآن فى قطاع التعديـــن تـــتلخص فى اكتشاف وإنتاج الذهب ، وباقي المعادن الأخرى فى انتظار المستثمرين . حيث تركز الحكومة جهودها فى تنمية موارد الثروة ، وفتح الأبواب للمستثمرين(٢٥) .

وفـــى تصريح – لوزير الطاقة والتعدين – بأن السودان تتحرك بسرعة لتنمية القطاع الخـــاص ، ولم تدخر الحكومة جهداً فى سبيل ضم الشركاء الأجانب فى مجال النفط ، والغاز ، مـــع توزيـــع الصـــفقات علـــى مخـــتلف الشركات ، كما حدث فى ضم (CNPC ، بتروناس ، تاليســـمان) فـــى مشـــروع نفط النيل العظيم ، بهدف تطوير حوض المجلد لحقول النفط غرب الســـودان ، وتشير التقديرات أنه بنهاية الطور الثاني من العمل فى تنمية الحقل فى ٢٠٠٢ ، سيصل إنتاج حوض المجلد إلى ٢٣٥ألف برميل يومياً ، وسيتضمن البرنامج تطوير حقلين من حقـــول الحـــوض (مونجا، بامبو) . كما ستقوم شركات النفط فى الوقت نفسه بتشييد مشاريع إنتاج واستكشاف فى مواقع أخرى واعدة ، مؤخراً (٢٦) .

أصـــبح السودان دولة مفتوحة ، وتسعي إلى تحرير اقتصاد السوق ، وإلى العولمة ، والدوائـــر الحكومية واثقة من أن الشركات الأجنبية قادرة على تعظيم أرباحها ، إذا رغبت فى ذلـــك – نقـــلا عن المدير العام للشركة السودانية المساهمة للبترول – فتنمية مصادر الطاقة السودانية يعتمد على العمل بشكل كامل فى تحريك ودفع الاقتصاد السوداني بشكل عام . "ومن الضـــروري لذلك إعطاء أولوية لقطاع الطاقة فى أهدافنا ، حتى نتمكن من الوقوف على أرض صلبة لخدمة باقي القطاعات (٢٧) .

خــاتـــمة

مـــن العـــرض السابق ، يمكن القول إن النفط هو البعد الأكثر أهمية فى التوصل إلى اتفاق ماشاكوس .

على الرغم من أن حجم الاحتياطيات النفطية فى السودان ، مازال يدور حول ٣ مليار برميل ، وهو رقم ضئيل إذا ما قورن بالبلدان الرئيسية المنتجة للنفط فى العالم .

إلا أن أهمية الموضوع تأتى من أن السودان يعد من الدول الفقيرة فى العالم، وبالتالي فضآلة الثروة النفطية تشكل إضافة لم يحسب لها من قبل ، فمع توقع زيادة الإنتاج ، وتواضع حجم الاستهلاك نتيجة انخفاض مستويات المعيشة ستؤثر بلا شك فى المستوى الاقتصادي للسودان .

كمـــا لا يمكن إنكار أن البترول هو محور إقامة العلاقات الاستراتيجية بين الدول على المستوى العالمي ، خاصة مع الدول ذات المصلحة ، وهو ما حدث بالفعل مع الولايات المتحدة الأمريكـــية . بعد أن رأت السودان قد دخل فى عداد الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، حتى تدخلت فى توصــــل طرفــــي الصراع (الحكومة السودانية ، جون جارانج) إلى اتفاق ماشاكوس ، حتي تتمكن من الحصول على ما تريد من خلال شركات البترول الأمريكية التى تعمل فى مجال النفط فى السودان .

مـــن المهـــم أيضـــاً الإشارة إلى أن الصين فى اتجاهها المتسارع نحو التنمية تتزايد حاجتها بشدة للنفط ، وخاصة مع ثبات كميات الإنتاج المحلية فيها وتزايد وارداتها من الخارج. ولـــذا نجـــد شـــركة النفط الوطنية الصينية ، وإلى حد ما الشركة الماليزية بتروناس ، تتحين الفـــرص لكي تجد لها مكانا على خريطة الإنتاج العالمي، إلى جانب الشركات العملاقة الأمريكية والأوروبية . لهذا نجد أن شركات البلدين تسارع إلى الدخول فى الأماكن التى تهجرها الشركات الأمريكية، مثل إيران والعراق وليبيا. وغيرها من البلدان التى تجد لها مكاناً فيها لسبب أو لآخر(٢٨) .

وحيـــث يواجه المستثمرون الأجانب شكوكاً من جراء وضع أموالهم فى السودان فلن يتغـــير هـــذا الموقف حتى تثبت الحكومة كفاءتها ، وإحلال السلام فى البلاد وفض النزاع عن طـــريق الـــتوزيع العادل للمنافع البترولية ، ومساعدة سكان الجنوب بطرق متعددة ، وأن تتخذ المساعدات شكل استثمارات مستقبلة بدلاً من المعونات الغذائية البسيطة .

ولن يأتي هذا إلا عن طريق مشاركة كافة الأطراف ذات المصلحة ، التى تم استبعادها من قبل ، كالدور العربي المتمثل فى الجامعة العربية ، ومصر التى تعد قضية السودان بالنسبة لهـــا أمـــراً يمس أمنها القومي والإقليمي . كما استبعدت القوى السياسية الأخرى فى الجنوب المعارضـــة لجـــون جارانج ، وكلها أطراف غير مشاركة فى المفاوضات ، وبدونها لن تسير المفاوضات فى اتجاهها السليم نحو تحقيق الأمن والاستقرار فى السودان .

الهوامــش

1- (GNOPC) : great Nile Petroleum Operating Company .
2- (CNPC) : China National Petroleun Corporation .
3- http : // www. Comtrywatch. Com. Allrights reserved .
File // A\ yahoo intarnational finance center . htm-2001.p.u.
4- Ibid . p.5 .
5- http://www.world report - ind.com/sudan/energy.
File://cuntittled document.htm.2001.p3.
6- countrywach.com.op - cit pp. 5,1.
7- Ibid .P.4 .
http://www.eia.doc.com.Africa in a world context,
File://c:/windows/disktop/new%20 folder %20 tb 13b. htm.
8- Country watch . com. Op – cit p . 5 .
9- Mr. Kotar

قامت شركة اجيب ببيع عملياتها النفطية فى السودان لرجال أعمال من (مورشيوس) يدعى

10- http: //www. Southsudanfrinds . org . / issues / oil 000614 . htm pp.3,4 .

ولمزيد من المعلومات عن الشركات الأجنبية فى مجال النفط ، والغاز

http : // www. World news . com.
File : Aoil - com- news and directory for oil and gas industry – htm
11- http : www.world Atlas . Africa , information page.
File : // : \ world Atlas Sudan, Africa in for matin pog . htm, 2001 . p.8
12- Ibid P.9
13- Country watch . com. op. cit . p.1.
14- Ibid pp.7,8.
15- Ibid P.6.
16- south Sudan frinds. org. op- cit . p. 4.
17- Country watch. Com. op. cit. p.6.
18 – South Sudan Frinds . org . cit . pp . 5,6 .
19 - quadrillion (quads) of energy – Btu (British Thermal units)
20 – URL : http : // www . eia . doe . gov / emcu / cobs / energy in Africa chapter2 - him . P.2 .
21- World Report – Ind – com. op – cit p . 1 .
22 - Energy in Africa . gov. op – cit p.1.
23 - World report – ind- com . op - cit p.2.

٢٤- د. نبـــيل شـــاهين، الإمكانات البترولية فى القارة الأفريقية ، محاضرة ألقاها بمقر معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٣ / ٥ / ٢٠٠٢ .

25- world report - ind – com . op - cit p .4
26- Ibid pp.2,3 .
27- Ibid p .2 .

٢٨- مجـــدي صبحي، النفط وإنهاء الحرب الأهلية فى السودان، السياسة الدولية (عدد ١٥٠ ، أكتوبر ٢٠٠٢) ص ص ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .



البترول وتوجهات حل مشكلة جنوب السودان

د. سلطان فولي حسن

أستاذ الجغرافيا المساعد بالمعهد

يعد امتلاك الدولة لمصادر الوقود والطاقة – وعلى رأسها البترول – أحد عوامل قوة الدولة ، وعلى النقيض من ذلك فإن الدول التي تعتمد على سد احتياجاتها من البترول ومصادر الطاقة الأخرى من الأسواق الخارجية توصف بأنها تعاني نقطة ضعف في كيانها السياسي ، وبناء على ما سبق يمكن القول إن ظهور البترول في منطقة ما يمكن أن يؤدي إلى وحدتها وفي أحيان أخرى يمكن أن يترتب عليه سعي المناطق المكتشف فيها البترول إلى الانفصال كما حدث في بيافرا في نيجيريا وإلى اشتعال الحرب الأهلية (أنجولا – السودان) .

وقد ظل السودان طوال السنوات الماضية يعتمد في سد احتياجاته من البترول الخام والمكرر على الأسواق الخارجية إلى أن بدأ التنقيب الفعلي عن البترول في البلاد في عام ١٩٧٤ وثبت من خلاله وجود البترول بكميات اقتصادية، وتلا ذلك إنتاج البترول بكميات محدودة حتى تعددت الاكتشافات والحقول المنتجة وأخذ الإنتاج في الزيادة التدريجية حتى بلغ السودان مرحلة الاكتفاء الذاتي من البترول الخام والمكرر بعد أن تم التوسع في إنشاء معامل تكرير البترول في البلاد حتى بلغت خمسة معامل يسد إنتاجها حاجة الاستهلاك المحلي ويبقى فائض يصدر للدول المجاورة إلى جانب تصدير البترول الخام إلى الأسواق العالمية.

وإذا كان السودان يعاني الحرب الأهلية بين جنوبه وشماله التي بدأت منذ ما قبل الاستقلال واستمرت حتى عام ١٩٧٢ عقب مباحثات أديس أبابا إلا أنها سرعان ما تجددت مرة ثانية مع ظهور البترول. وإذا كانت الحرب في المرحلة الأولى توصف بأنها حرب إثنية إلا أن السبب الأساسي في قيامها في المرة الثانية كان اقتصادياً صرفاً مرتبطاً بالبترول ونظم اقتسام عائداته. بل إن ظهور البترول في السودان وإنتاجه بشكل تجاري ترتب عليه تغيير توصيف الحروب الأهلية في السودان من حرب أهلية محلية إلى حرب جذب اهتمام القوى العظمى والدول الكبرى.

ولم تقتصر آثار ظهور البترول في السودان وتطور إنتاجه على الحرب الأهلية في السودان بل ظهرت آثاره واضحة في العديد من الجوانب الاقتصادية الأخرى كتغير مركب الطاقة في السودان وتطور صناعة التكرير وتحسين مستويات المعيشة نسبيا وتحسين وضع العملة المحلية إلى جانب الاهتمام بالبنية التحتية من إنشاء المدارس والمستشفيات ومد شبكات الطرق والتوسع في إقامة محطات الكهرباء الحرارية المعتمدة على الغاز الطبيعي ومشتقات البترول.

وتناقش هذه الورقة الموضوعات الآتية:

أولاً : البترول والوزن السياسي للسودان.

ثانياً : البترول ومركب الطاقة في السودان.

ثالثاً : التنقيب عن البترول في السودان.

رابعاً : إنتاج البترول في السودان .

خامساً : نقل البترول في السودان .

سادساً : صناعة تكرير البترول في السودان .

سابعاً : البترول وتجدد مشكلة الجنوب.

ثامناً : توجهات حل المشكلة بعد ظهور البترول.

أولاً : البترول والوزن السياسي للسودان :

تلعب مصادر الوقود والطاقة – وعلى رأسها البترول – دوراً حيوياً في قوة الدولة ؛ إذ إنها تشكل المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية الأخرى . ويزيد هذا الدور ويعد أكثر خطورة إذا كانت الدولة فقيرة ولا تملك مصادر الوقود والطاقة في أراضيها إلى جانب عدم قدرتها المادية على استيرادها من الخارج ، مما يعيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي في النهاية إلى خفض مستويات المعيشة وظهور العديد من المشكلات الداخلية ، أي يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار السياسي .

وبناءً على ما سبق كان الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة بمصادرها المختلفة كأحد المؤشرات التي يُعتمد عليها في قياس درجة التقدم للدول المختلفة . إذ إن هناك علاقة طردية بين المستوى الاقتصادي والمعيشي من ناحية ومتوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة – ولا سيما البترول – من ناحية أخرى .

ونظراً لأهمية البترول – حيث يمكن وصفه في الوقت الحاضر بأنه عصب الاقتصاد العالمي – فقد حاولت القوى العظمى فرض نفوذها والسيطرة على مناطق إنتاجه ، ولعل ما يدور في الخليج العربي خير شاهد على هذا ، بل وفي الشيشان وتفكيك إندونيسيا ، بل ولنفس السبب كان التركيز حالياً على مشكلة جنوب السودان وتدويلها .

ويعد السودان واحدة من الدول الأفريقية الفقيرة في مصادر الطاقة التجارية إذ لم يثبت وجود الفحم في أراضيه وكان إنتاج الكهرباء محدود نظراً لعدم توفر مصادر الوقود اللازمة لتوليدها محلياً وعدم القدرة على استيرادها بالإضافة إلى أن المواقع الصالحة لتوليد الكهرباء المائية لم تتوفر رؤوس الأموال اللازمة لاستغلالها ، وقد ترتب على ذلك الاعتماد بشكل كبير على مصادر الطاقة التقليدية ممثلة في أخشاب الوقود والفحم النباتي ومخلفات الإنتاج الزراعي[1].

بل إن الاقتصاد السوداني ظل في مجمله اقتصادياً أوليًا يقوم على إنتاج مجموعة من الخامات الزراعية للتصدير وكان على رأسها القطن والصمغ العربي السلعتين التصديريتين الأساسيتين في البلاد وأساس الدخل القومي .

كما ظل السودان يعتمد على واردات البترول الخام ليكرر محلياً أو على واردات المنتجات البترولية ، مما كان يشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة ، حيث شكلت واردات البترول ومشتقاته ما يقرب من نصف قيمة الصادرات السودانية ، مما ترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة وانتشار الفقر لاسيما في الأجزاء الجنوبية من البلاد ، وقد انعكس هذا بلا شك على استقرار السودان سياسياً وكان أحد بواعث التمرد في الجنوب لاسيما وأن معظم مشروعات التنمية التي تمت تركزت بصفة أساسية في الشمال .

وبناء على ما سبق كان لظهور البترول في السودان أثر لا يستهان به في تغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، أو بعبارة أخرى يمكن القول إن صناعة البترول تمثل في الوقت الحاضر المستقبل الاقتصادي للسودان لاسيما بعد أن بلغ السودان مرحلة الاكتفاء الذاتي من البترول الخام والمكرر وأصبح يدخل في مصاف الدول المصدرة للبترول حتى إنه احتل المرتبة الثامنة بين الدول الأفريقية المنتجة للبترول .

بل إن الاحتياطات المؤكدة للبترول والغاز الطبيعي في السودان التي ثبتت من خلال عمليات التنقيب المستمرة بل واحتمالات تزايدها – لاسيما وأن البلاد لم تمسح جيولوجياً جيداً بعد – تجعل من المتوقع أن يصبح السودان واحدة من الدول المهمة في مجال انتاج وتصدير البترول عربياً وعالمياً[٢] .

وكان لظهور البترول وبدء إنتاجه في السودان العديد من التأثيرات – على الرغم من محدودية الفترة الزمنية إذ بدأ الإنتاج بشكل واضح منذ ١٩٩٦ – على كافة القطاعات الاقتصادية والسياسية في البلاد .

فقد أصبحت صادراته تشكل نحو ٧٠% من قيمة الصادرات السودانية وأصبح البترول يحتل المركز الأول في قائمة الصادرات السودانية متفوقاً على القطن والصمغ العربي السلعتين التصديريتين التقليديتين .

وقد انعكست هذه الأوضاع على تحسن وضع العملة السودانية حيث أصبح هناك ثبات في قيمة العملة منذ ١٩٩٩ عند مستوى ٢٥٧ ديناراً مقابل الدولار ، وبمعنى أخر يمكن القول بأن هناك تحولاً في الاقتصاد السوداني بعد سنوات من الفقر الشديد[٣] .

هذا التحسن الاقتصادي كان بقوة خلال السنوات القليلة الماضية ، ففي عام ٢٠٠٠ كان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي G.D.P يقدر بنحو ٧,٢% وهو معدل لم يبلغه السودان منذ قيام الحرب الأهلية حتى الآن .

ومـن المؤشـرات المهمة على التحسن الاقتصادي في السودان أيضاً انخفاض معدل التضخم مـن ١١٠% خلال الفترة من ٩١ – ١٩٩٦ إلى نحو ١٦% في عام ١٩٩٩ ، ومن المـتوقع أن يواصل الانخفاض ليصل إلى نحو ٦% في عام ٢٠٠١ ، كما حدث أيضاً تحول في ميزان المدفوعات من السالب إلى الموجب ولأول مرة يصبح في صالح الدولة[٤] .

ويمكـن القول إنه نتيجة لدخول السودان في مجال تصدير البترول فقد أصبح له دور فـي الاقتصاد العالمي ومن المتوقع أن يتزايد هذا الدور . فعلى سبيل المثال في فبراير ٢٠٠٠ افتـتح السودان منطقة التجارة الحرة على سواحل البحر الأحمر لتشجيع الاستثمارات وفي مارس من نفس العام أعاد عضويته في منظمة التجارة العالمية كما قام بتوقيع العديد من الاتفاقيات الدولية[٥] .

وقد ترتب على ما سبق أن تحسنت علاقات السودان مع العديد من المؤسسات المانحة مـثل البـنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الإسلامي وغيرها مما جعله في وضع يسمح له بالحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أحوال البنية التحتية[٦] .

وقـد ظهر أثر توفر البترول والغاز محلياً إلى جانب التصدير والحصول على العائدات على جوانب عديدة نذكر منها :

- قـيام الحكومـة بخفض أسعار العديد من المنتجات البترولية مما انعكس أثره بلا شك علـى تحسن مستويات المعيشة ، فعلى سبيل المثال قررت الحكومة في يونيه ٢٠٠٠ خفض أسعار البنزين بنسبة ٢٧% وخفض أسعار الكيروسين بنسبة تصل إلى نحو ١٧%[٧] .
- اسـتخدام المنـتجات البترولـية والغاز الذي يتم فصله عن البترول في معمل تكرير الخـرطوم الذي قُدِّر إنتاجه بنحو ٥٥٠ طن مترى يستهلك منها محلياً نحو ١٢٠ طن في التوسع في إقامة محطات كهرباء حرارية جديدة وتحسين أحوال المحطات القديمة ممـا ترتب عليه زيادة إنتاج الكهرباء الحرارية وتغذية بعض المناطق التي لم يكن قد تم توصيل الكهرباء إليها[٨]
- انعكس هذا على رفع نصيب الفرد من استهلاك الطاقة ، فقد زاد استهلاك السودان من الطاقـة الـتجارية من ١,٧مليون طن مترى معادل بترول في عام ١٩٨٠ ليصل إلى نحـو ١٧ ملـيون طـن مترى معادل بترول في عام ١٩٩٩ . وترتب على هذا زيادة نصـيب الفـرد من استهلاك الطاقة من ٤٣٥كجم معادل بترول في عام ١٩٨٠ ليصل إلى نحو ٥٠٣كجم معادل بترول في عام ١٩٩٩[٩] .
- ترتـب على ظهور البترول في السودان أيضاً الاهتمام بالبنية التحتية اللازمة لتيسير اسـتغلال البـترول حيث تم إنشاء العديد من الطرق المعبدة ، ولعل من أهمها الطرق التي تربط مناطق الحقول في الجنوب مع بعض المدن الرئيسية المجاورة. بل إن إقامة

خط أنابيب البحر الأحمر يعد من أهم هذه المشروعات هذا إلى جانب إقامة العديد من المستشفيات ومراكز الاتصال لتحسين الأحوال الاجتماعية في مناطق الإنتاج.

- أيضـاً كان لظهور البترول وإنتاجه في السودان خلال الفترة القصيرة الماضية أثر في خفض معدلات البطالة من خلال إتاحة فرص العمل في مجال البترول للعديد من السودانيين .
- كان للبترول أيضاً آثاره على الصناعة لاسيما فيما يتعلق بصناعة تكرير البترول حيث تم إقامة ثلاثة معامل تكرير جديدة وزعت على وسط وجنوب وشمال البلاد مما ساعد على مضاعفة قدرة التكرير نحو ٤ مرات عما كانت عليه قبل إنتاج البترول في السودان .

يضـاف إلـى مـا سبق أن توفر عائدات البترول إلى جانب توفير ما كان ينفق على وارداتـه يمكن السودان من تحسين أحوال معامل التكرير القديمة التي كانت لا تعمل إلا بطاقات محدودة من قدرتها المركبة كما هو الحال في معمل بورسودان ومعمل تكرير الأبيض .

بـل إن السـودان أصـبح من خلال إمكانات التكرير الحالية وزيادة قدرتها وطاقاتها الإنتاجـية الحالـية يـستطيع نحو إقامة صناعات بتروكمياوية ستساعد بلا شك في زيادة التنوع الصناعي به وستزيد من نصيب مساهمة الناتج المحلي الإجمال وتغير نمط توزيع القوى العاملة علـى الأنشطة الاقتصادية المختلفة في البلاد حيث إنه من الممكن التوسع في صناعة الأسمدة بأنواعها المختلفة إلى جانب صناعة البلاستيك وغيرها اعتماداً على المشتقات البترولية .

ثانياً : البترول ومركب الطاقة في السودان :

ظـل السودان يصنف ضمن الدول الأفريقية الفقيرة في إنتاج الطاقة التجارية، أو ظل إلـى عهـد قريب لا ينتج البترول والغاز الطبيعي كما لا يحتوي على تكوينات فحمية ، وكانت الطاقة التجارية المنتجة في البلاد تتمثل في إنتاج الكهرباء بشقيها الحرارية والمائية ، أما فيما يتعلق بالطاقة غير التجارية التي كانت تتمثل في إنتاج أخشاب الوقود والفحم النباتي فكانت هي المصدر الأكثر شيوعاً إنتاجاً واستهلاكاً في السودان .

حيـث كانـت تسـتخدم بصـفة أساسية في الاستخدامات المنزلية لاسيما في الطهي والتدفئة ، وكانت أخشاب الوقود تمثل نحو خمس الطاقة المستهلكة في السودان إذ إنها تستخدم أيضـاً فـي بعـض الاستخدامات التجارية بل وكانت تعتمد عليها بعض الصناعات مثل مصانع السكر وبعض مصانع القطن .

ويسـتخدم بالإضـافة إلـى أخشـاب الوقود والفحم النباتي بعض مصادر الطاقة غير التجارية الأخرى مثل استخدام مخلفات الإنتاج الزراعي كعيدان القطن والذرة ومصاصة القصب التي تشكل مصادر للطاقة يعتمد عليها على نطاق واسع في المناطق الريفية(١٠) .

وقـد زادت نسـبة الاعتماد على مصادر الطاقة غير التجارية بدرجة كبيرة لاسيما مع الـنمو السـكاني وتدهـور مسـتويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر إلى جانب ارتفاع أسعار

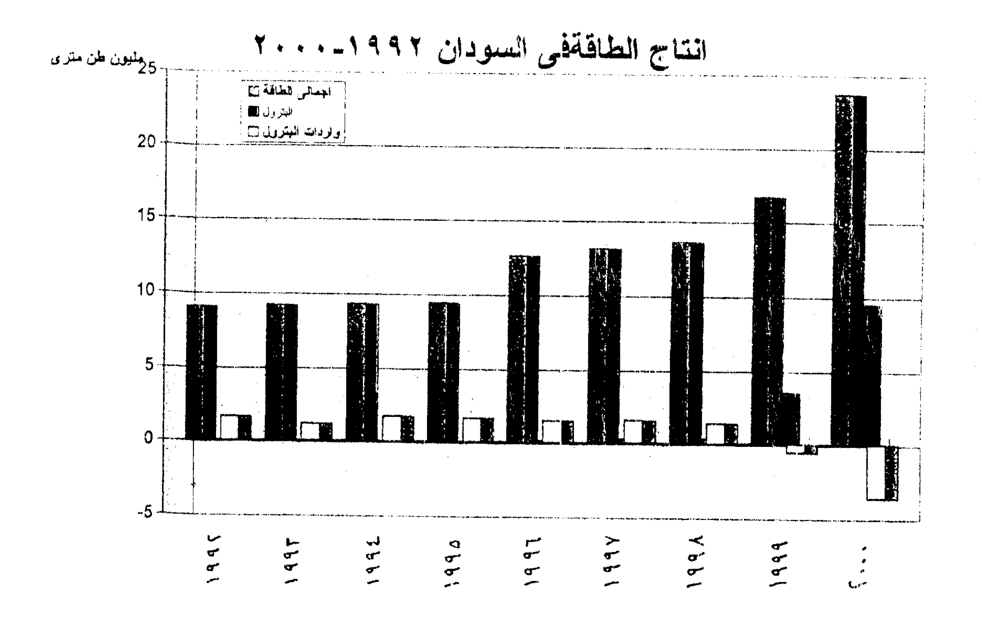
مصادر الطاقة التجارية ، وقد كان لهذا التوسع في الاعتماد على هذه المصادر مخاطره لاسيما في النطاق شبه الصحراوي[١١] .

وقـد ظل السودان يعتمد على واردات الطاقة التجارية لاسيما البترول الخام حيث كان يـتم تكريـره فـي معمـل بورسودان لسد جزء من الحاجة المحلية إلى جانب استيراد بعض المشتقات البترولية لعجز طاقة التكرير المحلية . كما يتم استيراد الفحم .

وقـد قـدر إنتاج الطاقة في السودان بنحو ٩ ملايين طن متري معادل بترول في عام ١٩٩٢ وهـو حجم إنتاج استمر حتى بداية إنتاج البترول محلياً بدءاً من عام ١٩٩٦ حيث قفز إجمالـي إنتاج الطاقة من ٩,٤ مليون طن متري معادل بترول في عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٢,٦ مليون طن متري معادل بترول في عام ١٩٩٦[١٢] .

ومـع نمو إنتاج البترول محلياً اخذ إنتاج الطاقة في السودان في التزايد السريع حتى بلـغ نحـو ٢٣,٧ مليون طن متري معادل بترول في عام ٢٠٠٠ ساهم إنتاج البترول المحلي بـنحو ثلثـيها . ويمكـن أن نتبين ذلك من الشكل رقم (١) الذي يوضح تطور إنتاج الطاقة في السودان خلال الفترة من ٩٢ – ٢٠٠٠ .

شكل رقم (١)



وتجـدر الإشـارة إلى أن إجمالي واردات السودان من الطاقة في عام ١٩٨٦ قدرت بـنحو ١,٥ مليـون طـن مـتري معادل بترول كانت تتمثل أغلبها في استيراد البترول الخام

والمشتقات . وقد استمرت حول هذا الحجم حتى سنة ١٩٩٨ حيث قدرت إجمالي واردات الطاقة بنحو ١,٤ حيث كان الإنتاج المحلي من البترول يساهم لسد جزء من الاحتياجات المحلية . كما يلاحظ من الشكل السابق أن السودان قد بلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي من البترول وتوقفت الواردات بل وأصبح لديه فائض يصدر إلى الخارج اعتباراً من عام ١٩٩٩ . حيث قام بتصدير بنحو ٠٠,٥ مليون طن ثم زادت الصادرات لتصل إلى نحو ٣,٦ مليون طن في عام ٢٠٠٠ .

وتأتـي الكهـرباء ثالـث مصادر الطاقة التجارية المنتجة في البلاد ، وقد قدر إجمالي إنتاج الكهـرباء في عام ١٩٩٢ بنحو ١٦٣٤ مليون ك.و.س كان يتم توليد أغلبها من المحطات الكهرومائية المقامة على نهر النيل وروافده المختلفة التي شكلت نحو ثلثي إنتاج الكهرباء في العام المذكور .

وتجـدر الإشـارة إلـى أن السـودان ظل يعتمد على لكهرباء المائية كأساس لتوليد الكهـرباء نظـراً لعـدم توفر مصادر الوقود المحلية التي يمكن أن تستخدم في توليد الكهرباء الحرارية كان نصيبها – في العام المذكور – نحو ثلث إجمالي إنتاج الكهرباء[١٣] .

وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج البترول والغاز الطبيعي محلياً ووجود فائض منه كان له انعكاسه على توليد الكهرباء في السودان وتمثل ذلك في الآتي :

- الـزيادة السـريعة فـي إجمالـي إنتاج الكهرباء منذ بداية إنتاج البترول حيث زاد إنتاج الكهـرباء الإجمالـي من ١٦٣٤ مليون ك.و.س في ١٩٩٢ إلى نحو ٢٠٦٣ ك.و.س في ١٩٩٦ واستمر الإنتاج في الزيادة – مع زيادة الإنتاج المحلي من البترول والغاز – ليصل إلى نحو ٢٤٥٠ مليون ك.و.س في عام ٢٠٠٠[١٤] .
- أرتبطـت الـزيادة الكبـيرة فـي إنتاج الكهرباء في السودان بالتوسع في إقامة المحطات الحـرارية – نظراً لتوفر مصادر الوقود محلياً ممثلة في البترول ومشتقاته والغاز الطبيعي – وذلـك من خلال إقامة محطات جديدة أو إضافة وحدات توليد إضافية في المحطات التي كانـت قائمـة بـالفعل – أو تشغيل المحطات القديمة بكامل قدرتها حيث لوحظ أن معظم المحطات كانت تعمل بأقل من قدرتها نظراً لعدم توفر مصادر الوقود .

ويمكن أن نتبين ذلك من الجدول التالي والشكل البياني رقم (٢)

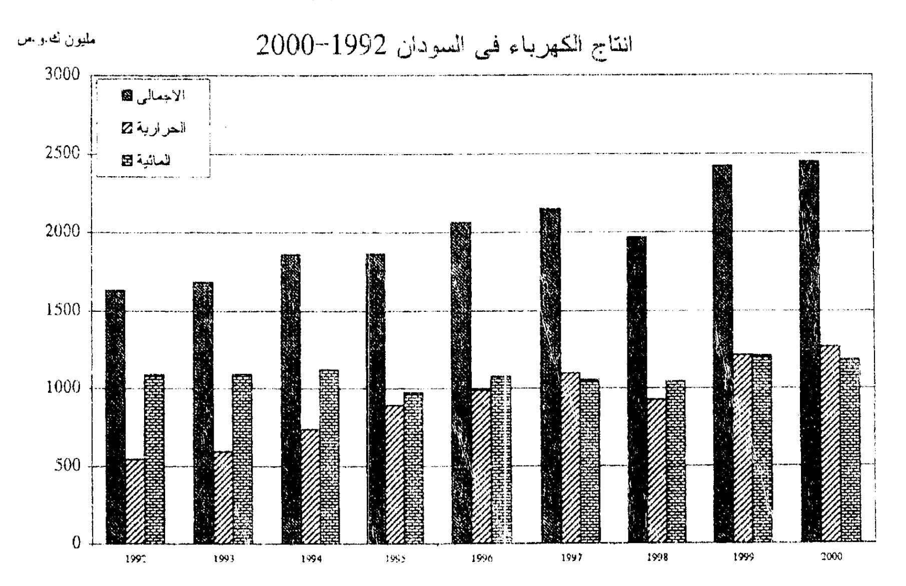
إنتاج الكهرباء في السودان

السنة	الإجمالي	الحرارية	المائية
١٩٩٢	١٦٣٤	٥٤٥	١٠٨٩
١٩٩٣	١٦٨٦	٥٩٥	١٠٩١
١٩٩٤	١٨٥٨	٧٣٧	١١٢١
١٩٩٥	١٨٦٤	٨٩٢	٩٧٢
١٩٩٦	٢٠٦٣	٩٨٩	١٠٧٤
١٩٩٧	٢١٥٠	١٠٩٦	١٠٥٤
١٩٩٨	١٩٦٦	٩٢٣	١٠٤٣
١٩٩٩	٢٤٢٣	١٢١٣	١٢١٠
٢٠٠٠	٢٤٥٠	١٢٦٧	١١٨٣

المصدر :

international Energy Agency, Energy Balances of Non- oecd countries, 2002 – Edition, oecd, 2002, pp. 308 – 327 .

شكل رقـــم (٢)



ويمكـــن القول إن إجمالي القدرة المركبة لتوليد الكهرباء في السودان في عام ٢٠٠٢ تقدر بنحو ٥٠٠م.و تدار بواسطة هيئة الكهرباء السودانية .

National Electricity corportion (NEC)

تشكل الكهرباء الحرارية المولدة باستخدام المشتقات البترولية والغاز نحو ٦٠% من هذه القدرة على حين تشكل الكهرباء المائية نحو ٤٠%[١٥] .

وتجدر الإشارة إلى تذبذب كمية الكهرباء المائية المولدة من عام إلى أخر نظراً لارتباط توليدها بظروف المطر وحجم التصرف المائي . وتعد محطة كهرباء سد الروصيرص الذي تصل قدرته المركبة إلى نحو ٢٨٠م.و من أهم محطات توليد الكهرباء المائية في السودان ، ويقع السد على النيل الأبيض على بعد نحو ٥٠٠كم جنوب شرق الخرطوم وقد ترتب على بناء السد نشأة مدينة الدمازين وما احتوت عليه من نسبة أساسية لم تكن موجودة من قبل وبناء مستشفى تقدم خدماتها إلى القرى المجاورة التي كانت تعاني نقص الرعاية الصحية وبناء المدارس الابتدائية والمتوسطة وفر شبكات الطرق التي تربطها بالأقاليم المجاورة وخدمة الاتصالات[١٦] .

ويتم توزيع الكهرباء المولدة في السودان التي بلغت نحو ٢,٤٥مليار ك.و.س عبر شبكتين موحدتين لتوزيع الكهرباء :

- شبكة النيل الأزرق .
- الشبكة الغربية .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أجزاء كبيرة من السودان غير مزودة بالكهرباء حيث توجد كثير من مناطق الاستقرار البشري الرئيسية الواقعة بعيداً عن الشبكتين يتم إمدادها بالكهرباء عن طريق محطات ديزل صغيرة .

ولمواجهة العجز في الكهرباء وضع السودان خططاً لإضافة قدرات توليد جديدة ، ومن أهم المشروعات التي تضمنتها هذه الخطط إقامة محطتين مائيتين في كاجيار ومروي في شمال البلاد. على أن يقام السد الأول عند الجندل الثاني على النيل وتقدر قدرته المركبة بنحو ٣٠٠ م.و وقد تم توقيع اتفاق بين حكومة السودان والصين في سبتمبر ١٩٩٧ يتضمن أن تقوم الأخيرة بتمويل المشروع على أن تدفع الصين ٧٥% من التكاليف المتوقعة التي قدرت بنحو ٢٠٠ مليون دولار وأن يتحمل الجانب السوداني الباقي .

أما عن سد مروي الذي من المتوقع أن تصل قدرته المركبة إلى نحو ١٠٠٠م.و فقد اختير الجندل الرابع موقعاً لتوطين السد في شمال البلاد على النيل الرئيسي .

وتجدر الإشارة إلى أنه في أغسطس ٢٠٠١ تقدمت بعض مصادر التمويل العربية من أجل تمويل المشروع ، من أهمها مؤسسة التمويل العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي رصدت نحو ٧٨٠ مليون دولار للمشروع .

وفي مايو ٢٠٠١ تم توقيع عقد بين السودان وشركة هاربيين الصينية المحدودة للطاقة وشركة هندية على أن تقوم الشركتان بتقديم نحو ٤٠ مليون دولار تستخدم في بناء محطة حرارية بالإضافة إلى مد خطوط التوزيع وإقامة محطة محولات .

وقـد سبق ذلك في إبريل ١٩٩٨ توقيع عقد مع شركة سويدية من أجل تطوير ثلاث محطـات حرارية قديمة وزيادة قدرتها بإضافة نحو ١٠م.و لكل محطة. كما تم التخطيط لإقامة محطات صغيرة منها محطتان بقدرة ١٠م.و حرارية تقام لتغذية معمل تكرير الخرطوم ونحو ٤ محطـات ديزل شرق السودان وإضافة مولد جديد في محطة كهرباء جبل الأولياء المائية على النيل الأبيض جنوب الخرطوم(١٧)

وتجـدر الإشـارة إلـى أن هناك اتجاهاً نحو إقامة ربط كهربائي بين كل من السودان وإثيوبيا يستفيد من خلاله السودان بفائض الكهرباء الإثيوبية كما أنه من المخطط ربط السودان بمصر وذلك ضمن مشروع الربط الكهربائي بين شمال أفريقيا ووسطها .

ولا شك أن هذه المشروعات الجديدة في مجال توليد الكهرباء الحرارية والتوسع فيها ما كان لها أن تتم إلا بعد اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في السودان حيث توفر مصدر الوقود محلـياً ، هذا من جانب ، ومن جانب أخر فإن وفرة رؤوس الأموال ممثلة في عائدات البترول ساعدت أيضاً على إقامة العديد من المشروعات في مجال توليد الكهرباء الحرارية والمائية مما ساعد على زيادة نصيب الفرد من الكهرباء مقارنة بالفترة السابقة على ظهور البترول .

مـن ناحية أخرى فإن توفر مصادر الطاقة التجارية ممثلة في البترول ومشتقاته – لا سـيما الكيروسين – إلى جانب توفر الكهرباء وإمدادها إلى المناطق المحرومة منها ساهم بلا شـك في خفض الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية ممثلة في أخشاب الوقود والفحم النباتي ومخلفات الانتاج الزراعي مما سيساعد في النهاية على تقليل معدلات التصحر .

ثالثاً : التنقيب عن البترول في السودان :

بـدأ التنقيب عن البترول في السودان منذ ١٩٥٩ في سواحل البحر الأحمر واستمرت حـتى السبعينات وبالتحديد في عام ١٩٧٤ عندما تم منح شركة شيفرون وهي فرع من شركة استندارد أويل كاليفورنيا الأمريكية امتيازاً خاصاً بالتنقيب عن البترول في أواسط السودان .

وقـد قـدرت مسـاحة الامتياز الممنوح للشركة في ذلك الوقت بنحو ٥١٦ ألف كم٢، خفضت فيما بعد إلـى نحو ٢٨٠ألف كم٢ وأصبحت مركزة في جنوب وجنوب غرب السودان(١٨) .

كذلـك تـم التوقـيع علـى اتفاقية ثانية مع الشركة نفسها في عام ١٩٧٩ ثم أعقبها اتفاقـيات مـع شـركتي توتال الفرنسية وصن أويل الأمريكية عامي١٩٨١/٨٠، وبعد إجراء المسـوحات الجيولوجـية والجيوفيزيائية في مناطق مختلفة من البلاد تم حفر نحو ٩٥ بئراً استكشافية كـان منها نحو ٤٦ بئراً منتجة مثل سواكن – أبو جبرة – شارف – الوحدة – طلح – هجليج الأكبر – عداريل وحقل كايكانق ، ونحو ٤٩ جافة غير أن هذه الاستكشافات لم يتبعها أي نشاط إنتاجي(١٩) .

وتجـدر الإشارة إلى أن اتخاذ الحكومة السودانية قرار فتح الباب للتنقيب عن البترول فـي السـودان في عام ١٩٧٤ كان يصاحبه قلق شديد ، إذ إن فكر الحكومة كان يركز على أن ظهور

أي ثـروة فـي الجـنوب سيؤدي إلى زيادة الثراء مما سيترتب عليه تهديد الوحدة الوطنية، أو بعبارة أخرى كان الاعتقاد السائد أن ظهور البترول في الجنوب سيؤدي إلى زيادة الاتجاهات الانفصالية.

ويلاحـظ أن قليلاً من النخبة السياسية من القادة الشماليين كانت تؤيد فكر فتح الباب للتنقيب عن البترول أو بعبارة أخرى الدخول إلى المخاطر .

علـى الجانب الآخر فقد تطلعت الحكومة الإقليمية في جنوب السودان بعد اتفاق أديس أبابـا ١٩٧٢ إلـى تنمـية مواردها من خلال الضغط على الحكومة المركزية للسماح للشركات الأجنبـية بالتنقيـب عن البترول في أراضيها . وقد نجحت في ذلك حيث منحت شركة شيفرون أول امتياز في ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ للتنقيب عن البترول في جنوب السودان[٢٠] .

وعـندما بدأت الشركة في ممارسة عملها في التنقيب عن البترول في مساحة الامتياز المخصصـة لهـا فـي جـنوب غرب السودان بدأت أولى المشاكل وهي أين ستقيم الشركة معسكرها لإجـراء المسـوحات الجويـة والزلزالية : في غرب أعالي النيل أو في إقليم السدود أو في شمال بحر الغزال؟

وتجـدر الإشارة إلى أن الشركة كانت ترغب في إقامة المعسكر في ملكال حيث تتوفر بهـا البنية الأساسية وعلى رأسها وجود مطار يمكن استخدامه في المسوحات الجوية . ولكن الحكومة المركزية رفضت وفضلت أن يقام المعسكر فـي كردفان بعيداً عـن جنوب السودان[٢١] .

وقـد حسم الخلاف حسب رغبة الشركة حيث نقلت مسحها الجوي إلى ملكال ثم حدث بعـد ذلـك حادث أكوبو Akopo في عام ١٩٧٥ عندما سقطت ١٢ طائرة ، وكان هذا الحادث دافعاً للحكومة المركزية لنقل مقر المسوحات الجوية للشركة إلى المجلد في جنوب كردفان .

وقـد أشاعت الحكومة – من خلال هذا الحادث – أن الجنوب غير مهيئ للتنقيب عن البترول فـي الوقت الحاضر أو بمعنى آخـر رافض لوجود شركات أجنبية للقيام بهذا النشاط[٢٢] .

وعلى الجانب الآخر شعر الجنوبيون بان السلطة المركزية لا ترغب في توجيه التنقيب نحـو الجنوب ، ويستنتج من هذا أن قيادات الجنوب – حتى في سنوات السلام والاستقرار– لم تكن مطمئنة ولا تثق في سياسة الحكومة المركزية وكانت تعمل على دفع شركات التنقيب نحو وسط وشرق السودان .

وقـد استثمرت الحكومة المركزية حادث أكوبو لدفع عمليات التنقيب عن البترول في أجـزاء أخـرى مـن البلاد بعيداً عن الجنوب وإلغاء العديد من المشرعات التي كانت قد قررت إقامـتها فـي الجـنوب ونقلها إلى مناطق أخرى كما هو الحال في مشروع سكر منقلا وملوط ومشـروع أرز أويـل ومصـنع اسمنت كبويتا ومشروع كفاف التونج وتعمير مشروع الزاندي ومشاريع البن والسكر التي ظلت معداتها في العراء عرضة للصدأ والسرقة ولم تقم حتى الآن[٢٣] .

ولكن في حالة البترول فإنه من الصعب على الحكومة أن تحدد للشركات أين تنقب أو أين توجد أفضل المناطق ، لارتباط ذلك بظروف جيولوجية – وهو ما سيأتي الحديث عنه فيما بعد .

وتجــدر الإشــارة إلــى أن شــركة شيفرون من خلال ما أجرته من مسوحات جوية وزلزالــية أدركــت أن أفضل المناطق المتوقع وجود البترول بها تتمثل في منطقة بانتيو وإقليم السدود ومشار ولاسيما في مالوت وملكال ومثلث ناصر .

وقد بدأت الشركة في حفر بعض الآبار الاستكشافية التي من خلالها بدأ تدفق البترول بصــورة محدودة في يولية ١٩٧٩ من حقل أبو جبرة في جنوب كردفان الذي يعد أول الحقول المنتجة ثــم تــبعه في عام ١٩٨٠ اكتشاف حقل الوحدة بالقرب من مدينة بانتيو في محافظة أعالي النيل . مما شــجع علــى زيادة الحفر والتنقيب حيث تم حفر نحو ٤٩ بئراً جديدة أنتجت نحو ١٢ ألف ب/ى . وقد قدرت الشركة الاحتياطيات في ذلك الوقت بما يتراوح بين ٨٠ – ١٠٠ مليون برميل .

أمــا بالنسبة لشركة توتال الفرنسية التي حصلت على امتياز للتنقيب عن البترول في نوفمــبر ١٩٨٠ حيث قدرت مساحة الامتياز بنحو ١٥٨ ألف كم٢ فقد تركز نشاطها في مناطق بور – بيبور – كبيوتا .

ويلاحــظ أنــه فــي نهايــة فبراير ١٩٨٤ وقع حادث آخر أعاق عمليات التنقيب عن البــترول في السودان ، وذلك عندما كانت شركة شيفرون الأمريكية تمارس أعمالها في منطقة السدود في ولاية أعالي النيل ، وقامت جماعة من الجنوبيين المنتمين إلى حركة أنيانيا بالهجوم علــى مقــر الشــركة في بحر الغزال وقتل أربعة من موظفي الشركة ، وقد ترتب على ذلك أن قــررت الشركة التوقف عن العمل ورفض دعوة الحكومة لها بإعادة نشاطها كما اتخذت شركتا توتال ونرس أويل نفس القرار[٢٤] .

وقــد عمل الرئيس نميري على تشجيع الشركات الأجنبية للعودة إلى ممارسة نشاطها في التنقيب عن البترول في السودان ، وكان يأمل في تشجيعهم من خلال إنشاء شركة السودان الوطنية للبترول National oil company of Sudan (Nocs) كشركة مساهمة مع المملكة العربــية السعودية ممثلة في عدنان خاشقجي ، ولكن بعد إقصاء حكومة نميري قررت الحكومة الجديدة حل Nocs مع استمرارها في دعوة الشركات الأجنبية للعودة[٢٥] .

وتجــدر الإشارة إلى أن شركة شيفرون عادت إلى العمل مرة ثانية في أواخر ١٩٨٧ بــبرنامج حفــر استكشافي في جنوب كردفان وكان من المخطط أن يتم هذا البرنامج في نهاية ١٩٨٨ إلا أنه لم ينفذ بسبب امتداد الحرب إلى مناطق التنقيب .

كمــا تجــدر الإشــارة إلى دخول العديد من شركات البترول العالمية في مجال البحث والتنقيب عن البترول في السودان في السنوات التالية لاسيما بعد نشر البنك الدولي دراسة عن Sudan Hydro carbon potential ففــي خــلال الفــترة مــن ١٩٩٩/٨٩ وقعت الحكومة

الســودانية اتفاقــيات مع شركات نفطية مختلفة شملت الشركتين اللندتين spc-Ipc عامي ٩١/ ١٩٩٣ وشــركة الخليج Gpl عام ١٩٩٥ والشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC ١٩٩٥ كما تكونت شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC ١٩٩٧.

ويمكن ملاحظة ذلك من الخريطة رقم (٣)

توزيع مناطق إمتياز شركات التنقيب عن البترول في الســودان



وبــناء علــى مــا سبق أصبح نحو ١/٣ مساحة السودان موزعة كمناطق امتياز بين شركات البترول ، ومن ثم كان هناك توسع في عمليات التنقيب والإنتاج مع ملاحظة أن ضعف البنــية الأساسية لا سيما شبكة النقل والموصلات إلى جانب الحرب الأهلية كان لها آثارها في عــدم قيام هذه الشركات بالعمل على الوجه الأكمل حتى أن بعض الشركات تضطر إلى استخدام الطائرات الهليوكبتر للتنقل لاسيما في موسم الأمطار[٢٦] .

وتجــدر الإشارة إلى أنه عقب توقيع العقوبات من قبل الأمم المتحدة على السودان في عام١٩٩٧ انسحبت العديد من الشركات وعلى رأسها شركة شيفرون وبعض الشركات الغربية.

وقد نتج عن انسحاب الشركات الأمريكية والغربية فتح الباب أمام تقدم مستثمرين جدد كــان أغلــبهم من جنوب شرق آسيا لاسيما من الصين التي ركزت استثماراتها في مجال البترول وفي

شـراء أسـهم العديد من الشركات المنسحبة من السودان حتى إنها أصبحت من أكبر الدول المستثمرة والعاملة في مجال البترول في السودان كما توجد شركات من سنغافورة وماليزيا وقطر وغيرها .

كذلـك دخـل فـي مجال إنتاج البترول والتنقيب عنه في السودان شركة كندية وهي الشـركة المعروفة باسم شركة تليسمان التي حصلت على معظم مناطق امتياز شركة شيفرون ويلاحـظ أن الشـركة تواجه انتقادات شديدة لاسيما بعد اتخاذ الولايات المتحدة قراراً بأن تمتد العقوبات المفروضة على السودان لتشمل الشركات العاملة في مجال البترول[٢٧] .

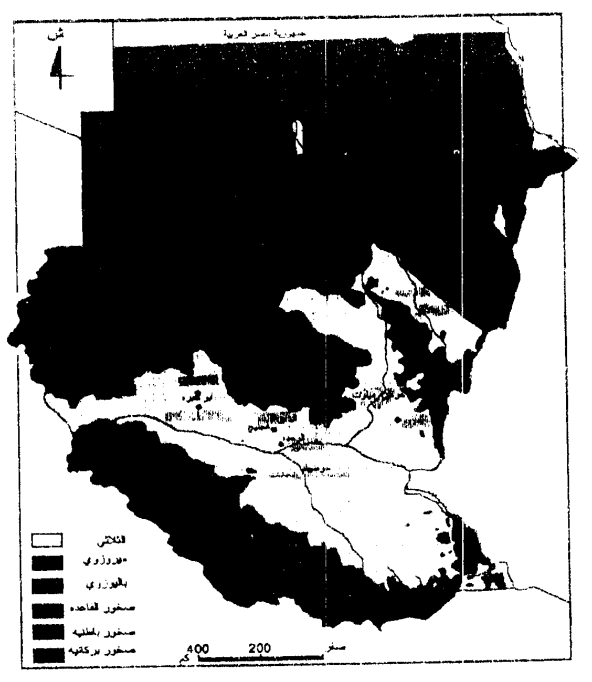
وكان من أكثر الانتقادات التي وجهت لشركة تليسمان إنها تساعد على اشتعال الحرب بين شمال وجنوب السودان وبأنها تعمل لصالح الحكومة الشمالية . إلا أن الشركة ساقت العديد مـن المـبررات لعملها في السودان ومنها أنها وفرت نحو ٢٠٠٠ فرصة عمل لسودانيين من جمـيع الأعـراق كما توفر لهم العلاج المجاني وقامت ببناء مستشفى يضم ٦٠ سريراً وقامت بإنشاء طرق وحفر آبار للمياه .

كذلـك ذكـرت الشـركة فـي مبررات استمرارها في ممارسة عملها في السودان أن الحكومـة السودانية عاجزة عن تدبير الأموال اللازمة للتنمية البشرية والاقتصادية ومن ثم فإن توفير الأموال عن طريق تصدير البترول (العائدات والضرائب) ستمكنها من تنفيذ برامج التنمية[٢٨] .

ثـم كان الاتجاه الآخر للحكومة السودانية لجذب مستثمرين جدد وتمثل ذلك في توقيع معـاهدات للاسـتثمار في مجال البترول مع كل من الهند وروسيا ، وقد ترتب على هذا إسراع الشـركات الأمريكية نحو محاولات العودة إلى مناطق امتيازها القديمة على الرغم من عدم رفع العقوبات عن السودان أو عن الشركات العاملة في مجال البترول فيه .

وتجـدر الإشارة إلى أن السودان لم يمسح جيولوجيا جيداً بعد مما يتيح الفرصة أمام مزيد من الاكتشافات البترولية في أنحاء متفرقة من البلاد .

وقـد ثبت من الدراسات الجيولوجية التي تمت التنوع الصخري الكبير ، كذلك ثبت من خـلال المسـوحات الزلزالية وبحوث الجاذبية التي أجريت على وسط السودان وجنوبه وجود طـبقات سميكة من الرواسب يصل سمكها إلى نحو ٣٠ ألف قدم وأن الصخور الرسوبية يغلب عليها الصخور الرملية والطفلة والحجر الجيري[٢٩] .



جيولوجية السودان

وتعد تكوينات أبو جبرة أهم التكوينات الحاوية للبترول وتتكون في الأساس من الطفلة وتتشـــابه فـــي خصائصــــها مع تكوينات بانيتو ودارفور وإن كانت الأخيرة يغلب عليها الحجر الرملـــي. أمـــا في حوض ميلوت فإن التكوينات تشبه تكوينات أبو جبرة وتكوينات حوض مجلد والتي تعرف باسم تكوينات يابوس Yabous Fotmation وهي تكوينات حاوية للبترول(٣٠) .

رابعاً : إنتاج البترول في السودان

بدأ التنقيب عن البترول في السودان منذ ١٩٥٩ وكانت الامتيازات الخاصة بالتنقيب مركزة على سواحل البحر الأحمر – كما سبق أن أشرنا – وكانت أهم الشركات التي شاركت في التنقيب عن البترول في سواحل البحر الأحمر أجيب الإيطالية – أوشنك أويل وتكساس الأمريكية إلا أن النتائج كانت سالبة باستثناء اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة تقع على بعد نحو ١٢٠كم جـــنوب شرق بور سودان في سنة ١٩٧٤ . ومن ثم انتقلت أعمال التنقيب إلى جنوب وغرب السودان بالامتياز الذي حصلت عليه شركة شيفرون الأمريكية لاسيما في أحواض مجلد وميلوت.

في عام ١٩٧٨ ثبت وجود البترول في الحقل الأول في شمال مدينة بانتيو في تكوينات رسوبية عبارة عن طفلة سوداء تحوى العديد من المعادن اللافلزية – ثم تلى ذلك تدفق البترول بصـــورة محددة من حقل أبو جبرة في جنوب كردفان واكتشاف تكوينات جيدة في منطقة بانتيو وفي امتياز شركة شيفرون الأمريكية(٣١) .

وقد ترتب على هذا الكشف ظهور مشكلة بين الحكومة المركزية والجنوبيين من جهة وبيـن الحكومة وشركة شيفرون – التي اكتشفت الحقل في مناطق امتيازها – من جهة ثانية . وهذه المشكلة كانت تتمثل فيما هو الاسم المقترح للحقل المكتشف؟ الجنوب كان يرى أن يطلق عليـه اسم حقل بانتيو نسبة إلى المنطقة التي اكتشف فيها إلا أن الحكومة الشمالية فضلت أن تطلـق علـيه اسم حقل الوحدة Unity حتى إن الإقليم كله أطلق عليه اسم إقليم الوحدة والذي يشـتمل علـى مجالس بانتيو – جوحريتال – أبلي – فيولا – كادوجلي – ومناطق التنقيب عن البترول في جنوب السودان . وقد اقتنعت الشركة برأي الحكومة(٣٢) .

ولا شـك أن هـذا الاسم الذي تم اختياره – الوحدة – للحقل الأول المنتج للبترول في البلاد هو اسم ذو مرمى سياسي في هذا الوقت المبكر لبداية اكتشاف البترول في السودان وهو يرمي إلى إبلاغ رسالة إلى الجنوب مضمونها أن ظهور البترول في هذه المناطق الجنوبية لابد وأن يزيد من وحدة السودان وليس تقسيمه .

وتجـدر الإشارة إلى أن الحكومة المركزية بدأت بعد اكتشاف حقل الوحدة التفكير في ليـن يمكـن لها أن تتحكم في مناطق البترول حتى إن وزير البترول في ذلك الوقت صرح بأن البترول المكتشف في حقل الوحدة يقع في الجزء الجنوبي من غرب السودان .

وفـي أواخـر عام ١٩٧٨ قام الرئيس نميري بزيارة إلى الولايات المتحدة وبصحبته وزير البترول وتضمنت هذه الزيارة مباحثات مع مديري شركة شيفرون الأمريكية وكان الهدف الأساسـي هو إبلاغ رسالة بأن البترول اكتشف وبكميات تجارية في جنوب غرب السودان وأن هـناك خـط أنابيـب سـيتم إقامته لربط مناطق الإنتاج ببورسودان على البحر الأحمر لتصدير البترول إلى الأسواق العالمية .

وقـد ترتب على ما سبق أن خرجت المظاهرات في الجنوب تطالب بأن يصدر البترول عن طريق ميناء مومباسا في كينيا كما يصدر عن طريق بورسودان(٣٣) .

وحتى تؤكد الحكومة ما أعلنته كان قرار التقسيم الإداري الجديد (١٩٨٠) الذي عدلت فـيه الحـدود الإدارية بين مديرية أعالي النيل وكردفان ليضم حقل الوحدة إلى الأخيرة وهو ما سيكون أحد الأسباب في انهيار اتفاق أديس أبابا واشتعال الحرب الأهلية من جديد .

خلاصـة القـول أن مشـكلات البـترول وارتباطها بمشكلة جنوب السودان بدأت منذ اكتشاف الحقل الأول للبترول .

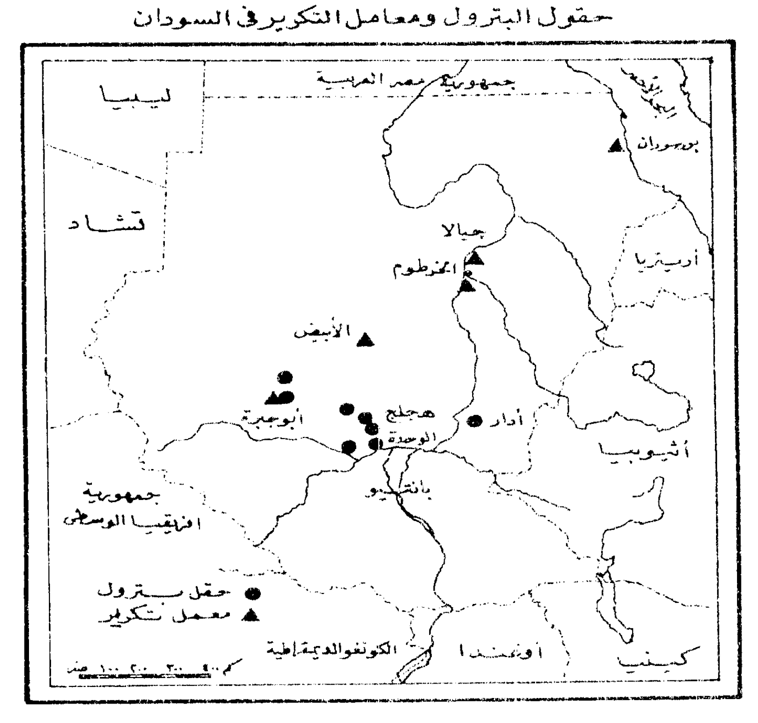
وقـد تـم الكشف عن ثاني الحقول البترولية في عام ١٩٨١ في منطقة امتياز شركة الخلـيج القطرية للبترول وهو الحقل المعروف بحقل إدار في مديرية أعالي النيل ، وكان ثالث الحقول المهمة قد اكتشف في العام التالي (١٩٨٢) إلى الشمال من حقل الوحدة بنحو ٧٠كم في جنوب كردفان وهـو الحقل المعروف بحقل هجليج والذي يدعي الجنوبيون أنه يقع في أراضيهم(٣٤) .

أمـــا عن أهم الحقول المنتجة للبترول في السودان في الوقت الحاضر فإن حقل هجليج يأتي على رأسها ، وهو يقع في جنوب دارفور وجنوب كردفان ثم يأتي حقل الوحدة الواقع في منطقة بانتيو بولاية الوحدة في المرتبة الثانية ويأتي حقل إدار في مديرية غرب أعالي النيل في المرتبة الثالثة إلا أن إنتاج الحقل الأخير متوقف نظراً لوقوعه في قلب مناطق القتال على الرغم من أن طاقته الإنتاجية تصل إلى نحو ٢٠ ألف ب/ى .

وتصـــل القــدرة الإنتاجية لحقل الوحدة إلى نحو ٣٥ ألف ب/ى ونحو ٢٥ ألف ب/ي بحقـــل هجلـــيج على حين يقدر متوسط إنتاج الحقلين معاً بنحو ٥٠ ألف ب/ى وتأمل الحكومة الســودانية أن يصل حجم الإنتاج اليومي – مع زيادة معدلات الكشف عن البترول – خلال العام الحالي ٢٠٠٢ إلى نحو ٢٧٠ ألف ب/ى(٣٥) .

وتوضح الخريطة التالية توزيع الحقول المنتجة للبترول في السودان

حقول البترول ومعامل التكرير في السودان

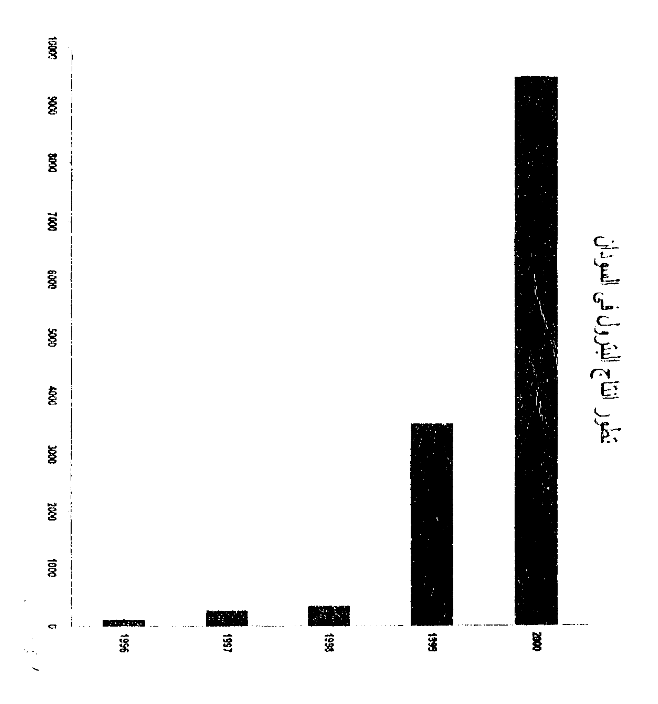


وقـــد بـــدأ إنـــتاج البترول في السودان بشكل تجاري منذ ١٩٩٦ إلا أنه كان بكميات محدودة نظراً لعدم توفر البنية الأساسية ممثلة في الأساس في إمكانات النقل إلى جانب ظروف عدم الاستقرار في مناطق الإنتاج . حيث قدر إجمالي الإنتاج في هذا العام بنحو ١٠٠ ألف طن متري إلا أنه زاد في العام التالي ليصل إلى نحو ٢٦٠ ألف طن متري من البترول الخام.

وهو ما يوضحه الجدول والشكل البياني التاليان :

تطور إنتاج البترول الخام في السودان بالألف طن متري[٣٦]

السنة	الإنتاج
١٩٩٦	١٠٠
١٩٩٧	٢٦٠
١٩٩٨	٣٣٠
١٩٩٩	٣٥١٠
٢٠٠٠	٩٤٧٠



ويلاحظ من الجدول والشكل البياني أن الإنتاج قد أخذ في الزيادة المستمرة منذ بدايته وحتى عام ٢٠٠٠ . إلا أن معدل الزيادة ما بين عامي ٩٦-١٩٩٧ كان محدوداً وذلك راجع في الأســـاس إلى توقيع العقوبات على السودان في نهاية عام ١٩٩٧ وتوقف معظم الشركات عن العمل حتى تم دخول شركات جديدة.

بالإضـــافة إلى ما سبق فإن العمل في مد خط أنابيب البحر الأحمر كان قد بدأ في علم ١٩٩٧ ولم يكتمل إلا في علم ١٩٩٩ – كما سيأتي ذكره بالتفصيل عند الحديث عن نقل البترول.

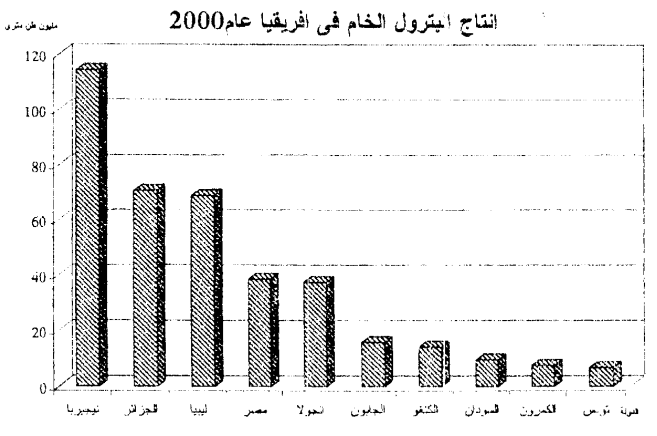
وفـــي عام ١٩٩٩ زاد الإنتاج بشكل كبير حتى بلغ نحو ٣,٥ مليون طن متري ثم إلى نحــو ٩,٥ ملـــيون طــن متري في العام التالي وذلك راجع إلى دخول شركات جديدة في مجال الإنتاج إلى جانب اكتمال خط أنابيب البحر الأحمر وميناء التصدير .

وتجــدر الإشـــارة إلى أنه بوصول حجم الإنتاج السوداني من البترول الخام إلى ٩,٥ ملـــيون طن متري في عام ٢٠٠٠ من المتوقع أن يكون قد بلغ نحو ١٣,٥ مليون طن في عام ٢٠٠٢ يكون السودان قد أصبح من الدول الأفريقية الرئيسية المصدرة للبترول .

ويشـــكل إنـــتاج السودان من البترول الخام في عام ٢٠٠٠ نحو ٢,٥% من إجمالي الإنتاج الأفريقي وهو ما يضعه في المرتبة الثامنة بين الدول الأفريقية المنتجة للبترول في عام ٢٠٠٠ ويمكن أن نتبين ذلك من الجدول والشكل البياني التاليين :

إنتاج البترول الخام في أفريقيا عام ٢٠٠٠ مليون طن متري[٣٧]

م	الدولة	الإنتاج	%
١	نيجيريا	١١٤,٣	٢٩,٥
٢	الجزائر	٧٠,٦٧	١٨,٢
٣	ليبيا	٦٨,٨٦	١٧,٨
٤	مصر	٣٨,٦	١٠,٠٠
٥	أنجولا	٣٧,٤٨	٩,٧
٦	الجابون	١٥,٧٥	٤,١
٧	الكونغو	١٤,٠٤	٣,٦
٨	السودان	٩,٤٧	٢,٥
٩	الكاميرون	٧,٤٥	١,٩
١٠	تونس	٣,٨٧	١,٠٠
١١	باقي القارة	٦,٦١	١,٧
جملة القارة		٣٨٧,١	١٠٠



خامساً : نقل البترول في السودان :

بعد أن ثبت وجود البترول في السودان بكميات تجارية وبعد أن تأكد أن السودان يمكن أن يكتفي ذاتياً من البترول ويبقى فائض للتصدير ، أصبح هناك ضرورة لنقل البترول الخام من الجنوب والوسط حيث الحقول الرئيسية المنتجة إلى الشمال من أجل تغذية معامل التكرير التي تتوطن في شمال البلاد من جانب ونقل الباقي إلى ميناء التصدير على البحر الأحمر من جانب آخر . وكان التفكير في مد هذا الخط قديماً يرجع إلى أوائل الثمانينات .

وقد تم تصميم هذا الخط بحيث يبدأ من حقلي هجليج والوحدة – الحقلين الرئيسيين في إنتاج البترول في السودان حتى الآن – ليمر بمعمل تكرير الأبيض حيث يتم تغذيته بالبترول الخام ويصل بعد ذلك إلى شمال الخرطوم حيث يتم تغذية معمل تكرير – لم يكن قد أنشئ بعد – ويتم نقل الفائض إلى سواحل البحر الأحمر لتغذية معمل تكرير بورسودان على أن ينقل الباقي إلى ميناء تصدير ينشأ جنوب بورسودان(٣٨) .

وعند تنفيذ المشروع وقفت العقبات المالية حائلاً أمام التنفيذ لاسيما بعد توقيع العقوبات على السودان في عام ١٩٩٧ وانسحاب كل الشركات الأمريكية والغربية من العمل في مجال الإنتاج والتنقيب .

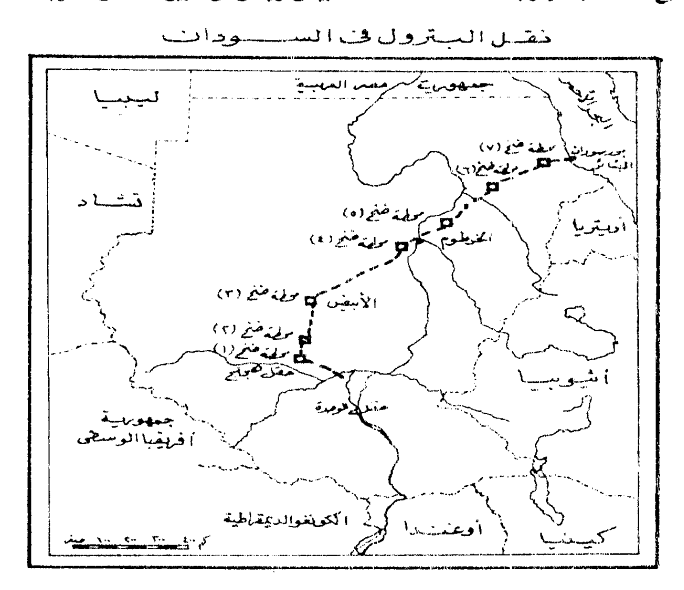
إلا أنه في أواخر عام ١٩٩٧ دخلت مجموعة من الشركات الجديدة في مجال التنقيب والإنتاج كانت أغلبها من جنوب شرق آسيا إلى جانب شركة تليسمان الكندية – كما سبق أن ذكرنا – ساهمت في إنشاء الخط كما ساهمت أيضاً بعض الشركات الألمانية والإنجليزية والأرجنتينية .

وقد تم الانتهاء من إنشاء الخط في نهاية مايو ١٩٩٩ ، ويصل طول الخط من حقل هجليج مروراً بمصفاتي الأبيض والخرطوم حتى ميناء البشائر لتصدير البترول الخام على البحر الأحمر جنوب مدينة بورسودان إلى نحو ١٦١٠كم .

وتصــل قــدرة الخــط في الوقت الحاضر إلى نحو ١٥٠ ألف ب/ى تزيد في المرحلة التالــية إلى ربع مليون ب/ى . وقد روعى في التصميم زيادة قدرة الخط لتصل إلى نحو ٤٥٠ ألف ب/ى في المستقبل تلبية لاحتمالات زيادة الإنتاج .

وقــد تكلــف المشروع نحو مليار دولار تحملتها الشركات المساهمة في شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC . وقد أقيمت على الخط سبع محطات ضخ موزعة على طول الخط حيــث يــتم توطين المحطة الأولى بالقرب من حقل هجليج على حين تتوطن المحطة الثانية إلى الشمال بين هجليج عند المجلد وتوجد المحطة الثالثة عند الأبيض ويمكن أن نتبين ذلك من الخريطة التالية :

نقــل البــترول فى الســـودان



وقــد واكــب بــناء خــط الأنابيب العملاق في السودان الذي يعد أطول خطوط أنابيب البــترول فـــي القارة الأفريقية إقامة ميناء خاص بتصدير البترول على البحر الأحمر وقد اختير مكان توطن إلى الجنوب من بورسودان بنحو ٢٥كم . وقد أطلق عليه اسم ميناء البشائر وتصل قدرته التخزينية إلى نحو ٢ مليون برميل يمكن زيادتها في المستقبل إلى نحو ٣,٢مليون برميل .

وقــد افتـــتح الخط بتصدير أول شحنة بترول من السودان إلى سنغافورة في أغسطس ١٩٩٩[٣٩] .

إلـــى جانب خط الأنابيب العملاق – هجليج البشائر – يوجد خط أنابيب آخر قديم يمتد مـــن بورسودان – حيث أول وأقدم معامل التكرير – إلى الخرطوم وكان يستخدم لنقل المشتقات البترولية لتغذية كبار المستهلكين في مدينة الخرطوم[٤٠] .

وكـــان من المخطط أيضاً أن يتم مد خط أنابيب بين حقلي بترول الوحدة وهجليج لنقل البـترول الخام لتغذية معمل تكرير كوستي على أن يتم إقامة خط من كوستي إلى بانتيو لإمداد الأخيرة بحاجتها من المشتقات البترولية إلا أنه لم ينفذ(٤١) .

كذلــك كان من المخطط أن يتم مد خط أنابيب صغير من حقل الوحدة في الجنوب لنقل إنــتاجه من البترول إلى هجليج ليضخ في خط الأنابيب المتجه إلى البحر الأحمر إلا أنه لم يتم تنفيذه حتى الآن .

يمكن القول إن نقل البترول السوداني يعد أحد الأسباب وراء تجدد الحرب الأهلية فقد كان الجنوبيون يعقدون الآمال على أنه في حالة ظهور البترول بكميات تجارية في الجنوب سيتم نقلــه عــن طــريق خــط أنابيــب يمتد من حقول الإنتاج إلى ميناء مومباسا في كينيا إلا أن الحكومة الســودانية رأت أن نقــل البترول يتم عن طريق خط متجه صوب الشمال والشمال الشرقي إلى سواحل البحر الأحمر . وقد اتخذ هذا القرار عقب البدايات الأولى لظهور البترول في السودان .

وكــان الهدف من سياسة الحكومة هو وضع البترول المستخرج تحت سلطة الحكومة المركزية في الخرطوم ليحمي حماية سودانية كاملة وحتى لا تتعرض البلاد للابتزاز الأجنبي في حالة حدوث أي مشاكل في المستقبل بين السودان وكينيا.

وكانــت حادثــة وقف سوريا تصدير بترول العراق الذي ينقل عبر خط الأنابيب المار بأراضــيها ماثلة للعيان حيث أوقفت سوريا في عام ١٩٨٢ تصدير البترول العراقي عبر الخط المار بــها بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وكان هذا القرار ضربة موجعة للعراق حينذاك(٤٢) .

وقــد اســتنتج الجنوبيون أن تحويل مسار خط الأنابيب تجاوز هذه الأسباب ليدخل في عمق الصراع المستقبلي بين الشمال والجنوب . فمن وجهة نظر الجنوب أن الشمال وهو يتخذ هــذا القرار يهدف إلى وضع ثروات الجنوب تحت تصرفه المباشر متجاوزاً الجدوى الاقتصادية لتصديره عبر شرق أفريقيا الأقرب إلى مناطق الانتاج(٤٣) .

وبــناء على ما سبق يمكن القول أن تغيير مسار خط الأنابيب والاتجاه به نحو البحر الأحمر كان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تجدد الحرب الأهلية في السودان بعد توقف دام أحد عشر عاماً .

وقــد عبر عن هذا صراحة قائد قوات أنيانيا الأولى التي حاربت نحو سبعة عشر عاماً من أجل الانفصال – جوزيف لاجو – في حوار مع مجلة أفريكا التي صدرت في لندن في مارس ١٩٨٧ حيــث ذكــر أن نشــوب تمرد ١٩٨٣ كان لأسباب تتعلق باكتشاف البترول في الجنوب وخشية الجنوب أن يستغل الشمال هذه الثروات لمصلحته فقط(٤٤) .

ويؤيــد هذا الرأي فرنسيس دينق إذ يرى أن الشمال قرر أن يتم تركيز صناعة تكرير البترول في الشمال حيث تتوفر البنية التحتية حتى يتمكن من الحصول على عائدات سريعة بدلاً

من إقامة صناعة تكرير في مناطق الإنتاج كما قرر أيضاً أن يتم نقل البترول الخام للتصدير عبر البحر الأحمر وليس عبر أراضي الجنوب(٤٥) .

وقد نظر الجنوبيون لهذه الإجراءات بوصفها دليلاً على أن الشمال يريد إثراء نفسه على حساب الجنوب(٤٦) .

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد تشغيل الخط في أواخر مايو ١٩٩٩ وبداية ضخ البترول تعرض للهجوم من قبل الجنوبيين أكثر من مرة ، مما أثر على طاقة الخط في نقل البترول . وقد قامت الشركة المالكة بإصلاح ما أصابه من أضرار . وقد دفع هذا الحكومة السودانية إلى تعيين وحدات خاصة لحماية الخط لاسيما في الأجزاء الواقعة منه في الجنوب .

سادساً: صناعة تكرير البترول في السودان:

ظل السودان يعتمد على واردات المنتجات البترولية لسد احتياجاته المحلية حتى عام ١٩٦٤ عندما شرع في إقامة أول معمل لتكرير البترول في بورسودان على سواحل البحر الأحمر.

وكانت واردات البترول تشكل نحو $4/5$ الطاقة المستهلكة في السودان لتغطية احتياجات قطاع النقل والزراعة الحديثة والصناعة والخدمات والسكان ، فعلى سبيل المثال كان قطاع الكهرباء يستهلك بمفرده نحو ١٠% من واردات البترول تستهلك في توليد الكهرباء الحرارية.

وقد زادت قيمة واردات البترول لا سيما بعد عام ١٩٧٣ حتى إنها شكلت نحو ٤٨% من قيمة الصادرات في عام ١٩٨٨ . وهو ما كان يرهق كاهل الحكومة السودانية بل إنه في كثير من الأحيان كان يحدث عجز كبير في بعض المشتقات البترولية لا سيما بنزين السيارات.(٤٧)

ويمكن القول بأن هناك مجموعة من العوامل التي شجعت السودان في إقامة صناعة تكرير محلية في أراضيه لعل من أهمها :

- الفارق الكبير بين أسعار البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية ، ومن ثم فإن امتلاك السودان لمعمل تكرير يمكن أن يوفر الكثير من العملات الأجنبية الشحيحة بالأصل.
- تحرر صناعة التكرير من التوطن بالقرب من مصدر المادة الخام وتوطنها بالقرب من الأسواق.
- قيام السودان بإقامة صناعة تكرير محلية يزيد بشكل قوي من التنوع الصناعي لا سيما وان الدولة كانت تتبنى سياسات تهدف إلى إحداث تنمية صناعية إلى جانب توفير فرص عمل .
- كان السودان قد تبنى آمالاً في إمكانية إنتاج البترول محلياً لا سيما وأن عمليات التنقيب قد بدأت مبكراً على سواحل البحر الأحمر -كما سبق أن ذكرنا- وكانت النتائج الأولية تشير إلى احتمال وجود البترول سواء في اليابس أو المياه الإقليمية .

بدأ التفكير في إقامة أول معمل لتكرير البترول في السودان في عام ١٩٦٤ وقد اختيرت بورسودان لتوطن معمل التكرير المزمع إقامته . ولعل هذا لاختيار كان قائماً على

أساس تفعيل عوامل التوطن الصناعي، إذ إن موقع بورسودان على سواحل البحر الأحمر كميناء وبالقرب من مصدر المادة الخام المستوردة من دول الخليج . هذا من جانب ، ومن جانب آخر القـرب مـن الأسـواق الداخلية لا سيما العاصمة حيث يمكن مد خط أنابيب لنقل المنتجات إلى الخرطوم أو بواسطة النقل البري عن طريق الشاحنات.

وقد تم تكوين شركة مساهمة لتمويل إنشاء المعمل وتشغيله تكونت من شركة بركش بتروليم وشركة رويال واتش شل الألمانية إلى جانب مساهمة الحكومة السودانية بحصة وقد بدأ المعمل العمل منذ أواخر ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٦حيث آلت ملكيته للحكومة السودانية بالكامل(٤٨)

وتصل قدرة المعمل المركبة إلى نحو ٢١,٤ ألف ب/ي وكانت هذه القدرة ملائمة لسد حاجـة السـودان المحلـية في وقت إقامة المعمل بل إن بعض المنتجات كانت تصدر . إلا أن الاحتـياجات المحلـية تضـاعفت بحلول عام ١٩٩٠ وترتب على ذلك عجز المعمل عن الوفاء بالاحتـياجات المحلـية حيـث أصبح السودان يستورد نحو ثلث الاستهلاك المحلي من بنزين السيارات والديزل ونحو $\frac{2}{5}$ من الاحتياجات المحلية من الكيروسين.(٤٩)

وقـد بدأ السودان التفكير في إقامة معمل تكرير جديد بعد الاكتشافات البترولية وكان الرأي الغالب هو أن يقام معمل التكرير الجديد بالقرب من حقول الإنتاج.

وهـنا تجـدر الإشارة إلى أنه منذ ١٩٧٢ كانت الحرب الأهلية في السودان قد انتهت باتفـاق أديـس أبابـا ومن ثم كان التفكير في توطين معمل التكرير الجديد بالقرب من مناطق الإنـتاج فـي الجنوب تنفيذاً لاتفاق أديس أبابا الذي كان من بنوده إقامة العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية في الجنوب بما فيها إقامة معمل تكرير في بانتيو.

وقد أكدت الحكومة السودانية ذلك في نوفمبر ١٩٨٠ حيث أعلن الرئيس جعفر نميري برنامج الحكومة وكان من بينها قرار بإنشاء معمل لتكرير البترول في بانتيو.

إلا أن الحكومة تراجعت عن فكرة إقامة المعمل في مناطق الإنتاج وتم اختيار كوستي التـي تقـع في الإقليم الأوسط مكاناً مقترحاً لتوطين المعمل المزمع إقامته بدلاً من بانتيو مما شـكك الجـنوب فـي نوايا الشمال وكان أحد الأسباب الرئيسية وراء انهيار اتفاق أديس أبابا واشتعال الحرب الأهلية مرة ثانية التي لم يتم السيطرة عليها حتى الآن.(٥٠)

وقد اختيرت كوستي موقعاً مقترحاً لتوطين معمل التكرير الثاني في البلاد على أساس أن يـنقل البترول الخام من بانتيو إلى كوستي بواسطة خط أنابيب يصل طوله إلى نحو ٦٤٠كم علـى أن يـتم نقـل المشتقات البترولية التي سينتجها المعمل بواسطة السكك الحديدية والنقل النهري لتغذية الإقليم الجنوبي وغرب السودان.

كذلـك اشتمل القرار على إنشاء معمل تكرير صغير في بانتيو لسد احتياجات شركات البترول ومنطقة بانتيو .

وقد أثار قرار توطين معمل التكرير في كوستي مشكلة كبيرة أدت إلى خروج المظاهرات في جنوب السودان وإعلان إنهاء اتفاق أديس أبابا مما دفع الرئيس السوداني لإرسال وزير البترول إلى جوبا للاجتماع بقادة الجنوب وقد حضر الاجتماع مندوب عن شركة شيفرون. وقد تم في الاجتماع بحث العديد من الموضوعات المتعلقة بالبترول وصناعة التكرير وغيرها وقد خلصت هذه المباحثات إلى:

- أن عدم إقامة معمل التكرير في مناطق الحقول (بانتيو) سيؤدي إلى حرمان المنطقة من تشييد البنية التحتية إلى جانب حرمانها من توفير فرص عمل يمكن أن تساعد في رفع مستوى معيشة سكان الجنوب ، هذا بالإضافة إلى حرمان المنطقة مما كان سيعود عليها من فوائد مادية أهمها الضرائب.
- أن تقوم الحكومة وشركة شيفرون بمد طريق ممهد يربط بين كوستي وبانتيو عبر الرنك وملكال.
- تعمل شركة شيفرون على توفير الخدمات الصحية إلى جانب مياه الشرب والخدمات التعليمية في بانتيو .
- أن توفر الحكومة المركزية نحو مليون جنيه سوداني لمركز محلي بانتيو لإمداد المنطقة بالخدمات.
- أن يتم التفكير في إنشاء معمل تكرير آخر في مناطق الإنتاج.
- أن تتولى شركة شيفرون مسئولية نقل المنتجات البترولية من معمل كوستي إلى بانتيو وجوبا والمدن المجاورة.(٥١)

وكانت المحصلة النهائية التي ترتبت على قرار نقل توطين معمل التكرير الجديد من بانتيو إلى كوستي انهيار اتفاق أديس أبابا أي انتهاء السلام في السودان.

ويقوم معمل تكرير كوستي حالياً بإنتاج المشتقات البترولية للاستهلاك المحلي وتتراوح قدرة المعمل المركبة بما يتراوح بين ١٥-٢٥ ألف ب/ي تستخدم في سد جزء من الاستهلاك المحلي ويلاحظ أن المعمل لا ينتج كل المشتقات البترولية.

ومن أجل العمل على خفض تكاليف إنشاء المعمل وخط الأنابيب التي قدرت بنحو مليار دولار في عام ١٩٨٢ فقد تم تغيير نظام إمداد المعمل بالبترول الخام فبدلاً من إمداده عن طريق خط أنابيب البحر الأحمر اقترح أن يقام خط مستقل من حقول الإنتاج مما أدى إلى خفض تكاليف الإنشاء بدرجة كبيرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في يونيه ٢٠٠٠ تم افتتاح معمل تكرير الخرطوم أكبر وأهم معامل تكرير البترول السودانية إذ تقدر قدرته المركبة بنحو ٥٠ ألف ب/ي وقد تم اختيار

موضع المعمل شمال مدينة الخرطوم بنحو ٧٠كم على الجانب الشرقي لطريق عطبرة الخرطوم وبالتحديد في منطقة جيالي Jayli التي تبعد عن النيل بنحو ١٢,٥ كم. (٥٢)

ويمـــر خــط أنابيب البحر الأحمر إلى الغرب من المعمل ويبعد عنه نحو ٥٠٠م فقط ، وتصل مساحة المصفاه إلى حوالي نصف كم٢ وتم حجز مساحة ٨كم٢ للمصفاة وامتدادها كما تم حجز مساحة مماثلة لشركات التسويق والمشروعات المرتبطة بالمصفاة. (٥٣)

وتجـــدر الإشـــارة إلى أن معمل تكرير الخرطوم أنشئ مساهمة بين جمهورية السودان ممثلة في وزارة الطاقة والتعدين (شركة سودابت) وشركة كندية حيث يمتلك كل من الشريكين ٥٠%.

وينــتج معمــل تكرير الخرطوم حوالي ٢٠% من احتياجات السودان من زيت الوقود المحــرك كما يغطي المعمل نحو ١٠% من احتياج البلاد من الجازولين كما ينتج ما يزيد على احتياج البلاد بنحو خمسة أضعاف من البنزين وكذلك يفوق إنتاج المعمل من الغاز احتياجات البلاد.

ومــن المــتوقع أن يصــدر نحو ٥٠٠ ألف طن من البنزين عالي الأوكتين سنوياً أما فائض الغاز فإن جزءاً منه سيذهب للتوليد الكهربائي وهناك خطة لتصدير الباقي.(٥٤)

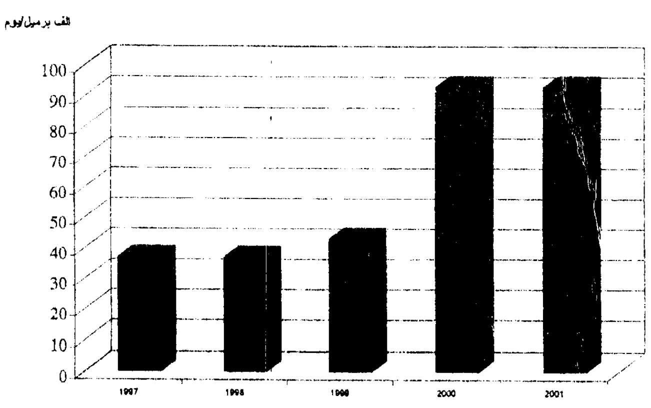
ومن المتوقع أن يوفر معمل تكرير الخرطوم نحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً كانت تنفق على استيراد المنتجات البترولية من الخارج.

وقــد ترتب على تشغيل معمل تكرير الخرطوم خفض أسعار بعض المنتجات البترولية كما هو الحال في الجازولين والغاز المستخدم في الطهي الذي انخفضت أسعاره إلى أقل من النصف. (٥٥)

بالإضـــافة إلى معامل التكرير الثلاثة السابقة الإشارة إليها يوجد معملان صغيران يقع أحدهمـــا فـــي الأبيض لسد حاجة مدينة الأبيض والأجزاء الشمالية الغربية من البلاد كما يوجد معمل آخر صغير بالقرب من حقول البترول في بانتيو.

ويوضح الشكل التالي توزيع معامل تكرير البترول في السودان

تطور طاقات تكرير البترول فى السودان



وبذلك يصل عدد معامل تكرير البترول في السودان إلى خمسة معامل مركز أغلبها في شـــمال البلاد، ويلاحظ أنه مع تشغيل معمل تكرير الخرطوم زادت طاقات التكرير بصورة كبيرة ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول والشكل البياني التاليين:

تطور طاقات تكرير البترول في السودان ألف ب/ي [٥٦]

السنة	طاقة التكرير
١٩٩٧	٣٧
١٩٩٨	٣٧
١٩٩٩	٤٣
٢٠٠٠	٩٣
٢٠٠١	٩٣

ويلاحـــظ مـــن الجدول والشكل البياني الزيادة الكبيرة في إنتاج المشتقات البترولية لا سيما بعد تشغيل معمل تكرير الخرطوم في عام ٢٠٠٠ – كما سبق أن أشرنا– حيث زاد الإنتاج من ٤٣ألف ب/ي في عام ١٩٩٩ إلى نحو ٩٣ ألف ب/ي في عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١.

وتجـــدر الإشـــارة إلـــى انـــه بوصول السودان إلى طاقة تكرير ٩٣ ألف ب/ي يكون السودان قد دخل مرحلة الاكتفاء الذاتي من المشتقات البترولية بل ويوجد فائض للتصدير، مما جعل شركة السودان الوطنية للبترول Sudan's National Petroleum Company(N.P.C) تقوم بإعداد دراسة حول مد خط لتصدير البترول الخام والمشتقات البترولية إلى كل من إريتريا وإثيوبـــيا ، علـــى أن يـــبدأ الخط من معمل تكرير الخرطوم . ومن المقترح أن يمر الخط عبر ولايـــات الجزيرة – سنار– القضارف. كما تدرس الشركة أيضاً إمكانية مد خط أنابيب من حقل ادريل في جنوب السودان إلى إثيوبيا. [٥٧]

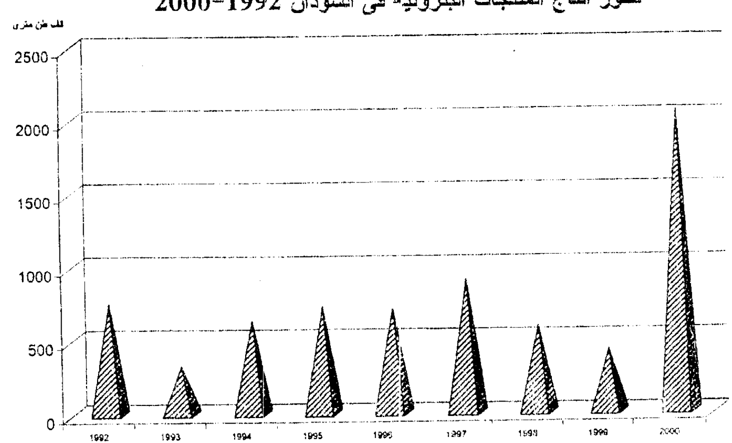
وقد جرت مباحثات بين السودان وإثيوبيا في يونية ٢٠٠١ خلصت هذه المباحثات إلى اتفـــاق بأن يقوم السودان بتغطية نحو ٨٥% من حاجات إثيوبيا من البترول على أن يبدأ تنفيذ ذلك في منتصف ٢٠٠٢.[٥٨]

أيضـــاً بدأ السودان في التخطيط لتصدير البترول الخام والمكرر لبعض الدول الأعضاء فـــي الكوميســـا – لا سيما إلى كينيا وأوغندا– طبقاً لبنود الاتفاقية التي تسمح بوصول البترول السوداني إليها أرخص من المستورد من أي مكان آخر.[٥٩]

ويوضح الجدول التالي تطـور إنتاج المشتقات البترولية في السودان بالألف طن متري[٦٠]

السنة	الإنتاج
١٩٩٢	٧٤٠
١٩٩٣	٣٢٠
١٩٩٤	٦٢٠
١٩٩٥	٧٢٠
١٩٩٦	٧٠٠
١٩٩٧	٩٠٠
١٩٩٨	٥٨٠
١٩٩٩	٤٢٠
٢٠٠٠	٢٠٤٠

تطور انتاج المنتجات البترولية فى السودان 1992-2000



ويتضـــح مـــن الجـــدول والشـــكل البياني انخفاض حجم الإنتاج المحلي من لمشتقات البترولـــية في عامي ٩٨-٩٩ ويرجع ذلك إلى توقيع العقوبات على السودان وانسحاب كافة الشركات العاملـــة فـــي مجال إنتاج البترول في السودان مما أثر على حجم الإنتاج المحلي إلى جانب تعرض خط الأنابيب للهجوم من قبل الجنوبيين مما أثر على حجم البترول الخام الواصل إلى معامل التكرير.

وقـــد قـــدر إجمالـــي استهلاك السودان من المشتقات البترولية في عام ٢٠٠٠ بنحو ١٦٠٦ ألف طن متري وهو ما يعني وجود فائض في هذا العام يزيد عن $\frac{1}{2}$ مليون طن.[٦١]

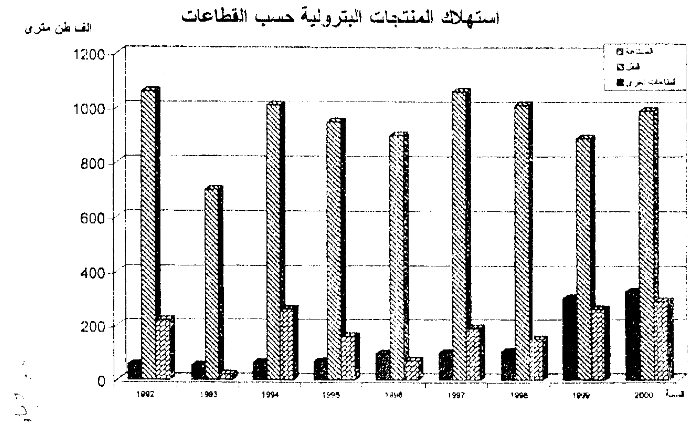
ويعـــد قطـــاع الـــنقل والمواصـــلات أهم القطاعات المستهلكة للمنتجات البترولية في الســـودان، حيـــث قـــدر استهلاكه بنحو ٩٩٠ ألف طن متري وهو ما يعادل نحو %. وقد قدر نصيب القطاع الصناعي في نفس العام بنحو ٢٩٠ ألف طن متري من المنتجات البترولية وهو

مـــا يعادل % من إجمالي الاستهلاك على حين يصل استهلاك باقي القطاعات الأخرى مجتمعة إلى نحو ٣٢٦ ألف طن متري.

ويمكن تبين ذلك من الجدول والشكل البياني التاليين .

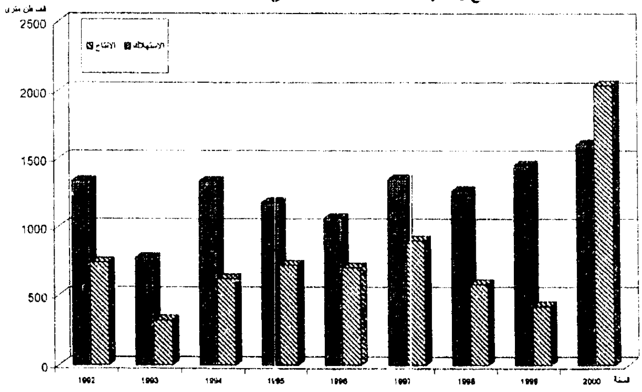
استهلاك المنتجات البترولية حسب القطاعات بالألف طن متري[٦٢]

السنة	الصناعة	النقل	القطاعات الأخرى	الإجمالي	الإنتاج المحلي
٩٢	٢٢٠	١٠٦٠	٥٦	١٣٣٦	٧٤٠
٩٣	٢٠	٧٠٠	٥٢	٧٧٢	٣٢٠
٩٤	٢٦٠	١٠١٠	٦٢	١٣٣٢	٦٢٠
٩٥	١٦٠	٩٥٠	٦٧	١١٧٧	٧٢٠
٩٦	٧٠	٩٠٠	٩٥	١٠٦٥	٧٠٠
٩٧	١٩٠	١٠٦٠	٩٨	١٣٤٨	٩٠٠
٩٨	١٥٠	١٠١٠	١٠٣	١٢٦٣	٥٨٠
٩٩	٢٦٠	٨٩٠	٣٠٢	١٤٥٢	٤٢٠
٢٠٠٠	٢٩٠	٩٩٠	٣٢٦	١٦٠٦	٢٠٤٠



ويلاحـظ مـن الجـدول والشكل البياني أن استهلاك القطاعات المختلفة من المنتجات البترولـية ظـل يفوق حجم الإنتاج المحلي طوال الفترة من ٩٢-١٩٩٩ مما يعني أن السودان كـان يغطـي العجز عن طريق استيراد المنتجات البترولية من الخارج. إلا أنه في عام ٢٠٠٠ ومـع تشغيل معمل تكرير الخرطوم وصل السودان إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بل وأصبح هناك فائض يصدر للدول المجاورة. وهو ما يمكن أن نتبينه من الشكل التالي:





وتجـــدر الإشــــارة إلى أن المنتجات البترولية تشكل في المتوسط أكثر من ٩٠% من اســـتهلاك الصناعة من الطاقة وإن اختلفت هذه النسبة من عام إلى آخر. فعلى سبيل المثال قدر إجمالي اســتهلاك القطـــاع الصـــناعي مـــن الطاقة بنحو ٣٤٠ ألف طن متري معادل بترول شاركت المنتجات البترولية منها بنحو ٢٩٠ ألف طن متري بنسبة تصل إلى نحو ٩٠%. (٦٣)

وتقـــوم مجموعة من الشركات بتوزيع المنتجات البترولية في السودان لعل من أهمها شـــركات موبـــيل والنيل للبترول وشل وقد دخل مجال التوزيع بداية من نوفمبر ١٩٩٩ شركة اجيب والتي تعرف في السودان باسم جابكو.(٦٤)

سابعاً : البترول وتجدد مشكلة جنوب السودان:

كـــان الغـــزو الإنجلـــيزي لســـودان بداية التحول في تاريخ جنوب السودان ، إذ مهد الطريق للدول الأوربية والديانة المسيحية لدخول السودان ، وسعى الحكم البريطاني منذ البداية جـــاهداً لمحاربـــة الإسلام والحد من انتشار اللغة العربية ، وكان من الواضح أن هذه السياسة تســـعى لفصل الجنوب عن الشمال بإيهام الجنوبيين بأنهم مضطهدون من قبل الشماليين ووضع العديد من السياسات لبث التفرقة بين الشمال والجنوب.

وقد أصدرت الإدارة البريطانية في عام ١٩٢٢ قانوناً يجعل من جنوب السودان منطقة مغلقة بقصد منع الجنوبيين من التسرب للشمال، وأنشأت جيشاً محلياً من أبناء الإقليم الجنوبي بقيادة ضباط إنجليزي، ومما زاد من حدة الفصل بين الجنوب والشمال ضعف التطور الاقتصادي في الجنوب وعدم مواكبته للتطور في الشمال.(٦٥)

وقـــد نتج عن هذه السياسات اشتعال الحرب الأهلية في السودان في أغسطس ١٩٥٥ التـــي اســـتمرت حتى عام ١٩٧٢. وخلال الفترة من ٥٥-١٩٧٢ قامت العديد من المحاولات لاحتواء الأزمة والتوصل إلى حلول لها في ظل وحدة السودان حتى تم التوصل إلى اتفاق أديس أبابا في عام ١٩٧٢ الذي تبلورت أهم بنوده في قانون الحكم الذاتي الإقليمي الذي أنشأ حكماً لا مركـــزياً يتمتع فيه الجنوب بحكم ذاتي في ظل سودان موحد وكفل تطبيق هذا الاتفاق الاستقرار لجنوب السودان لمدة أحد عشر عاماً ٧٢-١٩٨٣. (٦٦)

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : لماذا انهار اتفاق أديس أبابا بعد نجاحه في حفظ واستمرار السلام في السودان لمدة أحد عشر عاماً؟ ولعل الإجابة عن هذا السؤال تتمثل – من وجهة نظرنا– في ظهور البترول لا سيما في جنوب السودان.

فكمـــا ســـبق أن ذكرنا بدأ ظهور البترول في السودان منذ أواخر عام ١٩٧٨ في أول الحقـــول وهو حقل الوحدة في بانتيو ثم تبعه بعد ذلك اكتشاف البترول بكميات تجارية في حقل اوار ثم هجليج.

وقـــد توقع الجنوبيون أن ظهور البترول في الجنوب سيفتح لهم أبواب الثراء السريع مـــن جانب وسيساعد على إحداث تنمية اقتصادية سريعة تعوض سنوات الفقر والحرمان التي عـــانى مـــنها الإقليم في الماضي من جانب آخر وذلك من خلال وجود البترول في أراضيهم ثم فرض سيطرتهم عليه.

وقـــد شجعت الحكومة المركزية على هذا الاتجاه وترسيخه. ففي البداية وعدت بإقامة مجموعـــة من مشاريع التنمية الاقتصادية – طبقاً لبنود اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢– كما وعدت بعد ظهور البترول بإقامة معمل تكرير بالقرب من حقول الإنتاج. (٦٧)

إلا أن الحكومـــة عـــادت واتخذت مجموعة من الإجراءات أشعرت الجنوبيين بأنها لا تنوي إشراكهم في مصدر الثروة الجديد – البترول– وكان من بين هذه الإجراءات:

- مســـارعة الحكومـــة في عام ١٩٨٠ باتخاذ الإجراءات وإصدار القوانين التي نصت على تعديـــل الحدود الإدارية وإدخال مناطق الحقول في بانتيو لضمها إلى مديرية كردفان. وقد أشـــعر هـــذا القـــرار الجنوبييـــن بأن الحكومة تنوي حرماتهم من البترول المكتشف في أراضـــيهم بل إن التقسيم الإداري اشتمل أيضاً على تقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات وهو ما يعد مخالفاً لما اتفق عليه في أديس أبابا.
- قـــرار الحكومـــة بإلغاء فكرة توطين معمل تكرير البترول الجديد في بانتيو في قلب مناطق الإنتاج واختيار كوستي في وسط السودان كمكان جديد لتوطين معمل التكرير الجديد المقترح إقامته.

وقـــد ترتـــب علـــى هـــذا القـــرار أن شعر الجنوبيون أن الحكومة لا تنوي إقامة أي مشـــروعات تـــتعلق بصناعة البترول في أراضيهم على الرغم من أن عوامل التوطن الصناعي تتوفر في الجنوب أكثر من الوسط أو الشمال.

ولتوضـــيح ذلـــك نذكـــر أنه في شمال السودان كان يوجد معملان لتكرير البترول في بورسودان والأبيض وكانت قدره المعملين حتى عام ١٩٨٠ تكفي لسد حاجة السودان الشمالي من البترول بينما لا توجد أي صناعة تكرير في الجنوب.

ومـــن ناحية أخرى فإن توطين معمل التكرير في بانتيو حيث موطن المادة الخام يوفر مـــن تكالـــيف نقل المادة الخام إلى جانب أنه يعد توطناً في قلب الأسواق نظراً لقرب بانتيو من

المدن الرئيسية في الجنوب والتي تمثل سوقاً متعطشة للمنتجات البترولية مما يوفر من تكاليف نقل المشتقات البترولية.(١٨)

وكان من وجهة نظر الجنوبيين أيضاً أن إقامة المعمل في بانتيو سيساعد على إحداث تنمية اقتصادية سريعة. إلا أن قرار نقل معمل التكرير إلى كوستي قضى على كل هذه الآمال.

نظـر الجنوبيون إلى أن ظهور البترول في أراضيهم سيمكنهم من تسويقه والحصول علـى عائداته أو على الأقل جزء منه ومن عائداته وذلك من حقول الإنتاج إلى ميناء مومباسا في كينيا. إلا أن الحكومة اتخذت القرار بأن تصدير البترول سيتم عن طريق خط أنابيب سيتجه نحو الشمال إلى البحر الأحمر.

وبـناء على الإجراءات السابقة التي صاحبها مجموعة من العوامل الأخرى يعد قرار تطبيق الشريعة الإسلامية على كل السودانيين من أهمها انهار ، اتفاق أديس أبابا وانتهى سلام أحد عشر عاماً ودخل السودان في دوامة الحرب الأهلية من جديد ولكن في هذه المرحلة – بعد ظهـور البـترول – أصبحت مطالب الجنوب مختلفة وأصبحت بؤر الاهتمام بالمشكلة مختلفة ، وبعبارة أخرى يمكن القول إن الوزن السياسي للمشكلة انتقل من المرحلة الداخلية إلى مرحلة العالمية بل دخلت في بؤرة اهتمام القوى العظمى التي تسعى للسيطرة على مناطق البترول في العالم.

ويمكن أن نشير إلى الآثار السياسية لظهور البترول في السودان وبدء إنتاجه في الآتي:

- تحسـن العلاقـات نسبياً بين السودان ودول الجوار التي كانت تشكل الداعم الأول لحركات التمرد في جنوب السودان لا سيما إثيوبيا وإريتريا وأوغندا حيث أصبح السودان عضواً مـع الدول الثلاث في اتفاقية الايجاد إلى جانب عضويته الأوسع في تجمع الكوميسا الذي يضم عشرين دولة تشمل معظم دول الجوار الجغرافي .

ومـن ثـم ضمن السودان أنه لم يكن وقوف هذه الدول الثلاث إلى جانب مطالبة في وحدة أراضيه فعلى الأقل ضمن عدم مساندة الفصائل الانفصالية في الجنوب .(١٩)

ويدعم ما سبق وصول السودان إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من البترول الخام والمكرر وبقـاء فـائض للتصـدير يسوق خارجياً مكنه من توقيع العديد من الاتفاقيات مع دول الجوار لتصدير البترول المكرر والخام.

فعلـى سبيل المثال تم توقيع اتفاق لمد خط أنابيب لتصدير البترول إلى كل من إريتريا وإثيوبيا في إطار الإيجاد كما تم توقيع اتفاق آخر لتصدير البترول إلى كل من أوغندا وكينيا في إطار اتفاقية الكوميسا .

- كانـت مشكلة جنوب السودان توصف على أنها مشكلة حرب أهلية وكانت القوى العظمى تغـض الطـرف عنها ولا تتبنى أي سياسات أو مبادرات تتعلق بحل المشكلة. إلا أنه بعد ظهـور البـترول تغيرت هذه السياسات فأصبحت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بالمشكلة

وبــدأ هــذا الاتجاه يظهر بوضوح منذ إدارة الرئيس بل كلينتون من خلال إرسال الرئيس الأســبق كارتــر لحــث الأطراف على الحوار ومحاولة حل المشكلة ثم كان اهتمام الإدارة الأمريكــية الحالــية ممــثلة في إرسال مبعوث خاص للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وهو الســيناتور جون دانفورث إلى السودان شماله وجنوبه وكتابة تقرير عن الأوضاع هناك وكان من ضمن ما احتوى عليه التقرير إشارات صريحة عن البترول ومشكلة اقتسام العائدات(٧٠) .

وقــد بنــت الإدارة الأمريكية الحالية سياستها تجاه السودان على هذا التقرير حيث دفعت الأطــراف إلى الاجتماع في ماشاكوس في كينيا للعمل على التوصل لحل المشكلة. ولا شك أن هذه التحركات كان دافعها الأساسي هو البترول السوداني .

- أدى ظهــور البترول في السودان إلى تحسن علاقات السودان مع العديد من الدول الكبرى مــن خلال إقامة علاقات اقتصادية لم تكن موجودة من قبل. فكما سبق أن ذكرنا أن ظهور البترول في السودان بدأ في مناطق امتياز شركة شيفرون الأمريكية مما شكل حافزاً للعديد من الدول الكبرى للاستثمار في مجال التنقيب عن البترول وإنتاجه في السودان.
- وكان لتوقيع العقوبات على السودان من قبل الأمم المتحدة (في نوفمبر ١٩٩٧) على اعتبار أن السودان يساند الحركات الإرهابية وينتهك حقوق الإنسان، وكان القرار يتضمن وقف التجارة بين السودان والأمم المتحدة إلى جانب وقف الاستثمارات في السودان ثم تلا ذلــك (في نوفمبر ٢٠٠٠) توسيع العقوبات لتشمل الشركات العاملة في مجال البترول في السودان.(٧١)

وقد ترتب على ما سبق انسحاب شركة شيفرون ووقف نشاطها في السودان ثم تبعها العديــد من الشركات الغربية الأخرى ومنها على سبيل المثال شركة لوندين أويل البلجيكية التي أوقفت نشاطها في السودان وليبيا وماليزيا. (٧٢)

وقــد دفــع وقــف شركات البترول الأمريكية والغربية لنشاطها في السودان الحكومة السودانية إلى البحث عن مستثمرين جدد. مما فتح المجال أمام العديد من شركات جنوب شرق آســيا وكان من أكثرها نشاطاً في الاستثمار في مجال البترول في السودان شركات من الصين وسنغافورة وماليزيا ، إلى جانب شركة تليسمان الكندية .

بالإضــافة إلى ما سبق اتجه السودان نحو جذب الاستثمارات الهندية للعمل في مجال التنقيــب عــن البــترول وإنتاجه حيث قامت شركة البترول والغاز الهندية باستثمار نحو ٧٥٠ مليون دولار في شركة مساهمة لإنتاج البترول في السودان حيث قامت بشراء نحو ٢٥% من اســم شــركة تليسمان الكندية في شركة النيل الكبرى لعمليات البترول CANPOC في مناطق امتيازها جنوب غرب الخرطوم.

وكان دافع الهند وراء هذه الصفقة تأمين احتياجاتها البترولية لسد حاجة معامل تكرير البترول الهندية التي يقدر عددها بنحو ١٧ معملاً يقدر إنتاجها اليومي بنحو ٢,٣ مليون برميل.(٧٣)

وقــد صرح وزير البترول الهندي رام نايك عندما وجهت انتقادات للهند بسبب شراء بعـض أسهم شركة تليسمان وبأن الهند بهذه الصفقة تساند حكومة السودان ضد الجنوب. بأن سد احتياجات بلاده من البترول أهم من هجمات المتمردين كما أخاف أن الصينيين والماليزيين هناك ونحن لنا علاقات جيدة مع السودان.(٧٤)

وعلــى الجانــب الآخــر فقد وقع السودان وروسيا اتفاقاً نص على أن تقوم الأخيرة باســتثمار نحو ٢٠٠ مليون دولار في التنقيب عن البترول في وسط السودان ويعد هذا الاتفاق واحداً من جوانب توطيد العلاقات السودانية الروسية.(٧٥)

ولا شك أن فتح مجال التنقيب والإنتاج للبترول السوداني أمام دول جنوب شرق آسيا وروسيا أدى إلى تغيير نظرة الدول الغربية والولايات المتحدة نحو السودان ومشكلاته حتى إن الولايــات المــتحدة اضطرت إلى غض الطرف عن العقوبات الموقعة على السودان والشركات العاملــة في مجال البترول في السودان ، بل إنها سمحت بصفة غير رسمية لشركاتها – شركة شــيفرون – بــالعودة إلــى مــناطق امتيازها وممارسة عملها في السودان وبدأت في التدخل المباشر للضغط على الشماليين والجنوبيين للعمل على التوصل لحل مشكلة الجنوب.

من المتوقع زيادة الاستهلاك العالمي من البترول خلال الـ ٣٠ سنة القادمة حيث قدر أن الدول المستوردة ستزيد وارداتها من ٣٢ مليون ب/ي في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٤٢ مليون ب/ي في عام ٢٠١٠ ثم إلى نحو ٦١ مليون ب/ي في عام ٢٠٣٠ .

ومن المتوقع أن يقوم الشرق الأوسط بسد هذه الزيادة المطلوبة حيث من المتوقع أن تــزيد صادراته من ١٩ مليون ب/ي (٥٩,٤% من إجمالي صادرات العالم من البترول في عام ٢٠٠٠) إلى نحو ٤٦ مليون ب/ي بنسبة ٧٠% من إجمالي صادرات العالم في علم ٢٠٣٠.(٧٦)

أمــا عــن الــتوزيع الجغرافــي للزيادة المتوقعة في الطلب على البترول فتقدر زيادة واردات آســيا وارتفاعهــا مــن ٤٢ % إلى نحو ٨٣ % من واردات البترول العالمية ما بين ٢٠٠٠-٢٠٣٠. أمــا أمــريكا الشمالية فمن المتوقع أن يزيد اعتمادها على البترول المستورد وتــرتفع النســبة مــن ٣٥% إلــى ٥٧% خــلال الفترة المذكورة حيث من المتوقع أن زيادة استهلاكها من ٢٢,٢ مليون ب/ي إلى نحو ٣٠,٨ مليون ب/ي.(٧٧)

كذلــك يشــار إلى أن الصين من الدول المتوقع زيادة استهلاكها بدرجة كبيرة وزيادة اعــتمادها علــى الواردات البترولية من الخارج لا سيما من الدول العربية وربما كان هذا أحد الأسباب وراء زيادة الاستثمارات الصينية في السودان. (٧٨)

بـناء علـى مـا سـبق كان اهتمام الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة وروسيا والصين ببترول السودان كواحد من سبل حل أزمتها البترولية المستقبلية.

ثامناً: توجهات حل المشكلة بعد ظهور البترول:

كـان ظهـور البترول في السودان أحد الأسباب الرئيسية وراء تجدد الحرب الأهلية وربما كان هذا أحد الأسباب التي دفعت السودان منذ البداية لتركيز عمليات البحث والتنقيب عن البترول في شرق البلاد وبالتحديد على سواحل البحر الأحمر. ثم تلا ذلك منح امتياز للتنقيب في وسـط وجنوب البلاد. وربما كان التصور القائم عند الذين أيدوا هذا الاتجاه هو أن اتفاق أديس أبابا قد أنهى المشكلة إلى الأبد.[٧٩]

مـع الـتأكد من وجود البترول في السودان لا سيما في الجنوب – وقبل إنتاجه بشكل تجـاري – تصور الجنوبيون أن البترول سيعوضهم عن سنوات الحرمان والفقر من خلال عائداته التي من المتوقع أن تساعد في رخاء الإقليم الجنوبي بما يمكن أن ينفذ من مشروعات التنمية المختلفة.

إلا أن ما حدث هو أن قادة الشمال – في ذلك الوقت وفيما يبدو – لم يكونوا على ثقة كاملـة فـي استمرار السلام ومن ثم فقد تم تركيز كل المشروعات البترولية في وسط السودان وشـمـاله. سـواء معـامل التكرير (كوستي- الخرطوم) أو في مد خطوط الأنابيب للتصدير إلى بورسودان وليس إلى مومباسا كما كان يرغب الجنوبيون.

بـل إن الحكومات السودانية – بما يثبت أنها لم تكن على ثقة في إحلال السلام الكامل مـن خلال اتفاق أديس أبابا – عملت على دفع شركات التنقيب نحو وسط السودان وقسمته إلى مناطق امتياز للتنقيب بين العديد من الشركات.

مـع ظهور البترول في جنوب السودان وما اتخذته الحكومة المركزية من إجراءات استفزت الجنوبيين وأدت في النهاية إلى التمرد وقيام الحرب الأهلية من جديد وانهيار اتفاق أديس أبابا.[٨٠]

ترتب على ما سبق تغير جديد ومهم وهو تركيز مطالب الجنوب على ضرورة اقتسام الـثروة بل القول بأن الجنوب له الحق الكامل في الثروة على اعتبار أن البترول وأهم الحقول المنتجة تقع في أراضيه.

وهذا ما اتضح في العديد من المبادرات والندوات التي شهدتها الفترة منذ انهيار اتفاق أديـس بابـا حـتى عـام ١٩٨٩. حيـث تم حصر ما يقرب من تسع مبادرات وندوات ركزت خلاصاتها على ضرورة الوحدة الوطنية ووحدة التراب السوداني ومبدأ التعايش السلمي وأهمية التنمية الاقتصادية واقتسام الثروة والسلطة والاعتراف بالتنوع الثقافي.[٨١]

تـلا ذلـك فـي عهد حكومة الإنقاذ عقد العديد من اللقاءات بين ممثلين عن الحكومة السودانية ووفود من الجنوب عقدت في نيروبي (ديسمبر ٨٩) ثم أبوجا الأولى (يونية ١٩٩٢)

وفـــي عنتيبي في أوغندا (فبراير ١٩٩٣) ثم في أبوجا الثانية (مايو ١٩٩٣) وكان محور هذه المبادرات يركز على اقتسام الثروة بين الشمال والجنوب ولم يتطرق إلى ما هو أبعد من ذلك.

عقد في أبريل ١٩٩٦ الميثاق السياسي للسلام بين الحكومة السودانية وحركة تحرير جـنوب السـودان والحـركة الشعبية لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال) وقد تضمن هذا الاتفـاق الحفـاظ علـى وحدة السودان بحدوده المختلفة كما تضمن العمل على توزيع الموارد بصورة عادلة ودفع عمليات التنمية. (٨٢)

عقـد بعـد ذلـك في عام ١٩٩٧ ما عرف باتفاق الخرطوم بين الحكومة وأربعة فصائل رئيسية وقد اشتمل أيضاً على توزيع الثروة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.(٨٣)

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى هذه الفترة لم يكن إنتاج البترول قد بدأ بشكل تجاري ولم يكن السودان قد بدأ في تصدير البترول حيث لم يكتمل خط أنابيب البحر الأحمر وكان الإنتاج في حدود الاستهلاك المحلي.

إلا أنـه مع بدء الإنتاج بشكل تجارى واكتمال خط الأنابيب وبدء تصدير البترول ظهر فـي الأفق المطالبة بحق تقرير المصير وما يتبعه من انفصال متوقع للجنوب، أو بعبارة أخرى بدأ يداعب الجنوب فكرة السيطرة الكاملة على الثروة وحرمان الشمال منها من خلال الانفصال وأخـذت فـي التلاشـي فكـرة اقتسام الثروة في ظل سودان موحد. ولم يشأ الجنوب المطالبة بالانفصال مباشرة بل الوصول إليه تدريجياً من خلال حق تقرير المصير أولاً ثم إجراء استفتاء يقضي في النهاية إلى الانفصال.(٨٤)

وهـنا قـد يتسـاءل الـبعض ولماذا الانفصال لاحقاً؟ أو بعبارة أخرى لماذا لم يطالب الجنوبيون بالانفصال مباشرة وطالبوا بحق تقرير المصير؟

تتمثل الإجابة على السؤال المطروح في الأسباب الآتية:

- أن الحركة لو أعلنت من البداية أنها تطالب بالانفصال لما حظيت بدعم من الدول الكبرى أو المجـاورة فكـل دول القرن الأفريقي تقريباً ترفض من حيث المبدأ التحدث عن الانفصال بحسبان أن ذلك قد يؤدي إلى ظهور العديد من النزعات الانفصالية في المنطقة.(٨٥)
- تجـربة الحـرب الانفصالية الأولى التي قادتها الانيانيا الأولى بحكوماتها المتعددة (حكومة ازانـيا – النـيل – انـيري) ولم تحقق شيئاً ليس لأن العالم لم يعترف بها فقط ولكن لأن الشـمال كـان قوياً بدرجة كافية واستطاع أن يقف في سبيل تحقيق أحلامهم. فإعادة التجربة من جديـد لتطالب الحركة العالم بالاعتراف بحكومة لا تملك أرضاً أمر فيه الكثير من المجازفة إضافة إلى أن الحكومات لا تعترف في الغالب بحركات انفصالية في دول تحظى بعضوية الأمم المتحدة.

- مطالـــبة الحكومـــة السودانية بالانفصال أمر غير مقبول وغير منطقي لأنها سترفض هذا المطلـــب من الوهلة الأولى عندما تجلس إلى طاولة التفاوض لمناقشة هذا الأمر. بالإضافة إلى ما سبق رؤية الجنوب أن الأسلوب الأمثل والأفضل هو انتزاع الانفصال وليس استجداءه. (٨٦)
- ولا شـــك أن هـــناك عوامـــل خارجـــية عديدة شجعت الجنوب على الاتجاه نحو الانفصال والســـيطرة على البترول لعل من أهمها الأحداث العالمية الحالية ونظرة غالبية دول العالم نحـــو العـــالم العربي والإسلامي إلى جانب تكالب الدول العظمى نحو السيطرة على مناطق البـــترول العربـــي ، وليس ما يجري في العراق والخليج عنا ببعيد. لا سيما وأن الشركات التي عملت في مجال التنقيب عن البترول في السودان أغلبها أمريكية وغربية وربما تكون قد تأكدت من وجود احتياطيات ضخمة من البترول لم يعلن عنها!

كـــل هـــذه العوامـــل وغيرها جعلت المناخ ملائماً للجنوب للانفراد بالبترول والاتجاه التدريجـــي نحو الانفصال . حتى إن الجنوب والولايات المتحدة حاولا ألا يكون حل المشكلة عن طـــريق مـــبادرات أو حلـــول عربية ومن ثم تم رفض المبادرة المصرية الليبية على الرغم من إجماع العديد بأنها قدمت أفضل الحلول والمقترحات لحل النزاع.(٨٧)

بـــناء على ما سبق كان اللقاء والتباحث في ماشاكوس في كينيا- تحت ضغط الولايات المتحدة وبريطانيا- وكانت المحصلة النهائية هي اعتراف السودان بحق تقرير المصير للجنوب بعد مرحلة انتقالية مدتها ٦ سنوات(٨٨) .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو هل من المتوقع أن ينجح اتفاق ماشاكوس ؟ وماذا على الحكومة السودانية أن تفعله خلال الفترة الانتقالية؟

للإجابـــة عـــن الشـــق الأول من السؤال يمكن القول إن كل الظروف العالمية بالنظرة الحالية تدفعنا إلى القول بأن الاتفاق سيكتب له الاستمرار . ليس لرغبة الطرفين الموقعين – أو علـــى الأقـــل الحكومة السودانية- بل حذراً من نقض الاتفاق لما يمكن أن يترتب على هذا من عقوبـــات ربمـــا تصل إلى حد التدخل المسلح في الجنوب وفصله عن الشمال بالقوة الخارجية. وما يحدث في شمال العراق خير دليل على ذلك.

أما بالنسبة للجنوب فلا يوجد أي سبب يؤدي إلى قيامه بنقض الاتفاق الذي حصل من خلاله على كل طموحاته وهي المضي قدماً نحو الانفصال والسلطة والثروة.(٨٩)

أمـــا عـــن الجـــزء الثاني من السؤال وهو ماذا على حكومة السودان أن تفعل خلال المرحلة الانتقالية التي حددها لاتفاق بست سنوات ؟ وفي هذا الشأن هناك وجهتا نظر:

الأولى: ترى أن فترة السنوات الست الانتقالية من الممكن أن تكون فترة كافية للحكومة لإثبات حرصها على وحدة التراب السوداني وعليها أن تقوم بتركيز التنمية في الجنوب للعمل على رفع مستوى معيشة سكانه وجذبهم نحو التصويت لصالح الوحدة.

ولكن يؤخذ على وجهة النظر هذه أنه في حالة أن يركز السودان كل ميزانياته ونفقاته في الجنوب ثم يأتي القرار بخيار الانفصال يكون السودان قد خسر ميزانية ست سنوات كان من الممكن أن تنشط البنية الأساسية ومشروعات التنمية في الشمال.

الثانـية: أن يـنظر السودان إلى الجنوب على أنه جزء منفصل أو هو في طريقه إلى الانفصال وأن يسـلم بذلك ويركز مشروعاته على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الشمال وأن يعمل على تنميته الذاتية . بل إنه من الواجب عليه أن يركز على عمليات التنقيـب عن البترول في وسط وشمال السودان إذ إن الظروف الجيولوجية إلى جانب ما تم كشفه من حقول في جنوب كردفان ودارفور تشير إلى أن هناك إمكانات لوجود البـترول إلـى جانب الإمكانات الممكنة في سواحل البحر الأحمر التي ثبتت من خلال التوصل إلى وجود الغاز الطبيعي هناك. (٩٠)

أما عن جنوب السودان في انفصاله بعد المرحلة الانتقالية فلا شك أنه سيظل في حاجة إلـى الاعتماد على السودان الشمالي من حيث منشآته البترولية سواء فيما يتعلق بالنقل أو فيما يتعلق بالاستفادة من خانات التكرير الموجودة في الشمال التي من الممكن أن تشكل مجالاً للتعاون.

نخلص من العرض السابق إلى الآتي:

- أن التنقيـب عـن البـترول فـي السودان بدأ منذ أواخر الخمسينيات وتركزت أعماله في سواحل البحر الأحمر إلا أنه لم يثبت إلا وجود بعض حقول الغاز الطبيعي. ثم توقفت أعمال التنقيـب فـي السواحل وكان هناك مطالب من قبل الجنوبيين وبعض الشركات للتنقيب في الجـنوب إلا أن الحكومة كانت منقسمة في هذا الشأن ما بين مؤيد ومعارض وكانت وجهة نظر المعارضين قائمة على أساس أن ظهور أي مورد يؤدي إلى زيادة الثروة في الجنوب يمكـن أن يكـون سبباً في عدم الاستقرار من جديد . إلا أن وجهة النظر هذه لم يؤخذ بها وتـم الترخـيص لبعض الشركات لممارسة أعمال التنقيب عن البترول في جنوب السودان التي ثبت من خلالها وجود البترول منذ أواخر السبعينيات.
- علـى الـرغم مـن سيادة ظروف السلام والاستقرار في السودان عقب اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ حتى ١٩٨٣ الذي كان من المتوقع له أن يستمر إلا أن ظهور البترول وتركز معظم حقولـه فـي الجـنوب كان من الأسباب الرئيسية وراء انهيار الاتفاق ، حتى إن الحكومة السـودانية عقب ظهور البترول فقدت الثقة في استمرار السلام واتخذت مجموعة من الإجراءات التـي تتعلق بالبترول ونقله وتصنيعه إلى جانب إجراءات أخرى تتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية وتعديل الحدود الإدارية وغيرها مما أفقد الجنوبيين الثقة أيضاً في الحكومة وفي الاتفاق.
- مـع بـدء إنـتاج البترول بشكل تجاري وحصول السودان على عائدات منه التي أصبحت تشكل أسـاس الدخل القومي السوداني بدأت تظهر مطامع الجنوب في الثروة كاملة وتغيرت مطالبهم من

اقتسام الثروة والسلطة إلى المطالبة بحق تقرير المصير كخطوة نحو الانفصال المتوقع ، وقد شجع على ذلك الظروف العالمية وما يعانيه العالمان العربي والإسلامي من تدهور واضطهاد.

- يتعين على السودان في المرحلة المقبلة العمل على توجيه أعمال التنقيب عن البترول نحو السودان الشمالي بأقاليمه المختلفة لاسيما وأن الظروف الجيولوجية تشجع على ذلك وتعطي احتمالات لظهور البترول بكثافة في هذه الأقاليم كما يتعين على الحكومة العمل على وضع خطط متوازنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بين أقاليم السودان كله شماله وجنوبه حتى إذ ما جاء التصويت بعد الفترة الانتقالية بالانفصال لا يكون الشمال متخلفاً.
- من الدراسة السابقة يمكن القول إن السودان سيكون له مكانة كبيرة فيما يتعلق بإنتاج وتصدير البترول . فإذا كان السودان قد أصبح خلال خمس سنوات منذ بدء الإنتاج بشكل تجاري (١٩٩٧) يحتل المرتبة الثامنة بين الدول الأفريقية إلا أن الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة تشير إلى المكانة الكبيرة التي تنتظر السودان والزيادة الهائلة التي يمكن أن تحدث في حجم الإنتاج خلال السنوات القليلة القادمة وما يمكن أن يترتب على ذلك من زيادة حجم العائدات التي يمكن أن توظف في تحسين البنية التحتية وتغيير مركب الاقتصاد السوداني وما يتبع ذلك من تحسين في مستويات المعيشة لا سيما إذا صاحب ذلك استقرار في الأحوال السياسية.
- نرى في ختام هذه الورقة أنه يتعين على كل الفصائل السودانية المعارضة إلى جانب الحكومة أن تقف صفاً واحداً من أجل الحفاظ على وحدة التراب السوداني من الانقسام ونبذ الخلافات لأن مصلحة الأمة أهم لا سيما وأن السودان يمر بمرحلة حرجة في تاريخه.

الهوامش

1- international energy Agency: Sudan, at web site: www.eia.doe.gov. 22/11/2002.
2- Sudan, oil and Gas industry, at web. Site: www.mbendi.co.za. 22/11/2002 p.2
3- Energy international Administration, Sudan, at web site: www.eia.doe.gov. 22/11/2002 p.2.
4- Arab oil and gas journal, After promising initial steps IMF invites Sudan to consolidate economic progress- Arab oil and gas Journal 16 Feb., 2000, p.32.
5- Ibid. p.42
6- Ibid. p.42
7- Europa publication , Africa South of the Sahara 2002 P.992.
8- Ibid. p.993.
9- The world Bank, world development indicators 2002. P.160.
10- Sudan energy saurces and supply, at web site: www.mobendi.co.za. p.4. 14/12/2002.
11- Ibid. p.3.
12- U.N. energy statistics yearbook. New York, 2002.p.517.
13- U.N. energy statistics yearbook, op-cit- p.610.
14- Ibid. p.610
15- International energy agency, Sudan: at web site www.eia.doe.gov. op-cit pp.5-6.
16- Lina Fnuzzetti and Akosöstör: culture and change Along the Blue Nile, west view press, London, 1990, p.29.
17- International energy agency, Sudan: at web site: www.eia.doe.gov. op-cit p.6.
18- Sudan petroleum use and domestic resources at web site: www.eia.doe.gov. P.2. 15/12/2002.
19- Ibid. P.

٢٠- عبد القادر إسماعيل، سنوات السلام في السودان، اتفاق أديس أبابا، بدون ناشر، الجيزة ٢٠٠٢ ص٣٠١ .

21- Abel Aliar, Southern Sudan too many agreement dishonored, Ithaca press, London, 1991, p.236.
22- Ibid. P.237.

٢٣- بابكر عثمان، جنوب السودان، الانفصال القادم، بدون ناشر ١٩٩٢- ص ٦٧.

24- Abel Alier- op-cit p.238.
25- Ibid. P.238.
26- Ibid. P.239.
27- Oil and Gas Journal, Talisman gropples with negative publicity over its oil project in war -Torn Sudan, Oil and Gas Journal 17 Jan., 2000. P.43.
28- Ibid. P.43.
29- Sudan energy sauces and Supply- op-cit P .
30- Ibid. P.3.
31- Ibid. P.4.
32- Abel Alier., op-cit p.237.
33- Ibid., P.238.
34- Ibid., P238.

35- Shannon Field, the civil war in Sudan, the role of the oil industry, the institute far global dialogue, igd, Braau Fontein south Africa, Feb 2000, P.15. at web site: www.igd.org.za.

36- International energy agency, energy Balances of non-OECD countries- op-cit P.211.

٣٧- النسب المئوية من حساب الباحث والأرقام من

Ibid., P.211.

38- Sudan oil and Gas industry: at web site: www.mobendi.com 22/11/2002- P.3.

39- Ibid., P.3.

40- Ibid., P.3.

41- Shannon Field, the civil war in Sudan the Role of the oil industry, op-cit P.17.

٤٢- بابكر عثمان ، مرجع سابق ص ٦٤ .

٤٣- تقدر المسافة بين حقل هجليج وممباسا في كينيا بنحو ٨٠٠ كم على حين تقدر المسافة المباشرة بين الحقل وبور سودان بنحو ١٢٠٠ كم.

٤٤- بابكر عثمان ، مرجع سابق ص٦٥.

٤٥- فرنسيس دينق ، ترجمة شمس الدين الأمين، الدينكا في السودان ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ٢٠٠١. ص٢٨٤.

٤٦- المرجع أعلاه ص٢٨٤.

47- U.N. statistical yearbook, New York,1998.. P.517.

٤٨- بنك السودان التقرير السنوي للعام ٢٠٠٠، على الموقع

www.bankofsudan.org/arabic/period/annual.

49- Sudan oil and gas industry, at web sit: www,mbendie.co.za. 25/12/2002. P.3.

٥٠- بابكر عثمان ، مرجع سابق ص ٦٤.

51- Abel Alier- op- cit. P.242.

52- Europa publication, Africa South of the Sahara, 2002. op- cit, p.992.

53- Energy information administration, Sudan op-cit, P.4.

٥٤- البترول السوداني

at web site: www.sudannow.net/arabic. P.3

55- energy information adminstration, Sudan op- cit, p.5.

٥٦- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والعشرون ٢٠٠١ ص٣١.

57- Energy information administration, Sudan op.cit, P.5.

58- Ibid. P.5.

59- Ibid., P.5.

60- U.N. energy. Statistics yearbook, New York. 2002. P.615.

61- Internateonal energy Agency, op.cit- p215.

62- Ibid. P.369.

63- Ibid. p.385.

64- Sudan oil and gas industry, at web site: www.mbendi.com.za 22/11/2002. P.2 .

٦٥- المركز القومي للمعلومات بالسودان ، مشكلة الجنوب وجهود السلام

at web site: www.sudannow.net 22/11/2002

٦٦- المرجع أعلاه ص٢.

٦٧- بابكر عثمان، مرجع سابق ص٦٨.

68- Abel Alier: op.cit P.238.

٦٩- خـــالد حنفـــي علي، السودان وأوغندا عوامل التأزم والانفراج، السياسة الدولية ع١٤٨ أبريل ٢٠٠٢ ص١١١ .

٧٠- الطيب زين العابدين، دانفورث والحل الأمريكي، جريدة الرأي العام السودانية٢٠٠٢/٥/٢٩ ص٤.

71- Sudan oil and gas industry at web site: www.mbendi.co.za. P..3. 15/12/2002.

72- Oil and gas journal, Lundim resumes drilling of Thar Jath well, oil and gas Journal, Feb., 2001, p.37.

73- Fueling the killing fields, Sudan's dictatorship to meet India's oil weed's, at web site: www.globalpolicy.org. p.2.

74- Ibid. P.3.

75- Sudan and Russia forging New Ties around oil and arms at web site: www.globalpolicy.org p.2.

76- Oil and Gas Journal, middle east's share of world oil exports will rise, oil and gas Journal, 16 November, 2002, P.13.

77- Ibid., p.13

78- Ibid., p.14.

79- Abel Alier, op-cit- P.238.

٨٠- بابكر عثمان ، مرجع سابق ص٦٨.

٨١- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤، القاهرة ١٩٩٥ ص١٤٣.

٨٢- مشكلة الجنوب وجهود السلام :

At web site: www.sudannow.net/arabic. P.2.

٨٣- مروى ممدوح سالم: مشكلة جنوب السودان بين اتفاق أبريل ومبادرة مانديلا، السياسة الدولية، العدد ١٣٠ ، أكتوبر ، ١٩٩٧ ص١١٩ .

٨٤- لمــزيد من التفاصيل عن دور الموارد الطبيعية في الحروب الأهلية يراجع: غانم سلطان أمان ، ظاهــرة الحــروب والصــراعات المســلحة (رؤيــة جغرافية تحليلية) حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الكويت ، الحولية ٢٣ – ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

The Institute for Global dialogue (Igd) African: the Trole of war economies in understanding contemporary conflicts at web site: www.igd.za-16/12/2002 p.4

٨٥- بابكر عثمان ، مرجع سابق ص ٦٨.

٨٦- حسن أبو طالب، مآزق الحل السياسي في السودان، السياسة الدولية ع١٣٨٠، أكتوبر ١٩٩٩، ص ١٦٣ .

٨٧- يراجع في هذا:

- حزب الأمة ، ورقة عمل الحل السياسي الشامل ، قدمها الحزب لفصائل التجمع بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٩٩ at web site: www.ununua.org
- حســن أبــو طالب، مآزق الحل السياسي في السودان، مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٨ أكتوبر ١٩٩٩.

٨٨- صحيفة الوفد المصرية، النص الكامل لاتفاق السودان (ماشاكوس٦/٨/ ٢٠٠٢)

89- Chins Talbot, conflict over oil Sudan at web site: www.wsws.org- 30/11/2002.

٩٠- أشار تقرير جون دانفورث بأن العمل بمبدأ تقرير المصير سيؤدي إلى الانفصال . يرجع في هذا: الطيب زين العابدين ، دانفورث والحل الأمريكي ، مرجع سابق.

الاقتصاد السياسي لجنوب السودان
ومستقبل التسوية السلمية في اتفاق ماشاكوس

د.فرج عبد الفتاح فرج
نائب مدير مركز البحوث الأفريقية
جامعة القاهرة

١ - مقـــدمـــــة :

تهـدف هـذه الورقـة إلى إبراز العامل الاقتصادي وعدم التساوي في توزيع المنافع العامـة كعـامل أساسي لمشكلة جنوب السودان . ولما كان من النادر نشر بيانات تفصيلية عن أقاليم من الدول ، فقد لجأ الباحث لدراسة ميدانية ممولة من منظمة العمل الدولية قام بها ويليام هـاوس (عضو منظمة العمل الدولية) عن طبيعة ومحددات التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين القطاعات الفلاحية في المنطقة الممتدة من غرب النيل الأبيض حتى حدود أوغندا[١] . إن أهمية مساهمتنا في هذا الموضوع تكمن في إعادة قراءة النتائج التي توصل إليها "ويليام هاوس" في ضـوء رؤيـة أشمل تتعلق بمسار التسوية السلمية لمشكلة جنوب السودان ، وبعبارة أخرى ، قـراءة النـتائج التـي توصل إليها "هاوس" بالنسبة لجمهورية السودان ككل ، إذ إن مساهمة "هاوس" كانت تستهدف تعميم النتائج على القطاع الفلاحى في أفريقيا الاستوائية .

لقـد قام "هاوس" بنشر نتائجه في منتصف عام ١٩٩١ ، وكما هو معروف في مجال الـبحوث الخاصـة بـتوزيع الدخل وميزانية الأسرة ، فإن النتائج المنشورة في عام ١٩٩١ ، مازالـت مقـبولة للدراسة والفحص ، إذ إن مرور ثماني سنوات لا يعد في هذا السياق بالوقت الطويـل ، نظراً لضخامة تكلفة إعداد مثل هذه الدراسات من ناحية وما تحتاجه من جهد علمي من ناحية أخرى .

تنقسـم مساهمتنا لأربعة أقسام : نتناول في القسم الثاني جذور الصراع وفقاً للخطوط الرئيسـية والنـتائج التي توصل إليها ويليام هاوس وفى القسم الثالث إعادة قراءة للنتائج في ضـوء فرضـية أن العامل الاقتصادي وعدم التساوي في توزيع المنافع قد يكون أهم الأسباب الرئيسـية لتنامـي الدعوة الانفصالية في السودان يلي ذلك القسم الرابع والأخير عن مستقبل التسـوية السـلمية لمشكلة جنوب السودان في ضوء اتفاق ماشاكوس ، واتفاق اقتسام الثروة الموقـع فـي ٨ يناير ٢٠٠٤ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير الجنوب ثم يلي ذلك " الخلاصة والتوصيات ".

٢-جذور الصراع وطبيعة ومحددات التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين القطاعات الفلاحية في جنوب السودان.

(٢-١) تقديم ويليام هاوس لبحثه :

يقـول "هـاوس" إن الـتفاوت فـي الدخل الحقيقي بين القطاعات العائلية في أفريقيا الاسـتوائية ربما قد لا يكون لافتاً لنظر كثير من الباحثين ، رغم أن المعلومات التفصيلية التي أمكن الحصول عليها من عينة صغيرة من فلاحى أرض الجنوب السوداني ، توضح أن الغالبية العظمى من سكان هذه المنطقة مازالوا في حاجة لأبسط الاحتياجات الإنسانية من سلع وخدمات ضـرورية، إن الأمـن الغذائي في هذه المنطقة مفقود ، حتى في حالة توافر الأرض الصالحة للزراعة تظل تلك الحاجات الإنسانية نادرة الإشباع بشكل حاد .

إن الورقـة تقدم تحليلاً إمبريقياً عن طبيعة ومحددات الاقتصاد الاجتماعي ، والتفاوت فـي توزيـع الدخل ، وانعكاس ذلك على قضية العدل الاجتماعي والقطاعات الريفية في أفريقيا الاسـتوائية ، حـتى يتمكـن صـناع السياسة الاقتصادية من العمل على تحسين معيشة هذه القطاعـات. يذهـب عديد من الكتاب إلى أن المناخ له تأثيره الجوهري على توزيع الدخل في القطاعـات الريفية وعندما تكون الدراسة مركزة على نقطة زمنية واحدة ، فإن هذه الحجة تجد كثـيراً مـن أهميتها في فلسفة توزيع المساعدات ، إذ يجب اتخاذ بعض السياسات الملائمة في حالة وجود اختلافات بسيطة في توزيع الدخل ، أما إذا كان التباين في الاختلافات حاداً ، وغير مرتبط بالتغـيرات الموسـمية أو العشوائية فإن النسق التأميني "إيجاد نظام لتأمين المساعدات" يجب أن يكون فعالاً في هذه الحالة .

(٢-٢) هيكل الاقتصاد المحلى والسكان في المنطقة محل الدراسة :

إن كاجوكـيجى جزء محدود مساحته تقريباً ٣٥٠٠ كم٢ في جنوب السودان يمتد من النـيل الأبـيض غرباً حتى حدود أوغندا – تقع المنطقة في هضبة عالية وتتمتع بمناخ معتدل حيث درجة الحرارة العظمى كمتوسط خلال شهر ٣٦° ، وكثافة المطر ١,٦٠٠م٣ في المتوسط. يعـيش فـي المـنطقة عدد من السكان حسب إحصاء عام ١٩٨١ ، ٣٤٠٠٠ نسمة ، يكونون ٦٥٠٠ عائلـة وتتكون العائلة في المتوسط من ٥ أشخاص ، إن أغلب هؤلاء السكان من قبائل الكـيكو ، وبالإضافة إلى هذا العدد يعيش أيضاً عدد آخر من السكان اللاجئين من أوغندا الذين استوطنوا المنطقة في مستوطنات متفرقة ، أقيم بعضها بمعرفة الوكالة الدولية للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

أما بالنسبة للاقتصاد المحلى لهذه المنطقة ، فإن النشاط الرئيسي للسكان هو الزراعة التقلـيدية ، غير أن الاتجاه لزراعة حاصلات نقدية هو اتجاه متنام – وتظل الوحدة الاقتصادية الأساسـية فـي هـذه المنطقة هي العائلة ، ويسود داخل العائلات تقسيم تقليدي للعمل حسب

الجنس ، حيث يكون الرجال مسئولين عن تسوية الأرض وتجهيزها للزراعة بالطرق البسيطة ، فضلاً عن امتهان مهنة الصيد وبناء مخازن الغلال ، أما المرأة فهي مسئولة عن جمع الماء ، وإزالة الأعشاب الضارة ، والحصاد ، وإعداد الطعام بما فيه صناعة البيرة التي تعد أهم مصادر الدخل النقدي . تتمثل أهم الحاصلات الزراعية في: السرغم – البطاطس الحلوة – الذرة – الكسافا ، أنواع مختلفة من البقوليات ، الدخان حيث يباع في العاصمة (جوبا) بهدف تصنيعه في المصانع ، الفول ، الطماطم ، البامية ، كما أن الثروة الحيوانية تتمثل في الماشية والخراف والماعز كما توجد تربية الدجاج للاستخدام المعيشي .

إن مشكلات النقل والتسويق تعوق نقل الفائض من الإنتاج للأسواق الحضرية في (جوبا) ، إن الطرق وعرة وكفاءتها محدودة في عملية النقل ، غير أن بعض المنتجات تباع للتجار الجوالين "في شكل تجارة غير قانونية" .

جمع الكاتب مادته العلمية في عام ١٩٨٤ من خلال فحص ١٠٦ أسرة تمثل عينة مختارة من القرى على أساس احتمالي يعتمد على حجم السكان ، بحيث يكون لكل أسرة داخل هذه القرى فرصة احتمالية لدخول العينة تتساوى مع باقي الفرص الاحتمالية لكل أسرة من إجمالي عدد الأسر ، وباستخدام نموذج يشرح سلوك القطاعات العائلية في تخصيص الموارد قدمه "هيونت" عام ١٩٨٤ لدراسة مشابهة أجريت على منطقة مماثلة في كينيا – استند فيه "هيونت" لنموذج "شايانوف" لشرح هذا السلوك في القطاعات الريفية بروسيا – قدم "هاوس" نموذجه لشرح أسباب التفاوت في توزيع الدخل في منطقة جنوب السودان ، حيث يعرض للمؤشرات الاقتصادية / الاجتماعية ، وأسباب التفاوت الاقتصادي على النحو الموضح في الجداول أرقام (١، ٢، ٣، ٤) بالملحق .

ومن الجدول رقم (١) يوضح " هاوس " الملاحظات التالية :

(أ) أن اغلب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المعروضة بالجدول ترتبط بشكل جيد بمستوى الدخل الجاري . وأن العدد الأفقر من السكان هم بالفعل الأقل من حيث انتفاعهم بالحاجات الأساسية ، وملكيتهم للماشية ، وضآلة الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدم لهم.

(ب) أن التحسن في هذه المؤشرات ، ظل واضحاً عند الربع الأعلى من السكان بما يعكس تحسن نصيبهم من الخدمات الأساسية ، وغيرها من الخدمات الأخرى .

(٢-٣) أسباب التفاوت في توزيع الدخل :

ويفسر "هاوس" أسباب التفاوت في توزيع الدخل إلى أنها ترجع بالأساس لاختلاف مصدر الدخل ، حيث يرى أن مصدر الدخل عامل أساسي في أسباب التفاوت على النحو الذي يوضحه جدول رقم (٢) بالملحق ، الذي يتضح منه :

(أ) زيادة الوزن النسبي للأعمال الحقلية في المجموعة الأقل في توزيع الدخل ، وانخفاض ذلك الوزن في المجموعة العليا .

(ب) زيادة الوزن النسبي للأعمال غير الحقلية في المجموعة الأعلى من مجموعات توزيع الدخل مقارنة بباقي المجموعات .

(ج) أن الزوجة ليس لها نصيب في الأعمال غير الحقلية فقط ، إذ إن أغلب أعمال المرأة هي أعمال مركبة فيما بين العمل الحقلي والعمل غير الحقلي .

لذلك يرجع "هاوس" في واحدة من تفسيراته للتفاوت في توزيع الدخل ، لطبيعة العمل ذاته (حقلــي – غير حقلي – مركب فيما بين الحقلي وغير الحقلي) ، غير أن أهم تفسيرات "هاوس" للتفاوت تكمن في :

(أ) اختلاف الدخل باختلاف المحاصيل المزروعة والمبيعة :

يــرى "هاوس" أن ٩٢% من المجموعة الأقل دخلاً تخصصت في زراعة الكتان بينما كانــت هذه النسبة ٧٥% في باقي المجموعات . كما أن زراعة الذرة ، التي تعد حاصلاتها من الحاصــلات النقدية ، تتم في أغلبها بمعرفة المجموعة الدخلية الأعلى . ويلحظ "هاوس" زيادة الغلة في تلك الزراعات التي تتم بمعرفة الربع الأعلى من السكان ، ويرجع تفسير ذلك للاهتمام المتزايد لاستخدام الأسمدة (عضوية وغير عضوية) ، ومقدار العمل المبذول في الحقل .

(ب) التباين في أسعار سلع الحاصلات الزراعية كأساس للتفاوت في توزيع الدخل :

حيــث يرجع "هاوس" أساس هذا التفاوت لاختلاف أسعار نتائج تقديراته لأسعار بعض السلع الزراعية ويستند إلى هذه التفاوتات السعرية في تفسير التفاوت في توزيع الدخل ، ويرى أن التفاوت في أسعار المحصول الواحد من وقت لوقت آخر ، يرجع لقدرة بعض المنتجين على تخزيــن حاصلاتهم وقت رخص أسعار المحصول ، والنزول بها للأسواق المحلية عند انخفاض المعروض منها ، محققين بذلك أرباحاً عالية .

(٣) الأوضاع الاقتصادية لجنوب السودان مقارنة بالأوضاع في الشمال :

يتضـــح من القسم الثاني في هذه الدراسة ، أن هدف الورقة التي قدمها "هاوس" كان الوقــوف علـــى أســباب تفاوت توزيع الدخل في منطقة جنوب السودان غير أن الملاحظات ثم النتائج التي توصل إليها ، قد تكون مفيدة عند إعادة قراءتها في سياق السيناريوهات المحتملة لمســتقبل الجــنوب في السودان ، كما أنها قد تكون مفيدة أيضاً في سياق دور الدولة وإدارتها للأقالــيم التـــي تقع داخل سيادتها ، وبعبارة أخرى هل كانت الدولة مسئولة عن تنامي الدعوة للانفصال منذ تمرد الفرقة العسكرية الجنوبية عام ١٩٥٥ قبل عام من تقرير حق المصير؟ إننا سنركز هنا على دور الدولة باعتبارها المسئول الأول عن تحقيق الرفاهية لكافة رعاياها ، على مســتوى كافــة الأقالــيم التي تقع في نطاق سيطرتها ، وربما يكون واضحاً مدى التفاوت في

مستوى المعيشة الذي عاشه أبناء الجنوب ، إذا ما تم مقارنته بأوضاع الشمال في ذات الفترة التي أجرى فيها " هاوس " بحثه ، واستخلص فيها نتائجه . ونود أن نعيد التذكير بأن مسألة الجنوب في السودان ، هي قضية مثارة كما سبق أن أشرنا منذ ما قبل تقرير حق المصير والاستفتاء العام الذي أجرى في عام ١٩٥٦ ، وبذلك فإن ما نقصده من مسئولية الدولة لا نقصد به الدولة في السودان في ظل رئاسة معينة وإنما نقصد به الدولة منذ الاستقلال وحتى الآن ، ربما تكون هذه المعضلة (معضلة التفاوت في توزيع المنافع العامة) تشكل إحدى تحديات الحكم ليس في السودان فقط وإنما في غالبية الدول الأفريقية .

يقدم الجدول رقم (٣) بالملحق تقديراً لتوزيع الدخل في الريف والحضر السوداني (بخلاف الجنوب) في عام ١٩٨٦ ويتضح منه زيادة كثافة معامل جينى لتوزيع الدخل في الحضر عنه في الريف ، بمعنى أن الريف يشهد تفاوتاً يشتد في حدته عن ذلك التفاوت الذي يشهده الحضر كما أن أعلى ١٤% من السكان يحصلون على ٧٠,٩٧% من الدخل في حين أن أقل ١٣,٩% من السكان لا يحصلون حتى على واحد صحيح % من الدخل ، (٠,٨١%) .

كما يقدم الجدول رقم (٤) بالملحق بياناً تفصيلياً لتوزيع الدخل بين فقراء الريف في السودان ويتضح منه مدى الفجوة بين متوسط نصيب الفرد من فقراء الريف وخط الفقر المحدد بمبلغ ٦٣٨٤ جنيهاً سودانياً في ذات السنة .

وحسب الإحصاءات المنشورة بمعرفة البنك الدولي في عام ١٩٨٦ إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في عام ١٩٨٣ ، ٤٠٠$ أمريكي وكان متوسط ارتقاب العمر ٣٣سنة كما أن ٥٢% من المجموعة العمرية في سن التعليم الابتدائي كانت ملتحقة بالمدارس [٢] .

وربما تكون الصورة أكثر جلاء للحالة الاقتصادية ومستوى المعيشة لأهل الجنوب إذا ما تم وضعها في إطارها المقارن بالأوضاع الاقتصادية في جمهورية السودان إذ توضح المقارنات من خلال الجداول المدرجة بالملحق الملاحظات التالية :

١- التفاوت في توزيع الدخل بجمهورية السودان بصفة عامة هو تفاوت حاد غير أنه في الريف أشد منه في الحضر وذلك وفقاً لمقياس جينى لتوزيع الدخل .

٢- أعلى ١٤% من السكان في الريف يحصلون على ٧٠,٩٧% من الدخل في عام ١٩٨٦، كما أن ١٣% من السكان تقريباً يحصلون على ٠,٨١% من الدخل القومي عن ذات العام.

٣- إن تقدير متوسط الدخل للفرد في دراسة "هاوس" عن الجنوب السوداني التي تبلغ على مستوى العينة ككل كانت ٩٣ جنيهاً وهى تقع في المدى [٨٨٨ جنيهاً – ١٤٧٨ جنيهاً] الخاص بفقراء الريف السوداني دون الجنوب تقترب من بداية المدى ، بما يعنى أن سكان الجنوب – يقتربون في أوضاعهم المعيشية والحياتية من أفقر فقراء الريف في السودان.

٤ - وعلـــى مســـتوى توزيع الدخل المقارن بين سكان الجنوب ، وفقراء الريف فإن المجموعة الدخلـية الأولـــى "الربع الأول" من سكان الجنوب البالغ متوسط دخل الفرد فيه ٣٨ جنيهاً ســـودانياً إذا مـــا وضعت في سياق تحليل توزيع الدخل الخاص بالسودان ، نجد أنها تمثل المرتبة الأدنى من أفقر الفقراء في السودان .

نصـــل من هذه الملاحظات إلى تردى أوضاع الجنوب السوداني في ظل سياسات الحكم المتعاقـبة منذ تقرير المصير في عام ١٩٥٦ ، وربما كان تردى هذه الأوضاع هو الباعث على تمـــرد الفـــرقة العسكرية الجنوبية عام ١٩٥٥ ، وبداية الحرب الأهلية ، تم عقد مؤتمر المائدة المســـتديرة في عام ١٩٦٥ ، حيث طالبت غالبية قيادات الجنوب بالفيدرالية ، وقلة منهم نادت بحق تقرير المصير والانفصال ، وحتى نجاح حكومة نميرى عام ١٩٧٢ في عقد اتفاقية أديس أبابـــا التـــي توقف بموجبها القتال . واعتبر الجنوب وحدة تتمتع بالحكم الذاتي الإقليمي إلى أن اشتعل النزاع العسكري مرة ثانية في عام ١٩٨٣ . ومع قيام ثورة الإنقاذ الوطني في السودان عـــام ١٩٨٩ حـــدث تحـــول تغـــيرت بموجـــبه المواقف حيث رأت حكومة الثورة اعتماد مبدأ الفيدرالـــية كأســـاس لتوزيع السلطة في الأقاليم ورأت قيادات حركة الجنوب المسلح أن تطرح تصـــور السودان الموحد الفيدرالي الديمقراطي العلماني ، غير أن الانشقاق داخل قيادات التمرد بدأ في الظهور على يد فصيل آخر رأى ضرورة تقرير المصير [٣] .

٤ - اتفاق السلام ماشاكوس ٢٠٠٢ ، ومستقبل الاقتصاد السياسي لجنوب السودان :

أوضحت الدراسة في أقسامها السابقة أن إشكالية التوزيع غير العادل للمنافع العامة ، والدخل القومي في السودان هي إحدى أهم إشكاليات الصراع بين الشمال والجنوب . حقيقة لا يمكن إنكار دور مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين في تأجيج هذا الصراع ، غير أن العامل الاقتصادي يظل حاكماً لإشكاليات هذا الصراع .

لقـــد توصـــلت كل من حكومة ثورة الإنقاذ ، والجبهة الشعبية لتحرير السودان إلى إطار عام يحقـــق السلام بين الشمال والجنوب ، حيث عقد في "ماشاكوس" بكينيا خلال الفترة في ٢٠٠٢/٦/١٨ حتى ٢٠٠٢/٧/٢٠ تحت مظلة منظمة الإيجاد سلسلة من الاجتماعات استهدفت وضع هذا الإطار .

إن الإطار المشار إليه هو إطار عام وضع الخطوط العامة التي يجب أن تحكم الاتفاقات التفصـــيلية المزمع التفاهم بشأنها باعتبار أن المشكلة هي في طبيعتها مشكلة مركبة ، تتضافر فيها عوامل عديدة يجب فض الاشتباك فيما بينها ، والتعامل مع كل منها بحكمة ، وقواعد عامة يجب أن نرى فيها ضرورة تحقيق وحدة الأراضي السودانية .

إن العالم يتجه للتكتل ، ودولنا في القارة الأفريقية تتجه للتشرذم والتفكك . إن القواعد العامة التي أتى بها اتفاق ماشاكوس أغلبها مستمد من المواثيق الدولية التي أصبح تطبيقها في

دول العـالم مـن الأمـور البديهية فوجود حكومة ديمقراطية في دولة من الدول ، أصبح بحق بديهية من البديهيات . قد يرى البعض أن مساحة الديمقراطية تختلف من مكان لآخر ، وتختلف باختـلاف الـزمان ، ونحـن نـرى صـحة رأى هـذا البعض غير أنه يجب التذكير دائماً بأن الديمقراطـية في ذاتها وسيلة نمتلكها لكي نحقق بها أهداف السلام الاجتماعي والأمن والرخاء والتنمـية ، هـذا مـن ناحـية ، ومـن ناحية أخرى فإن للديمقراطية ثوابت ، لا تختلف فيها الديمقراطـيات المطـبقة في العالم ، وأن متغيرات الديمقراطية هي التي من شأنها أن تطبعها بالطابع المحلي دون مساس بتلك الثوابت ، فالنظر لقيمة الحرية ، حرية العمل ، حرية الانتقال، حـرية التعبـير عـن الرأي أنها جميعها ثوابت يجب الحفاظ عليها ، ولكن إلى أي مدى يمكن ممارسـة هـذه الحرية ؟ لا يوجد غير معيار ثابت ومحدد لهذا المدى ، أن قناعة الشعوب فقط هي التي يمكن أن تحدد هذا المعيار ، وتحدد مدى ممارسة تلك الحقوق ، فإذا جاء هذا التحديد من خلال قراءات سلطوية ، فإن النظام يكون قد خلع عن نفسه هذه الشرعية .

إن اتفـاق ماشـاكوس لـم يكن إطاراً لإيقاف نزيف حالة الحرب التي يعيشها القطر الشـقيق فقـط ، وإنمـا إلى جانب إيقاف الحرب ، فقد نص الاتفاق على المساواة في الحقوق السياسية والمدنية ، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ونلاحظ في هذا الصدد أن تلك الحقـوق قد تم النص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية عام ١٩٦٦ ، أي أن النص في هذا الاتفاق على منح هذه الحقوق أو المساواة فيها له عدة دلالات :

أولاً: أن تقريـر هـذه النصوص يكشف بشكل ضمني عن حجب هذه الحقوق في الماضي عن أبناء الجنوب ، والقول بخلاف ذلك يفتح المجال لطرح السؤال التالي ، طالما كان هؤلاء الذيـن يقطـنون الجـنوب قـد تمتعوا بحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الماضـي ، فلمـاذا النص مجدداً على هذه الحقوق في إطار ماشاكوس ؟ أهو تأكيد لأمر قـائم ؟ لا نعـتقد حسـبما هو مطروح على الساحة في السودان . هل من الممكن تأكيد المؤكد ؟ وإلا لماذا اشتعل الصراع وتأجج على ذلك النحو طيلة نصف قرن مضى (فيما عدا فترات انقطاع في عقد السبعينات بموجب اتفاق أديس أبابا) ؟ .

ثانـياً: وإذا كانـت أغلب بنود ذلك الإطار العام هي من البديهيات فماذا جاء به هذا الإطار من جديد؟ لقد جاء فعلاً بالجديد بل بالخطير ألا وهو النص على خيار الوحدة أو الانفصال بعد مضى ٦ سنوات من توقيع الإطار . إن هذا النص يحمل في ظاهرة الرحمة ، غير أن باطـنه هـو الأخطـر . إذ يفتح الباب أمام الجنوبيين لتقرير مصيرهم بالوحدة أو الانفصـال ، وذلك يتوقف على مدى التزام حكومة الشمال بتنفيذ ما تضمنه الإطار من مـبادئ هـي فـي الأساس مبادئ في حكم المؤكدة على المستوى العالمي والمستوى

الإنساني ، وبعبارة أخرى فإننا أمام اختبار لما هو مؤكد ومعلوم وواجب التطبيق ، ألا يفتح ذلك الوضع باباً للتشكيك في نوايا الأطراف المتفاوضة؟ فالجنوبيون يعلمون جيداً أن إشكالية تطبيق الشريعة ستظل قائمة ، وأن علاجها سيتم من خلال ازدواج للقواعد القانونية الحاكمة لمواقف وتصرفات متماثلة ، وأن معيار التفرقة في تطبيق هذه القواعد المزدوجة على أبناء الوطن الواحد ، سوف يكون موقع "مكان" التصرف ، أو ديانة المتصرف ، إنه موقف يثير الإشكاليات من جديد لإثارة الفرقة بين أبناء البلد الواحد .

لقد انعكس اتفاق ماشاكوس في إشكالية تقاسم السلطة وتقاسم الثروة، وإذا كان اتفاق اقتسام السلطة لم تتبلور ملامحه حتى كتابة هذه السطور فإننا سوف نناقش في الصفحات التالية اتفاق تقاسم الثروة بهدف استشراف مستقبل الاقتصاد السياسي لجنوب السودان .

اتفاق اقتسام الثروة : اتفاق نيفاشا يناير ٢٠٠٤ :

دارت المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بهدف التوصل إلى اتفاق لاقتسام الثروة ، تم التوقيع عليه في ٧ يناير ٢٠٠٤ بمدينة نيفاشا الكينية ، لقد تضمن الاتفاق البنود التالية :

١- قسمة العائدات النفطية وغير النفطية ، فعائدات البترول المنتج في الجنوب سيتم اقتسامها مناصفة ٥٠% للسلطة المركزية في الشمال ، ٥٠% لحكومة الجنوب مع الأخذ في الاعتبار إعطاء ٢% للولايات المنتجة لخام النفط .

٢-أن عقود إنتاج النفط وتسويقه ، ستتم من خلال هيئة وطنية تابعة مباشرة لمؤسسة الرئاسة وأن الإشراف عليها سيكون من قبل الرئيس ونائبه .

٣-أن النظام النقدي سيحتوى على بنك مركزي له فرعان ، أحدهما في الشمال يتعامل بالنظام الإسلامي ، والآخر في الجنوب يتعامل بالنظام العالمي التقليدي ، على أن يستمر الوضع الحالي بالنسبة لتداول العملات في مناطق الحكومة ، ومناطق الحركة إلى حين إلغاء تلك العملات ، والوصول إلى عملة جديدة .

٤-اقتسام الموارد السيادية كحصيلة الضرائب وحصيلة الجمارك مناصفة ٥٠% للحكومة المركزية ، ٥٠% للحركة في الجنوب .

إن القراءة المتأنية لهذه البنود ، يمكن أن تعطى لنا بعض المؤشرات والنتائج المهمة

أولاً: اقتسام الثروة بطريقة تحكمية بين أقاليم الدولة الواحدة وبشكل ثابت ومحدد سلفاً هو خلع لوظيفة السلطة المركزية التي يجب أن توزع إنفاقها العام على أقاليم الدولة بما يحقق نمو وتنمية اقتصادها الكلي ، وبالتعبير الاقتصادي فإن دوال العرض في عمليات التنمية الحديثة لا تقبل التجزئة ، ودالة الهدف دائماً يتم صياغتها لصالح المجتمع بأسره، إن توزيع الإنفاق العام على أقاليم المجتمع قد تختلف أوزانه النسبية من عام إلى عام ، فقد يكون الجنوب في حاجة للإنفاق العام بنسبة تزيد عن ال ٥٠% ، ومن شأن

تلبية مطالبه في هذا المجال ، إن تتحقق تنمية لأبناء الشمال وأبناء الجنوب معاً ، وهنا فإن القسمة المتساوية لحصيلة الضرائب وحصيلة الجمارك تعنى أن المتاح للإنفاق العام هو ذاته مقسم بين الإقليمين بذات النسبة . إن الحكومة المركزية في هذا المجال لم تعد مركـزية ، فلـيس فـي استطاعتها في سنة من السنين أن تزيد من هذه النسبة لأبناء الجـنوب أو لأبناء الشمال على ضوء الحاجة الفعلية للتنمية . إن هذا التقسيم فتح الباب لأقاليم أخرى تطالب بذات الحق المدعى ، وهو الأمر الذي يؤكده تصريح الناطق الرسمي باسـم الحـركة الشعبية الذي صرح بأن اتفاق اقتسام الثروة أعطى لأول مرة إقليماً من أقالـيم السـودان نصـيباً مـن ثروته، وهو ما يمكن في المستقبل أن يطبق على أقاليم السـودان الأخرى التي تعانى التهميش السياسي والاقتصادي . (أهرام يناير ٢٠٠٤) إن مـا صـرح به السيد المتحدث باسم الحركة يؤكد ذلك الاتجاه الانفصالي فيما بين أقاليم السـودان ولـنا أن نؤكد الصورة في هذه الحالة. الحكومة المركزية في الخرطوم تملك نسـبة مـن الثروة ٥٠% بموجب اتفاق نيفاشا ، وستطلب منها تنازلات أخرى من هذه النسـبة لمواجهـة حـق المـناطق المتنازع عليها (جبال النوبة ، أبيى ، جنوب النيل الأزرق)، وماذا يبقى بعد ذلك من السودان الموحد ؟

ثانـياً: أن العملـة الوطنـية ، هي أداة مقبولة للتعامل بموجبها ، وتحظى بالثقة والقبول العام والاحترام داخل حدودها الوطنية . وإذا ما فقدت العملة خصيصة من هذه الخصائص ، فـإن ذلـك يكون مرجعه لأسباب متعددة ، لعل أهمها افتقاد هيبة الدولة ، وتوليد عدم الاحـترام للجماعة التي قامت على إصدارها ، كيف نستطيع التعامل بالدينار السوداني داخـل الأراضي التي تسيطر عليها الحركة ؟ وهل العملة التي تقوم الحركة بإصدارها تحظى بالقبول العام في الشمال ؟ وللإجابة على هذا السؤال، فإن ذلك الموقف قد يكون شبيهاً بذلك الموقف على الحدود المصرية السودانية في منطقة شلاتين وحلايب حيث يتم تداول الجنيه المصري إلى جانب الجنيه السوداني من خلال علاقة حسابية تختلف باخـتلاف تطور الأوضاع الاقتصادية في كلتا الدولتين ، غير أن قبول التعامل بالدينار السـوداني داخـل أراضى جمهورية مصر في حلايب وشلاتين يستمد أساسه من قوة الإبـراء التـي يحظى بها الدينار السوداني من الجهة التي أصدرته ، وليس من البنك المركـزي المصـري ، وهـنا فالطلـب عليه يكون محدوداً بطلب هؤلاء التجار الذين يتـبادلون السـلع فـيما بين الجانبين . أي أن الثقة في الجنيه المصري مستمدة من السلطة المصرية ، والثقة في الدينار السوداني مستمدة من السلطة السودانية ، وقوة الإبـراء فـي هـذه الحالة محدودة للغاية وليست مطلقة . وهو أمر طبيعي طالما يتم الـتعامل على عملات أجنبية ليس لها صفة القبول العام العالمي ، كالدولار أو الين أو اليورو . إن إصدار العملة أو بالأحرى التحكم في العرض النقدي هو من صميم أدوات السياسة النقدية . وبالتالي فالسلطات الوطنية حينما تستخدم هذه الأداة فإنها تستهدف

في النهاية تحقيق أهداف وسيطة وأهداف تصب في عمق عمليات التنمية ، إننا بصدد سلطة نقدية في الشمال ، وسلطة نقدية أخرى في الجنوب ، والقول بأن السلطتين هما فرعين لبنك مركزي واحد هو قول مغلوط على النحو الذي نوضحه فيما يلي .

ثالـــثاً: نص الاتفاق على إنشاء بنك مركزي يكون له فرعان أحدهما في الشمال يتعامل بمنهج الاقتصـــاد الإسلامي ، والثاني في الجنوب يتعامل بالنظام العالمي التقليدي ، وهو أمر في حقيقته يثير الحيرة ، كيف يكون هناك فرعان لأصل واحد ، يتعامل كل فرع منهما بمـــنهج يختلف اختلافاً جذرياً عن الآخر ، إن النقد الأساسي الموجه للبنوك التقليدية مـــن قبل مفكرى الاقتصاد الإسلامي ، أنها بنوك ربوية ، رغم اختلاف الآراء الفقهية والشرعية بين علماء المسلمين في هذا الأمر ، وإذا كانت البنوك التقليدية تواجه بهذا الـــنقد ، فإن البنوك الإسلامية أيضاً كثيراً ما تواجه بالنقد من قبل الاقتصاديين ، حيث يـــرى أغلـــب هؤلاء أن آلية العمل في البنوك الإسلامية لا تخلو من شبهة الربا بذات المفهـــوم الـــذي يتبـــناه دعـــاة الاقتصاد الإسلامي أنفسهم ، إن الكتابات عن البنوك المركـــزية في الاقتصاد الإسلامي تكاد أن تكون منعدمة ، ما هو دور هذه البنوك ؟ ما هـــي وظائفهـــا ؟ على أي أساس سوف نقوم بالتحكم في الائتمان؟ وعلى أي أساس ســـتتحدد قيمة عقود المرابحة لكل بنك؟ هل ستخصص عقود مشاركة لبنوك، وعقود مضاربة لبنوك أخرى؟ وبأى قيم؟ وما هي أدواتها الفنية من سعر فائدة وعرض نقود التي سوف تقوم باستخدامها لضبط قواعد السياسة النقدية وتحقيق أهداف التنمية؟ هل هـــي أدوات جديـــدة حقـــاً ؟ أم هي ذات الأدوات التقليدية بعد تغيير أسمائها . وكيف تتعامل هذه المصارف المركزية الإسلامية مع بنوك وحكومات الدول الغربية التي تقدم المساعدات الإنمائية ، وبعضها مربوط بأسعار فائدة ؟ – هل سيتم احتساب قيمة مبالغ الفـــائدة – وتضـــاف على قيمة القروض مسبقاً تحت أي اسم من الأسماء بما يحقق هـــدف الدائن ويجعل من المدين في موقف المسلم الذي لا يتعامل بأسعار الفائدة شكلاً فقط ؟ إنها إشكاليات في التطبيق تفرض استراتيجيات ومنابع فكرية لا تتفق مع طبيعة العمـــل المصـــرفي بالشكل التقليدي ، فكيف تستطيع جهة واحدة أن تقوم بهذا الدور المزدوج من خلال فرعين ؟ وإن استطاعت أن تقوم بهذا الدور هل سوف تستطيع أن تتحكم في نتائج أدواتها المختلفة في ظل عدم اليقين الذي تتسم به الحياة الاقتصادية؟ لقـــد قدمـــت الإنجـــازات في مجال علوم الحاسب والاتصالات ، كميات من المعلومات الكثـــيفة التـــي مـــن شأنها زيادة درجة عدم اليقين عند استخدام المصرف المركزي لأداة من أدواتـــه، فكيف يقوم باستخدام أداة لتحقيق هدف التنمية في الشمال مثلاً ، وأداة أخرى مختلفة فـــي طبيعـــتها لتحقيق التنمية في الجنوب ؟ ذلك في ظل ظروف عدم اليقين لكلتا الأداتين . إن الاتفـــاق علـــى هذا النحو يكرس للانفصال وليس التوحد . إن السودان قطر غال وعزيز على المصـــريين ، وهـــو ليس شأناً خاص بأهله فقط ، الذين هم أهلنا ، فنهر النيل وعلاقة الجوار

جعلـت من شعب الوادي مصره وسودانه نسيجاً واحداً ، وكان الأمل ومازال في الوحدة وليس الانفصـــال ، في تحقيق مبادئ حقوق الإنسان كما قررها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، في تنمية متوازنة لأبناء الدولة الواحدة فابن الجنوب له الحق في أن يعيش في الشمال شأنه شأن الشمالي الذي يختار بحريته الكاملة أن يعيش في الجنوب . إننا لا ندعو لعلمانية تجحد الإسلام، وإنما ندعو لقواعد قانونية وضعية لا تخالف الشريعة الغراء ، وإنما تراعى مقتضيات وظروف الواقع بما لا يخالف روح وسماحة شريعتنا الحبيبة .

هوامش البحث

1- William J . House, "The Nature and Determinates of Socioeconomic Inequality Among peasant Households in Southern sudan" **World Develapment, Vol. 19, No.7, 1991 . PP. 867-883** .

2- The World Bank, World Development Report 1985, P. 174, P. 222

٣- د/عــبد الملـــك عـــودة ، التعاون والأمن في أفريقيا ، **كتاب الأهرام الاقتصادي ٦٧** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٤) ص٤٨ .

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية / الاجتماعية لعينة من مجتمع كاجوكجى

البيـــــــان	العينة الكلية للدراسة	مجموعات دخلية			
		أقل من ٥٩ ج سوداني	من ٦٠ ج سوداني إلى ١٠٨ ج سوداني	من ١٠٩ ج سوداني إلى ٢٣٨ ج سوداني	من ٢٣٩ ج سوداني إلى ١٦٢٨ ج سوداني
متوسط الدخل المكافئ لشخص بالغ (جنيه سوداني)	٩٣	٣٨	٨١	١٥٨	٥١٣
عدد ملاك الراديو (%)	٢٢	٤	١٥	٧	٦٢
عدد ملاك الساعات والمنبهات (%)	٢٨	١٦	٢٣	١٥	٥٨
الدرجات (%)	٥١	٢٨	٥٨	٤١	٧٧
سرير معدني (%)	٦٢	٢٨	٦٥	٦٧	٩٢
ترابيزات (%)	٧٢	٥٢	٧٧	٦٧	٨٥
أبواب عصرية (بها معدن) (%)	٧٨	٥٦	٨١	٧٨	٩٦
أحذية (%)	٨٢	٨٠	٧٧	٧٤	٩٦
أطفال بالمدارس (%)	٤٠	٢١	٤٧	٤٢	٤٦
لايأكلون الأسماك لأكثر من شهر (%)	٥٣	٦٨	٥٨	٥٢	٣٥
خدمات صحية (%)	٣٥	٢٨	٢٧	٣٥	٥٠
ارتقاب العمر (سنة)	٣٣	٤٠	٤٢	١٣	٢٩

المصدر :

William j. House, The Nature and Determinants of Socioeconomic Inequality Among Peasant Households in Scuthrn Sudan . **World Development,** Vol.19.No.7p.867.

جدول رقم (٢)

الأعمال الأساسية موزعة حسب ٤ مجموعات دخلية في عينة من كاجوكجى

توزيع الأعمال على المجموعات	مجموعات دخليه %				
	عينة الدراسة	١	٢	٣	٤
<u>عائل الأسرة</u>					
أعمال حقلية فقط	٤٣	٥٢	٤٢	٥٢	٢٧
أعمال حقلية وأعمال غير حقلية	٤٠	٣٦	٥٠	٤١	٣٥
أعمال غير حقلية	١٧	١٢	٨	٧	٣٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
<u>الزوجة</u>					
أعمال حقلية فقط	٣٢	٣٨	٥٢	٢٤	١٩
أعمال حقلية وأعمال غير حقلية	٦٨	٦٢	٤٨	٧٦	٨١
أعمال غير حقلية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :

William j. House, The Nature and Determinants of Socioeconomic Inequality Among Peasant Households in Southrn Sudan , **World Development,** Vol.19.No.7p.873.

جدول رقم (٣)

توزيع الدخل في الريف والحضر عام ١٩٨٦ " لا يشمل منطقة الجنوب "

الريف			الحضر		
فئة الدخل ج سوداني	نسبة السكان %	نسبة الدخل %	فئة الدخل ج سوداني	نسبة السكان %	نسبة الدخل %
أقل من-٨٨٨	١٣,٩	٠,٨١	١٥٠٢	٤,٢٨	٠,٢٨
٨٨٨حتى١٤٧٨	١٣,٤	٢,٠٩	٢٥٠٠-١٥٠٢	١٠,٠	١,٥٥
١٤٧٨ حتى ٢٠٧٠	١٣,١	٣,٠٦	٣٥٠٢-٢٥٠٠	١٢,٥	٢,٩١
٢٠٧٠ حتى ٢٦٦٠	١٠,٣	٣,٢١	٤٥٠٨-٢٥٠٢	١٠,٦	٣,٢٩
٢٦٦٠ حتى ٣٢٥٤	١٠,٢	٣,٩٧	٥٥٠٢-٤٥٠٨	١٠,٨	٤,١٩
٣٢٥٤ حتى ٣٨٤٢	٦,٤	٢,٩٩	٦٥١٢-٥٥٠٢	٧,١	٣,٣٠
٣٨٤٢ حتى ٤٤٣٨	٤,٥	٢,٤٥	٧٥٠٦-٦٥١٢	٤,٣	٢,٣٣
٤٤٣٨ حتى ٥٠٢٤	٤,٧	٢,٩٣	٨٥١٤-٧٥٠٦	٧,٢	٤,٤٧
٥٠٢٤ حتى ٥٦٢٠	٣,٣	٢,٣١	٩٥١٠-٨٥١٤	٣,٣	٢,٣
٥٦٢٠ حتى ٦٢٠٨	٢,٧	٢,١٠	١٠٥١٦-٩٥١٠	٤	٢,١٠
٦٢٠٨ حتى ٦٧٩٨	٢,١	١,٨٠	١١٥٠٦-١٠٥١٦	٢,٦	٢,٢٢
٦٧٩٨ حتى ٧٣٩٤	١,٤	١,٣١	١٢٥٢٤-١١٥٠٦	١,٦	١,٤٩
أكبر من ٧٣٩٤	١٤,٠	٧٠,٩٧	+ ١٢٥٢٤	٢١,٢	٦٨,٥٧
الجملة	١٠٠	١٠٠	الجملة	١٠٠	١٠
متوسط دخل الأسرة (جنيه) = ٧٥٩٤ ج سوداني معامل جنى = ٦٦,٢١ %			متوسط دخل الأسرة (جنيه) = ١٢٩١٠ ج سوداني معامل جنى = ٥٥,١٤ %		

المصدر : على عبد القادر ، **برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان** (القاهرة : مركز البحوث العربية ١٩٩٤) ، ص ٩١ جدول ٤-١٠ .

جدول رقم (٤)

توزيع الدخل بين فقراء الريف عام ١٩٨٦

خط الفقر عام ١٩٨٦ = ٦٣٨٤ جنيهاً سودانياً

فئة الدخل	عدد الأسر (ألف)	نسبة الأسر %	متوسط دخل الأسرة بالجنيه السوداني	الدخل مليون جنيه سوداني	نسبة الدخل %	متوسط دخل الفرد في الأسرة باعتبار أن عدد أفراد الأسرة (٥)
- ٨٨٨	٣٨٦	١٦,٧	٤٤٤	١٧١,٤	٣,١	٨٨,٨
٨٨٨-١٤٧٨	٣٧٢	١٦,١	١١٨٣	٤٤٠,١	٧,٩	٢٣٦,٦
١٤٧٨-٢٠٧٠	٣٦٤	١٥,٨	١٧٧٤	٦٤٥,٧	١١,٦	٣٥٤,٨
٢٠٧٠-٢٦٦٠	٢٨٦	١٢,٤	٢٣٦٥	٦٧٦,٤	١٢,١	٤٧٢,٠
٢٦٦٠-٣٢٥٤	٢٨٣	١٢,٣	٢٩٥٧	٨٣٦,٨	١٥,٠	٥٩١,٤
٣٢٥٤-٣٨٤٢	١٧٨	٧,٧	٣٥٤٨	٦٣١,٥	١١,٣	٧٠٩,٦
٣٨٤٢-٤٤٣٨	١٢٥	٥,٤	٤١٤٠	٥١٧,٥	٩,٣	٨٢٨,٠
٤٤٣٨-٥٠٢٤	١٣١	٥,٧	٤٧٣١	٦١٩,٨	١١,١	٩٤٦,٢
٥٠٢٤-٥٦٢٠	٩٢	٤,٠	٥٣٢٢	٤٨٩,٦	٨,٨	١٠٦٤,٤
٥٦٢٠-٦٢٨٠	٧٥	٣,٢	٥٩١٤	٤٤٣,٦	٧,٩	١١٨٢,٨
٦٢٨٠-٦٣٨٤	١٧	٠,٧	٦٣٣٢	١٠٧,٦	١,٩	١٢٦٦,٤٠٠
جملة	٢٣٠٩	١٠٠	٢٤١٥	٥٥٨٠	١٠٠	٤٨٣

المصدر : على عبد القادر ، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان (القاهرة : مركز البحوث العربية ١٩٩٤) ، ص ٩٣ ، جدول ٤-١٢ ، ص ٩٦ جدول ٤-١٥ .

مراجع البحث

1- William J . House, "The Nature and Determirnates of Sacioeconomic Inequality Among peasant Households in Southern sudan" **World Develapment, Vol. 19, No.7,** .

2- The World Bank, **World Development Report** 1985 .

٣- د/عبد الملك عودة ، **التعاون والأمن في أفريقيا** ، كتاب الأهرام الاقتصادي ٧٦ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٤) .

٤- علي عبد القادر ، **برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان** (القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٩٤) .

الاحتمالات والتوجهات الثقافية

في جنوب السودان في حالة الانفصال

أ.د. عبد الله نجيب

أستاذ اللغة السواحيلية بالمعهد

عندما بدأت أكتب هذه الصفحات – حول احتمالات وتوجهات العمل الثقافي في جنوب السودان -- في حالة الانفصال – أدركت أن ما يعنينا في المقام الأول هو وضع تصورات للاحتمالات الممكنة والتوجهات المناسبة لمواكبة هذا الحدث ، فيما لو أصبح واقعاً ملموساً وحقيقة قائمة ، ومعنى ذلك أن ما يجب التركيز عليه ببساطة هو استنطاق الواقع ، واستجلاء المستقبل في سيناريوهات محتملة ، ترتكز على معطيات الأوضاع المكانية والسكانية والخلفيات التاريخية والثقافية ، وما تركته من آثار في الوعي الجماعي وكذلك الخبرة الكامنة في زوايا ومخزونات المعتقدات والموروثات التي ترسبت جراء أحداث ومآس تاريخية تجاوزها الزمن ، ولكنها من غير شك تركت بصماتها على الأفكار والمشاعر والسلوك .

هذا ما يدفعني إلى أن أستخلص من هذا الخضم العوامل المؤثرة والدافعة والموحية ، دون استغراق في التفاصيل ، كي نخطط لحركتنا في الحاضر والمستقبل ، لخلق مشتركات معنوية على أرضية ثابتة للانطلاق نحو العمل ، واختصار المسافات ، وتعميق كثير من الجذور المشتركة عبر الحوار واللقاء المتفاعل في مواجهة المشاعر العاطفية والنوازع الفطرية ، التي تستجيب عادة للترسبات النابعة من الموروث الثقافي والتاريخي .

تقوم هذه الدراسة على عدد من الفروض وتطرح كثيراً من الأسئلة التي يصعب الإجابة عليها ، ومع ذلك ، فلا عذر لنا إن لم نحاول بعقلانية وموضوعية ، مقتنعين بأن موروثنا وتاريخنا ولاشك قد حمل كثيراً من الأخطاء والتجاوزات ، وعلينا الآن أن نصوب رؤيتنا وحركتنا ومسيرتنا ، وأود في طرحي وإجاباتي على الأسئلة أن أبحث دائماً عن المشتركات في الثقافة وفي الأصول الدينية والحضارية واللغوية .

افترضنا منذ البداية احتمال انفصال الجنوب في دولة مستقلة ، وقد نفترض أن تنهج هذه الدولة نهجاً مسالماً أو مهادنا ، وفي هذه الحالة تكون الأمور سهلة وميسورة وواضحة ، وهي أن نمد لها أيدينا في كل الحالات ، شأنها في ذلك شأن كل الدول الصديقة ، ومع ذلك فإنني أفترض من البداية أن الاحتمال الأكبر ، هو أن تنهج هذه الدولة نهجاً معادياً ، أن تكون منطلقاً ينطلق منه الأعداء ، ويتخذون منه قاعدة ارتكاز مناوئة ، ومن هذا الافتراض الأخير تتدافع الأسئلة :

١- مـــا هـــي السياســـة الثقافية التي يمكن أن تنتهجها الدولة الجديدة ؟ هل ستعمل على الفصـــل بين ثقافتها وثقافة الشمال ؟ وما هو شكل الأداء الثقافي لتحقيق هذا الهدف وما هي الفلسفة التعليمية والتربوية التي سوف تستند إليها ؟

٢- هل من الممكن أن تسود الجنوب ثقافة الدنكا منفردة؟ وما مدى تمسك القبائل الأخرى بثقافتها ؟

٣- مـــا موقـــف ووضـــع المسلمين في ظل الدولة الجديدة ، وما موقف ووضع المسيحيين في المقابل ؟

٤- مـــا هي المساعدات التي سوف يقدمها الغرب للدولة الجديدة على المستوى الدولي ؟ وعلى الجانب الآخر؟

٥- ما الدور الذي يجب أن تلعبه مصر في سنوات المرحلة الانتقالية ، وما تصور دورها فيما بعد ذلك في حالة الانفصال ؟

وكما ذكرت فإن الإجابة على هذه الأسئلة مرهقة وعسيرة وتحتاج إلى أمرين :

أ- الوقوف بدقة وعناية وموضوعية على معطيات الأوضاع المكانية والسكانية والثقافية القائمة ، واستنطاق حقائق التاريخ والواقع في محاولة الإجابة .

ب- إعمـــال الفكـــر ، وتجنب الاستغراق في التفاصيل كي نتمكن من استخلاص المسارات الرئيسية بين مختلف المسارب والدروب الجانبية التي تعوق الفهم واستخلاص الحقائق .

الأوضاع المكانية :

يمكن تحديد جنوب السودان عموماً ، بأنه المنطقة التي تقع جنوب خط العرض ١٠ ، وتمـــتد جـــنوباً حـــتى شمال بحيرة "ألبرت" بأوغندا ، وتشمل ثلاث مديريات هي : بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل .

وتـــبلغ مساحة الجنوب ٢٥٠,٠٠٠ ميل مربع ، تقع على امتداد مدار خط الاستواء ، وتشـــكل ربـــع المســـاحة الكلية للسودان ، ويمكن القول إن حدود الجنوب ليست بحال حدوداً طبيعية تشكل فاصلاً أو عائقاً للاتصال والتواصل بين الشمال والجنوب .

ومنطقة الجنوب تقع على مدار خط الاستواء ، ويتراوح منسوب الأمطار السنوية فيها بين ٤٠٠ ملليمتر بالقرب من "الرنك" في مديرية أعالي النيل ، ويصل إلى ١٦٠٠ ملليمتر على خـــط تقســـيم المـــياه بيـــن النـــيل والكونغو ، ويبلغ منسوب الأمطار في "جيلو" على مرتفعات "الأمـــاتونج" ٢٢٠٠ ملليمـــتر ، وقد تهطل الأمطار طوال الفترة ما بين فبراير ونوفمبر ، وتبلغ الذروة في شهر أغسطس .

ومـــن هذا يتبين أن أهم المظاهر في هذا الإقليم ، التفاوت الشديد في مناسيب الأمطار وتوزيعها وعدم استقرارها .

والجـــزء الشـــمالي من مديرية أعالي النيل يقع في إقليم السدود في وسط السودان ، وإقلـــيم الســـدود مملـــوء بالحشـــائش والمســـتنقعات ، أمـــا إقليم الاستوائية فيزدحم بالغابات والأحـــراش، وتجري بكل من الإقليمين أنهار عدة ، تتفرغ من مجرى نهر النيل الذي ينبع من البحـــيرات الاستوائية ، وتنتشر مياهها في السهول ، وتشكل منطقة السدود حاجزاً ملاحياً بين الجزء الشمالي والجنوبي .

وقد أدت هذه الظروف الطبيعية والمناخية في الجنوب إلى استحالة الاستيطان في كثير مـــن المناطق ، كما أدت من ناحية أخرى إلى اتباع أساليب مختلفة لكسب العيش ، حيث يوجد من يعيشون على تربية الماشية ، كما يوجد من يعيشون على الزراعة .

ويعتبر صيد الأسماك وصيد الحيوانات وجني الثمار من الأشجار البرية حرفة ثانوية.

ويقـــوم اقتصاد أقاليم الجنوب أساساً على الزراعة المتنقلة ، ويستخدم الناس الأدوات البدائـــية البسيطة في الزراعة ، وعندما تكون الظروف مواتية لممارسة الزراعة يقوم الأهالي بـــزراعة السمســـم والكسافا والبامبي والقطن والتبغ ، وفي السنوات التي تقل فيها الزراعة ، تجتاح أقاليم الجنوب مجاعة قاسية ، الأمر الذي يدفع الحكومة عادة إلى إرسال معونات غذائية.

وتمـــد البحـــيرات الأهالـــي بالأسماك ، التي تعتبر ذات قيمة للسكان ، باعتبارها مصدراً من مصـــادر غذائهم ، كما تعتبر الأنهار وسائل المواصلات الرئيسية ، وذلك فضلاً عن الطرق البرية، كما مد خط للسكك الحديدية مؤخراً إلى "واو" ، وبذلك وجدت وسيلة عصرية للنقل بين الشمال والجنوب .

ولقـــد تســـببت الظـــروف الطبيعـــية والمناخـــية ، وبعد المسافات بين المدن والقرى والمناطق الزراعية وقلة المواصلات في إعاقة التطور الاقتصادي والتبادل التجاري .

ويســـتورد الجـــنوب المـــواد الغذائية والمنسوجات ومواد البناء والزيوت وغيرها ، وتتوافر بالجنوب أسواق واسعة للتجارة . وتعتبر المتاجر الداخلية في الغابات والأحراش مراكز لتجميع المنتجات الجنوبية وتوزيع السلع مثل الفواكه والأقمشة والخرز وغيرها من الأشياء .

ولقـــد ســـبق أن ساد الاعتقاد بأن الجنوب مليء بالمعادن ، ورغم أنه لم يعثر بعد إلا علـــى كميات قليلة من النحاس والذهب ، إلا أنه لا يمكن القول بأن من المتوقع وجود كميات هائلة من المعـــادن مـــثلما يوجد في وسط وشرق وجنوب إفريقيا مثلاً . ولكن ذلك لا ينفي وجود رواسب حديدية على الأرض ببعض المديريات الثلاث ، كما توجد أيضاً في بعض المناطق ببحر الغزال وأعالي النيل .

وتـــبلغ مســـاحة الحديـــد الخام في مديرية بحر الغزال ٨٠,٠٠٠ كيلو متراً ، بيد أن الـــتقارير تشير إلى استحالة الاستفادة من استغلال هذه المساحة اقتصادياً . لكل ذلك ، نرى أن الجنوب لم يخرج بعد من الدائرة المغلقة لاقتصاد الاكتفاء الذاتي البدائي .

ولقــد تركزت مشاريع التنمية الاقتصادية في فترة الحكم الذاتي بمديريات الشمال دون الجــنوب ، كما انحصرت أيضاً فيها حتى الحصول على الاستقلال سنة ١٩٥٦م ، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن هناك مناطق بالشمال تماثل الجنوب فقراً وقفراً، بل هناك مناطق بالشمال يفوق الفقر فيها الفقر السائد ببعض بقاع الجنوب[١] .

الأوضاع السكانية:

حدود الجنوب ليست حدوداً طبيعية ، كما أنها ليست حدوداً عرقية بأي حال، ذلك لأن بعــض القــبائل مثل "الزاندي" و"الأشولي" و"الأنوكا" و"التوركانا" و"الأنوك" ينتشرون على حدود الشمال والجنوب ، بل ويتسربون أحياناً إلى الدول المجاورة.

كذلــك فــإن عــدداً من القبائل التي تقطن الشمال من أعالي النيل وبحر الغزال تنتشر وتتسرب إلى ما وراء خط العرض ١٠.

وينتمي سكان الجنوب إلى:

أ – مجموعــة النيليــن : ســكان أعالي النيل ويمثلهم "الدنكا" و"الشيلوك" و"النوير" و"الأنواك" و"البورن".

ب– النيليون الحاميون: ويستوطنون الجنوب الغربي ويمثلهم "الزاندي".

وينتمي الزنوج النيليون وفقاً لنظرية "آركل" إلى الجنس القديم ، الذي كان في الماضي أشــتاتاً مــتفرقة في أفريقيا وفي غيرها من القارات ، ثم حدثت هجرات لهذا الجنس في أرجاء أفريقيا الاستوائية، وغيرها من أرجاء العالم ، مثل جنوب الجزيرة العربية والهند وأستراليا[٢].

ويعــتقد "سليجمان" أن بعض قبائل الجنوب مثل "الشيلوك" و"الدنكا" والنوير" يخالطهم عنصــر غــير زنجــي ، كما يقول إنه رغم ذلك ، فهذا العنصر الدخيل قد لا يكون ظاهراً جلياً، خاصة بالنسبة للدينكا والنوير إلا أنه مما لا ريب فيه أنهما تأثرا به تأثراً فعالاً"[٣].

ويقــول إيفانز برتشارد " إنه لمن المشكوك فيه اعتبار أي قبيلة في السودان من أصل زنجي قح ، إذ تعزى ملامح أجسامهم غير الزنجية ، واعتمادهم على الرعي ، بل بعض تكوين لهجاتهم إلى حد ما ، إلى خليط من الحاميين . ويحذر برتشارد من استخدام كلمة "عرب" للدلالة علــى أصــل عنصــري ، ذلك لأن علماء الأجناس لا يستخدمونها إلا للإشارة إلى أولئك الذين هاجروا إلى السودان من شبه الجزيرة العربية وأحفادهم وللإشارة إلى الجماعات التي اختلطت دماؤهم بالقبائل العربية وتشربوا بالثقافة العربية أيضاً"[٤].

أما العرب الأصليون فقد كانت أعدادهم ضئيلة للغاية لا تكاد تذكر وكانوا كلما استقروا فــي مكان ما تزاوجوا مع أهالي المنطقة سواء أكانوا من النوبة أو البجة أو الزنوج ، ومن ثم كان السودان المعاصر نتيجة اختلاط لا حدود له ما بين دماء الجنس الأسمر والجنس الزنجي ؛ ومن ثم لا يمكن وصف ثقافته بأنها عربية أو إسلامية خالصة.

ورغم أن ٣٩٪ فقط من السكان يدعون الانتساب إلى العرب إلا أن ٥٠٪ يتحدثون بالعربية باعتبارها لغتهم الأصلية ، ويتحدث الباقي بلهجات أخرى مختلفة، قسمت وفقاً للتعداد والإحصاء إلى أربعة أقسام هي : النيلية ، والنيلية الحامية ، والفوارية ، واللهجات الأفريقية الأخرى.

ولقد قسم علماء الأجناس سكان الجنوب إلى الأقسام الرئيسية التالية :

أ- النيليون: وهم يتكونون من الدينكا والنوير والشلك والأنواك الذين يعيشون في بحر الغزال وأعالي النيل. وتتكون كل من هذه القبائل الكبرى من عدة فروع وبطون، ويعمل أفرادها بالزراعة أو الرعي وفقاً للظروف الطبيعية. ويعتبر الدنكا أكثر النيليين تحضراً، كما يعتبر النوير أصعبهم وأشده مراساً ، ويقطن الجزء أكبر من الأنواك أثيوبيا.

ب- النيليون الحاميون: يتكونون من قبائل المورلي والدينقا والبويا والتبوسا واللاتوكا ، ويعيش أكثر هذه القبائل في الاستوائية ، ويعيش بعضهم بالسودان ، والبعض الآخر في أوغندا وكينيا.

ج- السودانيون: ويتكونون من قبائل صغيرة شتى ، تعيش بالجزء الغربي والجنوبي الغربي، وأهم هذه القبائل الزاندي ، أما القبائل الأخرى مثل البادي والنياتجورا والماتري والفوجلو والمورو والألويا فتمثل خليطاً من النيليين والنيليين الحاميين والسودانيين، ولا يعتبر أي منها من القوة إلى الحد الذي يسمح لها بجذب وتذويب غيرها من القبائل فيها، أو يجعلها قادرة على بسط نفوذها أو إخضاع القبائل الأخرى.

والشيلوك على ما يرى سليجمان مهاجرون إلى الجنوب من المناطق الواقعة شرق بحيرة فكتوريا بينما يرى وسترمان أنهم قد هاجروا إلى موطنهم الحالي منذ أواخر القرن الخامس عشر تقريباً . ويعتقد أن أفراد قبيلة الدنكا قد هاجروا من مناطق البحيرات العظمى في شرق أفريقيا إلى موطنهم الحالي ، وأن أفراد قبيلة الزاندي قد هاجروا من أواسط أفريقيا في القرن التاسع عشر، وأن القبائل السودانية هاجرت من منطقة بالقرب من بحيرة تشاد منذ القرن السابع عشر(٥) .

من كل ذلك يتبين أن سكان الجنوب بما فيهم العرب جميعاً مهاجرون إلى هذه المنطقة.

الأوضاع اللغوية والثقافية:

تنعكس الفوارق السلالية بين القبائل المختلفة في الجنوب ، في تباين اللهجات واللغات ، ويتراوح عدد اللغات غير العربية في السودان كله بين مائة ومائة وعشرين لغة ، ومع ذلك تشير كل الدراسات إلى سيادة اللغة العربية في جميع مناطق السودان شماله وجنوبه حتى الآن مما سنشير إليه بعد.

ويعتبر السودان من هذه الناحية صورة مصغرة للغات الأفريقية، ففيه لغات تنتمي إلى أسرة اللغات النيجركردفانية وأسرة اللغات النيلية الصحراوية وأسرة اللغات الأفروآسيوية.

وعلـــى الـــرغم من أن كثيراً من اللهجات المستخدمة من أصل واحد ، إلا أن بعضها مستقل تماماً عن الآخر ، مهما يكن من أمر ، فإن القسم الرئيسي هو لهجات النيليين، وتشتمل علـــى لهجـــات الدنكـــا والنوير والشلك والأشولي والبرن ، كما يشتمل قسم منها على لهجات الباري واللاتوكا ، ويشتمل قسم ثالث على لهجات الديدنجا والتوبوسا، ويشتمل قسم رابع على لهجات المادي والورو؟ وتشتمل لهجات القسم الغربي والزاندي على لهجة الموندي والكريش.(٦)

وفـــي عـــام ١٩١٢م نشـــر ماينهوف مؤلفه (لغات الحاميين) واقترح فيه نسبا حامياً للفـــولا والماساي والباري والزاندي والسنداوي والهاتزا، فاللغات في الجنوب عنده إذن تقع في واحدة من ثلاث مجموعات هي البانتو والسودانية والحامية والسامية.(٧)

أوضاع اللغة العربية:

ويشـــير إحصـــاء السكان عام ١٩٥٦ إلى أن ٥١,٤% يتكلمون العربية ، وأن غالبية الذيـــن يـــتكلمون لغات غير عربية يستطيعون أن يتفاهموا مع الآخرين بعربية متأثرة باللغات المحلـــية (وقد اعترف الحاكم العام البريطاني بسيادة اللغة العربية في جميع المناطق في تقرير له عام ١٩٢٧).

ظلـــت العربـــية هـــي اللغة الرسمية للدولة حتى استقلال السودان عام ١٩٥٦ ولكن الإنجليزية كانت لغة التعليم في المرحلة الثانية حتى عام ١٩٦٥.

وظلـــت العربـــية الدارجـــة هـــي اللغة السائدة في الجنوب كلغة للتخاطب والتعليم في المرحلة الأولى حتى المدارس التبشيرية الكاثوليكية .

وفي العقد الثالث من القرن العشرين – بعد طرد الجيش المصري من السودان– قامت محاولات جادة لعزل الجنوب عن الشمال حتى لا يتأثر حضارياً ولغوياً بثقافة الشمال التي تحمل ملامح عربية إسلامية.

وفـــي عـــام ١٩٢٨ عقـــد في الجنوب مؤتمر لغوي عرف بمؤتمر الرجاف انتهى إلى اختـــيار ســـت مـــن لغات الجنوب كي تكون لغات تعليم ، وهي لغات الدينكا والشيلوك والنوير والـــزاندي والـــباري واللاتوكـــا ، وأضـــيفت إليها فيما بعد لغات الموروا والاتدونوا والماوي والتابوســـا والمورلـــي، وكتبت بالحروف اللاتينية ، وتقرر أن تكون هذه اللغات لغات تعليم في المـــرحلة الأولى ، وأن تكون اللغة الإنجليزية لغة التعليم ابتداء من الصف الثالث من المرحلة الأولـــية إلى المراحل الأعلى ، كما تقرر إبعاد اللغة العربية من الاستعمال والتخاطب والتعليم ، ومن المعاملات الرسمية ، ونفذت إجراءات لاستبعاد العربية.

وفي عام ١٩٣٨ قدم مؤتمر الخريجين مذكرة تطالب بتوحيد النظام التعليمي بالسودان كله ، ثم قدمت عام ١٩٤٤ مذكرة أخرى لتوحيد المناهج التعليمية في الشمال والجنوب ، وبعد الحـرب العالمـية الثانية في عام ١٩٤٥ حاول الحاكم البريطاني اتباع سياسة جديدة أدت إلى الارتـباط بين الجنوب والشمال وإعادة اللغة العربية إلى وضعها المتميز في الجنوب ، ثم حاول الإنجلـيز بعد ذلك استبعاد العربية ، وطالب المستر أوين بحرمان الجنوب من التأثر بالحضارة العربية وربطه بالتراث الإنجليزي وبالعقيدة المسيحية .

واشـتدت معارضة الإنجليز لسياسة ضم الجنوب للشمال ، وبذلت جهود كبيرة لإقناع الجنوبيين بـرفض سياسة الانضمام للشمال ، وعقد لهذا الغرض مؤتمر جوبا السياسي سنة ١٩٤٧ ومـع ذلك أسفر هذا المؤتمر عن سياسة لغوية جديدة لصالح اللغة العربية التي سدت المنافذ عليها حتى لا تنمو وتنتشر في الجنوب ، وشرعت وزارة المعارف السودانية بعد مؤتمر جوبـا اتخاذ الإجراءات لعودة اللغة العربية إلى التعليم في جميع مراحله بالمديريات الجنوبية ، وأنشئ لهذا الغرض معهد التربية بمريدي عام ١٩٤٥.

وزاد انتشـار اللغـة العربـية بفضـل حملات محو الأمية ، وبفضل إذاعة جوبا التي خصصـت جزءاً من برامجها باللغة العربية ، وساهمت جامعة القاهرة سنة ١٩٥٥ في سياسة الحكومة الداعمة للغة العربية في الجنوب.

وعـندما قامـت الـثورة في مايو ١٩٦٩ على يد جعفر نميري أصدرت الثورة البيان المشهور في التاسع من يونية ١٩٦٩ الذي اعترفت فيه بالتباين الثقافي بين الشمال والجنوب، وأن لجـنوب السـودان أن يعمـل على تطوير ثقافته الخاصة ، وقد صدر هذا البيان كرد فعل لـرفض الجنوبيين السياسة الشمالية وتمرد الفرقة الجنوبية عام ١٩٥٥ واستئناف القتال عام ١٩٦٤، ثـم عقـد مؤتمـر قومي للتعليم في الخرطوم سنة ١٩٦٦ وضع سياسة لغوية جديدة للجنوب تضمنت ما يلي:

أ- يـبدأ التدريس باللغة العربية رأساً في مدارس المديريات الجنوبية في المدن والأماكن التي تتعدد فيها اللهجات المحلية.

ب- تسـتعمل فـي الأماكـن الأخرى – إلى جانب اللغة العربية – اللهجات المحلية السائدة في المـنطقة فـي السنتين الأولى والثانية بالمدرسة الابتدائية ، على أن تكتب بأحرف عربية حتى يألف التلاميذ الخط العربي ويجيدوا استعماله فيما بعد.

ج- إجراء دراسات للهجات المحلية بغرض تنميتها لتزيد من إثراء التراث الشعبي.

د- أن يعمـل علـى دمج التلاميذ والطلاب في المراحل المتقدمة على أساس القطر كله ، وأن توفر لهم الداخليات ، خاصة المدارس القائمة في الجنوب لتوفير الاستقرار للطلاب.

هـ- أن يكون الانتقال إلى اللغة العربية في المراحل المتقدمة تدريجياً حتى لا تهتز الفصول التي تستعمل اللغة الإنجليزية.

و- تشجيع المواطنين في المناطق المقتدرة من الأقاليم الجنوبية على المساهمة في مجهودات التعليم وتعليم الكبار.

ز- مضاعفة الجهود لإعداد المعلمين المؤهلين لتدريس اللغة العربية من أبناء الجنوب ، وذلك بتوفير مراكز تدريب خاصة لهذا الغرض.

وبقيت العربية اللغة الرسمية للدولة ، وظل استخدامها في المعاملات الرسمية يسير في طريقه تدريجياً في الشمال والجنوب.وظل الاتجاه العام في الجنوب مفضلاً للتعليم باللغة العربية على الرغم من الاعتراف باختلاف الثقافات ، وتوصية المؤتمر باستخدام اللغات المحلية في التعليم ، وكان السبب في ذلك الرغبة في أن تتوفر للتلاميذ المنافسة مع أبناء الشمال في الدخول إلى المراحل الأعلى من التعليم ، وكذلك المنافسة على الوظائف في مختلف القطاعات.[٨]

والجدول الآتي يقارن بين العربية في التعليم عام ١٩٤٧ وعام ١٩٧٢ الذي عقدت فيه اتفاقية أديس أبابا :

اللغة في التعليم حتى عام ١٩٤٧ في جنوب السودان

المراحل		الأولية /الابتدائية المتوسطة الثانوية											
الصفوف		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
الإنجليزية	مادة	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+
	لغة تعليم	–	–	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+
اللغات المحلية	مادة	+	+	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	لغة تعليم	+	+	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
العربية	مادة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	لغة تعليم	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

تفسير الرموز: + يشير إلى استعمال اللغة في التعليم.

– يشير إلى عدم استعمال اللغة في التعليم.

± يشير إلى استعمال اللغة العربية في التعليم في بعض المدارس وإلى عدم استعمالها في مدارس أخرى.

اللغة في التعليم ١٩٧٢

المـــــراحل		الأولية /الابتدائية						المتوسطة			الثانوية		
الصفـــــوف		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
الإنجليزية	مادة	-	-	-	-	-	-	+	+	+	+	+	+
	لغة تعليم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اللغات المحلية	مادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	لغة تعليم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العربية	مادة	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+
	لغة تعليم	+	+	+	+	+	+	+	+	+	±	±	±

تفسير الرموز: + يشير إلى استعمال اللغة في التعليم.(٩)

- يشير إلى عدم استعمال اللغة في التعليم.

± يشير إلى استعمال اللغة العربية في التعليم في بعض المدارس وإلى عدم استعمالها في مدارس أخرى.

فـــي عام ١٩٧٢ كانت امتحانات الشهادة الابتدائية والمتوسطة والثانوية قوية موحدة بيـــن الشـــمال والجـــنوب وباللغة العربية (فيما عدا مدرسة رمبيك الثانوية- وفصلاً واحداً في مدرســـة جوبا التجارية ، حيث كانتا تستخدمان الإنجليزية كلغة للتعليم) ومن المدهش أن أبناء الجنوب تفوقوا على أبناء الشمال في كثير من الأحيان .

وجاءت اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ نهاية لعهد وبداية لعهد جديد اتسم بالاستقرار، وامـــتدت هذه الفترة حتى عام ١٩٨٣ على الرغم من أن اتفاقية أديس أبابا قد وضعت سياسة لغوية جديدة للجنوب على النحو التالي:

في الفصل II القسم ٥ وعنوانه "اللغة" جاء ما يلي:

أ- اللغـــة العربـــية هي اللغة الرسمية للسودان ، والإنجليزية هي اللغة الأساسية للإقليم الجنوبي ، دون مساس باستعمال أية لغة أو لغات قد تخدم ضرورة عملية لأداء مهام الإقليم التنفيذية أو الإدارية بكفاية أفضل.

ب- وجـــاء العمـــل في الفصل II ٦: ليس لمجلس الشعب الإقليمي ولا للمجلس التنفيذي العالـــي أن يشـــرع أو يمـــارس ســـلطة مـــن الأمور ذات الطبيعة القومية وهي ... والتخطيط التعليمي.

ج- وجـــاء في الفصل VI التشريع: لمجلس الشعب القومي أن يصدر تشريعات للمحافظة على النظام العام والأمن الداخلي وبصفة خاصة ما يلي:

- إنشاء وتسيير وإدارة المدارس في كل المرحل بما يتفق والخطة.

ومن هذه البنود يتضح أن الاتفاقية قد نصت على أن تظل اللغة العربية – كما نص عليها الدستور – هي اللغة الرسمية لجمهورية السودان ، إلا أن سير الأمور بعد ذلك قد جعل للإنجليزية وضعاً مميزاً في الجنوب ، إذ تقرر أن تكون هي اللغة الرئيسية في الجنوب.

وبعودة المتمردين من الدول الأفريقية المجاورة تعرقلت مسيرة اللغة العربية كلغة تعليم، وعمدت بعض المدارس إلى إبعاد اللغة العربية في مدن الجنوب ، واضطر المعلمون الشماليون إلى ترك العمل والعودة إلى الشمال ، واشتعلت الحرب الأهلية. وشهد السودان في السبعينيات والثمانينيات نشاطاً لغوياً واسعاً ، ونشأ معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية الذي أصبح مركز الأبحاث والدراسات اللغوية في السودان ، وهو الذي قام بمسح لغوي في السودان، ونشأ معهد الخرطوم لإعداد متخصصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها (سمي فيما بعد معهد الخرطوم الدولي للغة العربية) ، وبعد أن تولى أبناء الجنوب إدارة شئون إقليمهم عام ١٩٠٠ قاموا بكتابة لغاتهم المحلية بالحروف اللاتينية وظهرت اتجاهات ضد اللغة العربية ، وضد التأثير الحضاري الشمالي.

وفي ظل حكومة الإنقاذ الوطني عقدت الحكومة مؤتمراً كبيراً في أكتوبر ١٩٨٩ عرف بمؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام ، وظهر من المؤتمر انحياز إلى اللغات المحلية ، ومن مقررات هذا المؤتمر:

التربية: أن يكون التخطيط التربوي فيدرالياً وأن يراعى في أدائه وكادره ومؤسساته خاصية التنوع الثقافي في السودان.

أن يعتبر التخطيط التربوي في هذا السياق الخبرة التاريخية للغة العربية لغة أما لجماعة سودانية كبيرة ولغة تفاهم لجماعات سودانية عديدة ولغة رسمية منذ استقلال الوطن ١٩٥٦ وأن يقررها في التعليم بالقدر الذي يخدم فيه هذه الأدوار بكفاءة.

أن يعتبر التخطيط التربوي في هذا السياق الخبرة التاريخية للغة الإنجليزية لغة ذات وضع خاص في الأقاليم الجنوبية ولغة اتصال بلادنا بالعالم الخارجي وأن يوظفها في التعليم بالقدر الذي يخدم هذه الأدوار.

أن يعتبر التخطيط التربوي في هذا السياق اللغات المحلية وأن يأخذ بالحكمة التربوية المقررة في لزوم أن يبدأ التعليم بتلك اللغات . ولضعف شأن هذه اللغات بالقياس إلى اللغة العربية والإنجليزية وجب على التخطيط التربوي ما يلي:

أ – أن لا يعتذر بضيق الإمكانات ليحجب لغة محلية عن التعليم بشكل نهائي.

ب– أن يتبنى مبادرات الجماعات الثقافية والقبلية في تطوير لغتها وتبنيها في مدارسها المحلية.

أن يعتبر التخطيط التربوي حقائق التنوع اللغوي والثقافي والبيئي خبرات أو إمكانات تربوية مؤكدة يبدأ بها التعليم في المدرسة ولا يتعالى عليها . وبهذا تضاف خبرة التعليم في

المدرســـة إلى الخبرات التي جاء بها التلميذ إلى المدرسة ، التي ما تزال تؤثر عليه في محيط بيئته ولذا يجب على التخطيط التربوي أن يتصل باللغة الأم للتلميذ على نحو ما ذكرناه أعلاه.

وأصـــدرت ثـــورة الإنقاذ قراراً بتعريب لغة التعليم الجامعي في السودان في كل فروع المعرفة دون استثناء.

نخلص من ذلك إلى ما يلي:

- أن سكان الجنوب يتكلمون لغات أماً متعددة.
- أن اللغة العربية "لغة جوبا" تعتبر لغة التعامل والتفاهم المشترك بين جميع سكان الجنوب.
- أن الإنجلـــيزية فرضـــت وتفرض لغة للتعليم والإدارة ، ويراد لها أن تحل محل العربية كلغة تفاهم ولكنها لم تصل بعد إلى هذه المرحلة.(١٠)

الأديان والعقائد:

في بداية الحكم الثنائي – حيث كانت السلطة الإدارية الفعلية في أيدي الإنجليز – أعلن البريطانيون في بداية الأمر أنهم يحترمون التقاليد السودانية والدين الإسلامي ، إلا أن هاجس الثورة المهدية وقتل "غردون" والخوف من عودة الثورة الدينية جعلت البريطانيين يعملون على نشر المسيحية ، ويتخلون عن وعودهم السابقة.

عمـــد البريطانـــيون إلـــى إتاحة الفرص للتبشير بين السودانيين ، وقسمت البلاد بين مختلف المذاهب المسيحية التي سمح لها بدخول السودان وإنشاء مراكز تبشيرية بالجنوب الذي وزع إلـــى مناطق نفوذ بين الإرساليات المسيحية الأوروبية المختلفة البروتستانتية والكاثوليكية والأنجليكانية وغيرها، وفي عصر لاحق دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها في ميدان التبشير.

رغـــم جهـــود التبشـــير الكبـــيرة ، إلا أن معظم سكان الجنوب ما زالوا على أديانهم التقليدية، وليس هناك غير مجموعات قليلة من السكان هي التي اعتنقت الإسلام أو المسيحية ، ويبين الجدول التالي نسبة هؤلاء إلى هؤلاء:

الطبيعيون	يقـــدر عددهم بنحو ٥,٦ مليون نسمة ويمثلون ٢٢% من جملة سكان السودان ٩٨% منهم في الجنوب أي نحو ٦٧% من سكان الجنوب.
المسلمون	ويقـــدر عددهم بنحو ٢٢,٥٠٠ نسمة إلى ٢٣,٠٠٠ ويقدر عددهم في الجنوب بنحو ١,٥ مليون نسمة يمثلون ١٧%من سكان الجنوب.
المسيحيون	ويقـــدر عددهـــم بنحو ٢,٠٠٠ مليون نسمة ، وهم يمثلون نحو ٨% من جملة ســـكان السودان ، يعيش منهم نحو ٩٤% في الجنوب بين الغابات والمرتفعات والمستنقعات أي نحو ١٦% من سكان الجنوب ، ويقدر عدد البروتستانت بنحو ٢٥,٠٠ إلى ٢٦,٠٠ ، والكاثوليك بنحو ١٨٦,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠(١١)

ويمكـــن أن يقال على وجه الإجمال إن الجنوبيين الطبيعيين يؤمنون بوجود كائن أعلى أو إلـــه واحـــد يسمى عند الدينكا "نجاوت" أو "ينالغ" وله أسماء أخرى لدى كل قبيلة فهو عند الشيلوك "وجوك" ، بيد أن أرواح الأسلاف هي التي تلعب الدور الأكبر في حياة القبائل.

وتعـــتقد القبائل بأن أرواح الرجال في الأجيال المختلفة من صانعي المطر أو الزعماء الروحيـــين الذيـــن تتجسد فيهم السلطتان الروحية والشرقية معاً، ويعتبر صانع المطر في قبائل الأتولي واللاتوكا هو شيخ القبيلة أيضاً.

النظم:

لكـــل قبيلة زعيمها أو شيخها . وقد يمثل الزعيم القبيلة في معاملاتها مع الحكومة ، وهـــو أقـــل منزلة من الزعيم الذي تعترف به القبيلة ، وذلك لأن ثمة قواعد شبه مقدسة تمنع الرئيس الحقيقي من التعامل مع العالم الخارجي ، كما أن لصانع المطر أو الزعيم الروحي دوراً مهماً في شئون القبيلة .

ويـــتوافر لدى الشيلوك نظام مركزي على قمته ملك مقدس ، وتعتبر السيادة المطلقة بيـــن قبيلتـــي الدنكا والباري لدى صانع المطر ، وتتركز السلطة عند النوير في أيدي أشخاص ذوي نفوذ ديني موروث ، وليس في أيدي السياسيين .

وكانـــت الســـلطة السياسية عند الزاندي تتركز في أيدي حفنة من النبلاء ذوي النفوذ الوراثي ، ولا يجوز لفرد من أفراد القبيلة الحصول عليه.(١٢)

معطيات التاريخ :

كان لاتصال السودان الوثني بمصر وبلاد المغرب وغرب أفريقيا آثار بعيدة المدى في ثقافـــته علـــى مر العصور ، حيث تأثر بالحضارة الفرعونية والإغريقية الرومانية ، ومن مصر أيضاً تدفقت المسيحية إلى السودان ، ثم دخلت المؤثرات الإسلامية إلى السودان من مصر عبر النوبة ومن المغرب عبر الصحراء الكبرى.

فمـــن مصـــر دخلت الهجرات إلى السودان متابعة مجرى النيل من جنوب أسوان إلى كرســـكو ثم مخترقة صحراء العتور مباشرة إلى أبي حمد ، ثم متابعة النهر مرة أخرى لتنتهي إلى الجنوب ، ومن الشرق عبرت الهجرات من جزيرة العرب إلى ساحل البحر الأحمر .

وقفت ممالك النوبة المسيحية في وجه التيار الإسلامي الممتد إلى السودان من مصر، فلمـــا ضعفت ممالك النوبة ثم تهاوت آخر الأمر انفسح المجال أمام تدفق الهجرات والمؤثرات الإســـلامية ، حيث انتشر الإسلام بين أهل النوبة وتدفق جنوباً وكان للتسرب السلمي أثر كبير في انتشار الإسلام بسبب التبادل التجاري والمصالح المشتركة ، واستخدام النوبيين في الجيش المصـــري في عهد الفاطميين وهجرة الأفراد والجماعات الفارين من مصر بتغير الدول. وازداد انتشار الإسلام على يد المماليك منذ القرن الثالث عشر فصاعداً.

وبعد سقوط مملكة دنقلة في أول القرن الرابع عشر الميلادي ، انطلقت جماعات أخرى نحو الجنوب ووصلت إلى حدود الحبشة وأنشأت مدينة أريجي على الشاطئ الغربي للنيل الأزرق سنة ١٤٧٤.

ثم كانت مملكة علوة قد دهمها الانقسام وعانت من غارات الزغاوة المنحدرين من برنو عبر دارفور، ثم جاءت الخطوة الأخيرة في مستهل القرن السادس عشر بتحالف المهاجرين العرب مع الفونج القادمين من الجنوب وقضوا على علوة نهائياً ودخلوا عاصمتها "سوبة" فانتهت الممالك المسيحية .

ومن الجزيرة العربية هاجرت قبائل عبر البحر الأحمر ونزلوا بالإقليم الساحلي الممتد من سواكن إلى عيذاب واختلطوا بالبجة وصاهروهم ونشروا الإسلام والثقافة العربية.

وهاجر بعض هؤلاء إلى عطبرة والنيل الأزرق ، كما ارتحل خلق منهم إلى النيل الأبيض واحتلوا جزءاً كبيراً منه على الضفتين الشرقية والغربية وهاجر آخرون إلى كردفان في أواخر القرن السابع عشر واختلطوا بسكانها الأصليين ، وتعرض السودان لتيارات إسلامية أخرى وافدة من الشمال الغربي إلى دارفور وكردفان ثم تيارات أخرى منبعثة من ستار . وانتشرت القبائل العربية في كل مكان.

وتأسست مملكة تقلي في منطقة جبال النوبة ثم قامت سلطنة الفونج وسلطنة دارفور وكان لهذه السلطنات الفضل الأكبر في انتشار الإسلام والثقافة العربية في معظم أنحاء السودان، وساهم الحكم المصري أيضاً في انتشار الإسلام في الجنوب.

أما اسم السودان الذي أصبح علماً على سائر القطر ، فقد أطلق تعميماً وتوسيعاً للاسم الذي اختص به أصلاً وهو "الجنوب" دون سواه من أنحاء القطر ، ففي الوثائق الرسمية للحكومة التركية وفي الاستعمال الشائع بين الناس كان الاسم يطلق على الجنوب فقط . أما باقي أجزاء السودان فكانت تعرف بأسماء المقاطعات (كالنوبة – دارفور – كردفان – ستار) ، وسار الحال على هذا المنوال حتى أواخر القرن التاسع عشر ، حيث أطلق على القطر كله ، وتأيد ذلك على يد الأحزاب السياسية المعارضة لسياسة فرق تسد ، وارتفع شعار "إننا كلنا سودانيون " وظهرت أول صحيفة في تاريخ السودان بعنوان "حضارة السودان" عقب الحرب العالمية الأولى وقيام جمعية الاتحاد السوداني عام١٩٣٢ . وسارت هذه السياسة لخدمة السودان كوطن مشترك للجميع ينتمي إليه الجميع.[١٣]

الاستعمار وتاريخ الجنوب :

عبر أركل عن نهج المؤرخين الاستعماريين حيث قال في عام ١٩٥٥م عشية الاستقلال : "إن ما يعرف اليوم بجنوب السودان لم يكن له تاريخ قبل عام ١٨٢١م" ، وقبله بنصف سنة لعام ١٩٠٤ تعرض بالحديث عن سكان الجنوب قائلاً : "إن أهل الجنوب قوم

متوحشـون تتمثل حاجتهم الأولى في فر ض طاعة القانون والنظام ، والحكم العسكري القاهر المباشـر ، وإن خير ما يمكن عمله لمصلحة السكان هو تنصيرهم عن طريق جمعيات التبشير المسـيحي المخـتلفة ، التـي وصـفت عملها في تقرير عام ١٩٠٥م بأنه تعليم هؤلاء الهمج **المتوحشين مبادئ التفكير السليم ، وحسن السلوك ، وطاعة سلطان الحاكمين.**(١٤)

كانـت تلـك هي فلسفة السياسة والإدارة التي سار عليها الاستعماريون الذين اتفقوا علـى وحشية السودانيين الجنوبيين وتجريدهم من أي حضارة أو تاريخ كما اتفقوا على وجوب إخضاعهم والسيطرة عليهم سياسياً وثقافياً وروحياً. وظل هذا الاتجاه إبان القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

تغيرت هذه اللهجة وتحولت فجأة إلى صور جديدة ناعمة ، واتخذت أساليب أكثر ذكاء وتطـوراً، الهدف منها تنفيذ سياسة جديدة تعمل على فصل الجنوب عن الشمال سياسياً وثقافياً وضمه إلى إحدى الممتلكات البريطانية في شرق أفريقيا كما عبر عن ذلك رسمياً عامي١٩١٥، ١٩٢١.

بعـد ذلك ظهر خضم من الكتابات والسياسات التي تساير هذه السياسة بحيث بدا من المـتعذر التوفـيق بيـن سـودان شمالي وصف بأنه عربي مسلم وسودان جنوبي وصف بأنه أفريقـي، يـتعذر التوفـيق بينهما لأنهما متباينان متنافران ومن ثم يجب أن يتحولا إلى كيانين ينبغي الفصل بينهما تماماً.

<u>تعليق :</u>

والواقـع أن العروبة والأفريقية اللتين يشكل الحديث عنهما محوراً أساسياً من محاور الاخـتلاف الثقافي ، يفهمان خطأ كما لو كانا رابطتين عنصريتين تناقض كل منهما الأخرى (أو هكـذا يـراد أن يفهم منهما) في حين أن الحقيقة الثابتة هي أن العروبة ليست رباطاً عنصرياً يوحد بين أفراد مجموعة عرقية لا في السودان ولا في غيره وإنما هي رباط ثقافي لغوي غير عنصري يجمع بين شعوب مختلفة الأعراق منها الأبيض والأسود والأسمر ولو كانت غير ذلك لخـرج مـنها أكثر العرب في العصر الحديث ، كذلك فإن الأفريقية رباط جغرافي سياسي ثقافي غير عنصري أيضاً يجمع بين سكان أفريقيا دون اعتبار للاختلافات العرقية واللونية واللغوية.

والحقـيقة الثانـية أنه في حالة السودان لم يكن العرب دخلاء احتلوا أرض السودان بـالقوة والغـزو فـي عصـور مختلفة وفرضوا لغتهم ودينهم ، فالواقع أن دخول العرب إلى السـودان قـد تـم بوسـائل سلمية أبعد ما تكون عن الغزو أو الفتح ، وقد تزاوجوا واختلطوا بالسـكان المحليين الذين كانوا على أديانهم التقليدية أو على المسيحية في النوبة ، ثم لم يلبثوا أن اعتنقوا الإسلام تدريجياً وطواعية ، واتخذوا العربية لغة إضافية للغاتهم أو بديلاً منها ، ولم يكـن العرب وحدهم هم المهاجرين إلى السودان ، فكثير من أبنائه وقبائله وفدوا إليه من بقاع وأوطان أخرى ، وبعضهم في عصور أحدث بكثير من الهجرات العربية كالزاندي مثلاً.

كمـــا نـــود الإشـــارة إلى أن صلة الإسلام بأفريقية قديمة ، أما اللغة العربية فلا تقلّ أهميتها كونها أصبحت لغة التخاطب لأغلبية السكان عبر حواجز اللغات واللهجات.(٥١)

ومـــن الواضـــح أن الغرب قد عمد إلى عزل الجنوب ، وحرمانه من التأثر بالشمال ، وترتب على هذا بالضرورة ضعف مركز الإسلام ووقف انتشاره.

الجزء الثاني

رؤية لاتجاهات العمل في المستقبل

دور مصر في المرحلة الانتقالية:

من الجدير بنا أن نمتدح هنا السياسة المصرية تجاه السودان في الفترة السابقة ، فقد أدركت مصر بثاقب نظر ، إمكانية انفصال الجنوب ، واتخذت سياسة متوازنة بين الشمال والجنوب ، ولم تأل جهداً في المساعدة ، ولم تنف الجنوبيين من حساباتها ، ولذلك نحن نرى أن مصر قد وضعت بذرة العمل السياسي الهادئ ، وخلقت الظروف التي لا تدعو الجنوبيين إلى عدم استبعاد مصر من حساباتهم .

وإذا كان لمصر دور في هذه المرحلة ، فعليها أن تقوم بما يلي:

أ- العمل على المشاركة الإيجابية في المحادثات بين الشمال والجنوب وإبراز حقوق مصر المشروعة التي لا يمكنها بحال أن تتخلى عنها .

ب- إعداد خطة دقيقة مع الجنوبيين ، تحدد فيها أهدافهم ومراميهم على الصعيد الثقافي ، وكيفية مساهمة مصر في تحقيق هذه الأهداف ، خاصة تلك التي تحقق أهدافاً مشتركة.

ج- البدء في استدعاء كوادر من الجنوبيين للتدريب في مصر ، في مجالات ثقافية تحقق أهدافاً مشتركة ، ومنها مجالات التعليم والإعلام وحماية البيئة ، والإسكان والصحة.

د- فتح أبواب الجامعات والمعاهد المصرية لعدد أكبر من الجنوبيين للتعليم في مصر.

هـ- الاهتمام بالإعلام الموجه إلى السودان خاصة ، لشرح وجهة النظر المصرية، وخلق قواسم ثقافية مشتركة ، خاصة أن هناك بالفعل مجالات للتعاون في هذا المضمار ، ويجب التركيز على استئلال الرواسب التاريخية والنفسية التي عمقت الخلاف في الماضي، ومازالت تقوم بدور سلبي في فكر الجنوبيين عن مصر في الحاضر.

بذلك يمكن أن تهيئ السياسة المصرية الأجواء لأنواع من التعاون في الحاضر ، مما يمكن أن ينعكس إيجابياً على العلاقات المصرية السودانية بوجه عام والمصرية الجنوبية بوجه خاص في المستقبل.

الإسلام والمسيحية :

استفحلت الاتجاهات المعادية للإسلام في ظل السياسات التي انتهجتها الإدارة الإنجليزية وخاصة في أوج عهد سياسة الجنوب الانفصالية (من ١٩٢٠ - ١٩٤٦) ويمكن القول إن الجهود والسياسات القهرية غير الرشيدة التي قامت بها الحكومات السودانية بعد الاستقلال قد دعمت هذه الاتجاهات.

وقد عدلت الحكومة السودانية بعد انتفاضة مارس -أبريل ٨٥ عن هذه السياسات القهرية، واتبعت سياسة تتسم بفهم أعمق للإسلام وتعاليمه ، ولو استمرت هذه السياسة

مستقبلاً فمن الممكن أن يتهيأ للإسلام دور في حياة السودانيين الجنوبيين ، خاصة وأن منهم أعداداً لا بأس بها اعتنقت الإسلام . وما زال بعضهم متمسكاً بعقيدته الإسلامية حتى الآن ، ومنهم بعض القيادات السياسية والمثقفة.

قال إدوارد بلايدن وهو من المبشرين بالمسيحية وأحد المؤسسين للقومية الأفريقية ، قال في كتابه "الإسلام والمسيحية والعنصر الزنجي " الذي نشر أول مرة عام ١٨٦٧ : أعتقد أن الإسلام قد قدم لمجموعات كبيرة من القبائل الأفريقية ما عجزت المسيحية على أيدي الأوربيين عن مضاهاته حتى الآن ... فقد أرسى بينهم أنماطاً سلوكية تعينهم على تحقيق أسس وغايات النماء والرعاية . وقال إن الإسلام هو الصورة المثلى من المسيحية التي تتناسب مع العنصر الزنجي وإن الإسلام يبحث عن الإنسان في حقيقته فيتجاوز العرض إلى الجوهر ، ويترك الطارئ للباقي، ولذلك فإنه يخمد كل نعرات التمييز القائمة على العنصر واللون والجنسية.

ولو قدر للجنوبيين بعد أن يتخلصوا من دعايات كتاب الغرب وادعائهم فمن الممكن أن يروا في الإسلام عاملاً يوحد بينهم ، ويرسي قواعد التفاهم والاحترام المتبادل والتعاون بين كل السودانيين . بصرف النظر عن خلفياتهم العرقية والثقافية.

وهناك احتمال آخر ، وهو أن يتمكن الجنوبيون من التخلص من التبعية الثقافية للغرب والخروج منها إلى آفاق جديدة حرة ومخلصة وكل ذلك قد يكون في صالح الإسلام.

وسوف يتوقف مستقبل المسلمين أيضاً أي الدولة الوليدة وبالدرجة الأولى أساساً على المدى الذي يمكن للشمال به أن يحميهم ، ويدعم وجودهم وثقافتهم ، وكذلك على دور الهيئات الإسلامية المعنية بهذا الأمر.

والواقع أن الدراسة المبدئية لأحوال المسلمين حالياً ، تبين أنه لا يمكن أن يتوقع لهؤلاء أن يصمدوا بمفردهم أمام المخططات التي تستهدف ثقافتهم ووجودهم وهويتهم على المدى القريب.

<u>أما المسيحيون :</u> فسوف يتلقون الدعم المناسب مادياً وثقافياً وسوف تزداد أعدادهم تدريجياً ، ومع ذلك ، ونظراً للاختلافات المذهبية واحتمالات ارتباطهم بنظائرهم في الدول المجاورة ، فأنا أتوقع أن يقوم المسيحيون الجنوبيون على المدى البعيد بعمل ما عمله إخوانهم في الدول المجاورة وهو أفرقة المسيحية.

وأرى أن المساعدات الغربية – في المرحلة الأولى عشية انفصال الجنوب – سوف تكون كبيرة ، ولكن كعادة الغرب دائماً ، عندما يحقق الهدف السياسي ، فإنه يتخلى سريعاً عن أهدافه الثقافية والإنسانية التي يتخذها في واقع الأمر لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى كما حدث في أفغانستان وغيرها.

السياسة الثقافية للدولة الجديدة :

استقراء حركة التاريخ ، وحقائق العصر – دون الدخول في التفاصيل – تشير إلى أن العوامل التي خلقت مشكلة الجنوب ، وساهمت في استفحالها ، ومن الممكن أن تقودها إلى النهاية المتوقعة وهي الانفصال – هذه العوامل مازالت تعمل عملها ، بل وتزداد وتيرتها ، ولا يحمل المستقبل القريب أية بشائر بانحسارها أو ضعفها ، أو حتى تغير أهدافها أو الحد منها ، وربما كان العكس صحيحاً . ولذلك نحن نتوقع من الدولة الجديدة أن تقوم في سياستها على عدد من المرتكزات:

أ – سوف تكون هذه الدولة أكثر استعداداً للاستماع إلى الغرب واتباع مخططاته والعمل على تحقيق أهدافه عموماً ، وسوف تنتهج هذه الدولة كل السبل لتحقيق ذلك ، وتكمن هذه الأهداف

أولاً: في تدعيم الفصل بين الجنوب والشمال سياسياً واقتصادياً وثقافياً .

ثانياً: لا أشك لحظة في استغلال إسرائيل لهذه الدولة في تحقيق أهدافها ومراميها التي على رأسها الضغط على مصر مائياً بالدرجة الأولى ، ويمكن أن أتصور ما يلي:

أ- أن تلجأ هذه الدولة إلى سياسة مزدوجة ظاهرها المهادنة وباطنها الضرب غير المباشر في المراحل الأولى والمباشر حينما تتهيأ لها الظروف.

ب- محاولة الارتباط بالدول المجاورة خاصة كينيا بالدرجة الأولى لأسباب جغرافية واقتصادية، ثم أوغندا وإثيوبيا ، بدوافع سياسة.

ج- سوف تحاول هذه الدولة استغلال الخلافات القبلية والظروف المكانية لتعويق التنمية والقدرة العسكرية للسودان الشمالي.

وسوف يساعدها الغرب وإسرائيل بكل ما لديهما من إمكانيات ، أملا في تحقيق أهدافهم المعروفة.

أما شكل الأداء الثقافي لهذه الدولة فيمكنني أن أتصور ما يلي:

١- محاولة فرض سياسة لغوية تستبعد اللغة العربية.

٢- محاولة تدعيم لغة الدينكا عن طريق التعليم والإعلام، مع مغازلة لغتين أو أكثر مرحلياً.

٣- تدعيم اللغة الإنجليزية كلغة تعليم ولغة رسمية للبلاد ، ومحاولة إحلالها محل اللغة العربية كلغة تفاهم وتعامل مشترك ، كما حدث في نيجيريا.

ومن الناحية الدينية ، فإنني أرى ما يلي:

١- سوف يكون التركيز كبيراً على الإرساليات التي تستخدم الإنجليزية ، واستبعاد الإرساليات الأخرى التي تفضل العربية دون الإنجليزية.

٢- محاولة خلق المشكلات للمسلمين اقتصادياً وعسكرياً تمهيداً للتخلص النهائي من الصبغة الدينية الإسلامية لبعض السكان .

٣- العمل على التقريب بين الديانات التقليدية المحلية والعناصر المسيحية في المرحلة الأولى.

وأتصور فلسفة تعليمية قائمة على الأسس السابقة الذكر وتستخدم في كتب القراءة :

أ- الحكايات الشعبية .

ب- قصص تهدف إلى اتجاه نحو الكراهية للعرب والثقافة العربية ودمغ العرب بتجارة الرقيق.

ج- قصص تقرب الجنوب من ثقافة الغرب.

د- استخدام الأغاني الشعبية والأمثال وغيرها في ذات الاتجاه.

هـ- استكتاب روايات تاريخية مزورة أو مهولة لتحقيق نفس الأهداف.

و- استثمار التراث المسيحي الأثيوبي القديم والمسيحي الحديث.

ز- انتقاء بعض الكتابات التي وردت على ألسنة الاستعماريين والكتاب الأفارقة .

وهنا يعرض سؤال نفسه:

هل من الممكن أن تسود الجنوب ثقافة الدنكا منفردة؟

من وجهة نظري ، فإن ثقافة الدنكا لا يمكنها أن تسود هكذا دفعة واحدة أو حتى على الأمـد المنظور لأن القبائل الأخرى سوف يزداد استمساكها بلغاتها وعقائدها ، ومع ذلك أود أن أشير إلى أن التقارب بين ثقافة الدنكا وثقافة معظم القبائل الأخرى التي لا تدين بأديان سماوية كبير ، وليس من الصعب عملياً إدماج هذه الثقافات في ثقافة واحدة ، قد لا تكون صورة كاملة لثقافة الدنكا ، ولكنها سوف تكون ثقافة تقليدية تمتزج وتتبلور بشكل ما.

قـد يحدث هذا في حالة التركيز والتخطيط المباشر والدءوب والمتواصل لسياسة من هـذا القبيل ، مع استخدام الوسائل الشديدة الفاعلية ، كالإعلام والتعليم ، ومع ذلك سوف تقوم منافسة شديدة بين ثقافة الدنكا وثقافة النوير خاصة .

أولاً: **نظراً للخلفيات والترسبات التاريخية المختلفة ، فالنوير يسكنون إقليم المستنقعات ، وعلى كـلا ضـفتي النيل الأبيض جنوب ملتقاه ببحر الغزال وتنتشر إلى الجنوب والشرق حتى نهـر سوباط إلى حدود أثيوبيا ما بين خط عرض ٩,٣٠ إلى ٧,٣٠ شمال وهم بذلك أو فـروع منهم يسكنون على نقاط التماس بين الشمال والجنوب ، وهم بذلك على علاقات أكـبر ومعرفة أوثق بالشماليين والأثيوبيين وثقافتهم من جهة ، ومن جهة أخرى بينهم وبين الدينكا – وإن كانا من أصل واحد – خصام تاريخي ممتد الجذور منذ القرن التاسع عشـر ، حيـث كـان النوير يشنون الغارات على الدينكا في شرق ضفة النيل الأبيض، ومكنـتهم هذه الغارات المتواصلة من الانتشار على كلا ضفتي النيل الشرقية والغربية ، بيـنما كـان وطنهم الأول هو الجزء الذي يقع غرب بحر الجبل ، فبلاد النوير الشرقي كانـت وطناً للدينكا في أواسط القرن الماضي ، ولكن النوير تغلبوا عليهم وأجلوهم نحو الشمال حتى الرنك وإلى الجنوب عند الدكادك (دكفريت ودكفويل).**

ثانياً: النوير قبيلة قوية متعددة الفروع ، تنقسم أساساً إلى فرعين : النوير الشرقي ومنهم : نسياتق – لاك قاوير – لاو – قاجوك – قاقوان – قاجاك (وقاجوك وقاجاك هما فرعان من قبيلة جكانق الشرقية) والنوير الغربي ، ومنهم : بول – جاجي – ليك – نونق – دوك.

وثقافة النوير تمنع الزواج من الأقارب ، حتى من بنات القرية الواحدة ، ولذلك اختلط النوير ببعض الدينكا وبعض الشلوك ، ويتكلم النوير باللغة النوراوية، وحسب التعداد الأخير، يقدر عدد من يتكلمونها بـ ٤٦٤,١٥٩ ، وكان مؤتمر الرجاف قد قدر تعداد النوير بـ ٤٣٠,٠٠٠ .

والنويراوي يشبه البدوي فهو شديد البأس ، يشعر شعوراً قوياً بكرامته ويتمسك بحقوقه الشخصية الاجتماعية كفرد له كيانه واحترامه ، ولا يبالغ النوير في تبجيل كبار السن وأهميتهم مثل القبائل الأخرى ، ولا يجعلون الثروة مميزة بين الغني والفقير ، ولا يوجد بينهم سيد ومسود، والاحترام واجب الجميع وعلى الجميع ، ويتكافلون اجتماعياً بشكل أوثق وهم أكثر كرماً ، ويعتزون بلغتهم اعتزازاً شديداً ، وهم بدنياً طوال القامة يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم ، ويتبادلون المحبة والصداقة ويعتبرون الشيلوك والدنكا أجانب عنهم ، وقد وصفهم "جاكسون" بأنهم مشاغبون لا يحتملون التسلط ، مع رغبة شديدة في الاستقلال.

ثالثاً: فإن خلفياتهم في التعامل مع الإنجليز تجعلهم معادين لهم ، ومن أبطالهم التاريخيين "جركيك" الذي أعدمه الإنجليز ، وهم لا ينسون هذا التاريخ .

كذلك يقف تعدد الزوجات حائلاً دون انتشار المسيحية بينهم ، وهم يدينون بكائن أعلى هو "كض" ويعتقدون أن أرواح السماء تحل في بعض الرجال فيصيرون أنبياء ، و "ريو" يختص بالحرب ، و"كول" للرعد. ونتوقع أيضاً منافسة الثقافة الأوربية مع العربية بدرجة ما.

أما الثقافة التي سوف يكون لها الغلبة من وجهة نظري على المدى البعيد ، فهي ثقافة أفريقية مختلطة بعناصر جديدة ، قد تتبع نفس المسار الذي سارت فيه الثقافات الأفريقية الأخرى، التي تأثرت بالمسيحية ، فتتحول إلى مسيحية متأفرقة تدخلها عناصر أساسية من الديانات التقليدية.

ومع ذلك ، فالأمر منوط بالجهود المبذولة في هذا المضمار ، فلو تمكن المسلمون من بذل جهود مناسبة ، وعلى أسس مخططة ومدروسة ، فمن الممكن أن تجد اللغة العربية لها مكاناً في هذا الخضم ، تأسيساً على ماضيها وواقعها ، وتأسيساً على صلاحية البديل الإسلامي لهذا الخضم من الثقافات والأديان والمذاهب ، فالمسيحية نفسها دخلت البلاد على مذاهب شتى متنافسة ، وقد تصبح متصارعة وبعض الكنائس تميل إلى استخدام اللغة العربية بدلاً من الإنجليزية.

معنى ذلك أن المنافسة سوف تكون شديدة بين الإنجليزية والعربية من ناحية ، وبين لغة الدنكا ولغة النوير غالباً من الجهة الأخرى، هذا وإذا اهتم أهل العربية بها ، وبذلوا الجهود في إقامتها وتثبيت منزلتها ، مستغلين وضعها الذي مازال مثمراً ، فمن الممكن أن يتغير الوجه الثقافي للجنوب ويصبح أكثر قرباً من ثقافة الشمال.

في حالة الاستقلال:

مــن وجهــة نظــري ، فإن العمل السياسي محكوم بظروف صعبة ، في ظل علاقات عالمــية غير مواتية ، ولذلك فإنني أرى أن العمل الثقافي والاجتماعي يأتي على رأس أولويات العمــل المصــري مع الجنوب في حالة الانفصال ومع ذلك فإنني أرى أن تتجه مخططات العمل السياسي نحو التركيز على تدعيم العلاقات المصرية الكينية والأوغندية بالدرجة الأولى، هذا إذا تسنحنا برؤية بعيدة النظر فتوجه الجنوب نحو هاتين الدولتين سيكون وثيقاً ومن ثم يجب العمل على أن يكون لمصر تأثير في توجهات هاتين الدولتين ، وأرى ما يلي:

١- ضــرورة إنشاء فرع جديد بوزارة الخارجية المصرية ، يتولى شئون جنوب السودان على أن يــتولى إدارته تصريف شئونه ، علاوة على الدبلوماسيين ، عدد من الأكاديميين ذوي الخــبرة ، والاهــتمام والتركيز على إيجاد قنوات اتصال مرنة بالجهات المعنية في وزارة الري والإعلام والتعليم والأمن .. الخ.

وعلــى وزارة الخارجــية يقع عبء الإعداد الجيد لخطة عمل مناسبة ، تشمل الأهداف الاســتراتيجية والتكتيكية على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني ، وكيفية خلق آليات العمل وإعدادها للقيام بواجباتها بمرونة شديدة .

وأيضــاً تكلــيف كافــة الوزارات والهيئات الرسمية والمدنية بإعداد تصور مناسب لما يمكــنها أن تساهم به في تدعيم العلاقات المصرية السودانية – الجنوبية، وأن تعد نفسها لتنفيذ المساهمة عندما يطلب منها ذلك .

كمــا يجــب توجيه الأزهر الشريف والهيئات التابعة له ، كي تضع ضمن مسئولياتها زيادة أعداد المنح الدراسية التي تخصص للجنوب وجعله في بؤرة اهتمامها حتى ولو كان على حساب دول أخرى بلغت مبلغاً كبيراً من تحقيق هويتها الإسلامية.

٢- توجيه الأكاديميين المعنيين بإعداد دراسات ميدانية وغير ميدانية عن احتياجات الجنوب في مختلف نواحي الحياة للاستفادة منها في عمل الهيئات التنفيذية.

٣- تكلــيف الكنيســة المصرية بالقيام بدور مناسب في تعليم مسيحيي الجنوب بكلية اللاهوت المسيحية المصرية ، مع ضرورة الاهتمام بتزويدهم ببعض المعارف عن الثقافة الإسلامية، والإنجازات الحضارية لمصرية ، والتجربة المصرية في التعايش بين الأديان.

٤- ضرورة أن تستغل مصر حالة السلام الذي سيتم بالضرورة بين الشمال والجنوب للمساهمة القويــة فــي إنشــاء عدد من الطرق والجسور ووسائل الاتصال البرية خاصة بين جنوب السودان وشماله وبين الجنوب ومصر .

٥- العمــل بقــوة على المساهمة في خدمة ورعاية المسلمين في جنوب السودان وفتح قنوات للاتصال والتواصل معهم ، وإمدادهم بالمساعدات المادية وعلى رأسها المساعدات الصحية والإسكان والتعليم.

٦- علــى أجهــزة الإعــلام المصرية أن تعد نفسها للقيام بدور فاعل في الربط بين الجنوبيين ومصــر ، وأقترح من الآن إعداد فرق فنية مصرية (مسرحية – غنائية – تشكيلية – أفلام

سينمائية) متحركة تجوب أنحاء الجنوب لعرض أعمال فنية ثقافية مصرية ، تقرب بين أبناء الجنوب ومصر ، وتدعم اللغة العربية ، وفي هذا المجال ، لابد من تكليف الكتاب المصريين بإعداد أعمال مسرحية وغنائية وغيرها ، تحقق أهدافاً مدروسة بعناية، ومراجعة من قبل الأكاديميين المعنيين.

٧- إتاحة الفرصة لإذاعة مصرية موجهة إلى الجنوب ، وجريدة توزع مجاناً.

٨- توجيه المعسكرات الشبابية والرحلات والكشافة المصرية للتوجه إلى جنوب السودان، والمساهمة مع الجنوبيين في بعض الأنشطة الرياضية والكشفية.

٩- استدعاء الهيئات الخيرية المصرية والعربية والإسلامية ، لبناء عدد من المساجد والمدارس في الجنوب.

وبهذا يمكن الربط بين مصر والجنوبيين على المستوى الثقافي الذي يؤثر بدوره على جميع مستويات العلاقة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الهوامــش

١- راجع :

- أحمد زكي موسى هيكل ، اقتصاديات السودان (المؤلف) ١٩٥٣ .
- محمد محمود الصياد ، اقتصاديات السودان ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية ١٩٥٧ .
- هاميلتون ، السودان الإنجليزي المصري ،جــ١ ١٩٥٣ .

٢- آركل.أج : تاريخ السودان ١٩٦١ ، ص٢٢ .

٣- ســليجمان السلالات البشرية في أفريقية : ترجمة يوسف خليل ، القاهرة، م العالم الغربي ١٩٦ س.ج، مجلة لجمعية الملكية الأفريقية ١٩١٣ .

٤- هاميلتون : مصدر سابق ، ص٨٦ وما بعدها .

٥- سليجمان : مصدر سابق .

٦- يوســف الخليفة أبو بكر : السياسات اللغوية في السودان ، مقالة في : دراسات أفريقية ، مركــز الــبحوث والــترجمة، العدد الثاني عشر يناير ١٩٩٥ ، رمضان ١٤١٥هـــ ، ص ١٣٨ وما بعدها .

٧- مايــتهوف: فصـــائل اللغات الأفريقية، قائمة ١٩١٢٠٣، البانتوية، السودانية (الشرقية-الغربية)، السامية الحامية.

٨- يوســف الخلــيفة أبو بكر: مرجع سابق، Proceedings of Rajaf Language,1928, pp.180 - 184 .

٩- المـــرجع السابق ، Education in Southern Sudan in philosophical Society of the Sudan proceedings of the Eleventh Annual Confrence, 10-11 Jan, 1963, pp. 34-35 .

-Language and education in Southern , Sudan in Directions in Sudanese Linguistics of Folklore, ed.H. Bell &.S.H. Hureize, kup. 1974, pp. 13-18 .

١٠- يوسف الخليفة ، مرجع سابق ، ١٤٠ وما بعدها .

١١- حكومة السودان : تقرير لجنة تقصي الحقائق على حوادث جنوب السودان ١٩٥٦، ص ٧ ، مؤتمر الرجاف ،لندن ١٩٨٢ ، ص٥١ — ٥٥ .

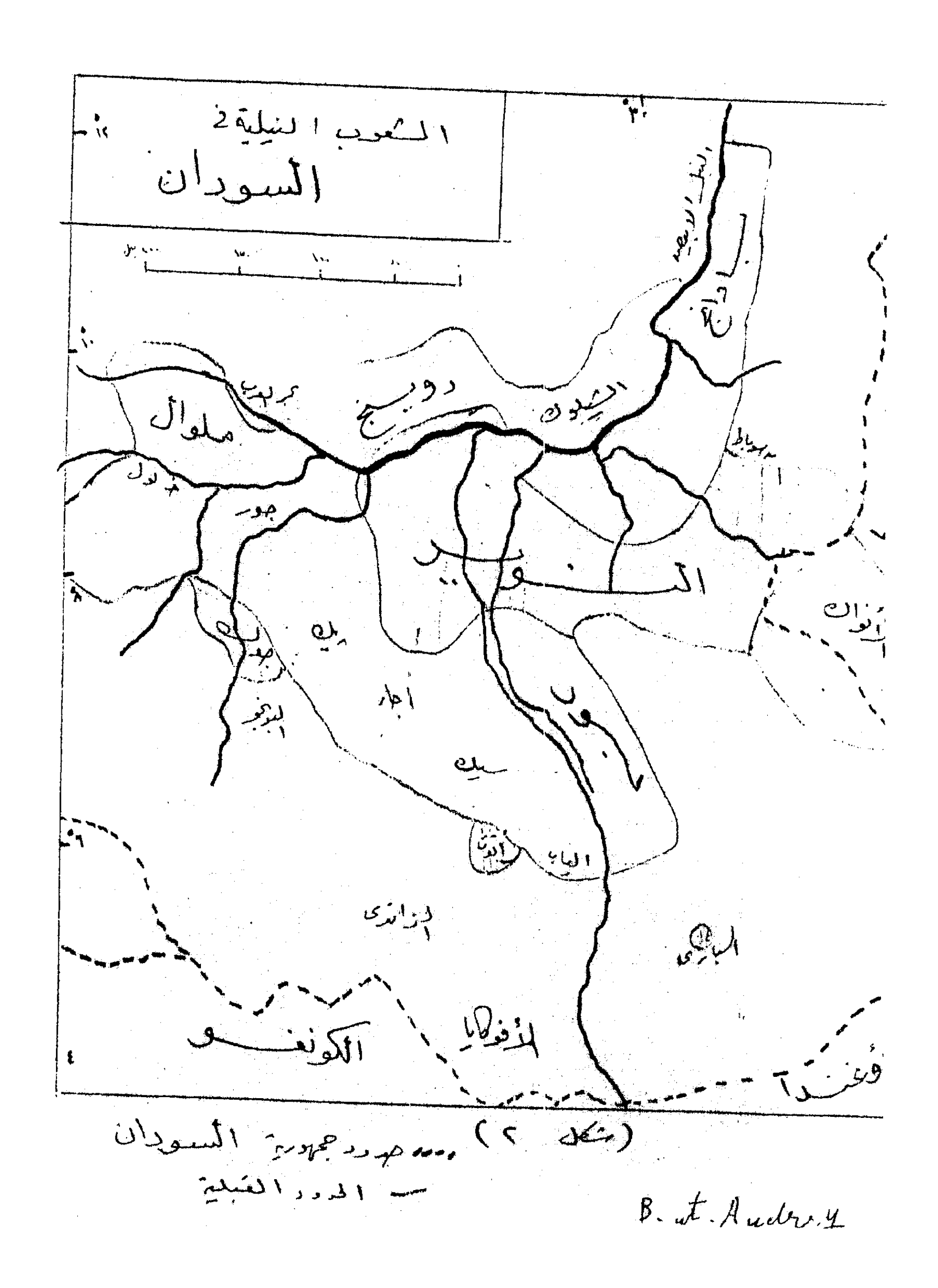
١٢- هاملتون ، مرجع سابق ، ص١٧ .

١٣- حســن أحمــد محمود : الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصـــرية ١٩٥٨ ، ص ٣٠١ ، ٣١٣ ، عبد العزيز عبد المجيد ، تاريخ الثقافة العربية في السودان منذ نشأتها إلى العصر الحديث ، القاهرة مطبعة الشبكش ١٩٥٣ ، جــ١ ، ص٣٨ - ٣٩ ، جــ٢ ، ص٨٧ وما بعدها .

١٤- آركل ، مرجع سابق ، ص٩ .

١٥- مدثــر عبد الرحيم ، الخطاب الافتتاحي حول النظريات والاقتراحات المتضمنة في بعض الكــتابات المــتعلقة بجــنوب الســودان ، مقالة في دراسات أفريقية، المركز الإسلامي الأفريقي في الخرطوم، العدد الخامس ربيع الأول ١٤١٠هــ - ١٩٨٩م .

- Imperialism and nationalism, Anote on Anglo – Egytion on the consititutional and political development of the Sudan , p. 74-267 .



(شكل ٢) ---- حدود جمهورية السودان

— الحدود القبلية

B. at. Audrey

التعددية الثقافية وبناء الهوية في جنوب السودان
رؤية أنثروبولوجية

د. سعد بركة ، د. سلوى درويش*

مقدمة :

يعد السودان قطراً متعدد الأعراق والأجناس والثقافات مع تمدد رقعته الجغرافية ذات المظاهر الطبيعية المتنوعة ، ونشأ من هذا التنوع السلالي والثقافي والبيئي تكوينات ذات سمات مميزة ، ففي الشمال والشرق هناك عناصر سامية وحامية ، وفي الجنوب الجماعات النيلية والنيلية الحامية والبانتو ، في حين أن الغرب فيه جماعات ذات أصول زنجية متعددة وسامية عربية كذلك . كما أن اللغات في السودان تربو على المئات وتتنوع العادات والتقاليد وأنماط السلوك كما يتنوع المأكل والمشرب والملبس . وعلى الرغم من هذا التباين والتعددية فهي مكملة لبعضها البعض ، كما أن هناك عناصر موحدة تتخلل هذه التركيبات المختلفة مما يمنحها صفة التشابه والتماسك(١) .

وهذا التفرد والتنوع الذي امتاز به السودان أدى إلى أن يوصف بشتى الصفات مثل بوابة أفريقيا ، وجسر العالم العربي وغيرها من الأوصاف الأخرى ، كما تتواجد به الحضارات الأفريقية الثلاث كما رآها نيكورن وهي أفريقيا التقليدية وأفريقيا الإسلامية وأفريقيا المسيحية .

فالسودان خليط من الأجناس والألوان ، فقد كان هذا القطر بحدوده الحالية منطقة جذب لكثير من العناصر البشرية منذ عصور سحيقة ، وعليه فقد استوعب عبر مراحله التكوينية أعداداً كبيرة هاجرت إليه من مختلف الاتجاهات ، فنجد أن الإحصاء السكاني الأول الذي أجري عام ١٩٥٦ قد عدد خمساً وستوناً مجموعة عرقية مقسمة إلى ٥٩٦ جماعة عرقية ، وتشمل المجموعات ذات الأصول العربية حوالي ٤٠% من المجموع الكلي للسكان ، بينما تمثل الدنكا وهي المجموعة الرئيسية وسط مجموعات جنوب السودان ١٢% من السكان، والبجه ٧% بينما المجموعات غير العربية في غرب السودان حوالي ٦% ، وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد سوى مجموعة صغيرة جداً من السكان يمكن أن تدعي عدم الاختلاط بالمجموعات الأخرى(٢) .

وقد تطورت منهجية دراسة الثقافات من خلال دراسات كثيرة تناولت الجوانب المتنوعة للثقافات الإنسانية على يد الكثيرين من علماء الأنثروبولوجيا والعلوم السلوكية ، وقد نتجت عن هذه الدراسات مناهج علمية دقيقة إلا أنها قاصرة لدراسة الثقافات الإنسانية كلها بتنوعها وتشعبها ، وقد نتج هذا القصور من حقيقة أن المنهجية الأوربية لدراسة الثقافات تعكس بالضرورة أثر البيئة الأوربية والمجتمع الأوربي وخلفيتها الحضارية ، فهي لم تضع في

* معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة – قسم الأنثروبولوجيا

اعتــبارها احــتمال وجود ثقافة قومية مكونة من عدة ثقافات تعايشت بالضرورة التاريخية أو الاقتصادية أو الدينية أو اللغوية أو كل هذا أو بعضه كما هو الحال في السودان .

وقد بدأت عدة دراسات في بداية الستينيات من القرن العشرين تناولت موضوع الثقافة الســودانية وتحديد هويتها ومعرفة أصولها ونبعت هذه الدراسات من الاهتمام بوحدة السودان القومية مع الاعتراف بتعدد أصولها وروافدها الثقافية والعرقية .

ويشــير مفهــوم التــنوع الثقافي Cultural Variation إلى الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية في الأنماط الثقافية بفعل تباين العوامل البيئية والاجتماعية والعرقية ، وقد كــان موضــوع التنوع الثقافي من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام علماء الأنثروبولوجيا خاصة فيما يتعلق بمدى هذا التنوع وارتباطه والعوامل المؤدية إليه ، وهناك نظريات تفسر هذه الظاهــرة بالاعتماد على المنظور التاريخي وأخرى تميل إلى دراستها من وجهة النظر البنائية الوظيفية ، بينما نجد نظريات أخرى حتمية تعتمد على عامل واحد ، وتتخذ هذه الحتمية صوراً متعددة، مــنها الحتمــية العنصرية والجغرافية والاقتصادية ، كذلك يهتم علماء الأنثروبولوجيا بتصنيف الثقافات إلى نماذج مختلفة ، يمكن معها الإحاطة بالتنوع الثقافي الملاحظ في المجتمعات الإنسانية[٣] .

وفــي ظــل التــنوع والتعددية في السودان يمكن أن تنشأ فجوة ثقافية بين الجماعات الثقافــية المختلفة ، وهذه الفجوة الثقافية Cultural lag تعتبر فجوة تتغير فيها جوانب الثقافة بمعــدلات أســرع من تغير الجوانب الأخرى مما يؤدي إلى عدم تكامل أو توازن عمليات تغير الثقافة ، فتختلف بعض العناصر الثقافية مع الافتراض بأنه لابد من وجود توازن بين المجالين المادي والمعنوي ، وأي اختلاف في هذه العلاقة يحدث فجوة ثقافية لابد من سدها وإلا تأخرت مســيرة تطور المجتمع. وترتبط الفجوة الثقافية بهذا المعنى بالتفكك الاجتماعي وظهور بعض المشــكلات فــي المجتمع . وكذلك في الفترة التي توجد بين اقتراب أكثر من عنصر واحد من عناصر الثقافة من تحقيق أهدافه بدرجات متفاوتة[٤] .

وقــد حدث بالفعل وجود هذه الفجوة بين الثقافات السودانية المتعددة على مر العصور وعمق من وجود هذه الفجوة مجموعة من العوامل منها ما هو تاريخي ارتبط بالاستعمار الذي عمــل علــى تعزيــزها باستمرار ولا سيما بين شطري السودان الشمالي والجنوبي ، الشمالي بثقافــته العربية الإسلامية والجنوبي بثقافته الإفريقية ودياناته التقليدية ، وأيضاً كان للحكومات المتعاقبة في السودان دور كبير في تعميق هذه الفجوة أيضاً من خلال التأكيد على ربط السودان بثقافة واحدة هي ثقافة الأغلبية وتهميش الثقافات الأخرى في المجتمع السوداني. وقد نتج عن ذلــك صــراع ثقافي Cultural conflict وهو صراع عقلي عند مجموعة معينة أو فرد معين ينتمــي إلــى ثقافتين مختلفتين تكونان موضع اتفاق جزئي ، ولكنهما يزودان الأشخاص ببعض

معايير السلوك المتناقضة والمتعارضة . ومفهوم الصراع الثقافي لا يستخدم عادة للإشارة به إلى الصراع بين جماعتين(٥)

وقد استخدمت عدة تصنيفات لدراسة الثقافة السودانية وأبرز هذه الاتجاهات:

أولاً : الاتجاه التاريخي :

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن أي حدث تاريخي رئيسي هو بمثابة حقيقة ثقافية جديدة قد لا تلغي الثقافة السابقة لكنها تمثل القوة الجديدة .

ثانياً : الاتجاه الأنثروبولوجي :

ويؤمن أصحاب هذا الاتجاه بتساوي الثقافات السودانية في مقدرتها وفرصها حتى لو تأثرت بعوامل تغيير مختلفة قد تؤدي إلى تغيرات ثقافية مختلفة .

ثالثاً : المدرسة السودانوية (مدرسة الوحدة في التنوع) :

وتعتبر هذه المدرسة أن التنوع الثقافي والاستمرارية الثقافية في السودان هي أهم العوامل في تقرير طبيعة وملامح تطور الثقافة السودانية وتستخدم منهج الحوار الثقافي أداة أساسية للتحليل(٦) .

رابعاً : اتجاه الحوار الثقافي :

وهو أقرب إلى الواقع السوداني المتشعب ، ويقوم هذا الاتجاه على تعريف دقيق لهوية الثقافة التي يراد دراستها وهو يعترف في المقام الأول بإمكانية التباين الثقافي في المكان الجغرافي الواحد ثم يعترف بقوة الثقافة وقدرتها على التفاعل والتشكل والتحور بأساليبها الكامنة فيها أو بما يمكن أن تستحدثه من أساليب جديدة، كما يعترف بتباين ردود الفعل الناتجة عن لقاء الثقافات .

ولقد اختلف التركيز على الجوانب المتعددة لمشكلة السودان باختلاف وجهات النظر، لكن الجانب الأكثر وضوحاً والأكثر مثاراً للجدل يتمثل في التركيز على الهوية العرقية والثقافية، حيث يعتبر الشمال عربياً مسلماً والجنوب زنجياً وثنياً بقيادة مسيحية ، والواقع أن هناك اتفاقاً عاماً على صعوبة تحديد انتماء وهوية الشمال أو الجنوب على أساس عرقي ، ليس لأن الشمال هو مزيج من العناصر العربية والأفريقية وإنما أيضاً لأن الجنوب ليس زنجياً صافياً ، فالمسألة ليست في الجانب العرقي فقط وإنما الجانب الثقافي ، فالإسلام واللغة العربية اللذان يجمعان ويوحدان الشمال خضعا معاً لتأثير الثقافة القبلية الشمالية ، وفي الجنوب لا يمكن نكران التأثيرات الحامية ، وهذه التعقيدات العرقية الثقافية توضح لنا مدى المرونة والمحافظة التي كيفت عملية الانتماء والهوية في السودان ، فقد تميز السودانيون بتحديد هويتهم وفقاً لرموز تختلف من وقت لآخر ومن مكان لآخر ترتكز على حقائق الحياة الماثلة وتشدد على القيم العائلية والقبلية والإثنية وبشكل أساسي القيم العرقية(٧) .

أولاً : التنوع الثقافي في السودان :

بالنظر إلى التنوع المناخي والاتساع الطبيعي للسودان ، إلى جانب الاختلافات العرقية واللغويــة باعتــبارها أهم الأشياء التي يتميز بها السودان ، لذا فإن أي محاولة لرسم خريطة ثقافــية للســودان تستوجب الأخذ بالتقسيم الطبيعي والتاريخ ونظم الاقتصاد في مجالي الإنتاج والــتوزيع واللغة المتحدثة والمعتقدات الدينية وحتى طقوس الموسيقى والرقص والفنون وكل العوامــل الأخــرى التــي تشــترك في تركيب الثقافة ، وعلى أساس ذلك يمكن تقسيم المناطق الثقافية السودانية إلى الآتي :

١- الثقافة العربية في شمال السودان .

٢- ثقافة سكان جبال النوبا في أواسط السودان .

٣- ثقافة البجة في شرق السودان .

٤- ثقافة الفور في غرب السودان .

٥- ثقافة النيليين في جنوب السودان .

٦- ثقافة الزاندي السودانية في جنوب السودان .

٧- ثقافة المابام في جبال الأنقسنا بجنوب السودان الشرقي(٨) .

أولاً : الثقافة العربية في شمال السودان :

تعتــبر الهجــرات العربية هي أهم الهجرات في تاريخ السودان الحديث ، وقد نزحت العناصــر العربــية إلى السودان بعد ظهور الإسلام في الجزيرة العربية ، وقد تأثرت الهجرات العربــية للســودان وتعريــب شمال السودان بموقف العرب في الصراعات السياسية في مصر والإمــبراطورية الإســلامية ، وقــد بــدأ الــتمازج العرقي والثقافي والديني بعد القرن السابع المــيلادي، فقــد قامــت الإمبراطورية الإسلامية أولاً بفتح مصر ، وانطلاقا من هناك بدأت في إرسال حملاتها العسكرية إلى داخل الأراضي السودانية ، ولم يستطع السودانيون الصمود أمام هــذه الحمــلات المــتفوقة وأمــام ذلك توصلوا إلى اتفاق ينظم العلاقات بين العرب والممالك الســودانية وما يتبع ذلك من التفاعلات الاجتماعية والسياسية المعقدة ، فلقد كان تعريب شمال الســودان عملــية اختــيارية لحــدود كبيرة ويمكن ملاحظة ذلك من كيفية تحول الزنوج الذين خضعوا لسيطرة العرب بسرعة إلى اعتناق الإسلام وتبني العروبة .

ولــم تنتشر عملية التعريب في البلاد بدرجة واحدة فبعض المناطق شهدت درجة من التعريــب أكــثر أو أقل من المناطق الأخرى ، مثل الفور الذين حافظوا على ملامحهم وثقافتهم الزنجــية أكثر من القبائل الشمالية الأخرى ، والنوبة في كردفان الذين لم يتأثروا كثيراً بعملية التعريــب ، والذيــن تأثــروا منهم ظلوا محتفظين بثقافتهم السابقة بشكل أكثر من المجموعات الشمالية الأخرى ، ومع أن النوبيين في الشمال قد تأثروا كثيراً بالقبائل العربية الإسلامية ، إلا

أنهــم حــافظوا على لغتهم جنباً إلى جنب مع اللغة العربية . وكذلك الحال مع مجموعة البجه . هكذا فإن احتفاظ السودان في الشمال بهويات مجموعاته السابقة يوضح الطريقة التي ارتكزت عليها عملية الأسلمة والتعريب على النظم السابقة لها(٩) .

ثانياً : ثقافة جبال النوبا في أواسط السودان :

عــند دخول العرب إلى السودان من مختلف المنافذ التاريخية المعروفة ، انتشروا في ربوعه الواسعة وتعرفوا على المجموعات الموجودة ، ولاحظوا سمات التشابه القائمة في اللغة والعــادات والتقالــيد السائدة بين النوبة في الشمال وسكان منطقة الجبال في وسط السودان ، فأطلقوا على سكان تلك المنطقة اسم (النوبا) أيضاً ونتيجة الحروب والمنازعات والكوارث التي وقعــت للقبائل في شمال السودان نزحت مجموعات منهم من النوبة إلى مناطق الجبال الحالية محتمين بها فتأثروا بها وأثروا فيها ومن ثم اتخذوا منها موطناً لهم .

أما القبائل التي تتكلم العربية من النوبا فيقال إنهم كانوا من المستعبدين بواسطة تجار الرقيق من أتراك وشماليين وبعد أن تمكنوا من الهرب عادوا إلى المنطقة مرة أخرى ، إلا أنهم أدركــوا الــتحول الــذي أصاب عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم بالإضافة إلى تعلمهم اللغة العربية فأسســوا لهم مجموعة من القرى بالقرب من الجبال ومن ثم زاد اختلاطهم بالعرب . فأصبحوا من ثم يعرفون أنفسهم عرباً . ومن قراهم حمرة الوز ، ليرى – تلودى وأبوسنون .

وفــي مــنطقة جبال النوبا نجد سبع قبائل رئيسية هي قبيلة النمنج Nimang وقبيلة الكتولو ومجموعة الميري ومجموعة تقلي العباسية ومجموعة الأجانق(١٠) .

ويعــرف الدين عند سكان جبال النوبا بالكجور ، وهو أنواع مختلفة منها كجور المطر (المســئول عن إنزال المطر) كجور الحصاد (الذي يعطي الإشارة لبدء عملية الحصاد) وكجور العــلاج وكجور الصيد فالناس لا يستطيعون بدء رحلة الصيد إلا بإشارة منه ، كذلك لا يمكنهم الأكــل مــن المحصول إلا بإشارة من كجور ، فالكجور بأنواعه المختلفة هو المخطط والمنظم لجميع شئون الحياة لدى قبائل النوبا لاعتقادهم القوى بأنه الواسطة الحية بينهم وبين الرب .

وســكان جبال النوبا قوم مسالمون ، يعتبر القتل عندهم أبشع الجرائم وكذلك الغدر ، وهــم كرماء يحترمون الضيف ، وبيئتهم غنية توفر كل احتياجات الفرد ، ومع هذا نجد أن السرقة لها قيمة اجتماعية تتمثل في إثبات قيمة الرجولة لدى الشباب وشكل من أشكال تحقيق الذات(١١) .

أمــا الثقافة النوبية في شمال السودان فقد دخلت البلاد في القرن الأول الميلادي بكل ثقافتها المادية بذات التركيبة ونفس الأدوات ، والثقافة النوبية هي ثقافة متجددة تدريجياً وهي ثقافة ثابتة فاللغة النوبية هي اللغة التي تتحدث بها منذ ذلك الزمان وحتى يومنا هذا وقد تكون هــناك تغــيرات لكــن أساس اللغة ثابت لا يتغير ، والثقافة النوبية ثقافة مركبة ومتداخلة خلال تطورها ظهرت ثلاث ثقافات مختلفة هي ثقافة الإنتاج والتوزيع – ثقافة المنزل ، ثقافة المجتمع

وهـي تكـون الـثقافة النوبـية ، وهناك خاصية مهمة تنفرد بها الثقافة النوبية وهي قدرتها وقابليتها على امتصاص الثقافات الأخرى وقبول الآخرين ، ورغم ذلك بقيت الثقافة النوبية على أصولها وجذورها رغم مرور هذا الزمن الطويل(١٢) .

ثالثاً : ثقافة البجة شرق السودان :

يـتحدث البجة اللغة البيجاوية في كل المنطقة التي يسكنونها ، والبجة قوم من الرعاة الـرحل تنقسـم منطقتهم من حيث المرعى إلى قسمين ، قسم مفتوح وهو (أقتب) على ساحل البحر الأحمر (وتمارا) في المنطقة الجنوبية وهذا القسم مقسم لحيازات القبائل وهو في الجبال وبطون الأودية ، ويحتقر البجة أية مهنة أخرى غير الرعي ، ومن هنا جاء اعتزازهم برعيهم وقد عرف عنهم أنهم الشعب الوحيد في التاريخ الذي سكن على ساحل البحر الأحمر ولم يشتغل بالملاحـة إلا قلـيلاً ، وهم لا يعرفون السباحة ولا يأكلون السمك ، وقد تأثرت حياتهم بالثقافة الإسلامية حيث تحولوا من الوثنية إلى الإسلام ، ويشعر البجة بأنهم مجموعة متميزة عن بقية شـعوب السودان سواء كان ذلك في اللغة أو العادات أو التقاليد ويتضح ذلك من أن الشخصية البجاوية حذرة وغامضة وتتميز بالصرامة والعنف(١٣) .

رابعاً : ثقافة الفور في غرب السودان :

تـرجع تسـمية الإقليم بدارفور إلى قبيلة الفور كبرى قبائل الإقليم ، وقد حكموا هذه المـنطقة وكانـت لهـم مملكتهم ودولتهم المستقلة قبل أن تضم حديثاً وتصبح جزءاً من أقاليم السودان في بداية القرن العشرين .

ويقـع إقلـيم دارفور غربي السودان . وهو أكبر أقاليم السودان من حيث المساحة ، وثانـي إقليم من حيث التعداد السكاني بعد الإقليم الأوسط ، ويضم إقليم دارفور مجموعة كبيرة من القبائل على رأسها الفور ، الزغاوة ، المساليت ، والعرب بمختلف بطونهم : رزيقات ، بني هلبة ، تعاشة ، هبانية ، عريقات ، بني حسين ، الأباله ، المهرية والحلول ، وهناك أيضاً قبائل القمر ، الميمي ، البرتي ، التنجور ، التاما ، الداجو ، البرقو ، الفلاتا ، الهوسا(١٤) .

وقبـيلة الفـور مـن أكـبر قبائل الإقليم ، وهي قبيلة ذات تاريخ حافل بالمنطقة وقد اسـتمرت مملكـتهم مستقلة لقرون عديدة ، حتى سقوطها عام ١٩١٦ على يد الإنجليز وبذلك أصبحت جزءاً من السودان .

وللفـور ثقافـة عـريقة (عادات وتقاليد وأسلوب حياة) تعكس تنوعاً وغنى ، وتعطي ثقافة الفور للمرأة مكانة واضحة ودوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية علاوة على أعبائها المنزلية فهي تعمل ما يقرب من ١٨ ساعة يومياً ، فالمرأة تؤدي كافة الأعمال المنزلية ، بالإضافة إلى مساهمتها الواضحة في بعض ما تتطلبه رعاية الماشية والأعمال الزراعية ، في حين يقوم الرجل بالزراعة والتجارة ، والحرفة الرئيسية عند الفور الزراعة .

وقد كان للفور قبل دخول الإسلام مثلهم مثل القبائل الأفريقية الأخرى ، معتقداتهم وآلهتهم التي يستعينون بها على قضاء حاجاتهم ، فإله الفور المعبود قديماً كان (الصاعقة) أو ما يطلق عليه بلغتهم (دايل) Dail لاعتقادهم بأن هذه الظاهرة الطبيعية العلوية التي تصدر هذا الصوت المرعب وتنفث النار التي تحرق الناس والمنازل والغابات ، لابد أنها هي القوة النهائية خلف هذا الكون ، ومازال هذا الاعتقاد قوياً في نفوس الناس رغم انتشار الإسلام . ومن هنا نجد أن الديانة التقليدية ظلت راسخة حتى بعد انتشار الإسلام ، ومن الممارسات الروحية الشائعة الاعتقاد في الأولياء وإقامة الأضرحة، كما تنتشر عادة استطلاع الغيب عن طريق الودع لمعرفة الخير والشر والأمل .

ويستخدم الفور الكجور (السحر) لإلحاق الضرر بالآخرين خاصة الذين ينتهكون حرماتهم[١٥] .

ثقافة جنوب السودان :

إن المسح الشامل لأشكال الاستقرار السكاني والنشاط الاقتصادي لسكان جنوب السودان بشكل عام والنيايين بشكل خاص يوفر خلفية لدراسة الثقافة .

يمكن تقسيم سكان جنوب السودان لمجموعتين عريضتين ، المجموعة الأولى هي مجموعة العاملين بالزراعة ويقطن أفرادها في الغالب المديرية الاستوائية وأجزاء من بحر الغزال، والمجموعة الثانية هي مجموعة الرعويين، أصحاب الأبقار وأغلبهم من النيليين في بحر الغزال وأعالي النيل ويحتفظ العاملون بالزراعة بالماشية بأعداد محدودة ، كما أن الرعاة يزرعون رغم أن حياتهم يطغى عليها رعي الأبقار .

ويقسم المجتمع الجنوبي إلى عدد كبير من القبائل ، ويشير هذا الوضع إلى الطريقة التي على أثرها تقسم الأراضي بالمعالم الطبيعية والنشاطات الاقتصادية وتأثيرها على أنماط الاستيطان التقليدي والتنظيم الاجتماعي .

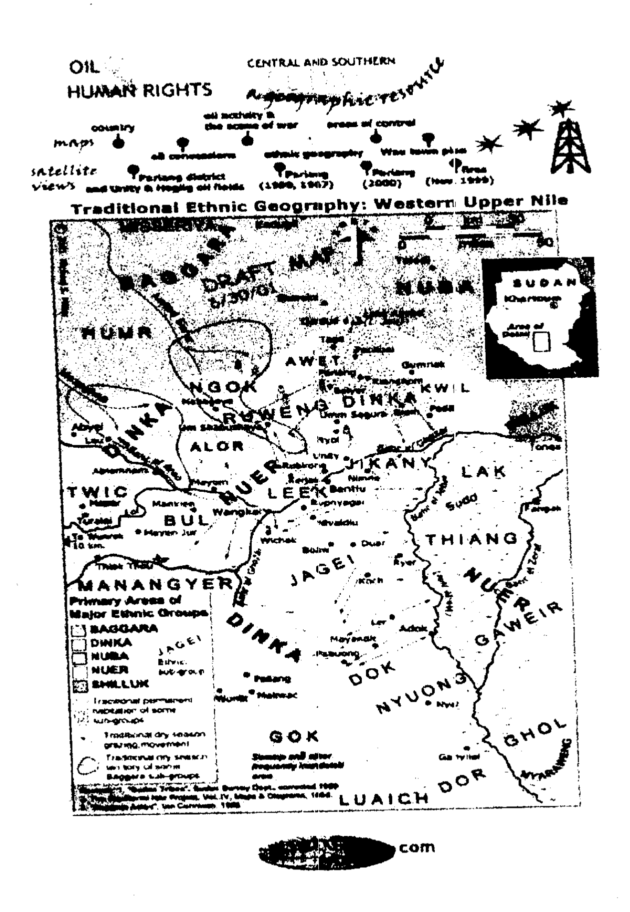
خامساً : الثقافة النيلية :

يتمثل أكثر المعالم وضوحاً للثقافة الجنوبية في الدرجة التي يهيمن بها اقتصاد الأبقار على حياة النيليين الذين يشكلون على الأقل من الناحية العددية أكثر المجموعات هيمنة في الإقليم، فلقد ارتبطت حياة الدنكا والنوير باقتصاد البقرة حيث يمثل الحيوان الإله بحق ، كما أنهم محافظون وفخورون بحضارتهم . ولقد ركزت الدراسات على الدور الحيوي للأبقار في حياتهم ليمتد إلى الجانب الديني والروحي[١٦] .

إن تحليل نظام القيم النيلية يكشف عدداً من المعاني والإشارات المتضمنة في داخله ، ويتمثل أكثرها وضوحاً في التركز حول العرق والثقافة ومقاومة التغير والتجزؤ التلقائي ، كما يلعب الأسلاف دوراً حيوياً وفعالاً في المحافظة على القيم الثقافية التقليدية[١٧] .

وتعتبر القبائل النيلية منطقتها هي الأفضل والأحسن في العالم وتنظر إلى كل الآخرين باعتبارهم أدنى منها ، ولهذا السبب احتقروا ثقافة العرب والثقافة الأوربية ، وموقفهم تجاه أي سـلطة تحاول أن تبطش بهم يتميز بالحساسية المفرطة والاحتقار والازدراء لهيمنة الغرباء ، كما يتميز النيليون بالاعتماد على أنفسهم ، كما أنهم محاربون شجعان ومتمردون ، وأنهم أكثر القبائل السودانية شعوراً بالتفوق الثقافي ومقاومة الاستيعاب[١٨] .

ومـن أبـرز الجماعـات النيلية في جنوب السودان قبائل الدنكا – النوير – الشلك – الأنـواك وعلى الرغم من أن الجماعات القبلية الأربع تنتمي إلى الجماعة النيلية ، إلا أن هناك توحـداً واضـحاً في الثقافة واللغة والأنساق الاجتماعية بين كل من الشلك والأنواك من ناحية والدنكا والنوير من ناحية أخرى .



ثقافة الشلك :

الشلك قبيلة نيلية تغطي القطاع الغربي وأجزاء من القطاع الشرقي للنيل الأبيض ، وتنقسم مملكة الشلك إلى قسمين شمالي يسمى قار وجنوبي يسمى لواق ، ولعل أهم ما يميز النسق السياسي للشلك هو أن لهم تاريخاً محفوظاً يلقنه الآباء للأبناء في إطار العملية التربوية التقليدية ، حيث يحفظ الأبناء منذ الصغر تاريخ القبيلة وتسلسل حكم ملوكهم بل ومقر إقامة الملك وفترة حكمه كما يتضح ذلك من الوثيقة الجينالوجية التي تسلسل تاريخ القبيلة(١٩) .

والنظام الإداري عند الشلك هو نظام مركزي ، تتمركز رئاسة المملكة في مدينة فاشودة وهي المنطقة الوسطى التي تربط الشمال بالجنوب ، ويكون النظام الإداري عامة تحت رئاسة الرث (الملك) الذي يمثل السلطة الرئيسية العليا ويعاونه (جانق تيلكوم) وتقع على عاتقه كل المهام الإدارية ثم (أوكوم .بنج) وهو بمثابة وزير للشئون الحربية ، ثم جانق لاق أي العمدة وهو المسئول عن مجموعة القرى والمشايخ . وأخيراً _ جاق) أي عمدة القرية ويمكن تقسيم عقيدة الشلك إلى ثلاثة عناصر هي :

١- عبادة جوك الإله .
٢- عبادة نيكانق وهو الرث الأول مؤسس المملكة .
٣- عبادة أجوقو أي الطبيب الكاهن . ولا يمكن فصل تلك العبادات عن بعضها البعض إذ تنتظم ثلاثيتها في نسق عقائدي واحد .

وللشلك صلات قوية مع القبائل المجاورة في المديرية الاستوائية كقبيلة الأشولي ، كذلك لهم صلات مع القبائل الأخرى خارج السودان في كل من كينيا وأوغندا(٢٠) .

أما النوير :

فتقطن منطقة السافانا الغنية بإقليم أعالي النيل وتعتبر ثاني أكبر القبائل السودانية بعد قبيلة الدنكا . وقد ساهمت بفعالية في صنع استقلال السودان بفضل ثوراتها المتكررة ضد الاستعمار الإنجليزي .

والنوير قبيلة رعوية تفضل العيش في المناطق التي لا تزيد كمية المطر فيها عن ٦٠ بوصة ولهذا فقد تنقلت وغيرت من موطنها كثيراً ، تبعاً لحركة المناخ.

ويؤمن النوير بآلهة كثيرة ، لكن كل إلة من هذه الآلهة ينسب إلى الله أو الإلة السماوي ، وتوجد عشائر معينة في مجتمع النوير، لها السلطان الروحي والمكان المقدس لممارسة الطقوس الدينية ولفض الخلافات وحل المنازعات أو أية مشاكل تعترض حياة القبيلة(٢١) .

تعتبر قبيلة النوير من أكبر القبائل السودانية تنظيماً وأشدها مراساً ولها خبرة واسعة بشئون الحرب والقتال والدفاع عن أرضهم ، حيث تجمع فروع النوير خاصتي الانشقاق في أوقات السلم والالتحام وقت الحرب والدفاع عن القبيلة في مقابل القبائل الأخرى المجاورة ، كما

أن الـــنظام السياســـي عندهم يرتبط بشكل واضح بالنظام الديني ، حيث تلعب الزعامات الدينية دوراً مهماً في العملية السياسية.

وتعد الدنكا أهم وأكبر القبائل السودانية عامة والقبائل الجنوبية خاصة عدداً وانتشاراً بل واعتزازاً بثقافتهم وحبهم الشديد للاستقلال .

ويقـــوم اقتصـــاد الدنكا على رعي الماشية ، ويتحدثون اللغات السودانية الشرقية من أســـرة اللغات النيلية الصحراوية . وتتكون القبيلة من عشائر كثيرة لكل عشيرة زعيم ، ورغم توزعهـــم في مناطق جغرافية متباعدة إلا أنهم مازالوا يحتفظون بثقافة واحدة ولغة واحدة وإن اختلفت بعض مترادفاتها[٢٢] .

ويقـــدر عـــدد دنكـــا بحر الغزال بحوالي سبعين بالمائة من الدنكا بالسودان ، أما دنكا أعالي النيل فيزيدون قليلاً عن ربع الدنكا بالسودان ، وتذكر أساطير الدنكا أن جد الدنكا مخلوق إلهـــي يدعـــى دينج ديت أي ربنا الكبير ، ومن الدنكا الذين تأثروا بعناصر عربية شمالية دنكا العلياب ودنكا إبراهيم[٢٣] .

وقـــد أطلـــق السودانيون الشماليون في القرن ١٩ على الدنكا لفظ zanj أي الأفارقة الســـود غـــير المســـلمين علـــى الأقسام المختلفة لقبيلة الدنكا، بينما يطلق الدنكا على أنفسهم Moinjiang[٢٤] .

وتلعـــب الأبقـــار دوراً مهمـــاً في حياة الدنكاويين ، ونتيجة لذلك يتحركون في موسم الجفاف نحو المناطق المنخفضة للرعي والمحافظة على ثروتهم ، لذا فإن حرفة الرعي تعد أهم مجالات العمل الجماعي المشترك بين أعضاء القبيلة وأساس العمل الجماعي حيث ينتظم شباب القـــرية في شكل دورات رعوية متتالية وعادة ما تجمع كل الأبقار ليكون قطيعاً واحداً تخرج به للمـــرعى مجموعة من الشباب تتولى مسئولية الإشراف والاعتناء به لفترة محدودة من الوقت ثـــم ترجع به إلى القرية لتتولى مجموعة أخرى من الشباب مسئولية تنظيم دورة رعوية جديدة لفـــترة مماثلة ، وهذا التنظيم يتطلب درجة عالية من المسئولية والتخطيط والتعاون والتضامن بين أعضاء المجتمع ومن ثم يعمل على دعم وتماسك الجماعة القرابية[٢٥] .

ويعـــد نظام طبقات العمر بمثابة عملية للتكاثر أو التوالد والانقسام القبلي عبر الزمن وهي تمثل إحدى خواص أو ملامح البناء القبلي الدنكاوي ، وهذا النظام يضع الأفراد في دوائر أو فـــئات تسودها الألفة والمساواة ، حيث يشتركون في قيم جمالية وحربية ، ويعتبر استخدام المجموعـــات العمـــرية والروح القتالية استمرارية ثقافية ، فنشاطات الجماعات العمرية كانت ضمن الآليات المهمة في النظام السياسي التقليدي[٢٦] .

ولـــنظام طبقات العمر أهمية عسكرية حيث يوحد الشباب في نفس المرحلة العمرية ، وبذلك يصبحون قوة كبيرة يمكن الاعتماد عليها ضد الغارات التي تشنها القبائل الأخرى .

والنظام السياسي التقليدي نظام لا مركزي يقوم على نمط السلطة المنتشرة التي تتقاسمها المجموعات القرابية وقيادتها المختلفة .

ويتشكل النظام السياسي من خلال البدنة ، وكل جماعة تعتبر وحدة حيوية ، حيث يدور حول الحاكم الأعلى والزعماء المساعدين وكبار السن ، والقيادة السياسية محددة ومشكلة من خلال النظام الديني[٢٧] .

سادساً : ثقافة الزاندي :

تقطن الإقليم الاستوائي مجموعات قبلية تنتمي من ناحية ثقافية إلى مجموعات كبيرة تقطن الأقطار المجاورة للسودان .

والزاندي خليط من مجموعات البانتو التي تقطن أفريقيا الوسطى وهي من القبائل ذائعة الصيت . فقد اتصفت بالقوة والاقتدار والثروة ، وتاريخهم مليء بالحروب مع القبائل الأفريقية الأخرى المجاورة لهم ، ورغم حروبهم الكثيرة إلا أنهم انهزموا وخضعوا للقوة الاستعمارية التي قسمتهم إلى ثلاث دول هي السودان والكنغو وأفريقيا الاستوائية .

ولقد أدرك المستعمر أن الزاندي من الشعوب عالية التنظيم والمركزية ويمتلك جيشاً قوياً[٢٨]

ويبلغ عدد سكان الزاندي حوالي ٢,٣ مليون نسمة ، منهم حوالي ٩٥ ألف نسمة في السودان والنسبة الأكبر في زائير حيث تبلغ ١,١ مليون نسمة أما أفريقيا الوسطى فنصيبها ٢٥٠ ألف نسمة .

ورغم التفرقة التي تعرض لها شعب الزاندي ، إلا أنهم شديدي والتمسك بهويتهم وثقافتهم ولغتهم الخاصة ، حيث يتكلمون لغة خاصة بهم ، كذلك فالزاندي مثال لليبرالية تؤمن بالتعددية الثقافية والتفاهم المشترك مع القبائل الأخرى ، كما أنهم مجتمع متماسك يتمتعون بالكثير من الصفات الإيجابية التي تمكنهم من حل معظم مشاكلهم بأنفسهم ، كما يملكون القدرة على الاكتفاء الذاتي في مجالات الإنتاج والقدرة على الاستمرار والمحافظة على الحياة ، كما يتسم الزاندي بروح التكامل الاجتماعي وتقبل الأفكار والثقافات الأخرى ، لذا فإن الوافدين إلى منطقتهم لا يعانون كثيراً في التعايش معهم[٢٩] .

سابعاً : ثقافة المابام في جبال الأنقسنا

أطلقت كلمة أنقسنا على السكان الذين يعيشون في منطقة جبال الأنقسنا وكل جماعة تحدد ذاتها وتعرف هويتها من خلال اسم تطلقه على نفسها وغالباً ما يرتبط بالمكان . والمنطقة في عمومها تشتمل على مجموعة من الكتل الجبلية ، وتحيط بأرضهم مناطق الدنكا من الغرب والنوير من الجنوب ، وعلى الرغم من وجود الأصل المشترك الذي يربط بين مجموعة القبائل التي تعيش في المنطقة أو المناطق المحيطة إلا أنهم يدركون نوعاً من الهوية أو الذاتية، ويميزون بين أنفسهم ومن عداهم من الوافدين فالأنقسناوي لا يشعر في الواقع بالاطمئنان ولا

يؤكد ذاته إلا في نطاق جماعته القرابية حيث يعيش الأفراد في نطاق مجموعة من الزمر ، ومن ثم يمكن القول إن البناء القبلي لدى قبائل الأنقسنا إنما يقوم على عوامل مكانية في المقام الأول فضلاً عن العوامل السلالية والاقتصادية والنفسية ، كما أن لديهم شعوراً بالوحدة ترتب على أوجه الشبه العديدة في ثقافتهم فضلاً عن المصالح المشتركة التي أوجدت فيما بينهم نوعاً من الاتصالات الودية ، فالإطار الثقافي حدد طريقة التفاعل ومظاهر التكيف مع الظروف المحيطة بهم والأحداث التي مرت عليهم.. هذا هو الذي أوجد لديهم إحساساً بالاختلاف والتميز على من عداهم(٣٠) .

فهناك مجموعة من الخصائص أو السمات يمكن أن نطلقها على الجماعات الانقسناوية تتمثل في وجود اسم مشترك يرتبط أساساً بمنطقتي السكني أو الإقامة ، فضلاً عن الانتماء للجماعة القرابية أو جامعة النسب ، منطقة مشتركة للصيد أو الرعي ، بالإضافة إلى اشتراكهم في مجموعة من المصطلحات والأسماء.

وتتعدد الزعامات بغرض تحقيق التوافق بين الأنماط السلوكية والمعايير الاجتماعية وحفظ الأمن والاستقرار فضلاً عن وظائف دينية وقانونية واقتصادية أخرى ، ويمثل الزعيم الديني قوة حقيقية وزعامته وراثية ، ويتشابه نظام الزعامة عند الأنقسنا مع نظيره عند شعب الدنكا حيث يلعب الزعيم نفس الدور الديني والدنيوي .

كما أن نظام طبقات العمر يلعب دوراً مهماً في البناء القبلي الأنقسني ولكنه في الوقت ذاته ضعيف من ناحية العلاقات الأسرية ، لأنه منذ مرور الشبان بشعائر التكريس يكون ارتباط الفتى بأصدقائه وطبقته العمرية أكثر وضوحاً من أي وقت مضى .

ويمارس السكان في جبال الأنقسنا نوعاً من النشاط الاقتصادي المصطبغ بالصبغة الجماعية حتى أنه يمكن القول إن ليس هناك نشاط فردي فيما يتعلق بالعمليات الزراعية والرعوية أو عمليات الصيد ، ومن ثم فإن الإنتاج الجمعي سمة تميز هذا الاقتصاد من أجل الحصول على الغذاء والمأوى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن البيئة الطبيعية وما تتيحه من موارد ، والمعرفة التكنولوجية المحددة وقدرات الإنسان إنما يشكل محور الاقتصاد التقليدي .

وتلعب الأبقار دوراً محورياً في حياة السكان تكاد تتشابه مع نفس الدور عند الشعوب النيلية ومن ثم رغبة الأنقسناوي في المحاولة المستمرة لاقتناء أكبر عدد من الأبقار لأنها تخلع على صاحبها مكانة مرموقة بين أعضاء المجتمع .

ويتميز الفكر الانقسناوي بالاستغراق في موضوعات السحر والعين الشريرة ووجود الشياطين فليس هناك صغيرة أو كبيرة إلا أوجدوا تفسيراً لظهورها أو حدوثها ومن ثم فإنهم كثيرو التفاؤل والتشاؤم ، كذلك فهم يردون النزاعات فيما بينهم إلى فعل الأسلاف أو وجود نوع

من الشياطين يعتقدون أنه ينتقل عن طريق الأسلاف من الأجداد إلى الأبناء وهو كفيل بتحقيق الخير لهم والشر لمن عداهم[٣١] .

ويوضح الدكتور محمد عمر البشير أن أوجه الشبه المشتركة بين المناطق الثقافية الأربعة الأولى (الثقافة العربية في الشمال – جبال النوبة في الوسط – البجة في الشرق – الفور في الغرب) تفوق أوجه الاختلاف ، بينما يمكن تمييز كل واحدة من المناطق الأخرى (الثقافة النيلية – ثقافة الزاندي – ثقافة المابام في جبال الأنقسنا) كمنطقة قائمة بذاتها[٣٢] .

ويعتقد أن هنالك العديد من عوامل التواؤم التي تكمن وراء هذا التنوع ، وهذه العوامل كان من شأنها تكوين السودان الموحد ، خصوصاً وقد بلغ الاختلاط العرقي والانصهار الثقافي درجة كبيرة في السودان ، فعلى الرغم من تفوق الثقافة الإسلامية في الشمال الذي تبلغ مساحته ثلثي المساحة الكلية للسودان ، إلا أن العنصر الأفريقي الزنجي واضح الأثر كذلك إلى درجة لا يمكن معها وصف السودان بأنه عربي محض أو أفريقي محض ، بل يستوجب وصفه بأنه كيان ثقافي عربي – أفريقي فالعنصران الأكثر أهمية في تركيب الثقافة الأفريقية أي العنصر الأفريقي والعنصر العربي ، يوجدان كذلك في السودان الذي مازالت تتابع فيه عملية الانصهار الثقافي ، كذلك فإن اللغة العربية التي تمثل اللغة القومية ويتحدث بها الغالبية العظمى من السكان في شمال السودان هي أيضاً لغة التخاطب المشتركة في جنوب السودان ، حيث تطور نوع من اللهجة العربية المبسطة يعرف باسم (عربي جوبا) . كما أن البجة والفور وسكان جبال النوبة مازالوا يحتفظون ويتحدثون لغاتهم الخاصة ، وينطبق ذلك أيضاً على الدين الإسلامي الذي كان عاملاً موحداً الذي لم يمنع من وجود المسيحية والمعتقدات الأخرى التي كان لها أثر واضح في الطقوس الإسلامية التي تمارسها الجماعات في السودان .

ويتبع التنوع في المجموعات العرقية تنوع مماثل في اللغة ، فنجد أن السودان يحوى ١١٥ لغة مختلفة ، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية في المعاملات الحكومية ، ما عدا الإقليم الجنوبي حيث تستخدم اللغة الإنجليزية ، كما أن هناك اللغة العربية المهجنة (عربي – جوبا) وهي لغة التخاطب بين المجموعات غير العربية في السودان[٣٣] .

ومع هذا التنوع العرقي واللغوي الهائل نجد أن هناك تنوعاً واضحاً في المعتقدات الدينية حيث تسود الديانة الإسلامية في الشمال ويدين بها معظم سكان السودان ، وأيضاً هناك الديانة المسيحية علاوة على المعتقدات التقليدية السائدة لدى معظم القبائل الجنوبية ، ولقد استقطب الإسلام عديداً من الممارسات السائدة وسط الثقافات التي امتزج بها .

وقد شكل هذا التنوع العرقي واللغوي والديني أساساً للتفرد الذي يتصف به السودان، فالمجموعات المختلفة بموروثاتها الثقافية وألسنتها المتعددة في التعبير تفاعلت مع بعضها البعض عبر الأجيال . ومع هذا التنوع ومن خلال ارتباط وامتداد معظم الجماعات العرقية في

الســودان مــع الــدول المجاورة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً ، وأيضاً بين للهجرات دور فعال وبــناء في الامتزاج الواضح بين الأعراق السودانية التي لم تَخْلُ من المصاهرة بين الجماعات المخــتلفة ، ونــتج عــن ذلك أنماط جديدة وخصائص نوعية لموروثات ثقافية تفرد بها السودان دون غيره من الأقطار العربية والأفريقية الأخرى وشجع على ذلك خصوبة البيئة السودانية .

وعملــية الانصهار الثقافي بين المجموعات الثقافية شمالاً وجنوباً آخذة في الحدوث ، وظهور ثقافة قومية سودانية سيكون ميسوراً إذا وجدت السياسة والاهتمام اللائقان .

عوامل تقويض الوحدة الثقافية بين المجموعات الثقافية :

كان يمكن للانصهار الثقافي أن يتم بين المجموعات الثقافية المختلفة لولا تضافر عدة عوامل عملت على تقويض الوحدة الثقافية والاحتكاك الثقافي بين مختلف المجموعات الثقافية. فسياســة الاستعمار البريطاني عملت على فصل الجنوب واعتبرت السودان قسمين قسم شمالي عربــي مســلم ، وقســم جنوبي وثني وزنجي ، وعملت على إدخال نظام الحكم غير المباشر والإدارة الأهلــية، ممــا أدى إلى ظهور النعرات القبلية ، كما اتبعت سياستين مختلفتين للتعليم والحكم في الشمال والجنوب ، إلى جانب استخدام اللغة العربية أداة للتعليم في شمال السودان ، أما الإنجليزية واللهجة المحلية فهي المستعملة في الجنوب ، كذلك طبق القانون الإنجليزي في الشمال بينما تم التعامل بالقانون العرفي بين السكان في الجنوب .

كذلك قد عمل الاستعمار الإنجليزي على عدم تشجيع إقامة روابط بين الشمال والجنوب وذلــك بإدخــال نظــام المــناطق المغلقة الذي بمقتضاه لم يسمح بدخول الشماليين إلى مناطق الجــنوب والعكــس ، كــل هــذه الأسباب وتلك السياسات أدت إلى خلق الحواجز بين مختلف المجموعــات الثقافــية وعزلها عن بعضها البعض، فلم ينشأ أي نوع من الاحتكاك الثقافي إلا حينما أنشئت مشروعات زراعة القطن وإقامة خطوط السكك الحديدية .

علاوة على ذلك نجد أن الحكومات الوطنية المتعاقبة بعد الاستقلال لم تنجح في تعزيز الوحــدة الثقافــية بــل إن جميعها تجاهلت التنوع الثقافي الموجود في السودان ، وتوخت في سياســتها أن تعــزز ثقافــة الأكثرية الشمالية اعتقاداً بأن ذلك سوف يؤدي إلى خلق التماسك الثقافــي وإرســاء الاندماج القومي ، وظناً أن الطريق إلى الوحدة يمكن أن يتم باحتواء التنوع الثقافي وتناســي حق الثقافات الأخرى في الوجود ، وكان نتيجة هذه السياسات اندلاع الحرب منذ سنة ١٩٥٥ وظهــور جماعــات وتنظــيمات تدين بميول إقليمية وانفصالية وكرست هذه المنظمات جهدها لصالح الــنزعة الإقليمية في السودان ، ونشأ في السودان نمطان خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال الوطني ، أولهما يتعلق بشمال السودان ، أما الثاني فيدخل في إطار العلاقات بين الجنوب والشمال[٣٤] .

الهوية الثقافية في جنوب السودان :

تحدد الكتابات الأنثروبولوجية عادة مجموعة من الخصائص لتحديد مفهوم الهوية ، تعرف بوضوح في وحدة من الأشكال الثقافية ، وتشكل نسيجاً من الصلة والتفاعل ولها عضوية تحدد هويتها الثقافية ، كما يحددها الآخرون كمجموعة متميزة ومختلفة عن مجموعات أخرى من نفس النوع، وهذا التعريف يعزز الافتراض التقليدي القائل عرق = ثقافة = لغة وإن مجتمع = وحدة (مجموعة) ترفض تعزز أو تتحامل ضد الآخرين .

ويرى الأكاديميون أن الانتماء الذاتي إلى مجموعة معينة يعتبر عاملاً محدداً وحاسماً للهوية أي أن الهوية تعتبر تقديراً ذاتياً ، وظاهرة فردية ، وتتأثر الهوية الذاتية بالأوصاف التي يطلقها الآخرون.

ولا تشكل الخصائص الثقافية للفرد عقبة أمام حدود الاختيار الممكنة للهويات الاجتماعية ، وتعد الخصائص البيولوجية أكثر هذه الخصائص ثباتاً ، كذلك يعتبر الدين واللغة من المؤشرات الموضوعية التي يمكن التحقق منها بسهولة على خلاف الخصائص البيولوجية لأنها يصعب التحقق منها.

عادة ينظر إلى الإثنية Ethnicity على أنها بؤرة الهوية ، والبعد الإثني للهوية ربما يكون أهم وأبرز عنصر لتحديد الهوية الاجتماعية ، بالمقارنة بالهويات الأخرى سواء القومية أو الإقليمية أو حتى المهنية ، ومفهوم الهوية مفهوم غير محدد بشكل قاطع ، ففي بعض الأقطار يؤخذ الانتماء الديني أو السلالي أو كلاهما ليحل محل الإثنية[٣٥] .

وفي مقال Phinney (١٩٩٠) عن الهوية والإثنية Ethnic identity أكد على أنه لا يوجد اتفاق عام على تعريف الهوية ، لكن الاجتماع على أنها بصفة عامة شعور بالانتماء والالتزام والولاء نحو جماعة واحدة . أما الجوانب الثقافية للهوية الإثنية فهي مزيج من المواقف نحو جماعة واحدة وممارستها الثقافية الشائعة كما أنها شعور الفرد بالانتساب إلى الجماعة .

وفي إطار نظرية الهوية الاجتماعية ، فإن الباحثين عالجوا موضوع الهوية الإثنية على أنها شكل محدد ومتعدد الأبعاد للهوية ، وقد ركز الباحثون على أهمية التمييز بين الأبعاد المختلفة للهوية الإثنية وركزوا على العناصر الوحيدة التي تميز جماعات إثنية معنية، فاستخدمت اللغة، الدين. تفضيل الزواج الداخلي وحتى صلات الصداقة بين الجماعات وبعضها البعض .

وقد درست الهوية من قبل Tajfe سنة ١٩٨١ الذي أكد على أنه بالرغم من تنوع عناصر الهوية الإثنية بين الجماعات المختلفة فإن الشعور بالانتساب لإثنية ما يكون شعوراً عاماً عند كل الشعب .

ويعد الشعور بالانتماء مع الولاء الإيجابي نحو أصل أو سلف لجماعة واحدة أحد أبعاد الهوية الإثنية العامة التي وضحها Phinney سواء من الناحية النظرية أو الأمبريقية(٣٦) .

ويعــرف فرانســيس دينق مصطلح الهوية على أنه الطريقة التي يصف أو يعرف بها الأفراد أو المجموعات ذواتهم ، أو تعريف الآخرين لهم استناداً على العرق والاثنية – الدين – اللغــة – أو الثقافة(٣٧) ومن ذلك يمكن القول إن العناصر الدالة على الهوية قد تم تحويلها في الدراســات الحديــثة مــن مجرد عالم إدراك الذات إلى الزج بها في المسرح السياسي وظهور نزاعات سياسية وصراعات لم تكن معروفة .

ومــن الشروط الأساسية لتشكيل الهوية الاثنية : الشعور الإيجابي وعضوية الجماعة والمفاضــلة بيــن ذات الشخص والجماعات الأخرى والخيار الشخصي في أن يكون في جماعة وهذه يمكن أن تكون في العناصر الضمنية للهوية الاثنية .

ولقــد لاحــظ العديد من الباحثين أن الانحياز للجماعة الداخلية أو المفضلة يصاحبه عــداء للجماعــة الخارجــية ، خاصــة عندما تكون الجماعات تنافسية أو متمايزة من الناحية الفيزيقــية ، وأن العلاقــة بين التمركز العرقي (في حالة الانحياز للجماعة) والاتجاهات الاثنية يعــتمد على وضع الجماعة ، فالتمركز العرقي يرتبط بشكل وثيق بالعداء للجماعة الخارجية من خلال ثلاث وسائل هي التأثير والمعرفة والسلوك .

ويقترح Phinney وجود علاقة عكسية بين العداء للجماعة الخارجية والهوية الاثنية، ويفترض أن الأشخاص ذوي الإحساس القوي بالهوية الاثنية قد طوروا طرقاً لمعالجة التهديدات لإثنيتهم ، ومن ثم يكونون أقل عرضة أو تأثراً بالمشاعر السلبية تجاه الآخرين(٣٨) .

وتنــبع الهويــة الســودانية فــي جزء منها من السيطرة الاستعمارية والنضال ضد الاستعمار، وقد تشكلت الهوية بالقدر الذي ساهمت به المجموعات الوطنية في النضال وما تبع ذلك من اقتسام لثمار الاستقلال حيث مرت حركة الاستقلال بمرحلتين اتسمت كل منها بالتوترات العرقية والدينية والثقافية .

وتنــبع هوية جنوب السودان من الشعور الدائم بالاكتفاء الذاتي والأرزاق المستقرة لا سيما في أوقات السلم ، وتتحقق من خلال استراتيجيات البقاء التي تستمد جذورها من العادات والمعــتقدات الثقافية للإثنيات الجنوبية المختلفة ، لكن في حالة نزوح السكان مع عدم الشعور بالأمــن ، والجفاف والمجاعة وتقلص قطعان الماشية فإن هذه الاستراتيجيات للمعيشة لا يمكن أن تحقق نجاحاً(٣٩) .

وفــي تقديرات المسح العالمي للاجئين عام ١٩٩٦ ، قدر أن ٨٥% من سكان جنوب الســودان قــد نزحوا من أماكنهم ، بينما ما يقرب من أربعة ملايين سوداني نزحوا داخلياً في السودان عند نهاية ١٩٩٥ ، وأن ٤٦٥ ألف لاجئ نزحوا للأقطار المجاورة .

وفي حالة النزوح الإجباري فإن تماسك والتحام الجماعة يصبح عرضة للتهديد ، وينتج عنه تشتت وتفتيت العائلة والمجتمع ، ويمتد هذا التشتيت إلى قطعان الماشية والموارد المتحركة أو المنقولة ، ففي حالة الماشية تحدث غارات وسلب ونهب . كذلك يؤدي التشتت نتيجة الصراعات إلى قطع العلاقات والروابط الاجتماعية وخطوط القرابة التي تشكل الرباط المركزي لشبكة العلاقات الآمنة ، وقطع العلاقات قد يكون فجائياً أو تدريجياً على حسب قوة الصراع وعدم الأمان(٤٠)

وتشكل الماشية عنصراً مهماً في تشكيل الهوية الجنوبية ، فالماشية لها أهمية مركزية في الاقتصاد والإطار الروحي أو الرمزي للعديد من القبائل في جنوب السودان ، وفقدان الماشية وتعرضها للهلاك بسبب الصراعات وما يتبعه من فقدان الأهمية السسيو ثقافية ، هي أيضاً مهمة في النظام الرمزي للقيم والتقاليد والمعتقدات ، فالماشية لا تعني فقط ثروة لكنها تستخدم وسيطاً للزواج والشعائر الدينية ، وفض المنازعات ، وأيضاً رمزاً للمكانة الاجتماعية والسياسية ولا يوجد بديل عن الماشية بالنسبة للاقتصاد الجنوبي .

وقد كان للصراعات والنزوح الدائم تأثير واضح على هوية جنوب السودان وتقويض السلطة التقليدية وظهور شكل جديد ممثل في الثقافة العسكرية بين الجنوبيين شكل محوراً جديداً لتعميق الهوية(٤١) .

الهوية اللغوية في جنوب السودان :

تواجه الهوية اللغوية في السودان شحنات نفسية وبيئية تجعل للوهلة الأولى من الصعوبة بمكان التعامل معها ، بل وحتى إيجاد أرضية مشتركة ثابتة تكون بمثابة انطلاقة لثقافة سودانية مشتركة جامعة ومعبرة في الوقت نفسه عن الإنسان السوداني كله ، بل يحتم ضرورة التعامل بوعي كبير مع هذه النقطة تجاه الوحدة ، ولارتباط اللغة بالحضارة الإنسانية وبثقافة البشر باعتبارها المسجل الأساسي لكل حوارات حركة التاريخ في المجتمع ، وتبقى اللغة في السودان في مواجهة إشكاليات كثيرة متعددة ومتشعبة(٤٢) .

وإذا أردنا التعرف على الأوضاع اللغوية في جنوب السودان باعتبار أن وحدة اللغة عامل مهم من عوامل الترابط ، فإننا نجد أنه حتى عام ١٩٥٦ كان الجنوب يتحدث اثنتى عشرة لغة وأكثر من مائتين وخمسين لهجة مما كان سبباً في تعميق التفتت الثقافي وسبباً من أسباب ترسيخ القبلية وعدم التفاهم بين الجماعات المختلفة في جنوب السودان .

وكانت اللغة العربية قد عرفت طريقها إلى الجنوب منذ الربع الأول من القرن ١٩ . وكانت مؤهلة لأن تكون اللغة السائدة في المنطقة بحكم كونها لغة الحكم والحضارة والتجارة في السودان ، لكن ما أن حل الاستعمار حتى بدأ يعمل على عدم ترسيخ الانفصال بين الشمال والجنوب ، ففي يناير ١٩٣٠ حددت الإدارة الإنجليزية سياستها في جنوب السودان التي أكدت

مـــن خلالهـــا علـــى إضعاف دور اللغة العربية وضرورة توفير العاملين غير المتكلمين بها في المجـــالات المختلفة الكتابية والإدارية والفنية وإحلال اللغة الإنجليزية لغة للمعاملات الحكومية وإحـــلال الموظفين من الجنوب محل الشماليين ، وبالفعل تم استخدام اللغة الإنجليزية بداية من مديرية بحر الغزال .

وكان لهذه القرارات أثرها الواضح في الحد من استخدام اللغة العربية كما أنها أعاقت انتشـــار الديـــن الإسلامي في جنوب السودان ، في الوقت ذاته عمل الإنجليز على تعزيز تواجد البعـــثات التبشـــرية فـــي الجـــنوب ، بل وأكثر من ذلك أوصى الإنجليز بأن تكتب اللغة العربية بحروف لاتينية وذلك لتقويض دور اللغة العربية وحرصاً على عدم انتشار الديانة الإسلامية بل وتوسيع الفجوة الثقافية بين شطري السودان .

وقـــد أوصـــى مؤتمر الرجاف بضرورة اختيار عدد من اللغات المحلية التي تستخدمها أعـــداد كبـــيرة مـــن السكان لتكون أساساً للتدريس في المدارس وكان المؤتمر حريصاً على تنمية تلك اللغات ، تمهيداً للقضاء على اللغات الأقل انتشاراً في الجنوب وجعل اللغة الإنجليزية تحل مكانها(٤٣) .

وقـــد بدأ رجال البعثات التبشيرية تأصيل قوام اللغات الجنوبية حتى تساعد على إيقاف التأثـــيرات العربية الإسلامية بل ومحوها نهائياً من الجنوب ، وبدأ في طبع قاموس للغة الدنكا وقواعـــد اللغـــة عـــند الشـــلك والنوير والباري مع ضرورة استخدام اللغة الإنجليزية واستبعاد الـــتعامل باللغـــة العربية في صفوف جنود الفرقة الاستوائية على اعتبار أن الحد من استخدام اللغـــة العربـــية سمة مميزة للسياسة العامة جنوب السودان وتغيير فكرة أن اللغة العربية هي اللغة الأساسية أو الرسمية لدى الجنوبيين وذلك لإيقاف المد العربي القادم من الشمال ، وبذلك نجـــح الإنجلـــيز في خلق تمايز وتباين بين الشمال والجنوب ، فإن كانت اللغة العربية هي من أسس تحقيق التوافق والانسجام بين المواطنين ، فإن تقويض استخدام اللغة العربية والحد منها مكن الإنجليز من نشر المسيحية تدريجياً وجعل الجنوب غير مستعد لقبول اللغة العربية والدين الإسلامي وذلك تمهيداً لفصله عن الشمال(٤٤) .

وقـــد كان لوضع قانون المناطق المغلقة دور فعال في تعزيز فصل الجنوب عن الشمال حيـــث يقر بمنع الشماليين من العمل في الجنوب ومنع الجنوبيين من دخول الشمال وخلق مناخ فكري مختلف ومتمايز ، وكان الأسس لذلك منع انتشار الإسلام واللغة العربية للجنوب . وبذلك نشـــأت هوية عربية إسلامية في الشمال نواتها اللغة العربية والدين الإسلامي في مقابل هويات جنوبـــية متعددة تقوم على التعدد العرقي واللغوي والاقتصادي ، حيث يتشكل الاقتصاد القبلي في جنوب الســـودان مـــا بين الزراعة والرعي ووجود جماعات متمايزة سياسياً ما بين المركزية واللامركزية أو انتشـــار الســـلطة ، وخلق هذا بدوره هويتين مختلفتين تماماً بين الشمال والجنوب بل ووجود أكثر من

هويـــة فـــي الجماعـــات الجنوبية نفسها ، ومن هنا نجد أن هناك انسجاماً بين بعض القبائل في جنوب السودان ومثيلاتها في الدول المجاورة أكثر من التناغم والانسجام بين القبائل الجنوبية نفسها .

اتخذت اللغة العربية موقعها من جديد لغة للتعليم في الجنوب بعد قرارات مؤتمر جوبا السياســـي سنة ١٩٤٧ ، وشرعت وزارة المعارف السودانية في اتخاذ إجراءات وتدابير لعودة اللغة العربية إلى التعليم في جميع مراحله بالمديريات الاستوائية لتدرس أولاً مادة ضمن المواد الأخـــرى تمهيداً لجعلها لغة التعليم القومية وكان من أهم التدابير على ذلك تعيين مساعد مدير المعـــارف للمديريات الجنوبية من أبناء الشمال للإشراف على إدخال اللغة العربية في المدارس بالجـــنوب ووضـــع مـــناهج اللغة العربية لها وتدريب المعلمين ، وتم إنشاء معهد مريدي سنة ١٩٥٤. واستمر الحال هكذا حتى سنة ١٩٦٩ حيث تم عقد مؤتمر قومي للتعليم لوضع سياسة لغويـــة جديـــدة للجـــنوب، كأبرز مناطق التداخل اللغوي وبقيت اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة غير أن هذه السياسة لم تستمر طويلاً بعد اتفاقية أديس أبابا التي وضعت سياسة لغوية جديدة تجاه جنوب السودان .

وشـــهدت الســـودان في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين نشاطاً لغوياً واسعاً جعل إدراك المشكلة اللغوية أمراً حتمياً .

الهوية الدينية في جنوب، السودان :

يعتـــبر الديـــن هـــو العامل المحوري أو العامل الحيوي في تعميق الصراع بين شمال الســـودان وجنوبه ، فشمال السودان الذي يمثل ثلثي عدد سكان السودان يدين بالدين الإسلامي ويتحدث اللغة العربية ، لذا فالهوية الشمالية قوامها الإسلام واللغة العربية ، على الجانب الآخر فالجـــنوب يمـــثل ثلث سكان السودان يدين بالديانات الأفريقية التقليدية مع التأثيرات المسيحية التي يبدو أثرها بشدة بين مثقفي الجنوب مثلها في ذلك مثل اللغة .

وعلـــى الـــرغم من أن الديانة المسيحية قد سبقت في جذورها إلى السودان من حيث تاريخ تواجدها الدين الإسلامي ، إلا أن الإسلام قد وحد الشماليين بل وحل محل المسيحية عند عدد كبير من الجماعات السودانية مثل النوبيين .

وقـــد دخلـــت المســـيحية جـــنوب السودان مع بداية القرن السادس عشر مع البعثات التبشـــيرية التـــي ارتبطـــت بالاســـتعمار البريطاني ، وقد كان جنوب السودان إبان تلك الفترة يـــتعرض لسياسات التقريب وفرض الدين الإسلامي ، ومن ثم وجدت البعثات التبشيرية أرضية خصـــبة تنشـــر المســـيحية التـــي أصبحت أكثر انتشاراً وفعالية في مقابلة الإسلام خاصة وأن الدياتـــات التقلـــيدية لـــم تســـتطع الصمود أمام الإسلام ، ولقد كان الاضطهاد الديني من جانب الشـــماليين تجـــاه الجنوبييـــن عاملاً محفزاً للجنوبيين لمواجهة الشمال من خلال الدين المسيحي الذي تدهور في شمال السودان بعد هزيمة الممالك المسيحية ١٥٠٤ نتيجة تحالف العرب والفونج(٤٥) .

ولقـد وسـع النفوذ الإسلامي فيما بعد بالإدارة المصرية التركية سنة ١٨٢١ والحكم الثنائي المصري الإنجليزي ١٨٩٨ ،حتى استقلال السودان ١٩٥٦ .

وتعد فترة الحكم التركي من أكثر الفترات التي عملت على تعميق الكراهية بين الشمال والجـنوب وظهـور فجوة ثقافية واسعة بين شطري السودان وذلك لأنهم اتخذوا من الجنوبيين رقـيقاً، وفي دراسة لدور الدين كمصدر للصراع في السودان واستمرار الحرب الأهلية ، وكان الغرض من هذه الدراسة الفهم الأفضل لدور الدين في الصراع والهوية[٤٦] .

فالصـراع فـي السودان بين الشمال والجنوب لم يكن قضية اختلاف ديني فقط ، لكن هـناك عوامـل عديدة أدت للصراع لكنها صيغت بمصطلحات دينية ، فالصراع من أجل السلطة السياسـية والمـوارد الاقتصادية ممثلة في ظهور البترول في مناطق عديدة من جنوب السودان ارتبط بشـكل وثـيق بالتوتر بين الشمال والجنوب، لكن الدين كان له الأثر الواضح في تحديد الهوية العامة، لكن قضايا التحيز العرقي والتفاوت في الثروة والقوة بين الشمال والجنوب كانت ملازمة للدين[٤٧].

وتستمد فاعلية ونفوذ الدين من أثره على كل من الهوية الاثنية والارتباط الوثيق بين القومـية والمعتقدات الدينية . وقد أطلق فرانسيس دينق على هاتين القضيتين صراع الرؤى ، فالسـائد بيـن مسلمي الشمال أن السودان بلد واحد قسمته القوى الاستعمارية وأن السياسات الشـمالية المتعاقـبة تعمـل علـى إعـادة توحيد السودان من خلال عملية العروبة والأسلمة ، وهذه السياسـات ولـدت العداء بين سكان الجنوب الذين ترتبط قيمهم الثقافية المحلية بالمسيحية لخلق هوية عامـة في مواجهة الاتجاهات والسياسات الشمالية ، لأن السياسات الحكومية منذ الاستقلال تجاهلت أو تغاضت عن التعددية الدينية التي يتميز بها السودان ، وأن الجنوب ذو هوية معاكسة ومختلفة .

ولقـد تشـكلت هوية الجنوب بشكل واضح وجلي وفي تضاد حاد حول مقاومة العرب والدين الإسلامي أو الثقافة العربية الإسلامية ككل باعتبارها ثقافة الشماليين، ويتحد الجنوبيون علـى هويـة واحدة على أنهم أفارقة سود سلحوا أنفسهم بالمسيحية في مقابل الإسلام وباللغة الإنجليزية في مقابل اللغة العربية لأن اللغات المحلية والديانات التقليدية ما كان لها الصمود في مواجهة اللغة العربية والإسلام .

لـذا فهويـة الجنوب تتشكل حول عدم قبول العروبة والإسلام من الشمال ، وقد شجع علـى ذلك الاحتلال البريطاني الذي عمل على تخليص الجنوبيين من غارات العرب ومنع تجارة الرقـيق وإنهاء الحكم المصري التركي ، وكان ذلك مؤشراً على اقتصار دور أو جهود الشماليين لنشر الإسلام ناحية الجنوب واقتصاره على المراكز الحضرية وحتى هذه المحاولة قد أحبطت بعد ذلك.

وقـد شـجع علـى انتشـار المسـيحية في جنوب السودان دخول البعثات التبشيرية المسيحية على نحو سلمي مع التشجيع على نشر تعاليم المسيحية وصاحب ذلك تزويد الجنوب بالخدمـات الصـحية والتعليمية والاجتماعية التي كان محروماً منها في الفترة السابقة لوجود

الاحـتلال البريطاني[٤٨] . وقد تم تحديد بعثة لكل جماعة أو منطقة جنوبية وصاحب ذلك إقامة مشروعات تنموية في الجانب الاجتماعي والاقتصادي .

وقـد مال الجنوبيون نحو المسيحية للمزايا التي تمتعوا بها في ظل البعثات التبشيرية من تعليم حديث وخدمات طبية وغيرها .

وقـد بدأت العلاقة واضحة بين الدين والصراع بين الشمال والجنوب منذ عام ١٩٨٣ وإعلان الشريعة الإسلامية ، حيث أصبح الدين يلعب دوراً محورياً في تحديد الهوية ، فبالنسبة للشمال فالإسلام ليس فقط عقيدة ، لكنه أصبح طريقة للمعيشة ويحدد الهوية العرقية بمصاحبة العـروبة ، وبالنسـبة للجنوبيين المسيحية والديانات التقليدية . فالسلالة والعرق في السودان ليست لون البشرة أو الملامح الطبيعية لكنها طريقة التفكير والاعتزاز بالنفس .

فالديـن أساس لتحديد الهوية في كل من الجنوب والشمال ، فالعلاقة قوية بين الإسلام والقومـية السـودانية الشمالية وارتباطها بالميراث العربي ، بينما الإسلام غير مقبول بالنسبة للجنوبيين ، وارتباطه بالسودان الشمالي يجعله بغيضاً بالنسبة لهم . لذا يشجع صفوة المجتمع المسـيحي فـي جنوب السودان في الوقت الحالي على ترسيخ المسيحية كعنصر حيوي للهوية الجنوبـية فـي مقابل النموذج الإسلامي للشمال من خلال ممارساتهم الروحية للدين المسيحي ودعم مكانة البعثات التبشيرية وتحديد الهوية الجنوبية بشكل تام بما يتفق مع المسيحية ، وأن الذهاب إلى الكنيسة في الجنوب يعد نوعاً من الولاء الديني ، وتحديد الوضع السياسي للدولة ، فالمسيحية تعتبر سلاحاً ذا حدين ديني وسياسي ضد العروبة والإسلام .

لـذا يؤخـذ الديـن والحـرية الدينية في مقدمة المفاوضات لحل الخلاف بين الشمال والجنوب متضمناً شروطاً لحرية الدين والمعتقد وعدم التعصب أو المحاباة لدين أو سلالة أو لغة .

والديـن هـو محور العملية السياسية في السودان لأنه لب الهوية السودانية ، فعلى الـرغم مـن أن الصراع يدور أساسا حول الموارد الاقتصادية والقوى السياسية ، فإنه يتضمن أيضاً الأفكار والقيم التي أعطت الشرعية لهذا الصراع ، فالصراع يكون قوياً وفعالاً إذا اصطبغ بطابع ديني ، وهذا أوضح ما يكون في السودان .

نشأة وتطور الهوية المنقسمة في السودان :

تنـبع الهوية الوطنية السودانية في جزء منها من السيطرة الاستعمارية والنضال ضد الاسـتعمار ، تشكلت هذه الهوية بالقدر الذي ساهمت به المجموعات الوطنية في النضال ، وما تبع ذلك من اقتسام لثمار الاستقلال .

مـرت حـركة الاستقلال في السودان بمرحلتين محددتين اتسمت كل منهما بالتوترات العرقـية والدينية والثقافية . فالحركة الوطنية المبكرة للاستقلال قادها ضباط من أصل جنوبي تحرروا قبلها خلال جيل أو جيلين من عبودية الرق . وقاد حركة الاستقلال التالية الشمال بشكل

يكاد يكون تاماً ، متضامناً في تعاون وثيق مع القوى الوطنية المصرية ، وكان الاستقلال بالنسبة للجنوب مجرد تغيير في الحكام الأجانب ، باستلام الشماليين للسلطة من البريطانيين موجهين السودان حسب رموز الهوية العربية الإسلامية ، وأدى ذلك إلى ضرورة الاستمرار في نضالهم التحرري بعد الاستقلال وفقاً لإدراكهم[٤٩] .

أولاً : الهوية الجنوبية المقاومة :

بدأت نشأة هوية المقاومة الجنوبية في الفترة التي سبقت الحكم الثنائي الإنجليزي المصري في وقت كان فيه الجنوب مرتعاً لغزوات الرقيق ، وتواصلت خلال فترة الحكم الاستعماري ، الذي رغم أنه كان مرفوضاً من حيث المبدأ ، كفل للجنوبيين الفترة الوحيدة من السلم الذي لم يعهدوه لقرون .

وكما كان الحال في الشمال يمكن وصف الفترة السابقة للاستعمار في الجنوب بالمرحلة التقليدية ، بينما شكل التدخل الإداري الاستعماري الفترة الانتقالية التي أفرزت مرحلة التحديث التي تسارعت بدورها بسبب التطورات التي حدثت بعد الاستعمار[٥٠] .

المقاومة ما قبل الحكم البريطاني :

لم يستطع العرب التوغل إلى جنوب السودان ، رغم الاستمرار في تجارة الرقيق ، وقد كان للعوامل البيئية من كثرة المستنقعات والرطوبة علاوة على المقاومة الشرسة لبعض القبائل الجنوبية أثرها في عدم توغل العرب ، علاوة على أن العرب كان شغلهم الأول هو تجارة الرقيق ولم يحاولوا حتى فرض الإسلام على الرقيق لأن ذلك يعني عتقهم .

ولقد كانت هناك نظرة عدائية تجاه الحكم المصري التركي تشبه تماماً نظرتهم لتجارة الرقيق ، ومن ثم وجد الجنوبيون في المهدية أداه للخلاص من الأجانب ومن ثم التف الجنوبيون وخاصة الدنكا حول المهدي[٥١] .

وقد كان للدينكا دور كبير في تلك الفترة ، فقبائل الدنكا عاشت تاريخها ملحمة ممتدة في كل شئونها ، فولاء الفرد للمجموعة لا يصرفه عن تلبية نداء المقاومة ، فالعقلية القبلية لا تعرف الفردية القائمة بذاتها ، بل إن الأفراد يندفعون في جماعتهم دائماً ، فكان النظار والعمد والمشايخ هم الرموز والفرد في القبيلة ليس بحاجة إلى علل ومنطق بل تأخذه وحدانيته نحو القبيلة بل التوحد مع الجنوب ككل[٥٢] . فقد كان الدنكا يقرعون طبول الحرب ويذهب الكشافون إلى المقدمة ليتعرفوا على مكان تواجد العرب حيث كان يعتقدون حتى أربعينات القرن ١٩ أن العرب تجار رقيق جاءوا لترويعهم .

وتمثل هذه المرحلة الإطار الذي لم يتأثر فيه السكان المحليون كثيراً بالتغيرات الاجتماعية الجذرية – بل قاومت البلاد تأثير النفوذ العربي والتركي بينما صاحب الحكم البريطاني التحول نحو التحديث[٥٣] .

المقاومة فترة الحكم الثنائي (الإنجليزي – المصري) :

كانـــت هذه الفترة مرحلة ثانية في علاقة الشمال والجنوب ، وقد أثبت الإنجليز خلال هذه الفترة أنهم أكثر ذكاءً على الرغم من أهم قضوا على كل أشكال المقاومة القبلية من ناحية الجنوبيين، فقد عملوا على القضاء تماماً على تجارة الرقيق وتأسيس نظام لحفظ الأمن والنظام.

بـــدأت الإدارة البريطانـــية في الاعتراف بالاختلاف بين الشمال والجنوب ، وبدأت في البـــناء فـــوق هذا الأساس من خلال حكم قبلي للجنوب مع إشراف عسكري ، كما قامت الإدارة بتحديـــث الجـــنوب مـــن خلال الإرساليات التبيشرية للمسيحية وقوبل ذلك بالمعارضة من قبل المصريين . إلا أنه مع الاستقرار في الفترة التي تلت تجارة الرقيق بدأ تزايد تأثير الإسلام عن طـــريق التجار وموظفي الخدمة الوطنية من المسلمين بنفس الطريقة لأسلمة وتعريب الشمال ، ورغم أن القبائل الجنوبية لم يكن لديها الاستعداد للأسلمة أو التعريب إلا أنها بدأت تتبنى أسماء عربية ومظاهر عربية أخرى مثل الملبس خاصة في المناطق الحضرية[٥٤] .

وقـــد بـــدأ الإنجليز في فرض سياسة أكثر تشدداً لفصل الشمال عن الجنوب وتنبوا ما يعـــرف بالسياســـة الجنوبية ممثلة في تشجيع فرض اللغة الإنجليزية في الجنوب كلغة رسمية والاهتمام بالعادات والتقاليد للقبائل الجنوبية بهدف استبعاد التأثير العربي الشمالي .

ومـــع صـــدور قانون الجوازات والأجازات سنة ١٩٢٢ الذي حدد دخول الأجانب إلى الســـودان ودخـــول الشـــماليين إلى الجنوب ، الذي كان له أثره البالغ في تعميق جذور العداوة التاريخية بين الشمال والجنوب كمجموعتين مختلفتين ومنفصلتين إقليمياً .

وفي سنة ١٩٢٨ قامت الإدارة باستشارة علماء الأنثروبولوجيا البريطانيين في كيفية تطبـــيق كـــل جوانب السياسة الجنوبية ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الإنجليز في إصدار قانون محاكم زعماء القبائل وتنظيم السلطات القبلية وفرض اللغات المحلية في التعليم بجانب اللغة الإنجليزية التـــي أصـــبحت لغـــة التعامل في المراحل الأعلى . وكانت هذه الفترة عملية لإعادة الثقة بين الجنوبييـــن والإدارة البريطانـــية ومن ثم تقبل أفكارهم ، وكان للإرساليات التبشيرية أثر واضح خاصـــة وأن طريقـــتهم في التثقيف الديني تقوم على التكامل مع الثقافات القائمة ، أما الطريقة الإســـلامية فتعمل على محو النظام التقليدي ، وأصبح الدين في الجنوب شأناً خاصاً بحياة الفرد الروحية بعيداً عن الحياة السياسية ، وكانت النتائج البعيدة لذلك هي اتباع سياسة منفصلة لكل من الشمال والجنوب وربط الجنوب بشرق أفريقيا في كافة النواحي الاقتصادية والتعليم[٥٥] .

في هذه الفترة ظل الجنوب في حالة جمود سياسي واقتصادي بينما كان الشمال يتطور بشكل مستمر ، وكانت هناك سياسة جديدة خاصة تقوم على العمل انطلاقاً من حقيقة أن الشعب الســـوداني في الجنوب شعب أفريقي زنجي ، لكن عوامل الجغرافيا والاقتصاد معاً تفرض عليه الارتباط بالسودان الشمالي . واعترض رجال الإدارة على ذلك على اعتبار أنها وحدة غير مؤهلة.

ومــع الــتطور نحــو سودان موحد بدرت أحداث صعدت مخاوف الجنوب من هيمنة الشمال وانفجر التمرد في أغسطس ١٩٥٥ وسرعان ما انتشر في كل أنحاء المديرية الاستوائية .

المقاومة فترة الاستقلال وما بعدها :

أيـد الجـنوب استقلال السودان بشكل مطلق على أساس وعد من الشماليين بإعطاء الاعتبار الكافي لمطلب الجنوب بنظام الحكم الفيدرالي ، لكن اللجنة الوطنية في سبتمبر ١٩٥٦ رفضـت فكـرة الحكـم الفيدرالي دون أي اعتبار لموقف الجنوبيين ومطالبهم ، ولتأكيد الوحدة الوطنية من خلال التكامل الثقافي تم وضع سياسة جديدة للأسلمة والاستعراب كان الهدف منها تصـفية السياسـة البريطانـية الانفصالية القديمة في الجنوب التي عززها الاستعمار من خلال الإرسـاليات التبشـيرية وتهيـئة التركيبة الجنوبية للانفصال من خلال استخدام اللغة والثقافة والعقائد وسط القبائل الجنوبية .

وقد زاد الشعور لدى الجنوبيين بالاضطهاد بعد صدور قانون الجمعيات التبشيرية سنة ١٩٦٢ والاعـتقاد بـأن الحكومـة السودانية تهدف من ورائه لشن حرب دينية ضد المسيحية وفـرض الديـن الإسلامي ، وزاد من هذا الشعور طرد المبشرين الأجانب سنة ١٩٦٤ وعلى الرغم من أن الحكومة السودانية كانت تهدف من وراء ذلك تحقيق التكامل الثقافي بين الشمال والجنوب وتدعيم فكرة الوحدة الوطنية ، إلا أن التأثير الفعلي كان يسير في اتجاه إثارة العداوة والكراهـية ضد الشمال وظهور هوية جنوبية مقاومة رافضة للشماليين ، وظل الحال على ذلك حـتى اتفاقية أديس أبابا سنة ١٩٧٢ وبمقتضاها منح الجنوب حكماً ذاتياً – وكانت الفترة التي تلـت الاتفاقـية حتى عام ١٩٨٣ تعتبر بمثابة هدنة بين الشمال والجنوب وكان يمكن أن تكون مرحلة إعادة الثقة تجاه الشماليين ، إلا أن محاولة الحكومة الشمالية فرض الشريعة الإسلامية علـى الجنوبيين قد فجرت من جديد الشعور بالعداء مع الشمال وأيضاً شعور الجنوبيين بثروات الجنوب وبداية ظهور البترول كانت مرحلة جديدة لتعميق العداء بين الثقافتين الشمالية والجنوبية .

إعادة بناء الهوية في السودان :

تمثل أزمة الهوية في السودان جوهر النزاع بين شقيه الشمالي والجنوبي الذي استمر حوالـي أربعـة قرون يفصل بينها عشر سنوات من السلم عقب اتفاقية أديس أبابا وتنبع أزمة الهويـة مـن حقـيقة مؤداها أن الشمال عربي مسلم ، وأن الجنوب أفريقي وثني مع مؤثرات غربية تعكسها الديانة المسيحية والعلمانية .

وفكـرة الـتعايش بيـن الشـمال والجـنوب ليست فكرة بعيدة عن الأذهان ، فالواقع السـوداني يقـوم على التنوع والتعددية العرقية والثقافية والدينية ، فلقد حقق السودان الوحدة مـن خـلال إعطاء الجنوب حكماً ذاتياً فترة السنوات العشر من ٧٢ حتى ١٩٨٣ وفق اتفاقية أديس أبابا ، وكانت هذه الفترة من أكثر الفترات ثراءً من الناحية الثقافية .

حـتى فـي السنوات الأخيرة فإن صفوة المجتمع المسيحي في جنوب السودان كانت تشـجع على ترسيخ المسيحية كعنصر حيوي للهوية الجنوبية في مقابل النموذج الإسلامي في الشمال مع إضعاف دور البعثات التبشيرية على أن يقوم المثقفون بالممارسات الروحية بأنفسهم(٥٦) .

ويفضل معظم السودانيين الحكم الذاتي للجنوب أو حتى الانفصال النهائي ، ولكن هناك اخـتلاف فـي الرأي حول الحكم الذاتي ، ففريق من السياسيين من بينهم Bona Malwal وأبيل الير يعتقدون أن السودان سوف يستجمع القوى ويلم شمل الجنوبيين من خلال حكم علماني ديمقراطي.

أما قادة SPLA فيرون أن القادة الشماليين سوف يشجعون على الحكم الذاتي ولكنهم لـن يذعنوا لحق الجنوب في الحماية الذاتية بأنفسهم على أن يظل الجيش في يد الحكومة وهذا ممكن في ظل قيام دولة سودانية علمانية موحدة وليس من خلال التركيز على الحكم الذاتي .

ويـرى قـادة الحـركة الشـعبية أن الحكم الذاتي لن يتحقق إلا إذا تكاتف الجنوبيون وتحركوا نحو التنمية بالدعم المالي من الشماليين وأن يترك للجنوبيين حق الانسحاب إذا قرروا ذلـك(٥٧). فـالحكم الذاتي مع حق الانسحاب سيعطي لقادة الجانبين الشمالي والجنوبي الظروف الملائمة للعمل على تحقيق وحدة دائمة .

أمـا فـي حالـة سودان موحد فلكي يستمر يجب حل قضية الإسلام بالنسبة للجنوب والاعـتراف بالتـنوع . فالمسيحيون الجنوبيون ومعتنقو الديانات التقليدية سيعارضون النظام الإسلامي بل وسيتخذون سياسات العنف ضده إذا كان ضرورياً، فمعتنقو الديانات الأخرى سواء المسـيحية أو الديانات التقليدية يجب اعتبارهم مواطنين ، وذلك بعدم منعهم من تولي مناصب السلطة مثل المسلمين .

وعلـى الجنوبيـن تقويـة أنفسهم بالتعليم وتدعيم الهوية الخاصة بهم بتبني ثقافتهم الخاصة والمساواة مع الشماليين عسكرياً ، وعدم تجاهل التعددية الثقافية من قبل الشماليين(٥٨)

وقـد كانـت هـناك مجموعـة من التغييرات أثرت بلا شك على دينامية الحرب وهي الـتحالف بيـن أحـزاب المعارضـة وجيش تحرير السودان ، وبين الجيش المستقل للسودان الجنوبي بزعامة Rick Machar (رك مشار) مع حكومة الخرطوم بالإضافة إلى تورط الأقطار الخارجية في الحرب الأهلية مما زاد المشكلة تعقيداً .

وهناك قضايا يجب أن تؤخذ في الاعتبار لحسم النزاع وإعادة بناء الهوية في السودان:

١- لا يسـتطيع أي مـن الشمال أو الجنوب حسم النزاع الطويل من خلال الحرب ، واتخاذ الأسلوب التفاوضي كحل أمثل .

٢- محـتوى أي اتفاق لابد أن يكون أساسه مجتمعاً متعدد الإثنيات في فترة ما بعد الصراع متضمناً شروطاً لحرية الدين والمعتقد وعدم التعصب أو المحاباة لدين أو سلالة أو لغة، فإذا كان ذلك ممكنا ، فالمتوقع اتفاق في إطار عمل دستوري بالإشارة للدين والهوية .

ومن خلال ذلك لابد من تساؤل ، ما هو الوضع بالنسبة للانقسامات الحالية في القوى الجنوبية نفسها ، هل سيزداد التوتر بين الدنكا والنوير أو يتناقص ؟ وإلى أي مدى يمكن قبول التعددية الدينية أو فصل الدين عن الدولة في السودان؟

وهـل إعـادة التوفـيق وبـناء الهوية بين الشمال والجنوب ممكن بعد فترة الصراع الطويلـة؟ ومـا هي الاحتياجات الشرعية والمؤسسية للتسامح الديني والتعددية للوضع ما بعد الصراع سواء في الدولة الموحدة أو كدولتين منفصلتين؟[٥٩]

تعـد الاتفاقية الأخيرة (ماشاكوس) أحد الحلول المطروحة على السطح الآن التي تأخذ فـي حسـبانها التـنوع الثقافي والعرقي والقبائلي والديني واللغوي والمساواة العرقية لشعب السـودان ككـل، وأن الأديـان والعـادات والتقاليد هي مصدر قوة روحية للشعب مع تمتع كل السودانيين بحرية الاعتقاد والعبادة .

وحـق تقريـر المصـير وفقاً لاتفاق ماشاكوس أقر بحق مواطني جنوب السودان في تقرير مصيرهم واختيار استمرار الوحدة مع شمال السودان أو الانفصال بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات.

والسـؤال الذي يتبادر إلى الأذهان الآن : هل يعتبر اتفاق ماشاكوس اتفاقاً أخيراً ، أم ستعود الصراعات إلى سابق عهدها كما حدث بعد اتفاق أديس أبابا ؟

إن فكـرة إعطاء الجنوبيين حق تقرير مصيرهم وبناء هويتهم على أساس معتقداتهم الدينـية وخصائصـهم العرقـية فكـرة ليست جديدة نادي بها أحزاب قبل ذلك ويشجعها معظم السودانيين على اعتبار أن الجنوب لا يشكلون أقلية متناثرة في أرجاء السودان ، بل هم وحدة جغرافية يمكن أن تختار حقها في الانفصال أو الوحدة[٦٠] .

ومـا حـدث في أديس أبابا وأدى إلى التوصل لاتفاق بمقتضاه أعطى الحق للجنوبيين السـودانيين للحفاظ على قيمهم وثقافتهم ولغاتهم ، وشجع على التنمية والمحافظة على الوحدة فـي إطـار الـتعددية الثقافية ، ويمكن للسودان أن يكون قطراً واحداً إذا احترم الشماليون قيم وثقافـات الجنوبيين وأن التنمية توجه للسودان ككل[٦١] . وأن يكون القانون أداة للتغير ويؤدي إلـى التكامل ، كذلك التنمية التي تستند إلى القانون والدستور ويكون ذلك من خلال الدمج بين القانون العرفي والقانون الوضعي وفي إطار النظم الثقافية المحلية[٦٢] .

ووفقاً لاتفاق ماشاكوس يمكن التميز بين ثلاثة مراحل للاتفاق هي :

أولاً : المرحلة الانتقالية :

ومدتهـا سـت سـنوات ، تتطلب هذه المرحلة إعادة بناء الهوية السودانية من أجل السـلام الدائـم ، والتخلـي مـن قبل الشمال عن فرض اللغة العربية والدين الإسلامي وجعل السودان هوية وطنية واحدة تقوم فقط على حق المواطنة وليس على أسس عرقية أو ثقافية أو

دينـــية أو لغويـــة ، ويكـــون ذلك من خلال تنفيذ المبادئ الخاصة بحرية الجماعات العرقية في ممارسة دياناتها بحرية تامة .

فالســـودان يمـــتلك كـــل مقومات المستقبل الفتى المياه – البترول – الأرض الخصبة وكذلـــك الســـكان ، فيمكن بسهولة التحرك خلال تلك المرحلة نحو التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعـــية ، علـــى أن يكـــون فـــي خطين متوازيين أي تجاه الشمال والجنوب معاً حتى لا تستنزف الموارد في ناحية واحدة على حساب الأخرى(١٣) .

بعـــد الفترة الانتقالية (٦سنوات) ستجري انتخابات يتقرر من خلالها رغبة الجنوبيين إمـــا البقاء في ظل السودان الموحد أو الانفصال الكامل وإظهار هوية كل من الشمال والجنوب بشكل مستقل .

في الحالة الأولى : البقاء في ظل السودان الموحد :

تعمـــل الحكومـــة الســـودانية على إعادة تعريف الهوية الوطنية لتكون بصدق موحدة وداعمـــة للمســـاواة التامة في الفرص السياسية والثقافية والاجتماعية وخلق إطار يوفق بين الـــتطلعات المثالية للوحدة . ومن الواجب تخليص المواطنين من الافتراضات العرقية المتحاملة والخاويـــة مـــع تدعيم الإحساس بالهوية السودانية بالكشف عن أصولها الموضوعية أكثر من مجـــرد الدعوة لها . ويحتاج السودانيون النظر إلى ذواتهم فقط وقبل أي اعتبار آخر بوصفهم ســـودانيين ليســـوا عـــرباً وأفارقـــة مسلمين أو مسيحيين أو معتنقي ديانات تقليدية ، وإعطاء مضمون حقيقي لمعنى أن يكونوا سودانيين.

وفي إطار هذا يجب إزاحة المظاهر الخارجية للهوية لتنكشف القيم والتوجهات الثقافية الحقيقـــية للسودان ، وإمكانية التفاعل المتبادل في عملية عادلة ومتكاملة ، ويعني هذا ضرورة إبعاد الدين عن الحياة العامة لأن الدين ليس أساس المشكلة ولكنه زج به فقط لتعميق وتوسيع حـــدة الصـــراع ، وتـــبقى اللغـــة العربية والإنجليزية لغتين للعمل مع تشجيع اللغات واللهجات المحلـــية الرئيســـية فـــي المراحل الأولى من التعليم ، ولكي ينجح الحل يجب أن يكون حساساً للعلاقـــات الأفقـــية بين المجتمعات المختلفة وحل القضايا الصغيرة بين الجماعات القبلية ومنها قضية أبيي باعتبارها نموذجاً لسودان مصغر .

ولضـــمان النجاح الدائم لوحدة السودان واستقراره يجب إعطاء الفرصة للاندماج بين الشـــمال والجـــنوب وتشـــجيع إقامـــة علاقات زواج ومصاهرة بين الطرفين في إطار من القيم الثقافـــية والدينـــية حـــتى يتسنى خلق جيل جديد تجمعه روابط الدم والمصاهرة وظهور هوية وطنية جديدة تتناسى فترة الصراع والحروب الطويلة بين شطري السودان .

الحالـــة الثانـــية : وهي تفضيل الجنوبيين للانفصال التام عن الشمال وإعادة بناء هويتهم بعيداً عن السودان الموحد:

ســتكون مطالـــبة الحكومة السودانية بانفصال الجنوب أمراً غير مقبول وغير منطقي لأنـــه خلال الفترة الانتقالية تكون الحكومة قد بذلت جهداً كبيراً في التعامل مع القضية وتوجيه اســتثمارات كبيرة للتنمية في الجنوب . ومع هذا يمكن أن يتم الانفصال ، وإذا حدث ذلك هناك ثلاث نظريات أساسية تظهر في التعامل مع قضية التعدد الثقافي(٦٤) ليس بين الشمال والجنوب ولكــن داخــل مجتمع جنوب السودان ، حيث تتعدد الجماعات الثقافية ما بين النيليين والنيليين الحاميين والزاندي وجبال الأنقسنا بل وحتى بين النيليين أنفسهم .

أولاً : النظرية الأولى :

تذهب إلى أنه وسط التنوع الثقافي في جنوب السودان هناك ثقافة غالبة وقوية يمكن التوحد حولها ، وما على الثقافات الأخرى إلا تمثلها والاقتراب التدريجي منها .

في ظل هذه النظرية ومع تفضيل الجنوب للانفصال وتكون دولة خاصة بهم ، نجد أن جـنوب الســودان بما يحتويه من ثقافات وجماعات عرقية ما بين النيليين بفروعهم : دنكا – نوير – شلك ، كأكبر ثلاثة جماعات ، كذلك النيليون الحاميون ممثلة في بعض الجماعات القبلية الصــغيرة وأكبرها قبيلة الباري ، ثم المجموعة الزنجية السودانية ممثلة في الزاندي وهم من الــزنوج الأفارقـــة الخلـــص الذيــن لم تدخل عليهم الدماء الحامية . علاوة على التعدد اللغوي والديني واختلاف نسق القيم بين كل جماعة ، فنجد أن الجماعة النيلية لها قيم خاصة تقوم على الــتمركز حول العرق والسلالة ورفض الاستيعاب في ثقافة الغير ، بل تستوعب الثقافة النيلية الثقافات الأخرى داخلها دون أي مبادرة منها للتغير .

وجماعة الدينكا هي أكبر القبائل النيلية في جنوب السودان بل وأكبر القبائل السودانية قاطـبة تــتوزع في مديرية بحر الغزال الاستوائية ، وتاريخ القبلية يوضح الصراع الدائم بينها وبيــن الــنوير ، فمن الصعب توحد القبائل الجنوبية الأخرى أيضاً من الزاندي وجبال الأنقسنا حــول الديــنكا مــع الأخذ في الاعتبار أن تاريخ الزاندي أيضاً مليء بالحروب والصراعات مع الجماعــات المجــاورة ، ففــي ظــل هــذه النظرية وفي حالة انفصال الجنوب ستقوم نزاعات وصــراعات حــول الســلطة وانقســامات بــل وحروب أهلية . لأن الدنكا أنفسهم ومن تحليل الشخصــية الديــنكاوية يــرون أن القوة أساس للانفراد بالسلطة ومن ثم سيكون الصراع بين أعضـــاء الدنكـــا أنفسهم علاوة على النزاع مع القبائل المجاورة مثل النوير وقد حدث الصراع بالفعل بعد اتفاقية أديس أبابا .

ثانيا : النظرية الثانية :

تؤمــن بمبدأ وضع كل الثقافات على قدم المساواة ، وأن تتعايش جنباً إلى جنب داخل السودان الجديد مع إعطاء ضمانات لها في أقاليمها المختلفة ، وهو ما يمكن أن نسميه بالحكم الذاتي الثقافي مما يسمح باستخدام لغات متعددة ولا مركزية واسعة للكيانات المكونة للدولة .

وفــي خضــم هــذه النظرية نجد أن الدنكا قبيلة تقوم على الانتشار الجغرافي وتوزيع الســلطة بيــن كيانات سياسية لكل منها قوتها ومنطلقها الخاص في الحكم ، ولها نسقها القيمي الخــاص بهـــا ، كذلــك الحــال بالنسبة للجماعات النيلية الأخرى التي يتسم تاريخها بالحروب والنزاعات ، ولكل منها تنظيمه السياسي الخاص وأيضاً المعتقدات الدينية والروحية ، ومن هنا لا يمكــن أن تتعايش كل هذه الثقافات جنباً إلى جنب دون حدوث نزاعات أو صراعات وإظهار جانــب القـــوة من قبل الجماعة الثقافية الأقوى على حساب الجماعة الأخرى ، كذلك يمكن أن تحــدث غارات بين القبائل الرعوية وصراعات على مناطق الرعي ، كذلك فإن لغة الدنكا اللغة الأكــثر انتشـــاراً فـــي الجـــنوب يمكن أن تفرض نفسها بقوة العدد والثقافة بين سائر الهويات الثقافية والعرقية الأخرى .

أما النظرية الثالثة :

فتؤمن بالتفاعل الإيجابي بين الثقافات وخلق ثقافة وطنية جديدة تعترف من المكونات الثقافية المختلفة داخل الدولة وتهضمها في كل واحد ،وهذه النظرية تستجيب لديناميكية الثقافات وهدفها خلق هوية جنوبية واحدة ، وهذه النظرية تبدو أكثر تأهيلاً للتعامل مع مشكلة التعددية الثقافية والتباين الثقافي والعرقي في جنوب السودان ، حيث تتفاعل مع كل الثقافات المكونة لجنوب السودان وتصهرها في بوتقة واحدة لها ثقافتها وهويتها وتتشكل من خلال كل عرقي وثقافي واحد بل وهوية دينية واحدة قوامها الديانات التقليدية والمسيحية معاً كذلك مع الثقافة الأفريقية المميزة للجنوب ككل ، وإعطاء كل ثقافة حرية خاصة للتعبير عن نفسها في إطارها المكاني الخاص ، أي يكون هناك التحام بين الثقافات المختلفة لتعبر عن الجنوب الجديد وأيضاً يكون هناك انشقاق يميز كل ثقافة في إطارها الخاص .

تأسيساً على ما سبق وبالنظر للمعطيات الراهنة فإن الانفصال يمكن أن يتم، ولكنه في حالة الجنوب المستقل لن تكون دولة خالية من النزاعات والصراعات كما أوضحنا – بل إن هناك مشاكل عديدة ستنتج بين القبائل الجنوبية وأيضاً بين الأحزاب المختلفة والشخصيات العامة حول تقسيم السلطة والثروة والأرض ، ومع ذلك يجب أن تنظم العلاقة بين الشمال والجنوب على الأسس التالية :

- توقيع معاهدة تمثيل دبلوماسي فور إعلان دولة الجنوب ، وإجراء محادثات فورية للتوصل إلى اتفاقيات حدود تحظى باعتراف دولي حتى يتجنب الطرفان الاعتداء كل تجاه الآخر . كما يجب تنظيم عملية ترحيل النازحين الجنوبيين إلى موطنهم الأصلي وتوقيع معاهدات تجارية واقتصادية تضمن التبادل التجاري بين البلدين بغرض تحقيق نوع من الاكتفاء وفتح آفاق للتصدير أمام المنتجات الجنوبية . كذلك تعويض الشماليين الموجودين بالجنوب الذين يرغبون في الهجرة شمالاً عن ممتلكاتهم ، كذلك الجنوبيون الذين لهم ممتلكات في الشمال[٦٥] .
- في حالة الانفصال أيضاً يجب مساعدة الجنوبيين لتجاوز خلافاتهم ويجب أن يكون للأمن والحفاظ على المصالح الاقتصادية أولوية كبيرة في تعامل السودان مع الجنوب المستقل .

الخلاصة

نخلص من العرض السابق إلى أن السودان قطر متعدد الأعراق والثقافات وأيضاً رقعته الجغرافية ، وقد نشأ عن هذا التنوع تكوينات ذات سمات مميزة . ففي الشمال والشرق هناك عناصر سامية وحامية ، وفي الجنوب الجماعات النيلية والنيلية الحامية والبانتو ، في حين أن الغرب فيه جماعات ذات أصول زنجية متعددة وسامية عربية . كذلك فإن اللغات في السودان تربو على المئات ، كما تتنوع العادات والتقاليد وأنماط السلوك ، وعلى الرغم من هذا التباين والتنوع فهي مكملة لبعضها البعض ، كما أن هناك عناصر موحدة تتخلل هذه التركيبات المختلفة مما يمنحها صفة التشابه والتماسك .

وقد بدأت في الستينيات من القرن العشرين عدة دراسات جادة عن الثقافة السودانية وتحديد هويتها ومعرفة أصولها ، ونبعت هذه الدراسات من الاهتمام والتأييد لوحدة السودان القومية مع الاعتراف بتعدد أصولها وروافدها الثقافية والعرقية .

وقد اختلف التركيز على الجوانب المختلفة لمشكلة السودان لكن الجانب الأكثر وضوحاً والأكثر مثاراً للجدل هو التركيز على الهوية العرقية والثقافية حيث يعتبر الشمال عربياً مسلماً والجنوب زنجياً وثنياً بقيادة مسيحية .

وهناك اتفاق عام على صعوبة تحديد انتماء هوية الشمال أو الجنوب على أسس عرقية، ليس لأن الشمال هو مزيج من العناصر العربية أو الأفريقية ، وإنما أيضاً لأن الجنوب ليس زنجياً صافياً ، فالمسألة ليست في الجانب العرقي فقط ، لكن الجانب الثقافي أكثر وضوحاً، فالإسلام واللغة العربية اللذان يجمعان ويوحدان الشمال خضعا معاً لتأثير الثقافة القبلية الشمالية ، والجنوب لا يمكن نكران التأثيرات الحامية عليه .

هذه التعقيدات العرقية الثقافية توضح لنا مدى المرونة والمحافظة التي تحكم عملية الانتماء والهوية في السودان .

وقد تميز السودانيون بتحديد هويتهم وفقاً لرموز تختلف من وقت لآخر ومن مكان لآخر وترتكز على حقائق ترتبط بالقيم العائلية والقبلية وبشكل أساسي القيم العرقية .

والتنوع الثقافي في السودان كان يمكن أن يحوى بين طياته عوامل التوائم وهذه العوامل كان من شأنها أن تكون السودان الموحد خصوصاً وقد بلغ الاختلاف العرقي والانصهار الثقافي درجة كبيرة في السودان ، فعلى الرغم من تفوق الثقافة الإسلامية في الشمال الذي تبلغ مساحته ثلثي مساحة القطر ، إلا أن العنصر الزنجي الأفريقي واضح الأثر كذلك إلى درجة لا يمكن معها وصف السودان بأنه عربي محض أو أفريقي محض ، بل تستوجب وصفه بأنه كيان ثقافي عربي أفريقي ، واللغة العربية التي تمثل اللغة القومية يتحدث بها غالبية السكان في الشمال هي أيضاً لغة التخاطب المشتركة في الجنوب حيث تطور نوع من اللهجة العربية المبسطة (عربي جوبا) وينطبق ذلك على الدين الإسلامي الذي لم يمنع من وجود المسيحية والمعتقدات التقليدية التي كان لها أثر في أن تترك بدورها أثراً في الطقوس الإسلامية .

وعملية الانصهار الثقافي كانت ستكون ميسورة إذا وجدت السياسة والاهتمام اللائقان، لكن السياسات الاستعمارية والحكومات الوطنية المتعاقبة لم تنجح في تعزيز الوحدة الثقافية بل إن جميعها تجاهلت التنوع الثقافي الموجود في السودان وتوخت في سياستها غرس ثقافة الأكثرية اعتقاداً أن ذلك سوف يؤدي إلى خلق التماسك الثقافي وظناً أن الطريق إلى الوحدة يمكن أن يتم باحتواء التنوع الثقافي .

ولقــد تشــكلت هوية الجنوب بشكل واضح وجلي وفي تضاد حاد حول مقاومة العرب والديـــن الإسلامي أو الثقافة العربية الإسلامية ككل باعتبارها ثقافة الشماليين، يتحد الجنوبيون على هوية واحدة وهي أنهم أفارقة سود سلحوا أنفسهم بالمسيحية في مقابل الإسلام ، وباللغة الإنجلــيزية فـــي مقابل اللغة العربية وهذه الأسلحة في مقابل الإسلام والعروبة على اعتبار أن الديانات التقليدية ما كان لها الصمود أمام الإسلام . لذلك فهوية الجنوب تشكلت حول عدم قبول العروبة والإسلام من الشمال.

وفكرة التعايش بين الشمال والجنوب ليست فكرة بعيدة عن الأذهان والواقع السوداني يقوم على التنوع والتعددية، وقد حقق السودان الوحدة من خلال إعطاء الجنوب حكماً ذاتياً فترة السنوات العشر من ١٩٧٢ – ١٩٨٣ وكانت هذه الفترة من أكثر الفترات ثراءً من الناحية الثقافية .

إن فكـــرة إعطاء الجنوبيين حق تقرير مصيرهم وبناء هويتهم على أساس معتقداتهم الدينـــية وخصائصــــهم العرقـــية فكرة ليست جديدة ، ويمكن للسودان أن يكون قطراً واحداً إذا احترم الشماليون قيم وثقافات الجنوبيين وأن توجه التنمية للسودان ككل .

ووفقاً لاتفاقية ماشاكوس الأخيرة يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل هي :

أولاً : المرحلة الانتقالية :

ومدتهـــا ٦ سنوات وتتطلب هذه المرحلة إعادة بناء الهوية السودانية من أجل السلام الدائم ، وجعل السودان هوية قومية واحدة تقوم على حق المواطنة وليس على أسس عرقية أو ثقافـــية ويكـــون ذلـــك مـــن خلال تنفيذ المبادئ الخاصة بحرية الجماعات العرقية في ممارسة دياناتها بحرية تامة .

بعـــد الفـــترة الانتقالية ستجري الانتخابات فيقرر السودانيون الجنوبيون إما البقاء في ظل السودان الموحد أو الانفصال الكامل .

فـــي الحالة الأولى : البقاء في ظل السودان الموحد ، تعمل الحكومة على إعادة بناء الهويـــة الوطنـــية لتكون بصدق موحدة وداعمة للمساواة التامة في الفرص السياسية والثقافية والاجتماعية وخلق إطار يوفق بين التطلعات المثالية للوحدة .

أمـــا الحالـــة الثانية : وهي تفضيل الجنوبيين للانفصال التام عن الشمال وإعادة بناء هويتهم بعيداً عن السودان الموحد ، وفي حالة السودان الجنوبي المستقل لن تكون دولة خالية مـــن النزاعات والصراعات ، بل إن هناك مشاكل عديدة ستنتج بين القبائل الجنوبية وأيضاً بين الأحزاب المختلفة والشخصيات العامة حول تقسيم السلطة والثروة والأرض .

هوامش البحث

١- هدى مبارك ميرغني : مدخل لدراسة الثقافة السودانية ، مركز محمد عمر البشير للدراسات السودانية ، جامعة أم درمان الأهلية ، أغسطس ١٩٩٩ ، ص ٤٨ .

٢- المرجع السابق ، ص٦٢ .

٣- المرجع السابق ، ص٢٥ .

٤- المرجع السابق ، ص٣٥ .

٥- فاروق مصطفى إسماعيل ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، دار قطري بن الفجاءة ، الدوحة قطر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٦ ، ص٩٩ ، ١٠٠ .

٦- هدى مبارك ، مرجع سابق ، ص٤٣ .

٧- فرانسيس دينق – مشكلة الهوية في السودان ، أسس التكامل القومي ، ترجمة محمد على جادين، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٧٠ .

٨- هدى مبارك ، مرجع سابق ، ص٥٧ .

٩- فرانسيس دينق : مشكلة الهوية في السودان ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢، ٢٣ .

١٠- سليمان آدم بخيت ، ملامح من ثقافة جبال النوبة ، ثقافات سودانية ، المركز السوداني للثقافة والإعلام ، العدد التجريبي ، أغسطس ١٩٩٥ ، ص١٨ .

١١- المرجع السابق ، ص٢٠ .

١٢- علي عثمان محمد صالح ، ثقافة النوبة ، ثقافات سودانية ، المركز السوداني للثقافة والإعلام، العدد التجريبي ١٩٩٥ ، ص٤٤ .

١٣- مقدمة في ثقافة البدا ، ثقافات سودانية ، العدد التجريبي ، المركز السوداني للثقافة والإعلام، القاهرة ١٩٩٥، ص١٢ ، ١٣ .

١٤- عمر عبد الرحمن ، ملامح من ثقافة قبيلة الفور ، سيناريو ودورة صباه ، ثقافات سودانية ، العدد التجريبي ، المركز السوداني للثقافة والإعلام القاهرة ١٩٩٥ ، ص٥٥ .

١٥- المرجع السابق ، ص٥٦ ، ٥٧ .

١٦- فرانسيس دينق ، صراع الرؤى ، نزاع الهويات في السودان ، ترجمة عوض حسن ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص١٧٦ .

١٧- فرانسيس دينق ، مشكلة الهوية في السودان ، مرجع سابق ، ص١٠٤ .

١٨- المرجع السابق ، ص١٠٥ .

١٩- أبراهام أو طوكوديت وآخرون ، ثقافة قبيلة الشلك ، ثقافات سودانية ، العدد التجريبي ، المركز السوداني للثقافة والإعلام ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص٢٩ ، ٣٠ .

٢٠- عبد القادر إسماعيل، مشكلة جنوب السودان، دور الأحزاب السياسية ، الجيزة ٢٠٠٢ ، ص٢٥ .

٢١- نياتق لول فاي ، ملامح من ثقافة قبيلة النوير ، ثقافات سودانية ، العدد التجريبي ، المركز السوداني للثقافة والإعلام ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص٥٢ .

٢٢- عـون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان وأشهر أسماء الأعلام والأماكن، الجزء الثاني ح.ز ، أفرو قراف لنطباعة والتغليف، الخرطوم ١٩٩٦، ص٩١١ .

٢٣- نفس المرجع السابق ، ص٩١٢ .

٢٤- Stephanie F. Beswick, Violence, Ethmicity and Political Consolidation in south Sudan, A Histary of the Dinka and their Relation with their Neighbours, vol., ph.Dep. of History, Michigen,state univ., 1998, p.5 .

٢٥- عـباس أحمد : دنكا أعالي النيل ، النظم الاجتماعية والتغيرات المرافقة للمد العربي ، دار العلم ، دبي ١٩٨٦ ، ص٢٢٢ .

٢٦- فرانسيس دينق ، مشكلة الهوية في السودان ، مرجع سابق ، ص١١٥ .

٢٧- Deng Francis Mading : The Dinka of the Sudan, Rinhart and winston, New York, 1972, p.110 .

٢٨- لويـس تاندابسـنكيبو ، قبلـية الزاندي ، ترجمة فيصل وحيكون أرتين ، ثقافات سودانية ، العدد التجريبي ، المركز السوداني للثقافة والإعلام ،القاهرة ١٩٩٥ ،ص٣٩ .

٢٩- المرجع السابق ، ص ٤٠ .

٣٠- فـاروق إسـماعيل ، الأنثروبولوجـيا الثقافـية ، دراسة حقلية في الثقافات الفرعية جـ٢ ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ١٩٨٣ ، ص٣٠٧ .

٣١- المرجع السابق ، ص٣٥٣ .

٣٢- هدى ميرغني ، مرجع سابق ، ص٥٨ .

٣٣- المرجع السابق ، ص٦٤ .

٣٤- نفس المرجع السابق ، ص٥٩ .

٣٥- Valk, A., Ethnic Attitudes in Relation to Ethnic pride and Ethnic Differentiation, Journal of social psychology, vol., 141, 2001.p.

٣٦- Ibid., p. 2 .

٣٧- فرانسيس دينق ، صراع الرؤى ، ص٩٩ .

٣٨- Valk, A., op. cit., p.3 .

٣٩- Edward Rackley: Displacement, Con flict and Sociocultural Surival in southern Sudan, The Jourmal of Humanitarian Assistance, vol.9, December 2002, p.1.

٤٠- Ibid., p. 5 .

٤١- Ibid., p. 7 .

٤٢- الشـفيع عمـر حسنين ، الصراع السوداني ، قراءة ثقافية ، مدارات ، منبر ، الثقافة السودانية بالشبكة العالمية .

٤٣- عبد القادر إسماعيل ، مشكلة جنوب السودان ، مرجع سابق ، ص٣٥ .

٤٤- المرجع السابق ، ص٣٦ .

٤٥- Francis Deng: "Civil war and Genocide" The Middle East Quarterly, vol.6, 2001, p.1.

٤٦- Religion, Nationalism and peace in Sudan, Institute of peace, washington, United state, 2000, p.1 .

٤٧- Ibid., p. 2 .

٤٨- Francis Deng , op. cit., p.4 .

٤٩- فرانسيس دينق ، صراع الرؤى ، مرجع سابق ، ص٩٩ .

٥٠- نفس المرجع السابق ، ص٧١ .

٥١- فرانسيس دينق ، مشكلة الهوية في السودان ، مرجع سابق ، ص ص٣٩ ، ٤٠ .

٥٢- أحمد عبد الله أدام ، أصول البقارة والدنكا وقضية أبيي ، بدون تاريخ ، ص٢٤ .

٥٣- فرانسيس دينق ، صراع الرؤى ، مرجع سابق ، ص٧٨ .

٥٤- فرانسيس دينق ، مشكلة الهوية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

٥٥- نفس المرجع السابق ، ص٤٥ .

٥٦- Francis Dang: Civil war and Genocide, op.cit., p.6.

٥٧- Ibid., p. 7 .

٥٨- Ibid., p. 8 .

٥٩- Religion, Nationalism and peace in Sudan, op. cit., pp.2-3 .

٦٠- بابكر عثمان ، جنوب السودان ، الانفصال القادم ، بدون ناشر ١٩٩٢ ، ص١٣٤ .

٦١- Alier Abel, News from the South Sudan, civil Societv forum, october,2002, p.2 .

٦٢- Li Fruzzelti, Lina, A. ösrör, Culture and change Along the Blue Nile, westview press, Boulderz, london, 1990, pp185 - 187 .

٦٣- Hammond A., Sudan Search for Identity, <u>wold press Review</u>, khartoum, Sudan, sept., 2002, p.2 .

٦٤- عادل عبد العاطي ، الثقافة والسودان الجديد لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان . <u>www.google.com</u>

٦٥- بابكر عثمان ، مرجع سابق ، ص١٦٨ .

قانون سلام السودان الأمريكي

وتقرير مصير السودان والشرعية الدولية

أ.د. جعفر عبد السلام

أستاذ القانون الدولي

والأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

١- لـم يعد بالإمكان الصبر طويلاً على ما يجري في الساحة الدولية من قبل الولايات المتحدة وتدخلاتهـا فـي صميم السلطان الداخلي للدول خلافاً لأحكام المادة ٢/٧ من الميثاق التي تـتحدث عن مبادئ الأمم المتحدة بشكل عام . فهذه المادة تنص بشكل واضح على أنه لا يوجد بميثاق الأمم المتحدة ما يخول لها التدخل في المسائل التي تدخل في صميم السلطان الداخلي للدول الأعضاء .

٢- فقـد تدخلت عسكرياً في أفغانستان . وتدخلت في إيران وهي تتدخل الآن بقوة في العراق وهلـم جـراً ، لكـن الموجـة الجديدة للتدخل تتصل بإصدار قوانين تخص شئوناً دولية ، ومعروف أن القانون يمثل خطاباً داخلياً ولا تمتلك أي دولة أن تشرع للدول الأخرى ، ولم نـر هذه الظاهرة حتى في أشد العصور الاستعمارية وهكذا صرنا نواجه موقفاً دولياً جديداً يحـتاج إلـى تدخل دولي لرفضه من قبل كل أعضاء المجتمع الدولي ، وعلى الخصوص المنظمة الدولية المعنية بشئون حفظ السلام والأمن في المجتمع الدولي وهي الأمم المتحدة.

٣- والحقـيقة أنني بصدد مناقشة السلام السوداني الأمريكي واتفاقية بين الحكومة السودانية الشرعية وحركة التمرد التي يقودها جون جارانج منذ عدة سنوات .

القانون الأمريكي يشرع للموقف في السودان ويمنح حركة التمرد بشكل واضح أموالاً أمريكية لدعمها ويطالب الفريقين : الحكومة وحركة التمرد بخوض مفاوضات تؤدي إلى تقرير المصـير لجـنوب السودان وإلا تعرضت الحكومة لعقوبات تفرضها أمريكا ، وخضع السودان كذلـك لتدابـير شديدة من بينها العون والمساعدة للمتمردين . ولنا على هذا القانون ، وعلى اتفاقية التفاهم التي عقدت في ماشاكوس عدة ملاحظات تتصل بالشرعية الدولية نوردها فيما يلي :

التعارض مع قاعدة سيادة الدولة :

فهـذا القـانون الذي صدر في أمريكا هو قانون غير شرعي يخالف القانون الدولي ، لأنـه لا يجـوز لدولة – مهما كانت قوتها – إن تفرض قوانينها على دولة أخرى . ويجب أن يكون الموقف العربي والإسلامي واضحاً في هذا الأمر ، أن هذا الذي يحدث بالنسبة للسودان ، تكـرر بالنسبة لاعتبار القدس عاصمة لإسرائيل بقرار من الكونجرس ، وبقانون دامتون الذي يفرض مقاطعة اقتصادية على إيران وغيرها .

والواقــع أنــه لــم يعرف النظام الدولي حتى الآن أي حكومة عالمية تصدر تشريعات لتطبق على كافة الدول ، وحتى الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها لا تمتلك هذه السلطة !!.

والحكــم القانوني هنا واضح تمام الوضوح ، فالنظام الدولي يقوم على احترام سيادة الــدول وعدم جواز التدخل في شئونها ، وقاعدة السيادة تجعل كل الدول لها نفس حقوق الدول الأخــرى في النظام الدولي ، وعدم وجود أية سلطة فوقها ، واشتراكها في كل الدول في إنجاز القــرارات في كافة الشئون الدولية . ومساواتها في التمثيل والتصديق في مختلف المنظمات ، والمؤسســات والمؤتمــرات الدولــية . ولإيضاح الفكرة نقول إن القانون الدولي ينظم المجتمع الدولــي علــى أســاس متوازن لذا فإن استثناء التمثيل الدائم للدول الكبرى في مجلس الأمن وتمتعها بحق الفيتو في داخل مجلس الأمن بقيود عديدة ، هو الاستثناء الوحيد على قاعدة السيادة .

خدمة القانون والنظام الدولي :

كافحــت الدول كثيراً لكي تقيم النظام الدولي على أساس احترام حدود الدول ، ووحدة وتكــامل أراضــيها ، وتم النص صراحة على هذه القاعدة في عهد عصبة الأمم ، وفي ميثاق الأمــم المــتحدة . بــل إن الأفريقــية التي أقيمت حدودها بشكل صناعي واضح وعرض دائماً للمشــكلات والقلاقل رأت أن استقرار الأوضاع على النحو الذي قامت عليه ، أفضل من تحقيق العدالة ، حتى لا تواجه خطراً أكبر هو خطر التغيير بالقوة للوضع القائم مع ما يترتب عليه من مــآس وســفك للدماء وإعاقة للتنمية والتطور في القارة . لذا قررت صراحة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية مبدأ الحفاظ على الحدود الحالية وعدم جواز المساس بها .

فــإذا جــاءت الولايــات المتحدة اليوم وفرضت قانوناً يتعارض مع هذا النظام الدولي والقــانون الدولــي ، فإنه يخالف الشرعية ، ويهدد بالفوضى النظام الدولي ، ويخالف القواعد الدولية والإقليمية المتواترة في الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي الخاصة بكل دولة .

إهدار مبدأ تقرير المصير :

قــدم الرئــيس الأمريكــي "ولسون" المبادئ الأربعة عشر التي رأي أن النظام الدولي يحتاج إلى إقرارها والتعامل بها بعد الحرب العالمية الأولى التي عاني العالم منها الكثير ، ولأن ولسون كان أستاذا للقانون الدولي فلقد لمس الأسس الكفيلة ببناء نظام دولي يسود فيه السلام والأمن ويتخلص من آثار الحكم الاستعماري الذي كان في كامل قوته في ذاك الوقت ، ونعلم أن مــن أهــم هــذه المبادئ ، مبدأ إقامة منظمة دولية (عصبة الأمم) تنظم وتنسق سياسات الأمم وتقــوم على حفظ السلام والأمن ، ومبدأ التخلص من المعاهدات السرية وضرورة نشر ما يتم عقده من اتفاقات حتى لا تتكرر مآس (معاهدات الحسين / مكماهون) و(سايكس / بيكو)، وأهم من ذلك كله مبدأ تقرير المصير .

لقــد دعمت أمريكا هذا المبدأ بشكل فوري وطبق بالفعل على عدد كبير من الدول التي كانت مستعمرة ، ونالت استقلالها بناء عليه .

ورغــم أن الحرب العالمية الثانية أعطت دعماً آخر لهذا المبدأ وأوردته الأمم المتحدة فــي أكــثر مــن نــص من نصوص ميثاقها كذلك أقرت المبدأ الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان بأجــزائها الــثلاثة : الإعــلان العالمــي لحقــوق الإنســان ، العهد الدولي لحقوقه الاقتصادية والاجتماعية ، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية .

ولقد تحول تقرير المصير مع الزمن . ومع استمرار تطبيقه من قبل الأمم المتحدة إلى قاعدة دولية ملزمة ، بل اعترف المجتمع الدولي بان إعاقة تقرير المصير يعد جريمة دولية .

ويعني تقرير المصير حق الشعوب في أن تختار بمحض إرادتها النظام السياسي الذي تسريده وأن تواصل نموها السياسي والاقتصادي بحرية ، وأن يكون لها السيطرة على مواردها الطبيعية .

وقد أحالت الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة تقنين المبادئ التي تحكم النظام الدولي الحديث إلى لجنة خاصة قامت بمهمة كبيرة لعدة سنوات وقننت هذه المبادئ ، واعتبرت أهمها مــبدأ تقرير المصير وأحاطته بضمانات كبيرة تكفل ألا يساء استخدامه وألاّ يستخدم في غير ما وضع من أجله ، وأهم هذه الضمانات التي وضعتها اللجنة هي :

أ- أن حــق تقرير المصير مقرر للشعوب وفي رأي آخر قيل بإمكان أن يتقرر للأمم – جمع أمة وهــم الــناس الذيــن يتحدون في اللغة والجنس والدين – وتم الاستقرار على أن يمنح للشعوب أي الجماعات التي ترتبط بالتواجد في مكان إقليمي معين وتجمع بينها المصالح المشتركة .

ب- وعمومــاً لــم يقــبل أحد على الإطلاق بممارسة هذا الحق للدول أي الجماعات التي توجد داخل إقليم معين وتحكمها حكومة .

ج- من هنا تأتي أهمية المبدأ الآخر وهو النص الصريح في التقنين الذي وضعته اللجنة ونص علــيه إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدر عام ١٩٧٢والذي يقضي بعدم جواز أن يــؤدي اســتخدام تقريــر المصــير إلى المساس بوحدة وتكامل الدول ، إن حق تقرير المصــير وضــع لمواجهة المستعمرات والأقاليم غير المستمتعة بالحكم الذاتي ، فهو حق يقــاوم الاســتعمار ويســتهدف القضاء عليه ، ولا يستهدف أبداً إشاعة البلبلة في النظام الدولي وهدم وحدة وتكامل الدول .

د- والضمانة الأخيرة تتصل بضرورة الوصول إلى إرادة الشعب الحقيقية عن طريق استفتاء حر .

وقــد استقرت الأمم المتحدة على ضرورة أن يتم الاستفتاء تحت إشرافها وعن طريق مراقبين تكون مهمتهم كفالة الوصول إلى الإرادة الحقيقية للشعب .

أردت باختصار أن أوضح مضمون حق تقرير المصير وضماناته للقارئ العادي ليدرك مدى الخطورة التي تواجهها الدولة الشقيقة السودان .

- لا أعرف كيف يتم تطبيق المصير على جزء من دولة قائمة فعلاً من مئات السنين .
- إنــه مخالفة للشرعية وتشجيع لجماعات أخرى على المطالبة بتقرير المصير انسلاخاً من دولة قائمة بما يحمله ذلك من مخاطر جمة على النظام الدولي .
- لا أعرف كيف يتم ذلك بقانون أمريكي يصدر في دولة تبعد آلاف الأميال عن السودان ولا تعرف ظروفها وأوضاعها الاقتصادية .
- لا أعــرف كيف وافقت الحكومة السودانية على تقرير مصير جزء من شعبها يعيش على أرضــها بما يحمله ذلك من احتمالات تفكك الدولة وتهديد استقرارها وسيادتها. إنني أريد أن أوضح هنا أنه لا يجوز لحكومة أي دولة أن تتنازل عن أجزاء من إقليمها وفقاً لأي ظروف.
- وأخيراً لا أفهم الصمت العربي والإسلامي . بل والدولي إزاء مثل هذا القانون ، ومثل هذه المذكرة التي سميت مذكرة تفاهم بين الحكومة والمتمردين .
- إن الحــل المعتدل من وجهة نظري هو أن نبادر إلى علاج المشكلات بالتفاهم مع أطراف المشكلة وأن نقبل الحلول التي تؤدي إلى تماسك الدول العربية والإسلامية ولو كانت صعبة.
- إن منح جنوب السودان الحكم الذاتي وإشراكه في مختلف مناصب الدولة ومؤسساتها هو الحــل المقــبول الــذي يحــافظ على الدولة وتماسكها وقد آن الأوان لأن نوضع الأنظمة والتشــريعات التــي تكفل بالفعل الوصول إلى إرادة الشعوب ومشاركتها في تسيير مختلف أمورها ، بهذا وحده نكفل الاستقرار والتقدم ، وعدم التعرض للضغوط الدولية أيا كان مقدارها .
- وأخــيراً فإنــنا يجــب أن ننتبه في مصر إلى خطورة اتفاق "ماشاكوس" ومذكرات التفاهم والقــانون الأمريكــي على المصالح المصرية والسودانية . ولقد دخلت إسرائيل بالفعل في اللعــبة وهي تدعم الاتفاق وتشجع "جارانج" بكافة السبل وهي يمكن بذلك أن تحول الانتباه العربي إلى قضية من أشد القضايا خطورة ، وهي قضية التدخل في مياه النيل ومحاولاتها المســتميتة للحصــول على حصة منها . إن المصالح العربية والمصرية مهددة بشدة في الواقــع المــر للعلاقــات الدولــية الآن ، ويجب أن يعرف ويسمع العالم الصوت العربي والإسلامي الواحد والواضح في هذه القضية ، ويجب أن ندعم بكل قوة وحدة وتكامل السودان .

توصيات ندوة

مستقبل السودان في ضوء التغيرات الأخيرة

١- توصي الندوة بتكثيف الجهود السودانية والعربية والأفريقية والدولية للعمل على تنمية جنوب السودان ، تدعيماً لفرص بقائه في الدولة السودانية ، ولإقبال أهله على الوحدة الطوعية .

٢- توصي الندوة بدعوة الهيئات العلمية والبرلمانية والمنظمات غير الحكومية سواء في مصر أو في العالم العربي والأقطار الأفريقية المجاورة للسودان لزيارة جنوب السودان لكشف الافتراءات الغربية (الأمريكية) ضد الحكومة السودانية والكشف عن حقيقة الاسترقاق وتجارة الرقيق وبيع الأطفال الجنوبيين وخلافه .

٣- دعوة السودانيين إلى تناسي رواسب الماضي، مع الاستفادة من تجاربه ، والسعي نحو بناء سودان جديد على أسس من العدالة والمساواة والتعايش السلمي داخل دولة متعددة الأعراق، والتقاسم العادل للثروة والسلطة .

٤- دعوة السودانيين إلى جعل الدين وسيلة للتوحيد وليس للتفرقة ، وليعمل الجميع على أن يكون الدين لله والوطن للجميع .

٥- العمل على ألا يستخدم البترول - باعتباره ثروة قومية - في إحداث تباعد وفرقة بين الشمال والجنوب ولكن يوظف من أجل وحدة السودان .

٦- توصي الندوة جميع القوى الوطنية في السودان أن يكون حل مشاكلهم من داخل البيت والعائلة السودانية بعيداً عن أية تدخلات لأية قوى أجنبية .

٧- توصي الندوة بحسن صلات الجوار بين السودان وجيرانه التسع ، وأن يسعى الجميع إلى التعاون والتنمية المشتركة حتى ينعم الجميع بالسلام والأمان والتكامل في ظل الاتحاد الأفريقي والكوميسا .

٨- توصي الندوة بزيادة أواصر التفاهم والتعاون والحوار بين جميع فئات الشعب السوداني، بكافة أحزابه وفئاته وجماعاته بعيداً عن إثارة النعرات الطائفية والإقليمية والتي تحدث الفرقة والتباعد وسوء الفهم . وعقد اللقاءات المستمرة والمتكررة لما لها من فائدة في التقريب بين الأشقاء .

٩- توصي الندوة الجامعة العربية والدول العربية إلى المبادرة بتوفير دعم حقيقي لبرامج التنمية بالدعوة إلى عقد اجتماع طارئ لمناقشة اتفاق ماشاكوس في السودان شمالاً وجنوباً وتوفير قدر من الالتزام العربي في برامج التنمية المنشودة .

١٠- دعوة جميع السياسيين إلى الاعتراف بأخطاء الماضي وسلبيات الحوار عبر مراحل التاريخ الماضية ، وذلك كما حدث في جنوب أفريقيا ، وذلك لكي ينفتح الباب إلى توفير مناخ موات للعمل المطلوب خلال السنوات الست المحددة للمرحلة الانتقالية للبناء على أسس الوحدة ، وعلى أسس الاحترام المشترك بين كافة الأحزاب والجماعات .

١١- حل مشكلة جنوب السودان يحتاج إلى شجاعة وإرادة قوية وحكمة متأنية من كلا الطرفين ، وخاصة لدى النخبة السودانية الحاكمة للتوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين .

١٢- ضرورة مشاركة مصر في جهود التوصل إلى تسوية جديدة ، ودعم دورها في التفاهم بين الأشقاء السودانية ، وألا تغيب عن الساحة فتترك الباب مفتوحاً لوصول تأثيرات سلبية وانفصالية .

١٣- رفع نداء إلى الحكومة السودانية الحالية لدعوة كافة التيارات السياسية السودانية ودول الجوار وخاصة مصر وليبيا والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي ، للوصول إلى حل سياسي شامل في إطار عربي أفريقي .

١٤- المطالبة بإطلاع الاتحاد الأفريقي على اتفاق مشاكوس وآثاره وأن يدرج هذا الموضوع على رأس اجتماعات الاتحاد الأفريقي القادم ، حتى يتوفر البعد الأفريقي في التسوية ، في غياب من الاتحاد الأفريقي ، لما سيترتب على أي اتفاق في السودان من نتائج على الدول الأعضاء .

١٥- متابعة الندوة الحالية بعقد ورش عمل يشترك فيها خبراء مصريون وسودانيون من الشمال والجنوب، والخروج بتوصيات ذات صلة بعملية الحل والتسوية على أساس علمي .

١٦- المطالبة بإحلال السلام في السودان ، وفض النزاع عن طريق التوزيع العادل للثروة ، ومساعدة سكان الجنوب بطرق متعددة ، وأن تتخذ المساعدات شكل استثمارات تنموية مستقبلية بدلاً من المعونات البسيطة والموقوتة .

١٧- المطالبة بطبع بحوث الندوة على وجه السرعة باعتبار أن قضية جنوب السودان قضية تهم كل سوداني وعربي وأفريقي ونظراً لأهمية بحوثها ، وذلك حتى يفيد منها صانعوا القرار والأطراف المختلفة ، والمثقفون بشكل .

١٨- الدعوة إلى قيام العديد من المشروعات التنموية ذات الصلة بربط جنوب السودان بشماله عن طريق إقامة الطرق البرية والحديدية ، وذلك لدعم التواصل بين أقاليم السودان ، وإنهاء عزلة الجنوب .

١٩-الاهتمام بدراسة سكان بكل الأقاليم السودان - لا سيما قبائل الجنوب - دراسة أنثروبولوجية وسياسية واقتصادية واجتماعية لتحقيق التفهم الكامل لها ، ولتحقيق النمو الاقتصادي ، وللتعرف على كل الطيف الاجتماعي السوداني كمواطنين وأخوة في وطن شقيق .

٢٠-توصي الندوة بتخصيص قناة مصرية متخصصة في الشئون الأفريقية ، وإذاعة مصر تبث برامجها لدعم التواصل بين الشمال والجنوب في السودان ، وتقدم المعرفة الصحيحة للمواطنين المصريين عن القارة التي يعيشون فيها ، مع دعوة الصحف المصرية لتوفير مراسليهم لها في العواصم الأفريقية كافة، وفي المدن الكبرى في السودان.

٢١-توصي الندوة بضرورة توفير المعلومات السليمة والصحيحة عن السودان لكل من يحتاج إليها.

٢٢-توصي الندوة بمساعدة اللاجئين السودانيين داخل مصر في التغلب على مشاكل حياتهم اليومية ، والاهتمام بصفة خاصة بمطالبهم التعليمية والصحية .

٢٣-توصي الندوة بضرورة حل جميع المشاكل في كافة أقاليم السودان ، وإجراء حوار وطني خلاصة بين كافة القوى السودانية في هذه الأقاليم . كقاعدة للتفاهم المشترك ، وصولاً إلى بناء وطن مفتوح لجميع أبنائه .

٢٤-توصي الندوة بأن يكون عام ٢٠٠٤ عام أفريقيا في مصر مع التركيز على السودان.

الفهرس

تم بحمد الله تعالي طباعة الكتاب الخاص
بهذه الندوة بقسم التصوير
بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية -- جامعة القاهرة

تحت إشراف

السيد / إبراهيم أبو العينين (أمين المعهد)
السيد / حسنين عبد العال (رئيس قسم التصوير)
السيد / محمد صلاح الدين غازي (فني التصوير)
السيد / أحمد عبد المقصود أحمد (فني التصوير)

رقم الإيداع : ١٤١٥٣ / ٢٠٠٤